



كتاب المتأخر

شيخ بن علي الانصاري

طهران

١٤٠١

١٤٠١

( فقه اماميه عربي - ٩٠ )

20673





بسمه تبارك وتعالى  
كتاب المناجر من مصنفات  
الحقوقي العلامة المدقوق  
علم الهدى الحاج شيخ  
دامت صلواته

حَمْدُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين في المکاسب وبيع  
وكذا الذين يذكرون بعض الأخبار الواردة على سبيل الضابط للمكاسب من حيث المحل والحرم فتقول مستغنيا بالله تعالى روي في كل وقت  
عن الحسن بن علي بن شعبة كتاب تحف العتول عن مولينا الصادق صلوات الله وسلامه عليه حيث سئل عن معايش العباد فقال جميع  
المعايش كلها من وجوه المغاملات فيما بينهم مما يكون لهم فيه المكاسب مع جهات ويكون فيها حلال من جهة وحرام من جهة فاول هذه الحجة  
الاولا في التجارة ثم الصناعات ثم الاجارات والغرض من الله تعالى على العباد في هذه المغاملات الدخول في جهات الحلال والعمل بذلك  
اجتناب جهات الحرام منها فاحكم المجتهدين من الاولانية ولا يراه العدل الذين امر الله بولايتهم على الناس المجتهد الاخرى ولا يراه الجور فوجه الحلال  
من الاولانية ولا يراه العدل ولا يراه المجتهد ما امر الله بالعدل بل بالزيادة ونقصه فاولا يراه والعمل معه ومعونه وتغوبه حلال  
محلل واما وجه الحرام من الاولانية فاولا يراه الجور ولا يراه العمل له والكتب لم يجهه الاولانية معهم حرام محرم معدن على ذلك على قليل  
من عمله واكثره كل شيء من جهة المعونة لم يقصنه كبره من الكبار وذلك ان في الاولانية والى الجور وروس الحق كله واحياء الباطل كله واطرها  
النظام الجور والفساد ابطال الكتب قتل الانبياء وهدم المساجد وتبدل سنة الله وشرايعه فلذلك حرم العمل معهم ومعونتهم  
والكتب معهم الا يجهه الضرورة نظرا لضرورة الى الدم والميتة واما تنصير التجارات في جميع البيوع وجوه الحلال من وجه البهائم  
التي يجوز للبايع ان يبيع مما لا يجوز له وكل المشتري الذي يجوز له شراءه مما لا يجوز فكل ما موربه مما هو غذاء للعباد وقوامهم به في موافق  
وجوه الصالح الذي لا يقيهم غير مما ياكلون ويشربون ويلبسون ويتكفون ويمسكون ويسجلون من جميع المنافع التي لا يقيهم غيرها  
كل شيء يكون لهم فيه الصالح من جهة من الجهات فهذا اكله خلال بيعه وشراؤه وامساكه واستغاله وهبته وعادته واما وجوه الحرام من البيع  
والشراء فكل امر يكون فيه الفساد مما هو منتهى عنه من جهة اكله وشراؤه وكسبه وتكاحده وملكوته وامساكه وهبته وعادته وشي يكون فيه  
من وجوه الفساد نظير البيع بالربوا وبيع الميتة والدم والحمل الخنزير واللحم السباع من صنوف سباع الوحش والطير واولاده وانحرش  
من وجوه البفس فهذا اكله حرام محرمان ذلك كله منتهى عن اكله وشراؤه ولبسه وملكوته وامساكه والتقلب فيه فجميع تعقلته ذلك حرام وكل  
كل بيع ملهوب وكل منتهى عنه مما يقرب به لغير الله عز وجل او يقوى به الكفر والشرك في جميع وجوه المعاصي واما بوهي بالحق فهو حرام  
محرم بعبه وشراؤه وامساكه وملكوته وهبته وعادته وجميع التقلب فيه الا في حال ندعو الضرورة فيه الى ذلك واما تنصير الاجارات فاجارة الانسان  
نفسه وما يملكه واولاده من قرينة وابنه او ثوبه بوجه الحلال من جهة الاجارات ان يوجر نفسه واداره اراضه او شيئا يملكه فيما ينفع به من  
وجوه المنافع والعمل بنفسه ولده وملوكه واجره من غير ان يكون وكيل للوالي او ذالبا للوالي فلا باس ان يكون اجيرا بوجر نفسه او ولده او  
قاربه وملكوته وكل في اجارته لاهم وكلاء الاجرة من جهة ليس هم بولاة الوالي نظير المحال الذي يحل شيئا معلوما بشي معلوم فيحصل لك الشئ  
الذي يجوز له حمله بنفسه او بملكه وادبته او بوجر نفسه على عمل ذلك العمل حلالا لمن كان من الناس ملكا او سوفه او كافرا او مؤمنا محلال  
اجارته وحلال كسبه من هذه الوجوه فاما وجوه الحرام من وجوه الاجارة نظير ان يوجر نفسه على عمل ما يحرم اكله او شربه او يوجر نفسه في  
صنعة ذلك الشئ او حفظه او يوجر نفسه في هدم المساجد او اوقال النفس بغير حق او عمل المضايير والاصنام والمزمار والرباط

والله اعلم

والخمر والخنازير والميتة والدم وشئ من وجوه النفس الذي كان محرما عليه من غير حجة لأجازه فيه وكل امرئ على نفسه من حرم من الجهات المحرم  
على الإنسان أجازة نفسه فيها ولا وشئ من ذلك لا المنفعة من شجرة كالدن يبتاعه لاجل يحمل الميتة يبيعها عنه ذاه أو ذى غيره وما  
اشبه ذلك إلى أن قال وكل من أجاز نفسه وما يملك ويبيع من كافر وموث من دونه لا وسوقه على ما سطرنا مما يجوز لأجازه فيه خلال محل فعله  
وكسبه ما نسب لصناعات فكل ما يعلم العباد ويعلمون غيرهم من صناعات وتصانيف مثل الكفاية والحساب والنجارة والضيافة والبناء والحياكة  
والسراجه والقصاة والحياطة وصنعة صنوف التصاوير مثل الرخا وأنواع صنوف الآلات التي يحتاج إليها العباد منها ما  
فيها قوامهم وفيها بلغه حوائجهم خلال فعله وتعليمه العمل به وفيه لنفسه ولغيره وإن كانت تلك الصناعات وتلك الآلات قد يستعان بها  
على وجوه النفس ووجوه المنافع يكون معونة على الخلق والباطل فلا بأس بصناعاته وتقليد نظائر الكفاية التي على وجه من وجوه النفس تقوية ومعونة  
لولاة الجود وكذا تسكين لسيوف الرمح والوس من غير ذلك من وجوه الآلات التي تصرف إلى وجوه الصلاح وجهات النفس وتكون له ومعونة  
عليها فلا بأس بتعليمه وتعليمه وأخذ لاجل تعليمه العمل به وفيه لمن كان له في جهات الصلاح من جميع الخلق ومحرم عليهم تصرفه في جهات النفس  
والمنافع فليس على العامة ولا المعلم ثم ولا ورما فيه من الرخا في منافع جهات صلاحهم وقوامهم وبقائهم وإنما الإثم والوزر على  
المصرف فيه في جهات النفس والحرام وذلك لما حرم الله لصناعاته التي هي حرام كلها التي يحرم منها النفس محضا نظير الرباط والمراصب  
السطح وكل ملهوبه والصليان والأصنام وما أشبه ذلك من صناعات لا شربة الحرام وما يكون منه وفيه نفس محضا ولا يكون منه ولا فيه  
شئ من وجوه الصلاح فحرم تعليمه وتعليمه والعمل به وأخذ لاجل تعليمه عليه جميع التعليل فيه من وجوه الحركات لأن يكون صناعاته قد تصرف  
إلى جهة المنافع وإن كان قد تصرف فيها ويقتول بها وجه من وجوه المنافع فيعلم ما فيه من الصلاح حل تعلمه وتعليمه العمل به ومحرم تعليم  
من صرفه إلى غير وجه الحق والصالح فهذا نفسه شيان وجوه أكساب غايش العباد وتعليمهم في وجوه أكسابهم الخبيث وحكا وغير واحد من  
رسالة المحكم والمفتا به السيد قدس سره وفي لفظة المنسوبة لمولانا الرضا صلوات الله وسلامه عليه أعلم رحمتك نعم كل ما مودع على  
الغيا وقوام لهم في أمورهم من وجوه الصلاح التي لا يقيمهم غير ما يكونون ويشربون ويلبسون ويتكلمون وينتعلون فهذا كله حل  
ببعض شرائعهم وببعض غايشهم وكل امرئ يكون فيه نفسا مما قد هي عنه من جهة أكله وشربه ولبسه وكذا ما كان بوجهه النفس مثل الميتة والدم  
ولحم الخنزير والربوا وجميع الفواحش والحوم السباع والخمر وما أشبه ذلك فحرام ضار للجسم انتهى عن دعائم الإسلام للفاضل نعمان المحمدي عن  
مولانا الصادق ع إذا حلل من البيوع كلها كان حلالا على الأكل والشرب وغير ذلك مما هو قوام للناس وبياع لهم لا نفع وما كان محرما أصله  
منها عنه لم يخرجه من حلاله ولا شربها انتهى في النجاشي المشهور قال فقد أحرم شيئا حرم الله ما ناولناه وجعلنا في ذلك شبهة لم نولد له  
فنقول قد جرت عادة غير واحد على تسمية الكسابة المحرم ومكره ومباح فمما يملن المستحب الواجب بناء على عدم وجودها في المكاسب مع أمكان  
التبديل المستحب بمثل الزاد والوعى ما ندب إليه الشرع وللواجب للصناعة الواجبة كفاية خصوصا إذا تعدد رعيته في قيام الغيرة فحاصل  
معنى حرمه الأكساب حرمه النقل والانتقال بقصد تربل الأثر وإما حرمه أكل المال في مقابلها فهو منصرف على سائر البيوع لأنه ما لا يغير  
وقع في هذه بلا سبب شرعي أن قلنا بعدم الجرم لأن ظاهره أنه يجرى بيع مثل الخمر منصرفا إلى ما لو أراد تربل الأثر المحرم ما لو قصد  
الأثر المحلل فلا دليل على غير ذلك المعاملات من حيث الشرع وكيف كان فالأكساب المحرم أنواع تذكر كل منها في علم مسائل الأول والأكساب  
بالاعتناء بالنفس عما استوفى به مسائل بيع الأول محرم المفاضلة على قول غير ما كوال الخمر لا خلاف ظاهره لجرم شربه ونجاسته وعدم  
الانتفاع به منصفه محله مقصوده فيها عدا بعض أفراد كقول الأبل الجلال والأموحوة **فرع الثاني في الأكل** لا بد من إيراد ما هو لكل  
الحكم بظاهرها عند الشئ قلنا يجوز شربها اختيارا كما عليه جماعة من العلماء والمناجيين بل على المرتضى عوى لأجتماع عليه فالحكم هو  
بيعها وإن قلنا بجواز شربها كما هو مذهب جماعة أخرى لاستصحابها بما جاز سمها ناولا من عدم المنفعة المحللة المقصودة فيها والمنفعة قلنا  
لوجوزها للمعاوضة لزم منه جواز معاوضة كل شئ والتدأوى بها ليعضل لأجتماع لا يوجبها سمه على الأروية والعفا قيل لا يوجبها سمه كل  
شئ عليها إلا الانتفاع به في بعض الأوقات ومن أن المنفعة الظاهرية لو عند الضرورة المسوقة للشرب كافيته في جواز البيع والفرق بينهما وبين شئ  
المنفعة الغير المقصودة حكم العرف بأنه لا منفعة فيه وسيجوز الكلام في ضابطه المنفعة المسوقة للبيع نعم يمكن أن يقال أن قوله صلى الله عليه وآله  
أن الله أحرم شيئا حرمه عنه وكل الخمر المتقدم عن غانم الإسلام يدل على أن ضابطه المنع تحريم الشئ اختيارا أو لا فالأحرام الأول ومحلله  
عند الضرورة والمفروض حرمه شرب الأبل اختيارا والمنافع الأخر غير الشرعي يعاينها جازا فلا يفتن بالثبوت المحرم أكله فان المنافع الأخر  
للثبوت لهم وأمر منصفه الأكل المحرم بل لا يبعد لأكل من منافع الثبوت على أنه إذا حرم الله شيئا يقول بطلان بان قال يحرم الشئ القتل  
حرم بيعه لأن يحرم عينه أما راجع إلى محرمه جميع مناصبه وإلى محرمهم أهم مناصبه التي يشار وعند الإطلاق بحيث يكون غير مقصود منه

والخمر والخنازير والميتة والدم وشئ من وجوه النفس الذي كان محرما عليه من غير حجة لأجازه فيه وكل امرئ على نفسه من حرم من الجهات المحرم على الإنسان أجازة نفسه فيها ولا وشئ من ذلك لا المنفعة من شجرة كالدن يبتاعه لاجل يحمل الميتة يبيعها عنه ذاه أو ذى غيره وما اشبه ذلك إلى أن قال وكل من أجاز نفسه وما يملك ويبيع من كافر وموث من دونه لا وسوقه على ما سطرنا مما يجوز لأجازه فيه خلال محل فعله وكسبه ما نسب لصناعات فكل ما يعلم العباد ويعلمون غيرهم من صناعات وتصانيف مثل الكفاية والحساب والنجارة والضيافة والبناء والحياكة والسراجه والقصاة والحياطة وصنعة صنوف التصاوير مثل الرخا وأنواع صنوف الآلات التي يحتاج إليها العباد منها ما فيها قوامهم وفيها بلغه حوائجهم خلال فعله وتعليمه العمل به وفيه لنفسه ولغيره وإن كانت تلك الصناعات وتلك الآلات قد يستعان بها على وجوه النفس ووجوه المنافع يكون معونة على الخلق والباطل فلا بأس بصناعاته وتقليد نظائر الكفاية التي على وجه من وجوه النفس تقوية ومعونة لولاة الجود وكذا تسكين لسيوف الرمح والوس من غير ذلك من وجوه الآلات التي تصرف إلى وجوه الصلاح وجهات النفس وتكون له ومعونة عليها فلا بأس بتعليمه وتعليمه وأخذ لاجل تعليمه العمل به وفيه لمن كان له في جهات الصلاح من جميع الخلق ومحرم عليهم تصرفه في جهات النفس والمنافع فليس على العامة ولا المعلم ثم ولا ورما فيه من الرخا في منافع جهات صلاحهم وقوامهم وبقائهم وإنما الإثم والوزر على المصرف فيه في جهات النفس والحرام وذلك لما حرم الله لصناعاته التي هي حرام كلها التي يحرم منها النفس محضا نظير الرباط والمراصب السطح وكل ملهوبه والصليان والأصنام وما أشبه ذلك من صناعات لا شربة الحرام وما يكون منه وفيه نفس محضا ولا يكون منه ولا فيه شئ من وجوه الصلاح فحرم تعليمه وتعليمه والعمل به وأخذ لاجل تعليمه عليه جميع التعليل فيه من وجوه الحركات لأن يكون صناعاته قد تصرف إلى جهة المنافع وإن كان قد تصرف فيها ويقتول بها وجه من وجوه المنافع فيعلم ما فيه من الصلاح حل تعلمه وتعليمه العمل به ومحرم تعليم من صرفه إلى غير وجه الحق والصالح فهذا نفسه شيان وجوه أكساب غايش العباد وتعليمهم في وجوه أكسابهم الخبيث وحكا وغير واحد من رسالة المحكم والمفتا به السيد قدس سره وفي لفظة المنسوبة لمولانا الرضا صلوات الله وسلامه عليه أعلم رحمتك نعم كل ما مودع على الغيا وقوام لهم في أمورهم من وجوه الصلاح التي لا يقيمهم غير ما يكونون ويشربون ويلبسون ويتكلمون وينتعلون فهذا كله حل ببعض شرائعهم وببعض غايشهم وكل امرئ يكون فيه نفسا مما قد هي عنه من جهة أكله وشربه ولبسه وكذا ما كان بوجهه النفس مثل الميتة والدم ولحم الخنزير والربوا وجميع الفواحش والحوم السباع والخمر وما أشبه ذلك فحرام ضار للجسم انتهى عن دعائم الإسلام للفاضل نعمان المحمدي عن مولانا الصادق ع إذا حلل من البيوع كلها كان حلالا على الأكل والشرب وغير ذلك مما هو قوام للناس وبياع لهم لا نفع وما كان محرما أصله منها عنه لم يخرجه من حلاله ولا شربها انتهى في النجاشي المشهور قال فقد أحرم شيئا حرم الله ما ناولناه وجعلنا في ذلك شبهة لم نولد له فنقول قد جرت عادة غير واحد على تسمية الكسابة المحرم ومكره ومباح فمما يملن المستحب الواجب بناء على عدم وجودها في المكاسب مع أمكان التبديل المستحب بمثل الزاد والوعى ما ندب إليه الشرع وللواجب للصناعة الواجبة كفاية خصوصا إذا تعدد رعيته في قيام الغيرة فحاصل معنى حرمه الأكساب حرمه النقل والانتقال بقصد تربل الأثر وإما حرمه أكل المال في مقابلها فهو منصرف على سائر البيوع لأنه ما لا يغير وقع في هذه بلا سبب شرعي أن قلنا بعدم الجرم لأن ظاهره أنه يجرى بيع مثل الخمر منصرفا إلى ما لو أراد تربل الأثر المحرم ما لو قصد الأثر المحلل فلا دليل على غير ذلك المعاملات من حيث الشرع وكيف كان فالأكساب المحرم أنواع تذكر كل منها في علم مسائل الأول والأكساب بالاعتناء بالنفس عما استوفى به مسائل بيع الأول محرم المفاضلة على قول غير ما كوال الخمر لا خلاف ظاهره لجرم شربه ونجاسته وعدم الانتفاع به منصفه محله مقصوده فيها عدا بعض أفراد كقول الأبل الجلال والأموحوة **فرع الثاني في الأكل** لا بد من إيراد ما هو لكل الحكم بظاهرها عند الشئ قلنا يجوز شربها اختيارا كما عليه جماعة من العلماء والمناجيين بل على المرتضى عوى لأجتماع عليه فالحكم هو بيعها وإن قلنا بجواز شربها كما هو مذهب جماعة أخرى لاستصحابها بما جاز سمها ناولا من عدم المنفعة المحللة المقصودة فيها والمنفعة قلنا لوجوزها للمعاوضة لزم منه جواز معاوضة كل شئ والتدأوى بها ليعضل لأجتماع لا يوجبها سمه على الأروية والعفا قيل لا يوجبها سمه كل شئ عليها إلا الانتفاع به في بعض الأوقات ومن أن المنفعة الظاهرية لو عند الضرورة المسوقة للشرب كافيته في جواز البيع والفرق بينهما وبين شئ المنفعة الغير المقصودة حكم العرف بأنه لا منفعة فيه وسيجوز الكلام في ضابطه المنفعة المسوقة للبيع نعم يمكن أن يقال أن قوله صلى الله عليه وآله أن الله أحرم شيئا حرمه عنه وكل الخمر المتقدم عن غانم الإسلام يدل على أن ضابطه المنع تحريم الشئ اختيارا أو لا فالأحرام الأول ومحلله عند الضرورة والمفروض حرمه شرب الأبل اختيارا والمنافع الأخر غير الشرعي يعاينها جازا فلا يفتن بالثبوت المحرم أكله فان المنافع الأخر للثبوت لهم وأمر منصفه الأكل المحرم بل لا يبعد لأكل من منافع الثبوت على أنه إذا حرم الله شيئا يقول بطلان بان قال يحرم الشئ القتل حرم بيعه لأن يحرم عينه أما راجع إلى محرمه جميع مناصبه وإلى محرمهم أهم مناصبه التي يشار وعند الإطلاق بحيث يكون غير مقصود منه

[illegible]



الخاسب

شرعا لكن الظاهر ان حكمه بتبعه الام منفرج على عدم تملك الشيء الا لكان بمنزلة البدن والملوك يتبعه الزرع فالمتبعين لتقليد الجاهل لكن قد منع بعض من نجاسة زاده عن المباحين وقد ذكر العلامة من المحرمات بيع عسيب الخجل وهو مائة ذبل الا ان قمران في الرحم كما ان الملايح هو مائة بعد الاستقرار كما في منع صدر عن غيره وعلى ذلك بطلان بيع مافي اصلاب الخجول بالجهازة وعدم القدره على التكليم **الحامسة** بحجر المعاوضة على المينة واجزاؤها التي محلها الحيوة من ذي النفس السائلة على المعروف من مذهب اصحاب في الذكوة كما عن المشيقي في التبع للاجماع عليه وعن الخلاف للاجماع على عدم ملكيتها وابدل عليه مضافة الى ما تقدم من الاخبار ما دل على ان المينة لا ينفع بها مضما الى شرط وجود المنفعة المباحة في البيع الثلاث بل في عموم النهي عن اكل المال بالباطل وخصوصا عند ثمن المينة من الخشبي واية السكونية نعم قد ورد بعض ما يظهر منه الجواز مثل واية الصيقل قال كتبوا الى الرجل جعلنا الله فداك ان نافع السبوف ولست لنا معيشة ولا بخارة غير ما نحن بمضطرون اليها وانما غلافها من جلود المينة من البغال والحجر الاصيلية لا يجوز في اعمالنا غير ما فعل لنا عملها وشرائها وبيعها واستها بايديها وشاينا ونحن نصلى في شايها ونحن نحنا جون الى جوابات في المسئلة يا سيدنا انظر رتنا اليها انكتبتم اجعلوا ثوبا للصلاة الحديث ونحوه مائة اخرى هذا المضمون ولذا قال في الكفاية والحدائق ان الحكم لا يخرج عن اشكال ويمكن ان يقال ان مورد السؤال على السيوف بيعها وشرائها لا خصوص الغنائم مستقلا ولا في ضمن البيع على ان يكون جزء من الثمن في مقابل ثمن الجدة فغاية ما يدل عليه جواز الانشعاع بجدة المينة بجدة غدا السيوف هو لا ينافي عدم جواز معاوضته بالمال ولذا جوازها عند من لم يفاضلوا في بيع ودعلى ما حكى عنها الاستثناء بجدة المينة اغير لصاوة والشرع مع عدم قولهم بجواز بيعه مع ان الجواب لا يظهر منه في الجواز الا من حيث النظر في الظاهر في الرضا خصوصا في المكاتبات المحملة للتقية هذا ولكن الانصاف اننا قلنا بجواز الانشعاع بجدة المينة منفعته مقصودة كما لا يشك فيهما باللباسين والزرع اذا فرض عدم ما لا عرفنا في الجاهل لا ينفع على منع البيع لولا الاجماع على حرمة بيع المينة بقوله طلق لان المانع حرمة الانشعاع في المنافع المقصودة لا مجرد الجاهل وان قلنا ان مقتضى قوله حرمة الانشعاع بكل بخس فان هذا كلام اخر يوجب ثبانه بعد تركه كحكم الجاهل لكننا نقول ان اقام الدليل الخاص على جواز الانشعاع منفعته مقصودة بشئ من الجاهل فلا مانع من صحة بيعه لان ما دل على المنع عن بيع الجنس من النص والاجماع ظاهرة في كون المانع حرمة الانشعاع فان واية تحت العفول المتقدمة قد علل فيها المنع عن بيع شئ من وجوه الجنس يكون منها ما عاين اكله وشره الى اخر ما ذكرناه ومقتضى واية دعايم الاسلام المتقدمة ايضا اننا لم نجد جواز البيع وعدمه بجواز الانشعاع وعدمه وادخل ابن هرة في الغنية الجاهل فيما لا يجوز وبيعه من جهة عدم حل الانشعاع بها واشتد ايضا على جواز بيع الوهب الجنس ان النبي اذن في الاستصباح به تحت السماء قال وهذا يدل على جواز بيعه لذلك انتهى فقد ظهر من قول كلامه اخره ان المانع من البيع مخففة في حرمة الانشعاع وانما يجوز مع عدمها ومثل ما ذكرناه عن الغنية من الاستدلال كلام الشيخ والخلاف في باب البيع حيث ذكر النووي الدال على اذن النبي في الاستصباح ثم قال وهذا يدل على جواز بيعه انتهى وعن غير الدبر في شرح الارشاد والفاضل المقداد في التبع الاستدلال على المنع عن بيع الجنس بانه محرم الانشعاع وكل ما كان كذلك لا يجوز بيعه نعم وذكر في الذكوة شرط الانشعاع وحليته بعد اشتراط الظهارة واشتدلل للظهارة بما دل على وجوب الاجتناب عن الجاهل وحرمة المينة والاضاف مكانا رجاء على ما ذكرنا فاما مقلد بؤبؤة انهم اطبقوا على بيع العبد الكافر وكلب الصيد وعلية في الذكوة بحل الانشعاع به ورد من منع عن بيعه الجاهل بان الجاهل غير فاضل وتعدى الى كلب الحايطة والماشية والزرع لان مقتضى هو النفع موجود فيها وما ذكرنا من قوة جواز بيع جلد المينة لولا الاجماع اذا جوزنا الانشعاع به في الاستقاء يظهر حكم جواز المعاوضة على التراب الهورانية المرضعة بان يجعل تمام الاجرة وبعضها في ثيابا للبن فان نجاسة لا تمنع عن جواز المعاوضة عليه **فرغنا من الاصل** **السادسة** كما لا يجوز بيع المينة منفردة كذا لا يجوز بيعها مضمنة الى ذلك ولو باعها فان كان المدة مما اصابه البيع وبطل في المينة كما يجب في محله وان كان مشبهها بالمينة لم يجز بيعه ايضا لانه لا ينفع به منفعته محلل البناء على وجوب الاجتناب عن كمال المشبهين فهو في حكم المينة من حيث الانشعاع فاكل المال باثره اكل المال بالباطل كما ان اكل كل من المشبهين في حكم اكل المينة ومن هذا يعلم انه لا فرق في المشيقي بين اكل المنة المشيقي وبين اكل المشيقي المشيقي حسنه والاضطراب المذكور بالهبة بيع من يتحل المينة وحكي نحوها عن كتاب على جعفر واستوجه العمل بهذه الاخبار في الكفاية وهو مشكل مع ان المروني عن ابن القوسية عليه السلام انه يرى بها وجوز بعضها البيع بقصد بيع المنة وفيه ان القصد لا ينفع بعد فرض عدم جواز الانشعاع بالذكي لاجل الاشياء نعم لو قلنا بعدم وجوب الاجتناب في شبهة المحصون وجوز ارتكابها جازا لبيعها بالفضل المذكور لكن لا ينبغي القول به في المقام لان الاصل في كل واحد من المشبهين عدم الذكوة غاية الامر ان العلة الاجمالية في بدئ كونه احدهما وهو غير قاص في العمل بالاصلين وانما يقع القول بجواز ارتكابها في المشبهين اذا كان الاصل في كل منهما المحل وعلم ايضا لا بوجود المحرم فقد يقال هنا بجواز ارتكاب احدهما انكالا على اصله على

[illegible]

مستحق  
فقد فارقنا هذه الحارة معلول الضيق  
والجوع والحر والظلمة والفساد  
الجامع من كل شيء ومن أوجاع القلب  
التي لا تحصى ولا تعد والنيل من  
الغنى والرفاهية في هذا العالم  
والعيش في الملوك العظماء  
في داره ما فيه من كبرياء  
وقد مضى على ذلك زمان طويل  
فقد مضى على ذلك زمان طويل  
والعيش في الملوك العظماء  
في داره ما فيه من كبرياء  
وقد مضى على ذلك زمان طويل



[illegible]





الماء

[illegible]





انه يجوز الادمان به ولا استعانة به في الاشتهاء الاستصحاب انما انتهى ادعى في موضع اخر ان الاستصحاب به تحت الظلال محذور  
بغير خلاف قال ابن زهر بعد ان شرط في البيع ان يكون مما ينفع به منفعة محذرة قال بشرط ان يكون مباحه تحفظا من المنافع  
المحرمة وينحل في ذلك كل بيع لا يمكن نظيره عما استثنى من بيع الكلب المعلم للصيد الزنب الخس لا استصحاب به تحت الشا وهو اجماع الطائفة  
ثم استدل على جواز بيع الزنب بعد الاجماع بان النبي اذن في الاستصحاب به تحت الشا قال وهذا يدل على جواز بيعه لذلك انتهى هذا ولكن لا يفتى في  
الاكثر لما خرب جواز الاستفناع الا ما خرج بالدليل وبذلك عليه صالة الجواز وفاقه حل الاستفناع بما في الارض لا حاكم عليها سوى ما يتخيل من  
بعض الايات والاختصاص وعوى الجماعة المتقدمة الاجماع على المنع والكل غير قابل لذلك اما الايات فمنها قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب و  
الازلام رجس من عمل الشيطان فاجنبوه ولعقنوا لغيرهم على وجوب جناب كل رجس فانه انما لظن من الرجس ما كان كذلك في ذاته لا ما عرض له  
ذلك فمقتضى العناوين الخمسة وهي الجائزات العشر مع انه لو لم يتحقق لزم ان يخرج عنه كثيرا من افرافا فان اكثر المتبعضات لا يجنب الا جنابا به مع ان جوب  
الاختصاص ثابت بما كان رجسا من عمل الشيطان يعني من حيث دعائه فيختص وجوب الاجتناب المطلق بما كان من عمل الشيطان سواء كان نجسا  
كالخمر او قد راعى ما قبل الميسر من المعلوم ان ما يباع من الخس كالدهن والخبز والصنع والدرن انما يتبعه لثبوت من اعمال الشيطان وان كان  
من عمل الشيطان عمل المكلف المحذور في الخارج باعوانه ليكون المراد المذكور ان استصحابه على النحو الخاص للمعنى ان الاستفناع هذه المذكورات من  
عمل الشيطان كما يقال في سائر المعاصي فانما من عمل الشيطان فلا بد ان ايضا على وجوب الاجتناب عن استعمال الخس اذا ثبت كون الاستفناع رجسا  
وهو اول الكلام وكيف كان فالاية لا بد ان يكون على المطلوب من بعض ما ذكرنا يظهر ضعف الاستدلال على ذلك بقوله تعالى والرجز فاحسبنا على ان الرجز هو الخمر  
واضعف من الكل الاستدلال بان يحرّم الجنائز بناء على ان كل شخص حيث يحرّم المطلق فيبطل عموم الاستفناع اذ لا يخفى ان المراد هنا حرمة الكل  
بقدره مقابلته بجلية ليطيبا واما الاخبار فبما تقدم من وايد ينفك لعقول حيث علل المنع عن بيع وجوده بالخس بان ذلك كله محذور كله وشبهه  
واما كوجوب التخليص في كل حرام وفيه ما تقدم من ان المراد بوجوده بالخس عنوانا له لانه لو كان الوجه هو العنوان والدين  
عنوانا للنجاسة والملازمة للخس ان كان عنوانا للنجاسة لكنه ليس وجهها من وجوه النجاسة في مقابلته غير ذلك لانه بعد وعنوانا في مقابل النجاسة  
النجسة مع ما عرفت من لزوم تخصيص كل منع على استعمال كل متبعض ومنها ما دل على لامر ما يربط ما يباع من الملازمة للنجاسة  
ما حول الجاهل من لذهن شبهه وطوره وقد تقدم بعضها في مسألة الدهن وبعضها في الاخرى من غير مثل قوله في المرق ونحو ذلك وفيه من  
طرحها كانه غير عدم الاستفناع بها في الاكل فان ما امر بطرحه من جامد الدهن والزنب يجوز الاستصحاب به اجماعا فالمراد اطراره من طرف الدهن وترك  
البناء في الاكل واما الاجامعات فتدعي لانه على المدعي نظيره من ملاحظتها فان لظن من كلام السيد المتقدمة ان مورد الاجماع هو نجاسة ما باشره اهل  
الكتاب ما حرّم الاكل والاستفناع هي من فرغها المتفرعة على النجاسة لا ان معتقد الاجماع حرمة الاستفناع بالخس فان خلاف بانه الغفها في اصل النجاسة  
في هذا الكتاب في احكام الخس واما اجماع الخلاف فالظاهر ان معتقده ما وقع الخلاف فيه بينه وبين من ترك من مخالفة بين فرق بين دعوى الاجماع على  
محل النزاع بعد مجرّده وبين دعواه ابتداء على الاحكام المذكورة في عنوان المسئلة فان الثاني يشمل الاحكام كلها والاول لا يشمل الا الحكم الواضح  
مورد الخلاف لا نلاحظ من قوله ولعلنا اجماع القرينة فانهم واغتم واما اجماع السيرة القينة فهو في اصل مسئلة تحريم بيع النجاسة واستثناء الكلب  
المعلم والزنب الخس لانما ذكره من ان حرمة بيع المتبعض من حيث خوله فيما يحرم الاستفناع نعم هو قابل بذلك وبالمجمل فلا يترك له يورد كلام السيد  
في حرمة الاستفناع بالخس الذي والعرضي لكن دعواه الاجماع على ذلك بعدة عن مدلول كلامه جدا وكذلك لا يترك له السيد والشيخ  
فالذين يحرّمون الاستفناع بالخس كما هو في المقيد وصريح المحل لكن دعوى بها الاجماع على ذلك ممنوعة عند المناظر المصنف على تقدير تسليم  
دعوى بهم الاجامعات فلا ريب فيها بما يظهر من اكثر المناظرين من قصر حرمة الاستفناع على امور خاصة قال في المصنف احكام الماء المتبعض وكل  
ماء حكم نجاسة لم يحرم استعماله الى ان قال ويريد بالمنع عن استعماله الاستعمال في الطهارة وازالة النجاسة والاكل والشرب وغيره مثل بل  
الطين وسق الدابة انتهى قول ان بل الصنع والحناء بذلك الماء داخل في الغير فلا يحرم الاستفناع بهما واما العلامة فقد قصر حرمة استعمال  
الماء المتبعض في الجبري والقواعد الارشاد على الطهارة والاكل والشرب جوز في المنهي للاستفناع بالخس في علف الدواب بحجابه  
المحرّم على المكلف تناولها وبانه استفناع فيكون سائلا للاصل ولا يخفى ان كلاله ليس به صريح في حصر التحريم في اكل الخس قال الشهيد في قواعد  
النجاسة ما حرم استعماله في الصلوة ولا غنيمته ذكر ما يؤيد المطلوب قال في الذكر في احكام النجاسة تحت زالة النجاسة عن الثوب باليد  
ثم ذكر المسألة غيرها الى ان قال وعن كل شئ في اكل وشرب وضوء تحت ظل النجاسة عن النجاسة انما هو باليد عن النجاسة انتهى عن كل  
ومراده بالنجس ما ورد من المنع عن الاستصحاب بالدهن المتبعض تحت السقف نظرا في صراحة كلامه في ان المحرم من الدهن المتبعض بعد الاكل و  
الشرب خصوص لا سبب في ذلك الظل للنجس هو المطالب احكام الحق الثاني في حاشية الارشاد عن قدره في بعض فوايد من جواز الاستفناع

ان الاستصحاب به تحت الظلال محذور  
بغير خلاف قال ابن زهر بعد ان شرط في البيع ان يكون مما ينفع به منفعة محذرة قال بشرط ان يكون مباحه تحفظا من المنافع  
المحرمة وينحل في ذلك كل بيع لا يمكن نظيره عما استثنى من بيع الكلب المعلم للصيد الزنب الخس لا استصحاب به تحت الشا وهو اجماع الطائفة  
ثم استدل على جواز بيع الزنب بعد الاجماع بان النبي اذن في الاستصحاب به تحت الشا قال وهذا يدل على جواز بيعه لذلك انتهى هذا ولكن لا يفتى في  
الاكثر لما خرب جواز الاستفناع الا ما خرج بالدليل وبذلك عليه صالة الجواز وفاقه حل الاستفناع بما في الارض لا حاكم عليها سوى ما يتخيل من  
بعض الايات والاختصاص وعوى الجماعة المتقدمة الاجماع على المنع والكل غير قابل لذلك اما الايات فمنها قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب و  
الازلام رجس من عمل الشيطان فاجنبوه ولعقنوا لغيرهم على وجوب جناب كل رجس فانه انما لظن من الرجس ما كان كذلك في ذاته لا ما عرض له  
ذلك فمقتضى العناوين الخمسة وهي الجائزات العشر مع انه لو لم يتحقق لزم ان يخرج عنه كثيرا من افرافا فان اكثر المتبعضات لا يجنب الا جنابا به مع ان جوب  
الاختصاص ثابت بما كان رجسا من عمل الشيطان يعني من حيث دعائه فيختص وجوب الاجتناب المطلق بما كان من عمل الشيطان سواء كان نجسا  
كالخمر او قد راعى ما قبل الميسر من المعلوم ان ما يباع من الخس كالدهن والخبز والصنع والدرن انما يتبعه لثبوت من اعمال الشيطان وان كان  
من عمل الشيطان عمل المكلف المحذور في الخارج باعوانه ليكون المراد المذكور ان استصحابه على النحو الخاص للمعنى ان الاستفناع هذه المذكورات من  
عمل الشيطان كما يقال في سائر المعاصي فانما من عمل الشيطان فلا بد ان ايضا على وجوب الاجتناب عن استعمال الخس اذا ثبت كون الاستفناع رجسا  
وهو اول الكلام وكيف كان فالاية لا بد ان يكون على المطلوب من بعض ما ذكرنا يظهر ضعف الاستدلال على ذلك بقوله تعالى والرجز فاحسبنا على ان الرجز هو الخمر  
واضعف من الكل الاستدلال بان يحرّم الجنائز بناء على ان كل شخص حيث يحرّم المطلق فيبطل عموم الاستفناع اذ لا يخفى ان المراد هنا حرمة الكل  
بقدره مقابلته بجلية ليطيبا واما الاخبار فبما تقدم من وايد ينفك لعقول حيث علل المنع عن بيع وجوده بالخس بان ذلك كله محذور كله وشبهه  
واما كوجوب التخليص في كل حرام وفيه ما تقدم من ان المراد بوجوده بالخس عنوانا له لانه لو كان الوجه هو العنوان والدين  
عنوانا للنجاسة والملازمة للخس ان كان عنوانا للنجاسة لكنه ليس وجهها من وجوه النجاسة في مقابلته غير ذلك لانه بعد وعنوانا في مقابل النجاسة  
النجسة مع ما عرفت من لزوم تخصيص كل منع على استعمال كل متبعض ومنها ما دل على لامر ما يربط ما يباع من الملازمة للنجاسة  
ما حول الجاهل من لذهن شبهه وطوره وقد تقدم بعضها في مسألة الدهن وبعضها في الاخرى من غير مثل قوله في المرق ونحو ذلك وفيه من  
طرحها كانه غير عدم الاستفناع بها في الاكل فان ما امر بطرحه من جامد الدهن والزنب يجوز الاستصحاب به اجماعا فالمراد اطراره من طرف الدهن وترك  
البناء في الاكل واما الاجامعات فتدعي لانه على المدعي نظيره من ملاحظتها فان لظن من كلام السيد المتقدمة ان مورد الاجماع هو نجاسة ما باشره اهل  
الكتاب ما حرّم الاكل والاستفناع هي من فرغها المتفرعة على النجاسة لا ان معتقد الاجماع حرمة الاستفناع بالخس فان خلاف بانه الغفها في اصل النجاسة  
في هذا الكتاب في احكام الخس واما اجماع الخلاف فالظاهر ان معتقده ما وقع الخلاف فيه بينه وبين من ترك من مخالفة بين فرق بين دعوى الاجماع على  
محل النزاع بعد مجرّده وبين دعواه ابتداء على الاحكام المذكورة في عنوان المسئلة فان الثاني يشمل الاحكام كلها والاول لا يشمل الا الحكم الواضح  
مورد الخلاف لا نلاحظ من قوله ولعلنا اجماع القرينة فانهم واغتم واما اجماع السيرة القينة فهو في اصل مسئلة تحريم بيع النجاسة واستثناء الكلب  
المعلم والزنب الخس لانما ذكره من ان حرمة بيع المتبعض من حيث خوله فيما يحرم الاستفناع نعم هو قابل بذلك وبالمجمل فلا يترك له يورد كلام السيد  
في حرمة الاستفناع بالخس الذي والعرضي لكن دعواه الاجماع على ذلك بعدة عن مدلول كلامه جدا وكذلك لا يترك له السيد والشيخ  
فالذين يحرّمون الاستفناع بالخس كما هو في المقيد وصريح المحل لكن دعوى بها الاجماع على ذلك ممنوعة عند المناظر المصنف على تقدير تسليم  
دعوى بهم الاجامعات فلا ريب فيها بما يظهر من اكثر المناظرين من قصر حرمة الاستفناع على امور خاصة قال في المصنف احكام الماء المتبعض وكل  
ماء حكم نجاسة لم يحرم استعماله الى ان قال ويريد بالمنع عن استعماله الاستعمال في الطهارة وازالة النجاسة والاكل والشرب وغيره مثل بل  
الطين وسق الدابة انتهى قول ان بل الصنع والحناء بذلك الماء داخل في الغير فلا يحرم الاستفناع بهما واما العلامة فقد قصر حرمة استعمال  
الماء المتبعض في الجبري والقواعد الارشاد على الطهارة والاكل والشرب جوز في المنهي للاستفناع بالخس في علف الدواب بحجابه  
المحرّم على المكلف تناولها وبانه استفناع فيكون سائلا للاصل ولا يخفى ان كلاله ليس به صريح في حصر التحريم في اكل الخس قال الشهيد في قواعد  
النجاسة ما حرم استعماله في الصلوة ولا غنيمته ذكر ما يؤيد المطلوب قال في الذكر في احكام النجاسة تحت زالة النجاسة عن الثوب باليد  
ثم ذكر المسألة غيرها الى ان قال وعن كل شئ في اكل وشرب وضوء تحت ظل النجاسة عن النجاسة انما هو باليد عن النجاسة انتهى عن كل  
ومراده بالنجس ما ورد من المنع عن الاستصحاب بالدهن المتبعض تحت السقف نظرا في صراحة كلامه في ان المحرم من الدهن المتبعض بعد الاكل و  
الشرب خصوص لا سبب في ذلك الظل للنجس هو المطالب احكام الحق الثاني في حاشية الارشاد عن قدره في بعض فوايد من جواز الاستفناع





مشكل على مختار المحقق الثاني لا الى كلامه وان الحكم مشكل على من ذهب الى انهم ثم ان ما دفع به الاشكال من جعل الاصباغ قابله للطهارة انما  
ينفع في خصوص الاصباغ وما مثل بيع النصابون المتخس فلا يندفع الاشكال عنه بما ذكره وقد تقدم منه سابقا جواز بيع الدمن المتخس ليعمل  
صاونا بناء على انه من فوائد المصلحة مع ان ما ذكره من قبول الصبغ النظير بعد الجفاف محل نظر لان المصنوع من قبول الطهارة بقوله ما قبل  
الاستغناء وهو مفقود في الاصباغ لان الاستغناء بها وهو الصبغ قبل الطهارة واما ما يتبع منها بعد الجفاف وهو اللون فهي نفس المتغير  
لا الاستغناء مع انه لا يقبل النظير انما القابل هو الثوب في الكلام في حكم نجس العين من حيث صالته حل الاستغناء به في غير ما ثبت حرمة واصل العكس  
فان علمنا ظاهر الاكثر اذنا لحرمة الاستغناء بنجس العين بل ظاهر غير الدين في شرح الارشاد والفاضل المقداد الاجماع على ان ذلك حيث استدل على عدم  
جواز بيع الاعيان النجسة باصباح حرمة الاستغناء وكل ما هو كذلك لا يجوز بيعه فالأما الصغرى في جماعته وبظهر من الحدائق في مسئلة الاستغناء  
بالدمن المتخس في غير الاستصباح نسبة ذلك الى الاصحاب يدل عليه ظواهر الكتاب السنة بتل قوله حوت عليكم الميتة والدم بناء على  
ما ذكره الشيخ والعامة من اذنه جميع الاستغناات وقوله تعالى انما الحمر والميسر والانساء الا اذا لم رجس من عمل الشيطان فاجنبوه الدال  
على وجوب جناب كل رجس وهو نجس العين وقوله تعالى والرجز فاحسبوا على ان نجس لا يحصل الا بالجناب عنه مطلقا وتعليله في وانه  
يخف العفول حرمة بيع وجوه النجس نجس الاكل والشرب جميع التقلبات فيه ويدل عليه ايضا كالمآل من الاخبار والاجماع على عدم جواز بيع  
نجس العين بناء على ان النجس من بيعه لا يكون الامع حرمة الاستغناء به هذا ولكن الثامل يقضي بعدم جواز الاعانة في مقابلة اصاله الا بائنه على شيء  
مما ذكره ايات التحريم والجناب المحرظ هو هذا في الاستغناات المفصولة في كل نجس بحسبه هي مثل الميتة الاكل وفي النجس الشرب في الميتة  
به وفي الانصاء الا اذا لم ما يلحق بها وما رايه يخف العفول فالمراد بالامساك والتقلب فيه ما يرجع الى الاكل والشرب والاصح في الاتفاق على  
جواز مسالك نجس العين لبعض الفوائد وما دل من الاجماع والخبر على حرمة بيع نجس العين فديني عن اختصاصه بغير ما جعل الاستغناء المحلل  
المعتد به او يمنع استلزامه حرمة الاستغناء بناء على ان نجاسة العين مانع مستقل عن جواز البيع من غير حاجة الى رجاءها الى عدم المنفعة المحللة  
واما فهم الاجماع قد نوع بظهور كلمات كثير منهم في جواز الاستغناء في الجملة قال في المسبوط ان سرجين ما لا يؤكل لحمه وعذرة الانسان وخرو  
الكراي لا يجوز بيعها ويجوز الاستغناء بها في لزوع والكروم واصول الشجر بخلاف شهي قال العلامة في التذكرة يجوز اقتناء الاعيان النجسة  
لغايتها ويحويها في الشواهد قرره على ذلك في جامع العاصد زار عليه قوله لكره في الانصاء هاما لا بحيث يقابل بالمال وقال في باب الانصاء  
والاشربة من المختلف ان شعر الخنزير يجوز استعماله مطلقا مستدلا بان نجاسته لا يمنع الاستغناء به لما فيه من المنفعة الحالية عوض راجل واجل  
وقال الشهيد في قواعد النجاسة ما حرم استعماله في الصلوة والاغذية والاستعداد والنوصل بها الى الفرار ثم ذكر ان قيدا لاغذية لبیان مورد الحكم  
وبنه نسبة على الاشربة كما ان في الصلوة تنبها على الطوائف انهم هو كالنص وجواز الاستغناء بالنجس في غير هذه الامور وقال الشهيد الثاني  
في الروضة عند قول المصنف في عدا ما لا يجوز بيعه من النجاسات لدم قال وان فرض له نفع حكمه لا يتبعه وبوال واراد ان ما لا يؤكل لحمه وان فرض  
نفع فان لظن ان المراد بالنفع المفروض للدم والابوال والارواث هو النفع المحلل ولا ليجوز كره هذا القيد في خصوص هذه الاشياء دون سائر  
النجاسات لا ذكر خصوص الصبغ للدم مع ان الاكل هو المنفعة المتعارفة المنصرفة لهما الاطلاق في قوله انما الميتة والميتة والميتة لها الكلا  
في قوله تعالى وما استنوها وما ذكرنا هو مطلق المحقق الثاني حيث حكى عن الشهيد انه حكى عن العلامة جواز الاستغناء بها من الميتة ثم قال وهو بعيد  
بعوم النهي عن الاستغناء بالميتة فان عدول عن التعليل بعوم المنع عن الاستغناء بالنجس الى ذكر خصوص الميتة يدل على عدم العموم في النجس وكيف  
كان فلا يبقى مبالغة ما ذكرنا وثوب بنقل الاجماع المتقدم عن شرح الارشاد والنفع الجار لو رايه يخف العفول الناهية عن جميع التقلبات في النجس  
مع احتمال ان يراد من جميع التقلب جميع انواع النجاسات ولا الاستغناء بالدم من مساكه للوجه المحرم ولعله للاطاحة بما ذكرنا اخبر بعض  
الاساطين في شرحه على الفوائد جواز الاستغناء بالنجس كالميتة لكن مع تفصيل لا يرجع الى مخالفة محل الكلام فقال ويجوز الاستغناء بالاعيان  
النجسة والميتة في غير ما ورد النص بغيره كالميتة النجسة التي لا يجوز الاستغناء بها فيما ياتي استعمالها للاخبار والاجماع وكذا الاستصباح  
بالدمن المتخس تحت اطلاق وما دل على المنع عن الاستغناء بالنجس المتخس مخصوص ارسل على الاستغناء اذ لا على عدم الاكثر بالدين وعدم  
المبالاة واما من استعمله ليعمل بغير مشمول للملاذمة ويبقى على حاله لاصل انتهى التفسير بما ياتي استعماله الى كلامه لاخراج مثل الايراد  
بالميتة وسد سائبة الماء بها واطعامه بخوارج الطير وما سلب استعماله في الميتة عن هذه الامور لان استعمال كل شيء في غاية العمل  
المقصود منه عرفا فان ايقاد البنايات البر لا ياتي استعمالها لكن بشكل بان الذي عنه في النصوص الاستغناء بالميتة الشامل لغير استعمال  
المعارضة الشيء ولذا في قوله هو قد ستر الاستغناء بما ياتي استعماله ان يمكن ان يقال ان مثل هذه الاستغناات لا تقدر استغناء غير ناله ما نزل  
المعذور ولذا يقال للشيء انه مما لا ينفع به مع قابلية الامور المذكورة فانه من غير الاستغناء بالميتة بالنافع المقصودة التي تعد غرضا من

في غير  
النجس  
في غير  
النجس  
في غير  
النجس

المينة لو لا كونها مينة وان كانت قد تملك خصوص هذه الامور كما قد بشرى اللحم لا طعام الطيور والسباع لكنها اغراض شخصية كما قد بشرى اللحم  
 لا طعام النار واللباب لا يقاد والتعفين به قال العلامة في النهاية في بيان ان الاشتغال ببول غير المأكول في الشرب للذواء منفعه خفيفة لا يستند  
 بها قال ذلك في من المهر ما لا يخفى عن منفعه كالحمل للخليل والعذرة للتسميد المينة لكل حواشي الطير ولم يصرفها الشارع انتهى ثم ان الاشتغال  
 في المينة وان كان مكافئ في خبر المنة لان اختصاصها بما ادعيته من اغراض المقصودة من الشيء دون الفوائد المترتبة عليه من دون ان تعد  
 مقاصد ليس من جهة انصرافها الى المقاصد حتى يمنع انصرافها لطاوع في خبر النقي بل من جهة الشايع والادعاء العرفي في نزول الوجود منزلة المقاصد  
 فانه يقال المينة مع وجود تلك الفوائد فيها انها لا ينفع به وما ذكرنا ظاهر الحال في البول والعذرة والمخى فانها لا ينفع بها وان استغنى  
 عنها بعض الفوائد كالقسميد الاخر كما هو شبه بعض المصنفين من العرب كما يدل عليه قوع السؤال في بعض الروايات عن الحسن بن علي عليه  
 العذرة وعظام الموت ويحصر من الميند فقال الامام ع ان الماء والنار قد طهره بل في الرواية شعار بالثغر فينفضن ما ما ذكره من تنزيل في  
 على المنع عن الاشتغال بالجنس على ما يؤذن بعد الاكثر بالدين وعقد المبالاة من استعماله ليعضد فهو تنزيل بعد نعم يمكن ان ينزل على الاشتغال به  
 على وجه الاشتغال بالظاهر ان يستعمل على وجه وجوب تلويث بدنه وبشابه وسائر الاشياء الاشتغال كالصبغ بالدم وان بنى على غسل الجميع عند الحاجة  
 الى ما يشترط فيه لظهوره وفي بعض الروايات اشارة الى ذلك ففي الكافي في سنده عن الوشاة قال لا يلبس الحسن جملته ان اهل الجبل يتقلع عند  
 ايام الغيم فيقطعونها فقال حرام هي مينة فقل جعلت فداك فيستصحب بها فقال ما علمت انه يصيب اليد التوبة هو حرام بحملها على حرمة  
 الاشتغال على وجه وجوب تلويث اليد والنيابك ما حمل الحرام على الجنس كما في كلام بعض فلا شاهد عليه والرواية في الجنس العين فلا ينقض نحو  
 الاستصحاب بالدهن بالجنس لا محال كون حره من جنس العين مفعول الشارع كما يشهد به قوله تعالى والحر قاطع البحر ثم ان منفعه الجنس المحللة للاصل  
 او للنقص قد يجعلها ما اعرفه الا ان منع الشارع عن بيعه كجلد المينة اذا قلنا يجوز الاشتغال به لغير الوضوء كما هو مدعيه جماعة مع القول بعدم جواز  
 بيعه انما الاجاعات المحكية وشعر الخنزير اذا جوزنا استعماله اخيارا او اكلا في المنة اذا منعنا عن بيعها فاشهد هذه اموال لا يجوز المعاضدة عليها  
 ولا بعد جوازها من العكس المانع مع وجود المقضي فتم وقد لا يجعلها ما اعرفه لعدم ثبوت المنفعة المقصودة منها لها وان ترتب عليه لقوائد كالمينة  
 التي يجوز طعامها الجوارح الطير والايقاد والعذرة للتسميد فان الظاهر انها لا تعد اموالا عرفا كما اعترف به جامع المقاصد شرح قول العلامة  
 ويجوز اقتناء الاعيان الجنسية فائدة والظن بثبوت حق الاختصاص في هذه الامور والناسي ما عن الحجازة واما عن كون عملها مالا للمالك كما لو تاجر  
 حيوانا له او فسد ثم اشتراه للاكل على وجه حرج عن المالينة والظن جواز المضاحمة على هذا الحق بلا عوض بناء على صحة هذا الصنيع بل دفع العوض  
 بناء على انه لا بعد ثبوت النفس العين حتى يكون بيعها بمقتضى الاخبار قال في التذكرة وبصح الوضوء بما جعل الاشتغال به من الجاسات كالكحل المأمور  
 بالجنس لا شاع البحث النماء والزبل للاشتغال والتسميد به وجعل المينة ان سوغنا الاشتغال به والحر المحرر بثبوت الاختصاص فيها وانفادها من يد المالك  
 بالارث وغيره انتهى لظن ان مراده بغير الارث الصلح النافل واما اليد المحاذرة بعد اعراض اليد الاولى فلينقل لكن الانصاف ان الحكم مشكل  
 نعم لو بذل ما اعلى ان يرفع يد عنها ليجوزها الباذل كان حسنا كما بذل الرجل المال على ان يرفع اليد عما في تصرفه من الامكنة المشتركة كالكائين من  
 النجاة المدرسة والسوق وذكر بعض الاساطين بعد اشارة حق الاختصاص ان دفع ثمنه من المال لا تنكح به بشك في دخوله تحت الاكساب  
 المحصور فيبقى على حاله الجواز ثم انه يشترط في الاختصاص بالحياة قصد الحيازة للاشتغال ولذا ذكرنا ان نوعه علم كون حيازة الشخص للماء و  
 الكلام مجرد التبعث لم يحصل له حق ورجع فيشكل الامر فيما عارف به من البذل لا من جمع القدرات حتى اذا صادف من الكثرة بحيث ينفع بها  
 في البساتين والزرع بئلا مال فاحذف منه فان لظن بل المقطوع انه لم يجزها للاشتغال بها وانما حازها لاختصاصها بها ومن المعلوم  
 ان عمل المال فرع ثبوت الاختصاص بالتوقف على قصد الاشتغال المعلوم استغاثته في المقام وكذا لو سبق الى مكان من الامكنة المذكورة من غير قصد  
 الاشتغال منها بالتسكني نعم لو جازها في مكان المملوك فبذل له المال على ان ينصرف في ذلك المكان بالدخول لاختصاصها كان حسنا كما انه لو قلنا  
 بكنائنه مجرد قصد الحيازة في الاختصاص قلنا يجوز المعاضدة على حق الاختصاص كان سهل النوع الثاني مما يحرم التكبس به بما يحرم  
 التجرير ما يقصد به وهو على اسام الاقوال ما لا يقصد من وجوده على نحو الخاص لا الحرام وهي امور منها ما هي اكل البقرة المشددة كما يصلي  
 والضم بلا خلاف بل لظن الاجماع عليه بل عليه مواضع من رواية تحف العقول المتقدمة في مثل قوله وكل امر يكون فيه الضار ما هو  
 من غير ما يقرب به لغير الله وقوله اما حرم الله الصناعات التي حرم كلها بما يجزئ منها الصناعات نظير الزايم والرباط وكل ملهوبه والصلابة  
 والاسنام الى ان قال فحرام عليه وتعلد والعمل به واخذ الاجرة عليه جميع النقلب فيه من جميع وجوه الحركات الخ هذا كله مضافا الى ان اكل المال في  
 مقابل هذه الاكل له بالباطل والى قوله صلى الله عليه وآله ان الله اذ حرم شيئا حرم مثمنه على ان يحرم منه ما لا يملكه من ثمنه لما فيها الغالبه  
 بل الدائم فان الصلابة من حيث انه حرم هذه المينة لا ينفع به الا في الحرام وليس هذه المينة ما ينفع به في الحلال والحرم ولو فرض

في حرم الاشتغال  
 لا اشتغال

في حرم التكبس  
 التكبس

في حرم التكبس  
 التكبس

فيما عني  
فيما عني  
فيما عني

ذلك كان ذلك منقصة مادة لا يتقبح في محله العين بقول مطلق الذي هو المناط في محرم الثمن نعم لو فرض هبته خاصة مشتركة بين هبكل الصنف  
والآخرى لعل محل محجبت بقدر منقصة مادة فلا قوى جواز البيع بقصد تلك المنفعة المحللة كما عرفت بمر في المسالك فما ذكره بعض الأساطين من أن  
الاجماع والأخبار لا يفرق بين قصد الجهة المحللة وغيرها فاعلمه محول على الجهة المحللة التي لا تدخل الهبة فيها أو الفائدة التي يتما للهبة ودخل فيه ثم  
أيضا وقفا لا يفرق بين قصد المادة والهبة أو لا زاد بقصد المادة كونهما هي الباعثة على بدل المال بازاء ذلك الشيء وان  
كان عنوان البيع المبدل بازائه الثمن هو ذلك الشيء فما استظهره من الاجماع والأخبار حسن لأن بدل المال بازاء هذا الجسم المشكل  
بالشكل الخاص من حيث كونه ما لا عرف بدل المال على الباطل وان زاد بقصد المادة كونه البيع هي المادة سواء تعلو البيع بها بالخصوص كان يقو  
بعض خشب هذا الصنف وفي ضمن مجموع مركب كما لو وزن له وزنه حطب فقال بعثك فظهر فيه صنم أو صليب فالحكم بطلان البيع في الأول  
وفي مقدار الصنف في الثاني شكل البيع شمول الأدلة لمثل هذا الصنف لأن المتيقن من الأدلة المنقذة حرمة المعاوضة على هذه الأمور نظر المعا  
على غير من الأموال العرفية وهو ملاخضة مطلق ما يتقوم به ما يلائم الشيء من المادة والهبة والأوصار الحاصل ان المحفوظ في البيع قد يكون  
مادة الشيء من غير هذا صنفه الشكل الأثرى له لو باعه وزنه نحاس فظهر فيها آنية مكسورة لم يكن لها خيار الغيبة في البيع هي المادة ودعوى  
ان المال هي المادة بشرط عدم الهبة مدفوعة بمباصره من أنه لو انلف لفاصلة هذه الأمور ضمن موادها وحمل على الألفا تدريجا  
معتل في محله المذكورة إذا كان مكسور هاتمة وباعها هبة ليكره وكان المشتري من يوثق بد يائنه فانه يجوز بيعها على الأقوى انتهى اختيار ذلك  
صاحب الكفاية وصاحب المحادق وصاحب الرضا في ما عني الرب لعل الغيبة كلام العلامة يكون المشتري من يوثق بد يائنه لئلا يدخل في بيع  
المساعدة على المحرم فان دفع ما يقصد منه المعصية غالبا مع عدم وثوق بالمندفع اليه تقوية لوجه من وجوه المقاصد فيكون باطلا كما في رواية  
تحفل لقول لكن فيه مضاف الى التامل في بطلان البيع لجزء الاعانة على الأثم ان يكره الاستغناء عن هذا الوجوب كبره بدل ان يقصد بآه  
فان الهبة غير محرمة في هذه الأمور كما صرحوا به في باب الغصب بل قد يقال بوجوب تلافيها فلا يستبعد ان يثبت لو وجب جرمه فانه الثمن  
وفي جامع المقاصد بعد حكمه بالبيع عن بيع هذه الأشياء وان أمكن الانتفاع على حالها في غير محرم منقصة لا يقصد منها قال ولا أن يكون رضا  
الباقي بعد كسرها مما ينفع به في المحلل وبعد ما لا لان بدل المال في مقابلها وهي على هبتها بدل له في المحرم الذي لا يستعد الا عند الشارع  
نعم لو باع رضاها الباقي بعد كسرها بطلان بكسرها وان كان المشتري موثقا به وانته بكسرها أمكن القول بوجه البيع ومثله باقي الأمور المحرمة  
كما في المفذين والصنف انتهى منها الألفا أنواعه لا خلاف ظاهره بدل عليه جميع ما تقدم في هياكل العبادة وتقوى هنا أيضا  
بيع المادة قبل غيبة الهبة وفي المسالك انه لو كان مكسور هاتمة وباعها هبة ليكره وكان المشتري من يوثق بد يائنه فانه يجوز بيعها  
ومؤيد في التذكرة الجواز مع زوال النقص وهو حسن لاكثر المطلق المنع انتهى قولنا زاد بزال النقص زوال الهبة فلا ينبغي الإشكال في  
الجواز ولا ينبغي جملة محلا للخلاف بين العلامة والأكثر ثم ان المراد بالفار مطلق المراد به بعض نكل ما اعتد لها بحيث لا يقصد منه على ما  
من الخصوصيات غير ما عرفت المعاوضة عليه ما المراد به بعض عرض فيجوز له ليس بقمار على الظن نعم لو قلنا بغيرها الحي الألة المعادة لها حكم الألفا  
الفار مثل ما يعلونه شبه الكوة يتي عند الترس والقولان ومنها الألفا للهو على اختلاف أضافها لا خلاف لجميع ما تقدم في المسئلة التفت  
والكلام في بيع المادة كما تقدم وبحث ان المراد بالألفا للهو ما اعتد له توفيق على تبين معنى للهو حرمة مطلق للهو الا ان المطلوب منه ما  
كان من جنس الزامه والألفا لا غنى ومن جنس الطبول وشيئا معنى للهو وحكمه رضاها أو في الذهب الفضة زلفنا بخره أو تشاها أو قصد المعا  
على مجموع الهبة والمادة لا المادة فقط ومنها الذرهم الخارجة الموهلة لأجل غش الناس ان لم يفرض على هبتها الخاصة منقصة محلكه معتد بها  
مثل الترس والدفع الى الظاهر الذي يرد مقدار من المال كالعشار ونحوه بناء على جواز ذلك وعدم وجوب تلافي مثل هذه الذرهم ولو  
بكسرها من باب نفع مادة الفضا كما يلى عليه قوله في رواية الجعفي مشبه الذرهم كسر هذا فانه لأجل بيعه ولا انقائه وفي رواية موسى بكسر  
قطعه نصفين ثم قال الفضة البالوعة حتى لا يباع بمباصرة غش وتام الكلام فيه في باب تصرف النش ولو وقع المعاوضة عليها جهلا فبين الحال  
لمن صار إليه فان وقع عنوان المعاوضة على الذرهم المنصرفا طلالا لا السكوك سككا السلطان بطل البيع وان وقعت المعاوضة على شخصه من دون  
عنوان فالظن صحة البيع مع خيا الغيبة ان كانت المادة معشوشة وان كان مجرد نقاوت لتكته فهو خيار والتدليس فيه وهذا خلاف ما تقدم  
من الألفا فان البيع الواقع عليها لا يمكن شخصه بمضائه من جهة المادة فقط واسر زاد ما قال الهبة من الثمن لدفعه كالأوجه بين المحلل والمحر  
لان كل جزء من المحلل والمحر مال لا بد ان يقابل في المعاوضة بجزء من المال فقضا المعاملة باعتبارها بوجبه ما مقابلها من المال لا غير محلا  
المادة والهبة فان الهبة من قبل الفقيه للمادة جزء على لا خارجي يقابل بما يلائم في نفس المعاملة باعتبارها فساد المعاملة المادة حقيقة  
وهذا الكلام مطرد في كل ما سدد بدل الثمن الخاص لداعي وجوده القسم الثاني ما يقصد منه المعاملة ان المنفعة المحرمة وهو ناره على وجه ترجع

فيما عني  
فيما عني  
فيما عني

فيما عني  
فيما عني  
فيما عني



بيع العتق على رجل  
غيره فلهما ثلث

الى هذا لما في مقابل المنفعة المحرمة كالمواضعة على العتق مع التزامها ان لا ينصرف فيه الا بالخبر واخرى على وجه يكون الحرام هو الداعي الى المواضعة  
لا غير كالمواضعة على العتق مع قصد ما يخبره والاول اما ان يكون الحرام مقصودا لا غير كبيع العتق على ان يعطى خرا ويخوذ ذلك واما ان يكون الحرام  
مقصودا مع الحلال بحيث يكون بذلك اما ان ياتي ما كبيع الجارية المقتنية بمن لو حظ فيه وفوق بعضه بازاء صفقة التفتي منها سائل ثلث الا في بيع  
العتق على ان يعطى خرا والتخشب على ان يعطى صما او اللهو او قمارا واجارة المساكين لبيع او يجرز فيها الخمر وكذا اجارة السفن والمحولة لملها ولا اشكال  
في سائر المعاملة فضلا عن حرمة ولا خلاف فيه ويدل عليه مضافا الى كونها اغانة على الاثم والى ان لا لزوم ولا التزام بصرف لبيع في المنفعة المحرمة  
الناقطة في نظر الشارع اكل ولا يكال للمال بالبطلان خبر جابر قال سئل يا عبد الله عن رجل يواجر يبيعه ببيع فيه الخمر قال حرام اجرة فانه  
مفيدة باذا استاجر له ذلك ويدل عليه بالنهي بناء على ما سبق من حرمة العقد مع من يعلم انه يصرف لعقود عليه في الحرام نعم في صحته  
ان يذنيه قال سئل يا عبد الله عن رجل يواجر السفينة وذاينه لمن يجل فيها او عليها الخمر والخنازير قال لا بأس لكنهما محمولتان على ما اذا اتفقوا  
من دون ان يؤخذ ركن او شرط في العقد بناء على ان خبر جابر نص فيما نحن فيه وفي هذا عكس الصحيح بطريق كل متصل اخر فتم مع ان لو سلم العتق  
كنه العمومات المفيدة وقد يستدل ايضا فيما نحن فيه بالاخبار المشهورة فيها عن جواز بيع الخشب عن يمينه صليبا او صما مثل مكتبة ابن ابي  
عن رجل له خشب فباعه من يمينه صليبا فاعل لا ور وانه من يمين الخشب عن النوت. بعده من يصنع الصليب والضم قال لا وفيه ان حمل تلك الاخبار  
على صورة اشتراط الباع المسلم على المشتري ان يواطها على التزام صرف لبيع في الضم والصليب عيب في الغاية والفرق بين مؤجره البيت لبيع  
الخمر وبين بيع الخشب على ان يعطى صليبا او صما لا يكاد يخفى فان بيع الخمر في مكان وصبر ورتة دكانا لذلك منفعة عرفية يقع الاجارة عليها من  
المسكن كثيرا كما يجرز في البيوت لسائر الخمر ما يجلب من العتق غير الخشب صليبا فانه لا عرض للمسلم في ذلك غالبا يقصد في بيع عتقه وخشبه فلا  
يجل عليه موارد السؤال نعم لو قيل في المسئلة لا يبيعه ببيع الخشب لمن يعلم انه يعطى صما لانه لا يبيع الا بالقبول لا يستدل بالقبول على ما نحن فيه  
لكن في هذه الاخبار مفاد مضطرب ومبهم من كذا سيجي لقراء يلحق بما ذكر من بيع العتق الخشب على ان يعطى صليبا او صما يبيع كل ذي منفعة محتملة على ان  
يضره الحرام لان حصر الانتفاع بالبيع في الحرام يوجب كون كل الثمن ياراه اكل للمال بالبطلان ثم لا فرق بين لشرط المذكور وفي مثل العقد بين التوا  
عليه خارج العقد وتوقع العقد عليه ولو كان فرق ما هو في لزوم الشرط وعدمه لا فيما هو مضطرب الحكم هنا ومن ذلك يظهر انه لا ينبغي في هذا  
العقد على كون لشرط الفاسد فسدت بطلان فساد وان لم نقل بفساد الشرط الفاسد لم يفسد من رجوعه في الحقيقة الى اكل المال في مقابل  
المنفعة المحرمة وقد تقدم الحكم بفناء المواضعة على ان الحرام مع كون موارد اموال اشتمل على منافع محتملة مع ان الخمر قبل التفتك بكنه  
وبين الخمر الاخر من الشرط والشرط وسيجي ايضا في المسئلة لا يبيعه ما يوجب هذا ايضا انشاء الله **المسئلة الثانية** في بيع العتق على  
الجارية المقتنية وكل عين مشتملة على منفعة يقصد منها الحرام اذا قصد منها ذلك ففسد اعتبارها في البيع على وجه يكون رخيلا لا زيادة الثمن  
كالعتق للماهرة في الفاء واللهو والقرارة لو حظ فيه هذه الصفقة ويدل ازاها شيء من الثمن لا مكان على وجه الداعي يدل عليه ان يذل  
من الثمن بل لا حظ الصفقة المحرمة اكل للمال بالبطلان والتفتك بكنه العتق والمقيد بطلان في القيد بما قبله من الثمن  
غير معروف قال لا يبيعه ببيع على ان يواجره غيره من المال وان كان يبيد المال بلا حظ وجوده وغير واقع شرعا على ما اشتهر من ان  
لا يوزع على الشرط فتعطل بطلان العقد راسا وقد ورد النص بان ثمن الجارية المقتنية يفسد ان قد يكون للرجل الجارية المقتنية ما غنمها الا كمن  
الكلب نعم لو لم يلاحظ الصفقة اصله كنه الثمن فلا اشكال في الصحة ولو لو حظ من حيث نصفه كال قد يصرف الى الحمل فزيد لاجلها الثمن  
فان كانت المنفعة المحتملة لصفقة بما يفسد بها فلا اشكال في الجواز وان كان نادره بالنسبة الى المنفعة المحرمة ففي الجاهلها بالعتق في عدم  
جواز بطلان المال الا لما اشتمل على منفعة محتملة غير نادره بالنسبة الى المحرمة وعدمه لان المقابل للمبتذل هو الموصوف لا يضر في زيادة ثمنه بطلا  
منفعة نادرة وحتمها انما اذا بعد اكل للمال بالبطلان والمضربان ثمن المقتنية سحت من على الغالب **المسئلة الثالثة** في بيع العتق  
من يعلم خرا يقصد ان يعطى صما او صليبا لان فيه اغانة على الاثم والعهد وان لا اشكال ولا خلاف في ذلك اما  
لو لم يقصد ذلك فاكتر على عدم الحرمة للاخبار المشهورة فيها خبر ابن ابي عمير قال سئل يا عبد الله عن رجل يكره بيع العتق  
يعلم انه يعطى خرا او مسكرا فقال نعم يا عبد الله لا في الايمان الذي يجل شربه واكلة فلا بأس ببيعه ورواية يكره مثل رجل باع عبد الله الى  
ان قال هوذا نحن نبيع تمرنا من نعلم انه يصفه خرا الى غير ذلك مما هو دورها في الظهور وقد يعارض ذلك بمكانة ابن ابي عمير عن رجل له خشب  
فباعه من يمينه صليبا فاعل لا ور وانه من يمين الخشب عن النوت. بعده من يصنع الصليب والضم قال لا وقد يجمع بينهما وبين الاخبار المحرمة بجل  
المانعة على صورة اشتراط جعل الخشب صليبا او صما او يواطها عليه وفيه ان هذا في غاية البعد لا داعي للمسلم على اشتراط صنع الخشب  
صما في ثمن بغيره وفي خواجه ثم يجي يستدل الامام عن جواز فضل هذا في المستقبل وحرمه وهل يجهل ان يبيد او يبيع النوت

ضرب العتق على  
العتق في حرمه على  
المقتن له





بين بيع العنب بين تجارة الناجر وبين الحاج وان لم يربح بين عطاء السوط للظالم وبين بيع العنب وجعله وان عطاء السوط اذا كان غائبا كما عرفت  
بربها تقدم من ايات الاحكام كان بيع العنب كك ك اعترف به في شرح الارشاد فاذا بينا على ان شرط الحرام حرام مع فعله فوصلنا الى الحرام كما جزم به بعض  
دخل ما نحن فيه في الاغانة على المحرم فيكون بيع العنب غائبا على تلك العنب المحرم مع قصد التوصل الى التخيير وان لم يكن الاغانة على نفس التخيير او على شرط  
المحرم وان شئت قل ان شراء العنب للتخيير حرام كغيره العنب لاجل ان يبيع انما يبيع على شراء المحرم نعم لو لم يعلم ان الشراء لاجل التخيير لم يجرم وان علم  
انه يخرجه العنب بزيادة حادثة منه وكذا الكلام في بايع الطعام على من يرتكب المعاصي فلو علم ان اذنه من الطعام المبيع القوي به عند التملك على المعصية  
حرم البيع منه وانما العلم بان يحصل هذا الطعام قوة على المعصية يتوصل بها اليها فلا يوجب المحرم هذا ولكن الحكم بحجته الايمان بشرط الحرام  
فوصلنا اليه قد يمنع الامتناع صدق التخيير لبيع العنب غائبا عليه ان كان غائبا على الشراء الا انه في نفسه ليس بغيره فان التخيير يحصل بفعل  
المستلزم بالقصد فهو ان الفعل مقدم له فيجوز الاغانة صدق نوعه بان لم يوجد قصد التخيير حتى يجرم ولا يلزم التسلسل فانهم نعم لو ورد في  
بالخصوص عن بعض شرط الحرام كالغرس للمحرم دخل الاغانة عليه في الاغانة على الاثم كما انه لو استدل للتأخير في ما دل على لعن العاصي على شرط  
الملك للتخيير حرم الاغانة عليه ايضا بالبيع فحصل مما ذكرناه ان قصد الغير لفعل الحرام معبر قطعا في حرمة فعل العنب وانما يحل الكلام في  
الاغانة على شرط الحرام بقصد تحقق الشرط دون شرط وانما هو اهل بعد الاغانة على الشرط فحرم ام لا فلا يلزم ما لم يثبت حرمة الشرط من جهة  
التخيير ان يجرم بيع العنب من يعلم انه سيحصله خرا من دون العلم بقصد ذلك من الشراء ليس محرم اذ لا من جهة الشرط ولا من جهة الشرط  
ومن ذلك يعلم ما ينافي تقدم عن حاشية الارشاد من انه لو كان بيع العنب من يخرجه الاغانة لزم المنع عن معاملته اكثر الناس ثم ان مجال الكلام فيما بعد  
شروط المعصية الصادرة عن الغير فان تقدم من المبسوط من حرمة ترك بدل الطعام لحادث لتلف مستند الى قوله من غاب عن فعله على فعل مسلم الخ  
ناصل الان ان يريد الفحوى لذا استدل في المختلف بعد حكايته ذلك عن الشيخ بوجوب حفظ النقص مع القدرة وعدم الضرر ثم انه يمكن التفصيل  
في شرط الحرام المعان عليها بين ما ينحصر فائدة منه وينفقه في شرط المحرم حصول المعصية في هذا الظاهر المستعمل من غير ضرب حد فان ملكه  
الاستفاعة به في هذا الزمان فيحضر فائدة عرف في الضرر كما انما استعملها كاشا لشرب الخمر فيه وبين ما لم يكن كذلك كتمليك الخمار للمستفيد منفعته  
التمليك وفائدة غير منحصرة عرف في التخيير عند التجار فيعد الاول عرف الاغانة على الشرط المحرم بخلاف الثاني ولعل من جعل بيع السلاح من اعداء  
الدين حال قيام الحرب من المساعدة على المحرم وجوز بيع العنب من يخرجه كالفاضل في الشرايع والذكر وغيره فانظر الى ذلك وكل المحققين  
حيث منع من بيع العنب المتخلف على مستند الى كونه من الاغانة على الاثم ومنع من كون بيع العنب من يعلم انه يجعله خرا من الاغانة فان ملكه  
المستعمل للعصير منصرف فائدة عرف عند الاستفاعة به حال الحاجة بخلاف تملك العنب كيف كان فلو ثبت تيمم موارد الاغانة من العنب فهو  
والا فظاهر مدخله قصد المعين نعم يمكن الاستدلال على حرمة بيع الشيء من يعلم انه يضرب البيع في الحرام بان دفع المنكر كرفعه واجبه ولا يتم  
الا بترك البيع فيجوز اليه اشارة المحتفل لا بد من رده حيث استدل على حرمة بيع العنب المسئلة به دعوى النبي عن الاغانة بادلته التي عن المنكر وشبهه  
هذا ما ورد من انه لو كان نبي امته وجدوا من يبيعونهم القصدات وشبهه جماعة ما سلبوا احقنار على مدة الناس في فعل ما لو تركوه لم يتحفظوا  
المعصية من يمينه فدل على ثبوت لزم لكل ما لو تركه لم يتحقق المعصية من الغير وهذا وان دل بظاهره على حرمة بيع العنب لو من يعلم انه سيحصل  
خرا مع عدم قصد ذلك حين الشراء الا انه لم يبق دليل على وجوب تعجيل من يعلم ان سبهم بالمعصية وانما الثابت من العقل والقاض بوجوب  
اللطيف جوب دع منهم هذا اشرت عليها بحث لولا الردع لفعلها واستمر عليها ثم ان الاستدلال المذكور انما يحسن مع علم البائع بان لو لم  
لم يحصل المعصية لانه قد ادعى الردع اما لو لم يعلم ذلك وعلم بان يحصل منه المعصية بفعل الغير فلا يتحقق الردع بترك البيع كمن يعلم عند  
الانتهاء به يمينه عن المنكر وهو ان البيع حرام على كل احد فلا يوقع لهذا الشخص فعله معذرا بان لم يتركه لفعله غير مدفوع بان ذلك فيما  
كان محرما على كل واحد على سبيل الاستقلال فلا يجوز لواحد منهم الاعتذار بان هذا الفعل واقع لا محالة ولو من غيري فلا تنفع تركه لما  
اذا وجب على جماعة شيء واحد بجل ثقیل مثلا بحيث يراد منهم الاجماع عليه فاذا علم واحد من حال البلاء عدم القيام به والاتفاق معه  
ايحاذ الفعل كان قيامه بنفسه بذلك الفعل لغوا لا يجب ما نحن فيه من هذا القبيل فان عدم تحقق المعصية من مشري العنب مؤثرا  
على تحقق ترك البيع من كل بايع فترك المجموع للبيع سبب واحد لترك المعصية كما ان بيع واحد منهم على البند شرط لتحقيقها فاذا علم واحد منهم ان  
اجتماع البلاء معنة في تحصيل السبب المفروض ان قيامه منفردا لغو سقط وجوبه وانما ما تقدم من التخيير اتباع بني امية فالدم فيلما هو  
على غائبا عنهم بالامور المذكورة في الرواية وسيجاءحزم كون الرجل من اعوان الظلمة حتى في المباحات التي لا دخل لها برأي استهم فضلا عن مثل شيئا  
الصدقة وحضور الجماعات وشبهها مما هو من اعظم المحرمات قد تلخص ما ذكرنا ان فعل ما هو من قبل الشرط لتحقيق المعصية من الغير من دون قصد  
توصل الغير الى المعصية بغيره لمعك كونها في لفظ الاغانة مطلقا وعلى التفصيل لئلا احتملناه اخيرا وانما ترك هذا الفعل ان كان سببا

البيع العنب  
الذي يخرجه  
على شرط  
الحرام

في فقهنا ما يقع في  
الملك

يعني كذا ثم لعدم المقصود من الغير كذا انما انحصر العيب عنده وجب وجوب الردع عن المقصود عقلا ونفعا واما لو لم يكن سببا بل كان السبب كذا  
منه الى تركه فان علم او ظن واحتمل قيام الغير بالترك وجب قيامه به ايضا وان علم او ظن عدم قيام الغير سقط عنه وجوب تركه لان تركه  
بنفسه ليس برادع حتى يجيبه جزء الرادع المركب من مجموع تركه ارباب العيب لكن يقط وجوب الجزاء اذا علم بعيب تحقق الكل في الخارج فعلم ما  
في هذا المقام ان فعل ما هو شرط الحرام الصادر من الغير يقع على وجه احدها ان يقع من الفاعل قصد منه توصيل الغير الى الحرام وهذا لا  
اشكال في حرمة كونه غائبا عنه الثاني ان يقع منه من دون قصد الحصول للحرام ولا حصول ما هو مقصد له مثل تجارة اثنان بالفسب في مقصود  
فانه لم يقصد بهما سلب العاشر عليه كذا هو شرط لاحد العشر وهذا لا اشكال في عدم حرمة الثاني ان يقع منه بقصد حصول ما هو من متبعا  
حصول الحرام عن الغير لا حصول نفس الحرام منه وهذا قد يكون من دون قصد الغير المتوصل به الى الشرط الى الحرام كبيع العيب من التجار المقصود  
منه تملكه للفسب كذا هو شرط للغير لا نفس التغير مع عدم قصد الغير ايضا التغير حال الشراء وهذا ايضا لا اشكال في عدم حرمة وفقد  
يكون مع قصد الغير المتوصل به الى الحرام اعني التغير حال شراء العيب هذا ايضا على وجهين احدهما ان يكون ترك هذا الفعل من الفاعل كذا  
ثامه لعدم تحقق الحرام من الغير لا فوي هنا وجوب تركه وحرمة الفعل والثاني ان لا يكون كذلك بل يعلم عادة او يظن بحصول الحرام من  
الغير من غير تأثير لترك ذلك الفعل والظن عدم وجوب تركه بناء على ما ذكرنا من اعتبار قصد الحرام في صدق الاعانة عليه مطا  
على ما احتملنا من التفصيل ثم كل مورد حكم فيه بجزئية البيع من هذه الموارد الخمسة فالظن عدم صدق البيع لعلق النبي بما هو خارج عن البيع  
اعني الاعانة على الاثم والمساخنة في الردع عنه ويحتمل الفسار في رواية الخلف المتقدمة بقوله وكل بيع ملهوب وكل شيء  
عنه وما يقرب به لغير الله وينوي به الكفر والشرك في جميع وجوه المعاصي وباب هو من به الحق فهو حرام محرم بعبه وشراؤه وانما كذا الخ  
بناء على ان المحرم موقوف لبيان الفسار في تلك الرواية كما لا يخفى لكن في الدلالة ناسل ولو تمت لبث الفسار مع قصد المشتري خاصته الحرام  
لان الفسار لا يتحقق الثالث ما يحرم المحرم ما يقصد منه شانا بمعنى ان من شأنه ان يقصد منه الحرام ويحتمل هذا المقصود على القول لا بد  
ذلك تحت الاعانة خصوصا مع عدم العلم بصرف الغير في الحرام كبيع السلاح من اعداء الذين مع عدم قصد تقويمهم بل بعدم العلم بانفسهم  
لهذا البيع الخاص في حرب المسلمين لان المعروف من الاخبار حرمه بل اختلف فيه والاحبار بها مستفيضه منها رواية الحنفية قال دخلنا على  
ابي عبد الله فقال له حكم السلاح ما تقول فبني الجمل الى الشام من السروج وادانها قال لا بأس ثم اليوم بمنزلة الاحبار سول الله انتم في هذا  
فاذا كانت الميمنة حرم عليكم ان تحملوا الهمم السلاح والسروج وسهرا رواية هذا السلاح قال قلت لابي جعفر اخبرني عن رجل حمل السلاح  
الى اهل الشام فابيعه منهم فلما عرف الله هذا امر صفت بذلك وقلت لا اعمل في اعداء الله فقال اهل البهم وبيعهم فان الله يدفع بهم عدونا  
وعدوك بمعنى الروم فاذا كان الحرب بيننا فمن حمل الى عدونا سلاحا يشعرون به علينا فهو مشرك وصريح الرواية ان اختصاص الحكم بصورة  
قيام الحرب بينهم وبين المسلمين بمعنى جود الميمنة في مقابل الهدنة وبها يقيده المطلقان جوازا او منعيا مع امكان دعوى ظهور بعضها  
في ذلك مثل مكاتبة القتييل اشترى لسيو وابيها من السلطان اجاز له بيعها فكتب لا بأس رواية على زيدي عن ابي جعفر قال سئل عن رجل  
المسلمين في المشركين في الجارة قال لا يحملوا سلاحا فلا بأس مثله ما في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلني يا علي كسر الله العظيم من هذه الامة عشرة اصناف واعد  
نها بايع السلاح من اهل الحرب عن حواشي الشهيد بن النعمان ان بيع السلاح حرام مطلقا في حال الحرب والصلح والهدنة لان فيه تقوية  
على المسلم فلا يجوز على كل حال شعبة الاجتهاد في مقابل النص مع ضعف ثبوت كذا لا يخفى ثم ان طر الروايات يتناول الحكم لما اراد المقصد لا بايع  
المعونة والمساعدة اضلا بل ببيع مورد السؤال في رواية الحكم والهند موضوع عند قصد ذلك القول باختصاص البيع بعموم قصد المسلم  
كما يظهر من بعض العبا بضعف جدا وكذا ظاهرها القول لما اراد المقصد بالبيع في الحرب لا ببيع في السلم ذلك بحسب ثبوت  
ذلك مع قيام الحرب بحيث يصدق حصول التقوى لهم بالبيع وتحت الحكم مخالف لاصول صير له للاخبار المذكورة وعموم رواية تحف العقول  
المتقدمة فيقتصر فيه على مورد الدليل وهو السلاح دون ما لا يصدق عليه ذلك كالجبن والدرع والمقفر وساير ما يمكن وفاقا للنهاية وظ  
السرور واكثر كتب العلامة والتهذيب والمحقق الثاني للاصل ما استدل به في النكح من رواية محمد بن قيس قال سالت ابا عبد الله عن الغشيز  
من اهل الباطل بلقيان ابيعها السلاح قال بعهما ما يملكها الدرع والخفين وبخوها لكن يمكن ان يقال ان ظاهر رواية تحف العقول ناطقة  
الحكم على تقوى الكفر وهن الحق وظاهر قوله في رواية هند من حمل الى عدونا سلاحا يشعرون به علينا ان الحكم سنو لا يستعفا  
والكل موجودا يمكن ايضا كما لا يخفى مضاعفا الى تحوى رواية الحكم المانعة عن بيع الترح وحملها على السهوف لمرجعية لا يناسب صدق الرواية  
مع كون الراوي سراجا واما رواية محمد بن خالد فلا دلالة لها على المطلوب لان مدلولها يقتضي ان الفضل طاع للشركة الجوارف ما يمكن والتحريم في  
غيره مع كون الفسب من اهل الباطل فلا بد من حملها على فرقة من محققة الدماء لو كان كلاهما واحدا صهدا لزم لم يكن وجه للبيع من

ما يحرم المحرم ما يقصد منه شانا

الاشياء التي لا تملك

من بيع السلاح على صاحبه فله صورة من بيع ما يملك منها يحفظ كل منها عن صاحبه فترسب بما يملك وهذا غير مقصود فيها نحن فيه بل تحفظ اعداء  
 الدين عن باس المسلمين خلاص مقصود الشارع فالنفع عن مورد الرواية الى ما نحن فيه شبه القياس مع الفارق ولعله لما ذكر قيد الشهيد  
 فيما حكى عن حواشيه على القواعد اطلاق لعلنا جواز بيع ما يملك بصورة الهدية وعدم قيام الحرب ثم ان مقتضى الاقتصار على مورد النص عند  
 التمسك في غير اعداء الدين كقطاع الطريق الا ان المستفاد من رواية تحف العفول ناطة بالحكم بقوى الباطل وهو الحق فلهذا يشمل ذلك  
 فيه ما مثل ثم انتهى في هذه الاحتمالات الى الفاشلا فلا مستند له سوى ما خبر تحف العفول الوارد في بيان المكاسب العجيبة والفاصلة والله اعلم  
 النوع الثالث مما يحرم الاكساب به ما لا ينفع فيه مثله معناه ما عند العفول في هذا القسم ليس الا من حيث نشأ العاقل  
 وعدم تملك الثمن وليس الاكساب بالخمر والتخمر والدليل على الفاشلا في هذا القسم على ما صرح به في الايضاح كون كل مال بازاكرا اكله بالبيع  
 وفيه ما مثل لان منافع كثير من الاشياء التي تروها في المقام يقابل عرفا بمال ولو قليلا لا يحصى لا يكون بذل مقدار قليل من مال بازاكرا  
 فلهذا ما يستفاد من القنارى النص من عدم اعناء الشارع بالمنافع النادرة وكونها في فطره كالمعدن وقال في البسوط ان الحيوان  
 الطاهر على ضربين ضرب ينفع به والاخر لا ينفع به الى ان قال وان كان مما لا ينفع به فلا يجوز بيعه بل خلاف مثل الاسد الذي ساء الحشر  
 مثل الحيتا والفار والخنفساء والجملان والحداد والرخمة والنسر وبغايا الطير وكائنات البريان التي في طائفة الاجماع على ذلك ايضا  
 بعبارة المذكورة حيث استدلل على ذلك بحجته تلك الاشياء وعدم نظر الشارع الى مثلها في القوم ولا يشبهه لا احد علمها قال ولا اعتبار بما ورد  
 في الخواص من منافها الا انها لا تنفع ذلك ما لا وكذا عند اشافي انتهى ظاهر اتفاقنا عليه وما ذكره من عدم جواز بيع ما لا يبعد ما لا  
 فيه وما الكلام فيما عده من هذا قال في محكي ايضاح النافع ونعم ما قال في حث عادة الاطباء بعنوان هذا الباب ذكر اشياء معينة على سبيل المثال  
 فان كان ذلك لان عدم النفع مفروض فيها فلا نزاع وان كان لان ما مثل به لا يصح بيعه لا يحكم بعد الانشغال فلهذا منوعة اشياء كثيرة انتهى  
 وبالجملة فتكون الجواز من السوخ والتسابع والمشترب لا دليل على كونه كالتجاسة مانعا فالنفع فيما اشغل منها على منفعته مقصودة للعفول  
 جواز البيع بكل ما جاز الوضيه به لكونه مقصودا بالانشغال للعفول فينبغي جواز بيعه لا ما دل الدليل على المنع فيه تعبد وقد صرح في  
 المذكور بجواز الوضيه بمثل الفيل والاسد غيرهما من السوخ والموديات وان ضيقا عن بيعها وظاهر هذا الكلام ان المنع من بيعها على القول بغير  
 الاعداء الما ينشأ من ما تقدم منه قدس من لا اعتبار بما ورد في الخواص من منافها الا انها لا تنفع ذلك يشكك بانه اذا اطلع العرف  
 على خاصيته في احد المشترب معلونه بالخبر في غيرهما فاي ضرب يدين وبين نبات من الادوية علم فبذلك الخاصية ومع عدم جواز بيعه اخذ  
 الما في مقابلته با حجة تلك الخاصية يحتاج الى دليل لان ما ذكره ليس الا بالباطل ويؤيد ذلك ما تقدم في رواية تحف من كل شيء كونه  
 لهم فيه الصلاح من جهة من جهة ذلك حلال بغير الخ وهذا ما ذكره في الدرر جرحا لا ما لا نفع فيه مقصود للعفول كالحشار وفضلات  
 الانسان وعن النفع ما لا نفع فيه بوجه من الوجوه كالحنافس والديدان وما ذكرنا في نظرها النظر فيما ذكره في المذكورة من الاشكال في جواز بيع العلو  
 الذي ينفع به لا خاصا من الدم وديدان الفريضة بها التمسك ثم استقر بالمنع قال لندور الانشغال فيشمل ما لا ينفع فيه اذ كل شيء  
 فلهذا نفع ما انتهى الى كونه مانعا من التزام جواز بيع كل ما له نفع ما ولو فرض الشك في ضد المال على مثل هذه الاشياء المستلزم للشك في  
 صدق البيع امكن الحكم بصحة المعاوضة عليها لعموم التجارة والصلح والعقود والهبة والمؤضنه وغيرها وعدم المانع لانه ليس الا اكل الما  
 بالباطل والمفروض عدم تحققه هنا فالله في امثلة الاجماع على عدم الاعناء بالمنافع النادرة وهو الظاهر من التامل في الاخبار ايضا  
 مثل ما دل على تحريم بيع ما يحرم منفعته القالب مع اشتماله على منفعته نادرة محله مثل قوله لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوا  
 واكلوا ثم بناء على ان للشحوم منفعته نادرة محله على اليهود لان طحرم عليها عليهم يحرم اكلها او سائر منافعها المعارفة فلو لان لندور  
 نظر الشارع كالمعدن لم يكن وجه المنع عن البيع كالممنوع الشارع عن بيع ما له منفعته محله مسانية للحرمة في الفارق لا عند لان يقال  
 المنع بها تعبد للنجاسة لا من حيث عند المنفعة المعارفة فمن وادع من ذلك قوله في رواية تحف العفول في ضابط ما يكتسب به وكل شيء يكون  
 لهم فيه الصلاح من جهة من جهة ذلك حلال بغير وشراء الخ لا يبرأ منه مجرد المنفعة ولا بيع الاشياء كلها وقوله في اخره انما حرم الله  
 الصناعة التي يحثي منها الفشا محضا نظير كذا وكذا الى اخر ما ذكره فان كثيرا من الامثلة المذكورة هناك لها منافع محله فان لا شربة الخمر  
 كثيرا ما ينفع بها في علاج الدواب بل الرضى فجعلها مما يحثي منها الفشا محضا باعتبار عدم الاعناء بهذه الصالح لندرتها الا ان الاشكال  
 في تعبد المنفعة النادرة وتعمدها عن غيرها فلو اوجب الرجوع في مقام الشك الى ادلة التجارة ونحوها ما ذكرنا ومنه يظهر ان لا قوى جواز  
 بيع السباع بناء على وقوع التذكرة يعلمها للاشتغال المبين بجلودها وقد نص في الرواية على بعضها وكذا اشحومها وعظامها واما لحمها فانه  
 بمر في المذكورة عدم الجواز معللا بندور المنفعة المحللة المقصودة منه كاطعام الكلاب المحرمة وجوارح الطير وظهر ايضا جواز بيع الهرة وهو

كتاب

كتاب

المختصر في غير واحد من الروايات نسبة موضع من المذكور في علمنا في اختلاف الفرد لان المصلحة المقصودة منه وهو حفظ المنافع فادرك علم  
 ان عدم المنفعة المصنوع بها يستند تارة الى خمسة الشئ كما ذكرنا من امثلة في عبارة البسوط واخرى الى قلته كجزء من المال لا يبين في مقابلته  
 ما كجبه خطه والفرق في الاول لا يملك ولا يدخل تحت اليد كما عرف من المذكور بخلاف الثاني فان يملك ولو غصبه غاصب كان عليه مثل  
 ان كان مثليا خلافا للمذكور فلم يوجب شيئا كغير المثل وضعفه بعضنا لان لا يرد مع عدم الغرامة فيما لو غصب صفة من يجرى ويمكن ان يلزم فيه  
 يلزم في غير المثل في فهم ثم ان منع حق الاختصاص في العلم الاول مشكل مع عموم قوله من سبق الى ما له يسبق اليه احد من المسلمين فهو اوجب  
 مع عداخته في المصلحة النوع الرابع ما يحرم الكتاب بكونه عملا محرم في نفسه هذا النوع وان كان افرد في جميع الاعمال المحرمة لغيره  
 لمقابلته لما في الاجارة والمجالة وغيرهما الا ان جرت عادة الاصحاب بان كثير مما في كتابه من المحرمات ما لا يغير فيك مما له يتعارف  
 الكتاب بكونه كالتيه والكد في نحوها وكيف كان فنفتي اثارهم بذكر اكثر مما في سائر مرتبة تترتب من وفاء وانما عنوانها انتم فنقول المسئلة  
 الاولى في تدليس الماشطة المرأة التي براد تزويجها او لانه التي براد بيعها حرام بخلاف ما على الرضا وعن جميع القائمة الاجماع عليه كذا فصل  
 المرافة تلك بنفسها فان في المنفعة كسب المواشط حل لا ان يشترط ان يدلس في عملها فيصل شعور النساء بشعرهن من الناس في شعرهن  
 ويشعرن بالاجور في شربها لاسلام فان وصل شعورهن بشعرهن الناس لم يكن بذلك باس انتهى في نحوه بغيره عبارة الهامية في السرائر في عدا  
 المحرمات وعمل المواشط بالتدليس بان يشتر الحنفية ويجوز فيهما ريقش بالايدي والارجل ويصلن شعور النساء بشعرهن من ما جرى مجرى ذلك  
 انتهى في حكمه عن الذرور حاشية الارشاد في عدو شتم الحدود من جملة التدليس بامل لان الوشم في نفسه ذنبه وكذا التام في المنفعة  
 وصل الشعر بشعر الانسان ووصله شعر غيره فان ذلك لا يدخل في التدليس عدمه الا ان يوصيه الاول بان قد يكون الغرض من الوشم ان يجتد  
 في البتة نقطة خضراء حتى يتر اى يبيض ما بالبتة وصفاته اكثر مما كان يرى لولا هذه النقطة وبوجه الثالث بان شعر غير المرأة لا يلبس  
 على الشعر الاصل للمرأة فلا يحصل التدليس بخلاف شعر المرأة وكيف كان يظهر من بعض الاخبار المنع عن الوشم ووصل الشعر بشعر الغير  
 وظاهرها المنع ولو في غير مقام التدليس ففي رسالة ابن العربي عن جلاله عليه السلام قال دخلت ماشطة على رسول الله فقال لها اهل  
 تركي عاليا واتبع عليه قالت يا رسول الله انا فعله الا اني لم اجد في عنقه شيء عنده قال فافعل في ذاك شطيف فلا تخلي الوجه بالحرقة فانها قد هبت الى  
 ولا تصل شعر المرأة بشعر امرأة غيرها واما شعر المرفق فلا بأس بان يوصل شعر المرأة وفي رسالة الفقيه لا بأس بكتف الماشطة اذا لم تشارك وملت  
 صاعطي ولا تصل شعر المرأة بشعر غيرها واما شعر المرفق فلا بأس بان يوصل شعر المرأة وعن بعض الاخبار روي عنه عن علي بن ابي حمزة عن جعفر بن محمد  
 قال لعن رسول الله النامضة المنقضة والواشعة والموتشرة والواصله والمستوصلة والواشعة والمنوشة قال الصدوق قال علي بن ابي حمزة النامضة  
 التي تنقل الشعر والمنقضة التي يفعل ذلك بها والواشعة التي تشر انان المرأة والموتشرة التي يفعل ذلك بها والواصله التي تصل شعر المرأة بشعر  
 امرأة غيرها والمستوصلة التي يفعل ذلك بها والواشعة التي تشر في يد المرأة او في شيء من يديها وهي ان تعز يد بها او ظهر كنهها بارة حتى تؤثر  
 فيه ثم تحسوها بالكحل او شيء من كثرة تخضف والمنوشة التي يفعل بها ذلك وط بعض الاخبار كراهة الوصل ولو بشعر غير المرأة مثل ما عيى الله  
 ابن الحسن قال سئل عن الشعر اهل قال وما انزل قال صوف يجعله النساء في رؤسهن قال ان كان صوفا فلا بأس ان كان شعرا فلا خير من  
 التواصلة والمستوصلة فقط بعض الاخبار الجواز مط في رواية سعد الاسكاف قال سئل ابو جعفر عن المرأة التي يرضعها النساء في رؤسهن يصلون  
 شعورهن قال لا بأس على المرأة بما تزينت به لزوجها قلت له بلغنا ان رسول الله لعن الواصلة والمستوصلة فقال ليس هناك انما لعن رسول الله  
 الواصلة التي تزين في شباها ما ذكركم في ذلك النساء الى الرجال فذلك الواصلة ويمكن الجمع بين الاخبار بالحكم بكراهة وصل مطلق الشعر كما في رواية  
 عبد الله بن الحسن شدة الكراهة في الوصل بشعر المرأة وعن الخلاف المنهي الاجماع على انه يكره وصل شعرها بشعر غيرها رجلا كان وامراة واما ما  
 الوصل بما ذكره في رواية شيخنا الاختلاف فيمكن جعلها ايضا على الكراهة لثبوت الرخصة من رواية سعد مطلقا لثبوت خصوصها مع صرف الامام لقب الواد  
 في الواصلة عن ظاهر الحديث بما قام مع سائر ما ذكره النبوي لعنه اولى من تخصيص عموم الرخصة بهذه الاسورة انه لو لا القصر لكان الواجب  
 تخصيص الشعر للمرأة او تعيينها بما اذا كان هو واحد او ثمة في مقام التدليس فلا دليل على جرمها في غير مقام التدليس كفعل المرأة المزوجة  
 ذلك لزوجها خصوصا بلا حطة ما في رواية علي بن جعفر عن اخيه عن المرأة تخفف الشعر عن وجهها قال لا بأس في هذه ايضا قريته على صرف طلاق  
 لعن النامضة النبوي عن ظاهره بانه التدليس والحل على الكراهة نعم قد يشكل الامر في وشم الاطفال من حيث انه يذله لم يفر مصلحة بناء على ان  
 مصلحة فيه لغير المرأة المزوجة الا التدليس باظهاره بياض البدن وصفاته بملاحظة النقطة الخضراء الكدرة في البتة لكن الانصاف ان يكون  
 ذلك تدليس مشكلا بل منوع بالهون بين المرأة من حيث فط البياض المخففة فهو تزوين لا سومم لما ليس في البدن واقعا من البياض  
 الصفاة مثل نفس لا يكره ولا رجل بالواو يمكن ان يكون الغالب فيه ارادة ايهام بياض البدن وصفاته وملاحظة الخط الاسود فوق الحاجبين

او روي



او وصل الحاجين بالسوار لهم طولها وتغوسها ثم ان الله ليس بما ذكرنا انما يحصل مجرد رغبة الخاطبة والمشرع ان علمنا ان هذا البياض الصفا  
ليس واقعا بل علة بواسطه هذه الامور فلا يقال انها ليست قد ليس لعدم خفاء اثرها على الناظر وتحت فينبغي ان بعد من ان ليس ليس المرأة والا لانه  
التياب المحرم المحض الموجبة لهم وربا عن البدن وصفاته والله العالم ثم ان المرسل المتقدمة عن الفقيهات على كراهته كتب لما شطه مع شوط  
الاجرة المعينة وحكي القنوي به عن المنع وغيره والمراد بقوله ثم اذا قبلت فاقطع البناء على ذلك حين العمل والا فلا يلحق العمل بعد وقوعه ما  
يوجب كراهته ثم ان ولوته بقول ما يعطى وعدم مطالبة الزايد اما لان الغالب عدم نقص ما يعطى عن اجرة مثل العمل الا ان مثل لما شطه والجمام  
والحنان ونحوهم كثير ما ينفقون زيدا مما يستحقون خصوصا من اول المروة والثروة وما يبادرون الى هتك العرض اذ انفقوا ولا يعطون  
ما يوفون من الزيادة او بعضه الا استحييا وصيانة للعرض هذا لا يخفى عن شبهة فامرنا في تشريعنا بالنعانعة بما يعطون وترك مطالبة الزايد فلا  
ما في ذلك جواز مطالبة الزايد الامتناع عن قبول ما يعطى اذا انفق كونه دون اجرة المثل واما لان المشاركة في مثل هذه الامور لا يلبس بشيء  
كثير من الاختصاص لان المالك فيها خلاص المروة والمساكنة فيها فلا يكون مضحكة لكثرة طمع هذه الاصناف فامرنا بترك المشاركة والاقدام على الفعل  
بافل ما يعطى وقوله وترك مطالبة الزايد مستحب للعامل وان وجب على من عمل له ايفاء تمام ما يستحقه من اجرة المثل فهو مكلف وجوبا بالايفاء  
والعامل مكلف به بابا لا يكون وترك المطالبة خصوصا على ما يعنده هو لا من سوء الامتناع او لان الاول في حق العامل قصد التبرع بالعمل  
وقبول ما يعطى عليه وجه التبرع ايضا فلا ينافي في ذلك ما ورد من قوله لا تستعمل جبر حق نفاضة المسئلة الثانية نزيين الرجل بالجمام عليه من  
ليس المحرم والذهب حرام لما ثبت في محله من حرمة ما على الرجال وما يخص بالنساء من اللباس كالسوار والخلخال والشياب المخصصة من العادات  
ما ذكره المسالك كذا العكس اعني نزيين المرأة بما يخص الرجال كالنطقة والعمامة ويختلف باختلاف العادات واعترف بغير واحد بعدم العتور  
على دليل هذا الحكم عند النبوي المسمى في الكفاية والعلل لعن الله المشبهات من الرجال بالنساء والمشبهات من النساء بالرجال وفي ذلك فصول  
لان الظاهر من التشبيه بانث الذكر وتذكر الانثى لا يجرى ليس احدهما لباس الاخر مع عدم قصد التشبيه ويؤيد الحكم عن العلل ان عليا راى جلالة تانث  
في مسجد رسول الله فقال اخرج من مسجد رسول الله فاني سمعت رسول الله يقول لعن الله الخ وفي رواية يعقوب بن جعفر الواردة في  
المسابقة انهم قال رسول الله لعن الله المشبهات بالرجال من النساء الى اخره وفي رواية اخرى عن النبي عن عبد الله لعن رسول الله  
المشبهات من الرجال بالنساء والمشبهات من النساء بالرجال وهم الغشون والذلة ينكس بعضهم بعضا وفي رواية سماع عن عبد الله عن الرجل  
يجري شابهة قال في كراهته ان يشبه بالنساء وعنه عن ابائه عليهم السلام كان رسول الله يجر الرجل ان يشبه بالنساء وينهى المرأة ان تشبه بالرجال  
في لباسها وفيها خصوصا الا في بقرينة الموردهم وفي كراهته فالحكم المذكور لا يخرج عن اشكال ثم الخشحي يجب عليها ترك الزينين المخصصين  
بكل من الرجل والمرأة كما صرح به جماعة لا سيما حمير عليها السلام في الذكورة والاؤثمة وهو مرددين للباس فيجب عنهما مقدمة لانها من قبل  
المشبهات المعالوم حرمة احدهما ويشكل بناء على كون مدرك الحكم حرمة التشبيه بان الظاهر عن التشبه صورة علم التشبه المسئلة الثالثة التشبيه بالمرأة  
المعروفة الوضوء المحرمة وهي في جامع المقاصد كراهتها واطهارها بالشرع حرام على ما عرفت وجماعة كالفاضل بن الشيخ والحقق الثاني  
استدل عليه بلزوم تفحصها وملك حرمتها وايدائها واغراء الفساق بها وادخال المقص عليها وعلى اهلها ولذا لا ترضى النفوس لابنة ذوات  
الغيرة والحيثان يذكروا كراحتهم بعض بناتهم وانما هم بل البعيدة من قربانهم والانتصا ان هذه الوجوه لانه لا يثبت المحرم مع كونه اخصر  
المدعى ان كلا يتحقق منه من ان كوران في التشبيب بل واعلم منه من جهة فان التشبيب بالزوجة قد وجب كثر الذكورات ويمكن ان يسند عليه  
يسحق عن عموم حرمة الله والباطل وما دل على حرمة الفحشاء ومنافاة للعفتا الماخوذ في العدالة ونحوها دل على حرمة ما وجب لو بعد اتيه لغو  
الشبهة بالنسبة في غير الحليلة مثل ما دل على المنع عن النظر لانه سهم من سهام ابليس لا ينع عن الحيلة بالاجنبية لان ثلثها الشيطان وكراهته جاز  
الرجل في مكان المرأة حتى في المكان وربما كان التستر عن بناء اهل الذمة لاهن بصفت لا زواجهم والتستر عن القبي المير الذي يصفى ما يرى النبي في  
الكتاب العزيز عن ان يخصص بالبول يقطع الذي في قلبه مرض عن ان يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من يذهبن الى غير ذلك من المحرمات والمكروهات  
التي يعلم منها حرمة ذكر المرتبة لغية المحرمه باهيج الشهوة عليها خصوصا ذات لبعل الله ليرض اشرار تبغرضها للنكاح بقول رب اغيب فنيك  
ثم لو بطل بعد حرمة التشبيب بالخطوبة بطل العقد بل مطلق من يراى تزويجها لم يكن بعيدا لعدم جريان اكثر ما ذكر فيها والمسئلة غير ضافية عن الا  
والاشكال ثم ان الحكمي عن جماعة جواز التشبيب بالحليلة بزيادة الكراهة عن طواها لكل جواز التشبيب بالمرأة المبهمة بان تحيل امرأة  
وتشبه بها واما المرتبة عند الفاعل دون السامع سواء علم السامع اجمالا بقصد معينة ام لا فبغير اشكال وفي جامع المقاصد كما عن الخواشي المحرمة  
في الصورة الاولى من اشكال من جهة اختلاف الوجوه المتقدمة للمحرمة وكذا اذا لم يكن هنا سامع واما اعتبار الايمان فاختاره في عدم ذكره  
وبعضه بعض الاشياء لعدم احرام غير الوضوء وفي مع صدقها عن غير حرمة التشبيب ببناء اهل الخلاف واهل الذمة لفحوى حرمة النظر

نزيين الرجل بالجمام  
نزيين المرأة بالذهب

التشبيب بالمرأة  
التي هي

منه في الزواجر

اليمن ونقص محرمه النظر الى نساء اهل الحرم مع انه صرح بجواز التشبیه من جهة الاشتباه في ذلك اصل الحكم وكيف كان  
 فاذا شك المنع في تحقق شرط المحرمه لم يحرم عليه الاشباع كما صرح به في مع صدق اما التشبیه بالاعلام فهو محرم على كل حال كما عن الشهاب  
 والمحقق الثاني وكاشف اللام انه نفس محض فمثل على الاغراء بالبيع وعن المصنفين ان في اطلاق الحكم نظر والله تعالى المستعان  
 صورة وان كان ادراج حرام اذا كانت الصورة بحسب بلا خلاف فحوى نصا وكذا مع عدم التجسم وفاقا لظاهر النيه في صريح السرائر والمحقق عن  
 حواشي النيه في المسئلة وايضا مع وكفاية مجمع البرهان وغيرهم للروايات المستفيضه مثل قوله تعالى ان ينقض شئ من الحيوان  
 على الخاتم وقوله تعالى عن زبور البوث قلت ما زبور البوث قل لصادور التماثيل والمقدم عن تحف العقول وصنعة صنوف المصارير ما لم يكن  
 الروحاني وقوله في عدة اخبار من صور صورة كلفه الله يوم القيمة ان ينفع فيها وليس بانفع وقد ينظر اختصاصها بالمجسمه من حيث ان نفع الزوج لا  
 يكون الا في الجسم وازاده بجسم النفس مقدمه للنفع ثم النفع منه خلاف لظن وبيان لنفع يمكن بصورة النفس بلا حطة محله بل بدوها كما في امر الامام  
 الاسد المنقوش على ايساط باخذ السائر في مجلس الخليفة وبما لاحظت ان النفس الذي هو في الحقيقة جزء لطيف من الصنع والحاصل ان مثل  
 لا يمتد فيه عرفا على تخصيص الصورة بالجسم واطهر من اكل صحيحه من سلم ثالثا باعده الله عن تماثيل الشجر والتمسك بالضرر والامساك  
 لم يكن شئ من الحيوان فان ذكر التمسك بالضرر في قوله تعالى ان ينقض شئ من الحيوان وقوله تعالى من جدد قرأوا مثل مثالا فخرج عن الاسلام فان  
 المثال والنسب من ان على ما حكاه كاشف اللام عن اهل اللغة مع ان الشايع من النصوص والمطالع يذهب الى ان الصور المنقوشة على اشكال  
 الرجال والنساء والطيور والنباتات على تلك الاشكال وبويدة ان الظاهر ان الحكم في المحرم هو حرمة التشبیه بالخالق في  
 ابداع الحيوانات واعضاؤها على الاشكال المطبوعة التي يخرج البشر عن نفثها على ما هي عليه فضلا عن اخرجها والذائع الاساطير عن يمكن  
 غير المكلف من ذلك ومن المعلوم ان المادة لا تدخل في هذه الاخراجات العجيبة والتشبيه مما يحصل بالنفس والتشكيل لا غير من هنا يمكن  
 اشتغالها واختصاص الحكم بدان لا ادراج فان صور غيرها اكثر مما يحصل بفعل الانسان للذواعي الاخر غير قصد التصوير ولا يحصل به تشبیه  
 المبيع تعان عن التشبیه بل كل ما يضعه الانسان من النضرب في الاجسام فيقع على شكل واحد من مخلوقات الله تعالى ولذا قال كاشف اللام على  
 ما حكى عنه في مسئلة كراهة الصلوة في الثوب المشتمل على التماثيل انه لو عثا الكراهة لما ثبت في لروح وغيرها كراهة الثياب وان الاعلام  
 تشبه الاعلام بالاختصاصات القصبية ونحوها والاشياء المشوهة لشبه طرائفها الخيطية بالاشياء فاطنية لشبه خطوطها الاختصاصات ونحوها انتهى  
 وان كان ما ذكره لا يفي عن نظر كما ينبغي هذا ولكن لعمدة الاختصاص الحكم بدان لا ادراج اصله الا باخيه مضافا الى ما دل على اختصاصه مثل صحيحه من سلم  
 الشافعية واية التحف المفصلة وما ورد في تفسير قوله تعالى يقولون له ما يشاء من محاريب تماثيل في قوله والله ما هي تماثيل الرجال والذوا وكما انها  
 الشجر وشبهه والظن مشوهها الجسم غير فيها يقيد بعض ما مر من الاطلاق خلافا لظن جماعة حيث انهم بين ما يحكي عنه تعبد الحكم لغير ذى لروح ولو  
 لم يكن مجتمعا لبعض الاطلاقات للادراج تشبهها بما تقدم مثل قوله تعالى عن زبور البوث وقوله تعالى من شئ من الاشياء وبين من عبر التماثيل  
 الجسم بناء على شمول المثال لغير الحيوان كما هو كذا في محض الحكم بالجسم لان المقتضى من المقيد الاطلاقات والظن منها بحكم غلبة الاشغال والحوادث  
 النفوس لا غير فانه هذا الظهور لو اعتبر لقط الاطلاقات عن هو هذا الاثبات حرمة الجسم فمعين حملها على الكراهة دون التخصيص بالجسم  
 بالجسم المثال في الاطلاقات المانعة مثل قوله من شئ من الاشياء لان كان ظاهرة في شمول الحكم للجسم كان كل في الادلة المرخصة لماعدا الحيوان كروا  
 تحف العقول وصحيحه من سلم وما في تفسيره لا يرد على قوله في الاطلاقات المانعة في العوم واختصاص المقيد الحيوان بالنفوس محكم ثم انه لو  
 الحكم بغير الحيوان مع اومع الجسم فالظن ان المراد به ما كان مخلوقا لله سبحانه على هيئة خاصة معينة للناظر على وجه يميل النفس الى مشاهدته  
 صورها الجردة عن المادة او معان مثل التيف والريح والقصور والابنية والسنن ما هو مصنوع للعباد وان كانت في هيئة حسنة معينة  
 وكذا مثل تماثيل القصب والاشياء الجبابة المتطوطا ما خلق الله ليعلم به هيئة معينة للناظر بحيث يميل النفس الى مشاهدتها ولو بالصوت كما  
 لها العيشة لادلة لذلك كله هذا كله مع قصد الحكاية والتشبيه فلور عن الحاجة الى عمل شئ يكون شبيها بشئ من خلق الله لو كان حيوانا  
 من غير قصد الحكاية فلا بأس فطعاما ومنه يظهر انظر فيما تقدم عن كاشف اللام ثم ان المرجع في الصورة الى العرف فلا يقدح في الحرمة نقص بعض  
 وليس في ما ورد من رجحان تشبه الصورة بخلق عينها او كسر راسها لا على جواز تصوير الناقص ولو صور بعض اجزاء الحيوان ففي حرمة نظر بل منع  
 وعليه فلو صور نصف الحيوان من راسه الى سطره فان قد الباقى موجود بان فرضه انسانا جالسا لا يتبين مادون وسطه حرم وان قصد  
 لا غير محرم الامع صدق الحيوان على هذا النصف لو بدله في اتمام لصق التصوير باكمال الصورة لانه اجابها ولو استعمل  
 حيوان مثل حرام حتى لو بدله في اتمامه وهل يكون ما فعل حراما من حيث التصوير او لا محرم الا من حيث الجهرى بها من انه يقع الانقص  
 مقدما للحرام بقصد تخفيفه ومن ان معنى حرمة الفعل عن ليل الا حرمة اتمام لصق التصوير باكمال لانه اجابها ولو استعمل تصوير









الطالع الخيزر صفت الحاجة فقال لي تفضي قلت نعم قال عرق كبتك في رواية الفضيل بن عمرو المروزي عن معالي الاخبار في قوله تعالى واذ ابتلى  
ابراهيم ربه بكلمات قال واما الكلمات فهما ما ذكرناه وضما المعرفة بقدم باريته وتوحيده وتبرهه عن الشبهة حتى نظر الى الكواكب القمر والشمس  
واسندل باحوال كل منها على حد وثق عليه على حديثه ثم علم ان الحكم بالجحوم خطأ ثم ان مقتضى الاستقصاء في رواية عبد الملك المنقذ  
بين القضاء بالجحوم بعد النظر وعدمه لا باس بالنظر اذ لم يقض بربل اريد به مجرد النفي ان فهم الجحوم والحدز بالصدقة ان فهم الشركا يلى  
عليه ما عن الحسن بن ابي عمير عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عن سفيان بن عمار قال كنت انظر في الجحوم واعرفها واعرف الطالع فدخلني عن ذلك  
شيء فشكوت لك الى ابي الحسن ثم فقال اذا وقع في نفسك عن ذلك شيء فصدق على اول مسكين ثم امض فان الله تعالى يدفع عنك ولو  
حكم بالجحوم على جهة ان مقتضى الفصل الفلاني والحركة الفلانية الحادثة الواقعية وان كان الله يحوم ما يشاء ويثبت له يدخل ايضا في  
الاخبار الناهية لاهنا ظاهرة في الحكم على سبيل البت كما يظهر من قوله ثم فرض صدقك هذا فصدقت غنى عن الاستعانة بالله في دفع الكفر  
بالصدقة والنداء وغيرهما من الاستبانات نظير تأثير بخوسه الايام الواردة في الروايات ورد نحو سنها بالصدقة الا ان جوارها مبني على جوار  
اعتقاد الاقتصار في العلويات السلفية وسببها انكار الشهور لذلك وان كان يظهر من ذلك من الحديث لكاش في ولو اخبرنا  
بالحوادث بطريق جريان العادة على وقوع الحادثة عند الحركة الفلانية من دون قضاء لها اصلا فهو اسلم قال في الدرر وس لو اخبرنا ان الله  
تعالى يفعل كذا عند كذا لم يحرم وان كره انهم في الرابع اعتقاد ربط الحركات الفلكية بالكائنات والربطية بصحة على وجوه الاول استقلال  
في التأثير بحيث ينع الخلف عنها اضاع تخلف العلويات عن الصلة العقلية وكثير من العبادات كوزنها كذا قال السيد المرتضى في ما حكى عنه  
وكيف يشبه على سبيل بطلان احكام النجوم وقد اجمع المسلمون قديما وحديثا على تكذيب الجحيم في الشهادة بفتا مندهم وبطلان احكامهم و  
معلوم من دين الرسول ضرورة تكذيب ما يدعيه الجحون والادعاء عليهم والنجوم وفي الروايات عنده ما لا يحصى كثر وكذا عن علماء اهل بيت  
وخيار اصحابه وما اشهر هذه الشهادة في دين الاسلام كيف ينبغي محذوف من كتب الملوك ومصلح القبله انتهى وقال العلامة في النهاية بعد ما افصح  
بغير النجوم وعلم الجحوم مع اعتقادها موثوقة وان لها مداخل في التأثير والانع قال وبالجمل كل من اعتقد بطل الحركات النفسانية والطبيعية  
بالحركات الفلكية والاصناف الكوكبية كافر انتهى قال الشهيد في ما عده كل من اعتقد الكواكب انها مدبرة لهذا العالم وموجدة له فلا ريب  
انه كافرون في جماع المقاصد اعلم ان النجوم مع اعتقاد ان النجوم ناشر في الموجودات السلفية ولو على جهة المدخلية حرام وكذا علم الجحوم على هذا النحو  
بل هذا الاعتقاد في نفسه كفر بغضوب الله انتهى قال شيخنا البهائي اما زعم الجحون من رباط بعض الحوادث السلفية بالاجرام العلوية ان زعموا  
انها هي المدبرة لوقوع تلك الحوادث بالاستقلال وانها ناشر في هذا الاصل المسلم اعتقاده وعلم الجحوم المبني على هذا كفر وعلى هذا ما ورد عن  
المتقدمين من علم الجحوم والتي عن اعتقاد صحتها انتهى قال في الجواهر لا نزاع بين الامه في ان من اعتقد ان الكواكب هي المدبرة لهذا العالم وهي الخالق لها  
من الحوادث والخيرات والشرور فانه يكون كافرا على الاطلاق انتهى عن موضع اخر ان القول بانها علة فاعلية بالارادة والاخبار وان توفيق  
تأثيرها على شرايط اخر انتهى بل في الوسائل بسند دعوى ضرورة الدين على بطلان النجوم والقول بكفر معتقده الى جميع علماء اشيا قال قد صرح  
علمائنا بتحريم علم الجحوم والعمل بها وبكفر من اعتقد تأثيرها او مدخلية في التأثير وذكر وان بطلان ذلك من ضرورة دين الدين انتهى بل  
يظهر من المحكي عن ابي الحسن في الحديث ان الحكم كان عند علماء العامة ايضا حيث قال في شرح هج البلاغة ان المعلوم ضرورة من الدين ابطال حكم  
الجحوم وتحريم الاعتقاد بها والتي الزجر عن تصديق المخبرين وهذا معنى قول امير المؤمنين فرض صدقك بهذا فقد كذب بالقران  
واستغنى عن الاستعانة بالله انتهى ثم لا فرق في كثرة العبادات المذكورة بين رجوع الاعتقاد المذكور الى انكار الصانع جل ذكره كما  
هو مذهب بعض المخبرين بين تعطيلها عن الضرر في الحوادث السلفية بعد خلق الاجرام العلوية على وجه تحريك على النحو المخصوص  
مثل بقدرها كما هو مذهب بعض ائمام قبل مجدهم وتوفيق التدبير اليها كما هو المحكي عن ثالث منهم وبين ان لا يرجع الى شيء من ذلك  
بان يعتقد ان حركات الافلاك تابعة لارادة الله فهي مظاهر لارادة الخالق تعالى ومجبولة على الحركة على طبق اختيار الصانع جل ذكره كالألة او برأيا  
انها مختارة باختياره تعالى يقول الظالمون لكوننا مقدم في بعض الاخبار من ان المنيمة الكاهن الذي هو بمنزلة الساحر  
الذي هو بمنزلة الكافر من علم الفرق الثلاث الاول والظلم عدم الاشكال في كون الفرق الثلاث من كفر الكفار لا بمنزلةهم ومنه يظهر ان ما رتبته  
على تصديق النجوم من كونه تكذيبا للقران وكونه موجبا للاستغناء عن الاستعانة بالله في جلب النجوى دفع الشريراد منه بطلان قوله بكونه مستلزما  
لما هو في الواقع مخالف للضرورة من كذب القران والاستغناء عن الله كما هو مذهب كل مستل من هذه بطلان لنا الى ما هو مذهب اهل الجلال  
او شرعا او حسنا او عادة ولا يلزم من مجرد ذلك الكفر وانما يلزم من النفي الى الملازمة واعرف بالالزام والافضل من اني بما هو مخالف لقول الله  
واضاما نطقه لقول الله ولعل لا يكون مكنة بالقران واما قوله من صدق كاهنا او مجافا فقد كفر عما انزل على محمد فلا يدل



نقل الشيخ العلامة  
عن الشيخ الزاكي

لعدم ثبوته بالحس كالحركة الحاصلة بسبب النار والشمس وبرودة القمر ولا بالعادة الذاتية ولا الغالبة لعدم العلم بتكرار ذلك كثيراً حتى يحصل العلم  
او الظن ثم على تقديره فليس فيه دلالة على ثبوت تلك الحركات في الحوادث فلعلم الامر بالعكس وكلناهما مستندان الى مؤثر ثالث فيكونان من اللزوم  
في الوجود وبالجملة فنقتضي ما ورد من ان في القطن يجري الاشياء كما يابسها ما يكون كل حادث مستبها واما ان السبب الحركي الفلكي او غيرهما فلم  
يشك في ان يثبت ايضا كونه مخالفا لثبوت الدين بل في بعض الاخبار ما يدل بظاهره على ثبوت التأثير للكوكب مثل ما في الاحتجاج عن بان بن تغلب  
في حاشية الثاني ان الكوكب دخل على عبد الله وسماه باسمه ثم لم يعلم احد وهو سعد فقال له يا سعد ما صنعنا عنك قال اننا اهل بيت نطرق النجوم  
الى ان قال فما اسم النجم الذي اذ طلع هاجت له بل قال ما ادرى قال صدقت قال ما اسم النجم الذي اذ طلع هاجت لبقير قال ما ادرى قال صدقت  
فقال ما اسم النجم الذي اذ طلع هاجت للكلا قال ما ادرى قال صدقت فقال ما اذ دخل عندكم فقال سعد بن جهم فقال له ابو عبد الله لا نقل هذا هو  
نجم امير المؤمنين فهو نجم الاوصياء وهو النجم الذي قال الله تعالى النجم الثاقب في رواية المذاقني لم يرد عن الكافي عن ابي عبد الله قال ان الله خلق النجوم  
في الفلك السابع فخلق من ماء بارء وخلق سائر النجوم الجاذبات من ماء حار وهو نجم الاوصياء والانبياء وهو نجم امير المؤمنين باهر النجوم  
من الدنيا والرفعة ما يرام فاذا اشرع الزاوية توشد الذين وليا من النجوم اكل الحبيب فخلق الله بها اقرب الى الله منه النجوم والظن ان النجم بما ذكر  
من الحركات يتاخر عن فضاءها الرابع ان يكون ربط الحركات بالحوادث من قبيل بط الكاشف والكشف الظاهر ان هذا الاعتقاد لم يقبل احد كونه كذا  
قال شيخنا الشهادة بعد كلامه المنفرد في الظاهر تكفي من قال بان اثر الكواكب وسد خيلها ما هذا لفظه وان قالوا ان تلك كانت الاجرام وما يفيض  
لها من الاوضاع علامات على بعض حوادث هذا العالم ما يوجد الله سبحانه بقدرته وادراكه ان حركات النجوم في اختلافها ووضايعها لا يمكن  
يسئلها الطبيب على ما يضر للبدن من ضرب النجوم واشتداد المرض بخود وكما يفسد باخلاق بعض الامم على بعض الاحوال المستقبل  
فهذا الامانة مندرج في اعتقاده وما روي في صحة علم النجوم وجواز عمله محمول على هذا المقتضى من من يظهر منه خروج هذا عن مورد طعن  
العلماء على النجوم ما تقدم من قوله ان النجوم بين قائل بحجوه الكواكب كونهما على حدة وبين من قال انها ما وجدته وبظهر ذلك من السيد  
جست قال بعد طالع الكلام في الشيع عليهم ما هذا لفظه الحكيم ما بينهم احد فيثبت ان الله تعالى يجري العادة بان يفعل عند ضرب بعضها من بعض  
او بعدة افعال اخرى ان يكون للكواكب نفسها تأثير في ذلك قال ويحيى عن من هذا المذهب لان فهو قائل بخلاف ما ذهب اليه لمقدماء ومثله هذا  
المذهب عند هذا الاسلام انتهى لكن ظاهر الحكيم عز الدين ان انكار السببية لذلك ايضا حيث ذكر ان النجوم علامات ولا لان على الجاذبات لكن  
يجوز للقدار والحكم تعالى ان يغيرها بالبر والصلة والنعمة وغير ذلك من الاستنباط جوز تعلم علم النجوم والنظر فيه والعمل به اذا لم يعتقد انها  
شؤره وحمل اخبار النجوم على ما اذا اعتقد انها كانت ثم انكر على علم الحكيم حرم ذلك ثم ذكر لنا بعد ذلك اسماء جماعة من الشيعة كانوا عارفين بانهم  
وما ذكره حتى ان مجرد كون النجوم دلائل وعلامات لا يجدي مع عدم الاطاحة بتلك العلامات ومعارضتها بالحكم مع عدم الاطاحة لا يكون  
قطعا بل ولا ظاهرا والسيد علم الحكيم انكر من النجوم اثر في افعالها اعتقاد التأثير وقد عرفت من طائفة من الثاني غلبة الاصابة في احكامهم  
كما تقدم من ذلك في صحة المسئلة وهذا امر معلوم بعد فرض عدم الاطاحة بالعلامات ومعارضتها ولقد اجاد شيخنا الهادي ايضا حيث  
انكر الامر في ذلك بعد كلامه المنفرد في انكار اثباته ولا عار في الامارة والعلامة اعلم ان الامور التي يحكم بها النجوم من الحوادث الاستنباطية  
اصول بعضها ما خردت من اصحاب الوحي سلام الله عليهم وبعضها ما يدعون لها النجوم وبعضها ما ينسب على امور من شعبة لا تقوى القوة البشرية بضبطها  
والاطاحة بها كما تولى البر قول الصادق عليه السلام لا بد لك وقيل له لا ينبغي ولذلك وجدنا اختلاف في كلامهم ونظروا في الخطأ الى بعض احكامهم ومن  
انفق له الجري على الاصول النجفية صح كلامه وصدق احكامه لا محالة كما نطق به الصادق عليه السلام ولكن هذا امر غير المثال لا يظفر به الا القليل والله  
الهادي الى سواء السبيل انتهى ما افادته اول من الاعراف بعد بطلان كون حركات الفلكية امارات وعلامات واخر من عدم النفع في علم النجوم  
الاسع الاطاحة الثانية هو الحق صريح به الصريح في رواية هشام الاينة بقوله ان اصل الاحتجاج ولكن لا يعلم ذلك الا من علم مواليد الخلق ويدل ايضا  
على كل من اخرج من الاخبار المتكثرة قائل على الاول وهو ثبوت الدلالة والعلامة مضانا الى ما تقدم من رواية سعد بن جهم المحولة بعد التصريح  
عن ظاهرها الدال على سببية طلوع الكواكب لظهور الابل والبق والكلاب على كونه امارات وعلامات عليه المروي في الاحتجاج عن رواية الدهقان  
النجم الذي استقبل امير المؤمنين حين خرج الى هروان فقال له يومان هذا يوم صعب فلنقلب فيه كوكبا فنخرج من بينك لتبين ليس  
لك الحرب بمكان فقال له ايها الدهقان النبي عن اثار النجوم عن الاقدار ثم سئل عن سائر كوكبه من النجوم فاعرف له دهقان بمجملها الى ان قال  
له ما تقول انضج من بينك لتبين فكان الواجب ان يحكم به في الاعلى اما نوره وضياؤه فعتك واما حريقه وطلبه فذهب عنى فهذه  
مسئلة عميقة فحسبها ان كنت حاسبا وفي رواية اخرى انه قال له احسبها ان كنت عالما بالاكوار والادوار قال لو علمت هذا العلم انك  
مخضوع قود الغضب في هذه الاجه وفي الرواية الاينة لعبد الرحمن بن سنان هذا حساب احسبه الرجل ووقف عليه عرف القصة التي في







تفق

في المكاسب  
من الزكاة  
من الزكاة  
من الزكاة

في المكاسب  
من الزكاة  
من الزكاة  
من الزكاة

للفضاء لم يكن رزقه من حيث المال ومن جابر السلطان محرما قطعا فيجب اخراجه عن العوم الا ان يقال ان المراد الرزق من غير حيث المال وجعل على  
 القضاء بمقتضى ما يقر به على راد العوض كيف كان فالاول في الاستدلال على المنع ما ذكرنا خلافا لما في المتن من ان المنع لا ينافي مع جواز العمل  
 وقدره حجة بن حمران قال سمعت ابا عبد الله يقول من سئلك بعلة فقل ان في شيعتك فوما يتجملون علومكم ويثبوتها في شيعتكم فلا يفتك  
 منهم البر والصلة ولا كرام فقال نعم ليس ذلك بمساكلين انما ذلك الذي يعتري غير علم ولا هدى من الله لينبسط به الحقوق طمعا في خطام الدنيا الخمر  
 واللام في قوله لينبسط به الحقوق اما للغايرة او للعاقبة وعلى الاول فيدل على حرمة اخذ المال في مقابل الحكم بالباطل وعلى الثاني فيدل على حرمة  
 الاحتياض القنوي من غير علم طمعا في الدنيا وعلى كل تقدير فظاهر فاحضر الاستيكال لذموم فيما كان لاجل الحكم بالباطل او مع عدم معرفة الحق فيجوز  
 الاستيكال مع الحكم بالحق ودعوى كونه المحض اذنا بالنسبة الى الفرد الذي ذكره الشافعي فلا يملك الا على عدم العلم على هذا الفرد دون كل مكان  
 غير المحصور فيه خلاف لظن وفصل في لف مجوز اخذ الجعول والاجرة مع حاجة القاضي في عدم تعيين القضاء عليه ومنعه مع عنه او العتق  
 وتعلل اعتبار عدم تعيين القضاء لما تقر عندهم من حرمة الاجرة على الواجب العبيد وحاجت لا تسوغ اخذ الاجرة عليها وانما يجب على القاضي  
 وغير رفع حاجته من جوهه اخر وانما اعتبار الحاجة فلهذا رخصنا في دفع المانع بصوت الاستغناء كما يظهر بالناس في روايتي يوسف عمار  
 المقتضى من ذلك مانع من التمسك بالقضاء من جهة وجوبه لكنها كما هو واحد لا قول في المسئلة لا يثبت محلها الله واما الارزاق من حيث المال فلا  
 اشكال في جوازها للقاضي مع حاجته بل مطا اى الامام المصطفى فيه لما سيجي في الاجبا الواردة في صفات لاراضي الخراجية وبذلك عليه ما كتبه  
 امير المؤمنين الى ذلك الاشهر من قوله وانه لا يفسد الا على القاضي بالبدل ما يربح عليه ويقبل معه حاجته الى الناس لا فرق بين ان يأخذ الرزق من السلطان  
 القائل ومن الجاهل بسبب من عليه حيث المال لاهله لو خرج من الجاهل ما ما تقدم في صحيح ابن سنان من المنع من اخذ الرزق من السلطان  
 من حيث الحال فيه واما الهدية فهي ما يملك على وجه الهبة لورث المودة الموجهة للحكم كالحق اكان وباطلا وان لم يقصد البذل للحكم الا بالحق اذا  
 يرضى لورثه ان لا يرضى الاول قصد الحكم على كل تقدير يكون لغيره بينها وبين الرشوة ان الرشوة بئس لاجل الحكم والهدية بئس لاثبات الحق  
 في الحكم على وفوق بئس لظن حرمتها لاهل الرشوة ويجوزها بتفصيل المناط وعليه بما تقدم من قول امير المؤمنين نعم وان اخذ يقضى الى الابد هدية  
 غلو لا يمارد ومن هذا بالتمال غلو وفي اخره عن عيون الاخبار عن مولانا ابى الحسن الرضا عن امير المؤمنين في تفسير قوله تعالى اكلون  
 من ثمره قال لا والرجل يقضى لغيره حاجته ثم يقبل هدية ولو رايته توجها تكون الرواية على بعضها محمولة على ظاهرها من التبرع وعلى بعضها محمولة  
 على المبالغة في ربحان التجنب عن قبول الهدية من اهل الحاجة لئلا يقع في الرشوة بوماء وول جرم الرشوة في غير الحكم بناء على سندها كما يظهر مما تقدم  
 عن المتقيا وبه كان بيننا ما لا اعل ان يضل امره عند الامر فان كان امره مضطرا في الحرمان او مشكرا بغيره وبين الحال لكن يدل على ضلحه حراما او حلالا  
 فالظن حرمة لاجل الرشوة لعدم الدليل عليه عند بعض الاطلاقات المنصرف الى الرشوة في الحكم بل لا يترك للمال بالباطل فيكون الحرمة هنا لا  
 القضا فلا يجرى من القضا في نفسه انما يجرى المضرة لا نه باق في ملك الغير ثم يمكن ان يثبت ما على حرمة بغيره في اطلاق ما تقدم في هدية  
 الولاية والتمال واما بئس المال على وجه الهدية الموجهة للقضا الحاجته المباحة فلا خطر فيه كما يدل عليه اورد في ان الرجل يبذل الرشوة لغيره  
 من غير ان يملكه فالاباس والمراد ان المثل اشتركا كالمدرسة والمبذر السوق وبها وما يلا على التفصيل في الرشوة بين الحاجة المحرمة وغيرها  
 رواية الشيخ قال سمعت ابا الحسن وساله حفص الاعور فقال ان عمال السلطان يشترطون من الفدية الا اذوة فهو كلون الوكيل حتى يثوبه من  
 فريشه حتى لا يظن ان ابا اس بما فصل به ما لك ثم سكتا عنه ثم قال زانت رشوته ياخذ منك اقل من شرط قلت نعم قال فندت رشوتك  
 وما بعد من الرشوة او يلقونها المعاملة المشتملة على المحاباة كبعض من القاضي ما يساوي عشرة دراهم بدرهم فان لم يقصد من المعاملة الا الحما  
 الق في ضمنها او قصد المعاملة لئلا يجعل المحاباة لاجل الحكم لربان كان الحكم له من قبل ما توافقا عليه من الشرط الغير المصرح بها في العقد في الرشوة  
 وان قصد اصل المعاملة وحاشي منها الجلب قلب القاضي فهو كالمدة ملحقة بالرشوة وفي سداد المعاملة المحابي فيها وجه قوي ثم ان كلنا حكم بوجه  
 اخذ وجب على اخذ رده ورد بدله مع التلف او قصد معاينة الحكم كالجعل والاجرة حيث حكم بغيرها وكذا الرشوة لاجل حقيقة جعل على الباطل  
 ولنا في الفاسد من الجعل ولو لم يقصد بها المعاينة بل اعطى بها لئلا يكون داعيا على الحكم وهو المستحق بالهدية فالظن عدم ضمانه لان رجعه الى  
 هبة بجائنه فاسدة اذا ادعى ايعده وضاموا لا يضمن بصحة ولا يضمن بفساده وكذا من التفت انما يملك على حرمة اخذ الا على الضمان وعموم على اليد  
 مختص بغير اليد المنعزة على التسلط الجاني ولذا لا يضمن بالهبة الفاسدة في غير هذا المقام وفي كلام بعض المعاصرين ان احتمال عدم الضمان في الرشوة  
 مطلقا غير بعيد معلا لا يسلط المالك عليها فانما لا وهاتين معاوضة وما لا يضمن بصحة ولا يضمن بفساده ولا يخفى ما بين قليله من التفت  
 لان شبهها بالمعاوضة يستلزم الضمان لان المعاوضة الصحيحة يوجب ضمان كل منهما ما وصل اليه بعوضه لذى منه فيكون مع الفساد مضموما بعوضه  
 الواقع هو المثل والقيمة وليس المعاوضة اما لا يضمن العوض بصحة ولا يضمن بفساده نعم قد يتحقق عدم الضمان في بعض المعاوضات



في القاض

القاضي

القاضي

بالنسيان غير العوض كان ان المعنى المتعارف غير مضمون في هذا المشاير والاجارة فربما يدعى انهما غير مضمون انما بقض الاجان الفاسدة لكن هذا كلاما  
 اخر والكلام في ضمان العوض بالمعاوضة الفاسدة والتحقيق ان كونها معاوضة وشبهها وجب ضمان العوض فيها الاصل الضمان ففرق  
 في خلاف الدافع والقاض لو ادعى الدافع انه اهدته ملحفة بالرشوة في الفتا والحرمه وادعى القاض انها هبة صحيحة لداعي القرض وغير هذا  
 تقديم الاول لان الدافع اعرف بنية ولا صلة الضمان في الابدان كانت الدعوى بعد التلف لا فوى تقديم الثاني لانه يدعى الحق ولو ادعى الثاني  
 انها رشوة واجرة على الحرم وادعى القاض كونها هبة صحيحة احتمل انه كلف لان الامر يدور بين هبة العينة والاجارة الفاسدة ويحتمل عدم ادلة  
 عقد مشترك هنا اختلاف في صحة مساره فالدافع منكر لاصل العقد الذي يدعيه القاض فيلحقه فيلحقه على عدم وقوعه وليس هذا من  
 مورد الدعا على كالا يخفى لو ادعى الدافع انها رشوة والقاض انها هبة فاسدة لدفع الفرع عن نفسه بناء على ما سبق من ان الهدية المحرمة لا  
 يوجب الضمان ففي تقديم الاول لاصل الضمان في الابدان والاخر لاصل عدم سبب الضمان ومنع اصاله الضمان وجهان قوله الاول  
 عموم جبر على اليد بقض الضمان الامع نشاط المالك بجانا والاصل عدم تحققة وهذا حكم على اصاله عدم سبب الضمان فافهم الناس سجد  
 المؤمنين حرام في الجملة بالادلة الاربع لان ظلم وابداء وادلال ففي رواية بصريح جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبنا المؤمن فسوق وقتنا كفر  
 واكل لحمه ففسده وحرمه ما كفره ومنه في رواية السكوني عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبنا المؤمن كسبنا على الهلكة وفي رواية بصريح  
 جعفر قال جاء رجل من بني ابي سفيان فقال له اوصني فكان فيما اوصانا لا تسبوا العدا وفي رواية ابن الحجاج عن علي بن الحسن في الرجلين  
 يتسابان قال لبادي منهما اظلم ووزره على صاحبه ما لم يصبه الى المظلوم وفي مرجع الضمان غشاش ويمكن الخطأ من الراوي المراد والله اعلم ان  
 مثل وزر صاحبه عليه بقاء اياه في السب من غير ان يخفف عن صاحبه شيء فاذا اعتدنا الى المظلوم عن سببه وايقاعه اياه في السب من الموزر  
 ثم ان المرجع في السب الى العرف فسر في مع صدقنا ما يقتضي نفسه ليدل على موضع الالتفات في كلام بعض ائمة السب ان السب انما يقع في  
 كلام ثالث ان السب انما يصف الشخص بما هو اذراء ونقص فيه فقل في النقص كلما يوجب الاذى كالمذموم والتحقيق في موضع والكلب الكافر  
 والمردة والغير شي من بلاء الله تعالى كالا لعدم والابرض ثم الظاهر ان لا يعبر في صدق السب مواجعة السبوت نعم يعبر فيه قصد الاهانة والنقص في نفسه  
 بينه وبين الغيبة عموم من جهة الظاهر بعد الفتا في مادة الاجتماع لان مجرد ذكر الشخص ما يكرهه لوسمعه ولو لا قصد الاهانة غيبة محرمة ولا هانة  
 محرمة اخر ثم نستثنى من المؤمن المظاهر بالفسق لاسيما في الغيبة من انه لا حرم له وهل يعبر في جواز سبه كونه من باب المنع عن التكفير بشرط وطء  
 ظاهر النصوص والقضاوي كما في الروضة الثاني والاحوط الاول ويستثنى منه المبتدع ايضا لقوله اذا رايت اهل البدع من بعد ما ظهر البذر  
 منهم واكثر من جهم والواقع فيهم ويمكن ان يستثنى من ذلك ما اذا لم يات المسبوع فبان لا يوجب قول هذا القائل في حقه مذلة ولا  
 كقول الولد لولده او السيد لعبده عند مشاهدته ما يكرهه باجمار وعند غبطة باخيه في محو ذلك سواء لو يات قول به بذلك بان لو يكرهه  
 اصلا او اثره بناء على ان العبرة بمحصول الذل والنقص فيه عفا وبشكل التبايعوم اذ له حرمة الايذاء نعم لو قال السيد ذلك في مقام التاديب والحق  
 جواز الضرب ما لو اذ لم يمكن استغفاره الجواز في حقه ما ورد من مثل قوله ثم انت وما لك لا يبتك فتم مضانا الى استمرار السب من ذلك الا ان يوق  
 ان استمرار السب انما هو مع عدم تاثير السامع وناز به بذلك فمنها هو من التمسك بالسب في جواز سب المعلم للشعلة فان السيرة انما كانت في  
 الازمنة السابقة من عدم تامة المعلم بشتم المعلم لعد نفسه دون من عيبه بل ربما كان يفتخر بالسب لدلالة على كمال لطيفة واما زماننا هذا الذي  
 يتاثر المعلم فيه من المعلم ما لم يات به من شركائه في البحث من القول والفعل فحل ايذا ثم يحتاج الى الدليل والله الهادي الى سواء السبيل العاشرة  
 التحريم في الجملة بل هو ضروري كما سيجي والاختيار به مستفيض منه اما تقدم من ان السحر كالكافر ومنها قوله من تعلم شيئا من السحر فليكن  
 او كسيرا فقد كفر وكان اخر هذه رواية ان يوجب في رواية السكوني عن الصادق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ساحر المسلم يقتل وساحر الكفار  
 لا يقتل بل يارسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل ساحر الكفار قال لان الشرك اعظم من السحر لان الشرك والشرك مقرر وان وفي نبوي اخر ثلثة لا يدخلون  
 الجنة مد من حرم من محر وقاطع رحم الى غير ذلك من الاخبار ثم ان الكلام هنا يقع في مقامين الاول في المراد بالسحر وهو لغة على ما عر  
 بعض اهل اللغة هو ما لطف ما خذ ودق وعن بعضه ما لم يصره شيء عن جهة عن ثالث نزل الخدع وعن رابع انه خارج الباطل في صورة الحق قد  
 اختلف عما اذا كان في بانه فقال العلامة في عدة وبراءة كلامه بتكلم به او يكسبه ورقيه او يعيل شيئا نوشره بدن السحر او قلبه وعقله  
 من غير مباشرة وزاد في المنهى وتعد زادت في الاقسام وعلايم بحيث يسيبها صغر على الغير وزاد في من الدخنة والنصوير والنقش في تصفية النفس  
 ويمكن ان يدخل جميع ذلك في قوله في عدة فيعمل شيئا نعم ظلك ونحوه من المعنى في السحر الاضطرار ان ريد من الثاني في عبارة عدة وغيرها  
 خصوصية الاية او بالمتخوف فهو الا ان كان اسم ثم ان الشبهة في عدم السحر استخدام الملكة واستنزال الشياطين في كشف الغائبان علاج  
 القضا واستنزالهم اليهم يمكن صيرورته وكشف الغائبان على لسانه والظن ان السحر في انما هي الملكة والنج والشياطين الاية فيهم فيحصل





عن الحومان على مقتضى ارادته فقل احدا حبس في الشخص بعد سحر ادى الى الصدوق في الفقيه في باب عقاب المرأة على ان يسحر زوجها بان عتق  
التكليف عن غيره عن ابيه عن ابيه قال قال رسول الله لا امرأته تسكنه ان لا زوجا وبه غلظة على واني صنعت شيئا لا عطفه على فقال لرسول الله  
انك كدرت البجار وكدرت لظن ولعنك الملائكة الاخيار وملائكة السماء والارض قال فضا من المرأة نهارة فاقامت ليلها وحلفت باسمها  
ولبت المسوخ فبلغ ذلك النبي فقال ان ذلك لا يقبل منها بناء على ان الظن من قولها صنعت شيئا المصالحه بشئ غير لا دينه والصلوات انفقها  
ولذا فهم لا يثبتونها التهم ولم يذكروا عنوان سحر المرءة غير هذه الرواية واما ما لا يصرفه في صدق من رفعه من السحر او غيره من المصالح الدينية  
الاخرية فانه بجواره مع الشك فخصه باسم السحر عليه للاصل بل يحوى ما يستحق من جواز دفع الضرر بما علم كونه سحرا ولا فلا دليل على تحريمه الا  
ان يدخل في الله والشفقة نعم لو صح سند رواية الاحتجاج صح الحكم بحج جميع ما تضمنه وكذا لو عاين شهادة من تقدمت كالفاضل المقداد وال  
الجلبي يكون جميع ما تقدمت من الاشياء داخل في السحر المحكم بدخولها تحت طلاق ما منع عن السحر لكون الظن استنساها منهم الى الاحتجاج  
مع مقاضته بما تقدمت من السحر من الخواص والحيل من السحر وما تقدمت من تخصيص صاحبك وغيره السحر بما يحذر ضررا بل عرفت تخصيص  
الاعتداله بما يوشح به السحر او قلبه وعقده فهذه شهادة من هؤلاء على عدم عموم لفظ السحر لجميع ما تقدمت من الاشياء وتقدمت شهادة الا  
لا يجري في هذا الموضع لان لفظ استنساها المبتدئين الى الاستعمال والناسخ الى الاطلاع على كون الاستعمال مجازا للنسبة والاختصاص  
جميع ما تقدمت من الاشياء في الجواز بل لعله لا يمنع قوة لقوة الظن من خبر الاحتجاج وغيره بقى الكلام في جواز دفع الضرر السحر بالحق ويمكن ان يستدل له  
مضافا الى الاصل بعد دعوى انصاره لا ذلك الى غير ما قصد به عرض راجع شرعا بالاختيار منها ما تقدمت في خبر الاحتجاج ومنها ما في في عن النبي عن ابيه  
شيخ من اصحابنا الكوفيين قال دخل عيسى بن شفيق على ابي عبد الله ع قال جعلت ذكرا رجل كان صناعتا على السحر وكان يفتش في قد  
حجته قد من الله على بقائك قد ثبتت الى الله من ذلك فقل في شيء من ذلك يخرج فقال لمرأى عبد الله صل ولا تغدق كان الصدوق رده في  
العلل اشار الى هذه الرواية حيث قال روى ان رواية السحر ان يجل ولا يعقد نظا المقابلة بين الحل والعقد في الجواز والعقد كون كل منهما بالسحر  
الحل على ما كان بغير السحر من الدعاء والايات ونحوها كما عن بعض لا يخفى عن بعد ومنها ما عن العسكري عن ابيه في قوله تعالى وما انزل على المملكين  
بنابيل هاروت وما روت قال كان بعد فوج قد كثرت السحرة والدموع هون بعث الله ملكين الى بني لك الزمان يذكر ما يهوي به السحرة وذكر ما  
يطلب به سحرهم ويريد كيدهم فلقاه النبي عن الملكين واداهما الى الله بامر الله وامرهم ان يقضوا على السحر وان يسلطوه ونهاهم ان يسحر  
به الناس وهذا كما يقال ان السهم ما هو وان ما يدفع به غاية السهم ما هو يقال للسهم هذا السهم من رايته بسم فادفع غائلته هذا ولا تغفل بالتم  
الى ان قال وما يملكان من حدث لك السحر ويطاله حتى يقول للسهم انما نحن فتنه وامتحان العباد لطبعوا الله فيما يتعلمون من هذا ويطولوا بكيد السحرة ولا  
تسهرهم فلا تكفروا باستنساها السحر وطلب الاضرار ودعاء الناس الى ان يصعدوا وانك يحكي تمت ففعل ما لا يصعد عليه لا الله فان ذلك كفر الى  
ان قال ففعلوا ما يضرهم ولا ينفعهم لانهم اذا فعلوا ذلك السحر لم يضرهم ولا ينفعهم ففعلوا ما يضرهم ولا ينفعهم الحديث في رواية محمد بن الحنفية  
عن مولانا الرضا في حديث قال واما هاروت وما روت فكانا مملكين على الناس السحر ليجوزا بهن سحر السحرة فبطلوا بكيدهم وما علم احد من ذلك  
شيئا حتى لا انما نحن فتنه فلا تكفروا بكفر يوم باسماهم الامر واوجعلوا يفرقون بما تعلموا بين المرء وزوجه قال الله تعالى وما هم بضارين بهن  
الا باذن الله يعني بعلمه هذا كله مضافا الى ان ط اخبار السحر اذ اذ من خشيته كما اعترف به بعض الاساطين واستقر لذلك جواز الحل بعد  
ان نسبة اكثر من اصحابنا الكوفيين الى ذلك كله مضافا الى ان ط اخبار السحر اذ اذ من خشيته كما اعترف به بعض الاساطين واستقر لذلك جواز الحل بعد  
السحر به لعلهم حلوا ما دل على الجواز مع اعتبار سند على حاله الضرورة والخصاس في الجملة فيه لا يجوز دفع الضرر مع امكانه بغيره من الادعية و  
الشعوذات لئلا ذهب جماعة منهم الشبهة والمبني وغيرهم الى جواز فعله لشيء به من السحر وبدفع به دعوى المبتدئين وبما حل احبا الجواز الحاكبة  
لفرض هاروت وما روت على جواز ذلك في البرية السابقة وفي نظر ثم الظن ان السحرة باسماها داخل في السحر على جميع تعاريفه وقد عرفت ان  
الشبهة مع اخذها قرارا فيقر بها السحر وكان استخدام الملائكة والجن من السحر ولعل وجه دخوله بقصر السحر بتفسيره واما سائر التعاريف لفظ السحر  
لهنا طائفة لا ايتنا ايضا نورد هذه في معقده عوام الضرورة على الجرم لان لفظ دخوله في الاشياء والغريم والنقش يدخل في ذلك السحر  
المجوات من الخوام والسجاء والوحوش وغير ذلك خصوصاً الانسان وعمل السحرة بالاسماء او حكاية ما قد صرح به محمد بن الشاهد في س والمراد به  
على ما ينال احدا خيا لا جودها في المحسن بوجوبها في غير الحاي عشرة الشبهة حرام بلا خلاف هي الحركة السرية بحسب بوجوب السحر  
الاستفال من الشئ المشبه كبرى النار المتحركة على الاستدانة وادارة متصلة لعدم ادراك السكونات المخلطة بين الحركات وليست على الحرمة بعد الاحتجاج  
مضافا الى انه من الباطل والله ودخوله في السحر في الرواية المتقدمة عن الاحتجاج بالسحر وهذا بالاجماع المحكي في بعض التعاريف المتقدمة للسحر  
الثانية عشرة الشريعة حرام بلا خلاف الاختيار متواترة تذكر بعضها فيما نفي النبي باسمايند متعددة ليس من المسلمين من غشهم وفي رواية

في السحر

في السحر

في السحر

في السحر

العيون قال رسول الله ﷺ بائنا بيننا وبينكم من غش مسلما او ضارا وما كره وفي عفا بالاعمال عن النبي ﷺ من غش مسلما في بيع او شراء فليس سائما  
 يحشر مع اليهود يوم القيمة لانه من غش الناس فليس مسلم الى ان قال ومن غشنا فليس منا فاعلموا ان غشا المسلم نزع الله بركة ذره وسد عليه  
 معيشته وكله الى نفسه في رسالة هشام عن ابي عبد الله ع انه قال لو رجل يبيع الدقيق ياك والفسقان من غش غش في ماله فان لم يكن له مال غش  
 في أهله وفي رفاة سعد الاسكاف عن ابي جعفر ع قال من البني في سوق له نية بطعام فقال لصاحبه ما اري طعاما الا اصابا فاحي الله ليلته يدبر  
 في الطعام ففعل ما خرج طعاما رديا فقال لصاحبه ما اراك الا وقد جفحت يانعة وغشا المسلمين ورواية موسى بن بكر عن ابي الحسن ع انه اخذ ديناران  
 اذنا من المصوبة بين يديه فقصهما نصفين ثم قال القر في البانعة حتى لا يباع بشئ منه غش الحذر وقوله فيه غش حلة ابتدائه والضمير في لا يباع  
 راجع الى الدينار وفي رواية هشام بن الحكم قال كنت ابيع السابري في الظلال فزني ابو الحسن فقال يا هشام ان ابيع في الظلال غش والغش لا يهل  
 وفي رواية الحلبي قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل يشتري طعاما فيكون حسله وانفق ان يبله من غير ان يلتمس يادته فقال ان كان سبعا الا يضلح لا  
 ذلك لا ينفعه غيره من غير ان يلتمس فيه زيادة فلا بأس ان كان انما يضيئ المسلمين فلا يصلح ورواية الاخرى قال سئلت ابا عبد الله ع عن رجل يكون  
 لو ان من الطعام سحرها شئ واحد ما اجود من الاخر فيخطها باجمعا ثم يبيعها باسعر واحد قال لا يصلح له ان يفسد المسلمين حتى يبيعه ورواية داود بن سحر  
 قال كان معي جريان من مسك احدهما رطب في الاخر ايسر من يدان الرطب فبسته ثم اخذت اليابس ببيعة فاذا انا لا اعطى اليابس الفين الذي يوسى لا يريدون  
 على ثمن الرطب فسئلت ابا عبد الله ع عن ذلك يصلح لي ان اندبه قال لا الا ان تعلمهم قال لا بأس ثم ان ظا الاختا هو كون الغش  
 عما يخفى كمنج اللبن بالماء وغلط الجيد بالورق في مثل الذهب منه وضع الحر في مكان بارد ليكسب ثقله ونحو ذلك واما المزعج والخلط بما لا يخفى  
 فلا يجرم لمكان نصرة الغش اليه وبدل عليه مضافا الى بعض الاخبار المتقدمة في حق النبي ﷺ عن احداهما انه سئل عن الطعام يخلط بعضه ببعض  
 بعضه هو من بعض قال اذا روي باجمعا فلا بأس ما لم يقط الجيد لروي مقتضى هذه الرواية بل رواية الحلبي الثانية ورواية سعد الاسكاف انه لا يشترط  
 في حرمة الغش كونه مما لا يعرف الا من قبل البائع فيجوز اعلامه بالبيع الغير الخفي لان بطل الحرمة في موارد الروايات الثلاث على ما اذا تعد الغش برحاء الملتزم  
 على المشتري عدم التفتن له وان كان من شأن ذلك العيب ان يفتن له فلا يملك الروايات على نحو الاعلام اذا كان العيب من شأنه التفتن له ففرض  
 المشتري سماع في الملاحظة ثم ان غش المسلم انما هو بيع الغشوس عليه مع جهله فلا فرق بين كون لا غشاش بفعله وبغيره فلو حصل انفاقا او غير  
 فيبيع الاعلام بالعيب الخفي يمكن ان يمنع صدق الاخبار المذكورة الاعلى اذا قصد التلبس واما ما هو ملتبس في نفسه فلا يجب عليه الاعلام نعم يجوز  
 عليه زهارة ما يملك على سائر من ذلك فالعبرة في الحرمة بقصد التلبس الامر على المشتري ان كان العيب حيا ام حليا كما تقدم لا يكتمان العيب  
 او خصوص الخفي وان لم يقصد التلبس فمن هنا منع في كرم من كون بيع المعيب مطع مع عدم الاعلام بالمعيب شاذ في التفتن المذكور في رواية الحلبي  
 اشارة الى هذا المعنى حيث انه يجوز بل الطعام بدو في الاعلام اذا لم يقصد به الزيادة وان حصلت به وحرمة مع قصد الغش نعم يمكن ان  
 يقال في صورة تعيب المبيع بخبر وجهه عن مقتضى خلقه الاضحية بعين حتى يقبل ان التزام البائع بسلامة عن العيب مع علمه بغش المشتري كالوصف  
 باشرط السلامة فان لم يفتن يكون على البائع هذا الشرط مع علمه بالعيب ان غشاش ثم ان الغش يكون باخفاء الادنى في الاعلى كمنج الجيد بالرد  
 او غير المراد في المراد كادخال الماء في اللبن وباطنهما الصفة الجيدة المفقودة واقفا وهو الدليل باظهار الشئ على خلاف حبه كبيع الموم  
 على انه زهيب وقضه ثم ان في مع صد ذكر في الغش بما لا يخفى بعد تمسكه لم يزعج اللبن بالماء وجهين في صحة المعاملة وقتها ما من حيث ان اهرم  
 هو الغش والمبيع عين ملوكة تنفع بها ومن ان المقصود بالبيع هو اللبن الجاري عليه لعقد هو المشوب في قال وفي الذكر في باب الجماعة فاحاط به  
 انه لو نوى الاقضاء بانام معين على انه زيد فبان عمره ان الحكم نظر او مثله ما لو قال بعتك هذا الفرس فذا هو خمار وجعل منشا الزرد تغليا لا  
 او الوصف في ما ذكره من وجهي الحق والفتا جاري في مطلق العيب لا في المقصود هو الصحيح الجاري عليه لعقد هو المعيب حله من ان يفسد الاشياء  
 والوصف في على ارادة الصحيح من عنوان المبيع فيكون قوله بعتك هذا العبد بعد تبين كونه عبيدا قوله بعتك هذا البصير ان خير ما يابى  
 الامر كان كما سبق في باب العيب بل وصف العبد ملحوظ على وجه الشرطية وعدم كونه مقوما للمبيع كما يشهد به العرف الشرع ثم لو فرض كون المراد من  
 عنوان المثار البه هو الصحيح لم يكن اشكال في تقديم العنوان على الاشارة بعد ما فرضه ان المقصود بالبيع هو اللبن والجاري عليه لعقد هو  
 المشوب لا ما قصد له بيع وما وقع لم يقصد لذا انفقوا على بطلان التصرف فيما اذا تبين احد العوضين معيبا من غير الجنب واما الزرد  
 في مسئلة فادرس الاشارة والعنوان فهو من جهة اشتباها ما هو المقصود بالذات بحسب اللزوم اللفظية فانها ماردة بين كون منطلق المقصد ولا  
 وبالذات هو العين الحاضرة ويكون نضافا بالعنوان مبنيا على الاعتراف وكون منطلقه هو العنوان والاشارة اليه باعتبار حضوره ما على  
 فقد العلم بما هو المقصود بالذات مقابله للموجود الخارجي كما يما نحن فيه فلا يرد احد البطلان واما وجه تشبيه مسئلة الاقضاء في كسبها  
 الاشارة والوصف في الكلام مع عدم الاجمال في اليه باعتبار عرض الاشياء للتاوي بعد ذلك فبما نواه ان كثيرا ما يشبه على النارى انه حشر

الغناء في النسخة

الغناء في النسخة

الغناء في النسخة في مقام الجماعة فيكون الامام هو المنعوت بذلك الغناء وانما اشار اليه بضم الغاء وان  
 نوى الاغناء بالحاضر وعونه بذلك الغناء الاخران صنفان من الغناء لا يعنى الاغناء من دون اختيار هذا ثم انه قد تبدل الغناء  
 كالمثل الحق لا بد على بطلان النسخة في هذا البيع فيكون الغشوش منها على سبيل التخييل والتمثيل والامر بالغناء في الباطل  
 معلا يقول حتى لا يباع شيء لان نفس البيع غشوش عنده وفيه نظر فان النسخة لا يكون مصداقاً للمحرمة هو الغشوش لا وجوبه كما تقدم في بيع  
 الغشوش على بطلان النسخة وانما النسخة في بيع الغشوش لنفسه فلم يوجد خبراً وما خبراً لا ينافي وقوعه على مخرج المسئلة عن مسئلة الغشوش لانه اذا وجب الغشوش  
 الذي رافقه في الباطل كان داخل في ما يكون المقصود منه حراماً نظراً لان الله والغشوش قد ذكرنا ذلك فيما حرم الاغناء لكون الغشوش  
 من حرم الغشوش على المضروب من غير خيب النسخة او من غير الخالص منها لاجل التلبس على الناس ومعلوم ان مثله هيبته لا يقصد منه التلبس  
 فهو الغشوش لكل من دفع اليه وهو من الذين المزمع بالماء وشبهه فالنسخة في المسئلة هي البيع في غير القسم الرابع ثم العمل على ما يقضيه لقا  
 عند تبين الغشوش ان كان قد غش في الظاهر ومنه موقوف كان فيه خيار التلبس وان كان من قبل شوب الدين بالماء فالنسخة هنا خيار الغشوش عدم خروج  
 بالمخرج عن معنى الدين فهو لغيره وان كان من قبل الدين في الكثرة في المسئلة كان له حكم بعض الصفقة ونقص الثمن بمقدار الربا الزايد لا غير موقوف  
 ولو كان ثباته موقفاً لطلب الشئ مقابل لثالث عشر عقراً الغناء لا خلاف في ثبوته في هذه الاخبار مستفيضه وادعى في الاغناء ان رافقها ما ورد  
 مستفيضاً فيقول الزور في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي صحيح النسخة ومروا به في غير موقوف في بصر المراد عن الكافي في رواية عبد الاعلى  
 الحكيم عن معاذ بن ابي حنيفة عن هشام بن الحكم عن تفسيره في تفسيره في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 وفي رواية محمد بن ابي الوشاح في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 الزور كما في صحيح ابن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 الاولى بل الثانية في الغشوش في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 له قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 ولو جعل التفسير من الصدوق ان على الاغناء ان يضاموا كذا هو الحديث بناء على انه من اضافة الصفقة الى الموقوف فيض الغناء المحرم مما كان مستلزماً لاجل  
 الكلام الباطل فلا بد على حرمه نفس الكيفية ولو لم يكن في كلامه باطل ومنه يظهر الجدل في الاضافة الثالثة حيث اورد مشاهد الزور والى مدح الله  
 من لا يهاهي محاسن النسخة بالباطل من الكلام فالانصاف ان لا يعلل على حرمه نفس الكيفية لان حيث اشار له في الحديث يكون ذلك في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 الله تعالى وكذا الزور بمعنى الباطل وان يختلف في كونه في نفسه كما اذا نطقه كلام من زان وادعى او من شبهه وبالجمل فيكون صوتاً في نفسه  
 قطع النظر عن الكلام المنصوب هو الباطل فهو حرام وما يعلل على حرمه الغشوش حيث كونه هو الباطل لغوا ورواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور وفي رواية عبد الاعلى في قوله تعالى واجنبوا قول الزور  
 ابا عبد الله عن الغناء وانهم يزعمون ان رسول الله رخص في ان يوق جثاكم جثاكم جثاكم جثاكم فقال كذبوا ان الله تعالى يقول وما خلقنا السموات  
 والارض وما بينهما الا لعباد لو اردنا ان نخذلهم لخذلناهم من لانا ان كنا فاعلم ان بل نقذف الحجج على الباطل فيه مغفلة فاذا هو اذن لكم الويل بما نضيق  
 ثم قال بل الغشوش مما يصفه جعل المحضر الجليل في الكلام المذكور المرنح من زعمهم ان الباطل والله الذي يكذب الامام عن رخصة النبي  
 فيه فليس لانك والشديد المذكور وجعل ما زعموا الرخصة فيه من الله والباطل من جهة النسخة ورواية يونس قال سئل الخمر النسخة عن الغناء  
 وتلت ان الغشوش في نعم انك ترخص في الغناء فقال كذب لزمه في ما هكذا قلت له سئل عن الغناء قل له ان رجلاً انى باجعة فمستل عن  
 الغناء فقال له انما من الله بين الحق والباطل فان يكون الغناء فالباطل فالقد حكمت ورواية محمد بن ابي عباد وكان ستمهرا بالسماع وبشر  
 النبذ قال سئل لو جازع عن السماع قال اهل الحجاز فيه راي هو في خبر الباطل والله ما سمعت الله عز وجل يقول واذا مروا بالغشوش  
 كراما والغناء من السماع كما نص عليه الصحاح وقال ايضا جازع فيه سمعته اي غشوشه وفي رواية الاعشى الواردة في بغداد الكبار في قوله تعالى وما لا اله الا الله  
 نصد عن كراهة الغناء وضرب لا دار ورواية قد سئل عن الجارية الغشوشة يكون للرجل الجارية نلهم بها ما ثمها الاكثر الكذب في هذه الاخبار  
 حرمه الغناء من حيث الله والباطل الغناء وهي من مفعول الكيفية لا الصواب كما سيجي ان كانت مساوياً للصواب للهوى الباطل كما هو لا نوى في  
 فهو وان كان عام وجب فيه بما كان من هذا الغشوش كما انه لو كان اخص وجب التمسك عنه في مطلق الصواب الخارج على وجه الله وبالحكم فالمرم هو  
 من نحو اهل الصواب والمغاصي لك ورد النسخة في قوله تعالى وما لا اله الا الله كان مساوياً للغناء او اعم واخص مع ان الظاهر ان لغير الغناء الا هو وان اختلف  
 فيه عبارات لغشوش والغشوش في الغشوش ان الغشوش عن اخوانه من الصواب وعن غيره عن المشافعي انه يحجب من الصواب وترفيه وعنه  
 ان كل من دفع ضوئاً والا فصوصه عند المرغبات وكل هذه المقاييم ما يعلم عدم حرمتها وعدم صدق الغناء عليها فكلها اشارة الى المفهوم  
 عن الاخص الكمال ما تقدم من النسخة او يبرهنه الحق عن المشايخ انهم من مدلول النسخة على الترجيع المطرب والطرب على النسخة اخذ بغيره



لشدة حرزنا وسرورنا عن الأساس للزخري خفة سرورهم وهذا الفيد هو الدخول للصوت في اثر الله وهو الشارح بقوله اطرباوا  
تفسري اي شئ كبير لا يفرق السرور والحرز لا يبعد عن الشئ الكبير والجملة فخر مد الصوت لجمع الترجيع لا يوجب كونه طوا وض الكفى يذكر الترجيع  
كالقواعد اذ رتبة المقضي للطرب لا مع صدق الشرح ليس مجرد مد الصوت نحو ما وان ما تالاه النفوس ماله منبهة الى حد يكون مطربا بالترجيع  
للطرب انتهى ثم ان المراد بالطرب ما كان مطربا في الجملة بالنسبة الى المعنى والسمع او ما كان من شأنه الاطرب مقتضيا له ولم يمنع عنه مانع من جهة  
جمع الصوت او غيره وانما لو اعتبر الاطرب لخصوصا بالنسبة لكل احد وخصوصا بمعنى الخفة لشدة السرور والحرز فيشكل بخلوا اكثر ما هو غنى  
عن غنى كان هذا هو الذي في الشهدا الى ان زادت فيه ذلك بعد تعريفك الله قوله وما يبي في العرف غناء وشعة في جمع الفائدة وغيره  
هذا ايضا دعي صاحبنا كرامة الى ان ان الاطرب في تعريف الغناء غير الطرب لمفسر في النص بخفة لشدة سرور وحرز وان نوهه صاحبنا بجمع  
الحرز وغيره من اصحابنا واستشهد على ذلك بما في النص من ان الطرب في الصوت مد ونحسنة ما عن المصنوع من ان طرب في صوت مد ورجعه  
وفي القاموس الغناء لكثا من الصوت ما طرب به وان النظر في الاطرب الطرب المتفق قال رة فيحصل من ذلك ان المراد بالنظر في الاطرب  
الطرب بجمع الخفة لشدة حرزنا وسرورنا ونوهه صاحبنا بجمع الحرز وغيره من اصحابنا فكانه في القاموس الغناء من الصوت ما مد ورجعه فاب  
على الشا ان الترجيع تقارب ورجوع كان الصوت والفسن كان لا زالا الاطرب في النظر في شئ كلامه رة وفيه ان الطرب اذا كان معصا على ما تقدم  
من الجوهر الزخري هو ما يحصل للانسان من الخفة لاجرم يكون المراد بالاطرب النظر في اجاد هذه الحالة ولازم الاشارة الى لفظ  
انهم لم يذكروا الاطرب معناه لفظ الطرب الاطرب مضافا الى ان ما ذكره معنى النظر في من الصل المصنوع انما هو للفظ العام بك  
الصوت لا الاطرب المقام بالصوت هو ما اخبر في تعريف الغناء عند الله دون فعل الشخص فيمكن ان يكون معنى نظري الشخص في صوت اجاد  
الطرب بجمع الخفة بعد الصوت ونحسنة ونرجعه كما ان تعريف الشخص اجاد سبب الفرج بفعل ما يوجب فلا ياتي في ذلك ما ذكر في معنى الطرب كذا  
ما في من قوله ما طرب به يعني ما ارجد به الطرب مع انه لا مجال لتوهم كون النظر في اجاد بغيره بمعنى التحسين والترجيع ان لم يوفق احد كون الحرز  
بمعنى الحسن والرجوع او كون النظر به هو نفس المد فليست هذه الامور الاسبابا للطرب يراد من اجاده فعل هذه الاستبانه اذ كذا مضافا لا  
عدم امكان ارادة ما ذكر في المد التحسين والترجيع من الطرب في قول الاكثر ان الغناء مد الصوت الشد على الترجيع الطرب كما لا يخفى مع ان مجرد المد الترجيع  
والتحسين لا يوجب المحرمة قطعا لما مر وسبق في شئ من جميع ما ذكرنا ان المعين هل الطرب في تعريف اكثر للغناء على الطرب بجمع الخفة ونوجب كلامه  
بارادة ما يقتضي الطرب يعرض له بحسب نوع ذلك الترجيع وان لم يطرب شخص لما منع من غلظة الصوت ونحسنة الاسماع له ولقد اجاد في الصحاح  
حيث في الغناء بالسماع وهو المعرف عند هل العرف قد تقدم في روايته محمد بن ابي عمار المشتهر بالسماع وكيف كان فالحصل من ذلك ان المد المتقدر  
حرمة الصوت المرجع فيه على سبيل الله فان الله كما يكون بالامر غير صوت كضرب الاوتار ونحوه وبالصوت في الاثر كما مر مار والغضب ونحوها فقد  
يكون بالصوت المحرور فكل صوت يكون هو كبقية ومعدود من الحان اهل الفنون والمغاص فهو حرام وان فرض انه ليس بغناء وكل ما لا يبعد طوا  
فليس محررا وان فرض صدق الغناء عليه فضا غير محقق لهذا الدليل على حرمة الغناء الا من حيث كونه باطلا وهو لغوا وزوران الله ونحسنة  
بامر من احد ما قصد الله وان لم يكن هو والثاني كونه هو في نفسه عند المستمعين ان لم يقصد به التلويح ان المرجع في الله الى العرف والحكم  
تخففه هو الوجها حيث تصدقوا كذا ومناسب البعض لان الله والرفض مخصوصا بسلطة القوى الشهوتية من كون المعنى جارية وامر  
ونحو ذلك مراتب الوجوه المذكورة بخلافه في الوضوح والحقا فقد يحسن بعض من مبادئ الغناء ولم يبلغه ظهر ما ذكرنا انه لا فرق بين  
استماع هذه الكيفية في كلام حق وباطل فقرة القرآن والدعاء والمرأة بصوت رجوع منه على سبيل الله لا اشكال في حرمة ما ولا في مضاعفة عتقا  
لكونها مقصودة مقام الطاعة واستهفاقا بالمثيرة والدعوة والمرأة من وضع لثوب لا لثيخان ان الرجل المستر قد ندعه نفسه لاجل الفرج  
والنزهة والتلذذ في ما يوجب نشاطه ورفع الكسالة عنه من الزينة المللها فيجعل ذلك في بيت من الشعر المنظوم في الحكم والمرات ونحوها  
فيبقى يرا بعضه من فعل ذلك وربما يبعد مجلسا لاجل احضار اصحاب الاحان وليس مجلس المرثية يحصل له بذلك ما لا يحصل في غير  
الاوتار من النشاط والانبساط وربما يبي في خلال ذلك لاجل اللهو المروزة في قلبه الغائبة عن خاطره من فقد ما يستحضر القوى الشهوتية  
يخيل اليه في المرثية وفاز بالمرثية العالية وقد اشرف على التزول الى ركات الهاربة فلا يلجأ الا الى الله من شر الشيطان والفساد الغاوية وربما يبي  
على هذا بعض الشبهة في الارضية المتأخرة في هذه المسئلة تارة من حيث اصل الحكم واخرى من حيث الموضوع والثالثة من اختصاص الحكم ببعض الموضوع  
اما الاول وانه حكى عن الحديث الكافي انه خص الحرام منه بما اشتمل على محرم من خارج مثل اللعب بالاث للهو ودخول الرجال والكلام بالباطل  
والا فهو في نفسه غير محرم والحكم في كلامه في الوافي انه بعد حكايته لاختصاص التلويح في بعضها قال الذي يظهر من مجموع الاخبار الواردة اختصاص حرمة  
الغناء ما يتعلق من الاجر والتعليم والسمع والبيع والشراء كلها بما كان على نحو المتعارف في زمن خلفاء من دخول الرجال عليهم وتكلمهم بالباطل

هذا الكلام في  
الترجيع والترجيع  
في قوله ما طرب به  
الترجيع والترجيع  
في قوله ما طرب به





مطرا بلها فيهم وقد لا ينفي في ذلك الجواز لا يصح ومنه يظهر وجوب الرواية الثانية على جعفر فان معنى قوله لم يزم لم يرجع فيه خيم  
 الزماد ولم يقصد منه قصد الزماد وان المراد من الزم النفي على سبيل الله واما رواية بصير فمع ضعفها سنداً بعلى بن حمزة البطائني فلا يثبت  
 الاعلى كون غناء المغنية التي لم يدخل عليها الرجال اخلافاً في الحديث في الآية وعدم دخول غناء التي يدعى في الاغراس فيها وهذا لا يدل على دخول  
 ما لم يكن فيها في القسم للمباح مع كون من هو الحديث قطعاً فان فرضنا ان المعنى يعني اشعاراً باطلاً فدخل هذا في الآية اقرب من خروجه وبالحكمة لا يكون  
 في الآية تقسيم غناء المغنية باعتبار ما هو الغالب من انه يطلب للنفي انما في الجواز المقتضى بالنسبة كما في الاغراس وما للنفق في حال الرجل انما  
 انه لا يخرج من اشعار يكون المحرم هو الذي يدخل فيه الرجال على النساء لكن الشك لا يرفع اليد عن الاطلاقات لاجل هذا الاشعار خصوصاً مع ما  
 بها هو كالصريح في حرمة غناء المغنية ولو لم يخص صولها كما تقدم من قوله قد يكون للرجل الجارية ثم للمغنية وما ثمة الا ان الكلب في اكل  
 وبالجملة فتضعف هذا القول بعد ملاحظة النصوص اظهر من ان يحتاج الى الاظهار وما ابعد من هذا وبين ما يستجنى من غير الدين من عدم  
 يجوز الغناء بالاعراس لان الروايتين وان كانتا متضادتين في الجواز الا انهما لا ينافيان الاخبار المانعة لقواترها واما ما ذكره في الكفاية من تنافي  
 اخبار النع للاختبا الواردة في فضل قراءة القرآن فيظهر منها عند التكم في التفضل واما الثاني وهو الاشياء في الموضوع فظاهر من بعض  
 من لا خبر له من طلبه زماناً تقليد المنيعة من عبادتنا منع صدور الغناء في المرات وهو عيب فانه ان اراد ان الغناء مما يكون لمواد الالفاظ  
 دخول فيه فهو تكذيب للمعنى في اللغة اما اللغة فتدعى واما العرف فلا تدعي ان من سمع من بعيد صوتاً مشتملاً على الاطراب المقصود  
 للرقص يضرب لاث الله ولا ينام في الاطلاق الغناء عليه ان يعلم مواد الاطلاق وان اراد ان الكيفية التي يقربها للمرئبة لا يصدق عليه تعريف  
 الغناء فهو تكذيب للحسن واما الثالث هو اختصاص الحرمة ببعض افراد الموضوع فقد حكى في مع صدق قوله لم يسم قائله باستثناء الغناء في  
 المرات في غير استثناء في الاغراس لم يذكر وجهه وبعض من اخر في امور ما ادلة البكاء والوثاق وقد اخذت ذلك مما تقدم من صاحب  
 الكفاية من الاستدلال باطلاق ذلك في قراءة القرآن وفيه ان دلالة استحباب الاغراق ادملة الحرمة خصوصاً التي يكون من مقدمتها فان مرجع  
 اول الاستحباب الى استحباب ايجاد النطق بسبب المباح لا بسبب المحرم الا ترى ان لا يجوز ادخال السرور في قلب المؤمن واجابته بالحرمة ما كان تارة  
 اللواط والغناء والسرور في ذلك دليل الاستحباب انما يكون النفل لو غلب طبعه خاليا عما يوجب لزوم احد طرفيه فلا ينافي ذلك  
 عنوان من الخارج فيجب لزوم فعله وتركه كما اذا كانتا متضادتين لواجب فانه عنوان محرم فاجابة المؤمن وادخال السرور في قلبه ليس في نفسه  
 شئ من فعله وتركه فاذ كان المحقق في ضمن الزنا فافق طر عليه عنوان ملزم لتركه كما انه اذا امر بالوالد او السيد لم عليه عنوان ملزم لفعله  
 والحاصل ان هذا الاحكام الثلاثة اعلى الاباحة والاستحباب والكراهة لا يترجم جهة النجس والحرمة فالحكم لها مع اجتماع جميعها مع احد  
 الثالث يشهد بما ذكرنا من عدم تادي المستحب في ضمن المحرم ما قوله في اقر القرآن بالحنان العربي ياكم ويحون فعل القسوس والكبار وسجود  
 بتكاد توام يرجعون القرآن ترجيع الغناء والنوح والوهابينة لا يجوز تراتبهم قلوبهم مقلوبة وقلوب من يحببها منهم قال في النسخ المحرم  
 الاحسان المحن ومنه الحديث في اقر القرآن بلحون العرب قد يحس في قرينة الحرب بها وغرم وهو الحن الناس اذا كانوا احسنهم قراءة او غناء انتهى  
 وصاحب الحديث اقر جعل الحن في هذا الخبر مجيء اللغة اي لغة العرب كما ان ارباب اللغة اللبكية وتحيل ان بقاءه على معناه بوجوب ظهوره في الخبر في جوان  
 الغناء في القرآن وفيه ما تقدم من من مطلق الحن اذا لم يكن على سبيل الله وليس غناء وقوله وياكم ويحون اهل القسوس عن الغناء في القرآن ثم  
 ان في قوله لا يجوز تراتبهم اشارة الى ان مقصودهم ليس بتركها بل هو تحريم الغناء المطربين ظهور ما ذكرنا ان لا تضاف بين حرمة الغناء  
 في القرآن وما ورد من قوله ورجع بالقرآن صوتك فان الله يحب الصوت الحسن فان المراد بالرجع نريد الصوت في الحلق ومن المعلوم ان مجرد ذلك  
 لا يكون غناء اذا لم يكن على سبيل الله فالصوت من الامر بالرجع ان لا يصر كقراءة عباد الكعب عند المبالغة لكن مجرد النطق لا يكون غناء  
 ولذا جعله نوعاً منه في قوله يرجعون امران ترجيع الغناء وفي محكي من المعلوم النرجع نريد الصوت مثل ترجيع اهل الامان والقرآن  
 والغناء انتهى بالجملة فلا تضاف بين الخبرين ولا بينهما وبين ما دل على حرمة الغناء حتى في القرآن كما تقدم زعم من صاحب الكفاية تبعاً في بعض ما  
 ذكره من عدم اللغو في قراءة القرآن وغير ما ذكره المحقق لا يربط له حيث انه بعد ما وجد استثناء المرات وغيرها من الغناء بانه ما ثبت الاجماع  
 الا في غيرها والاخبار ليست بمتحدة في حرمة المطربين استثناء المرات بان البكاء والنحيب مطلوب مرغوب فيه ثواب عظيم والغناء معين على  
 ذلك وانه من عار في ثناء بلا المسلمين من زمن المشايخ الى ما ناهنا من غير تكرار في جواز النجاسة وجواز اخذ الاجر عليها والظن انها لا  
 الامعة وان يخرج الغناء للطرب على الظاهر ليس في المرات طرب بل ليس الا الحزن انتهى وان خبير بان شيئاً ما ذكره لا ينفع في جواز الغناء على التواتر  
 الذي ذكرنا اما كون الغناء معينا على البكاء والنحيب فهو ممنوع بناء على ما عرفت من كون الغناء هو الصوت للهوى بل وعلى ما يقرر في  
 المشهور من ترجيع المطرب لان الطرب لما حصل منه ان كان سروراً فهو منافي للنحيب لا معين وان كان حزناً فهو على ما هو المأثور في النفس

في الغناء ما لا يجوز  
 في الغناء ما لا يجوز

المجوزية من فقد الشهية النفسانية لا على الاصواب لئلا يفرط في جواز الشيء كونه مقدمة لشبهه  
مباح بل لا بد من ملاحظة دليل الحرمة لئلا كان فهو ولا يفهم بما يحسن للاصل وعلى أي حال فلا يجوز التسان في الإباحة بكونه مقدمة لغيره  
لما عرفت ثم إن يظهر من هذا وما ذكرنا من أن المرات لا يبرهن فيها طربان نظره إلى المرات المضادة لأهل الديانة التي لا يقصدونها إلا للنفقة  
وكانت له في عصر المرات التي يكفي بها أهل الله والمشرعون من الرجال والنساء ما عن حضور مجالس الله وضرب العود والأوتار  
والمنفق الغضب المزمار كما هو الشائع في زماننا الذي قد أخبر النبي بنظره في قوله يخذون بالقرن من أمره كان زيادة سيدنا ومولانا  
ابن عبد الله صا در سفرها من سفاد الله والنزعة لكثير من المرفين وقد أخبر النبي بنظره في سفر الحج والبرج أغنياء أمي النزعة والأوط  
للبغارة والفضة للتمعة وكان كلامه كالكتاب لغيره واد في مورد وجار في نظره والذي ظن أن ما ذكرنا في معنى الغناء الحرم من أنه للصو  
اللهوي أن هؤلاء وغيرهم غير مخالفين فيه وأما ما لم يكن على جهة الله المناسب لساير الأهل فلا دليل على تحريمه لو فرض شمول الغناء له لأن مطلق  
الغناء منزه على ما دل على ناطة الحكم بينه باللهو والباطل من الأخبار والمقدمة خصوصاً مع انصرافها في نفسها كإخبارا المقنية إلى هذا الفر  
بقي الكلام فيما استثناءه من الغناء وهو أن أحداهما الخداء بالضم كدعاء صوت ترجع فيه للسيرة بالإبل وفي الكفاية أن المشا استثناءه  
وقد صرح بذلك في ثمانيات بقى وعد في من على تقدير كونه من الأصوات للهوية كما يشهد به استثناء ما ياه عن الغناء بعد أخذهم لأطراف  
في نظره فلم يجد ما يوضح لاستثناءه مع تواضع الأخبا بالحرمة عدا روايته بنو نذر ذكرها في لك من تقرير النبي لغير الله في روايته حيث لا  
وكان حسن الصو وفي لا لئله وسنده ما لا يخفى في استثناء المقنية في الأعراس لا يكفي بها محرم آخر من التكلم بالباطل والمكذب لأن الملاك  
الحرمة ودخول الرجال على النساء والمشا استثناءه للخبر في المقدمة من عن أبي بصير في خبر المقنية التي ترف العراير نحوها ثالثه غناءه وإباحة  
الأجر لا زنه لإباحة الفعل ودعوى أن الأجر لغيره لا لغيره عند مخالفة الظاهر لكن في سند الروايات أبو بصير وهو غير صحيح والثمة في على  
بوجب الختبا غير ثابتة لأن المحكي عن المقيدة وضى ظ الجلو صريح الحلي وكوه والإيضاح بل كل من لم يذكر الاستثناء بعد التميم المنع لكن  
الانصاف سند الروايات وإن انتهت إلى أبي بصير لأنه لا يخفى من وثوقه العمل بها تبعاً للأكثر غير بعيد وإن كان لا حوط كافي للدروس الزك  
والله العالم الراية عشرة الغيبة حرام بالأدلة الأربعة وبديل عليه من كتاب قوله تعالى ولا يغيب بعضكم بعضاً إلا بحسب ما يحسدكم من أخيه  
بجمل المؤمنين خا وعرضه كلمة الشك بأكلا وعدم شعوره بذلك بمنزلة حاله موته وقوله تعالى بل لكل هنرة لمة وقوله تعالى لا يغيب الله  
بالسوء من القول إلا من ظلم وقوله أن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا هم عذابهم وما لا يحصى فيها ما روى  
عن النبي بقية طرق أن الغيبة شدة من الزنا وإن لم يزل يروى في ثوبه ثوب الله عليه أن صاحب الغيبة لا يغفر له حتى يغفر له صاحبه عنه  
أنه خطب يوماً فذكر الزنا وعظم شأنه فقال إن الذمهم يصيب الرجل من الزنا أعظم من ستمه وثلاثين زينة وإن في الزنا عرض الرجل المسلم  
وعنه من غائب مسلماً أو مسلماً لم يقبل الله صلواته ولا صيابه أربعين صياها إلا أن يغفر له صاحبه عنه من غائب مؤمناً بما فيه لم يجمع  
بينهما في الجنة ومن غائب مؤمناً بما ليس فيه انقطع العصمة بينهما ما كان الغائب خالداً في النار وبش الجبر عنه كذب من نعم أنه ولد من  
حلل هو بأكل لحم الناس بالغيبة فاجنب الغيبة فاها إذا لم كلاب النار وعنه من مشى في غيبة خيرة كشف عورته كانت ذل خطوة خطاها  
وضمها في جهنم وروى أن المقنة إذا تاب فهو لغيره من دخل الجنة وإن لم يتب فهو أول من يدخل النار وعنه أن الغيبة حرام على كل مسلم وإن  
الغيبة لياكل الجنة كما يأكل النار الحطب وكل الجنة ما ان يكون على وجه الجحاط والأصحاح لا ثوابها في جنب عقابه ولا ناهما تنقل الحسنة إلى المقنة  
كما في غير واحد من الأخبار ومنها النبوي مؤنة بأحد يوم القيمة فهو قنفذ في الرب عز وجل ويدفع إليه كتابه فلا يرى حسناً فيقول ألم يلى هذا  
كتابي لا أرى فيه حسناً فيقال إن ربك لا يضل ولا يهين عليك باغتيال الناس ثم يؤتى بالمر ويدفع إليه كتابه فيرى فيه طاعات كثيرة فيقول  
لم يأت هذا كتابي ما علمت هذه الطاعات فيقال إن فلانا اغتابك فدفعت حسناً إليك الحجر ومنها ما ذكره كاشف الربيرة رواية عبد الله  
ابن سليمان التوفي الطويلة عن الصادق عليها السلام فيمن اغتابك فدفعت حسناً إليك الحجر ومنها ما ذكره كاشف الربيرة رواية عبد الله  
لم وحدثنى أبي عن أبيه عن إمامه عن علي بن عمار عن قال في مؤمن من ماراً رعباً أو سمعته ناه بما يشبهه وهدم مروتة فهو من الذين قال الله تعالى  
أن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا هم عذابهم وما لا يحصى فيها ما روى عن الصادق عليه السلام فيمن اغتابك فدفعت حسناً إليك الحجر ومنها ما ذكره كاشف الربيرة رواية عبد الله  
وعنه في غير واحد من الأخبار الحياتة ويمكن رجاء الغيبة لها في خبائث أعظم من الشك في علم الأخ على غفلة منه وعدم شعوره وكيف  
كان فاصفاه من بعض من عاصراه من الوستة في عداها من الكبار أظنها في غير محل ثم إن ط الأخبار اختصاص حصة الغيبة بالمؤمن  
بمؤز اغتيال المخالف كما يجوز لعنه يوم عوم الأية كبعض الروايات المطلق لم مد فوع بما علم بضرره الذي ذهب من عدم آخر ما في عدم  
جواباً أحكام الإسلام عليهم إلا قليلاً ما يتوقف استقامته نظم معاش المؤمنين عليه مثل عدم انفعال ما يلايتهم بالرطوبة وحل زناهم

الكلية الشرعية  
بجامعة القاهرة

ایضاً

فیضانِ رحمت







وفي رواية يجهل بعقل غلب الحسن ولا يذهب عليه شيئا فبينهم وبين من يكون من الذين قال الله عز وجل ان الذين يحبون ان تشيع  
 في الدين من اولهم عذاب اليم ولا يقبل اطلاق النهي بصورة قصد الشين والهدم من جهة الاستشهاد بانه حبس باج الفاحشة بل الظاهر ان المراد مجرد  
 فعلها وبجسبها مع انه لا فائدة كثيرة في التنبه على دخول الفاصلة لاشاعة الفاحشة في عموم الآية وانما يحسن التنبه على ان فاصلا فاصلا  
 للسبب ان لم يقصد بعنوانه وكيف كان فلا اشكال من حيث النقل والعقل في حرمته اذ عه ما وجب معناه المؤمن وسقوطه عن اعتبار الناس في حله  
 وانما الكلام في انها غيبه لا مقصود الاخبار والمقتضى بانها ذلك خصوصا المنقضية لاخبر فان المنقضية فيها بين الظاهر والحقفي انما يكون  
 مع عدم قصد الفاعل الذي لا انقضاء ما مع قصد فلا فرق بينهما في الحقيقة والمقتضى في ذلك الاخبار وان كان محقق موضوع الغيبة دون  
 الحكم بالحجة لان ظاهرها ان في الحجة فيها عداها ايضا لكن مقصود المصنف من تقدم عن كاشف التنبه عدمه لانه غيبه قصد الانقضاء والذ  
 اعلان ان غيبه ان ذلك فيما يقع على وجهين - ومن ما لا يقع الا على وجه واحد فان قصد الانقضاء عن الانقضاء قصد له وان كان المقول نقصا  
 للتام فان لم يقصد الفاعل الذم ولم يكن الوصف من الاوصاف الشفرة بالذم نظير الغائب المشفرة فانما كان خارج عن الغيب لعدم خصوصه  
 للمقوله لانه لا من حيث الظاهر ولا من حيث التكم ولا من حيث الاشياء وان كان من الاوصاف الشفرة بالذم او قصد التكم التنبه لانه بوجوده فلا  
 اشكال في حرمته الشامل وكذا الاول للمؤمل على حرمته اذ هو المؤمن واما من حيث التنازل بالغائب حرمته فبما هو المؤمن على قصد ومقصود  
 عن غيرهما ففي عدم الاختصاص من غير مؤمن على مقصود لم يمتحن في تركه انما الكلام في كونه من الغيبة فان ظاهرا المنقضية عدم كونه  
 منها وظاهرا عداها من الاخبار والمنقضية بناء على ارجاع الكراهة فيها الى كراهة الكلام الذي يذكره الغير وكلام اهل اللغة عند الصراح علم  
 بوضوح ان لا كونه غيبه والعقل بالمنقضية لا يخرج عن قوة وان كان ظاهرا لا كونه من كون ذكر الشخص بالغبوب الظاهر الى لا قصد السامع طم  
 له بغيره ولا يعلم غايته من غير جرح بغيره لست غيبه فلا يجرم الا اذا ثبت الحزم من حيث المذمة والتنبه من جهة كون نفس الانقضاء بتلك الصفة  
 بما يستكشف الغائب لو با غيبه بعض التنبه في حرمته لا يذم والاستخفاف بالذم والتنبه مما ذكرنا بظهور انه لو ذكرنا انما غيبه مع  
 سامع فيه لم يقدر ذلك غيبه وان دخل في باب المذمة والتنبه منه فبهم ايضا انه لو ذكر شخص لا يعرفه مخاطب لم يكن غيبه كما اذا قال وايت اليوم  
 وجلا رينا بجلا امينها ولا ذم لغيره في كونه في الغيبة نعم استغنى بعضهم كما سمعوا جوار سمعها اذا حمل السامع كونه الغائب معناه  
 بالضم ما علم ما ذكرنا فالا فبذلك في الغيبة وان علم المذمة لا يعدم بظاهرها نعم قد جرم من باب المذمة والتنبه في الظاهر المصريح بغير بعض الروايات  
 عدم الفرق في ذلك على ما صرح به غير واحد من ما كان نقصا في يد من ادعى ان غيبه او قل او يدعيه او يدعيه حتى في ثوبه او امواد ذمته او  
 غير ذلك وقد روى عن مولانا القم الاشارة الى ذلك بقوله وجوه الغيبة تقع بدو عيب الخلق والفعل والمعاملة والمذهب الجمل واشبه  
 ينال اما البعد فكذلك فيه الغيب المحول والعود والفرع والغصن الطول والسواد والصفرة وجميع ما يصح ان يوصف به بما يكرهه النسب  
 بان يقول ابو فاسق وحبش وحسين واسكاف وحامك ونحو ذلك مما يكره واما الخلق فبان يقول انه سعى الخلق بجمل مراتب كسر ذلك  
 جبان ضعيف القلب ونحو ذلك واما في انما المتعلقه بالدين فكذلك سارق كذاب شارب خائن ظالم منهاون بالصلوة لا يحسن الركوع  
 والنجود ولا يجنب من الجاسات ليس بارا بوالديه لا يحرم نفسه من الغيبة والنقض لا غرض الناس واما انما المتعلقه بالدين فكذلك قليل  
 الارب منهاون بالناس لا يرى احد عليه حقا كثيرا الكلام كثيرا الاكل نوم بجلوس غير موضوعة اما في ثوبه فكذلك انما راسع الك طويل الذيل  
 وسخ الشارب ونحو ذلك ثم ان ظ النقص ان كان منصرفا الى الذكر باللسان لكن المراد حقيقة الذكر فهو مقابل الاعمال فكل ما يوجب الذم كالتقصير  
 من القول والفعل والاشارة وغيرها فهو ذكر له ومن ذلك المبالغة في جهنم المطلب الذي ذكره بعض المصنفين بحيث يفهم منها الازاء بها  
 ذلك لمصنف فان قولك ان هذا المطلب يدعي البطلان بغير قصد صاحب بانه لا يعرف البطلان بخلاف ما اذا قيل انه سئل من ما هو يدعي البطلان  
 لان فيه بغيرها بان صاحب لم يقبل المبالغة في المطلب بين ما هو يدعي البطلان ولعل الملازمة نظرية وقد وقع من بعض الاعمال  
 بالنسبة الى بعضهم ما لا بد من الجمل الوجه عود بالله من الغرور والاعجاب المرء بنفسه حده على غيره والاستيكال بالعلم ثم ان راعى الغيبة كثيرة روى  
 عن مولانا القم ان التنبه عليها اجابا لا يقوله اصل الغيبة متنوعة بعشر انواع شفاء غيظ ومساعدة قوم وقصد توجير لا كشف وتمه وسوء ظن  
 وحسد ومغربة وتجب بتم وتزني الخ ثم ان ذكر الشخص قد يفتح كونه غيبه وقد يفتح على النفس حب وبغض فبما في الغيبة قد وقع في اعطها  
 ومن ذلك ان الانسان قد يفتح بسببها بغيره في اخوه في الذين لا اجل امر يرجع الى نقص في فعله او ايد في ذكره الغم في مقام الناسف عليه بما يكره  
 للغير مع انه كان يمكنه ان يحال له الغيبة على وجه لا يدكر اسمه ليكون قد اخرج زوايا لا غنام على ما اصنا المؤمن لكن الشيطان يجره ويوقعه في ذكر الاسم  
 بقى الكلام في انه هل يفتقر الغيبة حضور مخاطب عند الغائب او يكفي ذكره عند نفسه ظاهرا لا كثر الدخول كما صرح به بعض المعاصرين نعم ربما  
 يستغنى عن حكمه عند من استغنى عن العلم انما صفة شخص فيذكر احد بها بحضور الاخر واما على ما توينا من الرجوع في تعريف الغيبة الى ما دل

فانما في باب الغيبة  
 ان غيبه في باب الغيبة  
 ان غيبه في باب الغيبة  
 ان غيبه في باب الغيبة

الغيبه في باب الغيبة  
 ان غيبه في باب الغيبة  
 ان غيبه في باب الغيبة  
 ان غيبه في باب الغيبة



اجازة الغائب

في حق الغائب

في حق الغائب

اخر الزايات لا فان يكون واجب لبرائتها ومقتضى القضاء يوم القيمة ليدل على من عليها المعاملة معه معاملة من لم يراع حقوق المؤمن لا الفتا  
عليها كما لا يخفى على من لاحظ الحقوق الثلاثين المذكورة في رواية الكراخي في القول بعدم كونها حقاً للناس بمعنى وجوب البراءة نظير الحقوق  
المالية لا يخرج عن قوة وامكان الاحباط في خلافه بل لا يخرج عن رتب من جهة كثرة الاخبار الدالة على وجوب الاستبراء منها بل اعتبار سند بعضها  
والاخطو الاستحلال ان تبصر والا فلا استغفار عن غفلة غيبته ولمن اغنا بنا بحق محمد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم اجمعين الثالث  
بما استثنى من الغيبة وحكم بجوازها بالمقتضى اعم فاعلم ان المستفاد من الاخبار المتقدمة وغيرها ان حرمة الغيبة لاجل انتقاص المؤمن ونازلة  
منه فاذ فرض هناك مصلحة او اجتهاد في المضاب بالكسر بالفتح والثالث دل العقل والشرع على كونها اعظم من مصلحة احترام المؤمن بترك  
ذلك القول فيه وجب كون الحكم على مقتضى قوى المصلحة كما هو الحال في كل مقتضية من حقوق الله وحقوق الناس وقد تقرر عليه غير واحد  
قال في مع صدق بعد ما تقدم عنه فترتب لغيره ضابط الغيبة المحرمة كل فعل يقصد به هتك عرض المؤمن او التفتكه به او اخاله الناس  
وانما ما كان لغرض صحيح فلا يخرج كتنصيص المشير والمنظم وسماعه والمخرج والتغذيل ورد من دعي نسب اليه في مقالته باطلا خصوصاً  
في الدين انتهى في كشف الربية علم ان المرخص في ذكر مساوي الغير عرض صحيح لا يمكن التوصل اليه لابلها انتهى على هذا فوارد الاستثناء لا يخص  
في عدم الظن استثناء موضعين كجواز الغيبة من دون مصلحة احدهما ما اذا كان الغائب متجاهراً بالفسق فان لا يبال بظهور فسقه بين الناس  
لا يبره بالفسق نعم لو كان في مقام ذمه كرهه من حيث لزمه لكن لزمه على الفسوق المتجاهر به لا يجوز كما لا يخرج عنه وقد تقدم على الصحيح  
اخذ المسور في الغائب قد ورد في الاخبار المتقدمة جواز غيبة المتجاهر بها قوله في رواية هريرة في الجهم اذا جاهر الفاسق بنفسه فلا حرمة له  
ولا غيبته وقوله عليه السلام من الفحشاء والمنكر لا يغيبه له ورواية اخرى في الغيبة لثمة لغيره لم حرمة صاحبه هو مبتدع والامام الجائر والفسق  
المعلن بفسقه ومنهم يوم قوله من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو بمنى كلف من رتبته ووجبت اخوته وحرمة غيبته  
وفي صحيحه لا يخرج يعفور الواردة في بيان العذر بعد تقرر الغيبة لئلا يخل على ذلك ان يكون سائر العيوب حتى يحرم على المسلمين  
ما دون ذلك من غير دل على ترتيب حرمة الغيبة على كون الرجل سائر ما ينفي عنه انتفاءه ومنهم يوم قوله في رواية علمه الحكيم عن الحسن  
من لم يره بعينك يرتكب ذنباً ولم يشهد عليه شاهدان فهو من اهل العذر والسرور وتمامه مقبول وان كان في نفسه مذنباً ومن اغتاب  
بما فيه فهو خارج عن ولاية الله تعالى اخل في ولاية الشيطان الخبر دل على ترتيب حرمة الغيبة بقول الشهادة على كونه من اهل السرور وكونه من  
اهل العذر لا على طريق التفرقة الشراعية على اشتراط الكل بكونه لا تبطل غير مرتبة منه المعصية ولا مشهوراً عليه بها ومقتضى المفهوم جواز الغيبة  
مع عدم الشراعية منه غير المتجاهر وكون قوله من اغتاب به الخ جملة من اغتابه غير معطوفة على الجواز خلاف الظاهر ثم ان مقتضى إطلاق الروايات  
غيبته المتجاهر به ولو سوغ عدم غيبته صحيح ولم احد من قال باغتابه هذا الغرض الصحيح وهو ان يرداعه عن المنكر نعم تقدم عن الشهيد الثاني احتياطاً  
اغتاباً قصد النهي عن المنكر في جواز نسب المتجاهر مع اعترافه بان ظاهراً الغيبى عدمه وهل يجوز اغتياب المتجاهر به غير المتجاهر به صرح الشهيد  
الثاني وغيره بعدم الجواز وحكى عن الشهيد ايضا وظاهر الروايات الثانية لاحرام المتجاهر به غير المتجاهر به هو الجواز واستظهره في الحدائق من كلام جملة من  
الاعلام وصرح بعض الساطين بنفي الحاق ما ينسب للمتجاهر به اذا كان دون مرتبة الفقه من متجاهر به بالباطل العياذ بالله جاز اغتيابه بالمقتضى  
لذلك الاجابة من متجاهر يقطع الطريق جاز اذ اشتهر بالسرقة ومن متجاهر به يكون له السلطان يقتل الناس ويتكلمهم جاز اغتيابه بغيره بالسرقة  
من متجاهر بالبيع المعزى جاز اغتيابه بكل بيع ولعل هذا هو المراد من الفحشاء والمنكر من متجاهر به مع اظهاره بحمل لا يعرف فساده الا القليل كما اذا كان  
الغير ما كبعض مال الظلمة ثم المراد بالمتجاهر به متجاهر بالبيع بعنوان انه يبيع فلو متجاهر به مع اظهاره بحمل لا يعرف فساده الا القليل كما اذا كان  
من عال الظلمة وادعى في ذلك عذراً مخالفاً للواقع او غير سموع منه لم يعد متجاهراً نعم لو كان اعذاره واضحاً الفساق لم يخرج من المتجاهر  
ولو كان متجاهراً عند اهل بلده او محله مسنوراً عند غيرهم هل يجوز ذكره عند غيرهم فغيره شك من امكان دعوى ظهوره في روايات خصه  
بمن لا يستكشف عن اطلاق على علمه من متجاهر به بلد مسنور في بلاد الغربة او في طريق الحج والزيارة لئلا يتبع عن عيون الناس وبالمجمل  
فحينئذ كان لا بد من المؤمن لاحترام على الاطلاق وجب لا مقتضى ما يتقن خروجه فلا اخطو الاقتضا على كون المتجاهر بما لا يكره لو سمعته لا  
يستكشف عن ظهوره للغير نعم لو ناذى من مبدل ذلك ون ظهره لم يقدح في الجواز ولذا جاز سببه الا يكون كذا وهذا هو الفارق بين  
السبب الغيبة حيث ان مناط الاول المدعى والتفويض فيجوز ومناط الثاني اظهاره بعبودية فلا يجوز الا بمقدار الرخصة الثانية في تنافي الظلوم وظهور  
مناطيه الظاهر وان كان متسبباً كما اضر به في الليل الماضى شتمه واخذ ماله جاز ذكره بذلك عند من لا يعلم ذلك منه لظاهر قوله تعالى  
وانما ننشر بغير ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل مما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغفون في الارض بغير الحق وقوله تعالى لا يحب الله الجهر  
بالسوء من القول الا من ظلم فمن يفسد الحق لا يحب الجهر بالظلم والسوء وظلم الامم ظلم فاطون ان يعارض بالظلم وعن نفسه

















فقال في كتابه  
عنه

من غيب  
في كتابه

في كتابه

وجعل فانيك تلك الافعال الشريفة الكذب ثم من الشرايب ارسلا عن رسول الله الاخر كمال الكبار الاشراك بالله وعقوق الوالد والدين وقول الزور  
اي الكذب عنه ان المؤمن اذا كذب بغير علمه سبوا الف ملك وخرج من قلبه نفاق حتى يبلغ العرش وكتب الله عليه بذلك الكذب سبعين  
زينة هو بها كن بزي مع امه وبوقته ماعز العسكري ثم جعلت الجنات كلها في بيت واحد وجعل مضاجع الكذب الحديث في مضاجع  
الجنات كلها كبر ولا محالة ويمكن الاستدلال على كونه من الكبار بقوله تعالى بما يفسر الكذب لاذين لا يؤمنون بايات الله فيحصل الكاذب  
غير مؤمن بايات الله كافرا بها ولذلك كله اطلق جماعة كالفاضل والشهيد الثاني في كلامهم كونه من الكبار من غير ان يبين ان يرتب على  
الخبر الكاذب نفسه وان لا يرتب عليه شيء اخر لا يورده ما روى عن النبي في وصيته لابن زرع وهو الذي يحدث بكذب ليعضك القوم  
وبل له وويل له وويل له فان لا كاذب لمصلحة لا يرتب عليها غالبا ايقاع في المفسدة نعم في الاخبار ما يظهر منه عدم كونه على الاطلاق كبره  
مثل ذاك الذي خذ من عنده عند الله ان الكذب على الله تعالى ورسوله من الكبائر فانه ظاهر باخصاص الكبر بهذا الكذب الخاص لكن  
يمكن جعله على كونه هذا الكذب الخاص في الكبار الشديدة العظيمة ولعل هذا اولى من تخصيص المطلقا المفسدة وفي مسأله ستيفت عن عمر بن الخطاب  
جسفا قال كان يقول على النبي من لم يولد انقوا الكذب تصير منه والكبر في كل جدد وهل فان الرجل اذا كذب في الصغير جرم على الكبر الخمر  
ويستفاد منه ان عظم الكذب باعتبار ما يرتب عليه من المضايقة في صحته من الحجاج قلنا لا في عند الله الكذاب هو الذي يكذب الشيء قال  
لاما من احد الا يكون منه ذلك ولكن المطوع على الكذب ان قوله ما من احد الخبر يدل على ان الكذب من اللهم الذي يصدر من كل احد من الكبار  
وعن الحارث الاورع عن علي بن ابي طالب من الكذب جدد وهل ولا بعد ذلك حكمه صبيته ثم لا يفي ان الكذب يستحق العقوبة والفجر يهدي الى  
النار وما زال احكمه بكذب حتى يقال الكذب في الخبر ايضا اشعار بان يجرى الكذب ليس بخورا وقوله لا بعد احكمه صبيته ثم لا يفي له لا بد ان  
يملأه عن الوعد مع اضرار عدم الوفاء وهو المراد ظاهر بقوله تعالى كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون بل الظاهر عدم كونه كذا باخصصا  
وان اطلاق الكذب عليه الزاوية لكونه في حكمه من حيث الحرمة ولا زال الوعد مستلزما للاخبار بوقوع الفعل كما ان من انشاء ان كذب  
لذا ذكر بعض الساطعين ان الكذب ان كان من صفات الخبر الا ان حكمه يجرى في الانشاء المنبئ عنه كدخ الذموم ودم المدوح وتمنى المكافاة  
ترجم غير المتوقع واجاب غير الموجب ندب غير النادر وعد غير الفازم وكيف كان فالظن عدم دخول خلف الوعد في الكذب لعدم كونه من صفات  
الكلام نعم هو كذب للوعد بمعنى جعله مخالفا للواقع كما ان تجاوز الوعد صدق بمعنى جعله مطابقا للواقع فيقال صادق الوعد ووعد  
غير مكذب في الكذب بهذا المعنى ليس محرما على الله وان كان غير واحد من الاخبار ظاهر في حرمة في بعضها الاستشهاد بالاية المنقولة  
ثم ان ط الخبير الاخير من خصوصاته المرسله حرمة الكذب حتى في الهزل ويمكن ان يراى الكذب في مقام الهزل واما نفس الهزل وهو الكلام  
القائد للفضد الى تحقيق مدلوله فلا يبعد انه غير محرم مع نصب الخبر على زاده الهزل كما صرح به بعض العلماء لان الكذب في  
الخبر المفسود والسبب ويمكن جعل الخبر على مطلق الرجوع به ويحمل غير بعيد حرمة منعم ما تقدم خصوصاً الخبرين الاخيرين والنبوي في وصيته  
اي ذلك لان الكاذب لمصلحة اكثر ما من قبل الهزل وعن الخصا بسنده عن رسول الله انا زعيم ببيت في اعلى الجنة وبيت في وسط الجنة  
وبيت في رايض الجنة لمن ترك المراء وان كان محققا ومن ترك الكذب ان كان هازلا ولمن حسن خلفه وقال انبر لو منين ثم لا يجد الرجل ظم  
الايان حتى يترك الكذب هزله وجد ثم انه لا ينبغي الاشكال في ان المبالغة في الادعاء وان بلغت ما بلغت ليست من الكذب وربما يدخل  
فيه اذا كان في غير عملها كما لو صرح انسانا بفتح النظر وشبه وجهه بالضر الا ان يفي على كونه كاذب في نظر المارح فان لا نظار مختلف في  
التحسين البقيع كالد في المصوم ما واما التورية وهو ان يرتد بلفظ معنى مطابقا للواقع وقصد من السامع ان يفهم الخطاب منه  
خلاف ذلك مما هو ظاهر عند مطلق الخطاب والخطاب الخاص كما لو قلت في مقام انكار ما قلته في حق احد علم الله ما قلته واردت بكلمة ما  
الموصول وفهم الخطاب النافية وكما لو استاذن رجل بالباب فقال الخادم له ما هو ههنا واثار الى موضع خالي البيت وكما لو قلت اليوم ما  
اكلت الخبر يعني بذلك خالة النوم او حالة الصلوة الى غير ذلك فلا ينبغي الاشكال في عدم كونها من الكذب لذا صرح الاصحاب فيما سيجاء من  
رجوب التورية عند الضرورة بانه يورث ما يخرج من الكذب بل اعرض مع صدق على قول العلماء في عدم مسئلة التورية اذا طابها ظاهرا  
بانه يجوز الخلف كذا ويجب التورية على العارف بها بان العبارة لا تخفى عن مناشرة حيث يقتضي ثبوت الكذب مع التورية ومعلوم ان الكذب  
مهما انتهى وجده ذلك في الخبر باعتبار معناه وهو المسئل من كلامه ليس مخالفا للواقع وانما في الخطاب من كلامه مخالفا للواقع فيحصل  
المتكلم من اللفظ نعم لو ترتب عليها مفسدة حرمت من تلك الجهة اللهم الا ان يدعى ان مفسدة الكذب هي الاعزاء موجودة فيها وهو ممنوع  
لان الكذب محرر لا يجرى الاعزاء وذكر بعض الافاضل ان المصنف في انصاف الخبر بالصدق والكذب هو ما يفهم من كلامه لا ما هو المراد منه فلو  
قال لا يجرى اعزاء او اراد منه البليد من دون نصب فيه فهو منصوب بالكذب وان لم يكن المراد مخالفا للواقع انتهى موضع الحاجة فان وادانصا

الحجة الواضحة عند تقدم انه اذا مراد من ان لا يجرى في الحجة والفتنة الواضحة لانه معنى الحجة المقصود منه دون ظاهر الذي لم يقصد ان اراد انصافا  
عند الوصف فهو مخرج من حمله بارادة خلاف الظاهر لكن توصيفه باعتماد هذا هو مراد الحجة المقصود به فارجع الامر الى ناطة الانصاف  
مراد المتكلم وان كان الطريق الى اليقين عند مخاطبة تامل على سلب الكذب عن التوراة وما روي في الاحتجاج انه سئل الصم عن قول الله عز وجل في  
قصة ابراهيم عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا فاستأفوه ان كانوا ينطقون قال ما ضل كبيرهم وما كذب ابراهيم قبل وكيف ذلك فقال  
انما قال ابراهيم ان كانوا ينطقون ان ينطقوا فكيف فعل كبيرهم شيئا فانطقوا وما كذب ابراهيم وسئل عن قوله تعالى  
ايضا العبر انكم لشاركون قال نعم سر قوا يوسف من اين لا ترون انهم قالوا انفسهم صواع الملك ولم يقولوا سرهم صواع الملك وسئل عن قول الله  
عز وجل حكايته عن ابراهيم انهم سئلوا ما كان ابراهيم سفيها وما كذب ناعني سفيها في دينه اي مراد في مسطرقات السر من كتاب ابن  
كبر قال قلت لعبد الله عن الرجل يشاهد من عليه يقول للجارية تولى ليس هو ههنا فقال لا بأس ليس بكذب سلب الكذب معنى على ان  
المشار اليه بقوله ههنا موضع خال من الدار ولا وجه له سوى ذلك وروي في باب الجمل من كتاب لطلان المبسوط واحد من الصحابة صحابي  
اخر فاعرضها في الطريق اعلاه المصنف في نكر الصاحب انه هو فاحفظه فحلف لهم انه اخوه فلما اتى النبي قال له صدقت المسلم اخو المسلم الى غير ذلك  
ما يظهر منه ذلك اما الكلام في المقام الثاني وهو سوغات الكذب علم انه يسوغ الكذب لو جهل احدهما الضرون اليه فيسوغ معهما بالادلة  
الادوية قال الله تعالى الا من اكره وطلبه مطهر بالايمن وقال تعالى لا يجحد المؤمنون الكافرين والباينون المؤمنون من يفعل ذلك فليس من الله شيء  
شي الا ان يتقوا منهم فقيهه وقوله ما من شيء الا وقد احله الله من اضطر اليه وقد اشهر ان الضرورات تبيح المحظورات والاخبار في ذلك اكثر  
من ان تحصى قد استفاضت وتواترت بجواز الحلف كذا بالدفع الضرر اليك او المالى عن نفسه واخيه والاجماع اظهر من ان يدعى ويجوز الحلف  
مستقل بوجوب ترك ما قبل القبحين مع بقاءه على نفسه او انتفاءه بقعة لغلبة الاخر عليه على القولين في كون القبح العقلي مطا وفي خصوص  
الكذب بجل الذات وبالوجوه والاعتبارات ولا اشكال في ذلك كله اما الاشكال والخلاف في انه هل يجزى التوراة لمن يقدر عليها ام لا  
المشهور الاول كما يظهر من الحنفية وط والفتنة وبروق وعدد اللغة وشرحها ويرد مع صدق الرايض وحكي مجمع الزهاني في استدلال الحلف  
لضع الظاهر عن الوديعه قال في المغنعة من كانت عنده امانة فطالبة لم يلحقه وان سخطه ظاهرا على ذلك يتحلف ويورى في نفسه بما خسر  
عن الكذب الى ان قال فان لم يحسن التوراة وكان ينفه حفظ الامانة اجزائه التيته وكان ساجورا انتهى قال في توفى هذه المستداعه مطالبة  
الظالم الوديعه فان قنع الظالم منه بيمينه فله ان يحلف ويورى في ذلك انتهى في الفتنة في هذه المسئلة ويجوز ان يحلف له ليس عند  
وديعه ويورى في يمينه بما يسلم به من الكذب بدليل اجماع الشيعة انتهى في دفع حلف موردا في عقد وجوب التوراة على المعارف بها  
انتهى في بره في باب الجمل من كتاب الخلاف لو انكر الاستدانة خوفا من الاثر بالابراء والقضاء جاز الحلف مع صدقة بشرط التوراة بما جرح  
عن الكذب انتهى في اللغة يحلف عليه ويورى في يمينه في شرحها في مع صدق في باب المكاسب يجب التوراة بما جرح من الكذب انتهى وجه  
ذكره ان الكذب جرم ولم يحصل الاضطرار اليه مع القدرة على التوراة فتدخل تحت العموم ما من قبح الكذب عقلي فلا يسوغ الامع يخون عنوان  
حسنه فيغلب حسنه على قبحه ويتوقف تحققه على تحققه ولا يكون التوقف الامع الجرح عن التوراة وهذا الحكم جيدا لان منه نفي طلاق  
ادلة الترخيص في الحلف كذا بالدفع الضرر اليك او المالى عن نفسه واخيه عدم اعتبار ذلك نفى واية السكون عن حيف عن ابي عن ابي عن علي  
قال قال رسول الله احلف بالله كذا وبهج اخاك من القتل وصحبة اسم فيل سعد الاشعري عن علي الحسن الرضا عنه سئل عن رجل يخاف على ما  
من السلطان فيخلف له فيجوب منه قال لا بأس سئل هل يحلف الرجل على مال اخيه كما يحلف على مال نفسه قال نعم وعن النسيه قال قال الصم  
اليعنى على جهنم الى ان قال فاما اليمين التي يوجب عليها الرجل اذ حلف كاذبا لم تلمز له كفارة فهو ان يحلف الرجل في خلاص امره مسلم او مشركا  
ماله من منعة يفتك عليه من لصل وغيره وفي وثقة زارة بان يكبرنا نمر على هؤلاء القوم فيستحلفون على اموالنا وقد ارنا كونها فقال  
يا زارة اذا خفت فاحلف لهم بما شافا ورواية سماعة عن ابي عبد الله ع اذا حلف الرجل لم يضر اذا كره واضطر اليه قال ليس شيء فيما حرم  
الا وقد احله من اضطر اليه في غير ذلك من الاخبار الواردة في هذا الباب بما ياتي من جواز الكذب في الاصلاح التي يصعب على النفس التزام  
نفسها بصوت عدم القدرة على التوراة وما حكم العقل بقبح الكذب في غير مقام توقف تحقيق المضطر الراحة عليه فهو وان كان مسلما  
الا انه يمكن القول بالعموم عن شرع الاخبار المذكورة كما عفي عن الكذب في الاصلاح وعن الميت البري مع الكراه مع انه مباح عقلا ايضا  
مع ان ايجاب التوراة على القادر ولا يجزى عن التزام بالسر كما لا يخفى فلو قبل توسعة الشارع على العباد بعدم ترثيب الاثار على الكذب فيما نحن  
فيه وان قدر على التوراة كان حسنا الا ان الاحياط في خلافه بل هو المطابق للقواعد لولا استيفار التقييد في هذه المطلقات لان  
النسبة بين هذه المطلقات وبين ما دل كالأرواية الاخرى وغيرها على اختصاص الجواز بصون الاضطرار المستلزم للنسبة مع عدم عموم

الكاتب



من وجهه يرجع الى عموم مخرجه الكذب فلهذا مع إمكان منع الاستبعا المذكور كان مورد الاخبار عدم الالتفات الى التورية في مقام الضرورة الى الكذب زعم الالتفات فالعالم بخيارها ان لا داعي الى العهد عليها الى الكذب ثم ان اكثر الاحصاء مع تقييدهم جواز الكذب بعدم القدرة على التورية تطلبوا القول بلفظه ما اكره عليه من العقود والايقاعات والاقوال المحرمة كالسب والتبزي من وجهه تقييدهم بصوت عدم التمكن من التورية بل صرح بعض هؤلاء كالشهيد في الروضة ولك في باب اطلاق بعض اعتبار الجهر عنها بل في كلام بعض ما يشتر بالافتاق عليه انه يمكن ان يقال ان المكروه على البيع انما اكره على التلفظ بالصيغة واما ارادة المعنى فتمت لا تقبل الاكراه فاذا اراده مع القدرة على عدم ارادته فقد اخذناه فلا كراه على البيع الواقع بغير العقد وعلى التورية لعدم المعنى بها او عدم الالتفات اليها كما ان الاضطراب الى الكذب يخص بغير العقد عليها ويمكن ان يفرق بين المقامين بان الاكراه انما يتعلق بالبيع الحقيقي والاطلاق الحقيقي غاية الامر قدرة المكروه على التصرف ببيع القاصد من دون ارادة المعنى لكنه غير المكروه عليه حيث ان الاخبار رائية عن اعتبار الجهر عن التصرف بهذا الوجه لم يعتبر ذلك في حكم الاكراه وهذا بخلاف الكذب فان لم يمتنع الا عند الاضطراب اليه ولا اضطراب مع القدرة نعم لو كان الاكراه من فرد الاضطراب بان كان المعنى يتحقق موضوعه عرفا ولفظ الجهر عن التصرف كما اراده بعض وقتنا باخصاص دفع حكم بصوت الاضطراب بان كان عدم قرب الاثر على المكروه عليه من حيث انه مضطر اليه لدفع الضرر المتوقع عليه به عن النفس والمال كان ينبغي منه اعتبار الجهر عن التورية لعدم الاضطراب مع القدرة عليها والحاصل ان المكروه انما فصل المعنى مع التمكن من التورية صدق على ما وقع انه مكروه عليه في عموم دفع ما اكرهوا عليه اما الاضطراب فاذا كذب مع القدرة على التورية لم يصدق انه مضطر اليه فلا يدخل في عموم دفع ما اضطروا اليه هذا كله على مذهب المشايخ من اخصاص جواز الكذب بصورة الاضطراب اليه حتى من جهة الجهر عن التورية واما على ما استظهرناه من الاخبار كما اعترف به جماعة من جواز مع الاضطراب اليه من غير جهة الجهر عن التورية فلا فرق بينه وبين الاكراه كما ان الظاهر ان دلالة نفي الاكراه واجبة الى الاضطراب لكن من غير جهة التورية فالشارع رخص في ترك التورية في كل كلام مضطر اليه للاكراه عليه ودفع الضرر به وهذا ولكن الا حوط التورية في البابين ثم ان الضرر المتوقع للكذب هو المسوق لسائر المحرمات نعم يتجمل الضرر والمال في ذلك لا يحجب عليه ويجعل قول ميرالمؤمنين في هج البلاغة علامة الايمان ان يوثق الصدق حيث يفرض على الكذب حيث يفرض على الكذب ثم ان الاقوال الصادرة عن ثمة في مقام التقية في بيان الاحكام مثل قولهم لا باس بالصلاة في ثوب صابرة حرم ونحو ذلك وان امكن جملة على الكذب لمصلحة بناء على ما استظهرنا جواز من الاخبار الا ان لا يوثق انهم هو الحمل على ارادة خلاف ظواهرها من دون نصب تورية بان يريد من جواز الصلوة في الثوب المذكور جوازا عند فقد الفعل والاضطرار الى اللبس قد صرحوا بارادته الحاصل البينة في بعض الموارد مثل انه ذكرتم ان لنا فله فرضه فخرج الخاطب ثم قال انما اردت صلوته الوتر على النبي ومضاهيها يعلم انه اذا اراد الامر ببعض المواضع بين الحمل على التقية والحمل على الاستصحاب كما في الامر بالوضوء عقب بعض ما قال العامة بكونه حدثا تعين لثاني لان التقية تبادى ارادة الجواز واخفاء القرينة الثانية من متون الكذب واردة الاصلاح وقد استفاضت الاخبار بجواز الكذب عند ارادة الاصلاح ففي صحيحه معقوبة بن عمار المصلي ليس بكذبا في نحو روايه معوية بن حكيم عن ابي عبد الله في رواية عيسى بن خن عن الصادق كل كذب يسئول عنه صاحب يومئذ الاكاذب في ثلثة رجل كاذب في حربه فهو موضوع عنه وجعل اصل بين اثنين يلقي هذا بغير ما يلقي هذا يريد بذلك الاصلاح ورجل يعد اهله وهو لا يريد ان يتم لهم وبعضون هذه الرواية في مستند هذه الثلاثة روايات وفي رسالة الواسطي عن ابي عبد الله قال الكلام ثلثة صدق وكذب واصلاح بين الناس بل جعلت ذلك وما الاصلاح بين الناس قال لستم من الرجل كلاما يبلغه فنجب نفسه فتقول سمعت فلانا قال انك من الجركذ وكذا خلا ما سمعته عن الصادق في كتاب الاخوان بسند عن ابي الحسن الرضا قال ان الرجل يصدق على اخيه فيصيبه عنه من صدقه فيكون كذبا عند الله وان الرجل يكذب على اخيه يريد به نفعه فيكون عند الله صادقا ثم ان الاخبار المذكورة عدم وجوب التورية ولم ارض عن الجهر عنها في جواز في هذا المقام وتقييدهم الاخبار المذكورة بصوت الجهر عنها في غاية البعد ان كان مرادنا مقتضى الاحتياط ثم انه قد ورد في اخبار كثيرة جواز الوعد بالكذب مع الزوج بل مطلق الاصل والله العالم لنا سبعة عشرة الكهانة من كل من يكهن ككذب ككاتبته كما في النص انكهن قال ويقال كهن بالضم كهانة بالفتح اذا صار كاهنا وعن القاموس ايضا الكهانة بالكسر لكن عن المصنف كهن ككاتبته بالفتح وكيف كان فضل الهانئة ان الكهانة من نبط اعلى الجهر عن الكهانة في مستقبل الزمان وقد كان في العرب كهنه فهم من كان يزعم ان له نبيعا من الجن يلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يزعم انه يعرف الامور بمقدرة واستبانتها على مواضعها من كلام من سألوا فعله وحاله وهذا يخصونه باسم العراف والحكي عن اكثر في تعريف الكهانة ما في عدم من كان له راي من الجن باتباعه الاخبار عن الشفيع انه المشي ونسبته الى القيل راي على فصل من راي يقال فلان راي القوم اي صلتا رايهم فيل وقد كبر رايه ابتاعا وعن القاموس راي كفو حتى يرى فيجبر عن غيرهم يقال للناصب من الجن راي بوزن كمي اقول روي الطبرسي في الاحتجاج جملة الاسئلة التي سئل الزنديق عنها ابا عبد الله قال الزنديق من ابن اصل الكهانة ومن ابن جبر الناس بما يشاء قال ان الكهانة كانت في الجاهلية في كل حين

في الاخبار

فمنه من الوصل كان الكاهن بمنزلة الحاكم يحكمون اليه فيما يشبه عليهم من الامور بينهم فبحرهم باشيا محدثه وذلك وجوه شتى فرائس العبد ذكاء القلب وسوسه النفس وفطنة الروح مع قذف في قلبه لان ما يحدث في الارض من الحوادث الظاهرة فذلك يعلم الشيطان ويؤديه الى الكاهن ويجبره بما يحدث في المنازل والاطراف اما اخبار السامان الشياطين كانت تفقد مقاعد اسرار السمع اذ كان لا يحجب ولا يرحم بالبحر وما صنع من اسرار السمع لتلايقع في الارض سبب كل الوحي من خبر السامان بل على اهل الارض ما جازهم عن الله تعالى اثبات الحجة وفي الشبهة وكان الشيطان يسرق الكلمة الواحدة من خبر ما يحدث الله في خلقه فيخسبها ثم يسطرها الى الارض فيقذفها الى الكاهن فاذن ذلك كان من عنده فيخلط الحق بالباطل فما اصاب لكاهن من خبر بحبر هو ما اراه اليه شيطانه مما سمعه ما اخطاه فيه من باطل ما زاد فيه فند منعت شياطين عن سرق السمع ففقد الكهانة واليوم انما يؤدى الشياطين الى كهاذا اخبار الناس بما يحدثون به والشياطين يؤدى الى الشياطين ما يحدث في البعد من الحوادث من سارق سرق وقال قتل وغائب غاب هم ايضا بمنزلة الناس صدق وكذب والخبر وقوله مع قذف في قلبه يمكن ان يكون قبل الاخير هو فطنة الروح فيكون الكهانة بغير قذف الشياطين كما هو ذاك المتقدم عن يده ويحتمل ان يكون قبل الاخير المذكور فيكون المراد كذب اخبار الكاهن بما يقذفه الشيطان وما يحدث في نفس ذلك الوجوه وغيرها كما يدل عليه قوله ثم بعد ذلك ذاك كليات من عنده فيخلط الحق بالباطل وكيف كان ففي قوله لفظ الكهانة دلالة على ما عن المفسرين من ان الكهانة في الغريزة بل البعث قبل منع الشياطين عن اسرار السمع لكن قوله انما يؤدى الشياطين الى كهاذا اخبار الناس وقوله قبل ذلك مع قذف في قلبه دلالة على صدق الكاهن على من لا يخبر الا باخبار الارض فيكون المراد من الكهانة لفظ الكهانة الكاملة التي يكون الكاهن بها حاكما في جميع ما يقع كونه اليه من الشبهات كما ذكر في اول الرواية وكيف كان فلا خلاف في حرمة الكهانة وفي المروى عن النضر من كنهان وتكهن له فقد برى من بن محمد وقد تقدم رواية ان الكاهن كاسا حراما انما يدعو ان الكهانة وروى في مسطر فان السائر عن كتاب المشقة الحسن بن محبوب عن الهيثم قال قلت لابي عبد الله ان عندنا بالبحر بركة رجل راها اخبرنا من ياتيه فيسئل عن الشيء ليرى واشبه ذلك قال قال رسول الله من شئ الى ساحر او كاهن وكذا يصدره فيما يقول فقد كفر بما انزل الله من كتاب البحر وظاهر هذه الصحاح ان الاخبار عن الغائبات على سبيل البحر محرم مطم سواء كان بالكهانة او بغيرها لانهم جعل الخبر بالشيء الغائب بين ساحر والكاهن والكاذب جعل الكل حراما يؤدى اليه النهي في النبوة المروى في الفقيه في حديثه المناهي انه عن علي بن ابيان العراف قال من انا وصدة فقد برى مما انزل الله على محمد وقد عرفت من ان الخبر عن الغائب في المستقبل كاهن يخص باسم العراف يؤتى ذلك ما تقدم في رواية الاحتجاج من قوله ثم لتلايقع في الارض سبب سبب كل الوحي الخ فان ظاهر كون ذلك مفعولا للشارع من ان يبيح كان فيبين من ذلك ان الاخبار عن الغائبات يحرم السؤال عنها من غير تمتر في بعض مباح اعتباره كعوض الجفر والرمل محرم ولعله لاذن صاحب الغائب من المحرمات المنصوصة الاخبار عن الغائبات على سبيل البحر لغيره وادعى خبره سواء كان بالبحر او الكهانة او انصافه او غير ذلك العشر من الله حرام على ما يظهر من تركه والمفسر وعد ذكرى في الجففة وغيرها حيث علم الزوم الانما في غير الصيد يكون محرما محرما محرما في طاهره اربعة اقسام وذكر الواجب التمسك والمباح ثم قال الرابع سفر المغصنة وعد من مثلها من طلب الصيد لله والبطر ونحوه بعبادة ثم قال في المفسر قال علماءنا الملاحى بغيره كالمتر بعبده بطر لا يخصص لنا ان الله حرام فالسفر مغصنة انتهى قال في هذا الموضع من شروط الفصاحة لغيره فلا يخصص العاصي بغيره كتاب البحار والمصيدة هو انتهى قال في لغة في كتاب المنابر حرم الحلبي الرمي من قوس الجاهل هو قال وهذا الاطلاق ليس بجهد بل ينبغي تقيده باللهو والبطر وقد صرح الحلبي في مسئلة اللعب بالهام بغير حمان وقال في اللعب بجميع الاشياء بغيره ورده بعض منع حرمة مطلق اللعب تنصرة الرابض الحلبي ان ما دل على قبح اللعب ورد بغيره من الايات والروايات اظهر من يخفى فاذا ثبت القبح ثبت المنهى ثم قال ولو لا شد وزه بحيث كان ان يكون محالنا للاجماع لكان المنهى في قوله لغيره ذلك البعيد انتهى ولا يبعد ان لا يكون القول بجواز خصوص هذا اللعب شد وزه القول بجزمه مع دعوى كثرة الروايات بل الايات على حرمة مطلق اللهو لاجل النص على الجواز في قوله لا لباس بشهادة من يلعب بالهام واشتد في الرابض ايضا بتعالى الله على حرمة السابقة بغير المنصوص على جوازه بغير عوض مما دل على محرم اللهو واللعب لكونها منه بلا ما مل انتهى الاخبار الظاهرة في حرمة اللهو وكثرة جدا منها ما تقدم من قوله في رواية منخفضة العقول بما يكون منه وفيه افساد اعضا ولا يكون منه وفي شئ من وجوه الصلاح حرام تعليمه وتعلمه والعمل به واخذ الاجرة عليه ومنها ما تقدم من رواية الاعش حبيب عن في الكجانه الاشغال بالملاحى التي تسد عن ذكر الله كالغناء وضرب الدنانير الملاحى جمع من الملاحى مضطرا او الملاحى مضطرا للملهاة الزلانة لا يناسب التمسك بالاعتناء ونحوها في عدل الاشغال بالملاحى من الكجانه ورواية الصواب الواردة في الكجانه وهي حسنة كالعصاة بل يصح منها ما تقدم في روايات الفار من قوله كلما الهى عن ذكر الله فهو الميسر فيها قوله في جواب من خرج في السفر يطلب الصيد بالبراة والصواب انما خرج في هوا لا يقصر منها ما تقدم في رواية الفتاوى في حجة الرضا في جواب من سأل عن السماع فقال ان لاهل الحجاز فيه رايان قال وهو خير لله وقوله في رد من زعم ان النبي رخص في ان يقال حياكم حياكم كذبوا ان الله يقول لو اردنا ان نخذلهمو الا نخذلناهم من

الخبر

لرواية

من ذلك ما لا يثبت منها ما دل على ان الله من الباطل بضميمة ما يظهر منه حرمة الباطل كما تقدم في روايات القضاء ففي بعض الروايات كل اللهو مؤمن  
من الباطل ما خلا ثلاثة السابعة من العبد الرجل هله الخ وفي رواية علي بن جعفر عن اخيه قال سئل عن اللعب بالاربعة عشر وشبهها قال لا تقرب شيئا  
من اللعب غير الرهان والرقى الى غير ذلك مما يفهم عليه المتبع وثبوته ان حرمة اللعب بالاث للهو الظاهر من حيث اللهو لا من حيث خصوص الالة  
ففي رواية سماعة قال ابو عبد الله كما مات دم شئت برابليس فابيل فاجتمعا في الارض فجعل ابليس فابيل العازق الملاحق ثم اتز بادم على  
نبتنا والو وعليه السلام بكتلنا كان في الارض من هذا الضم الذي يلد ذبه الناس من الرزق والمزمار والكوبات والكبريت فان فيه شارة الى  
ان لنا هو مطلق الشاهي للذند ريوته ما تقدم من ان الله حرمة السابقة على ما عدا المصور من بصره وعرضه فان الظاهر ان لا وجه له ان يكون لهو  
وان لم يصحوا بذلك عدا القليل منهم كما تقدم ثم صرح مرة في التذكرة بحرمة السابقة على جميع الملاعب كما تقدم فقال كلامه في مسئلة الفاعل  
ولكن الاشكال في معنى اللهو فان ارد به مطلق اللهو كما يظهر من الفتح والعامة من ان الظاهر ان القول بحرمة شاز مخالف للشريعة والسير فان اللعب  
وهو المحرك لا لغيره عفا في لعب لا خلاف ظاهره في عدم حرمة على الاطلاق نعم لو خص اللهو بما يكون من بطر وفساد في الفرج كان لا يحرى  
ويدخل في ذلك الرقص والنصب والضراب لطش بل الذي كلفنا يفيد فائدة الاث للهو ولو جعل مطلق المحركات التي لا يتعلق بها غير عقل  
مع ابتعاها عن الهوى الشهوة ففي حرمة تردد واعلم ان هنا عنوانين احدهما اللعب للهو اما اللعب فيعرف ان طابع بعض ترادفها ولكن يقصر  
نطاقها في غير موضع من الكتاب العزيم بغيرها ولعلها من مبدل الفقير المستكين اذا اجتمعا افرقا واذا افرقا اجتمعا ولعل اللعب فيمثل مثل حرمة  
الاطفال لغير المنفعة عن الهوى الشهوة واللهو ما للذند النفس وينبعث عن الهوى الشهوة وقد ذكر غير احاد ان قوله تعالى اما الحيوة الدنيا  
لعب هو وزينة الخ لا يميز بين ما اذا الدنيا على ترتيب ندرجته في العرف فاجعلوا لكل واحد منها ثمان سنين وكيف كان فلم يجد من افنى بحرمة  
اللعب على العمل على ما عرفت من كلامه لعله يريد اللهو والافلا هو الكراهة واما اللغو فان جعل مرادف للهو كما يظهر من بعض الاخبار كان في  
حكمه ففي رواية محمد بن حماد المنقذ عن علي بن الحسن الرضائي ان السماع في خبر اللهو والباطل اما سمعت قول الله تعالى يا ذا قرا بالانوار وراكراما  
ويخوفا وراية ابى بوب حيث اراد باللغو القضاء مستشهدا بالاية وان ارد به مطلق المحركات للاغنية فلا يحرى فيها الكراهة وفي رواية اخرى  
الكتابي عن سيد الساجدين تفسيره لذي نوب التي هي تلك لعدم شرب الخمر واللعب بالتمار ونشاط ما يفضح الناس من اللغو والمزاح وذكر  
عن ابى الحسن في وصية النبي لابي ذر رضي الله عنه ان الرجل ليتكلم بالكلمة فيضحك الناس في هوى ما بين السماء والارض المجاذبة العشرة صلح من  
يتقوى المدح او يتقوى الذم ذكره العلامة في الكاسية المحرمة والوجه فيه واضح من جهة عقله وبله عليه من الشرع قوله تعالى ولا تكونوا الا الذين ظلموا  
فتمتكم النار وعز النبي فيما رواه الصدوق من عظم صاحب بنا واجبه طمعا في دنياه سبحانه الله عليه كان في درجة مع قارون في لنا بوب لا يفلح  
من النار وفي النبوي الاخر الوارد في حديثنا في صلح سلطانا جارا او تخفف او تضعضع له طمعا في دنياه كان في درجة في النار ومقتضى هذه الادلة  
حرمة المدح طمعا في المدح واما المدح شرم فهو واجب قد ورد في عدة اخبار ان شر الناس الذين يكرمون باقضاء شهرهم الثاينة والعشر ومغزو  
الظالمين في ظلمهم حرام بالادلة الاربعة وهو من الكبار بوضع كتاب الشيخ ورام بن ابي فراس قال سمع من مشي في ظالم ليعينه وهو يعلم ان ظالمه فقد  
خرج عن الاسلام قال وقال نعم اذا كان يوم القيمة ينادى مناد ابن الظلمة ابن اعوان الظلمة حتى من يالم قلبا ولا يلم دواة فيجمعون  
في نابوت من جدهم ثم يرى بهم في جهنم في النبوي من علق سوطا بين يديه سلطانا جارا جعلها الله حية طولا اسبقوا الف ذراع فيسلط  
الله عليه نار جهنم خالدا مخلدا واما معونتهم في غير المحرمات فظن كثير من الاخبار حرمتها ايضا ك بعض ما تقدم وقول الصمعي في رواية يونس  
ابن يعقوب لا تغنم على بناء مسجد قوله ما احب في عفة لم عفة او كيف لم وكاء وان لي ما بين لايتها ولامدة بفلم ان اعوان  
الظلمة يوم القيمة في سردن من نار حتى يفرغ الله من الحسا لكن الله عدم المحرم حيث قبله والمعونة المحرمه يكونها في الظلم ولا يحرى مع  
الشخص من الاعوان فان مجرد اعانتهم على بناء المسجد ليست محرمة لانه اذا عدا الشخص معا والظلمه او بناء له ولو في خصوص المساجد بحيث صار  
هذا العمل منصباً له في باب السلطان كان محرما ويدل على ذلك جميع ما ورد في ان اعوان الظلمة وقول ابو عبد الله في رواية الكاهلي من سؤ  
اسمهم وروان ولد سبع حشر الله يوم القيمة خزيه وقوله ما افر عبد من سلطان لا يساعده من الله وعن النبي اياكم وابواب السلطان و  
خواتمها فان قركم من ابواب السلطان وخواتمها ابعدكم عن الله تعالى واما العمل في المباحات لاجزائه واتباعه من غير ان يعده معينا في ذلك  
فضلا من يعده من اعوانه فلا يحرى عدم المحرمه للاصل وعدم الدليل عند ظاهر بعض الاخبار مثل رواية ابى بوب يعقوب قال كنت عند ابي عبد الله  
اذ دخل عليه رجل فقال له ربنا ايضا الرجل منا الضيق والشدة فديعي في البناء وبينه والنهر كبريا والمساء يصلمها فانا نقول في ذلك فقال  
ابو عبد الله ما احب في عفة لم عفة او كيف لم وكاء وان لي ما بين لايتها الخ ما تقدم ورواية محمد بن عذافر عن ابيه قال قال لي ابو  
عبد الله يا عذافر بلغني انك تعامل ابائنا ابائنا بالربيع فما حالك اذا نودي لك في اعوان الظلمة قال ففرغ له فقال ابو عبد الله لما

مروي  
في كتاب  
الشيخ  
في  
الكتاب

في كتاب  
الشيخ  
في  
الكتاب





والكتبهم الايجده لضرورة نظيرة الضرورة الى الدم والمينة المحروقة في دايرة زياد بن ابي سلمة اهون ما يصنع الله من قولي لم علان يضرب الله عليه سرة فاضربا الى ان يفرغ الله من حشا الخلائق ثم ان ظا الروايات كونها لولاية محرومة بنفسها مع قطع النظر عن تربص عصبة عليه من ظلم الغير مع ان لولاية غير الجاهل لا تنفك عن المقصود وبما كان في بعض الاخبار اشارة الى كون من جهة الحرام الحادسي فحق صحتها وادب زريق قال اخبرني مولى علي بن الحسين قال كنت بالكوفة فقدم ابو عبد الله عليه السلام في بيته فقلت له جعلت فداك لو كنت وادب علي بن ابي بصير هو لاء فادخلت في بعض هذه الروايات فقال ما كنت لاصل فاضربت في منزله فمكثت ما احسنه من معنى الامانة ان ظلم او اجور والله لا يئنه واعصية الطلاق والعاق والايان المقلظة ان لا اجور على احد ولا ظلم ولا عدل قال فبقينه فقلت جعلت فداك اني فكون في امانك على ونظنت انك انما صنعتي لئلا ان ظلم او اجور وان كل امرأه في طالق وكل مملوك في حران فقلت احدا اجرت على احد بل ان لم اعد قال فكيف قلت فاعذ عليا لايان فظن ان الشاؤ قال نال هذه التماسا عليك من ذلك الخبر بناء على ان المشار اليه هو العدل وترك الظلم ويحتمل ان يكون هو الرئيس لا يدخل ثم انه يسوع الاله المذكور امر ان احدهما القيام بمصالح العباد بلا خلاف على الظلم المصريح به والحكمي عن بعض جهات ان تقلد الامر من قبل الجاهل جازا ان تمكن معه من اتصال الحق المستحقه بالاجماع والسنة العتيقة وقوله تعالى اجعلني على ارض ربيك عليه مثل الاجماع ان لولاية ان كانت محرومة لكانت اركانها لاجل المصالح ودفع المفساد التي هي اعم من مصلحة اسلاك الشخص في اخوان الظلم بحسب الظلم وان كانت لا شلها انما الظلم على الغير فافرض عدم تحققة هذا ويل عليه لبنوي الذي رواه الصدوق في حقه المناهي قال من عرفت يوم القيمة ويده مغلولان ان العنفة فان قام بهم بامر الله تعالى اطاعه وان كان ظالما يهوى به في رخصته وتبع المصير عن عقاب الاعمال ومن قولي عرافة قوم ولم يحسن فهمي على شفر حجهي لكل يوم الفسنة وحشر يده مغلولان ان العنفة فان كان قام بهم بامر الله اطلقه الله وان كان ظالما يهوى به في رخصته سبعة من حشره ولا يخفى ان العرفية تبا في ذلك الزمان لا يكون الا من قبل الجاهل وصححه يد الشتم المحكية عن الامالي عن ابي عبد الله من قولي امر من الناس فلهذا فيهم وفيه بابر ورضع سيرة ونظر في امور الناس ان حضا على الله ان يوم من وعنه يوم القيمة ويدخل الجنة ورواية زياد بن ابي سلمة عن الصادق بازياد ان سقط من شاهق فقطع قطعه قطعه حتى لم يبق له عظام الا عظام رجل منهم الا لما ذاق ذلك اذرى جعلت فداك قال لا تغرب مع كبريتي من اذنيك اسره او قضاء دينه ورواية علي بن يقطين ان الله تبارك وتعالى مع من يدفع بهم عن ابياته قال وفي خبر اخر اولئك عطاء الله من لنا وقال الصادق كفا عن عمل السلطان قضاء هواجج الاخوان وعن المصنف عن ابو عبد الله عن رجل يحب ليعبد هو في دياره هو لاء يقبل تحت يدهم قال بحشره الله على نبيته في غير ذلك وظاهرها اباخه لولاية من حشره مع المواساة والاحسان بالاخوان فيكون نظير ذلك في الاصلاح وربما ينظم من بعضهما الاشعيا وربما ينظم من بعضهما ان لا يدخل ولا يخرج من الا ان الاحسان الى الاخوان كفارة له كرسلة الصدوق المتقدمة في ذيل ورواية زياد بن ابي سلمة المتقدمة فان وليت شيئا من غلمه فاحسن الى اخوانك يكون بواحدة والاولى ان يوق ان لولاية الغير المحرومة منها ما يكون موجوده وهو من قولي لم النظام معاشه فاصدا الاحسان في خلال ذلك الى المؤمنين ودفع الضر عنهم فحق ورواية ابي بصير من جيب الاوصية مؤمن يدفع الله عن المؤمنين وهو اقلهم خطاء في الاخوة لصحة الجوار ومنها ما يكون مستحب وهو من لم يقصد بدخول الاحسان الى المؤمنين فمن جبال الكسوف في ربه محمد بن ابراهيم في ربيع عن ابي الحسن قال ان الله في ابواب لظلمه من نور الله به البرهان وممكن له في البلاد فبندفع بهم عن ولياته ويصلح بهم امور المسلمين لا نهم ملجأ المؤمنين من الضر والاهم مرجع ذوي الحاجات مشيعنا بهم يوم من الله رضى المؤمنين في دار الظلم اولئك المؤمنون حقا اولئك منا والله في رضى اولئك نور الله في رعيتهم وبزهر نورهم لاهل السموات كما يزهر نور الكواكب لاهل الارض اولئك من نورهم يوم القيمة تضئ فيهم خلعوا والله الجنة وخلق الجنة لهم ما على احد ان لو شاء لنا هذا كله قلت بما جعلت فداك قال يكون معهم فيسرا باذخال السرور على شيعتنا فكن معهم يا محمد منها ما يكون واجبه وهي ما توفى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجب عليه ان لا يمت الواجب به واجبه مع الصدق وربما ينظم من كل باب جماعة عدم الوجوه في هذه الصورة ايضا قال في نهو الامر من قبل السلطان لاعداء الجاهل من غير غشيه وربما بلغ حد الوجوه لما في ذلك من التمكن بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ووضع الاشياء مواضعها و سلطان الجور في علم الانسان وغلب على ظنه من قولي الامر من قبله امكن التوصل الى اقامة الحق والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقسمه الاحسان والصدقة في اربابها وصلة الاخوان ولا يكون جميع ذلك محلا بواجبه فاعلا القبيح فانه يستحيل ان يتعرض لقولي الامر من قبله انتهى قال في رد اما السلطان الجاهل فلا يجوز لاحد ان يتولى شيئا من الامور مختارا من قبله الا ان يعلم او يغلب على ظنه ان عبارة يترتبها في ربيع ولو امن من ذلك الى عتاد ما يحرم وقد روي الامر بالمعروف المستحب قال في ذلك بعد ان عرفت ان مقتضى لك وجوبها ولعل وجه عدم الوجوه كونها من قبوع النايب عن الظالم وعموم النهي عن الدخول معهم وتوسيد الاسم في دولتهم فانه لا يبلغ حد المنع فلا اقل من عدم الوجوه ولا يخفى في ظاهره من الضعف كما عرفت غير واحد من الامر بالمعروف واجب فانه لا يبلغ حد المنع فانه لا يبلغ حد المنع فلا مانع من الوجوه المقعد للواجب

مجلس في شرح من رتبته  
افسار الى العجب





[illegible]

مجلس المجمع

الان مرث



فان حجج الله على خلقه وامرته بداره ولا زالت نعمته عليك يا عبد الله بن سليمان فاجابة ابو عبد الله عليه السلام طاعتك الله بصفة لطفك بمنته كراهك  
برغائته فانه في ذلك ما بعد فخرنا الى رسولك بكبابك ففرائد ونهت جميع ما ذكرته وسالت عنه وذكرنا انك بليت بولا لا اله الا هو فتر في  
ذلك وساء في وساخرك بما سائق من ذلك وما سرتك انتم فاما سروري فقلت عسى ان يفيث الله بك مله وفان وليا والى الحمد وبغير  
ذليلهم ويكوبك غاريهم ويقوي بك ضعيفهم ويغني بك نارا الخافين عنهم واما الذي سألني من ذلك فان ربي ما اخاف عليك ان تقهر  
بولي لنا فلا انتم خطير القدر في ملخص لك جميع ما سالت عنه فانك علمت به ولم تجاوزوه رجوت ان تسلم الله نعم اخبرني يا عبد الله في  
عن ابائه عن علي عن رسول الله انه قال من استشاره اخوه المؤمن فكم يحضه النصيحة سلب الله لبه واعلم اني سالت عنك ربي ان انت علمت  
به تخاضت مما انت تخافه واعلم ان خلاصك ونجاتك في حقن الدماء وكف لا ذنبي عن وليا الله والرفق بالرعية والثاني وحسن العاشق مع  
لين في غير ضعفه شدة في غير عنفه مداراة صاحبك من به عليه من سله وارفق برعيك بان توفقه على ما وافق الحق وانعزل ان شاء الله  
تعالى وياك والسعادة واهل النعيم فلا يلزق بك منهم احد لا اراك الله يوما وليد وانت تقبل منهم حرمنا ولا عدل فينصف الله عليك وهيك  
سرك واحد ومكر خوزي الا هو فان اخبرني عن ابائه عن ابائه عن امير المؤمنين قال ان لايمان لا يقبض في قلوب يهودي ولا خوزي ابدا  
واما من ثامن به وشتر يرحم اليه وتجي امورك اليه فذلك الرجل المستحق المستبصر الامين الموافق لك على دينك وميراثك وجبر الفرقين فان  
رايت هنالك رشدا فشاكرت ويا به ويا اباك ان تقطع دمه وتخلع ثوبا او تحمل على ذنبيه في غير ذاك الله لشاعر ومضطر ومن خرج الا عطيته  
في ذات الله وليكن جوارك وعطاياك وخلعتك للقواد والرسول والاحفاد واصحاب الرسل والاشخاص ما اردت ان تصرف  
في وجه البر والخياح والصدقة والحج والشرك لكونه لا تضل فيها وتضل بها والمذنب الذي هديها الى الله ورسوله من طيب كسبك انظر يا عبد  
ان لا تكثر ذهبك ولا فضة فتكون من اهل هذه الايمان الذين يكثر في الذهب والفضة ولا ينفقوها في سبيل الله ولا ينصفون من خلوا  
فضل طعام تضر في بطون خالته تسكن بها غضب الله رب العالمين واعلم اني سمعت في حديث عن ابائه عن امير المؤمنين ان رسول الله  
قال يوما لا اصابه من الله اليوم الاخر من ايات شيعانا وجاره جاع فقلنا هلكا يا رسول الله فقال من فضل طعامكم ومن فضل قمركم  
ورزقكم وخلقتكم وخرقكم تظفون بها غضب الرب تعالى وسأنتك على هوان الدنيا وهوان شرفها على من مضى من السلف لنا بعين فقد  
حدثني محمد بن علي بن الحسين قال لما حضر الحسين ع اياه ابن عباس فاشد الله والرحمن ان يكون هو المفضل بالطف فقال بمصرى منك وما وكدك  
من الدنيا الا فرقتها الا خبرك يا ابن عباس محمد بن الحسين بن الحسين فقال بل امرى في احدثني بامرها فقال قال علي بن الحسين ع سمعت  
ابا عبد الله ع يقول حدثني سبل المؤمنين ع قال اني كنت بفدك في بعض خطاياها وقد صارت لها طرفة فاذا انا بامراة قد تحمت على في يدي  
وانا اعلها فلما نظرت اليها ما رايته ما تداخلني خرج لها انشبه بها بشيئة بنت عامر الحميري كانت من اجل شاة فربش فقال يا بن ابي طالب  
هل لك ان تزرع في غنيتك عن هذه المسحات وادلك على خزان الارض فيكون لك ما بقيت ولعقبك من بعدك فقال لها من انت  
حقا خطبك من اهلك فقال يا الدنيا قال لها فارجمي طليعي وجاعري فبكت على صحن وانثا تقول لقد جاب من غيرة ربنا دنيه  
وما هي ان غرت غرونا بئال انتنا على الغريثية وزينه في مثل ذلك التماثل فقلت لها غري سوأي فاني عرفت من الدنيا  
لست بجاهل وما انا والدنيا فان محمدا اصل ربها بين تلك الجنادل وهيها اني بالكون وودها واموال قارون وملك القبا  
الذين جعل للفناء مصبرا ويطلب من خزاها بالقوا تال فغري سوأي فاني غرت غريب بما ينك من غرو ملك نائل فقد صنعت نفسي  
بما قدر رزقه فشانت يا دنيا واهل الغوائل فاني خاف الله يوم لقائه واخشي عذابا لا ما غير زائل فخرج من الدنيا وليس في عصفه  
بيضة لاحد حتى لقى الله تعا حودا غير ملام ولا مذموم ثم افتت بسلامة من بعده بما نال بكم لم سلطان اشي من بوائها وقد وجهت اليك بمكاف  
الدنيا والاخرة وعن الصادق رسول الله فانك علمت بان نصفك في كتابي هذا ثم كانت عليك من الخطايا كمثل اوزان الحبال وامواج  
رجوت الله ان يجني عنك جبل وعزيقا ثم يا عبد الله اياك ان تخيف مؤمنا فان ابى حدثني عن ابائه عن جده عن علي بن ابي طالب انه كان يقول  
من نظرتي مؤمن نظره ليخفه بها اخاه الله يوم لا ظل الا ظله خسر على صورة الذر لجه وجسد وجميع اعضائه حتى يورده موره وحديثي الى  
عن ابائه عن علي بن ابي طالب عن النبي قال من اغاث غلها فانا غاثه الله يوم لا ظل الا ظله وامنه من الفرع الاكبر وامنه من سوء المنقلب من قضى لاهيه  
المؤمن حاجته قضى الله له حوائج كثيرة واحدا الجنة ومن كسى اخاه جنة عن عري كساه الله من سندس الجنة واستبرقها وحر بها ووزل بخوض  
في رضوان الله مادام على الكون منها سلك من طعم اخاه من جوع اطعمه الله من طيبات الجنة ومن سفاه من ظلم سقاها الله من الرجو المحنوم ومن اعد  
اخاه اخاه الله من لو لدان لا تحل بوز اسكنه مع اوليائه الطاهرين ومن جمل اخاه المؤمن على ارحله حمله الله على ناقة من نواف الجنة وناهي به الملكة المنيمة  
يوم القيمة ومن وجع اخاه امرا يا بنسها وبشعره وعنده وبشعره الهماز وجهه الله من الجود العباس راضه بمن احبه من الصدق عيين من اهل بيت نبته





في كون مجرد الوجوب على الشخص فانما عرّف اخذ الاجرة عليه فمثل فعل الشخص صلوه الظاهر عن نفسه لا يجوز اخذ الاجرة عليه لو جوبها بل لعدم وصول عوض المال الى يده فان لنا قلة ايضا كذا ومن هنا يعلم فساد الاستدلال على هذا المطلب بمنافة ذلك للاخلاص في العمل لا سقاصه طرأ وعكس بالمتدبر والواجب التوصل في قدر ذلك بان تضاعف لوجوب بسبب الاجارة يؤكد الاخلاص فيه مضافا الى اقتضاء ذلك لفرق بين الاجارة والمجالة حيث ان المجالة لا يوجب العمل على العامل ان يذل ربه ان تضاعف لوجوب يؤكد اشتراط الاخلاص فلا يثبت ان لوجوب المحاصل بالاجارة توصل الى شرط في حصول ما وجبه قصد لفرقة مع ان غرض المستد من ان قصد اخذ المال لتحقيق الاخلاص في العمل لا لاعتباره في وجوبه وان ربه ان يذل يؤكد تحقيق الاخلاص من العامل فهو مخالف للواقع قطعا لان ما لا يترتب عليه اجر دينوي اخلص بما يترتب عليه لك بحكم الوجود ان هذا مع ان الوجوب لتأثير من الاجارة انما يتعلق بالوفاء بعقد الاجارة ومقتضى الاخلاص المعتبر في رتب الثواب على موافقة هذا الامر ولو لم يعتبر في سقوطه هو ايتان الفعل من حيث استحسان المشاجر به بازاء ماله فهذا المعنى ياتي وجوب تبيان العتابة لاجل استحسانه تعالى اياه لانه يمكن هذا العقد ان جب لوفاء كما في المجالة لم يمكن قصد الاخلاص مع قصد استحسان العوض فلا اخلاص هنا حتى يؤكد وجوب الوفاء بعد الايجاب بالاجارة فالمانع حقيقة هو عدم القدرة على ايجاد الفعل الصحيح بازاء العوض سواء كانت المفارضة لازمة جازية واما ان في الفرض في العبادات المشاجرة فلان الاجارة انما يقع على الفعل المائي به تقربا الى الله سبحانه عن فلان توضيحا ان الشخص يجعل نفسه تابعا عن فلان في العمل متقربا الى الله فالمنسوب عنه يتقرب اليه تعالى بعمل ثابتة وفريه وهذا العمل في نفسه من حيث لا نراحت الى التوحيب عنه وايضا لنفع اليه وقد يمتنع الشخص عليه فيصير اجبا بالاجارة وجوبا توصليا لا بغيره في التفرق لاجل انما يجعل نفسه لاجل استحسان الاجرة تابعا عن الغير في ايتان العمل تقربا الى الله فالاجرة في مقابل التيان في العمل المتقرب به الى الله التي مرجع نفعها الى المتوحيب عنه وهذا بخلاف ما نحن فيه لان الاجرة هنا في مقابل العمل تقربا الى الله لان العمل بهذا الوجه لا يرجع نفعه الى العامل لان الفرض انتمثل ما وجب على نفسه بل في مقابل نفس العمل فهو يستحق نفس العمل المفروض ان الاخلاص تيان العمل بخصوص امر الله تعالى والتفرق بين العامل دون لباذل ودفعه للعامل يتوقف على ان لا يقصد بالعادة سوى امثال امر الله تعالى فان تلك يمكن الاجتنان في الفعل مخالفا لله تعالى بحيث لا يكون للاجارة دخل في ايتانه فيستحق الاجرة فالاجارة غير ضارعة بقصد الاخلاص قلت الكلام في ان مورد الاجارة لا بد ان يكون عملا قابلا لان يوفى به بعقد الاجارة ويؤتي به لاجل استحسان المشاجر اياه ومن يثبت لهم مال الغير اليه ما كان من قبيل العتابة غير قابل لذلك فان قلت يمكن ان يكون غاية الفعل المتقرب المقصود من ايتان هذا الفعل المتقرب استحسان الاجرة كما يؤتي بالفعل تقربا الى الله ويقصد منه حصول المطالب له بنوته كاداء الدين وسغا الزرق وغيرها من الحاجات التي قلت فرق بين الغرض الديني المطلوب من الخالق الذي يقرب اليه بالعمل وبين الغرض الماحصل من غيره وهو استحسان الاجرة فان طلب الحاجة من الله تعالى لو كانت بنوته محبة عند الله فلا يندفع في العتابة بل بما يؤكد لها وكيف كان فذلك الاستدلال حسن بعض موارد المسئلة وهو الواجب التمسك في المجلة لان مقتضا جواز اخذ الاجرة في التوصلية وعدم جوازها في المتدبرات المتبدلة فليس مطردا ولا منعكنا نعم قد استدلل على المطلب بعض الساطين في شرحه على عدم جوده اوقها ان الشافي بين صفته الوجود والملك فان لان المملوك المستحق لا يملك ولا يستحق ثانيا وتوضيحه ان الله يقابل المال لا بد ان يكون كنف المالك ما يملكه الموجه حتى يملكه المشاجر في مقابل تملكه المال اياه فان فرض العمل واجبا لله ليس المكلف تركه فيصير نظير العمل المملوك للغير لا ترى ان هذا اجر نفسه لدفع الميت للشخص لم يخرج ان يوجر نفسه ثانيا من شخص اخر لذلك العمل وليس لان الفعل صار مستحفا الاول وملوكا له فلا معنى لتملكه ثانيا للاخر مع فرض بقائه على ملك الاول وهذا المعنى موجود فيما وجبه الله تعالى خصوصا فيما يرجع الى حقوق الغير حيث ان حاصل الايجاب هنا جعل الغير مستحفا لذلك العمل من هذا العامل كاحكام بغير الميت التي جعل الشارع الميت مستحفا لها على المحي فلا يستحقها غير ثانيا هذا ولكن الانصاف ان هذا الوجه ايضا لا يخرج عن الحدثة لا مكان منع المنافة بين الوجوب الذي هو طلب الشارع الفعل وبين استحسان المشاجر له وليس استحسان الشارع للفعل بتملكه الشارع من طلبه من قبيل استحسان الادمي بتملكه الله تعالى بملك الغير واستحسانه ثم ان هذا الدليل باعتراف المستدلي بمقتضى الواجب العيني واما الكفاية فاستدل على عدم جواز اخذ الاجرة عليه بان الفعل متعين له فلا بد من ملك اخر ولم يندفع المشاجر فيها يملكه ويستحقه غيره لانه بمنزلة قولك استاجر منك لملكك منفعتك المملوكة لك والغيرك ومنه منع وقوع الفعل له بعد اجارة نفسه للعمل للغير فان ثار الفعل جرجع الى الغير فاذا وجب نفاذ غير بق كفاية او ازاله النجاسية عن الجهد فاستاجر واحد اخر فثوار لا نفاذ ولا لا يرفع للمشاجر دون لاجل المشاجر انهم ينفذ الفعل عنه لقيام المشاجر به ولو بالاشتغال ومن هذا القبيل الاستيجار للجهاد مع وجوبه كفاية على الاجر المشاجر وبالحيلة فلم يلد على هذا المطلب ايضا بجمع افراده على الاجماع الذي لم يصح به الا تحقيق الثاني لكنه موهون بوجود القول بخلافه من اعيان الاصحاب من لفتاوا والمشاجرين على ما يشهد به المحكاية والوجدان اما المحكاية فنفذ تحقيق العلامة مرة وغيرها القول بجواز اخذ الاجرة على القضاء عن بعض فقهاء في التنازع اما

لو اخذ الجسد من المحاكاة فيه خلاف ذلك الملائمة في ذلك قد حكى العلامة الطباطبائي في مضامير عن فخر الدين وجماعة الفضيل بين العبادات  
وغيرها ويكفي في ذلك ملاحظة الاصول التي ذكرها في كتاب المناجر واما ما وجدناه فهو ان طاعة المصنعة بلية وتحكي حق جواز الاجرة على  
الغضا طم وان دل بعض كلامهم بآراء لا يرتان وقد اخذوا جماعة جواز اخذ الاجرة عليه اذ لم يكن متصفا او بعض كان القاضي حنا جواد قد  
صرح فخر الدين في الايتام بالفضل بين الكفاية التوصلية وغيرها يجوز اخذ الاجرة في الاول قال في شرح عبادة والده في عند الاستبصار على تعلم  
الفقه ما لفظه الحق عند ان كل واجب على شخص معين لا يجوز للكلف اخذ الاجرة عليه الذي جب كفايته فان كان مما لو افعه بغيره لم يصح  
ولم يزل الوجوه فلا يجوز اخذ الاجرة عليه لانه عبادة محضه وقال الله تعالى وما امر الا لعبادة الله مخلصين له الدين حصر عن الامور الخاصة  
الفصل في اخلاص ما يفعل بالعرض لا يكون كان وغيره ان يجوز اخذ الاجرة عليه لا مانع الشارع على تحريمه كالدين انتهى نعم رده في محكي مع صدق  
تحالف هذا الفضيل لنص لا يحتمل ان يكون من اصحاب من المحقق الثاني في هذا والده قد صرح في لف يجوز اخذ الاجرة  
على الغضا اذ لم يتعين وقبله المحقق في غير غيرته بتدويره عدم التعيين بالجماعة ولا جليل ذلك اخذوا في مضامير ما اخذوا فخر الدين  
من الفضيل مع هذا فترين الوفاق على جماع لم يصرح به الا المحقق الثاني مع ما طعن به الشهيد الثاني على اجابته بالخصوص في رسالة في صلوات  
الجمعة والذين ينساق اليه النظر ان مقتضى القاعدة في كل عمل له منفعة محالة مقصودة جواز اخذ الاجرة والمجمل عليه ان كان داخل في الصواعق  
الذي وجبه الله على المكلف ثم ان صلح ذلك الفعل المقابل بالاجرة لا مثال الايجاب لذكور واسقاطه به او عند سقط الوجوب مع  
استحقاق الاجرة وان لم يصلح استحقاق الاجرة وتبقى الواجب منه لو بقي وقته والاعو قب على تركه واما ما نصه مجرد الوجوب من هذه المعادضة  
على الفعل فلم يثبت على الاطلاق بل للآدم التفصيل فان كان العمل واجبا عينيا نصيبا لم يجز اخذ الاجرة لان اخذ الاجرة عليه مع كونه واجبا  
مفهورا من قبل الشارع على فعله اكل المال بالباطل لان عمله هذا لا يكون محررا لان استيفاء منه لا يتوقف على طيب نفسه لانه يقر عليها  
مع عدم طيب النفس والامتناع وما يشهد بما ذكرناه انه لو فرض ان المولى امر بعض عبده بفعل لغرض كان مما يرجع نفسه وبعضه يفعل الى غير هذا  
العبادة العرض من ذلك الغير على ذلك العمل عند كمال المال بما لا يعرض ثم انه لا ينافي في ما ذكرنا حكم الشارع بجواز اخذ الاجرة على العمل بقدا يباعه  
اجازة للصواعق اخذ الاجرة المثل ومقدار الكفاية لان هذا حكم شرعي لا من باب المعادضة ثم لا فرق فيما ذكرناه بين المتعبد من الواجب والتوصل مضافا  
في المتعبد الى ما تقدم من مناهة اخذ الاجرة على العمل للاخلاص كانهما عليه باقوا تقدم عن الضرورة وقرره عليه بعض من اخر عنه ومنه نظر عند  
جواز اخذ الاجرة على المتعبد اذ كان عبادة بغير فيها التفرق اما الواجب التخييري فان كان توصليا فلا اجده بانعا عن جواز اخذ الاجرة على  
فرضه بالخصوص بعد فرض كونه مشملا على نفع محلل للشك والمفروض انه محرم لا يقيم الكلف عليه فجاز اخذ الاجرة باذنه فاذا تعين من المستحق  
وتردد الامر بين خفر احد موضعين فاختر المولى احدهما بالخصوص لصداقته او لغرض اخرنا استناد ذلك لحرف ذلك الموضع بالخصوص لم يمنع من ذلك  
مطلقا لغيره واجبا عليه مقداره للدين وان كان تعبدا فان قلنا بكفاية الاخلاص بالعدل المشترك وان كان ايجاد خصوص بعض الاثر لاداع غير  
الاخلاص فهو كالتوصل وان قلنا بان اخذ وجود العدل المشترك مع الخصوصية مانع عن التكليف بنها في الفضل كان حكمه كالتيقن في ما الكفاية  
فان كان توصليا امكن اخذ الاجرة على اتيانه لاجل ابدل الاجرة فهو العامل في الحقيقة وان كان تعبدا لم يجز الا مثال به واخذ الاجرة عليه نعم يجوز  
التيانه ان كان ما يقبل التيانه لكنه يخرج عن محل الكلام لان محل الكلام اخذ الاجرة على ما هو واجب على الاجر على التيانه فيها هو واجب على المتعبد  
فانهم ثم انه قد يفهم من ذلك وجوب الشئ كفايته كونه حقا مخلوق يتحفظ على المكلفين فكل من اقدم عليه فقد ادى حق ذلك المخلوق فلا يجوز له  
الاجرة منه ولا من غيره ممن وجب عليه نصا كفايته ولعل من هذا القبيل بجهل الميت انفاذ الغريق بل ومطابقة السبيل في دفع الملاك ثم ان هذا  
شهورا وهو ان لتساغات التي توقفت النظام عليها بما يجزيه لوجوب قامة النظام بل قد يعين بعضها على بعض المكلفين عند انحصار المكلف  
القادر ومنه مع ان جواز اخذ الاجرة عليها ما لا كلام لهم فيه وكذا لا يلزم ان يحرم على الطبيب اخذ الاجرة على الطبابة لوجوبها عليه كفاية واعينا كالمقابلة  
وقد نفى منها بوجوبها احدها الا لزام بخروج ذلك بالاجماع والسير القطعية الثاني الا لزام بجواز اخذ الاجرة على الواجب اذ لا تكن تعبدا  
وقد حكاه في المضامير عن جماعة وهو طم كل من جواز اخذ الاجرة على الغضا بقول مطلق ليشمل صورة تعينه عليه كما تقدم حكايته في بعض وفقر  
ومنه ما تقدم سابقا من ان لا يفي عدم جواز اخذ الاجرة عليه الثالث ما عن المحقق الثاني من اختصاص جواز اخذ الاجرة بصورة قيام من كفاية فلا  
يكون ح واجبا وفيه من العمل والفنوى جواز اخذ الاجرة لومع بقاء الوجوب الكفائي بل ومع وجوب عينه للاختصاص الرابع ما في صفات الكرامة من ان  
المنع مختص بالواجب الكفاية المنصوبة لذا تم احكام المؤبد وتعليم الفقد دون ما يجزى بغيره من الصناعات وفيه من الاختصاص كان لا اختصاصا  
اجلها من افعالهم ان كلامهم فهو خلاف الموجود منها وان كان الدليل يقتضى الفرق فلا بد من بيانه الخامس ان المنع عن اخذ الاجرة على الصناعات  
الواجبة لانه النظام بوجوب اخذ النظام لوقوع اكثر الناس في المعصية تركها وترك الشان منها والالزام بالاسهل فانهم لا يرغبون

في المشايخ  
الاشكال



الثقة والدقيقة لا طعنا في الاجرة وزيادتها على ما ينبت لغيرها من الصناعات فتسويج اخذ الاجرة عليها لطف في التكليف باقامة النظام وفيه ان  
 المشاهد بالوجوب ان اخيار الناس للصناعات الشاقة وتحملها ناش عن اداعي الاخر غير زيادة الاجرة مثل عدم قابليته لغير ما يحتاجه او عدم ميله اليه  
 او عدم كونه شاقا عليه لكونه من شاة في تحمل الشقة الا ترى ان اغلب الصناعات الشاقة من الكفايات كالغلاخه والحراث والحصاد وشبه ذلك لا يتر  
 اجرها على الاعمال السهلة الناس ان لو تجوز هذه الامور مشروطا بالعوض قال بعض الاساطين بعد ذكر ما يملك على المنع عن اخذ الاجرة على الواجب اما  
 ما كان واجبا مشروطا فليس بواجب قبل حصول الشرط فمطلق الاجارة بدفعه لا مانع منه ولو كانت هي الشرط في وجوبه فكل ما وجب كفايته من حرف و  
 صناعاته مشربا بشرط العوض باجارة او جعالة ونحوها فلا فرق بين وجوبها العيني للاعضاء وجوبها الكفاية لتاخير الوجوهها وعدمه قبلها كما  
 ان نبت الطعام والشراب المضطر ان يبقى على الكفاية او يعين يتحقق فيه اخذ العوض على الاصح لان وجوبه مشروط بخلاف ما وجب مطلقا بالاصالة كما في  
 او بالعارض كالمندور ونحوه انتهى كلامه وفيه ان وجوب الصناعات ليس مشروطا بنبت العوض لانه لا فائدة النظام من الواجب المطلق فان الطبيب  
 والقضد الخجانه وغيرها مما يتوقف عليه بقاء الحيوة في بعض الاوقات واجبة بذل العوض لم ينبت السابغ ان وجوب الصناعات المذكورة  
 لم ينبت من حيث فائدها وانما ينبت من حيث الامرافاة النظام واقامة النظام غير متوقف على العمل بترعا بل يحصل به وبالعمل بالاجرة فالتدبير على  
 الطبيب لا جل اجتهاد النفس واقامة النظام هو بذل نفسه للعمل لا بشرط الشروع به بل ان يشرع به ولو ان يطلب الاجرة وحس فان بذل المريض الاجرة  
 وجب عليه العلاج وان لم ينبت الاجرة والمريض اداء ترك العلاج الى الهلاك اجبر الحاكم حسبته على بذل الاجرة للطبيب ان كان المريض مريض  
 عليه فمع عنده ولديه والاجاز للطبيب العمل بقصد الاجرة فيستحق الاجرة في حاله وان لم يكن له مال فغنى منه يؤدى في حيوته وبعد ثمانية من  
 الركوة او غيرها وبالحيلة فاك ان من الواجب الكفاية ثبت من دليله وجوب نفس ذلك العنوان فلا يجوز اخذ الاجرة عليه بناء على المشروط  
 ما امر به من باب فاقامة النظام فاقامة النظام يحصل بنبت النفس للعمل به في الجملة واما العمل بترعا فلا وجب فيجوز طلب الاجرة من الممول لانه اذا كان  
 اضلا للطبيب وقصد ما اذا لم يكن من يطلب منه كالتعايل الذي يعمل فيه العمل لدفع الهلاك عنه وكالمريض المعنى عليه وفيه انه اذا فرض وجوب  
 احيا النفس وجوب العلاج كونه مقدرة له فاخذ الاجرة عليه غير جائز لتحقيق على ما ذكرنا سابقا ان الواجب اذا كان عينا بدينية لم يجز اخذ  
 الاجرة عليه لو كان من الصناعات فلا يجوز للطبيب اخذ الاجرة على بيان الداء او بعد بتقصير الداء واما اخذ الوصي الاجرة على تولى اموال  
 القفل الموصى عليه لتأمل باطلا لا صورة فعين العمل عليه فهو من جهة الاجتماع والنصوص المستفصنة على ان لمن يؤخذ شيئا وما واقع  
 الخلاف في تعيينه فذهب جماعة الى ان اجرة المثل حلالا للاخبار على ذلك ولا نه ان فرض اضرار علمه بالنقص والاجماع فلا بد من كون العوض اجرة المثل  
 وبالحيلة فلا اخذ في النصوص المتفاوتة في ذلك المستدل برشد الى حرجها عما نحن فيه واما بازال المال للمضطر فهو ما يرجع بعوض المبدول بالاجرة  
 البذل فلا يرد نقصا في المستل واما رجوع الام المرضعة بعوض رضاع اللبامع وجوبه عليها بناء على توقف حيوة الولد عليه فهو من قبيل  
 المال المضطر واما من قبل رجوع الوصي باجرة المثل من جهة عموم الآية فان رضى عنكم فاقوهن اجورهن فانهم وان كان كفايا جازا الاستيفار  
 عليه فيسقط الواجب بفعل المشاجر عليه وعن غيره وان لم يحصل الامثال ومن هذا الباب اخذ الطبيب اجرة على حضوره عند المريض ان  
 عليه علاج فان العلاج وان كان معينا عليه لان الجمع بينه وبين المريض مقدرة للعلاج واجبة كفاية بينه وبين وليا المريض بحضور اداء  
 للواجب الكفاية كاحضار الاولياء الا انه لا بأس باخذ الاجرة عليه نعم يستثنى من الواجب الكفاية ما علم من دليله ضرورة ذلك العمل حقا  
 للغير يتحقق من المكلف فديعي ان الظاهر من وجوب تجهيز الميت ان الميت حقا على الاحياء في تجهيزه فكل من فعل شيئا منه في الخارج  
 فعدا رضى حقا لميت فلا يجوز اخذ الاجرة عليه كذا نقله المحاميل احكام عباداته الواجبة عليه ما يحتاج اليه كصفة النكاح ونحوها لكن تعيين  
 هذا يحتاج الى لطف من جهة هذا انما الكلام في اخذ الاجرة على الواجب ما الحرام فقد عرف عدم جواز اخذ الاجرة عليه اما المكروه والمباح  
 فلا اشكال في جواز اخذ الاجرة عليها واما المستحب المراد منه ما كان له نفع قابل لان يرجع الى المشاجر لصح الاجارة من هذه الجهة فهو بوجه  
 كونه مستحبا على المكلف لا يجوز اخذ الاجرة عليه لان لموجود من هذا الفعل في الخارج لا يتصرف بالاستحباب الا مع الاخلاص المذكور بنا فيه  
 ايتان الفعل لاستحقاق المشاجر اياه كما تقدم في الواجب ح فان كان حصول النفع المذكور منه متوقفا على نية لغيره لم يجز اخذ الاجرة عليه  
 كما اذا استاجر من يبيع صلونه ندبا فيفسد به لان المفروض بعد الاجارة عدم تحقق الاخلاص المفروض مع عدم تحقق الاخلاص عدم حصول  
 نفع منه فاذا الى المشاجر وما يخرج بالاجارة عن قابليته تنفع المشاجر به لم يجز الاستيفار عليه من هذا القبيل الاستيفار على الصبابة لله تعالى  
 اصله لا ينافيه وهذا ثوابها الى المشجرات فان ثبوت الثواب للعامل متوقف على قصد الاخلاص المنع مع الاجارة وان كان حصول النفع غير متوقفا  
 على الاخلاص جاز الاستيفار عليه كبناء المساجد اعانة المحاربين فان من بني لغيره مسجد اعادة الى الغير نفع بناء المسجد هو ثوابه وان لم يقصد  
 من عمله اخذ الاجرة وكذا من استأجره لاعانة المحاربين والمشي في خواجهم فان الماشي لا يقصد الا الاجرة الا ان نفع الشيء غايدا الى المشجرات

في وجوب  
 الاجرة  
 على  
 الطبيب  
 اذا  
 كان  
 مريضاً  
 عليه

في وجوب  
 الاجرة  
 على  
 الطبيب  
 اذا  
 كان  
 مريضاً  
 عليه

ومن هذا القبيل استبعاد الشخص للنيابة عنه العبادات التي يقبل النيابة كالجمعة والزكاة ونحوها فان نيابة الشخص عن غيره فيها ذكر وان كان مستحباً الا ان رتب الثواب للنائب حصول هذا النفع له لا يتوقف على قصد النائب في خلاصه في نيابته بل متى جعل نفسه بمنزلة الغير في العمل بقصد التقرب لذي هو أقرب للنائب بقصد فرض النيابة شفع المنيب سواء فعل النائب هذه النيابة بقصد الاخلاص في امتثال امر النيابة عن المومن او لم يلتفت اليها اخلاصاً ولم يعلم بوجودها فضلاً عن ان بقصد امثالها الا ترى ان كثرة العوام الذين يعملون الخيرات لاموائهم لا يعملون ثبوت ثواب لانفسهم في هذه النيابة بل يتخيل النيابة مجرداً الى الميت لا يعود نفع منه الى نفسه التقرب لذلك يقصد النائب بعد جعل نفسه نيابة هو في النيابة تقرباً لثابت يجوز ان ينوب له بل مجرد استحفاً الاجرة عن فلان بان ينزل نفسه منزلة في اتيان الفعل فترتب الي الله ثم اذا عرض هذه النيابة الوجه بسبب الاجارة فالاجر غير مشترط في نيابته لان لفرض عدم علمه اجباً ان يكون النيابة راجحة شرعاً يحصل بها التقرب لكنه منقرب بعد جعل نفسه نياباً عن غيره فهو مشترط بوصف كونه بذلك واتباع الغير للتقرب يحصل للغير فان قلت لموجود في الخارج من الاجر ليس الا الصلوة عن الميت مثلاً وهذا متعلق بالاجارة والنيابة فان لم يمكن الاخلاص في متعلق الاجارة لم يترتب على تلك الصلوة نفع للميت ان لم يكن له نيابة الاخلاص لاخذ الاجرة كما رتب وليست النيابة عن الميت في الصلوة التقرب بها الى الله تعالى شيئاً ونفس الصلوة شيئاً اخر حتى يكون الاول متعلقاً بالاجارة والثاني مورد الاخلاص قلت لفرق بينهما اعتباراً من تعلق الاجارة هي المعتبر في نفس متعلق الاجارة وان اتخذ خارجاً مع ما يعتبر فيه الفرقة بما لا يكون متعلقاً بالاجارة فالصلوة الموجودة في الخارج على جهة النيابة فعل للنائب من حيث انها نيابة عن الغير هذا الاعتبار ينقسم في حقه الى المباح والراجح والمرجوح وفعل المنيب عنه بعد نيابته انما يبيح من ينزل نفسه منزلة المنيب عنه في هذه الافعال وهذا الاعتبار يترتب عليه لا آثار الذي هو في فعل المنيب عنه الذي له أثر في المباشرة والاجارة يتعلق به بالاعتبار الاول والتقرب بالاعتبار الثاني فالوجود في ضمن الصلوة الخارجية فعلاً نيابة صادرة عن الاجر انما يقال ان يوجب من فعله كانه صادر عن المنيب عنه فيمكن ان يقال على سبيل المجاز حصل فلان ولا يمكن ان يقال فلان تكايفاً لاختلاف هذين الفعلين في الآثار فلا ينافي اعتبار القرينة في الثاني جواز الاستيعار على الاول الذي لا يعتبر فيه القرينة وقد ظهر مما ذكرناه وجه ما اشهر من المناجزة في معنى علام الاستيعار على العبادات الميتة ان الاستشكال في ذلك بما ساء ذلك الاعتبار انما يبيحها ممكن الدخ خصوصاً بما لا يخفى ما ورد من الاستيعار للميت ودعوى خروجه بالنقص ساقية لان مرجعها الى عدم اعتبار القرينة في الحج واضح منها دعوى ان الاستيعار على المقدّم كما لا يخفى مع ان ظاهر ما ورد في استيعار مولينا الصانع ثم الحج عن ذلك انه مفضل كون الاجارة على نفس الانسان ثم علم انه كما لا يستحق للغير بالاجارة ما وجب على المكلف على وجه العبادة كذا لا يوجب على وجه العبادة لنفسه ما استحقه للغير بالاجارة فلو استاجر لاطافة صبي او منى عليه فلا يجوز الاحتساب في طواف نفسه كما صرح به في القبول لو استاجر لاجل غيره في الطواف كما صرح به جماعة من ائمة الاسكا في لان استاجر لغيره الحركة المخصوصة عليه لكن طاعة جواز الاحتساب في هذه الصورة لان استحفاً الحمل غير استحفاً في الاطراف به كالات اجر لمتاع وفي المسئلة قول قال في بيع ولو حمله حامل في الطواف امكن ان يجنب كل منهما طوافه عن نفسه انتهى قال في ذلك هذا اذا كان الحامل متبرعاً او حاملاً بجعله اركان مشاجر الحمل في طوافه ما لو استاجر الحمل لم يحسب للحامل لان الحركة المخصوصة قد صادرت مستحقة عليه لغيره فلا يجوز رخصتها الى نفسه في المسئلة اقول هذا اجوده انتهى اشاراً بالقول الى لقول بجواز الاحتساب طم كاهوطاً بغير ظاهره على اشكال والقول الاخر في من من انه يجنب كل من الحامل والمحمول ما له من اجارة الحمل في طوافه انتهى الثالث ما ذكره في ذلك من التفصيل في الرابع ما ذكره بعض محققين من استثناء صورة الاستيعار على الحمل والخامس الفرق بين الاستيعار للطواف وبين الاستيعار للحمل في الطواف وهو ما اخبره في لف بنو حجر الذين في الايضاح جواز الاحتساب في صورة الاستيعار للحمل الى استشكل والده في انها على ان ضم نيابة الغير الى الوضوء خارج ام لا والمسئلة مورد نظر وان كان ما تقدم من ذلك لا يخرج عن وجهه ثم انه قد ظهر مما ذكرناه من عدم جواز الاستيعار على المستحب ان كان من العبادات ان لا يجوز اخذ الاجرة على اذ ان المكلف لصلوة نفسه اذا كان ما يرجع نفع منه الى الغير يصح لاجله الاستيعار بدخول الوقت والاختيار به في الصلوة وكذا اذا ان المكلف للاعلام عند الاكثر كما عن كرى وعلى الاشبه كما في ضه وهو المشكوك في لف ومنه هل لا يحل الامر شذ كما عنه وعن مع صدق بالاجماع كما عن محكي في بناء على انها عبادة يعتبر فيها وقوعها لله فلا يجوز ان يستحبها الغير في رواية زيد بن علي عن ابي بصير بائنه عن علي بن ابي ناه رجل فقال له والله اني احبك لله فقال له لكنني ابغضك لله قال ولم قال لانك تنفي عن الاذان اجر او اخذ على تعليم القرآن اجر وفي رواية حران الواردة في فساد الدنيا واضلال الدين وفيه قولهم ورايت لانا بالاجر والصلوة بالاجر ويمكن ان يقال ان مقتضى كونها عبادة عدم حصول الثواب لانه لا يترتب بها الا مسأداً بالاجارة مع فرض كون العمل ما ينفع به وان لم يتقرب به نعم لو قلنا بان الاعلام بدخول الوقت المستحب كفاية لا ينافي بالاذان الذي لا يتقرب به صحيح ما ذكره لكن ليس كذلك واما الرواية تضعيفه ومن هنا استوجب الحكم بالكرهية في كرى لجمع البرهان والجماع بعد ان حكى عن علم الهدى في لاله الروايات يمكن جبر

سند لا يوثق بالشهر مع ان روايته حران حسنة على الظاهر بل في هاشم ومن هنا يظهر ما ذكره في هذا المقام من حرمة اخذ الاجرة على الامانة  
مضافا الى موافقها للقاعدة المتقدمة من ان ما كان انتفاع الغير موقوف على تحققه على وجه الاخلاص فلا يجوز الاستيفاء عليه لان شرط  
العمل المستاجر عليه بلية انفعاله لاجل استيفاء المستاجر له حتى يكون رضاء بالعقد كما كان من قبل العباد غير قابل لذلك ثم ان من الواجب  
التي يحرم اخذ الاجرة عليه عند المثل عمل الشهادة بناء على وجوبه كما هو واحد الاقوال في المسئلة لقوله تعالى ولا ياب للهداء اذا ما دعوا  
المسئلة في الصحيح بالثناء المثل وكذا اداء الشهادة لوجوبه عينا او كفاية وهو مع الوجوب العيني واضح وامام مع الوجوب الكفائي فلان المستفاد  
من دلالة الشهادة كون المثل والاذا اداء حقا للشهود له على الشاهد فلو جرد في الخارج من الشاهد حق للشهود له لا يباين بل يجوز للزوم مقتضى  
حق الشخص بشئ من ماله يرجع الى اكل المال بالباطل ومنه يظهر انه لا يجوز اخذ الاجرة من الشهود له كك لا يجوز من بعض من وجبت عليه كفاية  
اذا استلجروا لقيادته استقامها عن نفسه ثم انه لا فرق في حرمة الاجرة بين توقف المثل والاداء على قطع مسافة طويلة وعدمه نعم لو احتاج الى  
بذل مال في لظاهرة عدم وجوبه ولو امكن اخضا الوافقة عند من يراى عمل للشهادة فلان يمنع من المحذور ويطلب الى احضار بقى الكلام في شئ  
وهو ان كثر من الاحكام صرحوا في كثير من الواجبات والمستحبات التي يحرم اخذ الاجرة عليها بما يجوز ان توافي مودتها من بيت المال المعد للصالح  
المسلمين ليعمل المراد اخذ الاجرة او الجعل من بيت المال لان ما دل على تحريم العوض لا فرق فيه بين كونه من بيت المال او من غيره بل حيث استعمل  
من بيت المال وجوب كونه حقا للغير بحسب ائمة اليعنينا او كفاية فيكون اكل المال باذنه اكلا له بالباطل كانه اعطاه العوض من بيت المال والى المخرج  
لان من يبيع له واعطاه مال المسلمين باذنه ما يستحقه المسلمون على العاقل بل المراد انه اذا قام المكلف بما يجب عليه كفاية او عينا مما يرجع الى مصالحة  
المؤمنين حقوقهم كالفضاء والامناء والاذان والاقامة ونحوها وراى الى المسلمين المصلحة في تعيين شئ من بيت المال له في اليوم او الشهر  
او السنة من جهة قيامه بذلك الامر اما لكونه ففعله بمنع القيام بالواجب المذكور عن تحصيل ضرورياته فعين له ما يرفع حاجته وان كان  
ازيد من جرة المثل او اقل منه ولا فرق بين ان يكون تعيين لروى له بعد القيام او قبله حتى انه لو قبل له افض في البلد وانا اكنيفك  
مؤثقا من بيت المال جاز ولم يكن جعلا لك وكيف كان فنقض القاعدة عدم جواز الاتفاق الامع الحاضر على وجه بمنع القيام بذلك  
المصلحة عن كتاب المؤنة فالارتفاق مع الاستثناء ولو يكسب بمنع القيام بذلك المصلحة غير جائز ويظهر من اطلاق جماعة في باب الفضاء  
خلاف ذلك بل صرح غير واحد بالجواز مع وجدان الكفاية خصوصا في شئ مثل على مسائل الاولى صرح جماعة عن يروى ذكره وس مع صدق  
بحر بيع المصحف المراد به كما صرح في من خطه وظا الحكم غرضه اية الاحكام اشهارها بين الصحابة حيث تمسك على الحرمة بمنع العطاء وعليه  
تدل ظواهر الاخبار والمستفيض من موقعة سماعه لا يتبعوا المصاحف من بيعها حرام قلت فاقول في شرائها قال اشترى من لدن اثنين والحد  
والغلاة في ايمان تشري منه الورق وفيه الفان مكتوب يكون عليك حراما وعلى من باع حراما ومضمره عثمان بن عفان قال سئل عن بيع  
المصاحف قال اشترى كلام الله ولكن اشترى الجلد والحد يد والنفذ قل اشترى منك هذا بكذا وكذا وراى في عن عثمان بن عفان عن سماعه عن ابي  
عبد الله ورواى جرح الدين في بيع المصاحف قال لا يبيع الكتاب لا نشرو وبيع الورق والادب والحد يد ورواى عبد الرحمن بن سنانة قال سئل  
ابا عبد الله يقول ان المصاحف لم يشرى بها الا شرب فقل انما اشترى منك الورق وما فيه من الادب وحليته وما فيه من عمل يدك بكذا  
وكذا وقوله ان المصاحف لم يشرى بها الا شرب فقل انما اشترى منك الورق وما فيه من الادب وحليته وما فيه من عمل يدك بكذا  
الامام في بعض الاخبار بكتاب الله وكلام الله الدال على التعظيم وكيف كان فتحكم في المسئلة واضح بعد الاخبار وعمل من عرف حتى مثل المثل  
الذي لا يفعل باخبار الاحاد ورواياتهم هنا ما يصف هذه الاخبار عن ظواهرها مثل روايت بصير قال سئل ابا عبد الله عن بيع المصاحف  
وشراها قال انما كان بوضع عند القامة والمنبر قال وكان بين الحياطة والمنبر قد مر شاة او رجل مضطرب فكان الرجل يلبس من كتب السورة ويجوز  
اخر من كتب السورة ويجوز اخر من كتب السورة كك كانوا ثم اشترى وابتاع ذلك قلت فما ترى في ذلك قال اشترى راحته من ان يبيع ومثله روايت  
روح بن عبد الرحمن وروايت قلت فما ترى في ذلك قال اشترى راحته من ان يبيع ومثله روايت  
حكايته على المسلمين بقوله ثم انهم اشترى وابتاع ذلك وقوله اشترى راحته من ان يبيع نفى الباس على الاستيفاء لكانت كافي اخيرا غير هاتين  
تملك الكتابة بالاجرة يجوز وفوق جزء من الف من بازاها عند بيع الجوع المركب منها ومن الفطاس وغيرها لكن الانصاف ان لا دلالة لربها على  
جواز اشترائها خط المصحف انما يدلك على ان تحصيل المصحف في الصد الاول كان بمباشرة كتابته ثم قصرت لهم فلم يباشروها بانفسهم واصلوا  
المصاحف بما لو لم يشروا واستيفاء اولاد لاله فيه على كيفية الشراء والمعاوضة لا بد ان لا يقع الاعلى ما عدا الخط من الفطاس وغيره وفي بعض  
الروايات دلالة على ان لا يلى مع عدم مباشرتها الكتاب بنفسه فيستكتب بالشرط ثم يعطيه ما يرضيه مثل روايت عبد الرحمن بن ابي عبد الله  
عن ابي عبد الله قال ان ام عبد الله بن الحارث رايت ان يكتب مصحفا فاشترى وروايت عن جده ابا عبد الله عن جده ابا عبد الله عن جده ابا عبد الله

في حقه

وان اشترى





الحجة وشكل قوله مع ما يربك وتوهم من ترك الشبهات بحج من الحرمان الخ وربما يرد على ذلك بان اخذ المال منهم بوجوب محبتهم فان اقلوا بحج  
على حب من احسن لها وترتب عليه من المفساد ما لا يخفى في الصحيح ان احدهم لا يصيب من ينال الا اصابوا من دينه مثله وما عن الامام الكاظم  
من قوله لو كان في رى من اذ وجه من غراب لابي طالب لثلاثين قطع لشد ما قبلته ثم انهم ذكروا ارتفاع الكراهة باخبار الجهر بحديثه  
بان يقول هذه الجائزة من تجارتي وذرعتي ونحو ذلك مما جعل للاخذ بالنسبة فيه وظا المحكي عن الربا في تبعات الخدائق انه مما لا خلاف فيه  
اعترض له في المناهل انه لم يجد له مستنداً مع انه لم يجد النص في بده الاعنى لا ريب في ثمر عن لعلامة الطباطبائي ويمكن ان يكون المستند ما دل  
بنو كثر في اليد بنقل بقوله كما لو قالوا مثل التبعه على تلكه وشبهة الحرمة وان لم يرتفع بذلك الا ان الموجب للكراهة ليس مجرد الاحتمال والا لفتت  
الكراهة اخذ المال من كل احد بل الموجب له كون الظاهر مظنة الظلم والغضب غير متوقع عن المحارم نظير كراهة سؤر من لا يوقى الفحاشة وهذا  
المعنى يرتفع باخباره الا اذا كان خبره كيداً مظنة للكذب لكونه ظالماً غاصباً فيكون خبره كيداً وقصراً غير مفيد الا لا باقية الظاهر  
الغير ثابت للكراهة فيجوز لهم رفع الكراهة بما اذا كان ما مونا في خبره وقد صرح الا دريبلي به هذا القيد في اخباره وكيله وبن ذلك يندفع  
ما يقال من انه لا فرق بين بدل الظاهر وتصرفه وبين خبره في كون كل منهما مفيداً للملكية الظاهرية غير ان الواقيته المقضية للاحتياط  
فلا وجه لوجود الكراهة الناشئة عن حسن الاحتياط مع اليد وارتفاعها مع الاخبار فمنها اخرج المحس منه حكم عن المنهي والمحقق الا دريبلي  
وظا الربا في هذا ايضا عدم الخلاف لعله لما ذكر في المنهي وجه استحباب اخرج المحس من هذا المال من ان المحس منهم لئال المختلط بقينا  
بالحرمان فعمل الحرمة اولى بالظهور فان مقتضى الظاهرية بالحرمان ضرورة المال حلالاً واقعياً فلا يبقى حكم الشبهة كما لا ينبغي في المال المختلط بقينا  
اخراج المحس نعم يمكن الحدس في اصل الاستدلال بان المحس فيما يظهر المختلط بالحرام حيث ان بعضه حرام وبعضه حلال فكان الشارع جعل المحس  
بدل ما فيه من الحرام فغنى عنهم تخلصه باخراج المحس مما فيه من الحرام فكان لمقدار الحلال طاهر في نفسه الا انه قد تلوث بسبب الاختلاط مع الحرام  
بحكم الحرام وهو وجوب الاجتناب باخراج المحس طهره عن هذه القدرة العرضية واما المال المحتمل لكونه بنفسه حراماً وقد راذلنا فلا معنى  
لظهوره باخراج حصة بل المناسب حكم الاصل حيث جعل الاختلاط تارة عرضية كون الحرام قدرا لعين ولا نفي ان المال المحتمل الحرمة غير قابل للظهور  
فلا بد من الاجتناب عنه نعم يمكن ان يستأنس ويستدل على استحباب المحس بعد نفي النهاية التي هي كالرواية فيها كفاية في الحكم بالاستحباب بترك  
فتوى مع عملها فيها الا بالقطعية بالموثقة المشوئها عن عمل السلطان يخرج فيه لرجل قال لا الا ان لا يقد فان فعل نص في شيء فليس  
بحسب اهل البيت فان مورد ما وان كان ما يقع في يد بازاله العمل الا ان الظاهر عدم الفرق بينهما وبين ما يقع في اليد على وجه الجائزة ويمكن ان  
يستدل له ايضا بما دل على وجوب المحس في الجائزة مطلقاً وهي عدة اخبار مذكورة في محلها وحيث ان الشيعرة بلين بوجوب المحس في الجائزة حملوا ذلك  
الاخبار على الاستحباب انما استأنس ما تقدم من عند الكاظم من قول الجائزة بشر وبيع غراب لطالبين لثلاثين قطع منهم ومن غيره ان كراهة  
يرتفع بكل مصلحة هي في نظر الشارع من الاجتناب عن الشبهة ويمكن ان يكون اعذاره في ان لا يلو صوفها فيما يصرف فيه لمظالم  
المردودة لما قبلها فيجب ان ينفى ان ياخذها ثم يصرفها في مصارف الحرام وهذه الفرع كلها بعد الفراغ عن اباخذها الجائزة والمحقق عليه  
صورها صورة عند العلم بالحرام في ماله اصلاً او العلم بوجود الحرام مع كون الشبهة غير محصورة او محصورة لمصلحة غير المحصور على ما عرفت ان كانت  
الشبهة محصورة بحيث تقتضي قاعدة الاحتياط لزوم الاجتناب عن الجميع لقابلية تيجر التكليف بالحرام المعلوم اجمالاً فظاهر ما عدا المصريح به في ذلك وغيره  
الحل بعد دعوى حكم الشبهة المحصورة هنا قال في جواز السلطان الظاهر ان علمت حراما بغيرها في حرام ونحوه عن نهاية الاحكام ورس غيرها  
قال في ذلك التقييد بالعين اشارة الى جواز اخذها وان علم ان في ماله مظالم كما هو مقتضى حال الظاهر ولا يكون حكمه حكم المال المختلط بالحرام  
في وجوب اجتناب الجميع للنص على ذلك انتهى اقول ليس في اخبار الباب ما يكون حاكماً على عدة الاحتياط في الشبهة المحصورة بل هي مطلقة اقصا  
كوهنا من قبل قوله في كل شيء حلالاً او كل شيء فيه حلال وحرام فهو ذلك حلالاً وقد تفرع حكمه قاعدة الاحتياط على ذلك فلا بد من حل الا  
على مورد لا يقتضي القاعدة لزوم الاجتناب عنه كالشبهة الغير المحصورة او المحصورة التي لا يمكن كل من محتمل ان يكون مورد الاستدلال المكلف وعلى ان يتقرر  
فيه الجواز بالا عطاء يجوز اخذه حلالاً للنص على الصحيح ولان تردد الحرام بين ما ملكه الجاهل وبين غيره من قبل التردد بين ما استل به المكلف في ماله  
يعمل به وهو ماله بعرضه الجاهل بملكه فلا يجرم بتول ما ملكه له ودان الحرام بين ماله بعرضه لملكه فالتكليف بالاجتناب عن الحرام الواقع  
غير غير عليه كما اشرنا اليه سابقاً فلو فرضنا مورد اخراجها عن هذه الوجوه المذكورة كما اذا اراد اخذ شيء من ماله مفاضة واعلم ان الجهر قد جازاه او  
اذن له الجائزة اخذت من ماله على سبيل التخيير من المال المختلط في اعتقاده بالحرام على ان اليد لا تؤثر فيه لما كلف ظاهره بالاجتناب كما لو علمنا  
ان الشخص اعارنا احد الثوبين المشبهين في نظره فانه لا يصح بظهوره فالحكم في هذه الصورة بجواز اخذ بعض ذلك مع العلم بالحرام فيه في طرح قاعدة  
في الشبهة المحصورة غاية الاشكال بل الضعف فلندكر النصوص الواردة في هذا المقام وننكح في مقدار ثمنها كما قد سمعنا بذكره حتى يعلم

في الجواز  
ما لا يخفى  
اخرج

عدم نفوذها للحكومة على القاعدة فمن الإختصاص الذي استند بهما في هذا المقام قوله كل شيء حلال وحرام فهو ذلك خلال حتى يعرف الزام من غير  
 وتولم كل شيء حلال حتى يعرف الحرام منه بعينه ولا يخفى في المسئلة لو كان مثل هذا لكان الواجب الزام ان القاعدة في الشبهة  
 عدم وجوب الاحتياط كما عليه شره من مباحي المتأخرين وان مورد الشبهة المحصور من جوار الظاهر خارج عن عنوان الاحتياط على أي تقدير  
 فهو على طرف النقص مما تقدم عن ذلك ومنها صحتها في ولا قال قلت لا بعين الله ما نرى في رجل يبيع أعمال السلطان ليس له مكسب إلا من أعمال  
 وانا امر به وانزل عليه بنصفه في محسن الى ورجا امر الى الذرهم والكسوة وقد ضاق صدرى من ذلك فقال لي كل واحد منهما فلك المسمى عليه  
 الوزير والخير والاستدلال به على المدعى لا يخرج عن نظر لان الاستدلال كان من حيث حكمه بجل مال العامل الخبير بالسائل فلا يخفى ان لفظ من هذه الروايات  
 ومن غيرهما من الروايات حرمه ما يأخذ عمال السلطان بأزاع علمه له وان العمل للسلطان من المكاسب المحرمة فالحكم بالحل ليس إلا من حيث احتمال كون  
 ما يعطى من غير عين ما يأخذ من السلطان بل مما اقتضاه واشتره في لذته واما من حيث ان ما يقع من العامل مبدئيا لئلا يكون من مال السلطان  
 حلال لمن وجده فيم الاستدلال لكن فيه مع ان الاحتمال الاول مسقط للاستدلال على حل المشبهة المحصور وان في بعض القواعد لزوم الاحتياط  
 فيه لان الاعتماد على اليد كما لو فرض مثله في غير الظاهر ان الحكم بالحل على هذا الاحتمال غير وجبه اذ على يد ركون المال المذكور من الحراج والمقا  
 الباصين للشفقة ولو كان من صلب مال السلطان او غيره لم يجر حله لغير مالك بغير رضاه لان المفروض حرمته على العامل لعدم احترام علمه  
 وكيف كان فالرواية اما من دل على حل مال السلطان المحمول بحكم التفتيش الى الحراج والمقاسمة واما من دل على حل المال المأخوذ من المسلم لاحتمال  
 كون المعطى مال الكافر ولا اختصاص بالسلطان او عاونه او مظاني لظواهره او غيره واین هذه من المطلب الذي هو محل ما في يد الجاهل مع العلم اجمالا  
 بحرمته بعضه المقصود مع حصر الشبهة للاجتناب من جهة ومن ذكرنا في نظم الكلام في مصحح الجاهل امره بان العامل في غير ما بالذم اخذها قال نعم  
 وجعها ورواية محمد هشام امره بان العامل في نفسه الضد فانه قال نعم وان في الجاهل جعها واما رواية محمد بن مسلم ورواية محمد بن جعفر حو  
 السلطان ليس لها بار في غير ذلك من الاطلاقات الترتيبية من يد العلم الاجمالي بوجود الحرام الا الشبهة الغير المحصور وعلى تقدير شبهها  
 الصنوع العلم الاجمالي مع انتفاء الشبهة فلا يجدى في حقه مستند الى قوله الجاهل بالاحتياط والتقليد وهو محمول على الصحيح مع انه لا يخفى  
 في نظر هذه الروايات انما اذا احتار الجاهل في الشبهات في نظره بالشبهة المحصور ولا يجرى هنا اتصال الصفة بغيره وقد استثنى  
 الحل فيها ان ما ذكر سابقا من ان تردد الحرام بين ما باعه الجاهل او ملكه وبين ما بقى في يده من الاسئلة التي لا دخل فيه للشخص الجاهل تردد بين ما  
 ابتلى به المكلف من المشبهة وبين ما لم يبتل به ولا يوجب الاجتناب عن شيء منها من غير فرق بين هذه المسئلة وغيرها من موارد الاستدلال مع  
 كون احد الشبهتين بخلافه ابا ابتداء المكلف ثم لو فرض نفس محلي في حل هذه الشبهة مع قطع النظر عن الضرر عدم الاستدلال بكل الشبهتين  
 الذي نفى الحكومة على فاعده الاحتمال في الشبهة المحصور كما لا يهضم ما تقدم من قوله ثم كل شيء حلال الخ وما ذكرنا في نظره ان طلاق الجماعه بحل  
 ما يعطيه الجاهل مع عدم العلم بغيره عينا ان كان شاملا لصنوع العلم الاجمالي بوجود حرام في الجاهل ومرد بين هذا وبين غير مع انتفاء الشبهة  
 فهو مستند الى جمل تدبر على الصحيح الى عدم الاعتناء بالعلم الاجمالي لعدم ابتلاء المكلف بالجميع لا يكون هذه المسئلة خارجا بالنص من حكم  
 الشبهة المحصور نعم قد يفتش في حل تصرف لظواهره على الصحيح من حيث انه مقام على التصرف فيما في يده من المال المشتمل على الحرام على وجه عدم المذات  
 بالتصرف في الحرام فهو كمن قدم على ما في يده من المال المشبهة المختلطة عند الحرام ولم يقبل احد يحمل تصرفه على الصحيح لكن الظاهر ان هذه الشبهة  
 غير مسموعة عند الاحتياط فانه لا يعتبر في الحمل على الصحيح احتمال تورع المتصرف عن التصرف في الحرام لكونه حراما بل يكفيون باحتمال صدور  
 التصرف منه ولو دللوا على ان ما عدم الحمل بها اذا تقدم المتصرف على الشبهة المحصور الواقعة تحت هذه فلفسات تصرف في ذلك الشيء فلا يحمل على تصفية  
 الواقع في فان المقام لا يخرج عن اشكال وعلى اني قد بذر فلم يشب من النسب لا الضموي مع اجتماع شرط افعال فاعده الاحتياط في الشبهة المحصور  
 عدم وجوب الاجتناب في المقام وبقاء تلك القاعدة را وضع ما في هذا الباب من عبارات الاحتياط في السر حيث قال اذا كان يعلم ان شيئاً  
 منضوبا الا انه غير متين العين بل هو مخلوط في غيره من امواله او غلته التي اخذها على وجه الخراج فلا بأس بشرائه منه وقبوله لانه سائر سائر  
 المستهلك لا ينفرد وعلى ردها بعينها السمي فربما يظن انها لا بد من ذكر التعليل ولا ريب ان الحل لم يثبت في يجوز اخذ المال المردود  
 الى النقص بل في ما نرى من القاعدة ولا يخفى عدم تمايزها الا ان يزيد به الشبهة الغير المحصور بقرينة الاستدلال بالقسوة والثلاثان يعلم  
 حرمه ما يأخذ ولا اشكال في حرمه من غير علم على الاحتياط لان الكلام في حكمه اذا وقع في يد فقوله عليه بغير ما ان يكون قبل وقوعه فيده واما ان يكون  
 بعده فان كان مثله لم يجز له ان يأخذه بغيره لانه اذا اخذها او قبضها لان اخذها بغير هذه الشبهة تصرف لم يعلم رضا صاحبها  
 به والتفتيش تارة بقصد الرد فان اخذ بغير هذه الشبهة كان غاصبا رتبة عليه حكمه وان اخذ بغيره الرد كان محبا واما ان كان في يده امانة  
 شرعية وان كان العلم به بعد وقوعه في يده كان كذا ايضا ويحمل بقوا الضمان هنا لانه اخذ بغيره التملك لا بنية الحفظ والرد ومقتضى

بأنه خاف من  
 تفصيله



عموم على النبا الضمان وظلكت عدم الضمان راسا مع البعض جاهلا فالان لا بد ما نرى في الصحيح وحكي موافقة عن العلامة الطباطبائي رده  
 في مضامير لكن المعروف من لك وغيره في مسئلة ترتيب لا يترك على مال الغير ضمان كل منهم ولو مع الجهل غايته الامر رجوع الجاهل على العالم اذا لم يقدر  
 على اخذ مضمونا ولا اشكال عندهم ظاهر في انه لو اشترى الجاهل القابض المذهب ان تلف في يده كان للمالك الرجوع عليه لا رافع لهذا المذهب  
 حصول العلم بكونه مال الغير فيضحي الضمان لا عدمه وذكرته لك فمن استودع العاصب لا مضمونا انه لا يرد له اليه مع الامكان ولو اخذ  
 منه فخر ففي الضمان نظر والذي يقتضيه قواعد الغصب للمالك الرجوع على ايها الشا وان كان قد راد الضمان على العاصب منه هي الظاهر ان مورد  
 كلامه ما اذا اخذ الودعي المال من العاصب لا بغصبه ثم تبين له وهو الذي حكم به هنا بعد الضمان لو اشترى الظالم المجهول وتلف بغير غصب  
 وعلى حال فوجب على المرازز الجائزة بعد السلم بغصبته الى مالكها او وليه والظاهر ان لا خلاف في كونه ضامنا نعم يسقط باعلام صاحبه به و  
 ظاهر له وجوب اداء الامانة وجوب الانباض وعدم كفاية التخليه لان يدعي انهما في مقام سؤره الحبس وجوب التمكن لا تكليف الامن به  
 بالانباض ومن هنا ذكر غير واحد كما عن كرم ولك وقع صدان المراد بالامانة رفع يده عنها والتخليه بينه وبينها وعلى هذا فيشكل عملها  
 اليه لانه يترتب له يوزن فيه الا اذا كان الحمل مساويا لمكانه الموجود فبذلك لا يحوز نقل الامانة الشرعيه من مكان الى الا يكون ادو  
 من الاول في الحفظ ولو جعل صاحبه حيا لمحض مع الامكان لتوقف اداء الواجب على التمكن وعدم الحبس على النفس مضافا الى الامر في الدين  
 المجهول للمالك ثم لو ادعاه مدعي فقي سماع قول من يدعيه مطلقا لانه لا مفارض له او مع الرضخ فبذلك لا يترتب له اللقطة او يعتبر الثبوت شرعا للاصل  
 وجوه وعمل غير بعيد عدم وجوب النص لاطلاق غير واحد من الاخبار ثم ان النشاط صدق اشتغال الرجل بالنفس نظرا ما ذكره في تعريف اللقطة  
 ولو احتاج النفس الى بدل مال كاجرة ولا صاحب عليه فالكلام عدم وجوبه على الواجد بل يؤوله الحاكم ولاية عن صاحبه يخرج عن الغبن اجرة  
 الكلال ثم يصدق بالباقي ان لم يوجد صاحبه محض وجوبه عليه لتوقف الواجب عليه وذكر جماعة في اللقطة ان اجرة النهر يقع على الواحد  
 لكن حكى عن كرم ان قصد الحفظ اذا ما يرجع امره الى الحاكم ليس له اجرة من يث مال او يشترط على المالك او يبيع بعضها ان راه اصلح  
 ذلك مع صدق ان النص لا يتقيد بالشئ على ما ذكره الاكثر هنا بل جده الياس وهو مقتضى الاصل الا ان الشك في ما يقع صدق على انه اذا ادع  
 العاصب لالنصب لم يجز الراد اليه بل يجب به الى الحاكم فان جهل ع في شئ ثم يصدق به عنه مع الضمان وبه رواية خفص عينا لكن  
 مورد هنا في من ادعاه جل من المصروف زاهم او مناعا والخص مسلم فهل يرد عليه قال لا يرد فان ممكن ان يرد على صاحبه فصل والا كان في يده بمنزلة  
 بحسب ما يغيرها حولا فان صاحب صاحبها والاضحى بها فان جاء صاحبها بعد ذلك خبر من لغيره والاجر والاجر فالاجر له وان اخذ وان لم  
 غرم له وكان لاجر له الخبر قد دعت الاختلاف من المصروف الى مطلق العاصب لم يصدق وان لو دعت المجهول مالها الى مطلق ما يعطيه العاصب لو يثبت  
 غير الوديعه كما يماض فيهم ذكر في رواية اخرى في يده روى انه بمنزلة اللقطة ففهم التمسك من الرواية وذكر في رواية اخرى حكم اللقطة فيما مضى في يده ليس يثبت  
 انه عكس في يده وبقا لحقا الوديعه بمطلق مجهول المالك والانتفاء ان الرواية يثبت بها في الوديعه ما اطلق ما اخذ من العاصب بعنوان الحسبة للمالك لا  
 مطلق ما اخذ منه على الصلح الاخذ فان لا يفي فيه بعد بد التغير فيه بالياس للاصل بعد اختصا المخرج عنه بما عدا ما مضى فيه مضافا الى ان  
 من الامر بالنصب المجهول للمالك مع عدم معرفة المالك كما في الرواية الواردة في بعض رجال بني امية نعمهم الله من الامر بالصدقة الا في صاحبها فلو  
 في يده من اموال الناس يغير في ثم الحكم بالصدقة هو المشي ما مضى فيه عني جوائز الظالم ونسبة تركي رواية اخواننا في مرسد مجبوره بالشفرة المحققة وثوب  
 بان النص لا يفرط في طريق الاضمار وما ذكره الحكم من ابقاها امانته يده والوصية معض المال للتلف مع انه لا يبعد عوى شهادته حال المالك للقطع بوضا  
 بانفعاله بالية الاخره على تقدير عدم انتفاعه بالتيار هذا والله ما ارسله شرع موتيا باختيار اللقطة وما في حكمه او ببعض الاخبار الواردة في حكم  
 ما في يد بعض رجال بني امية لثامل اطلالها لما مضى فيه من جوائز بني امية حيث قال له المخرج من جميع ما كذب في يده وانهم فرغوا منهم رددت عليه ما  
 ومن لم يفرق تصدق وتوبته ايضا الامر بالنصب بما يجمع عند الصياغة من اجزاء التقدير وما ورد من الامر بالنصب بقوله الوقف المجهول ربا  
 وما ورد من الامر بالنصب بما يفي في ذمة الشخص لا جبر سناجيه ومثله صحيح يونس كما مر فبين لغوم بمكة فارحلنا عنهم وحملنا بعض منا عنهم علم  
 وقد رهب لغوم ولا نعرفهم لانعرف اوطانهم وقد بقي المناع عندنا فما يصنع به قال يحملونه حتى يلجؤهم بالكوفة قال يونس قلت له لست اعرفهم  
 ولا نذكر كيف يسل عنهم قال بعه واعطه ثمنه صحابك قلت جعلت فداك اهل الولاية قال نعم نعم بظهر من بعض الروايات ان مجهول المالك مال الاما  
 كرواية داود بن ابي زيد ان قد اصبت لالا في قد خفت منه على نفسي فلو اصبت صاحبه ففعله اليه وتخلصت عنه فقال ابو عبد الله لو اصبت كنت  
 ندفع اليه فقال اي والله فقال له والله ما له صاحب غيري قال فاستخفنته ان يدفعه الي من ياره فحلف قال فذهب فذهب بين اخوانك لك الامن بيا  
 خفته قال فذهب بين اصحابه هذا واما ما ذكرناه في وجه الصدق من ندرنا واننا في طريق الاضمار وان الاذن فيه حاصل بشهادة الحال فلا يصح  
 منها لثابت فضلا عن الاستدلال المنع جواز كل احسان في مال الغائب منع كونه في طريق الاضمار فعلى الحاكم الله هو ولي الغائب وما

شهادة الحال في ضرورة ان بعض الناس لا يرضى بالتصدق بعد ما يسهل عن حصوله البتة خصوصاً اذا كان المالك مخالفاً او متبراً برضي بالتصدق لا يرضى  
بالتصدق على الشبهة فقط الفاعل لولا ما تقدم من النص هو لزوم الدفع الى الحاكم ثم الحاكم يتبع شهادة حال المالك فان شهد برضائه بالتصدق  
او بالاشكاع عليها والابتنين بالان لا يمتنع من ان يكون من المالك ولا يمتنع من احدهما ولا ضمان فيها ويجعل فو باقعي لا مك لان الشك في  
جواز التصديق واجب بل لا ضالة الفضا واما بما لا حظ له في رد النص بالتصدق فالظن عدم جواز الامتسا امانة لا تصرف لم يؤذن منه من المالك  
ولا الشارع ويعني الدفع الى الحاكم والتصديق وتبين ان مقتضى الجمع بينهما وبين دليل دلالة الحاكم هو التخصيص والتصديق والدفع الى الحاكم فكل منهما الواجب  
ويشكل لظهور النص في تعيين التصديق بمجرور الدفع اليه من حيث لا يمتنع على مقتضى الصدقة وكونه غرض بموافقتها ويمكن ان يقال ان اخبار  
التصدق واردة في مقام اذن الامام بالتصدق ويجوز له على بيان المصروف فانك اذا ما ملكت كثيراً من المصروفات لم تؤذن على اذن الحاكم وحدها  
واردة في الموضوع على طريق الحكم العام كقائمة البينة والاختلاف المقاصد وكيف كان فالأحوط خصوصاً بما لا حظ له في رد النص على ان مجهول المالك  
قال الامام ثم مراجعة الحاكم بالدفع اليه واستيدانه وبناك ذلك في الذين المجهول المالك اذ الكلي لا يتخصص للفرع لا بقصر الحاكم الذي هو و  
وان كان في الاخبار الواردة فيه ثبوت لولا يثبت بالدفع ثم ان حكم تعدد الاصل الى المالك المعلوم نفصلاً احكم جهالة المالك في رده بين غير  
محصورين في التصديق استقلالاً او بدين الحاكم كاصح به جماعة منهم المحققون في بيع وغيره ثم ان مقتضى هذه الصدقة هو التخصيص لا التبادر من إطلاق  
الامر بالتصدق في جواز اعطائها للمهاجرين قولان من خاصية من تدبر على المالك وان وجب على من يده الا انه نائب لو كبل والوصي  
من انه قال يعين صرفه بحكم الشارع لا بالامار المالك حتى يكون مندوباً مع ان كونه من المالك غير معلوم فاعلمها من وجب عليه ثم ان في الضمان  
لوظهر المالك ولم يرضى بالتصدق وعدمه شرط عدم ترتيب الضمان كما اذا اخذ من الغاصب حسنة لا بقصد التملك وجوه من  
احكام البرزخية من التصديق وازالة لزوم التصديق بمعنى عدم انقضاءها عن الوجهة التي وقعت عليه ومن عموم ضمان من تلفت لا ينافيه ذلك  
الشارع لاحتمال ان يذنب في التصديق على هذا الوجه كاذن في التصديق باللفظة المضمونة باختلاف وبعاء الشروع من الغاصب وغيره انما  
بالتصدق ساكت عن ذكر الضمان حتى يبينهم من عدم الضمان مع التكون عند وضع هذا الوجهان في دليل الاثبات كونه علة بانه  
الضمان وليس كذلك في غير ذلك من وجه الضمان مراعي بعدم اجازة المالك يحتاج الى دليل اخر الا ان يقال انه ضمان من جهة التصديق وترفع باجاء  
نفس هذا مع ان الظن من دليل ان ذلك اختصاصه بالاثبات على المالك لا الاثبات له والاحسان اليه والمقرض من ان التصديق بما قلناها التوفيق  
احساناً او طريقاً لا يصح بعد الياس من حصول البينة اما احتمال كون التصديق مراعي كالتصديق ففرض لا شفاة اذ لم يقل احد رجوع المالك على  
الفقير مع بقاء العين انما انما الثواب من شخص الغير حكم شرعي وكيف كان فلا مقتضى للضمان وان كان يجوز الاذن في تصدقه غير مقتضى لعدم فائدة  
من الرجوع الى الاصل لكن الرجوع الى اصالته البينة انما يصح فيما لم يسبق به الضمان وهو ما اذا اخذ المال من الغاصب حسنة واما اذا تمكده منه ثم  
علم بكونه مقتصراً بما لا يوجد استحقاق الضمان في هذه الصورة لان المتيقن هو ارتفاع الضمان بالتصدق لكن يرضى به المالك بعد الاطلاع لا خط  
تبيين ان التفصيل بين يد الضمان وغيرها او نقى بالقاعدة لكن الوجه الضمان علم اما تحكما فلا استحقاق حيث عارض البينة ولو تضمنه عدم القول  
بالفضل واما للرسالة المتقدمة عن ترك ما لا شفاة ذلك من خبر الوعدان لم يثبت عن مورده الى ما عرفت من جعله بحكم اللفظة لكن ينفى  
من ان التصديق بهذا الوجه حكم الياس عن المالك ثم الضمان هل يثبت بمجرد التصديق واجازته واقعة ويثبت بالرود من جهة من جهة الفضل  
وجوه من دليل الاثبات والاستصحاب ومن ضالة عدم التفاضيل الرورض في الرواية المتقدمة في اللفظة ولو مات المالك ففي مقام داره مقامه  
اجازة التصديق ووجه توكيد ان ذلك من قبل الحقوق المتعلقة بذلك الاموال من ثبوت كبر من الحقوق فيجعل العقد لغير لزوم التصديق  
بالشبهة العينية فلا اخلاص من الرجوع الى الغيبة هو المالك لو ما التصديق في المالك فالظن خروج الغرامة من تركه لان الحقوق المالك  
عليه بسبب هذه كلة على تقدير مباشرة التصديق له ولو دفعه الى الحاكم فتصدق به بعد الياس فالظن عدم الضمان لبرزخية الشخص بالدفع الى  
والغائبة تصرف لولي كغيره لولي عليه فيحصل الضمان لان الغرامة هنا ليس لاجل ضمان مال وعدم بقود الغيبة لصار من التصديق حتى يهرق بين  
تصرف لولي وغيره لثبوت لولا يمتنع في هذا التصديق لان المقرض ثبوت لولا يمتنع له كالحاكم ولذا لا يمتنع من الفقير زار والمالك بالتصدق  
لازم والغرامة حكم سريع يعلق بالتصدق كائناً ما كان فاذا كان المكلف بالتصدق هو من وقع في يده لكونه هو الما يرضى الحاكم كما كان العسر  
على الموكل وان كان المكلف هو الحاكم لوقوع المال في يده قبل الياس عن ما كلفه فهو المكلف بالتصدق كان الضمان عليه اما العسر واليسر  
وهو علم ان لا اشكال الجائز على الحرام فاما ان يكون الاشياء موجبا للحصول الاشياء والاشراك واما ان لا يكون وعلى الاول فالقدور  
المالك اما مملوفاً او مجهولاً او مختلطان وعلى الاول فلا اشكال وعلى الثاني فالعسر في اخراج الخس على تفصيل مذكور في باب الخسر ولو علم  
القدور قد تقدم في القسم الثالث لو علم المالك وجب الخس معه بالمصلحة وعلى الثاني فيعتبر الفرع والبيع والاشراك في كبره وتفصيل

تعالى  
فيما عرفت  
فيما عرفت

فيما يتعلق بالملك  
الملك

فيما يتعلق بالملك  
الملك

ذلك كله في كتاب النفس والعلم ان اخذ ما في هذا الظاهر بنفسه باعينا نفس الاخذ الى الاحكام الخمسة وباعينا نفس المال الى المحرم والكرو والواجب المحرم  
ما علم كونه مال النضر مع عقد رضا بالاخذ المذكور المال المشبه الواجب ما يجب استغاضه من يد من حقوق الناس حتى انه يجب على الحاكم الشرعي  
استغاضه ما في منه من حقوق السادة والفقراء ولو بعنوان المقاضيه بل يجوز ذلك لاحاد الناس خصوصا نفس المستحقين مع تقدير راسيذ ان  
الحاكم وكيف كان فالظاهرة لا اشكال في كون ما في منه من قيم المثلثات غصبا من جهة دونه نظير ما استغاضه من يد من مبيع او صدق او  
غيرها ومقتضى القاعدة كونهما كذا بعد موته فيقدم جميع ذلك على الارث الوصية الا ان ذكر بعض الاساطين ان ما في يد من المظالم الفاضل لا يحق  
حكم الدون في التقديم على الوصايا والموارث لعدم انصراف الدين اليه وان كان منه بقاء عموم الوصية والميراث على حاله والليو الماخوذ به يد  
من مبدل الاسلام الى بوضاه افضل هذا الواو صهيها بعد التلخيص من الثالث انه من منع الانصراف لا يبعد بعد الرجعة العرفية بين ما  
انلفه هذا الظاهر عدوانا بين ما انلفه هذا الظاهر عدوانا وبين ما انلفه شخص اخر من غير الظلمه مع انه لا اشكال في جواز  
احكام الدين عليه حال جونه من جواز المقاضيه من ماله كما هو المنصوص في تعلق النفس والاستطاعة وغير ذلك فلو لم الانصراف لزم اهمال الاحكام  
النوطه بالدين وجواز عدما من غير فرق بين جونه وموته وما ادعاه من الشبه فهو ناش من قلة مبالاة الناس كما هو يد منهم في اكثر الباطنات من  
ولذا يفرقون في ذلك بين الظلمه وغيرهم من جواهر الاشغال في منه بحقوق الناس من جهة حق السادة والفقراء او من جهة العلم بفست اكثر مغاناة  
في نفاذ وصايا الظلمه ونوريتهم بين اشغالهم ببعض المثلثات ارض الجانيات وبين اشتغالها بدونهم المستغرض عليهم من فعاله  
وصدقهم الواجب عليهم ولا بين ما علم الظلوم فيه تفصيلا وبين ما لم يعلم فانك اذا تبصرت احوال الظلمه وجدتها مستغرضه في ذمهم من جهة المعادنة  
والمذاينات مظهر من جهة خصوص اشخاص معلومين تفصيلا او شبهة في محضوكا فينه تاسف في تركهم المانع من المنصف فيها بالوصية والارث  
وبالجمله فالتسليم المذكور اوه من دعوى الانصراف السابقة فالحرج بها عن الفواعل المنصوصه الجمع عليها غير متوجهة لثالثها ما اخذ السلطان  
المستقل اخذ الخراج والمفاضة من الاراضي باسمها ومن الانعام باسم لكونه يجوز ان يقبض منه بجانا او بالمعاوضة وان كان مقتضى القاعدة حرمة  
غير منصوص الاخذ من نصيبه مع من عليه الحقوق المذكورة في تعيين شيء من ماله لاجلها فاسد كما اذا تراضى الظالم مع مستأدا للغير في دفع شيء اليه عوض  
هذا مع الترضية وانما اذا تم على اخذ شيء بهذا العنوانان ففسد اوضح وكيف كان فباخذه الجاهل باو على ملك الماخوذ منه مع ذلك يجوز قبضه عن  
الجاهل بالانصراف عنه بين الاضمار عن بعض حكاية الاجماع عليه قال في محكي النسخ لان الدليل على جواز شراء الثالث من الجاهل ان لو كان مستحقا  
لن النص لواردهم والاجماع وان لم يعلم مستند ويمكن ان يكون مستندا ان ذلك هو اللائمة وقد اذوا الشيعه في شراء ذلك فيكون نصرا للجاهل  
كصرف لقصوا انهم اليه ان لمالك انتهى قول الاولين يقال اذا انضم اليه دن مولى الملك كما لا يخفى في مع صدق عليه اجماع فنها الامتياز  
والاجتناب المتوارفة عن لانه الهداه وفي ذلك اطيع عليه علما وانا لا نعلم شيئا من القواعد التي لا خلاف فيه وفي الرضا ان استغاضه فعل الاجماع  
وقد ايد دعوى هؤلاء بالشهرة المحققة بين الشيخ ومن اخر عنه بكونه عليه قبل الاجماع مضاعفا الى لزوم الحجج العظمى في الاجتناب عن هذه الاموال بل  
اختلال النظام والى الرواية المنقذة لاخذ الجواهر من السلطان خصوصا الجواهر العظام التي لا يمتثل عادة ان يكون من غير الخراج وكان الامام  
ياي عن اخذها احيانا معللا بان فيها حقوق لانه روايات منها صحيحة بخلافه عن الشيخ فم قال سئل عن رجل من اهل البيت عن السلطان من اهل البيت  
وعنه ما هو يعلم انهم باخذ من منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم فقال ما الابل والتم الامثل الحنطة والشعير وغير ذلك لا بأس به حتى يعرف المحرم بعينه  
قلنا فان ترى في مستند شيئا فباخذ صدقات غناصا فتقول بعناها بغيرنا اياها فان ترى في شراء ذلك منه فقال ان كان قد اخذها وعطافا فلا  
باس قبل له فان ترى في الحنطة والشعير بغيرنا القاسم فيقسم لنا خطانا وباخذ حنطة فتاخذ بكل فان ترى في شراء ذلك منه فقال ان كان قد قبضه بكل  
وانه خصوص لا بأس بهذه الرواية على ان شراء الصدقات من الانعام والغلات من مال السلطان كان مفرغ الجواز عند السائل والمنازل او لا من الجواز  
مع العلم الاجمالي بخصوص الحرام في ايها المال وثانيا من جهة توهم الحرمة والكرامة في شراء ما يخرج في الصدقات كركوبه باب لركوبه وثالثا من جهة كفاية الكيل الاول  
وبالجمله ففي هذه الرواية سوالا وجوبا با اشعار بان الجواز كان من الواضحات الغير المحتاجة الى السؤال الا ان كان اصل الجواز في السؤال حيث ان ما اخذ  
باسم لكونه معلوم الحرمة تفصيلا فلا فرق بين اخذ الحق الذي يجب عليهم واخذ اكثر منه وكيف قوله حتى يعرف المحرم منه الدلالة على مفرغ غير حل ما يأتى  
من الحق وان المحرم هو الزايد المراد بالجلال هو الحلال بالنسبة من ينقل اليه وان كان حراما بالنسبة للجاهل لا يبعد بغيره معاقبه على اخذ وضمانه  
النصر في منه وفي وصفه للماخوذ بالحيلة لانه على عدم اختصاص الرخصة بالشراء بل جميع انواع الانشغال الى الشخص فان دفع ما قيل من الرواية مختصة  
بالشراء فيقتصر على الفواعل عد عليه ثم الظ من الفقر الثانية السؤال الجواب عن حكم المقاضيه فاخر الفاضل القطعي في كونه صنف في الرد على رشا  
الحقوق الكركة المتبقية لقطع الحاج في حل الخراج سائر بقية ما في الروايات من اذله الجواز بعد دلالة الفقرة الثانية على حكم المقاضيه واحتمال كون  
القاسم هو زارع الارض وكله ضعف جدا وشبهه على هذا الاخر من الحقوق الارادية وبسبب ربه وزاد عليه ما سكت هو عنه من عدم دلالة الفقرة



في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب

الاول على حل شراء الزكوة بدعوى ان قوله لا باس حقه نفق الحرام منه لان الاصل جواز شراء ما كان خلا لا بل مشبهها وعدم جواز شراها ما كان حراما  
 انجرام بعينه لان على جواز شراء الزكوة بعينها صريحنا ثم ظاهره ان ذلك لا ينبغي المحل عليه لثبوتنا في العقل والنقل ويمكن ان يكون سببا لاجال  
 منه للثبوت ويؤيد عدم المحل على الظاهر غير مراد بالانفاق ان ليس محلال ما اخذه الجاهل منه انتهى انتخبنا انه ليس في العقل ما يقتضي فتح المحكم  
 المذكور واي فرق بين هذا وبين ما اخذوا لثبوتهم مما فيه حشونهم ولا في العقل الا عموما فابله للتخصيص بمثل هذا التخصيص وغيره المتشابهين  
 رواية وعمل مع نقل الاتفاق عن جماعة وما المحل على الثقة فلا يجوز بغير معارضة العوضا كما لا يخفى ومنها رواية اسحق بن عمار قال سئل  
 عن رجل اشترى من الغامل وهو نظام قال اشترى منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احد وجهه لذلك ان الظاهر من شراء من الغامل شراء ما هو عامل  
 فيه وهو الذي باخذه من المحقوق من السلطان نعم لو بنى على المناقشة احتمل ان يريد السائل شراء املاك الغامل منه مع علمه بكونه ظالما غاصبا  
 فيكون سؤالا عن معاملة الظلمة لكنه خلاف الانصاف وان تركه صاحب الرسالة ومنها رواية ابى بكر الحضرمي قال قلت لابي عبد الله  
 وعنده ابنه سميل فقال ما يمنع ابن ابي سمار ان يخرج شابا لثيغه فيكونه ما يكره الناس ويعطيه ما يعطى الناس ثم قال لم ترك عطاءك قلت  
 مخافة على بنى قال ما منع ابن ابي سمار ان يعطى ليك عطائك ما علم ان لك في نيتك مال نصيبا فان ظاهره حل ما يعطى من نيتك المال  
 عطاوا واجر للعقل فيما يتعلق به بل قال المحقق الكركي ان هذا يخرج من الباب لا ندره بان لا خوف على السائل في ربه لانه لم ياخذ الا نصيبه من بيت  
 المال قد ثبت في الأصول نعم الحكم بعد الحكم المنصوص عنه انتهى ان نجيب من الاردينى قال انما ما فهمت منه دلاله ما وذلك لان غايها ما  
 ذكر وقد يكون شئ من نيتك مال ويجوز اخذه واعطائه للثغيفين بان يكون من ذرا او وصيه لهم بان يعطيه لهم بان لا يترك ذلك انتهى  
 وقد تبع في ذلك صاحب الرضا حيث قال ان الدليل لا يشار فيه بالخارج اقوال الانصاف ان الرواية ظاهرة في حل ما في نيتك مال ما ياخذ الجاهل به  
 منها الاخبار الواردة في احكام تقبل الخراج من السلطان على وجه يشهد من بعضها كون اصل التقبل مسلم الجواز عندهم فيها صحفه المحل  
 عن ابي عبد الله في جملة حديثه قال لا باس بان تقبل الرجل الارض واهلها من السلطان وعن مزارعة اهل الخراج بالنصف والربع والثالث قال  
 نعم لا باس به وقد قبل رسول الله خير اعطاه اليهود حيث فتح عليه يخي والخبر هو النصف منها الصحيح عن سميل الفضل عن ابي عبد الله  
 قال سئل عن رجل يقبل خراج الرجال وجزية رؤسهم وخراج الخيل والشجر والاحام والمضائد السمك والطير وهو لا يدرى لعل هذا لا يكون  
 ابدا الا شربه وفي رواية اخرى ان يقبل من ذلك شيئا واحدا قد ادرك فاشتره ويقبل به ويخوها الموثوق المروى في رواية  
 عن سميل الفضل الهاشمي بان في تفاوت ورواية لفضن المختار قال قلت لابي عبد الله جعلت فداك ما تقول في الارض يتصلها من السلطان  
 ثم واجرها من كرتي على ان ما اخرج الله ثمنها من شئ من ذلك النصف الثالث بعدد جواز السلطان قال لا باس ان كان عاملا الرتبة الى غير ذلك  
 من الاخبار الواردة في باب قبالة الارض واستيفار ارض الخراج من السلطان ثم اجارها للزراع ما يدر من ذلك وقد قبل برؤايات اخرى لا يرضع وضو  
 في ذلك منها الصحيح عن جميل بن صالح قال راد وابع عمر بن ابي زياد وارتان اشترى ثوبه فقلت لا حتى يسامر ابا عبد الله فسنلت معاذا ان  
 يسامره فقال قل له يشتره فان لم يشتره اشتره غيره ولا لثمة منه على كون عين يارض املاك الخراجية ولعله من الاملاك المصنوعة  
 من الامام وغيره الموقوف اشتره خالصها على ان لا امام ثم يظهر من بعض الاخبار ان عين زياد كان ملكا لابي عبد الله ومنها صحيح  
 الرحمن بن الحجاج قال قال ابو الحسن عموما لا تدخل مع علي في شراء الطعام في ظنك صفا فقلت نعم وان شئت سمعت علي قال اشتره والمحل  
 ففي الاخبار المتقدمة غرض من ذلك ينبغي التنبه على امور الاول ان طاعات اكثر بل لكل ان الحكم يخص بما باخذه السلطان فقبل اخذه لا يتم  
 لا يجوز المعاملة عليه بشر ما في ضمنه من عمل الارض والمحوالة عليه بخود ذلك به صريح السيد الصمد فيما حكى عن شرحه على النافع حيث قال بما علم  
 ذلك بعد قبض السلطان وانما شبهه فلذا قال لعله ياخذ انتهى لكن صرح جماعة عدم الفرق بل صرح الحق الثاني بالاحكام على عدم الفرق بين  
 وعدمه وفي الروايات صرح بعد الخلاف في هذا هو الظاهر من الاخبار المتقدمة الواردة في قبالة الارض وجزية الرؤس حيث لفت على ان حال ما في ربه  
 من عمل الارض من الخراج لمن يقبل الارض من السلطان والظن من الاخبار في باب مساكن حيث يذكر ان خراج السلطان على مالك الاشجار  
 الا ان يشترط خلافه اجزاء ما ياخذ الجاهل من ربه ما ياخذ العادل في براءة ذمة من عمل الارض الذي سطر عليه اجزها باذنه غير بل ذكر في المراجعة  
 ايضا ان خراج الارض في كلام الاكثر والارض الخراجية كما في الغنية وترى على ما تكلموا وان كان يشكل توجيهه من جهة عدم المالك للارض  
 الخراجية وكيف كان فالقوى ان المعاملة على الخراج جازية ولو قبل قبضها وما يقبل اكثر بما ياخذ فالمراد ما لا يبيع على اخذه لو  
 لم ياخذ فعلا وما الماخوذ فعلا لكن الوجه في تخصيص المالك العتوان به جملة المستثنى من جواز السلطان التي حكم ابو جوب ودها على  
 ما تكلموا اذا علمت ان ما بعينها فانهم وبو بد الثاني سباق كلام بعضهم حيث يذكر ان هذه المستثنى عقبة صفة الجواز خصوصا عبارة عنه  
 حيث صرح بنعم الحكم بقوله وان عرف رايه ويؤيد الاول ان الحكم في الشبهة حواشي على عدمه على قول العادل ان الذي ياخذ الجاهل

في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب  
في هذا الكتاب

نخبه

الجابر الى قوله وان لم يقبضها الجابر انتهى الثاني هل يختص حكم الخراج من حيث الخرج غن قاعه كونه ما لا يقبض بالجابر من قبل اليه فلا يختص  
الجابر في اخذ اصله بل يفسر الشارع من هذه المعامله الاصل ذلك للنفيل اليه ويكون الشارع قد اضى سلطه الجابر عليه فيكون منه عند ارض  
بدله المعوض عنه العقد معه خراما صريح الشبهك والحق عن جاعه ذلك قال المحقق الكركي في رساله ما زلتنا نسمع من كثير من عاصرتهم لا يتبا  
شيخنا الاعظم الشيخ علي بن مهدي انه لا يجوز لمن عليه الخراج سرقه ولا يجوز له ولا منعه ولا شيء منه لان ذلك هو واجب عليه فهو في المسالك في  
الارضين ذكر الاصحاب انه لا يجوز لاحد جدها ولا منعها ولا التصرف فيها بغيره بل ادعى بعضهم الاتفاق عليه نه في آخر كلامه ايضا ان طالا اخذ  
ان الخراج المفاسه لازم للجابر حيث يطلبه ويوقف على انه انتهى على هذا القول بعض الاساطين في شرحه على قد جثا قال ويقوى حرمه سرقه المحصنه  
حياتها والامتناع من تسليم ثمنها بعد شرائها الى الجابر وان حرم عليه ودخل ثمنه في الامانة على الاثم في البدله والغايه لنص الاصحاب على ذلك  
ودعوى الاجتماع عليه انتهى قوله ان اريد منع المحصنه من تصرف في الارض من دون جرة فله وجه لا هنا ملك المسلم فلا بد لها من اجرة فتمت  
في مصالحهم وان اريد منعها من خصوص الجابر فلا بد لئلا يل على حرمة ان لا يشغل ان لا يشغل الارض بالاجرة لا بوجوب نعمها الى الجابر بل يمكن القول  
بانه لا يجوز مع التمكن لا غير مستحق فيسلم الى العادل او نائبه الخاص والعام ومع التقدير بوجوبه في المصالح حسبه مع ان في بعض الاخبار  
في جواز الامتناع مثل صحيحه زاره اشترى من عبد الملك ارضا من جيرة بثلاثمائة الف فقلت له وبلكا ووجهك فنظر الى الحسن هذا المال  
فابست يده واخبرني بالبقاء في علي رضى مال وقدم هو لا يذهب من يده امه قال فقلت لك لا يذهب الله فقال مبادر الجواب هو له فقلت له انه  
اذا ما غنص على اصبعه فان وضع حامل هذا الجبران يكون الارض المفاسه اما حمله على كونه مال الناصب عني جيرة او بعضه في ماله يكون ذلك  
حل مال الناصب بعد اخراج حقه كما استظهر في الحدائق فقد ضعف في محله يمنع هذا الحكم ومخالفة لانفاق اصحابنا كما تحقق في باب المحسوس  
وروي غير واحد من الاخبار واما الامرا خارج المحسوس في هذه الرواية فلعلمه من جهة اختلاف مال المفاسه لغيره من وجوه الحرم فيجب تحريمه ومن  
احتمال اختلافه بالحرم فيجب كما تقدم في جواز انظر وما روي من ان علي بن يقطين قال له الامام ع اكنسك لا بد فاعلا فاقوا موال الشيعة وانه كان  
يجبها من الشيعة علانية ويردها عليهم ثم قال المحقق الكركي في قاطعة الحاج انه يمكن ان يكون المراد به ما يحصل عليهم من وجوه الظلم الحرمة ويمكن ان  
يراد به وجوه الخراج والمفاسه والزكوات كلها وان كانت حقا عليهم لكنها ليست حصص الجابر فلا يجوز جمعها الاجله الا عند الضرورة وما زلتنا نسمع  
من كثير من عاصرتهم لا يتبا شيخنا الاعظم الى اخر ما تقدم نقله عن صاحبنا قول ما ذكره من المحل على وجوه الظلم الحرم مخالف لظاهر العام في قول الامام  
فاقوا موال الشيعة فاحتمال الثاني اولى لكن بالنسبة الى ما عدا الزكوات لا هنا كسائر وجوه الظلم الحرمة خصوصا بناء على عدم الاجزاء بها عن الزكوة  
الواجبة لقوله تعالى انما هو الاثم والجرم والظلم والفساد لا يظلمون شيئا ما استطعتم فان المال لا ينبغي ان يترك مرتين وفيها  
ذكر المحقق من الوجه الثاني لانه على ان مذهبه ليس بخروج دفع الخراج والمفاسه الى خصوص الجابر وجواز منعه عنه وان قبل بعد عن مشايخه في  
المقدم ما يفهم منه خلاف ذلك لكن يمكن ان لا يبعد ان يكون مراد مشايخه المنع عن سرقه الخراج او مجوده واسا حوق عن نائب العادل لا منعه عن خصوص  
الجابر مع دفعه الى نائب العادل او صرفه حسبه وجوه بيت المال كما يشهد لذلك تعليل المنع بكونه حقا واجبا عليه فان وجوبه عليه بما يقتضيه  
منعه راسا لا عن خصوص الجابر لانه ليس حقا واجبا له ولعل ما ذكرناه هو مراد المحقق حيث نقل هذا الذهب مشايخه ربه بعد ما ذكره من التوجيه  
المقدم بلا فصل من دون شعار بحال الفقه لذلك الوجه مما يؤيد ذلك ان المحقق المذكور بعد ما ذكر ان هذا يصح حل ما ياتخذ الجابر من الخراج و  
المفاسه مما وردت في النصوص جامع عليه لا يحق بل السلون قاطبة قال فان قلت فهل يجوز ان يتولى من له النيابة حال الغيبة ذلك اعني الفقيه الجاهل  
للسلطان لا يفرق في الاصحاب ذلك بغير محال لكن من جواز الفقهاء حال الغيبة بولي سيفاء الحدود وغير ذلك من توابع منصبه لا ما منه ينبغي ان يجوز  
ذلك بطريق ولى النيابة والمحقق لذلك موجودون في كل عصر ومن تأمل في اقوال كبار علماءنا الماضين مثل علم الهدى وعلم المحققين نصير الملة  
والدين بحال العلوم بحال الدين العلم انه ربه وغيرهم نظر من اهل منصفه يشك في انهم يملكون هذا المسلك ساكنا او يدعون في كتبهم الاما  
يعتقدون حجة نه في محل ما ذكره من بولي الفقيه على صورة عدم تسلط الجابر خلاف الظاهر واما قوله ومن تأمل الخ فهو استشهاده على اصل المطلب  
وهو حل ما يتخذ من السلطان من الخراج على وجه لا يهاب من الارض على وجه لا يقطع ولا يدخل له بقوله فان قلت قلنا اصلا فان علمنا اننا المذكور  
وغيرهم لم يفرق بينهم الاستقلال على ارضي الخراج بغير اذن السلطان ومن يترأى منه لعل بجزية منع الخراج عن خصوص الجابر شيئا الشبهة في  
جثا قال ربه يجوز شراء ما ياتخذ الجابر باسم الخراج والزكوة والمفاسه وان لم يكن مستحقا له ثم قال ولا يجب بالمفاسه وشبهها على المال لا  
يعبر رضا ولا يمنع ظلمه من اشرائه وكذا لو علم ان له اموال يظلم لان يعلم الظلم بعينه ثم يكره معاملته لظلمه ولا يحرم لعل ان كل شيء فيه خلاف  
وحرام فهو حلال حتى يفر من الحرم بعينه لا يفرق بين قبض الجابر باها او بكملة وعدم القبض فلو احواله بها وقبل الثلثة او وكله في قبضها او با  
وهي في البايع اولى منه جاز الشاؤل ويجوز على مالك المنع وكما يجوز الشراء بجواز سائر المعادضا والوقف في الصدقة ولا يحل تناولها

بغير ذلك انتهى لكن الظاهر من قوله ويجوز على المالك المنع انه عطف على قوله جاز التناول فيكون من احكام الاحالة بها والوكيل والبيع فالمراد منع  
 المالك الحال والشئى عنها وهذا الاشكال منه لان اللازم من فرض صحة الاحالة والشئى تملك الحال والمستتر في هذا يجوز منعها عن ملكها  
 واما قوله ولا يحمل ثباتها بغير ذلك فلعل المراد به ما تقدم في كلام مشايخ المحققين الكركي من زاده تناولها بغير ان احد حتى الفقيه الثاني  
 عن السلطان العادل وقد عرفنا ان هذا مسلمة فتوى نصا وان الخراج لا يسقط من منعه على ارض المسلمين ثم ان ما ذكره من جواز الوقف لا يتأتى  
 ذكره في جملة التصرفات فيما اخذه الجابر ان راد وقف الارض لما حوزته منه اذا نقلها السلطان اليه لبعض مصلح المسلمين فلا ينعى عن شكك  
 اما ما تقدم من لك من نقل الاتفاق على عدم جواز البيع الجابر والجود فالظن منه ايضا ما ذكرنا من جود الخراج ومنعه راسا عن خصوص الجابر  
 مع تسليمه الى الفقيه الثاني عن العادل فانه رده بغير ما نقلنا عنه من حكاية الاتفاق قال بل افضل وهل يوقف التصرف في هذا القسم على اذن  
 الحاكم الشرعى اذا كان متمكنا من صرفها على وجهها بناء على كونه تابعا عن المستحق ومفوضا اليه ما هو اعظم من ذلك الظن ذلك وجه فيجوز عليه  
 صرف حاصلها في مصلح المسلمين ومع عدم التمكن امرها الى الجابر واما جواز الشرف فيها كيف تقف لكل واحد من المسلمين بغيره جدا بل لم  
 اقف على قابل بل لان المسلمين بين فائيل باولوية الجابر توقف التصرف على اذنه وبين مفوض الامر الى الامام مع منع غيره ترجع الامر الى  
 نائبه فالصرف يبدو ونما لا دليل عليه تنهى ليس مراده من الوقف الوقف على اذن الحاكم تبدل الاخذ من الجابر ولا خصوص صورة عي  
 استيلاء الجابر على الارض كما لا يخفى كيف كان فقد تحقق ما ذكرناه ان غاية ما دل عليه النص من النصاوى كفاية اذن الجابر في حل الخراج وكون نصرة اهل  
 والمعاوضه والاستقاط وغير ذلك فاما انما احتجنا بذلك فلم يلبس عليه بل ولا اماره بل لو فو قش كفاية تصرفه في الحل عليه وعدم توقفها على اذن الحاكم  
 الشرعى مع التمكن بناء على ان الاحتيا الظاهر في الكفاية مسرقة الى تعاليب من عدم تيسر استيذان الامام مع ما وانما يمكن ذلك الا ان المناقشة في غير  
 محلها الا ان استقام من الاحتيا الا ان العام من لا يمتنع يحتاج بعد ذلك الى اذن خاص في الموارد الخاصة منهم ولا من خواهم هذا كله مع استيلاء  
 الجابر على تلك الارض والتمكن من استيذانه واما مع عدم استيلائه على ارض خراجيه لقصوده عنها الصلوات فبقا اهلها له ابتداء او طيناهم عليه  
 السابغة عليهم فالافوى خصوص ما مع عدم الاستيلاء ابتداء عدم جواز استيذانه وعدم مضى اذنه منها كما صرح به بعض المشايخ حيث قال  
 بعد بيان ان الحاكم مع حضور الامام مراجعته وشرائه الجابر مع التمكن واما مع عدمه فسلطان الجور واضع عن اتم لمط او عدم التمكن من مراجعته  
 فالواجب الرجوع الى الحاكم الشرعى ولا يذير الجابر بما شئت على من دخل في قسمه عيشه حتى يكون في سلطانه ويكون مشغولا به من الاعداء وتتم  
 فن بعد عن سلطانهم وكان على الحد فيما بينهم او يقوى عليهم فخرج عن مأمورهم فلا يبرى عليهم حكمهم انما هو على المقصود به من الاخبار وكلام الا  
 في قطع الحكم بالاصور والضرر اعد يتخصص ما دل على المنع عن الركون اليهم والاحتيا لهم الثالث ان الاحتيا وطلان الاضمار حل الخراج والمفاسد  
 الساخون من الاراضى التي يملكها الجابر كونه خراجيه وان كان عندنا من الافعال وهو الذي يهتبه نفى الخراج هم منصفين بعض دولتهم وبعض كل عام  
 من الاختصاص فان اعلانه قد استلزم كونه على حل الخراج والمفاسد بان هذا مال املكه الزارع لا مناجح الارض بل هو حق له اخذ غير متخفف  
 ومنه وجاز شرائه وهذه الدلائل وان كان فيه ما لا يخفى من التلذذ لانه كاشف عن انحصار محل الكلام بما كان من الاراضى التي لها حق على الزارع  
 وليس لان ذلك لكونها مباحة للشيعة نعم لو قلنا بان غيرهم يجب عليه اجرة الارض كما لا يبعد امكن تشبيل ما ياخذ منهم الجابر بالدليل المذكور  
 لوتهم وما يظهرونه الاختصاص ما تقدم من الشهيد مشايخ المحقق الثاني من وجوب جود الخراج والمفاسد معلل في ذلك ما رز ذلك خو عليه فان  
 الافعال الاخرى والاجرة في التصرف فيها او كذا ما تقدم فيها من التفتيح حيث كرهت دعوى الامام على الحاكم اذنه من الجابر الخراج والمفاسد  
 من تشبيل تصرفه لفضول ابناء المالك الا انما ان كل ما اصابه من ارضها ظاهرا في الاضمار بارادته والمسلمين جازا لما  
 استظهره الجعفر الكركي قدس سره من كليات الاضمار والاطلاق الاخبار مع ان الاحتيا اكثرها لا عموم فيها ولا اطلاقا بل بعض الاحتيا الزاد في الاضمار  
 على الاراضى الخراجية التي هي مباحة لغيره لطلوع الارض المضرب عليها الخراج من المسلمين نعم لو فرض انه صرف الخراج على ملك غير الامام  
 او على ملك الامام الا بالامانة وعلى الاراضى التي اسلم اهلها عليها هو عا ليدخل في تصرف الاحتيا وقسطا ولو اريد الخراج من الارض لغيره المالك  
 معتقد الاحتيا فاما ما يافقيه جها الرابع في الاخبار ومنصرف كليات الاضمار اختصاصا بسلطان الدعي للرئاسة لتمام وعمله فلا يشمل في سلط  
 على قريته وبلدة نرجا على سلطان الوقت فيما خذ منهم حقوق المسلمين نعم في الدليل المتقدم من اعلانه فهو له لتمكن عرفته فانه قاصد عن فادة  
 الدعي وان ظاهر عدم الفرق بين السلطان الخالف المعتقد لا مستحقا من الخراج والمومن والكافر وان عرفت ما بعد الاحتيا لان ط الاحتيا  
 الاختصاص بالخالف المستلزم مشكلا من اختصاص موارد الاحتيا بالخالف المعتقد لا مستحقا واخذ ولا عموم فيها لير المور ومقتضى مخالفة لتمام  
 عليه من لزوم المخرج ودعوى الاطلاق في بعض الاخبار المتقدمة مثل قوله في صحيحه الجليلي لا بأس بان يتقبل الرجل الارض واهلها من سلطان  
 وقوله في صحيحه محمد بن مسلم كل ارض فيها اليك سلطان فليكن ما يخرج اقه منها الذي طمك عليه غير ذلك ويمكن ان يار لزوم المخرج بل وانه على

فالجابر على تلك الارض والتمكن من استيذانه واما مع عدم استيلائه على ارض خراجيه لقصوده عنها الصلوات فبقا اهلها له ابتداء او طيناهم عليه

في حق الجابر الخراج والمفاسد معلل في ذلك ما رز ذلك خو عليه فان



كل بقدر ان المرفوض ان السلطان لو من خصوصاً في هذه الارضه ياخذ الخراج عن كل ارض ولو لم يكن خراجيه وانهم ياخذون كثير من جوه الظلم  
 الحره منضمه الى الخراج وليس الخراج عندهم من ارضه ما يرا ياخذونه ظلماً من العصور وسائر ما يظلمون به الناس كما لا يخفى على من لا حظ سيره  
 عالمه فلا بد ما من الحكم بجل ذلك كله لدفع الحجج واما من الحكم بكون ما في يد السلطان وعمله من الاموال الجبهه للمالك واما الاطلاقات فهي  
 الى امكان دعوى انصرفها الى الغالب في ذلك مسوقه لبيان حكم آخر كجواز اذ حال اهل الارض الخراجيه في قبيل الارض في صحيحه الجبلي لدفع قومه  
 حره ذلك كما يظهر من اخبار اخر وكجواز اخذ اكثر ما تقبل به الارض من السلطان في رايه الفيض الخصار وكغير ذلك من احكام مباله الارض  
 واتباعها في اعداها من الروايات والحاصل ان الاستدلال بهذه الاخبار على عدم الياس ياخذوا لهم مع اعترافهم بعدم الاستحقاق مشكل  
 ما يدل على عدم شمول كلمات الاستحقاق ان عنوان المسئله في كلامهم ماخذ الجاير لشبهه المقاسمه والزكوة كما في المنه والباسم الخراج والامتناع  
 كما في غيره وما ياخذ الجاير لو من ليس لشبهه الخراج والمقاسمه لان المراد بشبهه ما يشبهه استحقاقه اما الحاصله في هذه المقامه نظيره  
 سائر ياخذون مما لا يستحقون لان مذهب الشيعة ان لو لا في الارض الخراجيه عما هي للامام او نائبه الخاص والعام مما ياخذ الجاير  
 المقتدر لذلك انما هو شيء يظلم به في عفاؤه مقرر بعدم برائته من زرع الارض من اجزها شرعاً نظير ما ياخذ من الاملاك الخاصة التي لا يخرج  
 اصلاً ولو فرض حصولها بالاستحقاق لبعض سائر الاشياء من بعض الوجوه لم يدخل بذلك في عنوان ولا صاحب قطعاً لان مرادهم من شبهه  
 من حيث المذهب امضاها الشارع للشيعة لا شبهه في نظر شخص خاص لان شبهه الخاصه ان كان عن سبب صحيح كاجتهاد او تقليد فلا اشكال  
 في جليله واستحقاقه للاخذ بالنسبة اليه الا كانت باطلاً غير نافذة في جواز الحاصل ان اخذ الخراج والمقاسمه لشبهه الاستحقاق في كلام الاعا  
 ليس الجاير الخالف ما يوجب ايضا عطف الزكوة عليها مع ان جابر الروافق لا يرى لنفسه لا يوجبها للصدقات وكيف كان فالذي التحيل ان  
 ازيد المصلحة التام في كلامهم يزداد له هذا المعنى وضوحاً فاطيب به بعض دعوى عموم النص وكلمات الاستحقاق مما لا ينبغي ان يغتر به ولا  
 ما ذكرناه وغيره فسر صاحب البيان في كلامه الحكمي الجاير بعبارة النافع بمن تقدم على امير المؤمنين اثنى ثلثه القول بالاخذ  
 كما استظهر من ذلك وجرم به في اوضح النافع وجعله الاصح في الروايات لا يوجب عن قوه ينبغي في الاراضى التي بيد الجاير الروافق في المعاملة على غيرها  
 او على ما يؤخذ عليها من اجرة الحاكم الشرعي لو فرض ظهور سلطان مخالف لا يرى نفسه مستحقاً لجباية تلك الوجوه وانما اخذها ياخذ نظير ما  
 على الارض من سائر ارضه الا ان الخراج لا يخرج من غير داخل في منصرف الاخبار ولا في كلمات الاحكام بحكم السلطان الموقوف واما  
 السلطان الكافر فلا جد فيه نصاً ويغني عن ذلك اطلاق النص والقوى الزام دخولها فيها لكن الانصاف انصرفها الى غير مضى الى ما تقدم في  
 السلطان الموقوف من اعتبار كون الاخذ بشبهه الاستحقاق وقد تمسك في ذلك بعض نفى السبيل للكافر على المؤمن في الحاصل لظانه لا يستبرئ من  
 الماخوذ ان يكون الماخوذ منه من عيقت استحقاق الاخذ للاخذ فلا فرق بين المؤمن والمخالف في الكافر لا اطلاق بعض الاخبار المتقدمة واختصاص  
 بعضها الاخر بالمؤمن كما في رواية الحد والحق بغير عار وبعض روايات ارضه الجايريه ولم يستبعد بعض اختصاص الحكم بالماخوذ من معتقد  
 استحقاق الاخذ مع اعترافه بان الاستحقاق القديم كان داخل هذه المسئلة يعني مسئلة حل الخراج والمقاسمه في الفاعلة المعروفة من الزام الناس بما  
 الروايات بنفسهم ووجوب المنى معهم في احكامهم على ما يشهد به تشبيه بعضهم ما يتفرق به باستيفاء الدين من الذي من ثمن ما باعه من الخمر والخمر والاراضى  
 ان المسئلة من ذلك ان المصنف فيما نحن فيه نصراً الجاير في ذلك الاراضى من الناس ليس الخراج قد وصفت بل المناط فيه ما راضى فيه السلطان  
 ومثل الارض لا يخرج من اجرة الارض فينبط بروض المجر والساجر نعم لو استعمل احد الارض قبل تعيين الاجرة تعين عليه اجرة المثل وهي منصوص  
 عند اهل الخبرة واما قبل العمل فهو تابع لما يقع الفراض عليه نسباً ذكرناه ان الاستحقاق ويدل عليه قول الحسن في رسالة حماد بن عيسى والارض  
 التي اخذت عنوة بجبل وكار في موقوفة مشروكة في يد من يملكها ويجب على صليح ما يصلح لهم الوالى على قدر ما قيمهم من الخراج النصف والثلث  
 او الثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحاً ولا يضرهم الحد ولا يستقامندة واجعل عليهم الخراج والمقاسمه ما يضرهم لم يخرج ذلك كالدين  
 يؤخذ من بعض مزارع بعض بلادنا بحيث لا يخرج من كثر الخراج فيغيرونه على الزايع وحق في حره كليا يؤخذوا والمقدار الزايع على ما  
 الزايعه عليه وجهاً وحكى بعض انه بشرط ان لا يزيد على ما كان ياخذ المولى له الامام العادل الا برضاً والتحقيق ان استعمال الارض بالزراع  
 والفرس ان كان مختاراً في استعمالها فمقتضى الخراج والمقاسمه باختياره واختيار الجاير فاذا راضياً على شيء فهو الحق قليلاً كان وكثيراً وان كان  
 لا بد له من استعمال الارض لاها كان من رعه لم يضره من ينصرف بالارحال عن تلك القرية الى غيرها فالمنطوق ما ذكر في الرسالة من عدم كون كثر  
 عليهم مضراً بل لا يوجب لهم بعدد الخراج ما يكون بازا ما انفعوا على الزرع من المال وبدلوا من بدائهم الاعمال التابع طاً اطلاق الاحكام  
 انه لا يشترط فيصيل اليه الخراج والزكوة من السلطان على وجه الهدية او بقطعة الارض الخراجيه فطاعاً ان يكون مستحقاً له ونسبه لكونه  
 في سائر الاطلاقات لا اختياراً والاستحقاق لعله اذ اطلاق ما دل على جواز السلطان وعمله مع كونه غالياً من ثبوت المال والافاضة لغيره لا يصلح

انما  
 في ذلك  
 في سائر  
 في سائر

في ذلك  
 في سائر  
 في سائر

انما هي الاخذ الواردة في جواز ابتعاك الخراج المقاسم والركوة والوارد في حل تقبيل الارض الخراجية من السلطان ولا ريب عند اشتراط  
المشتري المتقبل متحقا لثبوت المال له من غير حرج حل ما يهبه السلطان من الخراج حقيقيا باطلا فانه عدا احتا حواثر السلطان مع ان تلك  
زاردة ايضا في شخص خاصه فيقتل كونهم ذوي حصص بنيت لما في الحكم بنفوذ تصرف الجارية على الاطلاق في الخراج من حيث البند والنقود لمعونة  
نصرة على الاطلاق فيه بالتبض والاحذ والمعاملة عليه بشكل وما قوله في رواية المحضر السابق ما يمنع ان يسموا ان يثبت ليد بعض  
اما علمان لك نصيبا من بيت المال فاما يلو على ان كل من له نصيب في بيت المال يجوز له الاحذ ان كل من له نصيب لا يجوز اخذه وكذا تعليل  
للعلمانية فيما تقدم من ليد بان الخراج حقه اخذ غير متحققة فان هذا لا ينافي امضا الشارع لبند الجارية كيف شاء كما ان للامام  
ان يصدر في بيت المال كيف شاء فلا يستلزم بالاعتليل المذكور في الرواية المذكورة في كلام العلامة في اعتبار اسقطها الاخذ بشي من بيت المال  
كما في الوثائق الخراجية محل نظر ثم اشكل من ذلك تحليل الركوة الماخوذة منه لكل احد كما هو ظاهر اطلاق القول بحلها فلو اخذ باسم الركوة وفي ذلك  
انه يشترط ان يكون صفة لها على وجهه لغيره عندهم بحسب ما يعتد به غاصبا او يمنع الاخذ منه عندهم ايضا ثم قال ويحتمل الجواز مطلقا  
الى اطلاق النص والقوى قال ويجوز مثله في المقاسم والخراج فان مصرفها بيت المال وله ان يارب محضه وصونه ايضا انتهى الثاني من كون  
الارض الخراجية بحيث يتعين بما يؤخذ منها ما تقدم من احكام الخراج المقاسم يتوقف على امور ثلثة الاول كونهما من نوعه واصلها على اربعة  
الارض المسلمين اذا عداها من الارضين لخراج عليها نعم لو قلنا بان ما ياحذه الجارية من افعال حكم ما ياحذه من ارض الخراج دخل ما يثبت كون  
من الافعال في حكمها فتقول بثبت المقتضى عنوة بالبيع الموجب للعلة وبثبته العديلين بالبيع المفسد للظن المناهض للعلة بناء على كفايته في كل معسر  
اقامة البينة عليه لثبت ان لو فكت الملك المطلق اما ثبوته بغير ذلك من الامارات لظنية حق قول من يوثق به من المورخين فيحل اشكال لان اصل عقد الفسخ  
عنوة وعند تلك المسلمين ثم الاصل عدم تملك غيرهم ايضا فان فرض ثبوته بذلك في الافعال والحققاها بارض الخراج الحكم فهو الاقتصار القاعده  
حرمة تناولها بتأخذها من راعها واما الزرع فيجب عليها من اجرة حاكم الشرع فيعمل فيها معهم على طبق ما يقتضيه لقواعده من كونه مال الاما  
او يجهول المالك وغير ذلك المعروف في الاماينة بخلافه فان ارض العراق تحت عنوة وحكم ذلك عن النواحي المعبرة وحكم عن بعض العامة  
انها تحت صلحا وما دل على كونها ملكا للمسلمين محتمل افرغ في صحيحه الجليل انه سئل ابو عبد الله عن ارض سواد ما ملته فقال هو جميع المسلمين  
لن هو اليوم مسلم ولم يدخل في الاسلام بعد اليوم ولم يخلق بعد ورواية في الربع الشامي لا تشته من ارض السواد شيئا الا ان كان مسلمة فاما  
هي في المسلمين فبغير بيعها صحيحه الخراج واما غير هذه الارض ما ذكرنا واشتمل في حقها عنوة فان اخبر عدلان بمحتل حصص العلم لها من النماذج  
لناسم من الشيعاء اخذ به على ما قلناه في الاخير كما في هذا الواحد لا نفد عرفنا الاشكال في الاعتماد على مطلق الظن واما العمل بقول المورخين بنسب  
على ان يؤتم في المقام نظير قول القوي في اللغة وقول الطبيب شتمها فادون ثباته خطأ القناد واشكل منه اثبات ذلك باسم ارا السبر على  
الخراج من ارض لان ذلك اما من جهة ما قبل من كشف السيرة عن ثبوت ذلك من الصدق الاول من غير تكرار لو كان شيئا حادنا المنفل في كتب النواحي  
لاعتناء اربابها بالمستدما والمؤدات من جهة وجوب حمل بصرف المسلمين هو اخذهم الخراج على الصحيح ويرد على الاول مع ان عدم القرض  
يحتمل كونه لاجل عدم اطلاعهم الذي لا يدل على عدم ان هذه الامارات ليس باولى من تنصيص اهل النواحي الذي عرف حاله وعلى الثاني  
انه ان اردت بفعل المسلم تصرف السلطان باخذ الخراج فلا ريب ان اخذه حرام وان علم كون الارض خراجية فكمها كآ لا يتبع مغل ودعوى ان  
اخذ الخراج من ارض الخراج اقل فسادا من اخذه من غيرها نعم لان مناط الحرية في المقامين واحد هو احوال الغير غير استعماله وتلفها  
ذمة الماخوذ منه باجرة الارض الخراجية عدا في غيرها لا يهون القسائم بينهم افرق من حيث الحكم المعلق بفعل غير السلطان وهو من يتبع في  
شي من الخراج بمعاوضه وبيع فيحل في الارض الخراجية دون غيرها مع انه لا دليل على وجوب حمل القاسم على اقل فسادا اذا لم يتعد عنوان  
الفساد كما لو دار الامر بين الزنا مكرها للراه وبين الزنا برضاها حيث ان الظلم محرم اخر غير الزنا بخلاف ما خرف به مع ان اصاله الصحة لا تثبت الموضوع  
وهو كون الارض خراجية لان يقال ان المقصود ترتيب اراخذ الذي هو اقل فسادا وهو حل بناوله من الاخذ وان لم تثبت كون اراخذ خراجية  
بحسب ترتيبه عليه لا تارا والاخر مثل وجوب دفع اجرة الارض لحاكم الشرع ليعضفه في المصالح اذ فرض عدم السلطان الجارية ومثل حرمة التصرف به  
من دون دفع اجرة اضلا الى الجارية الى حاكم الشرع وان اردت بفعل المسلم تصرف المسلمين فيما يبتادلونه من الجاهل من خراج هذه الارض فب  
انه لا جرم بفعلهم اذا علمنا بانهم لا يعلمون حال هذه الارض كما هو الغالب في محل الكلام اذ علم بقسامة تصرفهم من جهة عدم احرار الموضوع ولو جعل  
تقليدهم لمن يرى لك تملك الارض الخراجية لم يتبع ولو فرض احتمال علمهم بكونها خراجية كان اللزام من ذلك جواز التساؤل من يديهم لا مرية  
السلطان كما لا يخفى الثاني ان يكون النفع باذن الامام والاكان المنصوح مال الامام بناء على المشايخ بل عن المجمع انه كاد يكون اجاعا ونسبته الى روا  
اصحابنا وهي مسألة التبعيل الواردة فيها انه اذا غري قوم بغير اذن الامام فغنوا كانت الغنمة للامام قال في ط وعلى هذه الرواية يكون جميع

في بيت المال  
الارض الخراجية

في هذا الخبر  
الذي هو  
في كتاب  
الشيخ  
العلامة  
الفاضل  
القمي

يعني  
بها

في هذا  
الخبر  
الذي هو  
في كتاب  
الشيخ  
العلامة  
الفاضل  
القمي

ما فتح بعد النبي الامام في زمان لوصي من مال الامام انتهى قول بن جعفر من الماخوذ منها خراجا على ما تقدم من محل الخراج الماخوذ من الانفال  
ان ارض العراق مفضولة بالاذن كما يكتشف عن ذلك ما دل على ان المسلمين ما غيروا ما فتح في زمان خلافة الثاني وهي اغلب ما فتح فظاهر  
بعض الاخبار كون ذلك ايضا باذن مولينا امير المؤمنين و امر في الخصا في ابواب التسعة في باب الله تعالى بمقتضى وصايا الانبياء في جنوة  
الانبياء في سبعة مواطن و بعد وفاتهم في سبعة مواطن عن ابنه وشيخه عن سفيان بن عيينة عن احمد بن محمد بن عيسى جعفر بن محمد النوفلي عن جعفر بن  
الزايدي عن عبد الله بن جعفر بن احمد بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن علي بن طالب عن يعقوب بن عبد الله الكوفي عن موسى بن عبيد عن  
عمر بن ابي المقدام عن جابر الجعفي عن ابي جعفر انه في هجوري امير المؤمنين في مصر فصر عن قعدة هجران فستل عن تلك المواطن وفي قوله  
واما الرابعة يعني من المواطن المتفق بها بعد النبي فان لفظهم بعد صاحبه يعقوب بن عبد الله بن بكر كان يشاور في موارد الامور فيصدها عن  
امري في يناظر في فتوحها فبعضها عن ابي الاعلم احمد بن ابي عبد الله صاحب في لا يناظر في غيره الخرج والظن عموم الامور اضافي بالنسبة الى الا  
يقع في رياسته مما يتعلق بالسياسة ولا يخفى ان الخرج الى الكوفة ودعاهم الى الاسلام من اعظم تلك الامور بل اعظم منه في سندا ورواية جماعته  
تخرجها عن هذا الاعب الا ان اعتماد القيين عليها وروايتهم لها مع ما عرف من حالهم لم ينعها من انهم لا يثبتون في كتبهم روايتهم في رواية ضعيفة  
الابعد انما يوجب اعتماد عليها جابر لضعفها في الجملة مضافا الى ما اشهر من حضور ابي محمد الحسن في بعض الغزوات ونحو بعض  
امير المؤمنين من الصحابة كعماد بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سئل عن سيرة الامام في الارض الذي فتح بعد رسول الله  
قال امير المؤمنين قد سار في هذه العراق لسيرة في امام لسائر الارضين الخرج و ظاهرها ان سائر الارضين المفضولة بعد النبي حكمها حكم  
ارض العراق هذا الى انه يمكن الاكتفاء عن اذن الامام النصوص في رسالة الوراق بالعلم بشاهد الحال برضا امير المؤمنين في سائر الارضين بالفتن  
الاسلامية الموجهة لنا يد هذا الذين وقد ورد ان الله تعالى يؤيد هذا الذين باقوام لا خلاف لهم منه مع انه يمكن ان يوجب الصادق من الغزاة  
من فتح البلاد على وجه الصحيح وهو كونه بامر الامام مع انه يمكن ان يقال ان عموم ما دل من الاخبار الكثيرة على تفيد ارض المصدودة من الانفا  
بكونها مالا يوجب عليه تعجيل ولا ركاب على ان ما اخذ بالتسليم من الارضين بغيرها في مصالح المسلمين مغاير ما هو من وجه الرسالة  
الوراق من جمع الى عموم قوله تعالى وعلوا انما غنم من شيء فان الله سمحته والرسول الذي له في الاية فيكون الباقي للمسلمين اذ ليس لم قال شيء من  
الارضين نصا واجامعا الثالث ان يثبت كون ارض المفضولة عنوة باذن الامام بحياة حال الفتح ليدخل في الغنائم ويخرج منها الخمس ولا على المشا  
ويبقى الباقي للمسلمين فان كانت موانا كانت للامام كما هو المشا بل المتفق عليه على الظاهر المصريح به عن الكفاية ومحكم كرم ويقضي طلاق الاجماع  
الحكيمة على ان الموات من الانفال لا يطلاق الاختار الدالة على ان الموات بقول مطلق لا ولا يعارضها اطلاق الاجماع والخبر الدالة على ان  
المفضولة عنوة للمسلمين لان موارد الاجماع هو ارض المفضولة من الكفاية كسائر الغنائم التي يملكونها منهم ويجب فيها الخمس وليس الموات من  
وانما الالام ولو فرض جريان يداهم عليه كن حكم المفضولة لا يثبت الغنيمة وظا الاخبار بخصوص الحياة مع ان لفظ عدم الخلاف نعم لو ملك  
الحق حال الفتح فالظن بقاءها على ملك المسلمين بل عن الرماض استغاده عدم الخلاف في ذلك من لا اختصاص له الموات بما اذا لم يجر عليه  
ملك مسلم دون ما عرفت جبرته ان يثبت الحيوة حال الفتح بما كان يثبت به الفتح عنوة ومع الشك فيها فالاصل للملك وان وجدناها الان  
حقا الاصل عدمها حال الفتح فيشكل الامر في كثير من حياة اراضي البلاد المفضولة عنوة نعم ما وجد فيها في يد مدعي للملكية حكمها بالامان اذا كانت  
بيد السلطان او من اخذها منه فلا يحكم لاجلها بكونها خراجا لان السلطان عادية على اراضي الخراجية ايضا وما لا يدعي للملكية عليها كان  
مرتد بين المسلمين وما لا خاص مرتد بين الامام لكونها تركه من رث له وبين غيره فيجب مراجعته حاكم الشرع في امرها وظيفه الحاكم في الاجرة  
الماخوذة منها اما الفرقة واما من فيها في مصر فمشارك بين الكل كمن يفتح الاتفاق من يثبت المال لقيامه ببعض مصالح المسلمين ثم اعلم ان  
ظاهر الاخبار تملك المسلمين جميع ارض العراق المتق ارض السواد من غير تعبد بالعامر فيزل على ان كلها كانت عامرة حال الفتح وبقية انهم  
ضبطوا ارض الخراج كما في المنهي غير بعد المساحة بشة واثنين وثلاثين الف فجر يجرح فالظن ان البلاد الاسلامية البقية في العراق  
وهي ما يتبعها من القرى من الحقا حال الفتح التي تملكها المسلمون وذكرها لافرة في كتبه شعبا لبعض ما عرفت ان حد سواد العراق ما بين منقطع  
بحلوان الى طرف الفارسية المتصل بعد ذيب من ررض العرب ضار من تقوم الموصل الى ساحل البحر بلاد عبادان طولا وزاد العلامة قوله من شره  
رجله فاما القرية التي يليها بنصره فانما هو اسلامي مثل شط عثمان بن ابي العاص وما والاها كانت مائا فاحياها عماد ويظهر من هذا التفسير ان  
ما عدا ذلك كانت محييا كما يؤيد ما تقدم من تقدير ارض المذكورة بعد المساحة بما ذكر من الجريين قبل من ان البلاد المذكورة بالحد العراق مثل البقار و  
الكونة والحلة والشاهد لشرقة اسلامية بناها المسلمون ولم تفتح عنوة ولم يثبت ارضها بملكها المستوفى بالاستغنم والتي فتحت عنوة واخذت  
من الكفار فهاهنا من لا يخرج عن نظر لان المفضولة عنوة لا يختص بالابنية حتى يقال انها الهدمت فاذا كانت البلاد المذكورة وما



يتعلق بها من تراها غير مضمونة عنوه فان رضى العراق لمضمونة عنوه المقدسة وثلاثين ألف الفجر برب ايضا من البعد عاده ان يكون  
بلد المذاين على طرف العراق بحيث يكون الخارج منها ما يلبس البلاد المذكورة موانا غير مضمونة وقت الفتح والله اعلم  
وقسم الجهاد ولا واخرها واطاها واطاها

وبه نستعين

كتاب البيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم الى يوم الدين **كتاب البيع** وهو من الاصل  
كما عن الصباح مبادله مال بمال والظاهر ان هذا هو المقصود من البيع فلا بد ان يكون له ثمن معلوم في وقت البيع  
المعوض في البيع ثم بما يستعمل في كل ما يضمنه في نقل غيرها بل يظهر من ذلك من كثير من الاحكام كالتجيز الدال على جواز بيع خدعة المذبر وبيع سكنى ادار التولى  
يعلم صاحبها وكاخبار بيع الارض المحرجه وشرائها والظاهر انها مسماحة في التفسير كما ان لفظ الاجارة يستعمل عرفا في نقل بعض الاعيان كالقمره على  
الشجرة واما المعوض فلا اشكال في جواز كونها منقولة كما في غير موضع من عدم وكرة ومع صد لا يبعد عدم الخلاف فيه ثم نسب بعض الاعيان  
الخلاف فيه ولعله لما اشتهر في كلامهم من ان البيع نقل الاعيان والظاهر انهم يمان البيع نظير قولهم ان الاجارة لنقل المنافع واما عمل المحرق فلما  
انه قبل المناقضة عليه من الاموال فلا اشكال في انفسه شكل من حيث احتمال اعتبار كون المعوضين في البيع مالا قبل المناقضة كما لا يرد عليه  
غنى المصدا واما الحقوق الاخرى كحق الشفعة وحق الخيار فان لم يقبل المناقضة بالمال فلا اشكال في ذلك لولا لم يقبل الاشكال لان البيع تمليك الغير  
ولا ينقل ببيع الذين على من هو عليه كانه لا مانع من كونه تمليكا فينقط ولذا جعل التمسك قواعد البراءة من دأبها لا سقاطا والتعليك الحاصل  
انه يقبل ان يكون مالا كما في منه فهو اثر تمليكه السقوط ولا يعقل ان يتسلط على نفسه السر الحى سلطته فعليه لا يعقل قيام طرفها من غير  
واحد بخلاف الملك فانها تنسب بين المالك والملوك ولا يحلج الى من يملك عليه حتى يستحيل اتحاد المالك والملوك عليه فم واما الحقوق  
المقابل للاشغال كحق الخيار ونحوه ففى انفسه لنقل وقولنا ان المالك في الصلح الا ان جواز وقوعها عوضا للبيع اشكال من احدى المالك في عو  
المباينة لغيره عرفا مع ظهور كل ما في الفقهاء عند تعرض لشرط العوضين لما يصح ان يكون اجرة في الاجارة في حصر الثمن في المال ثم الظاهر ان لفظ  
البيع ليس له حقيقة شرعية ولا منسوبة بل هو باق على معناه الصريح كما ستوضحه ان شاء الله العفاء قد اختلفوا في تعريفه ففى وكرة وغيرها انتقا  
عين من شخص الى غيره بعوض مقدرا على وجه التراضى وحش ان في هذا التعريف من اشياء اخرى الى تعريفه بالايجاب والقبول الدالين  
على الانتقال بحيث ان البيع من موهلة المعنى واللفظ مجردا او بشرط قصد الحق لا لم يعقل انشاء باللفظ على مع صد الى تعريفه بنقل العين  
بالصفة المخصوصة ويرد عليه مع ان نقل العين مراد بالبيع ولذا صرح في تذكره بان ايجاب البيع لا يقع بلفظ نقلت جعله من الكليات وان  
المعاطاة عنده بيع مع خلوه عن الصيغة ان النقل بالصفة ايضا لا يعقل انشاء بالصفة ولا يندفع هذا بان المراد ان البيع نفس النقل لا هو مول  
الصيغة فجعله مذكورا للصيغة شارة الى تعيين ذلك الفرد من النقل لانه ما خور في مفهومه حتى يكون مذكورا بعث نقلت بالصفة لانه ان اراد  
بالصفة خصوص من سائر الدركان المقصود معرفة ماله بعث ان اراد بها ما يشمل ملكك فجعله مقصدا على مجرد التملك والنقل لا على تعريف  
بانه انشاء تمليك عين بمال ولا يلزم عليه شئ مما تقدم نعم يبقى عليه مورد منها انه موقوف على جواز الايجاب بلفظ ملكك والامم يكن مراد فاما  
برده انه الحق كما يجوز منها انه لا يشمل بيع الدين على من هو عليه لان الانسان لا يملك الا على نفسه فيه مع ما عرفت في سعة من نقل تملك  
ما على نفسه رجوعا الى سقوطه عنه نظير تملك ما هو مستلما في منه سقوطه بالها لانه لو لم يعقل التملك لم يعقل البيع لان البيع لغته  
وعرفا معنى غير المبادلة والنقل والتملك ما يداوها من الاقفاط ولذا قال في الخالد ان معنى بعث في لغة العرب ملكك غيري فاما لم يعقل ملكك  
ما في لذة نفسه لم يعقل شئ ما يداوها فلا يعقل البيع منها انه لا يشمل التملك بالمعاطاة مع حكم المش بل دعوى الاجماع على انها ليست سعا  
وفيه ما يجوز من كون المعاطاة بيعا وان مراد التامين نفى صحته وضمانه صدمه على الشراء فان المشتري بقبوله للبيع يملك ماله بعوض المبيع  
وفيه ان التملك من غير حق وانما حقيقة التملك بعوض لانه لا يجوز الشراء بلفظ ملكك تقدم على الايجاب واما غيره فيظهر ان دفاع الاثر  
بانتقاضه بحسبما العين بعين حيث ان لا يتحقق بضمين تملك العين بمال اعني المنفعة ومنها انتقاض طرده بالصلح على العين بمال وبما  
المعوضة فيه ان حقيقة الصلح ولو تعلق بالعين ليس هو التملك على وجه المقابل والمعاوضة بل معنا الاصل هو التملك ولذا لا يمتنع بنفسه  
المال ان هو متضمن للتمليك وان تعلق بعين لانه نفسه التملك على هذا ان الصلح قد يتعلق بالمال عينا او منفعة فيفعل التملك وتعلق  
بالانتفاع فيفقد ثمة العارية وهو مجرد التسلط وقد يتعلق بالحقوق فيفقد الا سقاط والانتقال قد يتعلق بغيره من المصالح كحالة

كتاب البيع

احكامه

احد الشريكين لصاحبه صانعه على ان يكون الرجاء لك والخسران عليك فيفيد مجرد التفرير فلو كان حقيقة الصلح هو عين كل من هذه المقارنات الخمسة  
لزم كونها مشتركة كالقضايا وهو واضح البطلان فلم يبق الا ان يكون مفهومه مغاير وهو العسالة فبقيت كل موضع فائدة من القوائد المذكورة  
ما يقضي من عطفه فالصلح على العين بعوض نال عليه هو بنصف التملك لان مفهوم الصلح في خصوص هذا المقام وحقيقته هوانا التملك  
ومن هنا لم يكن طلبه من الخصم فزاد بخلاف طلب التملك اما الهبة المعوضة والمراد بها هنا ما اشترط فيها العوض فليس انشاء تملك بعوض  
على جهة المقابلة ولا لم يقبل تملك احدهما الا بالحد العوضين من دون تملك الاخر لا مع ان ظاهرهم عدم تملك لعوض بملك الموضوع الهبة  
بل غاية الامر ان الهبة لو لم يود العوض كان للواهب الرجوع في هبته فانظر ان المعوضين المشترطين في الهبة كالعوضين الغير المشترطين في كونها تملك  
بفقدان رتبه عوضا لا ان حقيقة المعاوضة والمقابلة مقصودة في كل من العوضين كما يوضح ذلك بملاحظة المعوضين الغير المشترطين في ضمن الهبة  
الاولى مما ذكرنا تعدد على اخرج الفرض من المرفيق ليس المقصود الاصل من المعاوضة والمقابلة فقد تحقق مما ذكرنا ان حقيقة تملك العين  
بالعوض ليس البيع فلو قال ملكتك كذا بكذا كان بيعا ولا يصح صلحا ولا هبة فموضه وان قصد بها ان التملك على جهة المقابلة الحقيقية  
ليس صلحا ولا هبة فلا يقفان به نعم لو طنا بتوهمها بغير الا لفاظ الصريح توجه تحقيقا مع قصد ما قبل من ان البيع هو الاصل في تملك  
الايمان بالعوض فيقدم على الصلح والهبة المعوضة محل ما مل بل منع لما عرفت من ان تملك الايمان بالعوض هو البيع لا غير نعم لو انة بلفظ التملك  
بالعوض حمل ارادة غير حقيقية كان الاصل المقتضى حمله على المعنى الحقيقي فهم بالبيع لكن الظاهر الاصل هذا المعنى ليس مراد القائل المتقدم وسيجوز  
في مسئلة لفاظ في غير البيع ثم ان ما ذكرنا بغيره بالبيع الماخوذ في هبته بغيره من المشتقات يظهر من بعض ما روي عن بعض اهل الظاهر الجدل  
ويمكن اخراجه بان مفهومه ليس نفس المعاوضة بل هو تملك على وجه ضمان النشل او القيمة لا معاوضة للعين بها ولا لا يجري منه ربا المعاوضة  
ولا الفرض المتفق فيها ولا ذكر العوض ولا العلم به فاقبل ثم ان ما ذكرنا بغيره بالبيع الماخوذ في هبته بغيره من المشتقات يظهر من بعض ما روي  
عننا استغناء في معاخراتهما التملك المذكور ولكن بشرط تعقبه بملك الشئ والية نظر بعض مشايخنا حيث اخذت يد الفقهاء بالقبول ما خذ في  
نظره البيع المصطلح ولعله لئلا يبادر التملك المرفون بالقبول من اللفظ بل محله السلب عن المجرى وهذا الاقرب فان ما لا يبعد ان يكون قد اشتراه غيره  
ينشأ من قول القائل بصلاتي انه اشتراه غيره لانه اذ خيل البيع فقط الثاني الاثر الحاصل من الايجاب بالقبول وهو الانتقال كما يظهر من ترك وغيره الثالث نفس  
العقد المركب من الايجاب بالقبول والية ينظر من عرف البيع بالعقد قبل النظر في اثاره هذا المعنى في عناوين ابواب المعاملات حتى الاجارة وشبهها  
التي ليس في الاصل منها الا حد في العقد اقول ما البيع بمقتضى الايجاب بالقبول المعقب بالقبول فالظاهر انه ليس مقابلا للاول وانما هو ضرب من نصرة الية للفظ  
في مقام قيام التهمة على ارادة الايجاب المشرى لا اثره في الايجاب المجرى فقول الخبر تعبت انما اراد الايجاب لمقتضى التهمة مستفاد من الخارج لان البيع  
في الايجاب المعقب بالقبول كان لفظ النقل والابدال التملك شبهها مع انه لم يقل احدا بان تعقب القول بدخل في معناها ثم تحقق القول شرط  
للانتقال في الخارج لا في نظر القائل ولا لا ينفك عن التأثير بالبيع وما يناديه معنى من شبل الايجاب الوجوب لا الكثرة والاكثار كما تخيل بعض  
فناصل ومنه يظهر ضعف اختلاف المفيد المذكور في معنى البيع المصطلح فضلا عن ان يجعل احد معانيها واما البيع بمعنى الاثر وهو الانتقال فلم يوجد في اللفظ  
ولا في المعنى مما وقع في تعريفه جماعة تبع اللفظ وقد وجه بان المراد بالبيع المجرى المصدر من المجرى للمفعول اعني المتبعية هو تكلف حسن واما البيع  
بمعنى العقد فقد صرح الشهيد الثاني بان طرأ عليه مجاز لفظ السبقية والظان السبب هو الاثر الحاصل في نظر الشارع لانه لم يثبت العقد الا  
النقل الحاصل من فعل الموجب اعرف من انه حاصل بنفس انشاء الموجب من دون توقف على شئ مخصوص وجوب الصفة في نظر الامر مجرد الامر وان لم يصح  
في الخارج في نظر غيره والى هذا نظر جميع ما ورد في النصوص لقناوى من قولهم لزم البيع او وجب ولا يبيع بينهما او اقاله في البيع ونحو ذلك لا يصلح  
ان البيع الذي يجعلونه من العقود يراد به النقل بمقتضى اسم المصدر مع اعبا حقيقة في نظر الشارع الموقوف على تحقق الايجاب بالقبول فاضافة العقد  
الى البيع هذا المعنى ليس ببيان ولا يوافق انعقد البيع ولا ينعقد البيع ثم ان الشهيد الثاني نص في كتاب العيّن من ذلك على ان عقد البيع وغيره من  
العقود حقيقة في البيع مجاز في الفاسد او وجود خواص الحقيقة والمجاز كالنباذ ووجه السلب قال ومن ثم قبل الاقرار به عليه حتى لو ادعى ارادة الفاسد  
لم يسمع اجابا ولو كان مشتركا بين الصحيح والفاسد لقبل بغيره باجدهما كغيره من الالفاظ المشتركة وانضمام الى الصحيح الفاسد اعني من الحقيقة انتهى  
وقال الشهيد الاول في قواعد الماهية الجعلية كالصلوة والصوم وسائر العقود لا يطلق على الفاسد الا لوجوب المضيق وظاهر ارادة  
الاطلاق الحقيقي فيشكل ما ذكره بان وضعها للصحيح بوجبه عدم جواز التمسك باطلا في نحو اهل الله البيع واطلاقات دلالة في العقود في مقام الشارع في  
اعتبار شئ فيها مع ان سيرة علماء الاسلام التمسك بها في هذه المقامات ثم يمكن ان يقال ان البيع وشبهه في تعريفه العرفي لا يستعمل في الحاصل من المصدر  
الذي يراد من قول بعث عند الانشاء لا يستعمل حقيقة الا بما كان صحيحا مؤثرا ولو في نظرهم القائل ثم اذا كان مؤثرا في نظر الشارع كان بيعا عند  
ولا كان صورة بيع نظير بيعه لكان عند عرفه بالبيع الكبر براد منه فاحصل عقيب قول القائل بعث عند المرفوع حقيقة في الصحيح المفيد

ان البيع  
اشبه بالبيع  
ان البيع

في تعريف البيع  
في تعريف البيع  
في تعريف البيع

كتاب البيع

للاثر بخلافه وبشأن لفائدة مختلفة نظر العرف والشرع وأما وجهه فمكشوف لعلما باطلا فادلة البيع مؤثرة هنا  
 لما وردت على طبق العرف جعل لفظ البيع شبهة لخطايات شرعية على ما هو الصحيح المؤثر عند العرف وعلى المصداق الذي شرز لفظه  
 فبذلك باطلا فالحكم بحله وبوجوبه لو فاء على كونه مؤثرا في نظر الشارع إضافة فان للكلام محلا آخر في العطاء اعلم ان  
 على ما فسر جماعة ان يعطى كل راغبين عوضا عما باخذ من الآخر ويتصور على وجهين أحدهما ان يبيع كل منهما الآخر النص فيه يعطيه دون  
 له فليكن الثالث ان يعطى أطبا على وجه التملك وربما يزدكر جهات أخرى ان أحدهما ان يبيع النقل من غير قصد البيع لا نصريح بالامانة التزويده  
 بل يعطى شيئا للتناول شيئا ففعله الآخر اليه الثالث ان يقصد الملك المطلق دون خصوص البيع بهذا الاول ابتداء خلوا العاقل عن قصد  
 من عاين البيع والاباحة والعائبة والودعة والقرض وغير ذلك من التصرفات الخاصة بالثالث بما تقدم تعريفه لبيع من ان التملك بالعوض  
 على وجه التملك هو موهوم البيع لا غير نعم يظهر من غير واحد منهم كون بعض العقود كبيع لبن الشاة مذكور وغير ذلك كون التملك المطلق هو البيع  
 ثم ان المعروف بين علمائنا حكمها انها مقيدة بالاباحة النص في حصول الملك بملكه كملك البن وغير المقيد ببعض الغايات لقوله بكونها  
 لازمة كالبيع غير الصلابة في النهاية احتمال كونها مباحا فسادا عدم افادتها بالاباحة النص ولا بد ولا من ملاحظة ان النزاع المطاع  
 المقصود بها الاباحة في المقصود بها التملك الظاهر من الخاصة العامة هو المعنى الثالث وحيث ان الحكم بالامانة بدون الملك قبل التلف  
 وحصوله لا يجمع ظاهره قصد التملك من المتعاطين نزول الحق الكركة الاباحة كلامهم على الملك الخارج عن التزلزل وان يلزم هذا بعد  
 العيبين وحقوق ذلك شرحه على القواعد فليقبله على الارشاد بما لا مزيد عليه لكون بعض المتعاطين لما استبعد هذا الوجه النجاة في جعل  
 التزام هو المتعاطي المقصود بها مجرد الاباحة وبيع بقاء الاباحة في كلامهم على ظاهرها المقابل للملك نزول مودعكم فداء الاصحة بالاباحة من  
 الوجه طرعا من جعل محل النزاع في المتعاطي بقصد التملك فالان القول بالامانة الخاصة عن الملك مع قصد الملك لا يثبت لصانع الطلب  
 فضلا عن اتمام الاحتيا وكبرائهم والانصاف ان ما ارنكه الحق الثالث في توجيهه لابيحة بالملك المتزلزل بعد الغاية من اكمال الاحتيا  
 مثل الشيخ في طر في الحل في ترواين زهرة في الغيبة والحل في في والعلامة في كره وغيره فبالكلان بعضهم صرح في هذا الملك استقر الان  
 جعل محل النزاع ما اذا قصد الاباحة دون التملك بعد منه بل لا يكاد يوجد كلام احد منهم ما يقبل محل على هذا المعنى لسبقه ولا كلام  
 بخامه من نظره على كلامهم يظهر منه بعد نزول الاباحة على الملك المتزلزل كاصفة الحق الكركة وبعده جعل محل الكلام في كلامنا الا  
 ما لو قصد المتعاطي مجرد اباحة التصرف ون التملك فيقول وبالله التوفيق في الخلاف اذا دفع قطعة الى لبيع او الشا رقبال اعطى لها  
 بقلا او مائة فاعطا فانه لا يكون بيعا وكذلك سائر المحقرات انما يكون اباحة فينصرف كل منهما فيما اخذ نصرا مائة استقر ان يكون ملكه  
 وفائدة ذلك ان لبيع اذا اراد ان يرجع البطل او اراد صاحبه لقطع ان يرجع قطعة كان لها ذلك لان الملك لم يحصل لها وبالله التوفيق  
 وقال ابو حنيفة بكون بيعا صحيحا ان لم يحصل الايجاب لقبول وفائدة ذلك في المحقرات ون عبرها دليلنا ان العقد حكم شرعي لا دلالة له  
 على وجوده هنا فيجب ان لا يثبت ما الاباحة بذلك فهو مجمع عليه بخلاف العلماء فيها انتهى لا يخفى ظهور هذا الكلام في مذهبنا في الملك في  
 محل الخلاف بنية بينا في حنيفة بيع ما لو قصد البيع الاباحة الجزئية كما يظهر من بعض كتب الحنفية حيث انه بعد فسخ البيع بمائة مال  
 قال ينعقد الايجاب لقبول وبالغاطي ثبته فمنه بان العقد حكم شرعي يدل على عدم انتفاء قصد البعثة والالكان الاول بل المتعاطي  
 به اذ مع انتفاء حنيفة البيع لانه وعرفا لا معنى للملك يتوقفه على الاسباب الشرعية لا يخفى وقال في ثبوت كراهية الايجاب لقبول  
 تقدم الاول على الثالث ما لفظه اذا دفع قطعة الى لبيع او الى الشا رقبال اعطى فانه لا يكون بيعا لا عقدا لان الايجاب لقبول ما حصل وكذلك  
 سائر المحقرات وسائر الاشياء محقرات او غير محقرات الثابت الجحوا او غير ذلك وانما يكون اباحة فينصرف كل منهما فيما اخذ نصرا بلحاظ  
 ان يكون ملكه او دخل في ملكه ولكل منهما ان يرجع فيما بذله لان الملك لم يحصل لها وليس لك من العفو الفاسد لانه لو كان عقدا و  
 لم يصح التصرف فيما مالا الى كل منهما وانما ذلك على جهة الاباحة استوفان تعليله عند الملك بعد حصول الايجاب لقبول يدل على ان لبيع المعروض  
 ما لو لم يقصد التملك مع ان كره في خبر شرط العقد يدل على ما ذكرنا ولا ينافي ذلك قوله وليس هذا من العفو الفاسد كما لا يخفى  
 في الغيبة بعد كراهية الايجاب لقبول على شرط صحة انتفاء البيع كالترافع مقتو العوضين وبعد سبب الاخر لكل من الشرط والمعاملة  
 الفاعلة في هذا لفظه واعتبرنا حصول الايجاب لقبول بخلاف القول ببقاءه بالاسداه من الشري الايجاب في البائع بان يقول  
 باللف فيقول بملك الف فانه لا ينعقد بذلك بل لا بد ان يقول الشري بعد ذلك الشري وقبلت حجة ببقاءه اذ ان البعثة غير القبول  
 بانتفاء بالمعاطة نحو ان يدفع الى لبيع قطعة فيقول اعطى قبلا فبطلت فان ذلك ليس ببيع انما هو اباحة للتصرف يدل على ما قلنا الاجا  
 المشار اليه ايضا في اخبرناه مجمع على صحة العقد وليس على صحة ما عدا دليلنا لما ذكرنا في بيع المنابة والمالمة وغيره كالحصاة على



الناو بل الآخر ومعلمي لان يجعل للمسلمين والى البند له والى الفاضل سبعا موصيا ان ينفق ان دلالة هذا الكلام على ان المفروض قصد  
للمعاطيين التملك من جو منعت منها طهوا واد التلثة في ذلك ومنها اخره ان ساطا والمعاملة بالاسند فاجتهد في ذلك بعد  
ذكرانه بشرط في صحة البيع موثما نية فالقطة اشترط ان يجازي القبول لحر وجهد ونما عنكم البيع ان قال ان اخل بشرط من هذا لم ينفق البيع  
وله ينفي التلثم ان جاز النصر مع خلال بعضها للراعي دون عقد البيع يصح معه الرجوع انه يوجب الظهور في بيع عبث الغنبة وقال  
المحقق في التلزم ولا يكون النفاض من قبل لفظ وان حصل الاما زان عادل على اراده البيع فهو ذكر الوصل ليس ليعلم المعاطا لما لم يقصد  
البيع بل لا نسب على انه لا عبرة بقصد البيع من الفعل قال في كره في حكم الصبغة الاشهر عند انه لا بد منها فلا يكون النفاط في الجبل بل يحضر  
مثل اعطوه هذه الدنيا ثوبا فبخطبة برضيه وبفوله خذ هذا الثوب ينادي بان خذ وبنه لا نشا في مط لا يصانق الملك فصولا فقا  
غزالة على المقاصد في بعض المحققين وابن شريح في الجبل قال احمد ينفق مط ونحوه قال الكفاية قال ينفق بما يقصد الناس بعبادته  
ودلالة على قصد المعاطين الملك لا يتحقق من وجوه ادونها جعلها ملكا موافقا للاختلاف لا ينفق من جهة انه قال ينفق بما يقصد الناس بعبادته  
وقال الشهيد في قواعد بعد قوله قد يفهم السبب في مقام السبب القولي وذكر امثلة لذلك لفظا وما المعاطا في المباني فافهم في ذلك  
لا الملك ان كان في الحضر عندنا ودلالة على قصد المعاطين الملك مما لا يتحقق هذا كله مع ان الواقع في ايد الناس المعاطا بقصد التملك  
وبعد فرض القضاة من الخاصة والكلام في غير ما هو الشايع بين الناس مع انهم صرحوا با ارادة المعاملة المتعاقبة بين الناس فانك قد  
عرفت فلهذا اكثر ابطال المقتضى في حصول الملك بل صرحه بعضها كالخلاف في شركة ومثله لك كلفه قال المحقق الثاني في جامع لمفنا  
انهم ارادوا بالا باحة الملك المنزلة فقال المعروف بين الاصحاب ان المعاطا ببيع ان لم يكن كالعقد الزم خلافا لظاهر عبارة المفيد  
لا يقول احد بانها بيع فاسد سوى المصنف به وقد جمع غنة في كنية المتأخرة وفوله نعم الا ان تكون نجاة عن راض غام الا ما اخرجه ليدل  
وما يوجب عبثا جمع من من اخرى لاصحاب من انهما يقصد الا باحة ونظر مبدى هاب حكما العنبر يردن به حكما للزوم اول الامر الذهاب  
بتحقق الزوم لا مناع اراده الا باحة المجردة من اصل الملك اذا مقصود للمعاطين الملك فاذا لم يحصل كان سبعا فاسدا ولم يخر النصر كما  
الاصحاب على خلافه وابقوا فان الا باحة المحضة لا تقضى الملك صلا وراسا فكيف يتحقق ملك شخص هابا لاخره بد وانما الافعال لما  
لم يكن دلالة على المراد بالضرورة كالقول لانها تدل بالافراض منعو من لزوم العقد بها فيجوز الراد مادام ممكنا ومع تلف حكما العنبر  
بمنع الراد فيتحقق الزوم ويكفي تلف بعض حكما العنبر لا مناع الراد في البناء اذ هو موجب لبعض الصفقة الضرر انه في نحو المحكي غنة  
بغلبة على راد فلهذا مقصود للمعاطين باحة من رتبة على ملك الرتبة كسائر البيوع فان حصل مقصودنا اثبت فقلنا والا لوجب لا يحصل  
اباحة بالكتابة بل يفتي الحكم بالقضا اذ المقصود غير افع فلو وقع غير لوقع بغير قصد ههنا بطل عليه فيخرج التما وجوا وطى الجارية من  
منع فقد اعربا في قوله الذي يقوى في النقل بقاء طواهر كل انهم على حالها وانهم يحكمون بالا باحة المجردة في الملك المعاطا مع فرض قصد  
المعاطين التملك وان الا باحة لم يحصل بانها ابتداء بل انما حصلت كما اخر في ذلك من اسلزام اعطاك كل منها اسلخته مسلطا عليها  
الاذن والنصر فيه بوجوه النصفان فلا يرد عليهم عما ذكره المحقق المتقدم في عبارة المنفعة وخاصة ان المقصود هو الملك فاذا لم يحصل  
منشأ الا باحة النصف الا باحة ان كانت من المالك فالمفروض انه لم يصدر منه الا التملك ان كانت من الشارع فليس عليها دليل ولم يشتر  
كلامهم بالاستناد الى نص في ذلك مع ان النفاط لا يشر المقصود يرتقب غير بعد ما مع النفاط في كلامهم يعطى ارادة الا باحة الا كية  
لا الشرعية بوجوب ارادة الملك ان طاطا منهم اباحة النصف شمولها للنصف الذي لا يفتح الا من المالك كوطى النصف والبيع لنفسه الزاعم  
حصل الملك معناه لهذا النصفان كما اذا وصف هذا النصفان من في الجا او نزلوا اهله بالبحول الرجوع بعد سبجي ما ذكره بعض الاطباء  
من ان هذا القول منلزم لناسب فواحد جديد لكن الانشأ ان لقوا بال... فسد الاموا هون من توجب كلامهم فان هذا لا  
لا استبعاد الرأى اذا افضى الاصل عدم الملكية ولو با عدلها بل معبرا فافهم ان بل صحة النصفان المذكورة مع ان الحكم عن  
حواشي الشهيد على القواعد المنع عما يوقف على الملك كاخراجه من رزقه وكوطى الجارية وصرح الشيخ في المبوط بان الجارية لا تملك بالجدد  
العائبة الا بيجاب القبول لا بجل وطها وما يشهد على نفق المبدى ذكرنا ان ادنهم الا باحة المجردة مع قصد المعاطين التملك انه قد  
صرح الشيخ في ط والحلي في تركها بالعلامة في حد بعد حصول الملك با هذا الهدية بدنا لا بيجاب القبول لو من الرسول ثم يقيد ذلك بان  
النصف لكن الشيخ استثنى وطى الجارية ثم ان المعروف بين المتأخرين ان قال بالا باحة المجردة في المعاطا قال بانها ليست سبعا خفية كما هو  
بعض العاير المقتضى - هذا جماع الغنبة وما بعد ما بينه وبين توجب المحقق الثاني من ارادة نفى الزوم كلاما خلافا لظاهر ويدفع  
الثاني صريح بعضهم بان شرط لزوم البيع منقطع منقطعان ليجاب فكل بيع عند لازم من جهة الجاز ان نصريح غير واحد بان لا يجازي

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو البيع  
في كل ما يباع  
من كل شيء  
بما يشاء  
المالك

هذا هو البيع  
في كل ما يباع  
من كل شيء  
بما يشاء  
المالك

القبول من شرط صحة اتفاق البيع بالصيغة وامر الاول فان قلنا بان البيع عند المشرعة حقيقة في الصحيح ولو بنا على ما قلنا في آخره  
البيع من ان البيع العرفي هو الموثق من النقل فان كان في نظر الشارع المشرعة فحيث انهم مشرعون ومنه يتبعون بالشرع صحيحا موثقا في الاتفاق  
كان بيعا حقيقيا الا كان صوابا نظير بيع الهاذل في نظر العرف فيصح على ذلك في البيع على وجه الحقيقة في كلام كل من اعترض في صحة الصيغة  
او في صحة العقد انهم في مقام تعريف البيع بصدق بيان ما هو الموثق في النقل في نظر الشارع اذ عرفنا ذكرنا في الاقوال في المعاطاة على ما يباع على  
كل ما منهم سنة اللزوم مطر كما هو ظاهر العقد يكفي في وجوه القائلين بقول العلامة في كراهة الاشهر عندنا انه لا بد من الصيغة واللزوم بشرط كون  
الدال على الرضا والامام له لفظا حكى عن بعض معاصري الشهدا في بعض ما خرى الحديثين لكن في هذه الاقوال في المعاطاة فاعلم انه  
الملك الغير اللزوم هب له المحقق الثاني ونسبه الى كل من قال بالا باحة وفي النسبة ما عرفت عند الملك مع ابا حنيفة في نص في حق الموثقة  
على الملك كما هو ظاهر عن تركه بل في كونه لان كل من قال بالا باحة يوجب جميع النصف فان ابا حنيفة ما لا يوقف على الملك هو لفظ من كل  
المتقدم عن حواشي الشهدا على عقد وهو المناسب كما حكى عن الشيخ في هذا الجواب من دون الجواب فيقول القول بعد ابا حنيفة انما هو لفظ  
نسبة فانه لكن ثبت بوجوه عن غيرهما والمثبتين على انما عدشون الملك بالمعاطاة ان قصد المعاطاة بها التملك بل هو لفظ لا  
به الى فان المحقق الثاني الذي قال به لم يقصر على ذلك حتى نسبة الاحتياط في ما يوجبها ظاهر عبارة ترحيها في قوله لا فولى ان الملك غير لازم  
بل لكل منهما في المعاطاة ما دام له من باقية فان تلفت لم يمتد له في ذلك لانه في ذلك لكن قوله بعد ذلك لا يجرى في كل منهما الا اتفاق  
بما يضمنه بخلاف البيع فاسد ظاهره ان مراده مجرد الاتفاق اذ لا معنى لهذا العبارة بعد الحكم بالملك اما قوله والا فولى الى اخره فهو شأن  
في خلاف المعتبرة والغاية العاقلين باللزوم واطلاق المعاطاة باعنا ما قصدنا المعاطاة واطلاق الفسخ على الرضا لا  
نضاد وكذا اللزوم بوجه فاذكرنا بل بدل عليه في الظاهر من عبارة الترخيص في باب له في نوقفا على الاجابات في القول في ذلك هل يستغنى عن  
والقبول في هذه الاطعمة الا قرب عند نعم يباع النصف في هذا الحال انتهى صرح بذلك بقية في الهدية فاذا اوفى في الهدية بعض المعاطاة  
فكيف يقول لانه في البيع ذهب جماعة من المحققين الثاني الى حصول الملك لا يجرى عن قوة الشيء المستمرة على معاملة الا هو بالمعاطاة معاملة  
الملك في النصف فيه بالعنف والبيع الوطى والانبساط ونوربه وغير ذلك من آثار الملك بدل عليه بقية عموم قوله نعم واحل الله البيع حيث لا بد  
على عليه جميع النصف في المنة على البيع بل قد يقال بان الابدان عرقا بالمطابقة على صحة البيع مجرد الحكم التكميلي لكنه محل تأمل اما منع  
صدق البيع عليه فافكاره واما دعوى الاجماع في كلام بعضهم على عدم كون المعاطاة سببا في زهارة الغيبة فارداهم بالبيع المعاملة للام  
اللازمة التي هي احد العقول ولذا صرح في الغيبة بكون الاجابات في القول من شرط صحة البيع دعوى ان البيع فاسد عندهم ليس بمفاد في الحكم  
فيها وما ذكره في حكم التملك بقوله نعم الا ان تكون بخارج عن نزع اما قوله الناس مسلطون على اموالهم فلا دلالة في ذلك لان عموم  
باعنا انواع السلطنة فهو انما يحد فيما اذا شك في ان هذا النوع من السلطنة ثابتة للمالك ما فيه شرعا في حقهم لا اذا فطنا بان  
خاصة كملك ما له للغير فانه في حقه فاضنه شرعا لكن شك في ان هذا التملك الخاص هل يحصل بمجرد الاتفاق مع القصد لا بد من القول  
الدال عليه فلا يجوز الاستدلال على سبب المعاطاة في الشريعة للتمليك بعون السلطان على اموالهم ومنه يظهر ان عدجوا التملك لما  
يسمي بشرط الصيغة وكيفية في التبيين مع الشبهة كما في التلم لان يقال انما لا بد لان على الملك وانما ان كان على ابا حنيفة في نص  
حق الموقوف على الملك كالمع الوطى والعنف والانبساط وابعه هذه النصف انما يسلزم الملك بالامانة الشرعية الخاصة في المرفق  
من الاجماع وعد القول بالامكان دون المقام الذي لا يعلم ذلك منهم حيث اطلقوا فان يكون بعد الملك باحة النصف في صرح بذلك ان  
من اجاز المعاطاة في جميع النصف فانه الامانة لا بد من التزامهم بان النص الموقوف على الملك كيف ينوب الملك عليه اما ما في جميع  
بين ابا حنيفة في نص النصف في بن نوقفا على الملك يحصل بالتزام هذا العقد ولا يوقف على الالتزام بالملك من اول الامر في ان مرجعها  
الا باحة ايضا الى التملك اما بشون ليرة واستمرها على التورث في كتاب سيرة اهل الناشئة عن المناجحة وقلة المبالات في الدين  
لا يجوز في عبادتهم ومعاملاتهم وسببا انهم كما لا يخفى دعوى انه لم يعلم من القائل بالا باحة جو هذه النصف في المنة بل الملك  
كما يظهر من الحكم في حواشي الشهدا على الفواعل من منع اخراج الماخو بالمعاطاة في المحر والركوة وثن الهذ وعذ جواز وطى الجارية الماخو بها  
قد صرح الشيخ في الاخرة معاطاة هذا باضحية التملك بعون الابدان على جوازها فيثبت للمالك مدفوعة بانه وان لم يثبت ذلك لانه لا  
ان كل من قال بالا باحة جميع النصف في الملك من اول الامر في حق الفقيه التزام ابا حنيفة في نص النصف مع التزام حصول الملك عند نص  
الموقوف على الملك من اول الامر في الاصل في التملك في الطلب في التبادر عن من حل البيع محض شرعا هذا مع مكان ثبات صحة المعاطاة  
الهدية والاجزاء ببعض طرافها ونسبة البيع بالاجماع المركب هذا مع ان ما ذكر من ان للفقيه التزام حدث الملك عند النص الموقوف

عليه

هذا هو الحق  
في البيع  
والشراء  
والقراض  
والهبة  
والوصية  
والطلاق  
والنكاح  
والطلاق  
والنكاح  
والطلاق  
والنكاح

عليه لا يلزم بالمنفعة فضلا عن الفعلة لئلا ذكر بعض الاساطين في شرحه على القواعد مقام الاستصحاب ان القول بالا باحة الجوز مخرج  
مضد للمطابقين للملك البيع مستلزم لناسب فواعده بدفعها ان العفو وما قام مقامها لا يمنع لفوضها ان يكون اذا العفو  
نزل ملكا فيملك العفو والمنفعة بارادة النصف لها اربعة فروع وان لم يحظر بالمال الاول الاذن في شئ من هذه الفروع لانه فاصد  
للفعل من حين الدفع وان لا سلطان له بعد ذلك بخلاف من قال ان عوذه كعفو تصدق بما في عنك منها ان الاخماس الزكوات لا تنطأ  
والديون والنفعان نحو المفاضة الشفعة والوارث في الزنا والوصايا بما يخلق في البدن مع العلم بما مقابلته هذا النصف فيه وعدم العلم  
ببره في الاصل فيكون منصفه بغير الاملاك وان صفته لغني الفقر نزل عليه كك فيصير البس الاملاك بحكم الاملاك ومنها كود  
النصف من جانب ملكا للجانب الاخر مضى الى غلبة استنا الملك الى النصف ومنها جعل النصف النصف في جانب ملكا للجانب الاخر والنصف  
الجانبين للمثل لطرفين ولا رجوع الى فحمة المثل حتى يكون له الرجوع بالنفاز مع حصوله بدل الغاصب نفع فيها فالقول باله المطالبين  
تملك الغاصب النفع بدل الغاصب عني القول بعد الملك بعد جدها مع ان النصف الفهر على ملك النصف بدل النصف فيجب معه بعد  
قابلية بعد ملك معدوم مع عدم الدخول في الملك يكون ملك الاخر بغير عوض ونفي الملك بخلاف للبشر وبيننا المطالبين ومنها ان  
النصفان جعلتا في الزنا والطلاق الفهرية فلا يوفى عليه البنية فهو بصد ان وقتنا جدها كان لو اوط الجارية من غيرها واجبا بالشيء والحق  
عليه المثل فاشتا على مال الغير منصفه له منها ان التواء الحادث قبل النصف ان جعلنا حصة ملكا له دون العين فيجوز معها  
فكذلك كالأهنا من اظواهر الاكثر وشمل الاذن له غير خفي منها فاضر للملك على النصف مع الاستصحاب ان اذا مال الملك فبذلك في الملك  
فبرجع الى كون النصف في ملكه فموجبا فلا بد ذلك جارية النصف بل هو لا يفرانه بقصد الملك ونه نفي المضمون في كل  
استصحابا هذا القول لان الوجوه المذكورة تنهض مقابل الاصول والعمومات دلل فيها ناسب فواعده بدفعها لثالث القواعد المتداولة بين  
الفقه اما احكامه تبعية العفو وما قام مقامها لفوضها اولان المظالم الدنيا عند القائل بالا باحة الجوز من الحق ولا من القام مقامها  
فان تبعية العقد للعقد عند انعكاسه عنه تام هو لاجل دليل صحة ذلك العقد بعينه نيل المضمون عليه لا بعقل الحكم بالهضم مع عدم  
نزيل الاثر المضمون عليه ما المتاملان الغلبة التي لم يدل على صحتها دليل فلا يحكم بزياد الاثر المضمون عليها كما نيل عليه لشيء كالأه  
المقدم من ان السبل لفعل لا يقوم مقام السبل القوي في المتاملان للمبايعات اذ الدليل على نزيل اثر عليه حكم بان لم يكن مضمونا  
ان تخلط العقد من مضمون المتبايعين كغيرهم اطيعوا على ان عقد المتبايع اذا كان فاسدا بوشة ضمان كل من الطرفين فيمنع لافادة  
العقد لفساد التما عندهم فيما يقضيه صحته مع انها لم يقصد الا ضمان كل منهما بالآخر ونوهم ان ليلهم على ذلك فاعذ البعد فخرج طية  
لم يدكر هذا الوجه لاجلهم معطوفا على الوجه الاول وهو انهما على التما فلا حظ المتالك كذلك الشرط الفاسد بقصد المتاملة  
الامفرية بغيره عند اكثر الفقهاء وبيع ما يملك ما لا يملك صحيح عند الكل وبيع الغاصب فيه يقع للمالك مع جانه على قول كثير من  
ذكر لاجل العقد المضمون لا انقطاع بجعله تاما على قول نسبة لك كشف اللثام الى المثل ثم الفرق بين العفو وما نحن فيه ان الخلف  
من المضمون مجاز الى الدليل المخرج عزاد له حصة العفو وفيما نحن فيه عند الترتيب مطابق الاصل اما ما ذكره من لزوم كون ارادة النصف ملكا  
فلا باس بالزامة اذا كان مقصود الجمع بين الاصل والدليل جواز النصف المطلق اذ لو وقف بعض النصفان على الملك فيكون كمنع في الجواز  
الواهي فيما انتقل عنهما بالوطى البيع النصف بينهما واما ما ذكره من نفي الاخماس الزكوات الى اخر ما ذكره فهو مستباح في دفعها  
لغنها للبشر رجوع اليها مع نفي الاستطاعة الوجبة للرجوع على النصف لانع غل استحقا الزكاة لا يوفى فان على الملك اما كون النصف  
ملكا للجانب الاخر فقد ظهر جوابه اما كون النصف ملكا للجانبين فان ثبت باجماع او ستر كما هو الظاهر كان كل من الجانبين مضمونا بعينه  
مكون نفعه بكل منهما من اذ لم يضمنوا بعوضه نظير نفع البيع قبل قبضته بد البائع لان هذا هو مقصود الجمع بين هذا الاجماع بين عموم  
على البدها اخذت بين اصحاب الملك لانه الزمان المستحق بوفوعه فيه توضيحا للاجماع لما دل على عدم ضمانه بمثله وفيه حكم يكون النفع  
من مال على البدها على البدها اخذت فذلك الاجماع مع العموم الذي كور بمنزلة الرأية الواردة في ان نفع البيع قبل قبضته ما لا يبيع  
فاذا قد النفع من مال البائع فلا بد من ان يقد في اخر ارضه امكان نقله برهابة لا ضمانا حدثت له لكنه قبله كما قبل ملكه البيع للبائع  
وفض البيع من حين نفعه مستحقا لاثم العقد اما ما ذكره من ضرورة غضب الجانبين بالمعاطاة فالقول بالا باحة ان لكل منهما المطالبة لعدم  
باضاها وان نفع خطا اطلاهم للملك النفع نفعه من مال المضمون نعم لو قام اجماع كان نفعه من مال المالك لو لم يبلغ عوضه قبله اما  
ما ذكره من حكم التواء الحكم في بعضنا القابل بالا باحة لا يقول بان يقال التواء الاخذ حكم حكم اصله بحمل ان يحل التواء ملكه مجرد  
الا باحة ثم ان ما ذكرنا نقله على الصلح سابقا ذكره مع ندره لو يدكرها للاختصاص انها استصحابا علمها وبالجملة فالجواب عن غرضه



عدم الملك المضطرب لشهر المحقق الى زمان الحق بالانفاق المدعى الغيبة وعدنا في ذلك مسألة فوقف له على الانفاق  
 القول مشكوك ورفعه المبيع الجنب نحوها المضطرب بالشهر القطع بالتمتع ويدعى لانفاق المضطرب الحق بالتأني على تأويل  
 لكتابات لغاتين بالاباحة اشكل القول الثاني لا يخرج عن قوة وعليه في كل زمانه ابتداء حكمه على الغيبة او بشرط كون الدال على  
 لفظا كما حكى عن بعض معاصري الشهد الثاني وفواه جماعة من مشايخ الحديث وهو غير لازم مطلق فقول كل منهما الرجوع ماله كاحكام كثر القابل  
 بالملك لظلم عذره من جوده او فقها بالقواعد هو الاول بناء على اصاله للزوم الملك للشك في الرجوع فالتجديد رجوع ماله كاحكام كثر القابل  
 هو الملك المشترك بين المنزل والمصرف والمصرف انما هو الفرد الاول بعد الرجوع والفرد الثاني كان مشكوكا في رجوعه من اول الامر فلا ينفع الاستصحاب  
 بل بما زاد استصحابا لئلا يملك الاول مدفوعه مضافا الى مكانه عو كذا به في حق الفرد المشترك في الاستصحاب بان انقضاء الملك في الفرد  
 والمصرف ليس باختيار اختلاف في حقيقته وانما هو باختيار الحكم الشارع عليه بعض المقامات بالرجوع الى الملك لا في بعض مقاديرها  
 الاختلاف في اختلاف حقيقته السبب في اختلاف حقيقته الملك فقول الرجوع عدمه من الاحكام الشرعية بل في خصوصه لا في عموم البيع  
 وبذلك عليه مع انه يكفي في الاستصحاب الشك في ان الزوم من خصوصيات الملك ومن لوازم السبب الملك مع ان المحسوس لو حذر ان انشاء انشاء  
 الهبة اللازمة وغيره على شيء واحد ان الزوم ليجوز لو كان من خصوصيات الملك فاما ان يكون مخصوصا للفرد المشترك باحد الخصمين فيجوز  
 الى الملك ويحكم الشارع فان كان الاول كان للزوم التفضيل بين اقسام الملك المختلفة بحيث يرجع ومضد عدا ومضد عدا وهو  
 بدلي لبطول ان لا نأثر لمضد الملك الرجوع وعدمه وان كان الثاني لزم امضا الشارع العقد على غير ما قصد المشتري وهو باطل في  
 العقود فانما نقول ان العقود الصحيحة عند الشارع تنبع القصور وان امكن القول بالاختلاف هنا في مسألة المطان بناء على ما ذكرنا سابقا اننا  
 للفتايل بعد الملك من منع وجوب مضاد المتعاملات لعقلية على طبق فصوص المتعاطين لكن الكلام في فاحده اللزوم في الملك تشمل التهمة  
 اية وبالجملة فلا اشكال في اصاله للزوم في كل عقد شك في لزومه شرعا وكذا لو شك في ان الواقع في الخارج هو العقد اللازم في  
 الخارج كما يصح من دون عوض الهبة نعم لو نادى عبا اخي التما لثمة لجملة وبدل على اللزوم مضافا الى ما ذكره قوله الناس مصلو على المواليم  
 فان مقتضى السلطة ان لا يخرج غير ملكه فيبذل خيرا فجزا عن ملكه بالرجوع فيه من دون رضا من اذ السلطة المطلقة فانه مخرج ما رجا  
 بنوهم من فانية مدلول الرأية سلطة الشخص على ملكه ولا نسلم ملكه بعد رجوع الى الملك الاصل بما ذكرنا من ملك المحفزة في بيع على  
 لزوم القرض بعد الغيبة بان فائدة الملك لسلطة ونحوه الملازمة في موضع آخر ومنه يظهر رجوع الملك بقوله لا يجل مال امرأ الا  
 طيب فعنه حيث على المحسوس سبب حال الشراء جزء سببه رضا المالك فلا يجل بغير رضا بنوهم بغيره لعل مال الشراء كونه مال الغير بعد  
 الرجوع اول الكلام مدفوع بما تقدم مع ان يخلو محل المال بعد الرجوع بحيث يجل الملك اية فلا يجل النصيحة ولا ملكه الا بطلب  
 المالك يمكن الاستدلال بغيره بقوله لا نأكلوا اموالكم بيمينكم بالباطل لان يكون ثبارة عن نراض لا بد من الرجوع لطلب  
 ولا عن نراض فلا يجوز اكل المال التوهم المتقدم في السابق جاز هنا لان حصر مجوز اكل المال في التجارة انما يرد به كذا على ان يكون ملكا  
 للكل لا لغيره ويمكن التمسك اية بالجملة المستثناة منها حيث ان كل المال لا نقله فان كان بغير رضاه المالك اكل بغيره بالباطل عدا سمع  
 ان ذاك الملك المحفزة وهو الشارع وحكمه السلط على منفع المتعامل من دون رضاه المالك يخرج من البطلان ولذا كان كل المارة من الثمرة الممنوعة  
 فيها اكل بالباطل ولا اذن للمالك المحفزة وكذا الاخذ بالشفعة والقبض بالتجارة وغير ذلك من التواقل الفهرية هذا كله مضافا الى ما ذكرنا  
 لزوم خصوص المبيع مثل قوله البعيا بالتجارة ما لم يفرقا وقد بسند اية بغير قوله او فوا بالعقود بناء على ان العقد هو مطلق العقد  
 كانه صحيح عبدالله بن سنان او العهد المشد كذا عن بعض اهل اللغة وكيف كان فلا يخفى باللفظ فبمثل المعاطاة وكل قوله الموقر  
 عند شرطهم فان الشرط لغة مطلق الالتزام فبمثل ما كان بغير اللفظ والحاصل ان الحكم بالزوم مطلق الملك في خصوص البيع مما لا ينكر  
 الا ان الظاهر فيما نحن فيه قيام الاجماع على عدم لزوم المعاطاة بل ادعاء صريح ببعض الاساطين في شرح الفواعل بعض الشهور المحفزة بال  
 بوجد به فالتدبير زمان بعض مشايخ الحديث فان العبا المحبكة من الغيبة في المقتضى لاندل على هذا القول كما عرفت لا عذارة ان  
 المحكي عنه انه قال بغيره البيع على نراض بين الاشئين فيما يملكان البائع له اذ عرفاه جميعا ونراضا بالبائع نفاضا انما بالابدان انتهى  
 بغيره اذ اذ بان شرط صحة العقد توافق بين اثنين وناشره في الزوم كانه لذلك حكى كاشف لمؤخر الغيبة الشيخ انه لا ينافي  
 البيع عندنا من لفظ مخصوص قد تقدم دعوى الاجماع من الغيبة على عدم كونها بيعا هو نرض عن الزوم ولا يفتح كونه ظاهرة على  
 الملكية لا نقول به غرض مع صدق بغير اللفظ في لغة الملازمة بالاجماع نعم قول العلامة في المذكرة ان الاشهاد عندنا ان لا يملك  
 بدل على وجوبه في العقد في المسئلة ولو كان الخائف اذ اصابته وكل شئ من لفظ لا ينافي الادلة في ان لا نقول في المطايرة لزومه ورضا



في المبيع  
في المبيع  
في المبيع

اذ بعت فيها كذا وكذا فالاباس بذلك اشترها ولا توجب البيع قبل ان تسوقها او تشترها فان نظر ان المراد من مواجبة البيع ليس مجرد اخذ العين المشتري بشتره ايضا واياه العلامة الواردة في نسبة البيع الى اصل المال فالقول لا يبيعه الرجل يردان ببيع بغيره يقول معلن بذو وازده فقال لا باس انما هذه المروضة ذابح البيع جعله جملة واحدة فان ظاهره على ما فيه بعض الشراح انه لا يكره ذلك المقابلة التي هي العقد انما يكره حين العقد في صحة ابن سنان لا باس ان يبيع الرجل المتاع ليس عندك او منه ثم تشترى له نحو ذلك طلبك بوجهه ففقد ثم يبيعه منه بعدد بغيره النسبة على موالاته ان المظان قبل اللزوم على القول بافادتها الملك ببيع بل لظن كلام المحقق الثاني في مع صدانه مما لا كلام فيه حتى عند القائلين بكونها فاشدك العلامة في ورود على ذلك عنكم لم يقوله بغيره احد لانه ليس على القول بافادتها للا باحة فانظر انه ببيع عزة لم يشرع الا الا باحة فنفى البيع عنها في كلامهم فمما اجمعهم هو البيع للعقد شرعا للزوم رباذه على الملك هذا ما اخرناه سابقا من مفوض المتعاطين في المعاوضة الملك في البيع اما على ما اجمعه بعضهم بل سنظهره من ان على الكلام هو ما اذا قصد مجرد الا باحة فلا اشكال في صدق كونها بيعا عرفا ولا شرعا وعلى هذا فلا بد عندنا من ان اشترط فيها من الرجوع الى الدالة على صحة هذه الا باحة العوض من خصوص وعمود حيث ان المتعلق بالقول للملك مشروع عنه بغيره الناس ملطون على موالم كان مفوض الفاعل هو نفى شرطه فربما ثبت شرطه بانه لو تمك بها بالبيع كان مفوض الفاعل العكس كما حصل ان المرجع على هذا عندنا في شرطه اذ هذه المعاملة سواء اعتبر في البيع ام لا واما على المختار من ان الكلام فيما قصد به البيع هل يشترط فيه شرط البيع ام لا كلام يفتق على القول بافادتها الملك القول بعد اذ انها الا باحة وجوه بشهد الاول كونها بيعا عرفا في شرطه فمما اجمع على ان شرطه البيع بغيره ان يخل التراجع بين العامة والخاصة في المعاوضة هو ان الصيغة معتبرة في البيع كباقي الشرائط ام لا كما يفرض عنه هو ان المسئلة في كتب كبر من العامة والخاصة انفق فيه غير الصيغة من شرط البيع خارج عن هذا العنوان وان فرض مشاركاله الحكم ولذا افق في الحدائق ان التبيين القائلين بغيره لم يمتا صحة المعاوضة المذكورة اذا استكمل شرط البيع غير الصيغة المخصوصة وانما انعقد باحة نصف كل منهما فيما صا اليه من العوض مقابل الشهية في كلامه قول العلامة في النهاية في المعاوضة كما صرح به بعد ذلك فلا يكون كلامه هوها لثبوت الخلاف في اشراط صحة المعاطات باستجماع شرائط البيع بشهد الثاني ان البيع النص القوي ظاهر فيما حكم فيه بالزوم ثبت له الجواب فوهم الجواب بالحق ما لم ينفذ فوهم اما على القول بالا باحة فواضح لان المعاطات ليست على هذا القوي بغيره نظر الشارع والمشرع فلا نقل فيه عند الشارع فاذا ثبت اطلاق الشارع عليه في مقام فحله على المحر على ما هو مبيع باعقدا العرف لا شمالة على النقل في نظرهم وقد نفذ سابقا في صحيح عموما الجواب على عدم كون المعاوضة بغيره باحة ذلك اما على القول بالملك فلا انطلق بغيره الى الفرد المحكوم بالزوم فوهم الجواب بالحق فوهم ان الاصل في البيع للزوم والحق انما ثبت لدليل وان البيع بقول مطلق من العرف لا لازم وفوهم البيع هو العقد لذلك على كذا ونحو ذلك وبالجملة فلا ينبغي لنا مل شذ ان اطلاق البيع النص القوي بغيره ما لا يجوز فيه الا بغيره عقد بغيره او بغيره لوجه الثالث فقد للثالث على القول بالا باحة من سلب البيع عنه الاول على القول بالملك من صدق البيع عليه وان لم يكن لازما ويمكن الفرق بين الشرط الذي ثبت اقبائه في البيع من النص فيقول على البيع العرف وان لم ينفذ عند الشارع الا الا باحة وبين ما ثبت بالاجماع على اقبائه في البيع بناء على انصرف البيع كلما التجهيز الى العقد للزوم والاختمال الاول لا يخرج عن فوه كونها بيعا ظاهرا على القول بالملك كما عرفت من مع صدقها على القول بالا باحة فلاها لم يثبت لان المعاملة الفاعلة للصيغة فقط فلا يثبت الفاعلة للشرط الاخرية ثم انه حكم في الشهادة في حقه على القواعد انه بعد ما منع من اخراج الماخو بالمعاضاة في المحر والركوة من هذا لا بعد لنقل العين بغيره العين الاخرى ذكره في قوله ان يكون العرف والمتمم في المعاطات بجهول لانها لغيره عقد وكذا اجماع الاحل انه لو اشترى منه بالمعاوضة لم يجر له نكاحها مثل ما قلنا في قوله ان يكون العرف في ما بالضرر ايضا انه لا يعتبر الفاعل في قوله معاطات للعقد بل قول حكم قدس سره بعد جواز اخراج الماخو بالمعاضاة في العقد انما هو وعقد جواز نكاح الماخو بها صريح في عدا فادنها الملك لان حكمه بعد اقبائه الشرط المذكورة للبيع النص في قوله معاطات لان المعاوضة ليس عقد بمثل ان يكون ما قبله عدا الملك حيث ان العقد للملك مخصص للعقد وان يكون ما قبله عدا لا يتم حيث ان الشرط المذكورة في شرط البيع لعقد اللازم والا فوحي اقبائها وان قلنا بالا باحة لانها بيع عزة وان لم ينفذ شرعا الا الا باحة ومود الدالة على غنائك لتزوم بيع العزة لا خصوص العقد بل بغيرها بالبيع العقد فبغيره الغالب لما عرفت من ان الاصل في المعاطات بعد القول بعقد الملك الفشا وعدا ثابته شيئا خرج منها هو على خلاف بين العلماء حيث لا لزوم العقد هو المعاملة النجاسة للشرط عدا الصيغة وبغيره النجاسة وبما ذكرنا بظهر وجه محرير الرابطة بغيره وان حصصا الحكم بالبيع بل الظاهر حتى عند من لا يراهه بغيره الملك لانها معاوضة عروية وان لم ينفذ الملك بل معاوضة شرعية كما عرفت بها الشهادة في موضع من مواضع حيث قال ان المعاطات معاوضة مستقلة جائز او لازمة انها ما حكم



المتعبد

المتعبد

تدبر

الخبار فيها بل للزوم يمكن نفسه على الم لا لها جازة عندهم فلا معنى للثبوت وان قلنا با فاذ الملك فيمكن القول بثبوت تجا فيه قطبنا  
 على صيرورها بعد اللزوم كما يشاء عند غرض الم لا ثباتا فموجب زمان المعاطاة الا ان اثره يظهر بعد اللزوم على هذا فيصير ساطله  
 والمصالح عليه قبل اللزوم ويجعل ان يحصل بين الخبار ان الخصم لا يبيع فلا يجرى لا خصما ادلتها بما وضع اللزوم من غير هذه الخبار وبين  
 كذا العيب العيب بالنسبة الى الردون الارش فيجوز ان يكون لها ما احكم الخبار بعد اللزوم فثباتا بعد ذكر الميزات لا امر لثبات ان  
 المشق من مورد المعاطاة هو حصول المعاطاة فعلا من الطرفين فالملك والا با حصة كل منهما بالاعطاء فلو حصل الاعطاء فثباتا على احد  
 يحصل با وجوب باء الاخر او ملكه فلا ينفذ المعاطاة ولا الا با حصة راسا لان كلا منهما ملكا ومباح فمقابل ملكه الاخر او با حصة  
 ان الظاهر من مباح المباحين سبعا للثبوت لا بد من جعل من المعاطاة ولا ريب ان لا يصح معنى المعاطاة لكن هذا لا يقتضي جريان  
 حكمها عليه بناء على عمو الحكم لكل بيع فعلى من يكون فبا من احد العوضين ما لكه تملكه له بعوضا ومجمله به اخذ الاخر له تملكه له بالعوض او با  
 له بازا اثره فلو كان المعطى هو الثمن كان فعلى القول بالملك لا يبيع اشترى واخذ ببيع الثمن به فيحصل لا يجاب القول الغلبين بفعل  
 2 زمان واحد ثم حصة هذا القول يكون المعاطاة ببيع ملكا واخذ اذ يد عليها ما دل على حصة المعطى من الطرفين ما على القول بالا  
 فيشكل بانه بعد حصول الملك لبا لا يدل على ثبوتها في لا با حصة للم لا ان يكتف بام التفرع عليها كذا ما على المعاطاة الخصم وبها يبيع  
 انعقاد المعاطاة بغير اتيان الثمن واخذ الثمن من غير صد اعطاء اصدافا لغير المعطى كما تعاقف هذا الماء مع حصة الشق وضع الثمن  
 المكان المعدلة اذا علم من حال الشق الرضا بذلك كذا غير الماء من المخرجات كالحضرة ونحوها من هذا القبيل فلو كان موضع الاجرة  
 في كونه صاحب الحجام مع حصة المعطى في المعاطاة هو العوضين واحد مما مع الرضا بالنظر وبظهر من ذلك ان الحق لا بد من ابقاء  
 مسئلة المعاطاة ثباتا فوضيحه لا مفسدة انتم انه لو قلنا بان اللفظ الغير المعبر في العقد كالفصل في انعقاد المعاطاة امكن فلو لم يلق  
 من الاعطاء والابتنار اسانيفوا لان على مثاله شئ من غير اتيان ولا بعد حصة مع صد البيع عليه بناء على الملك اما على القول بالا  
 فالاشكال المتقدم هنا كذا الثالث غير البايع من المشتري في المعاطاة لعل عليه مع كون احد العوضين مما تعاقف جعله ثباتا كذا في الم  
 والغلو المسكوكه واضح فان صاحب الثمن هو المشتري لم يبيع بالحلافة اما مع كون العوضين من غيرهما فالشق فاصدا فبما في  
 الثمن في العوضين فاذا اعطى الخط في مقابل الم صدا ان هذا العقد من الخطه يتو درهما هو ثمن الم فبصد عرفا ان شري الم  
 بالخطه واذا انعكس انعكس لصد متكونا لدفع ثمنه البدنية عن اذهم والبيها هو الثمن صاحب هو المشتري لو لم يلاحظ الاكون احد  
 بدلا الاخر من دون ثمنه فبما احد ما مقام الثمن في العوضين ولو خط القيمة في كل منهما ما نلاحظ كون المقد من الم بدهم ذلك المقد  
 من الخطه بدهم فمطالبا غير سبق مقاوله نذل على كون احد ما بالخصوصا بعاقفه كونه ببيعا شرا بالنسبة كل منهما بناء على البيع لغة كاعرف  
 مثاله مال بال لا لا شرا ترك شئ والاخذ بغيره كما عرفت على هذا اللفظ فبصد على صاحب الم انه باعه بخطه وان اشترى بخطه فيبحث  
 لو حلف على عدم بيع الم وعده شرا بخطه نعم لا يبرهن عليهما احكام البايع لا المشتري لا نظر فيما ادله ذلك الاحكام التي لا تنصرف  
 البيع او الشراء فلا يبرهن ان في معاملة واحد مصداقا لهما باعنا من وكونه ببيعا بالنسبة لغيره على ولا لصد الموجب عليه شرا بانه  
 الى الاخذ لكونه با بلاء عرفا او كونها معاطاة مصالحة لا هنا بمعنى الشراء على شئ ولذا حملوا الرابا لواز في قول احد الشريكين حصتا  
 لك ما عندك و ما عندك على الصلح او كونها معاملة مستقلة لا يدخل تحت اتيان او بين التعاقف وجوه لا ينج ثابها عن قوة لصد تعريف البايع  
 لغرضه على الدافع او لا دون الاخر وصدنا المشتري على الاخذ ولا دون الاخر فمقدبر الرابع ان اصل المعاطاة هو اعطاء كل منهما الاخر ماله  
 بنصوي فبصد المتعاطين على جوا حدها ان يفصل كل منهما تملك ماله بما لا اخر فيكون الاخر في اخذ فبا بلاء ملكا بازا اما بدهم فلا يكون  
 في فعله العوض انشاء تملك بلاء على الم التزمه على نفسه بازا ما تملكه فيكون لا يجاب القول بدهم لصين الا و في بعضها قد يقع لصين ثباتا  
 خارج فحقيقة المعاطاة فلو مات لاخذ قبل دفع ماله مات بعد تمام المعاطاة لهذا الوجه صححنا سابقا عدتوف المعاطاة على من  
 كلا العوضين متكون اطلاق المعاطاة عليه حيث حصول المعاملة منه بالاعطاء ان القول لا نرحب كونها منقوضة بالاعطاء من الطرفين مثله  
 هذا الاطلاق لفظ المصا والمساقات المترادفة والمواجزة وغيرها وهذا الاطلاق ليس عمل المعاطاة في الرهن الفرض الهبة وبما يستعمل  
 المعاملة الخاصة بالفعل ولو لم يكن عطا و في حصة مامل ثابها ان يفصل كل منهما تملك الاخر ماله بازا تملك ماله انا فيكون تملك بازا تملك  
 فالمقابل بين التملك بين الملكين المعاملة منقوضة بالاعطاء من الطرفين فلو مات لثباتا قبل الدفع لم يتحقق المعطى هذا بصد معنى البيع  
 وفريكة الهبة المتوكون كل من البايع خالبا عن العوض لكن اجرا حكم الهبة المعوضة عليه شكل اذ لو لم يملكه اثنان لم يتحقق التملك الا  
 لانه انما ملكه بازا عليه فلهما لم يتحقق تملك الا ان يكون تملك الاخر له مالا عند تملك الاول على نحو الداعي لا العوض فلا يقدح في حقه

ان يقال انها متصاندة على امر معين ومقتضى منفلة ثلثها ان يفصل الاول باخذه ماله بعوض فيقبل الاخر باخذه اياه فهو  
الصانع الاول لا باخذه بالعوض من ثلثها فيقول لها التملك كما لو صرح بقوله البحث لك كذا بدلهما ان يفصل كل منهما الا باخذه اياه  
اباخذ اخر فيكون باخذه اياه باخذه وا باخذه لذاعى باخذه على ما تقدم نظيرة الوجه ثلثا من امكان نصوه على نحو الداعي على نحو العوض  
كيف كان فالاشكال في حكم العقبين الاخيرين على فرض صدق المتعاطين لهما ومنشا الاشكال اول الاشكال في صحة باخذه جميع لنظر  
حتى الموقوفه على ملكية المنصرف بان يقول البحث لك كل نص من وزان ملكه العقب ثانيا الاشكال في صحة الا باخذه بالعوض الرجعة عقد  
مركب من باخذه وتملك فيقول ما باخذه جميع لنظر حتى الموقوفه على الملك فالظاهر ان لا يجوز اذ النص الموقوف على الملك لا يزوج غير الملك  
اذ لا للملك ان يزوج غيره او انما بعضه فيما يجوز شرعا فاذا كان بيع الانسان بالغير لنفسه بملك الثمن مع خروج البيع وملك  
غيره معقول كما صرح به العلامة في القواعد فكيف يجوز للملك ان يزوج غيره بملك الثمن مع خروج البيع وملك  
بعضه بالبيع بقوله البحث لك ان يبيع ما تنفك ان شاء فوكلا لا يبيع ماله ثم نقل الثمن الى نفسه لئلا ينفك ولا لا نفسه ببيعة تملكها  
له بنفسه هذا لا باخذه فيكون نشاء تملك له ويكون بيع الخاطبة بغيره بقوله كما صرح المذكور بان قول الرجل لملك لصد اعني عتق  
استدعاء التملك واعنا في الموضع عن جواب لذلك لا سند عما يحصل بفعل الانفعال بهذا الاستدعاء والجواب بقوله فهو من قبل الضمان  
فيكون هذا بيعا ضمنيا لا يحتاج الى الشرط المفروض لعقد البيع لاشك ان المقتضى فيما نحن فيه ليس الاذن في نقل المال الى نفسه ولا ولا  
نقل الثمن اليه ثانيا ولا قصد التملك بالا باخذه المذكورة ولا قصد الخاطبة التملك عند البيع حتى يتحقق تملك مضمون التملك والخاطبة  
كما كان مقصودا ولو اجالا في مسألة اعنق عبد غيره في اعد العتاقه والحاشية من اصول بين دلاله هذا الكلام على التملك في دلاله الاقضاء  
التي عرفوها بانها دلاله مقصود التملك بنوقف محض الكلام عقلا او شرعا عليه فقلوا للعقب بقوله نفع واسئل الفريه والشرع بهذا الشأن  
ومن المعلوم بحكم الفرض ان المقصود فيما نحن فيه ليس الا بغيره ولا باخذه الثالث ان يدل دليل شرعي على حصول الملكية للبايع له بغيره ولا باخذه فيكون  
كاشفا عن ثبوت الملك له عند اداءه انا ما يقع البيع ملكه او يدل دليل شرعي على انتقال الثمن عن المبيع بلا فصل بعد البيع فيكون ذلك  
شبه خول العوضين في ملك الشخص انا لا يقبل غير العوض فان يحق يقال بالملك المقيد انا ما للجمع بين الادلة وهذا الوجه مقصود فيما نحن  
فيه لا المفروض من انه يدل دليل بالخصوص على هذا لا باخذه العامة واشياء محضة بمثل الناس مملوون على اموالهم بنوقف على عتاقهم  
مؤداهما القواعد اخر مثل نوقفنا على الثمن في الشخص على كون الثمن مالا لا بنوقف صحة العتق على الملك صحة لوطي على الخليل بصيغة  
لا بغيره الاذن في مطلق النص ولا اجل ما ذكرنا صرح المثل بل قبل له بوجده خلافة انه لو دفع الى غيره مالا وقال اشتر به ملك طعاما من غير  
الاذن في افاض الى اهل البيت او افاض الطعام واستبقا الدين منه بعد الشراء لم يصح كما صرح في مواضع من القواعد على بعض ما به  
لا يعقل شراء شيء لنفسه لا بغيره هو كذا فان مقصود مقصود المعاصرة والمثاله دخول العوض في ملك من خرج العوض ملكه والام بكين عوا  
وبك والما ذكرنا حكم البيع غيره بان الهبة الخالصة في الصيغة تقيد باخذه النص لكن لا يجوز على الجارية مع ان الا باخذه المتخففة في الواهت يجمع  
النص فان مرفق ايضا ان التملك لخواشيه لا يجوز اخراج الماخوذ بالمساواة في كونه الركة وثمان الهبة ولا على الجارية مع مقصود المتعاطين  
الا باخذه المطلقة ودعوى ان الملك لا يندرج هنا البتة لا بنوقف على لاله دليل خاص بل يكفي لاله لا بغيره يجمع بين هو الناس مملوون  
على اموالهم الدال على جواز هذا الا باخذه المطلقة وبين ادلة نوقف مثل العتق والبيع على الملك بنظر الجمع بين الادلة في الملك التقديرية  
بان عموم الناس مملوون على اموالهم لا على احكامهم ففقتضا ايضا الشارع لا باخذه المالك لكل نص في جاز شرعا فالاباخذ وان كان مطلقا  
الا انه لا يباح بذلك الا باخذه المطلقة الا ما هو جاز به في الشريعة ومن المعلوم ان بيع الانسان ماله بغيره لنفسه بغيره بغيره بغيره  
والنقل الدال على لزوم دخول العوض في ملك مالك المعوض فلا يثبت العوض في الناس مملوون على اموالهم حتى يثبت الشئ بنبه بين  
الادلة الدالة على نوقف البيع على الملك يجمع بينهما بالانضمام الملك التقديرية انا ما بالجمله دليل على جواز بيع ملك الغير عتقا خاله  
على عتاق الناس مملوون على اموالهم الدال على امضا الا باخذه المطلقة في الملك على اطلاقها نظير حكومة دليل على جواز عتق مال الغير على  
عموم وجوب الوفاء بالنداء والعهد اذ ان عتق عبد غيره له او لنفسه فلا يزوجهم لجمع بينهما بالملك القهري للنادي نعم لو كان هناك نداء  
ونراحم من الطرفين بحيث يمكن تخصيص كل منهما لاجل الاخر امكن الجمع بينهما بالقول بحصول الملك القهري انا ما فاما وانما حصول الملك في الان  
المتعقب بالبيع العتق فيما اذا ناع الواهب عبد الوهوب واعنق قلبه ملكا تقديرا بنظر الملك التقديرية في الدية بالنسبة الى البناء  
شراء العبد المعنوي عليه بل هو ملك حقيقي خاص بل البيع من جهة كشف البيع في الرجوع فبذلك لان الفصل بنا على الاكفا بمثل هذا  
في الرجوع وليس كذلك فيما نحن فيه بالجمله فانما نحن فيه لا ينطبق على التملك الضمني المذكور ولا لا اعنق عبد غيره بنوقف على الفصل على

اسمع

كتاب النكاح

كتاب النكاح







منه بالرضا الباطن بحيث لو علم كراهة المال لكان باطلا لم يجز له التصرف فلو ما كان له الكسب لم يجز له الرجوع على القول بالملك

فيما يتحقق المصلحة

بناط الحكم منه بالرضا الباطن بحيث لو علم كراهة المال لكان باطلا لم يجز له التصرف فلو ما كان له الكسب لم يجز له الرجوع على القول بالملك  
 للاصل لان من ثمة الرجوع هو المال الاصل لا يجري لاستصحابه ولو جاز احداهما فالظن قائم ولبعضا من الرجوع على القولين انما  
 ان الشبهة انما ذكرت لك وجهين صبر وده الطمان بعبا بعد التلف ومقاضة منفردة قال بجعل الاول لان المقاضاة محصورة  
 ولبس احدهما وكونها مقاضاة براسها يحتاج الى دليل ويجعل انشا الطمانهم على الهالكات فوعها فكيف يصبر بها بعد  
 التلف فظهر الفائدة في ترتيب الاحكام المختصة بالبيع عليها كخيار الرجوع لو كان لنا لف الثمن وبعضه على نقد برشونه فهل الثلاثة  
 من جنس المقاطاة او من جنس اللزوم كل يحمل فيشكل الاول بقوله الهالكات بعبا والثاني بان النص ليس مقاضاة بنفسها اللهم الا ان يجعل  
 المقاطاة جزء السبب للتلف فامة الاقوى قد يثبت خيار الرجوع انما يثبت على الهالكات لا زمة وانما يثبت على قول المقيد من جهة ما خيل  
 العيب لعين فثبت ان على النقد برين كما ان خيار المجلس منفته في الظاهر ان هذا فترجى على القول بالا باجته المقاطاة واما على القول  
 مفيدة للملك المتردد منبغى الكلام في كونها مقاضاة منفردة او بعبا فتردد لا قبل اللزوم حتى يثبت حكمها بعد اللزوم اذ الظاهر عند  
 الفاتلين بالملك المتردد في بيع بل الاشكال في ذلك عندهم على تقدم من يتحقق الثاني فاذا لزم متابعا لازما من جهة احكام البيع هذا  
 ما استنبطه من قبله بثبوت البيع العقد المكتسب على اللزوم لولا الخيار وقد تقدم ان الجواهر لا يراى به ثبوت الخيار وكيف كان فالاقوى  
 انها على القول بالا باجته من غير وجه الشارع ولم يصحح الشارع ولا بعد تلف العيبين او مائة حكمه وبعد التلف برتب عليه احكام البيع هذا  
 ما اخص به ليله بالبيع الواقع صحيحا زوال الامر الحكيم عن حواشي الشبهات المقاطاة مقاضاة منفردة جازية ولا زمة والظاهر انه اراد  
 التفرج على مذهب من لا باجته وكونها مقاضاة قبل اللزوم من جهة كون كل من العيبين مباحا عوضا عن الاخرى لكن لزوم هذا المقاطاة  
 لا يقتضي حدثا للملك كما لا ينبغي فلا بد ان يقول بالا باجته للارادة فافهم التامر الاشكال في تحقق المقاطاة المصطلحة التي هم معركه الارادة  
 الخاصة العامة بما اذا تحقق انشا التملك والامانة بالفعل وهو فبض العيبين ما اذا حصل بالقول الغير الجامع لشروط اللزوم فان قلنا بعد  
 اشراط اللزوم بشئ زائد على الانشا اللفظي كما فوسناه سابقا سابقا على التخصيص ذلك عن انفا فافهم على توقف تحقق الارادة على اللفظ فلا يمكن  
 في صبر وده المعاملة بذلك عقدا لازما وان قلنا بمقالة التمس من عيبا امورا زائدة على اللفظ فهل يرجع ذلك الانشا القول الى الحكم على  
 مطا او بشرط تحقق فبض العيبين معه ولا يتحقق فبض العيبين معه ولا يتحقق به مطم نعم اذا حصل انشا اخر بالفبض المتحقق به يتحقق المقاطاة  
 فالانشاء القول السابق كالعقد لا عبرة به ولا يوفى ففوض بعد خالبا غرضه لا انشا بل سابقا على كونه حلالا لازما لكونه اثر انشا  
 القول السابق نظير الفبض العقد الجامع للشرائط ظاهر كلام غير واحد من مشايخنا المعاصرين الاول بعلمنا ان شرط كلام المحقق الشهيد  
 الثانيين قال المحقق في صبح عقوه على ما حكى عنه بعد ذكره الشروط المضرة في الصبغة انه لو اوقع البيع بغيرها فقلت وعلم الرضا فيهما كان  
 مقاطاة ثم في سنة 2 مقام عد كفاية الاشارة مع لفظة على النطق انما تنفد الطمان مع الافهام الصريح من ان شرط الكلايين متوفى فوج  
 الانشاء بغير الفبض بل يكون الفبض اثره وظاهر كصريح جماعة منهم المحقق والعلامة انه لو فبض بالثبابة بعقد الفاسد فملك كان  
 مضمونا عليه هو الوجه لا خبر لان مرادهم بالعقد الفاسد ما خصوا ما كان فاشا من جهة مجرد خلال شرط الصبغة كما رأينا في هذا  
 الكلام بعد شروط الصبغة ومثل شروط العوضين والمنعافين وما يثبت هذا وفيه كما هو الظن وكيف كان فالصوة الارادة داخله فطعا ولا  
 يخفى ان الحكم فيها بالضمائم انما يرجع الى حكم المقاطاة وربما يجمع بين هذا الكلام ما تقدم من تحقق الشهيد الثانيين فيها لان موضوع  
 المسئلة في عد جواز التصرف بعقد الفاسد اذا علم عد الرضا الا بزم صحة المعاملة فاذا انتفت الصحة انتفت الاذن لزمه على زعم  
 الصفة فكان التصرف تصرفا بغيره وان اكلا المال بالباطل لا يتحصا وجه الحل في كون المعاملة نيبا او تجارة من راضا وهذه ونحوها من  
 وجوه الرضا ما كل المال من غير عوض الاولان قد انتفيا بمقتضى الفرض كذا البتة للقطع من جهة زعمها صحة المعاملة بعد الرضا بالتصريح  
 مع عد يدل بشئ في المقابل فالرضا المفد كما اعم فان راضيا بالعوضين بعد العلم بالثبوت واستمر راضيا فلذلك في صحة المعاملة دون  
 الى المقاطاة كما اذا علم الرضا زوال الامر بالحقهما التصرف باى جهة نفى سواء احتمل المعاملة او فسدت فان ذلك ليس البيع فافست شئ او  
 المفروض ان الصبغة العاقلة لبعض الشرائط لا ينضم الى انشاء واحد هو التملك من المالكون هذه المفد لا بوجوب الادب  
 في ضمن التملك بعد فرض انتفاء التملك والموجود بعد ان كاه انشا اخر في ضملي المقابض خرج من محل الاحكام لان المقاطاة انما تحصل به لا  
 بالعقد لافاد للشرائط مع انك عرفت ان كلام الشهيد المحقق الثانيين حصو المقاضاة والمرضا بنفس الاشارة المفهمة بفصد البيع  
 بنفس الصبغة الخالصة عن الشرائط لا بالمقابض المحاصل بعد ما ومنه يعلم ان ما ذكره من حصو المقاطاة براض جدد بعد العقد غير مبنى  
 على صحة العقد ثم ان ما ذكره من الرضا لجدد بعد العلم بالثبوت مع اختصاصا بما اذا علم بالفساد وغيره من الصومع ان كلام الجميع

نفسه في النسخ  
الفاصل بين

في النسخ  
الفاصل بين

بريد عليه هذا التراضي ان كان تراضيا اخر فاما بعد العقد فان كان لا عليه وجه للمطالبة بل كل منهما رضى بنصف الاخر في ماله من دون  
ملاحظة رضا صاحبه بنصف ماله فهذا ليس بالمطالبة بل هي باحة مخافة من الطرفين بنفي ما دام العلم بالرضا ولا يكفي فيه عدم  
العلم بالرجوع لانه لا اذن لحاصل نشأ هذا الخلل ولا ينزب عليه شرط المطالبة من اللزوم بنقل هذا العيبين او جوا النص الى جبين العلم  
بالرجوع او مع ثبوت حدثا وان كان على وجه المطالبة فهذا ليس الا التراضي السابق على ملكية كل منهما لئلا الالاء والرجوع ليس تراضيا  
بناء على ان المقتضى بالمطالبة التملك كما عرفت من كلام المتخصص المحققين فلا يجوز ان يرد بقوله المنفذ عن صنع القفوان الصيغة لفظا  
للشرط مع التراضي بدخلة المطالبة التراضي ليجد بدا حاصل بعد العقد على وجه المتعاضد ونفسيل الكلام ان المتعاملين بالعقد  
القافل بعض الشرط اما ان يقع نقابضا بغير رضا كل منهما في نصرا لآخر بل حصل فلهما او على احدنا واجبا على العمل بغيره  
العقد فلا اشكال في حرمة النص في المقتضى على هذا الوجه كذا ان وقع على وجه الرضا الناشئ عن ملكية كل منهما على ملكية الاخر اعفادا  
او ترضعا كما في كل نص في هذا الوجه كونه حبيشة كون القابض كالمستخفا لما يفيض عنه نصيب ما خوة في الرضا ينفي بانقائها  
في الواقع كما في نظائر وهذا الوجه اما الاشكال في حرمة النص في العوضين كما انه لا اشكال في جوا اذا عرضا عن العقد نقابضا بعد  
انشا التملك لكونه معاطاة صحيحة عقلا فاسد اما ان وقع الرضا بالنص بعد العقد من دون انبئائه على سخطا فبالعقد السابق  
لا قصد لانشاء تملك بل وقع مفارنا لاعفادا للملكية الخاصة بمجسولا لها كان الرضا ايضا موجوبا وكان المقتضى لا يصح المعاملة النص في  
او فاعا العقد الفاسد سبلة له وبكشف عنه انه لو سئل كل منهما من رضا بنصف صاحبه على تقدير هذا التملك وبعد تنبيهه على حصول  
الملك كان راضيا فافضا لهذا في المعاطاة بنوف على امرنا الاول كفاية هذا الرضا المركز في النص بل الرضا الثاني لان الوجه بالفعل  
هو رضا من حيث كونه مالا كانه نظره وقد صرح بعض فارب عصرنا بكفاية ذلك لا بعد رجوع الكلام المنفذ ذكره على هذا ولعله قد  
طبيب لنفسه على هذا الامر المركز في النص الثاني انه لا يشترط في المطالبة انشاء الاباحة والتملك بالقبض بل لا بمطلق الفعل بل يكفي  
وصول كل من العوضين الى المالك الاخر والرضا بالنص فيه لعله وبعد على الوجه المذكور وفيه اشكال من ان ظاهر النزاع بين العامة والخاصة  
هو العقد الفعلي كما ينبغي عنه قول العلامة في رد كفاية المعاطاة في البيع ان الافعال الفاضلة عن افعال المصاد كذا استدلال المحققين  
الثاني على عدل لزومها بان افعال المبتك لا في قول في صراحة الدلالة وكذا ما تقدم من الشهادة في قواعد من ان الفعل في المعاطاة  
لا يقوم مقام القول لما يقيد بالاباحة الى غير ذلك من كلامهم الظاهرة في ان محل الكلام هو الانشاء الخاص بالقبض كذا اكمل الشا  
فقد ذكر بعضهم ان البيع يتعطل بالاجابة لقبول بالمعاطاة من ان الظاهر عنوان المعاطاة في كلامهم ليجرد الدلالة على الرضا وان عدل الدليل  
على ذلك لانه لا ينافي الى ما اذا لم يحصل لافضل احد العوضين والشيء موجود في المقام فان بنا الناس على اخذ الماء والبقول من  
ذلك من الجزئيات من كابر اربابهم مع عدل خصوصهم وبضعهم لعل الفلوس في الموضع المعدل وعلى دخول الحمام مع عدل خصوص صاحب  
ووضع الفلوس في كون الحمام في المعاطاة صول الى المالك واحدنا مع التراضي والنص وهذا ليس بسبب على القول بالاباحة  
مقتضى خصوص المعاطاة بعد البيع فعدفت ان غيب اللفظ في البيع بل في جميع العقود ما نقل عليه عقد الاجماع منصوص في الشهادة  
العظيمة مع الاشارة اليه بعض النصوص لكن هذا يخص بصوة الفضة اما مع العجز عنه كالخمس منع عدل الفضة على التوكيل لا  
اشكال في الاختلاف في عدل غيب اللفظ وفيما الاشارة مقامه كذا مع الفضة على التوكيل لا لاصلا عدل وجو كما قبل لان الوجه في  
الاشراط كما فيما نحن فيه هو الاصل بل لغوي ما ودرج عدل غيب اللفظ في طلاق الاخر فان حمله على صوة عجزه عن التوكيل حل المطلق  
على الفردان ادر مع ان الظاهر عدل خلافة عدل لوجب ثم لو قلنا بان الاصل في المعاطاة اللزوم بعد القول باذنها للملكية فالقد  
الخروج صوة فدية المتابعين على مباشرة اللفظ والفظ ايضا كفاية الكتاب مع العجز عن الاشارة لغوي ما ودرج النص على جواها في  
الطلاق مع ان الظاهر عدل خلافة فدية اما مع الفضة على الاشارة فعدس بعض الاشارة ولعله لانها اصرح في الانشاء من الكفاية في  
بعض واما ان الطلاق ما يدل على العكس والية هي الحل في هناك ثم الكلام في خصوصيات المعبرة في اللفظ ناره بفتح مواد الالفاظ من حيث  
اقادة المعنى بالصراحة والظهور والخفية والمجاز والكفاية ومن حيث اللغة المستعملة في معنى المعاملة واخرى هيبة كل الالفاظ في القول  
من حيث اختيار كونه بالجملة الفعلية وكونه بالماضي ثالثا هيبة تركيب الالفاظ في القول من حيث ترتيب المواالات اما الكلام من حيث  
فالملة عدل وقوع العقد الكتابات فالغة التذكرة الرابع من شرط الصيغة الصريح فلا يقع بالكفاية بيع لينة مثل قوله دخلت في ملكك  
جعلت ملكا وخذته مني وسلطتك عليه بكذا او رينا بكذا هذا باشرط الخفية في الصيغة فلا يقع الجواز ان يصرح بعضهم بكذا  
مثل قوله احطيتك بكذا او سلطت عليه بكذا ورينا بكذا هذا باشرط الخفية في الصيغة فلا يقع الجواز ان يصرح بعضهم بكذا



منه  
في البيع  
في البيع  
في البيع

العرف بين الجاز الفريج البعيد والمراد بالصريح كما يظهر من جماعة من الخاصة العامة في باب الاطلاق وغيره ما كان موضوعا لثبوت العقد  
لغذا وشرا ونزلكا به ما افاد لازم ذلك العقد لمجرب لوضع فبعبدا رادة نفسه بالقرائن وهي على من عندهم حلبة وخفية والتكثير يظهر  
من البصووض المنفردة في ابواب العقود اللازمة والفتا والمعرضة لبيعها في البيع بقول مطلق في بعض انواعه في غير البيع في العقود اللازمة  
هو الاكفاء بكل لفظه ظهوره في مسند في المعنى المفصولة في بين قوله بعت ملكك بين قوله نقلت ملكك وجعلت ملكا  
لك بكذا وهذا هو الذي فواه جماعة من متأخري المتأخريين وحكي عن جماعة من فقهاءهم كالحق في حكي عن ثلثة كاشف الموانع حكي عن شيخ  
المحقق ان عقدا لبيع لا يلزم منه لفظ محض وانما اخارة ايقه وحكي عن الشبهة في حواشيه ان بيع بكل لفظه لعل على السلك اليك  
وفاوضت حكاها في لك من بعض مشايخ المعاصرين بل هو ط العلامة في حيث قال ان لا يجاب للفظ الدال على النقل مثل بعتك او  
ملكك وما يفهم مقامها ونحوه الحكي عن المتأخريين وشرح لفهم الاسلام فاذا كان لا يجاب هو اللفظ الدال على النقل فكيف لا ينفذ  
نقله الى ملكك وجعلته ملكا لك بكذا بل قد يدعي انه كل من اطلق احبا لا يجاب ليقول فيه من وذك كر لفظ خاص كالبيع وانباعه  
قد حكي عن اكثر من غير البيع خالا بلفظ السلم وصرح جماعة بيق في بيع التولية بان عقدا بقوله لعل العقد ووليت البيعة والتشريك  
في البيع بلفظ شركت من لك في مسئلة يقبل احد الشريكين في التخل حصصه صاحبه شيء معلون في قوله ان ط الاضحا جواز ذلك القبول ان  
لا يخرج من البيع او الصلح ومعاملة ثالثة لازمة عند جماعة هذا ما حصر في كل ما انتم البيع امانة غير فظا جماعة في الفرض عند اختصاص بلفظ  
خاص يجوز به بقوله نصف فيه وانفع به عليك دعوضه وخذ بمثله واسلفك غير ذلك فاعاد مثله البيع الكا بان مع ان الفرض  
من العقود اللازمة على حسب لزوم البيع والاجاه وحكي عن جماعة في الرهن ان يجابه بكونه بكل لفظه بل على مثل قوله هذا وشبهه عند من  
يجوز به بقوله خذ او امسكه بما لك حكي عن غير واحد من متأخري النجاشي بالضم ان الذي هو من العقود اللازمة بلفظ تعهدا لما لا نقلته وشبهه  
ولقد ذكر المحقق جماعة من متأخريه جواز الاجارة بلفظ العاينة معللين بتحقق الفصد في رد جماعة في انعقاد الاجارة بلفظ بيع المنفعة  
قد ذكر جماعة جواز المزارعة بكل لفظه بل على تسليم الارض المزارعة وعن مجمع البرهان كما انه لا خلاف في جوازها بكل لفظه بل على  
المطلوب مع كونه ماضيا وغر المثار جوازها بلفظ ازرع وقد جوز جماعة لوقف بلفظ حرمه تصدق مع الفريضة الدالة على اذ الف  
مثان لا يباع ولا يورث مع عدم الخلاف كما غير واحد على انها ان الكا بان جواز جماعة وقوع النكاح الدائم بلفظ التمتع مع من ليس  
منه مع هذه الكلمات كفي يجوز ان يستند الى العلماء واكثرهم وجوب بقاء العقد باللفظ الموضوع له انه لا يجوز بالا لفاظ الخاصة خصوصا  
مع تعينها للفريضة كما تقدم عن بعض المحققين ولعله لما عرف من نداء ما اشهر بينهم من جواز القبول بالفاظ الخاصة في العقود اللازمة  
مع ما عرف منهم من الاكفاء في اكثرها بالا لفاظ الغير لوضوح ذلك للعقد جميع المحققين في على ما حكي عنه في باب السلم والنكاح بين  
كل ما انهم يحمل الجازات المنوعة على الجازات البعيدة هو جمع حسن لعل الاول ان يراد باغباء الحفا بوق في العقود اغباء الدالة اللفظية  
الوضعية سواء كان اللفظ الدال على انشاء العقد موضوعا له بنفسه ومستعملا فيه بخازا بفرنية لفظ موضوع اخر لرجح الاقا بال  
الى الوضع اذ لا يجعل العرف في الوضع الذي هو مناط الظاهر بين فاذ لفظ المطلب يحكم الوضع وافادته به بضمه لفظ اخر بل بالوضع  
على رادة المطلب في ذلك اللفظ وهذا بخلاف اللفظ الذي يكون دلالة على المطلب لانه خال وسبقه فاعاد خارج عن العقد فان  
الاختصاص عليه منها هم المتعاقدين وان كان من الجازات الفريضة جوارج غابو عليه عد الغير بغير الاقوال انشاء المفاصل كذا في  
العقد بالمعاطاة لو مع سبقه فاعاد وان حال ندل على رادة البيع جرموا وما ذكرنا يظهر الاشكال في الاقتصار على الشريك المقتضى  
انكالا على الفريضة كالمائة المعينة وكذا الشريك المعنوي ويمكن ان ينطبق على ما ذكرنا الاستدلال المنفذ في عناية التذكرة بقوله قدس سر  
لان الحاطب بدركم خوطب لليس المراد ان الحاطب بهم منها المطلب لو بالفرائخ خارجة بل المراد ان الخطا بالكتابة لما لو بل على المعنى  
المنشأ لانه يفصل الملزوم لان اللازم الا عام كما هو الغالب بل المطرد في الكا بان ندل على الملزوم ما لو يفصل المنكح خصوصا لفر بالجامع  
مع الملزوم الخاص فالخطاب نفسه محتمل لا بد من الحاطب خوطبا غا بفهم المراد بالفرائخ خارجة كاشفة عن قصد المنكح والمفروض على انه في  
في مسئلة المعطاة ان التبة بنفسها او مع انكافها بغير الاقوال لا تؤثر في النقل والاستقال فلم يحصل هنا عقد لفظي يقع التفاهم به لكن  
هذا الوجه لا يخرج في جميع اذ ذكره من امثلة الكا به ثم انه ربما يدعي ان العقود المؤثرة في النقل والاستقال استباشرية بوقفية كما حكي عن  
الانصاح من ان كل عقد لازم وضع لشارع له صبغة مخصوصة بالاستفراء فلا بد من الاقتصار على المنفرد وهو كلام لا يحصل عند لا حظ  
فناوى العلماء فضلا عن الروايات المتكثرة ان التبة بعضها واما ما ذكره الفهر من فعل المراد في التصحوص الى اخذ في الصبغة شرعا  
اشتمالها على العنوان المعبر عن تلك المعاملة في كلام الشارع فاذا كان العلامة الثانية بين الرجل والمرأة معبر عنها في كلام الشارع بالنكاح

او الزوجية او المنفعة فلا بد من اشتراط عقد على هذا الصواب فلا يجوز بلفظ الهبة والبيع والاجارة او نحو ذلك هكذا الكلام في  
العقود المشتقة للمفاد الاخر كالباع الاجارة ونحوها فخصصه اللفظ من حيث انما اشتملها على هذا العنوانان للذات في ذلك التارة  
او ما يرد فيها لغة وعرفا لانهما بهذا العنوانان موارد الاحكام الشرعية التي لا يمتنع على هذا فالتصايط وجوب بقاء العقد بانها  
الذات في ذات الشارع اذ لو وقع بانشاء غيرها فان كانت لامع فصد ذلك الصواب كما لو لم يقصد المرأة الهبة نفسها او اجارة نفسها  
مذ الاستمتاع لم يربط عليه لا تارة المحل في الشريعة على الزوجية الدائمة او المنقطعة وان كانت بقصد هذه الصواب خلت في الكلام في  
عرفان يجوزها رجوع الى عدلتها افادة المفاد بالاقوال فاذا ذكره الفخر مؤيدا ذكرناه استغناء عن كلام والد فليس من شرطه  
بشرائط ما عداها من ان العقود متلفاة من الشارع فلا ينعقد عقد بلفظ اخر لمن جنسه ما عدا ذلك من انه يجوز في قضاء في عقود  
الذات على الالفاظ المنفولة شرعا المعهودة لغة ومراد بالمنفولة شرعا هي الماثورة في كلام الشارع من كثر العرفان في باب النكاح احكم  
شرعيات فلا بد من دليل على حصوله وهو العقد اللفظي المستلزم النص في ذكره لا يوجب النكاح اللفظ ثلثة وعلاها بوروثها في القرا  
ولا يخفى ان غلبه هذا كالتصريح فيما ذكرنا من توفيقية العقود وانما منه في الشارع وجوب الافضاء على المتفق من هذا القضاة فقد  
نميز البصر في المنقول شرعا المعهودة من الالفاظ المتعددة في ابواب العقود المذكورة من جهة وان الاجازة بلفظ الثابتة غير جائزة ولفظ  
بيع المنفصل والتكليف مثلا لا يبعد جوازا وهكذا اذا عرفت هذا قلنا في الالفاظ الالجابات القبول منها لفظ بعث الالجابات لا خلاف في  
ونصا هو وان كان في الاصل بالنسبة الى البيع الشراء لكن كثرة استعماله في البيع صلت الى حدتها غير العربية واما لفظ شريته فاستعمل  
في وقوع البيع به لوضعيته كما يظهر من الحكم من بعض اهل اللغة بل قبل لم يستعمل القرآن الكريم الا في البيع غير القاموس شاه يشترك  
بالبيع باع واشترى فاما ضد عندنا في كل من ترك شيئا وعملك بغيره فقد اشترى وربما يتشكل فيه بقوله استعماله عرفا في البيع كونه محاما  
العربية العينة وعدت في الالجابات في الاخبار وكلام القضاة ولا يخرج عن وجه منها لفظ ملكك انما يتبدل الاكثر على وقوع البيع بل لا بد  
الارشاد الانفا وجبته قال انه لا يقع البيع بغير اللفظ المنقول عليه كقولك ملكك بل عليه ان يصدق تعريفه ببيع من ان التملك بالعرض المحل  
مبا لالما هو المراد في البيع عرفا ولغة كما صرح به في الحديث حيث قال ان من غوي بيع لغة العرب ملكك فبري ما قبل من ان التملك يستعمل الهبة  
بحيث لا يثبت عند الاطلاق غير هامة ان الهبة انما يفهم من تحريك اليد عن العوض لا من مادة التملك مشتركة معنى بين ما يتفق له بالذات  
بين المجرى عنها فان اتصل بالكلام كالعوض فادخل في تركيبه بقضي الوضع التركيب البيع ان مجرد عن ذكر العوض فبقي التركيب الملكية  
وقد عرفت سابقا ان تعريف البيع بذلك تعريف مفهوم لا يحصى في قولنا راد منه الهبة المعوضة وقصد المصنف في هذه العقدة على صحة عقد بلفظ  
غير مع البينة ويشهد له اذ كان قول فخر الدين في البيع الاشارة الى ما بعث لغة العرب ملكك فبري ما الالجابات بشرط في مقام الكرامة  
في بيان صحة ما هو في بعض نسخ كره والمنقول عنهما في تحصيل من يتقبل الاشارة في قولنا فلا يتغير ذلك من عبارة كل عطف على  
وملكك شيئا او ما يفهم مقامها اذا راد فخص اللفظ شريته من هذا بعد جدا وحمله على راد ما يفهم مقامها في المقام الاخر للفتا  
غير العربية ابعده عن راد ما يرد فيها لغة او عرفا فبشمل شريته اشترى لكن الاشكال المتقدم شريته ولا يجوز ان هذا لان شريته  
استعمل في القرآن الكريم في البيع بل لم يستعمل فيه لانه بخلاف اشترى في تعيين المراد منه بقرينة تقديمه لئلا يلى كونه لالجابا  
اما ما على لزوم تقديم الالجابات على القبول اما الغلبة في ذلك فغير صحيح لان الاقناع على القرينة الغير اللفظية في تعيين المراد من الالفاظ العقودية  
ما فيه لان بدعي ما ذكرنا سابقا فارجح الصراحة في هذا اللفظ من حيث لانه على صواب العقد ثمرة خاصة من العقود واما من  
الالجابات مقدم عن بقوله الرجوع الى فخر النابغ غير المشري فلا يعتبر فيه الصراحة بل يكفي استغناء الماد ولو بقرينة المقام وعليه ونحو  
فيه اشكال واما القبول فلا ينبغي الاشكال في وقوعه بلفظ فبكت رضى في اشترى في شريته اشترى في ملكك وملكك فحققا واما بلفظ  
ينقل الامن الجامع مع ان الحكمي عن جازع من اهل اللغة اشترى في البيع اشترى ولعل الاشكال في شكل اشترى في الالجابات علم الحكم  
عنه في الاحكام لان الاصل القبول فبكت غير ذلك لان القبول على الحقيقة لا يمكن به الا بدئا والابدأ بنحو اشترى في اشترى في ملكك  
نوضح ذلك اشترط تقديم الالجابات في انما القبول بلفظ الامضاء والاجارة والافتاد وشبهها وجاز في وقوعها العقد بالالفاظ  
المشتركة بين الالجابات القبول ثم اختلفا في تعيين الموجب لقال انا بناء على جواز تقديم القبول واما عن جهة خلافها في العقد فلا يجد الحكم  
بالحال فثم عدل في لانا تارة المختصة بكل من البيع الاشترى على احد منها مسئلة الحكمي عن جازع منهم السيد ابدى في لافاضل المفاد في  
الحقوق والشهد الثاني انما العربية العقد للنا كانه جامع لمفاد لان عدل في العبر النابغ بلفظ عدل في العبر  
بطريقا والوجه في ما لا يخفى انما منعها منع الصدف والعقد على غير العبر مع التمكن من العبر في لافوى في العبر العبر وهل يصح

في بيان  
في كذا اللفظ  
في تعريف

في بيان  
في كذا اللفظ  
في تعريف

عدم المحرر حيث لمادة والهيئة بناء على شرط العرب الاقوى لك بناء على ان دليل غيبا العربية هو لزوم الانفصال على المقبول من سبب النقل  
كذا الحق الاعراب حكى عن العرب الذين اقر بين ما لو قال بعثك فبعضا بين ما لو قال جئت بك بل قد وجب في الاول دون الثالث الامع الجهر  
عن النظم والنوكل لعله بعد معنى صحيح الاول لا البيع بخلاف الجهر فان لم يمتدح فاستعماله الترويج فبعضا بين من يظن ان اللغات الحرة  
لا بأس بها اذا لم يتغير بها المعنى ثم هل المعبر عنه به جميع اجزاء الابحاث في القول كالشئ المشتمل بكفى عربية الصيغة الدالة على ان الالجاب  
القبول حتى لا يبعث ابن كذا بل يرد درهم كفى والاقوى هو الاول لان غير العرب كالمعجم فكانه لم يرد كذا الكلام نعم لو لم يعبر ذكره صلفا  
الابحاث كما لا يوجب القول واكتفى بانها ما ولو من غير اللفظ صح الوجه الاول كمن الشبهة في غاية المراتب مسئلة تقديم القول نص على وجوب  
ذكر العوضين في الالجاب ثم انه هل يعبر كونه المتكلم عالما تفضيلا بمعنى اللفظ بان يكون فارقا بين معنى بيع وشيخ انا بايع او بكيف مجرد  
علمه بان هذا اللفظ يستعمل في لغة العرب كشاء البيع لظاهر هو الاول لان عربية الكلام ليست باقتضا نفس الكلام بل بعضه المتكلم  
من المعنى الذي وضع له عند العرب فلا يقال انه تكلم وادى الى الطلب على طولنا ان العرب لا اذا من غير مقتضى بيع او حث البيع غير هذا بل  
على هذا لا يكفي معرفة ان بعض مراد القول قد خرج عن عرفان المصنف الفاعل عوضا عن المتكلم فبمعنى بيعك بيعت بالضم بيعت فبمعنى الشاء  
فلا ينبغي ترك الاختياط وان كانت نية من نظر لاذن نص بعض على عدم مسئلة الشاء من غير واحد شرط الماضي بل في ذكره الاجماع على عدم  
وفوقه بلفظ ابيعك واشترى في لعله لصراحة الاثبات اذا المنفصل اشبه بالوعد لا امر سندا لا بالالجاب مع ان قصد الاثبات في المنفصل  
خلاف المنفصل في غير الفاضلة الكاملة المقتضى عند غيباها ولعله لا طلاق في البيع التجارة وهو العفو ومادة في بيع الابن واللبن والضرع  
من الالجاب بلفظ المضاع ونحو ذلك على لغة النكاح لا يخل هذا من قوة لو فرض من احد المضاع الاثبات على وجبه يحتاج الى قرينة المتعاقبة  
مسئلة الاشهر كما قبل لزوم تقديم الالجاب على القول وبه صرح في الواسطة وثروته كما في الالجاب ومع صدق لعله الاصل بعد ذلك  
ابن وجوب لوفاء على العفو المتعاقبة كاطلاق في البيع التجارة في الكتاب السنة وزاد بعضهم ان القول فرع الالجاب فلا ينبغي حمله انه تابع له  
فلا يصح تقديمه عليه حكى عن غايته المراد عن الاجماع عليه ليس في هذه المسئلة الا ان البيع مع تقديم الالجاب فيقول عليه في قوله فراجع  
خلافا للشيخ في باب النكاح ان وافق لخلافه البيع الا انه حل غنة باب النكاح بل في كلامه على خلافه في حصة من الاماينة حيث انه  
بعد ما ذكر ان تقديم القول بلفظ الاخر النكاح بان يقول الرجل وحيي فلا تخرجه من بيته ولا خلاف في ما لا البيع فانه اذا قال بيتهما فقال  
بعتكما صح عندنا وعند قوم من الخالفين وقال قوم منهم لا يصح حتى يسبق الالجاب بانهم كيف كان فنية القول الاول الى مسئلة كذا  
في باب البيع اما في باب النكاح فكل ما صرح به في جواز التقديم كالمحقق في بيع والعدالة في برز الشبهة في بعض كتبها وجامع من اخر عنها اللغويان  
السلمة عما يصلح للخصم ما هو في جواه في النكاح الثابت بالاجابة مثل خبر ابن بن تغلب في الواسطة في كيفية الصيغة المشتملة على صحة تقديم القول  
بقوله المرأة انزولك منعة على كتاب الله سنة رسول الله الى ان قال فاذا قال نعم في امرك انت اذ في الناس لها ورأيه سهل الشك  
المش في كتاب الفرقين كما قبل المشتملة على تقديم القول من الزوج بلفظ رزقها وحييها والتحقق ان القول اما ان يكون بلفظ قبلت ورضيت  
اما ان يكون بطريق الامر والاستصحاب نحو يعني فيقول الخاطب بعثك واما ان يكون بلفظ اشترى وملكك مخففا واشتد ان كان بلفظ قبلت  
فالظ على جواز تقديمه فاما ان عرفته صد المسئلة بل الحكمي غير الميسر لك وجمع لغايد انه لا خلاف في عدم جواز تقديم لفظ قبلت هو المحكم  
في غاية الامكان وكف للثام باب النكاح قد اعرف به غير واحد من ماخرى المتأخرين ايضا بل الحكمي هناك من ذكره الاجماع عليه بل عليه  
الى ما ذكر الى كونه خلافا لتعارف التعقدان القول الله هو احد كني عقد المتعاقبة في الالجاب فلا يعقل تقديمه عليه ليس المراد من هذا القول  
الذي هو كني العقد من الرضا بالالجاب او تحقق قبل ذلك لامتحان الرضا بشئ لا يستلزم منصفة الى ما هو قد عرفت لان ان كان الامر  
المنفصل بل المراد منه الرضا بالالجاب على وجه يتضمن انشاء نقل فالنقل الى الموجب وجه العوضه لان الشري في كل ما لا يبيع  
هذا لا يتحقق الامع نادر الرضا عن الالجاب مع تقديمه لا يتحقق النقل في الحال فان من رضى بمخاصة بنسبها الموجب المنفصل يستعمل  
في الحال الى الموجب بخلاف من رضى بمخاصة التي انشاها الموجب باقانا به برفع بهذا الرضا بان نقله الى غيره على وجه العوضه  
ومن هنا ينفع فاما حكمي عن بعض المحققين في رد الدليل المذكور وهو كون القول فرع الالجاب نا بعاله هو ان يبعثه القول  
للالجاب ليس بعبء للفظ اللفظ ولا الفصل للفتك يمنع تقديمه انما هو على سبيل الفرز والتزليل بان يجعل القابل نفسه او لا  
بل في المبدء من الوجوب الموجب ولا كما يقول السائل في مقام الانشاء انا راض بما تطيقني قابل لما تمنحني فهو متناول قدم انشاء ما اخر في هذا  
بمع تقديم القول ولو بلفظ قبلت ورضيت ان لم يتم اجماع على خلافه انتهى وجعلنا ما عرفنا باقانا ان الرضا بما يصدر من الزوج  
في المنفصل من نقله الى ما راء مال صاحبه ليس فيه انشاء نقل بل هو رضى من الانتقال الاستيفان وليس المراد

في قوله  
فبعضا بين  
من يظن ان اللغات  
الحرة لا بأس بها  
اذا لم يتغير بها  
المعنى

في قوله  
فبعضا بين  
من يظن ان اللغات  
الحرة لا بأس بها  
اذا لم يتغير بها  
المعنى



باب في البيع

في البيع

ان اصل الرضا شئ تابع لتحقيقه في الخارج والاصل الرضا حتى يحتاج الى توضيحه بما ذكره من المثال بل المراد الرضا الذي بعد قبوله وكدان  
العقد كما ذكرنا يظهر الوجه في المنع عن تقديم القبول بلفظ الامر كما لو قال بغير هذا يدبرهم فقال بعتك لان غاية الامر لا تطلب المعاوضة على  
الرضا بها لكن لم يتحقق مجرد الرضا بالمعاوضة المستقلة نقله في الحال للعدم الى البائع كما لا يخفى واما ما ينظر من طعن الاتفاق هنا على الصحة  
به فهو من استغنى من مصلح الاكثر على خلافه واما مخوف جواز في النكاح فيها بعد الاعراض عن حكم الاصل بناء على منع لانه روية سهل على  
كون لفظ الامر هو القبول لاحتمال تحقق القبول بعد ايجاب البع وبيد انه لو لا يلزم الفصل الطويل بين الايجاب والقبول منع المخوف  
فصوله لانه روية بان من حيث استمالها على كفاية قول المرافعة في الايجاب ثم علم ان صحة تقديم القبول بلفظ الامر اخلافا كثيرا لغيره  
الايجاب فقال في المدطون قال بعينها باللفظ فقال بعقد صحيح ولا قوي عندك لانه لا يصح حتى يقول المشتري بعد ذلك اشترت واختار في  
في وصرح في الغنية فقال واعتبرنا حصول الايجاب من البائع والقبول من المشتري حذر عن القول بان عقده بالامتناع عن المشتري هو  
يقول بغيره باللفظ يقول بعتك لانه لا ينعقد حتى يقول المشتري بعد ذلك اشترت وقلت وصرح ايضا في عز والوسيلة وعن جامع المقاصد  
ظاهر من ان هذا الحكم اتفاقا في حكم الاجماع ايضا عن هذا الغنية او صريحها وعن ذلك المشي بل قبل ان هذا الحكم لكل من شرط الايجاب والقبول  
ومع ذلك كله فقد صرح الشيخ في طي باب النكاح بجواز التقديم بلفظ الامر البيع بنسبة اليه استعارة بغيره سيما الى عدم الخلاف في بيانه  
فقال اذا تعاقدان تقدم الايجاب على القبول فقال زوجتك فقال قبلت التزويج صحيح كذا اذا تقدم الايجاب على القبول في البيع صحيح بل  
خلاف واما ان تاخر الايجاب سبق القبول فان كان في النكاح فقال الزوج وحينها فقال زوجتكما صحيح ان لم يعد الزوج القبول بالخط  
لغير الساعه قال زوجتكما يا رسول الله فقال زوجتكما يا معلى من القرآن فقدم القبول تاخر الايجاب ان كان هذا في البيع فقال  
بعينها فقال بعتكما صحيح عندنا وعند قوم من المخالفين قال قوم منهم لا يصح حتى يسبق الايجاب انتهى وحكي جواز التقديم بهذا اللفظ  
القاضي في الكامل بل يمكن بنسبة هذا الحكم الى كل من جوز تقديم القبول على الايجاب بقوله طلق وعسل في النكاح بزيادة سهل الساعه  
فيها عن القبول بطلب التزويج الا ان المحقق مع نصيحة في البيع بعد كفاية الاستيعاب والايجاب صحيح بجواز تقديم القبول على الايجاب كما  
العلامة قدس سره الاستيعاب الايجاب جعله خارجا عن قيد اعطاء الايجاب القبول كالمعاوضة وخرم بعد كفايته مع من تردده اعتبار  
تقديم القبول وكيف كان فقد عرفت ان لا قوي المنع في البيع لما عرفت بل لو قلنا بكفاية التقديم بلفظ قبلت يمكن المنع هنا بناء على اعتبار  
فيما دل على القبول ثم ان هذا كله بناء على المذهب المشي في الاصحاح من عدم كفاية مطلق اللفظ في اللزوم وعدم القبول بكفاية مطلق الصيغة في  
الملك واما على ما فوتيناه سابقا في مسألة المعاطات من ان البيع العز موجب الملك وان لا ضل الملك للزوم فاللزام بحكم بالزوم كل  
مور لم يقع اجماع على عدم اللزوم وهو اذا خلت المعاطة عن الانشاء باللفظ واسا وكان اللفظ المنشي غير المعاملة فاقام الاجماع على  
عدم فادها للزوم وهو اذا خلت المعاطة عن الانشاء واما في غير ذلك لاصل اللزوم وقد عرفت ان القبول على وجه طلب البيع فلا يصح  
المدطون بصحة بل يظهر منه عدم الخلاف فيه بيننا وحكي عن الكامل ايضا في ذلك ان التقديم بلفظ اشترت او بعتك او ملكك او ملكك  
هذا بكتفا لا يجوز لانه انشاء ملكية للبيع بازاء ماله عوضا في حقيقة انشاء المعاوضة كالبائع يبيعه ملكية ماله لصاحبه  
مال صاحبه المشتري يبيعه ملكية ماله لصاحبه لفسه بازاء ماله في حقيقة كل منهما يخرج لما الى صاحبه يدخل الى صاحبه ملكه الا ان  
في الايجاب مفهوم من ذلك العوض في القبول مفهوم من بعض الفعل والخراج بالعكس في حقيقة الاستبراء من حيث هو معنى القبول  
لكن لما كان الغالب في وقوع عقبة الايجاب انشاء انتقال مال البائع الى نفسه او وقع عقبة القبول في وجوب تحقيق المطاوعة ومفهوم القبول  
الطلاق عليه القبول هذا المعنى مفقود في الايجاب المتأخر لان المشتري لما قبل ماله الى البائع بالانضمام لتاسل من جعل ماله عوضا  
البائع لما يبيعه انتقال الثمن اليه كان لا بد لاول لصيغة وقد خرج في ذلك على ما حكى بان شريته ليس قبول حقيقة وانما هو يدان لا  
في القبول قبلت لان القبول في الحقيقة ما لا يمكن الاستبراء بلفظ اشترت بجواز الاستبراء بلفظ اشترت بغيره لا يكون قبوله فلا ينافي في ما ذكرنا  
مر بتحقيق مفهوم القبول في ان وقوع عقبة تسليم البائع كما ان رضى البائع ليس في انشاء انتقال ماله الى البائع لا اذا وقع متأخرا او  
عن نهية نكل من رضى واشترت بالنسبة لمادة نقل المار ومطابقة البيع عند التقديم والتأخر متعاكسان فان قلنا في الاجماع على  
القبول في العقد بوجوب تأخير قوله اشترت حتى يقع قبوله لان انشاء الكيفية لما في الغير او وقع عقبة تسليم الغير لم يتحقق فيه معنى انتقال  
وقبول الامر فيكون اشترت متأخرا التزم بالاشتر عقيب انشاء التاثير من البائع بخلاف ما لو تقدم فان مجرد انشاء المالكية مال لا يوجب  
مفهوم القبول كما لو نوى ملك المباح او اللقطة فانه لا قبول فيه واسا قلنا السلام من الاجماع هو اعتبار القبول من المشتري بالمعنى الشامل للموا  
بالايجاب واما وجوب تحقق مفهوم القبول المتضمن للمطاوعة وقبول الامر فلا يفتقر من جميع لان انشاء القبول لا بد ان يكون صاعدا فعز

الا ان البائع

ان شاء

انشاء النقل والرضا بانشاء البايع تقدم او تاخر ولا يضر انشاء انقضاء نقل البايع فقد حصل ما ذكرناه من تقديم القبول اذ كان بلفظ اشترط  
 لم يعرف بل صوط الطلاق الشيخ في حيث لم يتعرض للمنع عن الانقضاء بالاستيجاب الايجاب قد عرفت علما لان الزمان بين المنع عنه والبيع  
 تقدم مثل اشترت وكذا الشيك الغينة حيث اطلقا اعتبارا الايجاب القبول واخر بذكره لان انقضاء بالمعاطاة والاستيجاب والايجاب  
 كذا ط الطلاق المحل في الكا في حيث لم يذكر تقديم الايجاب من شرط الانقضاء والحاصل ان المصير بذلك فيما وعده من القدر ما الحلبي وابن حزم في  
 التجعبد لك حكمة الاجماع عن علي تقدم الايجاب مع من لم يتر على الاستدلال بعد كفاية الاستيجاب والايجاب بان اعملا جمع على صحة وليس على  
 صحته دليل ولعمري ان مثل هذا ما يوهن الاعتماد على الاجماع المنقول قد نبهنا على امثال ذلك في مواضعها في محل الايمان المهور المعاد  
 من الصيغة بتقديم الايجاب لافرق بين المتعاقب هنا وبينه المشكلة لانيته وهو الوصل بين الايجاب القبول لحكم لا ينج عن شوب الاستدلال  
 ثم ما ذكرنا جاز في كل قول يؤيد بانشاء مستقل كالاجارة التي يؤيد قولها بلفظ تمكنت من انقضاء كذا او ملكك والنكاح الذي  
 يؤيد قولها بلفظ تمكنت تزوجت اما ما لا انشاء في قولنا لا قبلت او ما يتضمنه كارتفعت فمما يقابل يجوز تقديم القبول في ذلك لا  
 التزام في قول الشيء كما كان في قول البيع لانه ما ينقل الى البايع بل لا يفتي في معنى غير الرضا بفعل الوحي قد تقدم ان الرضا يجوز تعلقه بالزمان  
 كما يجوز تعلقه بالمرحوق فيقول صليت برهنا هذا عندك فيقول هنت والتحقيق عند الجواز لان اعتبار القبول من جهة تحقق عنوان  
 المهرين ولا يخفى انه لا يصح الا ان يثبت على قول الشخص لا بعد تحقق الرهن لان الايجاب انشاء للفعل والقول انشاء لان انقضاء وكذا القول  
 في الهبة والقرض فان لا يحصل في انشاء القبول فيها التزام شيء وانما يحصل به الرضا بفعل الموجب نحوها قول المصالح المقتضية للاستطاعة  
 او التمسك بغير عوض ولما المصالح المقتضية على المعاضة فلما كان ابتداء الالتزام بها جائزا من الطرفين وكان نسبتها اليها على وجه سواء  
 ليس الالتزام بالحاصل من احدهما امر مغاير للالتزام بالحاصل من الاخر كان ابتداء منهما موجبا لصحة الموجب عليه لغة وعرفا ثم لما انقضاء الاجماع  
 على توقف العقد على القبول لزم ان يكون الالتزام بالحاصل من الاخر بلفظ القبول اذ لو قال اني مضمضها كان ايجابا اخر فيلزم ترك العقد  
 من ايجابين وتحقيق من جميعه لان عدم تقديم القبول الصالح ايضا غير جائز لا بقول من يضر بلفظ قبلت رضى في قد عرفت ان قبلت رضى  
 مع التمسك لا بدل على انشاء لنقل العوض في الحال فلتخص ما ذكرنا ان القبول في العقود على ثلثة اقسام لانه ما ان يكون التزاما لشيء في القبول  
 كقول مال عنه وزوجته واما ان لا يكون فيه سكو الرضا بالايجاب والاول على قسمين لان الالتزام بالحاصل في القبول انا ان يكون في غير الالتزام  
 الحاصل في الموجب للمصالح او متغايرا كالاشراء والثناء ايضا على قسمين لان ما ان يعتبر فيه عنوان المظاوعة كالا رهن والاهل  
 الاقراض واما ان لا يشترط اعتبارا ان يرضى الرضا بالايجاب كالكالة والعارية وشبههما وتقدم القبول على الايجاب لا يكون الا في القسم  
 الثاني من كل من القسمين ثم ان مناهية الالتزام في قول البيع الالتزام بالايجاب اعتبارا في فكل من التزم بنقل ماله على وجه عوضه لما لا يسي  
 مشيرنا وكل من نقل ماله على ان يكون عوضا لغيره لا يسي ما يبا وبعبارة اخرى كل من ماله لا يضر بعوض وهو المبيع وكل من ماله لا يضر بعوض ماله هو  
 المشرى لان كل منهما الحقيقة يملك له غيره باذنا غير مملوك غيره باذنا وما من حيلة شرط العقد المولاهة من ايجابه بقوله اشترط في طه  
 بالبيع ثم قلنا لا الشيك والمحقق الثاني والشيخ المقتضى ان الشيك عقد المولاهة معتبر في العقد نحوه ومما خوذ من اعتبار الانصاف في الشيك  
 والمستثنى منه فقال بعض الفاتاة لا يضر قول الزوج بعد الايجاب المحل والصلو على رسول الله قبلت نكاحها منه لقولته في استتابة المريد فيعبر  
 الحال وقيل الى ثلثة ايام ومنه السكون في انشاء الاذان فان كان كثيرا ابطله منه لسكوت الطويل في انشاء القرأة او قرأة غيرها وكذا التمسك  
 ومنه يخرج المامومين في الجمعة قبل الركوع فان تقدموا او سوا حتى ركع فالجمعة واعتبر بعض الفاتاة بغيرهم مع قبل الفاتاة ومنه المولات في  
 التعريف بحيث لا يبنى ان تكرار المولات في سنة التعريف فلورفع انشاء المدة استوفيت الى اقول حاصلا ان الامر المتأخر شيئا فشيئا  
 كان له صوة انصاف في العرف فلا يثبت حكم المعلق عليه في الشرع من اعتبار صوته لانقضاء العقد المركب من الايجاب القبول العام فثبت  
 المتعاقدين بمنزلة كل واحد من شرط بعضه بعض فيقترح تحلل الفصل المحل هيئته لانقضاء ولذا لا يصح المعاوضة اذا كان الفصل ط  
 في الطول كسنة او زيد انصافا ذلك انما يكونا بعرف فهو في كل امر محسب يجوز الفصل بين كل من الايجاب القبول بما لا يجوز في كل ما كان  
 منها ويجوز بين الكتاب بما لا يجوز بين محرف كما في الاذان والقرأة وما ذكره حسن لو كان حكم الملاك والزوج في المعاملة منوطا بصحة العقد  
 عرفا كما هو مقتضى المتبادر الوفاء بالعقود وباطلاق كل ما لا يصح في اعتبار العقد الزموم للملك ما لو كان منوطا بصحة البيع  
 التجارة عن ارض فلا يضره عدم صحة العقد اما جعل الماخذ في ذلك اعتبار الانصاف والاستدانة والمستثنى منه فلا منشأ الانتقال في  
 هذا القاعدة فان كثرت الكليات انما يلتفت اليها من ان في مورد خاص قد صرح في القواعد مكرها يكون لا يضره القاعدة كذا ويجعل بعدا  
 ان يكون لوجه ان الاستدانة اشد بظا بالمستثنى من سائر النواحي فخرج المستثنى من معارضة الكليات الى الاستدانة فيوقف عليه

وانما الايجاب انشاء  
 فيقول صليت برهنا هذا عندك فيقول هنت

وانما الايجاب انشاء  
 فيقول صليت برهنا هذا عندك فيقول هنت

كان طول الفصل فاعلم ان في هذا الموضع من الموالاة بين أجزاء الكلام ثم تعذر من غير ما لا مورد الرقعة بالكلام لفظا او معنى حيث  
 قد عنوان خاص عليه لكونه عقدا او قرينة او اذا لم يحوز ذلك ثم في تطبيق بعضها على ما ذكره خفا كسئلة توتير المزدان غاية ما يمكن ان يقال في  
 توجيهه المطلوب في الاسلام الاستمرار في انقطاع فلا بد من عارضة في اقرب الاقارب واما مسئلة المجعة فلا بد من هيئة الاجتماع في جميع احوال  
 الصلوة من القيام والركوع والسجود مطلوبة فيقبح الاحلال بها واللتام في هذا الموضع في صحة تفرعها على الاصل المذكور بحال ثمان  
 المعية في الموالاة موكولة الى العرف كما في الصلوة والقرينة والاذان ونحوها ويظهر من رواية سهل الساعدي المتقدمة في مسئلة تقديم القول نحو  
 الفصل في الايجاب القول بكل ما يطول اجنبيا على ما منه الجماعه من ان القول فيها قول ذلك الشخص وجنبها والايضا قوله بعد فصل طويل  
 ز وجنبها بما مع من القرآن ولعل هذا موطن اخر للرواية فافهم ومن جملة الشرائط التي ذكرها جماعة التخيير في العقد بان لا يكون معلقا  
 على شيء اذا ان شرط بان يقصد المتعاقدان اتفاقا المعاملة في صوة وجود الشيء في غير هذا من صرح بذلك الشيخ في تعليقه على العلامة وجميع  
 تاحضه كالشبهة المحققة في غيره قدس الله روحهم من غير دليل في شرح الكاشاني في باب الوكالة ان يعلق الوكالة على الشرط لا يصح  
 عند الامامية وكذا غيره من العقول لان شرطه كانت واجبة وعن عميد القواعد عموما الاجماع عليه ظلال في مسئلة شرط التخيير في الوفاء لا يفتا  
 عليه القطع لعدم الخلاف فيه كما اعترف به غير واحد من المتأخرين في هذا المقادير على نحو فتاويهم وموافقة الاجماع في شرط التخيير  
 في الوكالة مع كونه من العقود المجازية التي يكفي فيها الكلام على الاذن حتى ان العلامة ادعى الاجماع على ما حكى عنه على صحة ان يقول الموكل انت  
 وكلي في ان تباع عبيدك يوم الجمعة وعلى عدم صحة قوله انت وكلي ولا تباع عبيدك الا في يوم الجمعة مع كون المقصود واحدا ولا فرق بينهما بما عده بعد  
 الاعتراف بان هذا في معنى التعليق بان العقود لما كانت متعلقة من الشيء ينط هذا الضوابط ويطلب فيما خرج عنها وان فادق فالدق فالدق  
 كان الامر كذلك عند عدم في الوكالة فكيف كان في البيع بالجملة فلا شبهة في اتفاقهم على الحكم واما الكلام في وجه لا شرط الذي صرح به العلامة في  
 المذكور انه مناف للجزم حال الانشاء بل جعل الشرط هو الجزم ثم فرغ عليه عند جواز التعليق قال الخامس من الشروط في الجزم فلو علق العقد على  
 شرط لم يصح ان شرط المشية للمجهل بشروطها حال العقد بقاءها مادية وهو احد قول الشافعي واظهرها عند عدم الصحة لان هذا صفة يقتضيها  
 اطلاق العقد لان لو لم يشأ له بشرائطه كلامه بقوله على ذلك التبيين في قواعد قال لان الانتقال بحكم الرضا ولا رضا الامع للجزم  
 والجزم في التعليق انتهى مقتضى ذلك لان العتبه هو عقد التعليق على امر محمول كصحة المحقق في باب اطلاق مذكر المحقق والشبهة الثانية  
 في الجماع في مسئلة ان كان في نقد بقاء التعليق انما بناه في الانشاء في العقود لا يقع ان حيث يكون المعلق عليه محمول كصحة المحقق ولكن الشبهة في  
 قواعد ذكر في الكلام المتقدم الجزم بناء في التعليق لا يبرهنه عند الحصول ولو قد انعم بحصول التعليق على الوصف لان اعتبار المحقق في الشرط  
 دون انواعه فاعلم معنى العام دون خصوصيات الافراد ثم قال فان قلت يبطل قوله في صورته انك التوكيل وان كان في نقد بقاء فلهذا  
 تعليق على واقع لا متوقع كصحة الوفاء للواقع او مصاحبة لا معلق عليه للواقع وكذا لو قال في صورته انك روكالة التزويج انك  
 التزويج حيث قد علة الموت ان كانت زوجتي فمضى طالق انتهى كلامه وعلل العلامة في القواعد بخبر كان في نقد بقاء من ارفع يعلق  
 وجوده فلا يصح جعله شرطا وكذا كل شرط علم وجوده فانه لا يوجب كفا في جميع الاحوال فانه متى في قبضك لكان المعلق عليه ما ان يكون  
 معلوما تحقق واما ان يكون محتملا للتحقق وعلى الوجهين فاما ان يكون تحققة العلم والمحمول في الحال والمستقبل على تسامح فاما ان يكون  
 الشرط انما يكون صحيحا للعقد كقول الشيء ما يصح تملكه شرعا او ما يصح تملكه من الملك كغيره الموقوف عليه نحوه وكذا في الشرع من يصح  
 شرعا كان لا يكون عبدا ومن يجوز العقد معه بان يكون زائنا او اما ان لا يكون كذلك ثم التعليق ما يصح ما لا لازم من ذلك كقولك بكذا هذا  
 لهذا يوم الجمعة وقوله في القرض والجهة خذ هذا بعوضه او خذ بلا عوض هو المجعة فان التمسك معلق على تحقق المجعة في الحال وفي الاستقبال  
 لهذا العمل للعلامة في تزويده ايضا بطلان بيع الوارث لما لم يورثه بظن موته معللا بان العقد ان كان منجزا في الصوة لا انه معلق و  
 التقدير ان مات مورث في نقد بقاء كان منها معلوما كصحة حين العقد لفظ انه غير قارح فاقا لمن عرفت كلامه كالحق والعلامة والشبهة  
 والمحقق الثاني والصحيح وحكي ايضا عن طوا لا يصح في مسئلة ما لو كان في نقد بقاء بل لم يوجب ذلك خلاف صحيح ولذا ادعى في الرضا  
 في باب الوقف عند الخلاف فيه صريحا واما كان معلوما كصحة المستقبل وهو المعبر عنه بالضقة فالتظان انه داخل في معقدا اتفاقهم على عدم  
 يجوز وان كان تعليلهم للبيح بشرط الجزم لا يجري فيه كما اعترف به الشهيد فيما تقدم عنه ونحوه الشهيد الثاني في ما حكى عنه بل يظهر من عبارة  
 في باب الوقف كونه ما لا خلاف فيه بيننا بل بين العامة فانه قال في الوقت اذا جاء راس الشهر فقد وقفته لم يصح الوقف بلا خلاف لانه مثل  
 البيع والجهة وعندنا مثل العقود انتم فان فله بل على ما مثله الوقف للبيح الجهة غير محقق بالامامية نعم ما ثلثة للفقهي محقق هم ما كان منها  
 مشكوكا كالحصول وليس صحة العقد معلنة عليه الواقع كقدم الحجاج فهو المتيقن من معقدا اتفاقهم ما كان صحة العقد معلنة عليه لاشبه المتقدمة

في باب الوكالة

في باب التخيير



فظ الخلاف كلامه ليتمد الا ان الشيخ في طحاوي في مسئلة ان كان في عقد بعتة قول من بعض الناس بالفتح وان شرط لا يضر مستدلا بانهم  
 بشرط الاما يقضيه طلاق العقد لا يضر البيع هذه الحكاية من الموكلا ان كان له في الشرا اذا اقتضا الاطلاق يضر ظاهره وشرطه كالوسط  
 في البيع تسليم الثمن او تسليم المثل ما اشبهه لك انتهى في هذا الكلام وان حكاه عن بعض الناس ان الاطلاق انما يضر المستدلا بانهم  
 بعض لوازم العقد المترتبة عليه كل لا يضر تعليق العقد بما هو معلق عليه الواقع فعليه بعض مقتضاها كما لازم بعضا ياتيه كما يضر الا لازم  
 يقضي العقد المترتبة على كل التعليق بما كان الاطلاق معلقا عليه مقيدا به هذا الوجه ان لم ينهض لدفع محذور التعليق في انشاء العقد  
 لان المعلق على الاطلاق في الواقع هو ترتيب الاثر الشرعي على العقد وان شاء مدلول الكلام انه هو وظيفته لتكفل المعلق كل الكلام  
 غير معلق في الواقع على شيء والمعلق على شيء ليس معلقا في كلام المتكلم على شيء بل لا يضر به شيء من مدلول الكلام الا ان ظاهره وان شاء  
 الشيخ له ان في عقد الفرض تحقيق الاجماع عليه ان في هذا الوجه بعد قبح التعليق بل على ان محل الكلام فيما لم يعلم وجو المعلق عليه عند فلا وجه  
 لتوهم خصا بصوة العلم وبوجه ذلك ان الشئ في فواعده جعل الاصح منه تعليق البيع على ما هو شرط فيه كقول البائع بعتك زقيلت وبطمنه  
 ذلك انهم في اخر الفواعده لم يقدروا ان العدة في المسئلة هو الاجماع وربما توهم ان الوجه اعتبارا بالتجربة هو عدا بغير الانشاء للتعليق  
 بطلانه واضح لان المراد بالانشاء ان كان هو مدلول الكلام في التعليق غير متصوفا لان الكلام ليس فيه وان كان الكلام في انما يصح  
 الملكية المتحققة على كل تقدير وهل يصح انشاء الملكية المتحققة على تقدير من اخر كقوله هذا لان كان يرد عدا وهذا لما اقرضا او فرضا  
 اذا اخذته من فلان ويحوز لك فلا ريب ان في مقتضى واقع في العرف الشرع كثر في الاوامر والمعاملات من العقود والايقاعات ويتلو  
 هذا الوجه الضعيف فيل من ان ظمما على سببها لعقد ترتب مسببه عليه كمال وقوعه فعليه اثره بشرط من المتعاقدين في حاله لان ذلك  
 بعد الغرض عن عدا انحصار ذلك الصحة واللزوم في مثل قوله نعم او فوبا ليعقوا لان بل حلية البيع تسلط الناس على اموالهم كان في اثبات ذلك  
 ان العقد سبب لوقوع مدلوله فوجب الوفاء به على طبق مدلوله فليس فوبا او فوبا ليعقوا او فوبا ليعقوا لان العقد كان له اثر واقع على  
 وجه التعليق فترتب تحقيق المعلق عليه في تحقق المعلق لا يوجب عدم الوفاء بالعقد الحاصل ان ان ردها بالسبب هو مدلول العقد فعدم  
 عن انشاء العقد من البديهة التي لا يعقل خلافها وان ردها بالشرع هو ثبوت الملكية فبمع كون اثر مطلق البيع الملكية المنجزة  
 بل هو مطلق الملك ان كان البيع غير معلق كان اثره الشرعي الملك الغير المعلق وان كان معلقا فاثرة الملكية المعلقة مع ان تخلف الملك  
 العقد كثر جدا مع ما ذكره لا يجري في مثل قوله بعتك ان شئت وان قبلت فقال قبلت فانه لا يلزم هنا تخلف اثر العقد مع ان هذا  
 يجري في شرط المشكوك في تحققه في حال فان العقد يكون معلقا موقوفا مع ما ذكره لا يجري في غير من العقود لوقوعه في مقتضاها  
 عنها كما لا يخفى في ليل الكلام في خصوص البيع ليس على هذا الشرط في كل عقد بل على حدة ثم الاضعف من الوجه المتقدم التمسك في ذلك بقضية  
 الاستبابة الشرعية الوجه لوجوه الاقتضاها على المتيقن ليس في العقد القاع عن التعليق اذ في الاطلاق ادلة مثل حلية البيع تسلط الظن على  
 اموالهم وحل القمار عن ارض وجو الوفاء بالعقود وادلة سائر العقود في التوقف بالجلد فثبتا هذا الشرط في العقود مع عموم ادلة ما  
 وقوع كثير منها في العرف على وجه التعليق بغير الاجماع فحفظا او منقولا مشكلا ثم ان القاع هو تعليق لا نشا واما اذا انشا من تعليق البيع  
 ان كان المشتري مترد في ترتيب الاثر عليه شرعا او عرفا كمن يشتري ببيع هو لا يعلم ان المال او ان البيع ما يتول وان المشتري ارض خرب  
 ام لا او غير ذلك مما يتوقف صحة العقد عليه عرفا او شرعا بل الظاهر لا يقدح اعتقاد عدم ترتيب الاثر عليه في تحقق العقد كالميلاد في  
 وقد صرح بما ذكرنا بعض المحققين حيث قال لا يخل في غمنا المعاملة ما لم يكن سببا ارتفاع القصد نعم ربما يشكك الامر في هذا الشرط  
 المقوتة كعدم الزوجة والشك فيها في انشاء الطلاق فانه لا يتحقق القصد اليه بخلاف من دون العلم بالزوجة وكذا الرقية في القنوق وطحاوي  
 مست الحاجة الى شيء من ذلك للاعتباط وقتنا بعد جواز تعليق الانشاء على ما هو شرط فيه فلا بد من ابراه بصوة الشيخ وان كان في الواقع  
 معلقا او يוכל غيره بما اهل بالحال ايقاعه ولا يقدح فيه تعليق الوكالة واقعا على كونه الموكلا ما لكما للفعل لان فسا الوكالة بالعلق  
 لا يوجب تنافع الاذن لان فسا الشئ في الفواعل المحرمة باطلان فيما لو زوج امرأة يشك انما محرمه عليه فظهر حلهما وعلل ذلك بعد المحرم  
 حال العقد لان ذلك الايقاعات كالوفاة لمرأة او طلقها وهو شاك في زوجتها او في ثاب الامام ع قاضيا يعلم اهليته وان ظهر له ذلك  
 قال يخرج من هذا بيع لما مورثه لظنه حوته فبان ميتا لان محرم هنا حاصل لكن خصوصية البائع غير معلومة وان قبل بالطلاق لم يكن  
 لعقد القصد الى نقل ملكه وكذا لو زوج امرأة فظهر ميتا انتهى والظاهر في هذا القول هو في ما كان محرم فيها دون مثال الطلاق  
 فانهم قال في موضع خرو لو طلق بمصو خنشين فظهر رجلين امكن الصحة وكذا محصور في نفسه فاسقا فظهر عدلا ولا يشك ان في العالم  
 بالحكم لعدم قصدنا الى طلاق صحيح انتهى من جملة شروط العقد المطابق بين الايجاب والقبول فلو اختلفا في المصنوع وان اوجب البائع

في البيع  
 في البيع

باب العتق

في العتق  
بما لا يشترط  
القبول

وجه خاص من حيث حصول المشتري والمتمن والتمن أو تبايع العقد من الشرط فقبل المشتري على وجه آخر لم ينعقد وجه هذا الاشتراك وهو  
ما خذ من اعتبار القبول وهو الرضا بالاجابة في لوقال بعته من موكلان بكذا فقال اشترته لفسى لم ينعقد لوقال بعته هذا من موكلان في  
الموكل الغير المحاط به قبلت في لوقال بعته من المحاط به كبله بالقبول فقبل لوقال بعته ليعبد بكذا فقال اشترته نصف بتمام  
التمن ونصف لم ينعقد كذا لوقال بعته ليعبد بتمام فقال اشترته بعشرة دينار لوقال للاثين بعته بالعبد بالالف في أحدهما  
اشترته نصفه بتمام التمّن لم يقع ولوقال كل منهما ذلك ليعبد بتمام لوقال البائع بعته بالعبد بتمام فاشترته كل نصف  
مجنين في شكال ومن قبله الشرط في العقدان يقع كل من اجابة وقوله في حال يجوز لكل واحد منهما الانشاء فلو كان المشتري في أحدهما  
البائع غير قابل للقبول أو خرج البائع لما قبله عن قابلية الاجابة لم ينعقد ثم ان عداق بليته ان كان لعدها ما قبله بالتخاطب كالمو  
والجنون والاعفاء بل النوم فوجه الاعتبار عند تحقق معنى المفاقة والمفاقة ح وأما صحة القبول من الموصى له بعد موته الموصى به في غير  
حقيقة لا ركن فان حقيقة الوصية لا يبطلها كذا الوصيات قبل القبول فام وأثر مقامه لو جاز له القبول بعد ذلك ان كان له اعتبارا  
برضا ما فله وجه بغيره عن فهو القاهل المتعاقد لان المقبر غير عارف صاكال منها لما يشاء الاخر حين انشاءه كمن يعرض له الحجر بغير علمه  
او روقا فرضه ومن مودة الاعلى في جميع ذلك ان الموجب لو فتح قبل القبول لغير الاجابة السابق وكذا لو كان المشتري في زمان لا يجاز غير  
او كان من لا يعتبر رضا كالصغير فصحة كل من الاجابة القبول يكون مضافا في نفس المتكلم من اول العقد ان يحقق تمام السبب به يتم  
معنى المفاقة فاذا لم يكن هذا المعنى قائما في نفس احدهما او قام ولم يكن قايما معتبرا فيحقق معنى المفاقة ثم انهم من جواز الحق الرضا  
ببيع المكروه ومقتضا اعتبارا من احدهما حين العقد بل يكفي حصوله بعد فضا لا غير حصوله لا يجاز قبل القبول اللهم الا ان يثبت بكون  
الحكم في المكروه على خلاف القاعدة لاجل الاجماع فرجع لو اختلفا لمعاقلا اجتهادا او تقليدا في شرط الصنعة فهل يجوز ان يكتب كل منهما ما  
يقضيه من هبم لا وجوه ثالثة شرطه عند كون العقد المركب منهما لا قابلا بكونه سببا للنقل كما لو فرضنا انه لا قابلا يجوز تقديم  
القبول على الاجابة جواز العقد بالفارسي واردها اجزها والاولان صنيعة على ان الاحكام الظاهرة المجتهدة فيها غير التوبة  
الاضطرارية فالاجابة الفارسية من المجتهدة القابل بصحة عند من يراه باطلا غير ان اشاره الاخرين بالاجابة الفارسية والعبرة بصلواتهم  
بالنسبة واجد الامام في احكام عذبة لا يعد فيها الا من اجتهدا وقلد فيها والمسئلة محيرة في الاصول وهذا كله اذا كان بطلان العقد عند كل  
من المتعاقبين يستند الى فعل الاخر كالتبر والعبرة والمضوية والريث مال الموالا والتجيز بقا المعاقلة على صحتها لانها الى من  
قال ان اختلافها بوجوبها المجموع لان بالاحلال للموالا والتجيز والبقا على صحتها لانها بفساد عبارة من لها شرطان في القبول  
اذا علق مثلا ولم يقع على صفة صحة الانشاء الى زمان القبول باعتقاد مشروعية ذلك لم يجز من القابل بطلان هذا تعقيب هذا الاجابة القبول  
وكذا القابل اذا لم يقبل الا بعد فوات الموالات بزم صحة ذلك فانه يجب على الموجب عادة اجابة اذا اعتقد اعتبارا الموالاة ثم مسئلة لو  
قبضنا ابتاعه بالعقد الفاسد لم يكن له ان يضمن عليه ما عدا الملك فلا يضمنه مقتضى فرض الفسا واما الصما بمعنى كونه تلفه عليه هو احد امور  
المقرعة على القبض بالعقد الفاسد وهو المعروف انما البيع في باب الرهن وفي موضع من البيع الاجماع عليه من جواز تعقب ذلك فبصحة فخرج  
القواعد في بيان البيع لفاسد بمجرد الحصولين بمجرد الغشك لضمان وفي موضع من شبه الى اصحابنا وبطل عليه لتوالم على اليد احد  
حتى تؤكد والحديث في دلالة ثبوت كلمة على ظاهرة في الحكم التكني في اليد على الصما ضعيفة جدا فان هذا الظهور انما هو اذا استند ظرف  
الى فعل من افعال المكلفين لا الى مال من الاموال كما يقال عليه من فان لفظة تلخ لجزء الاستقرار في العهد عينا كان ودكنا ومن ضاكا  
الجمعة صحة الاستدلال به على ضمان الصغير بل المحنون اذا لم يكن يدنا ضعيفة لعدم الثمرة في الشعور ويد على الحكم المذكور ايضا قوله في الاثمة  
المتابعة اذا وجد متبرقة بعد ان ولدها المشتري انه باخذ الجارية ضاحكها وباخذ الرجل له بالقيمة فان صما الولد بالقيمة مع كونه غلام  
يستو المشتري بغير ضمان لاصل بطريق ولو لم يستيلاها من قبل الا انما بل من قبل احدا غامضا غير بل للملك فهو كالتلف لا للمنف  
فانهم ثم ان هذا المستدرك من ثبات الفاعل المعروف بكل عقد يصح بصحبه بضمها سدا لا يصح بصحبه لا يصح بضمها سدا هذا الفاعل اصله  
وان لم يجد ما هذا العبارة كلاً من تقدم على العلامة الا انها يظهر من كلامنا في البيع في فذاته علم الفئان في غير واحد من العقود الفاسدة بان  
دخل على ان يكون المال مضمونا عليه فاصلة ان قبض المال مقدما على تمامه عوض واقعي وجعل موجب للصما وهذا المعنى يشمل المبيع  
بالعقود الفاسدة التي يصح بيعها كذا في مسألة هذا الضمان في الرهن الفاسد لا يصح له ائبوح الصما فكيف يصح بفساد هذا يدك  
العكس المذكور لم احد من اهل فيها هذا الشك في ذلك لما لو سدا عقد السبق فيلحق السابق بجزء المثال لا كيف كان لهم بتمام معنى القاعدة  
اصلا وعكسها ثم بيان المذكور فيها منقول من الله لاستحسان المرأ بالعقد اعم من الجائر والارز بل ما كان فيه شائبة الايقاع او كان في التبع

المقتضى  
بالعقد الفاسد

في العتق  
بما لا يشترط  
القبول

الحج

الجحالة والخلف المراد بالضمان في الجملة هو كونه في المضمون عليه معنى كونه خسارة ودركته في ماله الاصل في ذلك ان وقع نقصا فيه ولو جوب  
 منه واما مجرد كونه تلف في ملكه بحيث يتلف مملوكا له كما يتوهم فليس هذا معنى الضمان اصلا فلا يثبت ان الانسان ضامن لامواله ثم تداركه من ماله  
 تارة يكون بازاء عوضه الجعلي الذي تراضى هو والمالك على كونه عوضا وانما الشارع كما في المضمون بسبب العقد الصحيح اخرى بازاء عوضه  
 الواقعي وهو المثل والقيمة وان لم يرضها عليه فالشرع بازاء اقل لا يرضى من العوض الواقعي والجعلي كما ذكره بعضهم في بعض المقامات مثل  
 طلب الموهوب بشرط التقويض قبل دفع العوض فاذا ابتعد هذا فالمراد بالضماني بقول مطلق هو لزوم تداركه بعوضه الواقعي لان هذا هو الذي لا  
 خصيته ولذا لو اشترط ضمان العارية لزوم غرامة مثلها او قيمتها ولم يرد في اجتناب الضمان المضمون من المضمون وبغير ضاعدا لفظ الضمان بقول  
 مطلق واما تداركه كغيره فلا بد من تبوت من طريقه مثل توافرها عليه بعقد صحيح بمضي الشارع فاحتمال ان يكون المراد بالضماني في قولهم  
 يضمن بفاسد هو وجوب اداء العوض المسمى بغير الضمان في العقد الصحيح ضعيف في الغاية لان ضمانه بالمسمى يخرج من فرض الفساد ان يكتفى  
 بفرض الفساد بقاء كل من العوضين على ملكه وان كان عند تلف احدنا يتعين لآخر للعوضيته نظير العاطاة على القول بالانحلال  
 ما عرفت من معنى الضمان ان السداد المسمى في الصحيح لا مضا الشارع ما توافرها على عوضيته لان معنى الضمان في الصحيح مضا المعنى في القائل  
 حتى يوجب لك تفكيكا في العباة فانهم لم يقولوا في العقول ليس باعتبار خصوص الانواع ليكون افرادها مثل البيع والجاره وبحوها  
 المحوز كون نوع لا يفتقر بنوع الضمان واما التقاضي في بعض ضمانه فالفاسد ذلك الضمن يضمن به من الفاسد فاسد من غير ذلك الضمن فاسد  
 نفسه بوجوب الضمان لا بد لا يفيده الا فائدة الهبة الغير المعوضة او الابرار فالموجب للضمان هو المثل على المعاضة والفرد الفاسد من هذا القسم  
 الضمان لا ينفصل عن النوع الصحيح من حيث هو لا بوجوب ضمانا فلا يضمن بفاسد وكذا الكلا في الهبة المعوضة كما غاربه الذهب  
 والفضة نعم دروايه وجهه ضمان الصيد لك استعانة لغيره باصحه لغاربه لا بوجوب الضمان فبنيغي ان لا يضمن بفاسد ها ولعل المراد  
 غاربه غير لذت الفضه وغير المشرط ضمانه اتم المتبادر من فضا الصحيح للضمان افضا له بنفسه فلو اقتضا الشرط المتحقق في ضمانه بعقد  
 الصحيح في الضمان بالفاسد من هذا الفرد المشرط فيه الضمان عتكا هذه القاعدة اشكال كما لو استاجر اجاره فاسد واشترط فيها ضمانا  
 العين وقتلنا بصفة هذا الشرط فهل يضمن بهذا الفاسد لان صحيح يضمن به ولو لاجل الشرط لا وكذا الكلام في الفرد الفاسد في الغاربه المعقود  
 وبغيره من ارباض خيثار الضمان بفاسد ها مضموعا لظنك ويمكن جعل الهبة المعوضة من هذا القبيل بناء على انها هبة مشروطة لا مفاو  
 وربما يعتمد في الغاربه ان يكون مضموعا ان كل شخص من القوي يضمن به لو كان صحيحا يضمن به مع لفش او رتب عليه عند الضمان فاما الواجب ان يضمن  
 لاجاره كما اختاره الشهيدي او باع بلا عن كما هو احد وجهي الغاربه في عد وبضعفان الموضوع هو لعقد الذي وجب له بالفعل صحيح فاسد ما  
 يبر من تارة صحيحا اخرى فاسدا فالتعين يقتضي هذه القاعدة الضمان في مسئلة البيع في بيع صحيح يضمن به نعم ما ذكره بعضهم من التعليل لهذا القائل  
 بان تارة على العين مضمونة عليه لا يجري في هذا الفرع لكر الكلام في معنى القاعده في مدتها ان لفظة البائع بصيحه بفاسد ما اعني في  
 بان كلاما تحقو الضمان في صحيحه محقق في فاسد ما المطلق السبيل لاجل النافذة العلة لثانته فان العقد صحيح فلا بوجوب الضمان الا بعد القبض في  
 السلم ليس بل مضمون ابيع حيث ان البيع قبل القبض مضمون على البائع بمغوان وركه عليه يتكدر التمسك وكذا الاجاره والنكاح فلو كان  
 المال في ذلك كله مضمون على من سفل عنه الى ان يستلم من سفل اليه اما العقد الفاسد فلا يكون غلته تارة ابدال بغيره في ثبوت الضمان الى القبض  
 مسئلة لاضمان بفعل الفاسد سببا اما لانه المنشأ للقبض على وجه الضمان الذي هو سبب للضمان واما لانه سبب الحكم بالضماني بشرط القبض ولذا  
 على الضمان البيع وغيره بدخوله على ان يكون العين مضمونة عليه لا بد ان يدخل على الضمان انما هو باننا العقد الفاسد هو سبب للضمان  
 يقتضيه والغرض من ذلك كله دفع ما يتوهم ان سبب الضمان في الفاسد هو القبض لا العقد الفاسد فكيف نقيس الفاسد على ان يصح في  
 الضمان ويقال كلما يضمن صحيح يضمن بفاسد وقد ظهر من ذلك انهم انما يضمنون في القاعدة عند توقف الضمان في الفاسد الى القبض فلا  
 مد من تخصيص القاعدة بالجماع ونحوه ثم ان المدلل هذه الكلية على ما ذكره في ذلك في مسئلة الرهن بشرط يكون المرهون سباعا بعد انقصا  
 الاجل هو اتمام الاخذ على الضمان ثم اضاف الى ذلك قوله على اليد ما اخذت حتى تؤديه الفاذا يتبع في استدلاله بالاقدام الشيخ في حيث  
 على الضمان في مواد كثيرة من البيع والجاره الفاسد بدخوله على ان يكون المال مضمونا عليه بالمسمى فالسليم المستمع الى المثل او القيمة  
 وهذا الوجه لا يخرج عن ناسل انما اقامه وترضا وتواطيا بالعقد الفاسد على ضمان خاص لا الضمان بالمثل والقيمة والمفروض عند  
 امضا الشارع لدللا الضمان الخاص ومطلق الضمان لا يبقى بعد تنفاه الخصوصية حتى يتقوم بخصوصية اخرى فالضمان بالمثل والقيمة  
 ثبت حكم شرعي تابع لدليله وليس باقدم عليه المتعاقدان هذا كله مع مود هذا التعليل اعم من وجهين المطالب قد يكون لا قدم  
 ولا ضمان كما قبل القبض وقد لا يكون قدام في العقد الفاسد مع تحقق الضمان كما اذا شرط في عقد البيع ضمنا البيع على البائع اذا تلف في

في البيع  
 مال الفاسد  
 مال المالك



باب البيع

يد الشري كما اذا قال بعتك بلا ثمن واجرتك بلا جرة ثم قوى التمسك في الاجرة والضمان واستشكل الغلظة في مثال البيع باب السلم  
 بالجملة فدل ليل الاقدام مع ضرورة مطلب يحتاج الى دليل لم يحصله منقوض طرأ وعكسا واما خبر اليد فلا لتروان كانت ظاهرة وسند معتبر  
 الا ان مورد محض بالاعيان فلا يثبت المنافع والاعمال المضمونة في الاجارة الفاسدة اللهم لان يثبت على الضمانها بما على اقرار  
 مال المسلم وانه لا يحل الا عن طيب نفسه وان حرمه ماله كحرمه دمه وانه لا يصح هاب خواجه فضا الا اذله نفى الضمان فكل عمل وقع من غير ما لا احد  
 بحيث يقع باصره ويحصى ولا يفرضه فلا بد من ان يثبته لاعتقاده الاحترام ونفى الضرر ثم انه لا يبعد ان يكون مراد البيع ومن بعده التمسك  
 على الضمان بالاقدام والدخول عليه ببناء ان العين والمنفعة للذين تسلمها الشخص لم يتسلمها مجانا وبقرها حتى لا يقضى احترامها شيئا  
 بالعوض كما في العمل المبرع وبالعين لا بد فوعه جانا او امانة فليس ليل الاقدام دليل الاستقلال بل هو بين العدا المنافع عن مقتضى اليد الاموال  
 واحترام الاعمال نعم في ذلك ذكر كل من الاقدام واليد ليل الاستقلال بقية علمه ما ذكر سابقا من النقص والاعتراض وبقي الكلام في بعض الاعمال  
 المضمونة التي لا يرجع فيها الى الضمان يقع باصره كالسنة والمنفعة الفاسدة حيث حكم البيع والحقوق وغيرها بعد استحقاق السابق اخر المثل  
 خلافا لآخرين وجهان عمل العامل بعد نفعه الى اخره يقع باصره ايضا فاحرام الاموال التي منها الاعمال لا يقضى فيها الشخص ولو جوب  
 عوضه عليه لانه ليس كما المستوفى ولذا كان شرعيته على خلاف القاعدة حيث ان في مقابل على لا ينفق المال فاما الكلاية بامرته لانه لا ينفق  
 فيما ذكرنا من الضمان في الفاسدين جمل الدافع بالفاسد بين علمه مع جمل القابض وتقوم ان الدافع في هذه الصورة هو ان سطره عليه المفروض  
 ان القابض جاهل مدفع باطلاق النقص الفسوق ليس الجاهل مغرورا لان فاعدا على الضمان فاصدا وسيلط الدافع العالم لا يجعلها امانة  
 ما ليكة لانه دفعه على ان ملك المدفع اليه لانه امانة عندها وغايرة ولذا لا يجوز له الضرر فيه والانتفاع به بغير امانته فلا في مسئلة بيع  
 القاصب مع علم المشتري هذا كله في اصل الكليته المذكورة واما عكسها وهوان لا يضمن بصحة لا يضمن بفاسد فمعا ان كل عقد لا يفيد صحته  
 ضمان ففاسد لا يفيد ضمانا كما في عقد الرهن والوكالة والمضاربة والغارية الغير المضمونة بل المضمونة شيئا على ان المراد باقاه الصالح للضمان  
 افادته بنفسه بامر خارج عنه كالشرط الواقع في منته غير ذلك في العقود الثلاثة والمجاهرة ثم ان مقتضى الدعوى ان الضمان غير المستاجر فاسد لان صحته  
 الاجارة غير مفيد ضمانا كما صح في غير ذلك وحكي عن كونه باطلا لا لالباطل لان صريح الرضا يحكم بالضمان وحكي في ما عن بعض نبي في المعهوم  
 من كتمان الاصحاب والظان المحكي عنه هو المحقق الا في سبيل في جمع الفائدة وما ابعده بدينه وبين ما عن جامع لمقاصد حيث قال في باب الغصب الذي  
 يلوح من كلامهم هو عند ضمان العين المستجرة فاسدا باستيفاء المنفعة والذي ينافي ليه النظر هو الضمان لان الضرر فيه حرام لانه عصب  
 ثم قال لان كون الاجارة الفاسدة لا يضمن لها كما لا يضمن بصحتها مثلا لذلك يقال انه دخل على عقد الضمان بهذا الاستيلاء وان لم يكن خفيا  
 والاصل برأئته لانه من الضمان فلا يكون العين بذلك مضمومة ولو لا ذلك لكان المهرض ضامنا مع فساد الرهن لان استيلاءه بغير حق وهو باطل  
 انتهى لعل الحكم بالضمان في المسئلة اما المحرر وجماعه قاعدة ما لا يضمن لان المراد بالمضمون مورا العقد مورا العقد في الاجارة المنفعة والعين  
 يرجع في حكمها الى القواعد حيث كانت في صحيح الاجارة امانة ما ذروا فيها شرعا ومن طرف المالك لم يكن فيه ضمانا واما في فاسد دفع الموصى  
 انما هو البناء على استحقاق المستاجر لها الحق الانتفاع فيه والمفروض عدم الاستحقاق فيه عليه به عدد او موجبة للضمان واما قاعدة ما لا  
 يضمن مغارضة ضمانا بقاعدة اليد الاقوى عند الضمان فالقاعدة المذكورة غير محضصة بالعين المستجرة ولا متحصصة ثم انه يشكل اطراف القواعد  
 في موارد منها الصل الذي استعاره المحرم من المحل شيئا على فساد الغارية فانهم حكموا بضمان المحرم له بالقيمة مع ان صحيح الغارية لا يضمن في ذلك  
 الشهيد الثاني في الضمان على تقدير الصحة الفاسد الا ان يقوان وجهه ضمانا بعد البناء على انه يجب على المحرم ارساله واذا قيمته ان المستقر عليه  
 فمر بعد الغارية في القيمة لا العين فوجوب دفع القيمة ثابت قبل التلف بسبب جوب لا تلف الذي هو سبب ضمان من الضمان في كل عقد  
 لا بسبب التلف ويشكل اطراف القاعدة ايضا في البيع فاسدا بالنسبة الى المنافع التي لم يستوفها فان هذه المنافع غير مضمونة في العقد  
 مع انها مضمونة في العقد الفاسد لان يقوان ضمان العين يستتبع ضمان المنافع في العقد الصحيح والفاسد فيه نظر لان بعض المنفعة  
 غير مضمونة لشيء في العقد الصحيح لان الثمن انما هو بارز العين وهذا المنافع ويمكن نقض القاعدة ايضا بحمل البيع فاسدا على ما صرح به في خط  
 وتبع وكروه وشر خلافا للشهيد والمحقق الثاني وبعض اخر تبعا للقاعدة في عدمه في المحل غير مضمون في البيع الصحيح بناء على انه للبايع وعن من يوجب  
 كلام الغلظة بما اذا اشترط الدخول في البيع وح لا نقض على القاعدة ويمكن النقض ايضا بالشركة الفاسدة بناء على انه لا يجوز الضمان لها فاخذ  
 المال المشرع عدلا ما موجب للضمان ثم ان من هذه القضية السالبة على ما تقدم من كلام الشيخ في خط بي الاولية وحاصلها ان الرهن لا يضمن بصحة فكيف  
 بفاسد وتوجب ضمان الصحيح في العقد انما يقضى الضمان مع مضا الشاع له فالفاسد الذي هو بمنزلة العقد لا يثبت في الضمان لان اثر الضمان اما  
 من الاقدام على الضمان والمفروض علمه والا يضمن بصحة واما حكم الشارع بالضمان بواسطة هذه المعاملة الفاسدة والمفروض انها لا تثبت

في البيع

شيا ووجه

مثنى

الثالث

شيا وجعل لا يوليه ان الصحيح ان كان معناه اللصا امكان ان يوان الضمان من مقتضى البصيرة فلا يجوز في الفاسد لكونه لغوا غير مؤثر على قضا  
 قيريه من ان مقدم على ضمان خاص والشارع لم يضمنه فيتعين اصل الضمان لكن يحددها انه يجوز ان يكون حصة الرهن ولا جازة المستثنى لسلط  
 المرفق والمتاجر على العين شرعا مؤثرة في رفع الضمان بخلاف الفاسد لانه لا يوجب تسلطهما على العين فلا يوليه قضا فان الفاسد ان يكن  
 لدخل في الضمان الا ان مقتضى عموم على اليد هو لصاحبه من مقتضى بيعها ليعقوبه يكون هو واردها غير مضمونة على القابض وتبقى اتيها  
 قلت اخرج المقصود بصلاح تلك العقوبة يخرج المقصود بفاسدها وهي عموم ادل على ان من يضمنه لما لا كثر املا به بغير عوض او سلطه  
 على الاستعانة به واستامه عليه كحفظه ودفعه اليه لاستيفاء حقه والعدل فيه بلا جرح او معناه او غير ذلك فهو ضمان ما في غير التملك بل هو  
 اعنى الحق فالدليل المحض لقاعدة الضمان عموم ادل على ان من استامن لما لا ملكه غير ضمان بل ليس لان تسميه ما في الهبة الهبة  
 يمكن الاستدلال على خرفها من عموم البدن يخرج ادل على خروج مود لا سيما فان سبب المالك لغيره على ملكه اذا اقتضى عندهما الاقتضى  
 التسليم المطلق على ما عدا ضمانه بطريق اولي واليقين بالحجانية لخروج التسليم المطلق بالعوض في المعاوضات فان غير القين فحاصله  
 عدا ضمان المستامن من ان من دفع لما لا الهية ملكه على وجه لا يضمنه بعوض واقعي اعني المثل والقيمة ولا جعل في فله على ضمانه الثاني من لا مؤ  
 المتفرقة على عدا تلك المقصود بالبيع الفاسد جوب وهو ان لا يملك الظاهر ما لا خلا فيه على تقدير عجزه عن التصرف فيه كما يلوخ من  
 جمع لفائدة بل من جهة كره كما عن جامع المقاصد مؤثر الرهن على المشترى لو جاز ما لا يتم الراد لا به واطلاقه يثبت ما لو كان في رده مؤثرة كثيرة  
 الا ان يقيده بغيرها بانه نفى الضمير على ما لا يملك انما تقتضي في مال الغير بغيره فلا يجوز لقوله جعل الله تعالى في البيع لا يجوز لاحدان  
 يتصرف في مال غيره الا باذنه ولو نوقض في كونه لا يملك اقتضى كونه عوقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بما اذن له فيه حيث يد على تحريم جميع الافعال  
 المتعلقة بملكيته التي منها كونه في ملك ما توه من هذا باذنه حيث انه دفعه باختياره فندفع بانه انما ملكه اليه عوضا فاذا استفتت منقطة الوضعية  
 باعتبار عدم سلامة العوض له شرعا والمفروض ان كونه على وجه المملكية المجانية عالم يثبتها المالك كونه ما لا للمالك امانته في يده  
 ايضا مما يؤذن في راد له وهو استيفاء احد يد كما انه لو ملكه بجانا كانت هتة حديده هذا ولكن لا يكتفي من طاعة الام في قبضه  
 معلقا بانه قبضه باذن مالكه وقد تقدم ايض من غير القين مع بعد الاثم في امساكه وكذا السر في سببا الى الاصحاب وهو ضعف الوضعية  
 غير ثابتة ولا بعد اذاته صورته الجمل لانه لا يعاقب الثالث انه لو كان العين المقتضية مستوفاه المشترى قبل ان يكون عليه عوضها  
 على المشترى بل قد ما تقدم من كونه بمنزلة المقصود الاتفاق على الحكم ومعه عليه عوقوله لا يحل مال امرئ مسلم الا بما اذن له فيه حيث يد على تحريم جميع الافعال  
 المال على المنفعة ولذا يجعل ثمنه في البيع صداقا في النكاح خلافا للوسيلة ففي الضمان عتبا بان الخراج بالضمان كما في النبو على سبيل يقضيه ان  
 من ضمن شيئا وتقبله لنفسه فخرجه له فالبسيسة والمقابلة المشترى لما اقدم على ضمها البيع تقبله على نفسه بتقبل البايع وتضمنه بانه  
 ان يكون يخرج له بجانا كان الا لزم من ذلك ان يخرج له على تقدير الاستسكان ان الضمان عليه على هذا التقدير فلهذا يحصل ان ضمان العين لا  
 يجمع مع ضمان الخراج ومرجه الى ان القيمة والفائدة بازاء الزاوية وهذا المعنى مستنبط من ارباب كثيرة مقترنة مثل قوله في معاينة  
 على كون منفعة البيع زمان الحيا المشترى لا يرقى لها لو اخرجت كانت من مال المشترى ويخوذه في الرهن وعجزه وفيه ان هذا الضمان ليس هو ما  
 اقدم عليه بل ما يقع حتى يكون الخراج بازاءه وانما هو امر قهري حكم بالشارع كما حكم بضمها المقصود من البو والمغضوب فالمراد بالضمان الذي بازاءه  
 الخراج التزام الشيء على نفسه بتقبله له مع مضا الشارع له ودرجاية مقتضى ما ذكرنا في معنى الرواية بالعبارة المضمومة حيث ان ذلك على ضاهها ان  
 خراجها البر له بعد ملكه للمنفعة وانما تملك الاستفاعة التي هي المصلحة والحاصل ان ذلك الرواية لا تقتضي عن سندها الرهن فلا يثبت لاجلها  
 قاعدة ضمان مال المسلم واحترامه عدا حله الا عن طريق النفس وبما في هذا القول بما ورد في شرع المجازية المستمرة من ضمان قيمة الولد وعوض  
 اللبس بل عوض كلما انتفع وفيه ان الكلام في البيع لفاسد الحاصل بيننا الى العوضين من جهة ان مال الدين جعل خراجا له بازاءها  
 بالثمن لا ما كان فشاء من جهة التصرف في مال الغير فاضع من ذلك به في الجواب ولا لا المتضمنة لضمها منفعة المقصود المستوفاة ردا على  
 القايل بانه اذا تحقق ضمان العين ولو بالغصب سقط كرها كما ينظم من تلك البصيرة نعم لو كان القول المذكور موافقا لما في ضيقة  
 في اطلاق القول بان الخراج بالضمان انه يقتضي العيصه ما قبلها ردا عليه هذا كله في المنفعة المستوفاة واما المنفعة الفاسدة بغيره فينفاء  
 فالثم فيها ايضا الضمان وقد عرفت عبارة ثمر المنفعة ولعله لكون المنافع اموالا في يد من بيد العين فهي مقبوضة في يده ولذا يجري على  
 المنفعة حكم المبروض اذا قبض العين فدخل المنفعة في ضمان المشتري ويحقق قبض الثمن في السلم ببعض الجارية المحبولة خدمتها وانما وكذا  
 الدائم المحبولة سكنها عتقا مضافا الى انه مقتضى احترام مال المسلم اذ كونه في يد غيره لا كمد طويلة من غير اذنه منافا لاحترامه لكن يشكل  
 الحكم بعد تسليم كون المنافع اموالا حقيقة بان مجرد ذلك لا يكفي في تحقق الضمان لان يندرج في عموم اليد ما اخذت ولا اشكال

١٠٠  
 عدم قبول الموصول للمنافع وحصولها في اليد بقبض العين لا يوجب صدق الاخذ ودعوانه كناية عن مطلق الاستيلاء لخاصة المنافع لقبض العين  
 مشكلة واما اخرهم مال المسلم فاما يقبض عدل التبريرة وانما لا عوض فاما يتحقق ذلك في الاستيلاء فالحكم بعد الصانع كماله على الايضاح اوضح  
 علم البائع بالصانع كما عن بعض ائمة موافق للاصل السليم مضافا الى انه قد يصدق قبول قاعدة ما لا يضمن بصحة لا يضمن بفاسد ومن العلوان صحيح البيع  
 يوجب ضمانا للمشتري للمنفعة لانه لا يجازي ولا يقتط الثمن عليها واما مع الاستيلاء لاجل الاطلاق فلا يضمن في القاعدة المذكورة لانهما ينسبة  
 الى التلف لا الاطلاق مضافا الى الاجابة الواردة في ضمان المنافع المستوفاة من تجاريرة المرفقة المبقة الساكنة من ضمان غيرها في مضاف اليها وكذا  
 يصححه محمد بن قيس الوارد فيمن ناع وليدانية بغيره فيقال له الحكم ان ياخذ الوليد واماها وسكت عن المنافع لقائته فان عدل الصانع في هذا  
 مع كون العين غير البائع بوجوب ضمانها هنا بطريق اوضح لان ضمانا للتوقف في المسئلة كانه لا يبع الدروس والتفيع مجالا لا يربطها بطريق  
 عدله باب الضمان عند الترضي لاحكام البيع فليس له انقصا من الاشكال والتوقف بصوره علم البائع على استظهار السيد العبد والمحقوقا  
 من ضمانه الكتاب وعن الفرج حل الاشكال في الضمان على مطلق موزع عدل الاستيلاء فيحصل من ذلك ان الاطلاق في ضمان المنافع الغير المستوفاة  
 خمسة الاول الضمان وكانه لا اكثر الثاني عدم الضمان كما عن الايضاح الثالث الضمان لاعم علم البائع كما عن بعض من كتب على بيع الرأب التوقف  
 في هذا الصوره كما استظهر مع صدق السيد العبد من ضمانه عدل الخاسل لتوقفه مع كونه عن التبيع ولك وحمل على كونه يظهر من محضر  
 الدين وقد عرفت ان التوقف اقرب الى الاضطرار لان الحكم من كونه ما لفظه ان ضائع الاموال من العبد واليثار العقار وغيرها مضمونة  
 بالقبول الفوات تحت اليد العارية فلو غصبها او جارية او عقارا او حيوانا مملوكا ضمن من ضايعه سواء المثلها بان استعملها او فاقته تحت يد  
 بان بقيت مدة في يده لا يستعملها عند علمنا اجمع لا يبعد ان يرد باليد العارية مقابل اليد الحقة فيعمل بالمشتري فيما عن من خصوص ما علمته  
 بجامع هبل البائع به وظهر منه ما في غيره من ارباب الاجارة من الاتفاق ايض على ضمان ضائع المضمون لقائته مع قوله في باب البيع ان البيع لقائته  
 عند احتياجه بغيره الشيء المضمون لاني ارتفاع الائم عن مساكنته في مضمون هذا لقول الضمان لا ينج عن قوة وان كان المتردد من صاحبه الى  
 ولا اخصضا الضمان في المضمون بالمنفعة المستوفاة من البعل المتجاوز للغير على الرخصة لانما لم يجد بذلك عاملا في المضمون وهو موزع  
 الرابع فالتلف المبيع فان كان مثليا وجب له بالتلف الا ما يحكي عن قاط الاسكاف وقد اختلفت كلمات اصحابنا في تقرير المثل في البيع وان في  
 وازداد في الحقوق وتليده والعدالة وهو قدس الله واهمهم بل المشي على ما حكى ابنه ما يتساوى جزاؤه من حيث القيمة والرماد باجرانه ما قصد  
 واليه اسم الحقيقة والمراد به ايض من حيث القيمة وتساويها بالقيمة بمعنى كون قيمة كل بعض بالقيمة الى قيمة البعض الاخر كبعضه نفس البعض من  
 حيث المتساوي ولذا قيل في توضيح المقدمات ان كان يتساوى قيمة نصفه ونصفه يتساوى نصفه لقيمة ومن هنا راجع الشهيد الثاني  
 كون المصنوع من الفين يقيما قال ذلوا ففعلت نقصت قيمتها فالتساوي هذا بوجوب لا يكون الدسم الواحد مثليا اذ لو انكر نقصه  
 قيمة نصفه عن قيمة المجموع لان يقال ان الدسم مثلي بالقيمة الى فزعه وهو الصحيح لذا لا يبعد الجريش مثلا لخطئه ولا الدخا فمثلا للاد  
 ومن هنا يظهر ان كل نوع من انواع الحبل الواحد بل كل صنف من اصناف نوع واحد مثلي بالقيمة الى افراد ذلك النوع او الصنف فلا يرد  
 انما قيل من ان اريد التساوي بالكلية فالخطأ عند صدق على من العرفاد ما من مثلي الا وجرانه مختلف في القيمة كالحظ في قبضه  
 من حصة تساوي عشرة ومن اخرى تساوي عشرين وان اريد التساوي في الجملة فهو في القيمي موجود كالووب الارض انتهى قد لوح  
 هذا الموزع في اخر كلامه في دفع اليه ما ذكرنا من ان كون الخطأ مثلية معناه ان كل صنف منه متماثل للجزء ومساوية في القيمة لا يجمع ان  
 جميع اقسام هذا النوع متساوية في القيمة فاذا كان المضمون بعضا من صنف الواجب في مساوية هذا الصنف لقيمة ولا بعض من صنف  
 اخر لكن الاضطرار في هذا خلاف قاط كلامهم فانهم يطلقون المثل على جنس الخطأ والشهر ونحوهما مع عدم صدق التعريف عليه ولطابق المثل  
 على الحبل باعتباره مثلية انواعه واصنافه لم يكن صيدا الا ان انطباق التعريف على الحبل بهذا الاعتبار بعدد الان بها واخصوصا  
 الاضطرار الموجبة لزيادة القيمة ونقصانها كما التزم بعضهم غاية الامر وجوب غاية الخصوصيات عند اداء المثل عوضا عن المثل والافاض  
 وهذا بعد هذا مضافا الى انه يشكل اطراف التعريف شيئا على هذا بان اريد تساوي الاجزاء من صنف واحد من حيث القيمة تساوي حقيقة  
 فقل ما ينفرد لك في لصف الواحد من النوع لان اشخاصه لا يكتفي بتساوي في القيمة لفاوتهما بالخصوصيات الموجبة لزيادة  
 الرغبة ونقصانها كما لا يخفى وان اريد بتساوي اجزاء ذلك الصنف من حيث القيمة وان لم يتساو حقيقة تنفرد في اكثر القيميات  
 فان لم يجمع لاجارته اضمنا متساوية في الصنف الموجبة لتساوي القيمة بهذا الاعتبار يصح التسليم فيها ولذا اختار العلامة في باب القرض من  
 كره على ما حكى عن ابي يعقوب في التسليم من القيميات مضمون في القرض مثله وقد عد الشيخ في هذا الرطب الفواكه من القيميات مع كل نوع منها  
 مشتمل على اضمنا متساوية في القيمة بل متساوية في قيمته لو فرض ان الصنف المتساوي من حيث القيمة في الانواع القيمة غير الواحدة لالا  
 المثلثة

كتاب البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع



المصنف

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
مَلَأَ هَذَا الْقُرْآنَ  
بِآيَاتِهِ الْكَافِيَّةِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
مَلَأَ هَذَا الْقُرْآنَ  
بِآيَاتِهِ الْكَافِيَّةِ

المصلحة لم يوجب ذلك اصلاح طراد التعريف نعم يوجب ذلك الفرق بين النوعين في حكم الحكم بضمان المثل والمثل في القيمة ثم انما معنى  
المثل بتعاريف اخر اعم من التعريف المتقدم واحضرنه ما تاملت تجارته وتفاوتت صفاته وعن من وصفته انما المتشاي الاخر او  
المنفعة المتفاوتة بالتصاوغ عن ذلك والكفاية انما اقربا للبرقيات الى السلافة وعن غاية المراد ما تشاي اجزائه في الحقيقة النوعية  
عن بعض الغاية انما مقدار الكيل والوزن وعن اخر منهم زيادة جواز بيعه سلما وهما ثالثهم زيادة جوايع بعضه بعضا فغرض ذلك مما  
حكاه في كونه عن الغاية ثم لا يخفى انما ليس للفظ المثل حقيقة شرعية ولا منشرعة وليس المراد منه اللغوي في المراد بالمثل لغة المائل فان قيل  
من جميع الجهات فغير متعكر وان ارد من بعضها فغير مطرد وليس في الموضوع حكم يتعلق بهذا العنوان حتى ينجب عنه نعم وقع هذا العنوان  
في مقصد اجماعهم على ان المثل يضمن المثل وغويا لقيمة ومن المعكونات لا يجوز ان لا تكال فحين معقلا لاجماع على قول بعض المجمعين مخالفة  
الباقيين في منع ان يقا كما كان مثلا با تفاؤا المصنف فلا اشكال في ضمانه بالمثل للاجماع وبقي ما كان مخالفا فيه بينهم كالذي في الضمة العين  
المسكوبة فان وجه البيع في كونها من القيمة وطاعة كونها مثلية في الحد بدل الخاص الرضا فان طوا مرعا باطوا الغيبة وكونها قيمة  
وعتاة من جهة في كونها مثلية ان كان المصنوع منها في ثمة قد صرح في البيع فيكون الرطب الضميمة والتمر الزبيب مثالا وان كان على  
لقد ان في الفرق اشكال ابل صرح بعض من اربعضنا بكون الرطب الضميتين وقد حكى عن موضع من جامع المقاصد ان الثوب مثلي المثل خلافة  
وابنهم فقد مشوا المثل بالمحطة والتعريف لم يعلم ان المراد نوعا وكل صنف مما المعين في الضميمة كذا الترتيب الحاصل ان موارد تحقيق الاجماع  
على المثلية منها كثيرة فلا بد من ملاحظة ان الاصل الذي يرجع اليه عند الشك هو الضمان بالمثل او بالقيمة او بتجزئها لك او الضمان بالمثل  
القيمة لا يعبدان بان الاصل هو تجزئ الضمان لاصطحابه دفته عما زاد على ما يجزئه فان فرض اجماع على خلافه فالاصل تجزئها لك لانه  
عبدانية دمه بدفع ما لا يرجى اليه الا لاضافة الى عدمه على اليد ما اعتدى حتى تؤدي في مفضضا عند ارتفاع الضمان بغير ذلك العين خرج ما اذا  
رضى المالك للبيئ اخر والا فموجبها اليه من اول الامر لا ضما الا شكا والاعتدال بالقيمة لا يوجب من منع نعم يمكن ان يبقى بعد ذلك البيل  
لترجيح احد الاقوال والاجماع على عدم تجزئها لك القيمة في الاداء من جهة ودان لا يربى بالحدود من اعنى يقين المثل بحيث لا يكون للمالك  
مطالبة القيمة ولا للضمان الا منشاء وبين تعيين القيمة كك فلا يتيقن في البين لا يمكن البين انما القيمة عند الشك فهو في ان تجزئ  
المجته في الضميمة وهذا ولكن يمتنع بان القاعد المستفاده من طلاقات الضمان في المفضضا والامانات المفردة فيها وغير ذلك من  
بالمثل لان امره الى النالف من حيث المالمية والصفاء بقية قيمة النالف من القيمة بينهما لانه اقرب من حيث المالمية لان اعدادها بالاط  
مساواته للنالف بقدر ارجائها اليها ولاجل الاتكال على هذا الظهور لا تكا تظهر على مورد واحد من هذا المورد على كثرة ما قد مضى في ذكر  
المضمون بل كلها الاماخذ في تداخلها فيها الضمان فلو لا الاعتماد على ما هو المتعارف لم يحسن في الشارع اهاالة في مواد البين وقد استدلوا  
على ضمان المثل بالمثل والقيمة بالقيمة بقوله نعم من عندك عليكم فاعند اعليكم في مثل اعندكم عليكم بقوله انما ائاما اعندكم هو المثل في المثل  
القيمة في غيره واخصا الحكم بالمثل عندنا لا يقدح بعد عند القول بالفضل ودينا باقش في الاية بان مدلولها اعتبار المالمية في  
مقعد الاعتدال المعتبر وبغير نظر في الانصاف عند فاء الاية كالدليل السابق عليه بالقول المثل لان مفضضاها وجو المالمية العرفية في  
الحقيقة والمالمية وهذا يقتضي اعتبار المثل حتى في القيمة سواء وجد المثل فيها ام لا اما مع وجو المثل فيها كما لو ائلف ذلعا من كبراس طوله  
عشر ذراعا متساوية من جميع الجهات فان مقتضى العرف والاية الزام الضمان بحصول ذراع اخر من ذلك ولو باضعا بقيمة ودفعه الى المثل  
المثل مع ان لاقابل بقيمة الثوب لا يقول به كذا لو ائلف عليه عبد الله في ذمة المالك بسبب القرض والسلم عند موضوعا النالف  
فانهم لا يمكنون ان ياتر القهر في كايهده ملاحظة كلماتهم في بيع عبد من عبدكم ذهب جماعة منهم الشيكاني في رد ذلك الى جوار ذرا  
القرض اذا كانت قيمته لكن لعله من جهة صناداء القرض باءا العين لا من جهة ضمان المثل بالمثل ولذا انفقوا على عبد وجوب قول  
غيرها وان كان ما تاملها من جميع الجهات واما مع عدم وجو المثل للقيمة لئالف في مقتضى الدليلين عند سقوط المثل من الذمة باعتد  
كما لو تعد المثل في المثل فيضمن بقيمة بوالدفع كالمثل لا يقولون وايضا فلو فرض نقصا المثل عن النالف من حيث القيمة نقصا  
فمقتضى عدم وجو الزام المالك بالمثل لانصافها اعتبار المالمية في الحقيقة والمالمية مع النالف كما يظهر من بعض الاثر ان قوله لا  
بل دينا احتمل جواز دفع المثل لو سقط من القيمة بالكلية وان كان هو خلافة فبين ان النسبة بين ذمة المثل ومقتضى العرف والاية عموم  
وجه فقد يضمن بالمثل بمقتضى الدليلين ولا يضمن به عند النالف في المثلين المتقدمين وقد يعكس الحكم كما في المثال الثالث وقد يجتمع في  
المضمون كما في اكثر الامثلة ثم ان الاجماع على ضمان القيمة بالقيمة على تقدير تحققه لا يجزئها بالذلة ما لم يجزها على كونه قتيلا في مورد  
الشك في الرجوع الى المثل بمقتضى الدليل السابق وعموم الاية بئاعلي ما هو الحق المحقق من ان النالف المحض من المثل هو المثل لا النالف

لا يخرج عن المحجة بالنسبة الى موارد الشك فاحصل الكلام ان ما اجمع على كونه مثليا يضمن بالمثل مع مزايا الصفا التي تختلف بها الرعايا وان  
 فرض نقصان قيمته في زمان الدفع ومكانه عن قيمة التالف بناء على تحقق الاجماع على افعال هذا التفاوت مثلا الى الجرار والادنى ان الشا  
 في ذمة من اقترض دراهم واسقطها السلطان ورجع غيرها على الدائم الاول ما اجمع على كونه قيميا يضمن بالقيمة بنسبة ما يبيح من الاثقال  
 على ذلك ان وجد مثله او كان مثله في ذمة الضامن ما ساند كونه قيميا او مثليا يلحق بالمثل مع مداخل الاختلاف في القيمة المدفوعة والظن  
 مع الاختلاف الحق بالقيمة في الخامس ذكره عدلنا لولم يوجد بالمثل الا بالكر من ثمن المتلف في وجوب الشراء ثم دانته في قول كثره ان كانت  
 لزيادة القيمة المتوقفة بالمثل بان ضايقته اضعاف قيمة التالف يؤاخذ به فالظن ان لا اشكال في وجوب الشراء ولا خلا كما صرح به في حيث  
 قال داغصيا له مثل الجنود والادها فغلبه مثله ما تلف فيه يشره بآي من كان بلا خلاف انتهى ووجهه نحو المتلف في وجوب الشراء  
 في المثلي ويؤيد محوى حكمهم بان تزل قيمة المثل حين دفع عن يوا التالف لا بوجوب الا نقول الى القيمة بل بما احتمل بعضهم ذلك في دفع  
 سقوط المثل في زمان الدفع عن المالك الماء على الشايط والبلح في الثنا واما ان كان لاجل تعاد المثل وعد وجد الاعتدال من  
 بان يدماير غيبة الناس مع صف الا عواز بحيث بعد ذلك لا يزيد ما لكه بالذمة ضرر يعرف والظن ان هذا هو المراد بعبارة عدلان الثمن في  
 الصورة الاولى ليس يزد من المثل بل هو ثمن المثل وانما زاد على ثمن التالف في التالف وح فيمكن الرد في الصورة الثانية كما قيل  
 ان الموجود بأكثر من ثمن المثل كالمعدوم كالرفقة في الكفاة والحدك وان يمكن معاناة النافع طرأ ضعا القيمة وهو ضرر ولكن الاقوى مع ذلك  
 وجوب الشراء وفاقا للتجربة كما عن الايضاح وترد مع صدق اطلاق ترد في الخلاف المتقدم عن خلاف بعض ما ذكره في الصورة الاولى ثم انه  
 لا فرق في جواز مطالبة المالك بالمثل بين كونه في مكان التلف وغيره ولا بين كونه قيمة لا في مكان المطالبة ان القيمة في مكان  
 التالف لا وفاقا لفظ المحكي عن ضرورة والايضا وترد مع صدق في ثمره التقيص منه عند الاستدلال والدلة واصول المذهب هو كونه  
 لغو الناس مستطون على اموالهم هذا مع وجوب المثل في بلد المطالبة واما مع تعدد في حيثما حكم في المسئلة الساسية السابق تعاد المثل في  
 المثلي ففرضي القاعد وجود دفع القيمة مع مطالبة المالك لان منع المالك للظلم والزا الضا بالمثل منفي بالتعد فوجب القيمة مع جابر  
 مضانا الى قوله نعم فاعدا عليه بمثل ما اعتكلمكم فان الضامن والزم بالقيمة مع تعاد المثل لم يقدر عليه زيد ما اعتد واما مع عدم  
 مطالبة المالك فلا دليل على لزومه بقبول القيمة لان المتيقز ان دفع القيمة غايج المطالبة المالك جمع بين حق المالك لا بتسلطه على المطا  
 وحق الضامن بعد تكليفه بالمعدن والمعدن واما مع عدم المطالبة فلا دليل على سقوط حقه من المثل ما ذكرنا في نظم من المحكي عن ضرورة ولا يضا  
 حيث ذكر في رد بعض الاحتمالات الاية بحكم تعاد المثل لفظه ان المثل لا يسقط بالا عوا الا ترى ان الغضن منه لو صبر الى ما ن وجد ان  
 المثل في المطالبة بمرأى المصير الى القيمة وقت تغيرها انتهى لكن اطلق كبريهم حكم بالقيمة عند تعاد المثل لعلمهم بزيادة صوة المظالم  
 والا فلا دليل على الاطلاق ويؤيد ما ذكرنا ان المحكي عن الاكثر في باب المقرض ان العبرة في المثلي المتعد بقيمة يوم المطالبة نعم غير بعضهم  
 الدفع فليسا مل وكيف كان فلنرجع الى حكم المسئلة فنقول ان المثل ان العبرة في قيمة المثل المتعد بقيمة يوم الدفع لان المثلي ثابت في الذمة  
 ذلك الزمان ولا دليل على سقوطه بتعدده كما لا ينقط الذين تعبده لانه وقد صرح بما ذكرنا الحقوا الشايط وقد عرفت من كونه الايضاح  
 ما لا عليه يحتمل اعتبار وقت تعاد المثل وهو المحكي في البيع الفاسد للتجربة في باب المقرض محكي عن ذلك لانه وقت انتقال القيمة و  
 يضعفه من ان يندب انتقال انقلابا في الذمة الى القيمة في ذلك الوقت فلا دليل عليه ان ربه عند وجوب نقاط ما في الذمة الا القيمة  
 فوجب الاستطابا وان حدد يوم التعاد مع المطالبة لانه لو اخل الاستطابا بقي المثل في الذمة الى تحقق الاستطابا وسقاطه في كل زمان باذنية  
 في ذلك الزمان وليس في الزمان الثاني مكلفا بما صد عليه الاستطابا في الزمان الاول وهذا ولكن لو استندنا في ثمر القيمة في المسئلة  
 اما مقدم سابقا من لا يتر من المتبادر من اطلاقات الضمان هو وجوب الرجوع الى اقرار الاموال الى التالف بعد تعاد المثل توجه القول  
 التالف قيميا يتعد المثل ولا فرق في تعاد المثل بين حقيقة ابتداء في القيمة وبين طرده بعد التمكن كما في عن فيه ودعوا خصا  
 الاية واطلاق الضمان بالحكم بالقيمة بتعد المثل ابتداء لا يخرج عن محكم ثم ان في المسئلة تنملا لا اخذ ذكر كثرها عند وقوع بعضها في الايضاح  
 بعضها بعضا شافيه وحاصل جميع الاحتمالات المسئلة مع بيانها انما ان يقول ابتداء المثل في الذمة الى وان لم يرد منه دفع القيمة وهو الذي  
 اخذناه بقا الاكثر من اعتبار القيمة عند قباض ذكره في عدنا من الاحتمالات اما ان نقول بصحة قيمة غايضا لا عوا فادسا كما فان  
 نقول ان المثل المستقر في الذمة قيمى فيكون القيمة منقصة المثل بمعنى انه لو تلف ج قيمية واما ان نقول ان الغضن انقلب قيميا بعد ان كان مثليا  
 فان قلنا بالاول فان جعلنا الاعتبار في القيمة بوجوب التالف كما هو احد الاقوال كان المعين قيمة المثل يوم الاعوان كما صرح به في ثمره في البيع الفا  
 وانه في المقرض لانه يوم ما في القيمة وان جعلنا الاعتبار في زمان الضمان كما هو القول الاخر في القيمة كان الجاه اعتبارا فانما خلف العين

في البيع  
 ١٠٧

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في المثلين  
من المثلين  
في المثلين

فلا لا اعواز

لان اول ازمته وجوب المثل في الذمة المستلزم لضمان قيمته عند تلفه وهذا مبني على القول بالاعتبار في القيمة بوقت الغصب كما عن اكثر  
 وان جعلنا الاعتبار باعلى القيم من زمان الضمان الى زمان التلف كما حكى عن جماعة من القدماء في الغصب كان الوجه الاعتبار باعلى القيم  
 يوم تلف العين الى زمان الاعواز وذكر هذا الوجه عدنان في الاحتمالات وان قلنا ان التلف انقلب قيمته احتمالا اعتبارا بيوم الغصب كما في  
 القيمة المقصود الاعتبار باعلى منه الى يوم التلف ذكر هذا اول الاحتمالات في عدوان قلنا ان المثل بين العين والمثل صاقيما جازا  
 اشتمال الاعتبار باعلى من يوم الضمان الى يوم تعدل المثل لا استمرار الضمان فبقوله من الزمان ما للعين اما للمثل فهو مناسب لضمان الاعلى من  
 الغصب في التلف هذا ذكره في عدنان في الاحتمالات في احتمال الاعتبار باعلى من يوم الغصب في دفع المثل وجهه في محكي كره والايضاح المثل  
 لا يسقط بالاعواز الا لا ترى انه لو صبر المالك وحده المثل استحققة فالمصير في القيمة عند تفرعها والقيمة الواجبة على الغاصب على القيمة  
 خاسلة من وجوب دفع قيمة المثل بغير من وجوبه وجوبه بل اعنى العين فحجب على القيمة منها فافهم اذا عرفت هذا فاعلم ان المثل  
 لا يطلق كانه ضمان المثل في المثل هو ان مع تعدل المثل لا يسقط المثل عن الذمة غاية الامر بحجب مقاصد مع مطالبته المالك لغيره مما  
 هو اسقاط حين الفعل فلا عبرة بالقيمة الا يوم الاسقاط وتغير في الذمة واما بناء على ما ذكرنا من ان المثل من اذله الضمان الغير به لا قرب  
 الثالث فالقرب كان المثل مقدما مع تفرع ومع تعدل ما ابتدأ كما في القيمة وبعد التمكن كما هنا نحن فيه كان المعين هو القيمة فالقيمة قيمة  
 للمفوض من حين صاقيما وهو لا اعواز معبر من حيث انه اول ازمته صيرت الثالث قيمتها لا من حيث ملاحظة القيمة قيمة للمثل دون العين  
 فعلى القول باعتبار يوم التلف في القيمة توجه ما اخبره المحكي به ولو قلنا ان الضمان القيمة على القيمة من حين الغصب في حين التلف كما عليه جماعة  
 من القدماء توجه صاقيما غير به باعلى القيم من حين الغصب الى زمان الاعواز ان ارتفاع القيمة مع بقا العين مضمون بشرط تعدل المثل  
 المتدلل لا ارتفاع القيمة كل بشرط تعدل المثل في المثل اذ مع والمثل يرتفع صاقيما القيمة السوية وحيث كانت العين فيما نحن فيه مثليا كما اذ  
 مثله عند تلفه كره عينه في الغا ارتفاع القيمة فاستقرار ارتفاع القيمة انما يحصل بتلف العين المثل فان قلنا ان تعدل المثل لا يسقط  
 كما ان تلف العين لا يسقط المثل كما ان تلف العين لا يسقط المثل فيقول بغير القول بغير ان القيمة من زمان الغصب الى زمان الاعواز وهو صحيح لاحتمال  
 في المسئلة عند الشايفته على ما قبل ان قلنا ان تعدل المثل لا يسقط المثل وليس كذلك العين كان ارتفاع القيمة فيما بعد تعدل المثل  
 معصوما فينتج صاقيما القيمة من حين الغصب الى حين فاليه وهو المحكي عن الايضاح وهو وجه الاحتمال الاعلى القول بغير ان ارتفاع القيمة  
 بعد رد العين والمثل ثم اعلم ان العلاقة ذكره في عنوان هذه الاحتمالات انه لو تلف المثل في المثل موثوم اعوز وظاهر اختصاص هذا الاحتمال  
 بما اذا طرأ تعدل المثل بعد وجود المثل في بعض ازمته التلف لا ما تعدل في المثل ابتداء وعن مع صدان سيعين في قيمة يوم التلف لعلمه بعد  
 تخلف التكليف بالمثل عليه وقت من الاوقات ويمكن ان يحدث فيه بان التمكن من المثل ليس بشرط محدث في الذمة ابتداء كما لا يشترط في استقرار  
 استدامته على اعترافه مع طرأ التعدل بعد التلف لذلالم يذكر احد هذا التقييد في باب القرض وبالجملة فاشغال الذمة بالمثل ان  
 فيد بالتمكن لزم الحكم بان ارتفاع بطر التعدل ولا يزم الحكم بمحدث مع الغد من اول الامر لان يقول ان ادله وجوب المثل ظاهرة في صوت  
 التمكن وان لم يكن مشروطا بعقلا فلا تتم صورته الغير نعم اذ طرأ الغير فلا دليل على سقوط المثل وانقلابه قيمته قد يوق على المحقق المذكور  
 ان اللان ما ذكره لو نظر المالك المثل قبل اخذ القيمة لم يكن له المطالبة ولا اضل احدا يلزمه في تمامه ان المحكي عن كره ان المراد باعواز  
 المثل ان لا يوجه المثل بل ما حوله وذا في القول ما ينقل عادة منه اليه كما ذكرنا في انقطاع التسليم فيه وعن مع صدان الرجوع فيه الى الغف  
 ويمكن ان يوق ان مقتضى عموم وجوب ضمان الناس تسليطهم على موالهم اعني ان كانت في الذمة وجوب يحصل المثل كما كان يجب رد  
 العين اليها كانت ولو كانت في محصل مؤنة كثيرة ولذا كان يجب حصول المثل باي من كان ليس هنا تحديد التكليف بما عن كره نعم لو تعدل  
 الاجتماع على شوب القيمة عند الاعواز يعين ما عن جامع المقاصد كما ان المجعدين اذ كانوا بين معبرا بالاعواز ومعبرا بتعدل كان المستقر الرجوع  
 الى الاخص هو المقتد لانه الجمع عليه نعم ورر بعض اخبارنا السلم انه اذا لم يتعدل المسلم اليه على ان يقا المسلم فيه تجز المشتري ومن المعان ان المراد بعد  
 القدرة ليس التقدر العقلي المتوقف على استحالة النقل من بلد اخر بل الظاهر منه عرفا ما عن كره وهذا يستلزم الحكم فيما نحن فيه ثم ان  
 في معرفته في المثل مع فرض تعدل اشكال من حيث ان الغبر يفرض وجوده ولو في غاية العرة كالتأخير في اول ما هنا او اخره او وجود  
 المتوسط الظاهر الاول لكن مع فرض وجوه بحيث يبرهنه بغيره فلا عبرة بفرض وجوده عند شيعني عن سبعة بحيث لا يبيعه الا اذا  
 بدل العوض لا يبدله الراغبون في هذا الحنفى بمقتضى غيبته ثم لو جاء المشتري لغيره من خريد ذلك كما لو فرض في حجب الصنف عند  
 ملك العراق بحيث لا يعطيه لان يبدله بازاء عناق يحمل وبه مما فان الراغب في حجب في العراق من حيث انه اذا غلب لا يبدل هذا العوض بازاء  
 وانما يبدله من محتاج اليه لغيره اخر كاهل السكط اقام الى العراق مثلا او معا حجة مشرف على الهدال لم يخذل من الاغراض ولذا لو وجد



هذا الفرع من المثل لم يقدح في صدق التعديل كما ذكرناه في المسئلة الخامسة فكل موجو لا يقدح وجوه في صدق التعديل غير من وجوده في  
التعويض عند عدمه ثم انك قد عرفت ان للمالك المطالبة الضامن بالمثل عند تمكنه ولو كان في غير بلد الضمان وكان قيمة المثل هنا لا تزيد اما  
مع تعدده وكوف قيمة المثل في بلد التلف فالحال في بلد المطالبة فهل المطالبة باعلى القيمتين ام بتعين قيمة بلد المطالبة ام بل تلف  
وجوه وفصل الشيخ في طي باب الغصب ان لم يكن في نقله مؤنة كالنفدين فله المطالبة بالمثل سواء كانت القيمة مختلفة ام لا وكان  
في نقله مؤنة فان كانت القيمة متساويتين كان له المطالبة ايضاً لانه لا ضرر عليه في ذلك والا فالحكم ان ياخذ قيمة بلد التلف ويضرب  
بذلك البلد ثم لان الكلام في القرض كالكلام في الغصب حكى نحو هذا عن القاضي ايضاً فذكر يمكن ان يوافق الحكم باعتبار ما لقرض  
او السلم على القول به مع الاطلاق لا ضرر اذا العقد اليه ليس في باب الضمان ما يوجب هذا الاضرار بقول الكلام في انه هل يعد من قبل المثل  
خروج عن القيمة كما على الشايط اذا التفت في مقالة والحمد للثناء اذا اطلق في الصيغة ام لا الاقوى بل للمقين هو الاول بل حكى عن  
بعض نسله في الاضمان وغيرهم والمصريح في محكي كونه والاصح ان قيمة المثل في بلد المقارنة ويحتمل ان كان وزناً سقط المثل في غير بلد  
فخرج لودفع القيمة في المثل المتعد مثله ثم يمكن من المثل فلهذا عند عدو المثل في ذمته وفاقا للعدالة ومن اخر عنه من قرض المسئلة لان  
المثل كان ديناً في الذمة سقط باذاعوضه مع التراضي فلا يعوقك لو ارضينا بعوضه مع جوه هذا على المختار من عند سقوط المثل عن الدين لا على  
واما على القول بسقوطه وانقله بغير قيمته فان قلنا بان المقتضى انقلب قيمته عند تعدد مثله فاولى بالسقوط لان المدفوع نفقاً الذي  
وان قلنا ان المثل يتعد ثلثاً من ثلث التلف صابها احتمال وجوب المثل عند جوه لان القيمة خرج بدل الحلولة عن المثل وسبب ان  
حكمه عود المبدل عند ثبوت الحلولة السابع لو كان الثاني المبيع فاسد قيمته فقد حكى لا تناف على كونه مضموناً بالقيمة ومبدل  
عليه الاجاب المنفردة في كثير من قيمته فلا حاجة الى التمسك بصحة في ولا الالية في صما البطل ولا بقوله من عتق شقصاً عبداً فهو عليه الاجاب  
كثيرة بل قد عرفت ان مقتضى إطلاق آية الضمان في القيمة هو ذلك بحسب المقارن لا ان المتيقن من هذا المقارن كان المثل فيه تعدد  
بل يمكن دعو انصار في الاطلاقات الواردة في خصوص بعض القيمة كالبيع والبطل والعقد نحوها الصوة تعدد المثل كما هو الغالب في جميع وجوب  
القيمة في القيمة وان فرض تيسر المثل كما في من تلف عبداً من شخص باع عبداً موضوعاً بصفته لئلا يعبد بغيره وكما لو تلف عليه راجعاً  
بذراع كبراس منسوج على طرقة واحدة لا تفاوت في اجزائه اصله هو لا جاع كما يستظهر على تقديره في شمول الصوة تيسر المثل من جميع  
فما مل خصوصاً مع الاستدلال عليه كما في وغيره بقوله نعم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتد عليكم فبما على ان القيمة ماثل للمال في المالكية  
فان ظ ذلك جعلها من باب الاقرار بالتالف بعد تعدد المثل وكيف كان فقد حكى خلاف في ذلك عن الاسكاف في وعن الشيخ والمحقق في  
وتبع في باب القرض ان ارادوا ذلك حتى مع تعدد المثل فيكون القيمة عند دم بدل المثل حتى يرتب عليه وجوب قيمة يوم دفعها كما  
ذكرنا ذلك احتمالاً في مسئلة تعين القيمة متفرعاً على هذا القول في هذه الاطلاقات لولا ان الكثير في موارد كثيرة منها صحة في ولا الالية  
ومنها رواية تقوم لغيره منها ما دل على انه اذا تلف الرهن بغير خط المهر من سقط من ذمته بحسب ذلك فلو لا صحة التالف بالقيمة لم يكن  
لسقوط الدين مجرد ضمان التالف ومنها غير ذلك من الاخبار الكثيرة وان ارادوا انهم مع تيسر المثل بحسب المثل لم يكن يصح ان ينظر الى طائفة الاصل  
ونفي الضرر لان خصوصيات الحقايق قد قصد الله ان يحقق الجاع على خلافه ولو من حقن طائفة من هذه الاطلاقات ليقول نصيب المثل  
فيكون الفصل بين التيسر وحد قوله لا الثاني المسئلة ثم انهم اختلفوا في تعيين القيمة في المقبوض بالبيع فاسداً هل على غايه اعم  
الشيخ في اتباعه تعين قيمة يوم التلف عن سبب ونسبته الى الاكثر والوجه فيه على ابنه عليه حاقه منهم العلامة في شأن الانفال  
الى البدل انما هو يوم التلف اذا الواجب قبله هو الرهن ورجا يوتر عليه يوم التلف يوم الانتقال الى القيمة ما كون المثل في  
قيمة يوم التلف فلا بد من بان معنى ضمان العين عند قبضه كونه في عهد ومعنى ذلك وجوبه انك تبدل عند التلف حتى يكون عند  
التلف كما لم يتلف تدارك ببدله على هذا نحوها التزام مال معاد له مقابله وما ذكرنا ظاهره ان الاصل في ضمان التالف ضمانه بقيمته  
يوماً للتلف فان خرج المقبوض في ذلك مثلاً من دليل خارج نعم لو تم ما تقدم عن الحل في هذا المقام من دعوى لا تنافي على كون البيع فاسداً  
بمنزلة المقبوض الا في ارتفاع الاثم التحقق بالمقبوض ثبت فيحكم مخالف هذا الاصل بل يمكن ان يقال ان ثبت في المقبوض الاعتبار  
بقية يوم الغصب هو طائفة في ولا الالية كشد ذلك عند اقتضاء اطلاق الضمان لا اعتباراً بقيمة يوم التلف اذ يلزم ان يكون المقبوض  
عند كون قيمته يوم التلف ضماناً ما كانت يوم الغصب غير واجب لتدارك عند التلف كما ذكرنا من معنى المثل ان التزام بقيمته يوم  
وجوب التدارك لو فرض في ولا الالية صحة على وجوبه على القيمة ما كان جعل التزام الغاصب التزاماً على مقتضى التدارك وما اخذه له باشق  
الاحوال فلم يضر في الكلام الى معنى الصحة بعد ذكرها يلحقه بالبيع فاسداً ما المار بما الحل ولها لكشف الصحة عن معنى التدارك والفرقة

منه في القرض  
منه في السلم  
منه في الضمان

سید احمد علی

مجلس

الفصل الثاني  
من حيث هو يوم الأكرام

[illegible]

البطل يوم كثرى كذا وكذا من زمانه فلو كان محض يوم المخالفة لم يكن وجهاً لكون القول قولاً لما كان مع كونه مخالفاً للأصل ثم لا وجه لقبول بيمينه لأن كان القول قوله فاليمين بيمينته ضاحية على الخلاف هنا على الحمل المتعارف الذي يرضى به المحلوف له ويصدق منه من زنت تخاكمة والتبعية به اليمين على الغاصب من جهة أن المال كان عرف بيمينته بغيره فكان الخلاف قوله ابتداءً خلافاً لهذا ولا يعتبرنا يوم التلف فإنه يمكن أن يحمل توجه اليمين على المال على إذا اختلفا في تنزيل القيمة يوم التلف مع تفاقهما أو الإطلاع من الخارج على قيمته سابقاً ولا شأن أن القول قول المال ويكون منافع البيت في صورته اختلفا في قيمة البطل سابقاً مع تفاقهما على بقائه عليها إلى يوم التلف فيكون الرواية قد تكفلت بحكم صورتين من صورته تنازعهما وبقي بعض الصور مثل دعوى المال زيادة قيمة يوم التلف عن يوم المخالفة ولعل حكمها أغنى حلف الغاصب يعلم من حكم عكسها المذكور في الرواية وأما على تقدير كون الغرض في القيمة يوم المخالفة فلا بد من حمل الرواية على ما إذا اتفقا على قيمة اليوم السابق على يوم المخالفة أو اللاحق له ودعى الغاصب نقصاً عن تلك اليوم المخالفة ولا يحجب بعده وأبعد منه حمل النص على التصديق بحكم محضاً في الذات المعضة ومطعم مخالفاً للقاعدة المتفق عليها أيضاً وفوق من كون البيت على المدعى اليمين على منكرها حكى عن الشيخ في باب الإجارة والغصب ضعف من ذلك لأنه لا تنهها بالرواية على اعتبارها على القيم من حين الغصب في التلف كما حكى عن الشهيد الثالث في ذلك وجه صحيح لم يظهر من وجه لا لها على هذا المطلب غم استدلالاً على هذا القول بأن العين مضمومة في جميع تلك الأزمنة التي منها زمان ارتفاع قيمته وفيه انضمامها في تلك الحال أن رديده وجوبه في ذلك الزمان لو تلف فيه فلم يذكر أنه لا يكون إلا بذلك لكن المفروض أنها لم تلف فيه وإن رديده استقرار قيمة ذلك الزمان على فعله أو أن تزلت بعد ذلك فهو مخالفاً لما عليه من عدم ضمان ارتفاع القيمة مع العين وإن رديده استقرارها عليه مجرد ارتفاع راعي بالتلف فيه وإن لم يخالف الانقضاء إلا أنه مخالف لأصل البراءة لا سيما في البراءة من غير دليل شاغل عدماً حكاية في الرأى عن حالة الغلظة قد لله ثم وجهها من قاعدته في الضرر كما حصل على المال وفيه نظر كما اعترف به بعض من آخر ثم يمكن توجيه الاستدلال المتقدم من كون العين مضمومة في جميع الأزمنة بأن العين إذا انتفعت قيمتها في زمان ومضاميلتها مقومة بتلك القيمة فكما أن تلفها في وقتها يوجب ردها بتلك القيمة فكذلك إذا جرد يدها وبنيها للمال حتى تلفت في لافرق مع عدل التمكن منها بين أن يتلف وتبقى ثم لو ردت تلك المال لنفس العين وارتفاع القيمة السوقية امر اعتباري لا يضمن بنفسه لعدم كونه مالاً وإنما هو مقوم لما لية المال به تمايز الأموال كثر وقلة والحاصل أن للعين في كل زمان من أزمنة تفاوت قيمته مرتبة من المال لية إزليت يد المال من ماله وانقطعت سلطنته عنها فإن حرت العين فلا مال سواها يضمن أن تلفت استقرت عليها تلك المراتب لدخول الأدنى تحت الأعلى بطريقاً لو فرض للعين منافع متناهية متناهية حيث يضمن الأعلى منها ولاجل ذلك استدلال العلاقة في ير للقول باعتبار يوم الغصب بقوله لأنه زمان زالة اليد المال بقوله في توضيحه أن كل زمان من أزمنة الغصب قد زلته يد المال من العين على حسب لية ففي زمان زلته من مقدار ردهم في آخر عن ردهم في زمان عن ثلثه فإذا استمرت الأثر إلى زمان التلف وجبت عزاء أكثرها ثم واستدل في غير هذا القول بأصل الاشتغال بالشفال ذمته بخوالمالك ولا يحصل البراءة إلا بالأعلى قد يجازيان الأصل في المقام البرية حيث أن الشاغل التكليف بالزيادة لا بأس بالاستصحاب الضمان المستقاً من حيث لا يدوم حكى عن الميرزا القاضى الحلبي الاعتبار ببيع البيع فيما كان فساداً من جهة تقويض إلى حكم المشرع ولم يعلم وجه لعلمهم به ريد ويوم الغرض لغيره بخلاف زمان البيع القبط فانه لم يجره بزيادة القيمة بعد التلف على جميع قول إلا أنه رديده في بيع ولعل كما قيل من جهة احتمال كون القيمة مضمومة بمثل دفع القيمة إنما هو لا سقاط المثل قد تقدم أنه مخالف لإطلاق النصوص والفتاوى ثم إن ما ذكرنا من الخلاف إنما هو في ارتفاع القيمة بحال الأثر منه وما إذا كان بسبب الإمكان كما إذا كان محل الضمان بغيره وفي مكان التلف بغيره وفي مكان المطالبة بثلثين فالأثر اعتباراً على التلف لأن ماليتها التي تختلف عما كان وتذكر بحال لية ثم إن جميع ما ذكرنا من الخلاف إنما هو في ارتفاع القيمة السوقية الناشئة من ثبات رغبة الناس ما إذا كان خالصاً من زيادة في العين لفظاً كما قيل عند الخلاف في ضمان أعلى القيمة وفي الحقيقة ليست قيم المال مختلفة وإنما زادها في بعض وقا الضمان لاجل الزيادة العينية الحاصلة فيه النازلة من الزجر الفاسد ثم يجري الخلاف المتقدم في قيمة هذه الزيادة الفاسدة وإن القبول يوم فواتها أو يوم ضمانها أو أعلى القيمة ثم إن حكم تلف العين في جميع ما ذكرنا من ضمان المثل والقيمة حكم تعذر الوضو لية إن لم يهل كل يوم أو غرق أو ضاع أو ابتور لادل على الصما هذا لا موزع باب الأمانات المضمونة وهل يقتدر ذلك بما إذا حصل الباس من الوضو لية أو بعدد رجاء جلدنا ويشتد بها الوعلم وجدانه في مدة طويلة يتضرر المال من انطمارها ولو كانت قصيره وجوه طائلة ما ذكرنا من الإختصاص ما إذا كان الأولين لكن طائفة الفتاوى الأخيرة كما يظهر من طائفة من اللوح المعضونة في البيعة إذا خيف من زجر عرف







في حق الفقهاء

الفرقة وهي السلطة الفاتية والاقوى الاول ثم لو قلنا بجواز الحبس لوجبنا قلة العيون بحسب ما لظاهرة لا يجري عليه حكم المقتضى لانه  
حسبه بحق ثم يضمنه لانه قبضه لمصلحة نفسه والظن ان بقيقته يوم التلف على ما هو الاصل في كل مضمون ومن قال بضمنا المقتضى باعلى القيم  
يقول به ضمان من كان الحبس في زمان التلف ذكر العلامة في عدله لوجب قلة محسوسا فالاقرب ضمان بقيقته الان واسترجاع القيمة  
الاولى الظان مراده بقيقته لان مقابل القيمة السابقة بناء على ذال حكم الغصب عن العين لكونه محسوبا بغير عدل ان الخصم خير التلف  
وكلمات كثير منهم لا يخرج عن اضطراب ثم ان كثيرا ذكرناه مذكورا في كلامهم في باب الغصب لكن الظان ان كثيرا بل جميعها حكم المقتضى من حيث  
كونه مضمونا اذ ليس في الغصب خصوصية زائدة نعم ربما يفرق من جهة بعض في المقتضى في القاعده الصما كما احتمل في الحكم بوجوب قيمة  
يوم الضمان من جهة جهة اخرى ولاداء على القيم على ما نقله السيد الثاني في دعوى لانه الصحيح عليه واما ما اشتهر من ان الغاصب اذا  
باشق الاحوال فلم يعرف له ما اخذ واصحابه ونعم بذلك الحكم المبيع بالمبيع الفاسدان بقوله من اكره ما ذكره لعل بعضنا يحجى في بيع المقتضى  
**الكلام في شروط المتعاقدين كملت** كما عرفت من الكفاية بطلان عقد الصبي بل عن الغنية الاجماع عليه ان اجاز الولى في  
كثير العرفان بنسبة عقد الصبي لما صحبا وظاهر اراة النعيم لصو واذا في الولى عن كره ان الصغير محجور عليه بالنقض الاجماع  
سواء كان يميز او لا في جميع تصرفاته الا ما استثنى كعقباته واسلامه اخرامه وقبضه ووصيته وايصال الهدية واذنه في الدخول على  
خلاف في ذلك انتهى واستدنا ايضا الهدية واذنه في دخول الدار يكشف بقوله عن قبول المستثنى منه لطلو افعاله لان الايصال  
الاذن ليس من التصرفات القولية والفعلية وانما الاول في ايضا الملكا لوجملها على حيوانا وارساها والثاني كاشف عن موضوع  
عليه باقة الدخول وهو في المالك واجمع على حكم في الغنية بقوله رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتمل وعن الهنون حتى يفيق وعزلها  
حتى يتيقظ وقد بنى في ذلك الشيخ في طي مسئلة الافتراء قال ان مقتضى رفع القلم ان لا يكون كلامه حكم ونحو الحلي في الشرع في مسئلة  
عقد جواز وضمنه البالغ عشر وبنعم الاستدلال به جماعة كالعلاقة وغيره واستدلوا ايضا بخبر حمزة بن حمران عن مولينا الباقر ان الحارث بن  
زوجت ودخل بها ولها شاع سبعين ذهبها اليم ودفع اليها مالها ورجا امرها في الشراء والغلام لا يجوز له في البيع الشراء ولا يخرج عن اليم  
حتى يبلغ خمسة عشر سنة الحديث في رواية ابن شهاب متى يجوز لمرأى يقيم قال حتى يبلغ اشد قال ما اشد قال اختلاف في معناه ازايا  
اخر لكن الانصاف ان جواز الامر في هذه الولايات في استقلاله في التصرف لان الجواز مرادف للمضي فلا ينافي في عدمه شورا الوقوف على  
الاجازة كما يقال ببيع المقتضى غير باطل بوقوف ويشهد له الاستدنا في بعض تلك الاحكام بقوله الا ان يكون بينهما فلا داله اح  
سلب عبارة ولما اذا ساء عليه متاعه عين له قيمته وامر الصبي بحج ايقاع العقد مع الطرف الاخر كان باطلا وكذا لو اوقع الجاني النكاح وقوله  
غيره باذن يلية اما حديث رفع القلم فيمنه ولا ان الظاهر قلم المواخذة لا قلم جيل الاحكام ولدنا بيننا كالمث على شرعية عبادات الصبي ثانيا  
ان المثل على الاستدنا الاحكام الوضعية ليست مخففة بالبايعين فلا مانع من ان يكون عقده سببا للوجوب الوفاء بعد البالغ وعلى الولى  
اذا وقع باذنه واجازة كما يكون جنابة سببا للوجوب غسله بعد البالغ وحرمة تمكينه من من المصحف ثالثا لو سلمنا اختصاص الاحكام بحج  
الوضعية بالبايعين لكن لا مانع من كون فعل غير البايع موضوعا للاحكام الجعولة في حق البايعين فيكون الفاعل كسائر غير البايعين خارجا  
عن ذلك الحكم الى وقت البلوغ بالجملة فالتمسنا في رواية ثانيا ما اشتهر بينهم من شرعية عتبا الصبي ما اشتهر بينهم من اختصاص الاحكام الوضعية  
بالبايعين فالعادة في سلب عبادة الصبي هو الاجماع المحكي المعصية بالتمرة العظيمة الا فالمسئلة محل اشكال في ذلك رد المحقق في الشرائع في اجازة  
الميزان في الولى بعدنا بزم بالحق الفارية واستشكل فيهما عدد وشرقا في عدد في صحة بيع الميزان في الولى نظر بل في الفرة في شرع الاقوى الصحة  
مستدلا بان العقد اذا وقع باذن الولى كان كالوصد عنه ولكن اجد فيه وقواه المحقق لا رد على ما حكى عنه ويظهر من كرهه عند شورا لاجماع  
عند حيث قال هل يصح بيع الميزان في الوجه فتدنا لا يصح اخذ في صحة بيع الصبي مما اخبرنا به وذكر المحقق الثاني انه لا يبعد بنا  
المسئلة على ان افعال الصبي اقواله شرعية ام لا ثم حكم بانها غير شرعية وان الاصح بطلان العقد عن لقائه حكى في باب المرافعة عن القائل اما  
يدل على صحة بيع الصبي وبالجمل فالمسئلة لا يخرج عن اشكال فان اطلب بعض المعاصرين في توصيته حتى الحقبة لبدية في في كلامه فالانصاف في  
في المسئلة في الشهرة المحققة والاجماع المحكي عن كره بناء على استدنا الاخر الذي لا يجوز الا باذن الولى شاهد على مراده بالجملة فيتمليك  
العبادة لان في الاستقلال في التصرف وكذا الاجماع الغنية بناء على ان استقلاله بعبادة الاجماع بحديث رفع القلم دليل على قبول عقد المبيع  
الولى ليس المراد في صحة البيع المتعقب بالاجازة حتى يقال ان الاجازة عند السيد غير محدثة في صحة مطلق العقد الصادر من غير المستقل  
ولو كان غير مرسوم العبادة كالبائع المقتضى ويؤيد الاجماع ما نقله عن كثير العرفان نعم لقائل ان يقول ان ما عرفت من المحقق والعلامة و  
ولد والقاضي والمحقق الثاني الذي في المسئلة على شرعية افعال الصبي يدل على عدم تحقق الاجماع وكيف كان العمل على المثل في



المعِينُ

الاست

مراد من هذا الكلام  
في البيع والرضا

الاجتناب عن أموال غيره من لا يبالى بالجرمات وكيف كان فالقول المذكور في غاية الضعف نعم بما صح سيدنا شيخنا في الرضا بهذه المعاملات  
 إذا كان الصبي غيباً لا لئلا له الأصلية الصفة من جهة استقرار التبرع واستمرارها على ذلك وفيها شك من جهة قوة احتمال كونها لغيره ناشئة عن  
 عدم المبالاة في الدين كما في كثير من سائر الناس قد يؤيد ذلك ما يرى من استمرار سيرةهم على هذا الفرق بين المبررين وغيرهم ولا بينهم وبين الجاهل  
 ولا بين معاملتهم ولا نفهمهم بالاستقلال بحيث لا يعلم الولي أصلاً ومعاملتهم لا ولياً لهم على سبيل لائته مع من هذا ما لا ينبغي التمسك  
 في فسادها خصوصاً لا جرم مع الاستقلال على ما جرى العادة به كما لا يخفى على المحققين الذي جرت عليه سيرة هؤلاء كولو إلى كل صبي من  
 فيه بحيث لا يعلب بالمساواة عليه فيكون له من بلغ سنتين شراء باقة قبل أو بيع بفضة بجاج بغير أن من بلغ ثمانية سنين اشترا اللحم  
 الجوز ويحومها والى من بلغ أربعة عشر سنة شراء الثياب بل يجوز أن يملكوا ليلهم مورا التجارة في الأسواق والبساتين ولا يفرقون بينهم وبين  
 أهل خمسة عشر سنة ولا يملكون ليلهم شراء مثل القرى والبساتين وبيعها إلا بعد أن يحصل له التجار في الاضطرار القابل للصحة بل يتم العمل  
 بالبرم على هذا التفصيل كيف كان لظن أن هذا القول يصح مخالف لما يظهر منهم وقد عرفت حكم العلامة في كونه بعد جواز رد المال إلى  
 الصبي نادفعه إلى الناقد لينقذه والمشاغ الذي دفعه إلى المقوم ليقوم مع كونه غالباً في هذا المقام بمنزلة الآلة للولي وكذا حكمه بالمنع  
 رد مال الطفل إليه باذن الولي مع من بمنزلة الآلة في ذلك لا يرد له إلا ما كان له من قبله من غير صحة عقد الصبي أصلاً وكذا ما لفظه نعم ثبت  
 الإباحة فمات له المميز إذا جلسوا معاً ولياً لهم وقطاعاً وأعلى رؤسهم لا تحت يديهم بل من أذن له ولا خصوصاً في المحقرات قال ولو قبل العمل إلا  
 منها لئلا له ما ودعته في جميع تصرفات يكون موجبا فبالإمكان بعيد انتهى ما التصرف والمعاملة باذن الأولي أو كان على وجه البيع أو  
 المعاوضة فهو الذي قد عرفت أنه خلاف المثل والمعروف حتى لو قلنا بغير اشتراط شرط البيع المعاوضة لا ينافي للاحالة وإن لم يكن يعالج ولا  
 معاوضة وإن أراد بذلك أن ذن الولي رضاه المكثف بمعاملة الصبي هو والميلد للإباحة لا يفسد المعاملة كما ذكره بعضهم في ذن الولي في  
 إعارته الصبي فوضيحه ذكره بعض المحققين من تلامذته وهو أن ما كان ثباً المعاوضة على حصول الرضا كيف اتفق وكانت مفيدة بأخه الصبي  
 خاصة كما هو المثل وجرى عادة الناس بالتسليم في الأشياء التي يرضوا بها عما غريم في التصرف فيها على الامارات المفيدة للرضا في المعاوضة  
 وكان الغالب في الأشياء التي يعتد بها على قول الصبي تعيين القيمة والاختلاف الذي يتسارع في العادة فلا يعمل في ذلك لقوله لا اعتما على ما  
 يصدر من الصبي من صوته البيع الشراء مع شرط المذكور كما يعتد عليه الذي في دخول الدار وفي أيضاً هذا إذا ظهرت أمارات لصاحبها  
 ذكرنا أو لا يجوز من الهدية من وجوده قد استند في كونه التسليم بالجملة فلا يعتما في الحقيقة على الاستقامت على المال كذا لاخذ  
 والأعضاء لم يلبس على ما هو الغالب من كونه صحيح التصرف لأعلى قول الصبي معاملته من حيث إن كان كثيراً ما يعتد الناس على الأذن المسفاهة  
 وجوده يدل على صلاحه شأنه الحال بذلك في دخول الحمام ووضع لاجه عوض الماء الشالفة في الضيق وكذا في أخذ الخضر الموضوعة للبيع من  
 ما الغائبين ووضع القيمة المتعارفة في الموضع المعد لها غير ذلك من الأموال التي جرت العادة بها كما يعتد على مثل ذلك في غير المعاوضات من أنواع  
 التصرفات لتحقيق أن هذا ليس مستثنى من كلام الأصحاب ولا منافي له ولا يعتد على الإيضاح في مقام الدعوى لإبنا إذا طال إلى المال كذا  
 بجهة وأظهره "أنا انتهى حاصله أن مناط الإباحة مداخل في المعاطات ليس على وجوه نقاطاً ثم بتخصيص أو بتخصيص من نزلت تخصيص بل  
 على تحقق الرضا من كل منهما بقصر صاحبه ما نهى حتى لو فرضنا أنه حصل ما لكل منهما عند صاحبه بقا كطارة البرج ويحومها فربما  
 على التصرف بأخبار الصبي وبغيره من الأمارات كالتأني بهما كان هذه معاوضة أيضاً ولذا يكون وصول الهدية إلى الممكاليه على يد الطفل  
 الكاشف أيضاً عن رضاه الممكاليه بقصره في المال كذا في باب "أنا انتهى حاصله أن مناط الإباحة مداخل في المعاطات ليس على وجوه نقاطاً ثم بتخصيص أو بتخصيص من نزلت تخصيص بل  
 من دوننا إباحة وتعليك يكفي فيهما مجرد الرضا ودعوى والدفع لولي المال إلى الصبي مدفوعة بأنه إذا إباحة بتخصيص  
 معكرو ومثله غير معكرو الدخول في حكم المعاوضة مع العلم بمجر وجهين موضوعهما يفرق بين ما نحن فيه ومثله أيضاً الهدية بغير الطفل  
 يمكن فيه دعوى كونه فعله لئلا أيضاً إباحة أو تمكنا كما ذكرنا أن الولي للصبي في الإعارته أذن في انتفاع المستجير ما دخول الخادش  
 الما ووضع لاجه والقيمة فلو حكم بصفتهما ثباً على ما ذكرنا من حصول المعاوضة بمجرد الرضاة لئلا عن الأذن المحصورة وساطة  
 فيما يكفي منه مجرد وصول العوضين ومن ما لا يكفي فيه والحاصل أن دفع الصبي قبضه بحكم العقد كما يكفي فيه بوصول من لقول  
 إلى صاحب الأخرى في جهة تفق فلا يضر مباشرة الصبي لمقدمات الوصول ثم إذا ذكر مختصراً إذا علم أن مختصراً بلغ غافل للصبي ليا كان  
 أم غيرهما ما ذكره كاشف الغطاء الخبر من صبره الشخصين موجباتاً لا يفيق ولا أن تولي طبقة الغائب هو من ذن للصغير كذا باذن  
 منه فالمفروض انتفاءه وإن كان مجرد العلم برضاها لا كفاية في الخروج عن موضوع القضاء مشكل بل ثم رأينا أن المحسب بالوحدان قد  
 من غير ما لم لا طعن في الينا عن ذن للصبي ثم لا وجه اختصاصاً ما ذكره من الآلية بالصبي لا بالاشياء المحيرة بل هو جاز في المحبون والسكران

بل البهائم في الامور المحظرة اذا كانت في الحقيقة بين الكبار وكان الصغير في خلاف في الاليت بينه وبين غيره نعم من غير ذلك  
 من غير ان يتجسم الاصلان تحت القاعدة فله خصيص ذلك الصواب لم يتيقن من موطنها كما ان في المحققين بالحق من سئلته ومن حمله شرط  
 المتقادين فصدنا المذلول للعقد المتعلق بالشراء القصد لهذا المعنى في صحة العقد بل في تحققه فهو ما لا خلاف فيه ولا شك  
 فلا يقع من دون قصد الى اللفظ كما في الفاظ الى المعنى لا بمعنى عدم استعانة اللفظ فيه بل بمعنى عدم تعلق اذنه وان وجد مدلول بالانشاء  
 كما في الامر بالصورة فهو شبهه لكن في الاختيار كما في الهازل او قصد معنى بغير مدلول العقد بان قصد لا خيارا او الاستمها او انشاء  
 خبر البيع كما في اذنا فلا يقع لبيع العقد القصد اليه لا المقصد اذا اشترط فيه عباه خاصة ثم ان ريبا يوق بعد تحقق القصد في عقد الفصول  
 والمكره كما صرح به في ذلك حيث قال انهما فاصدا الى اللفظ ومدلوله وفيه دلالة على اشراط ازيد من القصد المحقق في صد مفهوم العقد  
 مضانا الى سيحوي في اوله الفصول واما معنى في ذلك في اشراط الاختيار واعلم انه ذكر بعض المحققين من غرضه اكلاما في هذا المقام  
 انه هل يعتبر تعيين المالكين الذين يتحقق النقل بالقبض لهما ام لا وذكر ان في المسئلة او حوا او لا وان المسئلة في غاية الاسكوا  
 انه قد اضطرب فيها كلمات الاصحاب قدس الله ارحمهم فتصانيف ابواب الفقه ثم قال وتحقيق المسئلة انه ان توقف تعيين المالك  
 على اليقين حال العقد لتعدي وجه وقوعه الممكن شرعا اعتبر تعيينه في النية ومع اللفظ ايضا كبيع لو كمل والولى لعاقدة عن اثنين في  
 بيع واحد ولو كمل فيهما والولى عليهما في السبع المتعدي فحينئذ يبيع من يبيع له البيع والشراء من نفسه وغيره وان يميز البائع من المشتري  
 امكن الوضوح في كل منهما فاذا عين جهة خاصة تعين ان اطلق فان كان هذا كحجة بغير اليقين بالاطلاق كان كاليعين كما لو كان الامر  
 بين نفسه فهو اذا لم يقبل لهما واليعين بعد العقد والوقع لا خيارا وهذا جائز في سائر العقود غير انكاح غير والدليل على اشراط  
 اليقين ولزوم متابعته في هذا القسم انه لو لا ذلك لزم ثبوت الملك للمالك في نفس الامر وان لا يحصل الجزئية في نفس العقد القلم بغير  
 فيها العوضا ولا يثبت من الاحكام والامارات المترتبة على ذلك فساد ذلك لا دليل على نفاذ التغيير المتعدي لا على صحة العقد المبيع  
 لا يضر الاذلة الى السايح المعهود وعلى هذا فلا يشتري الفصول لغيره في الذمة فان عين في ذلك غير تعيين وتوقف على اجازته سواء تلفظ  
 بذلك فواه وانما هم مع قصد الغير بطل ولا يوقف الى ان يوجد له مجزئ الى ان قال وان لم يتوقف تعيين المالك على اليقين حال العقد  
 بان يكون العوضان معينين ولا يقع لعقد فيهما على وجه صحيح لئلا يكهما ففي وجوب اليقين والاطلاق المضرب اليه وعدمه مطلعا  
 التفصيل بين التصريح بالحد في بطل وعدمه فيصح وجه توجيهها الاخر وسقطها الوسط واسمها للاصول الاول وفي حكم اليقين ما  
 عين المالك بكونه في ذمة زيد مثلا وعلى الاوسط الوفاق ما لنفسه عن الغير وقع عنه وفي قصد كونه عن الغير ولو باع قال زيد عن فان كان  
 وكذا عن زيد مع عنه والوقف على اجازته ولو اشترى لنفسه قال في ذمة زيد فان لم يكن وكذا عن زيد وقع عنه وتعلق المالك بالذمة  
 لا عن زيد ليقف على اجازته وان كان وكذا فالمقتضى لكل من العقدين منفردا وموجبا لجمع بينهما يقتضي انهما احدهما والمالك  
 احتمال البطالان للذات مع صحة عن نفسه لعقد تعلق الوكالة بمثل هذا الشراء وتبرجج جانب الاصلالة وعن الموكل ليعين العوض في  
 الموكل فقصده كونه لشر لنفسه لعل كما في المعين لو اشترى عن زيد لشي في ذمة فصولا ولم يخرج فاجازة ولم يصح عن احدهما وقر على ما  
 ذكره الاثر من هذا الباب لا فرق على الاوسط الاحكام المذكورة بين النية المحالفة والتمية ويفرق بينهما على الاخير بطل الجمع على  
 الاول انتهى كلامه قول مقتضى المعاوضة والمبادلة ودخول كل من العوضين في ملك المالك الاخر واللام يكن كل منهما عوضا له وعلى هذا  
 فالقصد الى العوض وتعيينه يعني عن تعيين المالك لان ما يملكه العوض ترتيبا للملك عليه قد يتوقف على تعيين المالك فان لا عود  
 ما يكون متحققا بنفسه الخارج كالايمان ومنها ما لا يتحقق الا باضافته الى المالك كما في الذم ولان ملكية الكل لا يكون الا مقصدا الى ذمة  
 واجراء احكام الملك على ما في ذمة الواحد المراد به شخصين متعادين غير معهود في حق الشخص في الكل انما يحتاج اليه لتوقف اعتبار ملكية  
 في الذم على تعيين صاحب الذمة فصح على ما ذكرنا ان تعيين المالك مطلق غير معتبر في العوض المعين وفي لكل وان عتبا اليقين  
 فيما ذكره من الامثلة في الشئ الاول من تفصيله انما هو لتجسيم ملكية العوض تعيينه في المالك لئلا يتوقف المعاوضة على تعيين المالك  
 الشخص بعد من كونه ما كانا في ذمة اشترى لغيره في الذمة اذ لم يعين الغير لم يكن العن ملكا في ذمة ما لم يصف الى شخص معين لم يتر  
 عليه احكام المال من جملته ثمة وكذا الوكيل والولى لعاقدة عن اثنين فانما جعل العوض في الذمة بان قال بعت عبدا بالفسم  
 قال قلت فلا يصير لغيره ثمة بالبيع لا الالف بل لا لشراء به حتى يملك منها الى معين والى نفسه من حيث انما غرض للمعين  
 فيقول بعت عبدا من فلان بالفسم فلان فيمتاز البائع عن المشتري اما ما ذكره من الوجوه الثلاثة فيما اذا كان العوضا معينين  
 فالمقصود ان كان في المعاوضة الحقيقية التي قد عرفت ان لو انما العقلية دخول العوض في ملك المالك المعوض تحقيقا للمعهود العوضيته

من اشراط الاختيار  
 في العقد



والبدلية فلا حاجة الى تعيين من ينقل عنها واليهما العوضا واذ لم يقصد المعاوضة الحقيقية فالبيع غير منعقد فان جعل العوض من عين مال  
غير المحاطب للملك المعوض فقال ملكك فربى هذا بخارج عن دفع المحاطب قبلت لم يقع البيع لم يحصل المحاطب لعدم مفهوم المعاوضة  
معه في وقوعه شرا فصوليا لم يرد كلامه في ما دام ما ذكره من مال فربى هذا بخارج عن دفع المحاطب قبلت لم يقع البيع لم يحصل المحاطب لعدم مفهوم المعاوضة  
ولغوية قصد عن الغير لا من غير معقول لا يتحقق القصد اليه حقيقة وهو معنى لغوية ولذا لو نوع مال غير من نفسه وقع للغير مع  
كما ينبغي ولا يقع عن نفسه بدائمه لو ملكه فاجاب بوقوعه له لكن لا من حيث يباعه ولا لنفسه لان القابل لا يفرق بين بيعه عن نفسه  
عن ما لك ففصد وقوعه عن نفسه لغويا واما وجوه كعدمه لان يقال ان وقوع بيع مال لنفسه لغويا لا يعقل اذا فرض قصد للمعاقبة  
الحقيقية لم لا يجعل هذا قربة على عمدا رادته من البيع لمبادلة الحقيقة وعلى تزيل الغير من نفسه في ما لكنه المبيع كما يتبين ان المعا  
الحقيقية في بيع الغاصب لنفسه لا يتصور الا على هذا الوجه فيحكم بطلان المعاوضة لعدم قصد المعاوضة الحقيقية مع المالك الحقيقي  
ومن هذا ذكر العلامة وغيره في عكس المثال المذكور انه لو قال المالك للمشتري بعه لنفسك بطل وكذا لو دفع ما لا الى من يطلبه لطعام  
قال شتره لنفسك طعاما هذا ولكن لا قوب صحة المعاوضة المذكورة ولغوية القصد المذكور لانه راجع اذ ارادة ارجاع فائدة البيع الغبي  
لا جعله حذر كني المعاوضة واما حكمهم بطلان البيع في مثال الرهن وشرط الطعاف اذ هم عمد وقوعه للمحاطب لان المحاطب اقل بقية  
واشترته لنفسه لم يقع لما ذكره الاجازة وبالجملة تحكمهم بحجة بيع الفضل وشرائه لنفسه وقوعه للمالك على ما يشر قصد وقوع البيع  
المالك ثم ان ما ذكرنا كله حكم وجوب تعيين كل من البائع المشتري من بيع وشرتي له واما تعيين الموجه لمخصص المشتري القابل لمخصص البائع  
يفتعل اعتباره الا فيما علم من خارج عمدا رادته خصوص المحاطب لكل من المحاطبين كما في غالب المبيع والاجازات في برد من ضمير المحاطب في  
ملكك كذا او منفعة كذا ان كان هو المحاطب لا اعتبار الا من كونه ما لك حقيقة او جعليا كالمشتري الغاصب من هو بمنزلة المالك لان  
ولا يترتب عليه اعتباره الا علم من خارج رادته خصوص الطرفين كما في النكاح الوقتي الخاص والتهبة والوكالة والوصية لقوى هو الاول  
بطل الكلام الدال على قصد مخصوصة بتعينة العقول للقصور وعلى فرض القول الثاني فلو صح باذنه حضور المحاطب تبع قصد فلا يجوز  
للقابل ان يقبل عن غيره قال في كره لو باع الفضل واشترى مع جهل الآخر في شكله بشا من ان الاخر انما قصد تسليمك لعاقد هذا الاشكال  
وان كان ضعيفا محالفا للاجماع والشرع لانه مبني على انكر ما من منعا هذا الكلام وقد يقال في الفرق بين البيع بشبهه بين النكاح ان  
ان رجلا في النكاح كالعوضين في ما يراه قوي ريتف الاغراض باخلافا فلا بد من تعيين وتوارد اليجاب القبول على واحد لان  
معنى قوله بعتك كذا انك ارضا بكونه مشريا للمالك المبيع المشتري يطلق على المالك وكيفية ومعنى قولها بعتك بغير رضاها بكونه زوجا  
والزوج يطلق على الوكيل انتهى وير على الوجه الاول من وجهي الفرقان كون الزوجين كالعوضين انما يصح لوجوب تعيين في النكاح لعدم  
وجوب تعيين البيع مع ان الظاهر ان ذكرنا من الوقف واخوة كالنكاح في عدم جواز قصد القابل القبول فيها على وجه البناء او الفضل فلا بد من  
وجه مطرد في الكل وعلى الوجه الثاني ان معنى بعتك في لغة العرب كما نرى عليه فخر الحقيقة وغيره هو ملكك بعوض ومعا حبل المحاطب  
ما لك او من المعاون للمالك لا قصد على الولي والوكيل والفضولي فالاولى في الفرق ما ذكرنا من ان الغالب في البيع والاجازة هو قصد المحاطب  
من حيث هو بل لا اعتبار الا من كونه ارضا او عن الغير ولا ينافي ذلك عدم سماع قول المشتري في بيع كونه غير اصيل في بخلاف النكاح  
ما اشتهر فان الغالب قصد المتكلم للمحاطب من حيث انه ركن للعقد بل بما يستشكل في صحتها من برد من القربة المحاطب من حيث قبله مقبلا  
الاصل كما لو قال زوجت هذا بعتا بكونه وكلا عن الزوج كذا قوله وقفت عليك واوصيت لك وكل ذلك لعل الوجه عند تعاق  
صدى هذه العتوانات على الوكيل فيها فلا يقال للوكيل الزوج لا الموقوف عليه لا الموصى له ولا الوكيل بخلاف البائع المستاجر حتى  
لا يتوهم رجوعه الى ما ذكرنا سابقا واعتراضنا عليه مسئلة ومن شرائط المتعاقدين الاختيار والمراد بالقصد وقوع مضمون العقد  
طبيقت في مقابل الكراهة وعطيل النفس الاختيار في مقابل مجرى يد عليه قبل الاجماع قوله نعم الا ان تكون تجارة عن تراض وقوله  
لا يحل ما لم يرض مسلم لا عن طبيقت وقوله في مجرى المتفق عليه بين المسلمين في موضع عن متى شقة شيئا او شقة منها اكر هو  
عليه ظاهر وان كان رفع المواخاة الا ان استثنى الامام عنه في رفع بعض الاحكام الوضعية يهد العوا المواخاة فيه لمطابق الا لزام  
عليه شي في صحة النكاح على الحسن في الرجل يشكره على البين فخلع الطلاق والعتاق وصدا يملك يلزمه للقول لا قال في  
الله وضع عن متى ما اكر هو عليه ما لم يطبقوا وما انحطوا وحلفا بالطلاق والعتاق وان لم يكن صحيحا عندنا من دون الاكره ايضا  
الا ان مجرد استثنى الامام في عقد وقوع اثار ما حلف به بوضع لا اكر هو عليه بل على ان المراد بالبنوي ليس خصوص المواخاة والعقار  
الاخرى هذا كله مضافا الى الاختيار الواردة في طلاق المكره بضميرته عند الفرق ثم انه يظهر من جملة منهم الشاهدان ان المكره قاصد

وإذا كان المالك قد باع الفضل واشترى مع جهل الآخر في شكله بشا من ان الاخر انما قصد تسليمك لعاقد هذا الاشكال

باعتك كذا انك ارضا بكونه مشريا للمالك المبيع المشتري يطلق على المالك وكيفية ومعنى قولها بعتك بغير رضاها بكونه زوجا

الى اللفظ غير قاصدا الى مدلوله بل يظهر من ذلك بعض كلمات العلامة وليس من ادبهم انهم لا يفتقدون الى مجرد التكلم كيف اهازل الله هو ذنبه في  
العقد قاصدا للمعنى مقصدا صوتيا والخال من العقد غير التكلم هو من يتكلم بقليل او بليقنا كالفضل الجامل المتقانا لما لم يعدم قصد  
المكره هذا القصد الى وقوع مضمون العقد الخارج ان الداعي الى الانشاء ليس مقصدا وقوع مضمون الخارج لان كرامة الانشاء في حجره  
المدلول كيف هو معلوم والكلام الانشاء اذا كان مستعلا غير محمل هذا التثنية ذكرنا لا يكره ان يخفى على من له ادنى تأمل في معنى الاكراه لغة  
عرفنا واذي متبع فيما ذكره الاصحاب في وقوع الاكراه التي لا يستقيم مع ما توهم من خلوه للمكره عن قصد فهموا للفظ وجعله مقابلا للقصد  
وحكمهم بعد وجوب التورية في القضي من الاكراه وصحة بيعه بعد الرضا واستدلالهم بالاجابة والوارد في طلاق المكره ولنه لا طلاق الا  
مع رادته الطلاق حيث ان المنفى صحة الطلاق لا تحقق فهو لغة وعرفا وفيما ذكر فيمن طلق ما رادته باهله الى غير ذلك في ان حاله بعض  
الغاية في وقوع الطلاق كراهها لا ينبغي ان يحمل على الكلام المحجور عن قصد المفسر هو الذي لا ينبغي خيرا ولا انشاء وغير ذلك مما يوجب قطع  
بان المارعا القصد المفقود في المكره هو القصد الى وقوع اثر العقد مضمون في الواقع عند طيب النفس لا عند ارادة المعنى من الكلام  
يكفي في ذلك اذ ذكره الشهيد الثاني من ان المكره والفصولا صندا الى اللفظ وقد مدلوله في ذكره في قوله في فرع المسئلة ما يؤيد ذلك  
قال في خبر لو اكره على الطلاق فطلقها او باقا لا فرق في وقوع الطلاق اذ لا اكره على القصد في بعض المعاصرين في هذا الفرع على تقدير القصد  
بما ذكرنا من متوهم كلامهم في علمهم بنفس المبنى عند وقوع الطلاق في الفرض الربوي لكن المشرع يقطع بعد اراهم لذلك شيئا ما يمكن  
توجيه لفرع المزبور من ان حقيقة الاكراه لغة وعرفا حمل الفيز على ما ذكره في بعضه في وقوع الفعل من ذلك الحمل اقترانه بتوحيده منطوق  
الترتب على ترك ذلك الفعل مضربا للفاعل او متعلقة بنفسا او عضوا او ما لا يظهر من ذلك ان محجرا لفعل لدفع الضرر المترتب على تركه  
لا يدخله في المكره عليه كيف لا فاعال الصارفة من العقل اكلاما او بعلمها ناشئة عن دفع الضرر وليس دفع مطلق الضرر الحاصل من افعال الشخص  
صدق المكره عليه فان من اكره على دفعه او توقف على بيع بعض ماله فالباع الواقع منه بعض ماله وان كان لدفع الضرر الموقوع على عا  
في ذلك المال ولذا يرفع الحجر عنه لو فرض حرمته عليه بخلاف وبشبهه انه ليس مكرها فاعال لم يصح وقوع الفعل مكرها عليه فيقول الفاعل  
اجل الاكراه المقرن بايقا الضرر عن الاستقلال في النفس بحيث لا يطيب نفسه بما يصدر منه ولا يستعدي اليه من رضى وان كان بخلافه لا يستقل  
العقل بوجوب اختياره دفعا للضرر او ترجحا لادل الضرر الا ان هذا المقدار لا يوجب له بفسنه في الضرر محمولة على كراهته في العمل به  
عليه مع لا يبعد عليه بما لا يتوهم في الفاعل قد يفعل لدفع الضرر كنه مسفلة في فعله وعلى رطبة فيه بحيث يطيب نفسه بفعله  
وان كان من باب علاج الضرر وقد يفعل لدفع ضرر افعال الغير على تركه وهذا ما لا يطيب النفس به وذلك معلوم بالوجه ان كل معتبر في  
موضوع الاكراه او حكمه عدم مكان القضي عن الضرر المتوقع بما لا يوجب ضررا اخر كما حكى عن جماعة لا الذي يظلم من الضو والفتا  
عدا اعتبارا الحجر عن التورية لان حمل عور في الاكراه وخصوصا الضو الواردة في طلاق المكره وعقده ومفاد الاجماع والتمسك بالادب  
في حكم المكره على صورة الحجر عن التورية محمل وادعته بعد بدليل غير صحيح في بعضها من جهة المؤرد كما لا يخفى على من راجعها مع ان القدر  
على التورية لا يخرج الكلام عن جزا الاكراه عرفا هذا وارجح ان يظهر من بعض الاجماع عدم اعتبار الحجر عن القضي بوجه غير التورية ايضا  
صدق الاكراه مشاء واية ابن شاذان عبيد الله قال لا يمين في قطعة رجم ولا في جرح لانه اكره قلت اصلح الله وما الفرق بين الحجر  
والاكراه قال الحجر من السلطان ويكون الاكراه من الزوجة والام والاب ليس كذلك في الحجر ويؤيد انه لو خرج من الاكراه عرفا بالقد  
على القضي بغير التورية خرج عنه بالقدرة عليها لان المناطح المحصا الفخلف عن الضرر المتوقع في فعل المكره عليه فالفرق بين ان  
يتخلص عنه بكلام اخر او فعل اخر وهذا الكلام مع قصد معنى اخر ودعوان جزاين حكم الاكراه مع القدرة على التورية بقصد لا رغبة  
صدق حقيقة الاكراه كما ترى لكن الانصاف ان وقوع الفعل من الاكراه لا يتحقق الا مع الحجر عن القضي بغير التورية لانه يقتضي ان  
يكون الداعي عليه هو خوف ترتب الضرر المتوقع عليه على الزلوم مع القدرة على القضي لا يكون الضرر مترابعا على ترك المكره عليه بل على  
تركه وترابا القضي معا فادفع الضرر يحصل باحدا لا يمين من فعل المكره عليه القضي وهو مختار في كل منهما ولا يصدر كل منهما الا باختيار  
فلا اكره وليس القضي من الضرر احد في المكره عليه حتى لا يوجب جرحا للفاعل فيها سلب الاكراه عنها كما لو اكرهه على احدى امرين  
يقع منها مكرها لان الفعل المقضي به مسقط من المكره عليه لا بدله ولذا لا يجري عليه احكام المكره عليه كما عا فلا يصدر اذا كان  
معتدا وما ذكرناه وان كان جاريا في التورية الا ان الشارح في خبر في التورية بعد عدم امكان القضي بوجهين لما ذكرنا من ظهور  
الضو في الفتاوى بعد علمها على صورة الحجر عنها لو كان معتبرا لاشرا اليها في تلك الاخبار والكثرة المجوزة للخلف كاذبا عند الخوف  
الاكراه خصوصا في قضية عار وابو به حيث اكرهوا على الكفر في ابواه فقتلوا واطهر لهم عار ما ارادوا فجاء باينا الى رسول الله

فلا اكره  
ولا يصدر  
من المكره  
عليه

وإنما المالك لا يملك  
الشيء إلا بالملك

فزلت لا يتر من كبرياء الله من بعد إيمانه بالامتنان وقبلة مطمئن بالإيمان فقال له رسول الله ﷺ إن عادوا عليل فعد لم يذهبهم على التورية  
فإن البنية في المقام وإن لم يكن واجبا إلا أنه لا شائ في رجحانه خصوصاً من النبي باعتبار شفضته على عمار وعلمه بكبره تكلم عمار بألفاظ  
الكفر من دون تورية كما لا يخفى هذا ولكن الأولى أن يفرق بين مكان القضي بالتورية ومكانه بغيرها فيحقق الموضوع الأول  
دون الثاني لأن الأصحاب قالوا للشيخ في طر ذكره من شرط تحقق الإكراه أن يعلم أو ينظر المكروه بالفتح أنه لو امتنع ما أكره عليه وقع فيما  
توعد عليه معلون المراد ليس امتناعه في الواقع ولو منع عقداً المكروه بالكسر عدلاً لا امتناع بل المعنى في وقوع الضرر عقداً المكروه لا امتناع  
المكروه وهذا المعنى يتبادر مع مكان التورية ولا يتبادر مع تمكن من القضي بغيرها لأن المفروض تمكن من الامتناع مع طلاع المكروه عليه  
عدو وقوع الضرر عليه والحاصل أن الثلاثة بين امتناعه وقوع الضرر الذي هو المعتبر في صدق الإكراه موجود مع تمكن بالتورية لا مع  
التمكن بغيرها فافهم ثم إن ما ذكرنا من اعتبار الفجر عن القضي إنما هو في الإكراه المسوغ للحرج ومناصرة توقف دفع ضرر المكروه على أن يكسب  
المكروه عليه أما الإكراه الواقع لأثر المعاملة فالظاهر أن المناط فيه عقد طيب النفس بالمعاملة وقد يخفى مع مكان القضي مثلاً كان قاعداً في  
مكان خاص حال من الغيرة فغضبته أو مظالعة فبأنه من أكرهه على بيع شيء ما عندده فهو هذا الحال غير قادر على دفع ضرره وهو كاره للخروج  
ذلك المكان لكن لو خرج كان له في الخارج خد يكفونه شر المكروه فالظن صدق الإكراه بمعنى عقد طيب النفس لو باع ذلك الشيء بخلاف مكان حاله  
حاضر عنده وتوقف دفع ضرر أكرهه الشخص على إرضاءه بدفعه وطرده فإن هذا لا يتحقق في حقه الإكراه ويكذب لو ادعى بخلافه في الأول  
إذا قلنا كرهته لخروج عن ذلك المنزل ولو فرض في ذلك المثال إكراهه على محرم لم يعد فيه مجزئ كرهته لخروج عن ذلك المنزل وقد تقدم  
الفرق بين مجزئ الإكراه في رواية ابن شافعي لا إكراه القبيح في بيع المحظور وهو الإكراه بمعنى الجبر المذكور والواقع لأثر المعاملة وهو كراه  
الذكر في تلك الرواية أنه قد يكون من الأب الولد المرأة والمعاملة عقد طيب النفس فيها لا الضرر وإن كان هو المتبادر  
من لفظ الإكراه ولذا تجمل الإكراه في عقد الرفع عليه فيكون الفرق بينهما بين الأضرار المعطو عليه ذلك الحد اختص الأضرار بما جاز  
لا من فعل الغير كالمجموع والغش والمرض لكن الداعي على اعتبار ما ذكرنا في المعاملة أهو أن القبر فيها بالقصد الحاصل عن طيب النفس حيث استدلوا  
على ذلك بقوله ثم تجارة عن تراض ولا يحطال امرؤ مسلم إلا عن طيب نفسه عموماً اعتبار الإرادة في صحة الطلاق وخصوصاً ما ذكرنا في فساد ما من طلق  
مع عيباً فقد تلخص ما ذكرنا أن الإكراه الراجع لأثر الحكم التكليفي يخص من الراجع لأثر الحكم الوضعي ولو لو خط ما هو المناط في رفع كل منهما من  
ملاحظة عنوان الإكراه كانت لفظة العزم وجه لأن المناط في دفع الحكم التكليفي هو دفع الضرر في دفع الحكم الوضعي هو وعد الإرادة وطلب  
ومن هنا لم يتأمل أحد أن الإكراه الشخص على أحد الأمرين المحرمين لا يبيعه فكل منهما وقع في الخارج لا يتصف بالتحريم لأن المعيار في دفع المحرم  
الضرر المتوقف على فعل أحدنا أما لو كانا عقداً في بقا عين كالواكره على طلاق أحد زوجتيه فقد استشكل غير أحدنا أن يختار من  
لخصوصيين بطيب نفسه بوجه بدعي لفنائه الخارج عن الإكراه مكروه عليه باعتبار حيلته لا بل افتى في عدو وقوع الطلاق وهذا الإكراه  
لأن حيلته بعضهم على ما إذا وقع المكروه بطلاق أحدهما منه لكن المسئلة عند عدم غرضانية عن الاستكمال من جهة مدخلية طيب النفس اختيار  
وإن كان الأقوى في فاق لكل من فرض المسئلة تحقق الإكراه لغته وعرفاً مع أنه لو لم يكن هذا مكروهاً عليه لم يتحقق الإكراه أصلاً إذا لم يوجد  
الخارج أما احتك خصوصاً المكروه عليه لا يكاد يتفق الإكراه بحج تحقيق من جميع الجهات هذا الفرع عتاً من حيث التصور وإن كان يكسرها  
عليه من حيث القدر المثل بمعنى وجوه الخارج ناش عن إكراه واختياراً ولذا لا يستحق المدح والدعاً اعتباراً أصل الفعل ويستحقه اعتبار  
لخصته وتطهر الثمرة فيما لو مرتباً على خصته المعاملة الموجودة فانه لا يرتفع الإكراه على القدر المثل ولو أكرهه على شيء ما أو شرط الخروج  
يرتفع تحريم الخمر لانه مختار فيه وإن كان مكروهاً أصل الشر وكذا لو أكرهه على بيع شيء فاسد فانه لا يرتفع من العيب لانه مختار فيه وإن كان مكروهاً  
حبس البيع لكنه لا يرتفع على الحبس لانه يرتفع بالإكراه ومن هنا يعلم أنه لو أكرهه على بيع مال أو إبقاء مال مستحق لم يكن إكراهه لأن القدر المثل بين  
الحق وغيره إذا أكرهه عليه لم يقع باطلاً ولا لوقع لا يفسد باطلاً فاذا اختار البيع صح لأن الخصم غير مكروه عليها والمكروه عليه هو القدر  
المشترط غير مرتفع لأثر ولو أكرهه على بيع مال أو أداء مال غير مستحق كان إكراهه لانه لا يفعل البيع لأن ما من بدله أو عهد الميزن كالواكره  
بيع أهله أو شرط الخروج من ارتكاب البيع للفرار عن الضرر الأخرى بدله أو القرض له بغير عوض ثم إن إكراه أحد الشخصين على فعل واحد  
الروامه عليها كغاية وإيماناً على تركه كإكراه شخص واحد على أحد الفاعلين في كون كل منهما مكروهاً واعلم أن الإكراه قد يتعلق بالمالك والمعاملة  
قد تقدم وتعلق بالمالك والمعاملة كالمالك والفاعل على التوكيد في بيع مال فان المعاملة صدقته والمالك مجبور وهو داخل في العقد الفصو بعد  
عقد تحقق الوكالة مع الإكراه وقد يعكس كالمالك والفاعل على التوكيد في بيع مال أو طلق زوجتيه والامتناع لا يفسد العقد لان العقد هنا من حيث انه عقد لا  
يعتبر فيه سوا العقد الموجود بالمالك والمعاملة إذا كان عاقداً الرضا القبر بالمالك موجوداً بالرض فذا أولى من المالك الإكراه على العقد ورضي لأصا





لشأنه مد فوعه بالاطلاقات وضعف منها دعوا اعتبارها في مفهوم العقد للارز من غير عقد كون عقد الفضو عقد حقيقة وضعف من الكل  
دعوا اعتبارها بغير العائد في تأثير عقد الارز من غير عقد صحيح لمكرو بحق وكذا كراهية على العقد بعدد بالالتاثير فيه وبووبه نحو صحيح عقد  
الفضو حيث ان المال لا يلبس بغير وقوع اثر العقد غير فشي للفضل بكتابة امضا الشأن الغير ليل الاطاليف بغير ضرورة وليس إنشاء مستأنف  
ان لو كان فهو موجودا لم يصدر من المال هنا لا لاطاليف بغير انشاء متاخر اغل انشاء العقد هذا موجودا نحو فيه مع انه وهو نشأ للفظ  
المدلول عليه بلفظ العقد لما عرف من ان عقدا انشاء حقيقي وقوم ان عقد الفضو واحد لما هو مقصود هنا وهو بغير العقد بما يفرضه  
مدفوع بالقطع بان طيب بغير لاثله لانه صدق العقيدة اذ يكفي فيه مجرد قصد الانشاء المدلول عليه باللفظ المستعمل لا لا في النقل والانتقال  
لعدم دخيلته غير المال فيه نعم لو صح ما ذكر سابقا من توهم ان المكروه لا قصد له الى مدلول اللفظ اصلا وانما قصد بغير اللفظ الذي هو  
معنى الضو كاصح به بعض صحته لا يحيد كتحقق الرضا اذ لا عقدا لا لا لا عرف سابقا ان هذا المقطوع من الضو من الضو في خارج نظر  
ما ذكرنا ضعفه لانه في المسئلة كما عن الكفاية ومجمع الفائدة بقا للتحقق الثاني في جامع المقاصد ان انصرف بعض من اخر عنهم بقوله  
نقالي الان تكون تجارته عن الرضا الدال على اعتبار كون العقد عن الرضا مضافا الى النوى المشد الدال على رفع حكم الاكراه مؤبدا بالنقض  
بالمحال مع انهم لم يقولوا بصحة بعد محو الرضا والكل كما ترى لان لا لاية على اعتبار وقوع العقد عن الرضا ما بمحوى المحض بل بمحوى  
الوصف لاحصر كما لا يخفى لان الاستثناء منقطع عن مفرغ ومفهوم الوصف على القول به مقيد بعدد وروا الوصف مؤدفا لكان في رتبكم  
اللا في في مجوزكم ودعوى وقوعه هنا مقام الاحتراز منه وسيجيئ في نايه توضيح لعدم لالة الاية على اعتبار سبق الرضا في بيع الفضو اما  
حديث الرفع فيه ولا ان المرفوع فيه الى المؤاخذه والاحكام المتضمنة لمؤاخذه المكروه والزام بشي وحكم بوقوف عقده على رضائه  
الى ان يرضى بذلك وهذا قوله لا عليه نعم قد يلزم الطرف الاخر بعد الفسخ حتى يرضى المكروه او ينفذ هذا الزام لغيره والحديث لا يرفع الرضا  
والالزام عن غير المكروه كما تقدم ولما الزام بعد طول المدة باختيا البيع وفسخه فهو من توابع الحق الثابت له بالاكراه لامن احكام الفعل لتحقيق على  
الاكراه ثم ان ما ذكرنا فاضح على انقول يكون الرضا نافلا وكل على القول بالكشف بقصد التامل وثانيا انريد على ان الحكم الثابت للفعل المكروه  
عليه لولا الاكراه يرتفع عنه اذا وقع مكرها عليه كما هو معنى نفع خطأ والنيب ايضا وهذا المعنى هو مؤبدا نحن فيه لان اثر العقد الصادر  
من المال مع قطع النظر عن اعتبار اعدا الاكراه سبب نقل الفعل الى مال ومن المعلو انفا هذا الاثر بسبب الاكراه وهذا الاثر ناقص للترتيب عليه  
مع الاكراه حيث انجزوا العلة النائية للملكية لم يكن ثابتا للفعل مع قطع النظر عن الاكراه ليرتفع اذا لم يرض ان الجزئية ثابتة له بوصف الاكراه  
فكيف يعقل انفعاله بالاكراه وبعبارة اخرى للزوال الثابت للعقد مع قطع النظر عن اعتبار الاكراه هو للزوم المنفي هذا الحديث المتكشوفة  
للعقد بوصف الاكراه هو وتوقفه على رضى المال وهذا غير مرتفع بالاكراه لكن بر على هذا ان مقتضى حكمة الحديث على الاطلاق  
هو مقيد بها بالسبب بغير طيب بغير فلا يجوز الاستناد اليها لصحة بيع المكروه ووقوفه على الرضا اللاحق فلا يبقى دليل على صحة بيع المكروه  
فهرج الى رضا الفشاء وبعبارة اخرى ان صحة البيع تدل على سببته مستقلة فاذا ثبت بغير المكروه لم يتو لها دالة على حكم المكروه اللهم لان  
ان الاطلاقات المقيدة للسببته المستقلة مقيدة بحكم الادلة الاربعة المقضية بحرية كل المال بالباطل مع عدم طيب بغير البيع المرفوع بغير الرضا  
محمود مع ذلك فلا حكومة للحديث عليها اذا بلغ مرضى به سابقا لا يعقل عرض الاكراه له واما المرضي به الرضا اللاحق فاما يرضى بالاكراه من حيث  
ذات الموضوع وهو صل البيع لا فتول تباينه بل يقتضي الادلة الاربعة مدخلية للرضا تباينه وجوب الوفاء به بالاطلاقات بعد القيد  
ثبتت للتاثير المجموع العقد المكروه عليه لرضا لا خفا لان حكم العقل كون المكروه عليه بعض المؤثرات وهذا لا يرتفع بالاكراه لان الاكراه ما هو  
فيه بالعرض لان بان ادلة الاكراه كما ترفع السببته المستقلة لتمامها الاطلاقات قبل القيد ترفع مطلق الاثر عن العقد المكروه عليه  
التاثير الناقص يتم استبعاد الاطلاقات بعد تقيدها بالرضا الاعظم من اللاحق هذا لا يفرق فيه ايضا بجهل الرضا ناقلا او كاشفا ان على الاول  
يكون تمام المؤثر نفسه على التاثير يكون الامر المنزج منه الغاير للعقد هو توقعه للرضا وكيف كان فذات لالة المكروه عليه مع قطع النظر عن  
الرضا او توقعه لا يرتب عليه لا كونه جزءا للمؤثر التاثير وهذا امر عقلي فهم يحصل له بعد حكم الشارع يكون المؤثر التام هو المجموع منه  
من الرضا او وصفه بقبوله فتم بقول كلامه بان الرضا المتاخر ناقلا او كاشفا مقتضى الاصل فحدوث حمل مال الغير الا عن طيب نفسه هو الاول  
الان الاقوى بحسب ادلة القليلة هو لانه كما سيحيي في مسألة الفضو وربما يدعي ان مقتضى الاصل هنا وفي الفضو هو لكشف لا لا مقتضى  
الرضا بالعقد السابق هو الرضا بافاده من نقل المالا من حده فامضا الشارع للرضا هذا المعنى وهو النقل من جهة العقد ترتب لانه  
عليه يكون الا بالحكم بحصول المالا في زمان النقل في زمان نقا العقد السابق لغير النقل من جهة بل بغير النقل لان انشاء لما كان في زمان الكلام  
كان ذلك الانشاء مؤثرا في نظر الشارع في زمان الكلام هذا لا يفرق ان كان مؤثرا بعد حصوله الاثر بعد حصوله في نظر الشارع في زمان

في النكاح  
منه ما لا ينفك  
منه ما لا ينفك  
منه ما لا ينفك

حكمه الناشئ من اجتماع ما يعتبر في حكم ولد له كان الحكم بتحقيق الملك بعد القبول وبعد القبض في الضرب والجلد وبعد انقضاء زمان الحيض  
على هذا الشيخ غير مناهي لمقتضى الاحتياط لم يكن تبعضاً بالنسبة الى الزمته فان قلت حكم الشارع ببشور الملك ان كان بعد الحيض ان  
ان حكمه بذلك لما كان من جهة مضاهة للرضا بما وقع فكان حكمه بعد الرضا ببشور الملك قبله قلت المراد هو الملك شرعاً ولا معنى لتخلف زمان  
غير زمان الحكم الشرعي بالملك شيئاً توضيح ذلك في بيع الفضول انما وان شئت توضيح ما ذكرناه فلا يلاحظ مقتضى فتح العقد فانه وان كان خلا  
للعقد السابق وجعله كان لم يكن الا انه لا يرتفع به الملكية السابقة على الفسخ لان العبرة بزمان حدوثه لا بزمان متعلقه ثم على القول بالكسف  
هل للطرف الغير المكروه ان يفسخ قبل رضا المكروه لا يابى بانه في الفضول انتم كسملتم ومن شرط المتعاقدين ان السيد لو كان العاقد  
فلا يجوز للمملوك ان يوقع عقداً الا باذن سيده سواء كان لنفسه في ذمته وبما في يده ام لغرض لعموله عند استقلاله في اموره قال الله تعالى  
الله مثلاً عبد المملوك لا يقدر على شيء وعن ابي حنيفة بسند الى زرارة عن ابي جعفر في عبد الله قال لا المملوك لا يجوز نكاحه ولا طلاقه  
باذن سيده قلت فان كان السيد زوجة سيد من الطلاق قال السيد السيد ضرب الله مثلاً عبد المملوك لا يقدر على شيء فشيء الطلاق والظلم لقد  
حضور ما بقية الرواية هو الاستقلال اذا احتاج الى غيره في فعل غير ما در عليه فمعلم عند استقلاله فيما يصدر عليه من شيء بكل ما صدر عنه من  
دون مدخلية المولى فهو شرعاً بمنزلة العبد لا يترتب عليه الاثر المقصود منه لانه لا يترتب عليه حكم شرعي اصلاً كيف وافعال العبد موضوعات  
لاحكام كثيرة كالاحرار وكيف كان فانشاءات العبد لا يترتب عليها اثارها ومن وذن المولى ما منع لاذن السابق فلا اشكال ولما منع الاجازة  
اللاحقة فيحصل عند الوقوع لان المنع من جهة العوضين اللذين يتعلق بهما حق المخرج فله ان يرضى بما يقع له من التصرف السابق وان لا  
يرضى بل المنع من جهة راجعة الى نفس الانشاء الصادر وما صدر على وجه لا يغير منه بعد وبقيت اجازة انما تتعلق بمضمون العقد  
حاصلة اعني انتقال المال بعوض وهذا إما من غير منوطاً برضى المولى قطعاً اذا لم يرض من اجنبى عن العوضين وانما الحق في كونه انشاء هذا  
المضمون قائماً بعقد فاذ وقع على وجه يستقل به العبد فله الحق الاجازة لا يخرج من الاستقلال الواقع عليه قطعاً الا ان الاقوى هو حقوق  
اجازة المولى لهوم ذلك الوفاء بالعقد والمحض انما دل على عدم ترتب الاثر على عقد العبد من دون مدخلية المولى اصلاً سابقاً لاحتمال  
مدخلية ذمة السابق ولو سلك يرضى وجب لاحتمال العزم مؤثر السك وبه واداه الامم من الاجازة الصحيحة السابقة فان جواز النكاح يكفيه  
الحق الاجازة فالمراد بالاذن هو الامم الا انه خرج الطلاق بالدليل ولا يلزم ما خبرنا لان الكلام المذكور مسوول لبيان نفى استقلال العبد  
في الطلاق بحيث لا يحتاج الى رضى المولى اصلاً بل ومع كراهية المولى كما يشرط التغيير عن السؤال بقوله سيد من الطلاق ويؤيد المختار بل  
عليه ما ورد في صحة نكاح العبد الواقع بغير اذن المولى اذا اجازة معلن بان لم يعص الله نعم وانما عصى سيده فاذا اجازة بغيره بان الرواية تمل  
ما لو كان العبد هو العاقد على نفسه حمله على ما اذا عقد الغير له من ان لا يستقل ما منع من قبل الصبي بانه لم يعص الله نعم الى اخره في  
قوة ان يقال انه اذا عصى الله بعقد كالعقد على ما حرم الله نعم على ما مثله الامام في روايات اخره في هذه المسئلة كان العقد  
باطلاً لعدم تصور رضا الله نعم بما سنن من معصيته ما اذا لم يعص الله وعصى سيده ما مكن رضا سيده فيما بعد بما لم يرض به سابقاً فاذا  
رضى به واجاز صرح فيكون الحاصل ان معينا الصحة في مقامه العبد بعد كونه لمعاملته في نفسه ما لم ينه عنه الشارع هو كسبه بوقوعه  
سابقاً ولاحقاً وانما اذا عصى سيده بما مانه ثم رضى السيد بها صرح وان ما قاله المخالف من ان معصية السيد لا يزيل حكمها برضا سيده  
انه لا ينفك الرضا الا هو كما نقله السائل عن طائفة من العامة غير صحيح فافهم واغتنم ومن ذلك يعرف ان سنداً بعض هذه الروايات على  
صحة عقد العبد لم ينفك من ولم يلحقه اجازة بل مع سبق الهوى لان غاية الامر هو عصية العبد ثم ايقاع العقد الضرب  
في لسانه الذي هو ملك للمولى لكن الهوى فم لا يوجب لنفسه خصوصاً الهوى الناشئ عن معصية السيد كما يؤى اليه هذه الاخبار الدا  
على ان معصية السيد لا يقدح بصحة العقد غير محله بل الروايات ما طرفة كاعرف بان الصحة من جهة ارتفاع كراهية المولى بتدله بالرضا بما فعل العبد  
وليس كراهية الله عز وجل بحيث يستحيل ضمانه بعد ذلك بوقوعه السابق كما نرى ان لم يعص الله حتى لا يحيل تعقبه للاجازة والرضا بما فعل  
في الاجازة فمقد على الجواز صريحاً على الاجازة ودعوى ان تعليق الصحة على الاجازة من جهة مضمون العقد وهو التزوج المحتاج  
اجازة السيد لجماعاً لا نفس انشاء العقد حتى لو فرضنا لغيره يكون محتاجاً الى اجازة مولى العاقد مدفوعة بان المناس من الرواية اعطاء  
قاعدة كلية بان رضى المولى بفعل العبد بعد وقوعه يكفي في كل ما يتوقف على تزجيرة السيد كان فعله من دون تزجيرة او مع الهوى عنه  
معصيته والمفروض ان نفس العقد من هذا القبيل ثم نذكر من عصية العبد بقية في لسانه وان لا يقتضى الفسخ يشعر به ان المستند في  
بطلان عقد العبد لغيره هو حرمة تلفظه بالفاظ العقد من دون رضا المولى فيه ولا منع من هذه التصرفات الجزئية للغير المستمرة على كماله  
العبد ويحذر من المتاعل الجزئية وانما يداها ان حرمة في مثل هذا لا يوجب الفسخ فلا يطر استثناء العبد في النسيان الى حرمة وثالثاً





١٢٦  
 كتاب  
 البيع

المصادرات لم تحقق وجهه لان كونها قاطعة لا يخلو العقد من حيث انه بالغ خاتل لا كلام فيه وكذا كون البيع قابلا للبيع فليس محل الكلام  
 العقد من مقارنة اذن المالك وهو مدفوع بالاسل ولعل المراد السيدان الكلا في اهلية العاقد ويكتفى باتباعها العوا المتقدمة في البيع  
 الاستدلال عليه بقضية عرفه البار في حيث دفع اليه النبي دينا وادق له اشرا له بشاة للاختصاص في شرايين ثم باع احدهما لغير  
 دينار وفي النبي الشاة والديت فقال له رسول الله بار الله لك في صفقة يمينك فان بيعه وقع فصولا وان وجهنا شرا على وجه يخرج  
 عن الفصول وهذا ولكن لا يخفى ان الاستدلال بها يتوقف على دخول المعاملة المقررة برضا المالك في بيع الفصول وتوضيح ذلك ان الظاهر  
 برضا النبي بما يفعل وقد اقبض المبيع وقبض الثمن ولا ريب في الاقباض والقبض في بيع الفصول حرام لكونه تصرفا في مال الغير فلا بد من التمسك  
 ان عرفه فعل الحرام في القبض والقبض وهو من القبر النبي وامان القول بان البيع الذي يعلم بتعقبه للاجزة يجوز التصرف فيه قبل الاجزة  
 بناء على كون الاجزة كاشفة وبسبب ضعفه في الابن ثالث وهو جعل هذا الفروض من البيع هو المقر برضا المالك خارجا عن الفصول  
 كما قلنا وبيع وهو علم عرفه برضا النبي باقباض ما له للمشتري حتى يتساذن وعلم المشتري بكون البيع فصولا حتى يكون فصولا في البيع  
 على وجه الامانة والا فالفصول ليس ما لك ولا وكلا فلا يستحق قبض المال فلو كان المشتري عالما بانه يتساذن على الثمن حتى يتسكف الحرام بخلاف  
 ما لو كان جاهلا ولكن لفظ هو اول الوجهين كما لا يخفى خصوصا بالاحظة ان الظاهر في تلك المعاملة على جهة المعاطاة وقد تقدم ان لها  
 فيها مجرد المضافات ووصول كل من العوضين الى صاحب الاخر وحصوله عنده باقباض المال لا غيره ولو كان صديدا او جونا فاذا حصل  
 التباين بين الفصولين او فصولا وغيره مقرنا بها لما لكن ثم دخل كل من العوضين الى صاحب الاخر وعلم برضا صاحبه كفي في صحة التصرف وليس  
 من معاملته الفصول لان الفصول في الاقباض والعقب برضا المالك المقر في ذلك واستدلاله ايضا بقوله النبي صلى الله عليه وسلم في بيع الفصول  
 الباقية قال فقواهم المومنين في وليك باعها ابن سيدها وابوه غائب فتولد لها الذي شرها فولدت منه نجاء سيدها فخاصم سيد  
 الاخر وليتها باعها ابنه غير ذن فقال له الحكم ان ياخذ وليته وابنها فان شاهده الذي اشتراها فقال له خذ ابنه الذي باعك الولية حتى ينفذ  
 البيع لك فلما راه ابوه قال لا ارسل ابنه قال لا والله لا ارسل ابنه حتى يرسل ابنه فلما راي ذلك سيد الولية اجاز بيعه له الحديث قال في  
 وفيها دلالة على صحة الفصول وان الاجزة كاشفة ولا يبر عليها شي ما هو من الاستدلال بها فضا لان سيقطع جميع ما ذكر فيها من الموهبة  
 موهوبة الا ظهور الرواية في تاييد الاجزة المسبوبة بالرد من جهة ظهورها في ذلك واطلاق حكم الامام في تعيين اخذها في ثمنها  
 من المالك بناء على انه لو لم يربح في البيع وجب بقبولها خذ بصورة اختيار الرد ومن شاة المشتري للامام في الحاجة اليه في علاج فقال له  
 وقوله حتى يرسل ابنه لفظي انه حمل لولد على قيمته ثوبا الولادة وحمل امساكة الولية على جنبها لاجل ثمنها كحسب له ما على القيمة  
 يمانية قوله فلما راي ذلك سيد الولية اجاز بيع لوليد والحاصل ان ظهور الرواية في رد البيع ولا سيما لا يترك المصنف لان الاصل ان ظهور  
 الرواية في ان اصل الاجزة مجردة الفصول مع قطع النظر عن الاجارة الشخصية في مورد الرواية غير قابل في الانكار فلا بد من ايراد ذلك لفظ  
 ليقتل القبرية في الاجماع على شرط الاجارة بعد سبق الرد والحاصل ان مناط الاستدلال لو كان نفس القضية الشخصية من جهة اشتمالها  
 على صحيح كبيع الفصول في الاجارة بناء على عده اشرا لجميع القضايا المتحددة نوعا في حكم الشرعي كان ظهورها في كون الاجارة الشخصية  
 تلك القضية مسبوبة بالرد مانع من الاستدلال بها موجبا للاقتضاء على مودها الوجه علم الامام في مثل كونها للولية كاذبا في  
 دعوى الادان للولد فاحتمل في حيلة تصل بها الحق الى صاحبها لو كان مناط الاستدلال ظهورها في كلام الانبياء في قوله خذ ابنه حتى  
 ينفذ ذلك البيع وقوله الباقية في مقام الحكاية فلما راي ذلك سيد الولية اجاز بيع ابنه في المالك ان يحل العقد الواقع على ملكه فينفذ  
 لم يقدح ذلك ظهور الاجارة الشخصية في وقوعها بعد الرق فلو ما يظن من الرد بارادة عدم الحمل بالاجارة والرد او كون حمل الوليد  
 على الثمن او نحو ذلك وكان قد اشبهت مناط الاستدلال على من لم يستدل بها في مسألة الفصول او يكون الوجه الاغراض منها ضعف الدلالة  
 المذكورة فانها لا تنهد على الاستدلال ولذا لم يذكرها في من في مسألة الفصول بل ذكرها في موضع اخر لكن الفقيه في غنى عنه بعد العوا المتقدمة  
 ربا يستلزم بفحوى صحة عقد النكاح من الفصول في الرد بعد الثابتة بالنقض والاجاعات المحكية فان يملك بضع الغير اذ لم بالاجارة كان  
 يملك ما له اولي بذلك مضاعفا الى ما علم من شاة الاهتمام في عقد النكاح لانه يكون من الولد كما في بعض الاخبار وقد اشار الى هذا الفقيه  
 في غاية الرد واستدل بها في الرضا بل قال انه لو لاها اشكل الحكم من جهة الاجاعات المحكية على المنع وهو حش الاثار بما يوجب البطلان في  
 في الرد على امانة الفارقين بين تزويج الوكيل المفرد مع جملة بالغز بين بيعه بالحق في الثاني لان المالك منه عوض البطلان في الاول  
 لان البضع ليس له عوض حيث قال الامام في مقام روم اشتباههم وجملة تزويجهم ان الله ما اجوز هذا الحكم وفسد فان النكاح اولي احد  
 ان يحاط فيه لانه الفرج ومنه يكون الولد المجز خالصا من مقتضى الاحتمال كون النكاح الواقع اولي البعثة من البيع من حيث الاحتياط

المسألة

هنا على صفة الفص

ارزانی و ارزندگی



بعدمعبر

ما المست

عن حكمه واما سببنا التمهيد الموجب لثبوت مفهوم العقد فهو مع تسليمه مخصوص بما اذا لم يكن للعقد فائدة اخرى لكونه زار واما سببنا الثاني  
 فيما نحن فيه وفي قوله نعم وربنا انكم اللذان في مجزركم مع حمال ان يكون عن تراض خبر ليكون على قرائته نصب التجارة لا يتدالها وان كان غلبته  
 توصيفا للتكرار تويدا للعقد فيكون المعنى ان يكون سبب كل تجارة ويكون عن تراض ومن المعلوم ان السبب الموجب لكل الاكل الفصول  
 انما انشاء عن التراضي مع الخطاب لمللا الاموال والتجارة في الفصول انما يصير تجارة المالك بعد الاجازة فحجارة عن تراض قد حكى عن الجمع ان  
 مذهبا ما به والشافعية وغيرهم ان معنى التراضي بالتجارة امضا البيع بالتصريف والتجارة بعد العقد لعلمه بناسبا كذا من كون الظرف خبر بعد  
 خبر ولما السنة فهي اجابتهما التوافق فيض وهو قوله محكم بن حزام لا تبع ما ليس عندك فان عد حضور عندك كذا من عند سلطه على  
 لعقد ملكه فيكون مساقا للنسب الاخر لا يبيع الا فيما يملك بعد قوله لا يطلاق الا فيما يملك لا يعلق الا فيما يملك ولما ورد في توقيع العدة  
 الى الضيق لا يجوز بيع ما ليس بملك ما عن محري ان مولينا على الله فوجه كذا في جواب بعض مسائله ان الضيقة لا يجوز ابتياعها الا على الكفا  
 او باسوار ورضي منه وما في الصحيح عن محمد بن مسلم الوارد في ارض بقم ليل اشترى رجل واهل الارض يقولون هي ارضنا واهل الاستا يقولون  
 هي من ارضنا فقال لا تشترها الا برضنا اهلهما وما في الصحيح عن محمد بن القاسم بن الفضل في رجل اشترى من امرأته من اقلان بعض قطيعهم فبكت  
 كتابا قد قبضت المال ولم تقبضه فيعطيهما المال ام يمنعها قال قل بينهما اشد المنع فانها باعتهما لم تملكه والجواب عن النبوي لان الظاهر ان  
 هي العين الشخصية للاجماع والرض على جواز بيع كل من البيع لنفسه لا عن ما للمالكين وح فاما ان يرد بالبيع مجرد الانشاء فيكون  
 دليلا على جواز بيع العوض لنفسه فلا يقع له ولا للمالك بعد اجازته واما ان يرد ما عن التذكرة من ان يبيع عن نفسه ثم يعضي لشتر  
 من مالكه قال لا نه ذكر جوابا بالحكم بن حزام حيث سأل عن ان يبيع الشيء بضمي ويشره ويسلمه فان هذا البيع غير جائز ولا يعلم فيه خلافا  
 للمعنى المذكور للفر لان صاحبها قد لا يبيعها اشهى وهذا المعنى يرجع الى المراد من وايتي خال لا يبيح لا يتين في بيع الفصول لنفسه يكون  
 بطلان البيع بمعنى عدم وقوع البيع للبائع مجرد اشقاله اليه بالثبوت فلا يبيح له اقلته لتقيد الاجازة من اياها لك بسبب اخرى هي المحاطة  
 عن البيع ليل على عدم وقوعه مؤثرا في حقه فلا يثبوت على الغائب بالقبض الى المالك حتى لا تنفعه اجازة المالك في وقوعه وهذا المعنى  
 من الاول ونحن نقول به كما سمعنا في ثانيا سلسلا لانه البيع على المنع لكنها بالعموم فيجب تخصيصها بقدر من الادلة الدالة على بطلان بيع  
 ليس عند الغائب لما لك اذا اجازته واذكرناه من الجوابين بطهران الجواب عن لانه قوله لا يبيع لانه ملك فان الظاهر ان المعنى هو البيع  
 وان النفي راجع الى نفى الصحة في حقه لا في حق المالك مع ان العوض لم يجب تخصيصه بما دل على وقوع البيع للمالك اذا اجازها واما الرواية  
 فلا لهما على ما حملنا عليه السابقين اوضح وليس فيها ما يدل ولو بالعموم على عدم وقوع البيع الواقع غير المالك اذا اجازها واما المحضر صحة  
 ابن مسلم والتوقيع فانما هو في مقابلة عد رضا اهل الارض والضيقة راسا على ما يقتضيه السؤال فيها وتوضيحه ان النبي في مثل المعنا  
 وان كان يقتضي الفتا لان معنى عدم ترتب الا بالمقصود من المقابلة عليه ومن المعكوان عقد الفصول لا يرتب عليه بنفسه الملك  
 المقصود منه ولذا يطبق عليه الباطل في عباراتهم كثيرا ولذا عُد بيع وعد من شرط المقادير في شرط الصحة كوزان فاما الكا  
 قائما مقامه ولان بيت الاض ظاهرا في لغوية عند الفصول ساء وجب تخصيصها بما تقدم من ادلة الصحة ولما راية القاسم بفضل  
 دلالة فيها الاعلى جواز اعطاء الثمن للفصول لانه نابع ما لا يملك هذا حق لا ينافي صحة الفصول واما توقيع الضيق فانما هو في جواز البيع  
 فيما لا يملك بمعنى وقوعه للبائع على جهة الوجوه والزوج وبوئيد يصح بغيره بعد تلك الفقرة بوجوب البيع فيما يملك فلا دلالة على عدم وقوعه بملك  
 اذا اجازها وبالجمله فالانصاف لا دلالة في ملك لا خبا باسرها على عدم وقوع بيع غير المالك للمالك اذا اجازها لا تعرض فيها الا لغيره وقوعه للعاقلة  
 الاجماع على البطلان ادعا الشيخ في الخلاف عرقا بان الصحة مندس قوم من اصحابنا معتد من ذلك بعد الاعتد بخلافهم وادعا ابن زرق  
 ايضا في الفينة وادعى الحلي في باب المضاربة عدم الخلاف في بطلان شراء الغاصب اشترى بعين المقصود والجواب عن الظن بالاجماع بل الظن بعد  
 زها معظم القدر كما لعقيد بين الميعة المراضى والشيخ بنفسه في الهامة التي اخرج مصنفنا على ما قيل واتباعهم على الصحة ابتاع المتأخرين  
 عد اخر الدين وبعض متأخر المتأخرين الرابع ما دل من العقل والعقل على جواز التصرف في مال الغير الا ما ذكرنا من الرضا الا على ما يقع  
 في دفع القبح الثابت حال التصرف في التوقيع المروي في الاحتجاج لا يجوز لاحد ان يتصرف في مال غيره الا باذنه ولا يرب بيع مال الغير تصرف فيه عرفا  
 والجواب ان العقد على مال الغير متوقفا لاجازته فخرقا صدقته لا يثار عليها ليس تصرف فيه نعم لو فرض كون العقد علة تامة ولو عرفنا ان  
 الامار كان في بيع المالك والغاصب لستقل كان حكم العقد جوازا ومنعنا حكم معلوله المترتب عليه ثم لو فرض كونه تصرفا فما استقل العقل بجوازه  
 مثل الاستئذان والاصطلاح بنود الغير فانه مع انه قد يفرض الكلام فيما اذا علم الاذن في هذا من المقال او كما انما على ان ذلك لا يخرج  
 عن الفصول مع نفي جزمه لا يدل على الفضا مع انه لو دل على بطلان البيع بمعنى عدم ترتب الاشتر عليه عند استقلاله في ذلك لا يتركه

ما المست

ما العقل

غير قادر  
وان الفضولي

في البيع  
في البيع

في البيع  
في البيع

العالم بالصفة خصوصا اذا كانت الاجازة نافذة وما ذكرنا ظاهر الجواب عما لو وقع العقد من الفضولي قاصدا للثمن من غير اشتراط  
بناء على ان العقد المقر من هذا القصد يبيع محررا بفن الفضولي من هذا العقد قد يستدل للنع بوجوده خريفة فقولنا ان العقد  
القبلي مقبوع في صحة البيع الفضولي غير قاصد حقيقة المدلول للفظ كما ذكره كما صرح لك ويضعف الاول مضادا الى ان الفضولي قد  
يكون قادرا على رضا المالك بان هذا الشرط غير معتبر في العاقد قطعا بل يكفي تحققة في المالك لشرط في صحة العقد مع الاجازة قدرة  
الغير على تسليمه قدره المشتري على تسليمه على ما ينبغي ويضعف الثاني بان المعتبر في العقد هو هذا القصد من العقد الموجود في الفضولي والمكره لا  
ان يدينه بل ليل الاجماع على صحة نكاح الفضولي وبيع المكره يجوز ان يدعو عدم اعتبار العقد ذلك للاجماع كما ترى **المسئلة الثانية**  
ان يبقه منع المالك والمشتري اتم صحة وحكم عن غير اذن من بعض الجوزين للفضولي اعتبره كسبوني المالك بل يوجب له ما ذكره في باب  
النكاح من حمل البتوك بما عذر زوج بغير اذن مولاه فهو غاهره بضعيف السند على ان نكح بعد منع مولاه وكما هتفه فانه يقع بالمالا  
الطائفة لا يفرق بين النكاح غير ويطهر من المحقق الثاني حيث حمل نكاح الفاسق نظر الى القرينة الدالة على عدم الرضا في الفضولي  
كيف كان فهذا القول لا وجه له اذ لا يمكن ان يستدل عقد الفضولي واية عرفة المختصة بغير القاطن والعقد اذا وقع سببا في منع المالك  
بعد العقد لو انما كاف في الرد فلا ينع الاجازة الا لا حقيقة تباع على انه لا يعتبر في رد سببه الرضا الباطل بالعقد على يقين من حكم بعضه  
اذا حلف الموكل على نفي الاذن في اشتراط الوكيل انفسه لعقد لان الحلف عليه ما رة هذا الرضا هذا ولكن الا قعود الفرق لعقد المستند  
في رد اية المرفة وكفاية العود مضادا الى تزلزلا استغناء في صحة العقد ليس جريان محو اذ له نكاح العقد بدون مولاه مع ظهوره  
فيها ولو بانه حال بين المولى والبيعة بان رد اية الاجازة صريحة في عدم جرح معتبه ليدلح جريان الموثبات المتقدمة لمن يبيع  
مالا ليقوم للفضولي ومخالفة العامل بالاشارة عليه بان النقص في بيعه عما علمنا ما ذكره من البيع الباطل بعد العقد لو انما فاعلم يد  
وليل على كونه نكاحا لا ينع قبل الاجازة وما ذكره في حلف الموكل غير مسلم لو سلم من صحة ظهوره اذ دام على الحلف ولو انما ذكره في رد اية  
عدم تسليمه له وما ذكرنا يظهر من صحة عقد المكره بعد الرضا وان كراهية المالك لا تحل العقد بعد العقد لا يقدح صحة العقد كما  
**المسئلة الثالثة** ان يبيع الفضولي لنفسه هذا اذا كان يبيع لنفسه فانه يبيع من غير بيعه بملكه يبيع كما في مورد صحة الحلف في العقد  
في الاقاله بوضيعة والا قوى فيه الصحة وعاقبة المثل للمعصية المتقدمة بالقرينة المتقدمة ونحو الصحة في النكاح واكثرها نقلة في الموثبات  
مع ظهور صحة من قبل المتقدمة ولا وجه للفرق بينه وبين ما تقدم من بيع الفضولي للمالك الا وجه يظهر من كلمات جماعة بعضها مختص  
بيع لعاصب بعضها مشترك بين جميع صور المسئلة منها اطلاق ما تقدم من البيوع لا ينع ما ليس عندك ولا يبيع لانه ملك بناء على  
اختصاص مورد الجميع ببيع الفضولي لنفسه الجواب عنها يعرف مما تقدم من مضمونها عند وقوع بيع غير المالك لبايعه لغيره لانه بلا عرض فيها  
لوقوعه عليه بالقبلة المالك اذا اجاز ومنها المسئلة على ما سبق من اعتبار سبق منع المالك هذا اذا لم ينع في المعصية وقد  
تقدم عن المحقق الكركي ان الغضبية عند الرضا وفيه اولا ان الكركي في الاغم من بيع لعاصب باينا ان الغضبية عند الرضا بالبيع للعاصب  
مطم فقد يحررنا للبيع للعاصب لوقوع الاجازة وتلك الثمن فليس الغضبية على الرضا باصل البيع بل الغاضب وغيره من هذه الجهة  
وما لا تادع فتان يتوهم المالك غير مؤثر فيها ان الفضولي اذا قصد بيع مال الغير لنفسه فلم يقصد حقيقة المعاوضة اذ لا يعقل خول  
احد العوضين مالا من المخرج عن ملكه الاخر فالمعاوضة الحقيقية غير مقصود حقيقة البيع اعطى المبيع اخذ الثمن لنفسه وهذا ليس  
ومجوز من ذلك مع اختصاصه ببيع للعاصب قصد المعاوضة الحقيقية مبنى على جعل الغاضب نفسه مالكا حقيقيا وان كان هذا الجمل لا  
حقيقة له لكن المعاوضة المبنية على هذا الامر الغير حقيقة حقيقة نظر المجاز الادعاء في الاصول لو باع لنفسه من دون بيعه لملكه الثمن  
ولا اعتقالات كانت المعاملة باطلة فرفقته له ولا للمالك العقد حقيقة معنى المعاوضة ولذا ذكرنا انه لو اشترى بالغير شيئا بطل البيع  
له ولا يضره والمراد ما لو قصد تملك الغير للبيع باذنه اذ ما لنفسه قد تخيل بعض المحققين ان البطالان هنا يستلزم البطال للمعاوضة  
بائع ماله غيره لنفسه لانه عكسه هو ما اذا قصد تملك الثمن من دون ثبنا ولا اعتقاد لملك الثمن لان المفروض الكلام في وقوع المعاوضة  
للمالك اذا اجاز ومنها ان الفضولي اذا قصد البيع لنفسه فان تعلقت اجازة المالك بهذا التصرفه البائع كان ثانيا لصحة العقد  
لان معناها هو صيرورة الثمن لملك المالك بان ان تعلقت بغير المقصود كانت بجدة مستانفلا امضا لنقل الفضولي فيكون النقل  
من المثنى غير مجاز والمجاز غير مثنى وقد اجاب عن هذا المحقق القتيبي في بعض اجوبة مسائله بان الاجازة في هذا الصورة مستحقة للبيع لا  
بمعنى حقوق الاجازة لنفس العقد كما في الفضولي المعهول بل بمعنى تبديل الرضا للعاصب بغيره لنفسه من المالك ووقوع البيع عنده قال  
نظير ذلك فيما لو باع شيئا مملكه وقد صرح في موضع اخر بان حاصل الاجازة يرجع الى ان العقد لملك قصد الى كونه واقعا

على المال المبيع لفرض البائع الغاصب المشتري العالم قد بدلت على كونه على هذا المالك بعينه لفرضه فيكون عقدا جديدا كما هو أحد الأقوال في الاجازة  
وفيزان الاجازة على هذا بصريح اعتراف معاوضته جدي من طرف الميزان المشتري لان المفروض عند رضا المشتري ثانيا بالتبديل المذكور لان قصد  
البائع لبين لفرضه فانرض في مغايرة العقد الواقع للعقد المجاز فالمشتري بما رضى بذلك لا يجاب للغير ولو روى الاجازة فاذا التزم بكون  
مرجع الاجازة الى تبديل عقد بعقد وبعد الحاجة الى قول المشتري ثانيا فتدققت الاجازة من المال كالمقام ايجابا بقول المشتري في هذا خلافا  
الاجماع والعقل ولما القول بكون الاجازة عقدا متانفا فلم يهد من حد من العلماء وغيرهم ولا مباحكي كاشف لموضع شيخة ان الاجازة  
من مال البائع بيع مستقل وهو بيع بفلفظ البيع قائم مقام ايجاب البائع وينضم اليه لقبول المقدم من المشتري هذا لا يجري فيما نحن فيه لانه  
اذا قصد البائع لبيع لفرضه فقد قصد المشتري تبديل الثمن للبائع وملك البائع منه فاذ انبى على كونه وقوع البيع للمالك لا غير المار وقع  
فكذلك ابدله من قول اخر لا كفاء عنه بحرية اجازة البائع لرجعة الى تبديل البيع للغاصب لبيع لفرضه التزام بكفاية رضى البائع في انشاء  
عن رضى المشتري انشاء وهذا ما ذكرنا ان خلافا لاجماع والعقل لا يوافق في جوابه مع ما ذكرنا وقوعه لما اجيز وقوضه ان البائع يفتو  
انما قصد تبديل الثمن للمشتري بآراء الثمن ولما كونه الثمن لا لغيره في ايجاب البيع ساكت عنه فخرج منه ان ما يقتضيه مفعول المعاملة ورضه من  
دخول العوض في ملك مال المالك في تحقيق المعنى المعاوضة والمبادلة وحيث ان البائع يملك الثمن ثانيا على ملكه وتسقط عليه اولا  
او اعتقاد الزم من ذلك بناء على تملك الثمن والتسلط عليه هذا معنى قصد تبديله لفرضه حيث ان الثمن ملك للمالك لا تعاونا لاجا المعاضة  
انقل عوضه لغيره فعمل من ذلك ان هذا البائع لبيع لفرضه غير ما خوذ في مفعول الايجاب حتى ترد ولا يزم في هذا المقام بين المحدثين بل كونه  
بل مفعول الايجاب هو تملك الثمن بعوض من ورضه من يرضه لبيع العوض لا باقتضاء المعاوضة لذلك لكن يشك فيما اذا وضعت الفصول  
مشرا لفرضه انما لا غير فقال للبائع الاصل تملكه ملكا وهذا التوبع هذا الدوام فان مفعول هذا الانشاء هو تبديل الفصول للثمن  
فلا مورد لاجازة ما لا الدوام على وجهه ينقل التوبع اليه فلا بد من التزام كونه الاجازة نفلا متانفا غير انشاء الفصول في انشاء المعاضة  
فنبه المتكلم الفصول بملك الثمن في نفسه بقوله ملكك او تملكك كايقاع التكلم الاصل التملك على مخاطب الفصول بقوله ملكك هذا التوبع  
هذا الدوام مع علمه بكون الدوام لغيره او جهله بذلك وهذا استشكل العلامة في النذرة حيث قال لوباع الفصول مع جهل الاخر في كمال  
من ان الاخر انما قصد تبديل المعاوضة لا ينقص بالوجهل الاخر وكالاه العاقد او لا يته لانرج انما يقصد به مخاطب عنوانه الا من كونه اصليا  
او قابلا ولذا يجوز مخاطبته واسناد المالك اليه مع علمه بكونه قابلا وليس الا بملاحظة مخاطب باعتبا كونه قابلا فاصح لقبه على الوجه الاصح  
عن كونه قابلا او اصليا اما الفصول في هو اجنبى عن المال لا يمكن منه ذلك لا اعتبارا وقد قضى بعض المعاصرين لهذا الاشكال بعض  
كلما تفرغ لزم ناره بطلان شراء الغاصب لفرضه مع انه لا يخفى مخالفة للفقهاء واكثر الفصول المقتضى في المسئلة كما اعترف به اخر في  
الاجازة انما تتعلق بنقل ثمن البائع الى العوضين وان كانت خصوصية ملك المشتري الغاصب للثمن ما خوزة فيها وفيه ان حقيقة العقد العباة  
التي ذكرناها في الاشكال اعنى قول المشتري الغاصب تملكك وملكك هذا من هذه الدوام ليس الانشاء تملكك لبيع جازة هذا الانشاء  
لا يحصل بها تملك للمالك الاصل له بل توقف على نقل متانفا لان نتائج التقضى ان ثمن البائع ان ثمنه المالك الى الفصول العاقد  
في قوله تملكك منك وقول غيره لملكك ليس من حيث هو بل من حيث جعله من مال المالك لثمن اعتقادا او عدانا ولذا الوعد لفرضه  
من ونا لثنا على ما يكتبه للمشتري لثمننا بلغوتيه ضرورته عند تحقق مفعول المعاملة بتملك شخص المال بازاء مال غيره فالمبادلة الحقيقية  
من المعاملة لفرضه لا يكون الا اذا كان مالها حقيقة او ادعائيا فلو لم يكن احدهما عقدا لفرضه لم يتحقق المعاملة والمبادلة حقيقة فاذا قال  
الفصول الغاصب لثمن لفرضه تملكك منك كذا بكذا فالمشوب اليه التملك انما هو المتكلم لا من حيث هو بل من حيث عد نفسه بالكا  
اعتقادا او عدونا وحيث ان الثابت للمشتري من حيثية تقييده بآراء الثمن تلك الحقيقة فالتسليم حقيقة هو المالك للمشتري لان  
الفصول الباقى على ان المالك المستل على الثمن اسند ملك الثمن للمشتري لثمنه فالا حازة الحاصلة وثنا لتعلقه بانشاء  
الفصول وهو التملك المسند الى المالك للمشتري وهو حقيقة نفس الميزان من ذلك انتقال الثمن اليه هذا مع انه ربما يلزم صحة ان يكون الاجازة  
لعقد الفصول لغيره العوض ملكا للفصول ذكر شيخنا في شرحه على القواعد بغيره احد من جلائد تلامذته وذكر بعضهم في  
ذلك وجهين احدهما ان قبضه بيع مال الغير عن نفسه الشراء بما لا لغيره فله جعله للمالك له ضمنا حتى ان على من صحته ذلك البيع والشراء  
تملكه قبل ان تنقله الى غيره ليكون انتقاله اليه عن ملكه نظير ما اذا قال اعطى عبدك عنى وقال بيع مالى عندا واشترى عالى كذا فتمليك  
صمنى فاصل ببيعة والشراء ونقول في المقام ايضا ان الاجازة لا للبيع والشراء وصحة بيعه من ثقاله اليه حين البيع والشراء فكما ان  
الاجازة المذكورة صحيحة البيع والشراء كل يعقضى بحصول الانتقال الذى يقتضيه البيع ليعبهم فلذلك الاجازة للاحققة ثم مقام الاذن





في العلم حكمه

في العلم حكمه على الفصول لوقوع العقد ظاهر كما عن المحقق في محرم الاسلام والمحقق الكركي والسيوري والشيخ الشافعي وقد ينظر من اطلاق بعض  
الكلمات كالقواعد ودفع العقد واقعا وتدل على ذلك الى جماعة في بعض فروع المصاهرة وحيث عرفت ان لازم قصد البيع للغير واذا قصدت  
اللفظ بوجه آخر الكلي الى ذمة الغير كما ان اضافة الكلي اليه بوجه آخر البيع والشراء اليه ان لم يقصد اولا بصفة اليه ظهر من ذلك التنازع  
بين اضافة البيع الى غيره واضافة الكلي الى نفسه وقصد من غير اضافة وكذا بين اضافة البيع لنفسه واضافة الكلي الى غيره فلو جمع بين المتنافيين  
قال شري هذا الفلان بدينار في ذمتي واشتريت هذا الفسخي بدينار في ذمتي فلا فرق الاول بحمل البطلان لان في حكم شراء شيء للغير  
بعينه له ويحمل الغاء امدال القيدين فيبيع المعاملة لنفسه والغير في الثاني بحمل كونه من قبيل شراءه لنفسه بعينه ان الغير في بيع الغير بعد اذ جازية  
لكن بعد في بيع المعاملة بالبناء على التملك في ذمة الغير اعتقادا ويحمل الصحة بالعاقبة في ذمة الغير لان يقيت الشراء او لا يكون لنفسه بوجه الغايات  
من اضافة الذمة الى الغير والمسئلة تحتاج الى اتمل ثم ان قال في التذكرة لو اشترى فضوليا فان كان بعينه ان الغير في خلافه في بطلان الوقف  
على الاجازة الا ان بائنه فيقول المشتري لكل مال ولد كان في الذمة للغير واطلق للفظا قل علمنا يقف على الاجازة فان اجماع ولزم اداء  
التميز ان مرد نفذ عن المباشر وبما لا ينافي في القديم واحدا وبما يصح الشراء لانه تصرف في ذمته لا في مال غيره وما وقف على الاجازة لا  
عقد الشراء فان اجازة لزمه وان مرده لزم من اثره ولا يفرق بين ان ينفذ من مال الغير لا وقل بوجه حنفية في بيع من المباشر انتهى وظاهره  
الاتفاق على وقوع الشراء مع المشتري افعالا كاي غير بقليله بقوله لانه تصرف في ذمته لا في مال الغير لكن اشترانا سابقا اجمالا الى ان  
هذا على القواعد شكل لان جعل المال في ذمته بالاصالة فيكون ما في ذمته كغيره له فيكون كماله في ذمته لغيره والادق بالقواعد  
مثل هذا اما البطلان لو علمنا بانه على ان لا يعقل في المعاملة دخول عوض مال الغير في ذمته لغيره او ما صحه وقوعه لنفسه لو التفت  
بنا على انضار المعاملة الى مال لا عين مملو ان نوى خلافه وان جعل المال في ذمته لغيره من حيث لا يتصل من حيث جعله بغيره باع  
الغير فضولا فيع الاشكال في صحة هذا لو لم يرجع الى الشراء في ذمة الغير لان من هذا ان الغير اذ اراد هذه المعاملة وهذا التنازع  
من اصلها لا اتفاقا مع المباشر اذ اعجز المباشر من ثبات ذلك على البايع لزم ذلك في الشريعة كما ذكرنا سابقا وبصر عليه جماعة في باب  
التوكيد وكيف كان فوقع المعاملة في الواقع مرده بين المباشر والمؤخر في التزام حفظ القضاة ويمكن تميزه في البيع على الوقوع المباشر  
لكن بعيدا لتأني لظانه لا فرق فيما ذكرنا من اقسام بيع الفضول بين بيع الفضول والمعاملة بنا على اذها المالك لا يفرق بينهما  
العقدان في القضاة بين الفضولين وفضولي فاصيل اذ وقع بنية التملك التملك فاجازة المالك فلا مانع من وقوع المجاز من  
او من حين الاجازة فهو مثل قوله نعم احل الله البيع شامل له وبوئده وايقظه الباز في حيث ان الظاهر وقوع المعاملة بالمعاملة في يوم  
الاشكال فيه من حيث ان لا قباض الكسب يحصل التملك ثم لكونه تصرفا في مال الغير فلا يبرئ جليله شره غير عمله اذ قد لا ينعكس الى قباض مال  
كما لو اشترى الفضول لغيره في الذمة مع من قد يقع لا قباض مقرونا بها المالك بل على كل كلامهم من ان العلم انفسا لا يخرج المعاملة معاملة  
الفضول مع ان العلم لا يبدل على الفسخ مع من لودل لدل على عدمه كترتب الاثر المقصود هو استقلال لا قباض في السبب في انفسا في كون من سلب  
ورعا يستدل على ذلك بان المعاملة منوطه بالتراضي قصد الاباحة والتملك مما من وظايف المالك ولا يتصور صدور من غير  
ولذا ذكر الشهيد الثاني ان المالك والفضول قاصدا للفظ دون المالك وذكر ان قصد المالك لا يتحقق من غير المالك ومشرقة في  
بالقبض لا لا قباض من الطرفين او من احدهما مقارنا للامرين ولا اثر له اذ اصد من المالك وبازية وفيه ان اعتبار الاقباض والقبض في  
المعاملة عند من اعتبر فيها انما هو مخصوص بالتملك والاباحة فهو عند من الاسباب الفعلية كاشي في ذمة الغير وقواعد المعاملات  
م عقد فعلي ولذا ذكر بعض كنفية القائلين بل في هذا ان البيع كعقدا لا يحيا بالقبول وبالعاطى وح فلا مانع من ان يقصد الفضول  
المعنى القائم بنفسه لقسم من قوله ملكك واعتبار مقارنته الرضا للمالك لا لانشاء الفعلي في القول مع ان ادلة اعتبار الرضا  
النفس في حل ما لا يفرق بين من يحكم وما ذكره من الشبهة في لا يجزى في ذمته لانا لا نعبر في فعل الفضول من قصد الموجود في قوله  
لعدم الدليل ولو ثبت لبث منه اعتبار المقارنة في العقد القولي انهم الا ان يقوان مقتضى الدليل في الجرح عنه بالدليل معاملة  
الفضولي اذ وقت بالقول لكنه قد عرفت ان عقدا لنفسه ليس على خلاف القاعدة نعم لو قلنا ان المعاملة لا يعتبر فيها قبض والوقت  
بما ابل السبب المتصل هو الرضا للمالكين بملكته كل منهما لما لصاحبه مع وصولها او وصول احدهما لم يعقل وقوعها من الفضول  
نعم الواقع من انفسا الى المالك المقدر من انفسا لا ما يخل في المعاملة فاذا رضى المالك بما لكتبه من وصل اليه المالك لتحقيق المعاملة من قبل انفسا  
ولكن اجازة المعاملة سابقة لكن الا ايضا ان هذا المعنى غير مقصود للعلماء في عنوان المعاملة وانما قصد من العقد الفعلي هذا كله  
القول بالملاك اما على القول بالاباحة فيمكن القول ببطلان الفضول لان افاذه المعاملة المقصود بها الملاك لا اباحة فلا في المعاملة

في العلم حكمه

ایک نیا دور

يتقصر في ما على صوته فاعطى المالكين على حصول الاجازة فاعطى المالكين على حصول الاجازة فاعطى المالكين على حصول الاجازة  
 اذ وقعت في غير زمان الاجازة الفعلية لم تؤثر اذ الاجازة حدثت لاجازته من حين الاجازة اللهم لان الحق بكفاية وقوعها مع لاجازة الواقعة  
 اذ انكشف عنها الاجازة فانه القول في الاجازة والرد اما الكلام في الاجازة فيقع تارة في حكمها وشروطها واخرى في الجزئية فالاجازة في الحجاز  
 اما حكمها فاختلاف القائلون بصحة الفسخ بعد انقضاءهم على توقفها على الاجازة في كونها كاشفة بمعنى انه يحكم بعد الاجازة بحصول  
 انار العقد من حين وقوعه حتى كان الاجازة وقعت تفرقة للعقد وانما لم يمتد بمعنى اننا اذا العقد من حينها حتى كان العقد وقع حال الاجازة  
 على قولين فالأكثر على الاول واستدل عليه كما عن منع صدقته بان العقد سبب نظام في المدة وتوثر نعم ان ردوا باقوت وتامة الفسخ انما  
 يعلم بالاجازة فاذا الباز يتبين كونه تاما بوجوب ترتيب المدة عليه الا ان لم ان لا يكونا لوفا بالعقد خاصة بل مع شيء اخر وان الاجازة  
 متعلقة بالعقد فهو رضى مضمون وليس الا نقل العوضين من حينه وعن فخر الدين في الايضاح الاحتجاج بانها لو لم يكن كاشفة لزم انما  
 العقد في الموجول ان العقد حالها عند انتمى في وجه الوجه لاول لان انريد يكون العقد سببا تاما كونها علة تامة للنقل اذ صدق من  
 المالك فهو مسلم الا ان الاجازة لا يعلم تمام ذلك السبب لا يتبين كونه تاما اذ الاجازة لا يكشف عن مقارنة الرضا غاية الامر ان لا يتم  
 عقدا الفسخ كونها قائمة مقام الرضى المثارون فيكون له مدخل في تامة السبب لرضا المقارن فلامعنى محض الاثر قبله ومنه يظهر في  
 تقرير الدليل بان العقد الواقع جامع لجميع الشروط وكلها خاصة الارضى المالك اذا حصل بالاجازة على السبب له فان اذا اعرض  
 رضا المالك من قبله الشرط فكيف يكون كاشفا عن وجوب الشرط قبله ودعوان الشرط الشرعية ليس كالعقيدة بل هي بحسب يقضيه  
 جعل الشارع فقد جعل الشارع ما يشبه تقديم السبب على السبب ليجتمع في وجهه في اعطاء النطرة قبل وقته فضلا عن تقديم الشرط  
 على الشرط كقول الفخر سببا الفخر للرضا خاصة وكقول الفخر في الماضي على القول به مدعونه بان لا فرق فيما فرض شرطها  
 او سببا بين الشرع وغيره وتكثير الامثلة لا يوجب وقوع الحال العقلية فهي كدعوان التناقض الشرعي بين الشيئين لا يمنع عن اجتماعها  
 لان لنقص الشرع غير العقلية في طوع واما بوجوب ذلك من التزام المناظر ليس سببا او شرط بل السبب للشرط الامر المشرع من ذلك لكن ذلك  
 لا يمكن فيما نحن فيه بان نقول بالاجازة ومحوها بالعقد هذا امر مقارن للعقد على تقدير الاجازة لمخالفة الادلة اللهم الا  
 يكون مراده بالشرط ما يتوقف تاثير السبب المقدر في زمانه على محو وهذا مع انه لا يستحق اطلاق الشرط عليه غير متناق على الرضا لان المسقطا  
 من العقل لا نقل اعتبار رضا المالك في انتقال ماله وان لا يحل لغيره بل من طيب النفس انه لا يمنع محو في محل تصرف الغير وانما سلطة  
 المالك وماذا ربه ارضعها القلم في المقام بعض الاعلام بل التزم بغير واحد من المناظر من ان معنى شرطية الاجازة مع كونها كاشفة  
 الوصف المشرع منها وهو كونها لاحقة للعقد المستقبل فالعلة الثالثة لا قد المحرور بالاجازة وهذه صفة مقارن للعقد ان كان  
 الاجازة متأخرة عنه وقد التزم بعضهم ما يتفرع على هذا من ان اذ علم المشرى في المالك ليس سببا للعقد بل التفرقة في عقدية في العقدية ما لا  
 يخفى من مخالفة المالك له ووجه على الوجه الثاني ولا ان الاجازة وان كانت رضى مضمون العقد لان مضمون العقد ليس هو النقل من حينه  
 حتى يتعلق الاجازة والرضا بل النقل الميقن بكونه في ذلك الحال بل هو نقل النقل مجردا عن ملاحظة وقوعه في زمان وانما الزمان شرط  
 انشاء فان قول القائل بعين ليس نقلا من هذا الجنب بان كان النقل المنشئ في اضافي في ذلك الجنب فان زمان نقل النقل لا يتبدل في انشاء  
 انشاء مجرد النقل الذي هو مضمون العقد زمان بوجوب وقوعه من المنشئ في ذلك الزمان فكذلك اجازة ذلك المقارنة زمان بوجوب وقوعه من الجنب  
 في زمان الاجازة كان الشارع اذا مضى فضل العقد وقع النقل فكان اذا استوفى اجازة المالك وقع النقل من زمان الاجازة ولاجل ما ذكرنا  
 لم يكن مقتضى القول وقوع المالك من زمان الاجازة بل من لغير الرضى مضمون الاجازة فلو كان مضمون الاجازة النقل من حينه وكان  
 القول رضى بذلك كان معنى امضاء الشارع للعقد حكم ترتيب الاثر من حين الاجازة لان الموجب نقل من حينه والقابل يتقبل ذلك  
 ووجه في دعوى ان العقد سبب للملك فلا يتقبل عليه مدعونه ان سببية المالك ليست لا بمعنى ان الشارع مقتضاها في  
 مقتضاها مركبا من نقل في زمان ورضي بذلك النقل كان مقتضى العقد للملك بعد الاجازة ولاجل ما ذكرنا ان لا يكون نسخ العقد انحلالا  
 من زمانه لان زمان العقد فان النسخ نظر الاجازة والرد لا يتعلق لا بمضمون العقد هو النقل من حينه فلو كان زمان وقوع النقل حوا  
 في العقد على حقه ليقدر لكادده وحله وجبا الحكم بعد الاثر من حين العقد المشرى جميعا لا يذكرنا من عدمه زمان النقل لا طاقا لجميع يتعلق بالعقد  
 من الامضاء والرد والنسخ انما يتعلق بنفس المضمون دون التمسك بذلك الزمان والحاصل انه لا اشكال في حصول الاجازة بقول المالك  
 وصحت يكون مالى في زمانه ماله او رضى بذلك نقول الى ان لا يجرى ذلك من اللفاظ التي لا تقرر فيها لانها الفسخ فضلا عن  
 كيف قد جعلوا التمكن الزوجه بالدخول عليها اجازة منها ونحو ذلك من المعلوم ان الرضا يتعلق بنفس نتيجة العقد من غير ملاحظة زمان نقل الفسخ





في كل ما كان له من

في كل ما كان له من

حيث حكم

المالك ويحتمل عدم تحقق الاستدلال على الحكم لثبوت حدوثه ولو كان المالك ان حكم بملكته للمشتري بعد ذلك لو نقل المالك المالك المالك  
ما كان قبل الاجازة فاجاز بطلان النقل على الكسوف الحقيقي لا تكنا في وقوعه فملك الغير مع احتمال كونه النقل بغيره المالك المالك المالك  
الحكمي وعلى الغير قيمته لانه مقتضى الجمع بين جعل العقد ما يصح من حين وقوعه مقتضى صحة النقل الواقع قبل حكم الشارع لهذا الجعل كما  
في الفسخ بالجناس مع ثقال متعلق بنقل لازم وضابط الكسوف الحكمي الحكم بعد الاجازة بترتيب آثار ملكية المشتري من حين العقد فان ثبت  
من آثار ملكية المالك قبل الاجازة كالتلف النماء ونقله لم يناف الاجازة جمع بين مقتضى الاجازة بالرجوع الى البدل وان ما في الاجازة  
كالتلف العين عقلا او شرعا كالعقوبات محلها مع احتمال الرجوع الى البدل وسيجيئ ثم انهم ذكرنا للثمة بين الكسوف والنقل مواضع منها  
النماء فان على الكسوف قبول مطلقا ان نقل اليه العين وعلى النقل ان ثقلت عنه وللهيئ الشاذ في لروضة عبارة توجيه المالك منها  
كما فعله بعض اهل من توجيه حكم ظاهرها كما تكلفه خروصتها ان فسخ الاصيل لا نشأ قبل الاجازة الاخر مبطل على القول بالنقل في الكسوف  
بمقتضى لوجعلنا هنا ناقلة كان فسخ الاصيل كفسخ الموجب قبل موقوف القابل في كونه مملوفا لا نشأ السابق بخلاف ما لوجعلنا كاشفة فان العقد  
نام من طرف الاصيل غاية الامر بطلان الاخر على فسخ وهذا مبني على ما اذا المواعيل من جواز بطلان العمل المتعاقدين لا نشأ قبل انشاها  
بل قبل تحقق شرط صحة العقد كالقبض في الهبة والوقف الصفة فلا يرد ما اعتضه بعض من منع جواز الابطال على القول بالنقل معللا بان  
ترتيب الاخر على جزء البدل انضمام الجزء الاخر من احكام الوضع لا مدخل لاحتمال المشتري فيه وفيه ان الكلام في ان عدم تحلل الفسخ من جزئية  
السبب شرط انضمام الجزء الاخر من وز تحقيق الشرط غير محقق وجود المسبب في وفي سند المنع دفع احتمال اشتراط عدم تحلل الفسخ باطلا في  
صحة العقود ولو زعموا ولا يخفى عن شكل ومنها جواز تصرف الاصيل فيما انتقل عنه ثبنا على النقل وان قلنا بان فسخه غير مبطل لا نشأ فلو بان  
جارية من فضولي جاز له وطها وان استولد ما صار له ولد لا لها ملكه وكذا لو زوجت نفسها من فضولي جاز لها التزوج من الغير ولو  
حصل الاجازة في المشايين لغت العقد بقاء الحل فابطل والحاصل ان الفسخ القولي وان قلنا انه غير مبطل لا نشأ الاصيل لان له فعل ما ينافي  
انتقال المالك عنه على وجه يفوت محل الاجازة فيفسخ العقد بنفسه بذلك ربما احتمل جواز الفسخ على هذا القول ويقوم لعدم الجواز عموم  
وجوب الوفاء بالعقد حتى لا يصح ان لم يجز في الصرف الاخر وهو الذي يظهر من المحقق الثاني في مسألة شراء الفاسد بعين المال المنصوب  
قال لا يجوز للبائع ولا للمعاطة البصر في العين لان كان الاجازة ينال على القول بالكسوف شيء في ان الاجازة على القول بالنقل مدخل في  
العقد شرطا او شرط انما لا يتحقق الشرط او لا يجزى لم يجب الوفاء على احد من المتعاقدين لان الما سوبا الوفاء هو العقد المصدق ان لا يوجد العقد  
الصدق وهذا كله على النقل وما على القول بالكسوف فلا يجوز التصرف في عينه على ما يستفاد من كلام جماعة كالعامة والسياسة ليس كذلك انحقق الثاني في  
غيره واما عدمه فليس عليه بعدا ما فعله من التصرف لان مجرد احتمال انتقال المالك عنه في الواقع لا يقتضي في السلطنة الشاذة له ولا يصرح  
بعض المعاصرين بجواز الفسخ مطلقا نعم ان حصل الاجازة كفسخ عن بطلان كل تصرف مناف لانتقال المالك الى الغير فانه اذا مال مع بقاء  
وبدله مع تلفه فانه لو لم اجازة المالك لم يجز له التصرف انتهى اقول مقتضى عموم جوب الوفاء وجوبه على الاصيل لزوم العقدية بغيره يقتضيه  
من جانبهم وجوب الوفاء عليه ليس بل على اجازة المالك بل مقتضى عموم وجوده حتى مع علم بعد اجازة المالك ومن هنا يظهر ان الاجازة  
في اصله عدم الاجازة لكن ما ذكره البعض المعاصرين صحيح على هذا فثبت الكسوف من كونه العقد مشروطا ببقاء الاجازة بعد اقرار الشرط  
مع اثنان فان يجب الوفاء على احد من المتعاقدين واما على الثاني في معنى الكسوف من كونه من الاجازة المتأخرة شرط ان يكون العقد السابق بنفسه  
ناه ان الكسوف يجب الوفاء به وهو نفس العقد من غير قبضه قد تحقق وجب على الاصيل الا ان لم يرد مقتضى ان يفقر فان رد المالك الى فسخ  
العقد من طرف الاصيل كما ان اجازة امضاه من طرف الغير فالحاصل ان اذا تحقق العقد بمقتضى عموم على القول بالكسوف المبني على كون  
ما يجب الوفاء به هو العقد من دون قبضه شيء شرطا او شرط اخره يقتضيه على الاصيل مطلقا ككل تصرف بعد نقض العقد المبادى لمعنى عدم استمرار  
مع صحة العقد فهو غير باهر من هذا بين فانا نؤمن ان العمل بمقتضى العقد كما توجب حرة تصرف الاصيل فيما انتقل عنه كما توجب جواز  
تصرفه فيما انتقل اليه لان مقتضى العقد مبادلة المالكين فحرية التصرف في ماله مع حرية التصرف في عوضه بينا في مقتضى العقد انى المبادلة  
توضيح الفسان الثابت من وجوب فاء العاقد بما التزم على نفسه من المبادلة حرية نفسه والتجني عنه وهذا لا يلائم الاعلى حرية التصرف في  
ماله حيث التزم بغيره عن ملكه ولو بالبدل واما دخول البدل في ملكه فليس كما التزمه على نفسه بل بما جده له في ثمة الوفاء بالعقد  
حرية رفع اليد عما التزم على نفسه اما قد يكون با امال فهو خارج عن الالتزام على نفسه فان كان ذلك في مفهوم المبادلة فلو لم ينفذ في  
مال صاحبه لم يكن ذلك نقضا للمبادلة فالمرجع في هذا التصرف فعلا وتركه الى ما يقتضيه الاصل وى اصله عدم الانتقال ودعوى الاصل  
المذكور انما هو على فسخ الاجازة ودخول البدل في ملكه فالالتزام معلق على تقدير لم يبعه تحققه في كذا كذا المعلق على شرط

في البيع

جامع يجوز الصرف في المال المنذر وقبل تحقق الشرط اذ لم يعلم بحقيقته فكما ان الصرف لا يعد خسا وكذا الصرف فيما عن فيه قبل علم تحققه لا يبعد نقصا لما التزمه اذ لم يلتزم به حقيقة الامتلاء مدفوعة بعد تسليم جواز الصرف في مثله النذر المشهور بالاشكال ان الفرق بينهما ان الالتزام هنا غير معلق على الاجازة وانما التزم بالمبادلة متوقفا للاجازة فيجب عليه الوفاء به ويجوز عليه نقصه الى ان يحصل ما يتوقع من الاجازة او ينقص التزامه جزئيا لذلك لا جرم ما ذكرنا من اختصاص حرية النقص بما يبعد من التصرفات من انما لما التزمه الاصيل على نفسه دون غيره فان كان في باب النكاح ولو تولى الفضا احد طرفي العقد ثبت في حق المباشرة تحريم المصاهرة فان كان زوجا حرمت عليه الخامسة والاخت والام والبنت الا اذا فسخت على اشكال الام وفي المطلق نظر لثبوتها على عقد لازم فلا يقع المصاهرة وان كان زوجا لم يحل لها نكاح غيره الا اذا فسخ والطلاق معتبر نهى عن كشف اللثام نفى الاشكال وقد صرح بقوله جامع بلزوم النكاح المذكور من طرف الاصيل وفرضه عليه تحريم المصاهرة وما مثل النظر الى الزوجية فصولا والى امثالها وجب ما لا يبعد تركه نقصا لما التزمه النكاح على نفسه فهو باق تحت الاصول لان ذلك من لوازم علاقة الزوجية الغير الثابتة بل المنقضية بالاصل فحرمة نقص العاقلة لعقد على نفسه يتوقف على ثبوت نية العقد اعني ملازمة الملك والزوجية بل بثبوت النية تابع لثبوت حرية النقص من الطرفين ثم ان بعض متأجري المتأخرين ذكر عثرات خالفا لاساس مذكرها للتبني بها وبما يمكن ان يوق عليها ما لها ما لو اختلفت بلبنة الملك عن احد المتبايعين بموته قبل الاجازة الاخر او بعد من كرها بزيادة فطرته او غيره مع كون البيع عبدا مسلما او مصحفا فبيع ح على الكسف ومن النقل وكذا لو اختلفت قابلية المنقول بتلف وعرض بخاسره مع ميعاده الى غيره ذلك وفي مقابلة ما لو وجدنا القابلية قبل الاجازة بعد انقضاءها العقد كما لو وجدنا الثمرة وبدا صلاحها بعد العقد قبل الاجازة وفيما فان العقد فقد شرط ثم حصلت بالعكس وربما يعرض على الاو بامكان ونحوه هو الادلة في اعتبار استمرار القابلية الى حين الاجازة على الكسف فيكشف الاجازة عن حدوث الملك من حين العقد مستمر الى حين الاجازة وفيه انه لا وجه لاعتبار استمرار القابلية ولا استمرار الملك المشعور به الاجازة الى حينها كما لو وقع بموقع معلومة على ما له فانهم صرحوا بان اجازة الاول توجب صحة الجميع مع عدم تقابلا لكون الاول استمرارا كما يشعر بعض اجبا المسئلة المتقدمة حيث ان طبعها وصرح بالاعراض اعتبار حيوة المتقاعدين حال الاجازة مضافا الى مخوف خبره وبيع الصغير الذي يصلح لما ذكر في الثمرة الثانية عن جرح المنقول عن قابلية تعلقا عقدا واجازة به تلف وشبهة فان موت احد الزوجين تخلف احد العوضين في فوائد وكفى المقدم مضافا الى اطلاق رواية عروة حيث لم يستفصل النبي عن موت الشاة او ذبحها وتلافة نعم ما ذكره اخبر من تجد القابلية بعد العقد حال الاجازة لا يصلح ثمة للمسئلة بطلان العقد ظاهرا على القولين كذا فيما لو قلنا العقد فسد بالشرط وبالحيلة فباب المناقشة وان كان واسع الا ان الارجح في النظر ما ذكرناه وربما يتوهم بطلان الثمرة في تلك الجهارات وحق الشفعة وحاسنا مبدأ الجهارات ومغرة مجلس الصن والسلم والايان والنذر والمتعلقة بما لا يبيع والمشتري تظهر الثمرة ايتم في العقود المترتبة على الثمن والمتمن وسما الثمن وينبغي تبينه على مورد الاول ان الخلاف في كون الاجازة كاشفة او ناقلة ليس في مفهومها اللغوي معنى الاجازة وضعها او انقضائها بل في حكمها الشرع بحسب ملاحظة اعتبار ارضي المال له ادلة وجوب الوفاء بالعقد ووجوبها من الادلة بخارجية فلو قصد الخيرة لانه من حين الاجازة على القول بالكسف والامضاء من حين العقد على القول بالنقل ففي صحة ما وجهان الثاني انه بشرط في الاجازة ان يكون اللفظ الدال عليه على وجه الصراحة العرفية كقوله امضيت لجزت وانفذت ورصدت في شئ لك وطرا واية الباء في وقوعها بالكتابة وليس على اذا انكل عليه عرفا والفظ ان الفعل لكاشف عرفا عن الرضا بالعقد كان كالقصد في الثمن ومنه اجازة البيع الواقع عليه كما سيجي ذكره في الزوجية من الدخول بها اذا زوجت فصولا كما صرح العلامة في وجوبها على بعض اعتبار اللفظ بل لبيح بجماعة وظاهره في النسبة نظر واستدل عليه بعضهم من ان بيع في استقرار الملك وهو شبه المصادرة ويمكن ان يوجه بان الاستقرار في النوازل الاختيارية اللازمة كالبيع شبهه يقتضي اعتبار اللفظ ومن المعول ان النقل الحقيقي العرفي من المال لا يحصل بتأثير الاجازة وفيه نظر بل ولا شبهة الاجماع لها صلة من عبارة جماعة من المعاصرين فيقولون بكفاية نفس الرضا اذا علم حصوله من اي طريق كان من كثير من المتأخرين في النصوص فقد علم جماعة كفاية السكوت في الاجازة بكونه من الرضا فلا بد من علمه لعل عن النقل بعد اللفظ الى حد الدلالة كما صرح فيما ذكرنا وحكي عن اخرين انه اذا انكر الموكل الاذن فيما اوقعه الوكيل من المصادرة فله ان يفسخ لانت المخلف بدل على كراهتها وذكر بعض انه يكفي في اجازة البكر للعقد الواقع عليها فصولا سكوتها ومن المعول ان ليس المراد من ذلك لا يحتاج الى اجازة بل المراد كفاية السكوت لفظا في الرضا وان لم يفد القطع بها للخرج عليها وعلمنا ان الظاهر ان كل من قال بكفاية الفعل لكاشف عن الرضا ككل الثمن وتمكين الزوجية كقوله من جهة الرضا المدلول عليه به لا من جهة سببية الفعل بقدره وصرح

في البيع

احكامه



في بيع المثل  
من البيع

في بيع المثل  
من البيع

واحدا به لورضوا لكره بما فعله صح ولم يعبروا بالاجازة وقد ورد فيمن روجت نفسها بحال الكوضاها اذا اقامت مع بعد ما اقامت لل  
 وصي منها وعرفت انهم استدلوا على كون الاجازة كاشفة بان العقد مستجيب للشرائط اذ رضى المالك فاذا حصل على السبيل لم يعلم  
 وبالحيلة قد عمو الاجماع في المثلثة ورواها خط القساح فالعقود المتسك بها القضاة الفضولي السالمة من روجت عن غيرها ما دل  
 على اعتبار رضى المالك في حل ما له وانقلا الى الغير رفع سلطته عنه اقوى حجة في المقام مصفا الى ما ورد في عدة اجبا من ان يكون المولى بعد  
 تبرع ببيع عبدا فامر منه عليه ما دل على ان قول المولى لعبد المتزوج بغيره بطل على الرضا بالنكاح فيصير حرة وعلى ان المانع من لزوم  
 نكاح العبد بدين من موليه معصية المولى التي يرفع بالرضى ما دل على ان النصف من ذي الجناح رضى منه غير ذلك في المقام انه اذا  
 قلنا العقد اعتبارا انشا الاجازة باللفظ وكفاية مطلق الرضا او الفعل الدال عليه فينبغي ان يبق بكفاية وقوع مثل ذلك مقدارنا للعقد  
 سابقا فاذا فرضنا انه علم رضى المالك بقول او فعل يدل على رضا ببيع ما له كفى في الزوم لان ما يؤثر بلجوة يؤثر بمقارنته بطريق اولي والظن  
 ان الاصل لا يلتزمون بذلك مقتضى في ذلك ان لا يصح الاجازة الا بالواقع قبل العقد كان اذا عجزها للبيع عن بيع لفضو وبذلك  
 لو كان مجرد الرضا ما كان مجرد الكراهة فينا فلان مذكور وقوع ببيع لفضو مع نفي المالك لان الكراهة الخاصة حينه وبعده ولو انما يكفى في  
 الفسخ بل يلزم عدم وقوع ببيع لكره اصلا الا ان يلتزم بعدم كون مجرد الكراهة فينا وان كان مجرد الرضا اجازة انشا من شرط الاجازة  
 لا يسيقها الراد مع لود يفسخ العقد فلا يبق بالحق الاجازة والدليل عليه بعد ظهور الاجماع بل التصريح في كراهة بعض ما يشا ان الاجماع  
 انما يجعل الجزاء من العقد في الامكن مكلفا بالوفاء بالعقد لما عرفت من ان وجوب الوفاء انما هو حق العاقلين ومن قام مقامهما وقد  
 ان من شرط الصيغة ان لا يحصل بغيره في العقد ما يقطعها عن صلات العقد الذي هو في معنى الغاؤه هذا مع ان مقتضى سلطنة النفل  
 امواهم تاثير الرذ قطع غلة الطرف الاخرى من ملكه فلا يبق ما يلحقه الاجازة فثم يصح لو ارد في بيع لوليد ظاهري في حقا الاجازة ببدل  
 اللهم لان يقر ان الراد الفعلي كذا ببيع مثلا عن كفايل لا بد من انشاء الفسخ ودعوى ان الفسخ هنا البرى الى من الفسخ في العقود الازمة  
 وقد عرفت انما يحسبوا بفعل يدونها ان الفعل كذا يحصل الفسخ هو فعل لوان ممل البيع كالمولى والعقود بخونها لامل انما ببيع لجملة  
 فالظن هنا في جميع الاتا من اعتبارا بالاجازة الواضحة عقيل الفسخ فان سلم ظهور الرأية في خلاصة فيلطيح او يقول الرابع الاجازة اثر من آثار  
 سلطنة المالك على ما له في صوغها المالك فقولنا اني بغير مثل قولنا لا يبيع الكل لاجع الى انه ان يتصرف فلو ما المالك لم يترك لاجا  
 وانما هو رث المالك للعقد عليه لرفع في قوله الاجازة بناء على ما سيحكي من جوا معايرة الجيز الى المالك للعقد فيمنع ما لا يبيع في ان يبيعا  
 الفرق بين رث الاجازة وارث المالك يظهر بالناسل انما من اذ البيع ليست اجازة لقبض البين ولا لا قباض المبيع لاجازة ما يصح ما فهم  
 اجازة منها من اجازة البيع مضت الاجازة لان مرجع اجازة القبض الى سقاط ضمان الثمن عن عهد المشتري مرجع اجازة الاقباض الى حصول  
 المبيع بد المشتري بغيره بغيره عليه جميع الاما المترتبة على قبض المبيع لكن ما ذكرنا انما يصح قبض الثمن المعين واما قبض الكل في شخصه به  
 فو فو عن الفسخ على وجه يصح فيحتاج الى دليل معهم حكم عقد الفسخ مثل القبض والقباض واما الدليل على ذلك لا يخرج عن صغوة وعن  
 المختلفات عن حكمي عن الشيخ انه لو اجاز المالك ببيع الغاصب بطل المشتري بالثمن ثم ضعفه بعد استلام اجازة العقد لاجازة القبض وعلى اي حال  
 فلو كان اجازة العقد والقبض لكان في الضرر والسم بعد قبض الفسخ والفرق كان اجازة العقد لاجازة القبض صونا للاجتماع الغوة  
 ولو لا لاجت العقد والقبض في بطلان العقد وبطلان القبض وجها في اساس الاجازة ليست على القول للعقودما يصح في حجة  
 واكثر المؤيدات المذكورة بعد ها ولولم يخبر المالك لم يجر حتى لزم قصر الاصيل بعد تصرفه فيما اشتمل عنه واليه على القول بالكشف لا قو  
 تداوكة بالاجبا او اجبا المالك على احد الامرين السابع هل يعتبر في صحة الاجازة مطابقة العقد لواقع عمو او حضورا ام لا ويجوز  
 الاقوى التفصيل فلو وقع العقد على ضيقة فاجاز المالك ببيع بعضها فاقوى الجواز كما لو كانت الضيقة بين الكبر في اجازة احد الجوان  
 البعض على المشتري بغيره بغيره ولو وقع العقد على شرط فاجاز المالك بغيره فاقوى الجواز بناء على عكسها بطلية العقد للبعض  
 حيث الشرط وان كان قابلا للبعض من حيث الجبر ولذا لا يؤثر بطلان الجبر بخلاف بطلان الشرط ولو انعكس الامر بان عقد الفسخ واجبا  
 المالك بشرط فاقوى صحة الاجازة مع شرط اذ رضى به الاصيل فيكون نظير الشرط الواقع في ضمنه ليقول اذ رضى به الموجب بدين الشرط  
 وجوب الوفاء بالشرط الا اذا وقع في جمل العقد فلا يجرى وقوعه في جمل القبول الا اذا تقدم على الاجبار ليرى الاجبار عليه يتم وبطلانها  
 لان اذ الفسخ الشرط لكون المجموع التزاما واحدا وجواؤها الاخرى اما القول في الجبر فاستقصايت بيبها الموال اول بشرط  
 في الجزان يكون حين الاجازة جازا التصرف بالبايع والعقل والرشد لو اجاز المالك ببيع بغيره فاقوى الجواز في الموضع لا فرق فيما  
 ذكره من القول بالكشف والقبض الثاني هل بشرط في صحة عقد الفسخ وجوب جبر من العقد فلا يجوز في البيع لغيره ولا يفسخ اجازة اذا

كتاب البيع

بلغ اذ اجازة وليه فاحدث المصلحة بعد البيع لا يشترط قولنا ولا لهما العلامة في هذا القواعد استدلاله بان صحة العقد محل هذه متمنعة فاذ امتنع في زمان متعذرا وما يلزم الضرر على المشتري لا متناع تضمنه في العين لا مكان عدا الاجازة ولعل تحقق المقصود في لافي الثمن لا مكان تحقيق لا يملك فيكون قد خرج عن ملكه ويضعف الاول مضافا الى ما قيل من تنافسه بما اذا كان المخير بعيدا امتنع الوضول اليه عادة مع ما ذكرناه من امتناع صحة العقد في زمان يقضي امتناعه مما سوا قلنا بالنقل بالاكشف اما الضرر فيتمدد له بما يتدارك به صوت النفس المذكور من هذا كله مضافا الى الاحتيا الوارثة في تزويج الصغار فصولا الشاملة لوضون وجوده في النكاح اهاله الاجازة الى بلوغهم وصورة عدم وجود الولي بناء على عدم ولائها الحكم على الصغر في النكاح وانحصار الولي في الاب لحد والوصي على خلاف فيه وكيف كان فالاقوى عدم الاشتراط وفقا للحكمي عن ابن المتوج الحجة في التثنية المحقق الثانية وغيرهم بل يبرح غير العلامة ثم علم ان العلامة في عدم مثل لعدم وجود المخير ببيع مال المتيقن وحكمي عن بعض العامة وهو البيضاء على ما قيل الا لا بد عليه بانه لا يتم على من ذهب لا ما يمتنع من وجود الامام في كل عصر عن المصنف قدس سره انه اجاب بان الامام غير متمكن من الوضول اليه وانصرف للور بان نائب الامام وهو المجهت المجامع للشرائط موجب بل لو فرض عدم المجهت فالعدل موجب للفقهاء والولاية على الطفل في سائرهم مع عدم العدل لكن لا يتصافى غير محله اذ كما يمكن فرض عدم التمكن من الامام يمكن عدا اطلاع نائبه من المجهت والعدل انهم فان اريد وجود ذات المخير فلا بد من تسليم دفع الاقراض لعدم التمكن من الامام عليه ان اريد جوده مع تمكنه من الاجازة فيمكن فرض عدمه المجهت العدل انهم يطاعوا على العقد في الاولى او قد تفرج الدين والمحقق الثاني من يقضي ببيع مال المتيقن بما اذا كان على خلاف المصلحة فيرجع الكلام ايضا الى اشتراط امكان فبيلة الاجازة من المخير لا وجود ذات من شأنه الاجازة فانه فرض غير واقع في الاموال الثالثة لا يشترط في المخير كونه جازيا لغيره في حال العقد سواء كان عدم التصرف لاجل عدم المقصود او للمانع وعدم المقصود قد يكون لاجل عدم كونه ما لا وماذا حال العقد قد يكون لاجل كونه محجورا عليه لسفره وجنونا او غيره مما المانع كما او باع الراهن بدونا اذ لا يشر ثم قل الرهن فالكلام يقع في مسائل الاولى ان يكون المالك حال العقد هو المالك حال الاجازة لكن المخير لم يكن حال العقد جازيا للتصرف فيجوز الاقوى صحة الاجازة بل عدم الحاجة اليها اذا كان عديا وان التصرف يتعلق بحق الغير كما لو باع الراهن ففك الرهن قبل رجوع الراهن في الحاجة الى الاجازة كما صرح به في النذرة الثانية ان يجتهد المالك بعد العقد في غير المالك الجديد سواء كان هو البايع او غيره لكن عنوان المسئلة في كلمات القوم هو الاول وهو ان يباع شيئا ثم ملكه وهذه يقصو على صور لان غير المالك ان يبيع لنفسه وللمالك المالك اما ان ينقل اليه باختياره كالشراء او بغير اختياره كالارث ثم البايع الذي يشترى المالك ما ان يخير العقد الاول واما ان لا يخرجه فيقع الكلام في وقوعه للمشتري الاول بمجرد شراء البايع له والمهم هنا التصرف لبيان ما لو باع لنفسه ثم اشترى من المالك الاجازة وما لو باع في اشترى ولم يخرجه يعلم حكم غيرهما اما المسئلة الاولى فقد اختلفوا فيها فظم المحقق في باب الزكوة من المعتبر فيما اذا باع المالك المتصا قبل اخراج الزكوة او رهنه انه يصح البيع الرهن فيما عدا الزكوة فان غنم حصه الفقراء قال الشيخ صح البيع الرهن وفيه اشكال لان العين مملوكة واذا ارادى عوض ملكها ملكا مستانفا فافترق بينهما الى اجازة مستانفة كالو باع مال غيره ثم اشترى انتمى بل يظهر من حكمه عن الشيخ عدم الحاجة الى الاجازة الا ان يقول الشيخ بتعلق الزكوة بالعين كعقود الدين بالرهن فان الراهن اذا باع ففك الرهن قبل من حقه الرهن لم ولم يخرجه الى اجازة مستانفة وهذا القول صح الشبهة في من وهو ط الحالك عن العينة في المحكي عن المحقق الثاني في تعليق الارشاد هو البطلان وما الى بعض الغامضين تبعا لبعض معاصير والاقوى هو الاول والاصل في العموم السليمة غير عليه عدا الو لفقها بعض من فاربصرا ما يرجع كثرها الى اذكر في الايضاح جامع المقاصد الاول ان يباع مال الغير لنفسه قد لا يشكل فيه وربما لا يخرجه فيه بعض ما ذكره في ذلك ومنه قد يستبان الاقوى صحة وربما يسلم هنا عن بعض الاشكالات الجارية هنا امثل مخالفة الاجازة لما قصده المتعاند الثاني انا جث جوزنا بيع غير المملوك مع شفا المالك ورضي المالك والعدوة على التسليم كقينا بجواز ذلك للمالك المخير لانه البايع حقيقة والفرض هنا اجازة وعدم وقوع البيع عنه وفيه ان الشاب هو اعتبارا ورضي من هو المالك لا ط الرضا هو ملك حال العقد لان الداعي على اعتبار الرضى سلطنة الناس على موالم وعد علمها لغيرها لا كما ينبغي طبقتهم فيج التصرف فيها بغير رضاهم هذا المعنى لا يقتضي ان يرد ما ذكرناه واما القدرة على التسليم فلا نضا فاق من اعتبارا فانى المالا من العقد لا يكفي بحصولها فيكون هو المالا من الاجازة وهذا كلام اخر لا يفتح التزامة صحة البيع المذكور لان الكلام بعد استجماه للشرط المفروض عنها الثالث ان الاجازة جث صحة كاشفة على الاصح مطلقا للدليل الذي عليه يلزم خروج المال عن ملك البايع قبل دخوله فيه ومنع كون الاجازة كاشفة على خروج المالك عن ملك المخير من حين العقد حتى فيما لو كان المخير غير المالك حين العقد ان مقتضى كشف الاجازة باع لصحة البيع ثابت بقتضى العموم ان العقد الذي وقع لبايع لنفسه عقد صدق من اهل العقد المحل القابل للعقد عليه لا مانع من وقوعه لعدم

كتاب البيع

ما نكته فكما ان مالكة الاول اذا وصى ببيع البع له فكذلك الثاني اذا وصى ببيع البع له ولا دليل على اعتبار كون الرضا المتأخر من هو مال لطل  
 العقد صحيح فاذا ثبت صحة ما بالدليل فلا يحصر عن القول بان الاجازة كاشفة عن خروج المال عن ملك المخير في اول ذمته قابلية فلا يمكن  
 الكشف عنه على وجه اخر فلا يلزم من التزام هذا المعنى على الكشف محال عقلي ولا شرعي حتى يرفع اليد من اجل ان الرضا المقضي للصحة كان  
 لا بد من الكلام فينبغي المتفق للصحة في القول بان الواجب في الكشف عقلا او شرعا ان يكون عن خروج المال عن ملك المخير وقت العقد قد  
 عرفت ان الكلام في مقتضى الصحة ولذا لم يصدر من استدلال على بطلان دونه لامانع عقلا ولا شرعا من كون الاجازة كاشفة من زمان قابلية  
 ولا يتوهم ان هذا نظير ما لو خصص للمالك الاجازة منها من متاخر عن العقد والخصيص هنا يقدح مع قابلية كما ان قيم الاجازة لما قبل ملك  
 بناء على ما سبق في دليل الكشف من ان معنى الاجازة امضاء العقد من حين الوقوع او امضاء العقد الذي مقتضاها النقل من حين الوقوع غير ذلك  
 مع عقلا بليته تاثيرها الا من زمان ملك المخير للبيع الرابع ان العقد الاول انما صحح ترتيبه عليه ثم باجازه الفصولي وتوقفه على صحة العقد الثاني  
 المتوقفة على بقاء الملاك على ملكه الاصل فيكون صحة الاول مستلزما لكون المال المعين ملكا للمالك المالك المشتري معا في زمان واحد وهو  
 لصانها فوجوب الثاني يقتضي ما الاول وهو موجب العقد الثاني ايضاً فيلزم وجوه وعدة ان واحد هو محال فان قلت مثل هذا لازم في كل  
 عقد فضولي لان صحة موقوفه على الاجازة المتأخرة المتوقفة على بقاء ملك المالك ومستلزما للملك المشتري كان فيلزم كونه العقد  
 ملكا للمالك المشتري معا في زمان واحد فيلزم اما بطلان هذا الفصل مطلقا او بطلان القول بالكشف فلا اختصاص لهذا الارتفاع ما غني  
 قلنا يكفي في الاجازة ملك المالك لظاهر وهو الحاصل من استصحاب ملكه السابق لانها في الحقيقة وضع اليد اسقاط الحق ولا يكفي للمالك التصور  
 في العقد الثاني قول قد عرفت ان القابل للصحة ملزم بكون الاثر المترتب على العقد الاول بعد اجازة العاقد له هو ملك المشتري من حين  
 ملك العاقد لا من حين العقد صحيح فتوقف اجازة العاقد الاول على صحة العقد الثاني مسلم فتوقف صحة العقد الثاني على بقاء الملك على ملك  
 مالكة الاصل في زمان العقد مسلم ايضاً فقوله صحة الاول يستلزم كون المال ملكا للمالك المشتري في زمان موعده بل صحة يستلزم خروج العين  
 عن ملكه للمالك الاصل فيهم انما يلزم ما ذكر من المحال اذا ادعى وجوب كون الاجازة كاشفة عن الملك من العقد لكن هذا استقراء عو  
 في الوجه الثالث قد تقدم مغفلا وجه الاعادة متبيرا لخر كما لا يخفى فيبقى في المقام الاشكال الوارد في مطلق الفصل على القول بالكشف  
 كون الملاك في الاجازة للمخير والمشتري معا وهذا اشكال اخر تعرض له في دفعه عن غير الاشكال الذي استنتج من المقدسات المذكورة وهو  
 لزوم كون الملك للمالك الاصل في المشتري لم يلزم من ضم هذا الاشكال للمالك انما يلزم في المسئلة على القول بالكشف من حين العقد اجتماع  
 ملك المشتري على ملك واحد قبل العقد الثاني لوجوب التزامها لئلا يكتسب للمالك الاصل حتى يصح العقد الثاني ومليكة المشتري لان الاجازة كاشفة  
 عن ذلك ومليكة العاقد له لان ملك المشتري لا بد ان يكون عن ملكه والام ينفع جازة في ملكه من حين العقد لان اجازة غير المال لا يخرج  
 ملك الغير عنه ثم ان ما اجاب به عن الاشكال الوارد في مطلق الفصل لا يلزم ولا ينبغي لان الاجازة اذا وقعت فان كفت عن ذلك المشتري  
 قبلها كفت عما يبطلها لان الاجازة لا يكون الا من المال الواقي للمالك لظاهر انما يجحد اجازة في المالك كفت كون غيرها كالخبر  
 الاجازة ولذا لو تبين في مقام اخر كون المخير عن المالك لم تنفع اجازة لان المال لئلا يكتسب من الشرايط الواقعية دون العينية ثم ان ذكره كلف  
 بين الاجازة والعقد الثاني من كفاية الملك المذكور في الاول والثاني تحكم من خصوص ما مع تعليله بان الاجازة وضع اليد لئلا يكتسب  
 للحق فليت شعرا ان سقاط الحق يجحد وينفع مع عدم الحق وقام على ان الاجازة رفع اليد من المالك ايضاً بالبدئية والتحقيق ان الاشكال هنا  
 نفاش الاشكال المذكور فانه باقيا كاشفة الاجازة على الوجه المسمى من كونها شرط متاخر او جحد وثر تاثير السبب المتعقد من زمانه فالحال  
 المتأخرة لما كفت عن صحة العقد الاول وعن كون المال ملكا للمشتري الاول فقد وقع العقد الثاني على ما فلا بد من اجازة كما لو بيع البع من  
 شخص اخر فاجاز المالك للبيع الاول فلا بد من اجازة المشتري للبيع الثاني حتى يصح بيعه فعلى هذا يلزم توقف اجازة كل من الخصمين على اجازة الآخر  
 وتوقف صحة كل من العقد الاجازة على اجازة المشتري لغير الفصل وهو من الاعاجيب بل من المستحيل الاستلزام ذلك العقد بملك المالك الاصل  
 شيئا من الثمن والمثمن بملك المشتري الاول البيع بلا عوض ان العقد الثمن ودون تامر ان زاد الاول ومع زيادة ان ينقص لا تكساف وقوة  
 فالثمن لم يقدح في البيع ايضاً بما بدله من الثمن وهو طرأ وبجواب عن ذلك تقدم في البقرة من امتناعه على وجوب كون الاجازة كاشفة عن الملك  
 من حين العقد هو ثم والحاصل ان منشأ الوجوه الثلاثة الاجتزائي واحد والمحال على تقديره مسلم بتفريزات مختلفة قد بينه جليلة في  
 الايضاح مع صدق السامع ان من المعلوم انه يكفي في اجازة المالك وغفلة عن كونها من لوازمها والمالك المالك المالك من الفصل بالعقد الثاني  
 فقد نقل المال عن نفسه بملك الثمن وهو لا يجامع صحة العقد الاول فانه يقتضي ملك المالك للملك الاول وحيث وقع الثاني يكون فيحيا  
 وان لم يعلم بوقوعه فلا يجحد الاجازة المتأخرة وبالحكمة حكم عقد الفصل قبل الاجازة كسائر العقود المجازية بل اولي منها فكأنما ان التصرف المتأخر





في البيع والشراء

لنخرق المقدم ارادة الزوم من الطرفين والحاصل ان دلالة الرقبات عمومها وحصولها على النهر عن البيع قبل المدة اما الامناع لانكاره ودلالة  
 النهر على الفضايق فاما يقع فيها المناقشة في هذه المسئلة الا انا نقول ان المرافعة البيع عدم ترتب يقصد منه عرفا من الاثار في  
 مقابل العقد التي على مضى الشارع لما يقصد عرفا من انشاء البيع مثلا لو فرض من حكم الشارع بصحة بيع الشيء قبل ملكه على الوجه الذي يقصد  
 اصل المعاملة كان يرتب عليه بعد البيع لقله الانتفال وجواز قصره في البايع في الثمن وجواز مطالبة المشتري بالبيع بتحصيل البيع بالملك  
 وتسلمه عند جواز امتناع البايع بعد تحصيله عن تسليمه ففسا البيع بمغرة ترتب جميع ذلك عليه هو لا يتأثر فالبينة العقد للحق والاجازة من  
 مالكه حين العقد ومن يملكه بعد العقد لا يجزى على القواعد لالة النهر على الفضايق وقوع النهر عن غير مؤثر اصل كما يشق من وجه  
 دلالة النهر على الفضايق فان حاصله هو كدلالة النهر على اثرها المأطوب ببيان مقصود الفصل المنهي عنه وهو الملك السلطنة في الطرفين لا  
 يرتب عليه فهو غير مؤثر في مقصود المتبايعين لانه لغرض جميع النجا فانهم لا يلزم لان يقال ان عدم ترتب جميع مقاصد المتبايعين على  
 عقد مجرد انشاء مع وقوع مدلوله للعقد في نظر الشارع مقيدا بانضمام بعض الاموال لاحقة كالقبض في البينة ونحوها والاجازة في  
 الفضايق لا يقتضي النهر عنها بقول مطلق او معنى محقق الغامض شرعا ان ترتب عليها شرعا المدلول المقصود من انشاء ولو مع شرط لاحق وعدا  
 بناء المتماثلين على اعادة ذلك للشرط لا بوجوب النهر منه لا مقيدا بتجوده عن حقوقه للشرط ففسد ترتب الملك المنجز على البيع قبل الملك  
 بحيث يملك الثمن يطالبون بالبيع لا بوجوب حكم عليه لفسا فان لانتها ان في تلك الرقبات هو عدم وقوع البيع قبل الملك لانتها  
 وعدم ترتب اثر لانشاء المقصود منه عليه بطلان حق مع الاجازة واما صحته بالنسبة للمالك لانها انما انقلان النهر واجب في وقوع البيع المذكور  
 للبايع فلا تفرق فيه حال المالك اذا اجاز فيرجع فيه الى مسئلة الفضايق قد نجد فيها ان اكثر من الاخبار المتقدمة وردت في بيع الكلي  
 وانه لا يجوز بيع الكلي في الذمة ثم اشهر بعض افراده وتسلمه في المشتري لا في المالك والمذهب جواز ذلك وان نسب الخلاف الى بعض الفقهاء  
 في النضر لها في ذمة سيقاها في بيع الشخص اي في ذمة الشخص لا في ذمة المالك المتقدمين ان يذهبوا الكرامة وردت في مقام البينة لان المنع عن بيع  
 الكل لا يمنع عدم وجوده عند المشتري حال البيع فذهب جماعة من العامة كما صرح به بعض الاخبار مستندة في ذلك الى النهر في بيع  
 ما ليس عندك لكن الاعتماد على هذا التوهم في دفع اليد عن الروايتين المتقدمتين الواردتين في بيع الشخص وعموم مفهومه هو التعليل في  
 الاخبار الواردة في بيع الكلي خلاف الانصاف في غاية الامر على حكم في مورد تلك الاخبار وهو بيع الكلي قبل الملك على البينة وهو لا يوجب  
 طرح مفهوم التعليل لاسانفة في اقوى العلل بالرقبات والقوى بالمنع عن البيع المذكور وما هو بالمنع مضافا الى ان النهر في التذكرة  
 والمختلف من نحو الاتفاق رواية الحسن زباد الظاهر في الوارد في نكاح العبد بغير ان مولاه قال قلت لابي عبد الله ان كنت جارا فمولا  
 ففرضت بغير ان مولاي لم اعتنق بعد فاحبب النكاح فقال علما انك تزوجت قلت نعم قد علموا فمولا لم يقولوا الى شيئا قال انك  
 افرا بمنهم انت على نكاحك الحنفية فانها ظاهرها بل صريحها في ان علة البقاء بعد العتق على ما فعله بغير ان مولاه هو اقراره المستفاد من سكوته  
 فلو كان صريحا في حرمانه لكان لنفسه موقعة للبقاء مع جازاته او بدله فاما ما يحتج به الاستفصاء عن ان المولى سكت لم لا لزوم العقد على  
 كل تعديهم ان الواجب على كل تعديهم هو الاتصاف على مورد الروايات وهو ما لو باع البايع لنفسه واشترى المشتري غيره فترتب الاجازة للمالك  
 ولا اجازة للبايع انا صامنا نكاحا وهذا هو الذي ذكره العلامة في التذكرة فاما الخلاف في فساد قال لا يجوز ان يبيع جارا فمولا  
 بمعنى ليشترها وتسلمها وبقاها في احد لا تعلم فيه خلافا لقول النبي لا بيع ما ليس عندك ولا شتمها على الغرض فان ضاقت ايسرها  
 وهو غير ذلك لها ولا فاد على تسليمها اما لو اشترى موصوفا في الذمة سواء كان حلالا او محرما فانها جازا ان النهر وحكي عن ابي ايمن  
 الاجماع على المنع ايضا واستدل بالقرن وعمل القدر على التسليم ظاهرا بل صريح في وقوع الاثراء غير مرتب بالاجازة مجزى بل وقع على وجه  
 يلزم على البايع بعد البيع تحصيل المبيع وتسلمه في لو تبايعا على ان يكونا العبد موقوف على الاجازة فانفتحت الاجازة من المالك او من  
 البايع بعد ملكه لم يدخل في مورد الاجازة ولا في عقد الاتفاق ولو تبايعا على ان يكونا للزوم موقوفا على ملك البايع من اجازة فظاهر  
 عبادة الدوس من ان يبيع لمنه عنه في الاخبار المذكورة حيث قال كذا الوبايع مائة غيره ثم اشغل البائع فلو اراد لزوم البيع الانتفال فهو يوجب  
 ما ليس عندك وقد منع عنه انتهى لكن الانصاف في الصوة الاولى في لو تبايعا فاشغل البائع الانتفال عند الوقوف على  
 شيء مما ذكره في التذكرة كالصريح في ذلك حيث علل المنع بالقرن وعمل القدر على التسليم واصلح كلامه الحكمي عن المختلف في فصل العقد  
 المتيقن ولو باع عن المالك انتقل انتقاله الى البايع فاجازة فالظاهر ايضا الصحة في جرح مورد الاخبار فيمقد شكك فيه من حيث ان الاجازة لا  
 متعلق لها لان العقد السابق كان انشاء للبيع عن المالك الاصل لا معنى لاجازة هذا بعد جرحه من ملكه ويمكن دفعه بما اندفع به لا شك  
 في عكس المسئلة وهي لو باع العتق لفسا جازانه المالك لنفسه فيم ولوبايع لثالث متفقا لملكه او باينا عليه محد انا فان اجاز المالك

المالك

کتاب الفرائض



المالك لا مانع بما ذكره بقوله الا ان يقن قصد الى اصل البيع كاف وتوضيح ان انتقال البيع شرعا مجرد العقد وبعده اذ لا حاجة الى النقل ولا  
لفظ العقد حق يعتبر بقصد او يقدح قصد خلافه وانما هو من الاحكام الشرعية العارضة للعقد يجب ان لا يخلو التوقيف على الاموال المارة  
ومعه من هذا القصد المذكور لا يقدح بناء على الكسف بل قصد النقل بعد الاجازة ربما يحتمل قد صرح بالبل على شرط تعقب الاجازة  
في اللزوم هو عموم نسلط الناس على موالهم وعدم حملها لغيرهم الا بطريق بينهم وحيثما كل المال الا بالاجازة عن تراض بالجملة فاكراهه اشراط  
الاجازة في الفسخ جارية هنا وانما ما ذكرناه من ان قصد نقل ملك مفسد حصل غنى عن الاجازة والاحكام العقد فيفسد بغيره فكيف في تحقق  
صورة العقد القابلة للموتن اللزوم القصد الى نقل المال المبيع بقصد كونه مال او مال غيره مع خطا في قصد او ضوافة الواقع لا يقدح لا  
ينفع لنا بيننا على صحة العقد بقصد ما نفسه مع كونه مال لغيره وانما ادله اعتبار الرضا في طيب البض من على اعتبار رضى المالك لا ينقل خصوص  
ماله بقوله انزاله لا ينقل مال معين يتفق كونه ملكا له في الواقع فان حكم طيب البض الرضا لا يرتب على ذلك فلا بد في الصفة في مال مقدر  
لغيره والمادون يعلم ان لم يحجزه النصف بذلك الاذن ولو فرضنا اننا غرضنا غيرنا ان لم ينسحب وكذا لو طلق امرأه وكما نحن غيرنا  
زوجته لان العقد المقادير الى طلاق زوجة حق مملوك معتبر فيها فلا تنفع الاجازة ولو غره الفاصتة هذا عينا عتقه عند عتقه  
عن نفسه بنا كونه لا لا قوى يضم هذا النفوذ وفاقا للحكم عن المحرر في حواشي الشيا مع صدق حكمه بصحة البيع هنا ووقوفه على الاجازة  
لان الضمان لا يقبل الوقوف فاذا لم يحصل القصد فاعلمه مقدارنا للصيغة وقعت باطلا بخلاف البيع فلا تناقض بين حكمه بطلان العقد وصحة  
البيع مع الاجازة كما يتوهم نعم ينبغي ايراد الناقض على من حكم هناك بعد النفوذ وحكم في البيع باللزوم وعدا الحاجة الى الاجازة فان القصد الى  
انشاء يتعلق بمعين هو لا المسمى في الواقع من غير علم به ان كان يكفي في طيب البض الرضا المعقب في جميع نيات الناس المتعلقة باموالهم وجب  
الحكم بوقوع الضمان واعتبر في طيب البض المتعلق باخراج الاموال عن المالك العلم بكونه مال له ولم يكف مجرد مصافاة الواقع وجب الحكم بعد  
لزوم البيع فحق ان القصد الانشاء المعلق بمال معين صحيح للعقد بمعنى قابلية للتاثير ولا يحتاج الى العلم بكونه مال له لا يكفي في ان تحقق  
لخروج عن ماله بمجرد الانشاء ان كان ذلك الانشاء ما يقبل اللزوم ويجوز الرضا كفت الاجازة كما في العقود والواقع لاننا باطلا كما اننا باطلا  
ثم انه ظهر ما ذكرناه في وجه الوقوف على الاجازة ان هذا الحق للمالك من باب الاجازة لا من باب الرضا الفسخ فعقدنا من حيث الحدوث لا البقاء كما تروا  
بعض من قارب عصرنا وبعده بعض من غاصرناه معلا بقاعدة نفى الضرر اذ ينزح الخصاص في الانتقال قد تقدم توقفه على طيب البض ما ذكره من  
الضرر المترتب على لزوم البيع ليس لا مرجع الى العوض وانما هو لا ينقل للملك عن مالكه من دون علمه ورضا اذ لا فرق في الحمل بالانتقال ما  
بينما لا يحمل اصل الانتقال كما يتفق في الفسخ او يعلمه ويحمل بقلته بماله ومن العلوم ان هذا الضرر هو المسمى لتوقف عقد الفسخ على  
على الاجازة اذ لا يلزم من لزوم بدونها سوك هذا الضرر ثم ان الحكم بالصحة في هذه الصورة غير متوقفة على القول بصحة عقد الفسخ بل  
بلي بجو على القول بطلان لان يستند بطلانه بما تقدم من قبح الصفة في مال الغير فصح عند البطلان ثم يبرهن المثلث ان كان باطلا  
الراغبان ببيع لنفسه اعتقاد انه لغيره فانكسر له والاقوى هنا انصح الصحة ولو على القول بطلان الفسخ والوقوف على الاجازة بمثلها  
في الثالثة وفي عقد الوقوف هنا وجه لا يحرر في الثالثة ولذا اتفق اللزوم هنا بعض من قال بالحاجة في الثالثة واما القول في الحاجة فاستقصا  
يكون بيننا امورا لا دل على شرطية كونه جامعا لجميع شروط المعقب في ما يشترطه من اياها فلا يكفي انضاف المتعاقدين بصحة الانشاء والفرز  
سائر الشروط بالنسبة الى الاصيل فقط على الكسف للزوم عليه بل مطلق لتوقف تاثيره الثابت لمصلحة القول بالنقل عليها وذلك لان العقد  
انما هو التبدل جزية وعلى اى حال فيعتبر اجتماع الشرط عنده ولهذا لا يجوز الاجابة حال حمل القابل بالعوضين بل لو قلنا بجواز ذلك لم  
يلزم منه لجواز هنا لان الاجازة على القول بالنقل اشبه بالشرط ولو سلم كونهما جزءا من جزئ للوشر لا للعقد فيكون جميع ما دل من المص و  
الاجماع على اعتبار الشرط في البيع ظاهرة في اعتبارها في انشاء النقل والانتقال بالعقد نعم لودل ليل على اعتبار شرط في ترتيب الاثر الشرعي  
على العقد من غير ظهوره في اعتباره في اصل الانشاء امكن القول بكفاية وجهه في الاجازة ولعل هذا القليل القدر تو على التسليم سلا  
مشري المصنف في المسلم ثم كل شرط بقا الشرايط المعقبه حين العقد ان كان الاجازة ام لا لا ينبغي الاشكال في عدم اشراط بقاء المتعاقدين  
على شرطها حتى على القول بالنقل نعم على القول بكونها بيعا مستانفا يقوى الاشراط ولما شرطت العوضين لفظا اعتبارا ما بناء على النقل  
واما بناء على الكسف فوجهان واعتبارها عليه يقع غير بعيد لثلاثة هل شرط في الحجاز كونه معلوما للمجير بالتفصيل من تعيين العوضين وتعيين  
نوع العقد من كونه بيعا او صلحا فضلا عن جسد من كونه نكاحا جارية او بيعا لها ام يكفي العلم الاجمالي بوقوع عقدا بل للاجازة وجهان  
كون الاجازة كالاذن السابق فيجوز بقلته غير المعين لا اذ بلغ حدا لا يجوز معه التوكيل ومن الاجازة بحسب حقيقة احد كني العقد  
لان المقاصد الحقيقية انما يحصل بين المالكين بعد الاجازة فيشبهه القول مع حد معين لا يجاب عند القابل ومن هنا يظهر قوة احتمال اعتبار

لكن

قوله لا مانع بما ذكره بقوله الا ان يقن قصد الى اصل البيع كاف وتوضيح ان انتقال البيع شرعا مجرد العقد وبعده اذ لا حاجة الى النقل ولا لفظ العقد حق يعتبر بقصد او يقدح قصد خلافه وانما هو من الاحكام الشرعية العارضة للعقد يجب ان لا يخلو التوقيف على الاموال المارة ومعه من هذا القصد المذكور لا يقدح بناء على الكسف بل قصد النقل بعد الاجازة ربما يحتمل قد صرح بالبل على شرط تعقب الاجازة في اللزوم هو عموم نسلط الناس على موالهم وعدم حملها لغيرهم الا بطريق بينهم وحيثما كل المال الا بالاجازة عن تراض بالجملة فاكراهه اشراط الاجازة في الفسخ جارية هنا وانما ما ذكرناه من ان قصد نقل ملك مفسد حصل غنى عن الاجازة والاحكام العقد فيفسد بغيره فكيف في تحقق صورة العقد القابلة للموتن اللزوم القصد الى نقل المال المبيع بقصد كونه مال او مال غيره مع خطا في قصد او ضوافة الواقع لا يقدح لا ينفع لنا بيننا على صحة العقد بقصد ما نفسه مع كونه مال لغيره وانما ادله اعتبار الرضا في طيب البض من على اعتبار رضى المالك لا ينقل خصوص ماله بقوله انزاله لا ينقل مال معين يتفق كونه ملكا له في الواقع فان حكم طيب البض الرضا لا يرتب على ذلك فلا بد في الصفة في مال مقدر لغيره والمادون يعلم ان لم يحجزه النصف بذلك الاذن ولو فرضنا اننا غرضنا غيرنا ان لم ينسحب وكذا لو طلق امرأه وكما نحن غيرنا زوجته لان العقد المقادير الى طلاق زوجة حق مملوك معتبر فيها فلا تنفع الاجازة ولو غره الفاصتة هذا عينا عتقه عند عتقه عن نفسه بنا كونه لا لا قوى يضم هذا النفوذ وفاقا للحكم عن المحرر في حواشي الشيا مع صدق حكمه بصحة البيع هنا ووقوفه على الاجازة لان الضمان لا يقبل الوقوف فاذا لم يحصل القصد فاعلمه مقدارنا للصيغة وقعت باطلا بخلاف البيع فلا تناقض بين حكمه بطلان العقد وصحة البيع مع الاجازة كما يتوهم نعم ينبغي ايراد الناقض على من حكم هناك بعد النفوذ وحكم في البيع باللزوم وعدا الحاجة الى الاجازة فان القصد الى انشاء يتعلق بمعين هو لا المسمى في الواقع من غير علم به ان كان يكفي في طيب البض الرضا المعقب في جميع نيات الناس المتعلقة باموالهم وجب الحكم بوقوع الضمان واعتبر في طيب البض المتعلق باخراج الاموال عن المالك العلم بكونه مال له ولم يكف مجرد مصافاة الواقع وجب الحكم بعد لزوم البيع فحق ان القصد الانشاء المعلق بمال معين صحيح للعقد بمعنى قابلية للتاثير ولا يحتاج الى العلم بكونه مال له لا يكفي في ان تحقق لخروج عن ماله بمجرد الانشاء ان كان ذلك الانشاء ما يقبل اللزوم ويجوز الرضا كفت الاجازة كما في العقود والواقع لاننا باطلا كما اننا باطلا ثم انه ظهر ما ذكرناه في وجه الوقوف على الاجازة ان هذا الحق للمالك من باب الاجازة لا من باب الرضا الفسخ فعقدنا من حيث الحدوث لا البقاء كما تروا بعض من قارب عصرنا وبعده بعض من غاصرناه معلا بقاعدة نفى الضرر اذ ينزح الخصاص في الانتقال قد تقدم توقفه على طيب البض ما ذكره من الضرر المترتب على لزوم البيع ليس لا مرجع الى العوض وانما هو لا ينقل للملك عن مالكه من دون علمه ورضا اذ لا فرق في الحمل بالانتقال ما بينما لا يحمل اصل الانتقال كما يتفق في الفسخ او يعلمه ويحمل بقلته بماله ومن العلوم ان هذا الضرر هو المسمى لتوقف عقد الفسخ على على الاجازة اذ لا يلزم من لزوم بدونها سوك هذا الضرر ثم ان الحكم بالصحة في هذه الصورة غير متوقفة على القول بصحة عقد الفسخ بل بلي بجو على القول بطلان لان يستند بطلانه بما تقدم من قبح الصفة في مال الغير فصح عند البطلان ثم يبرهن المثلث ان كان باطلا الراغبان ببيع لنفسه اعتقاد انه لغيره فانكسر له والاقوى هنا انصح الصحة ولو على القول بطلان الفسخ والوقوف على الاجازة بمثلها في الثالثة وفي عقد الوقوف هنا وجه لا يحرر في الثالثة ولذا اتفق اللزوم هنا بعض من قال بالحاجة في الثالثة واما القول في الحاجة فاستقصا يكون بيننا امورا لا دل على شرطية كونه جامعا لجميع شروط المعقب في ما يشترطه من اياها فلا يكفي انضاف المتعاقدين بصحة الانشاء والفرز سائر الشروط بالنسبة الى الاصيل فقط على الكسف للزوم عليه بل مطلق لتوقف تاثيره الثابت لمصلحة القول بالنقل عليها وذلك لان العقد انما هو التبدل جزية وعلى اى حال فيعتبر اجتماع الشرط عنده ولهذا لا يجوز الاجابة حال حمل القابل بالعوضين بل لو قلنا بجواز ذلك لم يلزم منه لجواز هنا لان الاجازة على القول بالنقل اشبه بالشرط ولو سلم كونهما جزءا من جزئ للوشر لا للعقد فيكون جميع ما دل من المص و الاجماع على اعتبار الشرط في البيع ظاهرة في اعتبارها في انشاء النقل والانتقال بالعقد نعم لودل ليل على اعتبار شرط في ترتيب الاثر الشرعي على العقد من غير ظهوره في اعتباره في اصل الانشاء امكن القول بكفاية وجهه في الاجازة ولعل هذا القليل القدر تو على التسليم سلا مشري المصنف في المسلم ثم كل شرط بقا الشرايط المعقبه حين العقد ان كان الاجازة ام لا لا ينبغي الاشكال في عدم اشراط بقاء المتعاقدين على شرطها حتى على القول بالنقل نعم على القول بكونها بيعا مستانفا يقوى الاشراط ولما شرطت العوضين لفظا اعتبارا ما بناء على النقل واما بناء على الكسف فوجهان واعتبارها عليه يقع غير بعيد لثلاثة هل شرط في الحجاز كونه معلوما للمجير بالتفصيل من تعيين العوضين وتعيين نوع العقد من كونه بيعا او صلحا فضلا عن جسد من كونه نكاحا جارية او بيعا لها ام يكفي العلم الاجمالي بوقوع عقدا بل للاجازة وجهان كون الاجازة كالاذن السابق فيجوز بقلته غير المعين لا اذ بلغ حدا لا يجوز معه التوكيل ومن الاجازة بحسب حقيقة احد كني العقد لان المقاصد الحقيقية انما يحصل بين المالكين بعد الاجازة فيشبهه القول مع حد معين لا يجاب عند القابل ومن هنا يظهر قوة احتمال اعتبار



في حق المالك

في حق المالك

استشكله القطب الشهيدان فليست المشتري بالبايع على الثمن على تقدير الكسف لتعلقه على كنه الغير بالعقد السابق على التسلط الحاصل  
 بالامتناع من انكساف ذلك بالاجازة على مقتضاها اذا تحقق الرد انكساف كون التسلط من المشتري على المالك فليس له ان يترده بناء على  
 ما نقل من الاصحاح نعم على القول بالنقل يقع الاشكال في جواز اجازة العقد الواقع على الثمن لان اجازة المالك الباع له موقوفة على ملكه  
 للثمن لانه قبلها اجنبية عنه والمفروض ان ملكه الثمن موقوف على الاجازة على القول بالنقل وكذا الاشكال في اجازة العقد الواقع على البيع  
 بعد قبض البايع للثمن وبعدها لا يراه على الخلاف في اختصاصه بحدود جوع المشتري على الثمن بمقتضى التمسك بعدمه لان تسلط المشتري البايع على  
 الثمن قبل ان ينفذه على المالك الباع بالاجازة فلا يبقى مورد للاجازة وما ذكره في الايضاح من احتمال تقديم حق الجبر لا يترتب منه اولى من انفا  
 الماخوذ باساق الاحوال فلم يعلم وجه بناء على النقل لان العقد من سبب لتمام الجبر والتسلط المتأخر عنه علة تامة لتمامه فانكساف  
 يكون حق الجبر سابقا نعم يمكن ان يقال ان حكم الاصحاب بعد استيفاء الثمن لعله لاجل التسلط المرامي بعد اجازة المالك الباع لان  
 التسلط علة تامة لاستحقاق الغاصب على تقدير الرد والاجازة وحيث حكمهم هذا مخالف للقواعد الدالة على عدم حصول الانتقال  
 بمجرد التسلط المنفرد على عقد فاسد يجب الافتقار على المتيقن وهو التسلط على تقديره لاجازة فانهم مسئلة احكام الرد  
 يتحقق الرد قول الاقوال فثبت ورودت وشبه ذلك ما هو صريح في الرد لاصله بقاء اللزوم من طرف الاصيل وبالبينة من طرف الجبر وكذا  
 يحصل بكل فعل يخرج عن ملكه بالنقل وبالاتفاق وشبههما كالقول بالبيع المحبة والترفح بخود ذلك الوجه في ذلك نص في بعض من صحته  
 مفقوت لحل الاجازة لفرضه من غير ملكه واما النص الغير المخرج عن الملك كاستيلا بجاذبة واجازة الدان في وجه لانه فهو وان يخرج  
 الملك عن قابلية وقوع الاجازة عليه لانه يخرج له عن قابلية وقوع الاجازة من زمان العقد لان صحة الاجازة على هذا النحو توجبها  
 باطله وان فرض وقوعها صحته منعت عن وقوع الاجازة والحاصل ان وقوع هذا الامور صحته مناقضة لوقوع الاجازة لاصل العقد اذا  
 وقع هذا المتناهيين صحته فلا بد من امتناع وقوع الاخير بطلان هذا وايضا على وجه حيث لا سبيل الى الاخيرين يقين الاول بالجملة كلما  
 يكون باطلا على تقدير محو الاجازة المؤثر من حين العقد فوقعه صحيحا مانع من محو الاجازة لامتناع اجتماع المتناهيين نعم لو امتنع المالك  
 بها قبل الاجازة بالسكنى والديبر كان عليه جزم المثل اذا اجازته ومنه يعلم انه لا فرق بين وقوع هذا مع الاطلاع على وقوع العقد ووقوعه  
 لان التباين بينهما واقع ودعوانه لا دليل على اشتراط قابلية الناشر من حين العقد لاجازة ولذا صح جامع كما تقدم اجازة المالك للمجدد ببيع  
 شياء ملكه مدفوعة باجماع اهل الكسف على كون اجازة المالكين العقد مؤثرة من حينه نعم لو قلنا بان الاجازة كاشفة بالكسف الحقيقي الواقع كون  
 المؤثر التام هو العقد المحو بالاجازة كانت التصرفات بنية على الظاهر بالاجازة ينكشف مصداقها للملك فيطلبه ويبيع الاجازة بقى اكلهم في  
 التصرفات الغير المتأثرة للملك المشتري من حين العقد كمن يبيع الباع للبيع فاسد وهذا ايضا على قين لانه انما يقع حال الالتفات الى المالك في وقوع  
 من التصرف على المالك واما ان يقع في حال عقد الالتفات الاول فهو رد فعل للعقد الدليل على الحاجة بالرد القولي مضافا الى صدق الرد عليه  
 فيغيره ما دل على ان المالك الرد مثل ما وقع في نكاح العبد لانه يغريه مولاه وما ورثه من وجبة امة وهو غائب من قوله ان شاء فدل وانما  
 ترد الان بان الاطلاق موقوف على ان الرد لا يترتب منه كسف لانه من جهة التام من صحة الاجازة بعد الرد القولي موجود في الرد الفعلي وهو  
 خروج الجبر بعد الرد عن كونه بمنزلة احد طرفي العقد مضافا الى نحوى الاجماع المدعى على حصوله في الجبر بالالفعل كالوطى بالبيع الحق فان الو  
 في حصول الفسخ في لانهما على صدق البيع الا موافقتهما على الملك لا يوجب حصول الفسخ هنا بل يوجب بطلانها لعدم حصول الملك المتوق  
 على الفسخ قبلها حتى تصان الملك وكيف كان فاذا صلح الفسخ الفعلي لرفع اثر العقد الثابت المؤثر فلا صلح لرفع اثر العقد المتردد من حيث  
 الحدوث القابل للتأثير بطريق اولى اما الثاني وهو ما يقع في حال عدم الالتفات فالعقد تحقق الفسخ به لعدم الالتفات على انشاء الرد  
 المفروض عدم منافاة ايضا للاجازة اللاحقة ولا يكفي مجرد رفع اليد عن الفعل بانشاء منه مع عدم صدق عنوان الرد الموقوف على قصد  
 الالتفات الى وقوع الرد ونظير انكار الطلاق الذي جعلوه رجوعا ولو مع عدم الالتفات الى وقوع الطلاق على ما يقتضيه هذا وكلاهما  
 نعم لو ثبت كفاية ذلك في العقود الجارية كفي هنا بطريق اولى كما عرفت لكن لم يثبت ذلك هنا فالمسئلة محل اشكال بل الاشكال في كفاية  
 ايضا فان بعض المفاهيم يظهر منهم عنوان الالتفات على اعتبار اللفظ في الفسخ كلاجازة ولذا اشكل في حد في بطلان الوكالة ببيع العقد  
 الفاسد على تعلقها باحاطة بقاءه ودرجته الايضاح ومع صدق الاشكال والحاصل ان المتيقن من الرد هو الفسخ القولي في حكمه فهو محل  
 الاجازة بحيث لا يصح وقوعها على وجه يؤثر من حين العقد اما الرد الفعلي وهو الفعل المنشأ فهو الرد فقد عرفت في الجبر عن حصول  
 واما مجرد ايقاع ما ينافي مفهومه بقاء العقد من غير تحقق مفهوه الرد لعدم الالتفات في وقوع العقد فلا كفاية في الفسخ لاصل في  
 حكم ما ذكرنا الوكالة والوصاية ولكن الاكتفاء فيهما بالرد الفعلي اوضح واما الفسخ في العقود الجارية بالذات والجنبا فهو مخصص باللفظ او الرد



في البيع

في البيع  
في البيع  
في البيع

في البيع  
في البيع

الفعل وما فعلها لا يجتمع صحة العقد كالوطى والعقد لفظان الفسخ لهما من باب تحقيق قصد فعلهما لا لسانتهما بل العقد لان مقتضى المناقاة بطلانها لا انفساخ العقد عكس ما نحن فيه وتام الكلام في محله ثم ان الرادى ما يتم في عقد صحة الاجازة بعد ما انشأ المالك المثلث ولو اقصته الفسخ فلا يتوقف على الرد بل يكفي منه هذا الاجازة والظان لا ينزع بنفسه ومع القرائن الدالة على ادايته منه لا مطلق الاخذ لانه لم يذكر ان الرجوع في الهبة لا يتحقق بمسئلة المثلث فان كان المبيع في يده وهو لا يملكه انزاعه من وجهه في يد مع بقائه ورجوع بمناقاة المستوفاة وغيرها على الخلاف المتقدم البيع لفاسد مع التلف يرجع الى من تلف عند بيئته يوم التلف وباعلى القيم من ثمن فان وقع فيه ولو كان قبل ذلك زمان اخر وفرضنا ان التبعة عندتم بنقصت عند الاخير خسر السابق بالرجوع بالزيادة عليه كاصح ما جاء في لا يملك المقابلة هذا كله حكم المالك مع المشتري وما حكم المشتري مع الفسخ فيقع الكلام فيه تارة في الثمن واخرى فيما يغيره المالك اذ اعيد الثمن فيها مسئلة الاولى ان يرجع عليه بالثمن ان كان باهلا يكونه فضوليا سواء كان باقيا او تلفا ولا يندفع ذلك لانه لم يرد البايع مال الكال ان اعترافه مبني على ظاهره فيتم لو اعترف به على وجه يعلم عدم استناده الى ايدى كان يكون اعترافه بذلك بعد ثبوت البيئته لم يرجع بثمنه ولم يعلم استثناء الاعتراف الى اليد والى غيره ففي الاخذ بظاهر الحال من استثناء الى اليد فقط لفظ الافراد من لانه علم الواقع وجها ان كان بالقبض لانه كان الثمن باقيا استرده وفقا للعلاقة ولده والتمسك بالحقوق الشاذة اذ لم يحصل منه ما يوجب انفصاله عنه شرعا وعجزه بتسلطه عليه لو كان موجبا لانفساخ العقد في البيع لفاسد لتسلط كل من المتبايعين حضا على ماله لان الحكم بصحة البيع وواجب المالك كما هو المشي يستلزم تملك المالك للثمن فان تملكه البايع قبله يلزم فوات محل الاجازة لان الثمن انما ملكه الغير فممنع تحموا الاجازة فتموه واصل يحوز للبايع فيه وجهان قولان قولهما العقد لانه كل مال باطل هذا كله اذ كان باقيا واما لو كان تلفا فالمعروف عند رجوع المشتري بل الحكم عن يده وله الحق والتمسك بالثمنين وغيرهم الاتفاق عليه وجهه كاصح به بعضهم كالحلى والعلاقة وغيرها ويظهر من اقرين انه سلطة على بلا عوض توضيح ذلك ان الضمان اما لعمو على اليد ما اخذت ولما لقاعد الاقناع على الضمان الذي استدله الشيخ وغيره على الضمان في ضمانه بينهما يصحح الاول محض محوئ دل على ضمان من استمانه المالك دفعه اليه محضه كافي للوديعة واشتفاع به كما في الغاية ويستفاد المنفعة منه كما في العين المستأجرة فان الدفع على هذا الوجه لا يوجب ضمان فالسلط على التمسك فيه وتلافيه لما لا يوجب ذلك بطريق اولي دعوا انما سألته في مقابل العوض لا بما احتق به الهبة الفاسدة التي تقدمت على الضمان فيها من دفعه بانما سلطته في مقابل ماله غير فكم يضمه الحقيقة شيئا من كنهه فهو يشبه الهبة الفاسدة والبيع بلا ثمن والاجازة التي قد حكم الشئ غير واحد بعد الضمان فيها ومن لم يعلم غير بيان الوجه الثاني للضمان وهو الاقدام على الضمان فضا لان البايع لم يقدم على ضمان الثمن الا بما علم المشتري انه ليس ملكا فان قلت تسلط على الثمن باقيا ما لا يغير لانه ولو عدنا على كونه ملكا له ولولا هذا البناء لم يتحقق فهو المعاوضة كما تقدم في الصحيح بيع الغاصب فيه وهو انما سلط على وجه يضمه بماله لان كماله ما قطع النظر عن حكم الشارع بعد ملكية البايع للثمن وثباته من غير ذلك كما هو الثاني في المعاوضة الواردة على اموال الناس بين السر والظلمة بل في المشتري على كونه للثمن ملكا للبايع فالسلط على ما وتضمنه البايع بمقابل الثمن من غير الحقيقة لا كونه للثمن كما لا بد على ما في هذه المسئلة كذا للغير فان المشتري يرجع الى البايع بالثمن بالتلف اتفاقا مع انه انما ضمنه الثمن بآراء هذا الشئ الذي هو مال الغير فكما ان التضمن هنا حقيقة وكون الثمن بالالا عقدا لا يقع تخلفه في التضمن فكذلك بنا المشتري فيما نحن فيه على ثبوت الثمن عدنا لا لا يندفع التضمن الحقيقي بل قلنا الضمان كونه لشيء في عهدنا لثنا وحشا عليه اذ كان المضمون ملكا لغير الضامن وقفا فلا يتحقق الضمان الحقيقي مع علمه بان ذلك ما ذكره فينا المتعاقدين في هذا العقد على كون الثمن ملكا للبايع الغاصب مع كونه مال الغير فهو انما يصح وقوع عقد التملك والتملك منها ادعاه مع عدم كون البايع هلال ذلك الواقع ولا فاصل للمعاوضة حقيقة بين المالكين الضمان والتضمن الحقيقي بالهبة اليهما ولذا ينقل الثمن الى المالك للبيع ويدخل في تمام اجازة وانما اصله ان تضمن حقيقة في تسلط المشتري البايع على الثمن واما رجوع المشتري مع عتقا المتبايعين للملكية البايع للثمن عند انكسار الخطا مع انه انما ضمنه بالغير فلهذا طبعه على تصرف البايع فيه من ضمان وان كان ما ضمنه به غير ملاله ولا يتحقق به التضمن لانه انما طاب نفسه بتصرف البايع لا عتقا كونه للثمن ملكا له وصيرته مباحا له بتسلطه عليه وهذا مقتضى ما نحن فيه لان طيب النفس بالصرف والانداف من موز ضمان له بما له حاصل وما ذكرنا يظهر ايضا فضا نقصنا ذكرنا بالبيع مع علم المشتري بالفساد من ضمن المالك بما يعلم انه لا يضمن للثمن كذا البايع مع علمه بالفساد ضمن المشتري بما يعلم ان المشتري لا يضمن به فكأنه يضمه بشئ وجهه لفساد ان التضمن حقيقة حاصلها لان المضمون مال الضامن غاية الارش فضا العقد مانع عن معنى هذا الضمان والتضمن في نظر الشارع لان المفروض فساد ما لم ينص الشارع الضمان الخاص اصل اقدم الشخص على الضمان الحقيقي وقاعدة اثبات اليد على مال من دون تسلط مجازا واستمان عن مال كنه

موجبا

موجبا للضمان على المخالف في فاسد ما يضمن به شيء منها غير موجوب فيما نحن فيه كما او خفا بما لا يربط عليه حاصلا ان  
 دفع الى الغاصب ليس الاكد فغلى ثالث يعلم عدكونه ما لك البائع تسليطه على اتلافه في ان رد المالك لا يوجب الرجوع الى هذا الشا  
 نعم لو كان فساد العقد لمقبول العوض للمالك كما نحن في الحق فلو اضرادنا ذكرنا فيه من ضمان عوضها المملوك مع علم المالك  
 بالحوال كما صرح به شيخنا في شرحه على عد هذا ولكن اطلاقه لم يطلق قولهم ان كل عقد يضمن به ضمان بقاؤه يقيضه الضمان فيما  
 نحن فيه وبشبهه نظر الى ان البائع يضمن بضمانه ضمانا لا ان يفسد ما اطلقناه سابقا من ان كل عقد يضمن به ضمان على فرض صحة ضمانه  
 فرض فساد ولا ريب ان العقد فيما نحن فيه وفي مثل المبيع بلائ من والاجارة بلائ من اذا فرض صحته لا يكون فيه ضمان فكذلك مع الحكم  
 بالفساد لكنك عرفت ضعف هذا المعنى فيما ذكرناه سابقا في توضيح هذا القضية فان معناه ان كل عقد يضمن بضمانه الضمان في الفرض الباطل منه يثبت  
 الضمان في الفرض الفاسد منه فيخص مورد هاهنا اذا كان للعقد فساد فغلى ان لا الفرض الواحد لمفروض فاذ صحته واخرى فسادا لم يكن  
 تطبيق المعنى المختار فيما نحن فيه وبشبهه بان لا يكون المراد من العقد موضع القضية خصوص النوع المقارن من انواع العقود كما البائع  
 بل يراد مطلقا لما ملته المايته التي يوجد لها فساد في جميع فاسد فحق ان ما نحن فيه وبالشع بلائ من والاجارة يملك بلائ من في حال  
 الاخر والفرق الباطل من هذا المعاملة وهي الهبة الغير العوضه لاضمان فيها فسادها كذا في رواية الجمل فستدرك في مسئلتنا لا يخرج  
 عوضه لذلالم يصح احد بعد الضمان في بعتك بلائ من مع تقاوم عليه صرح بعضهم بضمان المثل مع تلف الرشوة الى في قبيل البائين  
 فيما نحن فيه فذكر الشبهة وغيره عند الضمان في الاجارة بلائ من وبوئد ما ذكرنا ما دل من الاختصاص على كون مثل كلك والحق بها وان كان  
 الذبح عنه بان المراد التبيين في التحريم فلا ينافي في عقد الضمان مع تلف كاصل الضمان ثم ان مقتضى ذكرناه في وجهه عند الرجوع بالتمن في قوله  
 اذا باع البائع العوض في غير باع لنفسه بل باع غل المالك ودفع المشتري الثمن اليه لكونه واسطة في ايضا المالك فلف في يد اهل السطة  
 عليه لا اذ له في الصرف منه فضلا عن اتلافه ولعل كلامهم ومعاملا تقاوم تخصص بالعاصلي باع لنفسه ان كل ما بعضهم ثبوت الحكم في  
 مطلق الفسخ مع علم المشتري بالعضولية وكذا يقول الرجوع لو اعد البائع الثمن من جزا من المشتري بل اخذ ببايع العقد الواقع بينهما  
 فان لم يحصل ههنا من المشتري تسلط الا بالعقد التسلط العقد مع فساد غير مؤثر في دفع الضمان ويكشف عن ذلك بغير وجه اخر  
 بالاجرة تصرف البائع فيه مع تقاوم ظاهر اعلى عند ثبوت العقد الفاسد لا باعته وكذا يقول الضمان لو اشرط على البائع الرجوع بالتمن لو اخذ  
 صاحبه ولو كان الثمن كليا فندفع اليه المشتري بعض افراده فالقاعدة الرجوع لان كان الثمن المعين في تسليطه عليه عانا المسئلة كذا في  
 المشتري اذا اقر المالك غير الثمن فاما ان يكون من مقابل العين كزيادة القيمة على الثمن اذ رجع المالك البائع على المشتري كان القيمة الماخوثة عشر  
 والتمن عشرة واما ان يكون في مقابل ما استوفى المشتري ككفي الدار وحق الجارية واللبن والصوف والمرة واما ان يكون غرامة لم يحصل في  
 نفع كالنفقة ومصارف العارة وما تلف منه وصناع من العرق لمحضرا عطاء قيمة للولد المفقود او يحوز للدار ونقص الضمان والاخر  
 ثم المشتري ان كان غل المالك الرجوع في شيء من هذا المورد لعدم الدليل عليه ان كان باعها فاما الثالث فالمراد من هذا الاحتياط في من وعن الكفا  
 رجوع المشتري لجاهل باع على البائع بل في كلام بعض تبع المحكي عن فخر الاسلام في شرح الارشاد نحو الاجماع على الرجوع فاما لم يحصل مقابلة نفع  
 في انهم يرجع قول واحد في كلام المحقق الشهيد الثانيين في كتاب الضمان نفى الاشكال عن تمام البائع لذلك ما يحد منه المشتري ان تلف المالك  
 وبالجمل فالقاعدة الخلاف في المسئلة تلفه في البائع مغر للمشتري وموقع ياه في خطر الضمان وتلف عليه ما يضره فهو كذا في  
 الدين في من ههنا ولقاعدة نفى الضرر مضافا الى طرواية جميل ونحوها غير الرجل يشرى الجارية من السوق ولد هائم مجي مستحق جارية قال با  
 الجارية المستحق ويدفع اليه المبتاع قيمة الولد يرجع على من باع بتمن الجارية وقيمة الولد التي اخذ منه فان جريته ولد المشترا اما ان يبعد نفعها غايبه  
 اولاد على التقديرين ثبت المطلوب مع ان في توصيف قيمة الولد باعنا اخذ منه نوع اشعا عليه الحكم فبطل في ما يرا اخذ منه اما السكون رجوع  
 المشتري الى البائع بعض الاحتياط هو لعدم كونه مسوقا لذلك كرواية رداة في رجل اشترى سوق المسلمين جارية فخرج بها الى ارضه فولدت له  
 ثم انا هائم من غلها له واقام على ذلك لبيته قال قبض له ويدفع اليه الجارية ويعوضه من قيمة ما اصاب منها وخذ منها ورواية ذرية  
 قال كنت عند ابي عبد الله يوما اذ دخل عليه جلان فقال له ما انت ان كان على رجل من بني عار ولد به للحق وشهوفا خذ المالك لم استرجع  
 عنه الذكرا الحق ولا كتبت عليه كتابا ولا اخذت منه برائة بذلك لانه وثقت به وقلت له من قال لك الحق الذكرا فان هاهنا ذلك  
 ولم يبره وعقبه طاب النبي بالمال ورائه وها كونه واخر حواله ذلك كالحق فاما مو العدل فمهد واعند الحاكم خذ بالمال كان المال  
 كثير فتواريت عن الحاكم فباع على ما مضى الكوفة معيشة الى قبض القوم المال ههنا رجل من اخواننا ابتلى ثبرا مبعثته من القاضى ثم ان  
 وروية المستأجرة ان ابا تم قد قبض المال قد سألوه ان يرد على معيشته ويعطوا له الثمن في اليوم مغلوبه فقال انما احب ان اسئل ابا عبد الله عن

كان

هذا فقال الرجل يعني المشتري كيف صنع جعلت فذلك قال فصح ان يرجع بالكل على الوتر وتزول البعثة الى صاحبها وتخرج به. انهما قال  
فاذا فعلت فذلك ان يطالبني بغير هذا قال نعم ان يخذ منك ما اخذت من الغلة من ثمن الثمار وكل ما كان مرسوما في البعثة بواكشيتها  
يجب ان ترد ذلك الا ما كان من زرع زرعته انت فان للزراع اما قيمة الزرع واما ان يصير عليك وقت حصا الزرع فان لم يفعل لان  
كان ذلك له ورد عليك القيمة وكان الزرع له قلت جعلت فذلك فان كان هذا قد حدث فيها بناء او غيرها قال له قيمة ذلك ويكون  
ذلك للحدث بعينه يقلعه ياخذ قلت وان كان فيها غرس وبناء فقلع الغرس وهذا البناء قال ترد ذلك الى ما كان او بغير القيمة  
لصاحب الارض فاذا رجع منها اخذ من فلا يطالبها على صاحبها واما البناء والغرس كل محدث الى ما كان او في القيمة كل ما يجب على صاحب الارض  
كلما خرج منه في صلاح البعثة من قيمة غرس او بناء او نفقة في مصلحة البعثة ونفع النوازل كل ذلك مردود اليه وفيه منع فانه منع  
ورودها الا في مقتضى حكم المشرع مع المال الذي السكون في مقام البناء لا يفاضل الدليل على ان ولاية زراة ظاهرها عند التمكن من الرجوع  
الى البائع مع ان البناء في قبضته زريق هو الفاضل فان كان قضاءه صحيحا لا يتوجه اليه غرضه لان الحاكم من قبل الشارع ليس غرضه حكمه  
على طبقا لبيئته لا امورا بل عملها وان كان قضاءه باطلا كما هو لفظنا لعلنا علم المشتري بطلان قضاء المخالف فصرفه في امور المسير  
فهو عالم بقضا البيع فلا رجوع له واما الثأر وهو ما غرمه في مقابل النفع الواصل اليه من المنافع والمناقب الرجوع بها خلاف اقوالها الرجوع  
وفقا للحكمي عن طر المحقق والعدالة في التجارة والشهيد والمحقق الثأر وجزمه وعن التبعين ان عليه لقضاء الفرض والمحقق عليه  
ظاهره من قد مال الغير في غير الجاهل فاعده نفي الضرر فان الغير من قام على خلاف شيء من دون عوض مفرد وان  
اخر بان له ذلك بما قام به وذلك الحكم يرجع على من غرمه في ذلك ضرر عظيم ومجرد رجوع عوضه لا يدفع الضرر وكيف كان فصدق  
الضرر والضرر الغاربه بما لا يحصى خصوص في بعض الموارد فانما في الرضا من انه لا دليل على قاعده الضرر اما اذا لم ينطبق مع هذه نفي الضرر  
المفقود في المقام لوصول العوض الى المشتري لا ينج عن شيء مضاعف الى ما قبل عليه من منع من خلية الضرر في قاعده الضرر بل هي مستندة على  
قوة التبعين على المباشرة لئلا ينج من نظر لانه لا يند على اختصاص بل الضرر من المصوص الخاصة والاجماع بصوة الضرر ولما كانت  
على المباشرة فليست بنفسها دليل على رجوع الضرر الا اذا كان السبب بحيث استند للملف عرفا اليه كما في المكر وكذا في البيع  
الموجب للاحراق والشتم الموجبة لاذابة الدهن وارتها والمخبر في مثل ذلك لرجوع الى المباشرة اصلها كما نسب الى هذا الاصحاب في المكر  
لكون المباشرة غير لالة واما في غير ذلك الضمان او قرار الضمان فيحتاج الى دليل مفقود لا بد من الرجوع بالاجرة الى قاعده الضرر  
او الاجماع المدعى في الايضاح على تقديم السبب كان اقوى وبالاخبار الواردة في الموارد المقررة فيكون القادر يستلزم الغير  
فكان كاشا هذا الزرع ضمان ما يؤخذ منها وترد لا ينج في ثبوت هذه الوجوه فيما نحن فيه لما الاخير فواضح ولما الاول قد عرفت ولما  
الاجماع والاختلاف ما وان لم يرد في خصوص المسئلة لا ان تحققها في نظائر المسئلة كان رجوع اكل طما الغير من غره بدعوى  
تملكه واحتمله مورد الاجماع ظاهر ورجوع المحكوم عليه الى هذا المورد الاختلاف لا يوجد فرق بينهما وبين ما نحن فيه اصله وقد  
ظهر ما ذكرنا فاستمع الضرر فيما نحن فيه كما في كلام بعض علماء رد مستند المسئلة في الرضا من منع لكبرى الى منع الضمير في الايضاح  
ان مفهوم الضرر الموجب للرجوع في باب الاطلاق وان كان غير منقح الا ان يتحقق منه ما كان اطلاق الضرر ولما لا الغير بان يذيله ليعنون  
انه مال الغير بل مقتضى الاطلاق ان لا يفسد مال نفسه واما في باب الاطلاق فيكون غير فاصلا لا يفسد مال الغير فيشبه المكر في عدم القصد فذلك  
مضافا الى ما قد سبق من لالة رد اية جعل المقتدرة بناء على ان جرة الولد منقطة راجعة الى المشتري وهو المذكور في المحقق احتمالا لا ينج في  
باب الغصب بناء على تفسيرك وفيه ما مل ثم انما ذكرنا في حكم هذا القسم يظهر حكم ما يفرق في مقابل العين من زيادة القيمة على الثمن الخاصه  
وفى العقد كما لو باع ما سوعشرين بعشرة فملكه خذ منه المالك بعشرين فانه لا يرجع بعشرة الثمن والا لزم تلف من كسر البائع من دون  
ان يفر منه في ذلك لانه لو فرض ضد البائع في دعوى المملوكة لم ينزل غرامها للبائع للثمن بازاء البيع لنا الف هذا الغرامة للثمن لم تنسأ عن  
كسر البائع اما العشر الزائدة فاما غرامها من كسر البائع في دعوى المخلص الضرر فوجب الرجوع وما ذكرنا يظهر ان دفع ما ذكرنا  
وجره عند الرجوع من ان المشتري انما اقدم على ما ان العين وكون تلفه منه كما هو شأنه فكل عقد يضمن بصحة مع الاقدام لا غير  
ولذا لم يقل في العشر المقابل للثمن توضيح لا بد من ان الاقدام انما كان على ضمانه بالثمن الا ان الشارع جعل القرض على هذا النحو من الاقدام  
مع فساد العقد عند فساد الشارع له سببا لضمان البيع ببقية الواجبة فالمانع من تحقق الضرر وهو الاقدام لم يكن الا في مقابل الثمن في السما  
السبب عن هذا الاقدام لما كان لاجل فساد العقد السبب عن غير البائع كان المرتب عليه من ضمان العشر او ابدى استمراره على تفاضراته  
العشر ان لا يكون كانت مسببة عن الاقدام الا انها ليست مقدما عليها هذا كله من ان التحقيق على ما تقدم سابقا ان سبب ضمان فساد العقد

في البيع  
في البيع



امام کاظم علیہ السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

كتاب البيع

عليه ولا يرجع هو انتمى واستجبر بان لا وجه للفرق بين خطاب من تلف سبيل وخطاب غيره بان خطاب من تلف سبيل مع كون لالة على اليد  
ما اخذت البتة اليها على السواء والمفروض ان لا خطا في البتة لهما غيره مع انه لا يكاد يفهم الفرق بين ما ذكر من الخطاب بالاداء والخطا اذ  
مع انه لا يكاد يعرف خلاف من احدثه كون كل من دوى الا يكاد يفهم الفرق بين ما ذكر من الخطاب بالاداء والخطا اذ  
من اليدون في الجاه على الذم والذم عنده من له وتقدم على الوصيا والضمن فيه مع الغرم ومضاحة المالك عنه مع خلو غير ذلك من احكام  
ما في الذمة مع من تملك المالك به لما في ذمته من تلف المالك به بحد دفع اليد لا يعلم له سبيل اختيار ولا له غير بل المتجمل على ما ذكرنا  
سقوط حق المالك عن تلفه في يد غيره لانه قد تحقق موضوع التدارك بعد تحقق التدارك مع ان اللزوم ما ذكرنا لا يرجع الغرم في حق  
في اليد الغاية من الامن تلف في يد مع ان الظاهر خلافه فانه يجوز له ان يرجع في كل واحد من بعد ان لم يترك من تلف سبيل وهو يرجع الغرم في حق  
ان يستقر على من تلف في يد هذا كذا في تلف المبيع بعد الشراء قد عرف الحكم ايضا في صورة بقا العين ان يرجع المالك على من في يد او من حوز  
عليها فان لم يمكن انشاءها من في يد غرم المالك بدل الحيلولة وللمالك استرداده فيرسل الحيلولة ولا يرتفع سلطنة المالك على مطالبة الا في حق  
يمكنه من الاسترداد من الثاني لان عهده على الاول يجبر عليه بما تحصيلها وان بدل ما بدله لم يمس للمالك الغدثونة الاسترداد لبيانته برفقة لوم يقدر  
استردادها الا المالك طلب من الاول عوضا عن الاسترداد فهل يجبر عليه بذلك عوضا ونزل من التلف فيفرض له ان يرضى او يفرق بين الاجرة  
المقابلة للاسترداد وبين الزيادة عليها فانما يعادها على الفاضل الاول وجوه هذا كله مع عقد غير العين اما اذا تيقنت في حق كثيرة لا ينال المقام  
التقصير لها وان كان كثيرا ما ذكرنا ايضا ما لا يناسب كراهية باب الفضيحة لان الامتياز اذ عاين في ذكرها في هذا المقام باذني مناسبة غشا للفرق  
وفتنا الله لما رخصه عنا من العلم والعمل ان غفارا للزلا مستكثرا لوباع الفضة ما لا يميز مع ما في نفسه فعلى القول بطلان الفضة على لفظ  
ان حكمه حكم ما يقبل المالك مع ما لا يقبله حكمه في الفضة لظهور الاجماع بل يدعو عن غير واحد مضادا الى صحة الصفقة المتقدمة في ادلة بطلان  
الفضة من قوله لا يجوز بيع ما لا يملك وقد جرت الشرا فبما يملك لما ذكرنا قال من قال بطلان الفضة كذا الشيخ وابن زهرة والحلي وغيرهم  
نعم لولا النص والاجماع امكن التخذ منه بما ينبغي في بيع ما يملك ما لا يملك ما على القول بحجة الفضة فلا ينبغي في البيع في الصحة مع اجازة  
بل وكذا مع الرد فان كان لو تبين بعض المبيع غير مملوك فغاية الامر شوب الخراج للمشتري مع حمله بالحال عند علمائنا كما عرفت وسيجوز في  
اقتام الجواريل عن الشيخ في تقوية شوب الخراج للبايع لكن غرضنا من هذا ان يثبت بحد من بعده يؤيده صحة الصفقة وبما حمل كلام الشيخ على ما اذا  
ادعى البايع الجمل والاذن وكلام الفضة على العالم ثم ان صحة البيع فيما يملك مع الرخصة في بعض الكلمات اذ لم يتولد من هذا الاجازة مانع  
شرعي كزوم دبا وبيع قوم من وزنيته وسيجوز الكلام في علمائنا ان البيع المذكور صحيح بالنسبة الى الممول بحصة من الثمن موقوف في غيره  
بحصته وطريق مغفرة حصته كل منهما من غير التفرغ في غير المتلى فيقوم كل منهما مفردا فيؤخذ لكل واحد جزء من الثمن ببقية اليه كبقية بقية الى  
مجموع القيمتين شاكرا عن ثرا اذا كان ثمنها ثلث ما يترقى لانه قية الممول قية غير قيراطان فيرجع المشتري بثلث الثمن وما  
ذكرنا من الطريق هو المصريح في الارشاد حيث قال ويقسط المسمى على القيمتين ولعله ايضا يرجع ما في بيع وعدد والمقعة من انها يقوم ما جمعا  
ثم يقوم احدهما ولذا في هذه العبارة المحفوظ الثانية عبارة الارشاد حيث قال طريق تقسط المسمى على القيمتين الخ لكن الاضافات في هذا المعنى  
الموجودة في هذا الكتاب لا تنطبق بظاهرها على عبارة الارشاد التي اخبرنا انها طريق التقسط واستظهرناه من ان لو كان المراد من تقويم  
معان يقوم كل منهما لا يقوم المجموع لم يجز الى قولهم ثم يقوم احدهما ثم تنسب قيمته اذ ليس هذا الا ان يقوم كل منهما وبقية الى المجموع  
القيمتين فالأدلة قيمة ما جمعت ثم يقوم احدهما بنفسه ثم ملاحظة بقية قيمة احدهما الى قيمة المجموع وهو هذا انكر عليهم بما عاين بطلان  
المقاصد اطلاق القول بذلك لا يستقيم ذلك فيما اذا كان لاجتماع المالكين خلل في زيادة القيمة كما في مصراع ما بزرع حقل اذ من  
يقوم المجموع بعشرة ويقوم احدهما بدينهين وكان الثمن خمسة فانه اذا رجع المشتري بجزء من الثمن ببقية اليه كبقية لانيث الى عشرة استحق من البايع  
واحدا من الخمسة فبقى للبايع اربعة في مقابل المصراع الواحد مع ان لم يستحق من الثمن الا مقدار من الثمن مساو بالمقابل المصراع الا  
اعني دينهين ونصف والحاصل ان البيع ما يبطل في ملك الغير بحصة من الثمن يستحقها الغير مع الاجازة ويخرج نصيب المالك بحصته  
كان ياخذها مع اجازة ما لا الجزء الاخر هذا ولكن الظاهر ان كلام الجماعة ما محمول على الغالب من عدم زيادة القيمة ولا نقصانها بالاجماع  
او مراد من تقويمها يقوم كل منهما مفردا ومن يقوم احدهما ثانيا ما ملاحظة قيمته مع مجموع القيمتين والافقضا الضابط المذكور  
في كلامهم لا يحتاج الى النقص بصورة مدخلية لاجتماع في الزيادة التي يمكن القول فيها وان كان ضعيفا باخذ البتة للشيخ بين  
قيمة احدهما المفرد وبين قيمة المجموع بل ينقص بصورة مدخلية لاجتماع في نقص القيمة بحيث يكون قيمة احدهما مفردا مثل قيمته  
المجموع وان يدان هذا فرض يمكن كما صرح به في رهن جامع لمقاصد وغيره فان الالتزام هنا بالقيمة المذكورة يوجب بيع بالثمن و

كتاب البيع

المن





في البيع

بل مؤد كلام الشراء الثالث هم المصالح على ذلك النصف المقر في تمام الكلام في محله وعلى كل حال فلا إشكال في أن لفظ النصف المقر في ذلك  
 في كلام المالک للنصف المشاع مجرد عن حال وقال يقتضي صرف النصف فيحل على المشاع فيضد فيه نصيبه فيكون له وهذا اقوالا على ما  
 اقراها الرجلين الشريكين الثالث يد كل منهما على نصف العين فان ثلث العين لفلان حل على الثلث المشاع فيضد فيه نصيبه فيكون له وهذا اقوالا على ما  
 دفع المقر المقر نصف في يد لان المنكر يزعم المقر طالم ليس ينص في النصف في باعنا انما يستحق الثلث فان لم يكن الفاضل في يد  
 المنكر فيسببه المقر المقر على حد سواء فانه قد مال من العين المشتركة فوضع على الاستحقاق ودعوا ان مقتضى الاشاعة تنزل المقر على ما  
 يد كل منهما فيكون في يد المقر من في يد المنكر من كل لوصح بذلك قال ان في كل منهما سئل واقرا به بالبيع ما في يد الغير غير  
 مسموع فلا يجزى ان يدفع اليه الثلث في يد وهو ليس المقر في يد فلهذا السدس الاخر يزعم المقر على المقر له يتكسر المقر من فوعة  
 بان ما في يد الغير ليس عين ناله فيكون كالمواقر شخص ينصف كل من ماله وداره غير بل هو متعلقا حصته المشاعة كحصته المقر المقر يزعم المقر  
 انه لما يجزى الكذب على دفع شيء في يد فقد تلف سدس شاع يورع على المقر المقر فلا معنى لحساب المقر له احد الاعلى احتمال ضعيف  
 هو تعلق النصيب المشاع وحصته بقتيم الغاصب مع الشريك فيمحق ما باخذ الغاصب للغصب منه ما باخذ الشريك لنفسه لكنه احتمل اضعف في  
 محله وان قاله انما اليه بعض على ما حكى للبحر واليقين يمكن ان يقر في هذا المقام ان التلف في هذا المقام حاصل باذن الشارع للمكر الضرب  
 نحو المقر باعقوا المقر الشارع انما اذن له في اخذ ما باخذ على ان من مال المقر فالشارع انما احل له في يد المنكر على المقر فلا يجب  
 منه على المقر شيء فليس هذا كاخذ الغاصب مينا من المال عد ولا باذن اذن الشارع حتى يحبس على كلا الشريكين والحاصل ان اخذ الخبز  
 لما كان باذن الشارع وانما اذن له على ان يكون من مال المقر ولعله لذا ذكر الاكثر من ثبته الا بصح الى الاصح في مسئلة الاقارب بالذات احد  
 الاخوين اذا اقر ثالث دفع ليه لزيد ما يستحقه باعقاه وهو الثلث لا يدفع ليه نصف ما في يد نظر الى انه اقرب نسبيا اليه ما مال المورث كل ما  
 حصل كان لهما وكلما اتوا كان ذلك هذا ولكن لا يخفى ضعف هذا الاحتمال من جهة الشارع لزم بمقتضى الاقارب معاملة المقر مع المقر  
 بما يقتضيه الواقع الذي اقر من المملوك ان مقتضى الواقع لو فرض من علم بصفته المقر هو كونه في يد على حسب كمال المناصفة واما المنكر عا  
 فيكون ما في يد ما لا مشترك لا يحل له منه الا ما باعده حقه عا في يد ما واما قوله ما عليه اما مسئلة الاقارب بالنسبة لشم وان صا والى احواله  
 وحكاها الكليني عن الفضل شاذان على وجه لا يعتمد بل ظاهر جعل في اكرارية الا انه صرح جماعة من تخرجه من مخالفة للقاعدة حتى قوي في  
 لك الحمل على الاشاعة بعبه سبطه سيد الرضا في شرح النافع والظاهر ان سبطه بعض الرضيات الضعيفة الخبز جعل اصحاب الحديث كالحق  
 الكليني بل وغيرهما في الصدق مهلا والشيخ منذ عن ذهب وبعبه الخبز عن جعفر بن محمد عن ابيه قال يقتضي امير المؤمنين في رجل فان  
 تر لعقبة فاقراها الوثرة بدع على ابيه لانه يلزم ذلك حقه بقدر ما وراث لا يكون ذلك في ماله كله وكل ان قرنا من الوثرة وكانا عدلين  
 وان لم يكونا عدلين انما في حقه ما وكل ان قرها الوثرة باع واخت يلزم ذلك حصته بالامتناع قال على من اقر لاجنه فهو شريك في  
 المال ولا يثبت نسبة فان قرنا فكذلك ان يكونا عدلين فيثبت نسبة ويضرب الميراث معهم عن قرب لا شذوا رواية الخبر عن الشكر بن  
 محمد تمام الكلام في محله من كتاب الاقارب والميراث ان مسئلة انواع ما يثبت الميراث لا يعقله كالحجر والخبر من ضعفه ثم اورد في  
 المملوك عندنا كما في مع صدا جاعا على الغيبة وعلى عليه طلاق مكاتبه الصفتا المقددة وسواها من الصور كون بعض القرينة المذكورة فيها  
 ما لا الغير ممنوعة بل لانها من جريان قاعدة الصحة بل للزوم العقود ما يثبت من ان التراضي القضا انما وقع على المجموع الكلي بمصلحة شاع قطعا  
 فان حكم بالامتناع في البعض مع عدم كونه مقتضوا الا في ضمن المركب يحتاج الى دليل اخر غير ما دل على حكم العقود والشروط والتجارة عن تراض له المملوك  
 بفن العقد بفن شرطه وقد بينه عليه مع صدق ما فينا الشرط وذكر ان في الفرق بين هذا الشرط والخبر عن تمام الكلام في باب الشرط وبكيفية  
 الفرق بين الاجماع ثم بما يقيد الحكم بصور هبل المشتري لما ذكره في لك فاة الحكم في النكاح عن الشافعي من جهة فضائه الى الحمل بين البيوع في  
 التذكرة تبع ذلك وليس عندك بعيدا من الصواب الحكم بالبطالان فيما اذا علم المشتري حرة الاخر او كونه غلاما لا ينقل اليه انتمى يمكن دفعه بالامتناع  
 هو العلم بغير المجموع على مقتضى نقله عن وان علم الناقل بعد امتناع الشارع له فان هذا العلم غير منازع لصدق النقل حقيقة فيعبر عن تعلق  
 للموالاتية وعلمه عليه بالفتا هو ما كان عزرا في نفسه مع قطع النظر عما يحكم عليه من الشارع مع لزوم ما ذكر لا يقتضي من مجموع الثمن الى المملوك الا بالامتناع  
 لان المشتري الغادم على ضمان المجموع بالثمن مع علمه بعد امتناع البعض فادام على ضمان المملوك وحده بالثمن كما صرح الشيخ بحكمه نحو اني المستوثاق حيث  
 قال ان هذا الحكم مفيد بحمل المشتري بعين البيوع حكمه لا لكان البذل باذاه المملوك وضروته ان الفصل المتبع كذا فصل انتهى لكن ما ذكره  
 مخالف لفظ المشتري حيث كموال النقيض وان كان مناسبا لما ذكره في بيع مال الغير من الغلام من عدم جوعه بالثمن الى البايع لا يسلط عليه بحاجاته  
 مقتضى ذلك عدم رجوع المشتري بقطب خبر المملوك ما لوقوع المجموع مقابل المملوك كما عرفت من نحو اني ما لبقا ذلك الفصل بحاجاته كما تدل

في بيع ما يقبل  
انما كان في بيعه

مكرر  
في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

من مع صدق ذلك الا انك قد عرفت ان الحكم هناك لا يكاد ينطبق على القواعد ثم ان طريق تقييد الشئ على المألوف وغيره غير مما تقدم في بيع له  
من مال الغير من ان العبره بتقوم كل منها منصفه في المألوف والمجوع القيصين لكن الكلاهما في طريق مقرر في غير المألوف فان ذكرنا  
ان الحر من عبد اصفاته وتقوم الحرة والخير بتقومان بقيمتها عند من اياهما لا ويعبر في تلك القيمة بشهادة عدلين مطلعين على ذلك  
لكونها مسبوقة بالكمزاج والدين الكفار وبشكل يتقوم الحرة والخير بقيمتها اذا باع الخبز بعنوان هاشاة والخمر بنون هاشاة  
لخلاف جزم بعض هنا بتقوم قيمته لخل وانشاء كالحرم مستسلمت يجوز للاب الحدان بقص في مال الطفل بالبيع الشراء ويك عليه  
قبلا الاجماع الاجناد المستغنية المصروفة في موارد كثيرة ونحو سلطنة ما على بضع لبنت في باب النكاح المشهور عند ائمة الهدى للاصل الاطلاق  
ونحو الاجماع المحكم عن كره على ولاية الفاسق في الشرف بخلاف المحكم في الوصيلة والاية اما اعتبارها فيهما مستد في الاجابة وانها ولاية علمي لا يقع  
عن نفسه لا يصف عن مال ولا يستعمل من حكمه الصانع ان يجعل الفاسق مينا قبل اقراره عن غيره واجبا دابة عن غيره مع بطلان على خلافه وله  
اراد بغير اقراره الركون الى الظالم التي اشار اليها في مع صدق في دلاله الاية نظر واضعف منها ما ذكر في الايضاح من الاستدلال بالحد  
يندفع كما في مع صدق الحاكم متى ظهر عندك بقرائن الاحوال انك لا تملك المال والطفل من له ومنع من القرينة ماله وابان ايد عليه ان لم يظهر خلافه  
فولاية ثابتة وان لم يعلم استعمل حاله بالاجتهاد وتبع سلوكه وشواهد احواله التي في حاله لشرط في تصرف المصلحة او يكفي عند المفسد لا يثبت  
شئ ووجه في هذا الاخير للاق مال على ان مال الولد للوالد كما في رواية سعد بن ابي وقاص لا يبرك في النوى المصطفى ويصح فيهم ان الوالد يأخذ  
ولده ما شاء وما في علي محمد بن شاذان عن الرضا من ان عليا يحل مال الولد والوالد ان الولد موهوب للوالد في قوله تعالى هيب ان شاء انا ما و  
هيب ان شاء الذكور ويؤيد ما يحتاجوا يقوم جارية الامن على نفسها لكن الظاهر فيها انصوبة خاصة الاب كما يثبت له قوله في رواية الحسين  
في العلق قال قلت لابي عبد الله ما يحل للرجل من مال ولده قال قوته بغيره في ان اضطر اليه قال فقلت له قوله رسول الله للرجل الكفاية فقد  
اباه فقال انت مالك لا يملك فقال لا ما جاء بابي الى النبي فقال رسول الله هذا ابني فلي من امره ما في نأخذ الابن قد انفق عليه على نفسه فحق  
النبي انت وما لك لا يملك ولم يكن عبد الرجل وكان رسول الله يحبس الاب لابن ويخونها صحبة في حق الثام عن ابي جعفر قال قال رسول الله انت  
وما لك لا يملك ما لا يحب ان ياخذ من مال ابنه الا ما يحتاج اليه ما لا يملكه الله لا يحب القسا فان الاستدلال بالاية يدل على ارادة الحرمة من  
عند النبي في كل حرمة وان لا يجوز له التصرف ما ينفذ للطفل هذا كله مضافا الى قوله نعم ولا تقر بما مال اليتيم الا بالتي هي احسن الاطلاق  
ينبغي ان لا ياب ديم بعد الفصل مضافا الى قوله والاجماع على عبا عند المفسد بل في مفتاح الكرامة استعمل الاجماع في عبا في شرح القواعد  
على انما يجوز ان تصرف في الولي بالمصلحة وليس بعيد فقد صرح في محكي المبسوط حيث قال ومن لم يمل امر الصغير والمجنون حصة الاب الحمد للاب وال  
الاب والحمد والحاكم ومن باشره قال وكل هؤلاء الخمسة لا يصح تصرفهم الا على وجه الاحتياط والحظ للصغير لا يملك انما يصبوا ذلك في التصرف  
فيه على وجه الاحتياط في كان باطلا لا من خلاف ما نصب له انتهى قال الحلي في الشرح لا يجوز للولي التصرف في مال الطفل الا بما يكون فيه صلاحا دائما  
ويؤثر نفعه الى الطفل دون المصرف فيه وهذا الذي يقتضيه اصول المذهب انتهى قد صرح بذلك ايضا المحقق والعلامة والشهيدان في  
المحقق الثاني وغيرهم بل في شرح الروضة للفاضل المشددين المتقدمين عموما الحكم باعسا المصلحة من غير تشددا واستظهر في مفتاح الكرامة  
عبارة التذكرة في باب الحجر في الخلاف في ذلك بين المسلمين وقد حكى عن الشهيد حواشي القواعد ان قطب الدين قدس سره نقل عن العلامة وانه  
لو باع الولي بدين ثمن المثل لا يبرأ منه لانه لا يملك الا ما يملك من جواز اقراض ماله وهو مستند جواز ائالة ماله وتوقف زعمائه  
لا يقدر على مخالفة الاصحاب هذا ولكن الاقوى كفاية عند المفسد وما لا يضر احد من الاساطين الذين غاصرناهم لمنع دلاله الروايات على  
اكثر من النهي عن القسا فلا تنهض لدفع دلاله المطلقات المتقدمة الظاهرة في سلطنة الوالد على الولد ماله وما الاية الشريفة ولو لم  
دالها ماني محضته بما دل على ولاية الحمد وسلطنته الظاهرة في ان لادن يتصرف في مال طفل بما ليس فيه مضارة فان ما دل على ولاية الحمد  
في النكاح معلل بان البنت ولها بالحمد وقوله انت وما لك لا يملك حضور ما مع استند الامام عليه السلام في معنى نكاح الحمد بدنا ذن  
الاب وداعلى من انكره لك وحكم بطلان ذلك من العامة في مجلس بعض الامراء وغير ذلك يدل على ذلك مع انه لو سلمنا صدق تخصيص  
الاقصا عليه حكم الحمد والاب وهو عدم القول بالفصل منوعة فقد حكى عن بعض متأخري المتأخرين القول بالفصل بينهما في الاقرار  
مع عدم اليسر ثم اخلاف ظاهر كما ادعى في ان الحمد ان عدا يشارك الاب في الحكم ويدل عليه ما دل على ان الشخص في مال الذي منه مال  
ابنه لا يبره على ان الولد والوالد الحمد ولو فقد الاب وبقي الحمد فله ابوه ووجه يقوم مقارعة المشاركة او يخص هو بالولاية قولان من  
ظاهر الولد والوالد الحمد وهو المحكم عن جماعة ومن ان مقتضى قوله نعم واولوا الارحام بعضهم ولي بعضهم كوز القربى في بقرتهم من  
البعد من في ولاية البعد يخرج منه الحمد مع لابي بقا الباء ولي المراد من لفظ الاولى التفضيل مع الاشارة الى المبدل هو نظر قول الحق

منه في كل حال  
منه في كل حال

منه في كل حال  
منه في كل حال

منه في كل حال  
منه في كل حال

بالاجز من فلان ونحوه وهذا يحكى صريح صدك والكفاية والمثله مواضع ختمنا في انتم مكملة من حمله اولنا النص في مال من لا  
يستقل بالنص في مال الحاكم والمراد منه الفقيه الجامع لشرائط الفتوى وقد اينا هنا ذكرها طبعية امثالا لا امر كثره اعلم ان هذا فتوى  
مستعينا بالله للفقيه الجامع لشرائطنا صليته احدها الافتاء فيما يحتاج اليها الكفاية على مورد المسائل الفرعية والموضوعات  
الاستنباطية من حيث ترتب حكم فرع عليها ولا اشكال ولا خلاف بتوزن هذا المصنفية الامن لا يجوز ان تقلد الفقار تفصيل الكفاية في هذا  
المقام كقولنا في مباحث الاجتهاد والتقليد اننا انما نكونه فله الحكم بما يراه حقا في المراتب وغيرها في الجملة وهذا المصنف ايضا تاتيه بلا خلاف في  
وضا وتفصيل الكلام فيه من حيث شرط الحاكم والمحكوم عليه في كونه كقولنا في كتاب القضاء الثالث ولاية النص في الاموال الا  
وهو المقصود بالتفصيل هنا فنقول الولاية منصوبة على وجهين الاول استقلال الولي في التصرف في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط  
او غير منوط به ويرجع هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط او غير منوط به ويرجع هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط  
متقلا بالنص في وجهه هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط او غير منوط به ويرجع هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط  
على وجه الاستنباط كوكيل الحاكم وانما ان يكون على وجه التعويض والتولية كمتولي الاوقاف من قبل الحاكم وانما ان يكون على وجه الرضا كاذن  
الحاكم لغيره الصلوة على ميت لا ولاية له في ذلك وهذا منصوص في الاصل في ثبوت الولاية لا خدش في كون الوكيل المذكور خراجا عن هذا  
الادخل حضور الشيخ والائمة صلوات الله عليهم اجمعين بالادلة الاربعه قال الله تعالى انما الرعية لله والى المؤمنين من بعدهم فان كان المؤمن لا يملك  
اذا قضى الله ورسوله امر ان يكون لهم خيرة في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط او غير منوط به ويرجع هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط  
والى الامر وانما وليكم الله ورسوله لا ولاية له في ذلك وهذا منصوص في الاصل في ثبوت الولاية لا خدش في كون الوكيل المذكور خراجا عن هذا  
اولى بكم من انفسكم قالوا بل قال من كنت مولاه فهذا علي مولاه والاحكام في فرض طاعتهم وكوزع عصيتهم كعصية الله بكفى في ذلك منها  
مقبولة غير خضلة ومشهور في نهجنا والتوقيع في حش على نهجنا حكمة الفقيه في سلسلة على الناس في قد جعلت كل امر محض على  
اما الاجماع فيخرج في اما العقل القطعي المستقل منه حكمه بوجود شكك انهم بعد معرفة انهم اولنا النعم والغير المستقل حكمه بان الولاية اذا اقتضت  
وجوب طاعة الائمة على الابن في الجملة كانت الامة مقتضية لوجوب طاعة الامام بطريق اولي لان الحق هذا اعظم من براهنة المقصود من جميع  
ذلك في ما يتوهم من وجوب طاعة الامام مختصا بالامر الشرعي فانه لا دليل على وجوب طاعة غيره واما الفقيه او سلطنته على الاموال  
والانفص في الجملة فالمتقاضي من الائمة الاربعه بعد التبع بالناس الى الائمة سلطنة مطلقة على الرعية من قبل الامام وان يصرفهم فانها  
الرعية فاضطهم هذا كله ولا يتم بالمعنى الاول اما بالمعنى الثاني اعني شرط تصريف الامور فانهم في كل حال لا يملكون الامة الا في  
قد وادبنا خاصة بوجوب الرجوع اليهم بعد جواز الاستقلال بغيرهم بالنسبة الى المصلحة المطلوبة للشايع الغير الموقوفة على شخص  
من الرعية كالحديث والقرينات والنص في اموال القاضين والزام الناس بالخروج عن الحقوق ومخوذ ذلك بكفى في ذلك على انهم  
الامر والولاية فان الظاهر من هذا النوع من الرجوع اليهم الاموال العامة التي لا تخص في النسخ على شخص من كذا ما دل على وجوب الرجوع  
في الوقائع كحادثة الى الحديث معلل انهم محققون عليكم باننا نجه الله فانه دل على ان الامام هو المرجع لاسيما في الاعمال المستقلة عن الفسك  
شاذ من قولنا الى الحسن الرضا في علة حاجته للناس الى الامام في حش في ذلك كجملة من العلل ومنها اننا لا نجد في حق من المشرق والاملة  
من الملاء عاشوا بقوا الاقيمت رئيسا لا اديهم من امر الدين الدنيا فلم يخرج في حكم الحكيم ان يترك الملق بيا يعلم انه لا يلزم ولا قوام له الا في  
المطابقة في خصوص الحدود والتعريف والحكومة او ان الامام الملائم في الفضل على هذا من ان سلطا الله الحق بهما من كل العبد في الدنيا  
يعثر عليه المتبع وكيف كان فلا اشكال في عدم جواز التصرف في الاموال العامة من قبل غيره من الامم والامم لا يجوز ان يقتضي اموال الدولة  
نصرف على الاذن نعم الاموال التي يصر فيها كل قوم الى ان يسميهم لا يعقل الاطراف منها بمقتضى كونهم اولي الامر ولا يجمع لاسيما في  
الواقعة المرجع في ذلك من موارد السلطنة الى الهلاكات لانه لا يقتضي ان يحد على الجواز والمنع والافاق الاصولي السليمة كرجحان  
الكفاية في اعتبار اذن الامام او انما به الخاص من الحكمه منه لم يخرج الاموال الاصول لا يملكه مع انما من الرجوع الى الحق وانما تقتضي ذلك  
عدا لما من الرجوع اليها بعض المواضع بالجملة فلا يملكها التصرف في ذلك لانها المم القرض بحكم ولاية الفقيه باحد الوجهين المستدل  
فنقول ما الولاية على الوجه الاول اعني استقلاله في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط او غير منوط به ويرجع هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط  
الابن وان الابن لا يملك من ماله من غير اشتراط او غير منوط به ويرجع هذا الى كون نظره سببا في جواز تصرفه في كل ما يملك من ماله من غير اشتراط  
وقوله عاين الامور بيد الله لا منعا على جلاله وحكمه قوله علماء ان كذا نبينا بنينا في المرسله المرفوعة في الفقه الرضوي  
ان منزلة الفقيه في هذا الوقت كمنزلة الانبياء في زمانهم وقوله في دفع البلاية الى الناس لانبياء احلهم ما جاوا به من اول الناس ما هم





فحينئذ من تركته للكهن وقبيل الدين عن على الفقيه الثاني مشروعية تصرف خاص في نفس المال او عرض والثابت بالتوقيع وبشهر موافق  
 وهذا الثاني وان كان لا فتا في المقام الثاني بالمشروعية وعلمها ايضاً من نظيفته لان المقصود عند الادلة السابقة على المشروعية نعم لو  
 ثبت انه النيابة فهو ما ذكرتم انه قد اشتهر بالان في بعض الكتب في اقرار السلطان وولي له وهذا ايضاً بعد الاجتهاد  
 سنداً او مضموناً يحتاج الى دله نحو النيابة وقد عرفت ما يصلح ان يكون ليدل عليه انه لا يخرج عن وعن في دلالته مع قطع النظر عن السند  
 اعترف به رجال المحققين في باب الحق بعد الاعتراف بان المعروفين لا صحاح كون الفقهاء نواب الامام ويظهر من المحقق الثاني ايضاً في دلالة  
 الموسوت به قطع الحاج في مسئلة جواز اخذ الفقيه حرة اراضى لانقال من الخالفين كما يكون في الامام ثم اذا ظهر من دلالة النيابة  
 وهو محله ثم ان قوله من الولي في المرتبة المذكورة ليس مطلق من الولي بل المراد عدلاً للملكة يعنى انه ولي من شأنه ان يكون له ولى  
 بحسب شخصه وصفه ونوعه وجنسه فيمثل الصغار المذكورة ابوه والمجنون بعد البلوغ والغائب الممتنع والمريض والمعنى عليه والميت الذي  
 لا ولي له وقاطبة المسلمين اذا كان لهم ملك لمفتوح عنوة والموقوف عليه في الاوقاف العامة ونحو ذلك لكن يستقام منه ما لم يكن يتقاً  
 من التوقيع المذكور وهو الاذن في فعل كل مصلحة لهم فثبت مشروعيته ما لم يثبت مشروعيته بالتوقيع المتقد فيجوز له القضا بجميع  
 مصالح الطوائف المذكورين نعم ليس له فعل شيء لا يعود مصلحة لهم وان كان في الولي يوم ذلك اذ بعد ما ذكرنا من ان المراد بالولي من  
 من شأنه ان يكون له ولي يراه بكونه ممن ينبغي ان يكون له من يقوم بمصالحه لا بمعنى انه ينبغي ان يكون عليه لا قرة اجبا بحيث يكون ضرره  
 ماضياً عليه ولما حصل ان الولي المنقضي هو الولي الشخصي عليه فيكون المراد بالولي المثلث ذلك ايضاً فخص الله جعل الولي للملك بمحتاج  
 اليه الشخص وينبغي ان يكون له هو السلطان فانهم مستكملون في كل ما لا بد من العلم انما كان في قبيل اذكرنا فيه ولا يرة الفقيه وهو كان  
 بضرنا مطلوباً لوجوب الشارع اذا كان الفقيه بعد الوصول لظواهر توليته لاحاد المؤمنين لان المفروض كونهم مطلوباً للشارع غير مضاف  
 الى شخص واحد فبظايرة الفقيه فيه ساقط له بضر من التعدد وكونه شرطاً مطلقاً لا شرطاً اختيارياً لا خلاف لضرر عدم بكونه مطلوباً لوجود  
 مع تعدد الشرط لكونه من المعروف انما اقامته في الشريعة نعم لو احتمل كون مطلوبيته مختصة بالفقيه والامام مع الرجوع الى الصلة عدلاً  
 المشروعية كبعض مراتب الهي عن المنكر حيث ان اطلاقاً لا يتم ما اذا بلغ مدحج قال الشهيد في قواعد يجوز للاحاد مع تعدد الحكم  
 تولية احاد التصرفات الحكيمية على الاصح كرفع ضرر واليقيم لغزو وقادوا على البر والتقوى قوله والله تعالى عونا لعداها كان العبد في  
 عونا لجنه وقوله كل معروف صدقة وهل يجوز اخذ الزكوات والاحاس من المتسرع وتفرقها في اربابها وكذا بقيقة وظايف احكامها من متعلق بالاعمال  
 فيه وجهان وجه الجواز ما ذكرنا ولا نه لوضع من ذلك لفات مصالح في ذلك الاموال وهي مطلوبة لله نعم وقال بعض متأخري لغات ان  
 القضا بهذا المصالح اهم من ترك تلك الاموال بايد الظلمة يا كلوها بغير حقها ويصير ذوقها الى غير مستحقها فان توقع ما لم يصدر ذلك في وجه  
 حفظ الممتلكات تلك الاموال الى حين تمكن من صرفها اليه ان يرضى من ذلك كما في هذا الزمان في صر على العود فخصاً لما في ابقاء التبرير  
 وحرمان مستحقه من تعجيل اخذ مع ميسر حاجتهم اليه لو ظمنا موان مفضولة حفظها لا برباها حقصيل اليهم مع لياس نصداً لها عنهم  
 وعند الغاية بضرر في المصالح العامة انتهى والظاهر ان قوله فان توقع الزم من كلام الشهيد ولقد اجادنا ما اذا لا انه لم يبين وجهه عدل الجواز  
 لعل وجهه ان مجرد كون هذه الامور من المعروف لا ينافي في اشتراطها بوجوب الاما او ناسه كما في قطع الدعاء وكفاية الجواز لا  
 الصير الى ذلك بعد ان كونها من المعروف لا ينافي وكوله الى شخص خاص نعم لو فرض المعروف على وجه يستقل العقل بحسبكم كحفظ اليتيم فهذا  
 الذي يعلم رجاءه على نفسه التصرف في مال الغير بغيره من صريح المباشرة بمقتضى دفع الضرر او فرض على وجه يفهم من دليله جواز تعدد  
 لكل احد لان خرج ما لو تمكن من الحياكم حيث لت الادلة على وجوب رضاء الامور اليه هذا كجهن الميتة لا يخرج كون الشخص معروفاً  
 لا يهضم في بقتله على عد ولا يراه احد على احد ونفسه بل هذا لا يبر عفاً للفصول على العقول مجرد كون معرفته ومصلحة لا يفهم من ادلة  
 المعروف لا يبر للفصول على العقول عليه لان المعروف هو التصرف في المال والنفس على الوجه المأذون فيه من المال والعقل والشارع من غير جهة نفس  
 المعروف بالجملة بضرر غير الحياكم يحتاج الى بعض عقلي او عموم شعراً وحضور في سواد جرح فيهم بقى الكلام في اشتراط العدلية في المؤمن الذي  
 يتولى المصلحة عند فقد الحياكم كما هو في اكثر الفتاوى حيث عبرت عن بعدل المؤمنين وهو يقتضي الاصل يمكن ان يستدل عليه ببعض الاخبار  
 ايضاً ففي صحيحه محمد اسمعيل جل من من خطا بنا بغير حجة من رفع امره الى فاضل الكوفة فبضرر عبد الحميد اليتيم بما له وكان الرجل خلفه في رصفاً  
 ومناعاً وجواز بيعه عبد الحميد للشارع فلما ابراهم بجوار ضعف قلبه عن بيعه ان لم يكن الميت حياً ليرثه وكان قبايرها بما ارادها فيه  
 لا من مخرج فائري في ذلك قال اذا كان اليتيم مثلاً مثل عبد الحميد فلا بأس بالجزئياً على ان الرأى المماثلة اما المماثلة في التسليم في الوفاة  
 وملاحظة مصلحة اليتيم ان لم يكن شقيقاً او في الفقه بان يكون من نواب الامام عوضاً القضا بين المسلمين وفي العدالة واحتمال انشا

منه في كل وقت

في كل وقت

شأن لا ملائمة المفهوم للآل على ثبوت لباس مع عدم الفقيه ولومع تعدد وهذا بخلاف الاحتمالات الاخرى فان لباس ثبات للفاسق والحاشي او  
 المخالف ان تعدد غيرهم فحين احدها الدبر بينهما فجاء في هذا الفقه الاصل بالاحض منها وهو العادل لكن النظر من بعض الروايات كقوله لا  
 وملاحظة مصلحة البيعة فيكون من الاحتمالات الثانية في وجه المماثلة المذكورة في الحقيقة وفي حقيقة على راي اب جليات وبيني وبينه قرابة وثرة  
 اولاد اصغار او ما اليك جوارك ولم يوصف في ثري فمن يشترى منهم الجارية ويجدها ام ولد لما اشترى في بيعتهم قال ان كان لم ولي يقوم باسم باع  
 عليهم ونظلم وكان ما جودا قلت فما ترى فمن يشترى منهم الجارية ويجدها ام ولد فقال لا بأس بذلك ان باع عليهم لقيم باسم الناظر فيها  
 يصليهم وليس لهم ان يرجعوا فيما قبله لقيم باسم الناظر فيها يصليهم لم يخبر وموثقة زرعة عن جماعة من رجاله من بنون وبنات صفاد  
 كبار من فير وصيته وله خدوما اليك كيف يصنع لو وثرة بقية ذلك قال ان قام رجل ثمة قاسمهم ذلك كله فلا بأس ببناء على ان المراءى  
 يوثق به يطمئن بفعله عرفا ولم يكن فيه ملكة العدا لكان في حقيقة اسمهم بعد ما يدل على اشتراط تحقق عنوان العدا له قال ثالت  
 الرضا عن رجل يموت بغير وصية وله ولد صفاد وكبار يحمل شراء شئ من خدوم متاعه من غير ان يتولى القاضيه بيع لك فان تولاه قاض قد  
 تراصوا به ولم يتخلفه الخليفة اطيبا لشرائه منهم لا قاله اذا كان الاكابر من ولد معة البيعة فلا بائ في وصف الوثرة بالبيع قام كل في ذلك  
 هذا والله ينبغي ان يوثق بك قد عرفت ان ولاية غير الحاكم لا تثبت الا في مقام يكون عموم عقل او نقل يدل على حجان النص كذلك لا للمعروف  
 يكون هنا دليل خاص بل عليه فادور فيه بضع خاص على الولاية تتبع ذلك الضعف وما او خصوصاً فعدا يثمل الفاسق قد لا يثمل لما  
 ما وروية العموم فالكلام منه قد يقع في جواز مباشرة الفاسق وتكليفه بالنسبة لثبته انه هل يكون ذوقا من الشرع في المباشرة ام لا و  
 قد يكون بالنسبة ما يتعلق من فعله بفعله ان اذ لم يعلم وقوعه على وجه المصلحة كالشراء منه مثلاً اما الاول فالأول جواز له وان العدا اليك  
 معتبرة في مناصبها شرعاً لعموله فعل ذلك المعروف لو مثل قوله عن الضعيف من فضل اقتد وعوم قوله نعم ولا تقره او لا لا يثمل  
 بالتي هي احسن بخلاف صحة صحة صحة السابقة قد عرفت انها محمولة على حقيقة على راي اب جليات بل وموثقة زرعة وغير ذلك مما سيأتي  
 ولو ترتب حكم الغير على الفعل الصحيح منه كما اذا صلب في سق على ميت لا و له فالأصل سقوطها عن غيره اذا علم صدور الفعل منه وشك في صحة ولو  
 شك في حدوث الفعل منه واخبره في ثبوت قولك شكال واما الثانية فالأصل اشتراط العدا له فيه فلا يجوز الشراء منه وان ادعى كون البيع مصلحة بل  
 يجب خذ المال من يده ويدل عليه بعد صحة شتميل بعد المقتد بل وموثقة زرعة بناء على ارادة العدا من الوثائق ان عوادا القضا  
 بذلك المعروف لا يرفع اليد عنها بمجرد تصرف الفاسق وان وجوب صلاح مال البيعة فزاعات غنطه لا ترتفع عن الغير بمجرد تصرف الفاسق  
 ولا يجب هنا حمل فعل المسلم على البصيرة كانه مثال الصلوة المقدم لان الواجب هنا ان يصلوه حقيقة وقد علم صدور الصلوة من  
 الفاسق اذا شك في صحته احرز باصالة الصحة واما الحكم فيما عن فيه فلم يحمل على التصرف الصحيح انما حمل على موضوع هو اصل المال و  
 مراعاة الحال والثاني اصل تحقق ذلك فهو كما لو اخبرنا سق باصل الصلوة مع شك في ثبوتها وان شئت قلت ان شراء مال لبيعة لا بد ان يكون  
 مصلحة ولا يجوز ذلك باصالة صحة البيع من البايع كما لو شك المشتري بلوغ البايع فتم ولو وجد شك في الفاسق من مال الصغير بل من الضمخ  
 مع الشتر واخذ الثمن من الفاسق لان مال البيعة لا يجب اصله حفظه من التلف فيعلم انه الثمن والثمن اصله صحة المعاينة لا غير  
 يحكم بالاول فتدبر ثم ان حيث ثبت جواز تصرف المؤمنين فالأصل ان على وجه التكليف الوجوب والالتزام لا على وجه النيابة من حاكم الشرع  
 فضلاً عن كونه على وجه النيابة لا امام مجرد وضع العدا على اليتيم لا بوجبه بل لاخر من جهة راحة بائع محوه ولو نقله بعد جاز في قوله  
 الاخر المصلحة في شراؤه فما الضمخ اذا كان له ثباتا باصل الشرع او يجعلها مع جعله للبيعة ومطلق وليه من غير تخصيص بالعاقلة واما  
 لو اراد بيعه من شخصه عرضه لذلك جاز لغيره بغيره من المصلحة وان كان في يد الاول بالجملة فالأصل ان حكم العدل المؤمنين لا يوجب  
 حكم الاب الجدد حيث جواز ان تصرف كل منهما ما لم يتضر الاخر واما احكام الشرع فهل هم كل فلو عين فقيه من يصلي على الميت لا لاولي الا من يملك  
 امواله ووضع اليد على مال يقيم فهل يجوز للاخر من جهة ام لا الذي ينبغي ان يقال ان استندنا في ولاية الفقيه في مثل التوقيع المستند بالحق  
 قبل وقوع التصرف للزم لان المخاطب هو جوارح الاموال والحكام هم القوافل في عن الراحة يخضع لهم ولما الحكم بكل منهم حجة من الاما  
 بلا يجب على واحد منهم رجوع الاموال الى الاخر فيجوز له مباشرة وان كان الاخر دخل فيه ووضع يده عليه فحال كل منهم حال كل من الاب الجدد ان  
 التناقص في السابق ولا عبور بدخول الاخر في مقدما في ذلك بناء على ان غير تصرف الاخر كما يجوز لاحد الحاكمين تصدق لرافعة قبل حكم الاصل  
 وان حضر المرافعان عندنا وحضر اليهودي بنى على الحكم واما لو استندنا في ذلك على عود النيابة وان فعل الفقيه كفعل الاما ونظر كظن الذي  
 لا يجوز التمسك عنه لان حيث ثبوت الولاية على النفس الاموال حتى يوثق قد تقدم بثبوت عوايد على النيابة في ذلك بل من حيث جاز  
 ارجاع الامور لحاذا اليه المستفاد من قليل الرجوع فيها الى الفقيه بكونه حجة منه على الناس فالأصل جواز مراعاة الفقيه كمن دخل في



امر وضع يده عليه بنى فيه بحسب نظره على تصرف وان لم يفعل فبني ذلك التصرف لان دخوله فيه كدخول الامام فدخلوا في الثانية منه وبنا على تصرف  
اخر فيه جله فهو كمن احب الامام فادله اليانية عن الامام فلا يشمل ما كان فيه من جهة الامام فقد ظهر عما ذكرنا الفرق بين الحكماء وبين الابرار  
الجد لاجل الفرق بين كون كل واحد منهم تجر وبين كون كل واحد منهم ناشئا وبنايتهم كونهم كمن لو كملوا المتقين في ان بناء واحد منهم  
على امره اذ في حقه لا يمنع الاخر عن تصرفه في ما بنى عليه الاول ويندفع بان لو كملوا اذ افرضوا وكلاهما في فضل التصرف في مقدارة فاما تحقيق  
التصرف من احدهم كان الاخر اذ ونا في تصرفه في ما بنى عليه الاول ودخل فيه اما اذا افرضوا وكلاهما عن الشخص الواحد بحيث يكون الواجب  
كالزاد ودخولهم في الامر كدخوله وفرضنا ايضا عدولا لا دليل على انهم على الاذن في مخالفة فضل الموكل والمقدح بما بنى هو عليه صائبا  
او استنباطا كان حكمه حكم ما بنى فيه من غير زيادة ولا نقصان واليوم بما نشاء من ملاحظة التوكيدات المتعاقبة للوكلاء المتعاقبين  
بنفس ذي المقدرة فتم هذا كله مصفا الى الزوم اخذنا لنظام المصالح الموقلة الى الحكاية مثل هذا الاركان للشعاع في اعيانها بوطا  
الحكام من يد الحكوة وكيف كان فقد تبين ما ذكرنا من جواز من جهة فقيهه في كل الزام قولي وفعلي بحسب جوع في الحكم فماذا  
قبض مال اليتيم من شخص او عين شخصاً لقبضه وجعله ناضرا عليه فليس لغيره من الحكم مخالفة نظره لان نظره كظن الامام واما جواز قبض  
جته على نفسه بقصد ما يجتهد به من قبل الحكم فيها اذا ابر من غيرها بل بنى على حكمها فلا بد وجوب الحكم فرع على ان الحكم ثم انه هل يشرط  
ولا غير الابرار الجدل لا لاختلاف البنية لليتيم ام لا ذكر الشهيد فتواعدا في وجهه فكل من ظهر من كلامه انه لا يصح الاعم المصلحة بل مفتح  
الكرامة انما جاء في هذا الظاهر المذكورة في باب الحجر كونه تفاقيا بين المسلمين في شخصه في شرح القواعد لانه لا يصح ان يصرح  
الشيخ بالحلي بذلك حتى في الاب لا يجد يدل عليه بعد ما عرفت من صاعد الولاية لاحد على احد عوم قوله نعم ولا تقربوا مال اليتيم الا بالاجرة  
هي احسن في حيث ان توضع مغلوبة على ما ينبغي له في كل واحد من المتعاضدين لينا ايات الاحكام فلا بد من توضيح ذلك في هذا المقام  
فتقول ان القرب في الابنة يحتمل معا رتبة الاول مطلقا القرب التحريك حتى من مكان الى اخر فلا يشمل مثل ابقائه على حال وعند احد  
الثاني في وضع اليد عليه بعد ان كان بعيدا عنه ومجتمعا في المعنى فحينئذ لا يفرق بينه الا اذا كان القرب احسن فلا يشمل حكم ما بعد الوضع  
الثالث ما بعد تصرفه عفا كالاقتراض والبيع الاجارة وما اشبه ذلك فلا بد من ابقائه على محله تحت يده اذا كان النصف في احسن  
الابتدئ في المناط الرابع مطلقا لا لاختياره كالتعلق بما لليتيم من الفعل والترك والمغنى عنهما في مال اليتيم فلا او تركه الا ما كان احسن  
من غيره فبدل على حرية ابقاء في الفرض المذكور لان ابقائه قربة بما لليتيم من فعله لا لغيره فاحسن في الاية فيحتمل ان يبرأ بظاهره من التفضل  
فيحتمل ان يبرأ به احسن على الاول فيحتمل التصرف لاحسن من تركه كما يظهر من بعض محتمل ان يبرأ به بظاهره وهو الاحسن من تركه ومن ظهر من  
القربات وعلى الثاني فيحتمل ان يبرأ منه مصلحة ويحتمل ان يبرأ به لا لمفاد فيه على ما قيل من ان احدهما احسن الاخر في مفعله ثم ان الظاهر  
اجتماعات القرب هو الثالث ومن احتمل ان الاحسن هو الاحتمال الثاني في اعنى التفضيل المطلق وح فاذا فرضنا ان المصلحة اقتضت بيع  
اليتيم فبعضه بشرة ودام ثم فرضنا انه لا يتفاد لليتيم ابقا الدائم وجعلها دينيا فاذا اولى جعلها دينيا فلا يجوز لان هذا التصرف  
ليس صالحا من تركه وان كان يجوز لنا من ولا الامر بيع المال لا دينيا لغرض عدل الفاترين الدائم والدينيا بعد تعلق المصلحة بحمل المال  
فتداما لو جعلنا احسن بمعنى لا مفسدة فيه يجوز وكذا لو جعلنا القرب بالمعنى الرابع لانا اذا فرضنا ان القرب يتم ابقا مال اليتيم على حاله  
كما هو الاحتمال الرابع فيجوز التصرف المذكور اذ بعد كون الاحسن هو جعل مال اليتيم نقدا فكما انه محذور في الاستدباب جعله داما ودينيا  
لان القدر المشترك احسن من غيره واحدا للفردين في لازمة لاحد ما على الاخر فخير فكان بعد جعله داما اذا كان كل واحد منهما الدائم على  
حاله وجعلها دينيا اقربا والقدر المشترك احسن من غيره فاحد الفردين لازمة فيه على الاخر وهو محذور بينهما والحاصل انه كلما يفر من التفرع بين  
تصرفين في الاستدباب لكون القدر المشترك بينهما احسن عليه من لاحد الفردين تحقيق التحيز لاجل ذلك استدانة فيجوز العدل من احدهما بعد فعله  
الاخر اذا كان العدل مساويا للبقا بالنسبة الى اليتيم فان كان فيه نفع يعود الى المتصرف لكن الانصاف ان المعنى الرابع القرب هو جوع في نظر  
العرب بالنسبة للمعنى الثالث وان كان الذي يفتقنه لتدبيره في غرض الشارع ومقصوده من مثل هذا الكلام ان لا يمتد في امر اليتيم  
الا ما كان احسن من غيره نعم بما يظهر من بعض الروايات ان مناط حرية التصرف هو الضرر لا ان مناط الجواز هو النفع ففي حصة كما قال الله  
عليه وسلم انا لندخل على اخ لنا في بيتنا تيام ومطعم لم نفقد على جباطهم ونشر من ما هم ويحد منا حادهم ودينا طعمنا فيه طعاما من بيتنا  
ومنه من طعامهم فامرنا في ذلك قال ان كان في دخولكم عليهم منفعة فلا بأس ان كان فيه ضرر فلا يبا على ان المراد من منفعة لغيره  
يوان عوضا بقصر فون مال اليتيم عند خولم فيكون المراد بالضرر في الذيل لا يملك الا ما يوان ذلك فلا تنا في بين الصد الذي على امره  
المغاير من من ان الصد على ناطة لغيره والضرر في الذيل على ناطة الحرمة بالضرر فيقتضيان في مورد يكون التصرف غير نافع ولا مضر

في بيان

الاستدلال بالبرهان

هذا منبني على ان المراد بمقتضى الدخول النفع المأمور به بعد وصول ما زاد ما لا يقيم اليه بمعنى ان يكون المنفعة في معاوضته ما ينقص من  
اليقيم بما يتوصل اليهم من له كان يشترطه فيعطى فسا با زائره وهكذا ولنت جبره بان لا يظهر المراد ان حتم يحصل التناز في رواية الجبر  
فلا بد عبد الله ان لا ينزع يتيه فرعا وهكذا الشيء فكل من ثم طعنها بعد للشيء من ما في قولنا ربحنا هذا هذا قال لا بأس فان ترك  
الاستدلال عن مساواة العوض و زبادته بدل على اعتبا الزيادة الا ان يحمل على الغالب من كون النقص في الطعنا المتيك اليها واعطاء  
العوض بعد الاصلح ان الفاظ الطعام المتيك اليه هو المطبوخ وشبهه وهل يجب رعاية الاصلح ام لا وحجنا قال الشافعي في القواعد  
يجب على الولي رعاية المصلحة في مال الموالي عليه ويكفي نفع المصلحة لا ان لا تضره ولا تضره ولا تضره فمال المالك على ما له لان النقل انما  
لا يملكها من غاية والحد شيئا لا تكاد تقع غاية وعلى هذا هل يجوز الاصلح لا يكتفي بطلاق المصلحة فيه وجها نعم لما قلنا لان ذلك لا يتنا  
وعلى كل تقدير ما هو ظاهر في حال الاصلح والمصلحة لم يجز اعدل عن الاصلح وتترتب على ذلك اخذ الولي بالشفقة للموالي عليه حيث لا مصلحة لا  
مفسدة وتزويج المجنون حيث لا مفسدة وغير ذلك انتهى الثاني ان في الاصلح في مقابل ترك النقص راسا غير لازم لعاد الدليل عليه فلو كان مال  
اليقيم موضوعا عند و كان لا يتجاوز بصلح منه يجب الا اذا قلنا بالمعنى الرابع من معاني القبر في الاية بان يرد لا يتناز واما الية لم يرد  
الاخلا والرقا الا ان يكون احسن من غيره وقد عرفت الاشكال في استقامة هذا المعنى بل الظاهر ان الوجوه في معنى المنه عن جميعا لا  
ما كان احسن من غيره ومن الرق فلا يتناز اذا كان ضل احسن من الرق نعم ثبت بدل خارج حرة الرق لئلا كان منه مفسدة ما اذا كان في الرق  
مفسدة و اذا الامر بيننا فعلا بعضها اصلح من بعض فقط الاية عند جواز المعدل عنه بل بما بعد المعدل في بعض المقامات فسادا كما اذا اشترى  
في موضع بعينه وفي موضع اخر غيره فبشر فانه بعد بغير الاول فسادا للمال الوارث كجاء على وجهه البقية ملكه اصلح للمال وهذا هو  
الحكم اراده الشافعي بقوله ولو ظهر في الحال انه قد لا يعدل المعدل من النفاضة كما لو كان بغير مصلحة او كان بغيره بل ان لم يعط الاجرة  
ان ينقله اليه العلم بعد النفاضة فانه قد لا يعدل في النفاضة لكن في الاية وجوبه في شرائه في غير ينقل اليه العلم لم نمننا او شتمنا  
ان يكون مسلما فلا يصح نقله الى الكافر عندنا كقولنا كما في الشذرة بل من الغيبة عليه الاجماع خلاف المحكي في الشذرة عن بعض علمائنا  
وتجنا عبارة الاسكافي في المصنف استدلالا بان الكافر يمنع من استدامته لانه لو ملكه قهر بارادوا وسلم ملكه بيع عليه فبيع من ابتداء  
كالنكاح ونحوه بان لا شرع في تعديل على المؤمن فينتفي لقوله نعم ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا بالنسبة المرشلة كتب  
اصحابنا العجيز يعلم واستدلوا لم عليه في موارد معتدة حتى في عكس جواز علوية الكافر على بنينا المسلم بل جواز مساواة وهو قولهم  
الاستدلال على اولادهم على علمهم من العلوم ما نحن فيه ولو لا استدلال عليه بكون الانفاضة من لواضع النظر عن عكس الاجماع المقصود بغيره  
واشتمها المتناز لا يترتب حتى يثبت كذا عرفان الى الفقهاء وغيره الاحكام بان لا يمكن ما ذكره من الادخالها على الاشكال في الدلالة بالحكام  
قياسا لا بد ا على الاستدلال في توجيهه من المتناز من منع الشارع عن استدلاله صوابا اصل جوده حدنا وتبائن غير مدخل في حصول  
البقا كما لو اراد الموالي باخراج احد من التا و ابا والة الجاحشة عن المجدد فانه يفهم من ذلك جواز الادخال لكن يرد عليه ان هذا انما يقتضي  
كون الرضا بالحدث على نفع عكس الرضا بالبقاء من العلوم ان عكس الرضا بالبقاء عكس تكليف بعد البقاء وبخراجه عن ملكه وليس مضاهاة عكس  
امضا الشارع بقاءه حتى يكون له بعد المسلم خارجا بغيره شرعا عن ملك الكافر فيكون عكس الرضا بالادخال على هذا الوجه فلا يدل على عكس  
امضا له دخوله في ملكه ليشب ذلك لفساد والحاصل ان لا لانه من الادخال في الملك ما بقوله لانه الذي عن الايقاف في الدلالة  
امضا الساع لا تار المنه عنه وعكس والمفروض اننا الدلالة في المتبوع وما ذكرنا يندفع التمسك للمطلب بالرض الوارد في عكس كذا في  
ايمل المؤمنين اذ ضلوا من المؤمنين وادفعوا منه الى صاحبه لانهم لا يفرده عند بناء على ان تخصيص البيع بالمسلمين في مقام البان  
الاخر لا يدل على المنع من بيع الكافر فيعند موضع لا ندفع ان تخصيص المسلمين بها هو من جعلنا الذي على الامر بالبيع اذ ملك  
الكافر الذي عن ايقافه عند ولا يحصل ببقائه الى كافر فليس تخصيص لما موبة لا خصصا مودة لصحبه بل لان الغرض من الامر لا  
يحصل الا بفانهم ولما الاية فباب الخدشة فيها واسع فانه من جهة دلالها في نفسها ولو بقبرية سياقتها الا بعض التخصيص فلا بد من حمله  
معنى لا يتحقق منه تخصيص بغيره ما قبلها الدلالة على اراقة ان نفى لصل في الآخرة واخرى في حيث غير هاتي بعض الاحكام في عكس الكفار على  
المؤمنين وهو ما ذكر في الصوغ في كسر د ا على من نعم ان اراد بها في تقديره سبحانه بمقتضى الاشياء القاترة ساطا لكما على المؤمنين  
حتى انكر لهذا المعنى فليس الدلالة لا يوهمة ومثله ان الحسين لم يقبل بل شبهه ورفع كهي على بنينا والة عليهم السلام وهم على معنى تملك الملكة  
وتقيم الجبل على وجهه لاجل الاحتياج الاستدلال لا يخفى عن تكلفنا الشذرة حيث تعاض عكس الاية مع عكس ادل على صحة البيع ونحوه فاما العفو  
حل كل امانا الجارة وسلطان الناس على ملوكهم وحكومتهم الاية عليها غير ملوثة ولا ياتيها الاية عن تخصيص في وجوب الاية في طرف الاستدلال

[illegible]

وَرَدَ الْوَيْلُ لِلْمُصَلِّينَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَدْرِكَهُ لَوْلَا إِيمَانُ بَلَدٍ

ولما



ملک اکبر

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم  
عن أبي هريرة رضي الله عنه

من ما خرج عنه وجوب المال الا ان ينفق ما يحق له ان ينفق بالعرفان فلا شك في خلافه في حق العوضين اذ لا يبيع الا في حله  
واما يتحقق فيه ذلك فان كان المال في مقابلة اكله بالباطل عرفا فالظن ان المقابلة في مال يتحقق فيه ذلك فان ثبت ليل من ضر واجاع  
على مد جواز بيعه فهو الا فلا يتحقق وجوب الرجوع الى عموم صحة البيع التجارة وخصوص قوله في المرو عن تحف العقول وكل شيء يكون  
لم فيه الصلاح من جهة من جهة فكل ذلك حلال بغيره الى اخر الرواية وقد تقدمت في الكتاب ثم انهم اختلفوا باعتبار الملكية في عوضين من  
بيع ما يشترطه الناس كالماء والكل والسمك والوحوش قبل اصطيادها يكون هذه كلها غير ملوكة بالفضل واخرها ايتهم غير الارض  
المفتوحة عنوة ووجه الاختلاف عنهما انها غير ملوكة لملكها على نحو سائر الاملاك بحيث يكون لكل منهم جزء معين من غير الارض ان  
قل ولذا لا يشترط بل لا من قبل الوقف والخاص على معين لعد تملكهم للمنفعة مشاعا ولا كالوقوف على غير معينين كالعلماء والمؤمنين  
ولا من قبل تلك الفقهاء للزكاة والسادة للخص بمعنى كونهم مضاف لعد تملكهم للمنافعة بالقبض لان مضره مختص في مصالح  
المسلمين فلا يجوز تقسيمه عليهم من دون ملاحظة مصالحهم وهذه الملكية نحو مستقل من الملكية فذلك له عليه دليل ومعناها  
خاصة للملك في مصالح الملاك ثم ان كون هذه الارض للمسلمين ما دام على عليه الاجاع ودل عليه المض كرسلة سما الطويلة وغيرها  
وحيث جرى في الكلام ذكر بعض اقسام الارضين فلا بأس بالاشارة اجمالا الى جميع قسمات الارضين واحكامها فيقول ومن الله  
الاستقار الارض ما موات وما غارت وكل منها اما ان يكون كل اصلية وعرض لها ذلك فالأقسام اربعة لاحكامها الاول ما يكون مواتا  
بالاستقار ان لم تكن مسبوقة بالغارة ولا اشكال ولا خلاف في كونها للامام والاجاع عليه محكي عن الفقيه ومع صدق ذلك  
وظا جارية اخرى في المصنوع بل قبل ان يها مواتة وهي من الانفال نعم ايج التصرف فيها بالاحياء لا عوض وعلية يحمل  
ما في النبوين وقان الارض لله ولا سولة ثم هي لكم من ايام المسلمين ونحوه لاخر ما في الارض لله ولرسوله ثم هي لكم من ايام  
يكون في بعض الاخبار وجوب ائثار الامام في كل ما يملكه كالبقرة والجدان في كل ما يملكه من الارض لله ولرسوله ثم هي لكم من ايام  
المؤمنين قالنا واهل بيتي الذين ورثنا الله الارض ونحو المتفق والارض كلها لنا من ايامي من الارض من المسلمين فليس لها ايتود  
خراجها الى الامام من اهل بيتي فله ما اكل منها الخبز ومصحح عمر بن يزيد ان قال رجل يا عبد الله عن رجل اخذ ارضا مواتا تركها  
اقلها فصرها واجر اثارها وبقي فيها بوتا وغرس فيها نخلا وشجر فقال ابو عبد الله كان اير المؤمنين يقول من احيى ارضا مواتا  
فهو له وعليه طسها يؤتم به الى الامام في حال الهدنة فاظهر القايام فله من نفسه على ان يؤخذ منه الخبز يمكن حملها على بيان الاختصاص  
وجوب ايضا الطس اذا طلب الامام لكن لا تملك اير المؤمنين في حالها واشيعتهم واسقطوا ذلك عنهم كما يدل عليه قوله ما كان  
لنا من اير ليعتقنا وقوله في رواية منعت عبد الملك كل ما كان في يدك يمشي منا من الارض فهم فيه محللون يحمل ذلك ان يقوم منا  
بغيرهم طسوا كان في ايديهم فان كتبهم الارض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا وياخذ الارض من ايديهم ونخرجهم عنها صفر الخبز  
نعم ذكر في كره انه لو تصرف في الموات احد غير من الامام كان عليه طسها ويحمل حمل هذه الاجبا المذكورة على حال الخصومة لا فاعلا  
عدا لحال في عدم وجوب مال الامام في الارض في حال اليقنة بل الاجبا متفقة على انها من ايامها وبتحكاكها راجع المسلمين على  
صيرتها ملكا بالاجبا الشائنة ما كانت حاضرة بالاصالة لا من عمره والظا انهم للامناء وكونها من الانفال وهو ما اطلاق في قولهم  
وكل ارض ايج عليها ملك مسلم فهو للامام وعن كره الاجاع وفي غيرها نفي الخلاف عنه لو ثبت بان بن عثمان عن اسحق بن عمار المحكي عن  
نفسه على بن ابراهيم عن الصادق حيث عد من الانفال كل ارض لا رطبها ونحوها المحكي عن نفس الصادق عن ابي بصير عن ابي جعفر ولا  
يخصص عموم ذلك بخصوص بعض الاخبار حيث جعل فيها من الانفال كل ارض ميرة لا رطب لها ثبات على ثبوت المصنف للموقوف  
للآخر لان الظهور والوصف هو ان الغالب ان الغالب في الارض التي لا مال لها كوفها مواتا واهل ملك هذه بالحناء وحبها  
من كونه مال الامام ومن ملكها فاته التملك بالحناء كما يملك الاموات بالاجبا مع كونه مال الامام فدخل في عموم النسخ من متوالي  
ما لم يسبق له من مواتا فانه لا يملك الاموات وهو ملك للمحيي فليس ملكا له بالشروط المذكورة في باب الاجبا  
بالاجاع الا ما كان عن المذهب بالاجاع المسلمين كما عن الشيعة وعليه ما في المصنوع من كره لكن يقال في ما كالم لا يشترطه تملك  
المصرف لا من الرتبة فلا بد من الملاحظة الرابع ما عرض له الموت بعد الغارة فان كانت الغارة اصلية فهي مال الامام وان كانت  
الغارة من عمره فبقائها على ملك عمره او خرجها عنه وصيرتها ملكا لمن عمرها ثانيا خلافا لغيره في كتاب اجبا المواتين  
اختلاف الاخبار ثم القسم الثالث اما ان تكون الغارة من المسلمين او من الكفار فان كان من المسلمين فملكهم لا يجرى الانفال او يجرى  
الخرب على احد القولين وان كان من الكفار فملك ان كان في دار الاسلام وملكنا بعد اعتبار الاسلام وان اعتبرنا الاسلام كانا يملكنا

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

ملك الامام وان كان في دار الكفر فملكها في دار الجاهلية بملك المسلم وبالاغتنام كسائر ما هو لهم فملك الكفار من الارض انما انما  
طوعا فيبقى على ملكه كسائر ملكه وانما ان لا يملك عليه طوعا فان بقي عليه كسائر ملكه فملكه كسائر ملكه وان ارتفعت يد  
عنهما فان يكون باجلاء المالك عنها فملكها للمسلمين وبموت هلهما وعدا الوارث فيصير ملكا للامام ويكون من الانفال  
لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب ان رقت يد عنها فملكه وعنه في كسائر ما لا يتقل من الغنمة كالخيل والاشجار والنباتات الجبل  
كافة اجماعا على ما حكاه غير واحد من اهل الخلاف وكذا في غير ما والنصوص من حيث هيصة ففي رواية في مرة المشوفها عن بيع رضى الجراح  
من بيعها في ارض المسلمين قلت ببيعها الذي في يد من لا يصنع بخراج المسلمين ما دام قال لا بأس بشرحها او يجوز حق المسلمين عليه  
لعلمه يكون قوتى عليها واملى بخراجهم منه في رسته خاد الطولية ليس قال في شيء من الارضين وما غلبوا الاما حو العسكر ان قال لا  
الخذ بخيل وركاب في موقوفة مترددة في يد من يجرها ويحبها ويقوم عليها على ما صا لهم الوالى على قدر طاقتهم من الخراج النصف الثالث  
الثلاثين على قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضرهم الى ان قال فخذنا بقية بعد الشر فيصير بين الوالى وبين شركائهم الذين هم على الارض واكرها  
في دفع عليهم انصباهم على قدر ما صا لهم عليه ياخذ الباقي فيكون في الارض او اعوانه على ان الله في مصلحتهم ما يوجب من تقوية الاسلحة وقوة  
الدين في وجوه الجهاد وغير ذلك مما فيه مصلحة العامة ليس لنفسه من القليل ولا الكثير في صحة الخلع قال سئل ابو عبد الله عن السوا من لته  
قال هو لجميع المسلمين ان هو اليوا ولو دخل في الاسلام بعد اليوم لم يخلق بعد فقلنا ان شريتنا الهما قين قال لا يصح الا ان تشرها منهم على ان  
تصيرها للمسلمين فان شاء والى الامران ياخذها اخذها قلت فان خذها منه قال لا بد عليه ان يتركها ولو لم يتركها باعها على رواية ابن ابي عمير  
ابا عبد الله عن شراء الارض من رضى الجراح فكرهه قال انما ارض الجراح للمسلمين فقالوا لانه تشرها الرجل وعليه خراجها فقال لا بأس ان لا يتجوز  
من غير ذلك ورواية اسمعيل الفضل الهاشمي فيها وسالته عن رجل اشترى رضى من رضى الجراح فبقي لها اولم بين غير ان ناسا من اهل الدن  
نزلوها لان ياخذ منها حصة البيوت اذا وخريرة ورؤسهم قال لا يشاؤهم فاخذ بعد الشرط فهو حلال اخذها في خبره في البيع لشر من  
السوا شيئا الا من كانت له ذمة فاما في المسلمين الى غير ذلك ظاهرا كاترى جواز بيعها حتى تبعا للامار المملوكه فيها على ان تكون  
من البيع فيدخل في ملك المشتري نعم يكون المشتري على وجهه كان للمبايع عن مجرد الاولوية وعدم جواز من حقه اذا كان التصرف واحدا ملك  
الامار باذن الامام او باجازة ولو لم هو الشبهة كما اذا كان التصرف بقبيل السلطان الجاهل باذن الحاكم الشرعي بناء على عموم لا يملك  
المسلمين نيابة عن الامام لكن ما عتبة المبطو اطلاق المنع عن التصرف فيها قال لا يجوز التصرف فيها ببيع ولا شراء ولا هبة ولا معاومة  
ولا بيع ان يبيعي وروايات ومنازل ومنازل مقامات ولا غير ذلك من انواع التصرف التي يقع الملك في فعل شيئا من ذلك كان التصرف باطلا وهو  
على حكم الاصل ويمكن حمل كلامه على صوت عدل من الامام في حال حصون ويحتل راحة التصرف بالبناء على وجه الجحارة والملك قال  
س لا يجوز التصرف في المفتوحة عنوة الا باذن الامام سواء كان بالبيع والوقف وغيرها نعم في حال اليقظة نفذ ذلك اطلاق في طان التصرف  
فيها لا تنفذ قال ابن اديس انما يتبع توقف بخراجها وبناؤها وتصرفها لا فضل الارض انتهى وقد ينسب من التفصيل بين ما في اليقظة والخصو  
فيجوز التصرف في الاول ولو بالبيع والوقف في الشا في الا باذن الامام وكذا الى مع صدق في البتة فظليل الظاهر موافقة لما في جملة  
جواز التصرف فيه في زمان اليقظة باحداث الامار وجواز نقل الارض تبعا للامار فيفعل ذلك الارض تبعا للامار والموقوف لها مملوكه ما دام  
الامار موجودة قال في شرح قول المحقق ولا يجوز بيعها ولا هبتها ولا وقفها ان المراد لا يصح لك في رتبة الارض متقلة ما فعل  
ذلك لها تبعا للامار التصرف من بناء وغيره من زرع ونحوها فجاء على الاقوى قال فاذا باعها بائع مع شيء من هذه الامار دخل في البيع على  
التبع كذا الوقف وغيره ويستمر كذا مادام شيئا من الامار باقية فاذا ذهبت اجمع نقطه حق المشتري والموقوف عليه غير ما عنها هكذا جمع  
وعليه العمل انتهى نعم ربما يظهر من عبارة الشيخ في التهذيب جواز البيع الشراء في نفس الوقف حيث قال ان قال قل ان ذكرتموه انما دل على ان  
التصرف في هذه الارضين ولا يدل على صحة ملكها بالشراء والبيع مع عدم صحتها لا يصح ما يفسر عليها قلنا انما قد تمننا الارضين على لينة  
اقساما ارض اسلام اهلها عليها في ملكهم يتصرفون فيها وارض يؤخذ عنوة او يباح اهلها عليها فاعدا بخلافها وبيعها لا ينافي ذلك  
فما لاها ارض المسلمين هذا القسم يبيع الشراء والبيع في هذا الوجه اما الانفال انما يجري مجراها فلا يبيع ملكها بالشراء وانما البيع  
لنا التصرف فيها حسب ما استدل على ارضي الجراح ورواية في بركة السابقة الدالة على جواز بيعها فان التصرف دون قبلة فيمنه على توجيه  
كلامه وكيف كان فما ذكره من حصول الملك تبعا للامار بما لا دليل عليه من اردو الانتقال فم المتيقن هو شوق الاختصاص المتصرف في  
دام شيء من الامار وجوا قال فينبغي ان يفسر الكلام اليه وبيان الوجه في جواز التصرف معه حتى يثبت حق الاختصاص فيقول ما في زمان  
الخصو والتمك من لا يثبت ان لا ينبغي الاستكانة في توقف التصرف على اذن الامام لان في المسلمين فلهما عينا وفضعة من لظان كلام الشيخ

هذا هو الوجه في جواز التصرف في الارضين



المطلوق في المنع عن التصرف محمول على صورة عدم اذن الامام مع حضوره واماني زمان الغيبة ففي عدم جواز التصرف لا ينافي اعطاه السلطان  
الذي قبل قبول الخراج المقاسمة منه وجواز مظهر نظر المعلوم نادل على تحليل مطلق الارض للشيعة لاختصاص الموات التي هي الالامام وربما  
يؤيد جواز قبول الخراج الذي هو كجزء الارض فيجوز التصرف فيها كما ان جواز الالامام الذي هو نائب الامام والتفصيل بين من  
يستحق اجرة هذه الارض فيجوز له التصرف فيها لا يظهر من قوله في الخطاب في بعض اجناس الخراج ان لك نصيبا بيتا لما لا بين غير ذلك  
يجب عليه حق الارض لذا افني غير واحد على ما حكى بانه لا يجوز جبر الخراج سرقته على الساطع الجائر لا متناع عنه استثنى بعضهم ما اذا رفع  
نائب الامام او بين ما عرض له الموت من الارض المحيطة بالفتح وبين الباقية على عمارتها من جنس الفتح فيجوز اخيرا الاول هو اذ لا الاحياء  
حضور واية سليمان بن خالد نحوها وجوه او فقها بالقواعد الاحتمال الثالث ثم الرابع ثم الخامس مما ذكرنا يعلم حال ان ينقص من الفتح  
كاد ان لا يتجار وانما رها واختار الابنية والتمتع والطين لما خوز من سطح الارض في بعض الجازة ونحو ذلك فان مقتضى عدم  
كوننا يحدث بعد الفتح من الامور المنقولة ملكا للمسلمين لخاصة جماعة كاهل امة والشهد المحقق الثاني وغيرهم على ما حكى فيهم بتقدير  
جواز وهن ابنية الارض المفتوحة عنودا لم تترك الالات من تراب الارض نعم الموجب منها حال الفتح للمقابلين لانها مقلد وح فمقتضى لقا  
عدم صحة اخذها الامن السلطان الجائر من خاتم الشرع لم يمسك ان يقر لا مدخل سلطان الجور لان القدر المأذون في تناوله منفعته  
الارض لا اجزائها الا ان يكون لاخذ على وجه الاستئذان لا التملك فيجوز ويحتمل كون ذلك بحكم المباحة العوم من سبيل ما لم يستقبل  
فهو حق في يؤيد بل يعلل عليه ستم التبرع خلفا عن سلف على بيع الامور المنقولة من تراب ارض العراق من الاجر والكوز والادوية وما عمل من  
التراب الحسينية ويقوى هذا الاحتمال بعد انضال هذا الاجزاء من الارض ما علم ان ذكرنا هذا لان وجع من ما خرج عنها في شروط العو  
بعدا للملكية كونه طلقا وفعوا عليه بعد جواز بيع الوقف الا فيما استثنى لا الرهن الا باذن الرهن واجازته ولا المولد الا في الوقف  
المستثنى والمراد بالطلاق تمام السلطة على المالك بحيث يكون المالك ان يفعل بملكه ما شاء ويكون مطلق العنان لاجل ذلك لكن هذا  
في الحقيقة واجل ان يكون للمالك ما يسقط المالك بقله ويكون نقله ما ضايفه لعل يعلق حق ما ينافي عن نقله من ذي حق  
الى من شرط البيع يكون متعلقا بما يصح للمالك بيعه مستقلا وهذا لا يحصل لفظان هذا الفتح في نفس شرط التبرع عليه علم  
جواز بيع الوقف والمروءون والم ولد بل الشرط في الحقيقة انفقنا كل من تلك الحقوق الخاصة وغيرها ما ثبت منفعته عن نص المالك لانه  
ولحجتها ونحوها وهذا العفو المنع من تنقلا تلك الحقوق بمعنى الطلاق ان يكون المالك مطلق العنان في نقله غير محصور عليه لاحد الحقوق التي  
ثبت منفعها للمالك عن التصرف في ملكه فالتبرع بهذا المفهوم المنع مما يملكه لا كحقه في التصرف لا ما ينافي شرطه ليكون بعده  
من وعابلا لا منعه الفرعية والاصالة بالعكس ثم ان اكثر من تعرض لهذا الشرط لم يذكر من الحقوق الا الثلاثة المذكورة ثم عو نواحق الجاز  
اخلاصا في حكم بنية طان الحقوق المانعة اكثر من هذه الثلاثة والاربعة وقد لهاها بعض من عاصرها الى ازيد من عشرين فذكر بعد  
الاربعة المذكورة في عبارته الاكثر النذر المتعلق بالبيع الجنا المتعلق بالارتداد والخلف على عتبة بيعه بعين الملك المبيع  
واشراط علق العتق عقد لازم والكتابة المشروطة والمطلقة بالقبض المالم محر منه حيث ان المولى ثم عن التصرف باخره من ملكه  
قبل الاداء والتدبير العلق على موت المولى يتابع على جواز ذلك اذ اقام المولى لم يمت من علق عليه العتق كان مملوكا للورثة ممنوعا من  
منه وحقوق الموصول بالموصي بعد موت الموصي قبل قبوله يتابع على منع الوارث من التصرف فيه وتعلق حق الشفعة بالمائة مانع من  
لزوم التصرفات الواقعة من المالك فلا يمنع بعدا لاخذ بالشفقة باطلها وتعدية الولد للمول بشفقة مبدية اذا اشترطه جلي في  
فانما بالولد يتابع على جواز بيعها وكونه مملوكا ولو من حر شراب حال الوطى فانه مملوك له لكن ليس له التصرف فيه لا بتقوية واخذ بقبضه  
تعارض السبب الملك المزبل للملك كما لو قهر حره اياه والغية قبل القسمة بناء على حصول الملك بحرية الاستيلاء دون القسمة لاستحالة  
بقاء الملك بلا مال غير ذلك مما سبقف عليه المستمع لكنا نقصر على ما اقتصر عليه الاصحاب من ذكر الوقف ام الولد ثم الرهن ثم الحنأ  
انتم مسئلت لا يجوز بيع الوقف اجماعا محققا في الجملة ومحكما وعموقولة الوقوف على حسب ما يوقفها اهلها ورواية في على بن اشد  
سالك بالحق فقلت جعلت فداك اني اشيرت رصنا الى جنب ضيعتي فلما عرفت ما خربت انا وقف فقال لا يجوز شراء الوقف لا تدخل الخلة  
في ملكك ادفعها اليها او وقف عليها فقلت لا اعرف لها ربا قال تصدق بغلتها وما ورس مكية ووقف للمؤمنين وغيره من الائمة صلوا  
الله عليهم اجمعين مثل ما عرفت عن النبي صلى الله عليه وآله في صورة وقف للمؤمنين بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما وقف عليه علي بن ابي طالب  
وهو حي سوى تصدق بداره الوقف في يومه من مائة لا تبلغ ولا توهب حتى يرث الله الدين والسموات والارض واسكن فلانا هذا الصلة  
ما عاش وعاش عقبه فاذا انقضوا فاني لذي الحاجة من المسلمين الجبر فان الظمن الوصف كوفها صنفه لنوع الصلة لا لشخصها ويصدق فيها

في البيع والوقف

السابق

شرطا خارجا عن النوع ما خول في التخصيص مع ان سباق الاستراط يقتضي تأخره عن دكن العقد اعق الموقوف عليهم خصوصاً مع كون شرطاً عليهم منع من لو جاز البيع بعض الاجزاء كان شرطاً على الاطلاق فاسد بل مقصد الحاق الفسخ بالبيع من جواز بيعه بعض الوارد في الفسخين الموقوف عليهم او دفعه وطرد الحاجة وصيرته بما لا ينفع اصلاً الا ان يتوان هذا الاطلاق نظراً للاطلاق المتقدّم في رتبة ابن وادنا انصرف الى البيع لا التملك من هذا القيد لما لا بد منه على تقدير كون الصفة فضلاً للنوع او شرطاً خارجاً مع احتمال العلم كما يعتبر وهذا الاموال المبيّعة بوجه ان يستغنى بذلك عن القيد على تقدير كون الصفة شرطاً بخلاف ما وجعل وصفاً داخل في النوع فان العلم بغيره مستوعباً للبيع الشخص لا يقتضي عن قيد الاطلاق الوصف في النوع كما لا يخفى فظهر ان القيد بالاطلاق المنع عن البيع على كون الوصف داخل في اصل الوقف كما صدق عن بعض من غاصرنا لا يخرج عن نظره ان كان الاصل ما ذكرنا من ظهوره في الاوصاف كونه اوقافاً للنوع وما ذكرنا من ان الوقف لا يخرج عن بيع الوقف بل هو ثلثه خالوا فاق حيث جعلها بمقتضى صيغة الوقف صدقة جارية تنفع بها وحق البطون المتأخرة عن بطون النبايع والتقيّد الشرعي المكثوف عنه بالروايات فان الوقف متعلق بحق الله حيث يعتبر فيه المرقبة يكون لله قسم عليه عوضه وقد يرتفع بعض هذا الموانع فيبقى الباقي وقد يرتفع كلها وسبب التقيّد ثم ان جواز البيع بناءً في بقاء الوقف في ان يباع فالوقف بطل بغير البيع لا يجوز له من غير جواز بيع عين الموقوفة جواز ابطال وقفها بالبدل ولا اليقين مدلول صيغة الوقف وان اخذت الدام والمنع من المفاضلة عليه لانه قد يجرى ما يجوز مخالفة هذا الانشاء كما ان مقتضى العقد الحائز كالحقة تعليل المتهيب المقتضى لتسلطه المتكبر في جواز انفراد من يده ومنع ذلك يجوز مخالفة وقطع سلطنته عنه فتم الا انه ذكر بعض في هذا المقام ان الذي يقتضي في النظر في جواز ان الوقف نادام وقفاً لا يجوز بيعه بل لعل في جوازه مع كون وقفها من التصانف اذ ابطال الوقف لا يخرج جواز بيعه ثم ذكر بعض بطلان الوقف المسوّقة لبيعة قد سبق له ذلك بعض الاساطين في شرحه على حيث استدل على المنع من بيع الوقف بعد النص الاجماع بل في قوله بان البيع اضرب بناءً في حقيقة الوقف لا خذال دالم فيه وان في المعاصم ما خوذ فيه ابتداء وفيه ان اريد من بطلان وقفه ان يباع بعض اثاره جواز البيع المسبب عن سقوط حق الموقوف عليهم عن شخص العين ومنها وعن بدلها حيث قلنا يكون الثمن للبطلان الذي يبيع هذا لا يحصل فضلاً عن ان يحتاج الى نظر فضلاً عن امتثاله وان اريد بطلان وقفه كما هو ظاهر حيث جعل المنع من البيع من مقوماته فهو الوقف فيه مع كون خلاف الاجماع اذ لم يقل احد من المجازين ببيع الوقف في بعض المواضع بطلان الوقف خروج الموقوف عن ملك الموقوف عليه الاطلاق الواقي ان المنع عن البيع ليس خولاً في مفهومه بل هو في غير المساجد شبهها فاقم من التملك ولذا يطلق عليه قصد ويجوز ايجازاً بلفظ قصد الا ان المالك له بطون متلاحقة فاذا جاز بيعه مع لا بد ان كان البايع لها عن جميع الملاك في بدل المالك الاخر واذا جاز لامر كذا بيع لضرورة البطلان الموقوف على القول بجوازه فقد جعل الشارع لم خول بطلان الوقف ببيعة نفسها فادام بيعه لم يطل وكذا لو فرض اندفاع الفرض بعد الحكم بجواز البيع ولم يتفق البيع كان الوقف على حاله ولذا صرح مع صدق جواز رهن الوقف ان بلغ حد الجوسية معلا باحتمال طرد اليك الموقوف عليهم عند اعادة بيعه في الموقف اذ عرفت ان مقتضى العموم في الوقف جواز البيع علم ان الاصحاب في الخروج عن عموم المنع في الجملة اقوالاً احدها على خروج سنة اصلاً وهو لظن كلام الحلبي حيث انه في رعيه نقل كلام المصنف في سر والى الذي يقتضيه مدعيه ان بعد وقفه وقبضه لا يجوز الرجوع فيه لا بغيره عن وجوه سبله ولا بغيره سواء كان بيعه او رعيه ام لا وسواء ربا لوقف ولا يوجد من رعيه بغيره من سلطان وغيره ومحصل بحيث لا يحكم بغيره لاقال الشهد بعد نقل اقوال المجوزين وابن اديس سداً لباب هوناد مع موقرة وقد ادعى في غير هذا الخلاف في المؤبد قال ان الخلاف الذي حكينا بين اصحابنا انما هو اذا كان الوقف على قوم مخصوصين وليس فيه شرط يقتضي رجوعه الى غيرهم ولما اذا كان الوقف على قوم ومن بعدهم على غيرهم وكان الواقف قد شرط رجوعه الى غيره الى ان يرث الله الارض ثم يخرج بيعه على وجهه بغير خلاف بين اصحابنا انتهى في نظيره من ثمانية من ظهور اقوال كثير من المجوزين المؤبد وحكي المنع مطعون لا سكا في تحز لا سلام ايضاً الا في الات الوقوف واجزائه التي انحصر طريق الانتفاع بها في البيع لا لا سكا ما حكى عنه في لكان الموقوف عليه يقا وغيره لو بالغ حاله الى ان لا يملكه من منفعة فلا بأس ببيعة ابنه لكانه بمنه ان لم يكن ومنه مما كان ينص اليه من منفعة او رعيه على منافع ما بقي من اصل ما حبس معه اذا كان في ذلك صلاح انتهى في التحز الذين في الايضاح في شرح قول الفقهاء سرهما ولو خلق حصيلة المصلح خرج عن الانتفاع به وانكسر المصلح بحيث لا ينفع به غير الاحراق فالأقر رجوعه بغيره بعد احتمال المنع بعون النص المنع والاصح من جواز بيعه من رعيه في المائل ان لم يكن والا فغيره انتهى في نسبة المنع اليها على الاطلاق لا بد ان يبنى على خروج مثل هذا من محل الخلاف وسيظهر هذا من عبارة الحلبي في الكافي في غير ذلك لا يخرج عن عموم المنع في المنقطع في الجملة خاصة في المؤبد وهو المحكم على القاصي حيث قال في محكي المسئلة اذا كان الشيء وقفاً على قوم من بعدهم الى غيرهم وكان الواقف قد شرط رجوعه في ذلك الى ان يرث الله الارض

ومن علمها لم يجز بيعه على وجه من الوجوه فان كان وقفا على قوم مخصوصين وليس فيه شرط يقتضي رجوعه الى غيرهم حسب ما قد شاع وحصل من  
 من هلاكه او فساده ان كان باريا به حاجة ضرورية يكون بيعه مباحا لم يبق فيه شرط من شرطه او يخاف من وقوع خلف بينهم يؤكده الى فساد ما خرج يجوز  
 بيعه صرف ثمنه في مصالحهم على حسب حقاقتهم فان لم يحصل شيء من ذلك لم يجز بيعه على وجه من الوجوه ولا يجوز جهة الوقف ولا الصدقة ايضا  
 وحكي عن لف وجاعة نسبة الفضل الى الحلوى لكن لغيره المحكية كما لا يتسع له بل بما استظهر من المنع على الاطلاق فراجع حكي التفصيل  
 عن الصدق والحكي عن الفقيه من قال بعد دابة على من يدا لا يتبين هذا وقف كان عليهم من بعدهم ولو كان عليهم على اولادهم ما  
 تناسلوا ومن بعد على غير المسلمين الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها لم يجز بيعه بدا ثم ان جواز بيع ما عدا الطبقة الاخرى في  
 لا يظهر من كلام الصدق والقاضي كما لا يخفى ثم ان هؤلاء ان كانوا ممن يقول برجوع الوقف النقط الى رتبة الموقوف عليه فللقول بجواز بيعه  
 وجه ما اذا كان منهم من يقول برجوعه بعد فراض الموقوف عليه الى الواقف او رتبته فلا وجه للحكم بجواز بيعه صرف الموقوف عليهم ثمنه في  
 مصالحهم قد حكي القول بهذين غير القاضي الا ان يوجب له لا يقول بقائه على ملاك الواقف حتى الوقف حتى يكون حسابا بل هو وقف حقيقي  
 تملك للموقوف عليهم مدة وجودهم وح فيعلم له مع تعلق حق الواقف بغير البطل الاول مع تعلق حق الباير البطون في الوقف المؤبد  
 لكن هذا الوجه لا يذلل لاشكال عن الحلوى المحكي عنه القول المتقد حيث ان المحكي عنه بقاء الوقف مطلقا على ملاك الواقف وجواز بيع الوقف  
 مع عدم رجوعه حق الموقوف عليه ما لا اشكال فيه الثالث اخرج عن عموم المنع والحكم بالجواز في المؤبد في الجملة واما المقطع فلم يفتوا عليه  
 ظهر من بعض المقيم ومن بعضهم التحصيل بناء على قوله برجوع المقطع الى ذمة الواقف كالشيخ وسئل قدس سره ومن حكم برجوعه بعد ان  
 الموقوف عليهم الى جوه التبرك بالبر الكار من ذمة فلا زجر جعله كالمؤبد كيف كان فالمناسبة لا نقل عبارة هؤلاء فقوا قال الميقات  
 المقنعة الوقوف في الاصل صلت لا يجوز الرجوع فيها الا ان يحدث الموقوف عليهم ما يمنع الشرع من معونته والله تعالى الله بصله لم يكن  
 تغيير الشوط في الوقوف ودون عليهم وانفع لهم من تركه على حاله واذا خرج الواقف الوقف عن يد الى من وقف عليه لا يجزى الرجوع في شيء منه ولا  
 تغيير شرائطه ولا نقله عن وجوهه سبلة في اشراط الواقف في الوقف انما هو احتاج اليه حتى لو فقركا له بغيره صرف ثمنه في مصالحه  
 له فعل ذلك وليس لارباب الوقف بعد فوات الواقف ان يتصرفوا فيه ببيع وهدية وتبرعوا شيئا من شرطه الا ان يجزى الوقف لا يوجد  
 من اعيانه بفار من سلطان او غير او يحصل بحيث لا يجزى بغيره فاعلمهم ح بيعة الانتفاع بشئ كذا ان حصلت لهم ضرورة الى ثمنه كان لهم  
 حله ولا يجوز ذلك مع علمه ما ذكرناه من الاستبعاد والضرورة ان انتهى كلامه و قد استقنا من هذا الكلام في غاية المريد يجوز بيع الوقف  
 في خمسة مواضع ضم صوت جواز الرجوع وجواز تغيير الشرط الى المواضع الثلاثة المذكورة بعد صوال الموقوف في الوقف عليهم وفقد الوقف  
 فلا حظوا مل ثم ان الصلاة ذكر في بيان قول الميقات لا يجوز الرجوع في الوقف الا ان يحدث له تولد انتفع لهم من تركه على حاله مثال ولعله  
 شد غلظة للقواعد لم يرض بظاهر الميقات قال في الانتصاع على ما حكي عنه وما انفرد الامامية به بالقول بان الوقف حتى حصل له الخراب بحيث  
 لا يجزى بغيره جازا بل هو وقف عليه بيعة الانتفاع بشئ وان ارباب الوقف حتى عثم ضرورة شديدا الى ثمنه جازا لم يبيعه لا يجوز لهم ذلك  
 فقد اصررت ثم اتبع باقانا الامامية ثم ذكر خلافا بن الحنفية رده بكونه مكبوقا وملحوقا بالاجاع انه انما عود ذلك على طون له و  
 حنا واخبارا سادة لا يلتفت الى مشايخ انتهى ثم قال واما اذا صاح بحيث لا يجزى بغيره فاعلمهم ح بيعة الانتفاع بشئ كذا ان حصلت لهم ضرورة الى ثمنه كان لهم  
 ما ذكرناه من جواز بيعه لانه انما جعلنا انهم فاذا بطلت منافعهم منه فقد انقضت الفرض عنه ولم يبق منفعة فيه الا من الوجه الذي  
 ذكرناه انتهى وقال في ظ واما يملك الموقوف عليه ببيعها وجه عندنا وهو انه اذا خيف على الوقف الخراب وكان باريا باخا ح شديدا  
 ولا يتدرون على القضاة يجوز لهم بيعه مع عدم ذلك لا يجوز بيعه انتهى ثم اتبع على ذلك الاجاب وقال سلا فيما حكي عنه لا يخفى الحال في  
 الوقف والموقوف عليهم من ان يتغير بيقول على الحال التي وقف فيها او تغير الحال فان لم يتغير الحال فلا يجوز بيع الموقوف عليهم الوقف لا  
 هبة ولا تغيير شيء من احواله ولا تغيير حاله في الوقف حتى لا يتغير بيقول على وجه كانا وحكي الموقوف عليهم خاصة شديدا جازا بغيره صرف ثمنه  
 هو انتفع لهم انتهى ثم قال في الغنية على ما حكي عنه ويجوز عندنا بيع الوقف للموقوف عليه اذا صاح بحيث لا يجزى بغيره خرابه وكانت باريا  
 خاصة شديدا ودعم الضرورة الى بيعه بدليل الاجاع الطائفة ولان غرض الواقف انتفاع الموقوف عليه فاذا لم يبق له منفعة الا على الوجه الذي  
 ذكرنا جازا انتهى ثم قال في الوسيلة ولا يجوز بيعه في الوقف الا باحد شرطين الخوف من خرابه وخاصة اذا صاح به الموقوف عليه شديدا لا يمكن  
 معه القضاة انتهى ثم قال في الراوي في فقه القرآن على ما حكي عنه انما يملك ببيعها على وجه عندنا وهو ان خيف على الوقف الخراب كان باريا باخا  
 شديدا وقال في الجامع على ما حكي عنه فان خيف خرابه وكان لهم حاجة شديدا او خيف وقوع ذمة لهم شديدا جازا لا ينقض جازا بغيره  
 عن الزمة لا يجوز بيع الوقف لان بخلاف هلاكه او فساده المندعة فيه بين ربابا الى ضرر عظيم يكون منهم حاجة عظيمة شديدا ويكون



الوقف لم انتهى وقال في بيع لا يصح بيع الوقف لم يؤد بقائه الى خرابه بخلاف بيع بابه ويكون البيع عود قال في كتاب الوقف لو وقع  
بين الموقوف عليه خلف بحيث يمتد الى خرابه جابيه لم ينع خلفه لا حتى خرابه بل كان البيع نفع لم قبل يجوز بيعه الوجه لمع انه في مثل  
عبارة الشرايع كتاب البيع الوقف عبارة القواعد الكتابين وقال في بيع لا يجوز بيع الوقف بحال ولو اهدمت الدائم فخرج العتق من  
الوقف ولم يجز بيعها ولو وقع خلف بين رباي الوقف بحيث يمتد الى خرابه جابيه على ردا اصطحابنا ثم ذكر كلام ابن دريس في بيع الوقف على المنع  
وتنزيهه قول بعض الاصحاب الجواز على المنقطع فينفذ الخلاف على المنع في المؤبد ثم قال ولو قبل بجواز البيع فاذ هبنا فقه بالكلية كمدار  
الهدم غارت عوانا لم يمكن من عاتقها وبشرى بشئ ما يكون وقفها كان وجهها انتهى قال في بيع الجوز لا يجوز بيع الوقف مادام على  
لو ادى بقائه الى خرابه جابيه لا يصح بيع الوقف في قوع فتنه بين ربايه مع بقائه على الوقف انتهى عن بيع لا رشا لا يصح بيع الوقف في قوع  
او يترك الى الخلف بين ربايه على اي غنة باب الوقف لا يصح بيع الوقف لا ان يقع بين الموقوف عليه خلفه بحيث يمتد الى خرابه قال في كتاب الوقف  
على ما حكمه عند الوجه في بيع الوقف مع خرابه وعدا التمكن من عاتقها وخوف فتنه بين ربايه يحصل باعتبارها فتنه انتهى وقال في  
كتاب البيع لا يصح بيع الوقف بقصص الملك منه اذا قصد منه التنازل لم لو كان بيعه عود عليهم او وقع خلف بين ربايه بحيث يمتد الى خرابه  
فتنه بسببه جواز كشرعنا بعبارة انتهى قال في غايه المراد يجوز بيعه موضعين خوف الفتنه بالاختلاف اذا كان البيع عود مع الحاجة  
قال في لا يجوز بيع الوقف الا اذا خفف من خرابه وخلف ربايه المؤبد الى فسادده وقال في اللغة لو ادى بقائه الى خرابه بخلاف باقية  
الجواز انتهى قال في تلخيص الخلاف على ما حكمه عند ان لا اصطحابنا في بيع الوقف فوالا لمتعه اشهرها جوازها اذا وقع بين ربايه خلفه فتنة  
في خرابه لا يمكن سد الفتنه بدن بيعه هو قول الشيخين اخذاه بمذهب الدين العلامة انتهى قال في التلخيص على ما حكمه عند ان لا اصطحابنا  
لاجل الاختلاف بحيث لا ينفع باصلاحه بعبارة عن تعليق لا رشا يجوز بيعه فاذا كان فتنه بقاءه الانفس عن اصلاحه لئلا يضر خوف  
بيعها فاختلف ربايه باختلافها في جابيه لئلا يضر ماله لا ماله لم يندفع لا بالبيع قال فلوامكن زواله ولو نجحكم يجوز بيعه ولا اعتبارا  
لخراب عاتقها في مثله الكلام المحكي عن تعليق على الشرايع قال في جامع المقاصد بعد فتنه فحاجة القواعد والى فتنه الاكثر ان  
المقتد جواز بيعه ثلثة مواضع احدها اذا خرب اصله بحيث لا ينفع به كحجر المجد اذا اندست وحدها اذا انكسرت ثانيا اذا حصل  
بين ربايه خوف من تلف الاموال ومنسند جازي على يخرى وبشرى بشئ ما يكون وقفها على وجه يندفع به الخلف عتق  
المطلوب لواقف محصله مكان ويتولى ذلك الناظر الخاص ان كان والا فالحاكم قالها اذا نحو بالموقوف عليه حاجة شديده ولم يكن ما  
يكفيهم من غلة وغيرها الرواية جعفر بن حنان عن الصادق انتهى كلامه رفع مقامه قال في الروضة والاقوى في المسئلة ما دل عليه  
على بن مهران عن جعفر الجواد عن جواز بيعه اذا وقع بين ربايه خلفه شديدا علمه بان ربايه جابيه تلفت الاموال والنفس في  
ان خوف دافعه اليها والى حد ما ليس بشرط بل هو مظنة لذلك قال لا يجوز بيعه غير ما ذكرناه وان احتاج اليه رباي الوقف لم  
يكفيهم غلته او كانا عودا وغير ذلك مما قبل العهد دليل صالح عليه انتهى نحوه ما عدا كفايته هذه جملة من كلامهم المرئية والحكمة  
والنظر المراد بتدبيره بقا الوقف الى خرابه حصول الظن بذلك الموجب لتصل الخوف لا التادير على وجه القطع فيكون عنوان المادة  
في بعض تلك العبارات متحد مع عنوانه او خشيته في بعضها الاخر ولذلك غير فتنه احدا في هذه اخرى بذلك كما اتفق الفقهاء  
والشيخين في بعضهم عنوان الخوف الى الاكثر كالعادة في الذكر والى الاكثر كما عارضنا في النافع واخر عنوان التادير الى الاكثر كما عارض  
المقاصد والى التادير كالمقصد فظهر من ذلك جواز البيع بغير تادير بقاءه الى خرابه فما تحقققت فيه التهمة بغير جوزين لكن المستقر من  
فتواهم ما كان من اجل اختلاف ربايه اللهم الا ان يستظهر من كلامهم كانه يكون الاختلاف من باب المقدمه وان لغاية الجوز هي مقدمه  
اذا عرفت ما ذكرناه فيقع الكلام تادير في الوقف المؤبد اخرى في المنقطع ما الاول ان لا يندفع في الوقف على عين احدها ما  
يكون ملكا للموقوف عليهم فيملكه وينفعه فلم يستحاره واذا جرت من منفع به بغير حق الثاني ان لا يكون ملكا لاحد بل يكون  
فان ملكا لغير الجوز كما في المساجد المناس للربط بئنا على القول بعد دخولها في ملك المسلمين كما هو مذهب جماعة فان الموقوف عليهم  
انما يكون لا منفعة دون المنفعة فلو سكت احد بغير حق لظن انه ليس عليه جرة المثل وان كان محال الكلام في بيع الوقف انما هو القسم  
الاول اما الثاني فالظاهر خلافه في جواز بيعه بعد الملك بالجملة فكلامهم فتنه فيما كان من غير طلاق لا فيما لم يكن كذلك فلو خرب  
المسجد خربت القرية وانقطعت المادة من الطريق الكيفية المجد لم يجز بيعه صرف ثمنه في احداث مسجد اخر او تغييره وانما عدا الخلاف  
ذلك كما عرفت بغير واحد نعم ذكر بعض الاساطين بعد ما ذكرنا لا يصح بيع الوقف لئلا يندفع تادير الملك بل العقد اصل الملك لرجوعها  
الى الله ودخولها في مشاعره ان مع الياس من الانتفاع في الجهة المقصودة بوجوب لزومها ونحوها مع المحافظة على الادب اللازمة لها ان



الغاية بحيث يطبق بالمعنى المحكم بما يجوز ان لا يضر قولاً لا يجوز سراً الوقف الى غير هذا الخالة وكذا جعل العين وتبديل المنفعة انما يجوز  
بما دام المنفعة المقيدة لها موجبة ولا يجوز حبس العين اسما كذا ولو من دون منفعة ولو جبالا فواء بمنع عن البيع الصوة الاولى ثم  
ان الحكم المذكور فيما اذا كانت منفعة الوقف قبلت لمعارض غير الجواب ان ما ذكرنا منه ثم انك قد عرفت فيما سبق ان ذكر بعض جواز  
بيع الوتف لا يكون الا مع بطلان الوقف وعرفت وجه النظر فيه ثم وجه بطلان الوقف في الصوة الاولى بفوات شرط الوقف المراد في  
الابتداء والاستدواء هو كون العين ما ينتفع بها مع ثبوتها عنهما وعرفت سابقا من ان بطلان الوقف بعد انعقاده صحيحا ووجهه في  
الوقف الموقوف مع انه لا دليل عليه من ان لا دليل على شرط الشط المذكور في الاستدواء ان الشرط في العقود الناقلة يكفى وجوها  
حين النقل فانه قد يخرج البيع عن المالة ولا يخرج بذلك عن ملك المشتري مع جواز بيعه بوجه الحكم بالبطلان بل هو جرح لوقف عن المالك  
الى الجواز كما تقدم ذكره فبقا بطلاننا فيما بعد اعوان الوقف فيما اذا وقف بستانا مثلاً ملاحظا في عنوان وقفه لبستانية فثبت  
حق خرجت عن قابلية ذلك فان كان بطل منقطعاً اصلاً لا مكاناً لا انتفاع بها واراد امثالا لكن ليس من عنوان الوقف واحتمال بقا النص  
على الوقف باعتبارها خارجة من الوقف في حيايته وخبرها وان اقصى بطلانه لا يقتضي به الالبية فيها بدفعه ان العرضة كانت جزء من  
الموقوف من حيث كونه بستانا لا مطم منى ح جزء عنوان الوقف ككفر من خرابه ولو فرض راداه وقفها لكان بستانا او غير لم يكن اشكال في  
بقا بطلانها من ذلك ما عدا ان الوقف رجا يثبت ذلك في الجملة ما ذكره في باب الوصية من ان الوصية بكذا فان هدمت قبل موت الموصي بطلت  
الوصية لا تنقأ موضوعها نعم لو لم يكن الدارية والبستانية ونحو ذلك مثلاً عنوانا للوقف وان قارنت وقفه بل كان المراد بالانقطاع  
بغيره وقت على حسب ما يقبله لم يبطل الوقف بتغير احواله ثم ذكر ان عود الوقف الى ملك الموقوف او وارثه بعد البطلان او الموقوف عليه  
اقول بغير على ما قد سبق بعد الاجماع على ان انعقاد الفسخ لا يوجب بطلان الوقف بل لا جواز البيع ان اختلفوا فيه عند الخراب وخوفه  
لكنه غير تغير الفسخ كما لا يخفى انه لا وجه للبطلان بانعقاد العنوان لانه ان ارد بالفسخ انما جعل مفعولا في قوله وقفت هذا البستان  
فلا شك انه ليس الا بقوله بعت هذا البستان او وهبته فان التملك المعاق بعنوان لا يقتضي دوران الملك هذا العنوان فالبستان  
اذا صار ملكا فقدم ملكه كل جزء في حاجي ان لم يكن في ضمن عنوان البستان دليل القليل من قبيل الاحكام الجعلية المتعلقة بالعنوان وان  
بالعنوان اشق اخر فهو خارج عن مضطج اهل العرف والعلم ولا بد من بيان المراد منه هل هو اما شرط لفظ او قصدا للموضوع زيادة على  
عنوانه واما ما ينبغي ذكره بالوصية فالمناسبات يقدح في منبه بالوصية بالبستان عن ملك الموصي بموتة وقول الموصي فهل هو على حاله  
بطلان الوصية بصيرته البستان عرضته نعم الوصية قبل ثبوتها يقع كلامه في بقائها وبطلانها من جهة اخرى ما ذكره من الوجهين بالالبية  
له وجه بعد اطلاق كل من قال بخروج الوقف الموقوف عن ملك الموقوف على عود اياه الى الصوة الثالثة ان تحرب بحيث يقبل  
لكن له حديث بالمعنى والمعنى هو الاقوى هنا المنع وهو الظاهر لاكثر في مسئلة الخلة المتعلقة حيث جواز البيع في عكس الخلاف فيها احتجاء بان لا  
يمكن الانتفاع بها الا على هذا الوجه لان الوجه الذي شرطه الواقف قد بطل ولا يرجع عوده ومنه الحلي قائل ولا يجوز بيعها بل ينتفع بها بغير  
البيع مستندا الى وجوب بقاء الوقف على حاله مع مكان الانتفاع وذلك بعض المنافع لا يستلزم ذوال جميعها لا مكان التمتع  
بها ونحوه وحكي ما اشتهر عن القاضي الجليل المحدثين والمحقق الثابتة واكثر المتأخرين وحكي في الاضاح عن والده قدس سرهما ان النزاع بين  
الشيخ والحلي لفظي لا حقيقي لان في تقليل الشيخ اعترافا بالجميع منافاتها والحلي فرض وجوب منفعة ومنع لذلك بينهما فيلزم  
بناء نزاعهما على غاية المنفعة المعدل الوقف كما هو الظاهر من تقليل الشيخ ولا يخفى عن تأمل وكيف كان فالاقوى هنا المنع والوجه بالمنع  
ما لو قلت منفعة الوقف من دون خراب فلا يجوز بذلك البيع الا اذا قلنا بجواز بيعه وكان اعو وسيجيئ تفسيره الصوة الرابعة  
ان يكون بيع الوقف انفع وعود للموقوف عليه ظ المراد من ان يكون ثمن الوقف ازيد من فاعل المنفعة الخاصة قد يجازى وجوب الوقف  
عليه قد ثبت جواز البيع هنا الى المصلحة قد تقدم عبارة مزاج زيادة النفع قد لا يعطى بالنسبة الى البطن الموجبة وقد لاحظنا بالنسبة الى  
جميع بطون اذ قيل بوجوب شرائه بدل الوقف بثمنه والاقوى بالمنع مطلقا فلا اكثر بل الكل بناء على ما تقدم من عدم دلالة قول المصنف على  
ذلك على تقديره فقد تقدم عن جبران كلام المصنف مطلقا وكيف كان فلا اشكال في المنع لوجوب مقتضى المنع وهو وجوب العمل على طوق  
الواقف في قوله لا يجوز شراء الوقف وغير ذلك عدما يصلح للمنع عدا رواية ابن محبوب عن علي بن زياد عن جعفر بن حنا قال سئل  
ابا عبد الله عن رجل وقف غلته على قربة من ابيه قربة من ابيه من ابيه وولعقه لغيره وبينه قربة ثلثائة درهم في كل سنة  
ويقسم الباقي على قربة وقربة من ابيه فقال جابر لكذا وصلى له بذلك قلت اريد ان يخرج من غلته تلك الارض التي وقفها الا  
حتمادرم فقال ليس في وصيته ان يعطى الذي وصى له من الغلة ثلثائة درهم ويقسم الباقي على قربة من ابيه من ابيه وولعقه لغيره قال ليس له



ان ياخذوا من الغلة شيئا حتى يوفى الموصى ثلثا درهم ثم لم يبق بعد ذلك ثلثا درهم فان انقطع ورتبه ولم يبق منهم احد كانت ثلثة درهم فقلت اريت ان مات الذي وصى قال ان كانت ثلثة درهم لو رتبته يتوارثونها باقوا احد منهم فان انقطع ورتبه ولم يبق منهم احد كانت ثلثة درهم فقلت الميت يرث الى ما يخرج من الوقف ثم يقسم بينهم يتوارثون ذلك ما بقوا بقيت الغلة قلت لو رتبته قرابة الميت ان يبيعوا الارض اذا احتاجوا ولم يكفهم ما يخرج من الغلة قال نعم اذا رضوا اكلهم كانا يبيع خيرا لهم باعوا والخير المربح عن الاحتياج ان الحري كتب له صاحب الزمان جعلوا لله فدا انهم روي عن الصادق خبر ما ثور ان الوقف اذا كان على قوم باعائهم واقاربهم فاجتمع اهل الوقف على بيعه كان في المصلحة لهم ان يبيعوه فهل يجوز ان يترى عن بعضهم ان لم يجتمعوا اكلهم على البيع لا يجوز الا ان يجتمعوا اكلهم على ذلك عن الوقف ان لا يجوز بيعه فاجتاز اذا كان الوقف على ما المسلمين فلا يجوز بيعه اذا كان على قوم من المسلمين فليبيع كل قوم ما يقدرون على بيعه مجتمعين ومصرفين انتم دلت على جواز البيع في خصوص ما ذكره الرازي وهو كون البيع صحيحا وما مضى بناء على عموم الجواز لكنه مقتضى الاصل في بيعه رواية جعفر كما ان يمكن حمل اعتبار رضى الكل في رواية جعفر على ضرورة بيع تمام الوقف لا اعتبارا بما يبيع كل واحد بقرينة رواية الاحتياج بوجهه لمطلبه ودعوة ابن مهزيار لا يبيعه حصته ضيقة الامام من الوقف والجواب عن رواية جعفر فيها انها المتأدل على الجواز مع حاجة الموقوف عليهم لا لمجرد كون البيع نفع فاجوز مشروط بالاسر من كماله عن هذا النزعة وسيجيء الكلام في هذا القول بل يلزم ان يبقى ان المراد يكون البيع خيرا لهم مطلقا النفع الذي يلاحظه الفاعل ليكون منشأ لادائه فلهذا لا الامام يبيعه اعتبارا بالمعبد بل المراد بينا الوقف الكفر منه السائل يعني اذا كان الامر على ما ذكرت من المصلحة في بيعه كما يقال اذا اردت البيع رتبة اصل من تركه بيع هذا مما لا يقول به احد ويحمل ايضا ان يخرج من الخبر هو خصوص نفع الحاجة التي فرضها السائل في غير المختلف فاعية الجواب عنه بعد ظهوره في الموثق لا اقتضاه على ذكر العقاب فيه نظرا لان الاقتصار في مقام الحكاية لا يدل على الاختصاص ويصح ان يبق في الوقف الموثقة في على الاولاد مثلا ومعنى الامام ان يستفصل اذا كان بين الموثق وغيره فرق في الحكم فافهم وكيف كان ففي الاستدلال بالرواية مع فيها من الاشكال على جواز البيع بمجرد الانفعة اشكال مع عدم الظرف بالقبول به عدما توهض عناية المفسر المتقدمة وما ذكرنا يظهر الجواب عن رواية الحري ثم لو قلنا في هذه الصورة باجواز كان الثمن للطن الاول البايع يتصرف فيه على ما يشاء ومنه يظهر خبر آخر لمخالفة الروايتين للقواعد فان مقتضى كون العين مشتركة بين البطلون كون بدله كما تقدم من استحالة كون بدله ملكا كخصه ببايع فيكون يجوز بيعه هذه الصورة والنصف في الثمن خصه من الشارع للبائع اسقاطا حق الحقيقين فانما قبل البيع نظرا لوجوه اجتهاد المتحقق ببيع الواهب لا يبيع الباع على المال المشترك فينبغي ان يكون بدله مختصا بالصورة التي اتممت ان يلحق الموقوف عليهم ضرورة شديده وقد تقدم عن جماعة تجوز بيعه في هذه الصورة بل عن الانتصار والنية الاجماع عليه يد عليه رواية جعفر المتقدمة ورواه في الرواية انه يكفي في البيع عند كفاية غلة الارض ثلثة دراهم من الوقف عليهم كالا يخفى وهذا اقل مراتب الفقر الشرعي الماخوذ من عبارات مقدم من المجوزين اعتبارا بالضرورة والحاجة الشديده وبهذا بين مطلق الفقير عموم من جهة اذ يكون فقيرا ولا يتفقر له حاجة شديده بل مطلقا لو جاز من مال الفقير ما يوجب التوسعة عليه قد يتفق الحاجة والضرورة الشديده في بعض الاوقاف بقدر على ثلثة دراهم من الوقف في غير ذلك غير معمول بها مع انه قد يأتى ظاهر الجواز ان البيع بمجرد ذلك ولو كان البيع نفع لولم يكن حاجة وكيف كان فلا يبقى للجواز عند الضرورة الشديده الا الاجماع المتصفا بفوق الحاجة وفي الخروج بها عن قاعدة جواز البيع عن قاعدة وجوب كون الثمن على تقدير البيع غير محض بل هو مجموع منه بمصيرهم المتأخرين وجماعه من القائلين الى الخلاف بل معارضة بالاجماع المذكور في السرائر اشكال في صحة البيع في شرط الواقف بغيره عند الحاجة واذا كان فيه مصلحة البطلين الموجب لجميع البطلين واعدا بمصلحة خاصة على حسب ما يشترط فقد اختلفت العلامة ومن تأخر عنه في ذلك فقال في الارشاد ولو شرط بيع الوقف عند حصول ضرر كالحراج الما من قبل الطام او شر غيره ثلثة دراهم لجواز ان يفي القواعد ولو شرط بغيره عند الضرر كزيادة خراج شبهة شرع غير ثلثة دراهم وعند خرابه وعطلته او خرجه عن حد الاستفاد او قلته بغيره ففي صحة الشرط اشكال ومع البطلان ففي ابطال الوقف نظر انتهى في ذكره في الايضاح في وجه الجواز رواية جعفر حينما يستفاد قال فاذا جاز بغير شرط نفع الشرط اولي في وجه المنع ان الوقف المتأبد البيع ينافيه قالوا لا يصح له لا يجوز بيع الوقف كما انتم في حال الشك الذي لو شرط الواقف بيعه عند حاجتهم او وقوع الفسبة بينهم فاولى الجواز انتهى في نظر من ان الشرط ما يترى وان لم يحتمل المنع من الشرط والخير به من الحق الكرمي انما لا يعيقون كل موضع قلنا بجواز بيع الوقف بجواز شرط البيع الوقف ابلغ من ذلك الحالة لا من شرط بل وليس في السرائر المتقدمة الوقف لا يقيدها عند حصول احد السبب المنه والافلا للمنافاة فلا يصح جعلها لان شرطه شيء منه يكون قفما من ذلك لا قفما من الخروج عن المالك فلا يكون وقفا ولا حبا انتهى في قول يمكن ان يبق بعد المتقدمة الجواز ان الوقف

على حبها وقوتها والمؤمنون عند شروطهم بعد ثبوت كون جواز البيع من المقتضى الوقف فلعلمنا الاطلاق ولا يمتنع الوقف مع جواز  
البيع عند شرط وسوغاته فان التحقيق كما عرفت سابقا ان جواز البيع يبطل الوقف بل هو قف بجوز بيعه فابح خرج من كون وقف قائم انه كقول  
المتأخرين ما هو سببه للبطلان وهو واكل منه واما بتدليله بوقف اخر فلا نأخذ به بين مفهوم الوقف بمعنى كون حبسا كون محبوسا من ان  
تقتضي به بعض طبعات الملا على نحو الملا المطلق واما حبس شخص الوقف فهو لازم لاطلاقه وتجزئه عن سوغا الابدال شرعية كما عرفت  
الخراب بمجمل الواقف كما لا شرط من العقد ثم انه تركه صحتها الكافي ذكر امير المؤمنين في كيفية وقفه في عينه فانه قال  
بعضي الحسن ان يبيع بعضي بغيره من المال يقضى به الدين فليقبل ان شاء الاخرج عليه ان شاء جعله من الملك ان لا يبيع مولاهم  
امولهم الى الحسن على ان كانا الحسن على غير اربعة فبذلك لا يبيعها فليقبل ان شاء الاخرج عليه فانه يبيع من ثلثه  
ان شاء فليقبل ثلثا في سبيل الله فليقبل ثلثا في سبيل الله فليقبل ثلثا في سبيل الله فليقبل ثلثا في سبيل الله فليقبل ثلثا في سبيل الله  
الحسن في الحين حكاه في الاخر منها ينظر في بني علي ان قال فانه يبيع في رجله من ثلثه فليقبل ثلثا في سبيل الله فليقبل ثلثا في سبيل الله  
هذا المال على اصوله وبغيره من سبيل الله وجهه ذوى الرحم من بني هاشم وبني المطلب القريب البعيد لا يباع شيء منه الا  
يؤثر الرواية وظامها جواز اشراط البيع الوقف لنفس البطلان الموقوف فضلا عن البيع كجميع البطلان وصف منه فاما ينفع بغيره والبيع  
والناويل مشكل العمل شكل الصور استعنت ان يؤخذ بقاء الى خرابه علماء او ظنا وهو المعبر عنه بخوف الخراب في كثير من الباطنية  
والاذا الى الخراب قد يكون الخلف بزيادة قد يكون لا ولا الخراب المعلوم والخوف قد يكون على حد سقوطه من لا شفاع نفعا مقابلة قد  
يكون على وجه فصل المنفعة واما اذا فرض جواز الانقضاء بعد الخراب بوجه خراب كاشفاعة السابق وان يدعى لا يجوز بيعه لا على شرط  
بعض من تفك كلامه سابقا من ان تغير عنوان الوقف يوقع بغيره قد عرفت ضعفه قد عرفت من عبارة جماعة بخلافه في صورته السابقة  
الى الخراب لولغير الاختلاف ومن اخرى يقتضي بغيره الصور السابقة ثلثا فتنان يقع بين الموقوف عليهم اختلاف لا يؤمن معه تلف المال  
او النقص ان لم يعلم او يظن بذلك فان الظن من بعض العباد السابقة جواز له لخصوصا من عبرا بالاختلاف الموجب بخوف الخراب  
الصور السابقة ثلثا فتنان يؤخذ الاختلاف فيهم الى غير مقتيد بتلف المال فضلا عن خصوص الوقف في صورته السابقة  
ان يلزم فتايتك منه لانفسه الاقوال الجوامع تادية البقاء الى الخراب على وجه لا ينفع به نفعا يقتدي به عن سوا كان لاجل الاختلاف  
او غير المنع في غيره من جميع الصور الجواز في الاول فلما مرنا الدليل على جواز بيعه ما سقط عن الانقضاء فان الغرض من عقد البيع عند انقطاع  
شخصه فان فرض العلم والظن بانقطاع شخصه فلا امر بين انقطاع شخصه نوعه بين انقطاع شخصه لانه كان الاول ولا يفسد فيه  
منافاة لفرض الواقف فضلا واما الادلة الشرعية ففيها هضمة لاختصاص الاجماع وانصت النصوص في غير هذه الصورة واما الوقوف  
عليها لم يفرض من ذلها وجوب من قيام الناظر لها والخاص مقام غير الموجود قد يشكل الامر في الوقوف من تصرف البطلان الموجود بغيره للزوم  
مقتضى الانقضاء الى ثمان وهذا البدل او كونه لبدل المنفعة بالذبيحة الباقية وما ذكره من ان يوجب جواز البيع اخر ازمنة مكان البقاء  
مع عقد فوات الاستبدال في وقت فتيه في تقديم البيع شكك لو دار الامر بين بيعه الابدال وبين من من نفقته لخاصته منه من الرضا  
لتغيره في جميع حق البطلان في وقت المنفعة وحق الواقف وسائر البطلان المتأخرة المتعلق بالوقف وجها لا يوجب او لها عن قول اذالم  
يشترط الواقف اصلاح الوقف من منفعة مقدما على الوقوف عليه قد يدل على الجواز فيما ذكرنا بما عرفت التيقن من ان بقاء الوقف على حاله  
لكماله اضاعة وانلاف للمال وهو معنى غير شرعي فيكون البيع جائزا ولعله اذا لجواز البيع فلا يرد عليه من يدعى وجوب البيع في الحرم  
اصحاب المال المستطاع عليه ترك المال لا سلطان عليه ان يحجز بغيره الا لزم وجوبه في الاوقاف المشرفة على الخراب بغير البيع مما امكن مقدما  
على البيع واذا لم يمكن البيع والحاصل ان ضعف هذا الدليل بظاهره واضحه وبضمه فساد على القول بكون الظن للبطلان الموجود لا يفسد بطلوه في  
ما عرفت وكرة والمهند وغاية المرام من ان الغرض من الوقف سببنا فاعنه قد تقدمت فيجوز اخرج من حد يحصل لا للغرض منه ولجوعه على العين  
مقتضى ما يقتضي للغرض كما انه لو بطلت هكذا في حاله وان اخصر بوضع فلما تقدمت في حاله من رعايته لتخلص المقصد في غير الغرض من الوقف  
استيفاء المنافع من شخص الموقوف لا بد من ان يفسد بغيره الوقف المفروض تعدد في مقتضى وقفا الانقضاء بالنوع مما الانقضاء بالشخص لكونه في  
مقتضى الواقف في الدليل على وجوبه بغيره ما هو الاقرب الى غرض الواقف بعد تعدد اصل الغرض في الاول منع حرمان ذلك المنع مع نحو الخراب لم يقط  
للمنفعة واسا وجعل له لا يوجب واما المنع في غير هذا القسم من الصور السابقة وفيما عداها من الصور السابقة فاعلموا قولهم لا يجوز شراء  
الوقف لا يدخل الغلة في ملكه فان ترك الاستفصا في غير علم الشري بعد وقوع بيع الوقف على بعض الوجوه الجوز في وعدا الموجب لغير البيع  
على الصفة ليد على ان الوقف قائم لغلة لا يجوز بيعه كذا قوله الوقوف على حبسها وقوتها اصلها انتم وادل على ان تركها واراد السمو

والارض هذا كله مضافا الى الاستصحاب في جميع هذا الصور عند الدليل الوارد عليه عند المكاتب المشهورة التي احضرت كل من جوز هذا الصور  
فيها دى مكاتب ابن مهران قال كذب في الجعفر الثاني فان فلانا ابتاع ضيقه فاقفها وجعل للوقف الحن ويشتد عن ايدائه بيع  
حصلت من الارض وتقوم على نفسه بما اشترى او يدعى موقوفه فكتب في العلم فلانا ان امر بيع حصى من الضيقه وايضا ثمن ذلك الى ان  
ذلك الى ان نعم او يقومها على نفسه ان كان ذلك وقوله قال فكتب ليلى بن من وقف عليهم بقبته هذا الضيقه اختلافا شديدا  
ليس بان ان يتفاد ذلك بينهم بعد فان كان ترعان تبين هذا الوقف يدفع الى كل انشائهم ما وقف لهم من ذلك فكتب بخطه واعلم ان  
رايان كان قد علم الاختلاف بين ارباب الوقف ان بيع الوقف شرفه بما جاء في الاختلاف تلف الاموال والنفوس الخ حيث انه يمكن  
الاستدلال للجواز بها في القسم الثاني من الصور السابقة بناء على اذ قوله فانه تعليل يجوز ان يقع صور الاختلاف وان المراد بالمال هو  
الوقف فان ضم النفوس انما هو لبيان الضرر المترتب على الاختلاف لان المناط في الحكم هو اجتماع الامرين كما لا يخفى فيكون أصل  
التعليل في كل ما كان الوقف معرضا لخارجا بغيره في المقصود جواز بيعه اذا بقيت له المخراب علما او ظنا لا يخرج كونه ربا بما يورث اليه المخراب  
للاعتمال المشاؤ والمرجوح على ما هو الظاهر من لفظ ربا كما لا يخفى على المتتبع لموارد استغناء لا تروا اظن احد يلزم بجواز البيع مجرى احتمال  
بقائه المخراب لان كلمات من غير هذا الضيق كما عرفت بين قولهم ربا بقائه الى خارج بين قولهم مجتنب او يخاف خرابه الخوف عند كذا كما يمكن  
مواد اطلاقا منهم مثل قولهم مجتنب في ظاهر واليهم مع خوف الضرر وخوف السقم مع خوف الهلاك ولا يخفى الا بعد قيام اماره الخوف هذا مع  
مناط الجواز على اذ كلف الوقف اساسا وهو القسم الاول من الصور السابقة التي جاز فيها البيع فلا يشك في الجواز الا لا يقتضيه التلف مع  
وجه بناء على عموم التعليل للاقتضاء على خوف خارج خصوص الوقف بل كلما خيف تلف الجا ببيع الوقف اما تقرب الاستدلال بالمكاتبه على  
جواز البيع الصور السابقة وهي صور وقوع الاختلاف المذكور ربا او كلف الاموال والنفوس فهو الحكم بالجواز معلق على الاختلاف الا  
قوله فانه ربا ما يقتضيه بالاختلاف الخاص هو ذلك لا يؤمن بغيره من التلف لان التلف يقتضي المفعول كما في قولك لا تاكل الرمان لانه خاص  
وفيه ان اللازم على هذا التقييم الجواز في كل مورد لا يؤمن بغيره من تلف الاموال والنفوس ان لم يكن من جهة خلاف الوقف عليهم فيجوز بيعه  
لا صلاح كل فتنه وان لم يكن لها دخل في الوقف اللهم الا ان يدعى سورا العلة مشا القليل التعليل الحقيقي حتى يبعد الى جميع موارد  
يقتضي الاختلاف بكونه ما لا يؤمن ثم وهو ذلك منه الشهادة في شبهه كما تقدم كلامه لكن الحكم على هذا الوجه مخالف لما فلا يبقى  
وثوق الرواية بحيث يرفع اليد عنها عن القواعد والقواعد مع ما ينص صنف الدلالة كما سبق الى الاشارة وما ذكرنا يظهر من كتابنا  
على الصورة السابقة ووجه ما يقتضي الاستدلال على الصور السابقة من جواز ضم تلف النفس الى تلف الاموال مع خوف تلف النفس بغيره  
خوف تلف المال غالبا يكتفي على اعتبار النوع في الشدة الى حيث يخاف من تلف النفس لا يكفي بلوغه اذ دون ذلك بحيث يخاف منه  
تلف المال فقط وفيه ان اللازم على هذا عند اختصاصا موجب المتأبوع في الفتنه بين الوقف عليهم بل يجوز بيع الوقف ارفع كل فتنه  
مع ان ظاهر الرواية كفاية كون الاختلاف بحيث يما جازية تلف الاموال والنفوس المقصود كما يظهر من حياته الجامع للمقتضى هو اعتبار الفتنه  
المقتضية بها النفس والحاصل ان جميع اقسام مقتضى جواز بيع الوقف را حقه اعتبارا اذ بقا الوقف علما او ظنا واحتمالا لا مطلقا  
الفتن او فتنه خاصا باعتبار الاختلاف فقط واختلاف خاص مستند الى انهم اربابا من المكاتب المذكورة والاطهر مدلولها هو اناطه الجواز  
بالاختلاف المذكور بما جازية تلف الاموال والنفوس لا مطلقا الاختلاف لان الدليل يقتضي لخصوص المؤدى علما او ظنا لان موارد استغناء لفظه  
ربما ان من ذلك لا مطلق ما يورث الى الحد والمذكور بعد ذلك في التعليل بحيث يبعد عن موارد الفتنه ان كان فيه اشارة الى التعليل  
ما ذكرنا في المكاتبه غيره مع ما عند المشايخ لان الظاهر اعتبار العلم والظن اذ بقائه الى خارج الغير اللازم للفتن الموجهة لاشتبا الاموال الا ان  
يكون النسبة بين موقوفه ومضمون الرواية عموما من جهة لكن الانسان ان هذا لا يمنع من جبر صنف لآله الرواية وقصود مقامها للمعوية  
المانعة بالثبوت لان اختلاف فتاوى المشايخ انما هو من حيث لا اختلاف في فهم المناط الذي يسطر به الجواز من قوله ان كان قد علم الاختلاف المضمون الى  
قوله فانه ربا ما جاء في الاختلاف وما دلا له المكاتبه على كون مورد السؤال هو الوقف المؤبد للامم على تقدير قصورها من غير ما يشترط في بيع  
ها ما لا يمكن قصود لآلها من حبان مثل علمها في المؤبد بعد ذكر البطلان للاحق وظهورها في عدلها من الوقف عليهم وعدلها في  
كما عن الايضاح واوضحه الفاضل المحقق في الحديث النجاشي وما لا يفي في الروايات قال الاول في بعض حواشيه على بعض كتب الخبائه  
يحظر ما لبال ان يمكن حمل الجواز على اذ لم يقبضها الضيقه الوقوف عليهم لم يدفعها اليهم حاصل السؤال ان الواقف يعلم انه اذا دفعها اليهم  
يحصل بينهم الاختلاف يستلزم الاختلاف منهم قبل الدفع اليهم تلك الضيقه في امره فهل يدفعها موقوفه ويدفعها اليهم ويرجع عن  
الوقف بعد ذلك بعد دفع اليهم منها انما افضل انتهى موضع حاجته والاضافة توجيه حسن لكن في السؤال ابو جعفر هو في



يجوز رفع اليد عن مقتضى الاستقضاء بجوابها ان عذر البطلان لا يحول دون السؤال في الوقف المنقطع ذكرها يقتضيه في  
مقام حكاية وقف مؤبد على كبر بعض البطلان في الاستقضاء عن ذلك بوجوب ثبوت الحكم للمؤبد والحاصل ان المحتاج الى الانحياز اليه  
ثبوت حكم الرضاية للوقف التام المؤبد لا يقتضي ما ينطبه الجواز من كونه مجرد الفسدة او ما يؤقت الفسدة اليه وغير ذلك مما تقدم في الحكم  
في الفقرتين المذكورتين نعم يحتاج الى الاعتناء بالشهرة من جهة اخرى هي ان مقتضى القاعدة كما عرفت لزوم كون هذا الوقف كفتة  
بين جميع البطلون وظل الرضاية بغيره للسائل في تعيين ثبوت الوقف على الموجودين فلا بد ما من رفع اليد عن مقتضى المعاوضة لا بتكليف  
حق سائر البطلون عن الوقف اما قبل البيع لنفع المعاوضة في ماله واما من حلا السؤال على الوقف المنقطع عن محله لا اشكال بقائه على  
ملك الواقف على الوقف الغير التام لعقد القبض ولعقد تحقق صيغة الوقف وان تحقق التوطين عليه لتيمنه فهاهنا الاعتبار ويؤيده  
نصنا الواقف بفسده للبيع لان محل على كونه ناظرا او يقال انه اجنبى امتثال الامارة في بيعه عليهم خسته بل يمكن ان يكون قد فهم الامانة من  
السائل فتمثل الثمن بين الموجوبين مفرغا عنها مع ان المركز في الادها اشترا جميع البطلون في الوقف بل ان السؤال هو الوقف الباقي على  
ملك الواقف لا نقضاء ولعقد تامة ويؤيده ان طاصه المتضمن بمحل المحض في الوقف التام هو هذا الخواصم الا ان يصلح هذا الحل  
امثاله بينهم لاصحاب الوقف المؤبد التام ويؤيده لا باس بمحل المحض المتضمن بالشهرة محصيا لقاعدة المنع عن بيع الوقف في موجب التكليف لان  
لحقوا للاحقين عن الوقف عند زادة البيع ونفع بغيره الامارة للسائل في قيمة الثمن في الموجوبين ويبقى الكلام في تعيين المحتار في مثا  
جواز البيع قد عرفت لا يظهر منها لكن في النفس شيء من الجزم بظهوره فواقصر على المتقين من بين المختلفات وهو الاختلاف المؤبد على اوطنا في  
ملف خصونا في الوقف ونفوس الموقوف عليهم كان في الفرق بين هذا القسم الاول من الصورة السابقة المذكورة فافهم البيع في المناط في ذلك  
القسم العلم او الظن بملف الوقف في المناط هنا حزاب الوقف في تحقيقه تلف الماله ان يملف الوقف فان الزيادة المقدار الباقي  
مال قد تلف ليس المراد من التلف في الزوال تلف الوقف اسحق يتحد مع القسم المقدار لا يناسط ما هو الغالب في تلف الضيعة  
في مورد الرضاية فان تلفها غابا بالقوطها عن المنفعة المطلوبة منها بحيث انها ان الظاهر بعض العبا المقدار المحكي عن الاكثر الثمن في  
هذا البيع للبطلان الموجود الا ان كل كلام جامعة بل صريح بعضهم كجامع المقاصد هو انه بشر ثمنه ما يكون فها على وجه يندفع به الحلف تحصيل  
المطلوب الواقف محسب الامكان وهذا من قدس شرع على منع ظهور الرضاية في تقرير السائل في قيمة الثمن على الموجوبين وعلى منع العمل بهذا  
التقرير في مخالفة مقتضى هذه القاعدة من اشتراك جميع البطلون في البذل كما لم يبدل لكن الوجه الثاني في نقا قوله باختصاص الموجوبين ثم ما  
ينابع الحاجة الشديدة عند اشتراك جعفر فيقول هو منع تقريره لكنه خلاف مقتضى التام في الرضاية واما الوقف المنقطع هو ما اوقف  
على من يفرض ثبا على صحة كما هو المعروف ما ان يقول ببقائه على ملك الواقف ما ان يقول بانفاله الى الموقوف عليهم على الثاني فاما ان يكون  
ملكه مستقرا بحيث ينقل منهم وراثتهم عند انقضاءهم اما ان يوقعه الى ملك الواقف ما ان يوقعه في سبيل الله فليكن الاول الجواز  
للموقوف عليهم لبيع لعقد الملك في جواز الواقف مع جهالة المتاح استحقاق الموقوف عليهم شكل من حيث لزوم الغرض بها وقت استحقاق البيع  
التام على وجه ينفع به لئلا يمنع الاحتكاك في الايضاح على احكي عنهم بيع مسكر المطلقة العتق بالافراجه المدة الصلة مع عذرة النقاد  
ثم المحكي عن جامعة كالحق والتمثيل في ذلك الدرس غير صحة البيع السكنى الموقوفة بعلمه ما بل بما يظهر من محكي البيع الاجماع عليه لعلنا  
لمنع الغرض واما النص فهو ما في المشايخ الثلاثة في البيع والحسن عن الحسين نعيمه سالت بالحسن عن رجل جلد اده سكته لرجل فان  
جوزته ولحقه من قبله قال لا ولحقه من بعده كما شرط قال احتاج الى بيعها قال نعم قلت فينقص البيع السكنى قال لا ينقص البيع السكنى كان  
سمعت ابي يقول قال ابو جعفر لا ينقص البيع الاجارة ولا السكنى ولكن يبيع على ان لا يشتره لا يملك ما اشترته حتى ينقص السكنى على  
شرط الحجر ومع ذلك فقد توقف في المسئلة لعلنا في ذلك الحق الثاني ولو باع من الموقوف عليه لم ينقص بمقتضى الوقف لظهور الجواز لعقد  
الغرض ويحتمل العدم لان مقربة المجموع المركب من ملك البنايع وحق المشتري لا يوجب معرفة المبيع كذا الوبا عن من نقل اليه حق الموقوف  
عليه نعم لو انقل الى الواقف ثم باع صحيحا واما مجرد صحة الموقوف عليهم فلا يجوز البيع من الاجنبى لان المنفعة مال لهم فلا ينقل الى  
المشتري بلا عوض اللهم الا ان يكون على وجه لا سقاط لوصفها منهم ويكون المعاملة مركبة من نقل العين من طرف الواقف ونقل المنفعة  
من قبل الموقوف عليهم فيكون عوض موزعا عليهم ولا بد ان يكون ذلك على وجه يصلح لان غيره لا يتضمن نقل العين المنفعة كليهما فها  
مع جهالة المنفعة وما ذكرنا يظهر به التامل فيما حكى عن التيقن من ان لو اتفق الواقف الموقوف عليه على البيع المنقطع جاسوا اراد  
مع لواقف ومع الموقوف عليه كما لا بد كانه عليه المحكي عنه في مسألة السكنى حيثما استقلنا لا ليعزى لبيع لوم من وزن رضى بالبيع  
الانتفاع او المنفعة نعم لو كان للموقوف عليه حق الانتفاع من وزن المنفعة كما في السكنى على قول صحيح ما ذكره لا مكان سقوط الخواص

بجواز المال في تمام الكلام في هذا المسائل في باب السكنى والحمل في على المسائل فلا يجوز البيع للواقف لعل الملك لا للموقوف عليه لا اعتبار  
 الواقف بقاء في يدهم الى انقضائهم على الثالث فلا يجوز البيع للموقوف عليه ان اجاز الواقف لنافته لا اعتبار الواقف في الواقف في الواقف بقاء العين  
 لا يجوز ايضا للواقف ان يفرط في الموقوف عليه لا اذا جازنا بيع ملك لغيره مع عدم اعتبارنا بغيره في الحال بناء على ان الموقوف عليه  
 الله هو المال فعلا ليس له الاجازة لعدم سلطة على النفل فاذا انقضت الموقوف عليه ملكه الواقف انما يبيع ثم انما قد ودر على المقاضية في  
 حيث جاز للموقوف عليه بيع الوقف المنقطع مع قوله بقاء الوقف المنقطع على ملك الواقف يمكن دفع الشك في بكونه قائما بالوجه الثالث  
 من الوجوه المتقدمة وهو ملك للموقوف عليه ثم عود الى الواقف الا ان الكلام في ثبوت هذا القولين من خلف ما لا للموقوف عليه في  
 الوقف المنقطع وبضم ذلك في برهنة المسئلة في كتاب الوقف على الرابع فالظن حكمه حكم الوقف المؤبد كما صح به الحق في الثاني على ما  
 عنه لان حقيقة وقف مؤبد كما لو صح بكونه في سبيل الله بعد نقر من الموقوف عليه الخاص ثم ان اذ كنا في حكم الوقف المنقطع فانما هو بقاء  
 الى البطن الفلاني بعد تعلق الملك من الواقف اما حكم بيع بعض البطون مع وجوب من بعدهم فان قلنا بعد تملكهم للمنفقط فهو كما تقدم  
 ولما على تقدير القول بملكهم حكم بيع غير الاخير من البطون حكم بيع بعض البطون في الوقف المؤبد فيشرط في صحة المنع في الصور التي منعت في جواز  
 في الضوارة التي جازنا بالاشارة لادليل المنع ويشترط ان يبيع في حكم الثمن بعد البيع مسكنا من سبيل الله من كونه طلقا صيرة  
 الملوكة والمليد فان ذلك هو جبيع المال عن بيعها بلا خلاف بين المسلمين على ان الحق المحكي عن مجمع لفائدة في بعض الاجاب لا تله على  
 كون من المنكرات في صدق الامثال ما روي من قول امير المؤمنين ع ما روي عن بيع تراضفت له قاله خذ بيد ها وقل من يشري ثم قل في  
 حكم البيع كل تصرف نافل للملك الغير المستعقب بالتقادم مستلزم للنقل كالوهن كما يظهر من نصنا عفا كلامهم في حله من المواضع ما جعل له  
 ملكا غير طلق كالوقف والرهن قد عرفنا ان المراد من الطلق ثمانية الملك الاستقلال في التصرف ولو جاز الصلح عنها وبهتاهم يخرج عن كونها  
 طلقا مجرد عذ جواز ايقاع عقدا لبيع عليه كما ان الجمول الذي يبيع الصلح عنه وبهتاهم والارضاء عنه ولا يجوز بيعه يخرج عن كونها طلقا ومنها  
 في رهن ام الولد فلا حظها ومنها كلامهم في استئجار المشتري في زمان جبا البايع فان المصحح في كلام الشافعي في جبا الفيل ان البايع لو فتح  
 الى القيمة لا مناع اشكال ام الولد كذا في كلام العلاقة ولده وجامع المقاصد في ذلك في زمان مطلقا ومنها كلامهم في مشيئة  
 بيع ام الولد واوقولا فانها كالصحة في ان المنوع مطلقا نقلها لا خصوص البيع بالجملة فلا يبقى للمسلم شئ في ثبوت حكم البيع لغيره من اقول  
 ومع ذلك كله نقدر في بعض سادة مشايخنا بجواز غير البيع من النواقل للاصوخلو كلام المعظم عن حكم غير البيع قد عرفت ظهوره في حقه في  
 كلمات المعظم في الموارد المختلفة مع ذلك فهو الظاهر من طر حث اذا مات ولدها جاز بيعها وبهتاهم والقصر فيها باير نوع  
 القصر وقد ادعى في الايضاح الاجماع صرحا على المنع عن كل نافل وارسله بعضهم كصاحب الرضا في جباة ارسال المستأبل اعتبار بعضهم  
 ظاهرة في دعوى الاتفاق حيث قال ان لا يستند مانع من صحة التصرف في النافلة من ملك المولى الى ماله غيره والمعرضة لها للذخوة في ملك غيره  
 كالوهن على خلاف في ذلك ثم ان عموم المنع لكل نافل وعدا اختصاصا بالبيع قول جميع المسلمين والوجه فيه ظهوره في المنع المعنوية بالبيع في ارادة  
 مطلق النقل فان مثل قول امير المؤمنين في الرواية السابقة خذ بيد ها وقل من يشري ثم قل في كونه مطلقا نقل الولد الى الغير كان  
 من المنكرات وهو مقتضى النام في ما ينبغي من جبا البايع ام الولد ثم رقبها وعد جوازها فيما سويك لاهنا مضافا الى استئجار وان لم يجر  
 عليه من ان الوجه في المنع هو بقاءها رجا لانفاقتها من نصيب لدها بعد موت سيدها والحاصل انه لا اشكال في عموم المنع لجميع النواقل  
 ثم ان البيع محض بعد هلاك الولد فلو هلك جاز اتفاقا فهو كوضا ولومات الولد خلف لدا في اجرا حكم الولد عليه لحياته بقاء المنع  
 لصدا الاسم فيندرج في اطلاق الادلة وتقليبا للحجة والعدة لكونه حقيقة في ولد الصلح ظهورا اذ من حله من الاختيار واطلاقا وادراك  
 والاجماع على الجواز بعد موت ولدها او القضييل من كونه وارثا بعد ولد الصلح للمولى عند مساواة الاول مع ولد الصلح في جهة المقضية  
 للمنع وهو حكمها عن الايضاح وثالثها عن المبدأ الرابع وهما المرام وعن عدوس وعينها الرد بقى الكلام في معنى الولد فان ظ  
 اللفظ اعتبارا انفسا الحمل لا يصدق في الولد الابا لولادة لكن المراد هنا عازا ولدها للمشارفة ويحتمل ان يراد الولادة من لولاد الوالد  
 وكيف كان فلا اشكال بل لا خلاف في تحقق الموضوع مجرد الحمل بعد عليه العجيز عن تحمك ما روي عن عبد الله في الرجل يزوج ابنته ببلد منه  
 او لادائم يشريها فيمكث عند ما شاء الله لم يلد منه شيئا بعد ملكها ثم يبدل في بيعها قال في امته ان شاع ما لم يكد عند حمل وان شاء  
 اغن في رواية السكوني عن جعفر بن محمد قال قال علي بن الحسين صلوات الله عليهم اجمعين في مكاتبته يطافا مولها او وضقة مضقة النقص  
 بذلك عدتها فقال كل شئ وضقة يستبين ان حمل تم ولم يتم فحبل فقال في عليها هم مثلها وسوى في رقبته فان عجزت فهو من امها الا اذا  
 لكونه دالها على ثبوت حكم مجرد الحمل نظر لان زمان الحكم بعد تحقق السق والعجز عقب الحمل والغالب لو لم يولد ح ثم لم يلد في المضقة

اتقاء على ما صرح الرضا من استظهاره بعضا من حكاية عن جماعة صنفوا باب القضاء على ما هو محمول في حقيقة ان الحاج قال سالنا بالحق  
عن الجبل يطبقها وزجها ثم نضع سقاطا ثم اولم يتم ووضعته مضغته متفقي عليها فقال كل شيء وضعه ليس بين من حمل ثم اولم يتم فقد  
انقضت حدتها وان كانت مضغته ثم الظاهر الجبل على العلقه وقوله وان كانت مضغته فغير ككلام السائل لبيان ان لا يلزم الجبل  
كما عن الاسكان في وجه حقيقة الحكم بتحقيق الموضوع بالعلقه كما عن بعض بل عن الايضاح المذهب السابق الاجماع عليه في طائفة اذا انقضت حدتها  
تخطيط لا ظاهرا ولا خفيا لكن قالت القوابل انه مبني على ان لا يوجب محققا لقوم انما لا يصير ولد بذلك وقال بعضهم  
ام ولد وهو مد هنا انتهى ولا يخفى عن قوة لصل الجبل وما النطفه مني مجردة عن العبرة بها ما لم يستقر في الرحم بعد صمد كونه لها مادام على  
هذا الفرع ينزل الاجماع الفاضل المقدس على عدم العبرة بها في العدة وما مع استقرارها في الرحم فالحكم من حياته الشيخ تحقوا الاستدلال  
وهو ان قوله في ط في باب العدة بعد ان نقل عن الخلفين عدنا نقضنا العدة به مستدلا بهجوا لا يبره ولا اجبا ومن جهة اخرى صمد الجبل  
ان اطلاق المحال في باب المشارفة يمكن بها التام في الاستحالات وربما يحكى عن غير موافقة الشيخ مع ذلك من جهة على حكمه عن الشيخ  
نعم في بعض نسخ غير لفظ بوم ذلك ثم قوي موافقة فيما تقدم عن الشيخ في مسئلة الجسد الذي ليس فيه الخطيئة ونبه القول المذكور في  
الحاكم بغير واعلم ان غير تحقق الموضوع فيها اذا انقضت المملوكة ما في نطفها انما يظهر في بعضها الواقع قبل الالتقاء فيحكم بطلانها اذا كان  
المحقق جلا وما يبيها بعد الالتقاء فصح بلا اشكال في قولنا وطنا المولى ثم جاءت بولد تام او غير تام فيحكم بطلان البيع الواقع بين ولد  
فما ان العلوق واما ان الالتقاء وعن كذا الاجماع على ذلك فذكر صور العدة المضغ والعلقه في باب العدة ما هو لبيان انقضت  
العدة بالالتقاء في باب الاستدلال لبيان كنهها عن ان المملوكة بعد الوطى صلتا م ولان البيع الواقع قبل تحقق العلقه صحيح الى ان يصير النطفه  
حلقه ولما عجلنا عن سبيل الاستدلال بالعلوق لكونه هو للمقارن ثم لو فرض من علوقها بعد الوطى الى زمان مع البيع قبل العلوق ثم ان  
المعنى في كلام بعض ائمه انه لا يثبت العلوق ان يكون بوطى فيحقق المساحة لان المظهر هو الحمل وكذا يولد منها ولها المولى لها  
فلا يبره بعد الباطن الاطلاقات الى العاقبة كون الحمل بوطى ثم في شرط في العلوق بوطى ان يكون بوطى على وجه يثبت الولد او لا وكان محتملا  
كما اذا كانت في حيض او مائة الوطى في حالها الا انه لا يبره فوطيها نداء لا يوجب محققا لولد ان المثل اعلم الحان في زمان الملك ولو  
ملكها بعد الحمل بغير ولد خلافا للحكي عن الشيخ وان فرقنا كنهها بكونها ام ولد قبل الملك لعله لا يطاق العنوان ويوجب العدة كونهما  
معنى الاستدلال من نصيبك ما هو الاول منع طلاق يفتق في ذلك من المباد ومن الولد صنف من صنف الجواز باعتبار كمال الغارضة لها  
بوصف المملوكة كالمدرج الكاتب والعتق المذكور غير مطروحة ولا معكسه كما لا يخفى من الاصحح وفيه عمن تاراد المتضمن ان المنع عن بيع  
الولد في كونه مستقما من الاجابة في توقي السكون في عمن تاراد المتضمن في صحة غير هذا لا يبره وغيرها ولذا كل من جواز البيع مقام الجواز  
بعد اقامة الدليل الخاص من الاجماع على انها لا تباع الا لا يبره ملاحظة على ملاحظة الحق بالحاصل منها باستدلالا اعني بشيها بالحرية  
فلا بد من التمسك بهذا القاعدة المخصوصة المجمع عليها حتى يثبت بالدليل ثبوتها في هذا الملاحظة في نظر الشارع من الحق المذكور فلا  
ان الذي في الدليل على المنع كونه المستدلال صحة البيع من حيث عده تسلط الناس على موالهم حتى يثبت الخرج ثم ان المردف من العتق  
ثبوت الاستدلال عن الكلية المذكورة في الجملة لكن الحكي في غير الاستدلال من موالهم والبيع عدا الاستدلال وهو غير ثابت على تقدير ثبوت  
فهو ضعيف مضافا الى ما استمر من الاجابة قوله في حقيقة زيادة وقد ساعز ان ولد قبل تباع وتورث حدها حلالا لا يبره بناء على علمها على انها  
قد عمن لها ما يجوز ذلك اما الواضع لثبوتها لان وقع لكل من استثنائها الاجل وجود ما يصلح ان يكون ولدا للملاحظة من حق  
منه في صوره يوجبها لغيرها او يعلق حقها بتجمل العتق او عتق تحقق الحكمة المانعة عن النقل في موارث القسم الاول اذا كان على حق  
دين ولم يكن له ما يؤد هذا الدين الكلام في هذا المورد قد يقع فيما اذا كان الذين من بقيةها ويقع فيما اذا كان غير ثمنها وعلى الاول يقع  
الكلام فانه بعد موت المولى واخرى في حال حيوة ما بعد الموت فالتحيزان بل من غير موضع فاق وعن جماعة انه لا خلاف ولا ينافي في  
ذلك مخالفة الشبهة اصل المسئلة لانهم يرون في خلاف بن القابلين بالاستدلال في بيع المولى والها ملين باستثنائها بيعها في من  
رقتها في مقابل مود حيوة المولى المختلف فيها وكيف كان فلا اشكال في جواز هذه الصور لا ياقيل من قائل تسلط الناس على موالهم  
لا عرف من نقلنا لثبوتها الى المنع في خصوص هذا المال بل الماروا المشايخ الثلاثة في الصحيح عن عمر بن زيد قال قلت لابي بصير اسألك  
مسئلة فقال قلنا لم نبيع امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه شيئا الاولاد قال في كذا لربها من قلت كيف لك يا رجل  
اشترى جارية ولم يود منها ولم يدع من المال ما يود عنها خذ منه ولدها وبيعت احدى شيئا قلت فينتق فيما سؤلك من بن لا في راية  
اخرى لغير بن زيد عن ابي الحسن عن ابي بصير المولى في الدين قال نعم في من بقيةها ومقتضى لثبوتها بل الماروا العجوة كما قيل في جواز بيع

في البيع  
من المولى  
في البيع  
في البيع



حيوة المولى كما هو من ذلك كشره بل يعرف الخلاف فيه صريحاً نعم ثم دينة الفاضلان وعن نهاية المرام والكفاية ان المنع نادر لكنه لا يخرج عن قوة  
ودينما يتوهم القوة من حيث توهم بقيد ما بالحقبة السابقة بناء على اخضا من جواهرها بقوة موت المولى كما يشهد به قوله فيها ولم يدع  
المال فيديل على نفى الجوا عا سكو هذا الفرداء الورقها في جواب السؤال عن مواد بيعتها الاولاد فيدل على خصها ما لان نفى الجواز  
في ذيلها فيما سكو هذا القوة يشمل بغيره الدين مع حيوة المولى في اندفاع التوهم بكلا وجهيه اوضح نعم يمكن ان يوق في وجه القوة بعد الغرض  
عن عكس ظهور قوله بتابع في الدين في كون البايع غير المولى فيما بعد الموت ان النسبة بينهما وبين ولاية ابنه اورد المقدّم عموم من وجه في جميع  
اصالة المنع الثابتة بما تقدم من القاعد المتصو الجمع عليها نعم بما يقع عموماً القاعده على هذا الوجه بحيث يحتاج الى المحض فقال بفتح الجاء  
في محل الخلاف بما مع كون الخلاف محل المجتهد بل كلهم الا اذ روي في مرجع في عدة سلطنة الناس على اموالهم لكن التحقيق خلافه وان قصد  
هو عن بعض المحققين لان المسفاد من المصوص والفقهاء ان يستدلوا الالة بتجدها حقاً ما غاض نقلها الا اذا كان هناك حقاً الى منه  
بالمرحاة ودينما توهم مغارضة هذا القاعده وجوباً الى الدين فيبقى عدا السلطنة ولصانها جواز بيعها في غير قبتهما قبل الاستيلاء ولا سيما  
اصالة بقا المنع حال الاستيلاء قبل الفجر عن ثمنها لان بيعها قبل الفجر ليس ببيعاً الذين كالا يخفى ويندفع أصل المناقضة بان ذله وجوباً  
الدين مقدّمه بالعدّة العقلية والشرعية وقاعد المنع بنفي القدر الشرعية كما في المصون والموقوف لا ولى في الانتصا لمذهب المذهب  
يقال برحمان طلاق رواية عن ابن زيد على الخلاف في رواية ابن مارد الظاهر في عكسها في ثمن قبتهما كما يشهد به قوله فتمت عند ما  
شاء الله بتمننه شيئاً بعد ما ملكها ثم يبدل في بيعها معن خط البدا في البيع بنجا الاضطراب اليه لاجل ثمنها وبالجملة فبغضه فلو ثبتا الربا  
فيما بعد الموت لا اشكال في رجحان الالهة على لالة رواية ابن مارد على المنع كما يظهر بالامل مضاعفا الى اعتضاها بالهرة المحفظة والمصلحة محلها  
ثم على المشي من ثبوتها هل يعتبر فيه عدم ما في الدين ولو من المستدنيا كما هو في الطلاق كثيراً وما عداها كما عن جماعة الاقوى هو الثالث بل بعد  
ان يكون ذلك من طلاق لان الحكم بالجواز في هذه الصورة في المصنّفون ولو بان ارتفاع المنع عن بعضها من جهة الاستيلاء فيكون  
ملكاً طلقاً كما سار الاملا التي يؤخذ بها الدين في موزع في ثبوتها في اصل السؤال في رواية عن ابن زيد هل يتابع ام الولد في الدين على  
سائر الاموال التي يتابع فيه وخاصة الجواز بغيره في ذلك خصوصاً من الرقبة فيكون ثمن الرقبة بالنسبة الى الم ولد كسائر الديون بالنسبة الى سائر الاموال  
وما ذكره يظهر ان لو كان ضمن الم ولد كما يحتاج اليه المولى للخدمة فلا يتابع في ثمن قبتهما لان غاية الامر كونهما بالنسبة الى الثمن كجارية اخرى يحتاج اليها  
وما ذكره يظهر الوجه في استثناء الكفن ومثونه القبر فادراك الميت كفن ولم ولد يبعث في الدين ولا الكفن اذ يصدق ان الميت يبيع ما يودعه  
الدين عداها لان الكفن لا يؤدجه الدين ثم انه لا فرق بين كون ثمنها بنفسه بنا للبايع واستثناء الثمن وشرائها بالواشتر في الذمة ثم استثناء  
ما اوزه به للبايع فليس فيها في ثمن قبتهما بل بما قام فيها قبل فتم ولا فرق بين بقا جميع الثمن في الذمة وبعضها والباين نقصا قيمتها عن الثمن و  
ذياتها عليه نعم لو امكن الوفاء ببيع بعضها اقتصر عليه كما عن غاية المرام لا يصح محبة ولو كان الثمن مؤجلاً لم يجز للمولى بيعها قبل حلول الاجل  
وان كان يابوسا عن الاداء عدا لاجل في اشرط مطالبة البايع والا كتمه با ستمحوا ولو امتنع عن التسليم والمفريقين رضا بالانحصر  
اسقاطه نحو الحلول وان لم يقط بذلك بين عدا المطالبة فيجوز الاول والثاني وجوا حوطها الاول مقتضى الاطلاق الثاني  
لو تبرع متبرع بالاداء سلم الى البايع بغيره المشتري ولا يجوز بيعها وان سلم الى المولى والورثة فهو وجوب القول ونظر وكذا الوارد في البايع  
باعتسافها في الاولاد ولو اذ الامر بين بيعها من يفتق عليه بشرط القبول بيعها من غيره فهو وجوب تقديم الاول وجها ولو اذ الولد من  
نصيبه يفتق عليه حكم البات في يعلم من سائيل الولاية ولو اذ في ثمن جميعها فان قبضه البايع فكالمشترع وان كان بطريق الشراء فهو وجوب قوله  
على الورثة نظر من الاطلاق ومن الجمع بين حتى الاستيلاء والذين ولو امتنع المولى من اذ الثمن من غير عدا فليكون البايع لها صفة مطلقاً  
او مع ذل الحاكم وجهه ودينما يتوجه خلافه لان البيع يحق الم ولد فلا يقطع بائناً المولى لظن القسوى في غلبه بباية الجيرة وفي الجمع نظر  
المراد بتمننها ما جعل عوضها لها في عقد ستمتها وان كان صلحاً في الحاق الشرط المذكور في ثمن القعدة الثمن كما اذا اشترط الاتفاق على الشا  
مكة ميعنه اشكالاً وعلى العدلو فيخ البايع فان قلنا بغيره منع الاستيلاء من الاسترداد بالفتح مترد وان قلنا بغيره فيفضل في القيمة  
ولو قلنا بجواز بيعها في اداء القيمة امكن القول بجواز استردادها لان المانع عنه هو عدا نقلها فان لم يكن يد من نقلها لاجل القيمة  
لم يمنع عن دها الى البايع كما لو بيعت على البايع في ثمن قبتهما هذا محل القول في بيعها في ثمنها واما بيعها ديناً فان كان مولى لها حيا يجوز  
الجماع على لفظ المصريح في كلام بعض من كان بعد موته فالمراد من مذهب الصحابة المنع ايضاً لاصالة بقا المنع في حال الجواز لطلاق رواية  
عن ابن زيد المتقدمين منطوقاً ومفهوماً وبما يخص مادل بمو على الجوا انما يتجمل صلاحية الخصص فاعده المنع عن بيع الم ولد كالمفهوم  
مقطوعه يورث في ام ولد ليس لها ولدان لدها ومات غمها صاجها ولم يبقها هل يجوز لاحد من بيعها قال لا بل لاحد من بيعها لا يبق عن

الوتر وان كان لها ولد ليس على الميت من فروع الولد اذ ملكها الولد تحقت بملكها وان كان ميتا تركها فقد تحقت من نصيبه فيبقى  
 بقية خلافه الحكمي عن طحطاوي في البيع مع استغراق الدين في الجواز ظاهر البقيين وكذا الفرض والصحيح لعل به نصيبك الشيخ ان الوتر لا يرثون  
 مع الاستغراق فلا سبيل الى افتقار الولد لذلك هو لغرض من المنع عن بيعها وعن كساح لذلك لا قوى يقال للزكاة الى الوارث حكم وان منع  
 النصف لها على تعذر استغراق الدين فيبقى نصيبك لها منها كما لو لم يكن دين ولغيره ذاقية النصيب من مالها وما ينقص لم يطلو على الملك  
 او لا بان المستفاد على انها تنفق من نصيبك لها ان ذلك من جهة استحقات ذلك النصيب غير ان يقوم عليه صلاواتا انكراد في  
 باقي الخصص فلم يف نصيبه من جميع الزكاة بقيمة امر هل يقوم عليه وتسمى ههنا ذاقية ثانيا بان النصيب انما ينسب الى الوارث فلا يرثه الا  
 ما يفصل من الزكاة بعد اداء الدين ما يخرج من الاصل والمقصود منه النصيب المستقر الثابت لا النصيب الذي يحكم به قبل الوارث بقضيا  
 من لزوم بقا الملك بل لا ثالثا ان ادعاه من الاستغراق على الولد بمثل هذا الملك فلم ينص عليه الا صاحب لادل عليه ليل مقبر ما يوصيه  
 الاختصاص كلام الاحكام من اطلاق الملك فالظن ان المراد به غير هذا القسم ولذا لا يحكم بانفاق العبد لوقوفه على من ينفق عليه بناء على صحة الوقف  
 واشغال الموقوف الى الموقوف عليه رابعا انه يلزم على كماله ان يتقرب الى نصيب الولد من الزكاة باجماعها ما يستحقه امره بقوله عليه و كان هذا ان  
 مستغرقا لا وشوا كان نصيبا لثالث في الباقي بعد الديون ونحوها يساوي قيمتها لا وكل لو تساوى نصيبه من الاصل فنصفها او ثلثها ان  
 ذلك فانه يقوم نصيبه عليه كاشا ما كان ويقط من القيمة نصيبه لثالثا الثابت ان كان له نصيب يطلب بالباقي وهذا ما لا يقوله احد الا انها  
 وينبغي القطع بطلانها ويمكن دفع لادلان المستفاد من الاذلة انها فتا من نصيبك لها حتى مع الدين المستغرق فالدين غير مانع من انفاقها  
 على الولد لكن ذلك لا ينافي في استغراق الوتر بقيمة نصيبه وجوبه في القيمة جمعا بين ادل على الاستغراق على الولد لذلك يكف  
 عنه اطلاق النفي عن بيعها وبين ادل على ان الوارث لا يستقر له ما قبل نصيبه الدين على وجهه ليقط حتى الدين غاية الامر سقوط حقهم عن  
 هذا المال الخاص وعكسكونه كسائر الاموال التي يكون للوارث الامتناع عن اذامقابلها ودفع عنها الى الدين فيكون لهم اخذ العين اذ امتنع  
 الوارث من اذامقابل العين والحاصل ان مقتضى النفي عن بيع الوتر في دين غير ثمنها بعد موت المولى عند تسلط الدين على اخذها ولو  
 منع متناع الولد عن قلمها بالقيمة وعند تسلط الولد على غيرها وفاء من يبيها لان ذلك استغراقها على الولد فشره لا يخرج بين سقوط حق الدين  
 عن ما قبلها من الدين فيكونم الولد ينظر مؤثره الجتهل لولا لا يعلق حق الدين بها وبها وبين ان يعلق حق الدين بما بقيتها على من يملكه  
 وينفق عليه هو الولد وبين ان يعلق حق الدين بقيتها على رقبتهما ففسخ فيها وبين ان يعلق حق الدين بما فيها فلم يمان بوجوبها  
 مدة طولية يعني اخرها بدنيهم كما قيل يعلق حق الفرض بما مانع ام ولد المفسر لا اشكال في عد جواز رفع اليد عن ادل على حق الدين  
 متعلقا بالزكاة فيدور الامر بين الوجهين لاخير من فينقق على كل حال ويسبق الترجيح بين الوجهين محتاجا الى التامل وما ذكرنا يظهر من ذلك  
 الوجه الثاني فان مقتضى المنع عن بيعها مطلقا في دين غير ثمنها استقر له ملك الوارث عليها ومنه يظهر جواب عن الوجه الثالث ان بعد ثبوت  
 عدم تعلق حق الدين بما بينها على ان يكون لهم اخذها عند امتناع الوارث من الاداء فلا مانع من انفاقها ولا جامع بينها وبين الوقف لذلك  
 هو ملل البطن الا الحق كما هو ملل البطن السابق واما ما ذكره في باعها واما بانها في الحريم يكون قيمتها بعد الانفاق مقلقا لولدها اذا  
 قلنا باسقاطها فلا يلزم شي فالضابط ان ينفق على الولد ما لم يعقبه فثمان من نصيبه ان كان مجموع نصيبه بعض نصيبه بملكه منع  
 اذ انا ما قبله من الدين كان في ذلك رقبتهما وما ذكرنا يظهر ايضا انه لو كان ميروردها ايهم مستحقا لشي منها بالارث لم يملك نصيبه بها نايل انا  
 ان يدفع الى الدين ما قبل نصيبه فتسعى ام الولد كما لو لم يكن دين فينقق نصيب ميروردها عليه مع ضمها اوصضا ولها حصة حصته  
 فكما من الدين واما ان يخل بينها وبين الدين فينقق ايهم عليهم مع ضمها اوصضا ولها ما قبل الدين لم يمانح من الدين عنهما  
 صيا وقيمة وارث الوتر لها واخذ غير له حصة حصته منها اوصضا وادل في غير الدين لمخالفة لادل بثبوت حق الدين من غير ان  
 يقتضي النفي عن النصف في ام الولد لذلك ما ذكرنا يظهر ما في قول بعض من ادل على ذلك بما ذكرناه ان الجمع بين فتاوى الاصحاب  
 ادلتهم مشكل جدا حيث انهم قيدوا الدين بكونه ثمنها وحكموا بانها تنفق على ولدها من نصيبه ان ما فضل عن نصيبه ينفق بالبرية  
 وتسمى في آية قيمته ولو صدق ان ام الولد او ميروردها ولد مستثنى من الذين كما امكن عملا بالنصوص المزبورة فله وجبه لانهم لا يعيدون  
 ذلك من المستثنيين ولا ذكر في النصوص صريحها انتهى واثبت خبر بان النصوص المزبورة لا تقتضي سقوط حق الدين كما لا يخفى في بعضها  
 كقوله لاها جاعا على احكامه في الرقصة ليربط عكها بغير بعضها لم بناء على ما تقدمت نظره في الذين من المنع لغاية الارث وهو مقتضى الحاجة  
 الى الكف قد عرفنا ان هذه حكمه غير مطردة ولا منعكسة امانا بناء على ما تقدمت في جوابها في غير ثمنها من الدين مع ان الكف يتقيد على الدين  
 فيعبرها الراوي بل للارث من ذلك ايضا بناء على حصر الجواز في بيعها في ثمنها على ما تقدمت من وجوب مقابل الكف الممكن من ثمنها لا يمنع عن غيرها

فيعلم من ذلك تقديم الكفر على قول الاستيلاء والصرف مقابلة في ثمنها ولم يتبع ومن ذلك يظهر النظر فيما قيل من ان هذا القول مأخوذ من القول بجواز بيعها في مطلق الدين المستوعب توصيفا فاذا كان للميت المذبول لم ولد مقلدا ما يجزى فقد اجمع هنا حق الميت وجوابه ام الولد وحق الوالد ثابت عند سقوط حق بايعم الولد او الام من اهل حق الميت تبرك الكفر واهل حق الوالد ببيعها فاذا حكم بجواز المذبول بناء على ما تقدم في المسئلة السابقة كان مقتضى تقديم حق الميت على حق الوالد لا بد من ذلك تقديم عليها مع عدم الدليل وانحصار الحق في الميت واما الولد اللهم لان قوله ثبت بالدليل السابق تقديم دين عن ام الولد على حقها وثبت بمجوز الضم تقديم الكفر على الدين اقصى الجمع بينهما تخصيص جواز صرفها في ثمنها بما اذا لم ينجح الميت الى الكفر بنفسه وليند بالذات وانما اذا كان للميت قبل الكفر لان مقابل الكفر غير قابل للصرف في الدين فلو لم يكن غير هذا لزم من صرفها في الدين تقديم الدين على الكفر اما اذا لم يكن هذا لزم من صرفها في الدين تقديم حق مولدها الميت فلا دليل على تقديم حق مولدها لخصيص قاعدة المنع عن بيعم الولد عند ما يدعى عن قاعدته تعالى الكفر بما للميت لكن الظاهر اختصاص تلك القاعدة بما اذا لم يتعلق بحق سابق مانع من التصرف فيه والاستيلاء من ذلك الحق ولو فرض تعارض بين فالمرجع لما صالده فسياسيها قبل الحاجة الى الكفر فتم نعم يمكن ان يظن ما قيل في الدين من ان الولد يربث نصيبه بنفق عليه يتعلق بدمته مؤثر التجنيذ يستحق اهلها ولو باجبار نفقته امدت واخذ الاجرة قبل العمل في حقها في التجنيذ والمسئلة محل اشكال منها ما اذا جاز على غير مولدها في جوارحه ما بعد موته ولا اشكال في حكمها لانها بعد موت المولى يخرج عن التثبيت بالجزية اما الى الجزية الخاصة والرقية الخاصة وحكم جنائيتها عند ان كان في مؤثر ثبت لفن فللمجنبي عليه لقصا نفسا كان وطرفا وله استرقاقها كالا وبعضا على جنائيتها فيصير المقدار المشرق منها ملكا طلقا وربما تخيل بعض انه يمكن ان يكون رقبته للمجنبي عليه لا يربث على رقبته للمالك الاول لانها تنتقل اليه على حسب ما كانت عند الاول ثم ادعى انه يمكن ان يدعى ظهورا في المنع خصوصا صحيحه عن زيد المقتدر في عكس بيعم الولد وطرفا والظاهر مراده بما كان القول المذكور مقابل متناع عقلا ولا فهو احتمال محال لاجتماع والنظر ليدل على الاسترقاق الظاني صيرن الجائز في خالصا وما وجبه هذا الاحتمال من انها تنقل الى المجنبي عليه على حيط كما ان عند الاول في ذمة الدين في الضم لا الاسترقاق وهو جعلها في ذمة كسائر الوقب لا انتقالها عن المولى الاول اليه حتى يتوانا كان على التمسك ان كان المولى الاول الحاصل ان المشتقا بالضم من الضم والفقهاء لا يستدلون بحديث اللاتة حقا على مستولدها يمنع من مباشرة بيعها ومن البيع لفرض عايد عليه مثل قصاص ديون وكفنه على خلاف في ذلك ان كانت الجنائية خطأ فالتمسك انها كغيرها من المايل لتجنيذ المولى من فيها او دفع ما قابل الجنائية منها الى المجنبي عليه من ان يفديها باقل الامرين على المثل او بالارش على ما عن الشيخ وغيره وعن ق وروايت لا بد من اذلة لا خلاف في ان جنائيتها يتعلق قيمتها لكن عن نيات ط ان جنائيتها على سيدها لا خلاف لامن في ثور فانه جعلها في ذمتها بتبعها بعد العتق وهو مخالف لما في الاستيلاء من شرط ودرجها بوجه بارادة نفى الخلاف بين العامة ودرجها بالنسبة الى العقلة كما عن المختلف لا طهر من المراء بكونها على سيدها عود خصا الجنائية على السيد مقابل عتقها المولى من عتق الجائز ولا من المراء اخرى وكونها في ذمة نفسها بتبعها بعد العتق وليس المراء وجوب فداها وعلى هذا ايضا يحمل ما في رواية مسمع عن ع في عبد الله قال الم ولد جنائيتها في حقوق الناس على سيدها واما كان من حقوق الله في العتق فان لا بد لها فعلى كونه على سيدها ان لا يمتنع نفسها لا فيل من الجنائية شيئا ومثلها ما ارسل عن علي عليه السلام العتق عن ذمة من من الثلث ما جنى هو وام الولد فالولد ضامن بجنائيتها المراء من جميع ذلك خروج بجنائية من مال المولى المراء ذمة ملكه الجائز او ملكه وكيف كان فاطلاقات حكم جنائيتها مطلقا للمولى سليمة عن المحقق لا يفرضها ايضا اطلاق المنع عن بيعم الولد لان قوله فداها او الفخلة بينها وبين المجنبي عليه ليس نقلا عنها خلافا للحاكمي عن موضع من المبسوط والمهذب المختلف من تعيين الفدا على السيد لعله للروايتين المؤيدتين بان سيد المولى هو الذي يبطل احد طرفي التجنيذ فحين عليه الاخر بناء على انه لا فرق بين بطلان طرفي التجنيذ بجنائية كالوقف وانواع عبده الجائز وبين بطلان قبلها كالا استيلاء المولى لعدم تاثير استيلاء الفدا فيها وقد عرفت معنى الروايتين والمؤيد صادرة لا يبطل بطلان المصوص منها ما اذا جنت على مولدها بما وجب صحة استرقاقها لو كان المجنبي عليه غير المولى فلينقل ملكا طلقا بجنائيتها على مولدها فيجوز له الصرف لانا قل فيها كما هو المحكي في الروضة عن بعض عدوها السيوى من صور الجواز كما هو المثل اذ لا يعمق بجنائيتها على مولدها الاجزاء الاقتصار منها واما الاسترقاق فهو محقق للمحصل ما يقال في توجيهه من ان بناء الشرعية تؤثر بقدر لا يمكن فذا لم تؤثر بجنائية الاسترقاق امكان تحقيق المولى اثره بدمه هو مستقلال حديثك القبر فيهما مضافا الى ان استرقاقها اثره لقصا كعكس الذي ينطبق به الجواز في صحيحه بدمه فذا المقدمه مضافا الى ان المنع عن الصرف لاجل التخفيف لينا نسب الجائز عما فندفع بالاجنبي واما الجنائية على مولاها خطأ فلا اشكال في انها لا يجوز الصرف فيها كما لا يخفى في ذلك

في بيان ما قيل من ان هذا القول مأخوذ من القول بجواز بيعها في مطلق الدين المستوعب



الموتوق من غناث عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام قال ما اذ اقلت سيدنا خطا منى حرة لا سفارة عليها وعن الشيخ الصادق عليها  
 ها عن هب عن جعفر عن ابيه صلوات الله عليهم ان اذ اقلت سيدنا خطا منى حرة لا سبيل عليها وان قتلته عتلت  
 مبر عن الشيخ من حماد عن جعفر عن ابيه اذ اقلت اذ ولد سقته قيمتها ويمكن حملها على بيعها في بقية قيمتها اذ اقصر ضيق لها و  
 عن الشيخ في بيع الاستبصار الجمع بينهما بغير ذلك فراجع منها ما اذا جازي حرم عليها بما فيه فاما في المولى كان المولى في نفسها  
 دنها الى الجاني واخذ قيمتها وبيعها مساكها ولا شيء له الا بالزوم للجمع بين العوض والمعوض ففي المستولدة يحتمل ذلك يحتمل ان لا يجوز للمولى  
 اخذ القيمة ليلزم منه استحقاق الجاني للرقبة واما احتمال منع الجاني عن اخذها وعدة ملكه لها بعد اخذ الدية منه فلا وجه لان الجاني لا يملك  
 يمنع عن المعافضة واما في حكمها الا عن هذا العوض بعد اعطاء العوض بحكم الشرع والمسئلة من اصلها موضع شك لا يمكن لزوم الجمع بين العوض  
 والمعوض لان الدية عوض شرعي عما فات بالجاني لا عن رتبة العبد تعلم الكلام تحمله منها ما اذا حقت ثانيا الحرب ثم سرت حكاة منه وكذا الواسرها  
 المشركون ثم استقاموا المسلمون فكانه ما اذا اسرها غير مولاها فلم يثبت كونه امرا للمولى لا بعد القيمة قلنا بان القيمة لا ينقص بغير الاما قيمتها  
 لما لكها لكن الحكم على الاكثر والمنصوص انما هو على الكما وبيع قيمتها للمقابلة ومنها ما اذا خرجت يولها من الذمة ومملك قواله التي هي منها و  
 منها ما اذا كان مولاها ذميا او قتل مسلما فانه يدفع هو والمولى الى ولها المقوضة لما ظفر به من مواد القسمة ولو هو ما اذا عرض لام الولد حق  
 للمغير قوى من الاستيلاء وما القسمة لثا في وهو ما اذا عرض له حق لغناها او لطلبها من حق الاستيلاء من موادها اذا استلبت وحيا له  
 ذى في ما باع عليها بناء على ان حوا سلامها المقضى بعد سلطنة الكافر عليها او من حق الاستيلاء المعترض للعقود لو فرض كاقوة  
 كان المرجع عتقها من صحة البيع وقاعد سلطنة الناس على اموالهم المقصية بعد جواز بيعها على لان المفروض ان قاعد السلطنة قد  
 بحكومتها اذ نفى سلطنة الكافر على المسلم لما لا بد من سلطا قطعا ولا حولة في عين الملك جواما انما الكلام في تعاض حقوق المولى من  
 حيث كونه مسلة فلا يجوز كونه مقهورة سيد الكافر ومن حيث كونه في معرض التصرف فلا يجوز اخراجها عن هذه العرضة والظاهر ان الاول  
 اولى للاعتبار وحكومتها قاعد نفى السبيل على حل القواعد لقوله لا اسلا يعامل ولا يعلى عليه مما ذكرنا ظاهره من لا وجه للمساواة بغيرها  
 المنع قبل اسلاها لان الشك ما هو موطر ما هو موطر على حق الاستيلاء والاصل عدم منع مكان معارضة الاصل بغيره لو فرض في بعض صور  
 تقع الاسلا على المنع عن البيع مع مكان عوطه وقا في المنع في عدم سلطنة المالك في نقد حق الاستيلاء على حق الملك فلا ينافي في نقد  
 حق اخر لها على هذا الحق ومنها ما اذا غير مولاها عن نفقتها ولو في كسها فباع على من ينفق عليها على حكمي المعق وكذا العرفان والاعمال  
 والصيغ والمحقق الثاني في القواعد لو عجز عن الانفاق على المولى لزمه بالنكس فان عجزت نفق عليها من بيت المال لا يجزئها  
 ولو كانت الكفاية بالنزوح جبت ولو تعدا لجمع ففي البيع شكل انتهى ظاهره عند جواز البيع فاما امكان الانفاق من مال المولى  
 كسبه ما لها او عوض بضعها او وجوه من يؤخذ بنفقتها او بيت المال وهو حسن مع عدل لك كله فلا يبعد المنع عن بيع بضعها  
 كالحز في وجوب كسها كفاية على جميع من طلع عليها ولو فرض عدم ذلك لا يضر ذلك لغيره او كون ذلك ضررا عيضا عليها فلا يبعد جواز تحكومتها  
 اذ له نفى الضرر ولان رفع هذا عنها اولى من تحملها ذلك لجان تغتفر من بضيعتها لها مع جريان ما ذكرنا الحيز في الصورة السابقة لاجتماع  
 ظهوره المنع في ترجيح حق الاستيلاء على حوا الكما الا على حقها الاخر فتدبر منها بيعها على من ينفق عليها على حكمي من الجماعة المتقدم  
 الاشارة لان فيه تعجيل حقها وهو حسن لو علم ان العلة حصول العتق فعمل الحكمة اتفاقا خاص اللهم الا ان يستدلنا ما ذكرنا الحيز في  
 ظهوره المنع او يقال ان هذا عتق في الحقيقة ويلحق به لا يبيعها بشرط العتق فلو لم يف للمشتري احتمال وجوب ترزادها كما عن المبيدات  
 ويحتمل اجبا الحاكم والعقل المشتري على الاعاذا واعاقتها عليه من اكد ذلك بيعها من اقرب حيزها ويشكل بان علم المولى ضد العتق  
 لم يجز له البيع واخذ الثمن في مقابلته وان علم بكذبه لم يجز ايضا لعده جوا لبيع المولى مجرد صيرورتها حق على المشتري في هذا الشرع مع كونها  
 ملكا له في الواقع وبقائها في الواقع على ضقة ترقية المشتري لا يجوز البيع بل الحرة الواقعية وان اخرجت اولى من الظاهرية وان بطلت  
 ومنها ما اذا ماتت يريها وخلف تركه ولم يكن له وارث سواها فبشرقي من يولها للعق وترث قيمتها وهو مخار والجماعة السابقة ابن  
 سيدنا الزهري وحكي عن العامة وعن المهتاج لاجتماع الاصحاح عليه بذلك يمكن ترجيح اخبا الارث على قاعد المنع مضنا الى ظهورها في سلطنة  
 المالك والمفروض هنا عدم كون البيع باختيار بل ببيع عليه لوماتع ومن القسمة لثا في وهو ما يكون لجواز الحق سابق على الاستيلاء اذ  
 كان علوقها بعد من فان الحكمي عن الشيخ والحكي ابن زهري والمختلف والتذكرة والمقعة وذلك الحق الثاني والسيور والى القسمة  
 جواز بيعها له ولعله بعد الدليل على بطلان حكم الرهن السابق بالاستيلاء الا في بعد تعارض اذ حكم الرهن وذلك المنع عن بيع المولى  
 في دين غير منها خلافا للحكمي عن الشرايع وفيه المنع مضموع عن الشيد بعض تحقيقاته الفرق بين وقوعه على ابن المولى ووقوعه بغيره من

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

تحليلها

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

مكتبة

الارشاد والقواعد الرد وقام الكلام في باب الرهن ومنها ما اذا كان علوقها بعد اقل من المولى المحرر عليه كانت فاصلة عن استئصالها  
 اذا الدين مباح ككافي عند الملقه ومع صدق المهد وكذا العرفان غايه المرام لما ذكر من سبق تعلق قوله بالها ولا دليل على بطلانه  
 بالاستيلاء وهو حسن مع وجوب الدليل على تعلق حق الرهن بالاعتناء المولى يثبت الا المحرر على المفلن في النص وجوب بيع الحاكم مؤلفه  
 الدين فلا يؤثر في دعوى اختصاصها بما هو قابل للبيع نفسه وتام الكلام في باب المحرر ومنها ما اذا كان علوقها بعد جبايتها وهذا في  
 الجباية لا يجوز البيع لو كانت لاحقة بل يرفع المولى بطلانها او ما لو قلنا بان الجباية للاحقه ايضاً ترفع المنع لم يكن فائدة في فرض تقديمها  
 ومنها ما اذا كان علوقها في مان جبار يابها فن المحكى عن جواز استرداد ما مع كونهام ملكاً للمشتري ولعله لا قضاء الجباية ذلك فلا يطله  
 الاستيلاء خلاصه للفلاحة وولد المحقق والسيدي الشافعي وغيرهم حكوا بانها اذا فسخ رجوع بقتل المولى لعله يصير من ماضية المالك  
 الفسخ بنفسه لا يقضي الاجل العقدين فان الفسخ كان لم يكن واما وجوب ريب العين فهو من احكامه لو لم يمنع عقلا او شرعاً والمانع الشرعي  
 كالعقل نعم لو قيل ان الممانه هو نقل المال والنقل من قبله لم يوزن ما الاستماع عنه فيقتضي الدليل بان عر اختصاراً لم يثبت في  
 مانع شرعاً من استرداد عينها والحاصل ان منع الاستيلاء من شرط بايعها لا يحتاج الى دليل فيقتضى العلم لان بعد ان الاستيلاء هو لا  
 مانع عن انتقالها عن ملك المولى بحقه او نحو غيره الا ان يكون الغير حق قوياً وسابقاً بقبضتها نقلها والمفروض ان جواها لا يقتضي انتقالها  
 بقول المولى بل يقتضي انتقالها مع الامكان شرعاً والمفروض شرعاً ان تعلق حوام المولى مانع شرعاً كالتعلق بالبيع على القول بصحة ثمان ما جاز  
 فتم ومنها ما اذا كان علوقها بعد شرائها مال الصما منها بشا على استنظام الاتفاق عليه من جواز اشرط الاضرار بالعين فيقولون  
 حق المضمون وحسنه من سابقا على الاستيلاء فلا يبرأ من بيعه على قول محكر في الرخصة ومنها ما اذا كان علوقها بعد شرائها مال الصما  
 كان التذمة مشروطة بشرط لم يحصل قبل الوطى ثم حصل بعد بناء على ما ذكره من زوج المندركون فاصلة عن ملك التاجر المندرك  
 المطلق بعد حصول الشرط في المعلق كاحكامه صاحب المدارع عنهم في باب الزكوة ويحتمل كون استيلاءها كالتذمة فيحصل فيستفيضة القيمة  
 جميعاً من حق المولى وتكون التذمة النصف بها فان كان مطلقاً وقلنا جاز وجهاً عن الملك المحرر ذلك كما حكى عن بعض الحكماء  
 للعروق ان قلنا بعد جرحها عن ملكه احتمل تقديم حق الاستيلاء والجمع بينهما بالقيمة ولو كان معلقاً  
 فوطئها قبل حصول الشرط صلاتاً وولدنا حصل الشرط وجب التصديق بها التقديس بحد محتمل غلغل التذمة لصحة التصديق جواها بال  
 مع الرجوع الى القيمة او بدفعه وتام الكلام فيحتاج الى بسط تام لا يسعه الوقت ومنها ما اذا كان علوقها من مكاتب شرط ثم فسخ كتابته  
 فلهوى ان يبيعها على ما حكاه في الرخصة عن بعض اصحابنا على ان مسئلة التزم ولذا بغيره معلق على عقده فلا يجوز له بيعها او  
 الفسخ لبيع وهو ما كان ابقاؤها في ملك المولى غير معرض لها للتعلق بعد توريث المولى من بيده لاحد وانع الارث والعقد يثبت  
 طرفاً الام او الابن اقصا الفجور واظهاره باعتراف ثم نال من كل مؤثر من مواد الاستثناء الا قليلاً من كبرها يتحمل من الكلام فيطلب تصديق  
 كل واحد من مقامه مسئلة ومن يتباحر وجع الملاك عن كونه مطلقاً كونه موهوباً فان كان لطلب المقطوع بالاتفاق على عدم استقلال المالك في بيعه  
 الموهون وحكى عن الاجماع الفقرة واجبا على ذلك وقد حكى الاجماع عن غيره ايضاً عن المختلف في باب تزويج الامة الموهوبة ان رسل الله  
 ان الراهن والمرهن ممنوعان من الشئ وانما الكلام في ان بيع الراهن يبيع بالمال من اصله او يقع موقوفاً على الاجازة او سقوطاً عنها  
 او بالمال فقط عنيها جازعاً من الغنما وغيره الا ان يصرح بالبيع النهائي وتبرخر في الوسيلة وجه المتأخرين عدداً منهم هو  
 كونه موقوفاً وهو لا قوى للمعومة السليمة عن المخصص لان معقداً للاجماع والاختيار الظاهر في المنع عن التصرف هو لا يتقيد كما يشهد به  
 حطفت المهر على الراهن مع ما ثبت في محله من وقوع نص المهر موقوفاً لا بالمال او على تسليم الظاهر في بطلان التصرف واسانئ موهوبة بمصير  
 المأخرين على خلاف هذا كله فضا على ما سبق من صحة نكاح العبد بالاجازة معللاً بانهم بعض الله وانما عصى سيدها المستقامه ان عقد  
 كان النهي عنه حتى لا يرفع المنع وهذا التأثير بارتفاع المنع فصول الرضا وليس لك كعصية الصاحب في ايقاع العقد لا يمكن ان يلحقها  
 رضى المصم هذا كله نظراً الى محوى دلالة الفصول لكن الظاهر المذكور ان كل من بطل عقد الفصول ابطال العقد هنا وفيه نظر لان من  
 استند في البطلان في الفصول الى مثل قوله لا يبيع لانه ملا لا يلزمه البطلان هنا بل الاظهر ما ينبغي عن ايضا ان من ان الطواقف  
 هذا العقد ان قلنا يبطل الفصول وظاهر من ذلك ضعف قواه بعض عارضاً من القوايا بطلان صحتها بطل الاجماع والاختيار المحكمه  
 على المنع والنهي قال هو موجب للجباية وان كان نحو الفرض القبره بالنهي عن العقد كما لا يحتاج منه وهو كان في اقتضا الفساكا اقتضاه في  
 بيعه لو قف ام المولى غير تام مع تنويعه كونه سبباً في حق الغير لو ادعى نفسه بقوله فان قلت فعلى هذا يلزم بطلان عقد الفصول  
 وعقد الرهن مع كبر الاحتياض او باين الراهن المهر في المنع كاد لعلها لو اثير فلا يبطل العقد بالجمع وصحة الفرق حكى قلنا ان

مكتبة

مكتبة

أو العتق

هذا هو الحق  
في البيع  
والرهن  
والاجارة

التصرف المسمى عند ان كان انتفاعا بالغير فهو محرم لا يحل الا الاجارة المستعينة وان كان عقدا او ايقاعا فان وقع بطريق الاستقلال لا عن وجه  
 النيابة عن المالك فالظاهر كل ما سبق في الفصول والافلا بعد تصديق النفي لعقد المضاد وعن الفصول قد يكون محمولا قد لا يكون  
 كذلك وكذا الصادر عن الرهن ان وقع بطريق الاستقلال المستند الى البناء على ظلم الراهن وغصبه او الى نسيء السلطان عليه فحرم لانها كان منها  
 عنده وان كان بقصد النيابة عن الراهن في مجرد اجراء الصنعة فلا يرد عن عقد الفصول ولا يعلق به نفي صلا او اما المالك فلما حرم على ماله  
 برهنه وكان عقدا لا يقع الاستناد الى ملكه وانحصار المالك فيه ولا معنى لقصد النيابة فهو منهي عنه لكونه تصرفا مطلقا من انفا المالك  
 الثابت عليه فيحصل له وما يذكروا مجرد الملك لا يقضي بالعقد الا لفظا بمقتضى التام ان الملك المتزوج للبيع هو ملك الاصل ملك المتصرف  
 فيه وان لم يصح البيع في مواضع حديثنا سبيل الملك كان انفا للملك عن التصرف ثم قال بالجملة فالشيخ يراه بالتبع في الادلة ثم انتم في  
 المالك فكم يمكن وقوعها متوفرة على اجازة واما اذا انتهت الى اذن المالك واجازة او صدرت منه وكان تصرفه على وجه الاصل فلا يقع  
 على وجهين بل تكون فاسدا وصحيحة لازمة اذا كان وضع العقد على الزوم واما التعليل المستفاد من الرواية المروية في النكاح من  
 قوله بعض العلماء **هو انما يصير سيده** فهو جاف فيمكن له مال كما ان العبد لا يملك امر نفسه واما المالك المجزوع عليه فهو خاص به بقصر  
 ولا يوق انه عصى الرهن بعد كونه مالا كما وانما منع الله من تقويت حقه بالقصر فاذا ذكرناه جاء في كل ما لا يتول الامر نفسه را حرم على ماله العقد  
 كالفلس وغيره فيحكم بنفسه الجميع ربما يتجه فيما اذا كان الفرض من الحجر مصلحة كالشفعة والقول بالبطالان هناك اختاره اساطين الفقهاء  
 هو الاقوى انتهى كلامه رفع مقامه عليه بعد منع الفرق في الحكم بين بيع ملك الغير على وجه الاستقلال وبيعه على وجه النيابة ومع  
 اقتضا مطلق النفي لا يخرج الجاهل للفناء او لان نظير ذلك يصح في بيع الراهن فانه قد يبيع بالاجارة الرهن ولا ينوي الاستقلال  
 وقد يبيع جاهلا بالرهن او بحكمه او ناسيا لاحقة في شيء من ذلك فانما ان المتيقن من الاجماع والاجتناب على منع الراهن كونه على نحو منع  
 الرهن على ما يقتضيه عبارة مقلد الاجماع والاحتياط اعني قولهم الراهن الرهن ممنوعان ومعاون المنع في الرهن انما هو على وجه الاحتياط  
 وقوعه موقوفا وخاصة لغير جميع الوضع لعقد على الرهن والوفاء بمقتضا على سبيل الاستقلال وعلموا حجة صالحة في ذلك اثبات المنع زيد  
 من الاحتياج الى دليل مع عدم مرجع الى العتق واما ما ذكره من منع حرمان التعليل في روايات العبد فبما نحن فيه مستند الى الفرق بينهما  
 فلم تحقق الفرق بينهما بل لظن كون النفي في كل منهما نحو الغير فان منع الله جل ذكره من تقويت حق الغير في كل ما كان له في حق الغير من غير فرق بين بيع  
 الفصول ونكاح العبد ببيع الراهن واما ما ذكره من المساواة بين بيع الراهن وبيع الوصف والولد فيحقن الحكم بينهما بعد ذلك لا يؤثر لادب  
 السابق في صحة البيع في الرهن عليه غير محله وبالجملة فالمتفق من طريقتنا الاحتياط بالاحتياط ان المنع من المعاملة اذا كان نحو الغير لا يكتفي  
 اذ من السابق لا يقتضي الابطال اسباب انما يقتضي الفناء بمقتضى عدل ترتب الاثر عليه مستقلا من راجحة في الحق ويندح في ذلك الفصول  
 وعقد الراه والفساد الرهن وعقد الزوج ليدت ائت وحتة واخفا والامة على محرم وغير ذلك فان النفي في جميع ذلك انما يقتضي الفناء  
 بمعنى عدم ترتب الاثر الفصول من العقد عرفا وهو صيرورته سببا مستقلا لاداره من دون مدخلية رضى غير المتقارنين وقد يتجمل وجه  
 البطلان للبيع هنا بناء على سبب من ان طاس هم كون الاجارة هنا كاشفة حيث لا يلزم منه كونها غير الرهن وهو مشرق في هذا المباح وبها  
 اخرى الرهن بالبيع متاينان فلا يحكم بتحققهما في زمان واحد على ما قبل الاجارة وهذا نظير ما تقدم في مسألة من باع شيئا ثم ملكه من ثمنه على  
 تقدير صحة البيع يلزم كون الملك المحض في الواقع وبذلك لا يقابل يلزم بكشف الاجارة عن عقد الرهن في الواقع والآخر في ذلك عقد  
 الفصول ايضا لان فرض كون المجهز بالبيع فافدا الاجارة بوجوب تلكا لكن بملك احد قبل الاجارة واما ما يلزم في مسألة من باع شيئا  
 ملكه فلا يلزم في مسألة اجارة الرهن ثم يلزم في مسألة افتكاك الرهن وسبب التبيين عليه ثم ان الكلام في كون الاجارة من الرهن كاشفة  
 وناقلة هو الكلام في مسألة الفصول وحصله ان مقتضى القاعدة النقل لان اللفظ من بعض الاحتياط هو لكشف القول بكشفها يسئل  
 هنا بالهوى لان اجارة المالك شبيهة بغير مقتضى وهي هنا من قبل المانع من اجل الوجور واعتق الراهن هنا مع تعقب اجارة الرهن مع  
 الايقاعات عند عدم لاقع مراعاة والاعتداء عن ذلك ببناء القوت على التعليل فله الموقوف لثاني في كتاب الرهن في مسألة عفو الراهن عن  
 جناية مجازة على العبد الموهون منها التمسكهم القوت بعبود ما القوت مع العتق من العتق في تلك المسئلة قد يجوز العفو من بيع الرهن  
 هذا ان رضى الرهن بالبيع اجازة واما اذا استقطعت الرهن فموجب كون الاسقاط كاشفا او ناقلا كلاما ياتي في كتاب الرهن او في الدرب  
 امر لا اشكال في انه لا ينفذ الرهن بعد الاجارة وهو واضح هل ينفذ الاجارة بعد الرد وسبب ان الرد في معنى عقد دفع اليد عن حقه فله سقاطه  
 بعد ذلك ليس في ذلك بيع الفصول لان الحجر هناك في معنى عقد التماقدين وقد يردن رد احد العاقدين بطل لاننا العاقد الاخر بخلاف  
 هنا فان الرهن اجنبى له حتى والعين من ان لا يجاب المؤثر انما يتحقق برضي المالك الموهون في حال منما جازة مقول لا يجاب المؤثر فكان ان رد



کتابخانه

التعليك وهذا لا يقتضي وقوع العقد مراعى عند استمر الملك وما ذكرنا ظاهر الفرق بين حق الراهن المانع من تصرف الغير وحق المجهن عليه العهر  
 المانع فعلا غير الامانة دافع شانا وكيف كان فقد حكم عن الشيخ الخلاف بالطلاق فانه قال فيما حكى عنه اذا كان لرجل عبد مجنون عليه مولا  
 بغير ان المجنون عليه فان كانت جانيته توجب القصاص فلا يصح البيع ان كان خيائته توجب الاكراه في الارض ثم استدل بان اذا وجب  
 عليه لقود فلا يصح بيعه لا بد من قداح منه لا يملكه فانه حق المجنون عليه اما اذا وجب عليه الارض صح لان رقبته سليمة ولجانيته ارشها فقد التزم  
 السيد فلا وجه لبيع بغيره انتهى وقد حكم عن المختلف انه حكم عنه في كتابها النسخ بعد ثبوت ملك المولى على الجاني بعد اخذ قال اذا كان  
 عبد قد جنى جنيته فانه لا يجزى عنه من الكفارة وان كان خطا جازا له استبدال باجاء الفدية فانه لا خلاف بينهم انه اذا كانت جانيته  
 ينقل ملكه الى المجنون عليه ان كان خطا فدية فاجبا على مولا له انتهى وما يستظهر من ذلك من عبادة الاسكافي للحكمة عنه في الرهن وان شرط  
 الرهن ان يكون لرهن ميثا ملكا ياه غير خارج بائنا او استحقاق الرقبة بجانيته عن ملكه انتهى وما يستظهر من ذلك من عبادة بيعه في كتاب  
 القصاص حيث انما اذا قتل العبد ترا عدا فاقعه مولا له صح لم يعط القود ولو قبل لا يصح لئلا يبطل حق المولى من الاسترقاق كان حشا كذا  
 وهسته انتهى لكن يحتمل قويا ان يكون لردده بالقصة فوعلا ناعرا متر لزل كوقوع الفتي كانه لا يبطل حق الاسترقاق دون وقوعه ما فتكا  
 عن القتل بالاسترقاق وكيف كان فالظن من عبادة الخلاف الاستنباط عند الصحة الى عدم الملك هو م لاصالة تقاء ملكه وظهور لفظ الاسترقاق  
 في بعض الاجابة بقاء الملك نعم في بعض الاجابة ما يدل على الخلاف ويمكن ان يكون في البيع بالملك السلطنة عليه فانه ينقل الى المجنون عليه يكون  
 عدا يجوز بيعه من المولى مينا على المانع عن بيع لفضو المستر لمع عن بيع كل ما يتعلق بغيره في السلطنة المطلقة من المشرى عليه  
 كما في الرهن مسئلة اذا جنى العبد خطا صح بيعه على المثل في شرح الصيغ انه لا خلاف في جواز بيع الجاني اذا كانت الجناية خطأ او شبهه عدا  
 يضمن المولى لقتل الا يرين من قيمته ودية الجناية ولو امتنع كان المجنون عليه ولو تارة انراعه فيبطل البيع كذا لو كان المولى مفسرا لم يشر في النسخ  
 مع الجاني لانه لم يملكه ما لم يفد المولى انتهى و ظاهر انه اراد في الخلاف عن الجواز قبل التزام السبيل ان المحكي عن غير واحد انه لا يجوز  
 الا اذا افاد المولى والترم بالفتا لانما اذا باع ضمن الا ذوقا بالعواعد ان حق الجاني في البيع يكون ملكا لمولا له وتعلق حق الغير لا يمنع عن ذلك  
 لان كون البيع مال الغير لا يوجب بطلان البيع اسافضل عن تعلق حق الغير لعل باع في خلاف في مسمى على اصلها من بطلان الفضو وما  
 اشبههم من كل بيع يلزم من لزوم بطلان حق الغير كما هو في الله استدلالا على بطلان البيع قبل التزام ضمانه بانه قد تعلق برقبة العبد  
 فلا يجوز بطلاله ويرجع هذا المذهب انه لا واسطة بين لزوم البيع بطلانه فاذا صح البيع بطل حق الغير وقد تعذر غيره انه لا مانع من وقوع  
 البيع من اعيان الجاه ذى الحق وسقوط حقه فاذا باع المولى فباغى منه قبل اذ التيا وافتل الا يرين على الخلاف وقع مراعى في المولى وذا لم يخبر  
 عليه نصا فاذ لا لا انراعه المجنون عليه من المشرى على هذا فلا يكون البيع موجبا لتمام البايع حق المجنون عليه ان في كتاب الرهن من القواعد  
 لا يجبر العبد في الجاني وان رهنه وباعه بل يتسلط المجنون عليه ان استوعب جناية القيمة بطل الرهن والافق المقابل انتهى لكن في العلل  
 في غير هذا المقادير غير هو ان البيع هو بنفسه التزام بالفتا ولعل وجهه في بيعه على المولى حيث تعلق بالعبد هو ان من ماله وبيع  
 حق تجزى المولى في نقله عن المولى في متين يوفى حق المجنون عليه ما من العبد ومن ذمته فيجوز عليه ما يخلط بالعبد من المشرى بغيره واما ان يفتد  
 من ماله فاذا امتنع المشرى من سوه والمقرض عدم سلطنة البايع على اخذه فمهر للزوم الوفاء بالعقد جعليه في بيع الفتا وبيع عليه في فتا  
 العبد غير لازم قبل البيع بغيره بل انما قاله حتى يتبين عليه لفتا وجوب الوفاء بالبيع لا يقتضى الرفع به لرفع هذا الغير بل هذا اول سبيل  
 وجوب بطلان الرهن في التفتد في اخر مسئلة الحديث في وجوب الفسخ على الراهن بعد بيعه لتعلق الدين هنا بالذمة وتعلق الحق  
 هنا بالعبد ثم ان المصنف في كرهه والحكم عن غيرها ان المشرى في العبد حكم رجوعه البايع حكم قضائ الدين عنه مسئلة الثالث من  
 شرط العوضين الفدية على التسليم في لفظ الاجماع على اشتراطها في الجملة كما في مع صدق في كرهه انه اجماع وفي ط الاجماع على عدم جواز بيع  
 في المتأ ولا الطير في الهواء عن نفسه انما اعتبرنا في المعقود عليه ان يكون مقدرا عليه تحفظا لما لا يمكن فيه ذلك التما في الماء والطين في  
 الهواء فان ما هذه حاله لا يجوز بيعه بلا خلاف واستدل في كرهه على ذلك بان من نهي النبي عن بيع الفرو وهذا غير والله في ما يوجب القصاص  
 على لفظ المصنف في موضع من الايضاح واشتراطها في الخاصة العامة بجبر لسا اما كوزا عن غيره فانه في ظاهر كلامه ان كبر من القفا و  
 اهل اللغة حيث شئوا للغير ببيع لتمامه المتأ والطير في الهواء مع معنى الفر على ما ذكره اكثر اهل اللغة صاق عليه المرو عن اهل المؤمنين في  
 انه عمل ما لا يؤمن معه من الضر في الصالح الفرة العفلة والغار الغافل واغراه اى ناله على غيره منه واغراه لشيى اى خلع برة الفر لخطر ونهى عن  
 الله عن بيع الفر وهو مثل بيع لتمامه المتأ والطير في الهواء لان قال والفر من اجل النفس على الفر انتهى وعن الاماموس ما لم يحصره عن غير  
 وغره بالكفر وهو من روى عن ردة الطيرة الباطل الى ان قال عن نفسه تغير او غيره اى عرضها للهلكة والاسم الفر محرر الى ان قال لقا

بأنه لا يملكه  
 المولى

بأنه لا يملكه  
 المولى

الفاعل واكثر غفل والاسم الغرة بالكسر انتهى عن النهاية بعد تفسير الغرة بالكسر الغفلة انه منى عن بيع الغرة وهو ما كان له ظاهرياً في الشرع  
 باطن مجبول قال الان هري بيع الغرة ما كان على غيره منكم ولا تفته ويدخل فيه البيع الى لا يحيط بكنهها المتبايعان من كل مجبول في ذكر  
 في الحديث ومنه حديث مطرف ان في نضاً واحداً وابنه لا كره ان غر بها اي احملها على غيرة وبه سمي الشيطان غر ولا يخرى الانسان  
 على غيرة وزاد ذلك ما يشوه انتهى وقد حكى ايضاً عن اساس المصباح والمفرد الجمل والمجمع تفسير الغرة بالحظر مثلاً في الثلاثة الاخيرة البيوع  
 في الماء والطير في الهواء في ذكره ان اهل اللغة فروا بيع الغرة بهذين ورواه من المفسرين لتوضيح ما لئلا في الحديث المجمل عن النهاية مضافاً لهذا التفسير  
 كما يظهر بالناسل وبالجمل في كل متفق على اخذ الجملة في معنى الغرة سواء غفل الجمل باصل وجوده محصور في بدن نقل اليه بصفاته  
 كاد كيفاً وبما يقال ان المتناهي الغر بالمعنى عند الحظر من حيث الجمل بصفته البيوع مقداه لا مطلق الحظر الشامل للتسليم عند ضرر وخصوصه  
 في بيع كل غايب خصوصاً اذا كان في بحر ونحوه بل هو اوضح شئ في بيع الثمار والزرع ونحوها والحاصل ان الواضح عند لزوم الخلط في بيع مجبول  
 الحال بالنسبة التسليم عند خصوصاً بعد جبره بالجمل الوقت وفيه الحظر من حيث حصول البيوع في المشتري اعظم من الجمل بصفته مع العلم بحصول  
 فلا وجه ليقيد كلام اهل اللغة خصوصاً بعد تمثيلهم بالمشايخ المذكورين واحتمال ازانهم ذكر المشايخ في جملة صفات البيوع الجمل  
 في يده فنه فلا خفاء في التفسير بما في كلمات الفقهاء لا يخرج عن التسليم لاجلها بالصفه مضافاً الى ان هذا التفسير في الجملة  
 والعامة بالنسبة المذكورة على اعتبار القدره على التسليم كما يظهر من النصائح في ما حكى عنه وما انفردت به الامامية القول بجواز شراء  
 العبد الا بقرع لضمته وخالفه في الفقهاء في ذلك ذهبوا الى انه لا يجوز بيع لا بقرع على كل حال الى ان قال ويعول محالفوا في منع بيعه على  
 ان بيع غر وان بنينا صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرة الى ان قال وهذا الذي يصحح لان هذا البيع يخرج عن ان يكون غر لان انضمام غره اليه  
 انتهى هو صحيح انما لا يخرج عن القدره على التسليم الظاهر بتفاق اصحابنا ايضاً على الاستدلال بما يظهر من المتبع  
 وسيجئ في عبارة الشهيد النسخ به كيف كان فالنحو المذكور في ما لا ينعدها اللغة ولا الغرة لا كلمات اهل الشرع ما اعلم به  
 وما بين ما عن قواعد الشهيد في حيث قال الغرة ما كان له ظاهر محجوب باطن مكره فانه بعضه من قوله نعم متاع الغرة وشرها هو محجول  
 الحصول وما الجمول المعقول والصفه فليس غر وانما عاين خصوصاً من جهة لوجوه الغرة بدلت الجمل في العبد الا بقرع اذا كان مضموم  
 من قبل او وصف لان وجود الجمل بدلت الغرة في المكيل والموزون والمعد انما يعتبر وقد يتوغل في الجملة كبحر لا يدرك هذا فنه ام  
 نحاسم صخر ويوجد ما في العبد الا بقرع الصفه ويتعلق الغرة والجمل بانه بالوجوه كالعبد الا بقرع الجمل الوجود وقاؤه بالخصوص  
 كالعبد الا بقرع المعقول والوجوه بالجنس كجمل يده ما هو وسلفه من سلع مختلفة في النوع كبعض من عبيد بالقد كليل لا يعرف قدره في البيع  
 الى مبلغ السهم وبالعين كقوب من ثوبين مختلفين وبالبقا كبيع الثمره قبل بدلت الصلا عند بعض الاصحاب ولو اشترى ان يبدل الصلا لا يحا  
 كان غر اعد لكل كما لو شرط صيرته الزرع سبلاً او الغرة قد يكون بالمعدل داخل في العوضين وهو متبع لاجاءا وقد يكون كايضا  
 به عادة لقدرته كاسل الجمل وقطن الخطة وهو معضوع لاجاءا ونحوه اشراط الجمل وقد يكون بينهما وهو محل الخلاف كما تجزأ في ما لا اتمان  
 والمصانبة والغرة قبل بدلت الصلا والابق مع لضمته انتهى في بعض كلامه ككلامه الاخر في شرح الارشاد حيث ذكر في مسئلة يعين في ما  
 باليعين عندنا فالوايضا في الخالفين من القامة تقيها غر يكون منها عاين ما الضمير فليوزعها او ظواهرها مستحقة فيبيع في البيع ما كره  
 فظاهره الى ان قال قلت منع الضمير لان الغرة احتمالاً محتمل عن الغرة بحيث لو ترك ونحوه عليه ما ذكره لا يحيط بها فنه من الغرة على  
 فان مقتضا انه لو اشترى الا بقرع او الضمان المرجو الحصول من قليل يمكن غر لان العقل يقدر على الضرر لقليل ما للنفق الكثير  
 كذا لو اشترى الجمل المراد به من حيث نحاس قيمته الخاسر فيما على المعرف من تحقق الغرة بالجمل باصفه وكذا شرع الجمل المقدار من المتفرق منه  
 فان ذلك كله من غرة عند العقلاء بل ويجوز من عدل عنه اعتدالاً بكونه خطراً فالاولى ان هذا النهي في الشارع لسبب الحاطرة للصفه  
 السانعة في المعاملات وليس منوطاً بالنهي من العقل ليعض مورد ما السبب او المستفهم ثم انه قد حكى عن الصدوق في معناه الاختيار قبل ان  
 بعض المعاملات المتعارفة في الجاهلية كبيع المناندة والملازمة ببيع كحفاً بكونها غر ارفع منه لاجمالة في بعضها كبيع المناندة بئاً على ما فيه من  
 قول احمد ما لصاحبه بند الى الثوب ابداه اليك فقد وجب البيوع ببيع كحفاً بان يقول انما يتبدل كحفاً فقد وجب البيوع ولعله كان على وجه خاف  
 منه خطر والله العالم وكيف كان فلا اشكال في صحة التمسك اعتبار القدره على التسليم بالنسبة المذكورة لانها احص من المدك لان ما يمنع تسليمه  
 حازه كالغرة في بحر متسع ووجه منه عادة ونحوه ليس في بيعه خطر لان الحظر انما يطلق في معناه يحتمل السداد ولو ضعيفاً لكن هذا الغرة  
 في الاستدلال على بطلان لزوم السفاهة وكون كل الثمن في مقابلته كمال الناطل بل لا يعدل ما عفا وان كان ملكاً بصفه عتقه ويكون ملكاً  
 فرض التمكن منه لانه لا يشترط لصفته التمكن عفاً ولذا يجب على غاصبه تمام قيمته لئلا يملكه مع ثبوت العين على ملكه على ما هو المشتمل به



يستدل على هذا الشرط بوجوه أثرهما ما اشتهر عن النبي من قوله لا يتبع ما ليس عندك بناء على ان كونه عندك لا يرد به الخصم نحو ما ابيع لثيابك  
السلف اجامه في كفاية عن مجرد الملك لان المناسب ذكر لفظة اللزوم عن مجرد السلطنة عليه القعدة على تسليمه لما فاته لتسليم العلم المحاد  
القائمة على وجوبه اذ العين الشخصية للملك لا يفرق شراها من ملكها خصوصاً اذا كان وكلاءه في بيعه لو من نفسه ان السلطنة القعدة على  
التسليم فاصلة ضامعة مودودة عند الفقهاء فيكون ان يكون كفاية عن السلطنة القائمة العقيلة التي تتوقف على الملك كونه تحت اليد  
حتى يمانه عند ان كان غائباً على اى حال فلا بد من اخراج بيع الفصول عنه بادلته ويجعل على النهى المقصود لفساؤه بمقتضى قومه بل لا يبرر  
ذلك كيف كان فتوجيه الاستدلال بالخبر على ما عني فيه ممكن اما الايراد عليه بدعوى ان المأثرة الاشارة الى ما هو المتعارف في تلك الازمنة من بيع  
الغير المملوك ثم تحصيله بغيره ونحوه ودفعه الى المشتري قد فوجع لهذا الشاهد على اختصاص هذا المورد بعينه الاجابة المقننة لنقل هذا الخبر  
يتمد باختصاصه بهذا المورد نعم يمكن ان يكون غاية ما يدلى عليه هذا النبوي التناول الاول ايضاً فساد البيع بمعنى عدم كونه علمه تامه لتسليم  
المقصود فلا يمانه وقوعه على اشتقاقه العز وتتحقق كونه عندك واحتمل في النكاح ولو ابيت لا عن ظهور النبوين في الفساؤه بمقتضى القعدة  
واسا المأثرة لو قومه مرامى دار الامرين ان تكابر خلاف هذا الظاهر بين اخراج بيع الرهن وبيع ما يملكه بعد البيع بيع العبد المجاني في هذا البيع المحجور  
لوزاوسه وفلسه ان البائع هذه الموارد خارجة عن التسليم لارجحان هذا التحصيل صانعاً لاما نعت عن التزام وقوع بيع كل ما يجزى  
عن تسليمه مع ما التمكن منه من رعايا التمكن منه زمان لا يفوت الانقضاء وقد صحح الشهيد المقتضى بوجوب ابيع الضامن من غير  
بغية مرامى ما كان التسليم احتمله في النكاح لكن الانقضاء ان الظاهر ان الفقه اتفاهم على فساد بيع الرهن بمعنى عدم تأثره في سائر  
من لا يباح منها ان لا العقد جوب التسليم كل من المتبايعين العوضين الى صاحبه فيجوز ان يكون مقدار الاستحالة التكليف المشعور  
بانه ان اراد ان لازم العقد جوب التسليم ثم منعنا الملازمة وان اراد مطلق وجوب فلا يمانه كونه مشروطاً بالتمكن كما لو وجد العبد  
العقد وقد يقترض اجتماعه بغيره وجوب ثم يدفع بمعارضته بامانة عقد قيد البيع بهذا الشرط وفي الاستراض والمعارضه نظراً  
فانهم ومنها ان الرهن من البيع انقضاء كل منها بما يصير له لا يتم الا بالقبول يضعفه منع توقف مطلق الانقضاء على التسليم منع  
عند كون الرهن من الانقضاء بغير التسليم لا الانقضاء المطلق ومنها ان يذلل الشئ على غير المقدس فيكون موعوا واكله اكله بالاله  
في ان يذلل المال القليل في مقابل المال الكثير المحتمل حصوله من سبها بل ترك اعتدادا بعد العلم بحصول العوض بغيره ثم ان ظاهراً قد  
كما عرف كون القعدة شرطاً كما هو كافي في تكاليف وقد كاد الشرطية في عبادة الغيبة المتقدمة حيث حكم بوجوب ابيع لا يمكن فيه التسليم  
فيبقى المشروط عند انقضاء الشرط ومع ذلك فقد استظهر بعض من تلك العبارة ان الجحمانع لان القعدة شرطاً في بطلانها في  
موضع الشك ثم ذكر اختلاف الاصحاب في مسألة الضمان والصاله وجعله بديلاً على ان القعدة المتفق عليه ما اذا تحقق العجز وفيه ما عرفت من ان  
يرجح مفاة الاجماع خصوصاً عبادة الغيبة المشاكدة بالصريح بالانقضاء عند الانقضاء هي شرطية القعدة ان العجز امر عكس لانه عند القعدة  
عن من شأنه صفات ونوعاً او حبساً ان يقيد فكيف يكون ما قلنا من المانع هو الامر بالوجود الذي يلزم من جوه العلم لو سلم اطلاق  
المانع عليه لاثمة فينبغي ان لا يمتنع الشك الموضوع والحكمي لا يذلل غيراً فاما اذا شككنا في تحقق القعدة والعجز مع سبق القعدة فالامد  
بقاؤها او لامعة لاصل عدتها الغرض او جعل القعدة شرطاً او العجز مافا اذا شككنا في ان الخارج عن عموماً القعدة هو العجز  
او العجز في الجملة او شككنا في ان المار بها العجز ما لم يقترن حكمها ان العجز في الشرط المذكور انما هو في زمان استحقاق التسليم فلا يمتنع جوهها  
شرطاً او العجز مافا والحاصل ان الرهن شرطي في الشيء وما يقسمه مقابلة انما يصح في الشيء من مثل الضمان والعدالة لانها عن غير وجه التسليم  
والجمل لما اختلف الاصحاب في مقابلة الضمان الضمان فليس شك في ان القعدة والعجز مبنيان على كون القعدة شرطاً او العجز مافا  
يظهر من دلالتهم على القعدة القسائل ما سيحكي عند القرص حكمها ان العجز في الشرط المذكور انما هو في زمان استحقاق التسليم فلا يمتنع جوهها  
حال العقد اذ علم بعد مافا حال استحقاق التسليم كما لا يقدح عدتها قبل الاستحقاق ولو جوب العقد بغيره على ان عدتها  
اصلاً اذا كانت العين في يد المشتري وفهام بغير التسليم فيه راسخاً اذا اشترى من يثق عليه فيحقق عجزه بالشرء ولا يملك احد عليه خيالاته  
التسليم مجرد القعدة ما لا شرطاً اخر منه ولما التزم العقد كما اذا اشترى فضولاً فانه لا يتحقق التسليم الا بعد اتمامه في المال ولا يعتبر القعدة  
التسليم قبلها لكن يشكل على الكلف من حيث انه لازم من طرف الاصيل فيحقق الرهن بالقبول فانه لا يتحقق التسليم الا بعد اتمامه في المال ولا يعتبر القعدة  
الفصول من الطرفين مثله على لو من قبل الجارة المهرين وفكها بل كذا لو لم يقيد على تسليم من السلم لان ما قبل العقد قبل التسليم الجمل في وقوعه  
تحققه فلا يلزم غرض ولو قعد التسليم بعد العقد جلى في تعدد الشرط ومن المعلوم ان تعدد الشرط المتأخر حال العقد غير قاطع بل لا يقدح العلم بعد  
فيما بعد في تأثر العقد ان اتفق حصوله فان الشرط المتأخر لا يجبر احراراً حال العقد العلم بتحقيقها فيما بعد الحاصل ان تعدد التسليم

مجلس اول

الاعراض المذكورة في جواب عنه ولا فائدا مالم يلاحظ في نظر قنبره مسئلة لا يجوز بيعه لا بقوله من غير علمه اشكا في كونه بل اجما كما عرفت  
والقيسة والرياض بل خلاف كما عرفت كشافا لا يمتنع مع لباس عن الظن بغيره التالف مع تخمير مع غرضه في اجام انصافه في حاله لا محالة وكذا  
عن بعض علماء السكا في حيث لا يحكي عنه لا يجوز ان يشرى الا بقوله لا اذا كان بحيث يفتقد عليه المصلحة ويضمنه البائع متى تقدم  
عن الفاضل القطيفي في انصاف النافع منع شرط القدة على التسليم قد عرفت ضعفه لكن يمكن ان يقال بالحق في خصوصه لا بقوله  
الانقاع بل بالحق خصوصاً مع بقاء السكا في بصورة ضمان البائع فانه يندفع به الفرض عن كونه في ما فيه فالحال لا انقاع بقية ولا  
لولا الضمان في الاجاعات المتقدمة مع قابلية البيع لبعض الانتقاة لا يخرج عن الفرض وكما لا يجوز جعله مثلاً لا يجوز جعله مثلاً  
مثلاً لا شرهما في الادلة وقد تردد في المنة في جعله مثلاً بعد الجرم يمنع جعله مثلاً وان قرب جزم المانع من غير ادل الوجوب لا يستلزم في  
عن جعله مثلاً الى الضرر الاجماع الممكن وهو اختصاصها بالمتن وبقية الفرض الممكن من غير جواز الانقاع بغيره في الحق ويؤيد حكمه جواز  
بيع الضمان والمجموع هذا الفرق بينهما وبين لا يوجب في عقد القدة على التسليم ونظره في كونه حيث ادعى ولا الاجماع على شرط  
القدة على التسليم ليجزى البيع عن كونه بيع غير ثم قال في المثل بين علمنا المانع من بيعه لا بقوله من غير علمه بل بعض علمنا المانع  
حكمه عن بعض العامة يصح ثم ذكر الضمان ولم يحمله في الاجواز البيع من غير علمه وان شرطه الضميمة فان التناهي بين هذه الفقرات لا يلاحظ في  
يجتاز الى ما دل كفاً كان هذا بل هو بالبيع على ما عرفت عليه في التسليم فانه على القسمة جاز بل قولان من عموم الصلح ما علم من التوسع  
كجهل المصالح عنه وانقاعه ونقصه بل مطلقاً واختصاصه الفرض المنفرد بالبيع من الدائر على الشئ لا يصح ان يفر من غير اختصاصه بالبيع  
انهم يندلون في غير المصالح لو كان في فضل عن المصالح كالاجارة والمزارعة والمساقاة والجناب بل قد يرسل في كلامهم عن الشيء انه  
منه عن الفرض وقد دمج بعض الاساطين جوازاً لا شرط فيما لم يبين على المناقحة من الصلح لانه مسئلة رهن لا يقد على تسليمه على قول  
بعد شرط القبض في الرهن جواز الصلح عليه اما الضمان والمجوز والمقصود وهو ما لا يقد على تسليمه لا قوي فيها على جوازها وانما عرفت  
للفرض المنفرد لا جاز المدعى على شرط القدة على التسليم لان يوطن تردد عند كماله في كونه في صحة بيعه لظن انصافه ومنع فركه  
فيما لا يحق بكونه قبل القبض مضموناً على البائع اما فوات منقصة ربحاً الظن به وهو ضرر قد انكس عليه لانه غير مضمون مع  
العلم بتلك المنقصة لا يعلمها الوهم يوجد بعد ثلثة ايام لمن توجب بعد ذلك وكذا في المقصود والمقصود والحاصل انه لا عذر في بعده من كون  
الباسر عنه في حكم التلف المقصود لانفسك البيع من اصله فرض على شرط البائع على مظهره بالتمتع بالتسليم الممنه فانه لا يحظر في البيع  
خصوصاً مع العلم بما ارجا اليه فيقوت الانقاع بالبيع فيها هذا ولكن يدفع جميع ذكره في المنقحة في حال الفرض كما تقدم هو ما كان غرضاً في نفسه عرفاً  
مع قطع النظر عن الاحكام الشرعية الثابتة للبيع ولذا قوبلنا فيما سلف جازان في الفرض في البيع بشرط ان يشرعاً بالتسليم ومن المعلوم ان بيع الضمان  
شبهه لغيره كوما عليه العرف يكون في ضمان البائع بل يحكمون بعد ملاحظة اتمام المشرع على شرطه يكون لغيره منه فالافتكا بالسلف حكمه في  
خاوض للبيع الصحيح لغيره في نفسه وعرفاً وما ذكره بظنه لا يوجب في دفع الفرض الحكم بغير البيع شرعاً بالتسليم قبل مده لا يفوت لانقاع  
المعتد ولا لا يخبر بين الفسخ والامضاء كما استقر في المنة فان يوجب انجاء حكم شرعي غاوض للبيع الصحيح لغيره في الفرض عن تسليم البيع يندفع  
بالفرض الثابت عرفاً في البيع لطله له لكن قد تردد في المناقشة في البيع لخلق الفرض على مثل هذا بعد اطلاقهم على الحكم الشرعي الملاحق للبيع من ضمان  
قبل العلم ومن هذا التسلط على طابئة الثمن فافهم ولو فرض من هذا المتابعين لهذا الثمن في متن العقد فباعه على ان يكون له انجاء اذا لم يحصل  
البيع به الى ثلثة ايام امكن جوازه بعد الفرض عرفاً ولذا لا بعد بيع عين الغير المرئية الموضوع بالصفا المضمون من بيعه لغيره لان ذكر الوصف  
يتميزه لشرطه فيه الموجب للتسلط على الرد ولعل هذا الاختلاف على لف بقوله لا سكا في جواز بيعه لا بقوله انصافه البائع فان الظاهر شرط  
ضمانه وعن جاشية الشهيد ظهور الميل اليه ان كان قد ير على هذا عند دفع الفرض بشرط انصافه لغيره لا يوجب بيعه لا بقوله مع الضميمة في  
الجملة كما عن الانصاف وكشف الرمز والنيق بل خلاف كما عرفت بخلاف جاكايه كما عن الانصاف اطباء العامة على خلافه واما الانصاف فارجح  
البيع بالضميمة عن كونه غير راجح على احتجاج العامة بالفرض فانكره عليهم مع الضميمة وهذا شك والاولى لنا المتكاتب الاجماع المحكية  
المقتضاه بخالفه من جعل الرشد في مخالفة بصحة فاعه الخاص قال قلت لابي الحسن ابصلي ان اشري من القوم لاجية الاقعة واعطيه لهم ثم  
اطلها انا قال لا يصح شرها الا ان تشري منهم ثوباً او متاعاً فقول لهم اشري منكم جاريةكم فلا ترون هذا المتاع بكذا وكذا ورجاء فان  
جائز وموثقة سماعة عن ابي عبد الله في الرجل قد اشترى العبد هو ابوعن هله قال لا يصح الا ان يشري معه شيئاً فقول اشري من هذا الشيء  
وعبدك بكذا وكذا ورجاء فان لم تقدر على العبد كان لك ثمنه فيما اشري معه فطال السؤال في الاول في الجواز في الثانية لا خصوصاً  
بصورة رجا الوعد وهو الظاهر من معاند الاجاعات المنقولة لما يوجب من عادة من الظن في الحق بالسالف لا يجوز جعله جزء من البيع لان

هذا هو  
المراد  
من قوله  
في البيع  
على شرط  
القبض

هذا هو  
المراد  
من قوله  
في البيع  
على شرط  
القبض



بذلك من الثمن في مقابلة لولم يكن معها او اكل المال بالباطل مجاز حمله ثمنه بائع به مستقلا فالمانع عن استقلاله البيع مانع عن حمله  
 مبيع للمعنى عن الثمن التسليم عن المخصص نعم يصح حمله على وجه البعثة للمبيع باسقاط وجوه وايضا الظاهر ان كون الضميمة غايصة بها وانما  
 حجة معها منفردة فلا يظهر من الرواية فلو اضاف الى الضميمة من عقد نقد التسليم كفى ولا يكفي ضم المفقعة الا اذا فسخنا من قوله فان لم  
 الى اثر الرواية بتقليل الحكم بوجود ما يمكن مقابله بالثمن فيكون ذكر شراء الضميمة مع من بالمثال او كناية عن نقل مال وحق اليه مع لابق  
 لن لا يخول الثمن عن المقابل ثم انه لا اشكال في انتقال لابق الى المشتري الا انه لو بقي على باق فحسب في حكم التالف لم يرجع على البائع بشئ وان  
 اقتضى قاعدا التالف قبل القبض استرد ما قابله من الثمن فليس معنى الرواية انه لو لم يقدر على الاقب وقفت المعاوضة على الضميمة والثمن يكون  
 المعاوضة على المجموع من رعاها لخصوا لابق في يد كذا بوجه ظاهر الحكم عن كاشف الرموز من ان لابق ما دام ابقا ليس مبيعا في الحقيقة ولا  
 جزء مبيع مع ذكر بعد ذلك ما يدل على اعادة ما ذكرنا بل معناها انه لا يرجع المشتري بعد لابق لانه هو في حكم التالف الموجب للرجوع بما  
 يقابله التالف مما لا يقابله التالف من الثمن ولو تلف قبل ان يأس في حقه هابة على المشتري شكل ولو تلف الضميمة قبل القبض فان كان بعد  
 حصول لابق في اليد فالظن الرجوع بما قابله الضميمة لا مجموع الثمن لان لابق لا يوزع عليه الثمن مادام ابقا لا بعد حصوله اليه كذا لو كان  
 بعد تالف المشتري لم مع العجز عن التسليم كما لو ارسل اليه طعاما مسموما لانه بمنزلة القبض وان كان قبله ففي فسخ البيع لابق بعا الضميمة  
 ابقائه بما قابله من الثمن وجها من ان التقد على الضميمة اذا صارت ان تكن بقية العقد على لابق لانه كان سببا صحته ومن كان قاعدا في  
 الحدوث فيما اذا تحقق تملك المشتري فاللازم من جعل الضميمة كان لم يقابلها راسا هو اخلال المقابل بالحاصل بدنية بين ما يخصه من الثمن لا  
 الحكم الاخر ان كان يتبعه الاستدراك لكن هذا النص لا يقابل لابق بخبر من الثمن اصلا ولا يوضع له شيء منه بدا على تقدير عقد الظاهر من  
 هنا ظهر حكم ما لو فرض فسخ العقد من جهة الضميمة فقط لا شروطا بخلافه نعم لو عقد على الضميمة ففصله لم يجرى اليها انفسح العقد للمشتري  
 المجموع ثم لو وجد المشتري في الاقب عيبا سابقا ما قبل التقدرة عليه وقبلها كان الرجوع بارشده كذا قيل مسئلة المعروفة في شرط العلم  
 قد اقلوا ببيع بحكم احدهما بطل اجماعا كما عن لف وكمر واقفا كما عن الرخصة وحاشية الفقيه للسلطان في الشرع في مسئلة البيع بحكم المشتري  
 ابطاله بان كل مبيع لم يذكر فيه الثمن فانه باطل بخلاف بين المسلمين والاصل في ذلك حديث شفي في الفرائض بين المسلمين ويؤيد القليل  
 في رواية حماد بن عيسى عن جعفر عن ابيه انه كره ان يشترى الثوب بدينار غير رسم لانه لا يدركه الدينار من الدينار لكن في حجة رافعة الفخر ما  
 ظاهرة المناقاة قال سئل باع الله فقلت له سادمت جلا بخرارية له فباعها بحكي فقبضتها منه ثم بعثت اليه بالف درهم فقلت له  
 هذا الالف درهم حكى عليا فان يقبضها منه قد كنت مسكتها قبل ان يبعها لي بالف درهم فقال ان كان تقوم بخاريته بقيمة عادلة  
 فان كان قيمتها اكثر مما قبضتها اليه كان عليه ان ترد ما نقص من القيمة وان كان قيمتها اقل مما قبضت اليه فهو له قال قلت له ان اريد ان  
 عسا بعد ان مسكتها قال ليس عليك ان ترد ما عليه لان تاخذ قيمة ما بين الصحة والعيب لكن التاويل فيها متعين لثنا فظاهرها في  
 البيع فشاها فلا يتوهم جواز التمسك بالصحة هذا البيع لو كان صحيحا لم يكن معنى لوجوب قيمة مثلها بعد تحقق البيع بشئ خاص فمضى  
 الى ازيد من هذا التاويل بناء على القول بالفساد بان يرد من قوله باعها بحكي قطع المسألة على ان تقوم ما على يقين بقيمتها العادلة في نظر  
 ان رفاعه كان نحاسا يبيع يشرى الرقيق فقومها رفاعه على نفسه بالف درهم اما معاوضة واما ما في الايجاب كانه والقبول صفا فلما  
 معها وبعت الدينار لم يقبلها المالك اظهره عن له في البيع ان رفاعه حط في القيمة او لثوث جبا الحيوان للبائع على القول به وقوله ان كان  
 قيمتها اكثر فليس لك ان ترد ما نقص ما انما يرد من ذلك عليه من ارباب رضا المالك اذا اراد استا بخاريته حيث ان المالك لا حاجة له بها  
 فيسقط حجهما بل الفارق اما ان يحمل على حصول الحمل بعد اقبضان او لا يقين عليه قيمتها اذا فسخ البائع وقد يحمل على صورة تلف بخاريته  
 فينا فيه قوله فيما بعد فلمس عليه ان ترد ما اءه وكيف كان فالحكم بجهة البيع بحكم المشتري انفسر الثمن الى القيمة التوقفة لهذه الرواية كما حكى  
 عن الحدائق في ضعفه واغفل منه ما عن الاسكان في من يجوز قول البائع بعثت بعرفا بعثت يكون المشتري انما يرد ان البيع نفسه اذا كان  
 فهو باطل فلا يجرى الجواز لم يبيع حقا الرواية فذكرنا الاوضاع فيمنزلة اشراطها المانع عن حصوله كما تقدم عند حكايته قول الاسكان  
 في مسئلة التقدرة على التسليم مسئلة العلم بقدر المثل كل الثمن شرط باجماع علماءنا كما عن كره وعن الغنية العقد على الحمل باطل بخلاف  
 وعن الخلاف بائع كذا فلا يصح بيعه جزافا وان شوهه لاجا عا في ثمنه بائع وزنا فلا يباع كذا بخلاف الاصل في ذلك ما تقدم من البوك  
 المثل في خصوص المكيل والوزن خصوص لاجبا المعشور منها صحيح الخلية في جعل شري من رجل طعاما مسمتا طعاما لا يكبل معلوم ان جعله  
 قال للمشتري ابيع مني هذا العبد الاخر فبصر كبل فان فيه مثل في الاخر الذي بعثت لا يصح الا بكيل فان ما كان من طعاما مسمتا كذا في الاصل بخلاف  
 هذا ما يكره من بيع الطعام في رواية الفقيه فلا يصح بيعه مجازة ولا يرد على دلالة البعثة بالاجمال اربا شتمها على خلاف الثمن من عقد فسخ البيع

والا فليس له ان يبيع

فان كان قيمتها اكثر

غير وجهه لان الظاهر من قوله سميت به كمالا انه كرمه الكيل في كفاية عن كونه ميكلا في العادة اللهم لان توصيف الطعام بكونه كالا للظاهر في  
التبوع لمع نفع ليس من الطعام ما لا يكال لا يوزن لا مثل الزرع فانما يبعث في هذا المعنى وما الحكم بعد تصديق البائع فمحمول على  
سوا زاد ونقص خصوصا اذا لم يطن بمقديقه لاشترائه على انه المثل المعين الذي خبر به البائع فان هذا لا يستدل عليه بخلافه في كونه  
لواخره انما يبيع بكياله ثم ياعيد للكيل صح عندنا وقال في بر لو اعلمه بالكيل فباعه ثم سوا زاد ونقص لم ينجوا ما نسبته الكراهة الى هذا البيع  
فليس فيه ظن في معنى المضطج يعارض ظاهرا لا يصح ولا يوضح الفساد في الصحيح عن ابن محبوب عن زرعة عن معاوية قال سألته عن شراء الطعام ما  
يكال وبوزن غير كيل ولا وزن فقال اما ان تاتي رجلا في طعامه كيل ووزن تستر منه من جهة فلا بأس انما يشتره منه لم نكلمه ولم نره ان هذا  
المشترى الاول كيل او وزن وتلت له عند البيع انه ارجح كذا وكذا وادلا لها اوضح من الاول رواية ابن عن محمد حمران قال قلت لابن  
عبد الله اشترينا طعاما فزعم صاحبه نكاله مضطجناه واخذناه بكياله قال لا بأس قلت يجوز ان يبيعه كما اشترته بغير كيل قال فانت  
فلا يبيعه حتى يكيله قلت على حد جواز البيع بغير كيل الا اذا اخبره البائع ضد زرعة ومحمول في العطاء وفيها قلت فخرج الكرا لغيره فيقول  
الرجل اعطينه بكيالك فقال اذا اشترى فلا بأس مستل من بكر عن سبل سال ابا عبد الله عن الرجل يشتري بكيل بعضه باخذ البقية  
بغير كيل فقال اما ان ياخذ كله بمقديقه واما ان يكيله كله فان المنع من التبعض المستفاد منه انما هو محمول على انه ان صدر فلا حاجة الى  
كلية كيل البعض والا فلا ينجى كيل البعض ويحمل الرواية العمل على استيفاء المبيع كعلا لاشتره وكيف كان ففي مجموع ما ذكر من الاخبار ما لم يذكر  
قينة الى المطلب من حيث ظهروا في كون الحكم مفروغا عنه عند السائل ومقتضى الامام كما في رواية كيل ما لا يستطاع عد غيره ما مع ذكر  
من المهمة المحققة والاتفاقات المنقولة كهابه في المسئلة ثم انما اطلاق جميع ما ذكرنا من الحكم ليس منوطا بالغير الشخصي ان كان حكمه  
بالمنفعة المفضية الى الوقوع في الغرر كما ان حكمه الحكم باعتبار بعض الشرط في بعض المعاملات ورفع المنازعة المتوقعة عندئذ لان الشرط  
يجب فيعتبر التقدير بالكيل والوزن وان لم يكن في شخص المقام غرر كالوابع مقدارا من الطعام يباعه في الميزان من حسنة وغيره المتسالة في القيمة  
فانه لا يتصور هنا غرر اصلا مع الحمل عقدا كل من العوضين والا انه منسأ للاشتر في المقدار ويحتمل غير بعيد حمل الاطلاقات سيما الاخبار على  
الغالب هو ما كان رفع الغرر من حيث مقدما العوضين موقوفا على التقدير فلو فرض من دفع الغرر بغير التقدير كفي كما في الغرر المزبور كما  
ان كان المتبايعين حديثي هوى بالمقدار اذ الخلف من الواقع وكما اذا كان المبيع قليلا لم يتعارف في الميزان مثله كما لو دفع فدا ارادته هنا  
الحاجة فان الميزان لم توضع لمثله فمحمول ما تراضيا عليه من التحين لا منافاة بين كون الشيء من جنس الكيل والموزن عند دخول الكيل والوزن فيه  
لقلته كالحجبتين والثلاثة من الحظرة او اكثر كونه لحدديد كما نبه عليه في عدو شرهما واشتبهاهما وما ذكرنا نتيجة هذا اعتبار العلم بوزن الفلوس  
المسكوكة فانها وان كانت من الموزن لذا منج كره بوقوع الربا فيها الا انها عند وقوعها من احكامها كما المعتمد في ان معرفة مقدما ما ليتها  
يتوقف على وزنها مني كالقليل والكثير من الموزن الذي لا يدخله الوزن يمكن ان يزداد ذلك قبل البيع ودخل عند اعتبار الوزن في بيعه و  
كذا نسبة الفلوس عن المسكوكة المركبة من الفضة كاش يفوق بقدر في هذا الزمان بخلاف الذهب والدرهم الخالصين فانها وان  
كانت من الموزن يدخل فيها الربا انما لا يانها في جعلها عوضا من وزن مغرة بوزن هذا المعدن في ذلك الصلا ويؤيد ذلك  
جوابنا في شرائنا على المعاملة بها من وزن مغرة اخذت بوزننا ثم يغيرون فيها عند نقصانها من وزنها المقرب في وضعها من حيث تفاوت  
قيمتها بذلك فانقص فيها عند من ينزل اليك من هذا لا يجوز اعطاء الناقص منها لكونه غشا وخباية وهذا مما لا بد من العلم به  
الفلوس السور شبهها جتان نقصنا الوزن لا يؤثر في قيمتها فلا بأس باعطاء ما يعلم بنقصه الى ما ذكرنا من الفرق اشتر في صحيحه عن علي بن عمر  
قال قلت لابي عبد الله اشترى الشيء بالدينار فاعطى الناقص الحجة والمجتهد قال لا حتى تبينه ثم قال لان تكون هذه الداهم الا وحشية  
لغة تكون عندنا عند او بالجملة فاطر الحكم بوجه مغرة وزن المبيع كيد هذا الغرر الشخصي في الغاية لان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر ان الظاهر  
الاختلاف في موارد كثيرة ثم ان الحكم في المعدن وجوب مغرة المعدن حكم المكيل والموزن بلا خلاف فلو اشر اليه بل عليه تقرير الامام في  
الرواية الاية المتضمنة لتجوز الكيل في المعدن المقدر عدل ويظهر من الحكم عن الحق لا وبيلى المناقشة في ذلك بل الميل الى منعه خوفا من  
المعدن ومشاغرة ربه وغاية هو الاية والمراد بالمعدن ما يعرف بمقدار ما ليتها باعدها كالجوز والبض بخلاف مثل الشاة والغرس والبق  
وهذا العلامة البطح والبادنجان في المعدن حيث قال في شرط السلم من القواعد لا يكفي المعدن المعدن بل لا بد من الوزن في البطح و  
البادنجان الزمان وانما اكتفي بعد ها في البيع لمعانيته انهم قد منج كرم بعدا الربا في البطح والزمان اذا كان لهما المعدن الوزن وبثوته مع  
الجملة بل يظهر منه كون الفشا والقوق والمشمش اضر غير مؤثر وكل ذلك مما لم يحصول الغرر اجنا بعدا الوزن فالظاهر ان تقدير المال عرفا في اليد  
بالوزن لا بالعد كما في الجوز والبض مسئلة لو قلنا بان المناط في اعتبار تقدير المبيع المكيل والموزن المعدن بانما كان التقدير هو حصول

المصلحة

الفرد الشخصي فلا اشكال في جواز تقدير كل منهما بغير ما يتعارف تقديره بل اذا انتفى الفرد بذلك بطلت كفاية المشاهدة فيها من غير تقدير اصله لكن  
 تقدم ان ظاهر الاجماع الواردة في هذا الباب اعتبار التقدير من غير ملاحظة الفرد الشخصي بحكمه سدا بالفرق المؤدى الى لتنازع المقصور من  
 اعتبار بعض خصوصياتها في اكثر المعاملات زيادة على المراضى الفعل على حال المعاملة وح فيقع الكلام والاشكال في تقدير بعض المقدرات بغير ما  
 تعارف فيه فنقول خلصوا في جواز بيع كيل وزنا وبالعكس على احوالها جواز الكيل زنا دون العكس لان الوزن اصل الكيل لضبط  
 وانما عدلت في المكيلات لتهيئتها للاحكام في السلم جوازها ولو سلم في الكيل وزنا وبالعكس فالوجه الصحة لرواية وهب عن الصادق  
 وكانه اشار بها الى رواية وهب عن جعفر عن ابي بصير عن علي صلوات الله عليه وسلم لا بأس بالتلف ما وزن فيما يكال في ما يوزن ولا ينجي  
 الرواية سند بوجه ولا لانه بان الظاهر جواز السلم لا جواز تقدير السلم بين المكيل بالموزن وبالعكس بعضه قد ذكر  
 الشيخ للرواية في باب سلف الزيت في السلم الذي ينبغي ان يقال ان الكلا مارة في كفاية كل من التقدير في المقدار الاخر من حيث جعله ليدل على  
 التقدير المقتر فيه بان يستكمل الكيل وزنا للموزن وبالعكس مارة في كفاية فيه اصلا من غير ملاحظة تقديره المقارن اما الاول فقد يكون  
 التفات لاحتل ما يتبع فيه عادة وقد يكون ما لا يتبع فيه ما الاول لظواهره خصوص ما مع تفسيره بما يتعارف فيه لان ذلك خارج في  
 الحقيقة من تقديره بما يتعارف فيه غاية ما في الباب جعل التقدير الاخر طريقا اليه يؤيد رواية عبد الملك بن عمرو قال قلت لابي عبد الله اشري ما رايت  
 فاعرض رواية واثنين فاشترى ثمانين اخذ ساير على قدر ذلك قال لا بأس استدراجا في كره على جواز بيع الموزن عند تقديره وزنا يوزن  
 من المقدار ونسبة الباقي اليه اذ في البيع قول ولا ينعكس المثل وهو العلم واستدلنا به يدل على عدم اختصاص الحكم بصوة التقدير القبيح  
 بالتقدير لعله مستنبط من لفظة في مؤوال وهو تقدير وزن ما راوية من الزيت ولا ينبغي ان هذه القلة لو سلمت على وجه يقتضيه عموم  
 الاستفصال المنابع لا يقتضي على مؤوالها لو كان الحكم مخالفا لعموما وجوب التقدير قد عرفت ان هذا في الحقيقة تقدير ليس بخلاف نعم بما  
 بينا في ذلك التقدير المستفاد من الحقيقة لا يتبع في بيع الجوز كما سيجي وما لو كان التفات ما لا يتبع فيه فالظاهر الجواز مع الشاغل في ذلك المقدار  
 من التقدير اذ كان ذلك التقدير مارة على ذلك المقدار لان ذلك ايضا خارج عن الجواز فيكون نظير اجبا البائع بالكيل ويخير المشتري لو نقص ما تقدم  
 من صحة التحلي في اول الباب من المنع عن شراء احد العدلين بكيل احدهما قد عرفت وجهه هناك هذا كله مع جعل التقدير لغير المقارنة على التقدير  
 ولما كفاية احد التقديرين عن الاخر اذ لا من غير ملاحظة التقدير المقارن لظواهره جواز بيع الكيل وزنا على المشتري كما عن الراي لان ذلك ليس ببيع  
 الكيل مجازفة منه في غير الاجبا ومقدار الاجابات لان الوزن ضبط من الكيل بمقدار اليه المكيلات معلومة لهما من وزن رطل الى الكيل  
 والحكم المؤيد بالاتباع ان الوزن اصل للكيل وان العدل الى الكيل من باب الرخصة هذا معلوم من تتبع موارد تعارف الكيل في الموزنات وفيه اشارة  
 الوزن المكيال المتعارفة في الاماكن المتفرقة على خلافها في المقدار ليس لها ما اخذ الا الوزن اذ ليس هناك واحد يقاس المكيال عليه واما  
 كفاية الكيل في الموزن من دون ملاحظة كفه عن الوزن فيشكل بل لا يبعد عدم الجواز وقد عرفت ان ثمران ياباع وزنا لا ياباع كيلا ولا اخذ  
 فان هذا مجازفة صرفة اذ ليس لكيل في الميزان يتعارف فيه وزنا مضطبا منه وبغيره من المقياس بقصعة خاضرة او مثلا اليد فان الكيل خبيث  
 لا يربح الموزنات مفرقة زنا على ما يحصل بالمشاهدة القول بالجواز بما نحن فيه مرجعه الى كفاية المشاهدة ثم انه قد علم ما ذكرنا انه لو وقع مثله  
 الموزن بعنوان معلوم عند المتبايعين وزنا لاخر كالحقة والرطل والموزن باصطلاح اهل العراق لا يبرر غيرهم خصوص لا عاج غيرهم  
 لان مجرد ذكر احد هذه القوانين عليه جعله الميزان ووضع حيزه بمقدار المقدار معلومة الاسم مقابلة لا يوجب الجاهل مفرقة زنا على ما  
 يحصل بالمشاهدة هذه كلمة في المكيل والموزن ولما تعدد فان كان الكيل والموزن طريقا اليه فالكلام فيه كما عرفت في اخيرة بياننا من التفسير  
 من صحة التحلي عن ابي عبد الله انه سئل عن يجوز لا يستطيع بكال بكيال ثم بعد ما ينفذ بكال على حسنا ما بقي من المقدار لا بأس ان هذا السؤال  
 اعتقنا السائل عدم جواز ذلك في غير حال الضرورة ولم يبرره الامام ع بالتبعية بل ان في المصنف بصفة لا يضطر لكن التفسير غير واضح فلا  
 ينهل الرواية لتحصيل القوم ولذا قوى في الروضة الجواز مطلقا واما كفاية الكيل في المصالة فهو مشكل لانه لا يخرج عن المجازفة والكيل لا يثبت  
 عن المشاهدة واما الوزن فالظاهر كفايته بل في قولهم في السلم انه لا يكتفى العمل المارة ذات وان جاز بيعها معجلا بالعدل لا بد من الوزن ولا  
 خلاف في انه اضطر وان ينفذ عن الوزن فيقولهم في شرط المتبايعين انه لا بد من العمل المارة ذات محمول على قل مراتب التقدير لكنه ربما ينافي  
 ذلك تعقيبهم له بقوله لا يكتفى الوزن عن العد فانه يوم كونه لا مثل الضبط الا ان يريدوا هذا الاصل والفرعية بحسب الضبط المتعارف  
 لا بحسب الحقيقة فانهم بقى الكلام في تعيين الناطق في كون الشيء مكيلا او موزنا فاضد قيل ان الموجب وكلام الاصحاب اعتبار الكيل والوزن فيهما  
 بهما في زمن الشارع وحكم الباقى في البلد ما هو المتعارف فيها فان كان مكيلا او موزنا في بلد ياباع كذا والا فلا وعن طائفة من اصحابنا لا يوجب  
 نسبة الى الاصحاب وبما منع لبعض المتأخرين قائلا ان دعوى الاجماع على كون المداها على ثمانية على الوجه المذكور غير متباعدة لم اجد في

في المكيل والموزن  
 في المكيل والموزن  
 في المكيل والموزن

في المكيل والموزن  
 في المكيل والموزن



كلام احد من الاشاجين فضلا عن ان يكون اجاعا ضم قد ذكر ذلك بالنسبة لحكم الربا الا انه كلما نظر الى الجملة والفرق بين المعلوم عدم  
المدخلية لزمانه في دفع شئ من ذلك فبان انه انتهى قول ما ذكره فلم يظلم من عدمه من حل لفقهنا لذلك هنا يعني في شروط المؤمنين و  
انما ذكره باب الربا حق الا ان المداو جوا واما في الربا على شرط الكيل الوز في صحته مع حيزن للشيء واكثر الفقهاء لم يذكروا تحديد  
هذا الشرط والمعيانة هنا يعني في شرط المؤمنين الا ان الاكثر ذكره في باب الربا ما هو المعيا هنا وفي ذلك الباب اما اختصاص هذا  
بمسئلة الربا وعدم جريانها في شروط المؤمنين كما ذكره هو خلاف الواقع اما اولاه فلهذه تتبع كلمات الاصحاب في ذلك في باب الربا ان  
كانت عادة التجار على عهده في شئ الكيل لم يجز الا في سائر البلاد وما كانت فيه وزنا لم يجز الا في سائر البلاد والمكالم ميكال الهل قد  
والميزان ميزان اهل التجار هذا كله بلاحلاف فان كان ما لا يفرض عادة في عهدهم حل على عادة البلد لا يخفى من ذلك الشئ فما عرف في الكيل لا يباع  
الا كيلا وما عرف فيه الوز لا يباع الا وزنا انتهى لا يخفى عوم ما ذكره من التحديد بطلان البيع لا خصوص مباديع المتاملين وعوم كلام  
العلامة في كرهه واما ثانيا فلان ما يقطع به بعد التبع في كلامهم هنا وفي باب الربا ان الموضوع في كلتا المسئلتين شئ واحد اعني المكيل الموزن  
قد جعل عليه حكما كان احدهما عدم صحته ببعض جرافا والآخر عدم صحته ببعض مقاصلا وبهذه وضوحا من اخطأه اجبا المسئلتين لفق  
بما يكال او يوزن مؤثقا فان ذكرنا بضابطه لتحديد الموضوع في كلتا المسئلتين ولما ثانيا لثانها لانه يظهر من جملة مقبحا او  
ظهورا ان من شرط الربا كوز الكيل والوزن شرطا في صحته بغيره للاحق في الشرايع عند كراشرط اعتبار الكيل والوزن في الربا بغيره  
ذلك انه لا بد في الما لا يشترط في بيعه ككيل والوزن وقال في الدوس لا يجز الربا في الما عدم شرائها في صحته بغيره نقدا ثم قال في  
التجارة والراب الخط لا يجز ببيع الخط في بعض البلدان لان الوزن غير شرطي صحته انتهى هذا المضموم سهل الاضلال لا خط كلام  
فلا حظ المسالك هنا وشرح المواعيد حاشيتها للتحقق لثابت عند قول العلامة والمراد بالكيل والوزن هنا خبسته ان لم يدخله لقلبه  
كالجدة والجبتي من لخطه او اكثر كما ذكره ولازم ذلك يعني شرطا دخول الربا في حيزن بشرط الكيل والوزن في صحته بغيره فاذ ثبت الربا  
زمانا في حيزن لثبوت كونه ميكلا او موزنا وعلى عهد رسول الله لم يزم ان لا يجوز بيعه جرافا والام يصدق ما ذكره من شرط الربا  
بشرط التقييد في صحته بغيره فالحكمة فلازم الحكمين اعني دخول الربا في حيزن بشرط بيعه بالكيل الوزن لا يخفى على المتدبر في كتب الاصحاب  
ويج فقول كلاما ثبت كونه ميكلا او موزنا في عصره فهو ركن في زمانا ولا يجوز بيعه جرافا فلو فرض تعاريف بيعه جرافا عندنا كان باطلا ان لم  
يلزم عرفه للجماع والمعرفة من ان اعتبار الكيل والوزن محكمة سد باب نوع الغر لا تخفصه فهو حكم محكمة غير مطردة نظير النهي عن بيع التنازل  
الظاهر لو رفع لتنازع واعتبار الانقضائية للمسلم فيه لان تركه مظنة التنازع والغائب ويخوذ ذلك والظاهر كما عرفت من غير واحد من المسائل  
واما ما علم ان كان يباع جرافا في زمانه فالظاهر جواز بيعه كل عند طمع عند الفرقة طعا والظاهر انما عاها كماله بدهم وعوم بعضهم الاجماع على ان  
هذا المبرور بوي الشهرة محقة على النعم يتا في ذلك بعض ما تقدم من اطلاق النهي عن بيع المكيل والوزن جرافا الظاهرا تعاريف كيلة في زمانا  
الامام في عرف السائل ان في عرف المتبايعين واحدا وما وان لم يتعارف في غيره وكل قوله ما كانت من طعام سميت فيه كيلة فلا يصح مجاز  
الظ في وضع المكيل عليه عند مخاطبة في عرفه وان لم يكن كل في عرف الشارع اللهم لان يقا لم يعلم كوزا فتعارف كيلة ووزن في عرف  
الاشهر واصحابهم كان غير مقدور زمانا الشارع حتى يحقق المناقاة والاصل في ذلك مفهوم المكيل والوزن في الاجبا لانهما  
كلما فرض صيررت كل حق بعم ما علم كونه غير مقدور من الشارع بل المراد بهما المصدر الفعلي المعنويهما في زمان المكم وهذا لا خلاف لا يعلم عند  
كونها ميكلا ولا موزنة في زمن النبي لكن يرد على ذلك مع كونه مخالفا لفظا المستقام عنوان ما يكال يجوز ان لا يدل على اعتبار الكيل  
في ما شاك في كونه مقدور في ذلك الزمان مع تعاريف القدي في الزمان الاخر لا يكفي في الحكم دخول في مفهوم المكيل الموزن بل لا بد من  
كونه احد المصاديق الفعلية في زمان صدر الاجبا ولا يدل ايض على ان كل بلد حكم نفسه بخلاف البلد والحاصل ان الاستدلال الاجبا  
المسئلة المؤمنين بما يكال يجوز على ما هو المش من كون الفرق في القدي زمانا النبي ثم بما اتفق عليه لسلام بما تعارف في كل بلد بالنسبة الى  
نفسه غاية الاشكال في الاولي تزيل الاجبا على ما عايف قدي وعند المتبايعين فثبت ما يتا في ذلك من الاحكام المشهورة بالاجماع المصقول  
المقتصد بالشيء الحقيقة وكذا الاشكال لو علم القدي في زمن الشارع ولم يعلم كونه بالكيل والوزن فما ذكرنا ظاهرا كلام جماعة العتد  
لكون الاعتبار في القدي رتبة الشارع كونه جوا حول اللفظ على التعارف عند الشارع ويكون المرجع في علم عادة الشارع في المادة المعارفة في  
البلد بان الحقيقة العرفية هي المرجع عند استقفا الشرعية وليكون المرجع عادة كل بلد اذا اختلف البلدان بالعرفا محارقم مقام العام  
انقضاء انتهى في ذكر الحق لثابت ايض ان الحقيقة العرفية يعتبر فيها ما كان يعتبر في حمل اطلاق لفظ الشارع عليه فلو تغيرت في عصر بعد استقرارها  
فيما قبله فالعرف السابق لا اثر للغير الطاري لا يستصفا ولفظ قوله حكم على الواحد حكمي على الجماعة واما في الاخير الايمان ويخوها

ضعف

في بيان

الحالة على عرف ذلك لتصور حملها على ما يفهمه الموضع انتهى قول البر الكلام في مفهوم المكيل والموزون بل الكلام فيما هو المقدر في تحقق هذا  
 المفهوم فان المراد بقوله ما كان مكيلا فلا يباع جزافا ولا يباع بعضه بغض الامتناع او اما ان يكون ما هو المكيل في عرف المكيل او ما هو  
 المكيل في عرف العام او ما هو المكيل في عرف كل مكلف على اي تقدير فلا يفيد الكلام بحكم خبرها هو المراد فلا بد من دليل خارجي  
 اذ لا يجمع هذا الثلاثة خصوصا مع ترتيبها في شوق الحكم بها وخصوصا مع كون مرتبة كل لاحق مع عدل العلم لا مع عدم صحة كمالا بحقي العمل  
 الا تبلي او اذ ما ذكرنا حيث قلنا فيما ذكره من الترتيب بين عرف الشارع والعرف العام والعرف الخاص معللا باحتمال اراة المكيل والموزون لمقدار  
 عرفا عاما او في اكثر البلدان او في الجملة مطلقا بالنسبة لكل بلد بل كما قيل في المأكل والملبوس في النجدة من الامور اورد بها والظاهر ان  
 وقدر في هذا ما يوافق الواجب في معاني الالفاظ الواردة في الاختصاصات على عرفهم صحتوا الله عليهم فكما كان مكيلا او موزونا في عرفهم  
 اجزا الحكم عليه في الاذن المتأخرة وما لم يعلم فهو بناء على قواعدهم يرجع الى عرف العامة الى اخر ما ذكره من التخصيص ثم قال لا يمكن تبليد  
 العام بما تقدم في صحة الجلي من قوله ما كان من طعام سميت مكيلا فان لفظ ان المجمع في كون مكيلا الى تسميته عرفا مكيلا ويمكن تقييد العام  
 يعلم حاله في زمانهم انتهى قولنا قد عرفت ان الكلام هنا ليس في معنى اللفظ لان مفهوم المكيل معلولة وانما الكلام في تقييد اللفظ  
 الذي يتعارف فيه هذا المفهوم ثم لو فرض كون الكلام في معنى اللفظ كان اللازم حمله على عرف العام اذ لم يكن عرف شرعي اذ حصل في عرف  
 فانه لم يقل احد بمحل اللفظ على المعنى المراد بل لا بد من الاجتهاد في تعيين ذلك المعنى الشرعي مع الترجيح كما باجمال للفظ كما هو واضح هذا  
 كله مع ان الاجتهاد يصل الى ان لا يميز صلوات الله وسلامه عليه في اللازم اعتبار عرفهم لا عرف الشارع واما ما استشهد به للرجوع  
 العرف العام من قوله ما سميت مكيلا فيصير ان عرف المخاطب يكون المعنى العرفي الخاص بالتبايعين نعم مع علم بالعرف العام لا عبرة بعرف  
 الخاص لقطوعه عن هاشم الاية فيم والبعدين في المقام ما ذكره في مع صدق ان حقيقة العرفية بعينها ما كان يعتبر في محل اطلاق لفظ  
 الشارع عليها فلو تغيرت في عصر بعد استقرارها فيما قبله وبالمجتهات تمام المسائل الثلاثة بالاختصاصات لكن الظاهر ان كل ما متفق عليه في  
 اختلافها ان كان التبايعات في ان لكل بلد حكم نفسه من حيث ارباؤه فيلجأ الى التجريم كما عليه جماعة من اصحابنا لكن اللفظ اختصا  
 هذا الحكم بالربوا لا به جزا او البيع جزا في بلد لا يتعارف فيه التقدير ثم انه يتكفل الامر فيما علم كونه مقدرا في زمان الشارع لكن لم يعلم تقديره  
 بالكيل او بالوزن فيصير جوازا او حوطها اعتبارا ما هو بعد من الفرز ومشكل من ذلك ما لو علم كون الشيء غير مكيل في زمان الشارع او في  
 العام مع لزوم الفرز فيه صدق في خاص لا يمكن جعل ترجيح الشارع لبيع جزا محض صلا لا دلالة في الفرز لاحتمال كون ذلك الشيء من البدل  
 في زمان الشارع او في الفرز بحيث يخرج عن الفرز بمشاهدة وقد بلغ عند قوم في الفرز الى حيث لا يتساح فيها لا قوى وجوب اعتبار في الفرز  
 المذكور بما يدفع به الفرز من الكيل والوزن والعقد بالجملة فالذي جعل المدا لا اجاع فيه على وجوب البقية فيما لا من مع الاستعلاء  
 الشيء على ذلك التقدير فاذا سئل عن مقدار ما عند من يجوز فحجاب يدكر العقد بخلاف ما اذا سئل عن مقدار ما لينة فاعذر الزمان والبطخ فانه  
 لا يجاب الا بالوزن فاذا سئل عن مقدار الخطه والشعر فربما يجاب بالكيل وربما يجاب بالوزن لكن الجواب بالكيل مختص بعرف مقدار الكيل حيث  
 الوزن اذ الكيل نفسه غير مضبوط بخلاف الوزن قد تقدم ان الوزن اصل في الكيل وما ذكرنا هو المراد بالكيل والموزون الذين حمل عليهما  
 الحكم بوجوب اعتبار بالكيل والوزن عند البيع بدخول الربا فيها واما ما لا يعتبر مقدما لينة بالتقدير باجدل الشك كالكاف والنسب الحضرات  
 فالظاهر كفاية المشاهدة فيها من غير تقدير فان اختلفت البلاد في التقدير والعقد فلا اشكال في التقدير بل بالتقدير واما بلد عند التقدير فان كان  
 ذلك لا تبذل الشيء عندهم بحيث يتساح في مقدار التفارز المحمل مع المشاهدة كفت المشاهدة وان كان لعدما لا يتم بالفرز اقدارهم عليه  
 حرصا مع الاعتدال بالتفاوت المحتمل في المشاهدة فلا اعتبارا بقاءهم بل يحجب عنها فان النواهي الواردة في الشرع عن بيع الفرز والمجاز في  
 كبيع الملاقي والمضامين الملامسة المتناهي والخصا على بعض تقاسيمها او غير ذلك مما لا اراد على فرقا عن عدم الاخذ  
 على الفرز والبناء على المجاز فان الموجب لفتح ابواب المنازعات الى بعض ما ذكرنا اشار على انهم ربما ذكره في حد طوبى قال لا ينظر فيها  
 او يوزن الا في الغائرة ولا يوجد في الخاصة فان كان قوم يكيلون الجوز فلا يقبضهم لان اصل العلم ان يوزن واصل يجوز ان يعدل به  
 على ما ذكرنا فبقدره بل بدعيه وجود البيع لا ببلد العقد ولا ببلد المتقدين في شرح القواعد لبعض الناسطين ثم الرجوع الى العادة مع تقا  
 اتقا في ولو اختلف فكل بلد حكمه كما هو المشهور ولا بد ببلد العقد والمتقدين الاقوى الاول لو تقا في السفر رجعا الى حكم بلد  
 ولو اختلفا رجع الاقرب والاعظم اوزوا الاختيار على ذي الجرائز والبايع في بيعه المشرى في ثمة او يبنى على الاقرب مع اختلاف ما انفقا  
 عليه مع الاتفاق والتخير ولعل الاقوى يجري مثله في مقامه العز في السفر مع اختلاف البلدان والاولى التخصيص بايقاع المعاملة على  
 لا يفسد بها الجمالة من صلح او بته بوض او مفاطاة ونحوها ولو حصل الاختلاف في البلد الواحد على وجه الدفائ لا قوى التجزير مع

في بيان

في بيان

الاحتمال

باجه

فانما هذا هو الحق

مرزا محمد علی قزوینی

الاختصاص بجمع قليل اشكالاً انتهى **مسألة** لو اخرج البائع بمقدار البيع ثلث الاعتماد عليه على الشئ وعجازه كره مشقوب بالانفاق عليه بل عاينه  
 واحد من الاخذ المتقدمة وما تقدمت عليه المحل في الظاهر في المنع عن ذلك محمول على صوة ايقاع المعاملة غير مبينة على المقدار المحرر ان كان  
 الاجزاء اعياناً لها فاما لا يخرج بمجرد دلالة الغرض وقد تقدم عن المحرر ما يوافق ذلك ثم ان الظاهر ان كون المحرر بغير ايقاعها للمقدار كما  
 يشهد الروايات المتقدمة فلو لم يقدننا فاشكال من ثبوت الجملة الموجبة للغرض ومن عدم يقيد بم لا اجاباً فادارة الظن ولا الخبر بالقدار لا كونه  
 بناء على اعتبار التقدير وان لم يلزم الغرض الفعلي هو الاعتبار لو لم يكن الحكم مذكراً الغرض كفي في صحة المعاملة ايقاعها مبينة على المقدار المحرر  
 كان محمولاً ويندفع الغرض ببناء المقاميل على ذلك المقدار فان ذلك ليس بادون من بيع العين الغائبة على او ضماند كونه في العقد فقول  
 بعد هذه الصبر على اها كذا وكذا صناعاً وعلى كل تقدير يمكن ان يثبت في الصحة ولو تبين الخلاف فاما ان يكون البقية صفة امان ان يكون لزماً  
 فان كان بالبيعة فخر المشتري بين الفسخ وبين الامتناع في جامع المقاصد احتمال البطلان كما لو باع ثوباً على ان كان فبان قطناً رد  
 يكون ذلك من غير المحرر وهذا من رتبة الفاسد الوصف لكن يمكن ان يكون مغايرة الموجب في الخارج مما هو عنوان العقد حقيقة مغايرة  
 حقيقة لا يشبه مغايرة الفاسد الوصف لواجبه لا شراً كنهما في اصل الحقيقة بخلاف المحرر والكل فثم ان المعين لصحة والخبر ان قد صرح في عقد  
 عن ثبوت هذا الخبر للبائع مع الزيادة والمشتري مع البقية بقوله فخر المعنون فربما يتحمل بعض تباع البعض هذا ليس من خبرات  
 الوصف فخر معللاً بان خيار الوصف ما يثبت مع البقية بشرط الوصف في العقد بدفعه بغير العلامة في هذه المسئلة من البقية  
 بانه لو ظهر انفساً بجمع المشتري بالناس في باب الصنوع القواعد بانه لو تبين البيع على خلاف ما اخرج البائع فخر المشتري بين الفسخ والامتناع  
 بخصه من الثمن وقصر بجمع المقاصد المسئلة الاخيرة بابتنائها على المسئلة المفروقة وهي ما لو باع متساوي الخبز اعلى ان قد تقدمت  
 فبان اقل ومن المقولون بالخيار في تلك المسئلة اما القواني الوصف اما القواني المحرر على الخلاف اللاحق واما البقية بالمعنون فليشمل البيع  
 على تقدير الزيادة والمشتري على تقدير البقية فخر المشتري في البقية عن البائع والمشتري في بيع العين الغائبة بزيوتها السابقة مع  
 الخلاف حيث قال فخر المعنون منها واما ما ذكره من ان الخبر انما يثبت في تحلف الوصف اذا اشترط في متن العقد فبغيره في ذلك الاوصاف  
 لمادة التي لا يشترط اعتبارها في صحة البيع ككتابة العقد بخاطمه واما المحفوظ في عنوان البيع فمحمول على ما لا حظ لم يفتح البيع كقد اميت  
 من الكيل والوزن والعقد هذا لا يحتاج الى ذكره في متن العقد فان هذا اولى من وصف الصفة الذي يعني بقاء العقد عليه عن ذكر العقد  
 فان مفردة وجوده لا حظ الصحة ليست من مصلحتنا العقد بخلاف مفردة وجود المقدار المعين وكيف كان فلا اشكال في كون هذا الخبر انما  
 الخلف ولما اشكال في ان الخلف في الحقيقة هل هو جزء البيع ووصف من اوصاف ذلك الخلف ان لا مضمناً هل هو مخرج من الخصصة  
 منه نسبتها اليه كسبته الموهوم من الاجزاء الى المعدم وتام الكلام في موضع قرص الاحصاء للمسئلة ثم ان حكم اجبا البائع بالكيل  
 الوزن من حيث ثبوت اجبا عند تبين الخلاف كل ما يكون طر يقاها الى مقدار البيع او وقع العقد بناء عليه كما اذا جعلنا الكيل المعدم  
 والموزن طر يقا الى عده او وزن من مسئلة فان في الشرايع يجوز بيع لثوب الارض مع الشاهد وان لم يبحها ولو لم يكن كان انحوطاً لثوباً  
 الغرض في ذلك وتعدد راد ذكره بالمشاهدة انتهى في ذكره لوانواع مختلف لا جزاء مع المشاهدة صحيح كالثوب والدار والغنم اجزاء صريح في  
 يجوز بيع قطع الغنم وان لم يعلم عدها اقول ليكل الحكم بما يجوز في كثير من هذه الموارد لثبوت الغرض غالباً مع حمل اذرع الثوب عند  
 قطع الغنم والاعتماد في عدها على ما يحصل تخميناً بالمشاهدة عين الخزانة وبالحيلة فاذا فرضنا ان مقدار ما اليه الغنم قلة وكثرة يعلم  
 ما العدة بخلاف قريب بين الكيل بالقياس بها وبين الكيل بالمقدار في الكيل والموزن والمعد وكذا الحكم في عده الاربع والطاقت في الكثرات  
 والمجربان في كثير من الاراضي المقدرة عادة بالجر بغيرهم وبما يتفق تعاريفه على خاص في اذرع بعض طافات الكرايس لكن الاعتماد على هذا  
 من حيث كونه طر يقا الى عده لا اذرع فخر اجبا البائع وليس هذا معنى كفاية المشاهدة وقطر الزمرة في ثبوت الخبر ان عدها كفاية المشاهدة  
 لا يثبت بجمع تبين قلة الاربع بالنسبة الى ما حصل التخمين به من المشاهدة الا اذا كان الفسخ عدا او اشترط عدا خاصاً من حيث الذراع  
 طول اذرعها وبالحيلة فليتنا هذا في الغرض الشخصي لم يرد هنا نص بالتقدير ليجعلنا طر يقا الحكم به ولو لم يكن غرض كما استظهرنا في الكيل  
 الموزن في مسئلة سبع بعض من جملة متساوية الاجزاء كصناع من صير جمجمة الصنعا او متفرقة اذرع من كرايس وعبد عبد بن  
 شبه ان يصور على جوه الاول ان يتركه بذل للبعض كسر ويقاس من الجملة مقدراً بذلك الغنم او في ثوباً بصناع مثلاً من صير تكون عشرة  
 اصوع عشرة هاون من عشرين الصير وعده لان الكسر مقدراً بالصناع فلا يعتبر العلم بنسبة المجموع هذا ولكن قال في كره والاقرب ان لو  
 وعده ولا بين العلم بعد صير الصير وعده لان الكسر مقدراً بالصناع فلا يعتبر العلم بنسبة المجموع هذا ولكن قال في كره والاقرب ان لو  
 الاشاعة في عبد من عشرين او شاة من ثابتن بطل بخلاف الذراع من الارض انفق لم يعلم حله لفرق الاضطرار الكرايس المشاء فلفظ العقد



الشاة الثانية ان يرد بعض مدين فاما يمكن متدعية من الافراد المتصورة في المجموع نظرت في الافراد المتشبهين لافراد وهذا يتضح في صلب الصبغة  
 المتفرقة ولا اشكال في بطلان ذلك بل في خلاف المصائب في القيمة كاعتد المختلفين لا في غير لان المشتري لا يعلم بما يحصل يد منها واما ان يرد  
 القيمة كما في الصبغة المتفرقة فاما ان يرد كما في كلام بعض المتبعين في الرابض فبذلك لا يحق الادب على قدر من ارباض نسبة المنع عن بيع راع  
 من كرا من شاة من غير يرضي احد طرفي الاصح واستند على المنع بعضهم بالجمله التي تبطل معها البيع جماعا واخر بان لا يها في البيع بل لا  
 من حيث الجمله وبذلك حكم في الشاة كقوله مع منعه عن بيع احد الصبغ المتشابهين بان لو تلف احد ما فباع الباقي ولم يبدلها هو صحيح  
 خلافا لبعض العامة وثالث بلزوم الفرز ورايع بان المصلحة وجودة محتاج الى محل يقوم به كسائر الصفات الموجبة في الخارج احد ما على  
 سبيل البدل غير قابل ليقابله لانه امر نزاعي من ارباض معينين ويضعف الاول من غير مقدمتين لان الواحد على سبيل البدل غير محمول ولا يقين  
 له في الواقع حتى يجهل المنع عن بيع المحمول لولم يلزم غير غير مسلم نعم وقع في معقد بعض الاجماع ان يظن منه صد كملنا المقدمتين  
 السائر بعد نقل الرواية التي رواها في خلاف على جواز بيع عبد من عبيد قال لان ما اشتملت عليه لرواية مخالفا لما عليه لانه باسرها  
 من ان لا اصول منه هذا صحتها وفناوهم ونصاينهم لان البيع اذا كان محمولا كان البيع ناطلا بغير خلاف انتهى عن الخلاف في باب السلم  
 لوقال اشترى من احد هذه الصبغ المتفرقة وهو لاء العبد لم يصح الشراء لئلا ان يبيع محمول فحين لا يصح لانه يبيع عن خلاف قيمته التي اعتد  
 ولانه لا دليل على صحة ذلك في الشرع وقد كثرنا هذه المسئلة في البوع وقلنا ان اصحابنا رووا جواز ذلك في العبد فان قلنا بطلان  
 فيه لرواية ولم يصر غيرهما عليه انتهى وصحاته الحكمة في باب البوع انه وكما اصحابنا انه اذا اشترى عبدا من عبدا على ان يشتري ان يخطاها  
 شاء ان يخطاها لم يرد في الثوبين شيئا ثم قال لئلا الجاع الفقرة وقوله المؤمنون عند شرط طم انتهى شيئا ايضا في كلام غير ذلك  
 ان عد تقييد البيع من الافراد الذي يوجب النهي عنه لفساد الجماعة وظاهر هذه الكلمات متد الجمله وكون مثلها قاصرة اتفاقا مع فرض عد  
 نص بل قد عرف رد الحل للض الجوز بخالفه لاجماع الامة وما ذكرنا من منع كبري الاول بظهر حال الوجه لثاني من وجوه المنع غير كونها  
 مبطل واما الوجه لثالث فغيره منع لزوم الفرز مع فرض اتفاق الافراد في الصفات الموجبة لاختلاف القيمة ولذا يجوزنا لاسلاف في كل  
 من هذه الافراد مع ان الانطباق في السلم اكد ايضا فقد جوزنا بيع الصاع الكلي من القشر لافترق بينهما من حيث الفرز قطعا ولذا رد ايضا  
 حمل الضاع من القشر على الكلي مرجوعه الى عد يقين البيع الموجب للفرز المفسد لاجماعا واما الرابع فمنع حياض صفة الملك في موجبات  
 فان لكل المبيع سلما او حلا لملوك المشتري ولا يجوز له منعه في الخارج بضقة كونه مملوكا للمشتري في الوجه ان الملكية امر اعتباري يعبر عنه  
 والشرع واحد في موارده لنبضه وجودة متانصلا كخوضه والسوا ولذا صرحوا بصحة الوصية باحد الشيين بل احد الشخصين و  
 نحوها فالانصاف كما عرفت في جاعته ولم المحقق الادب على دليل مقبر على المنع قال في شرح لأرثا على ما حكم عنه بعد ان حكم عن الاحتياط  
 المنع عن بيع راع من كرا من غير يقييد كونه من اى الطرفين قال فينه ما لم يرد لم يرد دليل على اعتبار هذا المقدار من العلم فانها اذا اراد  
 حلي راع من هذا الكرا من اى طرفي راد المشتري او من اى جانب كان من الارض فما المانع بعد العلم بذلك انتهى في الدليل هو الاجماع ولو  
 ثبت وقد عرفت من غير واحد ثبت في الاحتياط بعض الاساطين في شرح على القواعد بعد حكم المص بصر بيع لذر راع من الثوب الارض  
 الرابع الى بيع لكسر المشاة قال وان فصل مقينا او كليا لا على وجه الاشاعة بطل حصول الفرز بالاجزاء الاول كونه بيع المعتمد وباختلاف  
 الاغراض في الثاني غالبا لم يخلو بل لنا وللجماع المنقول به الى ان قال والظاهر بعد ما نظر في نهاية التبع في الفرز الشرعي لا يستلزم الفرز  
 الفرز وبالعكس ارتفاع الجمله في خصوصيته قد لا يشرع حصولها في اصل الماهية ولعل الدائرة في الشرع اضيق من كان من المضطر  
 عموم وحضور من وجهين وفهم الاحتياط لانهم رد في هذا الشارع انتهى لقد اجاد حيث التجا الى فهم الاحتياط فيما يخالف العمومات في  
 على المشتري من المنع لو اتفقا على انها اراد غير شايع لم يصح البيع لاتفقا على بطلان ولو اختلفا فادعى المشتري الاشاعة فبصح البيع قال  
 البايع ردت في الشاة كقوله الاقرب قبول قول المشتري عملا بما ناله الصخرة واصالة العد القيين انتهى هذا حذر لولم يتنا على صبغة  
 ناطلة في احد المعنيين اما معرفة ما هو الظا واصالة الصحة لا بصرف لظواهرها اما اصالة العد القيين فلم تتحققها وادكر بعض من قد  
 محصرا انه لو فرض للكلام ظهور في عدم الاشاعة كان حل الفعل على الصحة قهره صافه وفيه نظر الثالث من وجوه بيع البعض من كل ان  
 يكون البيع لنبضه كلبه محضرة المصائب في الافراد المتصورة في تلك الجملة والفرق بين هذا الوجه لثاني كما حققه في جامع صد  
 بعد التمثل لثاني بما اذفرق الصبغ وقال يعتد احد ما ان يبيع هنا واحد من الصبغ المتفرقة المتشبهة من غير معين فيكون مبيعا  
 على الفرز في هذا الوجه كل غير متشخص لا يتميز بنفسه ويتقوم بكل واحد من صبغ الصبغ ويوجد في مثلها الوقم الارباع باع  
 منها من غير يقين ولو باع ربا قبل القسمة مع ونزل على احد منها ما عا لان حركه فان قلت البيع الاول ايضا ان كل قلنا ليس كذلك بل

في البيع  
شاعرا

هو واحد من تلك الصيغ المتخصة بهم بحسب صورته العباة فيسبب الامر الكلي بحسب الواقع خبره غير معين ولا معلوم والمقتضى لهذا  
المعنى هو تفرق الصيغ وجعل كل واحد منها بارة فصلا اطلاقا احد فاما ان لا على شخصي غير معلوم فصلا كبيع هذا الشيء واحد البعد  
ان قال بعت صاعا من هذه شايعة في جعلها حكما بالاختصاص انتهى حاصله ان المبيع مع التردد خبره حقيقي فمنازع المبيع لكل الصاق  
على الاخر المتصور في تلك الجملة وفي الايضاح ان الفرق بينهما هو الفرق الكلي المقتضى بالوحدانية وبين الفرد المنتشر الظاهر  
الكلي هذا المعنى كما هو صريح جماعة منهم الشيخ الشهيد والمحقق الثاني وغيرهم بل الظاهر خلافه وان اختلفوا في تنزيل الصاع من  
الصبر على الكلي والاشاعة لكن يظهر مما عرفت ان الايضاح جود الخلاف في صحة بيع الكلي وان منشا القول بان تنزيل على الاشاعة هو بطلان بيع الكلي  
هذا المعنى والكلي الذي هو بوجه هو ما يكون في الذرة فان في الايضاح في ترجيح تنزيل على الاشاعة انه لو لم يكن مشاعا لكان غير معين فلا يكون  
معلوما العين وهو الفرد الذي لا ينفك عن العنق الجاعا ولا ان حدها بعينه لو وقع لبيع عليه ترجيح من غير مرجح ولا بعينه هو الباع والهام البيع  
مطلبا انتهى وبقية بعض المقامير من مستنداته ان في الايضاح من لزوم الاتباع والفرد وانحر الى عدم معهودته ملكا لكل في غير الذرة لا على  
وجه الاشاعة والثبات بقاها على تنزيل الارطال المستثناة من بيع الذرة على الاشاعة وبطلان ما عرفت من منع الفرع في بيع الفرد المنتشر  
يكفي بنسب في الكلي والثبات بان منه هو في الوصية والاصدا مع ندم فهم نراهم من المعهودات فان انواع الملك بل كل جنس لا ينفك عن حقيقة هذا  
في مورد الاخر الا ان يرد منه عند وجود مورد يقيني حكم فيه الشارع بملكه الكلي المثل بين افراد موجودة فبكن في رده لنقص الوصية  
هذا كله مضافا الى صحة الاطلاق لا يمتد فان مورد ما باع الفرد المنتشر وما باع الكلي في الخارج اما الثالث في الكلي فانه انش  
مسئلة انواع صاعا من صبر من ينزل على الوجه الاول من الوجوه الثلاثة المتقدمة اعني الكسر المشاع او على الوجه الثالث وهو الكلي بنا  
على المش من صحته وجمعا بل قولان حكى ثانيا عن الشيخ والشيخ الثاني الحق الثاني وجماعة واستدلوا في جامع المقاصد السابق الى الفهم ورجية  
يزيد بن معوية عن ابي عبد الله عن رجل اشترى عشرة الاف طن من ابار بعضه على بعض من اجرة واحدة والابار فيه ثلثون الف طن فقال  
البائع قد بعت من هذا القصب عشرة الاف طن فقال المشتري قد بعت واشترت ورضيت فاعطا المشتري من ثمنه الف وكل يقبضه صحبا  
وقد وقع في القصب فاحرق منه عشرون الف طن ويقع عشرون الف طن فوق العشرة الاف طن التي بقيت في المشتري والعشرون التي احترقت  
من مال البائع ويمكن دفع الاول بان مقتضى الوضع في قوله صاعا من صبر هو الفرد المنتشر الذي عرفت سابقا ان المش بل الاجماع على  
بطلانه ومقتضى المعنى الفرع هو المقدار المقد بضاع وظاهره في الاشاعة لان المقد المذكور من مجموع القصب مشاع فيه اما الرواية في  
ايضا ظاهرة في الفرد المنتشر كما اعترف به الراي لكن الانصاف ان الفرق ما لو كان البيع المذكور مطلقا الكلي فيجب ان يكون في القين في البائع هذه  
امانة فهم الكلي واما الرواية فلو فرضنا ظهورها في الفرد المنتشر فلا بأس بحملها على الكلي لاجل القرينة الخارجية ويدل على ذلك الاشاعة من  
الحكم بقا المقد الباع كونه ما لا المشتري فالقول الثاني لا يخرج من قوة بل لم ينظر من جزم بالاول وان حكاها في الايضاح قولنا ان يرفع على  
الخيار من كون المبيع كليا ام واحدا كون الخيار في تعيينه بديا لبايع لان المفروض ان المشتري لم يملك الا الطبيعة المصرة عن الشخص  
فلا يتحقق على البائع خصوصية فان طالب بخصوصية زائدة على الطبيعة فقد انبأ بالبر حقاله وهذا جائز في كل من ملك كليا في الذرة  
او في الخارج فلهذا لما اكرح الخصوصية على من عليه ككلى ولذا كان اختيار القين بديا لوارثا لادى الميث لرجل بواحد من متقد  
يملكه الميث كبديا من عيشة بخود ذلك لانه قد جزم المحقق القتي في غير مواضع اجوبة مسائلة بان الاختيار في القين بديا للمشتري ولم يعلم  
له وجه صحيح فبالسنة قاسن الى طلب الطبيعة حيث ان الطالب لما ملك الطبيعة على المامور واستحقها منه لم يجز له بحكم العقل مطلقا خصوص  
دون اخرى كل مسئلة التمثيل كما لا يخفى واما على الاشاعة فلا اختيار لاحد مما لحصول شركة يحتاج لقسمة الى الراضى منها انه لو  
تلف بعض الجملة وبقي مقدار الطبيعة المحض حق المشتري منه لان كل فرد من افراد الطبيعة وان كان قابلا للعقل مذكور بخصوصه الا انه توقف على  
تعيين مال المجموع واقباضه فكما تلف قبل قباضه خرج عن قابلية ملكته للمشتري معذرا فيخص في الوجوه وهذا بخلاف المشاع فان ملك  
المشتري معذرا ثابت في كل جزء من المال من دون حاجة الى اختيار واقباض فكما يتلف من المال فقد تلف من المشتري بغيره بغير حصته ولو  
فرضنا ان البائع بعد باع صاعا من الجملة باع من شخص اخر صاعا كليا اخر فاما انما انما باقى صاع واحد كان للاول لان الكلي المبيع يانما هو  
ساعة مال البائع هو ما عدا الصاع من الصبر فانما تلف ما عدا الصاع فقد تلف جميع ما كان الكلي فيه سائيا فقد تلف المبيع الثاني قبل  
القبض وهذا بخلاف ما لو قلنا بالاشاعة ثم اعلم ان المبيع لما بقي كليا ما لم يقبض اما اذا قبض فان قبضه فدا عدا كان محضه بالمشترى  
ان قبضه في ضمن الباقي بان قبضه البائع مجموع الصبر فيكون قبضه فاء والباقي امانة حصلنا الشركة محصوما في مال من حقه توقفه على تعيين  
اقباض حتى يخرج النصف عن قابلية تملك المشتري فعدا ويخصر حقه في الباقي في حصة النصف على الباقي وان المشتري من جزم بل يرجح فليحسبها

والمحال ان كل جزء معين قبل الاقباض باطل لكونه كلا او بعضا ملكا فليما المشتري والمالك الفعلي له هو الكلي السابق لما لم ينعين غيره  
 فابل لكون جزءه محمولا على المشتري لان تملكه معين موقوف على اختيار البايع اقباضه فمستحب البايع بخلاف الناقل لاقباض فان ذلك  
 المشتري ليقبضه حاصل فعلا لتحقيق الاقباض فثبت كل جزء معين من الجملة الى كل من البايع والمشتري على حد سواء ولو لم يكن قباض البايع  
 للمعنى على وجه الاقباض بل على وجه التوكيد في القيمين وعلى وجه الامانة حتى يعين البايع عبثا لكان حكمه حكم ما قبل القبض هذا كله مما لا  
 اشكال فيه وانما الاشكال في انهم ذكروا فيما لو باع ثمر شجرة واستثنى منها ارضا لامعومة لانه لو خاست الثمرة سقطت المستثنى محتا وذلك  
 تنزيل الارطال المستثناة على الاشاعة ولذا قال في سن ان في هذا الحكم دلاله على تنزيل الصانع من الصبر على الاشاعة ويقتضيه الاشكال في الفرق  
 بين المسئلتين حيث ان مسئلة الاستثناء ظاهري الاتفاق على تنزيلها على الاشاعة والمثله هذا التبريل على الكلي بل لم يعرف من جزم بالاشاعة  
 ودرج يفرق بين المسئلتين بالنص فيما نحن فيه على التبريل على الكلي وهو ما تقدم من البصيرة المتقدمة وفيه ان النص ان استنفذ منه حكم القاعة  
 لزوم التعديل عن مودده الى مسئلة الاستثناء او بينا الفاروق وخرجهما عن القاعدة وان قصر على موددها لم يقدر على غيره مودده حتى البيع  
 الابداء بالفرق بين موارد التعديل بين مسئلة الاستثناء والجملة فالنص بنفسه يصح فارقا مع البائع على التعديل عن مودده الشخصي و  
 اضعف من ذلك الفرق بقيام الاجماع على الاشاعة مسئلة الاستثناء لا ما يقطع بعد استئنا المحققين فيها الى توقيف بالخصوص اضعف من ذلك الفرق  
 بين مسئلة الاستثناء ومسئلة الزكوة وغرنا بما يحمل الكلي فيها على الاشاعة وبين البيع باعتبا القبض في لزوم البيع انجابه على البايع منع جوزه  
 فيحقق فيه البيع بموجب فعل المشتري اذ هو شبه الكلي في الذمة وفيه منع ان انجابه القبض متحقق في مسئلة الزكوة والاستثناء ان انجابه القبض على  
 البايع يتوقف على بقاءه اذ منع عدم بقاءه كلا او بعضا بنفسه البيع الثالث الحكم بالقبض يتوقف على نفي الاشاعة نفي الاشاعة بوجوه الاقباض  
 من غير مصانة كما لا يخفى لاما مدخلية القبض للزكوة فلا يدخل في اشكال الفرق ومثله في الضعف لو لم يكن عينه في مصانح الكرامة من الفرق بما  
 المثل من الصبر قبل القبض فلزم على البايع تسليم البيع منها وان بقي من ماله يفسد البيع لاجله بخلاف الاستثناء فان المثل في قبض  
 والمشتري يبيع المشترا مائة على الاشاعة بينهما فبوزع الناصر عليها وطهالما يحكم بضمانا مشتري هنا بخلاف البايع هنا الاشاعة وفيه  
 ما عرف من ان التلف من الصبر قبل القبض فلزم على البايع تسليم البيع لاجله بخلاف البايع بعد شتوت على الاشاعة فكيف يشترط ان يرد كوز التلف في  
 مسئلة الاستثناء بعد القبض انه بعد قبض المشتري فثبت ان موجب ترجيح البايع عن ضمانا يلف من مال المشتري ولا كلام فيه ولا اشكال في انما  
 الاشكال في الفرق بين المشتري في مسئلة الصانع والبايع في مسئلة الاستثناء حيث ان كلا منهما يستحق تعديا من المجموع لم يقبضه مستحقة فكيف  
 يحسب نفس الناقل على احدنا دون الاخر مع شراكتهما في عدم قبضه الكلي لان ربه من كون التلف بعد القبض ان الكلي لا يستحق تعديا  
 كان في يد بعد العقد فحصل الاشتراك فاذا دفع الكلي الى المشتري فقد دفعه الى مشتركا فهو نظير ما اذا دفع البايع مجموع الصبر الى المشتري لا اشتراك  
 كان قبل القبض فثبت ان الاشكال بحاله اذ يفتي سائل الفرق بين قوله بعتك ارضا من هذه الصبرة وبين قوله بعتك هذه الصبرة او هذه  
 الاصناعا منها وما الموجب للاشتراك في الثاني والاول مع كون مقتضى الكلي عند تعيين فرد منه او جزء منه لما لا لا بعدا لتمام مال  
 الكلي الذي هو المشتري في مسئلة الاستثناء فان كون الكلي بيدا البايع لما لا الكلي لا يوجب اشتراكا لهما مع من يعلم من الاختصاص في  
 الاستثناء الحكم بعد العقد بالاشراك وعدم جواز تصرف المشتري الا باذن البايع كما يشترط في جاعة منهم التمسك بالحق لانه  
 بل لو فرض المشتري وجب المشتري من البايع ويمكن ان يقال ان نبي المشتري في مسئلة استثناء الارطال ان كان على عدا الاشاعة فيقبل  
 واخصا من الاشارة بالتلف دون الموجب كما بنى عنه فوجب اعترافهم بانه لو كان تلف البعض تضرر المشتري كان حصله البايع الى  
 وبهذا استمر الامر في صوة استثناء ارطال معلومة من الثمرة على استثناء المشتري في التصرف وعدا المعاملة مع البايع معاملة الشراء  
 فالمسئلة مشتركة في التبريل على الكلي والفرق بينهما الا في بعض ثمرات التبريل على الكلي وهو حسنا الناقل عليها ولا يخفى وجه  
 واضح لهذا الفرق لا دعوان المتبادر من الكلي المشتري هو الكلي السابق فيما يملك للمشتري لا مطلق الموجود وقت البيع وان كان سابقا  
 الاشاعة من اول الامر يمكن ان يكون لوجه ذلك ان المشتري كما يكون ظاهرا في الكلي كل يكون عنوان المشتري منه الكلي انقل الى المشتري  
 بالبيع كليا بمعنى انه مكتوب بعنوان كلى يقع عليه البيع فعني بعتك هذه الصبرة الاصناعا منها بعتك لكل الخارجي الذي هو مجموع المخرج منه  
 الصانع فهو كلى كفض الصانع فكل منها ما لا لعنوان كلى في الموجود مشترك بينهما لان فبشر كل جزء من كل منها على كل سوا تخصيص احد  
 بترجيح من غير مرجح وكذا الناقل بعبارة لهما على السوا فيحسب عليهما وهذا بخلاف ان كان البيع كليا فان البايع ليس له سوا طابع الكلي  
 قولنا بعتك صناعا من هذه الصبرة لم يقع موضوع الحكم في هذا الكلام حتى يلحق بعنوان كلى كفض الصانع فان قلت ان مال البايع بعد بيع  
 ليس بخاصة مخصصة في الخارج فيكون كليا كفض الصانع قلت نعم ولكن ملكية البايع له ليس بعنوان كلى حتى يبقى باقي ذلك العنوان لكون البايع بعد



باعتها بغير ثمن

باعتها بغير ثمن

ملف بعض صادقا على هذا العنوان وعلى عنوان الصاع على نحو السؤال من تخصيصه بأحد الترخيم من غير مرجح مخي الأشراف فاذ لم يبق  
 الاضاع كان الموجو مصداقا لهذا العنوان ملك المشتري فيحكم بكونه مالكا ولا يراجه بقا عنوان ملك البايع فمن هذا ما خطر غايلا بالبال وقد  
 امكننا تحقيق هذا المقام الذي لم يبلغ اليه حتى القاصر الى نظر الناظر البصير المحرر الماهر عفا الله عن الزلل في المعاشرة قال في الروضة  
 للمحك عن جوابي الشيدان في سابع الصبر عشرة لاني اما يكون معلومة المقد او محمولة فان كانت معلومة صح بيعها اجمع سبع جزء منها  
 معلوم مشاع وسبع مقد كغيره ثلث عليه سبعها كل قفيز بكذا السبع كل قفيز منها بكذا والمجهول كلها باطلة الا الثالث وهو سبع  
 معلوم فيتم الصبر عليه لو لم يعلم باثنائها عليه نظر القواعد المحكي عن حواشي الشيدان غير ما عد الصحة واستحسنه في الروضة ثم قال لو  
 قيل بالاكفاء بالنظر باثنائها عليه كان صحيحا والمحكي عن طرس في اللغة الصحة قال فيها فان نقصت تجزئ من اخذ الموجو منها بحصة من الثمن  
 وبين الضم لبعض النصفه وربما يحكي من طر المحكي خلافه ولا يخفى عن قوة وان كان في تيسره نظر لا لتدارك الضرر بالجأ الماعرف غير  
 من ان الضرر لا يلا خط في البيع مع قطع النظر عن الجأ المذكور هو من احكام العقد فلا يرتفع به الضرر الحاصل عند العقد بل يمنع الضرر  
 عند العلم بالوجو من اعظم افراد الفرق قلنا نعم اذ انبى العقد على جعل الثمن في مقابل الموجو ولما اذ انبى على توزيع الثمن على مجموع البيع في  
 المعلوم الموجو تمامه فلا عز عفا وربما يحتمل الصحة مراعي تبين اشتائها عليه فيه ان الزمان ثبت حال البيع لم ينفع تبين الاشتاء لهذا  
 ولكن لا وفق بكلماتهم في مواد الفرق عند الصحة لا مع العلم بالاشتمال والنظر في التبعات الاتصاف عليه لو كان من جهة استصحاب الاشتمال  
 واما الرابع مع الجمالة وهو بيعها كل قفيز بكذا فالمحك عن جاعة المنع عن طر اطلاق المحكي من جاعة المديط والمحرر ان لو قال بثلثه  
 الصبر كل قفيز بغيرهم صح البيع قال في الخلاف لانه لا مانع منه والاصل جوازه وطا اطلاقه مع صوة الجبل بالاشتمال وعن الكفاية في البيع  
 اذ البيع معلوم بالمشاهدة والتمن مما يمكن ان يعرف بان يكال الصبر ويوزع الثمن على قفيزها قال في نظائر ذكر قلمه فيها في التذكرة وفي نظر  
 مسئلة ان شاهد عينا في زمان سابق على العقد عليه فان نقصت العادة تغيره عن صفات السابقة فيغيرها الجمل عند المتابعين فلا يخفى  
 البيع لا يترك صفات صحيح بيع لعاب لان الروية القديمة غير نافذة وانقصت العادة بقاءها عليها فلا اشكال في الصحة ولا خلاف في ان  
 من بعض الشافعية وان احتمل الامر بان جاز الاعتماد على اضافة عقد التغير والبناء عليها في العقد فيكون نظرا الجأ البايع بالكيل والوزن في  
 الاصل من الطرق التي يتقن لتحويل عليها ولو فرضنا في مقام لا يمكن التحويل عليها لكانت امانة على خلافها فان بلغت قوة الضرر عند الصحة  
 بالقسم الاول هو ما اقتضى العادة تغيره لم يجز البيع الا باذن مع كمال الصحة لا بد من لانه لا يفسد عن الغالب الموصوف للملك يجوز بيعه  
 لم يشاهد عليها بل يمكن القول بالصحة في القسم الاول اذ لم يضر من كون كمال الصحة مع اقتضا العادة عدتها لكون هذا كله خارج عن البيع  
 بالروية القائمة وكيف كان فاذا باع واشترى بغير ثمن قديمة فانكفت التغير بخبر القبول وهو البايع في غير الصفات اذ في ما ليسه المشتري انقصت  
 عن تلك الصفات لقاعدة الضرر ولان الصفات المبني عليها في حكم الصفات المشروطة فهي من قبل تخلف الشرط كما اشار اليه في نهاية الاحكام  
 والمسالك بقولها الروية بمثابة الشرط في الصفات الكائنة في المدة فكل صفات منها فهو بمثابة التخلية في الشرط انتهى وتوهم ان الشرط  
 اذ لم يذكر في متن العقد لا عبره بانما نحن فيه من قبل ما لم يذكر في الشرط في متن العقد مدفوع بان الغرض من ذكر الشرط في العقد هو  
 ما خذوه منه حتى لا يكون العمل بالعقد بدو فاعا في العقد والصفاء الموثقة سابقا حيث ان البيع لا يصلح لامتيان عليها كانت دخولها في العقد  
 اول من حول الشرط المذكور على وجه شرطية ولذا لم يبيع عليها ولم يلاحظ وجوها في البيع كان البيع باطلا في الذكر اللفظي انما الجأ  
 اليه شرط خارج لا يجب لاحظتها في العقد واحتمل في نهاية الاحكام البطلان لعله لان المضي على البيع عند نقضه عند تبين الخلاف ان  
 كان وفاء بالعقد وجب فلا خيار وان لم يكن وفاء ولم يلدل على جوازه وبعبارة اخرى العقد اذا وقع على الشيء الموصوف بنفسه متعلقه  
 بانقضاء صفته والافلا وجه للجأ مع صالة اللزوم ويضعف عن الاوصاف الخارجية عن حقيقة البيع واعتبرت فيه عند البيع ما بينا العقد  
 عليها واما ما ذكرناه في متن العقد لا يعدم مقومات للعقد كما انها ليست بمقومات البيع ففواها فوات حق المشتري ثبت بسببه  
 الجأ دفع الضرر والالتزام بالام يقدر عليه تمام الكلام في باب الجأ انتم فرسان في كل او اختلاف في الغير فادعوا المشتري في  
 المبسو وكره والابصا والدوسر جامع المقاصد في تقديم قول المشتري لان ثمنه على الثمن كما في س وهو اجمع الى في طر السائر من  
 المشتري هو الذي يفرغ منه الثمن لا ينزج الا باقراره او ببينة تقوم عليه نهى وبعبارة اخرى في صوة الاختلاف في مواضع البيع الموصوف  
 اذ لم يسبقه في ثمة حيث علمت صالة بل ثمة من المشتري من الثمن فلا يلزم من ايم بقره او ثبتا لبسته ولان البايع يد علمه بالبيع على هذا  
 الوصف الموجود والرضا بالاصل عدمه كما في التذكرة ولان الاصل عند وصول حقه اليه كما في جامع المقاصد يمكن ان يضعف الاد  
 بان يد المشتري على الثمن بعد اقراره بتحقيق الشاغل الصحيح بدامانة غاية الامر ان يد سلطنته على الضم فلا ينفع بشبهه باليد لان يني

ان وجود النافذ لا يكفي في سلطنة البائع على الثمن بناء على ما ذكره العلامة في احكام الخيارات المذكورة ولم يستثنى الا الى بعض الشافعية  
 عند وجوب تسليم الثمن والمثمن في مدي الخيارات وان سلم الاخر وجب فاشك في ثبوت الخيار بوجوب الشك في سلطنة البائع على اخذ الثمن فلا بد من  
 لهذا الوجه لا اصله عند سبب الخيار لو تم كما ينبغي ان لا يشك في معقاضته باصالة عدم علم المشتري بالبائع على ضعفه حتى يكون حقه  
 بوجوب الخيار بان الشك في علم المشتري بهذا الوصف عليه بغيره مستبعد عن الشك وجوبه في هذا الوصف سابقا فاذا انقضى غير الاصل  
 الذي يرجع اليه صالة عدم تغير البائع لم يجز ان يصح ما علمه بهذا الوصف الثالث بان حق المشتري من فضل العين قد وصل اليه قطعاً ولما  
 يجوز له امضاء العقد وثبوت حقه من حيث الوصف المفقود غير ثابت فعليه لاثبات المرجع صالة لزوم العقد لاجل ما ذكرنا قوتي  
 بعض قديم قول البائع هذا ويمكن بناء المسئلة على ان بناء المتبايعين حين العقد على الاوصاف الملحوظة حين المشاهدة هو  
 كما شرطها في العقد فهي كروية مضمرة في نفس المتقاردين كما عرف عن النهاية ولكل ولهذا لا يحصل في عقد هذا الاجناس شرط له ولا  
 يلزم بطلان العقد وانما ما خذوه في نفس المعقود عليه بحيث يكون المعقود عليه هو الشيء المقتضى لاجل ثباتها في المعقود عليه كما  
 يجوز الغاء بغيرها من شرطه فعلى الاول يرجع النزاع في التعذر وعدمه الى النزاع في اشتراط خلاف هذا الوصف الموجب على البائع عدمه  
 الاصل مع البائع بعبارة اخرى النزاع في ان العقد وقع على الشيء الملحوظ في الوصف المقصود لا لكون الانصاف ان هذا البناء في حكم الاشتراط  
 من حيث ثبوت الخيار لكنه ليس شيئاً مستقلاً حتى يدفع عند انشائها الاصل بل المراد ببقاء العقد على العين الملحوظ كونه متصفاً بهذا  
 الوصف ليس هنا عقد على العين والتزام بكونه متصفاً بذلك الوصف فهو قيد ملحوظ في المعقود عليه نظير الاجزاء لاشترط من ذلك العقد  
 في مرجع النزاع الى نوع العقد على ما ينطبق على الشيء الموصوف حتى يلزم الوفاء وعدمه الاصل عدمه دعوى معارضته باصالة عدم وقوع العقد  
 على العين المقتضى بالوصف المفقود ليست بجواز مدفوعة بان عدم وقوع العقد على العين المقتضى لا يثبت جواز العقد الواقع الا بعد  
 وقوع العقد على العين الغير المقتضى باصالة عدم وقوع العقد على المقتضى وهو غير جائز كما حقق في الاصول وعلى الثاني يرجع النزاع الى وقوع  
 العقد الراضي على الشيء المطلق بحيث يشمل الموضوع لهذا الوصف الموجب وعدمه الاصل مع المشتري ودعوى معارضته باصالة عدم وقوع العقد  
 على الشيء الموصوف بالصفة المفقودة مدفوعة بانه لا يلزم من عدم تعلقه بذلك تعلقه بهذا حتى يلزم على المشتري الوفاء بعوارض المشتري  
 بالوفاء بالعقد موقوف على ثبوت تعلق العقد بهذا وهو غير ثابت والاصل عدمه قد تقر في الاصول ان نفي احد الضمان بالاصل لا  
 يثبت الضمان الاخر لثبوت عليه حكمه وبما ذكرنا يظهر من التسلسل باصالة اللزوم حيث ان البيع ملك المشتري والتمسك بالبائع تعاقباً  
 انما اختلافهما في تسلط المشتري على الفسخ فنحن نأخذ بقاعدة اللزوم توضيح لفساد ان الشك في اللزوم وعدمه من حيث الشك في تعلق  
 العقد فانقول الاصل عدمه تعلق العقد بهذا الموضوع حتى يثبت اللزوم وهو وارد على اصالة اللزوم والحاصل ان هذا امر من حدما  
 عدم تقييد متعلق العقد بذلك الوصف المفقود واخذ فيه وهذا الاصل ينفع في عدم الجحالة لكنه غير جارٍ بعد الحالة السابقة الثانية  
 عدم وقوع العقد على الموضوع بذلك الوصف المفقود وهذا جارٍ غير نافذ في نظرنا في كونها المخلوق دفعة كمال من صله فانصالة  
 عدمه بانه نافذ غير جارٍ واصالة عدم وجوده لاجل جارية دفعة في ترتيب آثار القلة على ما المذكور فانهم واغنى وبما ذكرنا يظهر حال  
 التمسك بعوارض مقتضية اللزوم العقد الحاكمة على الاصول العمليّة المقيدة مثل ما دل على حرة اكل المال الا ان تكون تجارة عن رض  
 وهو ولا يحمل مال امر مسلم الا عن طبعه بغير عموم الناس متسلطون على أموالهم بناء على انه تدل على عدم تسلط المشتري على استرداد الثمن من البائع  
 لان المفروض جبرته ملكاً اذ لا يخفى على ان هذه العمومات محصنة قد خرج عنها بحكم ادلة الجحالة المال الذي لم يدفع عوضه لثبوت  
 المعاوضة عليه للمشتري انما في ذلك الاصل عدم دفع العوض وهذا هو الذي تقدم من صالة عدم وصول المشتري اليه من عدم وصول  
 حقه اليه يثبت موضوع تخلف الوصف فان قلت لا دليل على كون الخارج عن عموم المذكورة معنوا بالعنوان المذكور بل بقوله  
 خرج من تلك العمومات المال الذي دفع المعاوضة عليه وبيننا لم ينطبق على المدفوع فاذا شك في ذلك الاصل عدمه وقوع المعاوضة المذكورة  
 قلت سبب الخيار وسلطنة المشتري على فسخ العقد وعدمه وجوب الوفاء به عليه هو عدم كون العين خارجة من سلطنة المشتري على ما وقع العقد عليه  
 وببناؤه اخرى هو عدم وفاء البائع بالعقد يدفع لغوا العقد وقوع العقد على المشتري لا وقوع العقد على ما يطابق العين الخارجية كما  
 ان السبب في لزوم العقد تحقق مقتضى انتقال العين بالصفات التي وقع العقد عليها الى ملك المشتري والاصل موافق الاول والحق  
 للثاني مثلاً اذا وقع العقد على العين على انها سميعة نبات مهنر لانه فالوجوب للخيار هو انه لم ينفصل اليه في الخارج مانعاً عليه وهو  
 لا وقوع العقد على السمين فان ذلك لا يقتضي الجواز وانما المقتضى للجواز عدم انطباق العين الخارجية على متعلق العقد من الغلوة  
 ان عدم الانطباق هو المطابق للاصل عند الشك فقد تحقق بما ذكرنا صحتها من تقدم من صالة عدم وصول حق المشتري اليه وكذا انما ذكره

هذا هو الحق في البيع والشراء  
والفصل في البيع والشراء  
والفصل في البيع والشراء

من اصاله عند التزم المشتري بهذا هذا الموجو حتى بحسب الوفاء بما الرز نعم ما في طائر ومن من اصاله بقاء يد المشتري على الثمن كان لا يشك  
اصاله للزوم بل يناسب ايضا له الجواز عند الشك في لزوم العقد كما يظهر من لغة باب السبق الرواية وتليها تحقيق الخان في فالحج ادا  
دعوى ورواها له عند تغير المبيع على الاصول المذكورة لان الشك فيها مسبق الشك في تغير المبيع في مد فوعة مضافا الى وضع حراية  
فيما اذا علم بالثمن قبل المشاهدة فاختلف في زمان المشاهدة كما اذا علم بكونها يمينته وانما صارت مهزلة ولا يعلم انها في زمان الشك  
كانت باقية على الثمن ولا في مقتضى الاصل فاخر الهزل عن المشاهدة فالاصل تاخير التغير لا عدم الموجب للزوم العقدان مرجع لصاعد  
تغير المبيع عدم كونهما حين المشاهدة يمينته ومن المعلوم ان هذا بنفسه لا يوجب لزوم العقد نظرا لاصالة عدم وقوع العقد على البين نعم لو  
ثبت بذلك الاصل فزادها عند المشاهدة وتعلق العقد بالمهزل ثبت لزوم العقد لكن الاصول العدينية في مجاريها لا يثبت وجود  
اضدادها هذا كله مع دعوى المشتري لفرض الموجب للميتا ولو ادعى البائع ان زيادة الموجب بخلاف البائع فمقتضى ذلك ان زيادة طرف المشتري تقديم  
البائع لان الاصل عدم وقوع العقد على هذا الموجو حتى بحسب الوفاء به وطاعة المقتضى تقديم قول المشتري هنا ولم يعلم وجه الشك لو  
انقعا على التغير بعد المشاهدة وقوع العقد على الوصف المشاهدة اختلاف في تقدير التغير على المبيع ليثبت الخان وناخه عنه على وجه يتيق  
الخان فعارض كل من اصاله عند تقديم البيع التغير على صا جته حيث مرجع لاصلين الى اصاله عدم وقوع البيع حال الثمن مثلا واصلنا  
بقاء الثمن وعدم وجود الهزل حال البيع الظاهر لا يترتب على شيء منها الحكم بالجزا اذ الزوم لان الزوم من احكام وصو ما عقد عليه  
اشكال الى المشتري واصلنا بقاء الثمن لا يثبت وصول الثمن كما ان اصاله وقوع البيع حال الثمن لا ينفية فالمرجع الى اصاله وقوع  
حق المشتري اليه كما في المسئلة السابقة الا ان الفرق بينهما هو ان الشك في وصول الحق هنا ناش عن الشك في نفس الحق وهنا ناش عن  
في وصول الحق المعلوم وبعبارة اخرى الشك هنا في وصول الحق وهناك في حقه لواصل مقتضى الاصل في المقامين عدم الزوم من ذلك  
يعلم الكلام فيما لو كان ملك الخان هو البائع بان اتفاقا على مشاهدته من لا وقوع العقد على المشاهدة حصل الثمن واختلفا فقد  
على البيع ليثبت الخان للبائع فانهم متدبر فان المقام لا يخرج عن اشكال واستقبا ولو وجد المبيع فالعقد البعوض فيما يكفي في قبض الخلية  
واختلفا في تقدير التلف على البيع وناخه فالاصل بقاء ملك المشتري على نفس اصاله عدم تاثير البيع قد يتوهم حران اصاله صحة البيع  
هنا الشك في بعض شروطه وهو وجود المبيع في زمان صحة العقد عبارة عن كونه بحيث ترتب عليه الاثر شرعا فاذا فرضنا انه عقد على شيء  
معدوم في الزمان فلهذا في تقديره تبيين العين لان تملك المعدوم لا على قصد تملكه عند الوجو ولا على قصد تملكه بل مثلا او  
قيمه غير معقول ويجوز انشاءه باللفظ العو غا يقرب مع العلم دون الحمل بالجال فاذا شككنا في وجود الثمن حال العقد فلا يلزم من حكم العقد  
فعل فاسد من المسلم لان التملك الحقيقي غير متحقق والصوى ان تحقق لكنه ليس بفاسدا لذاللفظ فاسد عرفا اني المبيع اصاد عن علم  
وبالجملة الفاسد شرعا لكن تنزه عنه فعل المسلم هو التملك الحقيقي المقصود الحكم بميصنة الشاع فافهم هذا فانه قد غفل عنه بعض مسئلة  
الاختلاف في تقديم بيع الراهن على رجوع المتيقن عن اذنه في البيع واخبر عنه حيث امتدنا اصاله صحة الرجوع عن اذنه لان الرجوع لو  
وقع بعد بيع الراهن كان فاسدا لعدم مصانفة محلا يؤثر فيه نعم لو تحقققت قابلية التاثير عقلا او تحققق الانشا الحقيقي عرفا ولو فها اذا باع  
بلا ثمن وبيع ما هو غير مملوك كالحجر والخنزير كالشالف شرعا كالغريق والشرق ومقدم قصد تملكه عند وجوه كالثمرة المعدومة وقصد تملك  
بدله مثلا او قيمة كما لو باع ما التفتة يد على ورواها له ناه بقصد حصول اثر المالك بدله تحقيق مؤد الصحة الفاسا فاذا حكم بنفسا شئ من  
ذلك ثم شك في ان العقد الخارجي منه من الصحيح حل على الصحيح مسئلة لا بد من اختيار الطعم اللون الواحدة فيما يختلف قيمة باختلاف  
ذلك كما في كل وصف يكون كذلك لان في توقف رفع الغر على العلم بين هذه الاوصاف وبين تقدير العوضين بالكيل والوزن العقد  
الوصف عن الاختيار فيما ينضب من الاوصاف دون الايضط كمقد الطعم والرائحة واللون وكيفياتها فان ذلك لا يمكن ضبطه الاختيار  
شئ من جبنه ثم الشراء على ذلك النوصف مثل ان يكون الاغصه قد ادى قبل البيع لولوءه فبيع منه لولوءه اخرى على ذلك هو فور  
كذا الكلام في الطعم والرائحة لكان مسلوبا لذاتة والشامة نعم لو لم يجر من اختيار الاوصاف الاستعلاء صحة وفشاء جاشها بوصفها  
في الدين الدهن مثلا فان المقصود من طعمها ملاحظة عكفا واما جلا في بعض انواع العواكر والروائح التي تختلف قيمتها باختلاف طعمها و  
رائحتها ولا يقصد من اختيار اوصافها ملاحظة صفها ورائحتها واطلاق كلمات لا صحا في جواز شرعها في طعمها رائحة بالوصف محو  
ما اذا اريد الاوصاف التي لها مدخل في الصحة الزائدة على الصحة التي يختلف بها القيمة من الثمن الصحيح بقدرته بقرنه بعد هذا الجواز  
شرها من رن اختيارها لا وصف بناء على اصاله الصحة وكيف كان فقد قوى في شر هذا الجواز اخيرا بعد اختيار الجواز مذكرا بالوصف في الشا  
المدعي عليه لاجتماع في الغيبة قال يمكن ان يوان بيع العين المشاهدة المرئية لا يجوز ان يكون الوصف لانه غيرا سبق بيع مع جبال الزوبيل



فان لا بد من شبه ودفعه لا نه حاضر شاهد غير غائب يحتاج الى الوصف وهذا قوي انتهى ويضعفان المقصود من الاختبار دفع الغرض فاذ رخص  
 رخصه بالوصف كان الفرق بين الخاص والغائب تحكما لا قوي جواز بيعه من غير اختبار ولا وصف بناء على اصاله الصحة وفقا للفاصلين  
 ثاخرهما لان اذا كان المفروض ملاحظة الوصف من جهة ودوران الصحة معه فذكر في الحقيقة يرجع الى ذكر وصف الصحة ومن المعلوم ان  
 مقبض البيع اجماعا على كونه ناسا للمقادين عليه ذالم يصح البائع بالبرئة من العيوب واما رواية محمد بن العيص عن الرجل يشترى مائة دينار  
 ان يشترى قال نعم فليدفعه ولا بد وقيل لا يشترى فالسؤال فيها عن جواز الفرق لاعتبار جوبه ثم انه ربما نسب الخلاف في هذه المسئلة الى المفسد  
 القاضي سلاوي في الصلاح وان حجة قال في المفسد كل شيء من المطعومات والمشروبات ما يمكن للاختبار اختياره من غير ان لا لا در هذا  
 المحبرة بالشتم وصنوا الطبيب الحيوان المذوق فانه لا يصح بيعه بغير اختبار فان ابتاع بغير اختبار كان البيع باطلا والمبايعان فيه بالخيار  
 فان تراصنا بذلك لم يكن ناسا انتهى وعن القاضي انه لا يجوز بيعه لاعتبار مخبره فان بيع من غير اختبار كان المشتري مخيرا في رده له على البائع  
 والمحكي عن سلاوي في الصلاح ابن حزم اطلاق القول بفساد البيع من غير اختبار لا يفسد الاختبار من غير ترخيص للمبايعين كالمفسد  
 للمشتري كالمفسد ثم الحكم على المفسد سلاوي ان يفسد الاختبار بجوز بيعه بشرط الصحة وعن النهاية والكا في ان شبه جاز على شرط الصحة والبر  
 من العيوب وعن القاضي لا يجوز بيعه لالبرط الصحة والبرئة من العيوب قال في محكي لعت بعد ذكر عبارة القاضي ان هذه العبارة توهم شرط  
 احد العيدين اما الصحة والبرئة من العيوب وليس بجديد بل الاولى اتفاقا البيع سواء شرط احدنا او على غيرها او شرط العيب النظام انما صا  
 الى الالهام من عبادة الشيخين حيث قال انه جاز على شرط الصحة وبشرط الصحة ومقصودهما ان البيع بشرط الصحة وعلى شرط الصحة  
 جاز لان جواز شرط بالصحة والبرئة انتهى اقواله ولعله لنكتة بان ان مطلب الشيخين ليس جوبه كالموصوف في العقد كما  
 عن القواعد فيما يفسد الاختبار بقوله جاز شرط الصحة لكن الاضا ان لفظ من عبادة المقنعة والنهاية ونحوها هو اعتبار ذكر الصحة  
 العقد كما يظهر بالتدبر في عبارة المقنعة ولها الى اخرها وعبادة النهاية هنا هي عبادة المقنعة بعينها فلا حظوظ الكل كما مر  
 اعتبار خصوص الاختبار فيما يفسد كما تقدم من المحكي فلا يكفي ذكر الاوصاف فضلا عن الاستغناء عنها باصالة السلامة وبذلك عليه في  
 اشروط اية طعنا عنهم المتقدمة اشراط الوصف والسلامة من العيوب فيما يفسد الاختبار وان فهم في المختلف خلاف ذلك لكن قدما  
 فيه فينبغي ان يكون كلامهم الاصولية لا تنضبط خصوصية طعنها وارجحها بالوصف الظان ذلك في غير الاوصاف التي يدر عليها  
 السلامة من العيب لان تخصيصهم الحكم بما لا يفسد الاختبار كالمشاهد على ان المراد بالوصف لا يفسد اختيارها ما هو طمنا السلام  
 كما ان مقابلها هو ما يفسد البئ باختباره كالبيض والبطيخ كل غال وبوديه حكم القاضي بخبر المشرك وكيف كان فان كان مندهم  
 الاختبار فيما لا يضبط بالوصف فلا خلاف معهم منا ولا من الاصحاب وان كان مندهم موافقا للمحكي بناء على ارادة الاوصاف التي بها  
 السلامة من العيب فقد عرفت انه ضعيف في الغاية وان كان مندهم عند كفاية البناء على اضا السلام الاختبار والوصف وان كان  
 الوصف كافيا عن الاختبار فقد عرفت ان الظن عالم ومال غيرهم عند الترام ذكر الاوصاف الراجعة السلامة من العيوب في بيع الاعيان المحسنة  
 ويمكن ان يوجب منع حراية اضا السلام في الاعيان العدا الدليل عليها لان بناء العقلا الايمان اذا كان اشد في طر المفسد مع الكلام  
 في كفاية اضا السلام عن ذكر الاوصاف اعم ولا من الشرع لعدا الدليل عليها لان السلام من العيب الخاص قويا كانت مقصود على جهة الركبة للما  
 كالمحلاة الدين الرائحة في الجلاب للموضوعة المحل وغير ذلك لا يذهب بن هابة معظم المالمية فلا بد في دفع الغرض من اراز السلام  
 هذا العيب الناشي من عكده الصنع وحيث من عدا عبا اصاله السلامة فلا بد من الاختبار والوصف والاعتقاد بوجوهها اما  
 عرفية مقيمة عن الاختبار والوصف متى ما كانت مقصودة لا على هذا الوجه لم تجب ارازها لما كان الاطلاق منصرفا الى الصحيح  
 الجنا عند تبين العيب فاجاز من جهة لا من انظر اضر او الاطلاق الى النقل الى النية وانصت الاطلاق للملك في البيع في عقول  
 المفسدة مديتها لان جهة الاعتماد في اراز الصحة والبناء عليها على اضا السلام وبصاة اخرى الشارع بعض العيوب لا يسلنا  
 الفرز ككون الجارية من لا يحض في من يحض ومثل هذا لا يعتبر جواز السلامة عنه وقد يستلزم ككون الجارية خفي وكون الذابة لا يستطيع  
 المشي والركوب المحل عليه هذا ما يعتبر اراز السلامة عنها وحيث من عدا حراية هابه لاصل فلا بد من الاختبار والوصف وهذا ويؤيد ما ذكرنا  
 من القضي ان بعضهم كالحق في النافع والعلامة في عدعون المسئلة بما كان المراد طعمة ونحو هذا ولكن الاضا ان يطلق العيب  
 الثقت اليه المشتري وشك في فلا بد دفع الغرض من اراز السلامة عنه ما بالاختبار واما بالوصف ما بالاطلاق اذ امر من قيامه معا  
 اما لاجل الانصت واما لاصالة السلام من غير تفرقة بين العيوب اذ لا بد ما من كفاية الاطلاق في الكل للاصل الاضر في لما  
 من مذكرايته في كل نظر الى انه لا يندفع بل الفرز لا اذا حصل منه الوثوق حتى انه لو شك ان هذا العيب صحيح وانه احب لم يجر الباء

من جملة ما لا بد من الاختبار وصف كونه غير اجزم وهذا وان كان لا يخفى عن وجهه لا ان مخالفا لثبوتها

على صالة السلامة اذ لم يفد الوثوق بل لا بد من الاختبار ووصف كونه غير اجزم وهذا وان كان لا يخفى عن وجهه لا ان مخالفا لثبوتها  
من كلامهم في غير موضع من عدد وجوب خبايا غير ايراد طهه وريحه من حيث سلامته من ليعود عدها مسئلة في جواب ابتياع فافضل  
الاختبار من وزا اختبارا على الظواهر لا في القوى هذا اعتبارا بشرط الصحة في العقد كفاية الاعتماد على الصلة كما انما يفيد  
الاختلاف فالطاعة تفقد ذكرهم من اعتبارا بشرط الصحة والبرائة من العتق وخصوصا لحدنا وقد عرفت اذ يدل العلامة في الحق  
المفارقة والنهاية الظاهرين في ذلك ارجاعها الى ما اراده من قوله في القواعد تجايبه بشرط الصحة من ان مع الصحة بمضي البيع لا يتجمل  
المشترى وعرفت ان هذا التاويل مخالف للظواهر في قوله في القواعد في اعتبارا بشرط الصحة ولذا قال في مع صدد وكما تجويعه بشرط الصحة  
يجوز بيعه مضمون وكيفية فاذا تبين فساد البيع فان كان قبل التصرف فيه بالكره بخوفه فان كان لفاسده قيمة كبعض المغارة ولجوز تخيير  
بين الرد والارش لو فرض بلوغ الفساد الى حيث لا يعد الفاسد من افراد ذلك الجنس عرفا كما يجوز الاجوف للملك لا يصلح الا للارض فتميل  
قوبا بطلان البيع لم يكن لفاسد قيمة تبين بطلان البيع لوقوعه على ما ليس بمتملك ان كان تبين الفساد لكره في الاول تبين  
الارض خاصة لكان التصرف ويظهر من ط قولانه لو كان بضره على ان يستعلم به فساد البيع لم يقط الرد والمراد بالارش تفاوت ما بين  
فاسد الغير المكسولان لكره نقص حصل بالمشترى ومنه يعلم ثبوت الارش ايضا ولو لم يكن لمكسوة قيمة لان العتق في التمول بالفساد الغير  
المكسوة ولا يعتبر بخبره بالكره عن القول بطلان البيع الثاني اعني ما لم يكن لفاسد قيمة وفاقا للمبطل والظاهر من اخرها  
وظاهرهم بطلان البيع من ايراد كاصح البيع والحمل والعلامة في التذكرة مسند لمن بوقوعه على الاقضية كما تحشت وهو صريح في جملة  
من اخر عنهم او اخر من هذا المذهب فان ظاهرنا فساد البيع من حيث تبين الفساد لا من اصله جعل الثاني احتمالا وفسد في ط الجماعة  
ولم يعلم وجه ما احتواه ولذا نسب في الروضة خلافا الى الوضوح هو كل فان الفساد لو اتي ان لم يكن من الاموال الواقعة كان العقد  
عليه سدا لان شرط متول العوضين افعى لا علمي وان كان من الاموال الواقعة فان لم يكن بينهما وبين الصحة تفاوت في القيمة لو كان  
ارش ولا رد بل كان البيع لازما وقد تلف البيع بعد قبضه ان كان بينه وبين البصير الواقعي تفاوت فاللزم هو استرجاع ثمنه ورضا  
بني الصحة الفساد من الثمن لا يجمع الثمن الا في حق ان مال واقعي في حين تبين الفساد فاسقاطا عن المالة لا مرابا على العقد  
هو فسادا فاما كان في صما البايع بفسخ البيع صح بل يمكن ان يقال بعد الانفسا فيجوز له امضا فيكون المكسوم مكلدا وان خرج المالة  
بالكره حيث ان خرج عن المالة لا مرابا على العقد كان مضمونا على البايع تدارك هذا العيب فوات المالة لا يكون لا بد فقام  
التمن لكن سيحتمل ان فيه من مخالفة القواعد الفسائية فيه وصنوع كونه لا يتعرفا وشرا من حيث الظواهر اما اذا انكشف الفساد حكم بقدر  
المالة الواقعة من ول لا مرجح انه لو كان ما لا واقعا ليجازي في حمل المشتري فان العلم يخرج عن المالة لا كاسف فليس هذا اعتبارا بمجولا  
ولو سلم فهو كالا دمه بعد الاثر والمريض يموت مع ان فوات المالة بعد تلفها لا اعتبارا ثم ان فائدة الخلاف تظهر في ترتيب تار ملكية  
المشتري الثمن الى حين تبين الفساد وعن في الملة انها تظهر في مؤنة نقله عن الموضع لكذا شرا فيه الى موضع خبايا فعلى الاول على الثاني  
وعلى الثاني على المشتري لوقوعه في ملكه وفي جامع لمقاصد التدقيق فيه النظرة ليعرف رجوع على البايع بها لانفسا المقصود يتبعه  
التمهيد الثاني قال لانه نقله بغيره فلا يتجه الرجوع عليه باكون المشتري هنا كجاهل استعمله البايع حيث رجع باعزم انما يتجه مع الغرر  
وهو منفي هنا لاشترائها في الجملة انتهى واعتبر من عليه بان الغرر ولا يختص بصوة علم الغار وهذا قول ثالث في منعه البعد بعض  
الاساطين وهو كونه على البايع على التقدير هو بعيد على تقدير الفسخ من حين تبين الفساد اذ كلف في مؤنة النقل من موضع  
الى موضع لكره ما مؤنة نقله من موضع لكره وجب بغيره منه لمطالبة مالكة ولكونه مسجدا او شهدا فان كان المكسوم مع عدم  
تموله ملكا نظرية الحطة فالظاهر ان على البايع على التقدير لانه بعد الفسخ ملكه واما لو لم يكن قابلا للتقلد فلا يبعد ما اخذ المشتري به  
وفي رجوعه على البايع ما تقدم في مؤنة نقله الى موضع لكره في المحكي في من عن البيع وابتاعه من لو تبين البايع من العيب في الاقضية لمكسوة  
صح قال ويشكل ان اكلها لا باطل ببعده لسيده والمحقق الثانيان وقد تصدك بعض لتوجيه صحة شرط البرائة بما حاصله منع بطلان  
البيع وان استحق المشتري مجموع الثمن من باب الارش المستوعف ان الارش غرامة اوجها الشارع بسبب العجز لا من من الثمن استحق بسبب  
فوات ما قابله من الثمن لاذ يقط بالاسقاط ولا يقيع على البايع لا عطا من نفس الثمن ليقط بالبرائة ليس هذا كاشرا على المشتري  
عقد البيع في الثمن يتحقق على حسب مثله العقلا ولم يعلم اعتبارا اذ بد من ذلك في صحة البيع فمع فرض ضابطه ان يكون قادرا على اتياله  
على هذا النحو لو لم يشترط استحق الرجوع بالارش المستوعف لعلة لاذ لم يغير ابا بطلان وان ذكر المحقق وغيره الرجوع بالثمن وهم  
منه جماعة بطلان البيع لكنه قد يمنع بعد خروجه عن المالة وان لم يكن له قيمة وهو اعلم من بطلان البيع انتهى محصله فيه مواقع النظر فان

المقرنين للمسئلة بين مصحح بطلان البيع كالتبني في طو الخلف في ثمر العلامة في التذكرة معللين ذلك بان لا يجوز بيع ما لا قيمة له  
بين من صرح برجوع المشتري بتمام الثمن الظاهر في البطلان فان الرجوع بغير الثمن لا يعقل من دون البطلان وبكفي في ذلك تقدم من  
الدروس من ان ظاهر الجماعه البطلان من اول الامر واخاره قدس سره لا يفساخ من حين تبين الفساق فعمل ان لا قول بالصحة مع الاش  
بطلان العلامة في كره عدم هذا القول بين المسلمين حيث بعد حكمه بنفسا البيع معللا بوقوع العقد على ما لا قيمة له وحكاية ذلك عن  
بعض الشافعية قال قال بعضهم بنفسا البيع لا لهذا القدر بل لان الرثبت على سبيل استدلال العلامة وكما يرجع بخبر من الثمن عند  
انتقاص جزء من المبيع كما يرجع بكل الثمن عند فوات كل المبيع يظهر فائدة الخلاف في ان القشور الباقية من مخيض حتى يحجب عليه  
مقتضى الوضع عنها انتهى هذا مع انه لا مجال للتأمل في البطلان بناء على ما ذكرنا من القطع بان الحكم بمالية المبيع هنا شرعا وعرضا  
ظاهري في قول العوضين وادعاه شرط واقعي لاعلمى لئلا ينام ذلك ومنه في بطلان بيع من اذن حرا او ما بان حرا وغير ذلك لانكنا  
فقد الموضع مشترك بينهما ثم ان الجمع بين عكس وجهه عن الامة وبين عكس القيمة المكسوة مما ايفهم فلقوله واد الملكية مضى الى ان لا  
الشرع على التمر لا يوجب تصوره عراشكال لان الارض كما هو جوابه تفاوتين قيمتي الصحيح المبيع كمال العلامة في التذكرة ويرد على  
المشتري للعقد خارجا عما يتخير مع التحمل بين الفسخ فيستر الثمن او طرد الارض فان استوعب الخيانة القيمة كان الارض جميع الثمن ايفهم وقد تصدق مع  
لتجميع عبارة الفواعل في هذا المقام بما لا يخفى عن بعد الرجوع وكيف كان فلا جد لها الماذكرة واضعفت من ذلك ذكره بعض اخر من منع حكم  
اتباعه بصفة البيع اشراط البايع على المشتري البراءة من العيوب وعاد ان معنى شرط البراءة في كلامهم شرط المشتري على البايع البراءة من العيوب فيكون  
ملاد في اشراط العيوب وانت خبير فبذلك بعد ما اظهره عبارة الشيخ والاستماع فان كلامهم في او صريح في ان المراد ببراءة البايع من العيوب  
المشتري ثم لا جد كلام الشيخين والحكم عن غيرهما فمر من ذلك هذا الشرط في خصوص ما لا قيمة له مكسوة ثم انه بما يستشكل في جواز اشراط البراءة  
العيوب والعين المخرجة عن الامة ايفهم بل ومن العرف فان بيع ما لا يعلم صحته وفساده لا يجوز الاتيان على اصاله العيبة واشراط البراءة كان غلبة البيع  
غير اعتدال بوجوب التيقن وعدمها قد صرح العلامة وجماعه بنفسا العقد واشراط سقوط خيار الرقبة في العين الغائبة وبهجي توضحه في باب  
الخيارات اتم صحتها المشتمل من غير خلاف يذكر في جوامع المسئلة في فاه والقار بالهرة قيل جمع فارة كتم فقرة وعن الهامة انه قد لا يتم تحضا  
ومستند الحكم هو ما في غير المخرجة بما يصلح للتخصيص عند انهم النجاسة المتدفقة في باب النجاسات بالضر والاجماع او قوم جهالة بقاء على نقد  
من اعتماد ائمة بامانة الصفة في رفع الغرر ويندفع بما تقدم من ثبات العرف على الاصل في النجاسات وبنا الاصحاب على عدم التزام الاختصاص  
في الاوصاف التي تدور معها الصفة كخبر بان هناك حذر لرفع الغرر الحاصل من احتمال الفساق اما الغرر من جهة تفاوت افراد الصفة في  
لا يعلم الا بالاختيار فلا رافع لعدم قدر في التذكرة مرسل عن الصادق جواز بيعه لكن لم يعلم ارادة ما في الفارة وكيف كان فاذا فرض انه  
ليس له اوصافا خارجية يعرف بها الوصف للكل دخل في القيمة فالاحوط ما ذكره من فقرة باذخا لخطيها بآخرة ثم اخبره شمس ثم لوشه  
لم ير من يرفه فيضمن هذا الفصل الداخل عليه من جهة الفوق لو فرض خصوصية ولو يكون جزء الاجرة بسبب النقص بان فوق قبله باذخا لخط  
والاجرة شررا وجهه مبني على ضمان النقص في المقبوض الوفا لا ولى ان يشار البايع لك فيضم المشتري الخط ثم ان الظاهر في العلامة جواز  
اللوثة في الصد وهو كذا وصرح بعد جواز بيع بعضه بطن الدجاج للمهاجرة وهو حذر اذ لم يعرف لذلك الدجاج قدر مقاسل بعض  
حيث الكبر والصغر مستلزم لا فرق في جواز بيع المحبوبة من معلو اليه عدمه لان ضم المعلو اليه لا يخرج عن الجمالة فيكون المجموع  
اذ لا يفتى بالجملة ما كان كل جزء منه مجهولا وينفرد على ذلك لا يجوز بيع سمل الاجام ولو كان مملوكا لجماله وان ضم اليه لقصا  
سيرة ولا اللبن في الضرع ولو ضم اليه ما يخلب منه وغيره على المشككة في الروضة وعن الحدائق وحض المنع جماعة بما اذا كان المجموع مقصودا  
بالاستقلال ومنضمما الى المعلوم وجوزوا ببيعها اذا كان تابع للمعلوم وهو المحلى عن لف وشرح لا رشا ولا فخر الاسلا والمقتصر وتخصه المحقق  
الشهد الثابتان ولعل لما نفي لا يري دون الا ذلك نظر لان جملة البايع لا يوجب الغرر ولا صداسم المجموع على المبيع عفا حقه يندرج في  
اطلاق ما دل من الاجماع على عدم جواز بيع المجهول فان اكثر المعلومات بعض اجزائها مجهول خلاف الشيخ في النهاية وابن حزم في الوسيلة  
والحكمى عن الاسكاف والقاضي بل في مفتاح الكرامة ان الحاصل من المتبع في المش بين المتقدمين هو الصحة بل خلاف للقيمة الاجماع  
مسئلة الحكم واخاره من المتأخرين المحقق الاردبيلي وضاحا للكفاية والمحدثا للعالم والمحدثا لكاشا في وحكي عن غاية المراد في  
حواشيه عن القواعد حجتهم على ذلك الاختصاص المستفيض الواردة في مسئلق التملك اللبن وغيره فاقى منزلة البر بغير التماسها لوجوب  
سهل فها سهل عن عبد الله قال اذا كانت اجرة ليس فيها قصحج شيئا من مملو في الاجرة وبراءة معوية بزعما عن عبد الله  
لابا سباني يشرى الاجام اذا كان فيها مقبض المراد شر ما فيها بقرينة الرواية السابقة واللاحقة ورواية البصير عن عبد الله في شراء الاح

البيع

البيع

البيع





في البيع

عنه الى المتوع لا اليهما معا وان فرض تعلق الفرض الشخصي بكليهما في بعض الاجزاء بالتابع خاصة كما يتفق في محل فبصرفه الى محل وهذا هو الظاهر في كلامهم في بعض المقامات كما تقدم عن الدرر من جامع المقاصد من صحة بيع لام وحملها لان الحمل تابع قال في مع صفة شرح قوله المقدمة في القواعد يجوز مع الانضمام الى معلوم اذا كان تابعا ان اطلاق العبارة يشملها اذا شرط حمل ذب في بيع اية اخرى لا ان يقال البعينة عما يتحقق مع لام لانها بمنزلة بعض اجزائها ومثله زخرفه فان البيت انتهى في التمثيل فلو شرط في بيع خرقة الحدان من محل الكلام في المقام الا ان يريد مثال الاجزاء لا مثال التابع لكن هذا يناه في ما تقدم من اعتبارهم العلم في مال العبد في البيع فمع زوال العبد تابع عنه كما صرح به الخ في مسألة بيع العبد اشراط ما لا يدخل ان يكون مرادهم التابع بحسب ما للمتابعين وهو ما يكون المقصود بالبيع غيره وان لم يكن تابعا عن ذب كما سترى في قبض الامام وكان فيها قليل من الحمل واشترى سمسلا لاجام وكان فيها قليل من المقصود هذا ايضا قد يكون كل بحسب النوع وقد يكون ذلك بحسب الشخص كمن اذا سمسلا لقليل لاجل ثابته لكن لم تهتم له بشرائه الا في ضمن قضية لاحقة والاول هو الظاهر من مواضع من المختار في بيع الدين في الضرع مع المحلوف به حيث جعل رواية سماعة المقدمة على ما اذا كان المحلوف يقابل الثمن ويصير صلا والخذ في الضرع تابعا وقال في مسألة بيع ما في بطون الانعام مع الضميمة والمعلمة نقول ان كان الحمل تابعا لبيع كالمواضع لأم وحملها او باعته ما يقصد مثله بمثل الثمن وضم الحمل لهذا لا باس به ولا كان باطلا واما الاحتمال الثاني اعني مراعاة الفرض الشخصي للمتابعين فلم نجد حيلة شاهد الا بثبوت الفرض على تقدير تعلق الفرض الشخصي بالمجهول واستثناءه على تقدير تعلقه بالمعلوم ويمكن تبرير اطلاق عبارات المختلف عليه كما لا يخفى وبما احتمل بعض المتأخرين ان مرادهم بكون المعلوم مقصودا والمجهول مأكونا المقصود بالبيع لك المعلوم يعني لاقدام منه ولو لم يصح البيع على ان البيع للمقابل لثمن هذا المأكونا الذي هو ان سمي ضميته لكنه المقصود في صحة البيع لا ينافي كونه المقصودا بالفسخ لغيره فلو لم ينفذ في استعماله بعض المتأخرين في الخاصة بعد ذلك التبريد ببيعها لغرض من القوارض باقيا لاعتد على شيء معين معلولا لانزع فيه وجعل ذلك التوابع الواو حوالا لعقد عليه البيع فلا يقدر حصوله وعده حصوله كما اولى اليه في ضميته لا بقر وضميته لثمن على الشجر وضميته ما في الضرع وفاء في الاجام انتهى لا يخفى ان لم يوجد عبارة من غير انهم تقابل هذا الحمل الا ان يريد بالتابع جعل المجهول شرطاً للمعلوم مشروطاً في ثبوتها فتقدم عن القواعد المذكورة ولا اظن ارادة ذلك من كلامه بقرينة استشهاده باخبار الضميمة في المواد المقررة والادق بالقواعد يقال اما ان شرط الجزاء فلا فرق بينهما من حيث لزوم الغرض بالجملة ولما قصدنا ان يتابع بحسب الشخص لظا امر غير مؤثر في الغرض وجوا وعدا لان الظاهر عند ذلك الغرض من كلامهم علم حيلته قصد المتتابعين في الموارد لخصيصه بل كل قصدنا بما يحسب النوع على الوجه المذكور في الخ من كون قيمة المأكونا تقابل الثمن المدفوع له وللمجهول واما التابع الغرض فانه مؤثر وان خرج عن الغرض عما الا ان المجهول منه جزء داخل ظاهر في معقدا لاجتماع على اشراط العلم بالبيع المتوقف على العلم بالمجوع نعم لو كان الشرط تابعا عن ذب خرج عن بيع الغرض وعن معقدا لاجتماع على اشراط كون البيع معلوما فيقتصر عليه هذا كله في التابع من حيث جعل المتتابعين واما التابع للبيع كذا بنديج المبيع ان لم ينضم اليه حين العقد لم يخطئ بك المتابعين في انظر عند الخلاف والاشكال في اعتبار العلم به الا اذا استلزم عزرا في بعض المبيع ذالكلام في مسألة الضميمة من حيث الغرض والحاصل المجوع لا الساس من المجهول الى المعلوم فانهم مستكملون مجوزان ينظر في ما يورن مع ظرفه مقدما يحتمل الزيادة والقيصة على المشايل لا خلاف في هذه الحالة بل في غير ذلك لا سلام الضميمة بدعوى الاجماع قال في ما حكمه عن بعض اصحاب على انه يجوز الانذار للظروف في احتمال الزيادة والقيصة فقد استثنى من المبيع مرمجو واستثنى المجهول مبطل للبيع لا في هذه الصورة فانه لا يبطل اجماعا انتهى في لفظ ان اطلاق الاستثناء باعتبار وجهه عن المبيع ولو من اول الامر لستنا الحقيقي من المبيع يرجع الى هذا ايضا ثم ان الاقوال في تفصيل المسئلة ستلا اول حوازا لانذار شرطين كون المندفعات لا مند عند التجار وعدا العلم بزيادة ما يندره وهو النهاية والوسيلة وعن غيرها الشئ اعطفا للقيصة على الزيادة في اعتبار عدا العلم بها وهو المندفع الثالث اعتبار العادة مطلقا ولو علم الزيادة والقيصة ومع عدا العادة فيما يحتملها وهو لفظ المقرة وصح حصة الرابع لتفصيل هذا في احتمال الزيادة والقيصة فيجوز مطلقا في العلم الزيادة فاجوز بشرط الرضا الخامس عطف العلم بالقيصة على الزيادة وهو الحق الثاني فاما الى كل ذلك في المندفع المقتضى التماس اناطه الحكم بالفرش ان صورة المسئلة ان يوزن مظهر مع ظرفه فيعلم ان عشرة اظفار اذا ارد بيع مظهر فقط كما هو المظهر وقلنا بكفاية العلم بوزن المجوع وعدم اعتبار العلم بوزن المبيع منفردا على ما هو مقرر في المسئلة ومعقدا لاجماع المتقدمه في بيان المظهر المذكور وحمله بكذا راجح فلا يحتاج الى الانذار لان الثمن المثلث معلوما بالفرض فليس يباع على وجه التسعير بل يقول بعتك كل رطل بدينار فحينئذ مسألة الانذار للحاجة الى تعيين ما يتحققه البائع من الدائم يمكن ان يجرى المسئلة على وجهه وهو انه بعد ما علم وزن المظهر والمظروف وحلنا

في الزيادة

عبد

بعدم لزوم العلم بوزن المظروف منفردا فان دأى مقدما للمظروف يجعل وزن المظروف محكما للمعلوم وهل هو منوط بالمعنى بين التجار والكتبة  
 او غير ذلك فالكلام في تعيين المقدار المتداول لاجل احوال شرط صحة بيع المظروف في عدة قضا الاجماع على عدم لزوم العلم بوزن بالتقدير  
 باخبار البائع الى هذا الوجه ينظر بعض الاساطين حيث ناط المقدار المتداول بالاجل يحصل مع غرض واعتراض على القواعد مثلها  
 اعتبار الرضا في جواز انما يعلم زايدها ان الرضا لا يدفع غرضا ولا يصح عقدا بتغير ذلك بعض تباعده يمكن ان يستظهر هذا الوجه من  
 عمارة الفخر المتقدمة حيث منع استثناء المجهول من البيع على جواز الانداز على الوجه الاول يكون الاستثناء المجهول متفردا على جواز البيع المظروف  
 بدون الطرف المجهول لا على جواز انما مقدما معين الانداز ليعين الثمن في وكيف كان فهذا الوجه مخالف لطلقات الباقية  
 فان جماعة منهم كما عرف من الفاضلين وغيرهما حصوا اعتبار الرضا بصحة العلم بالخالفه فلو كان الانداز احوال وزن البيع يصح العقد  
 لكان مقبلا على عدم معنى لبيع العقد على وزن مخصوص بمن مخصوص من وزن تراض قد صرح المحقق والشيخ الثانيان في وجه  
 اعتبار الرضا مع العلم بالزيادة والقيصة بان الانداز من وزن الرضا قضيهما المال احدهما ولا يخفى انه لو كان اعتبار الانداز قبل  
 لتحقق تصديق المالك لان الثمن يقع في العقد مقابل المظروف سواء فرض ذلك او فرضا هذا مع انه اذا فرض كون استقرار العادة على  
 انداز مقدما معين يحتمل الزيادة والقيصة فالرضا على الزيادة عليه لناقص عنه بقينا لا بوجوبه بل يكون كاشرا لزيادة مقدما على  
 المعلوم غرضه في صحة البيع مثلا لو كان المجموع عشرة اطل كان المقدار شرط المظروف في ارضاء على ان يند للمظروف طلافكا بشرط  
 المشربان لا يحسب عليه رطلا ولو تراضيا على انداز نصفه طل فقد اشترط المشرع جعل ثمن تسعة اطل ونصف ثمن التسعة فلا معنى  
 علم بين عليتنا باعتبار الرضا في انداز ما علم زايدها وقيصته بان الرضا لا يدفع غرضا ولا يصح عقدا وكيف كان فالظاهر هو الوجه الاول  
 فيكون دخول هذا المسئلة في فروع مسئلة تعيين العوضين من حيث تجوز بيع المظروف بدون طرف المجهول كما عنون المسئلة بذلك  
 الله بل ينسب ثمن اليهم لان حيث ناط مقدما معين للمظروف المجهول وقت العقد والتواصل على ايقاع العقد على الباقية بعد الانداز المحقق  
 الادبيل في تغيير المسئلة ان المراد به تجوز بيع الموزون بدون مع طرفه ثم ليقتض من المجموع مقدما الطرف تخيلا بحيث يحتمل كونه مقدما  
 الطرف لا انقص ولا ان يبدل وان تقطعت لا يكون الا لشيء يبرهنه تساها لعادة ثم دفع ثمن التامع للطرف الى البائع نتي فظاهرها الوجه الاول  
 المذكورنا حيث جوز البيع بمجرد وزن المظروف مع الطرف وجعل الانداز لاجل تعيين الباقية الذي يحسب عليه ثمنه وفي المحذات في مقام الرد على  
 من نحو القيصته بالزيادة باعتبار العلم بها لان الانداز حق للمشتري لان قد اشترى مثلا مائة من الثمن في هذه الظروف فالواجب فيه  
 المائة المذكورة ولا إسقاط ما يقابل المظروف من هذا الوزن انتهى وهذا الكلام وان كان مؤيدا لما استقر سناه في تحرير المسئلة الا ان  
 جهة الانداز حقا للمشتري والتبيل با ذكره لا يخفى عن نظر فان المشتري لم يشتره من من الثمن في هذا الطرف لان التبيل هذا مع العلم بعد كونه في  
 هذا الطرف مائة من ثمن البائع في الحقيقة ما في هذا الطرف والقى هي مع الظروف مائة من فان باع ثمن معين فلا حصة الى الانداز  
 لاحق للمشتري وان شراه على وجه التعير بقوله كل من بكنا فالانداز انما يحتاج اليه لتعيين ما يتحققه البائع على المشتري من الثمن فكيف  
 يكون الواجب فيه المائة كما ذكره المحقق وقد علمنا ذكرنا ان الانداز الذي هو عبارة عن تخيل الطرف الخارج عن البيع ثمنها هو  
 حق البائع وليس حقا للمشتري وما الاخبار فيها موثقة خان قال سمعت معمر الزيات قال لا بد عبد الله اننا اشترى الزينة زقا فخرجنا  
 النفسا لكان الزقاق فقال ان كان زهريه يتعن فلا بأس ان كان زهريه لا يفيض فلا تبقر قبل بظاهرة عند اعتبار الرضا في قول المفرد  
 في السؤال هو الرضا لان الحاسب هو البائع وكلامه وما غاها وان المحسولة هو المشتري والتحقيق ان وزن السؤال صحة الانداز مع ثبوت  
 الزقاق للمشتري بلا ثمن او ثمن مغاير للمظروف ومع ردها الى البائع من وزن لها فان السؤال عن صحة جميع ذلك بعد الفراغ عن ترك  
 المتبايعين عليه فلا اطلاق فيه بوزن هذا الرضا وبؤيد النهي عن ارتكابه مع العلم بالزيادة وان الهى عنه ليس بتكابه بغير راض فافهم  
 فتح لا يرضاهما ما دل على صحة ذلك مع الرضا مثل رواية علي بن ابي حمزة قال سمعت معمر الزيات يسأل ابا عبد الله ع قال جعلت هذا المظروف  
 الثمن والزيت كل طرف كذا وكذا رطلا فزاد ودينا نقص قال اذا كان ذلك عن تراض منكم فلا بأس فان الشريط منقول ليا كاهي الزهري  
 في ذلك بعد ما نفع منه شرعا في شبه الرضا لعل النامة الغير المتوقفة على شيء وبهوه شرط الثمن في خبر علي بن جعفر الحكمي عن قرب الاستثناء  
 عن ابنه موسى عن الرجل يشترى المتاع وزنا في الناسية والجواز فيقول ادفع الناسية رطلا او اكثر من ذلك يجعل للبايع قال لا أعلم  
 وزن الناسية والجواز فيقول ان كان زهريه يفيض في الرواية الاولى يحتمل زيادته بالزيادة ولا يتصور هذا  
 المقدار المتدثر شخص المعاملة بمعنى زيادة مجموع ما اندل لمجموع الزقاق ونقصا عنه او معنى زهريه في بعض الزقاق والقيصة بعض اخر ان  
 يرا دبر الزيادة والقيصة نوع المقدار المتدثر نوع هذه المعاملة بحيث قد يتفق في بعض المعاملات الزيادة في بعض اخرى والقيصة



هذا هو الحكم في النهاية حيث اعتبر ان يكون ما ينسب للظرف مما يثبت به في الوسيطه وليشهد لاحتمال الاول كجوع  
ضمير في بقية النقص المجموع انقصا المستولكان الزقاق وللثاني عطف النقصه على الزيادة بالواو الظاهر في اجتماع نفس المفاهيم  
لاحتمالها وللثالث ما ورد في بعض الروايات من ان زبانيا يترى الطعام من هل النقصه ثم بكيله في زبانيا قال وروى انما نقص قلبه ونقص  
قال فاذا نقص دوا عليك فلك قال لا بأس فيكون معنى الرواية انه اذا كان لا يتجسس لكم زبانا ثم وناقصا حتى فلا بأس بانما ينقص  
ما بلغ وان زاد ما قل يجوز لا بهتة او ابراء من الثمن ومع لزوم ثبوتها على عقد توقف السؤال الاول عليه وقوع الحايبة في السمسرة بقصد  
العادة من غير اطلاع صاحب الثمن وكيف كان فالذي يقوى في النظر هو المثل بين المتأخرين من جواز انما يحتمل الزيادة والنقصان  
عدم زيادة البيع عليه عند استحقاق البائع زبانا بغيره مما يعطيه المشتري من الثمن لكن العمل بالأصل لا يوجب ثبوتها في جوازها عند انكشاف  
الحال اما مع العلم بالزيادة والنقصه فان كان هذا عادة تقصيه في العقد فعليه ما مع علم المتباينين بها ولعله من انما يتقدم  
ومع الحمل بها او عدمها فلا يجوز الا مع لزوم سقوط حق من له الحق سواء اطلعا على ذلك من العقد قال بعد ما في هذه الظروف  
كل رطل يدرم على ان يقطر لكل ظرف كذا فهو منزلة قولك على ان تزيد على كل عشرة رطلا او تراصا عليه بقدر باسقاط من الدرة  
او شبهه للعين هذا كله مع قطع النظر عن الموضوع واما مع ملاحظة ما لمعول عليه في رواية حنان المتقدمة الظاهرة في اعتبار الاعيان من حيث  
ظهورها في كونها المقدار الخاص مقدارها واعتبارا على العلم بزيادة المحسوس عن الظروف بالابتساح به في بيع كل مظهر في بحسب حاله وكان  
الشيء في النهاية في هذه الرواية فغير مضمونها كما هو دأب في ذلك الكتاب حيث ان الرواية جواز الاندفاع بما يعنى عقد وقوعه  
بانكشاف الزيادة والنقصه علمنا انها كذا فيكون مرجع الشيء في انكشافها علم بزيادة ثمنها ورد من الشيء عن الشراء بالموازاة الزائدة عما  
يتاح به فان كان للمحتاج الى ثمنه حديده ولا يكفي اقتضاها من حيث كونها حقا للمشتري هذا كله مع تعارف اندا ذلك المقدار عند  
العلم بالزيادة واما مع عدم الفحص في الزيادة والنقصه وعدا العادة يجوز الاندفاع لكن نرى بعد انكشاف احد الطرفين  
معها يجوز بناء على انفسر العقد اليها لكن فيه تامل لولم يبلغ حدا يكون كالشرط في ضمن العقد لان هذا ليس من افعال المطلق  
حتى ينصرف بكون العادة صافرة اليه ثم الظان ان الحكم المذكور غير محقق بغير العلم بالزيت بل بهم كل ظرف كما هو مقرر في عقد الاجماع  
من غير الدين وعادة النهاية والوسيلة والفاضل والمثبت والمحقق الثاني وهو بوجه الرواية المتقدمة عن قرب الاستناد  
لكن لا يبعد ان يرد بالظرف خصوص لو كان المتعارف بغير شيء فيه وعقد يقرب منه كعقود الجلاب والطرايات لا مطلقا للظرف اللغو  
اعني الوعاء ويحتمل العزم وهو ضعيف ثم يقوى بقدرته الحكم الى كل صاحب البيع يعطى بغيره مع كاشع في المحل المصنوعة من الذهب  
الفضة وكذا الظروف التي يقصد طرفه بالشراء اذا كان وجوده ينفعه كالحليل من الدبس في الزقاق واما بقية الحكم الى كل بائع في  
البيع ما لا يزداد بغيره فيما لا ينبغي حتمه سئلتم يجوز بيع اظرف مع ظرف الموزون مع ان لم يعلم الا بوزن المجموع على الشر  
بل لم يوجد قائل بخلافه من الخاصة لاما ارسلته في الروضة ونسب في التذكرة الى بعض العامة استنادا الى ان وزن ما يباع وزنا غير معلو  
والظرف لا يباع وزنا بل لو كان موزونا لم ينفع مع جهالة وزن كل واحد واختلاف قيمتها فالغرض حاصل في بيعه بخلاف حاصل هنا  
والذي يقصده النظر انما نحن فيه ما جاوز شرعا بغيره منفردا عن الظرف مع جهالة وزنه فالقطع بالجواز انما اذا لم يحصل من الانضمام  
مانع ولا ارتفع شرط وانما في غيره من احد المتضمنين للذين لا يكفي في بيعه منفردا مفرقة وزن المجموع فالقطع بالمنع مع لزوم الغرض  
الشخصي كما لو باع سبيكة من ذهب من دينار مثقال والفرع مع مثقاله من صاغر قد بلغ وزنها ألف مثقال فان اقام على هذا  
البيع مدام على ما فيه خطر ليقول لاجله اللوم من العقلا واما مع اشتغال الغرض بالشخصي وبخاصة المانع في الغرض الذي لا يرد الا لصبا  
بالكيل والوزن والاجماع المنفرد على بطلان البيع اذا كان البيع مجموع المقدار في البكيل والموزن فالقطع بالجواز لان البيع لاجماع عماد  
على لزوم اعتبار البيع لكل جزء منه لو كان احد الموزونين يجوز بغيره منفردا مع مفرقة وزن المجموع ولا يخرجكم لو فرضنا جواز بيع الفضة  
الحق بالشمع وعقد جواز بيع الشمع كان فان فرضنا الشمع تابعا لا يضر جهالة ولا فلام ان بيع المظروف مع المظروف يتصور على صواب  
ان يبيعه ما في ظرفه بشرط مثالا فيقطر الثمن على قيمتي كل من المظروف والنظر لواجب في القسط فاذا قيل قيمة المظروف وقيمة المظروف  
تقعة كان للمظرف عشر الثمن الثانية ان يبيعه مع ظرفه بكذا على ان كل رطل من المظروف بكذا فيصحا الى اندام مقدار المظروف يكون  
الظرف ما بقي بعد ذلك وهذا معنى بيع كل منهما منفردا الثانية ان يبيعه المظروف كل رطل بكذا على ان يكون التسعير للظرف والمظروف  
ويطرقه التسعير الواجب اليه كما في الذي يوزن المظروف منفردا وينسب الى الجملة ويؤخذ له من الثمن بتلك النسبة بقية على هذا غير  
ومقتضا انه لو كان المظروف طالين المجموع عشرة اخذ ثمن الثمن والوجه في ملاحظة المظروف المظروف شيئا واحدا حتى ان يجوز ان يبيعه

في بيع المظروف  
مع المظروف  
على صواب

التعليق على  
شرح المشايخ

الظرف كراما من المجموع ليس من الظرف فالباع كل رطل من هذا المجموع لا من الركب من الظرف والمظروف لا من الباع كل  
رطل من الظرف والمظروف بل من مثله وزع الدسم على الرطل المظروف بحسب قيمته مثلها فاذا كان قيمته من الرطل المذكور والكد هو وزن الظرف  
الموجود فيه مساويا لقيمة أربعة الاخير التي هي مقدار المظروف الخوف في كيف يعطى الثمن عليه فاما مسئلة المظروف بين الاضحية  
بتكاليف البيع بلفظ ينبغي استحبابا التفقه في مسائل الحلال والحرام المتعلقة بالتجارة لا يعرف صحيح العقد من فاسد تسليم الرضا والرضا  
النافع انه قد يجب هو طعنه بغيره ايضاً وكلام المصنف في المقابلة لا يابى الوجوه لا بعد ذكر قوله نعم لا تأكلوا اموالكم بينكم باطلاً  
الا ان تكون تجارة عن تراض وقوله نعم انفقوا من طيبات ما كنتم وما اخبرناكم من الارض وما اخبرناكم من الارض ولا يمتنع الحديث  
منه تنفقون قال فتدلى الاتفاق من طيبات ما كنتم وما اخبرناكم من الارض ولا يمتنع الحديث من طيبات ما كنتم وما اخبرناكم من الارض ولا يمتنع الحديث  
لم يكن محتجاً بالحديث من الاغلا لا كان على نفعه في نفسه من طيبات ما كنتم وما اخبرناكم من الارض ولا يمتنع الحديث من طيبات ما كنتم وما اخبرناكم من الارض ولا يمتنع الحديث  
الربوا فينبغي ان يعرف البيع المحالف للربوا يعلم بذلك احل الله حرم من المتاجر والاكتساب واجبات الرواية عن اهل المؤمنين ثم ان كان يبيع  
من المتجر بغير علم فقد ارتكبه في الربا ثم قال قال الصفاق من راد التجارة فليسفقه في نفسه يعلم بذلك ما يحل له بما حرم عليه من  
يتفق في دينه ثم يخرج قوط في الشئها انتهى قول طه كرامة الوجوه لان يبيع بلفظ ينبغي بما طهره الاستحباب الا ان الانسان فلم يوه  
ليس بحيث يتقاضى فلم يوافق كرامة الوجوه من بالمقدرة فان معرفة الحلال والحرام واجبة على كل احد بالنظر الى ما ينبغي من الامور ليس مفرقة  
جميعها مما يتعلق بالانسان وجوبها فوراً فانه بل عند الاتفاق الى احتمال الحرمة في فعل يريد ان يفعله وعند رادته الاقدام على افعال  
بوجوب الحرام بغيرها فانه متعاقب على ما يفعله من الحرام لو لم يعلم وان لم يلقفت عند فعله الى احتمال التحريم فان لقائه السابق وعلمه بعد  
خاوما يريد من افعالها من الافعال من الحرام كاف في حسن العقول والام يقابك اكثر اليها على اكثر الحرمة لانهم يفعلونها وغير ملتزمين الى  
احتمال حرمتها عند ارتكابها لاجتماعها على ان الكفار يفتقون على الفروع قد رزق الغافل المقصّر معصيته في غير واحد من الاحكام  
ثم لو قلنا بعد القضا على فعل المحرم لو انقضى في نفسه من شعوكا هو طعنه بغيره ايضاً وكلام المصنف في المقابلة لا يابى الوجوه لا بعد ذكر قوله نعم لا تأكلوا اموالكم بينكم باطلاً  
نقصير ليقبح خطأ الغافل فيصح عقابا لكن وجوب تحصيل العلم وازالة الجهل واجب على هذا القول كما اعترفوا به للحاصل ان العلم  
الجاهل المقصّر على فعل المحرم لا على العلم الا اذا كان حين الفعل ملتقياً الى احتمال التحريم لا بوجوبه بعد ثبوت دلة التحريم وجوب  
طلب العلم على كل مسلم وعند تبيين عقاب المقتضى وجوب الحرام في افراد البيع التي يزلها عند ارتكاب الحرام في هذا الاشياء وان  
لم يلقفت حين رادته ذلك الحرام ثم ان المقام يربط على غرضه بان الاصل في المعاملات الفساقا المكلف اذا اراد التجارة وبيع على التصرف فيما  
يحصل في يد من اموال على وجه العوضيه يحرم عليه ظاهر الاقدام على كل تصرف فيها بمقتضى اصالته عند انتقاله اليه لا مع العلم بما مضى  
الشائع لذلك المعاملة ويمكن ان يكون في قوله الشايف فاجر والفاجر في النار لا من اخذ الحق واعطى الحق شارة الى هذا المعنى  
على ان الحاجب من العموم ليس الا من علم باعطاء الحق واخذ الحق فوجوب معرفة المعاملة العجيبة في هذا المقام شرعي على الشارع عن المصنف في  
ما لم يعلم انتقاله اليه بناء على اشتراكه في غيره هذا المقام عاقل مقتضى لئلا يقع في الحرام وكيف كان فالحكم باستحباب التفقه في  
محل نظر بل الا في وجوبه عليه عقلا وشرعا وان كان وجوبه عجزاً في الحرام من باب العقل فقط ويمكن توجيه كلامهم بزيادة التفقه في  
ليطلع على مسائل الربوا الدقيقة والمعاملات الفاسدة كما وبطلع على موارد الشبهة والمعاملات الغير الواضحة الصحيحة فيجيب عنها  
في العبادات القدا الواجب ومعرفة المسائل الثمانية البتة لا الفروع الفقهية المذكورة في المعاملات ويهدد للغاية الاولى قوله في  
مقام تقليل وجوب التفقه فان رادوا اخفى من يبدل الملة على الصفا والغاية الثانية قول الصفاق في الرواية المقتدة من لم يتفق ثم  
البحر قوط في الشئها لكن طعنه بغيره ايضاً وكلام المصنف في المقابلة لا يابى الوجوه لا بعد ذكر قوله نعم لا تأكلوا اموالكم بينكم باطلاً  
في مسائل التجارة لما كان مطلوباً للخالص من المعاملات الفاسدة التي اهلها الربوا الجامع مقرب بين اكل المال الباطل وارتكاب الموقبة  
الكدائية لم يتبين فيه كونه عن اجتهاد بل يكفي فيه التقليد الصحيح فلا تعارض بين دلة التفقه هنا ودلة تحصيل المقاشن ثم رادوا في هذا  
المقام وان كان خارجاً عنه التعارض بين دلة طلب مطلق العلم الشامل لمعرفة مسائل العبادات وانواع المعاملات المتوقف على الاجتهاد  
وبين دلة طلب الاكتساب والاستئصال في تحصيل المال لاجل الاتفاق على من ينبغي ان ينفق عليه من الناس الموجب لاجتناب  
اللعن فان الاخبار من الطرفين كثيرة يكفي في طلب الاكتساب ما روي عن ابي الله نعم الى اود على نبينا واد عليه السلام بااداء ما في العبد  
لولا اننا كل من بيت المال لا نقل يد شيئاً منك في اربعين صباحاً ثم لان الله تعالى له الحنفيد وكان يعمل كل يوم دعاء ويطلب اليه  
فعل ثلثه وسبب دعائها واستغنى عن بيت المال الحديث فما ارسله في الفقيه عن الصفاق ليس من انما من راد بها اخره واخر



الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
سورة الفاتحة

منها



في نهج الكليات  
من نهج التبيين

منها تكفل احوال المشتغلين من مال او مال اقرب من التجار الخاطين معه على وجه الصلة والصدقة الواجبة والمستحقة فيحصل بذلك ثواب  
الصدقة وثواب الاغاثة الواجبة والمستحقة على يحصل العلم وورب من يحصل بالاشتغال مرتبة عالية من العلم يحجبها فون علم الله  
ولا يحصل له من كسبه لا قليل من الرزق فانه لا اشكال في ان اشتغاله بالعلم والاكل من وجوه الصدقات ارج وما ذكر من حديث  
علي نبينا واله وعليه السلام فانما هو لعدته اشتغاله بالكسب لئلا ينقطع رزقه والرياسة العلمية وبالجملة فطلب كل من العلم  
والرزق والوفاة المستحقة من حيث النفع العام بل ينفع الطالب ان طلب العلم ارج واذا لوحظ من جهة النفع الواسل الى الفكر كان ذلك  
ملاحظة مقدار النفع الواسل فثبت من ذلك كل ذلك تراجم هذا المستحبين كتر ارج من المستحب المتنافية كالاشتغال بالاكثار او طلب العلم  
غير الواجبين مع الميراث الى ما ههنا ثم اورد في بعض فصوله ارج الاخوان الذي لا يجمع مع طلب العلم والمال المحال لا يغير العلم الا  
مسئلة لا خلاف في وجوبه بل في الركبان بالشرط الاية واختلفوا في حرمته وكراهته فقلنا في القاضى والحل والعدا في المستحب  
وهو المحكى عن طر الدرس حواشي المحقق الثاني وعن الشيخ ابن زهرة لا يجوز واولئك المختلف عبارة الشيخ بالكراهية وهو اي الكراهية المذكورة  
بل عن ايضا نافع ان الشيخ ادعى الاجماع على عدم التحريم وعن نهاية الاحكام تعلق الركبان مكرهه عند اكثر علماءنا ولعلنا ما اجماعا وعند  
التحريم طواهر الاجماع ما عن منها الفضل قال ابو عبد الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت لعلنا تعلق قال لا وادون غدا  
روحة قلت وكم الغد والروحة قال ربعة فرسخ قال ابن ابي عمير وما فوق ذلك فليس يعلق وفي خبر عروة لا يعلق احدكم تجارة خارجة عن  
ولا بيع خاضركا والمسلمون يترق الله بعضهم من بعض في رواية اخرى لا تعلق ولا تشتر ما يعلق ولا تاكل رطل الهني عن الاكل كونه للفساد  
فيكون كلابا بالباطل لم يقل بالاشكال في وعن طر المشتغل لا اتفاق على خلافه فيكون لروايتهم مع ضعفها مخالفة لعلنا لا يصح فقص  
الحرمه والفساد لا باس بحملها على الكراهية لو وجد القول بكراهية الاكل ما بشرى من المنع ولا باس بحملها على التعلق وما ذكرنا يعلم  
ان الهني في سائر الاخبار ايضا محمول على الكراهية الموافقة للاصل مع ضعف الخبر بخلافه لئلا يثبت ان حد التعلق ربعة فرسخ كما في كل بعض  
الظان لم يردم خروج الحد عن الحد ولان الظاهر ان المرجوحية اذا كان ربعة فرسخ وقد يتعدا ذلك مرتبة الفقيه وركان حد التعلق ربعة  
فاذا بلغ الى ربعة فرسخ فهو جلتنا لجمع بين صدها واذيلها لا يكون الا بارادة خروج الحد عن الحد كما ان ما في الرواية السابقة من حد  
غدا وادروحة محمول على دخول الحد في الحد ولكن قال في المنهق حد علماءنا التعلق بربعة فرسخ فذكره التعلق في ذلك الحد ان زاد على ذلك  
كان تجارة وجلباد هو لا يضمنه رجوعه يكون مسافرا ويحيط عليه قصص فيكون سفر حقيقة الى ان قال ولا يضمنه بين علماءنا خلافا من انهم  
والعليل بحصول السفر تحقيقه بل على مسافة في التعبير لعل الوجه التحدي بالاربعة في حصوله على الاربعة بل راحة وفيقته فاد ولا يصلح ان يكون  
ضابطا للرفع لكراهية لا يبقا لوصول الى الاربعة الا اذا تجاوزها ولو يسيرا لظانه لا اشكال في اصل الحكم وان وقع خلافه في التغير في القصور  
والفتاوى انه لا اشكال في اعتبار القصد في ان لا يصدق عنوان التعلق فلو تعلق الركبة في طريقة اهابا او جابها لم يكبر المعاملة معهم كذا في اعتبار  
قصد المعاملة من التعلق فلا يكره لغيره من خروج لو اتفقت المعاملة قبل طر التعليل في رواية عرق المقتبة اعتبارا جهل الركبة بعلمه في ذنبه  
مبنى على حد اختصاص القصد بالحكم الاخر فيحمل ان يكون العدة كراهية التعلق مسافة الركبة الميزان بما لا يتجاوز من التعلق او فطنة جليل التلقين  
ما اشتره وادخاره عن عين الناس ينبغي تدبيرا بخلاف ما اذا لال الركبة طر حوا امتعتهم الخانات والاسواق فان له اشرافنا في امتداعين  
الناس خصوصا الفقراء وقت الغلاء اذا لال بالطعام وكيف كان فاشترط الكراهية بحملهم لبعير البلد على مناشئة انه لا فرق بين هذا المنطق تصفة  
البيع والصنع وغيره فانهم لا باس باستيهاهم لو باهوا شئ اليهم ولو تقام لمعاملات اخر غير شراء متاعهم فط الرقبة باعدا المرجوحية نعم لو  
جعلنا المناط ما يقر من قوله للمسلمون يترق الله بعضهم من بعض منهم من بعض توسل الحكم الى بيعهم ايجادهم المساكن والخانات كما اننا جعلنا  
المناط في الكراهية كراهية غير الجاهل كما يدل عليه لنبو الفاعل لا تعلق الجلب من تلقاه واشترى منه فاذا لال السوق فهو الجاهل قوى من الحكم  
الكل معاملة بوجوبهم كالبيع الشراء منهم متعلق وشبه ذلك الاظهر هو الاول وكيف كان فاذا فرض حملهم بالسعر فيثبت لهم الغبن القليل  
كان لهم الجاهل وقد يحكى عن الحل ثوب الخنا وادان لم يكن غبن كما طر ان لنبو المقدم المحمول على صوته بين الغبن بدخول السوق الاطلا  
على القيمة اختلفوا في كون هذا الجاهل على الفور والراخي على قولين سمحي ذكرنا لا قومهنا في مسئلة جارا الغبن انهم مسئلة محجج  
على انهم كان في الحدائق بل عن المشتغل بجامع المقاصد انه محك ارجاء الرواية ابن شتا عن ابن عبد الله قال قال رسول الله الواسية والموتنة  
والناجش والنجوش ملعونون على لسان محمد وفي النبوة الهكي عرفنا في الاجبا لا تناحبوا ولا تدابروا قال ومعنا ان يهرب الرجل في  
عن السلعة وهو لا يربد شرها ليعمع غيره فربد يربد يادته والناجش خائن والتدبر الجبان انتهى كلام الصدق والظاهر ان المراد بزيادة  
الناجش مواطاة البائع المنجوش له مسئلة كذا دفع لسان الى غيره ولا يصح في قبيل يكون المدفع اليه منهم لم يحصل للمدفع

ولاية على ذلك المالك من دونه لادفع كمال الامام او المظالم المدفوع الى الحاكم فله صوابهما ان يظهر على عجزه رضاه بالاخذ منه كما اذا عين له منه مقدرا قبل الدفع او بعد لا اشكال في عجزه ان يحجزه القرض في مال الناس على غير الوجه لما دون فيه لثانية ان يظهر قسمة خالصة او مقابلة على جواز اخذ منه مقدرا ماليا لا يدفع له غير او انقص او ازيد ولا اشكال في جواز اخذ الا انه قد يشكل الامر في جواز اخذ مقدرا المدفوع الى الاصل المختلف كان عين للجهتين مقدرا او للمستعدين مقدرا او اعتقد الدافع بعنوان يخالف معتقد المدفوع اليه والحقيق هنا انما مقتد المدفوع اليه ان كان عنوان الصنف على وجه الموضوعية كان يقول دفع لي كل مستغل كذا والى كل عجز به كذا وضد ما يحصل ان كان على وجه الداعي بان كان عنوان الصنف داعيا الى اعتبار ذلك المقدار كما المتبع عقدا للدفع لان الداعي يتفرع على الاعتقاد لا الواقع الثالثة ان لا يقوم قسمة على خلاف من ويطلق المتكلم وقد اختلف في كلامهم بل كلما في احدي منهم فالحكمي عن كماله المبطور وكوة السرا ومكاسب الشرايع وكشف الرموز والمختلف وكرو وجامع المقاصد بحجهم الاخذ فيهم وغر النما ومكاسب السرا والشرايع الترخي والاشياء والمسا لك الكفاية انه يجوز له الاخذ منه ان طلق من دون زيادة على غيره وبسبب من الى الاكثر في الحدائق الى المش في المسا لك هكذا شرط كل من سوغ له الاخذ عن نهاية الاحكام والتفريع والمذهب البارع والمقنعة الاقتصا على نقل القولين وعن المذهب البارع حكاه القسطل الجواني ان كان الصنعة بلفظ صنعة فيهم وما ادى منها والمن كان بلفظ اذ في عن التفريع عن بعض الفضلاء ان قال هو للفقراء وان قال اعطه للفقراء ان علم فقره لم يجز له ان يخرجه من امواله لخصه ان يعلم حاجته لقايل بالتحريم مضافا الى ظهور اللفظ في عبارة المامو الدافع للمدفع اليه المولى بما لو فيه من وكلمة امر ان زوجها من شخص فزوجها من نفسه وكله في شراء شي فاعطاه من عند مصحح من الحجاج المسند في الخبر الى مولى المامو وان اضرب في غيره قال سالت عن رجل اعطاه مالا لا يقتر في حاجة او في مساكين وهو يحتاج ياخذ منه لفسده لا يعلم هو قال لا ياخذ شيئا حتى يزين لرجل حاجته اخرج الجوزون بان العنوان هو اليه شامل له والفرض الدافع الى هذا العنوان من غير ان يلاحظ خصوصية الغير واللفظ وان سلم عذمته له لغة الا ان المتعارفين الى كل من نصف بهذا العنوان موضوع كجواز الدفع بمحل عليه الجواز نعم لو كان المدفوع اليه شخصا خاصا كان الدفع على الدفع لخاصهم بذلك الوصف يشمل المامو الرواية وما روي في اخر مثل ما عن الكافي في الصحيح عن سعد بن ابي قلابة عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ياخذ من نفسه شيئا حتى يرضى عنه وعن الحسين بن عثمان في الصحيح والحسن بن هاشم في رجل اعطاه مالا لا يقر من يخرجه لياخذ شيئا لنفسه ان لم يتم له قال لا ياخذ من نفسه شيئا يعطى غيره ويحجزه في الجاه قال سئلت ابا الحسن عن الرجل يعطى الرجل الدارهم يقيمها ويضعها في موضعها وهو من اجل الصدقة قال لا بأس ياخذ من نفسه كما يعطى غيره ولا يجوز له ان ياخذ اذا اراد ان يضع في موضعها الا باذنه والله ينفق ان يقال ما من حيث لا لفظ الدال على الاذن في الدفع والضيق في المنع الظهور والعز وان كان ظاهره بحسب الوضع للقوى غيره كما ان الظهور الخارجي الذي يمتنع من القراءة الخارجية مقدم على الظهور القوي الثابت للفظ الجرح عن تلك القرينة ثم ان القسمة تحكم هذه المسئلة لا يخرج عن بعدا لاولي حمل الاحكام المجوزة على اذ كان غرض المتكلم صرف المدفوع في العنوان المرسول من غير يعلق الغرض بخصوص فرد من اخر وحمل الصيغة للمنفعة على ان يعلم الامر بغير المامو فامرهابا للدفع الى مساكين على وجه يكون المسكن داعيا الى الدفع لاموضوعا ولما لم يعلم المسكن في المامو لم يحصل دفع على الرضا وشي من المال اليه ثم على تقدير المغارضة فالواجب الرجوع الى لفظ لان الشا بعد تكافؤ الاحكام في الصافي الشرعي عن الظهور الغرض ولولم يكن للفظ ظاهرا لواجب بعد تكافؤ الرجوع الى المنع اذ لا يجوز القصر في مال الغير الا باذن من المالك والشا فمسئلت احتكاك الطعام وهو كما في الصحاح غير المصباح لجمع الطعام وحسية ترص به لفظ الاختلاف في مرجوحية وقد اختلف في حرمته في ط والمقنعة والحلي في كتاب المكاسب الشرايع والمختلف الكراهة وعن كتب الصدقة الاستبصار والسرير والقاضي والذكرة والخير والايضاح الدروس جامع المقاصد اروضه التحريم عن التفريع والميسرة تقوية وهو الاقوى بشرط عدم باذل الكفاية لصفحة لسا الحناط قال قال ابو عبد الله ما علمك قلت خناط ودنا قدمت على بغداد ودنا قدمت على كساد فحسبت قال فما تقول من قبلك فينت قلت يقولون يحكم قال ببيعها غيرك قلت ما ابيع من النخلة جزء قال لا بأس بما كان ذلك رجل من قريش يقال له حكم بن حذام وكان اذا دخل الطعام المدينة اشراه كله فعليه لبيم فقال له ابا حاكم بن حذام ايا لان تحتك فان الظاهر منه ان عليه عذاب الله وجود البازل فلولا حرم وصححه الحلي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن حكمة فقال انما الحكمة ان يشرى طعاما ولبس في المصنوع فيمنع كره فان كان في المصر طعاما غير فلا بأس ان يلبس بلعنا الفضل وذا في الصحيح الحكمة عن في بيت قال سالت عن زيت ان كان عند غيرك فلا بأس بما ذكره عن اهل المؤمنين في هج البلاغة في كتابه ان لا اشترى من غير من لا اختار فان رسول الله منع منه لكن البيع بغير حاجته

مما

في الخبر

في بيان ما  
لا يكره في  
الزيت

في موازين عدل لا يحلف بالبريقين البايع والمبتاع فمن فات حكمة بعد هينك ناه فكلية غافقة في غير سرائر وصحة الحلق في سالتة عن يحكم  
الطعام وترهب من هل يصلح ذلك قال ان كان الطعام كثيرا ليسع الناس فلا بأس به ان كان الطعام قليلا لا يسع الناس فانه يكره ان يحكم تركه الناس  
ليس لهم طعام فان الكراهة في كلامهم وان كان يستعمل في المكروه والحرام الا ان تحقيقها بصورة عبادا من غيره مع فاد على كراهة الاحتكاك  
قربته على زاده التحريم وحمله على تأكد الكراهة ايضا مخالفة لظاهر كره كما لا يخفى وان شئت قلت ان المراد بالباس في الشرعية الاول التحريم  
لانا الكراهة ثابتة في هذه الصورة ايضا فالشرعية الثانية كالمفهوم لها ويؤيد التحريم ما عن المجالس بسند عن ابي مريم الانصاري في حق قوله  
قال رسول الله كما دخل اشترى طعاما فجلسه ريعين صبا حار يريه الغدا للمسلمين ثم باعه وصدق بمن لم يكن كفارة لما صنع في السند  
بعض في فضالة الظان الرواية ما خوزة من كتبهم اليه قال العسكري عندئذ هو له عنهما خذوا بما رووا وروا ما رواه واوفيه بل على اعتبار  
ما في كتبهم فيستغنى بذلك عن ملاحظة من قبلهم السند فذكرنا ان هذا الحديث ولما دلالة على عدم وجوب الفحص عما قبل قبوله  
من الاجماع الكدرا على الكتب على تصحيح ما يصح عن جماعة ويؤيد ايضا ما عن الشيخ الجليل الشيخ وزاد من انما رسل عن النبي عن خبره بل قال  
اطلعت على النار فزيت في حقه وادبا فقلت يا مالا للين هذا قال للثلاثة المحكم والمدمنين للحج والقوانين وما يؤيد التحريم ما في ذلك  
وجوب البيع عليه فان الزامه بذلك في كون الحبر محرم انا لا الزام على ترك المكروه خلاف الظاهر وقاعدة سلطنة الناس على ملوهم  
ثم ان كشف الالهام عن اطراف المسئلة يتم بنينا اموالا في مورد الاحتكاك فان ظا النفي للمقدم عن اهل اللغة وبعض الاحكام المقد  
اختصاصه لطعامه رواية عن ابن ابي عمير لم يكره الا في الحظ والشعر والتمر والزبد عن الفقيه زيادة الزيت وقد تقدم في بعض الاخبار  
المقدمة ايضا دخول الزيت في المحكم عن قرب لا سيما في رواية اخرى عن علي قال ليس بالحكمة الا في الحظ والشعر والتمر والزبد عن  
وعن الحصة في رواية السكوني عن جعفر عن ابي بصير بائنه قال قال رسول الله الحكمة في ستة قسام الحظ والشعر والتمر والزبد والبن  
ان ثبوت في الغلات الاربع بزيادة الفين لا خلاف فيه ظاهر وعن كشف الرضوضا ظاهر السرائر دعوى الاتفاق عليه وعن مجمع الفائدة في الحلا  
فيه واما الزيت فقد تقدم في واحد من الاخبار ولذا اختاره الصدوق والعلاء في التحريم حيث ذكرنا به رواية حسنة الشهيد والمحقق الثاني  
وعن ايضا نافع ان عليه لفوقى اما الملح فقد حقه بها في طاول الوسيطة والتذكرة ونهاية الاحكام والدروس المسالك ولعله المعنى  
التقليل الواردي في بعض الاخبار من حاجة الناس لثانيه روى السكوني عن ابي عبد الله ان الحكمة في الحطب بعون يوم اذ في الغدا والشد  
ثلاثة ايام فاذا زاد على الاربعين يوما في الحطب فصاحبه ملغون وما زاد في العشرة على ثلثة ايام فملغون ويؤيد هاتان روايتي المجالس المقد  
وحكى عن الشيخ وبكى القاضي والوسيلة العمل بها وعن الدروس ان الاظهر تحريمه مع حاجة الناس ومظنتها الزيادة على ثلثة ايام الغدا  
واربعين في الرخص المروية انتهى اما تحديد الحاجة للناس فهو حسن كما عن المقتعة وغيرها ويظهر من الاخبار المقدمة واما ما ذكره من محل  
رواية السكوني على بيان مظنة الحاجة فهو جيد منه يظهر على دلالتها على التحديد بالعدين بقدا الثالث متفق على صحة الجملة المقد  
في بادى النظر حصل الاحتكاك في شراء الطعام بقربة تفرع قوله فان كان في المصط طعام ويؤيد ذلك ما تقدم في تفسير الاحتكاك في كلام اهل  
اللغة مطاوع جمع الطعام وحبه سواء كان بالاشتر او بالزرع والحشا والاحراز لان ايراد جمعة ملكه ويؤيد القيمة لتقليل الحكم في بعض  
الاخبار بان ترك الناس لهم طعام وعليه فلا فرق بين ان يكون ذلك من زعرة ومن ميراث او يكون موهوبا له او كان قد اشتراه الحاجة  
فانفقت الحاجة وبقي الطعام لا يحتاج اليه لما لا خمسة مترصبا للغدا الرابع قسام حمل الطعام كثيرة لان الخضم ما ان يكون قد  
الطعام بحسبه ونقص اخر او حصل له من دون تحصيل له والحجب ما ان ايراد منه بنفسه لتقليل الطعام اضرا ابا الناس في انفسهم او بغيره الغدا  
وهو اضارهم من حيث المال او بغيره عند الخضم من باس له وان حصل ذلك للغدا غرضي لا يضر ربه اهل البلد كما يتفق وروى عن  
وزار في البلاد وتوقفهم يومين او ثلثة فيحدث للطعام عزة لا يضر باكر اهل البلد قد يهد بالحبس لغرض اخر المستانم للغدا عرضا  
اخر هذا كله مع حصول الغدا بحسبه قد يحبس انتظارا لايام الغدا من دون حصول الغدا بحسبه بل بقلة الطعام انما السنة ولو رد  
عسكره وادب بقلة الطعام ثم حله لا انتظارا لايام الغدا قد يكون البيع بازيد من قيمته الحال وقد يكون لمجاعة المضطرب ولو بالبيع  
عليهم والارفاق بهم ثم حاجة الناس قد يكون لا كلهم وقد يكون للبند او علف الدواب والاستراح بالنعم وعليه في استخراج  
احكام هذه الافتام وتميز المباح والمكروه والمستحب من الحرام الخاص الظاهر عدم الخلاف كما قبل في اخبار المحكم على البيع حتى على القول بكون  
بل عن المذهب البارع الاجماع وعن الشيخ كما في الحدا نعدم الخلاف فيه وهو الدليل المحرج عن قاعدة عدم الاخبار بغرض الوجوب  
ذكرنا ان ظادلة الاجبا تدل على التحريم لان الزام غير اللازم خلاف القاعدة نعم لا يضر عليه جماعا كما عن السرائر وزاد وجود الاخبار المتواترة  
وعن المبسوط عدم الخلاف فيه لكن عن المقتعة انه يضر عليه بما له الحكم وعن جماعة منهم العلاء وولدوا الهندي انه يضر عليه ان يحجب



هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الغني  
الذي لا يحتاج  
الى احد

لنفي الضرر وعن الميسر والشهدا الثاني انه يؤمر بالزول فزود لتيسر جباية الهني عن التيسير في الخبر بنفي الاضرار حاشا من وضاهم اذ اب  
التجارة الاجالة الطلب الاتصاف في مرتبة الفضل عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام ليكن طلبك في المعيشة فوق كسب المصنع دون  
طلب المحرم الراضي بدنيا المطائل اليها وليكن انزل نفسك من ذلك منزلة المصنع المتعفف ترفع نفسك عن منزلة الواهن الضعيف  
تكسب ما لا بد للمؤمن منه ان الذين اعطوا المال ثم لم يشكروا لا مال لهم وفي صحته التماسي عن ابي جعفر قال قال رسول الله في حجة الوداع لان  
روح الامين نفث في روعي ان من بعت بقره حتى يستكمل زوها فاتفق الله واجلوا في الطلب لا يحملك استبطاشي من الرزق ان يطلب  
بشي من مغيصة الله فان الله تبارك وتعالى قسم الارزاق في خلقه حلالا ولا يمتهمها حراما فان اتى الله وصبر انا لله بركة من حله من هتك  
حجاب السر وعجل فاحذ من غير حله قصير من رزق الحلال وحوسب عليه يوم القيمة وعن ابي عبد الله عليه السلام انه كان امير المؤمنين في كثرها يقول  
اعلموا علما يقينا ان الله عز وجل لم يجعل العبد ان اشده جهده وعظمت حيلته وكثر مكايله ان يسبق ما سعى له في الذكر الحكيم ولم  
يجل بين العبد في ضعفه وقلة حيلته ان يبلغ ما سعى له في الذكر الحكيم ايها الناس ان من يزداد امر فخير الحذر ولم ينقص امر فخير الحذر فاعلم  
هذا الفاعل به اعظم الناس احقره في ضعفه والعالم لهذا النارك له اعظم الناس شغلا في مضرت ودرت نعم عليه مستدبرج بالاحسان  
اليه رب عفرون في الناس مصنوع له فاتوا ايها الساعي من سعيك اقصر من عجلتك وانبت من سنته غفلتك وتفكر فيها جاعا عن الله  
عز وجل على لسان نبته وفي رواية عبد الله بن سفيان قال سمعت ابا عبد الله يقول ان الله عز وجل رشح ارزاق المحقق ليعبر العقلاء ويعلموا  
ان الدنيا ليس بها ما يباع بها ولا خيلة وفي مرفوعة سهل بن زاذان قال قال امير المؤمنين كرم من يتعففه مفر عليه كرم من مستغنى في الطلاق  
ساعده المقادير وفي رواية علي بن عبد العزيز قال قال ابو عبد الله ما فعل عمر بن الخطاب فقلت فذل اقبل على العباد وترا التجارة فقلت  
ويح ما علم ان نارا للطلب لا يستجاب له دعوتهم ان قوموا من اصحاب سؤل الله لما نزل قوله نعم ومن ينو الله يجعل له مجرا رزقه من حيث لا  
يحدثك غلقوا الابواب اقبلوا على العباد وقولوا كيفنا فبلغ ذلك النبي فادرس اليهم فقال لهم ما نراكم الا صغتم فقالوا يا رسول  
الله تكفل الله نعم لنا بارزنا فاقا ما على العباد فقال انه من فعل ذلك لم يستجب له عليكم بالطلب قد تقدم رواية انه ليس منا  
من تراه في خيرة له نياه ولا من تراه دنياه لاخره وقد تقدم ايضا حديث داود بن عيسى

الرواية السابعة على جميع انبياء القضاة والسلا بعد الحمد لله

الحمد لله على انتم علينا بالبحر الجليل

من اعظمها الاشغال الطاهرة

وكتابتها

اوليائه

الكرام التي في هذا الظلام الخاضع العام حرمه في ١٢٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنه الله على عدائهم اجمعين القول في تجارة القضاة واحكامهم  
الاول في التجارة لغة اسم مصدر من الاختيار غلبت كلمات جماعة من المشايخ في ملك فتح العقد على ما فيه في موضع من الايصاح جلد  
ملك الفسخ في العقود الجارية وفي عقد النكاح ملك الوارث في العقد على ما زاد على الثلث وملك المعة والحالة الفسخ العقد على  
بناء الاخ والاخت وملك الامة المزرعة من عبد فسخ العقد اذا اعتق وملك كل من الزوجين للفسخ بالعتق ولعل التعبد الملك للكنيسة  
ان التجار من الحقوق لامن الاحكام فيخرج ما كان من قبل الاجابة والرد لعقد الفسخ والسلط على فسخ العقود الجارية فان ذلك  
الاحكام الشرعية لامن الحقوق ولذا لا تورث لا تتعاقب بالاستقاطا فمعرفة ملك اقرار العقد ان الله ويمكن الحد منه في ان  
من اقرار العقد ابقاء على حاله تبرك الفسخ فذكره مستل ان القدرة على الفسخ عن القدرة على تركه اذا القدرة لا يتعلق بالحد  
وان ارد منه الزام العقد بجله غير بل ان يفسخ فيه من رجوع الى اسقاط حق التجار فلا يؤخذ به تعريف فسخ التجار مع نط الزام في  
مقابل الفسخ بجله لازما مطلقا فينقض بالتجارت المشرقة ان كل منهما الزام من طرفه لا مطلقا ثم ان ما ذكرناه من معنى التجار هو المتبادر عند  
الاطلاق في كلمات المشايخ والافلاطنة في الاخبار وكلمات الاصحاب على سلطنة الاجازة والرد لعقد الفسخ وسلطنة الرجوع في  
المعة وغيرها من افراد السلطنة شايح الثاني انه ذكر في احد تبايع الفلانة في كنه ان الاصل في البيع للزوم قال في التذكرة الاصل في البيع  
الزوم لان الشارع وضعه لئلا يملك الاصل المتصفا والغرض من كل من المتعاقدين من المتصرف فاما اليه ايمانه بالزوم لئلا يملك

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الغني  
الذي لا يحتاج  
الى احد

هذا هو الحق  
الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى  
هو الغني  
الذي لا يحتاج  
الى احد

ما جيب

مجلس العلماء

ان ایسی

ان ليس المستفاد منها الاحكام واحد فكيف يتنازع حكمها وضيقا من ذلك يظهر لك الوجه دلالة قوله نعم احل الله البيع على لزوم فان حيلة  
 البيع التي لا يبرأ منها الاحكام جميع الصفات المترتبة عليه التي منها ما يقع بفعل واحد المتابعين بغير معنى الاخر مستانزة بعد نائزتها الفسخ  
 وكونه لغوا غير مؤثر ومنه يظهر وجه الاستدلال على اللزوم باطلاق حيلة كل المال بالاجازة عن تراض فانه يدل على ان الاجازة بحيلة التصديق فطلق  
 حتى بعد فسخ احدنا من دون رضى الاخر دلالة الايات الثالث على صحة اللزوم على وجه واحد لكن يمكن ان يقال اننا اذا كان المقروض الثالث في  
 نائز الفسخ في دفع الاثار الشائنة باطلاق الاليتين الاخيرتين لم يمكن الفصل في دفعه الا بالاستصفا ولا ينفع الاطلاق ومنها قوله نعم ولا  
 تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل بل على حرة لكل بكل وجه يبيح باطلا عرفا وموارد تخرج من الشارع لكس الباطل فان كل المارة من ثمر لا يتجار  
 اليه تمر بها باطل لولا اذن الشارع الكاشف عن عدم بطلانه وكل الاخذ بالشفقة والحنان فان رخصه الشارع في الاخذ بها يكشف عن ثبوت  
 حوله في الحنن والشفقة ما عني فيه من هذا القبيل فان اخذ مال الغير بغير ملكه من دون اذن صاحبه طلع عرفا نعم لودل الشارع على جوازها  
 في العقول المجازة بالذات وبالغرض كشف ذلك عن حق الفاسخ متعلق بالعين وما ذكرنا بغير وجه الاستدلال بقوله لا يحل ما لم ير في  
 الاعين لم يفسخ ومنها قوله الناس مسلطون على أموالهم فان مقتضى السلطنة التي امضاها الشارع ان لا يجوز اخذها من يد غيره وملكه عليه  
 دكوزا ولذا استدلال المحقق في الشارع على عدم جواز رجوع المقرض فيما اقترضه بان فائدة الملك للسلط ومحوه العلامة في بعض كتبه بحاصل  
 جواز العقد الرجوع الى تسلط الفاسخ على تلك الشئ اسفل عنه وصما لا يبرأ واخذ منه بغير رضا متا هذا العموم ومنها قوله المؤمنون  
 عند شرطهم قد استلبوا على اللزوم غير واحد منهم المحقق الاصيل قدس سره على ان الشرط مطلق الا لزام والالزام ولو ابتدأ من غير بط  
 بعقد اخر فان العقد على هذا شرط فوجب الوقوف عنده ومجرا للعد عنه فدل على اللزوم بالغير بما لمقتضى او فوبا العقول لكن لا يبعد  
 منع هذا الشرط في الالتزامات الابتدائية بل المتبادر عرفا هو الا لزام التابع كما يشهد بموارد استصحاب هذا اللفظ حتى في مثل قوله في غا  
 التوبة ولك يا رب شرط على الاعود مكره هك وعلم ان يجر جمع معا صند وقوله في اول عا الندية بعد ان شرط عليهم ان يهدوا  
 هذه الدنيا كما لا يخفى على من تأملها مع ان كلام بعض اهل اللغة يشاهد على ما ادعينا من الاختصاص في القاموس بشرط الزام الشئ  
 التزاما للبيع نحوه ومنها الاخبار المستفيضة في ان البيعا بالاجزاء لم يفرقا وانما اذا افترقا وجب البيع بالاجزاء بعد الرضا هذا حكم  
 العموم الدالة على لزوم البيع عموما وخصوصا قد عرفنا ذلك مقتضى الاستصحاب ايضا وربما يقال ان مقتضى الاستصحاب عدم بطلان  
 علاقة المالك عن العين فان الظاهر من كلامهم عدم بطلان علاقة المالك عن العين التي فيها الرجوع هذا الاستصحابا كما حكم على استصحاب  
 المقدار مقتضى لزوم ودبانه ان ردت بقا علاقة المالك او علاقه بغيره على الملك فلا ريب في زوالها بغيره لان الملك ان ردت بها سلطنة  
 اعاد العين في ملكه وهذا علاقة بتحمل اجتماعها مع الملك انما يحدث بعد ذلك لان الدلالة دليل فاذا قلنا لا يصلح عدلها  
 وان ردت بها العلاقة اليه كانت مجلس البيع فانها تستصحب عند الشئ فبغير الاصل في البيع بقا الحيا كما يقول الاصل في الهبة بقا جوارها  
 بعد التصرف في مقابل من جعلها لازمة بالتص فيه مع عزمه ان يبرأ فيما لا يخاف في المجلس بل يتم بناء على ان الواجب هنا الرجوع في  
 ذلك في عموم وفوبا بالعقد ولا الاستصحاب ان لا يجحد بعد تواتر الاخبار بانقطاع الجماع لا فراق فيبقى للاستصحاب اسلامها على  
 ثم انه يظهر من المختلف في مسئلة ان المسابقة لازمة او جازية ان الاصل عند اللزوم ولم يبره من تاخر عنه لا بقوله نعم او فوبا بالعقد  
 ولم يكن وجه صحيح لغيره هذا الاصل نعم هو حسن حضور المسابقة وشبهه مما لا يتضمن تملك او تسلط بالكون الاصل بقا ذلك لا يرد  
 وعند زواله بدون رضى الطرفين ثم انما ذكرنا من العموم المتبعة لاصالة اللزوم انما هو في الشارع حكم الشارع باللزوم ومجرا ايضا  
 اذا شاع في عقد خارجي انه من مضايق العقد اللازم او الجازية بناء على ان المرجع الفردي او دبين عنوان العالم والمختص في العموم واما  
 بناء على خلاف ذلك فالواجب الرجوع عند الشك في اللزوم الى الاصل بمعنى استصحاب الاثر وعندها لم يجز فسخ احد المتعاقدين الا  
 ان يكون هناك موضوع يثبت العقد الجازية كما اذا شك في الواقع هبة او صدقة فان الاصل عند قصد القربة فيجحد بالهبة الجازية لكن  
 الاستصحاب المذكور انما ينفع اثبات صفة اللزوم واما تعيين العقد اللازم حتى يرتب عليه سائر اثار العقد اللازم كما اذا ردت بغير البيع  
 عند الشك فيه والهبة فلا يلزم رجوع اكل عقد الما يقضيها الاصل بالنسبة اليه فاذا شك في اشتغال الهبة بالعوض حكم بالبراء التي هي  
 اثار الهبة ولذا شاع الصما مع فساد العقد حكم بالضمان لعموم على اليد ان كان هو المستند للضمان بالعقد الفاسد وان كان المستند جولة في  
 ضمان العين او قلنا بان خروج الهبة من ذلك العموم عن الرجوع اليه كما احتمل لونه مصدا لها كان الاصل لبرائتها ايضا الحق في فصل  
 الجحما وهي كثيرة الا ان اكثرها متفرقة والجمع منها في كل كتاب بعبارة وقد اهاها بعضه لم يزد ذلك حتى ان المذكور في المقعة بمقتضى اربعة  
 عشر مع عدم كره بعضها ونحن نضفي اثر المقصود على السبق كالحقوق والاعلا قدس سرها لا فاعداها لا يتحقق عنوانا مستلزما اذ ليس هناك

منها



مغايرة لغير انواع النجاسات فقولنا بالله التوفيق **الاول في نجاسة المجلس** ان المجلس مطلق مكان المتبايعين حين البيع انما يعرف بالثبوت  
 واصنافه النجاسة لا حصصا وارتفاعه بانقضاء الذي هو الافتراق ولا خلاف بين الامامية في ثبوتها النجاسة والنصوص مستفيضة  
 والموقوف انما كقول علي ثم اذا انفق الرجل على البيع فقد وجب طرده وموالاته لا فرق بين اقسام البيع انواع البيع ثم يجب شيئا لبعض  
 البيع كالمنفق على الشجر ونقيح مناحه هذا النجاسة مستقطاة يحصل بربكم مسائل مستدللة لا اشكال في ثبوتها للمتبايعين اذا كانا اصليين  
 ولا في ثبوتها للوكيلين في الجملة وهل يثبت لها مطلق خلافا في كونه لو اشترى الوكيل او باع او تعاقد الوكيلان فعلق النجاسة بها وبالموكلين  
 مع حضورهما في المجلس الا ان الوكيلين فلو مات الوكيل في المجلس والموكل غائبا فنقل النجاسة اليه لان ملكه قوى من ملك الوكيل في ملك الوكيل  
 قولنا احدهما انما يتعلق بالموكل والاخر انما يتعلق بالوكيل انتهى قولنا **والاول** ان يتوان الوكيلان كان وكلاهما في عجزا العقد  
 عد ثبوت النجاسة لها وفاقا لجماعة منهم المحقق الشهيد الثاني لان المبادر من المضمرها وان عمنها البعض فزاد الوكيل ولم ينقل بما قبل  
 تبع الجماعة مع لقاصد بانصراح الحكم الغلبة الى حضورهما لفاقد المال لمضنا الى ان مضنا اذله النجاسة اثبات حق وسلطنة لكل من المعاقدين  
 على ما انتقل الى الاخر بعد الفراغ عن سلطته على ما انتقل اليه فلا يثبت لها هذا التسلط لو لم يكن مفرغا عنه في الخارج لا ترى له في  
 المشتري كون البيع من ينطبق عليه لقربة ويجب صرفه لنفقة واعتماده فلا يمكن الحكم بغيره جوبه لادله النجاسة بربكم اثباتها النجاسة  
 المستمرة اذ رده على البايع عند وجوب بقاء هذا مضنا الى ملاحظة بعض اجناس هذا النجاسة المقررة في ثبوتها بين النجاسة لا يبرهن  
 اذ يفتقر الى ثبوت ثبوت الوكيل في اجزاء الصنعة فان المتأولان لم يكن من قارض المطلق والمقتد الا ان شيئا بالجميع يشهد بان اتحاد المثل لفظ  
 انما يجب مع ملاحظة حكم النجاسة بغير ثبوت الوكيل المذكور مضنا الى ادله سابقه لثبات فان القول بغير ثبوتها الموضع الصنعة في الغيبة  
 والظاهر دخولها في اطلاق العبارة المتقدم ذكره فان الظاهر قوله اشترى الوكيل او باع تصرف الوكيل بالبيع الشراء لا محذور فيقال الصنعة  
 ومن جملة ذلك يظهر ضعف القول بغير ثبوت الوكيلين المذكورين كما هو ظاهر الحدائق واضعف منه تعميم الحكم لصورة منع الموكل بربكم النجاسة  
 ثبت للعائد بغير اجزائه للعقد فلا يسلط ببيع الموكل وعلى المختار وهل يثبت للموكلين في اشكال من ان الظاهر البيوع في نقل المتعاقد  
 فلا يملك الموكلين وذكرنا انه لو حلف على عدم البيع لم يجز ببيع كيلة ومن ان الوكيلين فيما نحن فيه كالا له للمالكين نسبة الفعل اليها لثبوتها  
 ولذا لا يتبار من قوله باع فلان ملكه الكدائي كونه مباشر للصنعة وعقد الحث بغير التوكيل في اجزاء الصنعة ثم فالقوى ثبوتها  
 لكن مع حضورهما في مجلس العقد المراد به مجلسها المضاعف الى العقد فلو جلس هذا في مكان في مكان اخر فاطلما على عقد الوكيلين  
 ذلك لا يوجب النجاسة لهما اذا امتد كون مكانها مجلسا لذل العقد بحيث يكون الوكيلان كل في الموكلين العبرة بافتراق الوكيلين عن المجلس  
 لا بالوكيلين هناك كلان كان وكلاهما في عجزا بيعا العقد ان كان وكلاهما في التصرف المالى كاشرا لوكلاهما فان كان مستقلا في التصرف في مال كل  
 بحيث يملك شئ المعاضنة بغير تحققها نظير التعامل في القراض والبيع الفاضل فانما يثبت النجاسة بالعموم النص ويحتمل ان يكون مستقلا  
 اذا استند الى الغلبة فان مقامه لوكلاهما لا وليا لا يحصى هل يثبت للموكلين بغير حضورهما كما تقدم عن ذكرنا اشكالها  
 المتعاقبة من ١ وقد تقدم عدم خصالها على ترك البيع ببيع كيلة ومن ان المستفاد من ادله النجاسات وخبائث الجوارح المقررة لهذا  
 النجاسة في بعض النصوص كون النجاسة الصاحبة لخال شرعا رافقا له وان ثبوت الوكيل لكونه تابعا عنه يستلزم ثبوت النجاسة عنه الا ان  
 يتكمد خلية المباشرة للعقد فلا يثبت لغير المباشرة ولكن الوجه الاجر لا يوجب عن قوة وجع فقد يتحقق في عقد واحد النجاسة لاشخاص كثيرة من  
 واحد ومن الطرفين فكل من سبق من هاتين الطرفين الواحد الى عماله نفذ وسقط خبايا الباقين بازوم العقد وبانفساخه فان تلك المسئلة  
 فيما اذا ثبت للجانبيين وهذا من جانب واحد ليس المقام بتقديم الفاسخ على المخرجه على النجاسة من ثبوت الوكيلين فهل العبرة بربكم  
 عن مجلسها حال العقد او عن مجلس العقد او بغيره المقامدين او بغيره الكلى في كفى ثبوتها اصل مع كل احد في مجلس العقد جوه اقوالها الاجر  
 ان لم يكن مستقلا في التصرف في مال الموكل قبل العقد وبعده بل كان وكلاهما في التصرف على وجه المتعاضة كما اذا اشترى عبد والظاهر  
 في عقد النجاسة لوكيل لا انصرف الاطلاق الى غير ذلك بل لما ذكرنا في القسم الاول من ان اطلاق ادله النجاسة مسؤولية فائدة سلطنة كل من  
 المعاقدين على ما انتقل عنه بعد الفراغ عن تمكنه من رما انتقل اليه فلا يمتنع لثبات هذا التمكن عند الشافعية ولا الخصائص فادله على  
 سلطنة الموكل على ما انتقل اليه المستلزمة لعقد جواز انصرف الوكيل بغيره الى ملكه الاصل في ثبوتها للموكلين ما تقدم والافقوا غيبا لافق  
 عن مجلس العقد كما عرفت في سابقه ثم هل الموكل بناء على ثبوت النجاسة له تفويض الامر الى الوكيل بحيث يصير الحق خبايا لا قوى العقد لان  
 المستيقن من الدليل ثبوت النجاسة للعقود في صورته القوية عند العقد لا يحتمل بغيره ثم يمكن توكيله في التصرف او في مطلق التصرف فحقا او  
 التزاما وما ذكرنا انصح عدم ثبوت النجاسة للفضولين وان جعلنا الاجازة كاشفة لا لمتعاضة المتبايعين لان البيع لنقل ولا نقل هناك

فيكون  
الاجازة

فيلاندا عريان البيع لنقل العزة وهو موجود هنا فربما كان خطأ الاجبا حصول الملك شرعا بالبيع هذا المعنى منه في الفصول قبل  
الاجازة ويندفع ايضا بان مقتضى ذلك عند الحجاز في الصوف السلم قبل القبض مع ان هذا المعنى لا يصح على مند البيع القاني يتوقف  
الملك على انقضاء الحيثية ولو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض لو ثبتت للقبض  
على اجازة مع حضورها في مجلس العقد جبر واعتبا مجلس الاجازة على القول بان نقله وجه خصوصاً على القول بان الاجازة عقد وكذا  
على انقضاء توضحه مسألة عقد الفسخ وبكفج الانشاء ازالة من احدهما والاجازة من الاخر اذا جمعا مجلس فانهم يحتمل في كل  
المسئلة ان يكون الاجازة من المجر الزمها بالعقد فلا يخاف بعد ما خصوصاً اذا كانت ملفظ التفتة ولا فرق في الفصولين بل هما  
وغيره فلو تباع فاصباتهم نفساً استعمالهم بالعقد عن قابلية حقوق الاجازة بخلافه لور الموجه منها قبل قبول الاخر لاختلاف صورة العقد  
والله اعلم سئل لو كان العاقد واحداً نفسه وغيره عن نفسه وغير ولاية او وكالة على وجه يثبت المجر مع العقد بان كان ولها او وكلا  
مستقداً في التصرف المحكي عن الخلاف والفاضي والمحقق والعلل والشك والمحقق الثاني والمحقق المبني الصيغ وغيره من ثبوت هذا الجواز  
على الاشئين لانه بايع ومشتريه ما لكل منهما كما به احكامها الثابتة لهما من حيث كونهما متبايعين واحتمال كون الجواز لكل منهما بشرط  
انفاده بانثاء فلا يثبت مع قبا العناوين لشخص واحد مندفع باستقرار احكام المتبايعين جعل الغاية للفرق المسئلة للعقد  
مبنى على الغالب خلاف المحكي في بر من القول بالعقد واستقر غير ذلك وقال اليه المحقق لا رد يلى والفاضل الجواز والمحدث الجواز في كل  
بعض الافاضل من عناصره لا ينج عن قوة بالنظر الى ط النض لان الموضوع فيه صورة العقد والغاية فيه الاثر في المسئلة للعقد وله لاهها  
لا يمكن استظهار كون العقد في الموضوع ليشاحكم كل من البايع المشتري كما به احكامها اذ لا يفرق العربي بين قوله المتبايعان كذا وقوله لكل من  
الباع والمشتري الا ان القيد بقوله حتى يفترقا في اختصاص الحكم بصوتها مكان فرض الغاية ولا يمكن فرض الفرق في غير العقد ومنه يترتب  
القول بان كلمة حتى تدخل على الممكن والمستحيل لان يدان الفرق غاية مختصة بصورة العقد لا مختصة بالحكم بها وبالجملة فحكم المشا بالنظر  
الحظ اللفظ مشكل نعم لا يعيد بعد تنقيح المناط لكن الاشكال فيه والاولى التوقف على التخيير ومع صدق قولنا بالجواز فالظن بقا  
الى ان يسقط باحد المقتطات غير التفرق سئل ما قد يشق بعض اشياء البيع عن عموثوت هذا الجواز منها من ينطبق على المتبايعين  
والمشا كما قيل عند الجواز مطم بل عن ط لك انه محل فاق واحتمل في ثبوت الجواز للبايع الكلام فيه مبنى على قول المشا من عقد توقف الملك على  
انقضاء الجواز والافلا اشكال في ثبوت الجواز والظان لا اشكال في ثبوت الجواز بالنسبة بنفس البعض لان مقتضى الادلة انقضاء الجواز الملك  
الفسخ بالجواز من حينه لان اصله لا دليل على زواله بالفسخ مع قبا الدليل على زوال الجوز بعد تحققها الاعلى احتمال ضعفه الجوز فيما لو  
ظهر من يفتق عليه معيبا مبنى على تزلزل العلق واما الجواز بالنسبة الى اخذ القيمة فقد بق مقتضى الجمع بين دلالة الجواز ودليل عدمه  
لحق الرقبة في فرض من المفق كالتلف فلان نقل اليه يدفع القيمة ويبرز الثمن وتما كره من انه وطن نفسه على الغبن الكمال والمقصود من الجواز  
يترك دفع الغبن من نفسه ثم لان التوطن على شرائه عالما بانقضاء عليه ليس توطينا على الغبن من حيث المعاملة كذا المن ينقل عنه من  
الثلث وباخذ القيمة وتما كره من تغليب ثبوت العلق بما يجد ما نافع عن دفع الغبن لكن الانقضاء لا وجه للجواز المن ينقل اليه لكن شرائه اذ انك  
لحقيقة واخراج له عن الما لته سيجي سقوط الجواز بالامان بل يادنى تصف عقد ثبوت به اولى منه بطلان عقد ثبوت الجواز المن ينقل عنه من  
من يفتق عليه قدام على نلا من واخراج عن الما لته والحاصل انا اذا قلنا ان الملك فيمن يفتق عليه بقد لا حقيقة في المعاملة عليه من الجواز  
مواظاة على ارجاءه عن الما لته وسلكت في سلا لا يتقول لكنه حسن مع علمنا فم وقد يقال ان ثبوت الجواز المن ينقل عنه مبنى على الجواز  
والاشتاق هل يحصل الجواز بالبيع وبعد ثبوت الملك انا او الاول في الثاني والثالث في الثاني والعكس على الاولين والاخر يقولون  
بالعقد لا مصلته اختيار العلق وكون القيمة بد العين فتمتع استحقاتها من دون البد واستبقا لعلقه على الاخير ويحتمل فيها الثبوت  
جمعاً بين الحقيق دفعا للمنافاة من المين عللا بالنصير بالاجماع على امكان زوال البايع عن العوضين وتبرلا للفسخ من الاثر  
مع ظهوره في احدهما والعلق بمنزلة تلف العين ولاهم حكموا بجواز الفسخ والرجوع الى القيمة فيما اذا ناع بشرط العلق فظهر كونه من يفتق  
على الشر او يفتق بوجوب ذلك الظاهر الفرق بينه وبين المقتا وعلى الثالث يتجه لنا في لما رتب على حق الجواز عرض العلق ثم قال  
وحيث كان الحجاز في الجواز انه مجرد العقد في القوان بعد الملك ذلك الاجبا وكلام الاصحاب على ان احكام العقود والايقات تتبعها  
بمجر حضورها اذ لم يمنع عنها مانع من غير فرق بين الجواز وغيره بل قد صرحوا بان الجواز يثبت بعد العقد انه علة والمعلول لا يتخلف عنه  
كما ان الانقضاء لا يتخلف عن الما لاه الاقرب هو الاخير كما هو الما لاه المختلف في ثبوتها لانه لا يثبت الا لاجاع على خلافه وبوئيه الما لاه  
الاكثر ودعوا بان زهر الاجماع على ثبوتها الجواز في جميع ضرب البيع من غير استثناء انتهى كانه رفع مقا اقول ان قلنا انه يعبر في العقد

فيكون  
الاجازة

فيكون  
الاجازة

ما جاز





في

لوجوب الوفاء بالعقد وان لم يكن بنفسه ملكا لان ثمره يحتاج جواز الفسخ فلا يجل المقايض اما لو قلنا بعد وجوب المقايض جواز تركه الى المفسر البطل للعقد فحقا لا يخفى لان المفروض بقا سلطنة كل من المتعاقدين على ملكه وعد حقا لاحدنا في مال الاخر ويمكن ان يكون اثره ايجابا ورجوع العقد بفسخ في الجناح عن قابلية تحقير القبض المملوك فلو فرضنا شرط سقوط الجناح في العقد لم يخرج العقد بفسخ بشرط عليه قابلية التاثير قال في كره لو تعاقدا بفسخ العقد ان اجاز في المجلس للعقد ان اجاز اقبل التفاضل فكذلك وعلمنا التفاضل ان يفرضا قبله ففسخ العقد ثم ان نفرنا عن مراض لم يحكم بعضناهما فان نفرنا احدهما بالمفاد في عصى انتهى في من يثبت في جنا المجلس في الصر بفسخ او لان الزمانية قبل القبض وجب التفاضل ولو فرضنا عصى ففسخ العقد لو فرضنا في الالتزام فلا معصية ويحتمل قوبا عدا العضا مضم لان القبض مدخلا في الزوالة تركه انتهى في صريح الشيخ ايضا في ط بيشوت في تحاير في الصر قبل التفاضل وما ذكرنا يظهر الوجه في كون مبدأ الجناح للمالكين المحاضرين في مجلس عقد الفضولين على القول بيشوت الجناح من فان اجازت على القول بالنقل وكذا على الكشف مع احتمال كون من فان العقد في القول في مقتضات الجناح وارى رتبة علما ذكرها في التذكرة اشراط سقوطه في ضمن العقد اسقاطا بعد العقد التفرق والصرف فيقع الكلام في مسائل كسكت لا خلاف ظاهرة سقوط هذا الجناح باشرط سقوطه في ضمن العقد وغير الغنية الاجماع عليه يدل عليه قبل ذلك عموم المستفيضة المؤمنون والمسلمون عند شرطهم وقد يتجمل معارضة بعبارة الجناح ويرجع على تلك الادلة بالمرجات وهو ضعيف لان المرجح من حيث الدلالة والسند مفقود وموافقة على الاحتجاج لا يصير حجة بعد علم بالخصامة مستند في عموم دلة الربط كما يظهر من كتبهم ونحوه في الضعفاء المتكلم بمجوا و فوا بالعقود بناء على صير شرط عدا الجناح كالحجز من العقد الذي يجب الوفاء به اذ فيه ان دلة الجناح اخضر فخص بها العيوب الوجه مع خصا المستند في عموم دلة الشرط عدم كفو دلة الجناح المعاصرة لاهما فلو لم يثبت بشوت الجناح باصل الشرع فلا ينافي في سقوطه بالسقوط الجناح هو الشرط لوجوب العمل به شرعا بل النامد في دليل الشرط يقتضي بان المقصود منه عن الاحكام الاصلية الشائبة للشرطيات قبل وقوعها في حيز الاشراط فلا يعارضه دلة تلك الاحكام فالحال انه وجوب الوفاء بالند والعهد عدم مخالفتها باء الاحكام الاصلية المنذرة لولا التذكرة وبشهادة ما ذكرنا من حكومة دلة الشرط وعده معارضتها للاحكام الاصلية يحتاج الى المرجح استدلها الامام في كثير من الاخبار بهذا العموم على مخالفة كثير من الاحكام الاصلية منها صحيحه في اللب عريضة قال سالت ابا عبد الله عن رجل كان له ابل مملوك وكان تحت يديه جارية مكاتبته قد ادت بعض ما عليها فقال لها ابن العبد هل لك ان عينك في مكاتبتي حتى تودي ما عليك بشرط ان لا يكون للجناح بعد ذلك على ان اذ انت مملكت نفسك قلت نعم فاعطاها في مكاتبته على ان لا يكون لها الجناح بعد ذلك قال لا يكون لها الجناح المسلمون عند شرطهم والرواية محمولة بقبرية الاجماع على عدم لزوم الشرط الا ابتداء شره على وقوع الاشراط فمقتضى العقد لازم والمصاححة على اسقاط الجناح المقتضى بسببه لمكاتبته بذلك المال كيف كان فلا يستدل بها بقاء الشرط على الجناح الثابت القوتما دليل على حكومتها عليها لامنازتها الموجهة الناس المرجح نعم قد يشكل المسند بدليل الشرط في المقام من جواز الاول ان الشرط الجناح فانه اذا كان العقد المشروط فيه لازما لان الشرط في ضمن العقد الجناح لا يبرده حكمه على اصل العقد بل هو كالعقد فلزم الشرط يتوقف على لزوم العقد ولو ثبت لزوم العقد بلزوم الشرط لم يلزم ذلك في ان هذا الشرط مخالف لمقتضى العقد على ما هو قوله البيضا بالجناح فاشراط عدا كونها بالجناح اشراط لم بعض مقتضيات العقد الثالث ما استدبر بعض الشافعية على جواز اشراط السقوط من ان اسقاط الجناح في ضمن العقد اسقاطا للم لا يجزى لان الجناح لا يسلخ فاسقاطه فيه كاسقاطه قبله وهذا ولكن شئ من هذا الوجه لا يثبت للاستشكل اما الاول فلا خلاف في خروج الشرط الشرط الا ابتداءه لاها كالعقد الواقعة في ضمن العقود الجارية بالذات والجناح فاعلمنا على الجواز لان الحكم بلزوم الشرط مع فرض جواز العقد بشرطه بما لا يجتمع لان الشرط تابع كالقيتد للعقد المشروط به ما اذا كان يفرض مؤدى الشرط ثم ذلك للعقد المشروط به كما فيما نحن فيه لا التزاما اخر مغاير للالتزام اصل العقد فلو ثبت ثابت بمقتضى عموم وجوب الوفاء بالشرط عين لزوم العقد فلا يلزم تعكيب بين التابع والمتبوع في لزوم والجواز واما الثاني فلا في الجناح حق المتعاقدين فحقنا العقد لو خلى ونفسه فلا ينافي سقوطه بالشرط وبعبارة اخرى لمقتضى الجناح العقد من حيث حتى لا يوجد بدونه وقوله البيضا بالجناح وان كان لظهوره في لعلنا التامة الان المتبادر من الامة صوة مخلو عن شرط التفرغ مع مقتضى الجمع بينه وبين دليل الشرط كون العقد مقتضيا لتمام العمل ليكون الخلف متعاشرا نعم بقي الكلا في دفع توهم انه لو بني على الجمع هذا الوجه بين دليل الشرط وعموم الكتاب لنته لم يبق شرط عا لفظ الكتاب لنته لا لمقتضى العقد ومحل ذلك ان كان في باب الشرط لان محل القول في دفع ذلك فيما نحن فيه ان حيث علمنا بالنص والاجماع ان الجناح حق مالي قابل للاسقاط والادنى لم يكن سقوطه منافية للشرع فلم يكن اشراطه شرطا للمنافاة كما لو اشراط في هذا العقد سقوطا للجناح في غير واما عن الثالث بما عرفت من ان المتبادر من النص المبني للجناح صوره مخلو عن الاشراط واقدا المتابعين على عدا الجناح فائدة الشرط ابطال

في

سقوط الجناح بالشرط

في

عقد

لا يثبت له

لا إباحة المانع ويمكن أن يستأنس لرفع الاشكال من هذا الوجه الثالث ومن مابقه بصيغته فاللبن عطية المقترنة ثم ان هذا الشرط يتصور على وجه  
 احدها ان يشترط عند التجار وهذا هو المراد من شرط السقوط فيقول بعت بشرط ان لا يشتت بخار المجلس كما مثله في الخلاف وطا والفتية و  
 المذكور لان المراد بالسقوط هنا عند الشوق لا الانقضاء الثاني ان يشترط عند الفسخ فيقول بعت بشرط ان لا افسخ في المجلس من جمع الى التزام  
 حقه فلو خالف الشرط وفسخ فيجوز ان يفسخ فلو خالف الشرط وفسخ لان وجوب الوفاء بالشرط مستلزم لوجوب ايجاده عليه عند سلطنته على تركه كما  
 لو باع مندهور الصندل لزيد بن علي ما ذهب اليه غير واحد فخالفت الشرط وهو الفسخ غير نافذة في حقه ويجوز له الفسخ لعوده بل التجار والائتم  
 تبرك الفسخ لا بوجوبه الفسخ على ما قاله بعضهم من ان بيع مندهور الصندل خلت وجوب للكفارة لا فسخ فلا فائدة في هذا غير لازم على ما ان  
 ما يترتب على مخالفة الشرط في غير هذا المقام من تسلط المشرط على الفسخ لو خالف الشرط غير مرتب هنا الاحتمال الاول او فسخه ووجوب  
 الوفاء بالشرط الدال على وجوب ترتب آثار الشرط وهو عند الفسخ في جميع الاحوال حتى بعد الفسخ فيستلزم ذلك كون الفسخ الواقع لغيره كما  
 تقدم فظهر في الاستدلال بوجوب الوفاء بالعقد على كون فسخ احد المتعاقدين الفسخ لا برفع وجوب الوفاء الثالث ان يشترط اسقاط العقد  
 ومقتضى ظاهره وجوب اسقاط العقد بعد الفسخ ولو اخل بفسخ العقد فني تأثير الفسخ الوجهان المتفقان والاقوى عند التاثير وهو الشرط  
 الفسخ بمجرد اسقاط المشرط ليجاز بعد العقد ان يفسخ وجهان من عدم حصول الشرط ومن ان المقصود منه انما العقد فلا يحصل  
 الا اذا فسخ والاولى بناء على القول بغير تأثير الفسخ هو عند التجار بعد تخلف الشرط وعلى القول بغير تأثيره لانه قد يكون الغرض من  
 الشرط عند نزول العقد يكون ثبات المشرط على سلطنة الفسخ مخالفا لمصلحة المشرط وله وقد يموت دون ذلك وينقل الى واد ثبوت الكلام في  
 ان المشرط انما يشترط انما هو منع كونه من العقد فلو ذكره قبله لم يفد العقد الدليل على وجوب الوفاء بصدقه الشرط على غير المذكور العقد  
 غير ثابت لان المتبادر عن هذا الالزام المرتبط بمطلبه وقد تقدم عن القاموس ان الالزام والالتزام في البيع بخو وعنه الشيخ  
 الفاضل باشر الشرط المتقدم قال في محله ان لو شرط قبل العقد ان لا يثبت بينهما خبايا بعد العقد صح الشرط ولم العقد بفسخ الايجاب  
 القول ثم نقل الخلاف عن بعض اصحاب الشافعي ثم قال ليلنا انه لا مانع من هذا الشرط والاصل جوازه وعموم الاجابة جواز الشرط بقوله  
 هذا الموضع انتهى بخو المحكي عن جواهر القاضى قال في محله على ما حكى عنه بعد ذلك عند في لان نظر فان الشرط انما يعتبر حركه لو وقع في متن  
 العقد فم لو شرط قبل العقد تباعا على ذلك الشرط صح ما شرطه انتهى اقوال النابيع على ذلك الشرط ان كان بالاشارة اليه العقد بان  
 يقول مثلا بعت على ما ذكر فهو من المذكور من العقد ان كان بالقصد اليه التبايع عليه عند الانشاء فهذا هو ط كلام الشيخ نعم يحتمل ان  
 هذا الشرط الاول ان اراد بقوله قبل العقد قبل تمامه هذا هو المناسب للالتزام لا بعد المانع من هذا الاشرط ويزيد ايضا على  
 بعض اصحاب الشافعي بما يخالفه صحة هذا الاشرط في متن العقد قد صرح في كونه نكاحا بخلاف بعض المشافعية في اشرط عند التجار في متن  
 العقد استدلوا بان التجار بعد تمام العقد لا يصح اسقاطه قبل تمامه والحاصل ان ملاحظة عنوان المسئلة في الخلاف ذكره واستدل  
 الشيخ على جوازه وبعض المشافعية على المنع يكاد يوجب القطع بعد اذ ان الشيخ صورته تر الشرط في متن العقد كيف كان فالاقوى ان الشرط  
 الغير المذكور من العقد غير مؤثر لانه لا يلزم بنفس اشرطه السابق لان الحق في السابق ما وعدا بالزام والالتزام تبرع لا بوجوب الوفاء به  
 العقد للاحتيان وتبع مبتدأ عليه لانه لا يلزم من شرطه بالزام العقد لا يجعل المتكلم والا فهو مفسد ليس من متعلق  
 الكلام العقد مثل العوضين وقد ورد بما حتى يقيده كقولنا يكون كالمحدث النوى بعد نصب القيرنة فان من باع داره في حال بانه في  
 الواقع على عقد تجار لم يحصل له في ضمنه بيعه لانه انما يبيع بعد انشاء التزم بعد التجار ولم يقيده لانه يبيى بخلاف قوله بعت على ان التجار الذي مؤده  
 بعتك ملتها على فسخه باينا على ان لا تجار في ان نشأه للبيع قد اعتبره مقيدا بانشاء التزم عند التجار فخالص الشرط الزام في التزم مع  
 اعتبارا بقتيد الثاني بالاول وتام الكلام في باب الشرط انتم فرج ذكر العلامة في كونه مورد العقد جواز اشرطه في خبا المجلس وغيره في متن  
 العقد هو ما اذا نذر المولى ان يبيع عبدا ذابا عراب قال الله على ان اعتقك اذا بعتك قال لو باع بشرط نفى التجار لم يصح البيع لصحة النذر  
 فيجب الوفاء به ولا يتم برفع التجار وعلى قول بعض علمائنا من صحة البيع مع بطلان الشرط يلغو الشرط ويصح انتهى اقوال هذا مبنى على ان  
 العلقا بين وجوب عقد تسلط الناذر على المصروفات المضافة له وقد مر ان الاقوى في الشرط ايضا كونه كل مسئلة ومن المسئلة اسقاط  
 هذا فيما بعد العقد بل هذا هو المسقط الحقيقي ولا خلاف ظاهره في سقوطه بالاسقاط وبطلان عليه بعد الاجماع فحوى ما سمي البعض  
 المال على سقوط التجار بالتصرف معك لا بانه رضى بالبيع مضافا الى الفاعل المسلم من ان لكل ذي حق اسقاط حقه ولعله لغوى في تسلط  
 الناس على اموالهم فهم اولوا تسلط على حقوقهم المتعلقة بالاموال لا معنى لتسلطهم على مثل هذا الحق والقبول الماتله للمقتل الاغنى  
 نصر فهم فيما ياتى من الاسقاط ويمكن الاستدلال به بل الشرط لو فرض شموله للالتزام لا يمتد انما ان الفاسق سقوط تجار بكل لفظ

في ثبوت الشرط  
 في ثبوت الشرط  
 في ثبوت الشرط

في ثبوت الشرط  
 في ثبوت الشرط

الاجازة

عليه باحكام الدالات العربية المعقولة ونحو ما دل على كفاية بعض الافعال في اجازة عقد الفسخ وضد الاسقاط النافذ  
ما تقدم من السط على اسقاط الحقوق وعلى هذا فلو قال احدهما اسقطت الجارية من الطرفين فرضي الاخر سقطت الجارية الراضية لكونها  
باسقاط الاخر جارية اسقاط ايضا مسئلة لو قال احدهما الصاحبة خترة ان ختار المامو الفسخ فلا اشكال في انفسا العقد ان ختار الاما  
ففي سقوط جارية الراضية مضم كما عن كذا الاكثر بل عن الخلاف لا يخاف عليه وبشرط ارادة تليد الجارية الصاحبة الامه وفاق على الاطلاق  
مضم كما هو في الشذرة او مع قيام اذلة لا استكشاف في التفويض ويكون حكم التفويض كالتمليك لقول لو سكنت فينا السكن  
بالاجازة ووجهه اوضح واما ما خالفنا من بقاء مضم او بشرط عدا اذلة يملك الجارية كما هو في كذا او سقوط جارية مضم كما عن الشيخ في قول  
والاوطان بان كلمة اخبر يجب صفة اطلاق جارية الخاطبة حد من في العقد من الفسخ والامضا وليس فيه دلالة على ما ذكره من بقاء  
الجارية او تفويض الامر واستكشاف الحال نعم الظاهر عن من حال الامران دعيه مستكشاف حال الخاطبة كما نرى في الفرض السابق كان لما نرى  
تمليك الخاطبة لشيء كما يظن من باب الطلاق فان تم دلالة على اسقاط الامر ختار بذلك الا فلا يبرل الجارية وعليه يحمل على نقد  
الصحة ما ورد في ذيل بعض اجابنا المجلسين بما بالجارية مالم يفترقا او يقول احدهما الصاحبة خترة ثم لا اشكال في ان اسقاط احدهما  
ختاره لا يوجب سقوط ختار الاخر ومنه يظهر انه لو اجاز احدهما وفتح الاخر انفسه العقد لانه مقتضى ثبوت الجارية فكان العقد بعد  
احدهما جارية من طرف الفاسخ ووزن الجبر كما لو جعل الجارية من والامر لاحدهما وهذا ليس بخاصة بالاجازة والفسخ وترجيحنا عليه نعم  
لواقتضت الاجازة لزوم العقد من الطرفين كما لو فرض ثبوت الجارية من طرف واحد المتعاقدين او طرفهما لمقتضى كالاصيل الوكيل  
فانما احدهما وفتح الاخر دفعة واحدة او صرف في الجارية في العوضين فغير واحد كما لو باع عبدا تجارية ثم اعتقها جميعا ختار  
العبد فسخ واعتاق الجارية اجازة واختلف الورثة في الفسخ والاجازة تحتقر المقارن في العلامة في جميع هذه الصورتين تقديم الفسخ ولم  
يظهر وجه تام وسبغى الاشارة الى ذلك في موضعه مسئلة من جملة مسقطات الجارية افرق المتبايعين ولا اشكال في سقوط الجارية  
لا في عقد اعتبارا لوزن في رضانا بالبيع وان كان في بعض الاجازات لك مثل قوله فاذا فترقا فلا جارية لهما بعد الرضا ومعنى ثبوت ثبوتها  
مع كونها متفرقتين حين العقد فترقا بالقبول الى الهيئة الاجتماعية الحاصلة لهما حين العقد فاذا حصل افرق الاضام في ولو شام  
او تقع الجارية فلا يعتبر الخطوة ولذا حكى عن جماعة التغيير في لاسفان والظان ان ذكره في بعض العبارات لبيان قل الافراد خصوصا  
مثل قول الشيخ في الخلاف قل لا يقطع بخر الجارية خطوه مبنى على العال في الخارج وفي التمثيل لقل الافرق فلو تبايعا سفيديان  
متلاصقين كفي مجرى فترقا فبعض اعتبار الخطوة اعترا بتمثيل كثير من الاصحاب عن صريح اخر النام في كفاية خطوة  
لاضارة الاطلاق الى ازيد منه فيستصحب الجارية وبوبه قوله في بعض الروايات فلما استوجبهما فتم فيتم خطا الجارية  
وفي منع الاضارة ولا لرواية ثم اعلم ان افرق على ما عرفت من معناه يحصل بخر كذا احدهما وبقاء الاخر في مكانه فلا يعتبر بخر كذا من الطرفين  
في صدور فترقا فبخر كذا من احدهما لا يبيح افرقا حتى يحصل عند المساجبة من الاخر فترات الافرق من المخول وابطاها بكونها فترقا  
من الساكن ولو تحرك كل منهما كان حركة كل منهما افرقا بلا حطة عدم مصاحبة الاخر وكيف كان فلا يعتبر في الافرق المسقط كركل  
منهما الى غير جانب الاخر كما دل عليه الروايات الحاكية لشرء الامام ع ارضا وانه قال فلما استوجبهما فتم فبخر خطا الجارية الجارية  
فاثبت فترق الطرفين بمشيئة فقط مسئلة المرفوعة لا اعتبارا بالافترق عن اكره اذا منع من التبايع ايضا سواء بلغ حد سلب الجارية  
ام لا الاضالة بقاء الجارية بعد ثبوت الاختيار من الفعل المسند الى الفاعل المختار مضافا الى حديث رفع ما استكره هو عليه تقدم  
في مسئلة شرائ الاختيار في المتبايعين ما يظن منه عموم الرفع للحكم الوضعي المحمول على المكلف فلا يختص برفع التكليف هذا ولكن يمكن  
منع لبادر فان المتبادر هو الاختيار في مقابل الاضطرار الذي لا يعيد فعلا حقيقيا فانما ينفس الفاعل بل يكون صورته فعل قاع به  
المضطر لا في مقابل المكره الفاعل لا في مقابل الاضطرار الذي لا يعيد فعلا حقيقيا فانما ينفس الفاعل بل يكون صورته فعل قاع به  
القول الفصل مع من المعروف بالاصحاب ان الافرق ولو اضطررا مسقط الجارية اذا كان الشخص متمكنا من الفسخ والامضا مستدلين  
عليه بحصول الفرق المسقط للمضا قال في تقليل الحكم المذكور لانه اذا كان متمكنا من الامضا والفسخ فلم يفعل حتى وقع الفرق كان  
ذلك لا على الرضا والامضا انتهى في مع صد تعليل الحكم المذكور بقوله تحقق الافرق مع تمكن من الاختيار انتهى ومنه يظهر انه لا وجه  
للاستدلال بحديث رفع الحكم عن المكره للاعتراف بدخول المكره والمضطر اذا تمكنا من التبايع والاحاصل ان فتوى الاصحاب ان الفرق  
عن اكره عليه على ان التبايع غير مسقط للمضا وانه لو حصل احدهما باختياره سقطت الجارية وهذا لا يصح الاستدلال عليه ختار الادلة  
بالفرق الاختياري لا بان مقتضى حد الرفع جعل الفرق المكره عليه كالاخر لان المرفوع من الفرق الاضطراري ايضا مسقط مع قوعه في

الاجازة

حال المكان



فيما ذكره في  
الحكم

حال التمكن من التخيير لا في الاستدلال عليه مضافا الى المثرة المحققة بالخيار ولا لاجتماع المحكم والى ان الاستدلال من التفرق ما كان عن صحة  
 بالعقد سواء وقع اختيارا او اضطرارا بقوله في صحيح الفقيه فان اختلفا فلا خيارا بعد الرضا منهما دل على ان الشرط في السقوط لا يفرق  
 الرضا منهما ولا يربط الرضا المعتبر ليس الا المتصل بالفرق بحيث يكون التفرق عنه فلا يعتبر الرضا مانا خراجا عما اوتى ان قوله بعد  
 الرضا اشارة الى اناطة السقوط بالرضى بالعقد المستكشف عن فراقهما فيكون الافتراق مسقطا لكونه كاشفا نوعا عن رضاها بالعقد  
 اغراضها عن الفسخ وعلى كل تقدير فيدل على ان التفرق ولو اضطرارا ان كانا متمكنين من الفسخ لم يفسخا كسقف لدواعي رضاها  
 بالعقد فقط بخلاف ما اذا هو انما استفاد من الشيخ قدس سره كما صرح به عبارة طائفة المتقدمين مستلما لو اكره احدنا على التفرق ومنع التخيير  
 وبقي الاخر في المجلس فان منع من المصاحبة التخيير لم يقطع خيارا احدهما لانها مكرهان على الافتراق وترا التخيير فدخل في المسئلة البقية  
 وان لم يمنع من المصاحبة فيقول فوضيحت لان افتراقهما المسند الى اختيارهما كما عرفت يحصل بحركة احدهما اختيارا وعدمه مصلحته  
 الاخر كذا وان اكره على التفرق لا يقطع حكمه ما لم ينضم معه الاكره على التخيير فيقول بتحقيق الاكره المسقط احدهما دون الاخر فيجوز  
 تارة باكره احدهما على التفرق وترا التخيير بقا الاخر في المجلس بخلاف المصاحبة والتخيير اخرى بالعكس بقا احدهما في المجلس كونه  
 المنع عن التخيير من هاهنا لا اختيارا وحمل الكلام هو الاول وينبغي بحكم الشايع والاقوال فيه اربعة سقوط خيارا كما عرفت المحقق و  
 العلامة وولد السيد العبد الشيخنا الشهيد قدس سره الله اسرارهم وبثبوتها كما عرفت فظا والمحقق والشياطينيين ومحملا  
 وسقوطه في خواصه وفضل في التخيير بين بقا المختار في المجلس فالثبوت لهما وبين مفارقة فالتسقوط عنها ومبوق الاقوال على  
 ان افتراقهما المجهول غاية في هاهنا هل يتوقف على حصول عن اختيارها او يكفي فيه حصول عن اختيار احدهما وعلى الاول هل يكون اختيارا كل  
 مسقطا بخلافه او يتوقف سقوط خيارا كل واحد على مجموع اختيارهما فعلى الاول يسقط خيارا المختار خاصة كما عرفت بخلاف وجواهر الفقهاء  
 وعلى الثاني ثبت المختار ان كان غرضا والمحقق والشهيد الثانيين على الثاني فهل يعتبر في المسقط المختار كما كونه فضلا وجوبا وكحرصا  
 باختيار احدهما او يكفي كونه تركا اختيارا كالباقى في مجلس العقد بخلافه فعلى الاول يتوجه لتفصيل المصنف في التخيير بين بقا الاخر في مجلس  
 العقد نه هاهنا على الثاني يسقط المختار ان كان غرضا المحقق العلامة وولد السيد السيد العبد شيخنا الشهيد علم ان ط الايضاح ان  
 قول التخيير ليس قول المعايير المبسوطا وان محل الخلاف اذا لم يبق الاخر المختار او لا يسقط خيارا اتفاقا حيث قال في شرح قوله والد  
 لو حمل احدهما ومنع عن التخيير لم يسقط خيارا على اشكال ولما الثانيان منع من المصنف التخيير لم يسقط خيارا والافلا قرب سقوطه  
 خياره الاول انتهى لان هذا مبني على بقا الاكون وعدا ومفارقة الباقي في المؤثر وعند ان الافتراق يتوجه او عند غرضي عند البقاء  
 او اتفاقا الباقي الى المؤثر يسقط لان فعل المفاقة وعلى القول ببقائها واستغناء الباقي عن المؤثر وبثبوت الافتراق لم يسقط خيارا  
 لم يفعل شيئا وان قلنا ببقاء الافتراق والعقد ليس بمقبل فكذلك ان قلنا انه بطل سقط ايضا والاقرب عندنا السقوط لان غرضنا في المقابلة  
 وهذا الكلام ان يوقر فيه يمنع بنا الاحكام على هذا التدقيقا الامر على كل حال صريح ان الباقي لو ذهب خيارا فلا خلاف في سقوط خيارا  
 وظاهره كطائفة القواعد ان سقوط خيارا لا ينفذ عن سقوط خيارا الاخر فينبغي القول المحكي عن الخلاف وجواهره لكن العبارة المحكية عن  
 الخلاف طائفة بهذا القول لو اكرهها او احدهما على التفرق بالامتناع على وجهه يتكأن من الفسخ والتخيير فلم يفعل بطل خيارا او خيارا  
 من تمكن من ذلك ونحوه المحكي عن الفاضل انه لو لاجبوا التخيير بين خيارين لا قصر على قوله بطل خيارا بما قبل بل حكى هذا القول عن كونه  
 او صير محما وفيه ما لم وكيف كان فالظاهر في بادي النظر ثبوت المختار من الاصل ما تقدم من تبادر تفرقه عن رضو منهما فان التفرق وان  
 لم يعتبر كون خيارا با من الطرفين لان احدهما ولا في سقوط خيارا خصوص الرضا اذا الغاية غاية التخيير فان تحققت سقطا والابتداء عليه  
 تقدم من صحة الفسخ المصحة بان اناطة سقوط خيارا بالرضا منها المتفق با رضاهما لكن يمكن التضييق عن الاصل بصد تفرقهما وتبادر  
 تفعل بكونه عن رضا كليهما ثم بل المتيقن اعتبار رضا احدهما وطا الصحيح ان كان غرضا لان مقتضى طلاق ما يستفاد من الرواية الشايع  
 كحاكية لفعل الامانة وان قال في شئ خطا ليجب البيع حين افتراقنا جعل مجرد شبهة لصد الافتراق المحمول غاية التخيير وجعل البيع عليه  
 له من رضى اعتبار رضى الاخر وشعوره بمشي الامانة ودعواضلي الى صوره شعور الاخر وتركه المصاحبة خيارا بمشوقه وطا الصحيح ان  
 كان احضرا لان ظهور الرواية في عدم دخيلة شئ اخر في الدل على مفارقة احدهما حين موثدا بالترام مقتضا في غير واحد من المقامات  
 مثلا اذا مات احدهما وفارق الاخر اختيارا فان لظاهرتهم عند الخلاف في سقوط المختارين وقد قطع به في جامع المقاصد مستدلا بان  
 قد تحقق الافتراق فقط المختار مع ان المذنبين يثبتون المختار لهما فيما نحن فيه وكذا لو فارق واحد منهما حال نوم الاخر وغفلة عن مفارقة  
 صاحبه مع ما يندل من فعل الاجماع عن السيد عبيد الدين وطا المنبى المتقدم عن لا يبيح ايضا عند الخلاف في عدم اعتبار الرضا من الطرفين

كتاب النكاح

وإنما الخلاف في أن البقاء اختياراً أم مفاداً اختيارياً لم لا بد من القواعد التي لا بد من سقوط خيار المكره متفرع على سقوط خيار المالك من غير اشتراط  
 وجوب خلاف في هذا المقنع هو الذي ينبغي أن الغاية أن حصلت سقط الخياران والآبائهم وعادة الخلاف المفهومة وإن كانت ثابتة  
 في التقييد بين المتبايعين في الخيار إلا أنها ليست بطلاناً لتمام احتمال إرادته سقوط خيار المتكهن من الخيار من حيث تمكنه مع قطع  
 النظر عن حال الآخر فلا ينافي في سقوط خيار الآخر لاجل التلازم بين الخيارين من حيث اتحادهما في الغاية مع أن قبول عبادة لبعض الصور  
 التي لا يخص بطلان الخيار بالتمكن مما لا بد منه كما لا يخفى على المتأمل وحملها على ما ذكرنا من إرادته الممكن لا بشرط إلا إرادة خصوصاً فقط أو  
 من تخصيصها ببعض الصور وتعلق نظر الشيخ والقاضي في أن الافتراق المستند إلى اختيارها جعل غاية لسقوط خيار كل منهما فالتسليم  
 اختياراً أحدهما سقط الخيار خاصة وهو استنباط حسن لكن لا بد من دليل على صحة النص أنه يظاهر بما ذكرناه حكمه على المسئلة وهي إذا  
 أكره أحدهما على البقاء ممنوعاً من الخيار وفارق الآخر اختياراً فإن مقتضى ما تقدم من الإيضاح منبني الخلاف عدم الخلاف في سقوط  
 الخيارين هنا ومقتضى ما ذكرنا من مبنى الأقوال جريان الخلاف هنا أيضاً وكيف كان فالحكم بسقوط الخيار وعليها هنا أقوى كما لا يخفى  
 مسئلة لو زال الإكراه فالحكم عن الشيخ وجاؤه امتداد الخيار باستدراج الزوال ولعله لأن الافتراق الحاصل بينهما في حال الإكراه  
 كالمعتمد فكأنهما بعد تجميعهما في مجلس العقد الخيار باق وبينه أن الهيئة الاجتماعية الخاصة بهن العقد قد رقت حساً غاية الأمر عدم  
 ارتفاع حكمهما وهو الخيار بسبب الإكراه ولم يجعل مجلس زوال الإكراه بمنزلة تحلل العقد لم يحصل أن الباطن بحكم الشرع هو الخيار  
 العقدان النص ساكت عن غاية هذا الخيار فلا بد من القول بالفوق كما عن كره ولعله لأنه المقدار الثابت يقينا لاستدراج الحق المتيقن  
 وأما من القول بالزحاح إلى أن يحصل التسقط لاستصحاب الخيار والوجهان جاريان في كل خيار يظهر حاله من الأدلة مسئلة ومقتضى  
 هذا الخيار التصرف على وجهيات في خيار الحيوان والشرط ذكره الشيخ في المبوط في خيار المجلس في الصرف والعلامة في النذرة ونسب إلى جمع  
 من تأخر عنه بل بما يدعي على طائفة عليه وحكي عن الخلاف والجواهر والكافي والسرر ولعله لدلالة التعليق في بعض أخبار خيار الحيوان  
 وهو الوجه في اتفاقهم على سقوط خيار الشرط إلا أنه لم يرد فيه نص بالمخصوص بل بسقوط خيار المشتري بقصره مستفاد من نفس ذلك  
 الرواية المسئلة حيث قال في حديث المشرقي فيما اشترى حداً ما قبل الثلاثة أيام فذلك معنى من شرط فان المنفي يشمل شرط الحيوان  
 وتفصيل تصرف المسقط سبحانه الشا في خيار الحيوان خلاف بين الأماينة في شوق الخيار في الحيوان المشرط والنفس والقوى العموم  
 لكل ذي حيوة فيشمل مثل الجرد والزبور والسمك والعلق ودوالق ولا يعبد اختصاصاً بالحيوان المقصود حيوته في الجملة مثل السمك والخمر  
 من الماء والجرد الهز في الأفاء وشبه ذلك خارج لأنه لا يباع من حيث أنه حيوان بل من حيث أنها لحم ويشكل فيما صا كل لفارض كالصبي المشرط  
 الموت بصلابة السم أو بجرح كلب العلم وعلى كل حال فلا يبعد هنا في وجه تعلقنا من البائع قبل القبض في زمان الخيار وفي منتهى حياته مع  
 عدم بقاءه إلى الثلاثة وجوه ثم أنه هل يخص هذا الخيار بالبائع المعين كما هو المنقح في النظر من الإطلاق مع الاستدلال في بعض عقائد  
 الإجماع كما في النذرة بالحكمة الغير مجازية في الكلي الثابت في الذمة أو يعم الكلي كما هو المذهب في من النص القوي لم يجد مصرتها باحداً من نعم  
 يظهر من بعض المعاصرين الأول ولعله لا أقوى وكيف كان فالكلام فيمن له هذا الخيار وفي مدة من حيث المبدأ والنتهي متقطعتين برسم ما  
 مسئلة المشتمل اختصاص هذا الخيار بالمشتري حكى عن الشيخين والصديقين والاسكافي وابن خزيمة والشاميين والختم والحليين التسليم لمعظم  
 المشايخين وعن الفقيه وطال الدرس الإجماع عليه وهو قوله إذا افتراق وجب البيع خرج المشتري بقول البائع بل لمعوا ووافقا العقوب بالنسبة  
 إلى الغير فيه خيار المجلس بالأصل أو بالاشتراط ويثبت الباطن بعد القول بالفضل بديل عليه نص ظاهر واحد من الاختصاص منها بالفضل  
 باع في عبد الله قال قلت له ما الشرط في الحيوان قال ثلثة أيام للمشتري قلت وما الشرط في غير الحيوان قال البيع بالخيار ما لم يفرق فإذا فرقا  
 فلا خيار بعد الرضا وظهر اختصاص خيار المشتري بالإطلاق في خيارها في بيع غير الحيوان بعد الافتراق يثبت إذا كان الثمن حيواناً يبيعها  
 في الظاهر رواية على بن إسحاق عن الحسن الرضا قال خيار في الحيوان ثلثة أيام للمشتري فان ذكر القيد مع إطلاق الحكم فيجوز لا لكونه حلياً  
 نحو ما صححه الحلبي في الفقيه عراب عبد الله قال في الحيوان كله شرطه ثلثة أيام للمشتري وصححه ابن بابويه عن عبد الله قال الشرط في  
 الحيوان ثلثة أيام للمشتري وأظهر من الكل حقيقة ابن بابويه الحكمة عن قرب الاستاقا لثالثاً باع عبد الله عن رجل اشترى خياراً من خيار المشتري  
 أو للبائع وكلها كلمة قال فجاء المشتري فخرقه ثلثة أيام فإذا مضت ثلثة أيام فقد جازى المشتري وعرض ثلثة أيام للمشتري وعرض ثلثة أيام للمشتري  
 للبائع نص وحكي عن لا تصاد عن الإجماع عليه صالة جواز العقد من الطرفين بعد ثبوت خيار المجلس وصححه محمد بن مسلم المتابع بالخيار  
 ثلثة أيام في الحيوان وفيما سؤدد للمع حتى يفرقا وبها تخصص عموم الزوم بعد الافتراق ويأرجح بحسنه من صحة ابن بابويه الحكمة  
 عن قرب الاستاقا قدس حوتين حجج رواية مثل محمد بن مسلم وزاد وأضربها على غيرهم من الثقات مضافاً إلى رواها في الكتب الأربعة المرجح على مثل

كتاب النكاح

كتاب النكاح

كتاب النكاح

قريبا لا سنا من الكتب التي لم يلفت إليها أكثر أصحابنا من بعد غفلتهم عنها او عن مراجعتها واما الصحيح الاخر المكافئ سند صحيح  
 مسلم لاننا ان لا نهما بالمعقول لا يبلغ في الظهور مرتبة منطق البصيرة يمكن حملها على بيان الفرق الشديدة الحاجة لان الغالب في المعاملة  
 معاملة الحيوان كون رادة الفصح في طرف المشتري لاطلاقه على خفايا الحيوان ولا يربك الاظهرية في الدلالة متقدمة في باب الترجيح على الاكثر  
 واما ما ذكره في تاويل صحته بسلام من ان الحيوان المشتري على البائع فكان بين المجموع في غاية الشك والظن واما الشك المحقق فلا يصح على  
 السيد بل مطم بعد العلم بمسند الشك ومحاكم الوجود مع لم يذكره واجماع الفقيه لو سلم رجوعه الى اختصاص الحيوان المشتري لا يوجب ثبوته لمعان  
 باجماع الانصاف الصحيح في ثبوت البائع لعله لداقوى في المسائل قول السيد مع قطع نظر عن الشك بل الاتفاق على خلافه وتبعه على ذلك  
 في المناهج وتوقف في غاية المردود حواشي عدد وتبعض المقصر هذا ولكن الانصاف ان خبايا المشتري حيث الحيوان لا يضر بغيرها عن الصحيح  
 اشهادها بين الرواة حتى محمد بن مسلم الرضا والصحيح ان المرجع بعد النكاح في عودته لزوم العقد بالانفاق والميتقن خروج المشتري فلا ريب في  
 صفه هذا القول لم هنا قول ثالث لعله اقوى منه وهو ان الحيوان لا يضر في العقد الحيوان ثمننا او ممتلكنا لئلا يجتمع من المتأخرين منهم السيد في  
 المسائل ان الحيوان صحيح محمد بن مسلم المتبايع بالحيوان ما لم يفرق وصاحب الحيوان بالحيوان ثمننا ولا ينافيه بقتيد الحيوان المشتري في مؤنفة من فضال  
 لاحتمال رد واليقتيد ووالغالب ان الغالب كون صاحب الحيوان شريفا ولا ينافي في هذا الدعوى المتكلم بل طلاق صحيح محمد بن مسلم لان الغلبة  
 قد يكون بحيث يوجب نزع اليقتيد عليها ولا يوجب نزع الاطلاق ولا ينافيها انهم ما دل على اختصاص الحيوان المشتري لور وبها موافقا  
 من كون الثمن غير حيوان ولا يصح محمد بن مسلم المشتري للثمن المتبايعين لا مكان يقتيد ها وان بعدا اذا كان العوضا حيوانا لكن الاشكال في  
 الاطلاق الصحيح لاولي من جهة قوة انصراف المشتري فلا يحصر في ثمنه لثمنه او بعد المجلس فلا يحصر في ثمنه مستعلا لافق  
 بين الامتد وجزها في هذا الجواز في الفقيه كما عن الحلبي ان متجنا الامتد استبرأ بها بل غرا لا بد في قول الاجماع ودر بما ينسب هذا الى الفقيه  
 والنهاية والمراسم من جهة حكمهم نصا البائع لها امتد الاستبرأ ولم اقف لم على دليل مستعمل مبد هذا الجواز من حين العقد فلم يستقرقا  
 ثلثة ايام انقضت خبايا الحيوان وبقي خبايا المجلس لثمنه قوله ان الشرط في الحيوان ثلثة ايام وفي غير حتى يفرقا خلافا للحكمي عن ابن زهر مجمله  
 من حين الفرق وكذا الشيخ والحلي في هذا الشرط المتحد مع هذا الجواز في هذا الحكم من جهة الدليل المذكور قال في ط الاول ان يقر انه يجرى  
 خبايا الشرط يثبت من حين الفرق لان الجواز في هذا العقد القديم يثبت قبل الفرق انتهى ونحو الحكمي عن السراي وهذا الدعوى  
 لم يقرها لم بما يسند عليه صالة عمات تفاديا بقضاء ثلثة من حين العقد بل صالة عمات قد حده قبل انقضائها المجلس للزوم اجتماع السبيل  
 على صبي واحد وما دل على ان تلف الحيوان في ثلثة من البائع مع ان التلف في خيار المشتري من المشتري وبير الاصل في الدليل مع ثباته  
 الثاني مثبت في امله التلف من البائع محمول على الغالب من كون بعد المجلس في الدخايل بان الحيوان ان خلتا من حيث لما هيته فلا  
 بأس بالتقدم وان اتحدا فكل ما لان الاستبا معارف واما لانها علل ومؤثرات يتوقف استقلال كل واحد منها في التأثير على عقد  
 مقارن الاخر وسبقه في علل اتم الامن هذه الجهة وهو المراد في المذكور في الجواب من ان خيارين مثلا فلا يجتمعان من ان الجواز  
 واحد بجهة متعده ثم ان المراد بان العقد هل فان مجرد الصنعة كعقد الفضول على القول يكون الاجازة نافذة او زمان الملك عن  
 بذلك للغلبة الظاهر هو الثاني كما استظهر بعض المعاصرين قال فعلى هذا لو سلم حيوانا في طعاما وقتنا بيبوت الجواز لصاحب الحيوان وان كان  
 بايعا كان مبد بعد القبض ويمثله بما ذكر من وجوب اختصاص الجواز المعين بالحيوان المعين قد تقدرا في ذي في الدليل ان ما ذكره في جواز  
 المجلس من جازية في الضر ولو قبل القبض بدل على انه لا يعجز في خيار الملك لكن لا بد له من اثر قد تقدرا الاشكال في ثبوته في الضر قبل  
 القبض لو لم نقل بوجوب الباقض مستعمل الاشكال في دخول اللبنة في المتوسطين في الثلثة ايام لا لدخول الليل في مفهوم اليوم كبل  
 للاستمرار المستفاد من الخارج لانه دخول الليالي الثلث عند التفتق مع لا تكرار ولو عقد في الليل لظبقاء خيار الى اخر البو الثالث  
 يحتمل النقص عن البو الثالث بمقدما ما يقع من ثبوت العقد لكن فيه انه يصدر في الاقل من ثلثة ايام والاطلاق على المقدار المتكامل لها  
 ولو لم يلبس خلاف الظاهر في المراد بالايام الثلثة ما كانت مع الليالي الثلث لدخول الليالي صالة فتدخل الثلثة والاحتمال  
 مفردات الجمع استعمال واحد انتهى فان راد الثلثة السابقة على الايام فهو حسن لانه لا يعلل باذكار ان راد الثلثة الاخيرة فلا يلزم من  
 خروجها اختلاف مفردات الجمع في استعمال واحد لا نقول باستعمال اليومين الاولين في البو والليل واستعمال البو الثالث في  
 خصوص الثمالي نقول ان البو مستعمل في خصوص ثمنها او مقداره من هارين لافي مجموع ثمنها والليل ومقدارها ولا في باب ثمنها ولو  
 ملفقا من الليل المراد من الثلثة ايام يلبس اليها اي يلبس مجموعها لاكل واحد منها فالليالي لم يرد من نفس اللفظ وانما يرد من جهة  
 الاجماع وظهور اللفظ المحاكين في المقابا ستم الجواز فكذا قال في خيار ثمنه لان يعضى وتثلثون ساعة من ثمنها مستعمل فيسقط هذا

ما لا يضر في العقد  
 الحيوان ثمننا

ان كان المشتري  
 يبيع الحيوان

في خيار الجواز



التي بابا مواردها شرط سقوطه في العقد ولو شرط سقوط بعضه فقد صح بعض الصحة ولا بأس في الثاني إسقاط بعد العقد قد تقدم  
 الأمر الثالث التصرف لأخلاف في إسقاطه في الجملة لهذا الجواز ويدل عليه قبل الإجماع النصوص في صحة البيع بآثار ما حدث في المشتري  
 فيما اشترى حدا قبل الثلاثة أيام فذلك مضمون ولا شرط له قبله وما لم يحدث قال لا بأس قبله ونظر فيها إلى ما كان محمولا عليه قبل البيع  
 وصحة الصفقة كثبتت إلى أبي محمد في الرجل اشترى ثيابا من رجل فاحسبها من خذ الحاد ونعلها أو ركب ظهرها فاشترى من غيره في ثلثة  
 أيام القليلة فيها الجواز بعد الحدث لا يحد لها أو الوكوب لا يحد لها فمما فوقع إذا حدث فيها حدثا فقد جازى البيع في ذلك في ثلثة  
 المتقدمة عن قريب لا استأقلت رأيت أن قبلها المشتري أو لا من ونظر فيها إلى ما يحجر على غيره فقد انقضى الشرط ولزم البيع امتد عليه كثر  
 بعد الإجماع بأن التصرف دليل الرضا وفي موضع خرمها أنه دليل الرضا بلزوم العقد وفي مواضع خرمها كما في الغيبة أن التصرف جاز في قول  
 المراد بالحدث كان مطلق التصرف لا يجوز لغير المالك إلا بشرط ما يشير إليه قوله ونظر إلى ما كان محمولا عليه قبل الشراء فلا زمر كون  
 مطلق استخذ المملوك بل مطلق التصرف منه منقطا كما صرح في كونه في بيان التصرف المنقط للرد بالبيع من أنه لو استخذه بشي خفيف مثل  
 اسقى فوالى الثوب وأغلق الباب سقط الرثم استضعف قول بعض المشافهة بعد السقوط معللا بأن هذا الأمر قد يؤمر به في  
 المملوك بأن المسقط مطلق التصرف وقال بقاء لو كان له على الدابة سرج وركاب فتركها عليها بطل الرضا لانه استعمال وانفعا انتهى وقال في  
 موضع من كونه عندنا أن الاستخدام بكل تصرف يصدر من المشتري قبل علمه بالبيع بعد منعه من الرضا انتهى وهو في غاية الاشكال لعدم تبادر  
 يعلم ذلك من لفظ الحدث وعدم دلالة ذلك على الرضا بلزوم العقد مع من المملوك بعد أن فكك المملوك المشتري عنه في ثلثة  
 فيلزم جعل الجواز فيه كاللغو مع أنهم ذكروا أن الحكمة في هذا الجواز الإطراح على أمور خفية في الجواز بوجوب المشتري وكيف يطالع الأذن  
 على له بدون النظر إلى الجارية وملكها وأمرها بفتح الباب انتهى بشئ له وإن كان المراد مطلق التصرف بشرط دلالة على الرضا  
 بلزوم العقد كما مر في الباب وقوة في القليل في صحة البيع بآثار ما حدث في المشتري من قبل العلم بالبيع وغيره على المسئلة بأن التصرف دليل الرضا  
 بلزوم العقد فمن لا يباين إطلاقه في الحكم بإسقاط التصرفات التي ذكرها ودعوا جميعها ما يدل لو خلى وطبعة على الالتزام بالعقد فيكون  
 إجازة تفتيته كما ترى ثم إن قوله في الصحة في ذلك مضمون أنه من الرضا بالعقد في مقابلة كراهته ضد اعني الفسخ والإقرار بالرضا باصل الملك  
 مستمر من زمان العقد إلى حين الفسخ وليشهد لهذا المعنى وأية عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين عن أبيه عن جعفر عن أبيه قال قال  
 رسول الله في رجل اشترى عبدا بشرط إلى ثلثة أيام فأتى العبد في الشرط قال يستحق الله نعم فارضه ثم هو بري من ضمان المراد  
 بالرضا الالتزام بالعقد الاستحلاف في الرواية محمولة على ما دعوا التهمة أو على صورة حصول القسط للبايع بذلك إذا عرفت هذا فقول  
 فذلك مضمون ولا شرط له يحتمل وجوها أحدها أن يكون الجملة جوابا للشرط فيكون حكما شرعيا بأن التصرف التزام بالعقد أن لم يكن  
 التزاما عرفيا الثاني أن يكون توطئة للجواب هو قوله ولا شرط له لكنه توطئة محكمة الحكم ومتممة لها لا على حقيقة فيكون شارة إلى أن  
 الحكمة في سقوط الجواز بالتصرف لانه غالبيا على الرضا نظير كون الرضا حكمة في سقوط خيار المجلس بالتصرف في قوله فإذا افترا فافترى بعد  
 الرضا منها فإنه لا يعتبر في الافتراق دلالة على الرضا على هذين العيين فكل تصرف منقطع وإن علم أنه لانه على الرضا الثالث أن يكون  
 الجملة أخبارا عن الواقع فنظر إلى الغالب ملاحظة نوع التصرف لو خلى وطبعة يكون على الجواب يكون نفي الجواز معللا لا يكون التصرف  
 غالبا إلا على الرضا بلزوم العقد بعد ملاحظة وجوب تيقن الطلاق الحكم بتوعدته كما في قوله لا أكل الرمان لانه خامض دليل  
 اختصاص الحكم بالتصرف لا يكون كل شيء إلا بالنوع غالبا على التزام العقد أن لم يدل في شخص المقام فيلزم المسقط من التصرف في ما  
 له ظهور نوعي في الرضا نظير هو اللفاظ في معانيها مقيدا بعد خبره بوجوبه عن الدلالة كما إذا دل الحال والمقال على وقوع التصرف  
 للاختبار واشتباها بعين أخرى فملوك له وبطل فيه كلاما يدل نوعا على الرضا وأن بعد التصرف فاعرفا كالتي عرض للبيع إلا أن للبايع في التصرف  
 الرابع أن يكون أخبارا عن الواقع ويكون الغلبة في فضل الرضا الفعلي الشخصي يكون طلاق الحكم مقيدا بتلك القلة فيكون موضوع الحكم  
 في حقيقة هو فضل الرضا الفعلي فلا يثبت الرضا الفعلي لم يسقط الجواز ثم إن الاحتمالين الأولين أن كانا موافقين لإطلاق سائر  
 الأخبار وإطلاقات بعض كلماتهم مثل ما تقدم ذكره من أن مطلق التصرف لصحة نفسه منقطع وكذا غيره كالحقوق التي تدل على الإطلاقات  
 بعض مقادير الإجماع إلا أنها بعيدة عن الخبر مع مخالفتها لاكن كلماتهم فإن لفظها عدم النقطة بالتصرف والاختبار والحفظ باظهارها  
 اعتبارا لدلالة الجملة على الرضا كما ينبغي ويؤيد حكم بعضهم بكفاية الدلالة على الرضا وأن لم بعد تصرفه كقبيل الجارية المشتري على ما صرح به  
 في الخبر من يعلم أن القبر بالرضا وإنما اعتبر التصرف للدلالة وورد في النص بضم أن العرض على البيع جازة مع أنه ليس جازة عرفا وما يؤيد  
 عند إرادة الاختصاص كون التصرف مطلقا إلا من جهة دلالة على الرضا حكمه بأن كل تصرف يكون جازة من المشتري في البيع يكون فخما من المشتري

فلو كان التصرف عندهم مسقطا معتبرا عند من حجه النص لم يكن له وجه للتصريح بكونه اجازة الى كونه فسخا وقد صرح كوابن الفسخ لا  
يكون بالقول بالفعل وذكر التصرف مثلا للفسخ والاجازة الفعليتين فان دفع ما يقال في تقرير كون التصرف مسقطا لا للدلالة على الرضا  
بان الاصحاح بعد منه في مقابل الاجازة واما المعنى الرابع فهو وان كان الظاهر لاحتمالات من حيث اللفظ بل حرم في من يوجبها بتقديم  
رواية عبد الله بن زيد الحاشية للنسب الدال كما في سابق على الاعتبار بفسخ الرضا وظاهر كلامهم لا لية الا ان المستفاد من تتبع الفتاوى  
الاجماع على عدا فاطمة الحكم بالرضا الفعلي بلزوم العقد من ظاهره بالفتحة المعنوية الثالث غير واضحة فتعين زاوية المعنى الثالث بمحصله  
دلالة التصرف لوضوح طبعه على الالتزام وان لم يفد بخصوص المقامين كون التصرف اجازة في ذاته في مقابل الاجازة القولية هذا هو الذي  
ينبغي ان يعتمد عليه قال في المقتضيات هذا الحيوان في الثلاثة من البايغ لان يحدث فيه المباح حدثا بديل على الرضا بالابتياح <sup>مثل</sup> ان  
للتصرف مقام اخر بان ينظر من الامة الى ما يحرك لغيرها لان في طائفة احكام العتق اذا كان المبيع في حقه واضابها عتقا فله رها واذا كان في طريق  
الرد جالده ركوها ويقمها وعلفها وجلها واخذلها وان نجت كان له ما جازها ثم قال لا يفسد الرد لاننا يفسد بالرضا بالاعتبار <sup>الرد</sup>  
بعد العلم بالاعتبار بان يحدث فيه عيبه وليس هناك من ذلك انتهى في الغيبة لو هذا المبيع مذبذبا فهو من البايغ لان يكون المتاع  
قد احدث فيه حدثا بديل على الرضا انتهى في الحلبي في الكافي في جبال الحيوان فان هلك في ماله فحما فهو من البايغ لان يحدث فيه  
حدثا بديل على الرضا انتهى في جمر بعد حكمه بالجواز في الحيوان الى ثلثة ايام قال هذا اذا لم يحدث في هذه المدة حدثا بديل على الرضا  
يتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته او يكون لمثل ذلك التصرف اجرة بان يركب الدابة ويستعمل الحمار او يقبل الجارية ويلاصها او يدبرها تدبرا  
ليس له الرجوع فيه كالمندوب انتهى في قوله في موضع اخر اذا لم يصرف فيه نقص فأيؤذن بالرضا في الغادة واما العلامة فقد عرفت ان  
على اصل الحكم بان التصرف دليل الرضا باللزوم وقال في موضع اخر لو ركب الدابة لغيرها سوا تصرف المسافة او طال التام يكن ذلك لها  
ثم قال ولو سقاها الماء او ركبها ليسقيها ثم يرها لم يكن ذلك رضامنه بامساكها ولو جعلها في طريقه فالأقرب ان نقص في يؤذن بالرضا  
الخبر في مسألة سقوط رد المبيع بالتصرف قال وكذا لو اشترى المبيع ونقص فيه بديل على الرضا وقال في سائتي بعضهم من التصرف  
ركوب الدابة والطنن عليها وجلها اذ بها يعرف حالها بخبر وليس بعيب قال المحقق الكركي لو نقص في ذلك ما عرفت ان كان طنها جارية  
فتبينت ان الجنا اذ هلك عن كونها المشرقة ففي حكم تردد بشأن اطلاق الخبر بسقوط الجنا بالرضا والتصرف ومن انه غير قاصد للزوم البيع  
لو علم بفعل التصرف انما عد مسقطا لدلالة على الرضا باللزوم وقال في موضع اخر ولا بعد كوابن الدابة للاختيار اول دفع جوتها  
او الخوف من ظالم او ليرد هاتين قائم قال وهل بعد جعلها للاختيار نقصا ليس بجعل لا بعد كذا لو ارادها وجلها لاخذ للدين على  
اشكال بشأن ان ملكه فلا يستخلصه انتهى في حكمه في موضع اخر ان قال والمراد بالتصرف المسقط ما كان المقصود منه التملك الاختيالا  
حفظ المبيع كركوب الدابة للتسقي انتهى مراده من التملك لبقا عليه الالتزام به يحتمل ان يراوده الاستعمال للاستفاد بالملك للاختيار  
او الحفظ هذا ما حضر من كلماتهم في هذا المقام الظاهر في المعنى الثالث وحاصله التصرف على وجه بدعي لو حط وطبعه على الالتزام  
بالعقد ليكون سقاطا فعليا للجناس فيخرج منه ما دلل القبرنة على وقوعه لاعتناء الالتزام لكن ينبغي الاشكال المتقدم سابقا من ان كثر  
امثلة التصرف المذكورة في النصوص الفتاوى ليست كآن بل هي واقعة غالبها مع الغفلة او التردد والعزم على الفسخ مطلقا واذا اطلع  
ما يوجب هدمه في غير ذلك في نفسها عرفت على الرضا ومنه يظهر وجه النظر في دفع الاستبعا الذي ذكرناه سابقا من عدا انعكاس  
اشترى الحيوان من التصرف فيه في الثلثة فيكون مؤثرا في غاية الندرة بان الغالبية التصرفات وقوعها مع عدا الرضا باللزوم فلا  
يسقطها لهما اذ من ان هذا يوجب تبطلان تعليل السقوط بمطلق الحديث بانه رضى لان المعنى لهذا التعليل مع العلم بعد كون بعض  
افراد رضى مظهره في عرفنا من اجل الغفلة فاذا فرض ان الغالبية في مثل هذه التصرفات وقوعها لاعتناء الالتزام للعقد بل مع العزم على  
الفسخ او التردد فيه والغفلة كان تعليل الحكم على المطلق هذه القلة الغير الموجودة الا في قليل من افراد مستهجنات واما الاستدلال  
بما ينبغي من ان تصرف البايغ في من بيعه بخمار غير مسقط بخماره اتفاقا وليس ذلك الا من جهة صدوره لاعتناء التزام بالعقد بل مع العزم  
على الفسخ بد مثل الثمر فيه ما ينبغي وما ذكرنا من استهجان التعليل على تقدير كون غالب التصرفات واقعة لاعتناء التزام بظرفها  
بجمع هذا الوجه يعني جلا لاختيار المقتدة على صدوره لدلالة التصرفات المذكورة على الرضا باللزوم العقد جمع بينهما وبين ما دل من  
الاخبار على عدم سقوطه بخمر التصرف مثل رواية عبد الله بن الحسن المقتدة التي لم يستفصل في جوابها بين تصرف المشتري في العبد  
الموت في زمان الجنا وعده انما ينطسقوط بخمارها بالرضا الفعلي ومثل الخبر الصحيح في رجل اشترى شاة فامسكها ثلثة ايام ثم  
ردها قال ان كان تلك ثلثة ايام شرب لبنها ثم معها ثلثة امدان لم يكن لها لبن فليس عليه شيء ويخوه الاخر فاما خبر ثلثة

الحمل

الحمل

الحمل

الحمل

امثا لعله محمول على الاستصحاب مع ترك العمل به لا بوجوب الرواية فتم وقد افق بذلك المبسوط فيما لو باع شاة غير مصرية دجاليا  
ثم بعد المشتري فيها عيبا ثم قال وقيل ليس ردّها لان تصرف بالحكم بالجملة فالجمع بين الضم والضموم الظاهر من كون المنة من مقتضا  
لدلالة على الرضا بلزوم العقد وبين ما تقدم من التصرفات المذكورة في كثير من الفتاوى خصوصا ما ذكره غير واحد من مجرسيه  
فيما بالركوب في طريق الرد او الرد فيه وفي التصرف بالاستصحاب مع العلم بعد اقرارها بالرضا بلزوم العقد غاية الاشكال والله اعلم  
بحقيقة الحال الثالث جبا الشرط اعني الثابت بسبب شرطه في العقد لا خلافا في صحة هذا الشرط ولا في انه لا يقدح بحذفه  
ونقل الاجماع عليه مستفيض والاصل فيه قبل ذلك الاخبار العامة الموسوعة لاشراط كل شرط الاما استثنى والاجاب الخاصة الواردة في  
بعض افراد المسئلة فمن الاولى تجزئ المستفيض الذي لا يبعد عوى تواتره ان المسلمين عند شرطهم ويزيد صحة ان شرطه الاكل شرط خالف كتاب  
الله فلا يجوز وفي مؤلفه استحق في هذا لاشراط حرم حلالا او حلالا حراما نعم في صحيحه اخرى لا بنسب من شرط شرطها مخالف الكتاب الله  
فلا يجوز على الذي شرط عليه المسلمون عند شرطهم فيما وافق كتاب الله لكن المراد منه بقرينة المقابلة عدم المحالفة للعقود والاجماع على عدم  
اعتبار موافقة الشرط لظاهر الكتاب تمام الكلام في معنى هذه الاخبار وتوضيح المراد من الاستثناء الوارد فيها انه في باب الشرط في  
العقدانته والمقصود هنا بيان احكام اخبار الشرط في العقد وهي بظهر بريم مسائل مسئلة لا فرق بين كون زمان الجبا متصلا  
بالعقد او منفصلا عنه لعمدة الشرط في النذكرة لشرط جبا العقد صح عندنا خلافا للشافعي واستدل في موضع اخر بزم ضرورة  
العقد جبا الزوم وروى بعد ما يقع من المانع في النذكرة مستفيض بخلاف النسخة في الرواية نعم بشرط تعيين المدة فلو شرطها  
على مدة محمولة كعدم الحاجة بطل بلا خلاف بل حكى الاجماع عليه صريح الصريح المعاملة بذلك في العرف ولا عرق بمسألة العرف في بعض  
المقامات واقسام العقلا عليه جبا فان المستفاد من تتبع احكام المعاملات عند رضا الشارع بذلك ذكرنا ما يتفق التشاح في مثل  
الساعة والساعتين من زمان الجبا فضلا عن اليوم واليومين وبالحكمة لغيره لا يقتضي بمسألة الناس في غير زمان الحاجة الى المداخلة والام يكن  
بيع الجراف وما تقدم تسليمه الثمن المحتمل للفساد والقليل وغير ذلك من الجملات غير ان الشارع الناس في غير مقام الحاجة الى المداخلة في اكثر  
الجملات ولعل هذا مراد بعض الاساطين من قولهم ان دائرة العرف في الشرع اوسع من دائرة العرف في العرف والاف لغير لفظ لا يرجع معنا  
الا الى العرف نعم الجمل التي لا يرجع لاسرها غالبا الى التشاح بحيث يكون النادر كما لمعدهم لا تعدد في كفاية المكابيل والموازن  
ويشتر الى ناذرها الاخبار والدالة على اعتبار كون المسلم الى اجل معلوم وخصوص مؤنفة غياث لا بأس بالتسليم في كل معلوم الى اجل معلوم  
يسلم الى يأس والخصاص مع الناجل الى الدائس لخصاصا وشبهها فوق حد الاختصاص بين العقلا لبا عليم بالشرع وبما يستلزم على ذلك  
بان اشراط المدة المحمولة مخالف للكتاب السنة لان غرضه ان كونا البيع بواسطة الشرط مخالف للكتاب السنة غير كون نفس الشرط  
مخالف للكتاب السنة ففي الثاني في هذا الشرط ويتبعه البيع في الاول بعينه البيع فيبلغو الشرط اللهم الا ان ينعى الالتزام بجبا في مدة  
بمحمولة غرض وان لم يكن بيعا فيشمله دليل نفى العرف فيكون مخالف للكتاب السنة لكن لا ينعى سرية العرف الى البيع فيكون الاستثناء في الثاني  
الى فساد شرطه المخالف للكتاب كاكل من القفا مسئلة لا فرق في بطلان العقد بين اذكر المدة المحمولة كعدم الحاجة وبين عدم ذكر  
المدة اصلا كان يقول بعتك على ان يكون في بخار وبين ذكر المدة المطلقة كان يقول بعتك على ان يكون في الجبار مدة لا ستوا  
الكل في العرف خلافا للمحك عن المعقعة والانتصا والحلاف والجواهر والقيمة والحلي فجلوا مدة الجبار في الصور الاولى ثلثة ايام ويحتمل  
حدا الثانية عليها وعن الانتصا والقيمة والجواهر والاجماع عليه في محكي الخلاف وجوابا للفرقة بين لاشان هذه الحكاية بمنزلة راسا  
اخبارا فكيف في انجباها الاجامات المنقولة ولذا ما الى في محكي سن لكن العلامة في كره لم يحل هذا القول لاعتن الشيخ قدس سره و  
اوله بارادة جبا الحيوان وعن العلامة الطباطبائي في معناه يحرم به ردوا بعض المعاصرين منتصرا لهم بما في مفتاح الكرامة من ان ليس  
الادلة ما يجا لفة العرف مندفع بتجديد الشرع وان لم يعلم به المقاتدان كجبا الحيوان الا لا اشكال في صحة العقد مع الحمل به وبعده  
وزاد في مفتاح الكرامة بان الحمل يؤل الى العلم بالحاصل من الشرع وفيه ما تقدم مسئلة تعدد التسليم من ان بيع العرف موضوع غرض  
حكم فيه الشارع بالفساد والتجديد بالثلثة بعد تسلم يقضاه المتعاقدان ثبت بالدليل كان محضضا بالعموم في العرف وكان العقد  
تعبدا بنظر التجديد الوارد في بعض الوصايا المهمة ويكون حكما شرعا ثبت في موضوع خاص هو اهل الجبا والحاصل ان الجبا  
في تخصيص اذ له نفى العرف لا في تخصيصها والانتصا ان اذكرنا من حكاية الاخبار ونقل الاجماع لايهض تخصيصا عدا العرف لا لفظا  
بقرينة عدم تقرر الشيخ لذكر شي من هذا الاخبار في كتابه لموضوعه لا يدع لاجبا انه عول في هذا الدعو على اجتهاده في دلائل الجبا  
الواردة في شرط الحيوان ولا ريب ان الاجامات الحكيمه ناجحة قصوا السند المرسل المتصح لالة والقاصر لالة لا المرسل المحمول

الحمل



المحمّل لعدم لادله راسا فالقول بوجوبه على من لم يجاز له لا حاجة الى ضم المجرز فاعلم ان الجاهل ان المعين اعتمدوا على لالات لاجتهاديه استنبطوا  
 من الاخبار ولا يربان المستند غالبا في اجاعات القاصي وابن زهره اجماع الشيخ في نقصانهم قد روي في كتب لغات ان خزان  
 منفذ كان يجمع في البيع لشيء صابغة في راسه فقال له النبي اذا بعت فقل لا غلابة وجعل له فيها مثالا وفي رواية ولله فيها مثالا  
 وللغلبة المحذية وفي لالة فضلا عن مثالا لا يخفى وجوبها بالاجاعات كما ترى اذا تعويل عليها مع هاب المناخر من المحل في  
 محضر فاعده الفر مشكل بل غير صحيح فالقول بالبطالان لا يخفى عن قوة ثم انز بنا يقال بطلان الشرط دون العقد لعدم من علم  
 فساد لا يوجب فساد العقد فمن هذا على القول فيما اذا لم يوجب الشرط فسادا في اصل البيع كما يخفى فيه خيان حاله الشرط بوجوب البيع  
 غريبا ولا فالحق فساد البيع لو لم نقل بطلان الفاسد من الشرط الى الشرط وبسبب تمام الكلام في مسئلة الشرط مسكلة مبدعا  
 الحيا من حين العقد لا من المبادر من المبادر ولو كان مانا الحيا منفصلا كان مبدعا من اول جزء من ذلك الزمان فلو شرط ان يخلو المكان  
 من طلع من الحيا فوجب جعل مبدع من نقصان اخبار الحيوانا على ان مبدع من حين العقد ولو جعل مبدع من حين الفرق بطل لا دائر  
 الى حاله من الحيا وعن الشيخ والحكي ان مبدع من حين الفرق وقد تقدم عن الشيخ وجهه مع عدم امتناعه فيمكن ان يوق هذا المبدأ  
 من جعل الحيا فجعله في زمان لولا الحيا لزم العقد كما اشار اليه الشريفي لكن لو تم هذا لا يقتضي كون مبدع من حين نقصان المبدأ  
 مع هذا انما تم مع العلم بثبوت حيا المجلس الافع المجلس به لا يقصد الا المحل من حين العقد بل الحكم بثبوت من حين الفرق حكم على  
 المتعاقدين بخلاف قصدنا مسكلة بوجوب حيا لاجنبى فان في كونه لوانع العبد شرط الحيا للبيع صحيح الشرط عندنا وحكي عنه  
 الاجماع في لاجنبى لان العبد غلبة لاجنبى لو جعل الحيا لمقتد كان كل منهما اختيارا فاذا اختلفوا في الفسخ والاجازة قد اختلفا في  
 الاجازة الى اسقاط حيا المجرز بخلافه وكل جماعة في الحيا فان النافذ هو النص السابق لموا عمل الوكالة بعد ذلك عن الوسيلة انه اذا  
 كان الحيا لها واجتمعا على فسخ وامضاء نفذان لم يجزعا بطل وان كان لغرضها ورضى بفد البيع ان لم يرض كان المتابع بالانحياز في الفسخ مضنا  
 انتهى في يجوز شرطه لاجنبى منفردا لا اعراض عليه معهما او مع حدا ولو خولف لم يمكن اعتبارا فضلا ولا يمكن لذكره فائدة انتهى اقوله  
 لو لم يفسخ لاجنبى مع جازية والمفروض عدم اجازة مع فسخ لم يكن لذكر لاجنبى فائدة ثم ان ذكر غير واحد من لاجنبى في المصلحة  
 ولعله لتباينه من الاطلاق والافتقار للحكم نفوذ حكمه على الجاهل من دون ملاحظة مصلحة فمقتل وجوب رعا له الاصل بكونه مباحا  
 عن نظره ثم انز بنا تخيل ان شرط الحيا لاجنبى مخالف للشرع نظر الى ان الثابت في الشرع صحة الفسخ بالتقاضي او بدخول الحيا بلا اصل  
 كحيا في المجلس الشرط او بالعارض كحيا في الفسخ بر الثمن لنفس المتعاقدين وهو ضعيف مع اعتبار كون الفسخ من احد المتعاقدين شرعا  
 لا على ابل المقبر فيه تعلق خالفنا بالعقد والعين وان كان اجنبيا في يجوز للمتابعين شرط الحق لاجنبى في العقد بغيره في  
 ارث الزوجه للحيا مع عداؤها من العين مسكلة بوجوبها اشراط الاستيما بان يستامر المشرط عليه لاجنبى في امر العقد بما تقرر  
 بان ياتمه اذا امره ابتداء على الاول فان فسخ المشرط عليه من وناستام يفند ولو استامره فان امره بالاجازة لم يكن له الفسخ قطعا ان  
 الفرض من الشرط ليس مجرد الاستيما بل الاتقان بل امره مع من لو كان الفرض مجرد ذلك لم يوجب للاتقان ملك الفسخ وان امره بالفسخ عليه  
 الفسخ بل غاية الامر ملك الفسخ في ذلك معنى لوجوب الفسخ عليه ما مع عدم رضاه الاخر بالفسخ فواضح ان المفروض ان الثالث لا سلطنته  
 على الفسخ والمقابلة لا يريدها وما مع طلب الاخر للفسخ من وجوب الفسخ على المستامر لا كرجع الى حق صاحبه عليه في اقصا  
 الاستيما ذل الحق على صاحبه عرفا فمقتا سلطنته صاحبه على الفسخ فرجع شرعا الاستيما الى شرط لكل منهما على صاحبه كاصلان  
 اشراط الاستيما من واحد منهما على صاحبه فاقضى ملكه المفسخ اذا ان له الثالث المستامر شرطه لكل منهما على صاحبه يقتضى ملك  
 كل واحد منهما للفسخ عند الاذن وما ذكرنا بوضوح حكم الشئ الثالث وهو لا ينافي به الا بتدافنه ان كان شرط احدنا ملك الفسخ لو  
 بر ان كان كل منهما ملكا كما كان في اعتبار امره المستامر للمصلحة وعد وجان العدا لم يستفد لا عتبا من اطلاق العقد بغيره حاله  
 ومقايته مسكلة من امر اخبار الشرط ما يفسد البيع ويقال لبيع الحيا وهو جائز عندنا كما ذكره وعن غيرها الاجماع عليه  
 هو ان يبيع شيئا من الحيا لنفسه مقد بان يرد الفسخ فيها وبز يجمع البيع الاصل فيه بعد الحق المقدنة في الشرط المضبوط لمقتضيه  
 منها مؤثفة استحق بغيره قال سمعت من يسأل ابا عبد الله يقول قد سئل عن رجل سئل احتاج الى بيع ان فسخ لاجنبى فقل لا يفسد  
 ذارى هذه ويكون للاجل من لا يفسد على ان يفسد الى ان اذا جسد بينهما المنة ترد فما على ق لا بأس بهذا ان جابها ردها  
 عليه قلت اريد لو كان للدا غلابة لم يكون قال المشرى لا ترحى لها الوا حرق كانت من له ورواية معوية بن ميسرة قال سمعت ابا  
 الجارود يسأل ابا عبد الله عن رجل باع دارا من رجل وكان بينه وبين ذلك اشترى الداخلية فشرط ان لا يبيتى بما الى بين ثلثين

روح

هذا خبر صحيح

هذا خبر صحيح

هذا خبر صحيح

دارك فانه قال له شرطه قال له ابو الجار ود فان هذا الرجل قد اصاب في هذا المال في ثلث سنين قال هو ما ١ وقال عمار ايت لو  
 الد احترقت من مال من كانت يكون الدار المشتري وعن يمينه في البيت قال قلت لا عبد الله انا انما اطنا من اهل التوا وغيرهم  
 فبيعهم ونبيع عليهم في العشرة اثني عشر وثلاثة عشر ونؤخر ذلك فيما بيننا وبينهم السنة ونحوها ويكتب لنا رجل منهم على طره واراضه  
 بذلك المال الذي في الفضل الذي اخذنا شراءه بانواع وقبض الثمن منه فنفقه ان جاءه بالمال الى وقت بيننا وبينهم ان ترد عليه الشرا  
 فان جاء الوقت ولم ياتنا بالدينهم فهو لنا فامرت في هذا الشراء قال اري انه لا يفعله ان جاء بالمال فزده عليه فغري الجار ود  
 ليحفر قال ان بعت جلا على شرط فان اناك مالك الا فابيع لك اذا عرفت هذا فوضح المسئلة فيحقق بالكلام في اموال الاول  
 ان اعتبار الد الثمن في هذا الجبا يتصور على وجود احدها ان يؤخذ قيدا للجبا على وجه التعليق والتوقيت فلا جبا قبله ويكون  
 الجبا منفصلة دائما عن العقد ولو قبل ولا جبا قبل الرد والمرد بشر الثمن فعمله دخل في القبض من طرفه وان الى المشتري الجبا  
 ان يؤخذ قيدا للفتح بمعنى ان له الجبار في كل جزء من المدة المضروبة والتمسك على الفسخ على وجه مقارنته لرد الثمن واخره عند  
 ان يكون رد الثمن فاعليا بان يرد منه ثمنه ثلثين الثمن ليمتلك منه البيع عليه فحمل في الرابض ظاهر الجبا الدالة على عوالم البيع مجرد  
 الثمن الرابع ان يؤخذ رد الثمن قيدا لانفس العقد فخرج ثبوت الجبا الى كونه مسلطا على سبب الانفساخ لا على مباشرة الفسخ وهذا  
 هو الظاهر من رواية معوية بن ميثرة ويحمل الثالث كما هو ظاهر في سببنا وموثقة استحق بن عمار وعنوان المسئلة هذا  
 هو الظاهر من الفسخ حيث لم يذكر هذا القسم من البيع الجبا اصلا وانما ذكره في امثلة الشرط الجارية في من العقد قال ان يبيع بشرط  
 على المشتري ان رد الثمن عليه في وقت كذا كان البيع لانتهى الحاشي ان يكون رد الثمن شرطا لوجوب الاقالة على المشتري بان يبيع  
 المشتري ان يقبله اذا جاء بالثمن واستقاله وهو شرط الوسيلة حيث لا ذاباع شيئا على ان يقبله في وقت كذا بمثل الثمن الذاباع منه  
 لزمه الاقالة اذا جاء بمثل الثمن في المدة انتهى ان يجرى الحكم او قال عنه ولا استيقبل بالفسخ وهو محتمل رواية معتد بها واستحق عمل  
 على ان يكون رد البيع الى البايع فيها كناية عن ملزوم في الاقالة لان يكون جواز الرد كناية عن تمام البايع للبيع بمجرد فسخه بعد الثمن  
 على ما فهمه الاصحاب ومرجعه الى احاد الاولين والاطن في كثير من عبارات مثل الشرايع القواعد كذا هو الثاني لكن القواعد الاشراف  
 بكل من الوجوه تحت هذا الرابع فانه فيه اشكال الثمن جهة ان انفساخ البيع بنفسه بدو انشاء فعلى او قولي فيفسخ فاده بنفسه في  
 المشروع من توقف المشتري على سببها الشرعية وسببها في باب الشرط ما يفسخ به جهة ذلك وسته الامر الثاني ان الثمن الشرط وداما  
 يكون في ذمة واما ان يكون معا وعلى كل تقدير اما ان يكون قد قبضه واما لم يقبضه فان لم يقبضه فلا جبا وان لم يتحقق رد الثمن لانه  
 شرط على تقدير قبضه وان لم يفسخ حو انقضت المدة لزم البيع بحمل العدنيا على ان شرط الرد بمنزلة شرط القبض قبله وان قبض  
 الثمن العيني فاما ان يشرط رد عينه او يشرط رد ما يبيع به مع عدم التمكن من العين بسبب منه او لمع التمكن منه على ان يملكه  
 من حيث انفساخ الفسخ شرعا بلغة رد العين مع الامكان وفي جواز شرط رد القيمة في المشتري بالعكس جهان واما ان يطلق فعلى  
 لا جبا والابرة العين فلو تلف من البايع فالظن عدم الجبا الا ان يكون اطلاق شرط رد العين في الجبار لا فاده سقوطه بان لا  
 البايع فيبقى الجبار في اطلاقه على حاله وفيه نظر وعلى الثاني فله رد البدي في موضع صحة الاشراف واما الثالث فمقتضى ظاهر الشرط  
 فيه رد العين ويظهر من اطلاق محكم في حاشية الشرايع ان الاطلاق لا يحمل على العين ويحمل جملة على الثمن لكي يتجاءل ان كان الثمن  
 فان كان في ذمة البايع كما هو مضمون رواية سعيد بن يسار المتقدم فزده باذ ما في المتن سواء قلنا انه عين الثمن او بدله من حيث انما  
 في ذمة البايع سقط عنه به بتره ملكا له فكان تلفه فله رد البدي الشرط ود بدله وان لم يكن الثمن في ذمة البايع قبضه فان شرط رد  
 ذلك الفدا لمقبوض او رد مثله باحد الوجوه المقدمة فالحكم على مقتضى الشرط وان اطلق فالمبادر بحكم العلة في هذا القسم البيع  
 المشتري ببيع الجبا وهو ما يبيع البك اما مطلقا او مع فقد العين يدل عليه صريح بعض الاخبار المقدمة الا ان المتيقن منها هو  
 فقد العين لان الثالث قيل لا اصحابنا على ما تقدم من ان رد الثمن في هذا البيع عندهم مقدرة لفسخ البايع انه لا يفسخ بمجرد رد الثمن  
 وصرح بخرق وغيره ولعل هذا الظهور ان هذا القسم فرد من جبا الشرط مع عيبا شئ ما مد فيه وهو رد الثمن وعلواذ للقبض به  
 الر من حيث هو لا يدل على الفسخ اصلا وهو حرم مع عمدا لانه لو فرض الد لا عرفا اما بان يفهم منه كونه تملك للمشتري  
 المشتري ليمتلك منه البيع على وجه المعاوضة واما بان يرد بفسخه على الرضا يكون البيع ملكا له والثمن ملكا للمشتري فلا وجه لعدم  
 الكفاية مع اعترافهم بتحقيق الفسخ فيما هو خفي فذلك لانه وما قيل من ان الرد يدل على اذلة الفسخ ولا رادته غير المراد فيكون ذلك لانه  
 على اذلة كون البيع ملكا له والثمن ملكا للمشتري ولا يعتبر في الفسخ الفعلي ان يرد من هذا مع ان ط الاخبار كفاية الرد في وجوب البيع

في الجبا  
 ١٢

في الجبا  
 في الجبا

في الجبا  
 في الجبا

في الجبا  
 في الجبا

بل قد عرفت

بل قد عرفت في رواية معوية بن ميسرة حصول تمام البيع بمر الثمن فحل على تحقق الفسخ الفعلي بل الأمر الرابع ليقط هذا الجناح باطلا  
بعد العقد على الوجه الثاني من الوجهين الأولين بل وعلى الوجه الأول بناء على أن تحقق السبب هو العقد كان في صحة سقوط الحق  
لكن مقتضى ما صرح به النكارة من أنه لا يجوز إسقاط خيار الشرط ولو كان بعد العقد بناء على حد ثمن من زمان لتفرق عدم الجواز  
أيضاً إلا أن يفرق هنا بأن الشرط لم يملك الجناح قبل الرد ولو من حيث تملكه للرد والموجب له فله إسقاطه بخلاف ما في كرهه ويقتضيه  
بانقضاء المدعى الثمن أو بدله مع شرط أو مضم على المقتضى المتقدم لو تبين الرد ومن غير الجناح فلا رد ولو ظهر معاً كفى في  
الرد وله الاستئذان ويقتضيه أيضاً بالتصريح الثمن المعين مع شرط رد العين أو حله الإطلاق عليه كذا الفرض المدفوع من الثمن لكل إذا  
حل الإطلاق على اعتبار عيب المدفوع كل ذلك لا إطلاقاً بل على أن يصر في الجناح ما استقل إليه كذا العقد لا خياراً وقد علمنا  
بذلك في غير مورد النص كجناح المجلس الشرط والمحكي عن المحقق لا رد سبلي صاحب الكفاية أن الظاهر سقوط هذا الجناح بالقرف في الثمن  
لأن المدة في هذا الجناح عليه لا يشرع لاستفاد البائع بالثمن فلو سقط الجناح سقطت الفائدة والموقوف المتقدّم فرض في موده تصرفاً في البيع  
في الثمن وسيع للدار لأجل ذلك والمحكي عن العلامة الطباطبائي في مصابيح الرد على ذلك بعد الطعن عليه بجناحه لما عليه الأصحاب  
أن التصرف المسقط ما وقع زماناً للجناح ولا خياراً ولا عدلاً ولا ينافي في شيء مما ذكرناه من التصرف بعد الرد لأن له منه بعده لا قبله وإن كان قد  
على الجناح سببه فيرد المدعى الفسخ على الفسخ على أنه لا يتم فيما شرط فيه الرد في وقت منفصل عن العقد كونه منتهى مثلاً انتهى  
محصل كلامه في أن بعض فرائضه عن فيما ذكره من كون حدث الجناح بعد الرد لا قبله بان ذلك يقتضيه جملة من الجناح وبأن الظاهر إطلاق  
العرف وتضعيف كثير من الأصحاب قول الشيخ بتوقف المالك على انقضاء الجناح ببعض الأصحاب المتقدمة في هذه المسئلة الدالة على أن علة  
البيع للشرط هو كون مجموع المدة زمان الجناح انتهى أقول في أصل الاستصحاب المتقدم الرد المذكور عن المصائب المناقشة على الرد نظر  
الأول فإنه لا يخصص له بل يسقط الجناح بالتصريح المنع في غير مورد النص عليه باتفاق الأصحاب وأما بناء هذا العقد على التصرف فهو من  
جهة أن الغالب المتعارف ليس بالثمن الكلي وظاهر حاله كفاية رد مثل الثمن لذا فاقبنا حل الإطلاق في هذه الصورة على ما يعم البدع فلا يكون  
التصرف في عين الفرد المدفوع دليلاً على الرضا بل رد العقد لا لأمنافاة بين فسخ العقد صحة هذا التصرف واستمراره هو المورد الموقوف للمقدم  
أو منصرفاً للاحقة ومن جهة توافق المعاقدين على شئ واحد الجناح بالتصريح بالعلم بعد الانقضاء بالعددية الجناح في التصرف في الثمن وقد مر أن السقوط  
بالتصريح ليس بقدر شرطها مطلق حتى المقر من منه بعد الرضا بل رد العقد أما الثاني فلأن المسقط من التصرف الضموي كما عرفت كون التصرف  
مسقطاً فعلياً كما القول ليقط الجناح في كل مقابله إسقاطاً بالقول والظاهر لا إشكال في جواز إسقاط الجناح قولاً قبل الرد هذا مع حذف  
الجناح بعد الرد مبنى على الوجه الأول المتقدم من الوجهين في مدخلية الرد في الجناح ولا دليل على تعينه في بيع الجناح المتعارف بين الناس بل  
من عبارته غير واحد هو الوجه الثاني ونقول أن المتبع مدلول الجملة الشرطية الواقعة في متن العقد فقد يؤخذ الرد فيها فقد الجناح قد  
يؤخذ قيداً للفسخ نعم لو جعل الجناح والرد في جزء معين من الرد كجوز بعد السنة كان التصرف قبله تصرفاً مع لزوم العقد جازية الاستكال  
في صحة الإسقاط هنا ولو قولاً من مد تحقق الجناح من تحقق سببه أما المناقشة في تحديد مبدأ الجناح بالرد بل رد جملة المدة الجناح فيه  
لا يتج مع تحديد زمان التسليم على الرد والفسخ بعد ثمانية ذكره كرهه لا يجوز شرط الجناح من حين القبض إذا جعلنا مبدأ عند  
الإطلاق من حين العقد لكن الفرق بظهور التامل وأما الاستدلال عليه بحكم العرف فحينئذ زمان الجناح عرفاً لا يرد به إلا ما كان الجناح متحققاً  
فيه شرعاً أو يجعل المعاقدين والمفروض أن الجناح جعل في الثاني في تحقق الجناح قبل الرد يجعل المعاقدين أنما ما ذكره بعض الأصحاب في رد  
الشيخ من بعض أخبار المسئلة فلعلمهم فهو من مذهب توقيف المالك على انقضاء زمان الجناح مطلقاً حتى الفصل كما لا يعد عن الخلاف وكلامه  
والطلاق ما استلزمه من الأخبار الأمر الخامس لو تلف البيع كان من المشتري سواء كان قبل الرد أو بعده ونما أيضاً لم يقطم والظاهر عدم سقوط  
خيار البائع فيرد المثل والقيمة بمر الثمن أو بدله ويحتمل عدم الجناح بناء على أن مورد هذا الجناح هو الزمان له رد الثمن أو رجوع البيع ظاهره  
اعتناء بقاء البيع ذلك فلا خياراً مع تلفه ثم أنه لا نافي بين شرطية البقاء وعدم جواز تقويت الشرط فلا يجوز للمشتري تلافى البيع كما يستحق في  
أحكام الجناح لأن عرض البائع من الجناح استرداد عين ماله ولا يتم إلا بالالتزام بقائه على البائع لو تلف الثمن فإن كان بعد الرد وقبل الفسخ  
فمقتضى ما يستحق من التلف زمان الجناح لا كونه من المشتري وإن كان ملكاً للبائع لأن بيعه شمولاً للقاعدة للثمن ويدعى  
اختصاصها بالبيع كما ذكره بعض المعاصرين واستظهر من دلتية مقنونة مدققة المتقدمة ولم يعرف وجه الاستدلال الذي فيها إلا أن ياء الثمن  
للبيع تلف البيع من المشتري مما أجمعنا حتى في مورد كون التلف من لا خياراً له فلا حاجة لها إلى الرد أو دلتية ولا يكون الردية مخالفة للقاعدة  
وأما المخالفات قاعدة أن الحراج بالضم أن انضمام الأجزاء على كون التامل لا يتم الإشكال في عموم تلك القاعدة للثمن كونهما

وإن كان البيع  
مكتملاً



بجميع أفرادها لكن الظاهر إطلاق غير واحد عموم القاعدة للثمن واختصاصها بالخيارات الثلاثة لصفي جبا المجلس الشرط وتحتوي وصحي  
 الكلام في أحكامها وإن كان الثمن قبل الرد من البائع بناء على عِدْثون لثمن قبل الرد وفيه مع عرفت من منع المبني مع إتيان دليل ضمن  
 من لا خيار له مال صاحبه هو من لزوم البيع سواء كان خيارا متصلا وبفصل كما يقتضيه تلك المسئلة كما يجهل ثمن قلنا بان ثمن البائع  
 المشتري انفسه البيع ان قلنا بان من البائع فالظن بالخيار في البدل ويرجع البيع إلى الأصل لا اشكال في القدره على الفسخ بغير الثمن على  
 المشتري ووجهه على وجهه المطلق والحكم والعقد مع الصريح بذلك في العقدان كان الشرط هو رد المشتري مع عدم الصريح ببدل  
 فامتنع رد البائع عقلا ليقبضه ونحوها او شرعا يجوز رد نحو دفع حصول الشرط بوجهه الى الحاكم كما اخذاه المحقق القتي في بعض اجوبة مسائله  
 عنه كما اخذاه سيدنا فينا في مناهله قولان وربما يظهر من صاحبنا الاتفاق على عدم رد الثمن الا المشتري مع غيبته حيث  
 بعد قول المشتري بعد اعتبار حضوره في دفع ذي الخيار وانما لا اعتبار بالاشهاد خلافا لبعض علماء قالان في الرواية اعتبار حضور  
 المشتري بفسخ البائع بعد دفع الثمن اليه فاذا ذكره من جواز الفسخ مع عدم حضور المشتري وجعل الثمن امانة الى ان يحضر المشتري ان كان على ما  
 الاتفاق عليه الا انه بعيد عن مساوئ الأجزاء المذكورة انتهى قولنا احدى ما ريت من تعرض لحكم رد الثمن مع غيبته المشتري في هذا الجواب  
 يظهر منهم جواز الفسخ بمجل الثمن امانة عند البائع حتى يحضر المشتري وذكرهم لاعتبار حضوره في دفع ذي الخيار انما هو لبيان حال الفسخ  
 من حيث هو في مقابل الثمن وبعضه خاصة حيث شرط في الفسخ بالخيار وحضوره في دفع ذي الخيار انما هو لبيان حال الفسخ  
 وهو رد الثمن الى المشتري مع ما ذكره من اخبار المسئلة لا يدل على اعتبار حضوره في دفع ذي الخيار انما هو لبيان حال الفسخ  
 لاجل تحقق الرد الا ان الفسخ قد باخر عن الرد ببناء على غايتي الفسخ للرد وعدا لا كفاية عنه نعم لو قلنا بجواز الفسخ بالرد بحضور  
 حضوره لكن الاحتياط لم ينكر اعتبار حضوره في هذا الجواب خصوصا لو فرض قولهم بجواز الفسخ بمجرد رد الثمن فانهم وكيف كان فالقول  
 فيما لم يصح بالشرط الرد الى حضور المشتري هو قولنا الولي مقارنه لان الظاهر الرد الى المشتري حصوله عنده وتملكه له حتى لا يبقى الثمن في  
 ذمة البائع بعد الفسخ ولذا لو دفع وارث المشتري كفي رد الورث وارث البائع مع ان المصنف في العقد البائع ليس للاجل الرد  
 لان ذلك متفرع على عدم مدخلته حضور البائع في الرد وكذا الكلام في وجهه ودعوان الحاكم انما يتصرف في مال الغايبة على وجه الحفظ  
 والمصلحة والثمن قبل رد الباقي على ملك البائع وقبضه عنه الموجب لسلطة البائع على الفسخ قد لا يكون مصلحة للغايبة بشبهة فلا يكون  
 وليا في القبض فلا يحصل ملك المشتري المدفوع بعد الفسخ مدفوعة بان هذا ليس تصرفا اختياريا من قبل الولي حتى يباين بالمصلحة بل  
 البائع حيث جسد من هو منصوب شرعا لحفظ مال الغايبة مع انه الفسخ لا يعتبر فيه قبول المشتري ووجهه للثمن حتى يقال ان لا يتبعه في القبول  
 متوقفه على المصلحة بل المعتبر في ملك المشتري ووجهه من ادخل الفسخ كما ذكرنا يظهر جواز الفسخ بغير الثمن في هذا الموضع لحفظ  
 حصة غايبة شبهة لو اشترى الاب للطفل خيارا البائع فهل يصح له الفسخ مع رد الثمن الى الولي الا ان عني الجواب اومع عد المتكهن  
 من الرد الى الاب ولا وجهه ويجوز مثلها فيما لو اشترى الحاكم للصغير رد البائع الى الحاكم اخر وليس في قول الحاكم الاخر من جهة الاول  
 لا يجوز قبوله للثمن ولا يجري لا يتبع بالنسبة الى هذا المعاملة بناء على جواز رد حاكم الحاكم اخر في مثل هذه الامور لما عرفت من ان  
 اخذ الثمن من البائع ليس تصرفا اختياريا بل البائع ذا جسد من يجوز ان يملك الثمن عن المشتري عند فسخه جاز له الفسخ وليس بمجرد تملك الحاكم  
 الثاني الثمن عن المشتري من جهة الحاكم الاول غاية الامر وجوب دفعه اليه مع احتمال عدا الوجوب لان هذا ملل جديد للصغير فيرد  
 فيه الحاكم الاول فلا مزاحة لكن لا طهرها من مزاحة عن الامر السابق في اطلاق شرط الفسخ بغير الثمن لم يكن ذلك لا يرد الجمع فلو ردت  
 بعضه لم يكن له الفسخ وليس للمشتري التصرف في المدفوع اليه لبقائه على ملك البائع الظاهر انما من له لوقلفا زاد دفعه اليه على وجه الثمن  
 الا ان يصح بكونها امانة عند الاب ان يجتمع قد لا يملك الثمن فيفسخ البائع ولو شرط البائع الفسخ في كل جزء بغيرها يخصه من الثمن جاز الفسخ  
 فيما قبل المدفوع والمشتري خيارا البقيض انما لم يفسخ البائع بقبضه المبيع خرجت المدة وهذا من ذلك قبل من وجهها الوجه المذكور ويجوز  
 اشرط الفسخ في الكل رد جزء من الثمن معين في المدة بل يجوز غير معين في الباقي وفي ذمة البائع بعد الفسخ الامر كما يجوز للبائع  
 اشرط الفسخ بغير الثمن كما يجوز للمشتري اشرط الفسخ بغير الثمن ولا اشكال في انضواء الاطلاق الى العين لا في جواز الصريح بغير  
 بدله مع قلنا لان مرجعنا الى اشرط الخيار بين البيع مع وجوده وبدله مع تلفه وعدا بقاها الى البائع عند المشتري بعد الفسخ وفي  
 جواز اشرط رد بدله ولو لمع المتكهن من العين اشكال من خلاف مقتضى الفسخ لان مقتضا رجوع كل من العوضين الى صاحبه اشرط  
 البدل اشرط للفسخ على وجه غير مشروع بل ليس متخا في الحقيقة نعم لو اشرط رد الثمن بالثلث في القيمة في المثل يمكن الجواز  
 غير ان اشرط ايقاما في الذمة بغير حصة لا اشرط ضمان الثمن بالقيمة والقيمة بالثلث ولا اشرط رجوع غير مقتضاه العقد

هذا هو  
 الجواب  
 في  
 البيع  
 في  
 الخيار  
 في  
 الفسخ

الجواب  
 في  
 البيع  
 في  
 الخيار  
 في  
 الفسخ

هذا هو المذهب  
في البيع والشراء

هذا هو المذهب  
في البيع والشراء

هذا هو المذهب  
في البيع والشراء

البائع فتم ويجوز اشتراط الفسخ لكل منهما بما يشاء من قبله وانه العالم مسكناً لا اشكال ولا خلاف في عدم اختصاص  
 خيار الشرط بالبيع وحده بل في كل معاوضة لازمة كالاجارة والصنع والمزارعة والمساكنات بل قال في كراهة الاقرب عند دخول  
 خيار الشرط في كل عقد معاوضة خلافاً للجمهور ومثله ما يكون لازماً لا نه صرح بقوله في الوكالة والخيار والقراض والهادية  
 والوديعة لان الخيار لكل منهما دائماً فلا معنى لدخول خيار الشرط فيه والاصل فيما ذكره عموم المؤمنون عند شرطهم بل انظم المصنف  
 في كلمات جماعة دخوله في غير المعاوضات من العقود اللازمة ولو من طرف واحد بل اطلاقها بشمل العقود المجازية الا ان يدعى من  
 الخارج عدم معنى الخيار في العقد المجاز ولو من الطرفين الواحد من الشرايع والارشاد والدروس وتعلق الارشاد ومجمع البرهان والكفاية  
 دخول خيار الشرط في كل عقد سواء النكاح والوقف والابراء والطلاق والعقود وظاهرهما عدم المجازية ولذا ذكر في هذه العبارة في  
 التحريم بقوله مانع الخيار في العقود المجازية وكيف كان فالظاهر الخلاف بينهما ان مقتضى عمود الشرط الصحة في الكل وانما الاخر المانع  
 لغاها في من بعد حكاية المانع من دخول خيار الشرط في الصوف عن الشيخ قدس سره لم يعلم وجهه مع عموم صحة خياره للمؤمنين عند  
 شرطهم فاهم هنا ما خرج عن هذا الموقوف اما الايقاعات فالظاهر خلافه في عدم دخول الخيار فيها كما يشهد اليه  
 استدلال المحقق في الشرع على عدم دخوله في الطلاق بخبر وجهه عن العقول قبل لان الموقوف من الشرط ما كان بين اثنين كما ينبغي عليه عليه السلام في خيار  
 والايقاع انما تقوم بواحد فينزل المستفاد من الخيار كون الشرط دائماً بتخصيص المشرط والمشرط عليه لا يكون متوقفاً على الايجاب  
 القبول الا ترى انهم جوزوا ان يشرط في اتيان العقد منته مدته كما بعوم المؤمنون عند شرطهم فاية الامر توقف لزوم كاشطاً  
 على العبد على قبول العبد على قول بعض لكن هذا غير اشتراط وقوع الشرط بين الايجاب القبول فالاولى الاستدلال عليه مضافاً الى ان  
 منع صدق الشرط وانضرا حصوصاً على ما تقدم عن الغاموس بعد مشروعية الفسخ في الايقاعات حتى قبل لاشتراط التسليم على الفسخ  
 فيها والرجوع في العقد ليس فسخاً للطلاق بل هو حكم شرعي في بعض قسامه لا تقبل البتة في غير مورد بل لا السقوط في مورد ورجوع  
 الى ان مشروعية الفسخ لا بد لها من دليل وقد وجدنا العقود من جهة مشروعية الاقالات بقوله خيار المجلس والخيار او غيرها في بعضها  
 الايقاعات فان لم يعمد من الشارع بخبره ففرض شرطها بعد وقوعها حتى يتحقق شرط ذلك فيها وبالمجمل فالشرط لا يجعل غير السبب الشرعي  
 سبباً فان لم يعلم كون الفسخ سبباً لارتفاع الايقاع او علم عدمه شاعراً على ان اللزوم في الايقاعات حكم شرعي كما يجوز في العقود المجازية  
 بصبر سبباً باشتراط التسليم عليه من الايقاع هذا كله مضافاً الى الاجماع عن طوائف مخالفة عن الشرع على عدم دخوله في العقود المطلقة  
 واجماع المسالك على عدم دخوله في العقد والابراء وما ذكرنا في الايقاع يمكن ان يمنع دخول الخيار فيها فاقنعنا الايقاع ولو كان عقداً كصلح  
 الميعة فائدة الابراء كما في التحريم في جامع المقاصد وغاية المرام ان الصلح ان وقع معاوضة دخله خيار الشرط وان وقع غايته الفسخ مع  
 جهالة او على سقاط الدخول قبل بثوقها لم يدخله لان مشروعيته لقطع المنازعة فقط واشتراط الخيار الحصة في مشروعيته و  
 كل شرط هنا في مشروعية العقد بل لا يمتنع الكراهية المذكورة في كلامه لاجتماع وجوبه المانع عن الايقاعات ولا اقل من التردد في  
 الرجوع الى الشك بسببته الفسخ لرفع الايقاع واما العقول فها ما لا يدخل اتفاقاً ومنها ما اختلف فيه ومنها ما يدخل اتفاقاً فالاول  
 النكاح فانه لا يدخل اتفاقاً كما عن الخلاف المبسوط والسرير وجامع المقاصد المسالك والاجماع عليه لعدم توقف ارتفاعه شرعاً  
 على الطلاق وعدم مشروعيته التعايل فيه ومن الثاني الوقف فان لم يدخله فيه وعن المسالك لا في موضع فاق ويظهر من محكي السرير  
 الدروس وخلافه فيه وربما علل باشتراط القرية فيه وان لم يكن بغير عوض والكبرى في الصغيرين ممنوعة ويمكن الاستدلال به  
 بالموقف المذكور في مسئلة شرط الواقف كونه حقاً بالوقف عند الحاجة وهي قوله ثم من وقف وصنام قال ان اجتمعت اليها فانا  
 احق بها ثم مات الرجل فانه يرجع في الميراث وقريب منها غيرها وفي لا لها على المدعي كامل ويظهر من المحكي عن المشايخ الثلاثة في تلك  
 المسئلة ما يظهر منه بخبر اشتراط الخيار في الوقف لعله الخالف المتأثر في محكي السرير والدروس اما حكم الصدقة فالظاهر انه  
 حكم الوقف قال في كراهة في باب الوقف انه يشترط في الوقف الا ان لا يقع لغيره لئلا يفقد لكونه الوقف بل لا يملك الصدقة فظاهر انه  
 انتهى لكن قال في باب خيار الشرط اما الهبة المقبوضة فان كانت لا جبري غير عوض عنها ولا قصد بها القرية ولا قصد الوأهب نحو الواهب الرجوع  
 فيها وان اختلف اهل القول لم يمت هل يدخلها خيار الشرط الاقرب في ذلك انما هو ظاهره دخول الخيار في الهبة اللازمة حتى تصدق وكيف كان فلا فرق  
 عند دخوله فيها العموم ادلى على انه لا يرجع فيما كان لله بناء على ان المستفاد منه كون اللزوم حكماً شرعياً لما هيته الصدقة نظير نحو للعقود المجازية  
 ولو شاء في ذلك كفي في عدم سببته الفسخ التي بتوقف صحة شرائها عليها وتوهم مكان اثبات السببية فيفسد دليل الشرط والاصل في  
 ومنه العلم من اللفظ المصريح في كلام جماعة كالعامة في التذكرة ودخول المجازية قطب بل عن مذهب البارع في باب الصلح الاجماع على

دخوله فيه بقول مطلق مطلق المطوك المحكي عن الخلاف عد دخول فيه مطلق وقد تقدم التفصيل عن الحجر وجامع المقاصد سائر المرام ولا  
يخرج عن قرب لما تقدم من الثاني سبب فيه لرفع الأثر أو ما يفيد فائدة ومنه الضمان فان الحكمي عن ضمان التذكرة والقواعد عد  
دخول خيار الشرط وهو شرط والا فمؤيد دخوله فيه لوقتنا بالتقابل فيه ومنه الرهن فان المصريح فيه غاية المرام وعدشوت الخيارات  
للرهن لان الرهن وثيقة للدين والخيار بناء على الاستيثاق ولعله لذا استشكل في الحجر وهو شرط ومرجعه الى مقتضى طبيعة  
الرهن شرعا بل عرفا كونه وثيقة والخيار مناف لذلك وفيه ان غاية الأمر كون وضعه على اللزوم فلا ينافي في جواز خيار  
الطرفين ومنه الصرف فان صريح المطوك والغنية والسرر عد دخول خيار الشرط فيه مدعين على ذلك الإجماع ولعله لما ذكر في التذكرة  
للساكن مانع عن دخوله في الصرف السلم بان المقصود من اعتبار التقابض فيها ان يفرقا ولم يبق بينهما علقته ولو اثبت الخيار بقبض العلقته  
والملازمة ممنوعة كما في التذكرة ولذا جزم فيها بدخوله في الصرف وان استشكله ولا كما في القواعد من الثالث فسا البيع عد الصرف  
مطلق الاجاز والمزارعة والمساقاة وغيرها ذكر من هو أو الخلاف فان لفظ عد لخلاف فيها واعلم انه ذكر في كفة بقا للمطوك دخول خيار  
الشرط في القسمة وان لم يكن فيه وارد ولا يتصور ان يشترط الخيار في الرضا القولي بالسهماء اما الرضا الفعلي فلا يتصور دخول خيار  
الشرط فيه بناء على وجوب كل الشرط في متن العقد منه يظهر عد جريان هذا الخيار في المعاوضة وان قلنا بلزومها من اول الامر بعد الملق  
السنة ذلك ان الشرط القولي لا يمكن ارتباطه بالانشاء الفعلي وذكر فيها ايض دخول الخيار في الصدا ولعله لشرعية الفسخ فيه في  
بعض المقامات كما اذا زوجها الولي بدون مهر المثل وفيه نظر وذكر في طائفة دخول هذا الخيار في السبق والولاية للعموم قول  
الظاهر بحسب القواعد اذ لا يدخل خيار الشرط بقبضه التقابل في العقد فتي شرع التقابل مع الرضا بعد العقد جاز فيها العقد على  
سلطنته احدهما او كليهما على الفسخ فان اقداره على ذلك بعد ما وجب عليه شرعا قبلها والوفاء بشرطه على نفسه  
فيكون المراد اياه بعد العقد بالرضا بما يفعله صاحبه من الفسخ والالتزام وعدا لا اعتراض عليه فانما مقارضا الفسخ فغير جاز وان لم  
يرض بعدا واما اذا لم يصح التقابل فيه لم يصح شرط الخيار فيه لانه اذا لم يشترط الفسخ بعد العقد عن تراض منهما فلا التزام خيرا العقد  
احدهما عليه لا يحدث اثر للماعرف من ان الالتزام حين العقد لا يفيد الاثارة الرضا الفعلي بعد العقد بفسخ حشا ولا يجعل الفسخ مؤثرا  
شرعا والله العالم **الرابع** خيار الفسخ واصلة الحديثة قال في الصحاح هو بالتيكين في البيع وبالحجر في الراي وهو في اصطلاح الفقهاء  
تمليك له بان يرد على قيمته مع هكل الاخر ويسمى المملوك غائبا والاخر معبونا مع انه قد لا يكون خدع اصلا كما لو كانا جاهلين لا جل غلته  
صدور هذه المعاوضة على وجه الخدع والمراد بان يرد وينقص العوض مع ملاحظة انتم اليه من شرط فلو باع ما يسي ما به وبما باء  
منه مع شرط الخيار للبايع فلا عين لان البيع بيع الخيار ينقص منه من البيع للبايع وللان وهذا غيره من الشروط والظان كون الزيادة ما  
لا يتساح به شرط خارج عن مفهومه بخلاف الجمل بقبضه ثم ان ثبوت الخيار مع شرط المذكور هو المعروف بين الاصحاب في التذكرة  
الى علمائنا وعن طبع الحق نسبة الامامية وعن الغنية والحق الاجماع عليه صرح المجامع المحكي عن المحقق قدس سره في درر سركارة لا يعدل ذلك  
خلاف في المسئلة كسكوت جماعة عن القرص لانهم حكموا عن الاسكان منه هو ساد واستدل في التذكرة على هذا الخيار بقوله نعم لان  
تكون تجارة عن تراض منك قال معلون المعبون لو عرف الحال لم يرض وتوجهه رضى المعبون يكون يا حدة عوضا عما به دفعه مني على  
عنوان مفقود وهو عد بقبضه عنه في المائلة فكانه قال اشترت هذا الذي هو كدر ما به هم فاذا تبين انه لا يسودر بما تبين ان لم يكن  
راضيا به عوضا لكن لما كان المقصود من صفات البيع لم يكن تبين فقد كاشفا عن بطلان البيع بل كان كاشفا عن الصفات المقصودة التي  
لا يوجب تبين فقد ها الا الخيار اذ اعتمد لزوم المعاملة الزامه عالم يلزم ولم يرض به لانه لا يملك على عدم لزوم العقد فاذا حصل  
الراضي بالعوض الغير الماشي كان كالراضي السابق لفحوى حكم الفسخ والمكروه ويضعف منع كون الوصف المذكور عوضا قابل للرضا من قبل  
الداعي لذلك لا يوجب تخلفه سببا بل قد لا يكون اعيان ايضا كما اذا كان المقصودات البيع من دون ملاحظة مقدما لية فقد يقد على  
اخذ الشيء ان كان ثمنه ضعا فقيمة والفتحة احتمال ذلك مع ان اخذ على وجه القيد لا يوجب خيارا ان لم يذكر في متن العقد لو  
ابدا قدس سره هذا لاية بقوله نعم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل كان اولي بناء على ان كل المال على وجه الخدع بيع ما يسودر وما يشترع مع عدم  
سلط الخدع بعد تبين خدعه على المعاملة وعد نفوذ رد كل المال بالباطل اما مع ضاه بعد البتة بذلك فلا يعدل كلا بالباطل  
ومقتضى الآية وان كان حرة لكل حتى قبل تبين الخدع الا انه خرج بالاجماع وبقي ما بعد اطلاق المعنى في رد المعاملة لكم لا ينافي الآية  
ظاهر قوله نعم الان تكون تجارة عن تراض بناء على ما ذكرنا من عدم خروج للعن موضوع الرضا في التكا فخرج الى صالة اللزوم الا  
ان يقال ان الرضا مع الجمل بالمال لا يخرج عن كون كل الغاين المال المعبون بالخا هل كلا بالباطل ويمكن ان يقي ان الرضا في سبيل

في التلخيص



غير صوت المخرج كما انما اقدم المغبون على شراء العين بخملا لكونه باضفاف قيمته فيدل على نفي الخيار في هذه الصورة من دون معاوضة  
فيثبت عند الخياط في البناء بعد القول بالفصل فيعارض مع تارة التي تخضع بصورة الخدع الثالثة غير ما بعد القول بالفصل فيجمع بعد  
تعاونهما بضمته هذا القول بالفصل وكما فوئما الى امسا الزوم واستدائهم في التذكرة بان النبي اثنان في تلقي الركبان انما اثبتة للغير  
ويمكن ان يمنع صحة حكاية اثنان بالخيار وعد وجوها في الكتب المعروفة بانه لا يمتنع ليعقل منعها لا بخيار العمل اقوى استدلاله على ذلك  
في التذكرة وغيره فاقولهم لا ضرر ولا ضرر في الاستلا وكان وجه الاستدلال ان الزوم مثل هذا البيع عند سلط المغبون على فخره ضرر عليه  
اخر ابره فيكون منقضا فاحاصل الرأية ان الشارع لم يحكم بحكم يكون فيه الضرر ولم يسوغ خسر الميسر بعضهم بعضا لم يمض لهم الضرر  
ما يضره على المضى عليه منه يظهر صحة العمل لئلا كل عقد يكون لزوم ضرر على المضى عليه ولو كان من جهة الغير لا وسوكا  
في البيع في غير كالمصلحة الغير المبني على المناحة والاجارة وغيرها من المعاقضات هذا ولكن يمكن لحدثة في ذلك باننا انما اللزوم في  
الترز في العقد لا يستلزم قبول الخيار للمغبون من الر والامضاء بكل القن اذ يحتمل ان يتخير في بعض العقد بكل الثمن ورو في العقد  
الزائد غاية الاسترشاد بالخيار لتبعض لما عليه فيكون حال المغبون حال المريض اذا اشترى زيدا من ثمن المثل حاله بعد العلم  
بالقيمة حال الزيادة اذ انما ذلك المريض المشتري ان لا يسترد الزيادة من دون رجوع من العوض كما عليه الاكثر في معاوضات المريض  
المشتملة على الخيارات وان عارض عليهم العلامة بما حاصلة ان استرد بعض احد العوضين من دون رجوع الاخر بها في مقتضى المعاوضة  
يحتمل ايضا ان يكون نفي الزوم بسلط المغبون على الرام الغاين باجدا لا من من الضم في كل ومن يدارك ما فات على المغبون من القدر  
الزائد او يبدله ووجهه ان في المغبون الضم اذ لم يبدل الغاين التفاوت فلم يبدل غلته لما فات على المغبون على هذا امضا البيع لا مستقلة  
كما في الايضاح في جامع المقاصد حيث نصر الله القائلين بعد سقوط الخيار ببدل الغاين للتفاوت بان الهبة المستقلة لا يخرج المعاملة عن  
الغبن الموجب للخيار وسبغ في ذلك ما ذكرنا بظنهما اختاره العلامة في كره واحتملة في القواعد من انه اذا ظهر كذب البائع لم يرجع في اخذاه بل  
المال فيدل المقدار الزائد مع رجوعه فلا خيار للمشتري فان مرجع هذا الى تخيير البائع بين والتفات وبين الالتزام بفسخ المشتري حاصل  
الاحتمال في عقد الخيار للمغبون مع بدل الغاين للتفاوت والميتقن من ثبوت خيار الصورة امتناع الغاين من البديل لعل هذا هو الوجه في شك  
العلامة في التذكرة في ثبوت الخيار مع البديل بل قول بعض بعد كما يظهر من الرأية ثم ان البديل ليس به مستقلة حتى يؤولها الى الخيار  
المشتملة على الغبن عن كونها مشتملة عليه لاخر من احد العوضين حتى يكون استرداه مع عوض الاخر معاين من العوض وتام العوض  
منايا لمقتضى المعاوضة بل هي غلته لما اختلف الغاين عليه في الزيادة بالمعاملة الغيبية فلا يعتبر كونه من غير الثمن فظهر الارشاد في المشتري  
من اظهر الحدس في ايضاح الجامع من الاستدلال على عدم سقوط مع البديل لا مستقلا بان التفاوت لا يخرج المعاملة عن كونها  
لانها هبة مستقلة حتى انه لو دفعه على وجه الاستحسان لم يحل اخذها لا رجوعا من قبل هبة الغاين لا يفيق خيارا حتى يفسد خيارا مستقلا  
من احتمال كون البديل غلته لما اختلف الغاين على المغبون في عليه في الضم واما الاستصحاب فيفسد ان الشراء انما هو الخيار بالبدل لا في تفا  
بل ان المحتمل ثبوت الخيار على المتنع دون البذل ثم ان الظان انما الضم للمغبون باحدا لهما لئلا يكون بطلان خيارا له لان الزام  
الغاين بالفسخ ضرر لعلو غرضه لا ينفصل لهم من عوض موالهم خصوصا النفود ونقص الغرض ورو ان لم يبلغ حد المعاوضة لغير الغبن  
الا انه يصلح مرجعا لاحدا لاحتمالين المذكورين على اشتهر بخياره من الر والامضاء بكل القن لان يعاض ذلك عن غرض المغبون  
يتعلق بتملك عين ذات قيمة لكون المقصود منها التملك وقد يستكشف عن امتنا ذات القيمة الغير للغير وقد يستدل على الجوابا  
فان في حكم الغبن فقر الكفاية بنسبة الى الحق عار غير عبد الله قال غبن المشتري من حيث عن الميسر عن بعد قال غبن المؤمن من روي  
رواية الاخرى لا تغبن المشتري من غبنه لا يحل وعن مجمع البحران ان الاستسبال الاستسبال والطائفة الى الانسان والثقة به فيما يحد او كله  
السكون والنيات ومنه الحديث انما سلم استرسل المسلم فغنه فهو كذا ومنه غبن المشتري من حيث انفق ويظهر من ان ما ذكره الاحديث  
رابع الانصاع لا لالحاقا على المدعي فان ما عدا الرأية الاولى ظاهرة في حرمة الخيار في المشاورة فيقول كون الغبن يفيق البنا واما الرواية  
الاولى فيقول ان كانت ظاهرة فيما يتعلق بالاموال الاكن يحتمل ان يكون الغاين غلته اكل الحق في استحقاقه العقابا على اصل العمل والحد  
في اخذ المال ويحتمل ان يكون المقدار الذي اخذه زائدا على ما يستحقه بغيره في الحق في الحرمة الضمان ويحتمل ان يكون مجموع العوض  
المشتمل على الرأية بمنزلة الحق في تحريم الاكل بصورة خاصة وهي اطلاع المغبون رده للمعاملة المغبون فيها ولا يربط العمل على احدا من  
اولى ولا اقل من المساوات للثالث فلا دلالة في المسئلة الاجماع المحكي المعصية بالثمة المحققة وقد نفى الضم الى الخصص  
المتنع عن بدل التفاوت ثم ان يفيق هذا المطلب بيم برسم مسائل مستقلة في هذا الباب الرأية الاولى علم المغبون بالقيمة فلو

في الخيار

علم بالقيمة فلا يحتاج بل لا عين كما عرفت بلا خلاف ولا اشكال لانه اقدم على الضرب ثم ان الطء عند الفرق بين كونه غائلا من القيمة بالمرة او  
ملفقا اليها ولا بين كونه مسبقا بالعلم عليه لا بين الجمل المركب البسيط مع الضرب بعد الزيادة والقيضة والظن بها والشد  
لشكاله في الاخير لانه اقدم على المعاملة باينا على المسامحة على تقدير الزيادة والقيضة فهو كالعلم بل السال في الشيء اذا اقدم  
باينا على تجله فهو في حكم العالم من حيث استحقاق المداخ عليه والذوم من حيث عدم مقدريته لو كان ذلك الشيء مما يعبر العاقل به  
لحاصل ان السال المتعلق بالضرر مقد عليه من ان مقتضى موافق الضرر واطلاق الاجماع الحكمي ثبوته بحجة تحقق الضرر في حق المقد  
عليه عن علم بل مطلق السال ليس مقدما على الضرر بل قد يقدر جاعدا مساواة للعالم في الاثار بمنوعة حتى في استحقاق المداخ و  
الذم لو كان المستكول مما يترتب عليه لا عند الاقدام عليه لانه قد يحصل للسال بعد اطلاعه على الغبن حالة اخرى لو حصل قبل العقد  
لم يقدم عليه نعم لو صرح بالعقد بالالتزام به ولو على تقدير ظهور الغبن كان ذلك اجماعا الى اسقاط الغبن وما ذكرنا يظهر من حيث الجمل  
وان كان قادرا على السؤال كما صرح به في التجر والتذكرة ولو اقدم عالما على غبن يتساع به فبا ان يدهما لا يتساع بالجموع مئة المعلوم  
فلا يتساع بالجموع ولو اقدم على الايتساع فبا ان يدهما يتساع به متفرقا او اجماعا لا يتساع ففي الجواب وجه ثم ان المعبر بالقيمة حال العقد ولو قد  
بعد ولو قبل اطلاع المغبون على مقتضاها حين العقد لم ينفع لان الزيادة انما حصلت في ملكه والمعاملة وقعت على الغبن فيستعمل  
فيحتاج لان التنازل حصل قبل الرد فلا يشترط المداخ المشرع لندار الضرر كما لو لم يتوقع قبل الاطلاع على عيب بل بما زال فيقبل  
العلم اوبعد قبل الرشق حق الرد واشكل منه ما لو توقع المالك على القبض فارتفع الغبن قبله لان الملك قد انتقل اليه من دون نقص  
في قيمته نعم لو قلنا بوجوب التفاضل بمجرد العقد كما صرح به العلامة في الضرر يثبت الجمل الثبوت للضرر بوجوب قباض الزائدة بمعاملة  
الناقص لكن في المشء عدا وجوب التفاضل ولو ثبت الزيادة او القيضة بعد العقد فانه لا عبرة بها اجماعا كما ذكره ثم انه لا عبرة بالكل  
في مجرد العقد بل العبرة بعلم الموكل وجهله نعم لو كان ويكلا في المعاملة والمساواة مع علمه فرض صحة المعاملة لاجل الموكل في مع  
يثبت اختيار الموكل لان ان يكون عالما بالقيمة وبان موكله يفقد على ان يدهما وتغيره له واذا ثبت الخيار في عقد التوكيل فهو  
للموكل خاصة لان ان يكون ويكلا مطلقا بحيث يثبت مثل الضعف فانه كالولوج وقد مر في الضرر وجانبه خبا الجمل ثم ان الجمل انما يثبت  
باعتراق الغابن وبالبينة ان تحققت بقول مدعيه مع اليقين لاصالة عدل العلم الحاكمة على ازالة الذوم مع ان قد يتعقبات البينة  
على الجمل ولا يمكن للغابن التحلف على علمه بجهله بالحال فتر هذا كله اذا لم يكن المغبون من هل الخيرة بحيث لا يخفى عليه القيمة الا لغرض  
عقله او غيره والافلا يقبل قوله كما في الجامع لك قد يكتل ان هذا انما يوجب قبول قوله من حيث تقديم الظل على الاصل فبما ان  
ان يصير مدعيه من جهة مخالفة قوله للظن لكن المدعى لما تقرق البينة عليه لا يعرف الا من قبله يقبل قوله مع اليقين فليكن هذا من هذا  
القبيل لان بقاء معنى تقديم الظن جعل مدعيه مقبول القول بمسئله لاجل مخالفة مدعيه اجري عليه جميع حكم المدعى حتى في قول  
قوله اذا تقرق عليه فامة البينة لا ترى انهم لم يحكموا بقوله في العقد اذا تقرق عليه فامة البينة على سبيل الفصل هذا مع انهم لم يثبت  
القاعدة ثم اندرج المسئلة فيها على ما ملوا خلت في القيمة في العقد وفي القيمة بعده مع تعدد الاستعلاء بالقول قول منكر الغبن  
لاصا عدم التبعية واصا الذوم منها يطهر حكم ما لو اتفقا على التبعية واختلفا في تاريخ العقد او علم تاريخ القيمة فالاصل ان انقضى  
العقد الواقع على الزيادة عن القيمة لانه لا يثبت وقوع العقد على الزيادة حتى يثبت الغبن الامر الثاني في كون التقاوت فاحشا فالوحد  
الاشافي لغيره لا بوجوب الغبن وحده عندنا كما ذكره لا لا يتفان الناس مثله حكمي فيما عدا ذلك ان التقاوت بالثلاث بوجوبها وان كان  
باكثر من الثلاث وجبه رده بانه تخمين لم يثبت اصله في الشرح انتهى والظان ان اشكاله في كون التقاوت بالثلاث بل الربع فاحشاهم  
الاشكال في الحسن ولا يبعد عوى عدم مسامحة الناس فيه كما يستحق الضرب في المحقق القتي في تصويب الغبن كلا المتبايعين ثم الظاهر ان  
المرجع عند الثالث في ذلك هو اصل الثبوت الجمل لانه ضرر لم يعلم تساع الناس فيه ويحتمل الرجوع الى اصل الذوم لان الخارج هو الضرر الذي  
يناقش فيه لا مطلق الضرر في شيء وهو ان الظاهر ان المناط في الفصل الموجب للخيار كون المعاملة ضرر به مع قطع النظر  
ملاحظة حال الشخاص المتبايعين ولذا حدثت بما لا يتعابى بالناس وبما الزائد على الثالث كما عرفت عن بعض العامة وظ حديث في الضرر  
المستدل عليه ابواب الفقه ملاحظة الضرر بالغلبة فيحضر الاقعة ولذا استدوا به على عدم وجوب رضاء الوضوء مبلغ كثير من الصواب  
ووجوب رضاءه بذلك المنافع على من لا يضرب له مع اصل ثلثه انما باضمة قيمته معاملة ضرر به في حق الكل ولحاصل ان العبرة اذا كان  
بالضرر الى ما لم يجب ثلثه الوضوء باضما قيمته وان كانت بالضرر الجمل الى يقين التفضيل خيار الغبن بين ما يضرب بحال المغبون وغيره  
اعتبارا الى ما لا يضرب من نفسه من غير مديته بحال الشخص وتحملة بعض المفامان كايتم ما خرج بالضرر لاجل ان المعبر عن السال في المنكر

في الجمل انما يثبت

واعلم ان الغبن في البيع  
هو نقص في الثمن

واعلم ان الغبن في البيع  
هو نقص في الثمن

لوجوب الوضوء في الفرض المذكور بان الغبن لا يعتبر مع معاضة الفرض يمكن ان يقضى بل يتم الغبن المالى في مقابلة التكليف لا بتخصيصه في الغبن  
بالنظر بل بعد كونه ضررا بلا حصة ما باذنه من الاجر كما يشترط في قوله بعد ثلثة ثم ما وضوءه باضعا فبقتة ان لا يشترط مال كبير نعم لو كان الغبن  
مجهضا بالمكلف سقيا ما دله في الجرح لا دليل في الغبن في الغبن المالى في التكليف لا يكون الا اذا كان تحملا حرجا اسكال ذكره في صفة ولسا  
بتعالم مع المقاصد اقسام الغبن ان المعنوي اما ان يكون هو البايع والمشتري معا انتهى فيقع الاستكان في تصوعين كل من المتبايعين معا  
الحكمي عن بعض الفضلاء في تعليقه على الروضة ما حاصله استحالة ذلك حيث لا قد عرفنا ان الغبن في طرف البايع ما هو باع باقل من  
القيمة السوقية وفي طرف المشتري ان يبد منها ولا يتفقات الحال يكون الثمن والمثمن في الاثمان والعروض وتختلف في ربح فلا يعقل كونها  
معا معنويين الا ان كونا الثمن اقل من القيمة السوقية واكثر وهو محال فم انتهى قد تعرض غير واحد من فروع بعضنا للتصوير في ذلك بعض  
الفروض منها ما ذكره المحقق القمي صاحب القواعد في جواب من سئل عن هذا الجارية من الروضة قال انها فرض فيما اذا باع متاعا بغير  
توامين من الفلوس على ان يعطيه عنها ثمانية ذنانا بمقدار انها يوا ربعة توامين ثم تبين ان المتاع يتوخمسة توامين ان الدنيا ليسوا  
خمسة توامين الا حضا فضا البايع معنونا من كونا الثمن اقل من القيمة السوقية بخير توامين والمشتري معنونا من جهة زيادة الدنيا ليسوا  
اربعة توامين فالبايع معنونا في اصل البيع المشتري معنونا فيما التزمه من اعطاء الدنيا عن الثمن وان لم يكن معنونا في اصل البيع انتهى  
اقول الظان مثل هذا البيع المشروط بهذا الشرط بلا حصة فيه حاصل لا يصلح البايع بسبب مجموع العقد الشرط كما لو باع شيئا  
ليوخمسة ذنانا مبدريهين على ان يخطله ثوبا مع فرض كون جرة الخطاة ثلثة دراهم ومن هنا يقال ان الشرط قطع من العوض وان ابيت  
الاغنى ان الشرط معاملة مستقلة ولا مدخل له في زيادة الثمن وخرج لك عن فرض غبن كل من المتبايعين في معاملة واحدة لكن  
لحق ما ذكرنا من وهذا المعاملة وكون الغبن من طرف واحد منها ما ذكره بعض المعاصرين من فرض المسئلة فيما اذا باع شيئين في  
عقد واحد تبين فغن البايع في احداهما والمشتري في الاخر هذا الجواب قريب من سابقته في الضعف لانه ان جاز التقييد بينهما عند  
شروط الغبن لاحدهما خاصة حتى يجوز له الفسخ العين المعنوي فيها خاصة فيما معاملتان مستقلتان كان الغبن في كل واحدة منهما احدا  
خاصة فلا وجه لجعل هذا متماثا لثالث القسي غبن البايع خاصة والمشتري خاصة وان الجرح التقييد بينهما لم يكن غبن اطلاقا مع تساوي  
الزيادة في احدهما للنيقصة في الاخر ومع عدم المساواة فالغبن من طرف واحد منهما ان يربا الغبن في المقسم معناه الا ان السائل لصق  
خروج العين المشاهدة سابقا على خلافها شاهد وخرج ما اخبر البايع بوزنه على خلاف خبره وقطع الغبن على هذا المعنى الا ان السائل  
في القواعد الشهيد للمعنة وعلى هذا المعنى الا ان السائل يحقق الغبن في كل منهما وهذا حسن لكن فلا جارة الشهيد المحقق الثابطين راد  
ما عنون به هذا الجواز وهو الغبن بالمعنى الاحض على ما فسره به ومنها ما ذكره بعض من انه يحصل بفرض المتبايعين وقت العقد مكانا  
كما ان حصل السكر البلد من قيمة الطعام خارج البلد ضعف قيمته في البلد فاشترى بعض اهل البلد من رؤسوا البلد طعاما من  
العسكر بين متوسط بين القيمتين فالمشتري معنونا لزيادة الثمن على قيمة الطعام في مكانه والبايع معنونا لقصا على القيمة في مكانه  
يمكن رد بان البيع بعد العقد بان على قيمته حين العقد لا غبن فيه للمشتري مادام في محل العقد وانما نزلت قيمته بقبض المشتري ونقله  
اياه الى مكان العرض وبالحالة الطعام عند العقد لا يكون الا في محل واحد قيمته واحدة ومنها ما ذكره في مقادير الكرامة من فرضه فيما اذا  
ادعى كل من المتبايعين الغبن كما اذا بيع ثوب بغير وزن المساواة ثم ادعى كل منهما نقصا في يده غا في يد الاخر ولم يوجد المقوم يرجع اليه بخلافه  
فيثبت الغبن لكل منهما فيما وصل اليه قال ويصو عنهما في احدا العوضين كما لو تبايعا شيئا بمائة درهم ثم ادعى البايع كونه سويما بين  
والمشتري كونه لا يسوي الا بخمين ولا مقوم يرجع اليه فحقا القابض الفسخ لكل منهما انتهى وفيه ان الظان لازم التحالف عند الغبن في المعاملة  
اصلها ان الكلام في الغبن الواقعي دون الظاهري الاول من هذه الوجوه هو الوجه الثالث والله العالم مسئلة في الغبن  
شرط شرعي محدد الجواز او كما شاف عقل من ثبوته حين العقد وحقان منشأ اختلاف كلمات العلماء في فتاويهم ومفاقد اجماعهم  
استدلالا انهم فقط عبادة طواف الغنية والشراب وغيرها هو الاول في الغنية الاجماع على ان ظهور الغبن بسبب الجواز كلمات اخرى في النسخ  
وفي التذكرة ان الغبن بسبب ثبوت الجواز عند علمائنا وقولهم لا يفسد هذا الجواز بالصرح في المراد الصرف قبل العلم بالغبن وعند سقوط  
ظاهر في ثبوته وما يؤيد الاول انهم اختلفوا في صحة النص في التاخذ في زمان الجواز لم يحكموا بطلان الصرف في الواقع من الغبن حين  
حمل المعنوي بل صرح بعضهم بنفوذها واستقال المعنوي بعد ثبوتها في البدل ويؤيده ايضا الاستدلال في التذكرة والغنية على  
هذا الجواز بقوله في حديث ثلقى الركبان انهم بالجواز اذا دخلوا السوق فان ظاهرا حدث الجواز بعد الدخول الموجب لظهور الغبن  
ولكن لا يخفى مكان ارجاع الكلمات الى احدا الوجهين بتوجيه كان منها ظاهرا في المعنوي الاخر وتوضيحه لانه ان اريد بالجواز السلطة الفعلية



۲۳

卷之四

الخلاصة

الثالث في القسط

القول في القسط

لأنه لا مدخل لها في القيمة لكن لا قوى الصحة لأن مجرد الحمل بمقدار المال المتلو كان غرضه بيع البيع مع الشدة في القيمة وايضا فان ارتفاع الغرض  
هذا البيع ليس لأجل الجوار حتى يكون إسقاطه موجبا لثبوت ولا لم يبيع البيع ولا يثبت في الخارج عن الغرض بثبوت الجوار لأنه حكم شرعي لا يقع  
به موضوع الغرض ولا الصبح كل بيع غير شرعي على وجه الترتيل وثبوت الجوار كبيع المحلول وجوده والمقدار تسليمه وأما اختيار الرؤية فشرط سقوط  
راجع إلى إسقاط اعتبار ما اشتراطه من الأوصاف في العين الغير المبرمة فكانها ما يتأبعا معا أو جديها تلك الأوصاف لا يصح البيع موقوفه  
على شرط تلك الأوصاف وإسقاط الجوار في معنى القايما الموجب للبطلان مع احتمال الصحة هنا لا يثبت لأن مرجع إسقاط الجوار الرؤية إلى  
الترام عندنا يترتب على شرط لا إلى عقد الترام ما اشتراطه من الأوصاف ولا ثباته بين أن تعد على شرط العين بانيا على وجوده  
الأوصاف وبين أن الترام بعد البيع لو تخلصت في وسبب حتى تمام الكلام في جوار الرؤية وكيف كان فلا راي شك في أن إسقاط سقوط  
جوار العين من حيث لزوم الغرض لا يشرع للجوار في العين أصلا بل يترتب منه غرض الثالث قصر في المعنوي ما حدد الضرر في المسقط للجوار  
المقتدرة بعد علمه بالعين وبذلك عليه ما دل على سقوط جوار الجوار في الشرط مع عدم وجوده فيهما واختصاص الضرر بجوار الجوار  
وهو إطلاق بعض معاقلة الإجماع بأن قصر في الجوار فيما استقل ليخاذه وفيما استقل عنه فصح والعلة المستفادة من الضرر في جوار  
لحيوان المستدل بها في كلمات العلماء على السقوط في الرضا بل يترتب العقد مع نفي الدليل هنا أما نفي الضرر وأما الإجماع والاول  
منتهى فانه كما لا يجري مع إقدام عليه فكذلك لا يجري مع رضاه بعد وأما الإجماع فهو غير ثابت مع الرضا إلا أن توان في الشدة في الرفع  
الدفع فيستصحب أو ندعى أن طوقهم فيما نحن فيه أن هذا الجوار لا يسقط بالضرر في مضمونه للضرر بعد العلم بالعين واختصاص  
هذا الجوار من بين الجوارات بذلك لكن الانصاف عدم مضمون الضرر في كلامهم لما بعد العلم بالعين وغرضهم من تخصيص الحكم بهذا  
الجوار أن الضرر سقط لكل جوار ولو وقع قبل العلم بالجوار كما في العيب التام ليس هو هذا الجوار ويؤيد ذلك ما اشهر بينهم من أن  
الضرر قبل العلم بالعيب التام ليس يلزم الدلالة على الرضا بالبيع فيسقط الرد وإنما ثبتت الأثر في خصوص العيب لعدم دلالة الضرر  
على الرضا بالعيب كيف كان فاختصاص الضرر الغير المسقط في كلامهم بما قبل العلم لا يكاد يخفى على المتتبع في كلامهم نعم لم احببهم  
نص يحايد لك علما ما حكى عن صاحب المسالك وبقية جماعة لكن الاستشكال من جهة تزلزله الصريح مع وجود الدليل عما لا ينبغي بل  
ربما يثبت في حكمهم بعد السقوط بالضرر قبل العلم مع حكمهم بسقوط جوار العيب التام ليس العيب التام قبل العلم والاعتداد بالضرر  
يتم في العيب التام ليس فاشترط مع جوار العين في عقد الضرر ومقتضى القاعدة في حكم الضرر قبل العلم فيها والتحقيق أن توان مقتضى  
القاعدة عند السقوط لبقاء الضرر وعدم دلالة الضرر مع الجهل على الرضا بل يترتب العقد ويحل الضرر نعم قد ورد في الضرر في العيب المسقوط  
وادعى عليه الإجماع مع أن ضرر السقوط فيه متساو لا يترتب أن كان أصلا العيب قد تكون ضررا فان تم دليل في التام ليس بغير قلنا به ولا  
وجب الرجوع إلى دليل جواره ثم إن الحكم بسقوط الجوار بالضرر بعد العلم بالعين ينبغي على ما تقدم في الجوارات السابقة من تسليم كون  
الضرر دليلا على الرضا بل يترتب العقد لا كان للضرورة في غير ما دل فعلا على الالتزام بالعقد من آثار الضرر الرجوع أصالة بقاء الجوار  
الرابع من المسقطات قصر في المشتري المعنوي قبل العلم بالعين بقصره عما خرج عن الملك على وجه اللزوم كالبيع الحق فان المصحح في كلام  
المحقق ومن تأخر عنه هو سقوط جواره مع وقبله المصحح وهو كونه بين المتأخرين نعم ذكر الشيخ في جوار المشتري من جهة عند كونه بالبيع  
أنه لو هلك السلعة أو ضرر فيها سقط الرد والظاهر اتحاد الجوار مع جوار العين كما يظهر من جامع المقاصد شرح قول المان ولا يفتقر  
لجوار بقاء العين فراجع استدلال على هذا الحكم في التذكرة بعد ما كان استدراكه مع الخروج عن الملك هو بظاهره مشكل لأن الجوار  
غير مشروط بعدم ما كان رد العين ويمكن أن يوجب بان حديث نفي الضرر لم يدل على الجوار بل المستقن منه جواز رد العين المعنوي  
فيها فإذا استمر رد ما فلا دليل على جواز فتح العقد وقصر المعنوي من جهة زيادة الثمن فراض بغير الغالب بقبول التبدل فان وقع  
الضرر من الطرفين إنما يكون بسلط المعنوي على العين فيكون خال من حيث أن له القبول والرد حال العلم بالعين قبل المعاملة  
في أن إن يشري وإن يترك وليس هكذا بعد خروج العين عن ملكه مع أن إخراج المعنوي العين عن ملكه التزم بالضرر ولو جهلا منه  
هذا ولكن اعترض عليهم شيخنا الشهيد قدس وجه العيب التام المعنوي بوضوح أن الضرر الموجب للجوار قبل الضرر ثابت مع الضرر  
والضرر مع الجهل بالضرر ليس إقداما عليه لما عرفت من أن الخارج عن عموم نفي الضرر ليس الأصوة الإقدام عليه عالما فيجب أن  
الضرر باشر فإدما دفعه من الثمن الزائد يرد نفس العين مع بقائها على ملكه وبدلها مع عدمه فوات خصوصية العين على الغالب ليس  
ضررا لأن العين المبعة كان كانت مثلية فلا ضرر يترتب لها بمثلها وإن كانت قيمة فقيرتها بالبيع لم يعلل إزادتها قيمتها فلا ضرر أصلا  
فضلا عن أن يراض به ضرر زيادة الثمن على القيمة خصوصا مع الأضرار في الزيادة والانصاف أن هذا حسن جدا لكن قال في الرؤية

ان لم يكن الحكم انما اقول والظاهر عليه لا نكثت عدم عنوان المسئلة في كلام من تقدم على المحقق فيما تتبعتم ان مقتضى دليل الشرع  
 عدم الفرق في المغنول المصروف بين البائع المشتري قال في الحيز بعد ان صرح بثبوت نجما للمغنون بايعا كان او مشترا ولا يقطع الجبا للمصرف  
 مع مكان الرد ومقتضى اطلاقه عند الفرق بين الناقل للادام وبين فناء الملك كالقوة والوقف وبما يمنع عن الرد مع البقاء على الملك  
 كالاستيلاء بل ويم التلف وعن جماعة يخصيص العبارة بالمشتري فان زاد واقتصر الحكم عليه فلا يعرف له وجه لان سبي على جماعة  
 لغو لميل الجبا اذ في الضرر فيقتصر على مورد الاجماع ثم ان ظا التقييد بصوق امتناع الرضا والتعليل بعد ما كان الاستدلالا  
 صرح بجماعة من الناقل الجبا لا يمنع الرد بالجبا اذا فسخه فضلا عن مثل التدبير الوحيته من المصروفات الغير الموجبة للخروج عن الملك  
 فعلا وهو حسن لغو في الضرر وعبر بالخروج عن الملك لا يقطع اذ اضر العين ولو انتفى زال المانع كموثول المانع كموثول الولد ونحو  
 العقد للادام ليعين في جواز الرد جها من من ممتنع ومن استقر بالبيع ربما ينشأ على ان التاويل العايد كما كالميز لا وكالذي لم  
 بعد كذا الوجهان فيما لو عا اليه بناتل جديد وعدي الجبا هنا اولى لان العود هنا ليد جديد وفي الفسخ بزم البتة في حقوق الاجارة  
 قولان من امتناع الرد وهو مختار الصمغ والى العباس ومن مورد الاستدلال هو لصرف المخرج عن الملك وهو الحكم عن غير الاكثر  
 ولوم يعلم بالعين لا بعد انقضاء الاجارة توجه الرد وكذا التويل به حتى انفسح البيع في حقوق الامتراج مطم اولى الجملة بالخروج عن الملك  
 وجوه اقويها الحق في حصول الشركة فيمنع رد العين الذي هو مورد الاستدلال وكذا لو تغيرت العين بالفيضة ولو تغيرت بالزينة بعينه  
 او بالحكمة ومن الجهتين فلا قوى الرد في الوسطى بناء على حصول الشركة في غيرها المانعة عن رد العين عدم الربنا على حصول الشركة المانعة عن الرد  
 فم هذا كله في تصرف المغنون واما تصرف الغائب فالظان انه لا وجه لقوط خبا المغنوب ورجوع وانفسح ووجه العين حجة عن ملكه لرد العين  
 الوقف والبيع للادام ففي تسلطه على ابطال ذلك من حينها او من صلها كالمهرن والشفيع ورجوعه الى البدل وجوز من وقوع العقد متعلق  
 حق الغير فان حق المغنوب ثابت باصل المعاملة الغيبية واما يظهر له بظهور السبب في استرداد العين اذ ظهر السبب حيث وقع العقد  
 ملك الغائب فلا وجه لظلاله من من ان وقوع العقد متعلق حق الغير وجوب الرد من من اس كما في بيع رهن ومقتضى فسخ البيع الاول تليف  
 الملك من الغائب الذي وقع البيع معه من المشتري الثاني من انه لا وجه للرد لما لان التصرف في زمان خبا الغير المصروف صحيح لا من كماله في  
 احكام الجبا فيفسد الفاسخ البدل واما العقد فيحق ان يفسد قبل فسخه وهو الغيب فلا على وجه يمنع من تصرف من عليه الجبا كما هو الحال الجاهة هنا وفي خبا  
 العيب قبل ظهوره فان غير واحد ممن منع من تصرف غير ذي الجبا ان ذنر واستشكاله فيه حكم بالرد والعقد الواقع قبل ظهور الغيب والعيب  
 وهذا هو الاقوى وسيأتي ان ذلك في احكام الجبا وكذا الحكم لو حصل مانع من رده كالاستيلاء او يحتمل هنا بقاء حق الجبا سبق  
 على الاستيلاء ان مقتضى ما ذكرنا من ان الحكم في خروج المبيع عن ملك الغائب بالعقد الجبا لان معنى جوازه تسلط احد المتعاقدين  
 على فسخه ما تسلط الاجنبي وهو المغنون فلا دليل عليه بعد فرض وقوع العقد صحيحا وفي ذلك ليد ان الناقل لما يمكن ابطاله كالباع بجبا  
 الزم بالفسخ فان امتنع فسخه الحكم وان امتنع فسخه المغنون ويمكن النظر فيه بان فسخ المغنون اما بدخول العين في ملكه واما بدخول الجبا  
 الاول لا حاجة الى الفسخ حتى يتكلم في الفاسخ وعلى الثاني فلا وجه للعدل مما استحقه بالفسخ الى غيره اللهم لان بقاءه لا منافاة لان البدل  
 المستحق بالفسخ انما هو للمغنول فاذا امكن رد العين وجب على الغائب تحصيلها لكن ذلك لما يتبع مع كون الفسخ على ملك المغنون ولما مع  
 عدمه وملك المغنون للبدل فلا دليل على وجوب تحصيل العين ثم على القول بعد وجوب الفسخ في الجبا لو اتفق نحو الملك له الفسخ  
 العقد الجبا والادام فان كان ذلك قبل فسخ المغنون فالرد حرج العين وان كان بعد فسخه وجوب رده لعدم الدليل على ملكه  
 ولو كان بعد جديدا فالقوى عند وجوب الرد مطلقا لانه ملكه بغيره فله الفسخ واما يملك بسبب ملكه السابق بعد ارتفاع  
 الناقل ولو تصرف الغائب بغير الفسخ فاما ان يكون بالفيضة او بالزيادة او بالامتزاج فان كان بالفيضة فاما ان يكون بفضا  
 الارش واما ان يكون بالايوجه فان وجب الارش اخذ مع الارش كما هو مقتضى الفسخ لان الفائت مضمون بجزء من العوض فاذا ردت تمام العين  
 وجب مجموع العوض فيترك الفائت منه ببدله ومثل ذلك ما لو تلفت العين وان كان ما لا يوجب شيئا رده بلا شيء ومنه فالرد عند  
 مستأجرة فان على الفاسخ البصر الى ان يقضى مزا الاجارة ولا يجب على الغائب بدل عوض المنفعة المستوفاة الى قيمة المدة بعد الفسخ لان  
 المنفعة من الزوائد المفضلة المتخللة بين العقد والفسخ في ملك المفسوخ عليه بالمنفعة الدائمة تابعة للملك المطلق فاذا تحقق  
 زمان ملك منفعة العين باسرها ويحتمل افساخ الاجارة في بقية المدة لان ملك منفعة الملك المتردد في كل وقت وهو المفسوخ به  
 المحقق القتي فيما اذا فسخ البائع بجبا والمشتري طلبه في البيع وفيه نظر لمنع من رد ملك المنفعة نعم ذكر في القواعد فيما اذا فسخ الفاسخ  
 لاجل اختلاف البايعين ان اذا وجد البائع العين مستأجرة كانت الاجرة للمشتري الموجب وجوبه عليه كالبائع حقه المثل للمالك الباقية بعد الفسخ

مقتضى

سابقه  
 في فسخ  
 في فسخ

وقوله



وقدره على ذلك شرح الكتاب وبسبب ما يمكن ان يكون فارقا بين المقامين وان كان التغيير بالزيادة فان كانت حكمة محضة كقصة الثوب  
 وتقليم الشفة فالظن بان الشركة فيه بنسبة تلك الزيادة بان يتصور العين منها ولا معها ويؤخذ النسبة ولو لم يكن للزيادة مدخل في زيادة  
 القيمة فالظن بان ذلك لا يعمل فيما له وعمله لنفسه غير مضمون على غيره ولم يحصل فيه الحاجة ما يقابل المال ولو في ضمن العين  
 ولو كانت الزيادة عينا محصا كالغرس فوئسلط المصنوع على القلع بلا اثر في اختياره المختلف في الشفة وعند تسلط عليه مطلقا  
 عليه المثل فيما اذا رجع بايع الارض المفروسة بعد تقليم المشتري وتسلط عليه مع الارش في اختياره للشفة وقيل في الشفة والعارية  
 وجوه من ان صفة كونه منصوبا المستلزمة لزيادة قيمته انما هي عبارة عن كونه في مكان صاملا للغير فلا حق للغرس في ارباع رصا  
 مشغولة بما له وكان ماله في تلك الارض ان يذوق قيمة مضافا الى ما في الخ في مسألة الشفة من ان القلت لما حدث في محل معرض للزوال  
 لم يجز ان يتركه ومن ان الغرس المنصوب الذي هو مال المثلث مال مغاير للقلوع عرفا وليس كذلك المتاع الموضوع في بيت بحيث يكون بغير اذن  
 قيمته باعتبار المكان مضافا الى مفهوم قوله ليس لغيري ظالم حتى يكون كما لو باع الارض المفروسة ومن ان الغرس باق في ملك  
 منزل لا دليل على استحقاق الغرس على الارض البقا فليس الارض المفروسة على الارض المستاجر حيث لا يبيع حيا ولا يترها ابن  
 المتلف للفرق بتلك المنفعة في تمام المدخل استحقاق الفانيه هناك بخلاف ما في حق المستحق هو الغرس المنصوب من استحقاق  
 مكانه الايض في التحقيق ان كل امرئ لما يكن يملكه لا يبرط حوله على الاخر ولا عليه فذلك منها تخلصا له عن اصابته ان المالك  
 فعلا اوش لم يفرط في ادمان الارض بخلصها فغلبه ريش الغرس عن عقوبات ما بين كونه منصوبا اذ انما وكونه مقلوعا وكونه مالا  
 انما له على صفة النصيب انما ليس غرضا بعد تسلطه على قلعه لان المالك هو الغرس المنصوب ورجع وانه الى اقام ثبوت هذا المال الخاص  
 فليس هذا من ارباع تحقيق الغرس للمكان فافهم وبقي الفرق بين ما نحن فيه وبين مسألة التقليم حيث هي لا كذا لان ليس للبايع الفانيه  
 قلوع الغرس لومع الارش ويمكن الفرق يكون حكمت ملك الغرس في ملك منزل فيما نحن فيه فحق المصنوع انما يتعلق بالارض قبل الغرس بخلاف  
 مسألة التقليم لان سبب التزول هناك بعد الغرس في شئبيج الارض المفروسة ليس لشيء قلعه لومع الارش بخلاف بلع في ان  
 العلامة في الخ جعل التزول موجبا لعدم استحقاق ارض الغرس ثم اذا جاز القلع فهل يجوز للمصنوع مباشرة القلع له من ابلته المنا  
 بالقلع ومع مناعه نجبه لحاكم ويقطعه جوه ذكرها فيما لو دخلت غصبا شجر الجار الى ارضه ويحتمل الفرق بين المقامين من جهة كون  
 الدخول هذا البغير فعل المالك لئلا يقل فيه بعد وجوب تباينة المالك الجار الى القلع وان جاز للجار قطعها بعد الامتناع او قبله  
 هذا كله حكم التلخيص فلما لو اخذ المصنوع البقا فمقتضى ما ذكرنا من عدم ثبوت حق لاحد المالكين على الاخر استحقاقه الاجرة على المالكين  
 انما الارض الى المصنوع بحق سابق على الغرس لا بسبب لا حق له هذا كله حكم الشجر واما الزرع ففي المسائل ان شقين بقاءه بالاجرة لا  
 له امدان يتقرر ولعله لا مكان الجمع بين الحقيقتين على وجه لا ضرر فيه على الطرفين بخلاف مسألة الشجر فان في تعيين بقاءه بالاجرة  
 ضررا على مال الارض اطول مدة البقا فلو طالت ملك الغرس القلع فهل مال الارض منعه لاستلزامه بفقر ارضه فان كلا  
 منهما مسلط عليهما له ولا يجوز بغيره في مال غيره الا باذنه لان التسلط على المال لا يوجب منع ما للآخر عن التصرف في ماله  
 وجهان قويان الثاني ولو كان التغيير بالامتزاج فاما ان يكون بغير حيلة اما ان يكون بحيلة كان بغير الحيل ان كان على وجه  
 الاتي فلا عرفا بحيلة لا يحكم في مثله بالشركة كما متزاج ما الوراء البيع بالزينة فهو في حكم التالف ارجح قيمته وان كان لا على وجه  
 تالفه كما تحل الممتزج مع لا يجزى في كونه شريكا او بغيره المعتبر وجهان من حصول الاشتراك فهل لو كانا المالكين ومن غير حيلته  
 فيكون كالتالف لرافع المصنوع وان كان الامتزاج بالحيل فان كان بالمسئاة ثبتت الشركة وان كان بالادراك كذا في استحقاقه الارش  
 الفضل وتفاوت الرذائل من الحيل الممتزج ومن ثمة وجوه ولو كان بالاجود احتمل الشركة المثلث بان يباع ويعطى من الغرس بنسبته  
 ويحتمل الشركة بنسبة القيمة فاذا كان الاجود كذا وقيمة الرذائل كان المجموع بينهما اثلاثا ورده الشئ في مسألة رجوع البايع على  
 بعض ماله بانه يستلزم الربا قبل وهو حسن مع عموم الربا لكل معاوضة تبقى الكلام في حكم تلف العوضين مع الغبن وتقصيده ان التلف  
 اما ان يكون فيما وصل الى الغائب او فيما وصل الى المصنوع والتلف ما باق او باثلاثا او باثلاثا لا اجنبي وحكمها انه لو  
 تلف في يد المصنوع فان كان باق فمقتضى ما تقدم ذكره في الاخراج عن الملك من تعليل سقوطه بعدا كان لاستدراك سقوطه  
 لكن قد عرفت الكلام في مورد التعليل فضلا عن غيره ولذا اختار غير واحد بقاءه في اذني غير قيمته هو التلف ولو لم يمتزج  
 واحدا عند الغائب وبذلك وكذا لو كان باثلاثا ولو كان باثلاثا لا اجنبي فمقتضى المصنوع اخذ المثلث رجوع الغائب الى المثلث ان لم يرجع  
 المصنوع عليه ان يرجع عليه لئلا يظلم الغبن فمقتضى رجوع الغائب الى القيمة هو التلف ويوم الفسخ ولو كان باثلاثا لغائب فان لم يفسخ المصنوع

انما يتقرر  
 في ملك المصنوع  
 انما يتقرر

الحاكم المصنف

أخذ القيمة من الغائب وإن فسخ هذا الثمن ولو كان ثلاثاً من قبل ظهور الغيب فإبراهم الغيبون من الغائبة ثم ظهر الغيب ففسخ وجعل عليه القيمة لا  
 ما أبراهم بمنزلة المقبوض ولو تلف ما في يد الغائب بأثر أو بآفة ففسخ الغيبون أخذ السبد وفي غيبنا القيمة يوم التلف أو يوم الفسخ  
 قولان في الأكثر الأول ولكن صريح في المسالك وعكس ما يشته الشرايع لتحقيق الشايد وصاحب الحدائق وبعض من الروايات  
 عيناً بعين فقبض أحدنا دون الأخرى فباع المقبوض ثم تلف غير المقبوض أو البيع الأول بفسخ بفسخ متعلقه قبل القبض بخلاف  
 البيع الثاني فيقرم البايع لثا في قيمة ما باع يوم تلف غير المقبوض وهذا لا بد صريح في أن الغيرة بقيته يوم الانقضاء دون تلف  
 العين الفرق بين المستلتمين مشكل تمام الكلام في باب الألف والهمزة ولو تلف بآفة لا جنى رجوع الغيبون بعد الفسخ إلى الغائب لأنه لا بد  
 من إتيان العوض فهو أخذ منه المعوض أو بدله ولا من ملل القيمة على المثل في محتمل الرجوع إلى المثل لأن المال في ضمانه وفالم يبيع  
 العوض ففسخ المال في عنده ولو نصح في الشرايع يجوز المصالححة على ذلك المثل في المصالحح به على قيمته لزم الربا وصحح العلامة  
 بأنه لو صالحه على نفس المثل فقل من قيمته لم يلزم الربا وإن صالحه على قيمته بالقل لزم الربا بناء على جواز في الصلح ويجوز التحريم  
 الغائب فلا من ملل السبد وأما المثل فلا في المال المثل في عهد قبل إذا القيمة أن كان بآفة لا جنى رجوع الغيبون ففسخ عن يده ولو أبراهم  
 من بدل المثل فظهر الغيب ففسخ رد الثمن أخذ قيمة المثل لأن المبر من كالمقبوض هذا قليل من كثير ما يكون هذا المقام قاله من  
 الكلام ويذهب في حالة الزايد على ما ذكره في غير هذا المقام والله العالم بالأحكام ورسوله وخلفائه الكرام صلوات الله عليه و  
 عليهم إلى يوم القيمة استدلوا بآية في الغيبين جعل معاوضة ما يئنه بناء على الاستثناء بثبوت في البيع في الغيب نعم لو استدل  
 بالإجماع المنقول أمكن الرجوع في غير البيع إلى صالة اللزوم ومن حكى عنه المصنف بالعوض الذي قد مر في شرح الأثر وأصل  
 النسخ وصاحب بضاح لنافع وعرا جازة جامع لمقاصد جازية فيها مستند إلى من توابع المعاضة حكم من هذا الباب عند  
 جواز في الصلح ولعله يكون الغرض الأصلي فيه قطع المنازعة فلا يشرع فيه الفسخ فيه ما لا يحق وفي غاية المرام التفضيل بين الصلح الواقع على  
 وجه المعاوضة فخير فينويين الواقع على إسقاط دعوى قبل ثبوتها ثم حقيقة ما يدعيه كان مغنياً في مصالحه والواقع على ما في الذم وكان  
 مجهولاً ثم ظهر بعد عقد الصلح وظهر غيب أحدنا على ما مل ولعله لا أقدم في هذين على رفع اليد عما صالح عنه كما ما كان فقل قد  
 على الضرر وحكى عن بعض التفصيل بين كل عقد وقع شخصه على وجه المسامحة وكان لا أقدم منه على المعاملة مبني على عدم الالتفات  
 إلى النقص الزيادة ببيعاً كان أو صلحاً أو غيرهما فإنه لا يصدى فيه اسم الغيب وبين غيره وفيه منع من صد الغيب محل نظر إن حكم  
 بالتحريم يعلو في دليل على مفهول لفظ الغيب حتى يتبع مصابغة فإن لقائ محضه بغير البيع حديث في الضرر عام لم يخرج منه إلا ما  
 استثنى في الفتاوى من صورة الأقدام على الضرر مما به نعم لو استدل بآية التجارة عن تراض والتمسك بالباطل يمكن اختصاصاً  
 إذا قدم على المعاملة محتملاً للضرر من جهة ذلك الاحتمال والحاصل أن المسئلة لا يخرج عن شكل من جهة صالة اللزوم والاحتصاص  
 بمقتضى الإجماع والشهرها ببيع وعقد يقرض الأكثر لدخول هذا الحيث في غير البيع كما تقرضوا الجاهل فينا الشرط وتقرضهم بعد جرائنا  
 المجلس في غير البيع لكونه محل خذف لبعض العامة في بعض من أبعاد البيع فلا يدل على عموم غيره لما عدا البيع ومن دالة حديث في  
 الضرر على عدم لزوم المعاملة المضمونة فيها ولو في صورة امتناع الغائب عن بذل التعاقب بعد الحاق غيرهما بظهور وعد الفصل عند  
 وقد استدله الأصحاب على إثبات كثير من الخيارات فدخوله فيما عدا البيع لا يخرج عن قوة نعم يبقى الإشكال في شموله للصورة المتقدمة  
 هي إذا علم من الخارج بناء شخص تلك المعاملة ببيعاً كان أو غير على عدم الغائبة والمكايسته من حيث المصلحة كما إذا احتاج المشتري إلى  
 قليل من شيء يستدل بحاجته عظيمة ودينونة فانه لا يلاحظ في ثرائه مساواة للثمن المدفوع بأثره فإن في شمول الأدلة  
 مثل هذا خفاء بل منعا إلا أن يتم بعد القول بفضل الله العالم مسئلة تختلف أصحابنا في كون هذا الحيث على الفور وعلى التراخي  
 على قولين واستدل للقول الأول وهو المثل ظاهراً إلى كون الخيار على خلاف الأصل فيقتضيه على المتيقن وقوة في جامع المقاصد  
 العنوم في أفراد العقود يستتبع عموم الأمانة والامتنع بعونه انتهى للقول الثاني الاستصحاب ذكره في الرياض ما حاصله المستند  
 هذا الخيار أن كان الإجماع المنقول بآية المتأني لاستصحاب أن كان في الضرر وجب لاقتضاء على الزمان الأول إذ به ينزع الضرر  
 أقول ويمكن الخدشة في جميع الوجوه المذكورة أما في وجوب الاقتضاء على المتيقن فلا بد غير محجة مع الاستصحاب وأما ذكره في مع صد  
 من عموا لا ذمته فإن أراد به عمومها المستقام من إطلاق الحكم بالنسبة إلى فانه الرجوع بدليل بحكمة إلى استمراره في جميعه فانه لا يخفى  
 أن هذا العنوم في كل فرد من موضوع الحكم تابع لدخوله تحت العموم فإذا فرض خروج فرد منه فلا يفرق فيه بين خروج من عدم العاداً أو  
 زماناً أو لغيره في خروجاً بآية تحييض في العام حتى يقتصر عند الشافعية على المتيقن نظراً إذا ورتجهم فعل بعضوا العموم في ج منه

الحاكم المصنف

الحاكم المصنف

خاص من ذلك لعدم كنه وضع الشك في ان ارتفاع المحرمه عن ذلك الفرد مخص ببعض الارضه او عام بجميعها فان للارزم هنا استصحاب  
حكم خاص على لحيته لا الرجوع فيما بعد الزمان المستقر في عموم القهرم وليس هذا من مغايرة الموهو للاستصحاب والسرفه ناعرفه في تحية  
الموهو الزمان في العموم لا في فردا فافرض خروج بعضهما فلا مقتضى للعمو الزمان في منه حتى يقتصر فيه من حيث الزمان على المتيقن بل الفرد خارج  
واحد من زمان خروجها ونقطع نعم لو فرض فاده الكلام للعمو الزمان على وجه يكون الزمان مكثر الا في العا بحيث يكون لفرد في كل زمان  
مغاير له في زمان اخر كان للارزم بعد العلم بخروج فرد في زمان الاقتصار على المتيقن لان خروج غيره من الزمان مستلزم لخروج فرد اخر من  
العا غير ما علم في زمانا اذا قال المولى عبد الكرم العلماء في كل يوم يجب ان اكرام كل عالم في كل يوم واجبا مستقلا غير اكرام ذلك العالم في الموهو الا في  
فاذا علم بخروج مدي العالم وشانه من وجهه عن العموم يوما او ازيد جيل الرجوع فيما بعد اليوم الاول الى عموم وجوب الاكرام لا الى استصحاب  
عدم وجوبه بل لو فرضنا عدم وجود ذلك العموم بخبر المتبدا لاستصحابا بل يجب الرجوع الى اصل خبر كان في الصوة الاولى لو فرضنا عدم  
بجته الاستصحابا بخبر الرجوع الى الموهو فافرض الفرق بين الصوتين ثم لا يخفى ان مناط هذا الفرق ليس كون عمو الزمان في الصوة الاولى  
من الاطلاق المحول على العموم بل بل محكمه وكونه في الصوة الثانية عمو الغويا بل المناط كون الزمان في الاولى ظرفا للحكم وان فرض عموه  
لغويا فيكون الحكم فيه حكما واحدا مستمرا لموضوع واحد فيكون مرجع الشك في الشك في استمرار حكم واحد نقطه فببسط الزمان  
في الثانية مكثر لا فرد موضوع الحكم فمرجع الشك في وجوب الحكم في الثاني الى ثبوت حكم خاص لفرد من العام مع الفرد الاول معلوم  
المرجع فيه الى صالة الموهو فافهم واغتم وبذلك يظهر فساد دفع كلام جامع لمقا اصليا اية او فردا غير ما مطابقة لاعادة فلا نشا في الاستصحابا  
الان يدعى ان الموهو الاطلاق لا يرجع الى العموم الزمان على الوجه الاول فقد ظهر لربهم فاذكرنا من قبل ان يردى الرجوع الى الاستصحابا  
الرجوع الى الموهو فانا قبل في الاصول من ان الاستصحابا قد يخص العموم ومثل في الصوة الاولى غا من ان الاستصحابا قد يخص العموم وقد  
ان مقام جريا الاستصحابا لا يجوز فيه الرجوع الى العموم ولو على فرض عدم الاستصحابا ومما جريا ان العموم لا يجوز الرجوع الى الاستصحابا ولو على  
فرض عدم العموم بل شئ منها ممنوعا بالآخر في شئ من المفاين اذ عرفت هذا فافهم في من قبل الاول لان العقد المغبوه خارج عن عموم وجوب  
الوفاء فلا فرق بين عدم وجوب الوفاء في زمان واحد وبين عدم وجوبه اساسا فظهر العقد الجائز انما قبل ان يردا بين قلة التخصيص وكثرته  
حتى يمتد بالعموم فاعدا المتيقن فلو فرض عدم جريان الاستصحابا في الجنا على سبيل اليلم بخبر المتبدا الموهو ايضا نعم يتسلسل فخرج باثنا  
اللزوم الثانية بغير العموم واما استتمنا القول بالزخا الى الاستصحابا فهو حسن على اشهر من المساعده في تخطيط الموضوع في الاستصحابا  
الحكم الشرعي الثابت بغير الادلة اللفظية المستحصلة للموضوع مع كون الشك حيث استعد الحكم للبقاء واما على التحقيق من عدا من الموضوع مثل  
على وجه التحقيق فلا يجري فيما نحن فيه الاستصحابا فان المتيقن سابقا بقبول الجنا لم يمكن من تدان الضرر بالضرر فاذا فرضنا ثبوت هذا الحكم  
من الشرع فلا معنى لاستثنايه لان الاحق مع كون الشخص قد يمكن من التدارك ولم يفعل هذا موضوع اخر يكون اثبات الحكم من القبا  
الحكم نعم لو احراز الموضوع من دليل اللفظي على المستصحابا كان الشك في رافع الحكم حتى لا يمكن ان يكون الشك لاجل تغير الموضوع في العقد  
بالاستصحابا واما ما ذكر في الرابض فبغيره ان بني الامر على التديق في موضوع الاستصحابا كما اشرفنا هنا وحققنا في الاصول في الموهو  
وان كان المدك لينا الاجماع وان بني على المساعده فيه كما اشهر جرح الاستصحابا وان استند الجنا الى عده الضرر كما اعترف به لادبنا  
في المناهل مستندا الى احتمال ان يكون الضرر على عده تترك في بقا الحكم وان ارتفع لان يدعي انه اذا استند الحكم الى الضرر فالموضوع  
هو المتضرر الخارج عن تدارك ضرره وهو غير محقق في الزمان الاحق كما اشرفنا ثم انه في المسئلة بعض المغايرين على لا يحصل فقال اللفظ  
المسئلة مثبتة على ان لزوم العقد معناه ان اثر العقد مستقر في هو القيمة وان عموم الوفاء بالعموم وان للمقطع بان ليس المراد بالاية الوفاء  
بالعقد واما بل على المداد قد فهم المشهور هذا لك باعتبار ان الوفاء العمل بقبضتها لا يربك مساعدا وبجانبه المتعاقد بزيادة  
فاذا دل دليل على ثبوته من ضرر واجماع ونقض ثبوته في ما او مطم بنا على انها لا الاطلا في الاختبا فيكون استثناء من ذلك العام ويتبع  
العا على عموه كما استثنى ايا الاقاة الثلاثين وقت المعصية نحوها من حكم السفار ان اللزوم لترك العموم وانما ثبت ملكا سابقا وبقي حكمه  
مستصحا الى المن بل تكون المناصبة بغير استصحابا بين الثاني وادعى الاول فيقيد عليه الاول قويا لان حدث الحادث مع وال لقلة الشكنا  
يقضي بعدا اعتبار السابق ما مع بقاءها فلا يلغوا اعتبار السابق انتهى ولا يخفى ان ما ذكره من المنى للرجوع الى العموم وهو استمرار اللزوم من  
لطرخ العموم والرجوع الى الاستصحابا واما ما ذكره اخبر المنى للرجوع الى الاستصحابا وحاصله ان اللزوم انما يثبت بالاستصحابا فاذا ورط عليه  
لخارج قدم عليه فينزل ان كل متفقون على استثناء في صالة اللزوم الى عموم اية الوفاء وان مكن الاستثناء في الاستصحابا ايضا فلا وجه  
للاغراض عن الاية وملاحظة الاستصحابا المقتضى للزوم مع استصحابا الجنا ثم انه قد علم من قضا عيضا او ردناه على كلمات الجماعة ان الاحق



كون بخلاف هذا على المورد لانما يجوز التمسك في الزمان الثاني بالعموم لما عرفت سابقا من ان مرجع العموم الزمانية في هذا المقام الى استمرار  
الحكم في الافراد فاذا انقطع الاستمرار فلا دليل على العوائية كما في جميع الاحكام المستمرة وادعاء عليها الانقطاع ولا باستصحابها الماعرفت  
من ان الموضوع غير محتمل لاحتمال كون موضوع الحكم عند الشارع هو من لم يتمكن من تدارك ضرره بالبيع فلا يثبت التحمل للممكن منه  
الشارك بل قد يستظهر من ذلك من حديث نفي الضرر الذي يقتضي الرجوع الى استصحابنا في المضمون وعدم تبيينه الا شرعية بقا انا لا نقدر  
فيثبت للزمن هذه الجهة وهذا ليس كما استصحابنا لان الشاهد في الواقع فال موضوع محرز كما في استصحاب الطهارة بعد خروج المذنب  
واعتمد والمحدث الله هذا مضانا الى ما قد يقال هنا وبما يشهد من اجازة عقد الغضو ونكاحه غير ما من يجوز التأخير فيها ضرر على غيره  
لخيار وفيه تأمل ان مقتضى الاستدلال به للفورية عند هذا الموضع الاخرى الفورية العرفية لان الافتقار الى الحقيقة خرج على ذي  
الخيار فلا ينبغي تدارك الضرر والزيادة عليها لا دليل عليه عدا الاستصحاب المتسام على ربه بين اهل هذا القول لكن الذي يظهر من كونه  
في حيا اليصل على القول بفورية ما هو اوسع من المورد العرفي قال في حيا اليصل ليس على المورد على ما تقدم خلافا لما في فاعنه شرط الفورية  
والمبادر به بالعادة فلا يؤبر بالعدو ولا الركض للدوران كان مشغولا بصلاوة او كل وقضا حاجة فله الجأ الى ان يسرع وكذا لو كان  
حين دخل وقت هذا الامر فاشتغل بها فلا بأس بما جاء وكذا لو لبس ثوبا او غلق بابا او اطالع على عيب ليل فلا تأخير الى ان يصبح وان لم  
يكن عند رآه انتهى قد صرح في الشفقة على القول بفورية بما يبرهن من جعلها من الاعدا ومن في الشفقة بان لا يجلب المبادر على  
خلاف العادة ورجع في ذلك كله الى العرف فكل ما لا يعد تقصيرا لا يسلط به الشفقة وكل ما يعد تقصيرا وتواني في الطلب فانه مسقط لها  
انتهى والمسئلة لا يخرج عن اشكال لان جعل حضور وقت الصلوة ودخول الليل مذكرا في ترك البيع المتحقق بمجرد قوله فصح لا دليل عليه  
لو توقف البيع على حضور عند الخصم والخاصي او على الاشهاد ما ذكر في الجملة مع ان قيام الدليل عليه مشكلا لان جعل الدليل  
على الفورية لزوم الاضرار لمن عليه الجأ فذبح ذلك بلزوم المبادر العرفية بحيث لا يعد متوانيا فيه فان هذا هو الذي يحال  
عليه الجأ من جهة عدم استقرار ملكه وكون تصرفاته فيه معرضا للفقر كمثل عرفنا لتأمل في هذا الدليل فالانصاف ان تم  
الاجماع الذي تقدم عن الغلظة على عدا لباس بالامور المذكورة وعد قدح مناهها في الفورية فهو والا وجب الاقتصار على اولها  
امكان انشاء البيع والله العالم ثم ان الظاهر لا خلاف في معذرية الجأ في ترك المبادر لهو نفي الضرر ولا فرق بين الجأ هل  
بالعين والجأ هل بحكمه وليس ترك الفحص عن الحكم الشرعي مناهيا للمعذرية كترك الفحص عن العين وعد لو جعل الفورية فظاهرا  
الوافق على المعذرية وليشكل بعد جريان نفي الضرر هنا لتمكن من البيع تدارك الضرر فرجع الى ما تقدم من اننا لا نقدر انشاءه بقا انا لا نقدر  
فتح المضمون بعد الزمان الاول قد حكى عن بعض الاساطين عند المعذرية في حيا الناصر والمناط واحد وادعى الجأ بالجارح لا قوته  
القبول لان يكون ما لا يخفى عليه هذا الحكم الشرعي الا عارض فيه نظروا في التذكرة في باب الشفقة انه لو قال لم اعلم شوق حتى شفقة  
اقول اخوت لا بد لم اعلم ان الشفقة على الوفا ان كان قهره الجأ بالاسلم او نشأت في بيته لا يعرفون الاحكام قبل قوله ولا الاحتياطة  
والا فلا ينبغي ان زاد بالقياس المذكور تخصيص الناع بمن يحتمل في حقه الجأ فلا حاجة اليه لان اكثر العوا وكثيرا من الخواص لا يعلمون مثل  
الاحكام وان زاد تخصيص الناع بمن يكون الظاهر في حقه عدم العلم فيه انه لا داعي الى اعتبار الظاهر مع ان الاصل عدمه والاقوى ان  
الثاني في حكم الجأ في ناع دعوا النشأ نظرا من انه مدع ومن عرفاته البيعة عليه انه لا يعرف الا من قبله واما الثاني في ثبوت الجأ  
فالظاهر في عدم معذرية لتمكن من البيع بعد الاطلاع على العين ثم السؤال عن حقه شرعا فهو ممكن من البيع الفرعي  
اذ الجأ بالبيعة لا يمنع عن الانشاء فهو مقصود في البيع لا لعدم فاقه والله العالم **الحكم في الجأ الناصر** قال في كونه من ناع شيئا لم يثبت له  
المشترى لا قبض الثمن ولا شرط تأخيره ولو ساعه لزوم البيع ثلثة ايام فان جاء المشتري بالثمن في هذا الثلثة فهو احق بالعين وان مضى الثلثة  
ولم يات بالثمن يجزئ البايع بنسخ العقد والبصر بالمطالبة بالثمن عند علمائنا اجمع الاصل في ذلك قبل الاجماع الحكمي عن الانصاف خلافا  
ولجواهر غيرها المتصد بدعوى الاتقان المصريح بها في التذكرة والظاهر من غيرها واما ذكره في التذكرة من ان الضرر بالمطنة  
الضرر المسمى بالجأ بل الضرر هنا اشد من الضرر في العين حيث ان البيع هنا في ضمانه وتلفه منه وملك غيره لا يجوز له التصرف فيه الا بحيا  
المستفيض منها وانه على من يعطين قال سالتا بالخصر عن الرجل يبيع ببيع لا يضمنه صاحبه لا يقبض الثمن قال لا اجل بينهما ثلثة  
ايام فان قبضه بغيره الا ببيع بينهما ورواية اسحق بن عمار عن العبد الصالح قال من اشترى بها فضت ثلثة ايام لم يجز له بيعها ورواية ابن  
مجاهج قال اشترت محملا واعطيت بعض الثمن وتركته عند صاحبه ثم اجست اياما ثم جئت في بايع له لخذ قال قد قبضه فضتكم قلت  
لا والله لا ادعك واما صحت فقال الرضوي باي بكر بن عياش قلت ثم فابتداه فقصصنا عليه قصتنا فقال ابو بكر يقول من جأ في قبضه

بينكما يقول صاحبك او غيره قلت يقول صاحبك ليعتد به في البيع والافلا بيع له ويصح رآه  
عن الجعفر قلت له الرجل يشترى من الرجل المتاع ثم يدعه عنده فيقول ايتك ثمنه قال ان جاء ما بينه وبين ثلثة ايام والافلا بيع له وط هذه  
الاخبار بطلان البيع كما فهمه في طاحث قال ويصح انما اذا اشترى ثيابا بدينه بمثل معلوم وقال للبائع اجنك بالثمن ومضى فان جا  
في مدة الثلثة كان البيع له وان لم يرجع بطل البيع انتهى رجا محكي هذا عن هذا الاسكافي المعبر بلفظ الروايات وتوقف فيه المحقق لا ريب  
وقوله صاحبك لكفاية وجزم في هذا بقا عنا على العلة في المختلف خيانه اعترف بظهور الاخبار في خلاف المثل ثم احتج المثل مستدلا بان  
الاصل بقا صفة العقد وحل الاخبار على نفى لزوم اقول فلهذا الاخبار في الفساح محله الا ان فهم العلماء وحله الاخبار نفى اللزوم  
يعرب هذا المعنى مضاعفا الى ما يقال من ان قوله في اكثر تلك الاخبار لا يبيع له في اشقاء البيع بالنسبة الى المشتري فقط ولا يكون لا  
نفى للزوم من طرف البائع الا ان في رواية ابن يقطين فلا يبيع بينهما وكيف كان فلا اقل من المثل فراجع الى استقفا الاثار المترتبة على  
البيع فوهم كون الصفة باقية ضمن اللزوم فبرفع بارفعه من دفع بان اللزوم ليس من قبيل الفصل للصحة وانما هو حكم متعلق له في  
خصوص البيع الحالي من الجنا ثم انما يشترط في هذا الجنا امورا واحدة ما عدا قبض المبيع لا خلاف في اشراطها كلها او بدلية من الروايات المقدرة  
قوله في صحة على بن يقطين المقدرة فان قبض سبعة الافلا بيع بينهما بناء على ان البيع هنا بمعنى المبيع لكن في الرضا نكاره لالة الاخبار  
على هذا الشرط وبغير بعض المعاصرين ولا اعلم له وجهان سقوط هذه الفقرة عن النسخة المأخوذة منها الرواية واحتمال قرينة مقتضى  
وبعده بالتشديد يعني قبض البائع الثمن ولا يخفى ضعف هذا الاحتمال لان استعمال البيع بالتشديد مفرد نادرا بل هو جوهري مع مكان اخر  
اصالة عند التشديد فظهر ان ذكره في الروضة من اصالة عند لفظ البكا الواردة في قواطع الصلوة ثم انه لو كان عدم قبض المشتري  
لعدوان البائع بان بدله الثمن فامتنع من اخذه واقبال المبيع لقطع العقد لان هذا المضيق في كون هذا الجنا ارفاقا للبائع ودعا  
لتصرفه فلا يجرى فيما اذا كان الامتناع من قبضه لشرعي على وجهه يكون للبائع شراده كما اذا كان بدله اذ منعه مع عدم قبض  
الثمن ففي كونه كذا قبض مطلقا او مع شراده وكونه قبضا وجوه رابعها ابتداء المسئلة على ما سيجي في احكام القبض من ارتفاع الضمان عن  
البائع بهذا القبض عند ولعله لا قوى نعم ارتفاع الضمان بهذا القبض لا من على البائع الا من جهة وجوه حفظ المبيع لما لكتصرفه بعد  
وصوله اليه كلاهما يمكن الا نفع ما خذ المبيع ممتا ومما مع عدم ارتفاع الضمان به للفقير ليل الضرر بالقبض المتقد وان ادى الضرر  
الاخبار الى هذه الصورة لكنه مشكل كدعوى ثبوتها ولو قلنا بان ارتفاع الضمان ولو يمكن المشتري من القبض فلم يقبض فلا قوى بقاء  
المسئلة على ارتفاع الضمان وعدور ما يستظهر من قول السائل في بعض الروايات ثم يدعه عنده عند كفاية التمكن ومنه نظر ولا قوى  
عند الجنا ولعدا الضمان وفي كون قبض بعض المبيع كذا قبض لفظ الاخبار او كذا قبض لم يوافق فيها الى صورة عدم قبض شيء منه وبعض  
لجانب بالنسبة الى المقبوض غير استنادا مع تسليم الاضرائ المذكور الى تحقق الضرر بالنسبة الى غير المقبوض لا غير وجوه الشرط الثاني عند  
قبض مجموع الثمن واشراطه مجمع عليه مضاد فتوى ومقتضى البعض كذا قبض لفظ الاخبار المعصدين بهم في ذكره في جيلان في رواية ابن الجهم  
المقدرة وربما يستدل بتلك الرواية بقا للثمن وفيه نظر والقبض بدلا لاذن كعدا لظهور الاخبار في اشراط وقوعه بالاذن في  
بقاء البيع على اللزوم مع رضوان المبيع مع عدم وصول الثمن اليه على وجه يجوز له التصرف فيه باق نعم لو كان القبض بدلا لاذن  
حتا كما اذا عرض المبيع على المشتري فلم يقبضه فالقطع الجنا لعدا خوله في مفسر الاخبار وعقدت الضرر البائع بالناظر وربما يقال بكفاية  
القبض هنا مطمع الاعتراف باعتبار الاذن في الشرط السابق عن قبض المبيع نظر الى انهم شرطوا في غاير المسئلة في طرف المبيع حدا  
المبيع ياه في طرف الثمن عند قبضه وفيه نظر لان هذا النحو من التغير من مناسبات عنوان المسئلة باسم البائع فيعتبر في طرف الثمن  
هو صلة وهو القبض في الاول والاقبال في الثاني فتم ولو اجاز المشتري قبض الثمن با على اعتبار الاذن كانت في حكم الاذن وهذا  
كاشفة او مثبتة اقوية في الثاني ويرتبت عليه ما لو قبض قبل الثلثة فاجاز المشتري بعد هذا الشرط الثالث عند اشراط تاخير تسليم  
احدا العوضين لان المتبادر من المضغ غير ذلك فيقتصر في مخالفة الاصل على مضغ المصغر من في الجملة اجاعا الشرط الرابع يكون المبيع  
عينا او شبهه كصناع من صبره مض عليه الشيخ في عبارة المقدرة في نقل مضمون وانبات اصحابنا وظاهره كونه مفتي به عند موصي  
في التحرير المهندد للبائع وغاية المرام وهو طاجامع المقاصد حيث قال لا فرق في الثمن بين كونه عينا او في الذم وقال في الغنية ورد  
اصحابنا ان المشتري اذا لم يقبض المبيع قال جنك بالثمن ومضى فعلى البائع الصبر عليه ثلثا ثم هو بالجنا بين فتح البيع ومطالبة الثمن  
هذا اذا كان المبيع ما يصح تقاضا لم يكن كذلك كالحضرة فاعلم الصبر يوما واحدا ثم هو بالجنا ثم ذكر ان تلف المبيع قبل الثلثة في مال  
المشتري بعد من مال البائع ثم قال ويدل على ذلك كله اجاع الطائفة انتهى في معقد الجاع الانصاف والخلاف وجواهر القاصو

في البيع  
الاول

الثاني

الثالث

الرابع





متعلق بالحيا

تبع في تعدي  
الحيا في عا

ان ضرر الثلثة بعد الثلثة لا يندفع بالحيار في الثلثة واما ما ذكره من عدم بقيته الحكم بالسلب فيعني من كون نفي الحيا في الثلثة من جهة  
الضرر بالناظر لذل الان في هذا الحيا في المجلس فمما تقدم المتعاقدين مختص بصوة التقدير لان هذا الحيا ثبت بعد المجلس فحيا  
المجلس بان مع اتحاد العاقد الا مع سقاطه في غير المناط عند الاقراض القبض لاشكال في تصوره من المالكين مع اتحاد العاقد من قبلهما  
اما حيا المجلس فقد عرفنا من غير ثبات للوكيل في مجرد العقد على تقدير في كل سقاطه واشترط عندئذ لو كان العاقد وليا بعد العوضا لم يحقق  
الشرطان الاول لان عني عند الاقراض القبض وليس لك من جهة اشراط التمسك ان لا يكون البيع جونا او خصوصيا لحياته فان الحكمي عن  
التقدير في المقنع انما اشترط فقال اخيرا ان التمسك فان حيا بالتمسك فيما بينه وبين شهر الا فلا بيع وظالم في نسبة الحيا لان التقدير في مطلق الحيا  
المستند في رواية ابن يقطين عن رجل اشترى حيا فقال اخيرا ان التمسك انما بينه وبين شهر الا فلا بيع ولا دلالة فيه على صورة عاقد  
الحياة ولا قرينة على حملها عليها فيحمل الحمل على اشترائه لئلا يمتنع من العقد فيثبت الحيا عند تحلف الشرط ويحمل الحمل على الحيا  
البايع عند فسخه الى شهر وكيف كان فالرواية مخالفة لعل المعظم فلا بد من حملها على بعض الوجوه ان مبدأ الثلثة من جهة التفرق او من حين  
العقد حيا من ظم وقوله فان حيا بالتمسك بينه وبين ثلثة ايام فيكون مدة البنية ثلثة ومن كون الكفاية عدم التفاضل بينه وبين ثلثة ايام  
قوله في رواية ابن يقطين لاجل بينهما ثلثة ايام فان قبض معية الا فلا بيع بينهما وهذا هو الاقوى مسكت ليقتضيه هذا الحيا بان  
احدها اسقاطه بعد الثلثة بلا اشكال لا خلا في سقوطه بالاسقاط في الثلثة ونحوه ان السببية الضرر الحاصل بالناظر لا يتحقق الا  
الثلثة ولذا خرج كره بعد جواز اسقاط حيا الشرط قبل التفرق اذا قلنا بكونه بعد قبضه مع نزول الجواز ومن ان العقد سبب الحيا فيكون  
في اسقاطه مضافا الى مخو جواز اشراط سقوطه في ضمن العقد الثاني اشراط سقوطه في متن العقد حكى عن الدرر في جامع المقاصد  
تعليل الارشاد وعله لعمود الشرط ويشكل على جواز اسقاطه في الثلثة على ان السبب هذا الحيا هو لصلح الحادث بالناظر  
العقد فان الشرط انما يسقط به ما يقبل الاسقاط بدو الشرط ولا يوجب حية سقوطه ما لا يشترط اسقاطه بدو شرط فان كان اجماع  
على السقوط بالشرط كما حكاه بعض قلنا به بل يصح الاسقاط بعد العقد لعموم الاصل في نظرنا في حال الثالث بدل المشتري للثمن بعد الثلثة  
فان المصريح في التذكرة سقوط الحيا وقيل بعد السقوط بذلك استحبابا وهو حسن لو استند الحيا في الحيا وما اذا استند فيه  
الضرر فلا شان في عدم الضرر حال بدل التمسك فلا ضرر لئلا يالحيا ولو فرض قصر وسابقا بالناظر الحيا لا يوجب ذلك انما  
يتدارك به الضرر المستقبل ويحتمل حدوث الضرر قبل البذل فيبقى في بقا الحيا مدفوع بان الاحكام المترتبة على نفي الضرر باقية للضرر  
الفعل لا مجرد حدوث الضرر في زمان ولا يبعد عوى الضرر في الاحيا الى صورة الضرر فعلا بل يزوم العقدان بان يتوهم ان عدم حصول المشتري  
علة لانقضاء الزميد ورمها وجواز عدا وكيف كان فمما تقدم التذكرة لا ينج عن قوة الرابع اخذ الثمن من المشتري بناء على عدم سقوطه  
بالبدل والام يحج الى اخذ به والسقوط به لانه التزم فعلا بالبيع برضى بلزومه هل بشرط افادة العلم بكونه لاجل الالتزام او يكفي  
الظن فلو احتمل كون اخذ بعنوا الغارية او غيرها لم ينفع لم لا يعتبر الظن ايضا وجوه من عدم تحقق موضوع الالتزام بالا بالعلم وكون  
الفعل مع فاده الظن ما زعمه في التزام كالفعل وما تقدم من سقوط حيا الحيا او الشرط بما كان رضى نوعا بالعد هذا  
من اوضاع فزاده وقد تبنا عدا عبا الظن الشخصي في دلاله الصرف على الرضا وخبر الوجوه واسطها لكن الاقوى لا خير في هذا  
بطلان التمسك المستند في التذكرة وغيرها العقد للاصل وعدا الدليل ويحمل السقوط لدلالة على الرضا بالبيع في زمان سبب الحيا هو  
التضرر المستقبلي ما عرفنا من ان الحيا لا يتبدل بما مضى من ضرر الصبر طلبة التمسك بل على التمسك المستقبلي يكون التزاما بان  
بل مطالبة الثمن انما هو استدفاع الضرر المستقبلي كما افصح لا الالتزام بدو الضرر بسقط الحيا ولعل الضرر هنا من قبل الضرر في بيع غير محو  
مما كان الضرر حاصل من العقد حتى يكون الرضا بعد العقد العلم بالضرر التزاما بالضرر الذي هو سبب الحيا وبالحيلة فالمسقط لهذا الحيا  
ليس الادفع الضرر المستقبلي بدل التمسك والتمسك به اسقاطه واشترط سقوطه وما تقدم من سقوط الحيا انما المقدمه مما يدل على الرضا  
فانما هو حيث يكون العقد سببا للحيا ولو من جهة الضرر بلزومه ما نحن فيه لعل من هذا البقيل مع ان سقوط تلك الحيا ذات محو طائفة  
التمسك ايضا محل نظر لعدكونه تضررا والله العالم مسكت في كون هذا الحيا على الفور او التراخي قولان وقد تقدم ما يصلح الاستد  
البر لكل من القولين في مطلق الحيا مع قطع النظر عن خصوصية المؤثر وقد عرفنا ان الاقوى القول يمكن ان يفي في خصوص ما نحن فيه من خلافه  
لا يبيع نفي البيع اساسا ولا نسب نفي الحقيقة بعد عدا راد نفي الصحة هو نفي لزوم اسبابه لا يعلو لنا ابداه ثم على تقدير اجمال القول  
عد ظهوره في العموم كالتمسك لاستصحابنا ان الزموا ان دفع غير البيع زمان مقوور يحتاج الى دليل لئلا يثبت هنا في موضوع المستحب نظريا  
فقد استصحبنا لان الموضوع مستقاس من المصداق كيف كان القولان تراخي لا ينج عن قوة اما الظهور الضرر اما الاستصحاب مسكت

لو تلف البائع بعد الثلاثة كان على المشتري ان يبيع ما اراد من جنس البائع في المثلث من المثلثين

اختصاصها

فانما البائع في المثلث

لو تلف البائع بعد الثلاثة كان على المشتري ان يبيع ما اراد من جنس البائع في المثلث من المثلثين  
 مسطوكل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه اطلاقه كعادته لا لاجاعات ما لو تلف في حال الحياض ام تلف بعد بطلانه كما لو تلف ما يكون  
 على الفور فبطلان البائع وبطلان المشتري فلف العين في هذا الحال وقد يفرض البتة بقاعدة الملازمة بين التناول والالتصاف  
 من البض في الاستقراء والقاعدة الجع عليها بان التلف في زمان الحياض من لا جباله لكن البتة في خص من القاعدة الاولى فلا معاذرة القاع  
 الثانية لا عمومها فيعمل جميع فراء الحياض والاجماع في البيع حتى قبل القبض بل التحقيق فيها كما سيأتي انما يجب الجلب للشرط والحياض  
 كون التلف بعد القبض ولو تلف في الثلاثة فليس كونه من مال البائع يضر وعن الخلاف لا لاجماع عليه خلافا لجماعة من القدر ما منهم الميعة  
 واليسد امدعين عليه لاجماع وهو مع قاعدة صما المالك لما له يصح حجة لهذا القول لكن لاجماع معارض بل هو هو القاعدة  
 محضته بالتبني المذكور في الخبر من حيث الصدق مضافا الى رواية عقبة بن خالد في رجل سرق متاعا من رجل واوجبه غيره من المتاع عنده  
 يقبضه قال يتك غدا انتم سرق المتاع من مال من يكون قال من مال صاحب المتاع الذي هو في بيته حتى يقبض المال ويخرج من بيته فادان  
 من بيته بالمتاع ضمان محقة حتى يرد اليه حقه ولو لم يكن من القبض فلم يتسلم ضمان البائع من على ارتفاع الضمان بذلك هو الاقوى  
 قال الشيخ في النهاية اذا باع الانسان شيئا ولم يقبض المتاع ولا قبض الثمن ومضى المبيع فان العقد موقوف ثلثة ايام فان جاء المبيع في هذه  
 ثلثة ايام كان المبيع له وان مضت ثلثة ايام كان للبائع وللمتاع فان هلك المتاع في هذه الثلثة ايام ولم يكن قبضه باه كان من مال البا  
 دون المتاع وان كان قبضه باه ثم هلك في هذه الثلثة ايام كان من مال المتاع وان هلك بعد الثلثة ايام كان من مال البائع على كل حال  
 انتهى الحكم في الخبر وقال بعد الحكم بانه وفيه نظر اذ مع القبض يلزم البيع حتى قول كان هلك قبل الفقرة الثالثة مقابلة للفقرتين فيعمل ما  
 بعد القبض وما قبله خصوص ما قوله على كل حال لكن التعميم مع خلافه لاجماع مناسا لتقليل الحكم بعد ذلك بقوله لان الحياض لا يقيد  
 الثلثة ايام فان من المعلوم ان الحياض انما يكون له مع عقد القبض فذلك لا على ان الحكم المعلن من من فيما قبل القبض كمثلته ولو  
 ما يفسد من يومه فان جاء الثمن ما بينه وبين الليل والا فلا يبيع له كما في رسالة محمد بن ابي خزيمة والمراد من نفي البيع في لزوم بطلان عقده  
 نفي الضرر فان البائع ضمان المبيع من غير محرم عن الثمن ومن هنا يمكن بقية الحكم الى كل مورد يتحقق فيه هذا الضرر وان  
 خرج عن مورد الضرر اذا كان البيع ما يفسد نصف يوم او يومين فيثبت فيه الحياض في زمان يكون الناحية عنه فضرر اعلى البائع  
 لكن ظ النص يوم خلاف ما ذكرنا لان الموضوع فيه ما يفسد من يومه الحكم فيه بثبوت الحياض من اول الليل فيكون الحياض في اول ايام  
 الفساد من المعلوم ان الحياض لا يجب للبائع شيئا لكن المراد من اليوم اليوم ليلة فالمعنى انه لا يبقى على ضيق القتال من زيد من يوم ليلة  
 يكون المصلحة الميت لا مجرد دخول الليل فاذا فسخ البائع ول الليل يمكن له الانتفاع به ببدله ولا جمل ذلك عن الدرس عن  
 هذا الحياض بخلاف ما يفسد الميت انه ثابت عند دخول الليل في معقد لاجماع الغيبة ان على البائع الصبر يوما ثم هو ما يجاوز في  
 محكم الوسيط من اخبار الفواكه للبائع فاذا لم يبيع يوم لم يقبض المتاع كان البائع بالحياض ونحوها عبادة جامع الشرائع نعم عبارة اجماعة  
 من الاصحاب لا يوجب عن اختلاف في القبض لكن لاجماع على عقد الحياض للبائع في النهار بوجوبها ويلها الى ما يوافق الدرس احسن الصلوات  
 عبارة الصدق في الفقيه للاسند هاتان الوسايل في رواية زرارة قال العهد فيما يفسد من يومه مثل البقول والبطيخ والفواكه يوم  
 الليل فان المراد بالعهد عهد البائع وقال في النهاية اذا باع الانسان ما لا يصح عليه قبض من محضر وغيره فلو لم يقبض المتاع ولا قبض  
 الثمن كان الحياض منه يوما فان جاء المتاع بالثمن في ذلك اليوم الا فلا يبيع له انتهى ونحوها عبارة من الظاهر ان المراد بالحياض الحياض  
 المشتري في تأخير القبض والقبض مع نفا البيع على حاله من اللزوم اما المتأخر فظا اكثر ثم يوهم كون الليل غاية الحياض وان خالفوا به  
 من غير كون الحياض يوما من غير ان الحياض الى الليل لم يعلم وجه صحته لهذا القبيل مع وضوح المقصود لا سابقه عبارة الشيخ في النهاية لكنا  
 عرفت ان المراد بالحياض الحياض المشتري ان لا تأخر قبضه لا قباض هذا الاستعمال في كلام المتأخرين خلافا لاصطلاحه عليه لفظ  
 الحياض فلا يحسن المتابعة هنا في التعبير الا في بعض الدرس كما عرفت ثم الطان شرط هذا الحياض شرط خبار الناحية لا من فراءه من فراءه كما هو  
 صريح عنوان الغيبة وغيرها فيشرط فيه جميع ما سبق من الشرط ان لا ينبغي التامل هنا في اختصاص الحكم بالبيع الشخصي وانه في حكم  
 كالصناع من الضبر وقد عرفت هنا ان التامل في الادلة والقضايا يشرط على القاطع بالاختصاص ايضا وحكم هذا في اليه هنا  
 وفيما بعد حكم البيع هنا في كونه من مال البائع في الحالين ولازم القول لانه جاز في ما صرح به في الغيبة حيث جعله قبل الليل المشتري  
 ثمن المراد بالفساد في الضرر الفتوى لم يفسد في الحقيقة لان مؤدها هو محضر الفواكه والبقول هذه لا تصنع بالميت ولا هلك بالمراد ما  
 يشمل في العين نظير التغير الحادث في هذا الامر بسبب الميت لو لم يحدث في البيع لافوات السوق في الحياض بغير العين وجها من لونه ضرر لو

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

امكان منع ذلك لكونه فوت نفع لا دفع ضرر **السائل** خيما **الرد** في المردب الجند المتبع عن رؤية المبيع على خلافه اشتراطه في القضا  
وبدل عليه قبل الاجماع المحقق والمستفيض عند نفي الضرر واستدليله بقرينة بائنا منها صحته جندل داج قال سئل ابا عبد الله عن رجل اشترى  
ضيقه فمكنا بدخلها وبخرج منها فلما ان فقد المال ضا الى الضيقه فقبلها ثم رجع فاستقال صاحبها فلم يقبله فقال ابو عبد الله لو  
قلب منها ونظر الى شع وتعين فقلعه ثم بقي منها فقلعه لم يرها لكاليه فيها خيما الرؤية ولا بد من حملها على صوة يصح معها بيع الضيقه  
بوصف القطعة الغير المرئية او بدلالة ما راه منها على ما لم يره وقد لا يتد ايقم بصحتها بدا الحام قال سالت ابا عبد الله عن رجل اشترى شيئا  
القطعا من قبل ان يخرج السهم فقال لا تشتري شيئا حتى يعلم ان يخرج السهم فان اشترى شيئا فهو بائنا اذا خرج قال في بئ وتوضيح هذا  
الخبر ما رواه الكافي والتهذيب في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن منها ال الضيق وهو محمول قال قلت لابي عبد الله اشترى العثم اولي شئ  
الغنم فباعته ثم يدخل دار ثم يقوم رجل على الباب فيعدها واحد واثنين وثلاثة واربعه وخمسة ثم يخرج السهم لا يصلح هذا انما يصلح اليها  
اذا عدلت القطعة لخبر قول لم يعلم وجه الاستشهاد بها لما نحن فيه لان المشتري لم يسمع القطعا ان شاهده مشاعا فلا مؤد بخبار الرؤية وان اشترى  
سهم معين الذي يخرج فهو شراء فخر غير معين وهو باطل على الصحة فلا خيار فيه للرؤية كالمشاع ويمكن حمله على شراء عدم معين يظهر  
الصانع من الضيقه ويكون له خيار الحيوان اذا خرج السهم ثم من صحته جندل محضه بالمشتر والظا الاتفاق على ان هذا الخيار يشهد للبائع  
اذا لم يبيع باعه بوصفه غير فبين كونه زائدا على ما وصفه حكمي عن بعض انه يحتمل في صحته جندل ان يكون القيد في البائع بان يكون  
البائع باعه بوصف المشتري وح فمكون الجواب ما بالنبه اليها على تقدير هذا الاحتمال ولا يخفى بعد ما بعد منه عو عوم الجواب الله  
العام مسئلة مور هذا الخيار بيع لعين الشخصية الغائبة والمعروف ان بشرط في صحة ذكر اوصاف المبيع بقرينة بائنا الموجه للعرض  
اذ لولاها لكان غير باع وبعضهم عن هذا الاوصاف بما يختلف الثمن باختلافها في الوسيلة وبما مع لمفاصدا غير باع واخر ما يعتبر في صحة  
السلم واخر من والشح والحق اقتصروا على اعتبار اوصافه والظان مرجع الجميع احدهما ادعى الاجماع على كل واحد منها ففي موضع كره  
يشترط في بيع خيما الرؤية وصف المبيع صفات كفي في السلم عندنا وعنه في موضع اخر من المذكورة ان شرط صحة بيع الغائبة وصفها بما يرفع  
الجها له عند علمنا اجمع ويجب كمال لفظ الدال على الحبس ثم ذكره بحسب كمال لفظ الدال على التميز وذلك ان كبر جميع الصفات التي يختلف  
الاثنان باختلافها ويطلق الجها له بترك بعضها انتهى في جامع لمفاصدا بضابط ذلك ان كل وصف يتفاوت الرغبات بثبوتها وانقضاء  
يفتاتو به القيمة تفاوتها ظاهر لا يتسامح به بحيث كره فالتد من استقصا اوصاف السلم انتهى في رواية ابي السنا في بين اعتبار ما يختلف الثمن  
باختلافه وكفاية ذكر اوصاف السلم من جهة انه قد يتسامح في السلم ذكر بعض الاوصاف لافضائه الى غرة الوجوه ولتعد الاستقصا على التحقيق  
هذا المانع مفقود فيما نحن فيه قال في كره في باب السلم لا يشترط وصف كل عضو من الجوا و اوصاف المقصودة وان تفاوتت الغرض والقيمة  
لافضائه الى غرة الوجوه انتهى قال في السلم في الاحجار الختلة للثمن ان يذكر نوعها ولونها ويصف عظمها فيقول بائنا ببيعها  
او ثلثا او اربعا على سبيل التفرقة من التحقيق لتعد التحقيق ويمكن ان يقال ان المراد ما يعتبر في السلم في حد ذاته مع قطع النظر عن الغرض  
الموجب للمساخطة في بعض افراد السلم ان كان يمكن ان يور على مساحتهم هنا ان الاستقصا في الاوصاف شرط في السلم غير معتد بحال التمكن  
فتقدر بوجوبه في السلم الحكم بعد اشتراطه كالحكموا بعد جوا السلم ما لا يمكن ضبط اوصافه وتمام الكلام في محله ثم ان الاوصاف التي يختلف  
الثن من اجلها غير خصوصية العبد الا ما فان من اتيهم اكمالته التي يختلف بها اثنان غير محصورة عدا الاقتصار على ما يرفع معظم  
الغرض حاله على محمول بل بوجوب كفاية على ما دون صفات السلم لانتفاء الغرض عن ذلك مع ما علمنا ان الغرض في الشراء  
كيف كان فالمسئلة لا تخفى عن اشكال الاشكال من ذلك لان الظان الوصف يقوم مقام الرؤية المحققة في بيع عين الحاضرة وعلى هذا فيجب  
يعتبر في الرؤية ان يحصل لها الاطلاع على جميع الصفات المعبرة في العين لغائبة عما يختلف الثمن باختلافه قال في كره في رؤية ما هو  
مقصود بالبيع كذا اخل الثوب ولو باع ثوبا مطوبا او عبنا حاضرة لا يشاهد منها ما يختلف الثمن لاجله كان كبيع لغائب يبطل ان لم يوصف  
وصفا يرفع الجها له انتهى في حاصل هذا الكلام اعتبار وقوع المشاهدة على ما يعتبر في صحة السلم وبيع لغائب من المغلوم من السهم على اعتبار  
الاطلاع بالرؤية على جميع الصفات المعبرة في السلم وبيع لعين الغائبة فان قد لا يحصل الاطلاع بالمشاهدة على خبر الحاضرة بل ولا على  
نوعها ولا غيرها من الامور التي لا يعرفها الا اهل المعرفة بها فضلا عن مرتبة كمالها الا فينا في المطوية الجوا في المبدأ بانها الاموال  
ويعد كل البعد التزم ذلك ما دون ذلك المشاهدة بل يلزم من ذلك عدم صحة شراء غير العارف باوصاف المبيع لوجه في بوعه وصنفه او  
بل هو بالنسبة الى الاوصاف التي اعتبرها كالا على ما لا بد من رجعة بصيرة ارفاها ولا اعتبار المسئلة ووق من ان توان للمعبر والفر الغرض  
في العين الحاضرة والغائبة الموصوفة فان ل على اعتبار ان بعض ذلك حجة معتبرة اخذ به ليس بما اداها العلامة في كره من الاجماع حجة مع



في الزمان

ذلك كونه غرضاً حيث قال في اول مسئلة اشراط العلم بالعوضين انه اجمع علماً ونا على اشراط العلم بالعوضين يعرف بالذي طارداً  
ما تبدل فينبغي الغرض فلا يصح بيع العين الغائبة ما لم يتقدّر رؤية او بوصف صفاتها مع الجهالة التي لا ريب ان المراد بمعرفة ما ماله معرفة  
على وجهه سطرين في الاجال والتفصيل ثم انه يمكن الاستدكال في صحة هذا العقد بان ذكر الاوصاف لا يخرج البيع عن كونه غرضاً ولا  
الغرض بدون هذا الصفات من حيث الجهل بصفاتها المبيع واذ اختلفت فيه مقتداها صامشكول الوجولان العقد المصنف بتلخيصها  
مثلاً لا يعلم وجوده في الخارج والغرض فيه اعظم ويمكن ان يتوان اخذ الاوصاف في معنى الاشراط لا اليقين فيبيع لعبد مثلاً ما يكون  
كذا وكذا ولا ضرر فيه عرفاً وقد صرح في النهاية والمسال في مسئلة ما لو بيع المبيع ثم تغير عاراه ان الرؤية بمنزلة الاشراط ولا ريب  
كون الوصف لتمام مقام الرؤية اشراطاً ويمكن ان يوق ببناء هذا البيع على تصديق البائع وغيره في اخبائه بائناً بالبيع لصفاته  
المذكورة كما يجوز الاعتماد عليه في الكيل والوزن ولذا ذكرنا انه يجوز مع جهل المتبايعين بصفة العين الغائبة المتأخر وصفها  
لها وكيف كان فلا عر عرفاً في بيع العين الغائبة مع غيب الصفات الزائدة للجهل ولا دليل شرعاً ايضاً على المنع من حيث عدم وجود  
تلك الصفات فيتم الحكم بجوازها مضافاً الى الاجماع عليه من هذا بعض الغاية ثم ان الجواب من ان لا يملك ما لا يملك هو ان لا يملك  
صريح الشرع بتجيزه بين الرد والامساك بالارث انه لا يجوز على احدهما وبضعفه انه لا دليل على الارث نعم لو كان الوصف المفقود في  
الصحة توجه خذ الارث لكن بجواب الغيب لا يجاز في المبيع على خلاف ما وصفه في لولا الوصف بتجيزاً وايضاً في سبب عدم اشراط  
ذكر الاوصاف الزائدة الى وصف الصحة واصغف من هذا ما يندب في خط المقتضى والنهاية والمراسم عن بطلان البيع ذوا جمل مختلفاً  
وصف لكن الموجود في المقتضى والنهاية ان لم يكن على الوصف كان البيع ردياً ولا يبعد كون المراد بالرد والقابل للرد الباطل فعلاً  
وقد عرفت في النهاية عن خبر الغبن بذلك فقال لا بأس بان يبيع الانسان متاعاً باكثر مما يتواء كان المتاع من اهل المعرفة فان اكر  
كل كان البيع ردياً وعلى تقدير وجوب القول بالبطلان فلا يخفى ضعفه لعدم الدليل على البطلان بعد التفتت صحيحاً علماً في مجمع البرهان  
وخاصله وقوع العقد على شيء مغاير للموجود المعقود عليه غير موجود والموجود غير معقود عليه يصف بان محل الكلام في تخلف الاوصاف  
لا يوجب مغايرة الموضوع للموجود عرفاً بان يتوان البيع فاقداً لادواتها المأخوذة به لانه مغاير للموجود لو كان ظهور الخلاف فيما حل  
في حقيقة البيع عرفاً فاقداً لعدم الخلاف في البطلان ولو اخذ في عبارة العقد على وجه الاشراط كان يقول بطل ما في البيت على ان يحد  
حبش في ان جازاً وحشياً الا ان يتوان الموجود ان لم يحد مغاير المعقود عليه عرفاً الا ان اشراط انصافاً بالادوات في معنى كون القصد في  
بعضه بان على تلك الاوصاف اذا فقد ما بني عليه لعقد المقتضى غير حاصل فينبغي بطلان البيع لهذا الزم اكثر المتأخرين في هذا العقد  
نفساً شرطه فان قصد الشرط ان كان مؤثراً في المعقود عليه لواجب كون تخلفه موجباً لبطلان العقد والامام يوجب في هذا العقد كبل  
غاية الامر شوب التجا ومن هنا ينظر ان دفع ما ذكره في وجه لبطلان الدجاجة المحقق لا ريب في موافقاً للقاعدة واحتمله مذهب  
النهاية فيما اذا ظهر ما راه سابقاً على خلاف ما راه بانه اشتباهاً ناش عن عدم الفرق بين الوصف المعين للكليات والوصف المعين في  
التخصيص وبين الوصف لذاته والعرضي ان قصي هذا كونه من باب تعارض الاشارة والوصف الاشارة اقوى مجازة لا حصل  
لها واما كون الاشارة اقوى من الوصف عند التعارض فلو جرح فيما نحن فيه لم يكن اعتباراً بالوصف فينبغي لزوم العقد بان الجبا  
من جهة كونه وصفاً للشخص لا مستحضاً لكل شيء يقوم به وكونه عرضياً لا ذاتياً اعاده للكلام السابق في ان يقال ان المستقنا  
من النصوص والاجاغات في المورد المتفرقة عدم بطلان البيع بخلاف لغة الصفة المتصورة الغير المتصورة للبيع سواء علم القصد اليها من خارج  
ام اشترط في العقد كالحكم بمضيق العقد على المبيع مع عدم القصد الا الى ايصحه منه المضيق او كالحكم في النقص الصغرى بتعيينه فيقف  
اذ باع ما يملك وما لا يملك وغير ذلك فتم وبسبب بعض الكلام في مسئلة الشرط الفاسد انتم نعم هذا اشكال اخر من جهة تجنيس  
الوصف الداخلي في الحقيقة عرفاً الموجب ظهور خلافه بطلان البيع في الخارج عنها الموجب ظهور خلافه للجبا فان الفارق في المذكورة و  
الاثر في المماثلة في حقيقة البيع لا في مثل الغنم وكذا الروعي الزنجي حقيقتان عرفاً وبما يتعارف حقيقتان مع كونه فيما نحن فيه من  
بطلان الاوصاف كما اذا باع الدمن والجبين او اللبن على ان من الغنم فيان من الجاموس كذا لو باع رجل الزبد فيان من التمر وبما يمكن له  
اخذ الجبن مغايرة على التمر ان خالف صفاتهما المذكورة في باب الربا فتم مسكناً لا كره على ان يتأخذ في الرؤية فورد  
بل فينبغي ان لا يتأخذ في ذكره عند الخلاف بين المسلمين لان ما حدث جعله مستداماً مثلاً المجلس الذي وقعت فيه الرؤية واحتمل في تمام  
الاحكام ولم اجد لهم دليلاً صريحاً على ذلك الا وجوباً لا مضافاً في مخالفة لزوم العقد على الميقن وبقي على القائلين بالترخي في مثل جبا  
الغنم والجبين الى التمر بين المقامين مع ان صحيحاً في المقتضى في صد المسئلة مظاهرة يمكن التمسك بمبدأ ما تقدمت فيها على عقد المورثة

في الزمان

هذا النسخة

وان كان خلاف التحقيق كما بينهما عليه في بعض الجوانب المتصلة الى النص وقد بينا سابقا ضعف التمسك بالاستصحاب في ثبات الترخي و  
 ان استندنا اليه بعض الجوانب السابقة مسئلة يقطع هذا الجواب بالبادء عرفا على الوجه المتقدم في حيا الغرض بان يتبع الرتبة  
 بالقرف بعد ما ولو قرف قبلها ففي سقوط الجناح وجوه ثالثة ابناء ذلك على جواز اسقاط الجناح قولنا قبل الرتبة بناء على ان السقوط  
 فعلى جواز اسقاطه قبل الرتبة وجهاً مبنيًا على ان الرتبة سبب كاشف في التذكرة لو اختارنا من العقد قبل الرتبة لم يلزم لتعلق  
 الجناح بالرتبة انتهى حكمي ذلك من غير ما ايضاً وظاهر ان الجناح يحدث بالرؤية لانه يظهر بها ولو جعلت الرتبة شرطاً لاسباب امكن جواز  
 الاسقاط بمجرد تحقق السبب هو العقد لا ينج عن قوة ولو شرط سقوط هذا الجناح في فساد وافتائه للعقد كما عن العلامة وجاعه او  
 عدمها كما عن النهاية وبعض الفوائد لا فساد وجوه بل اقوال من كونه موجبا لكون العقد غير لما في جامع المقاصد من ان الوصف  
 مقار الرتبة فاد شرطاً عدلاً لا اعتبار به كان البيع غير مبرر ولا موصوف من ان دفع الفرع عن هذا البيع ليس بالجناح حتى يثبت بارتفاعه فان  
 الجناح حكم شرعي لو اثر في دفع الفرع نجابيع كل مجبول تتركز لا والعلم بالبيع لا يرتفع بالترام عند الفسخ عند تبين الها لفتة فان الفرع هو  
 الاقدام على شراء العين الغائبة على اى ضفة كانت ولو كان لا التزام المذكور مودها الى الفرع يمكن ان شرط البرئة من العيوب انهم مؤباً  
 اليه بمنزلة بيع الشيء صحيحاً ومعيباً باى عيب كان ولا شدة غير وانما جاز بيع الشيء غير مشروط بالصحة اعتماداً على اصله الصحة لانه  
 جهة عدم شرط ملاحظة الصحة والعيب في البيع لان مخالفاً لافراد الصحيح الميعن من مخالفاً لافراد الصحيح اقتسامهم في بن الاوصاف  
 في بيع الغير الغائبة على ما عند الصفات الرجعة الى اليقين هو الاستغناء عن تلك الاوصاف بالصحة لا يجوز انما لها عند البيع في فساد  
 شرط البرئة من العيوب كان زاجاً الى هذا لا اعتدأ بوجود تلك الاوصاف وعدمها فيلزم الفرع خصوصاً على احكامه في الدوس عن شرط البيع  
 اتباعه من جواز شرط البرئة من العيوب في القيمة لمكسوراً كالبض الجوز لفتة ذلك حثان مرجعه على ما ذكره هناك في شرط  
 سقوط حيا الرتبة الى شرط عدلاً لا اعتدأ بالية المبيع لذا اعترض عليهم الشبهة بتابعه نفسا البيع مع هذا الشرط لكن مقتضى  
 فساد شرط البرئة من العيوب ولو كان الميعن في لان رجعة عدلاً لا اعتدأ بكونه بيع صحيحاً ومعيباً كعيب الفرعية فخر من البيع مع عدم  
 الاعتماد بكون البيع الغائب متصفاً باى وصف كان ثم ان قد ثبت فساد هذا الشرط لانه من جهة لزوم الفرع في البيع حتى يلزم فساد البيع ولو على القول  
 بعدم استلزام فساد الشرط فساد العقد بل من جهة انه سقاط المالم يتحقق بناء على ما عرفت من ان الجناح انما يتحقق بالرؤية فلا يجوز اسقاطه  
 قبلها فاستلزام الاسقاط لغو وفساده من هذا الجهة لا تؤثر في فساد العقد فيعين المصير في ثالث الاقوال المتقدمة لكن الانصاف ضعف  
 وجه هذا القول قوياً لا قول اولها لان دفع الفرع عن هذا المعاملة وان لم يكن لثبوت الجناح لان الجناح حكم شرعي لا دخل له في الفرع العز في  
 التحقيق في البيع لانه لاجل سبب الجناح وهو شرط تلك الاوصاف المخالفة لارتباط الالتزام العقد بوجود هذه الصفات لانها اما شرط للبيع  
 وانما يتوعد للبيع كما تقدم سابقاً وشرط سقوط الجناح راجع الى الالتزام بالعقد على تقدير وجود تلك الصفات وعدمها والسنة بين  
 الامرين واضحه وما يفسر هذا الاشرط باشرط البرئة في دفع الفرع بينهما بان نفى العيوب ليس ماخوذاً في البيع على وجه الاشرط او  
 البقيتنا اعتماداً على ما في الصحة لا على بقاء البايع لاسقاطها لاحق بنا في ذلك اشرط البرئة البايع عن عهده استغناء  
 بخلاف الصفات فما نحن فيه فان البايع يتعهد لوجودها في البيع والمشتري يعتمد على هذا التعهد فاشترط البايع على المشتري عدم  
 تعهدها والزام العقد عليه بدونها ظاهر المنافاة لذلك نعم لو شاهد المشتري اشره معتمداً على اصله بقاء تلك الصفات  
 فاشترط البايع لزوم العقد عليه عدم الفسخ لو ظهر من مخالفة كان فطر اشرط البرئة من العيوب كما انه لو اخبر بكيلة او وزنه فصدقه  
 المشتري فاشترط عند الجناح الوظم الفسخ كان مثل ما نحن فيه كما يظهر من الخبر في بعض فروع الاحتياط بالكيل والضابط في ذلك كل  
 وصف تعهد البايع وكان رفع الفرع بذلك لم يجز اشرط سقوطه خافقاً وكل وصف تعهد المشتري في رفع الفرع على اماره ان  
 جاز اشرط سقوطه خافقاً كالاصل وغلته مساواة باطن التصبر لظاهرها او بخود ذلك فمما ذكرنا ظاهر مرجعه فرق الشبهة غيره  
 في المنع والجواز بين اشرط البرئة من الصفات الماخوذة في بيع العيب الغائبة وبين اشرط البرئة من العيوب في العيب المشكوك في  
 صحته وفساده وظاهر انهم لو يتيقن المشتري بوجود الصفات المذكورة في العقد المبيع لفظاً جواز اشرط عند الجناح على تقديرها  
 لان دفع الفرع ليس بالزام تلك الصفات بل لعلمها وكذا الواطن بوجودها ولم يتيقن والضابط كون دفع الفرع باشرط  
 الصفات وتعهد ما من البايع وعده هذا مع مكان التزام فساد اشرط عند الجناح على تقدير فساد الصفات المتعبر عنها في البيع  
 خرج اشرط لتبري من العيوب بالضرر الاجماع لان ما عرفت في الفرع قابلية للتخصيص كما اشرنا اليه سابقاً وظاهر ان صفات بقاء  
 ان الاقوى في محل الكلام الصحة لصدق البيع بمعلوم غير محمول لوان الفرع ثابت في البيع ففسد الجناح في الصحة بتوث الجناح والاصح

ما فيه الغرض من البيع مع شرط الخيار وهو معلو العدم واقدمه بالبيع المشروط فيه النقطة مع عدم الاطمينان بالوصف حال الغرض من قبل  
 نفسه انتهى توضيح الصنفان المحكم في الصحة ما هو شرط الخيار وهو التزام البائع وجود الوصف لنفس الخيار وما يكون الاقدام من قبل  
 نفسه فلا بوجوب الرخصة في البيع الغرضي المسئلة موضع شك لمسئلة لا يسقط هذا الخيار بتبدل التفاوت ولا بابدال العين  
 لان العقد انما وقع على الشخص في تلك المرة محتاج الى معاوضة جديدة ولو شرط في ترالعقد الابدال لظهر على خلاف الوصف في  
 الدوس ان الاقرب لفناء الوصف لان البديل المستحق عليه بمقتضى الشرط ان كان بازاء الثمن فمراجعة الى معاوضة جديدة على تقدير  
 ظهور المخالفة بان يفسخ البيع بنفسه عند المخالفة وينعقد بيع آخر فيحصل بالشرط انفساخ عقدا بعقد آخر كل منهما معان  
 على ظهور المخالفة ومن المعلوم عدم هوض الشرط لاثبات ذلك ان كان بازاء البيع الذي ظهر على خلاف الوصف فمراجعة الى انفساخ  
 معاوضة بعلية غريبة لان المفروض جمال المبدل على تقدير الظاهر لظاعده مشروعية الشرط المذكور ففسد وبطل العقد  
 وبذلك ظهر ضعفه في الحدائق من الاعراض على الشبهة حيث قال بعد نقل عبارة من حكمه بالفساد لفظه ان ط ك ل من حكم  
 اعم من ان يظهر على الوصف ولا وفيه انه لا موجب للفناء مع ظهوره على الوصف المشروط ومجرد شرط البائع لا بديل مع عدم ظهور  
 الوصف لا يصلح سببا للفناء هو الاختيار المتقدمة ثم لظهر مخالفا فانه يكون فسادا فخرجت المخالفة ولا يخرج هذا الشرط  
 لاطلاق الاختيار في الخيار والاطلاق هو حوكم بالفساد في العبارة الى الشرط المذكور حيث لا تأثير له مع ظهور وعدوه بالجملة فانه  
 لا اعرف الحكم بفساد العقد الصوة المذكورة على الاطلاق وجهها على علة نتي مسئلة ما لظهور خيار الرؤية في كل عقد  
 واقع على عين شخصيته وهو كالمصلحة والاجارة لانه لو لم يحكم بالخيار مع تبين المخالفة فاما ان يحكم ببطلان العقد لما تقدم  
 عز الادب بطلان بيع العين الغائبة واما ان يحكم بزمه من وز خياره والاول مخالف لطريقة الفقهاء في خلف الاوصاف  
 المشروطة في المعقود عليه والثاني سديد من جهة دليل لزوم هو وجوب الوفاء بالعقد حرية النقص ومعلو ان عدم الالتزام  
 اثار العقد على العين لفائدة الصنف المشروط فيها المبر بفساد العقد بل قد تقدمت بعض ان ترتيب اثار العقد عليها ليس فاء  
 وعلما بالعقد حتى يجوز بل هو تصرف لم يبدل عليه العقد فبطلان الحاصل ان لا يرد في ذلك اي من فساد العقد بقوة مع الخيار  
 الاول من ان لطريقة الاصحاب في غير ما يقتضيان الثانية مسئلة لو اختلفا فقال البائع لم يخالفه صفقة وقال المشتري قد اختلفت  
 المذكورة قدم قول المشتري لاصالة براءة ذمته من الثمن فلا يلزمه ما لم يقبره وبسبب ما بينه ورد في المختلف في نظير المسئلة بان  
 اقراره بالشراء اقرار بالاشتغال بالثمن ويمكن ان يكون مرده براءة الذمة عدم وجوب تسليمه للبائع شاعلى ما ذكره احكام الخيار من  
 المذكورة من عدم وجوب تسليم الثمن ولا المثمن في ذلك الخيار وان سلم الاخر وكيف كان فيمكن ان يحدس بان المشتري قد اشترى براءة ذمته  
 سواء اختلف صفقة البيع لم يخالف غاية الامر لظنة على الفسخ لو ثبت ان البائع لزم على نفسه فسادا مفعود كما لو اختلفا  
 في اشتراط كون العقد كاتبا وحاشا ثبت ذلك لاصل عدم فسخ الاشتغال لازما غير قابل للازالة بنفس العقد وهذا ويمكن دفع  
 ذلك بان اخذ الصفات في المبيع وان كان في معنى الاشتراط الا انه بعنوان القيد فراجع لاختلاف في المسئلة تعلق البيع بالعين  
 المحفوظ فيها صفا مفعود او تعلقه بعين لو حظيها الصفات الموجوة او ما يعمها والزم من احكام البيع المعلق بالعين على  
 الوجه الثاني والاصل عدمه ومنه يظهر الفرق بين ما نحن فيه وبين الاختلاف في اشتراط كتابة العقد قد تقدم توضيح ذلك بياننا  
 قبل ويمكن ان يثبت في هذا المجال في مسئلة ما اذا اختلفا في تعيين اشياء هذا قبل البيع مسئلة لو فسخ بعض الثوب فاشترى على  
 ان يبيع الباقي كالاول بطل كاعز المبسو والفاضل ابن سعيد قد رسرهما والعلامة في كتبه وجامع المقاصد واستدل عليه في كثر  
 وجامع المقاصد بان بعضه عين خاضرة وبعضه الذمة محمول وعن المختلف صحته ولا يحضره الان حق انا مل في دليله والآن ذكر  
 للمنع لانه منافع الذي يقوى في النظر ان اذا باع للبعض المنسوخ المنضم الى غير معين على ان يبيعه على ذلك الموال فانما منع منه  
 وكذا اذا ضم معه مقدارا معينا كليهما من الغرض الموصوف على ان يبيعه كل واحد لاما منع من ضم الكل الى الشخص واليه ينظر بعض كلمات  
 الخ في هذا المقام حيث جعل اشتراط بيع الباقي كاشتراط الخطا والصنع وكذا اذا باع اذرا معلومة منسوخة مع هذا المنسوخ  
 هذا الموال ولوم ببيعة في الصورتين الاوليين على ذلك الموال بيب الخيار تخلف الشرط ولوم ببيعة كان في الصوة الاجرة  
 لم يلزم القول وتبقى على ان البائع وكان المشتري الخيار في المنسوخ لتبعض الصفقة عليه الله العالم البيع في خيار البيع  
 اطلاق العقد بمقتضى وقوعه مبني على سلامة العين من العيب مما تشرطه صراحة اعتمادا على اصله السلامة والام ببيعة  
 من جهة الحمل بصفة العين الغائبة وهي صحته التي من ام ما يتعلق بالاعراض ولذا انفقوا في بيع العين الغائبة على اشتراط ذكر

في البيع  
 ١٠٢

في عقد  
 سقوط هذا  
 الخيار عند الثقل  
 او بطلان البيع

في البيع  
 في خيار الخيار  
 في خيار الخيار

في  
 اختلاف  
 المبيع في صفقة  
 المبيع

في خيار الخيار

الصفات



الصفات التي تختلف الثمن باختلافها ولم يذكر واشترط صفة الصحة فليس ذلك الا من حيث الاعتماد في وجوها على الاصل فان من  
يشترى عبدا لا يعلم انه صحيح سقوام فالحق مقدر لا يعتمد في صحة الاعلى صالة السلامة كما يعتمد من شاهد البيع سابقا على بقاءه عليه  
ما شاهد فلا يحتاج الى ذكر تلك الصفات في العقد كما يعتمد على اجبا البائع بالوزن قال في كثر الاصل في البيع من الاعيان  
والاشخاص السلامة من العيوب الصفة فاذا قدم المشتري على بدل ما له في مقابلة تلك العيوب فاعلم اني قد ادر على غلبته المستند الى  
السلامة منه في قال في موضع خرافة العقد واشترط السلامة بقتضينا السلامة على امر من ان لقضا العزم ان يقتضي المشتري  
انما يدل ما له بناء على صفة السلامة كما لها شرط في نفس العقد انتهى وما ذكرنا يظهر ان الانصراف ليس بواجب انصراف المطلق الى الفرد  
الصحيح بل عليه ولا منع لانصراف ولذا لا يجري في الايمان والتدبر وانما عكس ما ذكرنا في ان فيه لعدم كون البيع مطلقا بل هو في حقيقة  
وثا لثابان متقضا عد وقوع العقد ساعلى الميسر لا معنى لمضا العقد الواقع عليه ونفخه حتى يثبت التحريم بينهما واذفع جميع  
هذا بان وصف الصحة قد اخذ شرط في العين بحاجته نظير مفرقة الكتابة او غيرها من الصفات المشروطة في العين التجارية وانما يتغير  
عن ذكر وصف الصحة لاعتماد المشتري في وجوها على الاصل كالعين المرشبة سابقا حيث يعتمد في وجوها اصلها وصفها على الاصل لعدم  
اجازة في الكفاية حيث قال ان المرزوبين الاصحاب ان طلاق العقد يقتضي لزوم السلامة ولو باع كليا حالا او سلبا كان الانصراف  
الى الصحيح من جهة ط الاقدام ايضا ويحتمل كونه من جهة الاطلاق المنص الى الصحيح في مقام الاشراء وان لم ينصرف اليه غير هذا المقام  
ثم ان لا يخرج في كلمات جماعة ان شرط الصحة في متن العقد يفيد التاكيد لا يقتصر بما يكون الاطلاق من لا عليه انما تراه لاعتماد المشتري  
على صالة السلامة فلا يحصل من اجل هذا الاشرط اجبا اخر غير خيار العيب كما لو اشترط كون الصبر كذا وكذا صاعا فانه لا يرد على اذا  
تراء الاشرط واعتمد على اخبار البائع بالكيل واشترط بقاء الشيء على الصفة السابقة المبيعة فانه في حكم ما لو تراء ذلك اعتمادا على صفة  
بقائها وبالجملة فالجواب اجبا العيب شرط الصحة لم يشترط ويؤيد ما ورد من رواية يونس في رجل اشترى جارية على ثمان مائة ثم وجد بها عذرا  
قال يرد عليه فاضل القيمة فان اقتصره ثم على اخذ الارش الظاهر في عجزه ان الردي بدل على ان الجواب اجبا العيب لو كان هنا جابجا تخلف  
الاشرط لم يسقط الردي بالتصرف في الجارية بالوطى او مقدماته ومنه يظهر ضعف حكاية في المسائل من ثبوت جابجا الاشرط هنا فلا يسقط  
الردي بالتصرف ودعوى عكس دلالة الرواية على التصرف او عكس دلالة على شرط البكارة في متن العقد كما ترى ههنا في ظاهره وهو العيب في  
البيع بوجه لفظ المشتري على الرد واخذ الارش بخلاف ويدل على الرد الاخبار المستفيضة الاية واما الارش فلم يوجد في الاخبار  
ما يدل على التمييز بينه وبين الرد بل ما دل على الارش يخص بصورة التصرف المانع من الرد فيجوز ان يكون الارش في هذه الصورة لئلا  
ضرر المشتري لا يقتضي احد طرفي التمييز بعد ذلك الاخر في العقد الرضوخ فان خرج للسلعة معيبا وعلم المشتري بالجبا اليمن شأره وان شأ  
اخذته او رد عليه بالقيمة او بشي العيب ظاهرا كما في هذا في التمييز بين الرد واخذت بما يحتمل زيادة الهرة في لفظه او يكون ولو العطف  
فيدل على التمييز بين الرد والارش وقد يتكلف الاستنباط هذا الحكم من سائر الاخبار وهو صعب جدا واصعب جعله مقتضى  
القاعدة بناء على ان صحة وان كانت وصفا فهي بمنزلة الجزء في تلك فائنة باسرها ما قابلها من الثمن ويكون الجواب لضعف الصفة  
وفيه منع لمنزلة عرفا ولا شرعا ولذا لم يبطا بالبيع فيما قابلها من الثمن بل كان الثابت بغرامة مجردا استحقاق المطالبة بل لا يستحق المطالبة  
بعض ما قابلها على ما صرح به العلامة وغيره ثم منع كون الجزء الفائت يقابل الجزء من الثمن اذا اخذ وجوده في البيع الشخصي على وجهه  
كما في بيع الارض على انها جريان معينة وما نحن فيه من ههنا لتبديل بالجمله فالظاهر ان الخلاف في المسئلة بل الاجماع على التمييز بين  
الرد والارش نعم يظهر من الشرح في غير موضع من المبسوط ان اخذ الارش مشروط باليأس عن الرد لكنه مع مخالفة ظاهر كلامه في  
النهاية وبعض مواضع المبسوط هنا في اطلاق الاجبا بجواز اخذ الارش فانهم ثم ان في كون ظهور العيب ثبوت الجبا ارشاعا  
نفذ في جبا العين وقد عرفت ان لا يظهر ثبوت الجبا بمجرد العيب والعين واقعا وان كان ظاهرا من كلماتهم يوم حذر في ظهور العيب  
خصوصا بعد كون ظهور العيب بمنزلة روية البيع على خلاف ما اشترطه قد صرح العلامة بعبارة جواز اسقاط جبا الروية قبلها مطلقا  
بان الجبا وانما ثبت بالرؤية لكن المنقوله هنا ايضا وقوى جواز التبري واسقاط جبا العيب بوثبوت الجبا ارشاعا بغير العيب  
ان استحقاق المطالبة بالارش لا يكون واحدا طرفي الجبا لا معنى لثبوت ظهور العيب بل هو ثابت بغيره تاء وصف الصحة هذا مضافا  
الى ان الظاهر من بعض اخبار المسئلة ان السبب هو نفس العيب كما لا يدل على العلية التامة فلعل الذهب وشرط وكيف كان التحقيق هنا  
ذكرنا في جبا العين من وجوب الرجوع في كل حكم من احكام هذا الجبا الى دليله وانما يفيد ثبوت جبا العيب بظهوره والمرجع فيما  
لا يستفاد من دليله احد الامرين الى القواعد فانهم ثم انه لا فرق في هذا الجبا بين الثمن والمثمن كما صرح به العلامة وغيره هنا وفي باب العيب

في البيع

في  
مستقطبا  
هذا الخبر

فما اذا ظهر احد عوضي الصرف ميبا والظاهر انما لا خلاف فيه وان كان مورد الاخبار ظهورا في البيع لان الغالب كون الصرف بقا  
خا لباد الممن متاعا فيكون فيه البيع بخلاف النقدا لقولنا في مستقطبا هذا الخبر بطريق واحد هما مستقطبا فيقضي الرخصة  
بامواحدة ها النصيب بالترام العقد واسقاط الرد واختيار الارش ولو اطلق لا التزم بالعقد فالظاهر عدم سقوط الارش ولو اسقط  
الخيار فلا يعبد سقوطه الثاني الصرف في الميعاد علمائنا كما في التذكرة وفي السرائر الاجماع على ان الصرف فيقضي الرد بغير خلاف  
منهم ويحوى المسالك ونسبها الخلاف في الجملة من الاسكان والشيوخ ابن زهره وظل المحقق بل المحقق الثاني واستدل عليه في التذكرة بنص  
بقا للفتية بان يصرفه فيه رضى منه به على الاطلاق ولولا ذلك كان ينبغي له الصبر والبات حتى يعلم حال صحته وعدمها ويقول بغير  
في الصحيح بما راجل اشترى ثوبا وبه عيب وعوا ولم يتبرأ اليه لم يبنه فاحدث فيه بعد ما قبضه شيئا وعلم بذلك العوار وبذلك العيب فانه  
يمضي عليه البيع ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك لئلا يبيع من ثمن ذلك لو لم يكن به بدل عليه مرسله جميل عز عبد الله ثم  
الرجل اشترى الثوب والمتاع فيجده عيبا قال ان كان الثوب مائة بعت به على صاحبه اخذ الثمن وان كان الثوب قد قطع واخطأ في  
رجع بنقص العيب هذا ولكن الحكم بسقوط الرد بمطلق الصرف حتى مثل قول المشتري للعبد المشتري ناوخي الثوب واغلق الباب على امر  
به العلامة في كثره في غاية الاشكال لاطلاق قوله ان كان الثوب مائة بعت به المعتمد باطلاق الاخبار في الرد خصوصا ما ورد في  
الحاجية بعد ما لم تحض منه اثم عند المشتري رد المملوك في احد اثباته ونحو ذلك مما يعبد التزم اليقين في بضعة عند الصرف في مثل  
اغلق الباب بخوة وعدمها بصلح اليقين كما استدبره للسقوط فان مطلق الصرف لا يدل على الرضا خصوصا الحكم باليبا اما  
المرسلة فقد عرفنا لافها لما ثبت للبر الثوب استخدام العبد بل وطى بالحاجية لولا النص المنقطع للحاجية ولما الصحيح فلا يعلم المراد  
احداث في البيع لكن الظاهر المقطوع عدم ثبوت له ولا عرفا لمثل استخدام العبد به بامر من الامثلة فاليد على ان زيد مامل  
عليه بل المرسلة من ان البني يتغير العين وعدم قيامها بيمينها اللهم الا ان يستظهر مجموع ما تقدم في خيار الحيوان من النص لئلا يكون  
باحثا لحدث البيع هو ان يتبرأ من ما في النظر اليه قبل الشراء فان مجرد النظر المختص لما لا حد تادل على سقوط الحيوان بأكمله نص  
فيكون في النص ليدل على المراد بالحدث هنا وهذا حين لكان اقامة البيعة على اتحاد معنى الحدث في المقامين مع عدم ساعد العرف غرض  
لحدث هذا المعنى مشكلة ثم انه اذا قلنا بقوله في هذا المقام مطلق الصرف فلا دليل على كونه فرجيا لرضا بالعقد فلا يثبت  
الدال عليه وان كان النص في خيار الحيوان لا على ذلك بقرينة التعليل المذكور فيه على الوجوه المتقدمة هناك في المراجع التعليل  
لكن كلمات كثير منهم في هذا المقام ايضا يدل على سقوط هذا الخبر بالصرف من حيث الرضا بل عرفت من التذكرة والفتية ان عقلة  
السقوط لالة الصرف نوعا على الرضا بخوة في الدلالة على كون السقوط بالصرف من حيث دلالة الرضا كما انما عرفت من تقدم عليه  
ومن تأخر عنه قال في المقنعة فان يعلم المتابع بالبيع حصة احد فيمنع ما لم يكن له الرد وكان له ارش الخياضه وكل حكمه اذا احدث فيه  
حدثا بعد العلم ولا يكون احدا احدثت بالعقود بالبيع ضامنة حتى ان قيل له عدم سقوط الارش بعد دلالة الاحداث على الرضا ليعتد  
خصوصا لما لاحظته ما ياتي من كلام غيره في ان سقوط الرد باعتدلال الدلالة على الرضا باصل البيع مثلها عبارة النهاية من غير تفاوت  
في ط اذا كان البيع هبة فاصابها عيبا كان له رد هاتها اذ كان في طريق الرد حاله وكونها وعلفها وسقيها وجلبها واخذها وان  
كاملة نتاجها كل هذا لانه ملكه وله فيها فائدة وعليه مؤنة الرد لا يقطع لانه انما يقطع الرد بالرضا بالبيع ثم الرد بعد العلم بالرضا  
يحدث فيه عيبه وليس هنا شيء من ذلك انتهى فان في الفتية ولا يقطع بالنص بعد العلم بالبيع حق المطالبة بالارش لان النص دلالة  
الرضا بالبيع لا بالبيع في السرائر قال في حكم من ظهر على عيب في اشرا لا يجبر على ابد لا يبرن بغير الرد والارش قال هذا اذا لم يتصرف فيه  
نصرفا يؤذن بالرضا العامة او ينقص قيمة بالنص فانه في لو سئلته وينقطع الرد باحدث لثة اتيانا الرضا وتر الم الرد بعد العلم  
المفرقة اذا عرف ان الخبر ويجد عيبا سند انتهى وهي عينه كعبادة ط المقدمة ظاهرة في ان النص ليس بنفسه مستقطبا الا اذا دل على  
الرضا قال في التذكرة لو ركبها ليعقبها ثم برها لم يكن ذلك ضي منه بامانها ولو جلبها في طريق الرد فالقوى من تصرف يؤذن الرضا  
ها وقال بعض الشافعية لا يكون ضي بامانها لان اللبن لا قد استوفاه فقال الرد انتهى في جامع لمقاصد المسالك في رد ابن حنبل  
القائل بان الصرف بعد العلم يقطع الارش ايضا ان النص لا يدل على اسقاط الارش نعم يدل على التزم بالعقد في التجر لو نقل البيع  
عنه للبيع وتصرف فيه بما يدل على الرضا قبل علمه بالبيع فبعد سقوط الرد انتهى وقد ظهر من جميع ذلك ان النص من حيث هو ليس مستقطبا  
وانما هو التزم بخبر بالعقد فلا يكتفى بغيره بل على العادة فهو مستقطب وما لا يبرك فلا دليل على الاستطابة كارتع فينا اول الرضا  
ومقتضى ذلك ان لو وقع الصرف قبل العلم بالبيع يقطع خصوصا اذا كان ما يتوقف العلم بالبيع عليه حصل بقصد الاختيار الا

المعروف

المقوف خصوصاً بين العلامة ومن تأخر عنه عدم الفرق في التقوط بالتصرف بين وقوعه قبل العلم بالبيع بعده والتكليفين بقول  
كان خط المثل خلا من التصرف بعد العلم منقط للرد إذا كان بالابنوعه على الرضا كدلالة اللفظ على مغاير المطلق التصرف الدليل على  
اسقاطه مضافاً إلى أنه التزام فعلي فيد عليه ما يلزم على اعتبار الالتزام إذا دل عليه باللفظ ما نفذتم خبا الحيوان من تعليل التقوط  
بالحدث بكونه ضحي بالبيع لذا تقدمنا إلى خبا المحدث بشرط وحكمنا بالتقوطها بالتصرف كخبا العيب بالتصرف قبل العلم بالبيع كان  
مغير للعين بزيادة أو نقصان بغير هيئة أو ناقلاً لها بنقل لازم أو جازي به بالجملة صابحاً لا يصح معه قيام الشيء بعينه فهو منقط  
أيضاً لمصلحة جيل المتقدمة ويلحق بذلك تعدد الرد بموت وعق وإجارة أو شبهة لذلك في الحقوق في الشرايع لاقتضاء على الاحتياط  
في قول المسئلة ويكفي الرد باحداً منه حدثاً كالقوت وقطع الثوب سواء كان قبل العلم بالبيع بعده وفي مسئلة والمملوك إذا  
السنه فلو احداً ما بغير عينة وصفتها بثبوت لا رثاً انتهى وهو الظن من المحكي عن الاسكافي حيث قال فإن وجدنا لسعة عينا قد حدثت ما  
يمكن معه دها إلى مكانة علمه قبله كالوطى للثمة والقطع للثوب أو تعدد الرد بموت وعق أو نحوه كان له فضلاً عن الصحة والعيب بنوعه وهذا هو  
التكليفين أن يقتصر عليه من التصرف قبل العلم وأما ما عدل ذلك من التصرف قبل العلم كالحل الذابت وكونها وشبهه لك فلا دليل على سقوط  
ببحث بطن من التصرف ما يوجد لذلك صحة زارة المتقدمة بضميمة ما تقدمت خبا الحيوان من التمثيل المحدث بالنظر وبالمسئلة  
التصرف الإجماع على سقوط رد الجارية بوطيها قبل العلم مع لالة على الالتزام بالبيع عند تغيير العين والمطلق مقفلاً لاجماع المذاهب في كثير  
من العناوين كالذكورة والسريرة والغنية وغيرها في موضع ذلك لقيت مطلقاً خبا الرد خصوصاً ما كان هذا يقتضيه في غاية البعد  
كالضرب لجارية بعد ثبوتها بوجوب رد الجارية إذا لم يطاها ورأى المملوك من هذا السنه نظر بل منع خصوصاً ما قد لا لاجماع فان فقه الاجماع  
كالعلامة والحلي وابن خزيمة قد صرحوا في كلماتهم المتقدمة بأن العقب بالرضا بالعقد فكان دعوى الإجماع وقعت من هؤلاء على  
السقوط بما يدل على الرضا من التصرف خصوصاً ابن خزيمة في الفتنه حيث أنه حتماً ما قوبلنا من التفتيش بين صوتي العلم الجمل والمغير  
وغيره حيث قال قدس سره وخامسها يعني سقط الرد بالتصرف في البيع لذي لا يجوز مثله إلا بملكه أو لأن حاصله بعد العلم بالبيع  
يمنع من الرد شيء من العيوب ولا يسقط حق المطالبة بالرد شيء لأن التصرف لالة الرضا بالبيع لا بالبيع كذا حكمه لو كان قبل العلم بالبيع  
كان مغير للعين بزيادة من مثل الصنع للثوب وبالنقصاينه كالقطع للثوب أن لم يكن كآلة الرضا بالبيع علم ما لم يكن وطى لجارية  
فانه يمنع من دها شيء من العيوب لا لاجماع كلامه قد جاز قدس سره فيما استقناه من الأدلة وحكم من المسبوط ايضاً ان التصرف قبل العلم  
يسقط رد الجارية لكن صرح بأن الصنيع وقطع لثوب يمنع من الرد فاطلاق التصرف قبل العلم محمول على غير المغير وطى المتقدمة طاً ان رد واحد  
العيب بدقيق العبد لا لم يكن له ردّها واذ واحد بعد تدبيرها أو هبتها كان بخير بين الرد وارش العيب فربما بينهما وبين العقب محذور  
الرجوع فيما ردوا العقوب يردّه مع من مثلها تصرف يورث الرضا من مثله جيل فان العين مع لهبة والندب غير قائمه وجوا الرجوع و  
عدمه لا دخل له في ذلك ولذا اخرجنا عليها الحل في النقض بالوبا غير خبا مع من لم يقل احداً من الامه بجواز الردح قال بعدا ذكرنا في ذلك  
يقصينه اصول المذهب المشري ان التصرف في البيع لا يجوز له ردو لا خلاف في ان الهبة والندب برصرف بالجملة فقيم لا كثر لا فرق  
مع التقييم لما بعد العلم وما قبله مشكل والعيب المحقق الشائنة ان تنظر في سقوطها بالهبة لجارية مع نصيحة في مقاضاها عليه لا كثر  
الثالث تلف العين وصيرته كالتالف في سقطها هنا بخلاف الجوازات المتقدمة الغير الساقة ببقاء العين والمستندية  
ظهور الإجماع ان طائر الرد في المرتبة السابقة بقاء العين ان الظاهر اعتبارها في ملكه فلو تلف في نقله إلى ملك الغير واستوفى ردّه  
اوابق العبد وانفق العبد على المشتري فلا رد ونما ذكرنا ظاهراً عدداً في العبد على المشتري منقطاً برسه كما في الدرس لا يخفى عن شيء يتم  
ذكرنا فيمكن إرجاع هذا الوجه إلى التصرف هو ايضاً لا يخفى عن شيء والاولى ما ذكرناه ثم انه لو عاد المملك إلى المشتري لم يجز ردّه للاصل  
خلاف الشيخ بل المصدق قدس سره كما تقدمت فخرج لا خلاف نصافوي في ان وطى لجارية يمنع ردّها بالبيع سواء قلنا بان مطلق التصرف  
مانع أم قلنا باختصاص التصرف الموجب للعقد كونه الشئ بما بعينه غاية الامر كون الوطى على هذا القول مستثنى عن التصرف الغير  
للعين كما عرفت من عبارة الغنية مع ان العلامة على المنع في موضع من التذكرة بان الوطى جنابة ولهذا بوجوب عترة جزء من القيمة  
كنائير جنبايات المملوك وقد تقدمت كلام الاسكافي ايضاً ان الوطى ما لا يمكن معه البيع إلى ما كان عليه قبله لغيره ما ينبغي في غير واحد  
من الروايات من قوله معاذ الله ان يجعلها جوفان فيلنأشاره إلى انه لو ردّها لا بد ان يرميها شيئاً تاداك بالجنابة اذ لو كان الوطى محذور  
استقيمنا منفعه لم يتوقف دها على عوض والمنفعة فاطلاق الابنوعه في الرد على طبق ما يراى في نظر العرفين كون هذا العترة كاهنا اجرة  
للوطى حاصل مغايرته اذ حكمنا بالرد مع رث جنابيتها كان ذلك في الانظار بمنزلة الاجرة وهي نوعه شرعاً لان اجارة الفروج غير جائزة



وهذا انما وقع من امير المؤمنين ثم سبى على يده على ما فعله لثا من تحريم العقد المنقطع فلا يقال ان المقترة مشروعة وقد ورد ان  
 المنقطعات مستأجرات فلا رغبة للاستفادة بالله من جعل الاجرة للفروج هذا ما يحظر عاجلا بالبال في معنى هذه الفقرة والله العالم و  
 كيف كان ففي المصنوع المستفيض الواردة في المسئلة كفاية في صحة ابن حازم عن ابن عبد الله في رجل اشترى جارية فوقع عليها قال ان جلد  
 فيها عيبا فليس له ان يرد ها ولكن يرد عليه ببقية ما نقصها قلت هذا قول امير المؤمنين ثم قال نعم وصححه ابن مسلم عن احمد بن محمد عن  
 الرجل يبتاع الجارية فيقع عليها فيجد بها عيبا بعد ذلك قال لا يرد ها على صاحبها ولكن يقوم ما بين العيب والصحة ويرد على المبتاع معا  
 الله ان يجعل لها اجرا ورواية ميسر عن ابن عبد الله قال كان على لا يرد الجارية ببيعك وطئت ولكن يرجع ببقية العيب كان يقول معاذ الله  
 ان اجعل لها اجرا فخر في رواية طلحة بن زيد عن ابن عبد الله قال قضى ابن المؤمنين في رجل اشترى جارية فوطئها ثم راي فيها عيبا قال يقوم  
 في صحته وتقوم وبها الدائم يرد البائع على المبتاع فضلا ما بين القيمتين وما عن خارجة الصبيح عن ابن عبد الله قال يقول قال علي بن الحسين  
 كان القضاء الاول في الرجل اذا اشترى لامة فوطئها ثم ظهر عليه عيب البع لا رد ولا يرش العيب فيخرج ذلك مما يجزي ثم انما استثنوا  
 عن عموم هذه الاخبار لجمع فزاد العيب لاجل ما عاكب في المسائل لان الوطئ لا يمنع من الرد بل يرد ها ويرد معها العشاء  
 نصف على المثل بينهم واستندوا في ذلك الى مضمون مستفيض منها صححه ابن حازم عن ابن عبد الله عن رجل اشترى جارية حبلى ولم  
 يعلم بجبلها فوطئها قال يرد ها على الذي ابتاعها منه ويرد عليها نصف عشر قيمتها النكاح ما ها وقد قال علي عليه السلام في التي لم  
 بحبلى اذا وطئها صاحبها ويوضع عنه من ثمنها بقدر العيب كان فيها ورواية عبد الملك بن عزم عن ابن عبد الله قال لا يرش التي لم  
 بحبلى اذا وطئها صاحبها ولا يرش العيب ثم المحبلى يرد معها نصف عشر قيمتها واذ في الكا في رواية اخرى ان كانت بكر افش  
 قيمتها وان كانت ثيبا ف نصف عشر قيمتها ورواية ابن حازم عن ابن عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن رجل باع جارية حبلى وهو لا يعلم  
 فينكحها الذي اشترى قال يرد ها ويرد نصف عشر قيمتها ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سالت ابا عبد الله عن الرجل يشترى جارية  
 فيقع عليها فيجد بها عيبا قبل ان يرد ويترد معها شيئا وصححه ابن مسلم عن ابن جعفر في رجل اشترى الجارية المحبلى فينكحها قال يرد ها ويكسوها ورواية  
 عبد الملك بن عزم عن ابن عبد الله في الرجل يشترى الجارية وهو حبلى فوطئها قال يرد ها ويرد عشر قيمتها هذه جملة ما وقفت عليها من  
 الروايات وقد عمل بها المشي بل ادعى على طاهرها الاجماع في الغنية كما عن الامتناع وعند الخلاف في الشرخ خلاف المحكي عن الامتناع حكم  
 بالرد مع كون الحمل من المولى لبطان بيع المولد حيث قال فان وجد في السلعة عيبا كان عند البائع قد احدث المشرى في السلعة مما لا يمكن رد  
 الى ما كانت عليه قبله كالوطئ للامة او القطع للشوب وتلف السلعة بموافقة كان للمشرى فضل ما بين الصحة والعيب رد ها فان كان  
 العيب ظهور رجل من البائع وقد وطئها المشرى من غير علم بذلك كان عليه رد ها ونصف عشر قيمتها انتهى وحتاه في المح وهو ط السخ في  
 حيث قال ان جلد بها عيبا بعد ان وطئها لم يكن له رد ها وكان له ارش العيب خاصة لان يكون لعيب جلد فيرد ها على كل حال وطئها  
 او لم يطئها ويرد معها اذا وطئها نصف عشر قيمتها انتهى فيمكن استقنا هذا من اطلاق القول ببيع الوطئ من الرد فان في البعيد  
 استثنى وطئ المحمل وعدت نرضه بحكمه مع شتمها المسئلة في الروايات والسنة القديمة اقول في الوستة اوطئ لامة ثم علم عليها  
 لم يكن له رد ها الا اذا كان العيب حملا وكان حرافة وجب عليه رد ها ويرد معها نصف عشر قيمتها وان كان الحمل ماو كالم يجب للمشتري في  
 الرياض ان يمتحن هذا القول الاضاف ان ط الاخبار المتقدم في بادي النظر ان كان ما ذكره المثل الا ان العمل على هذا الظهور يسلط  
 مخالفة الظاهر وجوازا جدا من حيث مخالفة ظاهرها وجوب الجارية وبقية الحمل يكون من غير المولى حتى يكون بحلة الجارية واردة  
 في مقادع قوم كخطر الناس الاخبار المتقدمة المانفة في الجارية بعد الوطئ او لو قبى الحمل على طلاق لم يستقم دعوى وقوع بحلة الجارية في  
 مقادع قوم كخطر لامة من التوهم خطر الحمل حتى ام الولد فلا بد ما من اليقيد او من مخالفة الجارية الشاة مخالفة لودم  
 العسر على المشرى لاعتاده عند العقر وطئ المملوقة عده كون ابرأ لعيب فخا من جهة لا من اصله التالت مخالفة لما دل على كون القرب  
 عموما الوطئ بخصوصا من الرابع ان لما من قول السائل في مسئلة ابن حازم عن رجل باع جارية حبلى وهو لا يعلم وقوع السؤل عن  
 بيع المولد والام يكن لذكر جعل البائع السؤل فانه في ثلثه ما في بعض الروايات المتقدمة من قوله لا يكسوها فان في ذلك الشاة في  
 تشبهها بالجارية لا يستل انفس الكسوة اليها تشبهها بالحر ثم لم يصح بالعقر لانه هو خير من القيمة الحاضر وهو هذا الاخبار في كون الرد  
 نص المشرى في الجارية بغير الوطئ من نحو اسقنى ما او غلق المبتاع غير ما قل ان تنفذ عنه الجارية وبقية ها نسو عدم هذا التصرفات  
 يقيد بالفرض المنادى واما ادعى في هذا اليقين في غير هذا الاخبار اما دل على الجارية بعد طوبى له الدليل الدال على اللزوم بالتص  
 لكن لا ادعى هنا هذا اليقين لا يمكن يقيد الحمل يكون من المولى لاسم الاخبار عن جميع ذلك غاية الامر تعاض هذا لاجل ما دل على

منه الوطى من الر به بالعموم فيه فيتم ما عدا الوجه الثالث مرجحاً باليقين هذه الاختيار ولو فرض التكافؤ بين جميع ما تقدم وبين اطلاق الحمل في  
هذا الاختيار وظهر اختصاصه بما لم يكن من المولى وجب الرجوع الى عموم ادل على ان هذا الحد مسقط لكونه رضى بالبيع يمكن الرجوع الى ما  
دل على جواز الرد مع قيام العين ثم لو خدش في عموم ادل على المنع من الرد بمطلق التصريح بجل الرجوع الى الصلح جواز الرد الثابت قبل الوطى لكن  
يبقى لزوم العقر في ادليل عليه لا الاجماع المركب عدا الفصل بين الرد والعقر فانهم ثمن ان الحكم من اطلاق الحكم بوجوب تصف  
الشري لا انقضاء الغيبة والاجماع عليه الا ان يدعى ان اطلاق الفساق معقدا لاجماع كالنصوص في الغالب من كون الحمل ثيبا فلا  
يتم من حمل البكر الصواب بوطى الدبر لانه ادعى عدا الخلاف في السرا على اختصاص نصف العشر بالثبوت والعشر البكر بعقد اجماع  
الغيبة بعد التامل في مواضع السرا ايضا حيث ذكره الحمل انه يجر معها نصف عشر قيمتها على ما مضى بدليل اجماع الطائفة ورواه بما مضى كاطي  
لمن راجع كل كما ذكره سابقا مديا عليه لاجماع من انه اذا وطى المشتري في ثوبا البايغ ففسخ جرمها العشران كانت تكبر ونصف العشران كانت  
ثيبا اما الانقضاء لا يخفى حتى راجعة قد عرف مكان تزل الجمع على الغالب ح فيكون من مثله الكا في المتقدمة بعد انجهاها بما  
عرفت من السرا في الغيبة دليلا على التفضيل المسئلة كاختصاصه جماعة من المتأخرين مضافا الى رد العشر في بعض الروايات المتقدمة في قوله  
على البكر الا انه بعيد لذات السرا الى سهو الراوى في اسقاط لفظ النصف في الدرس ان الصدق ذكرها بلفظ النصف واما  
فما دل على انه من معها ثيبا فهو باطلا فخر خلاف اجماع فلا بد من جعله فاداني مقابله اصل العقر لا مقدما واما ما دل على انه كره  
فقد جعل على كونه ثيبا على العشر ونصفه ولا بأس في مقام الجمع ثم ان مقتضى اطلاق جواز الرد ولو مع الوطى في الدبر يمكن دعوى  
انضاله الى غيره فيقتصر في مخالفته العودا على منصرفا للفظ وفيه نحو البقيل والمراد بالوطى من خروج عن مؤثر النصف في الاول  
ولو انضم الى الحمل على غير فقد استشكل في سقوط الرد بالوطى من صدق كونها مغيبة بالحمل وكونها مغيبة بغيره وفيه ان كونها مغيبة  
الحمل لا يقتضي لاحد ما يشهد للاختصاص في النصف لا نفى ما يشهد بالحمل ثم ان صحيح بعض النصوص في الفساق في طابقها اختصاص الحكم  
بالوطى مع الحمل بالبيع فلو وطى عالمه بسقط الرد لكن اطلاق كثير من الروايات يشمل العالم الرابع من المتطاح حدث عيب المشتري  
و بقتيل لانه اذا حدث البع بعد العقد على المعقب ان يحدث قبل القبض واما ان يحدث بعده في زمان ثيبا يضمن فيه البايغ المسع  
اغنى ثيبا المجلس الحيوان والشرط واما ان يحدث بعد مضي ثيبا والمراد بالبيع الحارث هنا هو الاخير واما الاول فلا خلاف ان في ثيبا لا يمنع  
الرد بل انه هو كما لو جوب قبل العقد حتى في ثوب الارش فيه على الخلاف المتقدم احكام القبض واما الحارث في زجر ثيبا فكل خلاف في  
انه غير مانع عن الرد بل هو سبب متعل موجب للرد قبل الارش على خلاف السابق فيما قبل القبض ثيبا على اتحاد المسئلين كما يظهر من بعض  
وبدل على ذلك ما تقدم من ان الحديث في زمان الجناح مضمون على البايغ من انه ومعناه ثيبا على الوجه الذي يصح قبل القبض بدليل  
الا ان الحكمي غير المحقق في درسيه فيما لو حدث في البيع عيبا ثيبا على الجناح في زمان الجناح وكذا عدا ثيبا في رد البايغ القديم انما هو ما دام  
الجناح فاذا انقضت الجناح كان حكمه حكم العيب المضمون على المشتري قال في الدرر لو حدث في البيع عيب غير مضمون على المشتري لم يمنع من  
الرد ان كان قبل القبض وفي مده ثيبا المشتري الشرط او بالاصل فله الرد ما دام الجناح فان خرج الجناح في الرد خلاف بيننا وتبينه  
المحقق قدس سره انما يجوز ان لا يرضى ان البايغ منعه المحقق قدس سره لان الرد ملكا الجناح وقد ان لو كان حدثا ليب في بيع صحيح في مده  
الجناح لثابت احدا انتهى لكن التحكاه في المقتضى عن المحقق هو الفسخ الثاني وهو حدث والعيب في بيع صحيح ولعل الفسخ الاول مترتب عليه  
لان العيب الجناح لانه لم يكن مضمونا على البايغ حتى يكون سببا للجناح عايتا الامر كونه غير مانع عن الرد كجناح الثلثة كان مانعا عن الرد  
بالعيب السابق فلا يجوز الرد بالبيع مع حدث عيب مضمون على المشتري فيكون الرد في زمان الجناح الجناح لا بالعيب السابق فمشاء هذا  
القول عدل ثيبا البايغ للعيب الجناح لانه ذكر في المعتد ان هذا من المحقق من ان لا ذكر في الشرايع من ان العيب الجناح في الحيوان  
مضمون على البايغ مع حكمه بعد الارش ثم انه ربما يجعل قول المحقق كذا القول شيخه ويضعف كلامنا بان الظاهر الجناح وفيه ان  
نول بر ثيبا لا ينافي عن البعد كما لا يخفى واما الثالث اعني الجناح في يد المشتري بعد القبض والجناح انما مانع عن الرد بالبيع  
السابق بل عن شرح الارشاد للحرا الاسلام وفي ط الغيبة الاجماع عليه والمراد بالبيع الجناح لا يخصه لا خصوص ما يوجب الارش فيم عيب  
الشركة وبعض الصنفه اذا اشترى ثيبا فاد احد ما رده بالبيع اشترى احد صنفه وظهر العيب في بعضه فاذا رد المبيع  
ونحوه ثيبا ان الصنفه الكتاب كاصح في القواعد وغيره وثيبا الذابة للطن كما صرح في جامع المقاصد بمكر الاستدلال على الحكم في  
المسئلة بمنزلة جميل المتقدمة فان قيام العين ان ثيبا بظاهرة عجز نقص الاوصاف كما اعترف به بعضهم في مسئلة تقديم قول البايغ  
في قدر الثمن مع قيام العين لان الظاهر بقرينة التمثيل لمقابلته لقطع الثوب في خطاطه وصنفه ما يقابل بغيره الاوصاف

اور ان محل

مجلس المصنفين



او ان محل الجنا هو مجموع ما وقع عليه العقد لكونه معيوباً ولو نرجس بعضه بغيره اى اخرى الجنا المسبب في جواز المبيوع والصفقة نظير  
الجنا المسبب في جواز المبيوع اى الصفقة اخصاً بالجنس المغبون بما هو سبب الجنا ام لا بل غاية الامر ظهور النص والواضح في البيع الظاهر تمام ما  
وقع عليه العقد لكونه مؤداه البيع الواحد العنصر المضاف اليه نظير ايجاب الجنا وهذا العقد لا يدل على حكم ما لو انضم البيع الى غيره بل  
يدل على ايجاب الجنا على اخصه الجنا بخصوصه ما هو متصف بالبيع بما اوجب نفسه او غيره بحقه كعوض الثوب بغيره الا ان الجنا كاحد من  
الذي هو محل العقد لكونه مؤداه البيع الواحد العنصر المضاف اليه نظير ايجاب الجنا وهذا العقد لا يدل على حكم ما لو انضم البيع الى غيره بل  
بعبارة بالجملة فالجنا في المسئلة مضاف الى ظهور الاجماع ما تقدم من ان مرجع جواز الرضا من غير ان يثبت سلطة المشرى على غير الصحيح حيث كان  
ثم سلب لظنه عنه بجنا البايع منع سلطته على الرد ولا اوله ولا اقل من المالك في جميع احواله التردد في الفرق بين جنا الجنا والاجماع كما  
ان التشريع باخذ الصفقة بعض الصفقة وبالجملة فالاصل في المسئلة ان مقتضى ما ذكره من الحاق بعض الصفقة بالجنس لا انه لو رضى  
البايع ببعض الصفقة جاز الرد كما في المذكور معلل بان الحق لا بعد ما هو ما يدل على ان محل الجنا هو الجنا المسبب لا انه منع رد نصفه نظر  
عن بائع البيع اذ لو كان محل المجموع لم يجر رد المبيع عند الا بالتمتع في معية يجوز والصحيح منه في ايضا واما الثاني وهو عقد المشرى ان اشترى  
شياً واحداً فظهر فيه عيباً فادعى في بيعه جوا انفراداً على المالك اعراضاً عنه واسند لعلته التذكرة وغيرها بان التشريع  
مانع من الرد خلافاً للمحكى في الشيخ في باب الشركة والاستكانة والعراضة على صاحب العيب يجوز والافراق في التذكرة ليس عتق فيه بعد  
اذا البايع اخرج العبد لهما متفصلاً فالشركة حصلت بايجابه في فوائى لا يباح لما تقدم من كون هذا الوجه خصوصاً جوا التفريق جوا  
علم البايع بتعدا المشرى استجوة في التفريق فوائى جامع المقاصد صاحب المالك قال في المبطل اذا اشترى لشرى كان عبداً بالمال الشركة  
ثم اصحابه عيباً كان لهما ان يراه وكان لهما ان يمسكاً فان راد احدهما الرد والاخر الامساك كان لهما ذلك ثم قال لو اشترى عبداً لشرى  
للشركة ثم اصحابه عيباً كان لهما ان يراه وان يمسكاً فان راد احدهما الرد والاخر الامساك فان اطلق العقد لم يجر البايع انه قد اشترى للشركة  
لم يكن له الرد لان الظاهر انه اشترى لنفسه فادعى انه اشترى له ولشريكه فعادى خلافه لظلمه بقبول قوله وكان القول قول البايع مع عيبه  
ان قال وان اخبر البايع بذلك قبل بيعه جوا احداهما وهو الصحيح ان له الرد لان المالك بالعقد وقع لاشترى فادعى البايع انه يبيعاً شريكاً وكان  
لاحداهما ان ينفرد بالرد دون الاخر وقبل فيه جوا وهو انه ليس له الرد لان القول في العقد كان احداً انتهى في هذا لعلته اخصاً التراجع بما  
اذا كان القول في العقد احداً من اثنين اما اذا تحقق القول من الشريك فلا كلام في جوا الاقتراف ثم الظاهر مع انما القول النفس بغير علم الجنا  
وجعله لكن الناملة تمام كلامه فادعى التفصيل بين كون القول في الواقع لاشترى او لواحد فانه قدس سره على جوا الرد وهو على الجنا  
المشرى بالاشترى بان الظاهر انه اشترى لنفسه بعد علم البايع بالتعد وكذا حكمه قدس سره بتعد قول البايع بعينه لشركته لقبول البينة من  
المشرى على ان الشراء بالاشترى دليل على انه يجوز التفريق بمجرد ثبوت لعلته الواضح بالبينة وان لم يعلم به البايع لان الجنا ليس على  
بمين البايع على نفى العلم براد من البينة البينة على اعلام المشرى للبايع بالتعد وكيف ان فنبى المسئلة على ما يظهر من كلام الشيخ على العقد  
بتعد المشرى وحده والا فوائى المسئلة على جوا الاقتراف مطلقاً لان الثابت من الدليل هنا جوا واحد منقوض باثنين فليس كل منهما الاستفلا  
ولا دليل على بعد الجنا هنا الا اطلاق لفظة والنص من ان من اشترى معيباً فهو بالجنا الشامل لشرى جوا المبيع لكن الظاهر بعد الدليل  
انصرف الى غير المقام ولو سلمنا الظاهر لكن لا ريب ان رد هذا البيع منفرداً عن البايع الاخر نص حديثه بل ليقا بما بعينه ولو بفعل المالك  
لخصه هو مانع من الرد ومن ذلك يعلم قوة المنع وان قلنا بتعد العقد ما ذكره تبعاً للتذكرة من ان التشخيص حصل بايجاب البايع فيه  
اخرجه غير بعض وانما بعض الاخراج والمقصود حصوله بما للبايع كما كان قبل الخروج خلاف ذلك ضرر عليه علم البايع بذلك لم يضر انما  
على الضرر الا على تقدير كون حكم المسئلة جوا البعض وهو محل الكلام والحاصل ان الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الاولى غير جوا  
اما الثالث هو تعدد البايع فالظاهر على خلاف جوا التفريق اذ لا ضرر على البايع بالتفريق ولو اشترى ثلثين من اثنين عبداً واحداً  
اشترى كل من كل راداً فان راد احدهما رجع الى احدهما بعينه وخلة المسئلة الثانية ولذا لا يجوز لان الجنا بعض الصفقة طلقاً  
الواحد مسئلة بفظ الارش وان الرد موضع احدهما اذا اشترى بواحدة فظهر عيباً جوا لا ريب ان رد احد من الراد لا يجر جوا  
اخذ الارش ونفى عنه الباشرة كرهه عدان حكماً وجهاً ثالثاً لبعض الشافعية من جهة الثابتان لما مثله في مال الراد انما بشرط في ابتداء العقد وقد  
حصلت الارش حتى ثبت بعد ذلك لا يفيد العقد السابق انتهى فقد ذكر ان الاقرب انه يجوز اخذ الارش من جنس العوضين لا ان يخص لواضع  
اخذ لا يمنع اخذ غيره لجنس لا يكون بيع مال الراد بمحبة مع شئ اخر انتهى وعرضاً على هذا الوجه بعض اصحابنا المتقدمين  
وخاصل وجهه ان صفقة الصحة لم تقابل من الثمن حتى يكون المقابل للمعيب فادى الصحة نقص منه فلا يلزم تقابل ثمنين اصله ولو لم يفرق

ما سقط فيه  
الارش

والا لثبت ذمة البائع وان لم يجرى المشتري الارش بل الصفة لزمه البيع ببيع من دون مقابلته بشئ من الارش كما ان الصفة  
المشتري في البيع الا ان المشتري لم يجرى المشتري مع بيب فقد اخذ ما يخصه بنسبة المعاضة من الثمن وغيره وهذا شرع في بيعها الشارع عند  
اختيار المشتري لغيره البائع هذا ولكن يمكن ان يدعى ان المشتري اراد له يجرى لربا وحرمة المعاضة لا مثالا بمثل بعد ملاحظة ان الصفة  
المعينة واحدة وصفت الصفة في احد الجنبين كالمعتمد لا يجرى على نفسه فيكون المشتري عوضا من المثل وان لا يجرى عوضا من الصفة عرفت ان  
فالصفة على الجانبين لا يجوز ان يصير سببا لاستثناء احد ما على غيره اذ على ما في الجنب الاخر وبالجملة فيما معاضة الجانبين على قدر  
ماله مقابل الصفة المفقودة في احد ما والمسئلة في قابة الاشكال ولا بد من مراجعة الروايات في حقيقة الارش وبيحي بعض الكلافة  
الثاني ما لو لم يوجب العيب نفسا البينة فانه لا يثبتونها ارش حتى يحكم بثبوتها وقد مثلو ذلك في العيب فديننا في ذلك ان  
لخصا موجب نفسه لفظ البينة لقوات بعض المنافع عنك الصفة وانما يرغب الخصم قبل من الناس لبعض الاغراض فافادوا عدم  
الثامنة فيكون واسطة في الحد بين المروز وجه هذا المقدار لا يوجب اذ في صلح الما لينة فهو كمن يبيع بغير عيب كونه حرك  
الانصاف ان الراغب في هذا الغرض حيث يكون كثير الانذار بحيث لا يفتح في قيمة المعاضة لولا هذا الغرض ان يجعل الثمن البديل في العيب  
مقدما ما لينة لخصه كان هذا الغرض صاغرا مقتصرا معناه وصحة الغرض فاشترى لا يدخل في الما لينة لقيمة كما لا يخفى وبالجملة فالعيب  
في مقدار الما لينة برغبة الناس بذلك المقدار الما لينة سواء كان من جهة اغراضهم ام من جهة بيعه من له غرض فيه مع كثرة ذلك  
المشتري عندئذ لا يثبت له الجواب بالانفاذات تسكت في سبب الراد والارش معا بما واحد العلم بالعيب بل العقد لا خلاف  
لا اشكال لان الجواب انما ثبت مع الجمل قد يثبت في نفسه وهو صحيح في راد المقتضى وفيه نظر حيث يكون العيب سببا لغيره فلو شرط العا  
ثبوت الجواب العيب بما به الجواب الخاص لانه احكاما خاصة هذا الشرط وانما يكون مخالفا للشرع ولو اراد به مجرد الجواب كان من جهة الشرط  
لخص احكاما احكاما العيب لثاني نرى البائع غير العيب اجماعا في الجملة على الظاهر المصريح في معنى الخلاف في القيمة نسبة المذكورة في  
علمنا اجمع الاصل الحكم قبل الاجماع فضلا الى الثاني المذكور من ان الجواب انما يثبت في مقتضى اطلاق العقد لسلامة ما صار مع البائع بالبرائة  
فقد ارتفع لاطلاق صحة راد المقتضى ومكانة بغير عيب في الينة ومقتضى اطلاقها كما عرفت لا يجمع على هذا الفرق بين الذي يقتضيه  
اجمالا ولا بين العيب والباطل لا شراك الكل في عدم مقتضى الجواب البرائة خلافا لما في سائر الروايات من ان الجواب انما يثبت في مقتضى اطلاق العقد لسلامة ما صار مع البائع بالبرائة  
اجمالا وفي المختلف نسبة الى الاسكان وقد يثبت في غير ذلك من القائل في لغة الحكم في كماله لثبوتها واقعة في الدون  
المشتري الى اشتهر القولين ثم ان هذا الادلة هو سبب العيب الموجب حال العقد اما البرائة من العيب الموجب الجواب قبل على صحة سقوط  
الجواب هو المؤمن عند شرط وطم فانه المذكور بعد الاستدلال بموجو المؤمنين لا يقال ان البرائة ما لم يوجد استغناء البرائة ما لم يجد  
فقولان البرائة انما هو من جهة الثانية يقتضي العقد من العيب انما قول المفروض ان الجواب لا يثبت في مقتضى اطلاق العقد لسلامة ما صار مع البائع بالبرائة  
الجواب انما البرائة الى الجواب لا ينفذ فدا عرفت قدس من بعض كلامه بعد جواز استغناء البرائة بعد العقد قبل البرائة نعم ذكر في  
المذكور جواز اشتراط نفي جيب البرائة في العقد كما في السابق كما انه وكما في غير كاشه في العقد الحق لثبوتها وبالجملة فلا فرق بين البرائة  
من جهة العيب والفرق بين العيب والصفة المشتري في العيب لغاية ما ينافي الفرق في الاول للاعمال على انما السلامة فلا يفتح عدم  
الزام البائع بعد ما بخلاف لثالث فان الفرق يندفع فيه الزام البائع بوجوهها فاذ لم يلزم بها لزم الفرق اما البرائة من جهة العيب فلا  
يلزم من شرطها غرض البيع حتى يحتاج الى دفع الفرق باصا عليها لانها غير موجودة بالفعل البيع حتى يوجب ثبوت البرائة في هذا المقام  
بجمل اضافتها الى موالا وهذا العيب ومقتضى سلامة من العيب فيكون مرجعه الى عدم الزام سلامة فلا يثبت على طه هو ليعيب ولا ارش  
فكانه ما على كل تقدير الثاني انما العيب هذا السبب في البرائة ومقتضى اطلاقها فيما في فصول الصفة في الاول والوصف المشتري في عقد  
البيع لا يوجب الا تخبر بين الراد والامضاء اجماعا وارجح لك في استقار ارش العيب في عقد البيع جباها في الثاني الحكم العيب من البرائة  
من الجبا الثاني بمقتضى العقد بسبب العيب لا ظهر في العرف هو المعنى الاول والاني مع جوا البرائة هو الثاني وقد تقدم في المذكور المعنى الثاني  
وهو بعد عن اللفظ الا ان يرجع الى المعنى الاول والامر سهل ثم ان نرى البائع غير العيب مطاوعا وعيبا خلاصا بما يثبت ناسخا من جهة الجبا اما  
سائر حكمه فلا فلو تلف بهذا العيب انما الجبا المشتري لم يزل ضمانا للبائع اعموا النص في الدون من نوبتي من عيب فلف في زجيا  
المشتري فالارب عد ضمانا للبائع وكذا لو علم المشتري قبل ان يقدار ورضي به بعد تلفه زمان جبا المشتري بجمل الضمان لبقاء علاقة  
الجبا المقتضى انما العيب مع فوى اشكالا ما لو تلفت وبعبارة اخرى في الجبا انما كرامة في مقامه ثم ان هذا المورد يظهر من بعض النسخ  
سقوط الراد والارش فيها زال العيب قبل العلم بها كما صرح في غير موضع من المذكورة وما انما لينة جامع لمفاد انما في الثاني

مواشروا طو الرق  
والا ارش

في قوله لا يثبت في مقتضى اطلاق العقد لسلامة ما صار مع البائع بالبرائة  
هو من كلامه في قوله لا يثبت في مقتضى اطلاق العقد لسلامة ما صار مع البائع بالبرائة





از کتمان

منہ انگریزوں کا کیا  
بھائیوں کا کیا

أقول

في اختلاف الفقهاء في البيع

في البيع على الكيل

ولو لم يكن

ان كان المبيع مع العلم بها حرام ومخطوب بغير خلاف مع ما تقدم من نسبة الاستحباب اليه فلا حظ ثم انما البشري من المبيع لا يفسد وجوب  
 الاعلام موده كما غلظ ام لانه شك في الشارعة وصدق في النش ومن ان لزوم الغش من جهة ظهور اطلاق العقد في الزام البائع بالمعنى  
 فاذا بشرى من المبيع برفع الظهور او من جهة دخول البائع للبشرى فيما يكره عامدا والشرى لا يرفع اعمام الشرى على هذا الضم والشرى  
 انما هو لزم كما بصره غرا لا غما على الاصل الا حوط الاعلام مطر كما تقدم من المبطون ان الذي كونه جامع لمقاصد المسالك غير ما  
 انه ينبغي بطلان البيع مثل شوب اللبن بالماء لان مكان من غير الجبن لا يصح العقد فيه والاخر محمول لان يقال ان جهالة البخر غير ما  
 ان كانت جهالة معلومة كما لو ضم ماله وماله غير ما عايناهم ظهور البعض مستحفا فان البيع لا يطل في ملكه وان كان مجهولا فده وفن العقد  
 انتمى الكلام في مروج اللبن بمقدار الماء بهن ملك اللبن ولا يخرج من جهة ضعفه كالمح الزائد في البخر فلا وجه للاشكال الذي كونه لو فرض  
 المخرج على وجهه بوجوب نصيب الشئ من وان بهن ملك فيه بحيث يخرج من جهة ضعفه في حقيقته ذلك الشئ توجه ذكره بعض الواو اذ  
 في اختلاف البنايعين وهو اارة في موجب الجبا واخرى في مسقطه وثالثة في الفسخ اما الاولى فنفسه مسائل الارواح لو اختلفا  
 في بيع المبيع وعلمه مع بعد ملاحظته لثقل ونحوها لقول المنكر بهينة الثامنة لو اختلفا في كون الشئ عيبا فلهذا  
 لما لفقها هل البخر كان حكما كتابه نعم لو علم كونه نفصا كان للشرى الجبا في الرد دون الارش لا مثا البرائة الشا لشرى واختلفا  
 في حدث العيب في البنايع او انا غيره عن ذلك ان حدث بعد القبض وانفصا الجبا كان لقول قول منكر فده للاصل في لو علم ناد  
 يحدث وجهه يحدث البنايع العقد لان اضا عدا العقد من حدث العيب ثبت نوع العقد المبيع من الخلف نه حكى عن ابن جند  
 انه ان دعي البنايع ان العيب ثب عند الشرى ان كان منكر انتمى لعله لا اضا عدا تسليم البنايع البين الشرى على الوجه المقصود  
 استخفافه الشئ كذا وعده لزوم العقد اذا ادعى البنايع تغير البين عند الشرى انكر الشرى فده فده في حله هذا اذا لم تشهد الفرية  
 القطعية لما لا يمكن غاذه حصوله بعد فثما ان الشرى ونقد عليه الا عمل عليها فري في كره ولو اقام احدا بينه على هذا  
 ثم قال ولو اقام ما بينه على بينة الشرى ان لقول قول البنايع لانه ينكر ما بينه على الشرى هذا منه مبنى على سقوط البين المنكر  
 البينة وفيه كلام في حله ان كان لا ينج عن فوه واذا حلف البنايع فلا بد من حلفه على عدم نقد العيب نفى استخفاف الزا والارش ان كان  
 قد اخبر البنايع واطلع على خفا با امره كما يشهد بالاحصا والعدالة وغيرها مما يكفي فيه لاخبار الظاهر ولو لم يخبر ففي جوا الاستانة  
 ذلك الى ما عداه اذا شك في ذلك جهة حلة في جامع المقاصد حكى عن جماعة كما يحلف على طهارة المبيع استنادا الى الاصل يمكن  
 الفرق بين الطهارة وبين ما ينج فيه بان المراد بالطهارة في استعانة المشرى ما ينج فيه وهو معلق على طهارة الوافق ان المراد بالبلد  
 والوجه في استنادا في سبب شرعي ظاهري كما ندل عليه وابنه جعفر الوارد في جوا الحلف على ملكية ما اخذ من هذا المسلمين في النذرة  
 بعد ما حكى عن بعض الشافعية جوا الاغما على صلا السلامة في هذه الصوفال وعند فنه نظرا في الاكفاء بالحلف على نفى العلم ونفى  
 في المسالك قال لا غصا با صلا عدا العقد فيحتاج المشرى الى اثباته وقد سبق الى ذلك في الميسنة في الزاين قول ان كان مراد  
 الاكفاء بالحلف على نفى العلم استفا اذ دل الدعوى بحيث لا يجمع البينة بعد ذلك فبالتسكال نعم لو اردت نقول الدعوى الى نفى  
 البينة فله وجه ان استقر في منساح الكرامة ان لا يكفي بذلك فنه في الحاكم البين على الشرى فخلط هذا او فوالقوا على الظاهر  
 من عباد النذرة انحصار البين نفى العلم على القوية بما اذا لم يخبر البنايع المبيع بل عاين الزاين لزوم الحلف مع الاختيار على البت قول واحد لكون  
 الظن ان المفروض النذرة صوة الحاجة اليه من نفى العلم اذ مع الاختيار يمكن من الحلف على البت خلاصة الى عنوان مسئلة البين على نفى  
 العلم لان البين على نفى العلم لا يكفي من البنايع مع الاختيار فانهم فرج لوانع الوكيل فوجبه الشرى عيا بوجبه الرد على الوكيل لانه  
 المالك الوكيل نائب عنه بطلت كانه بفعله امر به فلا عمنه عليه لو اختلف الموكل والشرى في العيب فنه فخلط الموكل  
 على عدا تقدم كما مرد لا يقبل اقرار الوكيل بفده اجنبى اذا كان الشرى جاهلا بالوكالة ولم يقبل الوكيل فانه البينة فادعى على  
 الوكيل بفده العيب نا غفل الوكيل بالتقدم لم يملك الوكيل بدو على الموكل لان اقرار الوكيل بالبينة دعوى البينة الى الموكل لا يقبل  
 بالبينة فله خلاف الموكل على عدم سبق لانه لو اقر فنهغ الوكيل يدفع الظلامة عنه فله عليه مع انك البين على الوكيل فخلط على البين  
 الزم الموكل ولو انكر الوكيل التقدم حلف فنهغ عن الحق اللازم عليه لو اقر فنهغ عن الزم على الموكل لانه لو اقر فنهغ عن البينة لشرى  
 فخلط الموكل لانه مفرا بالوكيل الظاهر لان دعوى اعلى الوكيل يستلزم انكاره كانه على الموكل يستلزم الاقرار به واختلف مع صد  
 بثون ذلك له مواخذة ما فرده ثم اذا لم يحلف الوكيل فنكل خلف الشرى البين المراد ورد البين على الوكيل فله الموكل ردها على الوكيل  
 ام لا وجهها بانما في القواعد على كون البين المراد كالبينة فينفذ حق الموكل او كافر المنكر فلا ينفذ منظر في جامع المقاصد بان





فكتب ان عليه الثمن الجزع عن الحق لا رد على انه لا ينفذ في هذا الخبر لضعف مع الكتاب ونحو القاعده انه في ما العبد يبيع من ماله  
الكفاية من جعل الرتبة مؤبده لقاعده البينة على الدعي واليمين على انكره في كل منهما نظرا في الحدوث ان المهر مؤثر في الخبر لا كدوران  
انكار المشتري كما وقع ماله له بعد رغبة المبيع الا فهو ما لم يدرى بالمبايع الا امام الزم بالثمن من هذه البينة فيعذر ما اذا السائل ليس  
العالم بالبيع المنكر له فيما يبيعه وبين الله بل الظاهر في السؤال استعلام من يقدم فولية في الشرع من المبيع المشتري مع ان حكم الحكم  
بالبيع المنكر له مكابرة معقول لكل احد خصوصا للسائل كما يشهد به قوله بصداد لا يصدق الدال على صريح حكم صوته صد وكذبه لا ولا حجة  
الرواية بان الحكم بتقديم قول المتأخر المجربان العادة بهذا الدال عند البيع بالبرائة من العتق على جديده مع كل حضر للشراء فلهذا المشتري  
مخالفة للظاهر نظير دعوى العتق والعقلة من اقبته من لا يخفى عليه في البيع في الرواية اشكال اخر حيث ان البرائة من العتق عندناه  
المتأخر لا يحد في سقوطها العيب بل يبيح وقوعه من العقد يمكن التصحيح هنا ما بالترام كفاية تقدم الشرط على العقد بعد وقوع العقد  
عليه تقدم في بالشرط وما يعنون هذا الدال بمنزلة الايجاب لا نه لا ينادى الا بعد ان يرغب في احد الخصا ببقية فباد الدال  
بغيره بعتك هذا الموجب بكل عيب بمرز ذلك من اركان وان يتم الايجاب حتى يمكن نسيان العقد باده من اذ الحاصل جعل فانه  
ايضا بالبيع لو ابيح الاخران المتنافان الدال كون فانه قبل ايجاب البيع مكن دعوى كون المتعاقب ذلك الزمان غير ذلك مع ان الرواية لا  
تضريح فيها يكون البرائة في التناهي الايجاب لا يخفى في خلافه هنا على نفى العلم بالبرائة لانه الموجب سقوط النجاة لانتفاء البرائة فانها  
الحاشية لو ادعى اثنان بيع رضى للمشتري بعد العلم او اسقطا فيما او تصرفه فيه وحده عتق حلف المشتري في ضاعة هذه الامور  
ولو وجد العيب خلفا حدث ثم وفده في تقديم مدعي الحد في ضالة عقد تقدمه كما تقدم سابقا في دعوى تقدم العيب باخر  
او مدعي عدمه لا ضاة في النجاة الثابت بالعقد على المصيب الشك في سقوطه مجرد ثلث العيب الاخر في ضمان المشتري لا صلح عدم وقوع العقد  
على السلم من هذا العيب بضمنه المشتري اما الثالث ففيه مسائل الاولى لو اختلفا في الفسخ فان كان ايجابا باقلا فانه في  
سرا يمكن جعل افراد انشا ولعل لما اشتمل من من ملك شيئا ملك لا افراد به كما لو ادعى الزوج اطلاقا وبطل عليه بعض الاجزاء  
الواردة فمن خبر يعنى مملوكه ثم جاء العبد بدعي النفقة على ابناء الرجل فانه رد لهم بسعي الكلام في هذا القاعده وان كان بعد انفسا  
زمان النجاة كما لو نكح العبد امه فمدعيه الى البينة ومع عدمها حلف الاخر على نفى علمه بفسخ ثم ادعى بيبث الفسخ فهل يثبت للمشتري  
المدعي المفسخ الارش ثلاثا يخرج من الجحش ام لا افراد بالفسخ زادة في الدروس ان لا يجهل ان باخدا فل الاخر من الارش ما زاد على  
القيمة من الثمن ان نفق لانه نزع به بسعي اسرار القن ورد القيمة فبيع النفاض القيمة بسعي في الارش مستحقة على التقدير بانفس  
الثالث ان يبين لو اختلفا في نادر الفسخ عن اول الوقت بناء على ثوبه النجاة فقدم مدعي النجاة ضاة بالعقد على حدث الفسخ في  
اول زمان او مدعي عدمه لا ضاة في الفسخ وبسما ولو كان منشا النزاع الاختلاف في زمان وقوع العقد مع الاتفاق على زمان الفسخ في  
الحكم ببناء العقد الصحيح الفسخ وجه بضعف بان ضاة نادر العقد الرجعة حقيقة في الضاعة تقدمه على الزمان المشكوك ووقوعه فيه  
بشك في فسخ في اول الزمان وهذا المسئلة نظير لو ادعى الزوج الرجوع في المطلقة وادعى هي باخره عنها الثالث انما لو  
ادعى المشتري لجهل النجاة او بقور بيه بناء على فور بيه سمع قوله ان اخلا فحلف لجهل الاصل فدفصل بين الجهل بالنجاة لا بعد الا اذا نشأ  
في بلد لا يعرفون الاحكام والجهل بالفورية فيجوز مط لانه لا يخفى على القائل القول في ما هبة لعبد كبر بعض افراد اعلم ان حكم الرد  
الارض معلق في الروايات على ما هو العيب العوار اما العوافي الصحاح انه عيب اما العيب لظاهر من اللغة والعرف انه النقص عن رتبة القبول  
ببينة بين الكمال فالنقص ما يقضيه صلح الماهية المشتركة بين افراد الشيء لو خلى طبيعة العيب كما لا يخفى لانه لا يحتاج عنهم مقتضى حقيقة  
الشيء فليس من خارج مقتضى حقيقة الجواز الا انما في غير ما نعلم ان العيب معرفة الكفاية في العبد الطم في الامة كما لا يخفى و قد  
يستكشف ذلك بملاحظة اغلب افراد فان وجوهه في اغلب افراد الشيء يكفى عن كونه مقتضى الماهية المشتركة بين افراد وكون الخلف  
النادر لها من هذا وان لم يكن مطر في الواقع اكثر ما يكون اغلب افراد متصفة بصفة لا رعا في الامور مختلفة لان بناء العرف  
القائل على استكشاف حال الحقيقة في اغلب افراد و فر هنا اسم من القائل على حصول الظن بثبوت صفة الفرد من ملاحظة اغلب افراد  
وجو الشئ اغلب افراد وان لم يكن الاستدلال به على وجوه في فرد غير هذا الاستدلال لوطننا بالخرجه الا انه بسند من حال  
الاغلب على حال العقد المشترك ثم بسند من ذلك على حال الفرد المشكوك اذ عرفت هذا تبين لك الوجهة تعرفي لعيب كتمان كبرتهم  
بالخرج غير الجري الطبيعي وهو ما يقضيه الحقيقة الاصلية فان المراد بالحقيقة الاصلية ما عليه اغلب افراد ذلك النوع وانما خرج عن  
ذلك بالنقص في نوعه ما خرج عنه بالبرائة فهو كمال الضبعة في الوضعية فيخرج فاعليه اغلب الضباع من هذا الخارج هو

مراد من هذا في الفسخ

في ما هبة لعبد كبرتهم بعض افراد

على

مقتضى طبيعتها فإذ أخرج على ذلك المقتضى نفسه كمال كذا نونها مود الصاكر ثم لو تعاوض مقتضى الحقيقة الأصلية والاعتدال  
الأفراد التي تبذل بها على حال الحقيقة عرفا بمرج الثاني وحكم الشيء بمقتضى ثانوية اعتبارية يقتضي العيب الكمال بالنسبة إليها ونهنا  
بعد ثبوت الخراج على الضبعة عبا مع ان حقيقة لا تقتضون ذلك إنما هو شيء عرضي فإذ لا فرد نفسا مقتضى الحقيقة الثانوية فالعيب  
يحصل الزيادة الخراج على مقتضى الأصلية والصحة بالخروج عن مقتضى الحقيقة الثانوية كالخلفه فانها عيبا كبيرا يكونها غالما  
الامر فيكون العيب مقتضى الحقيقة الأصلية والصحة بالخروج عن مقتضى الحقيقة الثانوية كالخلفه فانها عيبا كبيرا يكونها غالما  
عليه لا غلب إلا ان يقال ان الخلفه بنفسها ليس عيبا إنما العيب كون لا خلف مود الخطر بخانه ولذا انحصر هذا العيب فيكون الصغر  
يمكن ان يقال ان العيب بالحقيقة الأصلية والنقص عنها عيب ان كان على طبق الأصل ان حكم العيب بثب مع طلاق العقد لانه لما  
ثبت من جهة الاطلاق لا التزام بالسلامة فيكون كالتزامه من جهة العقد فإذ فرض لا غلبه خلاف مقتضى الحقيقة الأصلية لم يقض  
الاطلاق ذلك بل مقتضى عكس على التزام البرائة بذلك لمقتضى طلاق العقد الجائز بحكم الغلبة فلهذا على التزام البرائة من غير التبعين وكذا  
العقلية في الكبر في بعضا عيبا كبيرا يكون العيب منها مود الخطر عند تخا ان لا ان العيب في الجلو من بلاد الشراك لما كان هي الغلبة لم يقض  
الاطلاق التزام سلامته من هذا العيب بل مقتضى التزام البائع البرائة من هذا العيب فقولهم ان التبعين ليس عيبا في الاما قول العلامة في  
القواعد ان الخلفه ليس عيبا في الكبر الجلو بل بعد اذ انهم نفى حكم العيب الرد والارش لا نفى حقيقة رد عليه الخلفه في الخرج كود  
التبعين ليس عيبا مع انه في الرد والارش مع شرط البكارة مع انه لا ارش في خلفه شرط بل خلاف ظاهر نظم التبعة  
فما لو اشترط المشتري البكارة وانما فانه ثبت على الوجه لثالث حكم العيب الرد والارش بثبوت العيب في الامر عيبا مع الاطلاق لانه  
منه لا يردى البائع من هذا العيب زال مقتضى الاطلاق بالاشراط فحكم العيب على الوجه لا وان الاشتراك لا يفيد خبا خلفه الشرط دون  
الارش لكن الوجه السابق قوي عليه لعيبا بوجه الجا اذا لم يكن ثالث افراد الطبقة بحسب عبا اوضفها والغلبة الضبعة مقتضى التبعين  
عند التعاضل التبعين في الصغر العيب الجلو عيبا بها البتة فالبينة في صنفها وان غلبت نوعها ثم ان مقتضى ما ذكرنا من العيب بلان نقص  
موجب عنوانه مع قطع النظر عن كونه ما لا ان الانسان نفسه ناقص نفسه ان فرض بانه من حيث كونه ما لا وكذا البطل النقص جوا ناضل كان  
ذا اذا من حيث لما البتة على غيره ولذا ذكر جماعة بثبوت الرد دون الارش في مثل ذلك يحمل فويا ان يقال ان المساط في العيب مقتضى ما لا نقص  
الحلفي العيب الموجب للنقص كالحصا ونحوه ليس عيبا لان العاقل في افراد الجوا لما كان كذلك كان اطلاق العقد في الحلفي اذ اقام المشتري على الشيء  
مع عدم هذا النقص غما على الاصل الغلبة فكانت سلامة غير له شرط اشترط في العقد بوجبه خلفه لا اجبا خلفه شرط وظهر في  
في طر موانع الرد بالعيب على عدم منعها عن الرد بجا خلفه شرط في صوة حصوه هذا النقص قبل النقص في مده الجا فانه مضمون  
على الاول بناء على اطلاق كلامهم ان المضمون على البائع بخلاف لثالث فانه لا دليل على ان الضبعة فقد الشرطه مثل النقص في مده  
اجبا مضمون على البائع بمعنى كونه سببا للجبا والنظر في الاشفي التمره مجال ردنا بسند كون الجا هنا عيبا في رسالة البائع الجا  
لفضنه بن ابي ليلى حيث قد البتة جل خصما له فقال ان هذا باعني هذه الجا فلم اجد على كنها حين كنها شعر اقر عمنه لم يكن لها فظفا  
له ابن ابي ليلى ان الناس ليجالون بهذا الجا بل يحمل في مده هو الذي كرهه فقال له ايها الفقهاء ان كان عيبا فافض به حتى اخرج البتة فاذ  
اجدا في بطون ثم دخل مية وخرج نرا باخر فانه محمد بن مسلم التفتي فقال له اي شيء يرون من ان يصغر المرأة لانكون على كنها شعر  
يكون هذا عيبا فقال له محمد بن مسلم اما هذا نصا فلا عرفه ولكن حدثني ابو جعفر عن ابي عبد الله عن النبي خال كمالا كان في اصل الخلفه  
فرا دا ونقص فهو عيب فقال له ابن ابي ليلى حيك هذا فخرج الى القوم فنقص لهم بالعيب فان ط اطلاق الرواية المود بها بن مسلم من حيث نفى  
نصوصه الرواية في ذلك لفرضه لشعره فهو عيبا فافهم ان ابن ابي ليلى من حيث قوله عمله كونه مجرد خروج من الجري الطبيعي عيبا وان كان عرو  
فلا ينقص لاجل ذلك من عوضه كما يظهر من قول ابن ابي ليلى ان الناس ليجالون الخ ونقصه المشتري في رد ذلك لانصا عكس لالة الرواية على  
ذلك اما اول فلان ط الحكم بان رد المشتري لم يكن مجرد عيبا لشعره بل كونها في اصل الخلفه كذلك كما شف عن مرض الغصوة في اصل الخراج  
كما يدل عليه عدم كفاية رد العقد بل اجد على كنها شعر حتى ختم البتة عمنه لم يكن لها فظفا وقول ابن ابي ليلى ان الناس ليجالون  
في ذلك حتى مده هو لا يدل على مخالفة المشتري في كشف ذلك عن المرض انما هي مخالفة غلبه نفسا خصوصا خصوصا كنها والافلا لا خبا لادها  
شعر الركبا يدل على ان عدمه في اصل الخلفه شيء مرغوب كما ان خيالهم لا ذهاب شعر الراس يدل على كون عدمه مرصدا لفرج واشبهه مرا  
مرغوبا فيه بالحلمة فالثابت في الرواية هو كون عدم الشعر على الركبا مائة قطع او يجهل كونه لاجل مرض عيبا فعدمه من العيوب الموجبة للارش  
ما هو دون من ذلك اما ثانيا فلان قوله في العيب انما يرد به شيئا موضوع العيب وطلبه الثبوت حكما العيب والغالب لثابع

المباذنة الاذنا هوذا العتو ولذا اشتهر كل متوهم ودواما بان احكام العتو خبارة مثل عتو جوارده بطرفه وانع الرد بنجها العتو كونه  
مضمونا على البائع قبل القبض من ذلك لئلا يظهر من الرواية ثمة على العتو من ثلثا ان الرواية لا تدل على ان الرد عتو بل عليه  
لان الرد ما لا يراى به والعتو على اصل الخلفه ليس مطلقا بل في بعض اقسامه فافان زبانا وشعرا من الجاهل واحد بعد ان يعلمها للعتو  
والطبع وكذا ان فضل العتو بالخران وحلق الاراس ليس عيبا قطعيا فحين ان يكون المراد بها الزيادة والعتو من موجب لنقص الشيء  
حيث لا تارة والحوار المرئى عليه لازم ذلك نقصه حيث لا يلبس لان المال المبذور في مقابل الاموال العتو فان عتوها من ثلثا ان ثلثا  
وراءها لو سلمنا غنا لفظ الرواية للعتو معنى العتو بنقص دفع الدين بها عن العتو في مثل ذلك لولا ان النقص العتو مثل هذا الرواية  
الصنفه بالارشافهم قد ظهر ما ذكرنا ان الاول في تعريف العتو في الضرر والقواعد انه نقص العين او زبانه فيها بنقص النقص  
المال في عادات الخار ولعله المراد بما في الرواية كما عرفت مراد كل من عتوها ولذا قال في الضرر بعتو كماله كما اذا نقص  
اصل الخلفه والعتو لا يخلو دراج النقص لوجب ليدل الزيادة بعض الاغراض كذا في بعض النقص لا ينافى ذكره في الضرر  
من ان عتو الشر على العتو عتو العتو لانه مبني على ما ذكرنا في الجواب الاول في الرواية من ان ذلك كاشف وموهل في العتو  
المراجع لاعتلى لا يفتقر العتو لنقصه لانه في النقص بعدا خلفه لانه في تعريف العتو ككثير في العتو والضابط انه يثبت  
الرد بكل ما في المعقوله من من فضل العتو والعين نقصا فهو في عرض صحيح بشرط ان يكون العتو في مال البيع عتو انما في كلامه ما  
احسنه حيث لم يثبت لك تعريف العتو لما اوجب الرد في دخل فيه مثل هذا العتو كما صرح في التذكرة معلل بان الضرر قد يخلو  
بالقوله وان زاد في عتو باعيا اخر وقد دخل المشتري على ظن السلامة انتهى فيخرج منه مثل الثمن والعتو في الجواب لعل العتو لا  
يوجب نقص بل لانه في المسالك وغيره عتو اذ به مجرد مرجع الرد الى العتو في زبانه عليه ككثير في الاحكام وان لم يكن فيه شر كسقوط  
بنقص رد عتو عتو غير ذلك وعليه ينبغي قول جامع المقاصد كما عرفت في الاشارة حيث ذكرنا ان لازم تعريف العتو العتو بوجوب  
المال في بقوله غالب التذكرة في مثل هذا العتو في المسالك في بعض الامثلة ان الكلام في موجب الرد لا خصوص العتو بل على ذلك  
كون عدم الختان في الكبر الجلوب من بلاد الشرك ليس عيبا يعلم المشتري بحليله انما ظاهره انه عتو العتو فلو لا ان رد العتو بوجوب  
الرد لم يكن معنى لدخول علم المشتري بهذه ذلك **الكلام في بعض اقسام العتو** لا اشكال في اختلاف كون المرض عتو اطلاقا ككثير  
فصرح بعضهم بثلثي يوم بان يحد في يوم البيع فدر عرض للمشتري ان لم يكن نوبه في الاسبوع فالتذكرة في الختام بالمرضى العتو والفرج  
والفرق والفتق والفرج والصمم اخر صوب جماعة وكذا انواع المرض سواء السم كالمريض وكان غاصا ولو حوى يوم الاصبغ الزايد والفرج  
والحوش السبل استحققت الفتل في الرده او الفصا والقطع بالشفة والحنابة والاستغلة في الدين عتو بجماعة ان هذا الحق اليوم  
المعلوم كونها في يوم بثلثي يوم لا يمتنع على اعمام في الرد الى العتو بنقصه لان ذلك ليس منقصا العتو **مسألة** العتو  
عتو لا ما كاصح به جماعة في المسالك الاجماع عليه مسئلة رد الحاربه الحامل بعد الوطى بدعيه لا خبا توارث في ذلك المسئلة  
وعلمه كره اشتهار على غير النقص بعد يقين لسلامة ما اوضح هذا مع كون الحمل البائع الا لا امر اوضح بوجوبه في الحامل ككثير في الرد  
وعتو فبليها للاستبدال لا بعد الوضع مانع غير الاما ككثير في الرد في التذكرة انه ليس بعتو بوجوب الرد بل بزيادة المبيع فلتا بانه  
الحمل في بيع الحامل كما هو من هذا الشيخ وقال بعض شافعية بوجوبه في ثمنه في رجح الحق كونه عتو وان قلنا بدخول الحمل في بيع الحامل  
وان كان زبانه من رجح لا انه بنقصه من رجح لبيع الاستفعا بها عاجلا ولا لا بوجوب علمها من رجح الوضع الى الهلاك والافق على  
قول الشيخ ما اثاره في التذكرة لعلنا انقص المال بانه يبد كونه زبانه من رجح خروا في الوضع الى الهلاك في الرد في الجواهر لا يعابه  
انهم عتو القكن في بعض الاستفعا ان نقص بوجوب الحاربه دون الارش كوجوب العين مناجره وكفكان منقص كون الحمل عتو الاما  
انه او حملت الحاربه المعينه عند المشتري في رجح ردها في ثمنه بوجوبه سواء نقصت او لا لان العتو لا ينافى ان زال على نفعه  
من التذكرة وفي التذكرة لو كان المبيع حاربه في ثمنه ولدت بدل المشتري فان نقصت او لا سقط الرد بالعتو لقديم وكان له الارش  
وان لم ينقص فالو جواردها واحد فان دون لولد الى زفال كذا حكم الزايد لو حملت عند المشتري فان نقصت او لا سقط الرد  
وان لم ينقص ردها لا المشتري انتهى في مقام اخر لو اشترى حاربه او بهيمة حاملة فهدى عند المشتري فان نقصت الحمل فلا رد وان لم  
ينقص رد الحمل لا بالبيع فله الرد انتهى في التذكرة ارجحنا لهدمها بنقص الحاربه او البهيمه عند المشتري بنقص رد الحمل فان دفع  
رد الام ما لم ينقص الحمل او الولاده وفي القاضون في رد المشتري عتو الرد لانه ما يفتله واهل المرافعات في ردها الفل كذا  
نصرف في القول لكن صرح المصنف باستواء البهيمه والحاربه في انه نافع لهدمها عند المشتري لانه ينقص الولاده فوجبها عتو

نعم

هذا هو الحق

هذا هو الحق



دون الولاية ظاهر ذلك كله خصوصاً منع الرد إلى خصوصاً منع الاستدلال على المنع بالنظر لاحتداد العيب عليهم على الحمل  
لحادث عند المشتري من غير أن يفسد بل هو النقص الحادث بولادة وهذا مخالف للاختصاص المنفرد به في الجانية كالحمل الموطون من غير  
الحمل للاجماع المنفرد به في ذلك نصريح هؤلاء يكون عيباً غير مشاكس على المشتري بالنقص لجمع بين كلاً منهما في كل خصوصاً لاختصاص  
العيب الآخر المحكي عن المذكور من إطلاق كون الحمل عند البائع عيباً ان لم ينقص عند المشتري بشرط النقص من غير أن يفسد الجانية واليهمة  
مع ان ظاهر العيب الاول كما في رد الفوائد في الرجوع قال في القواعد لو حلت قبل الامتداد عند المشتري من غير نصرة فلا فرق بين المشتري  
الرد بالعيب السابق لان الحمل باده انفق هذا بناءً منه ان الحمل ليس عيباً في الولاية وفي الايضاح ان هذا بناءً على قول الشيخ في كون  
الحمل باعاً للحامل في الانقضاء ذاته او ما عندنا فالأقوى في ذلك لانه كالثمرة المتخذة على الشجرة وكما لو اطارنا ربيعاً في الشجرة في الدنيا  
المسبغة ونحوها فلا يؤثر في ذلك خصوصاً خطراً ونقص منافعها فانه لا ينفذ على الحمل العظيم فهو عا ذكرنا ظاهر الوهم فيما لا ينفذ  
من ان ما في رد الفوائد من قول الشيخ من دخول الحمل في بيع الحامل نعم في ذكره جامع المقاصد ان ما ذكره المصنف ان ما يخرج على  
الشيخ من كون البائع من قبله املاكاً للبائع بشرط تحييد الحمل في زمان الحمل واعدائه من العيب والحامل مع حملها على ما يرى من تعديل  
بقوله لان الحمل باده يعني ان الحامل في ذلك البائع مع الزيادة لا مع النقص بل في الظاهر التعديل كونه تعديلاً لعدم كون الحمل عيباً في  
الولاية وكيفية كماله في اقوى من شأنه حدث حمل الولاية في ردنا في الحمل انما ينفذ بعد اتمامه فانه لا ينفذ على ما تقدم من رد الولاية  
الحادث بغيره في رد الزام لا واما حمل غيره لانه قد عرفنا ان عيباً موجبا للارث لا ينفذ في غير ما عيباً موجبا لبعض الماشا ولا يوجب  
الاقتناء بعض المنافع الموجبة للتخيير في الرد دون الارث لكن لما كان المراد بالعيب حدث لما منع من ردنا في بيع نقص الصفة الغير الموجبة للارث هو  
فكان محققاً هنا منقلاً الى نقص آخر وهو كون البائع متضمناً لما لا ينفذ لان المفروض كون الحمل للمشتري في الحكم بعد رجوع الراجح مسئلة  
الاكثر على ان البتة لو لم يثبت عيباً الا سابقاً في الرد لا يعلم فيه خلافاً في المسألة كما في الاطلاق لا يحلها فيها من كانت غير  
الحلقة الاصلية واستدل عليه بوجه سماعه المتخبر بعمل الاصلية على ما ادعى سنداً من رجل باع عنباً على اياها بكم فمجدها كان في الارز  
عليه لا يبيع عليه شيء انه قد يكون نذهب حال مرض وامر يصيبها في كلا الوجهين فنظر في الاول ما عرفت بما يترتب وجوب الصفة اقل من  
الطبيعة انما يكسرها من كونها عيباً في صلحها العبرة من الحلقة الاصلية انما يكسرها من مقتضى الحلقة معلوماً فيما نحن فيه ولا ينفذ في الحكم  
لا يقدم على ما علم انه مقتضى الحلقة الاصلية وعلم كون النقص عنها موجبا لنقص البتة كما في النقص في خصوص ما عرفت من إطلاق رد الولاية  
غاية ما يقيد العيلة المذكورة هنا عند تنزيل إطلاق العقد على الزام سلامة العقود عليه من تلك الصفة الغالبة لا يثبت فيها وجوبها وان  
كانت نقصاً في الحلقة الاصلية واما وانه سماعه فلا دلالة لها على المقتضى لعل عليه عدم الرجوع شرط البكارة والاحتداد بها باعاً من فقد  
هذا الاحتمال ما لم يجر بانه بعد فضل بشري فلا يكون مضموناً على البائع اما لان شرط البكارة كتابه غير مدو في احد لها فمجد يشوبها لا  
بوجوب تحلف شرط الموجب بل مقتضى تعديل هذا الرد بهذا الاحتمال انه لو فرض ان ثبت فيها مقتضى ذلك كون البتة نقصاً كان  
فعدمها نقصاً في اصل الطبيعة فيكون عيباً وكيف كان فالأقوى ان البتة عيب عرفاً وشرعاً لانها لما غلبت على الاما لا يقتضيان  
العقد التزام سلامتها عن ذلك بظهر الثمرة فيما لو اشترط في من العقد سلامة البعير العتوم او اشترط خصوصاً البكارة فانه يثبت بغير  
التخيير بين الرد والارث لوجوب العيب عند ما منع من ثمره ومثل ما لو كان البائع صغيراً وكبيراً لو تكن الغالبية في صفاتها التبنونية فانه  
يثبت حكم العيب الحاصل ان عليه التبنونية ما نزع حكم العيب موضوعاً فاذ وجدنا منصفاً ما ثبت حكم العيب لعل هذا هو  
مراد الشهور ايضا ويدل على ذلك ما عرفت من العلامة في التخيير من خلاف ذلك على كون البتة عيباً مع انه في كسبه بل المشهور في الدرس على  
يثون الارث اذا اشترط البكارة فلا ان البتة عيباً بل في ارث في مجرد تحلف شرط نعم يمكن ان يقال في مسندكم ثبوت الارث في رد الفوائد  
بدل ذلك فيما رواه الكاظم والتهذيب بوضوح رجل اشترى جارية على ما عداها فلم يجد لها عذراً قال له رجل فاحمل الغيبة اذا علم ان جارية  
ثم انه ثبت في المذكور الى اصحابنا عدا رد مقتضى رواية سماعه المنفرد واولها وجهاً به ذلك في رواية وذكر الشيخ في النهاية مقتضى الرواية  
مع تعديلها الدال على نأويلها ولو شرط البتة ثبوتاً بمركان له الرد لانه قد ينفذ البتة من صحيح مسئلة في رد الفوائد في رد الفوائد  
من جملة البتة عند التحاق في العبد البكر لانه لا يخاف عليه من ذلك هو حقيق على تقدير تحلف خوف على وجه يرتفع بدل ما يثبت للبكر  
بازائه ويخفى بذلك التمسك بالبكر الجدة فانه يخاف عليه بكثره موت لما للبكر الجدة ومثل هذا وان لم يكن نقصاً في الحلقة الاصلية  
الا ان عرض هذا النقص على خوف تحلف مقتضى ما عليه لا يثبت النوع والصفة لو كان البكر محمولاً ببلاد الشرك فظاهر الشهود  
كونه عند التحاق جباراً فيه مع الجهل دون العلم وهو غير مستقيم لان العلم والجهل يكون محمولاً بالابوة بكونه عيباً في كماله

في التبنونية  
عيباً في الزمان

في التبنونية  
عيباً في الزمان

في الجبلين  
من الجبلين

مراد  
من الجبلين

في الجبلين  
من الجبلين

في الجبلين لم يكن اطلاق العقد الواقع عليه مع العلم بحليله لئلا ما يلا منه هذا العيب كما ذكرنا نظرياً في التثبت بظهر القدر  
هنا ايضاً في الواشيطان فظهر ان في ثبت الرد والارش فاخرج العلامة التبتية وعدا لثبات البكر المحكوم مع العلم بحليله من البطلان  
وهذا مقام عدالتهم الموجه فعلا للشيء مستلزم عند البعض من شرائها البعض من البطلان والكان وغيره من التخصيصات التي لها مدخلية  
ذلك عيب نرد معه الجاهل لانه خرج عن الجري الطبيعي لقول الله وقدره من اجل شري جابهة مدكه فلم يخص عندنا حتى مضى استشهاده  
ليرى احكاماً لان كان مثلها منبسط لم يكن ذلك من كرهنا عيب منه ليس التفتيد بغيره من شمله لانه مؤد السوال فلا داعي لتفتيد  
عيا بذلك كما في بعض الاحكام ثم ان حمل الرواية على صوة عدالتهم في الجاهل حتى قيل قول المولى لها السيفه وادخلوا الباب فابعد  
وظا الحكي السائر عند العمل بمضمون الرواية راساً مستلزم لا باق عيبك اشكال لا خلاف لانه نزلت عن التبتية وبدل عليه صحة هشام  
الابنية في عتوب السنة لكن في رواية محمد بن قيس انه ليس في الا ان عهداً ويمكن حملها على انه ليس كعيب السنة بل كعيبها بعد العقد كما شهد  
قوله في رواية بولان العهدة في الجحون والبرص سنة بل لا بد من ثبوت كونها عند البائع لا في يد المشتري بل في يد البائع  
ولا خلاف ان ثبت جوه عند البائع وهل يكفي المرة عند او بشرط الاعيا فاولان من التبتية كونه عيباً الا في ذلك فافا فظاهر  
الشرايع صريح المذكور لكون ذلك بنفسه نقصاً بحكم العرف لا بشرط انما عند المشتري فطحا مستلزم انشال الحاج غير العاه  
في التبت والبدن ونحوها عيب به الرد والارش لكون ذلك خلاف عدلها لغيره في رواية عبيد الله بن عمر بن الخطاب في ذلك  
عبد الله في الرجل يشري في ذب يحميه رد باقا لان كان يعلم ان الذي يكون في التبت فليتبين رد وان لم يكن يعلم فله ان يرد  
فهم في رواية السكون عن جعفر عن ابيه ان قضى عليه رجل اشري من رجل عكة فيها سم حنكرها حكة فوجد فيها راباً فخاصه على عكة  
فقال له على لك بكل الرب منها فقال له الرجل انما بعته حكة فقال له على انما اشري منك منها ولم يشرك رباً قال في الرواية  
بها لاشري المناع حكة اي حلة وهذه الرواية بظاهرها منافية بحكم العيب الرد والارش فوجهها بما يوافق القواعد مشكل وربما  
استشكل في اصل الحكم بعض السبع لو كان كثيراً علم للجمل بعدد البيع كفاية معرفة وزن السم بظرفه فاجب الاجماع كما تقدم في قوله  
في صوة انتم الظرف المفقود هنا لان الذي غير ممتول الا واولان يقال ان وجوه الدردى ان فادفعا في التبت فخرجت لونه فان  
افضى بعد التخليل في بعض حكم نظير الخش في الذهب ان الرائد منه على المتعاضدين ان افرد في الكثرة ولا اشكال في صحة البيع لان المبيع  
وان كان معيوباً وعليه جزمها في الغرر من ان الدردى في التبت الذي عيبه جرد الرد والارش ان يبعد لان نقصاً الكم فان بيع مثا العكة  
بعد زنها مع العكة ومثا هذه شيء منه تكون ما على يافته قال يعلل في هذه العكة من التبت كل طل بكذا فظهر انما يفرق بينه وبين  
الموجب لتعيبه فالظاهر صحة البيع عند ثبوت الجاهل اصلاً لانه اشري العمل الموجه في هذه العكة ولا يقدح الجهل بوزنه لتعلم به مع النظر  
والمفروض معرفة نوصه بملاحظة شيء منها بفهم راس العكة فلا عيب في بعض صفقه الا ان يقال ان اطلاق شراء ما في العكة من التبت  
فوه اشراط كون ما عدا العكة منها مباح بما سمي في الصوة الثالثة نراشراط كونه بمقدار خاص ان نابعه بغيره وزن المبيع  
بقوله بعينك ما في هذه العكة فثبت بعضه رد باصح البيع التبت مع جها تبعض الصفقة قال في المير بولاشري منها فوجد في  
نخب من الرد واخذ ما وجد من الثمن بنسبة الثمن لو نابعه ما في العكة من التبت عني انه كذا وكذا رطافين بنقصه لوجوه الدردى صحيح  
البيع كان للشيء جها تخلفا لوصف الجزة على الخلاف المتقدّم لوانواع الصبر على انها كذا وكذا فظهر انما نابعه مع مثا هذه  
من وجا بما لا يمتثل بمشك لا يعلم قد حضر التبت فالظاهر صحة عد البيع وان عرف وزن المجموع مع عكة لان كفاية معرفة وزن الطرف  
والمظروف انما هي من حيث الجمل كما صلا لاجتماعها لا لارتضام مجموعها فغيره بل البيع كما لو علم بوزن مجموع الطرف والمظروف لكن علم  
بوجوه في التبت مجهولة الوزن مستلزم في عرفنا من مطلق المرض عيب خصوصاً الجحون والبرص والبدن والقرن ولكن يخص هذه  
الاربعة من بين العيوب بانها لو حدثت في سنة من يوم العقد يثبت لجلها الجحون بين الرد والارش هذا هو مشوبد عليه استيفاض  
مولينا الى حمل الرضاء في رواية علي بن ابي طالب في حديثه الثلثة ان احدا السنة ثم بعد السنة فلتك باحدا السنة فالجحون  
الجحون البرص والقرن فمن اشري فحدث فيه لاحداث الحكم ان يرد صالحة تمام السنة من يوم اشتره في رواية برفضا الحكمة عن  
الخصان اربعة اشياخا سنة الجحون الجحون والقرن والبرص في رواية اخرى عنه قال نرد الجاهل من اربع عتبات الجحون والبدن والبرص  
والقرن والحذبة هكذا في التهذيب في لكاة القرن كذا لانها يكون الصد ندخل الظهر ونخرج الصدان فهو مردان احدا البرص  
خامسا لها لان القرن يرجع الى حديث الفرج لكن المعنى انه عظم في القرن كالس منيع لو طوي في الصحيح فخرجت على من قال هو مجهول  
احتمل بعض كونه محلي عنه قال في المملوك من احداث السنة من الجحون والبرص القرن فالثلثة كغيره من احداث هذا الاول

# حيا العيب

٢٧

السنة يعني الحر فاذا اشترى مملوكا فحدث فيه هذا النقص اما بدينك بين يدي المحرر ردت على صاحبه هذا الرواية لم يذكر فيها الجذام  
 مع ورودها في مقام التحديد الضبط لهذا الموقوفين ان يدعى معاضتها لثبات الاختصاص المنقذ ومنهنا استشكل المحققون الارضية  
 في الجذام ليس التعاضد من باب المطلق المقيد كما ذكره في الحدائق وعلى الارضية لا ان يربطان التعاضد بشئ من المطلق المقيد وجو  
 العمل بالاجري فيه احتمال يجري مع معاضة وهو هنا الخيال هو الركن في ذكر الجذام فانه قريب لاحتمال المنفعة فيما هو فيه يمكن ان يكون  
 الوجه في الجذام هذه الرواية انما هي على المشتري بمجرد حدث الجذام فلا معنى للرد في فشكل الحكم بالرد في ثبات الاختصاص في مثل هذا  
 بان عطف على المشتري موقوف على ظهور الجذام بالفعل فكيف في العيب الموجب للحيا وجو مادة في نفس الامر ان لم يظهر فيكون سببا مقيدا في  
 سبب العطف فان فتح العطف على المشتري فيه ولا ان طاه هذا الاختصاص سببا لظهور هذا المرض لا في المعنى بقوله في ثبات هذا النقص اما  
 بينك بين يدي المحرر ولولا ذلك لكان في جوامعها في السنة وان اخرج ظهورها عنها ولو قبل بحيث يكشف عن وجوبها اذ قبل انقصا  
 وهذا ما لا اظن احدا يلزمه مع انه لو كانا للموجب للحيا هي مواد هذا المرض كان ظهورها باذنه في العيب ذاته في المشتري فليكن ثباته  
 الرد لعدم قيام السبب فيكون في التزام خروج هذا العيب عن موقوف النفس الحادث انما عارض في تخصيصه اخر العطف ثانيا ان سبق  
 سبب الحيا لا يوجب عدم الانعقاد بطر سببه بل ينبغي ان يكون الانعقاد في المعنى سببا لتعاضد بميزة المانع العطف على الركن الموقوف لثبات  
 الانعقاد بسبب خروجه من الجذام فلا اظن احدا يلزم عدم الانعقاد الا بعد لزوم البيع خصوصا مع ثبات العطف على العيب هذا ولكن دفع البعض  
 هذه الاختصاص البكثرة المعضد بالشبهة المحققة والاجماع المدعى في السرائر والعينه مشكل فيمكن العمل في ثبات مودها او الحكم بابطالها بان يفتد  
 سبب الحيا بوجوب توفيق الانعقاد على امضاء العقد لونه غير المقام ثم لو فتح المشتري تعاضدا على البائع موقوف على دالة الدليل على عدم  
 جواز تلك الجذام لان جذام المملوك بوجوب تعاضد بحيث يظهر اختصاصه بمجرد ثبات الجذام ملكه ثم ان باذنه الفرق ليس كلام الاكثر  
 فيظهر العقد فتنسب انما الحكم في الاربعه الى المثل كما لا يستقيم ذلك من ذكره في الدروس ساكنا غير خلاف في غير المثل في نفسه الى ما على  
 وفي مضاعف النكرامة انه لم يظهر في ثبات غير الشهادة والجل على ومنهنا تامل المحققون الارضية في صحة الاختصاص وقد لا ينجح انما اظن اطلاق  
 الاختصاص على وجه بعد التعيب فيما شمول الحكم لصورة النظر لكن المثل في العقد الحكم بغيرها ونسب اليهم جواز الارش قبل النظر وتعيب بعد  
 الاختصاص اليه عنه وكلاما مشكلا لان الظن في كل ما من بعض هذا الخلاف الصريح فيه الكمال المقيد قدس سره فخص لو طوى الشيخ وان يري  
 لم يذكر النظر في الارش نعم ظ الحال الاجماع على ثباته مع سابق العيوب هذه الجهة وان هذا العيب كابر العيوب كونها مضمومة الى ان يقع  
 ضمان هذا اذ حدثت في السنة بعد القبض انقصا الحيا ولو ثبت ان اصل هذه الامراض يكن قبل سنة من ظهورها وثبت ان اخذ  
 للعيب الموجب قبل العقد والقبض مطلقا لا ينعاد ثبت الارش هنا بل لاحظ ان ثبات هذا المرض كانه في السنة لا ينعاد بها الامراض  
 الظاهرة فيه فانه المنفعة في العيب لا في الجذام البرص بين الباعين بين سنة واحد ولا يتران بعد سنة في ذلك ان اصل هذا  
 الارض يتقدم ظهورها بسنة ولا يفتد بازديان على المبيع الا انه في هذه السنة لم يجز له رها وكان له فهمه ما بينهما صحته وسفاهته  
 وظاهر ان نفس هذا المرض يتقدم بسنة ولذا ورد عليه السرائر ان هذا موجب تعاضد المملوك على البائع فالبيع البيع يمكن ان يري  
 به ما ذكرنا من اذموه هذا المرض خاص في عيوب مفرقة فانه المذكور بان الكفر ليس شيئا العيب لا الحيا ثم استحسن قول بعض  
 الشافعية بكونه شيئا الجارية اذ منع الاستمتاع كالنقص والنور دون النقص والنقص والافوى كونه موجبا للرد في غير المحل وان كان  
 اصلا في المالك لان العيب في غير المحل هو الاستسلام فهو نقص في غير المطاع غير خصوص ما لاحظنا فيهم المانع كثير لا استعمال  
 نعم لظاهرا لا ارش بعد صد العيب عرفا وعد كونه نقصا وزبادة في اصل الخلفه ولو ظهر لانه محرمه على المشتري فضاخ ونفاظ  
 عدم الرد به لا لا بعد نقصا بالنوع ولا غير بخصوص المشتري لو ظهر من بعضه عليه فكذلك في المذكور معللا بان ليس نقصا عند كل  
 الناس عند نقص المنة عند غيره وفي المذكور لو ظهر ان البائع باع كاله او لا يريه او وضاه او امانة ففي ثبوت الخلفه ثباته  
 احتمال قول الافوى عد وكذا لو اشترى عليه ثرا لو وقع نعم لو كان عليه ثرا في بيعه بعد كونه موجبا للرد كاله رغبة الناس في ملك  
 من اذ ثابرت ذلك في نقصا بتمتة عن فهمه اصل الشيء لو حلى طبعه ثرا بيبا وذكر في المذكور ان الصبا والاحرام الاعتدال ليس عيوب اقولنا  
 عيوبها الارش فلا اشكال فيه اما علمنا بها الرديفة شكلا اذ اصاب بها الانقاع لها في مدة طويلة فانه لبعض ظهوره في البيع  
 مناسبة وقال ايضا اذا كان المملوك تاما او سحر او فاذا في الحيا او شاربا للحر او مقام افق كونه هذا عيوب اشكال افر بعد  
 وقال لو كان الرقيق طيب الكلام او غلبت الصواوشى الادب ولدنا او مضيا او حاما او كولا او زهدا فلا رد وجر الدابة بالرها  
 وكونا لانه عيبا لا يوجب الرد لعدم القطع بتحقيقه فربما كان في الزوج والعامة في مرض العاصي فانه المذكور

داخر

في العيب





من مذهب من عن الثمن فالظن بغيره في القدين لانها الاصل في المضمونات لان ان يراضى غيرا من ارباب الوفا او المتعاضد واسطر المحققين  
من عبادة القواعد في الخبر بل الدوس قد نعتب فيها حيث حكاه في ارباب تصرف بان لا يوجد شيئا احدا لعوضين المتخالفين بعد التفرق  
جا اخذ الارش من غير القدين ولم يجر فيها فاستشكل ذلك بان الحق في الماينة انما يرجع فيها الى القدين فكيف الحق ثابتا بغيرها  
في احدا وما يمكن رفع هذا الاشكال بان المضمون بالقدين هي الاموال المستهينة المستفزة والثابت هنا ليس بالاذن والابطال ليس فيها  
فابله من الصحيح لعدم وصوله بغيره قبل التفرق وانما هو نحو او اعلمه حاله مطابقة الماينة فاذا اخذ الارش من غير القدين ابتدا وجهه الاخر فحاشا  
نفس الارش في عوضه عنه نعم للاخر الامتناع منه لعدم نعتب عند كذا ان الحق لمطابقة القدين في غير هذا المقام ان لم يكن للاخر الامتناع  
ح وبالحكمة فانه من حيث ما في الدماء لا اذ في غير القدين يوقف على صحة في النجاة ويكون نفس الارش يوقف على القدين فانه  
اذا اخبر غيرا لرب عين للارضية ثم انه قد بين بما ذكرنا في معنى الارش انه لا يكون لامقدار اما بالبعض القين ولا بعقل ان يكون منفر  
فانه لان المبيع لم يكن كما يقول ببدلته مقابلته شيئا من الال بطل بعينه الا فلا بد من ان يقول من القين فطعم بما يصدق ذلك فيما اذا حدث  
العوض في زمان النجاة يجب تعريف القيمة مع ثبوت الشيء على صحة الملك بناء على ان مثل ذلك غير موقوف بالثقة انفق العقد بل اجند  
المشترى ارش العيب هو هنا مقدارا تمام الثمن لكن عند ثبوتها بالثقة بشكل بناء على ان العيب كان مضمونا على البائع بمقتضى قوله ١٤ ر ج  
بالمبيع او حدث فهو من ارباب البائع في مقتضى خبرنا كان هذا العيب كان حدث في ملك البائع المقروض له اذا حدث مثل هذا في ملك البائع كان بغيره  
لعدم كونه مفقولا ببدلته بانه من ارباب البائع كما بانفساخ العبد اذا حدث مثل هذا بعد مضمونا على البائع لان يبيع ذلك ان ضمانه على  
البائع ١٥ يعني ان الحكم بكونه عيبا في غير ذلك في الحادثة بل البائع هذا الحكم لا مطعون في صحة العقد ويرجع هذا الملك الموقوف الغير الموقوف  
الى البائع بل لو فرضنا حدث العيب في وجهه من غير الملك فلا دليل على كفايته بالثقة بل في العيب الغير المملوكه هذا المشتري ان لم يكن  
ملكه كانه كالحق المختص بالثقة او مقدارا من البائع ارشال انما ينافي العقد هذا الا ان لعلنا قد ذكر في القواعد المذكورة  
والخبر ويحكى له انه يظهر منه الارش السويع في العيب المقدم على العقد الذي ذكرنا انه لا بعقل فيه مستبعا الارش للثقة في القواعد  
لرباع العبد الجاني خطا ضمن قبل الامتناع على ارباب الارش على ارباب البائع ان كان موسرا ولا تخلف الحق عليه لو كان هذا ووقف على الجاني  
المجنى عليه بضمن الاقل من الارش القيمة لا الثمن معها والمشتري ليعض مع الجمل فيرجع بالثقة والارش فان استوعب الجاني القيمة فالارش  
ثمة بغيره والافضل الارش لا يرجع لو كان عالما وان يقدره كالمالك لا يرجع به عليه لو افض منه فلا رد له الارش هو ثمة في تفاوت ما بين  
كونه جانيا وغيره من القين انتهى وذكرنا المذكور في هذا الباب بعينه في باب ليعتوق فانه اذ ابل البائع من ان يذكر في مسئلة بيع العبد الجاني ولو  
كان المولى معسر لم يسطر حق المجنى عليه من الرتبة ما لم يجر البائع ولا فان كان البائع انما يملك فقل حقه عن رتبة بغيره ولا يحصل منه العسر  
فيبقى حق المجنى عليه مقدارا على خواش المشتري في تخير المشتري الجاني هذه الفسخ ويرجع بالثقة او مع الاستيعا لان ارش مثل هذا جميع ثمة وان  
لم يسويع بجمع بغيره لو كان عالما بملحق الحق فلا رجوع الى ان قالوا ان وجب الجاني بفساد تخير المشتري الجاني في الارش  
والرد فان افض منه حملت عين الارش هو موطنة فابن جانيها وغيره ان ولا يبطل البيع من اصله لانه تلف عند المشتري في العيب الذي  
كان فيه فلم يوجب الرجوع بجميع الثمن كما لم يرض المريد قال ابو حنيفة الشافعي يرجع بجمع ثمة لان تلفه لا ارشحق عليه عند الجاني  
فجرى مجرى تلفه انتهى قال في الخبر في بيع الخطاء ولو كان السيد معسرا لم يقطع حق المجنى عليه بنية العبد في تخير المشتري مع عدم علمه  
فان فسخ رجوع بالثقة وان لم يفسخ واستوعب الجاني بنية وانتهى بجمع المشتري بغيره وان لم يسويع بجمع بغيره الارش لو علم المشتري  
بملحق الحق بنية العبد ويرجع شيء ولو اخذ المشتري بغيره جاورج به على البائع مع الاذن والافلا انتهى قوله انترغت ما ارجم في  
العبد القيمة اذا باع المجنى عليه اخذ ثمة هذا العبد غير موقوف بانه عتات لعلنا في كنية الثلاثة وكيف كان فالعبد المملوك رتبة في حق  
عليه بسويع ثمة اما ان يكون له ثمة ببدلته اذ لا وعلى الاول فلا بد ان يفي شيئا من القين للبائع بانه فلا يرجع بجميع الثمن عليه على  
الثلاثة فينبغي بطلان البيع لو قبل ان انتراعه ملك المشتري كحق كان عليه عند البائع بوجوب ثمة على البائع كان لا لازم من ذلك مع منقصة ثمة  
ان يكون الحكم كل فيما لو افض من الجاني عدا وقد عرفنا المذكور والقواعد الحكم بفسط من الرتبة بالجملة فالمسئلة على ما ملله السلام انه  
يعرف لارش يعرفه في معنى العيب بغيره والتفاوت بينهما فيبوءه من البائع بفسط في الثلاثة اذ لم يكن القيمة معكوف لا بد من الرجوع  
الى العافها وقد يجرى عن القيمة المتعاضد المعلومه المضبوطة عند اهل البلاد واهل الخبرة منهم لهذا البيع المعين بمثابة الصفا المفضو  
كن يجرى ان هذه الخطا او مثلهما ببيع السوكيكا وهذا داخل في الثمة بغيره فيها جميع بغيره الشهادة على سائر المحسن من العدا والاشيا  
عن الحسن النعمان وقد يجرى لا غرر في حقه كثره مما سئلنا هذا الشيء وان لم ينفق اطلاقه على مقدار غلبة الناس امثاله هذا

كيف في الارش  
من غير قدين  
المعبر





٢٧٤  
في الارش  
في الارش  
في الارش

ثلاثة وقد ينقص عن الاول كما اذا انقفا على ان نسبة المعينة واما الاحد عشر فيكون الباقي ثمانية واما الاخرى عشرة فعلى الاول اجمع القيمة او يؤخذ  
نصفها تسعة ونسبة الى السبعة بالثلث على الثاني يكون التفاوت على احكام البينين بقا على الاخرى غير يؤخذ نصفه ربع سبعة  
مكون ثمانية واما هنا فاضل الثلث بنصفه من نوصف هذا المقام ان لا خلافا ما ان يكون الصحيح مع نفاها على المعين فان يكون المقياس  
واما ان يكون فيها فان كان الصحيح فقط كما في المثال الاخير فالظا والتفاوت بين الطرفين انما لانك قد عرفت ان المقياس على طرفي المقياس  
مجموع نصفي الصحيح المجموع من عشرة وعلى الطرف الاخر نسبة المعين الى كل من القيمتين المستقر بعد عرض جوا العمل البينين جعل الملاحظة اخذ  
نصفه مع نصف اخر يجمع بين البينين في العمل المفروض في هذا الصواب ان نسبة المعين لمجموع نصفي ثلثي الصحيح الذي هو طريقة المثالي في النسبة  
الى كل من النصفين لان نسبة الكل الى كل شيء نسبة نصفه الى كل من نصفي ذلك لكونه هو الاربع والنصف المثال الى كل من النصفين في  
منها ذلك كما ان الاربع والنصف من النصفين المتساوية كالاربعة نسبة فاعلم ان النسبة البعض الاخر على نحو هذه النسبة  
وان كان الاختلاف في المعين فقط فالظا على التفاوت بين الطرفين ابدال ان نسبة الصحيح نصف مجموع نصفي المعين على ما هو طرفي المثالي في النسبة  
نصفه نصف واحد ما ونصفه الاخر الى نصف الاخرى كما اذا انقفا على كون الصحيح ثمانية عشر فالاحد عشر فيكون الباقي ثمانية واما الاخرى ستة فان  
نفاو التسعة الاثني عشر الذي هو طرفي المثالي نصف مجموع نفاو الثمانية مع الاثني عشر والسبعة مع الاثني عشر لان نسبة الاولين بالثلاثة والآخرين  
بالنصف نصفها السدس اربع هذا البنية نفاو السبعة والاثني عشر وان خلفا في الصحيح المعين ابدال النسبة بين الصحيح المعين على كلا البينين  
فيخذ الطرفين دائما كما اذا قومه احدهما صحيحا باثنا عشر ومعيبا بسبعة وقومه الاخرى صحيحا بسبعة ومعيبا باثنا عشر فان نصف الصحيح اعطى النصف  
نفاو مع نصف مجموع المعين هو الاربع ونصف من نصف نفاو الاثني عشر مع السبعة والسبعة مع الثلثة والاحد عشر ان كل صحيح نصف  
المعينة كون نصف الصحيح نصف نصف المعين ان خلفا النسبة فقد نجد لفظا للطريقا وقد يتحدان فلهذا المثال او السبعة  
ثم ان لا يظهر بل المعين في المقام هو لطريقا الثاني المتساوية الى الشبهة فليس سر واما للمعنى في النفاو الثاني حيث كان طرفي المثالي في النسبة  
بذلك وجهه يمكن ارجاع كلام اكثر اليك سببي ومعه نصفي هذا الطريق ان اخذ النسبة من الطرفين على طرفي المثالي والنسبة من طرفي النسبة  
الطريقا لثلاثة اما الجمع بين البينين انما لكل منهما نصف المعين كما ذكرنا واما الاجل انك نوسط بينهما الاجل بين المعينين فينصف ما به  
التفاوت نفاو اثنا على النصف المذكور اخبر في الجمع بين البينين كما يحكم بنصفه لندم ثبات الذهب المماثل في شخصين فيضاح حد  
المراد بينهما من هذا لود لم تكن هنا بنية ثمة لحدما بالاختصاص بل لا اذ احدهما انحصار بالذم الموجود على الاول فاللازم ان كان هو جمع  
نصفي في الصحيح المعين فلهذا ان يجمع الاثنا عشر واثمانية المفروضين فيبين الصحيح المثال السبعة واثنا عشر نصف واحد ما فلهذا نصفي الصحيح  
صحيحا ونصف الاخرى في النسبة الاخرى لا اذ لم يكون ثمانية عشر ويجمع قيمتا المعين العشرة والاحد عشر يؤخذ لكل نصفي السبع ليعتد  
نصف من احدهما لازم ذلك كون تمام السبع ونصفه انه لا ينبغي ملاحظة نسبة المجموع من نصفي هذا لقيمة اخرى اشارة الى المجموع  
نصف الاخرى اعني سبعة ونصف كما ان المثل لا يفرق كل نصف من السبع في ثمانية عشر في النسبة الاخرى فيجعل خطه التفاوت بالنسبة  
كل من النصفين صحيحا معينا اخذ الارش كل نصف على حدة ونصفي ومعيبا فالعشر ليست في المجموع الصحيح الا باعينا ان نصفه موزونة ونصفه  
الاخر باربعة وكذا السبعة نصف لست في المجموع المعين الا باعينا ان نصفه موزونة ونصفه الاخرى ثمانية ونصفي خذ تفاوت ما بين  
مجموع العشرة والسبعة ونصف لا بد من اخذ تفاوت ما بين الاربع والاثني عشر ونصف نصفه وتفاوت ما بين السبعة والاثني عشر ونصفه الاخرى ونوم  
حكم شراء شيء ثمانية ونصفه حكم ما واشترى اثنين الواحد البين معينين مختلفين القيمة صحيحا معينا بان اشترى عبدا وبجانية باثنا عشر فل  
معينين العبدان ثمانية صحيحا اثنين ونصف معينا والباقي بسبعة صحيحا ونصفي فانه لا شك ان اللازم هذا الصواب في خطه في القيمة  
الصفحة صحيحا ومعيبا اعني العشرة والسبعة ونصف خذ التفاوت هو اربع من اثنين وهو ثلثة اذا فرض القدر اثني عشر كما هو طرفي المثالي في النسبة  
مدفوع بان اثنين في المثال لا كان مؤد على العبدان كما يجب فيهما فاذا اخذ اشترى ربع القدر اشترى العبدان ثمانية اثمان فيقيمة بالمجاز  
سدسة كما هو الطريق لانه اخذ من مقابل الجانية اعني سبعة خاسر وهو خسر من مقابل العبدان ثمانية اثمان خاسر ثلثة  
اثمان هو واحد اربعة الخاسر ثلثة التي هي ربع القدر منقوص على السدس ثلثة اثمان يتفاوت نحو في ثمانية اثمان في كل من النصفين المختلفين  
بالقيمة امر واحد هو نصف القدر فالتساوي في فرض شراء كل من الجانية والعبدان المثال المفروض من الاخر بان اشترى ثمانية اثمان  
الاثنى عشر عفا واحدا وعفا فلا يجوز اخذ اربع من اثنين عشر بل المعين ان يؤخذ من ثمانية اثمان سدس من ثمانية اثمان اربع  
فيصير مجموع الارش ثلثة ودرية هو الباقي في المال المقتضى على الطريق الثالث وقد ظهر ما ذكرنا انه لا فرق بين ثمانية اثمان البنية بالقيمة او  
شهادة نعم بنصف النسبة بين الصحيح المعين ان لم يذكر والقيمة هذا كله اذا كان عندنا ثمانية اثمان فيقيمة الوسطى الى العمل بكل اربعة اثمان



قد رتبنا الله سبحانه لا عر شرط حدث فعل محال فالشرط عليه ان لا التزام والالتزام بمباشرة فعل يمنع عقلا او قاعدا لا بتركه بل لا  
والاخر ان شرط المجمع بين الضد او الطردن في الهوا بما لا يرتكبه لعقلا ولا ايمان بالعقد الخارج لذلك ثم عليه بعد محو او الضم  
شأن العقد والذم يتعوضا للمثل ذلك باب الاجاء والمجماع ان شرط كون الفعل تابعا بقى عر شرط الفضة ثم شرط تحقق فعله  
الخارج عن اختيار المتعاقدين المحل فوطة المستقبل واربطا بالعقد به بحيث يكون الرضا منوطا به وافعا عليه صحيح عند العقلاء مطلقا  
لم يلزم اوله بالشرط من ان يوصف المحال بالنظر المعلوم بتحقيقه ككونا العبد كاتبا او محبوا او حاملا والعرض الاخر ان شرط ذلك وبدل على ما ذكرنا بتفسير كثر  
ببلوغ الزرع والبسر سبلا ونمرا او لصبرهما ككثرت ثمرهما بغير العقد بان تعاقبا الثمرة وانباههما وحمل الذابيهما بعد وضع المحال في وقت كذا  
غير ذلك فانه القواعد يجوز شرط ما يدخل تحت الفضة من افع البائع ومن غير كجمل الزرع سبلا والبسر قال الشافعية على حواشيه  
على عدان المراد جعله الزرع سبلا والبسر انما لا نفرض ما يجوز ان يوهه غافل لا فاع ذلك في غير ان العقد فطنته انما في فائدة الترتيب  
بجواز شرط ما لا يدخل في مفعله كبيع الزرع على ان يجعله سبلا والربط على ان يجعله نمرا انتهى ونحوها عينا المذكور لكن لا بد من رجاءها  
الحا ذكرنا ان لا ينعقد العقد من الغافل الى الالتزام والالتزام بهذا المنع العقلي اللهم الا ان يرد في قوله قد انما لا يجعل على وجه يوصل اليه  
الالتزام ايضا فاسند جعل الى نفسه بهذا الاعتبار فانهم كجكان فالوشرط بشرط الشرط المذكور فضا الى عقد خلافه عند العقلاء  
سليمه بل ولا على تسليم المبيع اذا اخذ منصفاه لان تحقق مثل هذا الشرط يفسد الاتفاق ولا يباطل اذ الشرط عليه قبل ان يقر  
لاربطا به بما لا يوثق به فمحققا في الغيبة بطلان العقد بشرط هذا الشرط استثنى الى عقد الفضة على تسليم المبيع كما يظهر من انما  
في اخر كلامه هذه المسئلة ولا ينعقد ما ذكرنا بما وشرط وضعا حائبا لا يعلم تحقيقة المبيع كاشراط كونه كاتبا بالفعل وحاملا للزمن  
بينهما بعد الاجماع بان التزام وجو الصفة في الحال بناء على وجو الوصف لطله ولو لم يعلم انه فاشراط كاتبا العبد المعين الخارج بمنزلة  
بها وبهذا المقدار يرتفع لغير بخلاف ما يستحق في المستقبل فان لا يربط بغيره على البناء على تحقيقة في العلم به فاحكي عنه بطلان  
اشراط ان يكون الامه محمل في المستقبل لانه غير خلاف الحكمي عن الشيخ والفاضل فكم يلزم العقد مع المحل ويجوز الفسخ اذا لم يتحقق  
ظاهرهما كما استثنى في الدوس من زل العقد بشرط جمهور المحققين فيكون في مسئلة اعتبار الفضة في صحة الشرط ويمكن توجيها  
الشيخ بارجاع اشراط المحل في المستقبل الى اشراط صفة حائبة موصية للمحل بعد كاشف عن فقهها وهذا الشرط وان كان لا يطل  
في صحة محال الا ان اراد هذا المعنى يخرج اعتبارا كون الشرط ما يدخل تحت الفضة غير خلافه في ان عقد الفضة على الشرط انما بعد من قبله  
فيه صلا كاشراط ان الحامل ينعق شهر كذا واخرى لعدا سقلا له فيه كاشراط بيع المبيع من يدان لا قدر هو الايجاب فقط لا العقد  
المركب ان اراد اشراط المركب لظ دخوله في اشراط غير العقد الا ان العلامة قد سر في المذكور بعد جرمه صحة اشراط بيعه  
على يد قال لو اشراط بيعه زيد فاضع زيد من شرطه حمل بشون نجبا بين الفسخ والامضاء والعقدان نقد برقة زيدان اشراطه  
ولا اعترض بها للاختمال الاول ادعى نقد برادة اشراط الايجاب فقط فحصل شرط وعلى تقدير ارادة اشراط المجمع المركب في بطلان  
الا ان يحمل على صوة او ثوب بالاشراء فاشراط النتيجة بناء على حصوله الايجاب فانفاقا مناعة عن الشراء بمنزلة نقد الشرط وعليه محل  
قوله المذكور ولو اشراط على البائع فانه كقول على العهد فلم يوجد او منع المعين ثبت بشرطه انما من افراد غير العقد ما لو شرط  
حصولا به موقوفه شراء على شيئا من محبت يعلم من الشرع عند حصولها نفس اشراط كاشراط كون امره من وجهه والوجه مطلقه فيه  
ان يرد في ذلك الايجاب اما لو اراد ان يوجب الاستبا او كان الشرط ما يكفي في تحقيقة نفس الاشراط فلا اشكال في لا شاك في حصوله  
الاشراط كما يمكنه عن خاصية فقيها الكلام فيه حكم الشرط الثاني ان يكون الشرط سائعا في نفسه فلا يجوز اشراط جعل العبد خراجا  
من الجحش لعدم نفوذ التزام بالحر موبد عليه ما سيجي من قوله المؤمنون عند شرط احل حراما او حرم حلالا فان شرط اذا  
كان محرما كان اشراطا والالتزام به احلالا الحرام وهذا واضح لا اشكال فيه الثالث ان يكون ما فيه عرض مضمون عند العقلاء  
او بالنظر الاخصو الشرط ومثله في الدوس بشرط جعل العبد باعيات وقد صرح جماعة بان اشراط الكيل والوزن يمكنان  
او بغير معين من افراد المتفاوت لغو سوائه السلم وغيره في المذكور لو شرط ما لا عرض للعقد فيه لا يزيد به المانية فانه لغو بوجه  
الحا ان يوجب ذلك من مثله لا بعد حقا للشرط له حتى يضر بعد فثبت له الحيا او يعنى به الشارع في وجوبه فانه يكون  
تركه ظاهرا فهو نظير ما مضى الشارع لئلا يال على اية منقولة لا ينعقد بها عند العقلاء ولو شاك فيعلق عرض صحيح محل عليه  
هنا الحنة المذكورة صحة اشراط ان لا ياكل الا الهريفة لا يلبس الا الخمر ولو اشراط كون العبد كافرا في صحة او لغو فيقولان الشيخ  
والحلي يرفلون اعرض للعقد به لجوا بيعه على السلم والكافر ولا سقرا او فانه بالخامسة من ان السلم يعلو ولا يعلو عليه الا

فقد  
الشرط  
في  
البيع  
مقتضى





عن كون ترك الفعل في نظر الشارع من المحال الذي لا يقبل لزوم بالشرط وان كان في انظارنا نظير ترك اكل اللحم والتمر وغيرهما من النجاسات  
القابلة للطرد وعنوان التخيير لكن لا بعد استنفاها الا انما لبطلان تركها باجتهاد ذلك الفران وهو معنى عطا الطائفة لبطلان الشرط  
واما المحل على ان هذا الاصل انما لا يجوز فعله ونوع الطلاق عليها كما فعله الشارع طائفة الخالف للكتاب فهو شرط لانها اذا كانت على ما فيها  
وانها لا يوجب طلاق وانما لا يترتب عليه حرج ولو نرحب خروج المرأة بها فزوجة الرجل يشهد هذا المحل ان بعد بعض الاجابا الظاهر  
في وجوب الوفاء بمثل هذا الالتزام مثل وانه منصوبين بوقوف ذلك في الحسن ان شريكه كان تحت امرأة فظلمها فبانة صفة فاراد بعضها  
فقاتله المرأة لا والله لا انزوجه كما بدا حتى يجعل الله في عليك ان لا تظفنه ولا تنزوجه على قال قد فعلت فتم جعلني الله فداك قال فيها  
صنع ما كان مما يقع في قلبه للبطلان لها ثم قال اما الان فقل له فليتم للمرأة شرطها فان رسول الله ص قال ليسوا عند شرطهم فمبكرين على وانه  
محمد بن قيس على اراة عند سبب الطلاق بحكم الشرط ثم انه لا اشكال فيما ذكرنا من انفس الحكم الشرعي الى القسمين المذكورين وان الخالف للكتاب  
هو الشرط الوارد على القسم الثاني لا الاول وانما الاشكال في تميز مصداق احدهما عن الاخر في كثير من المقامات فيها كونها بوجوب حرمان قال في  
على انه لا يملك له حرقا بل لان برأيه مدفونة ولد محرقة بمعنى ان الولد ينفق ولو خلى طبعه بالاشرف لا يوجب فلا يثبت جملته فاما شرط  
في ضمن عقد ان يراد به ان ولد محرقة يمكن ان يصير في الشرعية رقفا فاشترط لما هو مخالف للكتاب السنة الدال على هذا الحكم ومنها  
ارث المتعق بها هل هو قابل للشرط في ضمن عقد المتعة وعقد اخرام لا قال في الانفاق على عدم شرطه وعقد شرطه ضمن عقد اخر وعقد  
شرطه ضمن شرط اخر في ضمن عقد مطلقا بشكل الفرج بين افراد غير الوارث بين افراد لغت وجعلنا احكامنا في الوارث  
مطابقا للكتاب ما مضوا عنه مخالفا الا ان يكون هذا الشرط مخالف للكتاب في هذا المورد وان شرط المخالف للكتاب نوع الان في هذا  
المورد ولكن عرف في هذا الشأن والاول يحتاج الى ما مل منها انهم ينفقوا على حوا الشرط الصمات في العائنة واشهر مدجوة في عقد الاجارة  
منشكلا ان مقتضى عدم ضمان الامان عدم ضمانه في نفسه من غير ان يملك عليه بحيث يثبت اذله على الضمان او لا في امره وعقد شرطه  
ضمانه ونصيبه ولو بالاسبق كالشرط في ضمن عقد ذلك الامانة او غير ذلك منها ان شرط ان لا يخرج بالزوجة الى بلاد اخر فاهم في شرط  
في جواز الاشهر على الجواز وجماعه على المنع من جهة مخالفة الشرع حيث وجوب طاعة الزوج يكون سكن الزوجة ومنزلهما ايسر او اورد عليهم  
بعض المجوزين بان هذا جائز في جميع الشروط السابقة من حيث ان الشرط ملزم لما لم يلزم فعلا او تركا والجملة في موارد الاستكالات  
ثم الحكم الشرعي لقابل للغير بالشرط بسبب غير عنوانه غير انما لا يثبت بغيره بل كثره يظهر للمنفع فيمنع المجتهد من مقتضى الكتاب السنة الدال على  
الحكم الذي يرد بغيره بالشرط والناظر في حقه يحصل له التميز ويعرف ان الشرط من قبل ثبوت الوفاء للغير بعد ان لا يقول صلى الله عليه  
اله لولا ان اعوانا ومن قبل ثبوت النجاشي بعين التميز في قوله اذا افرقا وجب البيع او عدلنا في الجهر مع قوله عليه السلام البيا  
بالجماعا لم يفرقا في غير ذلك من الموارد المتشابهة صوة الخالف حكمه فان لم يحصل له على ما عدا الخالف في جميع احوال المؤمنين  
عند شرطهم في الخارج في هذا العمود وان كان هو الخالف فضا للكتاب السنة لا ما علم مخالفة الا ان البيا على ما عدا الخالف في  
احراز صدها واضحا كما في سائر مجازات الاصول ومراجع هذا الاصل الى اصناف عدثون هذا الحكم على وجهه يقبل بغيره بالشرط مثلا نقول  
ان الاصل عدثون الحكم بسلط الزوج على الزوجة من حيث المسكن لان حيث هو لو خلى طبعه لم يثبت صوة الزام الزوج على نفسه بعض  
خصوصا للمسكن لكن هذا الاصل انما يقع عند ظهور الدليل الدال على الحكم في اطلاقه بحيث يشمل صوة الشرط كما في الكراهة المنعنة  
الاستقام المنعنة للمنعنة المسبب فانما نظر فيها في مقام بيان الحكم الشيء من حيث هو الدلائل بطر وخلافه ملزم شرعا كالتدريسه  
حقوق الله والشرط وشبهه من حقوق الناس ما كانا نناها من حقهم كقولنا لا يملك له حرقا في غير هذه الاصل ثم ان بعضنا انما  
ذكر بعد اخصل شرط الخالف للكتاب المنوعة عنه الاختصاصا كما ان الحكم بشرط مخالفا للكتاب ان الزام فعل المباح والحرام وترك المباح  
او الواجب خارج عن مدلول تلك الاختصاصا ذكرنا المعين في هذه الموارد ملاحظة التعاضد بين ما دل على ذلك الفعل وما دل على وجوب  
الوفاء بالشرط ويرجع الى المرجح ان ذكرنا المرجح في مثل شرط شرع هو الاجماع قال فيمكن فيه مرجع فعله في الوفاء لاصوبه  
من الضعف لا يخفى مع اننا للزوم على ذلك الحكم بعد ان الشرط بل عدصحة في جميع موارد عدل الزوج لان الشرط ان كان فعلا يجوز  
كان للزوم مع تعاضده وجوب الوفاء بالشرط وادله جواز ترك ذلك لفعل مع فقد المرجح الرجوع الى ما عدا جواز الوفاء بالشرط  
فلا يلزم بل لا يصح وان كان فعل محرما وترك واجب لم الرجوع الى ما عدا بهاء الوجوب والحرمة التابين قبل الاشرافا لمخضوفا ذكرنا  
من ان لا احكاما المذكورة في الكتاب استنفا بغيره بالشرط لغير عنوانه كما كثرنا من خض في فعله تركه وفيها ما لا يقبل كالحرق  
كثير من مواد الوجوب دالة الشرط كما في القسم الاول والثاني فان شرط مخالفا للكتاب هو كاعرفه في صوة الثلث في

فقط

تقضي قدس سر لما ذكرناه حكم الفلن لثا وان الشرط فيه مخالف للكتاب بعض المنطق بحيث كان بهرج غاذكره او لا من النفاض بين  
ادله وجوب الوفا بالشرط وادله حرمة شرب الخمر فقال لو جعل هذا الشرط مخالفا للكتاب لكان باطلا عليه وقالوا  
بعد انفق لما ذكرناه من انفس الاحكام الشرعية الاول علمها في الكتاب السنة على مقامين يظهر لك معنى قوله في رواية اخرى عن  
المنفذ من المؤمنين عند شرط طهر لا شرط حرم حلالا او احل حراما فان المراد بالحلال والحرام فيها ما كان كذا بظاهر دليله هو مع الاشتر  
نظر شر الخمر في محل الخصب او صوف جوا ونظر مجا مع الزوج الذي لبعض الانبياء السابقة على مدار نفاذ حكمها اعني لا باه في راد  
الزوج باشرط كونها بعد المراء ونظر الزوج والشرع والهرج حيث لبعض تلك الانبياء على مدار نفاذ احكامها باشرط انهما معللا بوجوب  
الكتاب لغرضها باخفا اما ما كان حلالا لو حلى طبعه بحيث بناء حرمة وجوبه على اخطا طر وعنوان حاجي عليه كان حراما كل فلا  
يلزم من اشرط فعله او تركه الا غير عنوان الحلال والحرام الموجب لغير محل المحرم فلا يكون ح مخير بحلال ولا تحليل حرام الا شرعي لو  
نحو المسد عليه او الوالد ذلك من فعل صاحب اعني مطالبه غير ما لانه في ذمة غيره وحلف المكلف على تركه لم يكن مخيرا شرعا من حيث طر  
عنوان معصية السيد او الذي عنوان حشا ليهن عليه مخير بالحلال فكذلك لافعل في ضمن عقد يجب الوفا به فكذلك منافع الزوجة  
عن الخرج مع زوجها الى بلد اخر حرمة نفقه كان منافعها من الجماعة لا ينافي ذلك حليتها باشرط عدا اخرجها عن بلد ها او باشرط  
عداها معها كانت بعض النصوص وبالجملة فخر بالحلال والتحليل الحرام انما يلزم مع معاضة ادلة الوفا بالشرط لادالة اصل الحكم حتى  
بشترم وجوب الوفا مخالف لافذ ذلك طرح دليله ما اذا كان دليله للحكم لا يقيد الا بشئ لو حلى الموضوع طبعه لا يقيد  
ما دل على ثبوت صفة الحكم اذا طر على الموضوع عنوان اخر يثبت للحكم لا لا مجرد غير ذلك لغوا ثم انه يشك في كل الاشتر استثنائا  
الحرم للحلال على ما ذكرناه معنى الرواية بان ادلة حليته اغلب المحلات بل كلها انما تدل على حليتها في نفسها فلا ينافي حرها  
من اجل الشرط كما قد نحر من اجل النذر واخوة من جهة طاعة الوالد السيد من جهة صيرتها لعله للمروغ غير ذلك من المآثر الطارئة لها  
نعم لو دل على حليته على حليته المطلقة نظير دلالة ادلة الحرمان بحيث لا يقبل طر وعنوان غير عليه صلا او خصوص الشرط من غير العدا  
او دلا لدليل من الخارج على كون ذلك الحلال كان كما دل بعض الاحكام بالنسبة لبعض الافعال كالنكاح الزوجي في ترك الجماع من دون  
ارادة الزوجة كان مقتضاها اشرط خلافه لكن دلالة نفق لعل حليته على ذلك لم توجب مؤدو الوفاء مع الدليل الخارج الدال  
على فاش الاشرط يخرج الرواية عن سوفيها بالبناء ضابطه الشرط عند الشك في مؤدو الشك يحكم ببعض الاشرط ومؤدو رد الدليل  
على عدم تغير حل الفعل باشرط تركه مستغن عن الضابطه مع ان الامام عامل في الشرط في هذه المواز يكون عموما للحلال كما عرفت في  
الرواية التي تقدمت في عدم صحة اشرط عدا الزوجي والمشرع معللا بكونه مخالفا للكتاب لذل على باخفا به نعم لا يرد هذا الاشكال في  
طر في تحليل الحرام لان ادلة الحرمان قد علم دلالتها على التحريم على وجه لا يغير بعنوان الشرط والنذر وشبهها بل نفق استثنائا الشرط للحل الحرام  
عما يجب الوفا به دليل على ارادة الحرام في نفسه لولا الشرط وليس كذلك في طر فخر المحلان فانما قد علمنا ان اصل المراد بالحلال لولا الشرط لان  
نحر في المباهات لولا الشرط لاجل الشرط فوق حد الا حضا بل اشرط كل شرط عدا فعل الواجب وترك الحرمان مستلزم لغير المحلان فعلا او تركا و  
بما يفتحل ان هذا الاشكال يخص ما دل على الا ناهة التكليفية كقوله تحل كذا وينباح كذا اما الحلية التي تضمنها الاحكام الوضعية كالحكم بشئ  
الزوجة والملكية او الرقبة او اشد لها في احكام لا يغير بعنوان صلا فان لا نفع بالملك في الجملة والاستمتاع بالزوجة والنظر لهما  
وبنها من المباهات التي لا تقبل التغير ولذا ذكر في مثال الصلح الحر المحلان ان لا يفتق بما لا ولا بطا جانية بعباء اخرى من اثار الملكية  
على الملك للجملة واتار الزوجة على الزوج كان في المباهات التي لا يغير عن باخفا وان كان ترك بعض الاما رفا بلا تغير حكمه الى غير مكان  
بما اشرط اسكان البائع فيه ملاء واسكان الزوجة في بلد اشرط ان لا يخرج اليه ووطئها مع اشرط عدا وطئها اصلا كما هو المنصوص  
الانصا انه كلام غير مضبوط فانه كما جاز غير باه بعض الانفاغان كما لو طر في النكاح السكنى في البيع الى التحريم لاجل الشرط كان يجوز تغير  
سائرهما الى الحرمة فليس حكم بعدا باه مطلق النص في الملك الاستمتاع بالزوجة لاجل الشرط الا الانفاغان والجملة والاستمتاع والنفق  
غير معناه والاول بوجوب نفق تركه لغا في بيا هذا الضابطه مع ان هذا العنوان اعني تحريم الحلال والتحليل الحرام انما وقع مستثنى  
في ادلة انفاق البين ووردانه لا يمين في تحليل الحرام مخير بالحلال فتردد بطلان الحلف على ترك شرب الخمر في حال ما معللا بانه ليس  
ان تحريم ما احل الله من العلوم ان اناحه العصبية من الاحكام التكليفية لا ينداشه وبالجمله فالفرق بين الزوج الذي لا يند و  
علاج اشرط تركها معللا بانه خلاف الكتاب لذل على باخفا وبين ترك الوطى الذي ورد جوا اشرطه كذا بين ترك شرب الخمر  
الذي رد عدا جوا الحلف عليه معللا بانه من تحريم الحلال وبين ترك بعض المباهات المنقولة على جوا الحلف عليه فانه لا اشكال في ما قبل

الوضعية  
من الاحكام





واما ان يقدّر جانب العقد لانه المصنوع بالذات الشرط تابع على كل تقدير لا يصح الشرط الثالث ان الشرط المتأخر مخالف للكتابا لانه المتأخر  
على مختلف العقد من مقتضاها شرط فلهذا من مخالف الكتاب لانه المذكور ان شرط عدم بيع المبيع منافق مقتضى ملكية فلهذا فلو اننا  
مسلطون على اموالهم ودعوا ان العقد انما يقتضى ذلك مع عدم شرط عدم بيعه لا مطروح من محل الكلام اذا اكرام فيما يقتضيه مطلق العقد  
الثانية في كل فرد منه لا ما يقتضيه مطلق العقد بل مقتضى الثانية في كل فرد من مقتضى العقد المطلق بوصف طلاقه وخلو عن الشرط والقبول  
حتى لا ينافى مقتضى العقد بل مقتضى الثانية في كل فرد من مقتضى العقد المطلق بوصف طلاقه وخلو عن الشرط والقبول  
في شخص اثار العقد التي لا يتخلف مطلق العقد في نظر العرف والشرع وغيرهما بقبل التخصيص في مقتضى العقد وان تخرج ذلك في  
بعض الموارد لكون لا شركا لغو العرف للبيع او غرضه اصليا كاشراط عدم التصرف اطلاقا لبيع هذا الاستثناء اطلاقا لزوجته  
النظر في ذلك لان الاشكال في كثير من المواضع خصوصا بعد ملاحظة انفاذهم على الجواز في بعض المقامات انفاذهم على مقتضاها بشبهه  
بصحب العرف بينهما وان تكلف بعض مثلا المعروف عدجوا المنع عن البيع الهبة في ضمن عقد البيع جواز اشراط عقد بعد البيع بلا  
فضل او وقف حتى على البايع ولده كما صرح به المذكور وقد عرفت في التحريم ان اشراط الصق ثمانية مقتضى العقد انما جازا  
العق على التعليل هذا لو لم يجرى في الوقف خصوصا على البايع ولده فان شرط منافق لغو ليس مبنيا على التعليل لا جلا ما ذكرنا وضع  
في موارد كثيرة الخلاف الاشكال ان الشرط الفلاني مخالفا لمقتضى العقد لا مانعها اشراط عدم البيع فان الشرط الجواز الكمال لانه  
المذكور استشكل في ذلك بل قوى بعض من اخر عنه صحة منها ما ذكره في سبعة بيع الجواز من جواز الشركة منه اذا قال الرجح لنا ونحن نعلم  
لعمري رفاعه في شراء الجارية قال ومنع ابن ادريس ان ينافى مقتضى الشركة فلنا لا نسلم ان ينعقد الما لا لازم لطلاق الشركة بل الشركة المطلقة  
والا فرب عقد له كالم غير الجارية من المبيعا انتهى منها ما اشهر بينهم من جواز اشراط الصق ثمانية العاية وعقد جواز في الاجازة مستند  
بان مقتضى عقد الاجازة عدم ضمان المسافر فورد عليهم الحق لا رد يبيح في سبعة جبال المحققين في حاشية الروضة منع مقتضى مطلق  
العقد لذلك انما المسم اقضاء العقد المطلق الجرد عن اشراط الصق ثمانية ومنها اشراط عدم ارجح ارجح من مذهبها فنفذ جوعا  
لعقد المانع وللنصر منعه خرون منهم غير الدين في لا ينعقد اسندا بان مقتضى عقد تسلط الرجل على المرأة في الاستمتاع الاستا قد  
بالع حتى جعل هذا في رتبة على حل النص على استحباب الوفا ومنها امثلة نوارثا زوجين بالعقد المنقطع من دون شرط ومعه على ان شرط  
الشرط او لا معه في رتبة على الخلاف مقتضى العقد المنقطع فالان ينعقد ما ملخصه بعد اسقاطا لا يرتبط بالمقام انهم اختلفوا في ان هذا  
العقد يقتضى النوارثا لا وعلى الاول فقبل مقتضى هو العقد المطلق رجب هو هو فعلى هذا القول لو شرط سقوطه بطل الشرط لا  
كل مقتضى الهبة من حيث هي في سبعة جبال عدمه مع وجودها ومثل مقتضى طلاق العقد الى العقد الجرد عن شرط يقتضيه على الهبة  
بشرط لا شيء فثبت الارث ما لم يشترط سقوطه وعلى الثاني قبل يثبت مع الاشراط وبسقط مع حد ومثل لا يصح شرط انتهى في مرجع القول  
الى ان عدل الارث من مقتضى طلاق العقد فاهية اخار هو هذا القول الرابع سباعا جرد والد قدس سرها واسند عليه خبرنا ما دل  
على ان رجب والمنع ان لا نزلها ولا نزلها قال فجل نفي الارث مقتضى الهبة لاجل صعوبة دفع ما ذكرنا من الاشكال في مقتضى الهبة  
العقد من مقتضى فاهية العقد من مقتضى الطلاق لاجل المحقق الثالث مع كمال الجرد في الفقه حتى نفي مقتضى الحقوق فارجع هذا التفسير عند  
اضاح المتأخرات عدم الاجماع على الصحة والبطالان في نظر الفقه فالا والا المراد بمقتضى مقتضى العقد مقتضى عدم ترتيب الاشكال  
جعل الشارع العقد رجب هو مقتضى مقتضى برتبة على انه اثره وفائدة التي جعلها وضع كانتا للعوضين في مقتضى  
واطلاق النص فيهما في البيع ثبوت ثبوت في الوهن والمانعة من الضمان بالنسبة الى الضمان وانما في الخوا في حال عليه الحولة  
وتحوز ذلك فاذا شرط عدمها او عدم البعض اطلاقا مقتضى العقد ثم افرض على ذلك صحة اشراط عدم الانتفاع ما مانعا واجبا  
بكتابه جواز الانتفاع واما ما مقتضى العقد ثم افرض ان العقد يقتضى الانتفاع مطلقا فالتع من البعض مناف ثم قال دفع ذلك لا  
يخرج عن كذا القول فثبت الجواز ان ثبوت مقتضى العقد فيلزم ان يكون سقوطه منافيا ثم قال لا يمكن ان يقال ان مقتضى العقد  
ما لم يجعل الا لاجله كانتا للعوضين فان ذلك ينافى منع اشراط ان لا يبيع او لا يملك مثلا ثم قال الخامس لانه الاشكال في الشرط  
على اقسام منها ما انعقد الاجماع على حكمه من جهة اقسامها واما وجهه في المناقاة للمقتضى كاشراط عدم ضمان المبيع في البيع ومحققا  
ولا كلام فيما وضع منها ما ليس احد من النوعين فهو بحسب نظر الفقه انتهى كلامه في مقامه قوله في موضوع المناقاة ان كان بالعرف في  
حد لا انتقال في عوضين وعدم انتقال الى الا في من الضمان والحال عليه فلا ينافى مع اننا من هو العقد العرف وان كان لغیر العرف  
فرجعه الى الشرع من نص والاجماع على صحة الاشراط وعدمه مع عدمها وجب الرجوع الى دليل اقتضا العقد لذلك لا شرط عندنا

من الاشكال في مقتضى العقد المانع

من مقتضى العقد المانع

# في الشروط

٢٨٢

دل عليه على وجهه من غير ما شرط له او عموما دليل وجوب الوفاء به بحيث لو اوجبا الوفاء به بغير شرط عام لم يدل ذلك لدليل تخصيصه  
حكم بقضا الشرط لها فلهذا الكتاب والسنة وان دل على ثبوت العقد او على طبعه بحيث لا ينافي فيه حكمه بالشرط حكم بفسخ الشرط فلهذا  
من قوله تعالى الرجال فوامون على ما اذعنوا من قبل الله والرسول لا يخلفون بيعهم بفلان وفلانة من قبلهم فممنونون له ولرسوله ان كان  
الرواية السابقة ضامفا لهذا لا ينافي في جعل الشرط علة لاخراج من البلد منها فلو دفعهم الفقهاء من قوله انما ينافي بالشرط فافان افان  
وجبا البيع الثاني فاجمعوا على صحة شرط سفلو الخبا الذي هو من الاثار الشرعية للعقد على صحة شرط الجبا بعد الاقرار ولو شرطت  
الدليل وجب الرجوع الى ما ثبتت لك الاثر على الوجه الثاني فيبقى عموما في الشرط سفلما من الخصص وقد كراهنا في بيان معنى مخالفة  
الكتاب السنة **الشرط السادس** ان لا يكون الشرط مجهولا جهالة بوجه الغرض في البيع لان الشرط في الحقيقة كالحجز من العوضين كما يستجني  
فانه المذكور وكما ان جهالة في العوضين مطلقة فكذلك صفاتها ولو اخرجوا بيع فلو شرط شرط الجبا بطل البيع انتهى قد سبق ما يدل على عينا  
بعضين لاجل المشروطة في الثمن بل لو فرضنا عدم سرية الغرض في البيع كفي لزومه اصل الشرط بطلان على ان التقي مطلقا الغرض في غير البيع لذا  
بعضنا من البنية ابواب المعاملات حتى لو كاله فطلان الشرط المجهول ليس لفظا لبيع الشرط بل لفظا لمجهول مطلقا هذا الشرط مع الاستحسان  
في بطلان البيع فان العلامة في المذكور في هذه كذا في الشرط على مجهول في عقد البيع انما بطلان البيع جهين مع الحزم بطلان الشرط لكن لعلنا  
ان جهالة الشرط يستلزم في العقد انما مفاد ان الغرض الذي يلزم من جهالة جهالة احد العوضين ومن ذلك يظهر وجه نظر فيما ذكره احد  
في مواضع من المذكور ومن الفرق في جعل الجبا وبطلان الجبا وما لا يعبد المجهول المفاد بين عليهما على وجه الشرطية ضمن بيع هذه  
الامور بان يقول بعتكما على انها خاملة وعلى ان لك حملها وبين عليهما على وجه الجزئية بان يقول بعتكما وحملها اوضح الاول لانه نابع  
وابطلان الثاني لانه جزء لكن فانه من لو جعل الحمل جزءا من البيع فالقوى الصحة لانه بمنزلة الاشارة ولا يضر لجهالة نابع فانه باب  
بيع المملوك ولو اشتراه وماله صحيح لم بشرط علمه ولا النقصان لربا ان قلنا انه يملك ان اشترى انما في اشكال الكلام انهم لا يكتفون  
البناء مما حث صرحوا بان للشرط مطلقا من احد العوضين وان الزيادة على المتراضة وقع منوطا به لانه كونه لجهالة فيه فادخله في القوى  
العلم لغو في الفرق لان عدل الشرط في الفرق بغير مقتضى البيع كبعض الدجاج قد مضى في هذا المقام شرط المتعاقدين شيئا  
بعض الكلام في بيع الجبا انما **الشرط السابع** ان لا يكون مستلزما لماله كالمشترط في البيع ان يبيع على البائع فانما لعلنا ذكرنا  
انه مستلزم للذكر فانه المذكور لو باعه شيئا بشرط ان يبيعه اياه لم يصح سواء اتخذ الثمن قدرا وحشا ووصفا او لا والاجا الذي لان  
بيعه بغيره بغيره ملكية له المتوفقة على بيعه من غير انما لو شرط ان يبيعه غيره فانه يبيع عندنا حيث لا منافاة بين الكتاب السنة لا يوق ما  
الزوم من الذي انما هنا لا نأخذ في الفرق الجوا ان يكون جبا على حد التوكيد او عقدا فمضوا بخلاف ما لو شرط البيع على البائع انتهى قد  
تقدم تقريرنا في ذلك مع جوابه في باب تنفيذ النسبة قد صرح في ان هذا الشرط باطل لا للذكر بل لعدم الفصد في البيع بغيره عليه على  
الذكر والنقصان اذا اشترط البائع على المشتري ان يبيع عليه على عينية فقد صرح في المذكور بخلافه او صرح بخلافه بشرط ان يبيع على  
الثمن مع جرابا لا يرفعه **الشرط الثامن** ان يلزم من العقد فلو نواجا عليه لم يكن ذلك في التزام الشرط عليه على  
بل لم يعلم منه خلاف عما يترتب من خلاف المختلف في ان الشرط عليه انما التزام الشرط على نفسه قبل العقد كان التزاما ابتداء  
لا يجب الوفاء به فطحا ان كانا شرطه مستلزما في نفس المزمع ان يبين العقد بل ان يبين حصول الوفاء وبعد نظر فيما اثر اطلب المشتري في  
حين حصول المطلوب وان وعدا باقاع العقد فمرونا بالزامه فاذا ذكر في العقد لم يحصل لزم له ثم يمكن ان يقال ان العقد اذا  
وقع مع نواجا على الشرط كان ثباتا معنويا له فالوفاء بالعقد لا يحصل الا مع العمل بذلك الشرط ويكون العقد بغيره لا غير اقرار  
الزائد وقع مقبدا بالشرط فانهم قد صرحوا بان الشرط كالحجز من احد العوضين فلا فرق بين ان يقول بعتك لعبد بعشرة وشرطت لك ثلثه  
وبين نواجا على كون مال العبد للمشتري فقال بعتك لعبد بعشرة فاصدق من العشرة المقرنة يكون مال العبد للمشتري هذا مع ان  
الخارج كالمؤمن عند شرطه هو ما لم يقع العقد مبينا عليه في محل الكلام على هذا فلو نواجا على شرط فاسد فلهذا في  
عليه ان لم يذكر منه ثم لو نسبنا الشرط المتوا على عليه فاعدا العقد غيرنا بين على الشرط بحيث يفصد ان العوضين بالشرط انما  
حصة العقد عند لزوم الشرط وهذا ولكن الظاهر ان لا كذا في لزوم الشرط الغير المذكور في من العقد عند جبر احكام الشرط عليه  
وان وقع العقد مبينا عليه بل في الرابض عن بعض الاجلة حكايته الاجماع على عدم لزوم الوفاء بما بشرطه لانه عفا بعد ادا هو  
قد صرح الاجماع على انه لا حكم للشرط اذا كان قبل العقد النكاح فيبيع كلما منهم بابل بيع النكاح يكتفي في صدق ذلك الحكم فيهم  
يجوزون في باب الرضا والرضا الاختلاف في تحليل مضادة احد الجانبين بازديدهم ببيع الجبا بمائة ثم هبة الزايد من وزان الشرط

من الشروط ان لا يكون مجهولا

من الشروط ان لا يكون مستلزما لماله

من الشروط ان لا يكون مستلزما لماله





وربما ينسب إليه خبر حيث قال انه لا يوجب على الشرط عليه فعل الشرط وانما قال انه جعل للعقد عنة نزل والوجه مع ضعفه يظهر ما ذكره في  
 سره فنهضه المحكي في الرخصة عنه قدس سره بعض تحققاته وهو ان الشرط الواقع في العقد لازم ان كان العقد كافيا في نفسه ولا  
 يحتاج بعد الى صفة فهو لازم لا يجوز الاختلاف في كثر الوكالة وانما خارج بعد الى امر اخر وانما ذكره في العقد كثر العتق فليس لازم بل يفتقر  
 اللازم جازا وجعل السفيه ان شرط ما في العقد كاف في نفسه كجزء من الاجابات ليعتق فهو تابع فيها للزوم لجواز الشرط ما سبق من فضل  
 عن العقد فدل على علة العقد المعلق على الممكن وهو معنى فليلازم جازا انتهى في الرخصة بعد حكمه هذا الكلام والافق  
 للزوم مطر وان كان نهضه لجواز ما اخاره هنا اقولا ما ذكره قدس سره بعض تحققاته لا يجوز في نفسه في عمل الكلام مقابلا لما  
 اخاره في اللغة لان الكلام في الشرط فعل مباح وانما هل يصير اجبا على الشرط عليه كما ذكره الشهيد في المن فمثل الشرط كونه دكلا  
 ليس الا كما شرط بشئ نجما او عدم شئ فلا يوجب فعله ولا يوجب عدمه بل لو فاء بمعنى تقييدا في ذلك الشرط المتحقق بفعل  
 ما لا خلاف فيه ان لم يفعل احد بعد شئ نجما او انما للزوم بعد شرط ما في العقد بالجملة فالكلام هنا في الشرط فعل مباح  
 العقد ثم كلام الشهيد في اللغة اعم منه من كل شرط ليس بشرط مراده بعد الشرط وكذا كان فمثل شرط الوكالة لا يجوز في الخارج  
 غير عمل الكلام ولا خلاف وجوبه في هذا الشرط عليه ولا في عقدنا العقد بعد شرطه لا تارولا في ان الشرط عليه يوجب  
 الا تاروا ان شئت فقلنا شرط الوكالة في شرط الغايات انما لا يوجب ما ذكرنا بظاهرنا ما يبدى الغرض الشهير والادراك عليه في الغرض  
 على لزوم الوفاء بالعقد في صحيح لانه انما ذكر ذلك في مسئلة الشرط النجاء وقد عرفت خروج مثل ذلك من عمل الكلام نعم التذكرة لو شرط  
 عبدا بشرط ان يعطيه المشتري في البيع لزم الشرط عند علمائنا اجمعين ثم اننا ذكرنا الشهيد قدس سره في ان الشرط ما سبق من فضل  
 على علة العقد لا يوجب فخر نظرا في حاصله ان الشرط قد علق عليه العقد في نفسه وان كان يعلق هو فاصل قوله في ذلك عند العبد  
 ان عنة ان الالتزام بهذه المعاشنة معلق على التزامك بالعقود فاذ لم يلتزم بالاغنى في بيع الشرط له الالتزام بالامانة في بيع  
 ان المعروف بين ان الشرط بمنزلة الجزاء من احد العوضين ان مقتضى القاعدة اللفظية في العقد الشرط لا يقتضي هذا المعنى بضاوان  
 الى المعلق على الحمل لموجب عدم انجرم المفسد للعقد وان لم يكن صوة التعليق لازم هذا الكلام اعني في تعليق العقد على الممكن انما  
 من اس عند هذا الشرط لا انفلا به جازا **الثانية** في انه لو قلنا بوجوب الوفاء به حيث لتكليف الشرع فهل يوجب عليه لو اضع ظاهره  
 ذلك في ظاهره بخلافه قال في باب الشرط ان شرط ان يخلع علة المتعاقدين كالاجل والنجاء والتمتع والتضامن لو شرط ان يخلع  
 مقتضى كالكاتبه جازا و لزم الوفاء ثم قال في ابايع بشرط العتق صح البيع الشرط فان عتق المشتري والافق اجبا وجب الا في هذا الاجبا انتهى  
 ونه في جواز الشرط سابق في العقد قبل لزم الشرط في طرف الشرط عليه فان حل به في المشتري في البيع هل ملك اجبا عليه في نظرنا في  
 للزوم الشرط الا وجوب الوفاء به قال في التذكرة في فروع مسئلة العبد بشرط عتقه اذا عتقه المشتري في فقهنا ما وجب عليه الى ان قال  
 وانما منع اجبر عليه ان قلنا انه حقه بقر وان قلنا انه حقه للبائع لم يجر كما في شرط الرهن الكفيل لكن يجر البائع الفسخ بعد سلامة الشرط  
 ثم ذكر في الشافعي في اجبا وعك الى ان قال لا ولا ولعلنا لا جبا في شرط الرهن الكفيل لو اضع كما لو شرط تسليم الشئ بمجلا فاهل في  
 ويمكن ان يستظهر هذا القول اعني الوجوب تكليفا مع جواز الاجبا في كل من سئل على صحة الشرط يبيعوا او مؤمنون مع قوله بعد وجوب  
 كالتح في المبسوط حيث سئل على صحة شرط عتق العبد بالبيع في قوله مؤمنون عند شرطهم ثم ذكر ان اجبا على الاغنى لو اضع في  
 الوجوب ان عتقه فداستحق الشرط وعدا لوجوبه وانما يجعل اجبا ثم قال لا فوى هو الثالث انتهى فان ظاهره في الوجوب حيث نفسه في  
 الفرق بين المصلحة والمنفعة ما لا مانع لانكاره بل الاستدلال به على صحة الشرط عند الشافعي في علة الشرط الفاسد بوقوفه  
 على ارادة الوجوب منه لاننا بيننا صحة الوفاء بالشرط ونشأ فلا بد لاستصحاب الوفاء بالعتق الشرط في البيع صحة ثم ان الصبر في  
 غاية المرام قال لا خلاف بين علماءنا في جواز الشرط العتق لانه غير مخالف لكتاب الله فيجوز الوفاء به وهو يكون حقا لله تعالى  
 للعبد وللبيع يحمل الاول الى ان قال في حمل الثالث هو من ذهب لعدمه في القواعد الفخرية لانه استند فيها على اجبا في الشرط  
 على العتق وهو يدل على انه حقه للبائع على القول بان حقه يكونا المطالبة بالامانة ويجوز مع الامتناع لا يفسد باسقاط البائع على القول  
 يكونه للبائع يكونا المطالبة له وبسبب باسقاطه لا يجر المشتري مع الامتناع بغير الشرط بين الامتناع والفسخ وعلى القول بان حقه  
 يكون هو المطالبة بالعتق ومع الامتناع برفضه الى الحكم لا يجر على ذلك كسبيل العتق المشتري على جميع القواعد انتهى في ظاهره في كتابه  
 العلامة قدس سره في حكمه بعد الاجبا ان كل شرط يكون حقا مخصصا للشرط لا كلام لا خلاف في عدم الاجبا عليه هو اول الكلام السابق  
 في التذكرة لكن قد عرفت قوله في الاول ان الاجبا عليه ان قلنا انه حقه للبائع ما العبد ما بين ما ذكره الصبي وما ذكره في جامع الفوائد

في القسط  
 في القسط  
 في القسط

والقول الآخر  
وجوب الوفاء

المسالك من انه اذا قلنا بوجوب الوفاء فلا كلام في ثبوت الاجبا حيث قال العالم انه اجبا المشتري على الايمان والحق العبدان للمبايع بها  
اخر الفسخ هو الفسخ الثاني لذلك بظاهر قوله نعم او فوا بالعفو والمؤمن عند شرطه لا امر عصى الله هو الا وجهه في المسالك جعل  
القولين ثبوت اجبا وعد وجوب الوفاء مسئلة له باضا عند وجوب الوفاء بالشرط واسئل له بعمولا لا مرا لوفاء بالشرط والمؤمن  
عند شرطه لا امر عصى الله وظاهره وحده خلافه في مسئلة وجوب الوفاء والشرط على الاجبا كان في الصبر الانفاق على وجوب الوفاء على  
عند الاجبا كما كان هذا مختصا للمبايع الاظهر في كلمات لا صحتها وجوب خلافه في المسئلة وكيف كانا لا فوى الخفاء جماعة من ان الشرط اجبا  
الشرط عليه وهو وجوب الوفاء بالشرط فان العمل بالشرط ليس الا كسليم العوضين فان الشرط له فمدل الشرط على الشرط عليه حقيقة  
المفرد بالشرط فيجبر على تلبية ما في جامع المقاصد من وجوب عدم الاجبا بان له طريقا الى التخلص بالفسخ ضعيفة في الغاية فاذا انقضى  
انما شرع بعد بعد الاجبا دفعا للضرر وقد ينوهم ان في الشرط هو فعل الشيء اختيارا فاذا امتنع الشرط عليه فقد بعد الشرط وهو  
الفعل منه كراهية الشرط عليه فلا ينفع في الوفاء بالشرط ويندفع بان الشرط هو نفس الفعل مع قطع النظر عن اختياره وانما يعزى له  
موجبانه بفعل واجبه عليه فاذا اجبر فقد اجبر على نفس الواجب نعم لو صرح بالشرط صدق الفعل عنه اختيارا ورفضه منه لم ينفع جبا في  
حصول الشرط **الثالث** في انه هل للشرط له الفسخ مع التمكن من الاجبا فيكون تخيرا بينهما ام لا يجوز له الفسخ الامع بعد الاجبا ظاهر  
وغير واحد هو الثاني وصريح موضع مكررة هو الاول قال لو نابعه شيئا بشرط ان يبيع اخر او يفرضه بعد شرطه في الحال الزمة لوفاء بالشرط  
اخذ به لم يبطل البيع لكن بفخر المشتري بين الفسخ للبيع بين الزامه بما شرطه ان لا يعرف مسندا للخباء مع التمكن من الاجبا الماعرف من ان مقتضى  
العقد الشرط هو العمل على طبق الشرط اختيارا او فها الا ان يقال ان العمل بالشرط هو لازم على الشرط عليه بوجوبه في الشرط على  
الوفاء بالعقد اما اذا اراد الفسخ لا امتناع الشرط عليه عن الوفاء بالعقد على الوجه الذي دفع عليه فذلك فيكون ذلك بمنزلة نقايل في الطريقة  
عن مراض منها وهذا الكلام لا يجري مع امتناع احد ما غير تسليم احد العوضين ليجوز لاخر فسخ العقدان كلاهما فذلك مما لا خلاف ولا  
يخرج عن ملكه بعد تسليم صاحبه فيجبر ان على ذلك بخلاف الشرط فان الشرط له حيث فرض فعلا كالا عا فلا معنى لملكه فاذا امتنع الشرط  
عليه عنه فقد انقضت العقد فيجوز للشرط له الفسخ ففسخه ثم على المختار عدم الجبا مع العقد الاجبا لو كان الشرط من قبل لاننا الغايل  
للمباينة فيقول بوجبه انما عندنا فرض بعد اجبا الظاهر ذلك لعموم ولا به السلطان على المنع فيدفع ضرر الشرط له بذلك **الرابع**  
لو بعد الشرط فليس للمشتري لا الخبا بعد دليل على الارش فان الشرط في حكم العقد لا نقابل بالمال بل بالمقابلة عرفا وشرا انما هي بين المالك  
والعقيد امر معنوي لا بعد بالاول وان كانت مالبة ايا الزيد تنقض بوجوه وعلمه ثبوت الارش في الصبي لا جعل النص في العلامة ثبوت  
الارش اذا الشرط عن العقد فان العقد ليس بالعقد العوضين بغير الصبي فاما اذا اشترط بغير الصبي فانما من غير غير المبايع بين الفسخ  
العقد بين الامضا فيرجع بالنفاذ بين فسخه لو بيع مطم وفيه بشرط التدبير ان يوفى مراد بالنفاذ والعقد بغيره من الفسخ نسبة اليك  
النفاذ الى العينة لا تمام النفاذ لان الشرط مظان ان يوفى وهو مضمون به لا تمام فبمنه كما نص عليه كره وضيق الدرس قول الصلابة  
بما ذكرنا من ان الفسخ لا يفسد على الشروط واضعف منه ثبوت الارش بغير امتناع المشتري عن الوفاء بالشرط وان لم يفسد كما في الصبر ولو كان  
الشرط علما للشرط عليه بعد بغير المال كخياط الثوب ففقد في استحقاق الشرط له لاجرا مجرد بثوب خبالة وجمعا قال في كره  
شوط على البايح علما بانما تخير المشتري بين الفسخ والمطالبة به او بعوضه ان فانه وكان لما يتفهم كما لو شرط تسليم الثوب مصبوغا فانما  
به غير مصبوغ وتلف في بدا المشتري لو لم يكن لما يتفهم تخيرا بين الفسخ والامضا بجانا انتهى قال بغيره لو كان الشرط على المشتري مثل ان يباع  
داره بشرط ان يصبح له ثوبه ففقد الثوب تخيرا بين البايح بين الفسخ والامضا بغيره لفاش ان كان ماله فيه والامضا انما في نظر ان مراد بما  
يتفهم ما يتفهم في نفسه سواء كان علما محضا كخياطه او عبثا كمال العبد الشرط بعباد وعبا وعلما كاصنع لاه له مدخل في فسخه العوضين  
وكل شرط كانه ما ذكره قدس سره لا يخرج عن جهة ان كان مقتضى المعاضة بين العوضين ما بينهما كونا الشرط مطلقا فبدا بغيره مقابل بالمال  
البيع هو الثوب المحبوس والعبد المصاحب للمال لا الثوب المحبوس والعبد ماله ولذا لا بشرط فبضا بالمال من الثوب في تحلير لو كان  
نرا حدهما وبسبب في المسئلة السابعة المعاملة مع بعض الشروط معاملة الاجزاء **الخامس** لو بعد الشرط وقد خرج العبد عن شرط  
الشرط عليه بغيره وبغيره واستلاد فالظ عدم من ذلك في الفسخ فاذا فسخ في رجوعه عليه بالعينة او بالعين مع بقاءها فسخ  
العقد لو افق عليه من جهة ومراصلة جو ففقد في احكام التخيلا ونقدم ان لا فوى الرجوع بالبدل جمعا بين الادلة هذا كله مع صحة  
العقد لو افق بان لا يكون من قبل الوفاء بالشرط واما لو كان منافيا كبيع ما اشترط وفقه على البايح في صحة عقد ما مع اذا الشرط  
له او اجبانه او بطلانه وجوب فخرها او سطرها فلو باع بدين ذنر كان للشرط له فسخه والزامه بالوفاء بالشرط نعم لو لم يفعل اجبا الشرط عليه



# في الشرط

٢٨

فالظاهر صحة العقد الثاني فاذا فسخ الشرط له ففي انفس العقد حبس ومن ارسله والرجوع بالقيمة جوارها بالنفسيل بين النضر  
بالضيق فلا يبطل البناء على التعليب فيرجع بالقيمة وبين غيره يبطل اخراجه المذكور والرضنة فالة فروع مسئلة العقد الشرط عطفه  
بعد اذ كان اطلاق شرط العنق يقتضي عطفه مما اقلوا عطفه بشرط الحذف مذهبنا بشرط له بين الامضاء والفتح فيرجع بقيمة العبد  
بعد ذلك لو ناعه المشتري ووفقه وكاتبه بنجر البايح بين الفسخ والامضاء فان فسخ بطلت لعقوه ولو فسخها غير ملك تام منصف وهذا  
العنق بشرط الحذف لان العنق يوجب على التعليب سبيل الى فسخه وهداه فضا البيع مع طلب فسخ ما نقله المشتري به احوال النضر مثله  
الرضنة وقال في الدوسخ العبد الشرط عطفه ولو اخرج من ملكه ببيع او هبة او وقف فلبايح فسخ ذلك كله انتهى فظاهر ما اخبرناه وبجمل  
ضجفا غير ذلك مع صدق ما ينبغي ان المشتري ممنوع من كل تصرف ببناء العنق الشرط ثم ان هذا الجواب لا يفي بطلب العبد لا يفي  
بالصرف فيها كما ينبغي المالك في اول خيار العيب فيما لو اشترط الصحة على البايح نعم اذ دل النضر على الالتزام بالعقد في العقد عطف  
ينظر خيار المجلس لجوابنا على ما استبعد من بعض الاجاب الجواب المشتمل على سقوط خياره بالنضر معدلا بحصول الرضا بالعقد فاما مطلق  
النضر فلا كما استلزم الشرط اسقاط شرطه اذا كان قابلا لقبول الاسقاط لا مثل شرط ما لا العبد وحمل الذنب لعنقه فانفسا  
وغيره كحقوقه قد يستثنى من ذلك ما كان حقا لغير الشرط له كالعقود فان المصير به كلام جماعة كالعامة وولدوا الشريك وغيره عد  
سقوطه باسقاط الشرط له فالة كذا الاقوى عندنا ان العنق الشرط اجمع فيه فوفوقه حق لله حق للبايح حق لغيره استثنى على ما  
ذكره مطالبنا العبد العنق لو اشترط في الاصل الاقوى انه حق للبايح لله نعم فلا يفي بطلبه بالاسقاط انتهى في سواست البايح  
الشرط كما لا العنق لغيره حق الله نعم به انتهى في جامع المقاصد ان التحقيق ان العنق فيه معنى الفرقة والقبض وهو حق لله نعم  
فوالجواب وهو حق للعبد فوات لما لينة على الوجه المخصوص للفرقة وهو حق للبايح انتهى قولنا ما كونه حقا للبايح من حيث يعلق غرضه فروع  
هذا الامر المطلوب للشارع فهو واضح واما كونه حقا للعبد فان ارد به مجرد انفاذ ذلك فهذا لا يقتضي سلطة له على المشتري بل مقتضى  
على حق البايح دبره جوده وادعاه وان ارد به شيون حق على المشتري بوجوب السلطة على المطالبة فلا دليل عليه لا دليل لولا ان وجوب  
الاشتباق لغير البايح بالجملة فاشترط عتق العبد ليس الا كاشترط ان يبيع المبيع من يداور من غير المثال وينفذ به عليه لم يذكر احد من ائمة  
المطالبة وما ذكره في الكلام في شيون حق الله نعم فانه ان ارد به مجرد جوده عليه لانه فاء بامضاء العبد بعضهم لبعض هذا جائز كل شرط ولا  
بناء في ذلك سقوط الشرط بالاسقاط وان ارد به اعداد ذلك من حيث يكون العنق مطلوباً بالله كما ذكره جامع المقاصد ان مجرد المطالبة اذ لم  
يبلغ حدا لوجوب لا بوجوب الحق لله على وجه يلزم به الحكم ولا وجوب هنا من غير جهة وجوب لوفاء بشرط العبد والقبض بمقتضى فذ عرف  
ان المطلوب غير هذا فافهم **السابع** في عرف الشرط من حيث هو شرط لا يفي بطلبه لغيره عند انكشاف الخلاف على التمسك بالدليل عليه  
بعد عند دلالة العقد عرفا على مقابلته احد تعديتين الا بالآخر والشرع لم يرد على ذلك على ان امره بالوفاء بذلك لاول العرف فحفظ  
الشرط لا يفي في ذلك كل منهما التام التعديتين هذا ويمكن ان يكون الشرط تعين المبيع لما هو خروجه حقة بان يتبرر بمر كذا بشرط كونه كذا  
كناجزة كان يقول بملك هذا الارض واليوتوب انصبر على ان يكون كذا اذا راعا ارضا فقد جعل الشرط مركبة من امر معين فكل هذا خارج  
جانبا لصيغة وبما لان البيع هو العين الشخصية المنصقة بوصف كونه كناجزة فالخلاف هو ان يرد في العبد كالتأدية ونحوها الصدا  
بوجوب فوائدها الاختيار بين الفسخ والامضاء تمام الثمن وبالحظ جانب الجزئية فان المذكور وان كان يصو العبد لان انفاذ انراعه  
وجوبه الزايد عند فاشترط الحقة هو كذا وكذا جزا الا انه صرح به بهذا العتق كما لو اخرج بوزن المبيع المعين فاعطاه على ابناء فان  
وفوع البيع على العبد الشخصية لا بوجوب عدم تعبط الثمن على الفاشية بالجملة فالعاشية عرفا في الحقة هو الجزاء وان كان يصو  
فلا يجري فيها من عرفا لتقابل الابن العوضين ولاجل ما ذكرنا ووقع اختلاف فيما لو ناعه رضاعا على انها جارية لمعينة صبر على انها  
اصوع معينة تفضل ذلك لغوا الذي ذكره في المذكور بقوله لو ناعه شيئا وشرط فيه فلا معينا بين الاختلاف فخرجنا لكم فوات  
اربعة لانه اما ان يكون مختلف الاجزاء ومتفقها وعلى التعديتين فاما ان يزيد اما ان يفيض فالاول بين النقص من كذا الى الآخر الا  
اشكال في الجواب واما الاشكال والاختلاف ان لا الامضاء بحصة من الثمن وليس الامضاء الانعام الثمن فالتة كما غرابة المرام هو الاول  
فدعي عن العتق والشرع حيلة مركبة العتق والدوس والشفيع والرضنة ويطا السرير وانما النافع حيث اخذ ذلك مختلف الاجزاء  
من يكون كذا في كذا في الاجزاء بطريق واحد ويظهر من اسناد بعضهم على الحكم في مختلف الاجزاء كونه في كذا في الاجزاء من غير غايته من جميع  
البرهان انه ظاهر لغوا بين الشرع ووجهه فضا الى نحوى الربا لانه لا يثبت في الصم الثلاثة ما اشترط البهتان كون البيع الشخصي بغير العتق  
وان كان يصو الشرط الا ان مرجحة كونا البيع هذا العقد كما لو كان لاطعا فاشترطه فبين الغلط في الكيل ولا يبرأ من هذا العرف مقابلا

في الشرط  
في الشرط  
في الشرط

في الشرط  
في الشرط  
في الشرط

لن



فالتسوية

[illegible]



منه لم يبيع البع الاول فكذا الثاني ولم يبيع الثالث لاجل فساد الاول لا مفسد له خبره ورواه عن جعفر غرضه في جعل باع ثوبا  
بشرطه ودرهم الى اجل ثم اشترى بمجته نقد البخل قال اذا لم بشرط او رضى فلا باس بدلا لها او وضع الاول والجواب ما غر الاول فبطر ولا ينفذ في  
الكراهة ولا مانع من كراهة البيع على هذا القول الا ان البيع صحيح غير مكروه والوفاء بالشرط مكروه واما الروايتان فالاولان الظاهر ان الرواية بينة  
حكما بنقض اهل المجد على خلاف قول الامام في الرواية الاولى هو جوع البائع في المفهوم الى الشراء ولا ينصرف في فساد البع لاحكام  
ان يكون من جهة مالا يختص به الناشئ عن التزامه خارج العقد الاول فان العرف لا يفرض في التزام الشرط عليه بالوفاء بالشرط بل في فساد  
الشرط في من العقد وفي الخارج فاذا التزم به احداهما خارج العقد الاول كان وقوعه للزمه عليه عرفا فنفذ لا غرض منه فنفذ ثانيا  
بان غايته مدلول الرواية فساد البيع الشرط فيه بعبء ثانيا وهو ما لا خلاف فيه حتى ينفذ العقد فسادا بشرطه كالشخص في  
المعطوف فلا ينفذ منه الى غيره ولعله لما ذكرنا لم يفسد البع احدهما فسادا ولا يحصل له احد الخصائص ومما في هذا المسئلة ما يطرأ  
به النقص فلعلم البطالان فيه للزوم الدور كما ذكر العلامة او لعقد فساد البيع كما ذكره الشهيد قدس سره واخبر ذلك بل النقص في مسألة  
اشراط بيع البع خارجة عما نحن فيه لاننا لفساد البع لا حل كون نفس الشرط فاسدا لانه في نفسه ليس مخالفا لكتاب الله ولا مانعا من فساد  
العقد بل الفساد في اصل البيع لاجل نفس هذا الاشرط فيه لا فسادا ما اشترط وفاد شرا الى ذلك في اول المسئلة وبذلك على الصحة ايضا  
جملة من الاجتهاد منها ما غرضنا في التلخيص الصحيح من الجمل عن الصادق ع انه ذكر ان يرد كانه عند خروجها وهي مملوكة فاشترها غائبة فاشترى  
فخرها رسول الله ع فان شاءت فعدت عند زوجها وان شاءت فارقت وكان هو الباع الذي باعها واشترطوا على غائبة ان لم يرد فاشترى  
فقال الولاء لمن اعطى ومنها على الشرط الخارج عن العقد مخالفا لغيره فاشترى في هذا الرواية اشارة وفي غيرها صراحة بكونه مخالفا لكتاب  
الله لانه لا ينشأ ان الرواية في غايه الظهور ومنها رسالة جبل وصحبه الجبل الاولى غرضنا في الرجل بشرطه لاجلها ان لا  
يباع لاجلها بغير ثوبها ففرضنا ان الشرط لهم الا الميراث فان الحكم بوجوب الوفاء بالاولين دون الثالث مع اشراط الجميع العقد يكون  
مع عقدنا العقد بفاسد ولو قلنا بمقالة الشرط فسادا لفساد البيع المجهول حتى انه يحكي عن كاشف الروايات انه لا يرد في هذا المسئلة لانه  
كان لا سرا بالوفاء محمولا على الاستبراء وبهم المطلوب ايضا ويكون استثناء شرط الارث لان الملك فيه قوي الميراث لا معقول الاستبراء  
المشترى به مع ان النقص في الاجماع على بطلان شرط عدا بيع المجهول من غير ان يبيع في الشرط في الاما لا ينشأ  
ولا نوهب ليجوز ذلك في الميراث فانها توردت وكل شرط مخالف كتاب الله فهو باطل فان قولنا انها توردت بدل على بقاء البيع الذي شرط فيه ان  
لا توردت على الصحة بل يمكن ان يستقام من قوله بطلان كل شرط مخالف كتاب الله عز وجل فهو رد الى بطلان ان يجمع ما ورد في بطلان الشرط  
المخالف لكتاب الله جل ذكره براد بقاء العمل بالشرط لا بطلان اصل البيع بوجوب ما ورد في بطلان الشرط الفاسد في ضمن عقد النكاح  
وقد يستدل على الصحة بان صحة الشرط فرع على صحة البيع فلو كان الحكم بصحة البيع موقوف على صحة الشرط لزم الدور وفيه ما لا يخفى والاشارة  
ان المسئلة في غاية الاشكال ولنا نوقف في بعض تبعات الموقوف قدس سره ثم على تقدير صحة العقد في ثبوت صحة الشرط مع صحة العقد  
الشرط وجه مرجح كونه في حكم تعلق الشرط الصحيح فان المانع الشرعي كالعقل في ذلك عليه بدل على خبا تعلق الشرط ولا فرق في الجمل المعبر  
لصاحبين كونه بالموضوع او بالحكم الشرعي لذا يبعد الجاهل بثبوت صحة او بغيره ولكن يشكل بان العقد في خبا تعلق الشرط هو الاجماع  
وادلة نفى الضرر قد تقدم خبره انها الاصلح لنا سبيل الحكم الشرعي اذا لم يعتد بعمل خا عنه لان المعلوم اجمالا انه لو عمل بغيره لزم منه  
نا سبب فقه حد بد خصوص اذا جعلنا الجمل بالحكم الشرع عذر افرضه ربه في العمل العام لان الجمل باجرامها خصوص الصحة  
الفا فان ضرره الشرع فاضحة اذ لم يوار بان الضرر المترتب على فساد معاملته مع الجمل لا يذرك مع ان مقتضى ذلك لادلة نفى الضرر لغيره  
عن بعض المنصرين دفعه سواء كان الجمل متعلقا بالموضوع ام بالحكم وان قام الدليل ببعض المقامات على التنبؤ بين الفاضل والمفسد  
في المقام المذكور وان كان يسوق خلافه في بوا النظر اشارة لواسط الشرط لفساد العقد على القول باننا لم يبع بذلك العقد لاننا  
بينما على الفاسد لا ينفذ استقام المفسد فيحمل الصحة بناء الى ان التزامنا حصل على العقد المرد عن الشرط فيكون كراهية ما عليه حال  
العقد فيه اننا لراضين بما ينفذ اذا وقع عليه العقد ونحو العقد السابق كما في بيع المكروه والفضول اما اذا طرأ الرضا على غير ما وقع عليه  
العقد فلا ينفذ لان متعلق الرضا لم ينفذ عليه منسوق العقد لم يرض به ويظهر من بعض مواضع كراهة الرد في الاشياء استقام الشرط في الجمل  
في العمل الشرط على التتابع ان يكون محلا فلا يشرى له على شرط ان يعصر البائع خمر المبيع الشرط والبيع على اشكال انما من غير استقام  
المشترى الشرط على التتابع والرضا به خالصة هو المانع من صحة البيع من اقرار ان البيع بالبطلان بالجمل فهل يشرى ان مثل هذا الشرط بطلان  
البيع من اجله بحيث لو رضى صاحبه باستقامه لا يرجع البيع صحيحا او يوافق البيع بدنه فان لم يرض بدنه بطلان الاصح انه لا يشرى به

فَأَنط

لفظاً لا في معنى  
منه في الشئ من هذا

لما ذكره من احوال الابقاف مسئلة من الامور المذكورة في الشرط انفسا قبل انعقد لفظا ولم يذكر في العقد قبل بطل العقد من ذلك  
على ان الشرط الفاسد مفسد لام لا وجها بل قولان فثبت على ناشر الشرط قبل العقد فان قلنا بان لا حكم له كما هو في الشرط فندفع الشرط  
بصد الاند بغير ذلك هنا قول ثالث فانه مسئلة اشترط بيع السبع من البائع المراد بالشرط ذلك شرط من العقد فلو كان في انفسها  
ذلك لم يشترطه لو بشرطه قبل العقد لفظا فان كانا باعيا بان ان الشرط المنقذ لا حكم له فلا اثر له الا ان يجزأ لان العقد كما ذكره في  
لانها لم يبق الا على الشرط ولم يتم هنا بطل العقد انتهى في باب ما يرد بعد كذا في حق مسئلة المذكورة انه لو كان من قصد ما ذلك لم  
بشرطه لفظا كونه فانه المسائل في بشرطه نفس العقد لا تترتب بشرطه فيه نعم لو توهم لزوم ذلك ونفى كونه فيه مع كونه في العقد  
ثم حكى عن رضا على المحقق قدس سره وجوابا عنه بقوله قبل عليه ان خالفه العقد للفظ بغير بطلان العقد لان العقوق نبيح انفسه فكيف  
يصح العقد مع خالفه للفظ للعقد فيجب ان العقد ان كان مفسدا في الصحة فلا يعتبر في البطلان لو توقف لطلان على اللفظ والعقد  
وكان العقد لم يوجد الفرض ثم قال قدس سره في منع ظاهرنا غايه ما معناه الصحة بغير كونه يملك احدنا كما في الطلاق وهرشدا اليه  
عينا السامع والناظم والمكره فان الخلف الموجب للبطلان هو العقد ثم قال الذي ينبغي فهمه انه لا بد من قصد ما البيع لمنه عليه من الملاك  
للشري على وجه لا يلزمه رده وانما ينفق قصد ما الرده بعد ذلك بطريق الاجتنان الى ان يوافق ببيع بالشرط في انه لا يمنع من رده السيد بعد  
جد بحد يخصص اخباره ومرتبه انتهى كلامه فلو ان اوصفا العقد الجرد على النحو المذكور فانه مفسد بالشرط وفرض عدم التفاوت بينهما في  
البس على الشرط والالتزام به الا باللفظ بالشرط وعقد فان قلنا بعدا غايه التلظي في ناشر الشرط الصحة ففسد فلا وجه للفرق بين مجمل  
فما الشرط وغيره فان العالم بالفساد لا يمنع علمه من اقدام على العقد مفسدا بالالتزام بما اشترطه خارجا منه قبل اقدامه كادام من عقد  
الصحة كما لا فرق في ابقاء العقد الفاسد بين من يعلم فساده وعلمه من ناشر شرعي عليه غير وبالحمله فالادام على العقد مفسدا امره في  
بصد من المتعاقدين وان علمنا بفساد الشرط وما حكم صوره نسبنا ذكر الشرط فان كان مع نسبنا اصل الشرط كما هو الحال في الظاهر الصحة  
لعقد الادام على العقد مفسدا غايه الامر ان كان حاز ما على ذلك لكن حصل منه نعم بقاء ابقاء العقد مع الالتفات الى الشرط ثم  
عليه لنسبنا في على ذكر الشرط كان كذا في ذكر الشرط عندنا لغويا على بواحيه السابق **المسئله الثانيه** لو كان فساد الشرط  
عدم بغيره من صد به عند العقلاء فظاهر كلام جماعة من اهلنا بان فساد الشرط الفاسد يكون له عوض مفسد للعقد فانه كونه  
باب لعقبه لو شرطنا لا يفرق فيه للعقد ولا يلزم به لما بينه فانه لا يوجب جبا وفلصحة في مواضع اخرى في باب بشرط صحة العقد لغوية  
الشرط وقد صرح الشهيد بعد ثبوت الجبا اذا الشرط يكون العقد كافر او بار مسلما ومحلها لغوية لا لشرط وفلذلك كروا في سلم لغوية بعض  
الشرط كاشراط الوزن بميزان عين ولعل وجه عدم دفع هذه الشروط ان اوفاء بها لما لم يجب شرعا ولم يكن في تعطيلها عند هذا  
نجبا خرجت عن قابلية تعبد العقد بها لعدم عدوها كالجواز من احد العوضين وبشكل بان لغويةها لا ينافي تعبد العقد بها في نظر الشارع  
فاللازم اما بطلان العقد اما وجوب لوفاء كما اذا جعل بعض الثمن لما لا بعد الا في العرب **الكلام في احكام الجبا** الجبا هو  
بانواعه بلا خلاف بين اهلنا كما في الرافض والحد او في المذكور ان الجبا عندنا موقوف لانه موقوف كالثقة والقضاء في جميع انواعه به  
قال الشافعي لا في جبا الحبس ادعى في الغيبة الاجماع على ارض خبا الحبس الشرط اسند عليه مع ذلك بان هو الحبس في ظهوره يظهر  
الفرق وينبغي بعض من اخر عنه زيد عليه لاسند لان السوى ما ترك المبت من خوف لوارثه او لانه لا على هذا الحكم بالكتاب لانه  
الوارد في ارض ما ترك المبت بنوقف على موقوف لاسند لاسند احد ما كون الجبا حقا لاحكاما شرعيا كالاجبا العقد لفظ وجو الرجم في الجبا  
وساير العقوق الجبا في ان الحكم الشرعي مما لا يورث وكذا ما مر بينهما للاصل بل في الاجبا ابد على ذلك عدما دل على انفسا الجبا لكون  
معللا لانه رضى كما تقدم في جبا الحبس او التمسك بالاجماع على سقوطه بالاشفاق فيكشف عن كونه حقا لاحكاما مستغنى عنه بتمام الاجماع  
على نفس الحكم الثالث كونه حقا فابلا لا يشق المبتدانه ما ترك المبت بان لا يكون وجو الشخص وجوبه موقوف لا فمثل وجو الجبا في الوفاء  
والجحد في الجبا المحصول الاجنبي وهو التولية والنظاره فربا في الاشفاق فلا يورث هذا الامر في الاجماع ايضا مشكل والفرد  
ذلك باستصحابا لغيره عند انقطاعه بموت من يؤول شكل العقد احرار الموضوع لان الجبا لا يفهم الا بالسخو وكيف كان في الاجماع المنعقد  
نفس الحكم كقائه انشقة **بقية الكلام** في ان ارض الجبا ليس باع لارث لما لا يورث من سخر او من المبت لانه لم يمنع انتقال الجبا  
الى الوارث ولو كان لوارث من موالتفصا فيه كالفدية والفعل للورث فلا اشكال في عدل لارث لان الوجوب في انفسه من الجبا هو جبا  
من غير المحفوف ولو كان حرمانه من الجبا للعقد شرعا كالفدية بالنسبة الى العقاقير لا كالفدية بالنسبة الى الجوف في حرمانه من الجبا  
المعلق بذلك لما لم يملكه او عدل حرمانه كان وجوه بل اقول اننا انما التفصيل بين كون ما يورث عن مفسدا الى المبت وعنه شر

في انك كل انك لا  
الشرط على كل انك لا  
معدي

بسم الله الرحمن الرحيم

فانزلنا من السماء ماء فاصبح ناضلا

والاول صرح به فخر الدين في الانتفا وفيه حياة والده كالسيد العبد بشخصا الشهدا حقا ورايعها على الجواز ذلك المصنف والاشكال  
في خبرها صرح به جامع المفاصل لم يجد من جزم بعد الارشوط وانما يمكن توجيهه بان ما يجر منه هذا الوارثان كان قد استقل عن البيع  
لا معنى لانه لا ينقل اليه اياه ما ينقل عنه من القس شي من القس وبما اخرجنا علاقة المصاحبة فيما استقل عنه وجب سلطته عليه لا  
علاقة هنا ولا سلطته وان كان قد استقل الى الميت فهو لثابت في الورثة ولا سلطته لهذا المحرم ونجا حق فيما استقل عنه بعد ان سلطه على  
وصل بازانه ولكن نرد ذلك بما في الاصل من ان النجا لا يقض في الملك كخيار الاجنبى فهو ما الارث بالنسبة الى النجا لم يخرج عنها الزوجية وان  
خرجت عنها بالنسبة الى الميت كما حصل ان النجا ليس باعلا للملكية ولنا في بعض المعاصر ثبوت النجا في الصوة من يضعف عنه حق النجا  
علقة في الملك المنقل الى الغير حيث تسلط على اسره الى نفسه ومن هو منصوص عليه كما في الاجنبى صبي آخرى ملك لملك الموت  
لنفسه ولم يصب وهذا العلاقة لا ينقل من الميت وارث يكون كالبنت كونه مالكا لان ملكا اذا فرض ان الميت باع ارضا بشئ فاعطى  
المذكور انما هي لثابت الورثة دون اوجه لانها بالنجا لا ترث شيئا من الارض له نفسها ولا الى اخره فينبغي ان تكون كاجنبى المجهول  
نعم لو كان الميت قد استقل لثابت لثابت الارض كان القس المدفوع الى البايع من ثلث ملكه فيكون في معرض الانتقال الى جميع الورثة ومنهم الزوج  
فمن يبيعها ملكا لملكها من القس كوجه ما ذكرنا سابقا من ان النجا حق فيما استقل عنه بعد ان سلط على ما وصل بازانه وعبر عنه جاز  
المفاصل بل يزوم سلط الزوج على ما لا الغير خاصة ان الميت انما كان له النجا والعلقة فيما استقل عنه من حيث سلطه على بقاءه  
لذلك ما استقل عنه بازانه فلا ينقل هذه العلاقة الا الى من هو كمن رثته كما من نظيره في حكم هذه الصوة وليس الزوجية كذلك هذه  
نظام مسئلة ثبوت النجا الجبل للوكيل ان ادلة النجا مسوقة لبيان سلط ذي النجا على صاحبه كسلطه على ملك ثمانية بد فلا يثبت باطل  
سلط الوكيل على ما وصل اليه ملكه وما نحن فيه كمن يمكن نفسه بان ملك بايع الارض للميت لما كان من ثلثه في معرض الانتقال الى جميع  
الورثة اقصى بقا هذا الترتل بعد موته في النجا ثبوت حق الزوجية وان لم يكن بها سلط على نفس الارض الفرق بين ما نحن فيه وبين  
ما تقدم في الوكيل ان النجا هناك وترث لملك لطرف الاخر كونه في معرض الانتقال الى موكل الوكيل كان متوفيا على سلط الوكيل  
ما في بد وترث لملك لطرف الاخر هنا وكونه في معرض الانتقال الى الورثة ثا بغير كل حال ولو لم ينفذ ثبوت النجا للزوجية فان  
باعت الورثة لورثه لارضا واستردوا القس شاركهم الزوجية من ثلث في القس المنقل الى البايع ثابت في الاستغناء بالفتح ثم ان  
ما ذكرنا على فتح ثا في الورثة للارضا البعده ثمن معين في ثلث الزوجية الا ان يلزم عملنا عليهم على الفسخ الا في ملكهم من القس  
منهم ببعض المصنفه في الاختار في الاصل كالتفصيل في نسلي عباد والده في الوارث لا يخرج عن قوة ذلك الفاعل النجا مورث  
بالخصص كما لا اى نواصحا لا الزوجية غير ان الولد على اشكال فريده ذلك ان اشترى النجا من القس ثمنه فانه لا يملكه  
الاشكال ان عدم ارثها فلا يتعلق بها فلا ترث من ثمنها ومن النجا لا يوفى على الملك كاجنبى فخرج المصنف لو اشترى لورثه النجا  
فالا ترث ثمن النجا لان لها حصة القس ويمنع هذا لانها لا ترث من القس الا بعد الفسخ فلو علم با رثها داروا الاصح ان النجا المصنف لان الشرا  
بمنهم من ثمنها ثمنه الشارح من ثلثه جزء من الزكاة وهو القس فقد علق النجا به رثته انه في ذلك على هذا المعنى السيد  
العبد الشارح للكتاب استظهر خلاف ذلك في حياة جامع المفاصل فانه قال بعد ثبوت النجا على بايعه في الاصل ان النجا فانه لا  
من هذا الاشكال عند رثتها ان كان الميت قد اشترى النجا فادنا نفقة لثمنه من القس كما باع ارضا بالنجا فالاشكال في حال لانها  
اذا فسخ في هذه الصوة لم ترث شيئا وحمل الشارح النجا على ان الاقرب رثتها اذا اشترى النجا لانها لا يفتح من ثمن القس بخلاف ما اذا  
باع النجا وهو خلاف لظننا المباد ان الشارح اليه بقوله ذلك هو عدم الارث لكسبته لجله الصباه مع انه رثه في حكم غيره  
منهم ايضا فان الارض حق الباء الوارثا استحقوها بالموت فكيف يملك الزوجية بطل استحقاقهم واخراجها عن ملكهم نعم لو قلنا ان  
ذلك يحصل بانفض النجا استقام ذلك ايضا فانها اذا ورثت في هذه الصوة وجب ان ترث فيما اذا باع الميت رضا بطريق ولا لها  
ترث من القس واقصى ما يلزم من رثتها من النجا ان يطل جهتها من القس وهو لا ترثها حق في الذي اخصوا بملكها ثم قال لو ارثها النجا  
في الارض المشرية مستبعدا وابطال حق ثبوت النجا يحتاج الى دليل نعم قوله لثمن القس يحتاج الى تكلف باءه فعد بخلاف ما حلا  
عليه ننو قد تقدم ما يمكن ان يقال على هذا الكلام ثم ان الكلام في ثبوت النجا لغير مصنف ليجوز من الورثة اذا اشترى الميت باع بعض  
اعمال المجهول النجا هو الكلام في ثبوت الزوجية في الارض المشرية او البعده مستلزم في كيفية استيفاء كل من الورثة للثمن مع انه شق  
غير قابل للجزء والنفس جوه (اللاق) في الاختار بعضهم من استحقاق كل منهم خباراه سدا كورثه بيب يكون له الفسخ في الكل  
وان اجاز الباقون نظره هذا لعد ذلك لفظ بغيره بعض المصنفين كل حق الشفعة على الميت واستند ذلك الى ان ظاهر البتة

في بيع النجا  
كل من ارثه



المقدم وغيره ثبوت الحق لكل وارث ليعقل بعدة من علم النجاء بخلافه لما لا يذوق به من شر بل مثلك على زيادة الاشتراك بعد هذا الملاك  
شرع المال واحد بخلافه البتة **الثاني** استحقاق كل منهم حصة مستقلة نصيبه فله الفسخ فيه دون باقي الحصة غاية الامر مع هذه الورثة  
في الفسخ والامضاء بعض الصنف على غيره ثبوت النجاء ووجه ذلك ان النجاء لما لم يكن قابلا للتجزئة وكان مقتضى ابدل الارث  
بشيء اشتراك الورثة فيما ترك مورثهم فبين بعضهم بمختلفة فيكون نظر الشرع في صنفه واحدا فانما يثبتون النجاء لكل منهما **الثالث**  
استحقاق مجموع الورثة لمجموع النجاء فيشتركون فيه من دون ارتكاب بقدره بالنسبة لجميع المال لا بالنسبة لحصة كل منهم لا يفصل  
الارث في الحقوق لغير القابلة للتجزئة والاموال القابلة لها امر واحد فهو ثبوت مجموع ما ترك لمجموع الورثة الا ان النسبة الاموال لما كان  
امرا ممكنا كان مرجع اشتراك المجموع في مجموع الاختصاص كل منهم بحصة مشاعة لحقوقهم فيها يثبتون النجاء لغيره اشتراك مجموع الورثة  
فيها فلا يجوز لاحد منهم الاستقلال بالفسخ لانه الكل لانه حصة فانهم وهما معنى آخر لفهام النجاء بالمجموع وهو ان يقوم بالمجموع من حيث تحقق  
الطبيعة من حيث كونه مجموعا يتجزأ لكل منهم الاستقلال بالفسخ ما لم يجز الآخر لتحقيق الطبيعة الواحد ليس بالاجزاء بعد ذلك  
كما انه لو اجزاء الآخر لم يجز الفسخ بعد لان النجاء الواحد اذا قام بما هيته الواحد كان ومنعد كان امضا الواحد كفسخه فاضا فلا بد  
بما يقع ما خرا عن الآخر لان الاول قد استوفيه لو اُخذ زمانا كان ذلك كافيا والفسخ من ذي النجاء بنصف واحد لان الفسخ  
مقدم كما سبق في احكام النضر ثم انه لا يثبت فقامت الواحدة الاولى المذكورة لمنع ظهور النوى غير ثبوت ما ترك لكل واحد الورثة  
لان المراد بالوارث في النوى غير ما افرق فيه لفظ الوارث حبس الوارث المتخفف في الواحد الكثير فيام النجاء بالتجزئة على الوجه الآخر  
المتفلة كما لا يخفى على المتأمل ما ما ورد فيه لفظ الورثة بصيغة الجمع فلا يخفى ان المراد به ايضا اما حبس الجمع وحسب الفرد والاستغناء القابل  
للمجموع والافراد والظاهر هو الثالث كما في نظائره هذا كله مع قيام القرينة العقلية اللفظية على ثبوت كل واحد مستقلا  
الكل ما لا يقلان المفروض ان ما كان للبنت تركه للوارث حق واحد شخصي قيامه بالاستحقاق المستقل من وضعه سخطا واطر بطلان ما في غيره  
وانفساه على الورثة فكيف يدعى هو ابدل الارث فيه واما الثانية فلان مقابل ذلك لادلة بالنسبة الى المال المترك شيئا واحدا لا ينفقها ما  
الى المال الاشتراك وبالنسبة الى الحق العقد الامع استلما الكلام مغيبين هذا مع ان مقتضى ثبوت ما كان للبنت كل من الورثة ان يكونوا كل  
المتفلسين فبقوا السابق من اجزاء اهدم او فسخ ولا يؤثر الا في وجه لفسخ على الاجزاء على ما ذكره واما الوجه الثالث فهو ان لم يكن  
مناقب الظاهر ابدل الارث من ثبوت مجموع المترك لمجموع الورثة لان تجزئة النجاء بمختلفة كما تقدم ما لم يكن حصة ابدل الارث ما كان  
كالنوى غير متفرع من الفسخ فواضح اما ما نعرض للفسخ كانه ثبوت الارث بين الورثة فغاية ما يثبتها في المقام بعد لحظة عدم  
انفسا نفس المترك هنا ثبوت الفسخ فيما يحصل باعمال هذا الحق واسقاطه منهم بينهم العين المترك بالفسخ او ثبوتها البناء في ملكه بعد  
الاجزاء على طريق الارث اما ثبوت النجاء لكل منهم مستقلة حصة فلا ينفق ان ذلك لادلة فليست في مفادها هو ثبوت النجاء الواحد شخصي  
للمجموع فان انفق المجموع على الفسخ انفسخ في المجموع والا فلا دليل على الانقضاء في شيء من غير نظر ان المعنى الثاني للوجه الثالث هو  
النجاء بالصيغة المتخففة في ضمن المجموع ايضا لا دليل عليه فلا يؤثر في اهدم وان لم يجز الآخر مع ان هذا المعنى ايضا مخالف لادلة  
الارث لما عرفت من ان مفادها بالنسبة الى المال الحق واحد من المعلوم ان المال ليس هو حبس المتخفف في ضمن المجموع ثم ان ما ذكرنا  
جاء كل حق ثبت مستقلا لم يعلم من خارج كونه على خصوص واحد من الوجوه المذكورة نعم لو علم ذلك فالدليل خارج سبع كانه حاد الفقدان  
انضدت على انه لا يلفظ بعفو واحد لشره يمكن وكذا هو الفضا لكن مع فاع لاخر مفاد حصة الثابت الدية الى اولها المقتضى منه جمعا بين  
لحقين لكن لا يفي الاشكال في حكم الله من غير خلاف يعرف بينهم وان احل في الدوس من ان احد الورثة اذا عفى عن الشفعة كان لاخر لا  
بكل السبع فان الظاهر ان قولهم بذلك ليس لاجل بل خارجا عن الفرق بينه وبين ما نحن فيه مشكل يمكن ان يقر في الفسخ فانه لو سطر لفسخ  
بعفو واحد لشره يمكن نضر الآخر بالشركة بل لعل هذا هو الشرع على حد الفقدان وانفسا بعضه البعض لان الحكمة فيها التشفق فابطا  
بعفو واحد لشره اضرا على غير العادة وهذا غير موجب فيما نحن فيه ثم ان ما اخبرناه من الوجه الاول هو فسخ العادة في القواعد بعد  
احتمال الوجه الثاني ولذا في الاصل والشبهة الدوس والشبهة الثالثة في انك حكي عن غيرهم قال في عدة هل الورثة النوى في نظر  
المنع وان جوازاه مع ثبوت الشرع في زائدة الاصل بعد وجوب المنع بانه لم يكن ثبوتهم لاجبا واحدا لوجه كمال التفرق فانه  
ترتبه باني النجاء الصبي جونا لاحد المشرى لرد لم يجز لاحد الوارثين غير واحد لان العقد طار على العقد وكان المورد خيار  
عيب غير انتم في ذلك بعد المنع فترقب المشرى في النجاء هذا كله في الواحدة المشرى ما لو تعد من حق السبع مع اتحاد المشرى  
كما لو تعد وارثا المشرى لو اُخذ فانه ليس لهم التفرق لاجل الصنف والتعد طار مع احتمال التفرق فانه لا يجوز لوارثان غيرهما

ادوم

والمحل المذكور

نجاء











في النجاسة  
في النجاسة  
في النجاسة  
في النجاسة

في النجاسة لا صلبه واما النجاسة المحبوبة بالشرط فالشرط شرطه ارادته انما الملك لا بشره عند الفسخ بل الحكمة في اصل النجاسة هو نفي السلطنة  
على الشرط العيني لا انهاء النجاسة المحبوبة عليه للمجمل لا ينافي ذلك فناء النجاسة مع التلف كما لا يخفى عليه فيجب ان لا يقال ان النجاسة لا يبعد  
الفسخ مع الاندفاع واما مع فعل ما يوجب انتقاله من النجاسة كالاستبدال ففي تقديمه خواتم السبيل والاستبدال انما انقضاء الفسخ العيني  
مع وجود المانع الشرعي كما لعقلى وجمان فوهمها الثاني ومنه يعلم حكم نقله من ملكه وان ينقل الى ليد لا ينافي النجاسة فلا ينافي النجاسة  
ما يقضيه الضرر من المزمع ولسلط العاقد الثاني على ما له هذا ما يخيل من ان ملك العاقد الثاني مبني على العقد الاول فاذا ارتفع بالفسخ وصار  
كان لم يكن ولو بالنتيجة ما بعد الفسخ كان من لوازم ذلك ارتفاع ما يبنى عليه الضرر والعقد الثاني انما هو العقد الثاني بناء على الملك الثاني  
الاول فاذا فرض لا شراء كان لم يكن وملك لبايع لا ولا العين بالملك الثاني بوقيل البيع رافع به ذلك استند اليه العقد الثاني وكنه  
بان ملك العاقد الثاني مستند الى ملك المشتري لانه اما لان مقتضى سلطنة ذلك لان جميع ما يبنى عليه من الضرر وانقضاء الفسخ  
لكون العقد كان لم يكن بالنتيجة ما بعد الفسخ لانه رفع للعقد الثاني فذهب الى انه لو نقل هذا العقد من قبل فسخه بعد بيع العوض الاخر  
المقبوض بفسخ البيع الاول والثاني واستثنى بدل العوض البيع الثاني على من عاود الفرق بين زلزلة العقد حيث انه من حياى كالحياى اذ امر  
اضطر الى كلف عوضه قبل فسخه بغيره بما نحن بصدد ثم نلاحظ ان بين كون العقد الثاني لازما او جازما لان جواز العقد وجب سلطنة العاقد  
ففي سلطنة الثالث لا جنى نعم يبقى هذا التزام العاقد بالفسخ بناء على ان ليد المحبولة وهو مع نقل المبدل ومع التمكن من بيعه ليد لان  
يقال بانخصا ذلك بما اذا كان ليد المبدل المتعد باقيا على ملك المحل كانه المقتضى الا بقاء ما يبنى عليه فان العين ملك للعقد الثاني  
والفسخ اما بقضى خروج المعوض من ملكه عزه بخله في ملكه العوض هو العاقد الاول فيستحيل خروج المعوض من ملك العاقد الثاني ويستف  
يد على العاقد الاول ولا دليل على الزامه بتجصيل المبدل مع خواتم ملك ثالث فذكر بعض الكلام في ذلك خاتمة العين هذا ولكن قد نقل  
في عبارة المدون ان جامع الانفاق على عقد ففقد الضرر فان لواقعة زمان نجاء ونوجهه ارادة الضرر على وجه لا يستعقبه العمان بان يضمنه  
ببدل بعد فسخ ذي النجاسة بعد جداره ونظيره ما تقدم نقل القول بالجواعة الرجوع الى البدل الا انه مشددة الضرر والاستبدال فالمشكلة فانه  
الاستكمال ثم على القول بانفسا العقد الثاني فهل يكون من حين نفي الاول وان اصله قولان اثنان هما بعضا فاضل المعاصر نجاء بان  
مقتضى الفسخ يلقى في الزمان من ملك المتعاقدين فلا يجوز ان يلقى الفاسخ الملك في العاقد الثاني بل لا بد من نفي العقد الثاني بفسخ الاول  
ورجوع العين الى ملكه لما لا يبرح منه الى ملك الفاسخ الا ان يلزم بان ملك العاقد الثاني له وقت الفسخ فليقى الفاسخ الملك بعد  
من العاقد له ولورد القابل به بغيره فبذلك الموقوف في الشرع فافهم ثم ان البعض من زمان النجاسة المتعوض منه من الضرر على القولية زمان  
لخص النجاسة فاضلا كما هي اثنان في النجاسة النجاسة او الزمان الشرط فبذلك واما الزمان الذي يخرج منه النجاسة اما العقد مخفون بسببه في خاتمة النجاسة  
على ان الشبهة من الضرر بالبايع بالصلح اذ يذهب الثالث اما لتحقق شرطه كما في بيع النجاسة بشرط رد الفسخ بناء على كون الشرط النجاسة وعدم  
مبطله كما شرط النجاسة زمان متأخر في جواز الضرر قبل نفي النجاسة خصوصا لم يتحقق بسببه جواز من المانع من الضرر هو زلزلة العقد كونه  
في معرض الارتفاع وهو موجودا وان لم يعد ذي النجاسة على الفسخ ومن انه لا يوجب العقد الذي النجاسة فلا مانع من الضرر ويمكن الفرق بين  
النجاسة الموقوفة على خصوص الزمان الموقوف على شئ اخر كما لنا خبر الرقبة على خلاف اوصافه لان شئونة النجاسة الاول معلوم ان لم يحضر زمانه  
بجواز الثاني ولذا لم يقبل احد المانع من الضرر في احد التعوضين قبل فسخه من جهة كون العقد معرضا لانفسا بطله لم يقضى في  
ما يظهر منه قوة هذا التخصيص على كل حال فالنجاسة الموقوفة بغيره فعلا على ظهور امرها العين والعين الرقبة على خلاف اوصافه فانه من النجاسة  
بلا خلاف ظاهره فسرهما في الاول لو منعنا الضرر المتأخر زمان النجاسة فهل يمنع من الضرر المعرض لقوان خواتم النجاسة من كونه  
الامنة زمان النجاسة بناء على الاستبدال وما نفع من دالعين بالنجاسة قولان لما سبق اكثرهم على الجواز كالعلة في الفواعل اشارة جامع  
وحكي عن المبطو والغنية والخلاف لكن لا بد من ذلك القول بوقوف الملك على انفسا النجاسة كما اغتربه في لا ينافي هذا حلة في تجوز  
الشيخ للموطى على ما اذا حصل نجاسة بالواطى لكن قبل ان عبادة المبطو لا ينفذ ذلك في الحكمي في المذكور وظال المدون المانع عن ذلك كون الوطى  
معرضا لقوان خواتم النجاسة من العين الثاني انه هل يجوز اتجاه العين في زمان النجاسة بدين اذ في النجاسة فيها من كونه ملكا له ومن  
ابطال هذا الضرر لسلط الفاسخ على هذا العين اذ الفرض استحقا المساجر لئلا اجل استيفاء منفعة لاجز النجاسة او باذنه ففسخ  
لم يطل الاجادة لان المشتري ملك العين ملكه مطلعة مستغدة للرد واما نفي هذا الملك لمنفعة الدائمة فاذا استوفاها المشتري لاجلها  
فلا وجه لرجوعها الى الفاسخ بل يجوز الملك ليد ولو بالمنفعة في هذا الاجارة كما اذا نابعه بعد الاجارة وليس الملك هنا نظير ملك الطريق  
الاول الموقوف عليه لان البطل الثاني لا يلقى الملك منه في ملكه مستكوا بالمنفعة بل في توافق البطل الاول فالملك ينهون بانها استعد

في النجاسة  
في النجاسة  
في النجاسة  
في النجاسة



فان قلت ان ملكا المنفعة تابع لملك العين بمجوز نه اذا ثبت للملكية فبان وكان ذلك لها بالانتماء الى خرم ملك المنفعة الدائمة لان الموقوف  
انما انتقل اليه بملك من الملك من ذلك الملك قبل فقامت ملكا المنفعة كما اذا ثبت كان زوالها بارفع سببا لم يكن ملكا غارا بالمنفعة غارا لان الاول  
ومستند اليه بل كان مستندا الى ما كان قبل ملكا لملك الاول فبقيت المنفعة كما لو فرضنا زوال الملك منها سببا برفع ملكا لبعض الاول  
الموقوف عليه فان المنفعة تتبع مقدار ملكه فقلت ولا انه موقوف بها اذا وقع التفاسخ بعد الاجماع عند التزام احد بطلان الاجزاء وثانها  
انه يكفي في ملكا المنفعة الدائمة تحقق الملك المستعمل الام لولا الرفع انما شتم ان فاصل الحق في بعض جوبه من ان ملكا خرم بطلان الاجزاء  
بفتح البيع بخياره مثل الثمن وعلله بان لم يعلم بفتح البيع ان المشتري لم يملك منافع ما بعد الفسخ لان الاجزاء كانت منزلة ومرفوعة بالبيع  
ففتح البيع انتهى فان كان مرجعه الى ذكر ما من كون المنفعة تابعة لملك الملك والملك مستند الى ذلك الملك فقد عرفنا بجوابه نقض خلا  
وانا المنفعة تابعة لملك المستعمل الام وان كان مرجعه شئ اخر فليس حتى ينظر فيه مع ان الاصل له لا انفسا لان الشك ان هو خيار  
الفسخ العين بوجبه من ملك المنفعة ام لا مع العلم بقا بلبنة المنفعة بعد الفسخ للملك قبله كما اذا نفي لا البيع بعد الاجماع ثم ان  
اشكاله نفوذ النضر باذن ذي النحر وان لم يقط بخباء بهذا النضر اما الدلالة الاذن على الالتزام بالعقد عرفا وان لم يكن منافيا بل  
في النضر والاذن ان اراده الفسخ واخذ القيمة كما نه هنا عليه المسئلة السابقة وبه يندفع الاشكال المذكور والمحقق لا يرد عليه من  
عدم دلالته ذلك على سقوط الجباية واما لان النضر الواقع نفوذ محل هذا الحق هو العين باذن صاحبه لا يفتح النضر ولا يملك الحق بالملك  
لان اخذ الملك بالفتح فرع تلف العين حاله ولو لم يفتح من لا مع سقوطه عنه ولو اذن ولم ينصر الماذون ففي القواعد المذكورة انه يقطع  
جبا الاذن وغيره المبينة نه المنة قبل كان منشا هذه البينة فممن شئت في سقوط الجباية في الصوة السابقة الى لالة جوبا الاذن لانها  
فيها يجوز غير النضر وفما منع لالة الاذن في المسالك جامع المقاصد القواعد الاولى ان يقال ان النضر باذن ذي النحر في النضر  
الخروج منها انقل عنه شيا حكم العرف ولاننا نجمع ما لا غير نفقة غير جباية شرعا فيعمل على الفسخ كما امر النضر الى البيع شرعا لاجتماعها  
فيها واما ان يكون اذ ذى النحر بالشرع في اجازة واسقاط الجباية فيمكن الاستشكال فيه لان الثابت بالنظر في الاجماع ان النضر فيما انتقل اليه الجباية  
وليس الاذن من ذلك انما حكم بالسقوط في النضر عن ذنبه لا لاجل تحقق الاستقامت في جباية بالاذن بل لاجل تحقق المسقط لا عرف من ان  
النضر الواقع باذنه صحيح فاذا في السلوك على يد له فرع مرجعه عن ملك الشئ معقلا للموقوف اذ ذى النحر في نظره ان الموقوف بيع له من لا يقطع  
به حق الرضا في الرجوع قبل البيع نعم يمكن القول باسقاطه ببيع مرجعه فبعضه للموقوف باعقده فانه ليس يادون من رضاه في بيعه الجباية  
وقد صرح المطو بانه اذا علم رضاه ببيع بوطى المشتري سقطت جباية وبوئذ رواه السكوني في كونه له رضاه على البيع التزاما بهذا القول لا مع  
قوة مسئلة انما ان البيع بملك باعقده لا اثر له في ملكه بسبب القعدة على رفع سبب الجباية حق لصاحبه ملك الاخر وحكي المحقق في عم  
عن الشيخ نوقف الملك بعد القعدة الى نفضا الجباية واطلانه بملك الجباية المحقق المشتري صرح في الخبر بثبوت ذلك لكن انتم هذا القول  
في ملكا البيع بالعقد وبعد الجباية بمعنى كسفت والنقل خلاف ماخذ ان النافذ القعدة الغرض من الجباية الاستدراك وهو لا بناء على الملك  
او ان غاية الملك النضر للمنع في زمان الجباية واما قطع الشئ بملك المشتري اذ انقضت الجباية واما ان الجباية نوقف الملك على انفسا النضر  
انتم فان في هذا الكلام شبهة من وجهين اولي عد توقف ملكا المشتري على انفسا الجباية عند الشئ بل لا اخذ المذكور صريح عدم  
من غير الشئ قد سر في الخلاف المبسوط ان يحكى خلاف العقد ثبت بغير الجباية القبول ان كان مطلقا فانه يلزم بالانتماء ايضا  
لكن بما فيه قول ابن الجبلة معا بلا نقول الشيخ واللازم نقل كلام الشيخ بالابدان وان كان مشروطا يلزم بانفسا الشرط فان كان الشرط  
لها او للبايع فاذا انقضت الجباية ملكا المشتري بعقد المتقدم وان كان الجباية المشتري هذا الملك للبايع من الملك بغير العقد لكنه لم  
ينقل الى المشتري حتى ينفذ الجباية فان انتقل الجباية ملكا المشتري بعقد الاول انتم في هذا الكلام كما قبل هو الكسفت يمكن الجمع بين  
زوال ملكا للبايع بمعنى عدم حوله بعد ذلك البيع نظرا لزوم العقد من طرف الاصل اذا وقع مع الفسخ وبين هذا انتقاله الى المشتري  
بحسب الظاهر فيقضى جباية فاذا انقضت ملكا بسبب العقد الاول بمعنى كسفت لانفسا عنه فبطلت نفضا الجباية المشتري نظرا لاجتماع  
الفسخ ولا يردح عليه ان اللازم منه بقاء الملك بلا ما لك حاصل هذا القول ان الجباية بوجبه من ملكا الملك يمكن حمله على ارادة  
الملك لللازم الذي لا خلاف له لانه لا يوافق المنة ولذا عبرت غاية المراد بقوله ويلوح في كلام الشيخ نوقف الملك على انفسا  
الجباية ولم يثبت ذلك ليه صرحا وقال في المبسوط البيع ان كان مطلقا فغير مشروطا فانه يثبت بغير العقد يلزم بالنظر بالابدان وان كان  
مشروطا يلزم بغير العقد بغير العقد ان كان مقبدا بشرط يلزم بانفسا الشرط انتم في ظاهره كظاهر الخلاف عدم الفرق بين جبا  
البايع والمشتري لكن قال في باب الشفعة اذا باع شفعما بشرط الجباية فان كان الجباية للبايع او لهما لم يكن للشفعة الشفعة انما

قالت  
انما ملكا المنفعة  
تابع لملك العين  
بموجب

جمله

جباية

بجانبه انتقل لذلك ان كان الشئ في جباله لانا الملك يثبت الشئ بنفس العقد له المطالبة بعد النجاء وحكم خيار المجلس الشرطي لا يرد  
على ما قصدنا واصل هذا ما خذنا نفد من النسبة ذبل عبارة الدوس وهذا ولكن على قدس سرته السراير اذ في مجموع الشئ كما ذكره في الخلاف ويمكن ان  
يسطر من مواضع من البسط ما يوافق المثل اسئلة في مواضع على المنع من النصف في ما النجاء بان قبله بطا لا يخفى في النجاء انما في مسئلة بيع  
هذا العقد من على غير صاحبه المجلس في مسئلة رهن ما فيه النجاء للبايع فانه لو قال بعدد الملك من قبل المنع في بطا لا يخفى في النجاء انما في  
الغلبيل بوجوه الابع في مقادير العقد المفقود كما ترى منها انه ذكره بان البصير جوا نباع المتصافين ما نباع المجلس لان شرعها في البيع قطع النجاء  
مع انه لم يصح في باب هذه البيع التي يخفى به الرجوع فيها لعدم وقوعه الملك فلو قال قوله النجاء بمقالة المثل لم يصح الباع ثانيا لو فوضه غير الملك  
على ما ذكره في الهبة وربما بنسبة البسط انما في الشئ انما اذا صا احد المتبايعين في النجاء مقدا حيث حكم بان النجاء في الاجاء والفتح لانه  
ليس بان بدأ ملك لان الملك قد سبقوا العقد انما في النسبة لا يخفى عن ما مل من لاحت با ناع العبا وقال ابن سبيل سرته في الجامع على ما حكم  
عنه ان البيع بملك بالعقد بان نقضا النجاء وقبل بالعقد لا ينفذ نص في الشئ لا بعد ان نقضا النجاء الباع انما في قد تقدم حكاه في النفق  
عن ابن الجندب ايضا وكيف كان فالأقوى هو المثل لعموده حل البيع اكل المال اذا كانت تجارة من راض غير ما ظاهر كون العقد له نامة جوا  
النصف الذي هو من لوازم الملك بدل عليه لفظ النجاء فلوهم البع النجاء وما دل على حوا التطر في التجارة في زمان النجاء الى ما لا يحل له قبل ذلك  
فانه بدل على الحل بعد العقد من النجاء الا ان يلزم بانه نظر حل على المطلقة الرجعية التي يحصل الرجوع في بدل عليه ما تقدم اذ البيع النجاء  
بشرط رد الثمن من كون نماء البيع للشئ في نفقة منه فكيف في ذلك غير ثبوت للزوم هو الملك الا ان يلزم بعد كون ذلك من شرط النجاء بان  
باب شرط انقاس البيع بر الثمن وقد تقدم مسئلة بيع النجاء بان هذا الاحتمال ما يشهد به بعض المتأخرين ان لكن تقدم انه بعد النجاء في  
او بقاء النماء في مورد الرأية نماء البيع زمان لزوم البيع لان النجاء مجرد مثل الثمن ان ذكرنا ذلك المسئلة ان النجاء في بيع النجاء المفقود  
عند الاحتال ليس شرط واحد في الرأية في ذلك بيع النجاء الا ان الرأية قابلة للعمل عليها لان يملك باطلافة الشامل لما اذ حصل النجاء من اول العقد  
في نفقة مقيدا بر مثل الثمن هذا مع ان الظاهر ان الشئ يقول ان توقع النجاء المنفصل البع وربما يملك النجاء الوارد في النفقة وهي بشرط  
الانسان شيئا بنسبة ثم يبعه باقل منه في ذلك الحول بعد ذلك لانه لا يملكها من هذه الحجة لان يبعها على ناعها الا وان كان في خيار  
المجلس والجوا الا ان يبعه عليه مسقطا انما انفا فافا وقد صرح الشيخ في البسط بجواز ذلك مع منع بيعه على غير صاحبه المجلس بعض  
هذه النجاء يشمل على فراق بينا شربها المذهب المثل صحيح بان يباع عن الرجل يبيع المتاع وبشرية من صاحبه التي يبيعه قال  
نعم لا بأس به فلت شري متاعه فقال ليس هو متاعك لا بفرك ولا غنم فان في ذلك دالة على انتقال البيع قبل انقضاء النجاء ولا  
استنباس لها البع عند التامل لما عرفت من ان هذا البيع جاز عند القائل بالتوقف سقوط خيارا ما بالنواطي على هذا البيع كما عرفت من  
به من البسط وذب بذلك عن الاشكال المنقد نظره سابقا من ان الملك اذا حصل بنفس البيع الثاني مع انه موقوف على الملك للزم الدروا  
على من صحيح البيع الذي يتحقق به الفسخ فيمكن ان يكون سؤال السائل بقوله اشري متاعى رجهه ركوز منه الشئ عند من عدم جواز  
البيع قبل الاخر في ويكون جواب الامام م مبني على جوابه على الباع لان نواطه ما على البيع الثالث اسقا النجاء من الطرفين كما في قوله  
البسط بقوله ليس هو متاعك اشاره الى انتقال البع بالشراء انما انتقل البع بعد رجوعه من ملكك بنواطه كما على المعاملة الثانية لفظ  
النجاء كما لا يتفق العقد هذا المعنى فانه في الوضوح ان ما مل في فقه المسئلة ثم لو سلم ما ذكره الدلالة والاستنباط لم يدفع به الا القول  
بالتوقف دون الكشف كما لا يخفى مثل هذه الرواية في عدم الدلالة ولا الاستنباط في صحة مسلم من رجل ناه رجل فقال لا يبيع متاعك  
اشريه منك بنقد او بنسيئة فانما لوجه واحد فالجواب بان ما شر به منه بعد ما يملكه فان لفظ ان قوله انما بشرية النجاء اشاره الى ان  
هذا ليس من بيع ما ليس عندك وان جعله بكن قبل استنباط البيع مع الاول فقوله بعد ما يملكه اشاره الى استنباط العقد مع الاول كما يظهر من  
قوله في النجاء اخر وار في هذه المسئلة ولا يوجب البيع قبل ان يبيع مع ان الغالب في مثل هذه المعاملة قيام الرجل الى مكان غير النجاء  
منه المتاع رجوعه من له لبيته صاحبه التي طلبت ذلك قبل ان العقد الاول بالتفرق ولو فرض اجتماعهما على واحد كان فرضه لبيع شيئا  
بمقتضى الباع والاعراف على سقوطه خياه وبسقط خيار الشئ بالتعرض للبيع بالجملة ليس في قوله بعد ما يملكه دالة على ان ملكه بنفس العقد  
مع انها على تقدير الدلالة يدفع النقل لا الكشف كما لا يخفى ونحوه في الضعف لا استدلاله كره بما دل على ان مال العبد الشئ لشره بكم  
او مع الشئ او علم الباع من غير يقيد بانقضاء النجاء اذ فيها ان الكلام مشوبان بثبوت مال الشئ على ثبوت العبد وانما يدخل في  
شراء العبد خواتم ملكا لصدم ملك ما لمع ان الشئ لم يثبت منه هذا القول النجاء المقتضى بالملك بالطلاق الرأية انما في  
الباع النجاء كما ترى اشد ضعفا من الكلام ما قبل ان المقتضى للمعاذين والله في رفع الرأية عليه نقلا لكل من الثمن والمقتضى في العقد فهد





الشرع حيثما انكسر تركان له خبا فاشاع هلك فزال من ليس خبا لانه قد استقر عليه لعقد الله له خبا ما استقر عليه لعقد الله فان كان  
الحيا للبايع دون الشري كان الناع قد فضله لشري هلك بده كان هلكه فزال البايع دون الشري لان العقد منفر عليه لازم  
ونزها علم انه يمكن بناء على فهم هذا المناط طرد الحكم في كل خبا فنثبت لفاعله المعرفه من ان التلف في زمان الحيا يمتد لا خبا من غير  
بين فاسم الحيا ولا بين الثمن والتمس كما يظهر من كل ما خبرنا من احكام الاحكام بل نسب خبا الى طلاق لا خبا فانه من احكام الفسخ  
ينقل الضمان الى البايع اذا لم يكن له خبا انه في ظاهره كفايه مطلقا لانه في عقد ضمان الشري للبيع المفوض نحو كلامه قدس سرى في المعنى  
وفي جامع المفاصل شرح قول المصنف ولو ما نزل لثا الصرا والامه الدله فلا شيء وكذا لو تعيب عند قبل علمه فان تعيب الحكم بما لم يعلم  
غير ظاهر لان العيب في العقد بعد علمه يكون كذا لان يقال انه غير مضمون عليه لان ثبوت خبا به ولم اظهر كلام المصنف وغيره في ذلك  
وفانه شرح قول المصنف قدس سرى ولا يفسد الحيا بغير العيب مضمون طلاق كلامهم انه لو تلف البيع مع خبا العيب الشري انفسح البيع  
الحيا بالشري ثم ترد فيه في خبا الرتبة وفي المالك مسئله ان العيب لا يمنع من ايراد العيب القديم وان احدث في ايام خبا الحيوان  
مضمون على البايع قال كذا كل خبا يخص بالشري عن جميع الجهات مسئله ان تلف البيع بعد التملك مع خبا الناع من البايع سندا  
الى عموم فاعده تلف البيع قبل الضمان لان هذه الفاعله معاضه بفاعله اخرى هي ان تلف البيع للحيا الخاص بالبايع فزال الشري فان  
الظاهر جعل هذه فاعله كونها مسئلة بين الاحكام صرح بخلاف المحقق جلال الدين في حاشية الرضا واسطره بعد ذلك الخصلة  
بما بعد الفسخ معرنا بعمومها من جهات اخرى ط هذه الكلمات عدم الفرق بين فاسم الحيا ولا بين الثمن والعيب ولا بين الحيا الخاص بالبايع  
الخاص بالشري لانه في الرضا في الاما في ان التلف في هذه الحيا من لا خبا له في مضاع الكرامة ان قولهم التلف في هذه الحيا يمتد لا خبا لانه  
لا خلاف فيها ثم ذكر فيها سبعا للربا في ان الحكم في بعض افراد المسئلة مطابق للفاعله لكن الانضاف انه لم يعلم من حال احد من مضاع الانفا  
الحزم بهذا التعميم فضلا عن انفا في علمه فان قولهم التلف في زمان الحيا هو الحيا الزمان وهو الحيا الذي ذهبنا الى ان يوقف لذلك به  
على انفسائه لا مطلقا للحيا بل لثمن الحيا الرتبة والعيب نحوها الاخرى انهم انفقوا على انه اذا ما ان العيب يمتد على البايع  
لو كان الموت بعد العلم بالعيب لا ترى ان المحقق في الثاني ذكر ان لا فسخا من العيب الحيا اذا كان في خبا الشري كان من ضمان البايع اما ما نقلنا  
عنه سابقا في شرح قوله ولو بقيت قبل علمه فهو مجرد احتمال حيث عرفنا به لم يظهر في شيء مع انه ذكر في قول المصنف بان البعوت وكل عيب  
يحدث في البعوت بعد الفسخ قبل انفسائه الحيا فانه لا يمنع الرتبة الثالثة ففي ذلك الاحمال على وجه الحزم حيث قال الحيا الواقع في العيب اريد  
به خبا الحيوان وكل خبا يخص بالشري كخبا الرتبة وهل خبا العيب الرتبة كان بعد القول به خصوصا على القول بالبعوتية لا خبا العيب  
لان العيب لم يحدث يمنع من الرد بالعيب القديم قطعنا انهم في ذلك يعلم حالنا نقلنا عنه خبا العيب فلم يبق في المقام ما يجوز الركون  
الاما اشترنا البه من ان مناط خروج البيع عن ضمان البايع على ما ينشأ من قوله حتى ينفضي شرطه وبصير البيع للشري هو انفسائه الحيا الشري  
الذي يطلق عليه لشرط في الاحكام وصيرته البيع مخصصا بالشري لا زما عليه بحيث لا يقع على سلبه عن نفسه قبل ان كل من له شرط وليس  
المعوض الذي حصل له لا زما عليه فهو غير ضامن له حتى ينفضي شرطه بصير مخصصا لا زما عليه في الاعمال على هذا الاستظهار اما في  
مقابلة القول مع انه يمكن منع لانه هذا المناط المستنبط عليه في العصبه لا خصصا بما كان للشرط لحد كون البيع لا زما على الشرط  
ثابنا من اول الامر كما يظهر من لفظه حتى يظهر في الابدان وهذا المعنى يخص خبا الحيوان والشرط ولو كان منفصلا لبناء على البايع  
منه ليرد ولو قبل حضور زمان الشرط ولذا ذكرنا جربا في الخلاف في المسئلة بيننا في بيع في اما العيب الرتبة وفي خلاف الشرط  
نقلنا من الشري بعض اصفه في وجوب الترتل عند ظهورها بعد لزوم العقد والحاصل ان الرواية اسماء الضمان الثابت قبل الفسخ  
الى ان يصير البيع لا زما على الشري هذا يخص بالبيع الترتل من اول الامر فلا يشمل الترتل المسبوق باللزم بان يكون البيع ضمانا للشري  
القبض ثم يرجع بعد ذلك الترتل الى ضمان البايع فانصح بذلك ان العصبه مخصصة بالحيا الثالثة على ما علم في خبا الحيوان ثم ان مؤد هذا  
الفاعله انما هو ما بعد القبض اما قبل القبض فلا اشكال ولا خلاف في كونه من البايع من غير انفا وان لا خبا فانه يشمل هذا الفاعله  
خبا الناع ما عدا الحكم للثمن والتمس بان يكون تلف الثمن في مذهب البايع الخاص فزال الشري فهو غير مسئول عن المالك الذي انفسد  
وبشله فاحياه الدوس لم ينفذ مضافا الى استصحاب ضمان الشري الثابت قبل القبض فهو مخرج من جرابه مع فسخ الفاعله  
الضمان فزال المالك خرج منه ما قبل القبض مدفوع بان الضمان الثابت قبل القبض وبعد مده لثمن البايع فزال المالك لفاعله  
المراد به انفساخ العقد ودخول المعوض في ملك صاحبه لا صلى وتلفه فزال نعم هو مخالف لما علم الانفا وحيث ثبتا لفاعله  
قبل الفسخ لا يصلح بانها بعد الفسخ مده لثمن نعم يعني هنا ان هذا مفسد لكون تلف الثمن في مذهب البايع لبيع الحيا بالشري فيفسخ البيع

شرح



ببطلان العقد  
ببطلان العقد

ما زال العقد  
ببطلان العقد

ببطلان العقد  
ببطلان العقد

ببطلان العقد  
ببطلان العقد

ببطلان العقد  
ببطلان العقد

الامر من عليه الظاهر غير مراد وان اردت عدم السلط الى الملك على ما انقل اليه اذا كان للسلطان خبا فلذا لا يجوز له ان يفسد بغيره من غير  
 الدليل المخصص وهو سلطنة الناس على موااليهم بالجملة فلم اجد لهذا الحكم وجها معتمدا ولم اجد عنونه من غير وجه مستلزم فان  
 عد لا يفسد الخبا بثلث العين وهذا الكلام ليس على طلائع كما اعترف به جامع المقاصد فان رجلا افراد الخبا خبا الناجب له مطلقا  
 قبل القبض والخبا المخصص بعد ومن المعلوم ان ثلث العين مع موجب نكاح العقد فلا يفسد خبا فيكون المراد بالثلث مع بقا العقد على حاله  
 لا بوجوب سقوط الخبا وبقياء اخرى ثلث العين في ملك من في يد لا يفسد به خبا ولا خبا صاحبته هو كل لان الخبا كما عرفنا غير ملك  
 فتح العقد معلوم ان العقد بعد الثلث قبل الفسخ ولذا بشرع الا فان اخرج انفاقا فلا يفسد بهذا الملك بعد الثلث لا مفيد بغيره بقا  
 اللهم الا ان يعلم من خارج ان شرع الخبا يدفع ضرر السيرة على نفس العين فينتفي هذا الضرر بثلث العين كما في العيب فان نحره بين الرود والارش  
 لان الضرر على العيب ضرر ولو مع اخذ الارش فذا ركة الشارع بملك الفسخ والرد فان ثلث نفق حكم الخبا او بقاءه اذا كان لبل الخبا مضوا  
 بجواز الرد لا بالخبا انخص ثبوت الخبا بصوت المخوف الراد المتوقف على بقاء العين هذا مع قيام الدليل على سقوط الخبا بثلث العيب المثلث فيه  
 فلا يرد عند طراد تلك الحكم نعم هنا مواد ثبوت الخبا مع الثلث يظهر منهم العدة كانه العلامة قدس سرته باب المراجعة فيها وظهور  
 كذب لبائع من جهة الخبا راس المال بعد ثلث الشارع بل في المبسوط وبعض اخر لم يرد ان الراد انما يخفى مع بقاء العين في خبا  
 الى ما ذكرنا من ان الثابت هو جواز الرد فيحصل الفسخ بصوت المخوف لكن قوي في المسالك جامع المقاصد ثبوت الخبا لوجوه المقتضى عند الشارع  
 كانه في المحقق الثاني في سقوط خبا العين بثلث المخوف في ذلك قبل العلامة في المذكورة عند جامع نقل المصنف العين غير ملكه بعد  
 امكان الاستدلال وهو عند الخبا مع الثلث والا فوي بقاءه لان العدة فيه نفق الضرر لا يفسد فيه بقاء العين وعدها في  
 اطلاق قوله وهم بالخبا اذا دخلوا السوف مع انه لو استند الى الاجماع امكن الملك بالاستصحاب الا ان يدعى انعقاده على السلط على  
 فيحصل بصوت البقاء والخوة جامع المقاصد بخبا العين في الرد خبا الرؤية ومن مواضع الرد اذا جعل المتعاقدان بالخبا على  
 ارادتهما السلط على مجرد الرد المتوقف على بقاء العين لانه اذا فرض الفسخ من الخبا الرود والاسترداد بعد الفسخ بصوت البقاء  
 والتمسك من الرد والاسترداد وان كان حكمه في خبا المجلس ليجوز الا ان الحكم اعم مواد حكمه اذا كان الدليل بقبضتي العوضين اذ كان  
 اطلاق جعل المتعاقدين في هذا على وجه الضرر في الكلام واستظهره من بعد ثلث الفسخ لا بالرد والاسترداد من هنا يمكن ان  
 بعد بقاء الخبا الشرط بر الثمن في البيع الخبا اذا ثلث لم يفسد عند الشارع لان الثابت في شرائها هو التمسك من استرداد البيع بالفسخ عند  
 رد الثمن لا السلط على مطلق الفسخ المشرع مع ولو صدق الثلث لم يفسد الزم بذلك وتعرضه من هنا يمكن ان يقر هذا المقام  
 وان كان مخالفا للثمة بعد ثبوت الخبا عند الثلث لانه موضع لعل الدليل اذ لم يدل له الخبا من الاختيار والاجماع الاعلى السلط على  
 الرد والاسترداد وليس فيها التعرض للفسخ المتحقق مع الثلث بغيره واراد ذلك لفسخ الخبا غير معينة في كلام الشارع لما عرفت في اولها  
 الخبا من ان استعمالها في كلام بعض المتأخرين ثم لو دل الدليل الشرع على ثبوت خبا الفسخ المطلق لاصحوا الثلث جعل الملك  
 منها خبا الفسخ بهذا المعنى ثبت مع الثلث بقاء والله العالم **مسئله** لو فسخ الخبا فالعين في يد مضموها بخلاف على الظاهر لانها كانت  
 مضمونة قبل الفسخ اذ لم يلزمها نافيها الا في مقابل العوض الاصل بقاء اذ لم يثبت ما يدل على ضمانا له بكونه بدل الفسخ مانه اذ  
 الفسخ انما هو من قبل التعرض للملك ضمانا قبل الفسخ بيان عدم ما يفسد كونها امانة ما الكبة او شرعية بكونه مضمونة برض  
 المال ويجعل الشارع اذ ان الشارع الفسخ لا يفسد في بيع الضمان البدك في القبض بالسو ورجح لك اني هو على البطلان والى انها  
 فيضت مضمونة اذا بطل ضمانه بالثمن المتي بغير ضمانه بالعوض او افي هو المثل والقيمة كانه البيع فاسد هذا ولكن المسئلة لا يخرج عن  
 اشكال اما العيب في المضمون عليه فهو ضمانها او كونها امانة اشكال فانه كره من انه فيضها فيض ضمان فلا يرد الا بالرد الى مالكها ومن ان  
 الفسخ لما كان من قبل الاخر فركة العين في بدتها مشعرا برضاها المقتضى للاستبنا وضيقه مع صدق ان يفسد هذا لا يفسد الامر الثاني في الله  
 هذا بعض الكلام في الخبا احكامها والى ان في محول الى الناظر في كليات الفقهاء **مسئله** في الفسخ في العقد النسبة فان ذكره ينقسم الى  
 الناجب والتفديم احد العوضين الى رتبة انما بيع حاضر بالخا هو تفديم بيع الموهل بالموهل هو بيع كالكال بالكال وبيع حاضر بالقر  
 الموهل هو النسبة وبيع الموهل بالخا هو التملك والمراد بالخا من كل واحد بالموهل خصوص الكلي **مسئله** اطلاق العقد بقبض  
 التفديم حلة المذكورة بان قبضه العقد انتقال كل من العوضين الى الاخر فيخرج عن العهد متى طويلا صاحبها يكون المراد من التفدي  
 عدم حق المشرع في تأخير الثمن والمراد المطالبة مع الاستصحاب بان يكون قد بدل الثمن او مكن منه على خلاف الذي في زمانه وجوب تسليم  
 الثمن على المشرع بدل على الحكم المذكور ايضا الموثق في رجل اشترى بخا ربه بغيره في ثمنه فافا لم يفسد ببيع الثمن اذا لم يكونا شرطا فهو



في نقل النسبة

٣٣

فقدوا شرط الجبل الثمن كان فأكيد المقتضى لاطلاق على البناء على ما هو الظاهر من هذا الشرط زيادة عدم الماخلة من غير  
 نفاذ المطالبة لان الجبل يدفعه من دون مطالبته لا يكون ناكداً لكنه خلاف مقام ذلك الشرط الذي هو محط نظر المصنف مع ترجيح عدم  
 المطالبة في زمان استحقاقها الى انقضاء هذا الشرط في هذا المقدار من الزمان وكيفية ذلك ان النسبة في الدوام فان الشرط  
 بثبوتها اذا عين زمان لنفاذها في المشرق وقوى الشبهة الثانية بثبوتها مع الاطلاق ايضا بصرفه عند تعيين الزمان داخل في  
 اوله منه وهو حسن ولا يفتخ الاطلاق عند تعيين زمان الجبل لان الجبل المطلق معناه الدفع اول وفان كان مكانه حراً ولا  
 عاقبة الى نصب الجبل هنا بصرفه عما كان الاجبا على الجبل لان المقص هنا بثبوتها بعد فوات الجبل مكن اجبا به لم يمكن  
 او لم يجز فان مسئلة ان ثمره الشرط بثبوتها معناه او بعد تعذر اجباؤه على الوفاء مسئلة اخرى مضى الى عدم جريانها في مثل هذا  
 الشرط اذ قيل ما ان انقضاء زمان نفاذ الثمن لا يجوز الاجبا وبعد لا ينفذ لانه غير الزمان الشرط فيه لانه مسئلة يجوز ان يشرط  
 الثمن هذه معبنة غير محتملة فهو لا مصداقاً للزيادة والنقص الغير الشائع فيها فلو لم يجز ذلك بطل الخلاف ظاهر للضرورة اذ  
 السلم الذي هو عكس المسئلة على وجوب تعيين الاجل عند جواز السلم لا ديار وحشا ولا فريضة الاجل المعين بين الطرفين  
 الاسكا في البيع من الناحية ثلث سنين وقد استشهد به بالنسبة في بعض الاجا مثل رواية احمد محمد فليكن لا يصح ان يرد الجرح في  
 بعض الجبال الى ان قال اما اذا بعام نسبة كان اكثر للرجح فقال نعم بناخر سنة فليكن بناخر سنة قال نعم فليكن بناخر ثلث سنين قال لا  
 المحكي فرفق لا لاسماعيل بن علي انه قال لا لاجل الرضا ان هذا الجبل يقع منه على الناس ثابت زوقا له اذا اردت الخروج فخرج فليكن  
 مضطربا وليس للناس يد من مناشيم فلا تدع الطلب فليكن انهم قوم ملا ونحن نعمل الناخر بناهم بناخر سنة قال نعم فليكن  
 قال لهم فليكن ثلث سنين قال لا يكون لك شيء اكثر من ثلث سنين هذا الجرح لا ارثا لا يخرج بفضلا غير الفسا وهل يجوز الا فرط في المناخر  
 لم يصل الى عند يكون البيع سفيها والشرء اكلا للزمان الباطل فيه فحاشا فانه الدوام لو نأد الاجل الى الا بغيره لبيانها بغيره انما  
 سنة ففي الحق نظر من حيث خرج الثمن من الانقضاء في الاجل المضبوط وحلوله بثبوت المشرق هو افرق فافريه هو الا فرق في زمانه الدقة  
 ولو كان هو جلا لما ذكرها بهجها لانقضاء ثمره جوده بالمعاضة عليه بغير البيع بل بالبيع كما انقضاء كره نعم بغير الكلام في انه افرق  
 الاجل شرطاً بثبوت المشرق كما ان شرطاً ما زاد على ما يحمل بقاء المشرق ليه لغوا بل بما لا يشرع حيث ان اشرع استط الاجل بالموث  
 والاشراط المذكور يصح ببقائه بعد فكون فاسدا بل بما كان مصداقاً وان زاد المقدار المحمل للبقاء كان شرطاً مدحه فافهم ثم ان  
 المستبرع بغير المدة هو ديبته في نفسه ان لم يعرف المتعاقدين فيجوز التاجيل الى انتقال الثمن في بعض ارجح كالتبريد والمهجر او نحوهما  
 بغير مرفعة المتعاقدين بها حين العقد جهتها اقولها الثانية في اللدوس جامع المقاصد لقاعدة نفى التبريد بنا احمل الا كفافي في اللدوس  
 هذه الاحال في موطنة نفسها كازار البلدان مع عدم مرفعة المتعاقدين له شراء وزنه مثلاً بعباً بلدهم ووان لم يعرفه هذا  
 استظهر ذلك من كره ولا يخفى ضعفه في هذا الاحتمال اذ المتعاقدين في نفسه غير محتمل مقام بشرط بقاء المعرفة والمراد بالاجل الغير القابل  
 للزيادة والنقصه ما لا يكون قابلاً للتخلف نظر المتعاقدين لانه الواقع لئذا اجمعوا على عدم جواز التاجيل للموت فلا يقع منه مضطرب  
 نفسه مضطرب عند غير المتعاقدين لا يجهل ايضا وما ذكره فينا بغيره جواز الشراء ببلد مخصوص لا نقول به بل المعبر فيه بالطلاق في المشرق  
 عرفا كما تقدم في شرطه فهو من رط النذرة اختياراً حيث قال الجواز الناقيب بالتبريد والمهجر لانه معلوم عند القامة وكذا الجواز الثاني  
 ببعض اجبا اصل الدية اذا عرفه المسلمون لكن فالعبد لك ممل بغيره معرفة المتعاقدين في بعض الثانية نعم وقال بعضهم لا وسوا غيرهما  
 او لا ووعرنا انهم كفيتم الاوى غيا معرفة المتعاقدين والنفائهما الى المعنى حين العقد فلا يكفي معرفة بغيره عند اللقائ والتمتاض  
 لوانع بغيره لا وبان يدفعه مؤجلاً ففي المبسوط والسرار من اكثر المتأخرين انه لا يصح حلاله المبسوط وغيره بالجهل كما لو باع اما هذا الصبر  
 اما في ذلك وبطل عليه بغيره ما رواه في الكافي انه قال لرساوم ثبوت احد ما جلا في الاخر نظره فليس احدنا قبل الصفقة وبوتها  
 ورد في النهج شرطه في بيع غير صحيح في بيع بناء على غير ما يذلل في الاسكا في كراهية النسبة انه روي عن النبي انه قال لا اجل صفقة  
 في واحد قال ذلك ان يقول ان كان بالثمن فكذا وان كان بالثمن فكذا انما الا ان رواه عن عبد بن قيس عن النبي انه قال لا اجل صفقة  
 من باع سلعة ما لم يثنها كذا وكذا ابد ابد كذا انظر في هذا ما ياتي في ثبوت وجب صفقة ما واحد فليس لالا فلها وان كانت نظره في روات  
 السكران حجة في رايه عما يابان هاتين في رجل باع سبياً وشرط طين بالثمن كذا او بالنسبة كذا فاخذ المبيع على ذلك الشرط  
 فقال او باطل الثمن ما بعد الاجل فيقول ليس لالا فل الثمن في الاجل الذي بطله نسبة في جماعة من الصحابة والاسكا في كراهية  
 النسبة انه روي عن النبي انه قال لا اجل صفقة في واحد قال ذلك ان يقول ان كان بالثمن فكذا وان كان بالنسبة فكذا العمل بها في البيع

في نقل النسبة

في نقل النسبة

ثوبه بالعدل

شولا الفول بالطلان فالاول بيعا للخصم لا فضا على نقل عبادة هو لا من ذل سنا احد القولين اليهم فالان المنفعة لا يبيع باجلين على  
 الخبر كقوله هذا المناع بدهم نقدا وبدهين الى شهر وسنة وبدسم الى شهر وبدهين الى شهر فان شاع ان اشيا على هذا الشرط كان  
 عليه فل الثمنين في اخر الاجلين وهذا الكلام بمحمل التحريم مع الصحة وبمحمل الحمل على اذا تلف المبيع فان لا لزوم مع فرضنا البيع بالافل  
 الذي يبيع به نقدا لانها فبعة ذلك الشيء ومعنى قوله في اخر الاجلين انه لا يربط على الاقل ان ناخر الدفع الى اخر الاجلين والمراد جواز  
 اناخر له ما البائع بذلك بمحمل اذا الكراهة كاعتظ البعد قد سره في المناصرا بان لا يكره ان يبيع بثمنين بقبل ان كان الثمن نقدا  
 وبأكثر ان كان ثمنه وبمحمل الحمل على في شرط زيادة الثمن مع ناخر الاجل لكن لا يبعد العقد كما سبقي وغر الاسكان انه بعد ما نقدا  
 عنه من ينوي الظاهر في التحريم فالو عقد البائع للمشتري كان جعل الثمن الباهل لم اخل للمشتري ان يقدم على ذلك فان فعل هلك  
 السلعة لم يكن للبائع الا اقل الثمنين لا جازنه البيع به ولو كان للمشتري الخيار في ناخر الثمن الاقل لانه في كرها البائع بالتمتع الا في غير  
 زيادة على الثمن الاقل في النهاية فان كره المناع باجلين نقدين على الخبر مثل ان يقول بعتك هذا بدنيا او درهم عاجلا او الى شهر وسنة  
 او بدنيا او درهمين الى شهر وشهرين او سنتين كان البيع باطلا فان مضى البتة اذ كان ثمنها كان للبائع فل الثمنين في اخر الاجلين  
 وعن موضع من ائمة قد قلنا ان ثمنه ببيع باجلين ثمنين كقوله بعتك في كذا وكذا الى اخرى بكذا بقتك فان رضيا باقائه كان البيع  
 اقل الثمنين في بعد الاجلين بقبل اجماع الطائفة وغرسا لما على باجلين وهو ان يقول بعتك هذا السلعة في عشرة ايام بدهم الى  
 شهرين بد هين كان باطلا غير معتد هو المحكي في الصلاح غير القاضي في بيع شيا باجلين على الخبر مثل ان يقول بعتك هذا بدنيا  
 او درهم عاجلا او بد هين او بدنيا الى شهر او شهرين او سنتين او سنين كان باطلا فان مضى البتة اذ كان ثمنها كان للبائع فل الثمنين  
 في اخر الاجلين وقال في ثمن بعد نفوذة المنع ويمكن ان يقال انه رضى بالثمن الاقل فليس له الاكثر في البعد الا لزوم الربو اذ سبق في الزيادة  
 في مقابل ناخر لا غير فاذ صير البعد لم يجز الاكثر الا فل انتم في الدرس ان لا يربط على لزم الاقل يكون لنا خبر جازم من طرف  
 لازما من طرف البائع لرضا بالافل في الزيادة وبذلك ورد النهي عنه وهو غير مانع من صحة البيع انتهى قول كنه مانع من لزوم الاجل من طرف  
 البائع لانه في مقابل الزيادة السافطة شرعا الا ان يقال ان الزيادة ليست بمقابل الاجل بل هي في مقابل اسقاط البائع حقه من البعد  
 الذي يقضي به العقد او على طبعه لكنه دبا كما سبقي لان في المقابل لا يفيض في الاستطاعة كما حمل ذلك في مسائلنا لقصا ببيع  
 بعلمنا ان اسقطا الغيرة او حرته بل في ثمنه بالرجوع الى التبع في فلا يسخو البائع الزيادة ولا المطالبة قبل الاجل لكن المشتري لو  
 اعطا وجب عليه الثمنون اذ لم يثبت للسبب لمقابلته الفاسد حتى في الناجل حتى يكون الامناع من القبول قبل الاجل انما سقطا عنه  
 من البعد يمكن ان يصاحل الرواية على ان الثمن هو الاقل لكن شرط عليه ان يعطيه على الناجل شيئا اذا وهذا الشرط واسد لما سبقي  
 من ان ناجل الحال بزيادة دبا محرم لكن في الشرط لا بوجها لشرط كما عليه جماعة في حقل البائع الاقل ان فرض ان المشتري اقره الى الاجل  
 كما يقضي به قوله في رواية محمد بن فليس وان كانت نظره لفرض ثمنها على ذلك نزع صحة هذا الشرط او الباع لها ثمنها بعد هذا من  
 الجماعه قدس الله امرهم فان مضى البائع بينهما كل بمعنى ثمنها ثمنها على هذه المعاملة لم يجز في مقابل الناجل الوافع رضيا ما شئنا  
 على الاقل في المقابل و مرادهم من بطلان البيع الذي حكوا به او لا بطلانه بهذا الخصوص وعدم ثمنه لا اثر لمقصود عليه قد تلخص من جم  
 ما ذكرنا ان المعاملة المذكورة في طائفة الروايتين لا اشكال ولا خلاف في بطلانها بمعنى عدم مضىها على ما نقدا عليه ما الحكم باستصحاب  
 في الروايتين فهو حكم بغير مخالفة له فوفف حمل المال على الرضا وطبعه فيكون الاكل لا غير احوال كالا لياطل فيقع الاشكال في نفوذ  
 الروايتين لنا سبر هذا الحكم الخالف للاصل ثم ان الثابت منها على تقدير العمل بها هي مخالفة القاعدة في مودعا وما ما عدا كما اذا  
 جعل له الاقل في اجل والاكثر في اجل اخر فلا ينبغي الاستشكال في بطلانه بحرمه القياس خصوصا على مثل هذا الاصل في الضرر بالطلان  
 هنا غولا واحدا وحكي من غير واحد ما يلوح منه لك الا انك قد عرفت هو كلامنا غير واحد من تقدم للمستقلين وان لم يثبت ذلك في الدرس  
 الا الى المقتد قدس سره لكن غير اننا نحن في الاحتجاج على الفرق في الحكم بين المستقلين وهو طالحا اتفاقا ايضا وما بعد ما بينه وبين  
 تقدم من الخبر ثم اننا لعلنا في الخ ذكر في تقريب صحة المسئلة مثلها اذا قال المساجر نجاة التوبان خطه فارسابا فيهم  
 وان خطه وما قبله هين واجاب عنه بعد تسليم القصة بوجوها الى الجماعه مستقلة لا يوجب على المشتري دفع الثمن الموعود قبل حلول  
 الاجل وان طول الجماعه لان ذلك فائدة اشراط الناجل ولو نزع بدفعه لم يوجب على البائع القبول بخلاف بل من الرضا لاجماع طائفة  
 جامع المقاصد نائب السليمة لخالفا في بعض اعمامه وعلى الحكم في المذكورة في باب السلم بان البعد كما البيع بالزيادة فلا يكلف قبل  
 المنه و منه ثاملا يمكن قبل الحكم بان الناجل كما هو في المشتري فيضمن جفا للبائع من حيث لزوم المشتري لحفظ ما له فغنه جعله ايام

جمع في قوله  
 لا يوجب على المشتري  
 دفع الثمن قبل حلول  
 الاجل

كالودعي فان ذلك هو عرفا وبالجملة ففي الاجل هو صاحب الدين بلا خلاف ظاهر ما ذكرنا بغير الفرق بين الحال الموهبة بحيث انه ليس لصاحب الدين الحال هو على المديون وان دفع ايضا ما يتجمل من الاجل هو مخض بالشري لان ايراد القيد من اجله طلب النفقة في مقابل التجمل وان الموكل كالقاسم ان يجوز فيه الناحر لا يجزئانه لو اسقط المشتري اجل الدين كتاب الدين من التذكرة والعهود انه لو اسقط المديون اجل الدين فما عليه لم يسقط وليس لصاحب الدين مطالبة في الحال حلا في جامع لمقاصد بانه قد ثبت للتاجر العقد للارز فلا يسقط ولا في الاجل حقا لصاحب الدين ولذا لم يجز عليه القول قبل الاجل ما لو توفى بلا في الاجل فانه يصح ما لو توفى الناجل فانه يلزم وينبغي ان لا يسقط بغيرها لان التقابل في العقول لا في النذر انتهى وفيه ان الحق المشروط في العقد للارز يجوز لصاحبه اسقاطه وهو صاحب الدين لا يمنع من مطالبة من اسقط حق نفسه في باب الشرط من كره لو كان عليه من مؤجل فاسقط الدين الاجل لم يسقط وليس للمديون مطالبة لان الاجل صفة واحدة بل تابعه والصفة لا تفرد بالاستقار وهذا لو اسقط مستحق الخطه الجيد والدانير الصبيح يجوز والقصة لم يسقط وللشافعي وجهان انتهى يمكن ان يقال ان مرجع الناجل في العقد للارز الى اسقاط المطالبة في الاجل فلا يعود الحق باسقاط الناجل والشرط القابل للاستقار ما تضمن شيئا من قبل الاستقار بعد جعله لا شري له ولو شرط في العقد الشري من عيوبه يسقط هذا الشرط باسقاطه بعد العقد لم يقدر العيب ومضمون لو كانت بدون الشرط واما ما ذكره من ان صاحب الدين حقا في الاجل فلا لانه على المدعي موقوفه على ان الشرط الواحد اذا التحل في كل من البابين لم يجز لاحدنا اسقاطه لان الفرق في شرهما فيه ولم يسقط الحق بالنسبة الى نفسه لانه حق واحد معلوم بينهما فلا يسقط الا باقائه الذي عبر عنه بالتقابل معناه لا نقاؤا على ساق الشرط الراجع اليهما فلا يرد عليه منع صحة التقابل في شروط العقول لا في بعضها نعم لو صا الناجل حقا لله نعم بالدين فيمنع نقاؤها على سقوطه لان الحق معلوم بغيرها وما ذكره حسن لو ثبت التحل ثابت من شرط الناجل اذ لم يثبت العقد في جمع الى صاعدا لم يسقط لكن الظاهر عند المحققين ثم ان المذكور في باب الشرط من بيع التذكرة يغلب على سقوط اجل الدين بالاستقار لان الاجل صفة واحدة لا تفرد بالاستقار وهذا لو اسقط مستحق الخطه الجيد او الدانير الصبيح يجوز والقصة لم يسقط انتهى هذا ادخله ما ذكره خامع لمقاصد مسكت على ان كانا التمن بل كل من خالا او حل وجعل ما لك فبول عند فعدا لانه انما عا ضارا وطلما ادلا حوله على نزع ذمة حفظ ماله في ذمة الناس ملصون على انفسهم نوههم عدا الظلم والاضرار والظلم لا رغا فيه قبض الحاكم مع مشاعره وغلبة ضمانه على ماله مدفوع بان مشروعيه قبض الحاكم والاعلان ما ثبت لدفع هذا الظلم والاضر المحر عن المديون وليس له اختيار باع قبض الحاكم او الغرض في سيطر الوجوب على مالك الحق البديل لا شري له من يجهل عليه بيع ماله لنفقة عياله لا يسقط عنه الوجوب لقيام الحاكم مقامه البيع كغيره اذ امنع بغير حق سقط اختياره لرضا الحدب في الضرر بل موده كان في هذا القيد حيث نسمه من جند امنع من الاستسناد ان المور الى حقه الواقع في دار الانصاف وغرضيها فقال النبي للانصاف اذهب فلعها وارم بها وجهها فاسقط ولا يسه على ماله في مقتضى لفاعده بها الحاكم على القبض لان مناعه لرضا في القبض الذي يوقه ملكه عليه اصل القبض لم يكن يخففه منه كرها مع كون الاكراه يجوز بمنزلة الاخيار فان تعدد مباشرته كرها تولاه الحاكم لان السلطان في المنع بناء على ان المنع من بيع لو منع لاحد لو فله انه من منع بالا اختيار جاز للحاكم تولي القبض عنه من دون الاكراه وهو الذي حجة في جامع لمقاصد المحكي في اطلاق جماعة عنهم عدا غنا الحاكم وليس للحاكم مطالبة المديون بالدين في التمسك لعقده بانه عليه مع ضي المالك في ذمة غير السائر وجوب القبض على الحاكم بعد الامتناع عند الاجابة واستبعد غيره وهو محله لو تعدد الحاكم ففقد في لفاعده اجبا المؤمنين له عدلا كما نوا لا لانه في المعرف الذي يجهل لاربع على كل احد ان لم يمكن اجبا في وجوب قبض المعدل عنه نظرا في اواء العدة وح فطريق براه ذمة المديون ان يعرضه ويجعله فانه عدل فان تلف في الحق لان هذا فائدة الغرل وثمة القابض في الحق لم يخرج من ملك ما لك بعد الدليل على ذلك فان شرط القبض للملك لا يسقط باده في الضرر واما يسقط بها بوجوب الضرر وهو الضمارة فناء المزيل له فاعده مقابلته الحراج ايضا فخر بانه هنا فديت شكل في الجمع الحكم بغير ملكية الدافع وكونا تلف من ذي الحق وجه الحق المملوك لصاحب الدين ان يضمن في المعرف كان ملكا لان يفي ذمة الدافع لم يمكن تلف المعرف منه ذمة تلف ماله يمكن ان يقال ان الحق قد سقط من الذمة ولم يتخص به ذمة واما فله في تلفه حق المحي عليه برئته لعد الجحالة في تلفه بغيره مع بقاءه لا يضمن الحق منه فضلا عن ان يتخص به ويمكن ان يقال انه بعد انا ما قبل التلف ملكا لصاحب الدين ثم ان الظاهر ان صرفه المعرف في نقل المالك الى ذمة لو اطلقه مقتضى لفاعده قد وجب حصة من التلف في شرعية غيره وكون تلفه من صاحب الدين انما جاز منه نص المديون ببقاء ذمة مشغولة وتكليفه بحفظ المعرف لا ضرر عليه من حفظ اصل المالة الذمة وغير الحق الثالث انه بغير الفرق بين ما اذا عرضه على المالك بعد تعيينه ولم يات به لكن اعلم بالحال بين ما اذا انا طرحة

في القيد النسبة  
في القيد النسبة  
في القيد النسبة



عند من يفي وجوب الحفظ في الثاني دون الاول لعل وجهه ان الميراث للعهدة التحلية والافاض المحفوظ في الثاني دون الاول ويجوز في مسئلة  
قبض المبيع ما يؤيد ونحوه ان لا يملك مع عدم الحياكم بخلي بدينه ويؤيد في الحق في خبره من ان تلفه كذا بفعل الحاكم لو قبضه ان لم يتمكن الزامه  
بالقبض ثم ان المحقق الثاني ذكر في جامع المقاصد بعد الحكم بكون تلفه لغزو صاحب الدين المتع من اخذ ان النسخة بهذا الحكم فمن  
اجب الظالم على دفع نصيب شريكه الغائب مال على جهة الاشاعة بحيث يتعين المدفوع للشريك ولا يتلف منها ثمره ومثله ما لو تسلط الظالم  
بنفسه واخذ فله نصيب الشريك لم يجد للاختصاص نصرا بجانب في الاشياء مع ان الضرر هنا قائم ايضا والمنفعة على الانتحاب بنوع حكيم نحوه  
في حاشية الارشاد من دون فتوى قولنا الفرع الثاني فلا وجه له كما نحن فيه اذ دليل الضرر بنفسه يقتضي بقاء ثبوت الظالم في البعير  
فاذا اخذ جرة فاجب له المشاع فوجب بهذا الضرر الى نفي نواه الظالم دون الشريك لا وجه له كما لو اخذ الظالم من المدبوم فله الدين بنبيته  
مال الغريم ما الفرع الاول فيمكن ان يقال بان الشريك لما كان معروض الضرر لاجل مشاركة شريكه جعل له ولا يباية نفسه لكن فيه ان الضرر  
انما يوجب لباية على نفسه حيث لا يوجب الفسدة بضرر شريكه بان لا يكون حصته الشريك بحيث تلفه بغير الفسدة كما في الفرع الاول لا يخرج  
لا احد الضرر من مع ان التملك بموت في الضرر في مواد الفقد من وانما يوجب بعض الاصل بؤس في هاجد هكس في خلاف على الظاهر  
من الحدائق المصوح في خبره في مدحوا ناجل التمسك بالمدحوا للدين بازيد من ذلك لان حصة الربا في الفرض واجبة لجعل الزيادة  
في مقابل ما المفضل ناخر المطالبة الى جعل الزيادة الواقعة بزيادة ناخر المطالبة بزيادة فان اهل العروة لا يفرقون في اطلاق الربا بين  
الزيادة التي في راضيا عليه او لا يدان به كان بفرصة عشرة باحد عشرة شهر بين ان راضيا بعد الشهر لا ناخر شهر اخر بزيادة واحد هكذا  
بل طريقة معاملته الربو منسفة على ذلك بل الظاهر من بعض التفسير ان صدق الربو على هذا الرضا منكم العرفان في مؤذون قوله تعالى  
في مقام الرد على من قال انما البيع مثل الربو واحل الله البيع حرم الربو هو الرضا عند حلول الدين على ناخره لاجل بزيادة فيه من جمع  
البيات عن غير بل ان كان الرجل اهل تجارة اذ احل دينه على غيره فطالبه في المطلوبين زينة في الاجل ازيد المال في راضيا عليه بعد  
به فاذا قبل لم يربا قالها سوا يعنون بذلك ان الزيادة في التمسك حال البيع الزيادة فيه بسبب الاجل عند حلول الدين سواء فهم الله في الحق  
الوعد في خطاهم في ذلك بقوله تعالى واحل الله البيع حرم الربو او يؤيد بل عليه حسنة بن اسمعيل وصحيفة غراجه عبد الله تعالى قال سئل  
عن الرجل يكون له دين الى رجل مسمى فينايه غيره فيقول له انقد كذا وكذا واضع عنك قبضه وانقد قبضه مد لك الاجل فيما يفي  
عليك قال لا اري به يا سائل انه لم يزد على راسه قال الله تعالى فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون على جواز الرضا على ناخره في بعض  
بنقد البعض بعدم الاندنا على راسه فيل على انه لو اذاد على راسه لم يجز الرضا على ناخره كان بما يقتضي استشهاده بل بانه  
الربو وهو قوله تعالى فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ويدل عليه بعض الاخبار الواردة في تعليم طريق الحيلة في جواز ناخر الدين بزيادة في شرط  
الناخر في ضمن معاضة غير مفقودة للفرار عن الحرام فلو جاز الرضا على الناخر بزيادة لم يكن داع الى التوصل باقتال تلك الجمل حتى ضايع مؤ  
الاغراض العامة في استلزام بعضها كما في غير واحد من الاخبار في ذلك يدل عليه ايضا او يؤيد بعض الاخبار الواردة في باب الدين  
فيما اذا اعطى المدينون بعد الدين شيئا مخافة ان يطلبه المقر بدينه فما ذكرنا من ان مقابلته الزيادة بالناجل بما يظهر عند الفرق بين المصا  
عنه بها والمقالة عليها من غير عقد ظهر ايضا انه يجوز المعاضة اللازمة على الزيادة في شرط ناخر الدين عليه ضمن تلك المعاضة  
ظهر ايضا من الجليل المنقد في رواية ابن ابي عمير جواز انقص المؤجل بالبيع في سبيل الكلا في هاتين المسئلتين في باب شرط وكذا الفرق  
انتهى مسئلة في انما البيع عينا شخصية بين مؤجل بما يبعه باعته غير قبل حلول الاجل بعد جيل التمسك وغيره ما باله او اذ اعطى  
او ناضحا لا او مؤجلا الا اذا اشترط احد المتبايعين على صاحبه البيع الاول بقوله من معاملة ثالثة ما الحكم في المستحقة فلا خلاف  
فيه لا بالنسبة الى بعض مؤا المسئلة فمنع منها الشيخ في نه والتهذيب في نه في بيعه المتبايع بعد حلول الجبل التمسك لا ما باو فانه التمسك  
اذا اشترى بدينه فحل الاجل لم يكن معه ما يدفعه الى المتبايع جازا المتبايع ان باخذ منه ما كان باعته باه من غير نقصان ثمة فان اخذ بقضا  
ما باع لم يكن ذلك صحيحا ولو ثمة الذي كان اعطاه فان اخذ من المتبايع مناعا اخر بقيمة في الحال لم يكن بذلك باس ان في غير التمسك  
بيع الشيخ جماعة وطحا ائق ان محل الخلاف في ما بعد حلوله انه فصر بعضهم في الحرير بالطعام وكيف كان فالقوى هو المثل للعنوان المحذرة  
كما باو سنة وعموم ترك الاستفصاء في صحيحه يساير في قال سئل با عبد الله عن الرجل يبيع المتاع بثنا فيشر بغير صاحبه لثمنه  
فقال نعم لا باس فله ان يشري مناعا في لابس هو مناعا لا اغتمك لا يفرق وصحيفة ابن حاتم عن عبد الله عن رجل كان على  
رجل درهم فشره ثم غرم اشترى منه في الطائفة المطلوب بنفسه فاقال له المطلوب ببيعك هذا الغرم بدهلك التي عندك فرفض قال لا  
باس بذلك رواية الحسين بن محمد قال قلت لابي عبد الله الرجل يبيعني فيطلب العينة فاشترى المتاع من اخيه ثم ابعه باثم اشتره منه

## في النقد

قال فقال اذا كان بالبحر ان شاء باع وان شاء لم يبع كنت انت بالبحر ان شئت اشترى ان شئت لم تشتري فلا بأس فان قلت هذا لا يجوز  
 بزعمنا ان هذا فاسد يقولون انه ان جابه بعد شهر صحيح قال انما هذا تقديم وناجز لا ما بين في الحكم من قريب لا شائع على من جعفر عن  
 اخيه قال سئل عن رجل باع ثوبا بعشرة دراهم اشترى منه بخمسة دراهم لم يجز قال لا لا يشترط ورضا فلا بأس فركبنا على من جعفر قوله  
 باع بعشرة الى اجل ثم اشترى منه بنفسه هو اظهر عنوان المسئلة وظاهر هذا الاخبار كما نرى في مثل صور الخلاف قد بينا فيه جوابه بقول  
 بن شبيب عبيد بن زرارة قال سئل ابا عبد الله عن رجل باع طعاما مائة درهم الى اجل فلما بلغ ذلك نفاضا فقال ليس درهم خذ  
 طعاما فقال لا ما بينه فاما له درهم باخذ بهما ما شئت دلالة ما نظر فيها سبق من الثبوت كفاية لا لمعاضة لما ذكره الشيخ فليس من  
 من وانه خالفه في الجاهج قال سئل ابا عبد الله عن رجل بعثه طعاما ما يباخر الى ارجاسي فلما جاء الاجل اخذ منه درهم فقال ليس بكذا ثم  
 عندك طعام فاشترى منه فقال لا اشترى منه فانه لا خبر منه ورواه عبد الله بن بشر المحكي عن النخبة قال سئل محمد بن قاسم عن رجل باع طعاما لصلته  
 ابيع الطعام من رجل الى اجل فيجئني فدفع الطعام من سعة فقول ليس عندك درهم فالخذ منه بغير يومه فقال انهم لم يملوا الله طعاما الله  
 اشترى منه فقال لا تاخذ منه حتى يبيع بغيرك فقال لا رغب الله اني خصت في ذلك عليه فشدك على حكمي في البيع فليس من رغبته وروى في الاستبصار  
 دليل على تخاره وحكي عن بعض رواه بعد الدلالة بوجه من الوجوه قول لا يظن من رواية خالد الدلالة على من هذا الشيخ وعلى تقدير الدلالة فيعمل  
 المنع بانه لا خبر فيه من اذات الكرهة واعلم انه قال الشيخ فليس من رغبته في البيع او اذا ابتاع طعاما بعشرة موجهة فلما حل الاجل اخذ بها طعاما  
 اذا اخذ ما اعطاه فان اخذ اكثر لم يجز ورواه بن جعفر عن علي بن ابي حمزة عن رجل باع طعاما بعشرة دراهم موجهة فلما حل الاجل اخذ  
 بها طعاما ما جاء اذا اخذ مثله لك فان زاد لم يجز واخرج باجماع الفرقه وبانه يؤدي الى بيع الطعام بالطعام حتى يبيع صاحبنا الجوامع من  
 بعضهم المنع مطمطم على الشيخ في اخر كلامه انه قال في القول الاخر الذي صحابنا قولى ذلك انه يبيع طعاما بدرهم باع طعاما بثلث  
 الى اخيه المثلثة انتهى قولنا ان الشيخ فليس من رغبته في ذلك فيما نقدت في التهاية من جوامع ما اشترى بغير الثمن ففاضلا على من  
 كلبه يظهر من بعض الاخبار ان عوض الشيء الربوي لا يجوز ان يعوض به ذلك الشيء بزيادة وان عوض العوض بزيادة العوض فاذا اشترى طعاما بدينار  
 لا يجوز ان ياخذ بدل الطعام درهم بزيادة وكل ما باع طعاما بدرهم لا يجوز له ان ياخذ عوضا لدرهم طعاما وعوضه ذلك على التقليل المصحح  
 بانه رواية على من جعفر عن اخيه العنقيد بعض الاخبار المانعة عن بعض افراد هذه القاعدة هنا وباب السلم قال سئل عن رجل له  
 على اخيه ثوبا وشعير وخطة باخذ بغيره درهم قال لا فهو هذا درهم فدل ان الاصل الذي يشترى به درهم فلا يبيع درهم بدرهم فانه يحكي  
 الهند بك الذي فقه في هذا الخبر الاخر من انه اذا كان الذي سلفه درهم لم يجز ان يبيعه بدرهم لانه يكون مزايع درهم بدرهم واما  
 فيه زيادة او نقصان فتدق هنا يقول ايضا لا للمسئلة التي هي عكس مسئلة انه اذا كان الذي باع طعاما لم يجز ان يشترى بغيره طعاما  
 لانه لا يكون باع طعاما بطعاما وبالجملة فدل ان قولى الشيخ فليس من رغبته في ذلك على ما عرفت من ظهور بعض الاخبار بانه من ان عوض العوض  
 حكم العوض من عوضه اذا تفاضل مع الناحية الجهنم الرخوة فلا فرق بين اشترى نفسا باع منه بين اشترى نجاسة منه لا فرق ايضا بين اشترى  
 قبل حلول الاجل وبعد كما اطلق في الحديث ونعبد كما بعد حلوله غاية النهاية المنقولة تكون الغالب فروع المطالبة والابقاء على  
 وان قصر المنة خلافه بل لكن الاظهر هو الاطلاق كما ان تعبد المنع كلامه باخذ ما جابه بالناس فله الغالب ونفس ما اشترى رد بالتقدير  
 لا خصوصية في النفس بل بخرجه الزيادة ولذا ذكر جوامع اخذ المناع الاخر بغيره في الحال اذا ورفضت فعمل منه اذا اخذنا باع بغيره في الحال  
 جازما ونقصت بوجوب العمل على الغالب فليس من رغبته في مسئلة السلم التي هي عكس المسئلة انه لا يجوز اخذ الثمن اذا على ما اعطاه فان الغالب  
 مع اعطاء الطعام بدل الدرهم انقص ما اشترى مع العكس العكس ظهر ايضا ما ذكرنا ان الحكم يخص كلام الشيخ بالجنس الربوي لا مطلقا  
 ولا خصوص الطعام اما الحكم في المستوف وهو ما اذا اشترى في البيع الاول فقله الى من فقل عنه فهو المنة ونص عليه الشيخ في باب المراجعة واستد  
 عليه ولا بالدور كما في التذكرة قال في باب الشروط لو باع شيئا بشرط ان يبيعه بالمد يبيع سواء انحل الثمن قدر او وصفا وهما لا والا  
 خاه الدور لان بيعه بوقف على ملكية له المتوقفة على بيعه ما لو شرط ان يبيعه بغيره صح عندنا حيث لا منافاة بينه وبين الكفاية لانه لا يوجب  
 ما التزمه من الدوران هنا لاننا نقول الفرق ظاهر الجواز ان يكون جازيا على حد التوكيل او عقدا لفظيا في خلاف الشروط البيع على البيع  
 انما قولنا ظاهر ما ذكره من انقص ان يبيعه الشرط ان يكون معقولا لا نفسه مع قطع النظر عن البيع بشرط بغيره بيع الشيء بغيره لا معقولا  
 ولو من غير المال كما لو كبل لفظيا بغيره مال كما انه غير معقول اصلا فانه دفع عنه نقص خاصة من اخرج عنه بشرط بغيره غير  
 عنه نعم ينفق ذلك بشرط ان يكون البيع هنا على الثمن فان ذلك لا يجعل مع قطع النظر عن البيع بل بوقف عليه فداخره فليس من  
 بذلك في التذكرة فاسد بذلك لاكثر الشافعية لما عرفت منه وقال ان اشترى لا يملك من البيع الا بعد صحة البيع فلا يوقف عليه









اذا كاله بمضو المشتري ثم باعه باه فاحذ وحله الى بيده ونصرت منه بالحق والحق والحق فلا شك كونه قبضا مطلقا للمشتري بالبيع  
بلزم تكليف البائع بكله من اخرى لا مضار الى ان قال ما خالصه ان كون وجوب القبض من القبض مع تحففة ولا عند الشرا كان نقله  
في المسالك عن العلامة والشهد جماعة قدس الله اسرارهم وقوا وليس بقوى انتهى قال في جامع المقاصد عند شرح قول المصنف  
السلهم بالكيل والوزن فيما يكال او يوزن حتى ياتي المراد الكيل الذي يخفى به غيبا البيع لا بد من دفع البائع به فلو دفع لكيله  
لم يرفع به فلا سلهم لا فجز ولو اخبر البائع بالكيل او وزن فصدق واخذ على ذلك حصل القبض كما نصرت في المذكور ثم قال  
لو اخذ البائع خرافا واخذها اشترا كبل وزنا او بالعكس فان ينفق حصوله من قبض صحيح الا فلا ذكره في المذكور والذي ينبغي ان يقال ان هذا  
الاخذ باعظا البائع موجب لا تنقل ضمان المدفوع الى المشتري تنفاه سلطة البائع لو اراد حبس المدفوع التي لا السلطة على بيعه نبيع  
ما يكال او يوزن قبل كبله ووزنه على المحرم والكراهة لو كبل قبل ذلك فحضر كبله ووزنه ثم اشتراه واخذ به ذلك فهو كالواخير بالكيل  
لو الوزن بل هو انتم ثم انظر ان مزيد المسالك في البيع العلامة وشهد جماعة من جوب تجد بدلا غيبا لاجل القبض اذ ذكره عند شرح  
على هذا القول انه لو اشترى مكابله وناع مكابله فلا بد لكيله بيع كبل واحد بل يتم القبض في الجماع مع مقاصد شرحه انه لو اشترى مالا  
ببيع المكابله وباع كل لا بد لكيله بيع من كبل واحد لان كل بيع لا بد له من قبض فالبعد ذلك لو انه حضر الكيل المعلق ببيع  
الاول فاكف به واخبر البائع فصدق كفي نقله فام ذلك مقام كبله من بعد نفوته كفاية الخطية رفع الصلابة والخرم البيع وكراهة  
بدل القبض فالتم لو خلى بيده بين الكيل فامض حتى يكاله لم ينقل اليه الصلابة ولا يكفي الا غيبا الاول عن غيبا القبض انتم هذا ما يكر  
الاستشهاد به من كلام العلامة والشهد المحقق الثالث لاختيارهم وجوب تجد بدلا لكيله الوزن لاجل القبض ان كبل او وزن قبل ذلك  
لكن الانشأ انه ليس كلامهم ولا غيرهم ما يدل على ان الشيء الشخصي المعلوم كبله ووزنه قبل العقد اذ اعيد عليه جكيله من اخرى يخفى  
القبض كما يظهر من المسالك فلا يبعد ان يكون كلام الشيخ قدس سره ووزنه في هذا القول كلام العلامة ومن ذكره في هذا القول  
مختصا بما اذا عقد على كبل معاوم على من صوره معينة او على جزء محسوس على ان كانا وكذا فيكون مراد الشيخ والجماعة من قولهم اشترى مكابله  
انه اشترى بغير وزن الكيل الوزن في ما قبله اذا اشترى على كبله ساقيا من وزن ثمنه الكيل المعين في العقد لكونه نغوا والظان  
هذا قول الله يمكن ان يثبت في البيع غير البيع من الرشق الهبة فلهذا انا معينا من صفة يجرى بالوزن ومعلوم الوزن وهو  
مختص صاعا على القول بغير الهبة المبيع فالظان انه لا ينفذ احد بانه يثبت في قبضة من مع في المثلث غير من الهبة بوزنه صلا نعم لو رهن و  
مقدارا معينا من الكيل والوزن من القول بالشرط انشاء في قبضة خرافا اكلا فبضر فطرار قوله القواعد اشترى مكابله وهو القول  
المدكور في البطول هذا القول كما عرفت عند نقل الاقوال براد به فاذا ذكرنا ما عرفت في جامع المقاصد يؤيد تكرار المكابله في قول  
وباع مكابله ويثبت له ايضا قول العلامة في غير موضع من المذكور لو قبض جزا فاما اشتراه مكابله ويثبت له ايضا قول في موضع آخر  
لو اخذ ما اشترى كبل وزنا او بالعكس فان ينفق حصول القبض فيه البيع واظهر من ذلك فيما ذكرنا في البطول فانه بعد صرح بالجماع معنى القبض  
البيع الرهن في غير ما ذكرنا لو رهن صيره على انه كبل كذا فقبضة بكيه لو رهنه ما جزا فقبضة بقبضة من مكانه مع انه اخذ على جواب البيع  
جزا فافهم اما قوله في الدوس لا يكفي الا غيبا الاول عن غيبا القبض فلا يبعد ان يكون ثمة لما قبله من قوله نعم لو خلى بيده بينه وبينه فامض  
بكاله مؤدب بيع كبل بعين كل فلا يبدل على وجوب تجد بدلا غيبا ما اعبر قبل العقد ثم انما ذكره في المسالك في صفة هبة وهبة  
من ان قوله لا يثبت تكيله فضلا مع الكيل السابق ثم استظهره ثانيا بقرينة استثناء بيع التولية ان المراد غير الكيل المشرط في عقد  
بجمله وجهه ان المراد من الكيل والوزن تلك الصيغة غيرها هو الكيل المتوسط بين البيع الاول والثاني وهذا ما قبل لا راد الكيل المصحح للبيع  
الاول فلا وجه لما ذكره والا اصلا ولا وجه راد المصحح للبيع الثاني حتى يكون استثناء التولية من قبضه على حد راد ان لا يشارك التولية  
غيرها في توقف بعضها على الاغيا لان السؤال عن بيع الشيء قبل قبضه ليجواب الفرق بين الكيل الموزون لا يمكن ان يضافها الى السؤال ليجواب  
عن شرط البيع لتأجيل الكلام في سؤال الاجواب انتم ارادوا بانه البيع قبل القبض للبيع صدها فالاول ان استثناء التولية ناظر الى الفرق  
بين البيع مكابله بان يبيعه اشتراه على انه كبل معين فبشرط قبضه بالكيل والوزن ثم انما صرح بين ان يولية لبيع الاول من غير شرط في العقد  
ووزنه فلا يثبت بوسط قبض بينهما بل يكفي قبض المشتري لثاخر الاداء باجماع فابشر الصيغة يفرض لكون الشيء ولا قبل البيع في العقد عليه  
والنصرف فيه بالنقل والنقل ان يبيعه ثانيا بعبا الغير هل يحتاج الى كبل جديد بالقبض الاول لا لشرط معة المبيع البيع الثاني لا بد  
في كلام المعترضين لبيع مالم يقبض بغيره فلهذا القول وجوب القبض مستلزم على كل البائعين في البيع ما استعمله الاخر بالبيع  
لاقتضا العقد لذلك فان قال كل منهما لا ادفع حتى قبضت الا فوي اجبا فاما معا واما قال المحكي عن الشرا والشرائح كتب العلامة والاحتياط

البيع

الدين



الدور جامع لما صدر المسالك غير ما عرفت النفع الاجماع عليه لما في التذكرة من ان كلا منهما قد سيجل حتى على صاحب غير الخلاف  
بموجب البائع ولا على الباع المبيع ثم يجرى المشتري على من يملك الثمن سواء كان الثمن عينا او ذكرا لان الثمن انما يبتنى على المبيع فبموجب لا يملك المبيع  
للمشتري الثمن ولعل وجهه عوى نص في اطلاق العقد في ذلك لذا استقر العرف على تسمية الثمن عوضا فبذلك لا يفتقر مطالبته الثمن قبل  
دفع المبيع كما يفتقر مطالبته الاجرة قبل العمل او دفع الثمن للمساخرة والا فوى ما عليه لاكثر ثم انما جاءه ان محل الخلاف في هذا المسئلة  
بين الحائض والعاية ما لو كان كل منهما باذلا وتشاخا في البدنة بالمسلم لا ما اذا امتنع احدنا عن البذل فانه لا يطوب بعد انجاب الواجب  
معا على الثقابض في الحكم بان تقديم البائع الاجبا او قال هذا اذا كان كل منهما باذلا وما اذا كان احدهما غير باذلا صلا او لا اهل  
ما على اجبه الحاكم على البذل اذا حصل البذل حصل الخلاف في انهما يدفع هذا اذا كان موسرا فادرا على احصا الثمن فان كان للبائع النفع  
والرجوع الى عين ماله كالمفلس انفق فانه كره نوم نوم ان الخلاف في البذل بالمسلم خلاف في ان البائع هل هو المبيع ام لا ان فلنا بوجوب  
البدنة للبائع فليس بجبر المبيع الى استيفاء الثمن والا فلا ذلك نازع اكثر الاشافعية فيه فالواحد الخلاف في ان كان زراعتهما غير باذلي  
وكان كل منهما سيدا ما عليه لا يخاف فوت ما عنده صاحبه ما اذا لم يبدل للبائع المبيع اراد حسيه خوفا من فقد تسليم الثمن فله ذلك بلا خلاف  
وكذا للمشتري حبس الثمن خوفا من فقد تحصيل المبيع انتهى وقد صرح بعض اخر ايضا بعقد الخلاف في جواز حبس المبيع لا منافع الاخر من تسليمه ولعل  
الوجه فيه ان عقد البيع منبني على الثقابض كونه المعاملة بها يبدل ففقد التزم كل منهما بتسليم الثمن لعين مفارنا تسليمه صان لان لا يملك  
مع الامتناع وقد ثبت باطلا في العقد كمال منها حق الامتناع مع امتناع صاحبه بمراد وجوب تسليمه على كل منهما بالتسليم ولو امتنع فله  
من الاخر فله التكاليف باذلاء قال غير احدنا ما معصية الاخر وان ظلم احدنا لا يبرح ظلم الاخر هذا كله مع عدم التنازل احد  
العوضين فلو كان احدهما مؤجلا لم يخرج حبس الاخر فانه كره ولو لم ينفق تسليمه حتى حل الاجل لم يكن له حبس ايضا ولعل وجهه غير المؤجل  
قد التزم بتسليمه من دون تعليق على تسليم المؤجل صلا وهذا ما يؤيد ان المؤجل ليس له شيون حتى للحايز على الاخر فيكون له حبس باذله  
ثم ان مقتضى ما ذكرنا من عدم وجوب تسليمه مع امتناع الاخر وعدم استحقاق الممنوع لقبضه فانه بدعي حقا انه لو قبض الممنوع بدون صاحبه  
لم يصح القبض فحقه القبض احدنا من ما افترقا فانه بدعي تصالح فقبضه فانه بدعي تصالح فقبضه فانه بدعي تصالح فقبضه فانه بدعي تصالح  
كما صرح بذلك المذاهب والتذكرة وصرح فيها بان له مطالبته الثمن في غير ما قبضه فانه لا بد له من القبض والتوثيق الى التوثيق في  
موضع من التذكرة انه لا يفتقر فيه مراد النصر المتوقف على القبض كالمبيع ومطلق الاستبداد ثم اذا ابتدأ احدهما بالمسلم ما لو جوع عليه  
كالبائع على قول الشيخ والشرع بذلك اجمالا الاخر على تسليمه لا يجرى عليه ما عند من العوض ولا في مال الاخر بعد الدليل مسئلة في بيع البائع  
تفريق المبيع من ماله مطوم من غير ما في الجملة وهذا الوجوب ليس شرطيا بالنسبة الى التسليم وان اوهى بعض الثقات في غير واحد من الكتب بحجب  
تسليم المبيع مفرقا والمرايراجع الحكم الى العقد والا فالسلم يحصل بدنة فندفعم غير التذكرة وكيف كان فبذلك على وجوب التفريق ما على  
وجوب التسليم فان اطلاق العقد كما يقتضي صلا التسليم كان يقتضي التسليم مفرقا فان التسليم بدنة كالمسلم بالنسبة الى غير المتعاقدين وان  
ترتب عليه حكام بعد بدنة كالدخول في ضمانا المشتري نحو فلو كان في الدار ضمانا جدي فله فورا فان نعت في ارضه لا مكان ولو لم يرضى  
الامكان وكان المشتري جاهلا كان له الخيار لو تضرر فوات بعض منافع الدار عليه في ثبوت الاجرة لو كان لبقائه اجرة الى زمان الفراع جبر  
لو كان ناخر التفريق بقبضه فبذلك يجرى بالاجرة كما جرموا بها مع امتناعه من العمل التسليم لو كان ربح فله حصته اذ ان له ما ذكرنا وانما يمتد  
الصبر بلوع او انه يلزم نص البائع بالفلح اما في المشتري فيجب اجماعا مع الجهل كما لو وجد مسانير ومن ذلك يعلم عدم الاجر لانه لا يشتري رصا بغير  
انها مشغولة فلا يثبت كثر الخيار ويجعل ثبوت الاجرة لانه لا يشتري رضا لا يفتقر عليها الاشغال ما لربح المال فله ملك الربح غير منبني للثقا  
فتبين بينا بقائه بالاجرة وبين فله تقديم ضرر الفلح على ضرر فوات منفعة الارض بالاجرة ويجعل خيار المشتري بين بقاءه بالاجرة وقلعه بالار  
وبحمل ملاحظة الاكثر ضررا ولو احتاج تفريق الارض الى هدم شيء هدمه باذن المشتري عليه طم ما بطم يجرى المالك اصلاح اسنهما والارش  
على اختلاف المواز فان مثل فلح الباب وقلع صاحبه اصلاحه عادة بخلاف هدم حائط فان الظاهر خوفه بالقيمة وجوب الارش والمراد  
بالارش نفس قيمة الهدم لا ارش العيب بالجملة فمقتضى العرف الحاق بعض اسنهما بالتسليم وبعضه بالقيمة ولو لم يفتقر مطلقا كان له وجه بطلان  
فيما لو هدم احد الشريكين الجدار المشترك بغير اذن صاحبه فوالثلاثة الاغاضة مائة الشرايع غير البطل والارش كان كما في العلامة والمحقق  
الشهاب الثانيين والفضل بينهما كان مثلها كحائط البائين والمزارع والا فالارش كما في الدرس والظفر بان ذلك كثر الباب انبثا  
ونفى ثبوت هذا القيد مسئلة في امتناع البائع من التسليم فان كان له خيارا لو امتنع المشتري عن تسليم الثمن فلا ثم وهل عليه جرم هذا الامتناع  
احتمل في خامه مقاصدا لان منافع الاموال الفاشية يجوز الدليل على ضمانها وعلى المشتري نفعه المبيع فجامع المقاصد اشبه هذا بمثل منع

والثمن عليه

توضيح في المسئلة  
في البيع بالاجرة



كونه

بعض  
فيما لا ينفصل  
عن الشيء

انما كان باقية اوضاعا للبايع للقيمة يخرج عن مضمون دليل الانقاس فبدخل تحتها على خلاف قول القبر والنجيبين مطالبين بالقيمة وما اشترى  
 اما المحقق سبيل الانقاس وسبيل انما يخرج الى الكثرة العمل باجماعها وانما لان التلحق على هذا الوجه اخرج عن مضمون دليل الانقاس المحقق حكم  
 بعد تسليم البيع فثبت انما للشرى كجران دليل بعد التسليم هنا وهذا هو الاقوى اخذ في التذكرة والدروس جامع المقاصد للشيخ  
 وغيرهما وعرضوا على الشاهد نسبة الى صاحبنا العرافين فانما اخذوا المشرى للقيمة قبل البيع حبل القيمة على الشرى ونحوها من انما يدل  
 عن المعين ومن ان دليل المعين هو الانقاس من العقد بخلاف دليل القوم انما العقد ولو فضل المشرى بخبرنا ان البيع حيث يكون لا يشترط في القيمة  
 البايع في المشرى حيث يكون لا يشترط في كونه كانه لا يفرق قبل القبض فيكون في حكم الاسترداد كما ان انقاس المشرى في هذا البيع بمنزلة القبض  
 اذا لا فائدة بعد القبض موصيا للقيمة لدخول البيع ضمان المشرى بالقبض وان كان ظاهرا في جهة اختيارها ولو انما في كونه ولو انما جازيها الوجوه  
 الثلاثة المنقطة الا ان المعين منها بالنجيب لما تقدم ولولا شبهة الاجماع على عقد معين القيمة غير الرجوع اليها بعد من انقاس دليل  
 الانقاس الى غير ذلك مسئلة ثلث الثمن المعين قبل القبض كلف البيع المصنوع في جميع ذكرها صريح كونه وهو عبارة عن حيث ذكرنا في المقام  
 بنقل الصانع الى القايض بل الظاهر لا خلاف فيه فالقايض لو اشترى عبدا بثوب قبض الصانع لم يملك الثوب قبضه العبد مع سبقه ذبا  
 وسلم ثم تلف الثوب نفى البيع لزمه فيه العبد لنا لانه لا يملك على يد المتيقن في باب المصنوع من السرر نظير ذلك فذكر هذه المسئلة  
 ابقه في الشرايع كونه لعلامة والدروس جامع المقاصد المسالك غيرها انقاس مسئلة نزاع شبهة من انقاس معين ثم بيع احداهما ثم تلف  
 الاخر حكمه بانقاس البيع الاول فذكر هو انقاس في باب الشفعة ايضا بالجملة فالظن عدم الخلاف في المسئلة ويمكن ان يظهروا في  
 عقبة المنفعة حيث ذكرنا اخرها ان المبيع ضمان من جهة جبره اليه بناء على عوضه المخرج الى البايع بل طبعه من ثمنه البتة في باب المبيع  
 المبيع على الترتيب فان كره لو اكلنا الشاة ثمنها المعين قبل القبض فان كانت في المشرى كانه لا يفرق وان كانت في البايع فكانه لا يفرق وان  
 كانت في بايحي فكانه لا يفرق وان لم تكن في بايحي فانه لا يفرق لان البيع هلك قبل القبض بالمراسلة ادعى كان كانه لا يفرق في قوله هذا  
 بلحق العوضات غير البيع من المقاصد في هذا الحكم لاجل احد ما صرح بذلك نفي او اثباتا ثم ذكر في الاجابة والصداد وعوضات المبيع  
 لو تلف قبل القبض لكن ثمنه لم يحكم عموما كونه عتق كانه انهم لانه يظهر من بعض مواضع التذكرة عموم الحكم لجميع المقاصد على وجهه يظهر كونه  
 من المسائل فان في مسئلة البيع قبل القبض جوابا ما انقاس بخبر الشيخ في المال المضمون في البايع للقيمة كالتأجيل المضمون او بالقرض وغيره  
 فاما المبدى بجزءه قبل قبضه تمام الملك في الاصل فانما هو مضمون يد الغير عوض في عقده خاصة فالوجه جوابه قبل قبضه كالا  
 الصلح والاجر المعينة وقال الشافعي لا يبيع لثمنه لانقاسه يملك كالباع في حق هذا الكلام كونه مسلما بين الخاصة العامة مسئلة لو تلف  
 بعض البيع قبل قبضه فان كان ما ينفذ الشر عليه نفى البيع فبقا بطله من الثمن لان التالف مبيع تلف قبل قبضه فان البيع معلق بكل جزء  
 البيع عرفا لئلا التملك بعوض كل جزء كان نعم اسناد البيع الى جزء واحد مفسر عليه بوجه انتقاله لعقد مستقل ولذا لم يطلق على بيع  
 الكل البيوع المتعنة وكيف كان فلا اشكال في خلاف المسئلة وان كانا بجزء لا ينفذ عليه الثمن كيدا العبد الاقوى انه كالموصف لوجب  
 للمعيب فان قلنا بكونه كالحادث قبل العقد المشرى يخرج بين الرد والارش الا كان الرد فقط بل في الارش انما ان الارش هنا اظهر لان البيع هو  
 مجموع بطل العبد فلو نفى بعضه بخلاف نفى الصفة وفيه مل بطل الشرايع عدم الارش هنا مع قوله بطل العيب وكيف كان فالتمس بطل الكل  
 الى حكم العيب الحادث قبل القبض لظن المصنف في كلامه غير احدا في خلاف ان المشرى الرد وما الخلاف في الارش ففي خلاف عدمه علم  
 الخلاف فيه هو الحكم في الحل وظن المحقق في المسئلة كاشفا لرموز الصانع لزم العقد انما ثبت الرد لدفع ضرر المشرى وغرضه انما يشونه  
 اختياره العلامة والشهادة والمحقق ثناء وغيرهم وغيره فلهذا في المسئلة انما المشرى واستدلوا عليه بان لكل مضمون  
 قبل القبض فكذا ابعاضه صفاته واورده عليه في معنى تمام الكل انقاس العقد رجوع الثمن المشرى المبيع والبايع هذا العوض غير متحقق  
 في الوصف لان انقاسه بعد العقد ملك للبايع لا بوجوبه ما قاله من غير الثمن بل يقال بالاعم منه مما يشاء من غير الثمن لان الارش لا يغير  
 كونه من غير الثمن ويدفع بان وصفه لا ينفذ بقاء ابداء بغيره من الثمن ولذا لم يرد دفع بدل من غير الثمن مع فقد البايعين بالاصل الجواب  
 امضا العقد على المعيب شي وحقق على المشرى لا بوجوبه شيء الى المشرى فضلا عن جزء من غير الثمن بل بخلاف لكل الاجزاء  
 المستقلة في النجوم حاصل معنى الصانع اذا انتفى وصف الصفة قبل العقد وانقاس العقد قبل القبض هو نقد بطل التالف المعلق  
 ما المعين والوصف في ملك البايع المقامين ان العقد من هذه الجهة كان لم يكن ولازم هذا انقاس العقد سا اذا تلف تمام المبيع فنفى  
 بالنسبة لبعض اجزائه اذا تلف البعض انقاس العقد بالنسبة الى الوصف عني فوانه ملكه ونقد بطل العقد كان لم يكن بالنسبة لحدث هذا  
 العيب فكان العيب حادث قبل العقد العقد دفع على غير معيبة فمجرى جميع احكام العيب المخرجا وجوا اسقاط العيب اذا ارشاد





سورة التوبة

التوبة

مع ان الحكم في المذكرة من بعض علمائنا القول بالغير بمطوع وذبح موضع آخر لا خاصة من اصرح الشيخ في المطاوعة هذا القول في ان الحكم اذا سلف شي فلا يجوز ان يشرك فيه غيره ولا ان يولي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في بعض ما لم يقض قال ان سلفك شي فلا يصح ان يولي غيره الا ان قال يبيع الا حيا مثل ذلك ان لم يكن قبض البيع فلا يصح الشراكة ولا التولية وان كان قد قبضه حصل الشراكة والتولية فيه بل اختلف في ذلك في حيا وجاز الشراكة فيه التولية قبل القبض ثم ان الحكم في مذهبنا بابعار عدم وجوب العامل بالانجاء المتقدمة المفصلة بين التولية وغيرها وهو ما فانما الفضل حكاه في كرهه فلا حاشا المسئلة لا قول علمائنا وهو الكراهة مطوع والنقضين المكيل والموزون وغيرهما والنقضين المطاوعة بالغير والعقد وهو قول الشيخ في طمعا عليه لا يباح بالكرهية العقد وهناك سائر احكام في الضرر وهو الفضل خصوصا المطاوعة بين التولية وغيرها بالغير والكراهة في غير المكيل والموزون والمرد بالاطعام يحمل ان يكون مطلقا اعدا لا كالمكيل كما قيل انه موضوع له لغة ويحمل ان يكون خصوصا لمخطة والشعير بل قيل انه معناه شرعا وحكي عن غير الدارين نقله عن ابي لهو حكي ان جاز في بعض المناخرين وغير الشبهة انه حكي عن الضرر به المحطة خاصة وحكي عن بعض اهل اللغة ثم ان الظاهر ان اصل عنوان المسئلة يخص البيع الشخصي كما يظهر من الاستدلال في كرهه لما فيه من بعض ذلك قبل القبض لا نفاسا في ذلك كون البيع مضمونا على البائع فولا به المشتري على النص في مضمونه وذكر في المذكرة اكل القليل في ذبح في البيع وقال البيع ان كان بنا لم يخرج بعبه قبل قبضه عند المانع لان البيع مع تبعية لا يجوز بعبه قبل قبضه مع عدم اولى فلا يجوز بيع السلم قبل قبضه ولا الاستبدال به قال الشافعي انه في كيفية كان فلا فرق في النص الغنوي بينا على المنع بين البيع المعين الكلي بل لا ينافي على الحيوان انما اكثر الانجاء المتقدمة المانعة بطلان البيع قبل القبض وهو المحكي عن غير مرجع العامة بل هو طمعا كل غير بعد الحيوان الذي هو مع هذا جامع البطون خصوصا الطعام فان جواز البيع عليه ظاهران في الحكم الوصف الا ان الحكمي عن اختلافنا لو قلنا بالغير لم يلزم بطلان البيع لكن صرحنا في مواضع من المذكرة وفي القواعد ان محل الخلاف في الصحة والبطلان وبالحجة فلا ينبغي الاشكال في ان محل الخلاف في كتمان اكثر هو الحكم الوضعي ينبغي التنبه على الاول ان جماعه عدم كونهما في البيع هذا الحكم فيجب بعبه قبل قبضه في البطون اما الثمن اذا كان معناه فانه يجوز بعبه قبل قبضه ان كان الذبح يجوز لانه لا مانع منه ما لم يكن صرفا فاذا اذ كان صرفا لا يجوز بعبه قبل القبض في موضعين من المذكرة في جواز اذا كان الثمن كذا الذبح وهو جامع المقاصد شرح قول المصنفين سر ولو احوال من له طعام من سائر ما وسئل عليه في المذكرة بقول الصائغ وقد سئل عن الرجل يبيع طعاما مديما الى اجل فلا يبلغ الاجل فيفادها بالبر عتقك ذراهم خذ مني طعاما قال لا بأس انما له درهم يأخذ بها ما شاء ويمكن ان يكون المطلوب جمل الثمن متجا العبد الثاني لا ثمنه كاهو طمعا الرابحة مع اختصاصها بالبيع بمن هو عليه فلا يبيع لا بعد الفضل لو ثبت صريح واخرنا بالاسم في الثمن المعين بالبيع يؤيد تغليب المنع في طرف البيع بفصوله لا بشرعي لا نفاخ العقد بلفظه فانه يخاف من المعين الثاني اهل البيع كانه عن مطلق الاستبدال فلا يجوز جعله ثمن او عوضا في الصلح ولا اجرة ولا فداء مما عليه لم يخف من البيع ظاهر عنوانه في الاختصاص بالبيع ظاهر منه الاختصاص قوله في المذكرة لا قرب عند ان التمس معلول بالبيع بغير المعاضات واظهر في كل قوله في مواضع اخرى لو كان لا يبعد طعام من سلم فقال لا يربح خذ هذا الذراهم من الطعام الذي لك عندك لم يخرج عند الشافعي لانه يبيع السلم فيه قبل القبض ولا يربح عند الحيوان ليس هذا بعبا وانما هو نوع معاضة انتهى في اصرح من الكل بضرر في موضع ثالث يجوز الصلح في السلم فيقبل الفضل لانه عقد منفك لا يجب مثانه للبيع احكامه فلهذا صرح جامع المقاصد بعبه في غير موضع باختصاص الحكم بالبيع دون غيره وقد تقدم في كلامه في الجواز في السلم قبل قبضه لا الاستبدال به لكن العلم انه قد عبر بلفظ الاستبدال في كثير من موضع مسألة البيع قبل القبض مع انما استدلاله بغير ما تقدم وهو ولا به المشتري في النص لا نفي العقد باللفظ جاز في مطلق النص صرف فضلا عن الخاصة وقد صرح الشيخ في المطاوعة في الجواز ما فيها معاضة والمخاصة على السلم فيه قبل القبض غير جائز وهو ان دمج غير الصغير فيما بعده لا يمكن له يرجع الى الكبري صرح في الاصلان في الفرع الا ان اعني احواله من عليه طمعا لغيره على طمعا على ان احواله معاضة منفصلة واستبقا وان المعاضة قبل القبض او مكروه واداره خصوصا البيع المعاضة ليست اولى من اذ مطلق المعاضة من البيع فوهم ان احواله ببيع وليس بجائز هذا ظاهر في كلامه وقد صرح الاكثر بان رضى السلم والمسلم بعبه السلم فيه من مع الطعام قبل القبض فاستدلوا باجتهاد على جواز ثبوت ابيهم قوله في المذكرة لو كان لرب طعام على عروسه سلموا له طعاما على يد فقال لا يربح خذ هذا ذهب على عروسه فقبله في عليه لم يصح حاله هذا اكثر علمائنا وبه قال الشافعي واحمد لان النبي صلى الله عليه وسلم يبيع الطعام بالطعام حتى يجري فيه ما كان صناع البائع صناع المشتري في ثمنه انما هذا الفرع كلاما خاصة على مسألة البيع قبل القبض فيم ذكر الشبهة انه كالببيع قبل القبض صرح باقتناء الحكم فيما لو قال السلم بشرط هذا الذراهم طعاما ما قبضه لفسد على حكم البيع قبل القبض وكيف كان فالمسئلة محل اشكال من حيث اضطراب كلامهم لان لا في مخالفة الاصل على المبيع هو المعين ومنه يظهر جواز بيع ما انتقل بغير البيع من المعاضات كالصلح الاجارة والصلح كالموت فضلا

عن مثل الارث والفرض قال الكاتب والصدا وغرها نعم لو ورث ما اشترى ما يقبض او صدق او عوض عن الخلع جرى الخلاف في بيعته ان كان  
هل المراد من البيع النقيض لبيع عقدا لبيع على ما لم يقبض ما يبيع لشخص الكلي المبيع به فيكون انتمى عنه نقل المبيع يقبض ببيع خاص هو البيع  
لونه من بيع ام الولد وحلف على ان لا يبيع مملوكه حيث لا فرق بين ابيع المبيع عليه دفعة عن الكلي المبيع ظاهر النص لقنوي ان كان  
هو الاول بل هو المعتبر في الاختيار المفضلة بين التولية وغيرها الا ان المعنى الثاني لا يبعد عن مجموع الاختيار وعليه فلو كان عليه  
لصاحبه فدفعت اليه اهرام وقال اشترى بها طعاما او قبضت منك جرى فيه خلاف في بيع ما لم يقبض كما صرح به في سنن ابن عمر في بعض الروايات  
دلالة على الجواز مثل صحته يعقوب بن شبيب قال سئل باع عبد الله عن رجل بكون له على اخراج مال من طيب والقره فبيعتا له بدينار  
فقبول اشترى هذه واسنوف منه الذي لك قال لا بأس ذا التمنية لكن في صحته الجوابي قال سئل باع عبد الله عن رجل سلفته زاهم  
طعام فلما حل طعامي بعثالي بدراهم فقال اشترى منك طعاما واسنوف حقك قال اري ان يولد غيرك ويقوم ببيعة يقبض انك لا  
لا تتولى ان تشرائه وفي موثقه عبد الرحمن بكون معه غيره يومئذ لك لكن لا تخبرن كراهة مباشرة الشراء من جهة كونه من مخرج المنة  
الكلية صحة الشراء وعدم جواز الاستيفاء ان هذا كله اذا كان لطعام المشتري شخصيا واما اذا وكله شراء الكلي فلا يجري فيه ذلك لان تشييع  
ما باعه سلم في الطعام الكلي المشتري موقوف على قبضته ان قبضته بدت في ذلك لا يمكن الانهاء الا بالحوالة او التوكيل فدخل المسئلة  
فيما ذكره في بيع وغيرها تبعا للميطر بل في المسئلة من انه لو كان له على غير طعام من سلم وعليه مثل ذلك فامر من ان يكال الفضة الاخر فانه يكره  
او يجري على الخلاف في مدخله لك في بيع بانه قبضة عوضا فانه قبل ان يقبضه صاحبه ذكر المسئلة في مدخله ان الحوالة قال لو اخطأ  
من عليه طعام من سلم على نزل عليه مثله فانه يكره وعلى القول بالحرية فيبطل لانه قبضة عوضا فانه قبل ان يقبضه صاحبه في بيع الاستيفاء  
جرى ان الخلاف في المسئلة على ان الحوالة مقاضاة واستيفاء وان المقاضاة على المسلم قبل القبض حرام او مكروه انكر جماعة من ائمة فخر العلماء  
كون هذه المسئلة من محل الخلاف في بيع ما لم يقبض بناء على ان الحوالة ليس مقاضاة فضلا عن كونها تبعا بل هي استيفاء لقوله لك ايا  
وكاله واما حوالة وعلى كل تقدير يمكن تعميم الخلاف لطلو المقاضاة ويكون البيع كايه عنها ولذا نسب جماعة من علماء كره المنع  
هذه المسئلة الى اكثر علماء شافعية من العامة محققين بالنيوى لما نفع غريب ما لم يقبض واستدلوا ايضا في المنع الى الاجماع على عدم  
جواز بيع ما لم يقبض وقد عرفنا ذكره الشيخ في باب الحوالة ولعله لما قال في التمهيد من حكم المسئلة انه كايه البيع قبل القبض لكنه ذكره نعت  
بعض محققين انه لتوجيه دراج المسئلة في البيع بان مورد السلم لا كايه فانه يكتسب ثابته في الذمة فاي فرد عنه المسلم اليه شخص بذلك القدر  
وانصب لعقد عليه فكان له ما مال اكل من غيره فلان قد جعل عقدا سلم معه رد على ما في ذمة المصلحة لما يقبضه بعد لا ريب ان  
مملوكه بالبيع فاذا جعل مورد السلم الذي هو بيع يكون بيعا للطعام قبل قبضه من حقوق الشيطان ويطبق بالباب هذا الرأى فان لفه  
انتم واضرته المسالك بان مورد السلم وغيره من حقوق الثانية في الذمة لما كان امر اكليا كان البيع المحقق به هو لا الكلي وما يقبض لذلك  
من الاعيان الشخصية بالحوالة وغيرها ليس هو نفس البيع وان كان الامر الكلي انما يتحقق في ضمن افراد الخاصة فانها ليست ومن ثم لو ظهر لزوم  
مستحفا او معيبا يرجع الحق الى الذمة والبيع المعين ليس كذلك فانه نصيب العقد على ما قبضه وكونه بيعا جازيا في القول بالحرية عند  
الفائدية غير منوجه من قول ما ذكره من منع تشييع المبيع ضمن الفرد لخاصة المدفوع وان كان حقا من حيث عدم انصاف العقد على الا  
انه يصدق عليه نفعه الى المشتري بعقد البيع فانما الشارع عن بيع ما لم يقبض نظيره عن بيع ام الولد عن بيع حلف في ترك بيعه في الاذن  
بين ابيع العقد عليه بين ما دفعه عن الكلي المبيع لكن يرد على ما ذكره الشهيد عدم تشييع الكلي بالكلية الا بالحوالة الرجعة الى الاستيفاء او المتنا  
وهذا لا يوجب اطلاق البيع على الكلي المتشيع به بحيث يصدق انه انتقل الى الحال بناقل البيع نعم هذا التوجيه لما يتقدم الفرع لم تقدم  
من وهو ما اذا امره يقبض الطعام الشخصي الذي شره للمشتري فان مجرد قبضه باذن البائع شخص الكلي المبيع ضمنه فصدق انه انتقل اليه  
ان يقبض يمكن ان يقال ان تشييع الكلي المبيع الكلي المشتري يكفي فيه ان البائع قبض بعض افراد الكلي المشتري من وجوه حوالة حوالة فاذ وقع  
فرد منه بد المشتري صدق انه انتقل اليه قبل القبض فكيف كان فلا طعن وجب داخل هذه المسئلة في محل الخلاف في بيع مورد الخلاف لطلو  
الاستدلال حتى المحقق بالحوالة وان لم نقل بكونها بيعة المسئلة بمحتاج الى افضل بنوع الله الموقوف واستدل في الحدائق الحوالة بما في الشيا  
الثلاثة بطريق صحيح موثوق عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال سئل باع عبد الله عن رجل عليه كرم من طعام فاشترى كرم من حل اخر فقال لا  
انطلق فاسنوف كرك قال لا بأس به فينه لا دلالة لها على محل الكلام لان الكلام فيما اذا كان لا لان سلمين ومورد رتبة عطاءا اشترى  
سما قبل قبضه فاه من لم يعلم انه سلم او فرض وغيرها وقد استدل في كره على جواز انقضاء الفرض بال السلم ولذا قال مع صدق  
قوله ولو اخطأ من له عليه طعام من سلم على من له عليه مثله من سلم الخ فان قلت لم اعتبر كون الا بغير مفسدين قلت لان السلم انما هو بيع





الرجوع اليه لاجل الضرر ولذا لو لم يخلف القيمة فالجواز مطالبه بالمثل لعدم الضرر لكن مقتضى ملائمة الضرر اناطة الحكم لعدم  
 الضرر على المفترض او بمصلحة ولو من غير جهة اختلاف القيمة ثم انه عرفت في المختلفين بين قيمة بلد المفترض مع نقد المثل في بلد المطالبين و  
 فيه ثمانية كما فعله العلامة في عدل شاحه جامع المقاصد بعض عدم جواز المطالبة بالمثل لا بالقيمة كما انه يفرع على ما في الشبهة  
 في جواشيه من عدم جواز مطالبة المفترض بالمثل في غير بلد المفترض حتى مع عدم ضرره فيلزم من ذلك عدم جواز المطالبة بالقيمة بطريق اولي  
 ولعله لان مقتضى اعتبار بلد المفترض ان ليس للمفترض المطالبة تسليم ماله بل للمفترض مجرد نفعه في وقت نفعه نفعه على مضي ماله  
 لا بوجوب شفعاله بالقيمة كما لو اخرج السليم خبثا في بلد المفترض اخيرا او احتجنا تسليم المثل في مضي مان فيه الثالثة ان يكون لا ينظر  
 من جهة الغصب فالحكمي غير الشيخ والفاضل في لا يجوز مطالبة بالمثل في بلد الغصب لعله لظاهر قوله نعم فاعند عليه بمثل ما اعتد عليه  
 فان ما في ذمته هو الطعام الموصوف بكونه في ذلك البلد فان مقدار ما بالية الطعم يختلف باختلاف الاماكن فان المالك لعقد في بلد  
 فله بعد غيبا والمالك لا ضمانة فيه بعد فقير فالماثلة في الضمان موجبة لانه المالك لئلا ينفق الغصب والخصم المختلف في بلد لا يخلو الا  
 فان للارزاق على هذا عدم جواز مطالبة بالمثل في زمان غلته وحله المماثلة في الجحش الضمان هي المناط في المماثل العز من دون ملائمة الثالثة  
 ولو لا فاعند نفى الضرر وانظر الاطلاق العقد مسئلتا المفترض السلم لتعبر ذلك فيها ايضا ولو نقد المثل في بلد المطالبين لزم فيه ذلك  
 البلد لان اللازم عليه المثل في هذا البلد لو تمكن فاذا نقد ثامث لقيمة مقامه في طوخر الفاضل قيمة بلد  
 الغصب هو حسن بنا على حكمها في المثل والمعتبر فيه وقت الدفع لوجوب المثل حينئذ فنعين بدله  
 مع نفعه ويحمل وقت العقد لانه وقت الانتقال الى القيمة في المسئلة احوال فنكرو  
 في باب الغصب كراهها مع مبانيها في البيع لفاسد عند كشرط العقد  
 فليرجع الى هنا جف فلم يحرر العلم المحققين بل اسناد  
 الفقهاء الذين يحق المدفوع من اصول  
 شبله في الاصل محمد الله تعالى  
 الشيخ محمد الصادق قدس  
 نفسه في كتابه في الفقه  
 من الفقهاء الزمان  
 هذا ما في النسخة

هذا ما في النسخة

بسم الله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين اليوم الدين **الثقة** اسم لا يفي بنفي التامد  
 عز الواد كما في النعمة والتمن والمراة هنا التحفظ عن الضرر بنوعه فافقته قول ودعل بخالف الحق الكلام نارة بنوع حكمها التكليف واخرى  
 حكمها الوضع الكلام في الثالثة نارة نرحبه لا تارة الوضع للثنية على الفعل المخالف للحق وانما نرث على الضمان ثنية كما نرث على الضمان  
 اخبارا ام وفومها ثنية بوجوب نفع تلك لا تارة اخرى ان الفعل المخالف للحق هل يترتب عليه نارة الحق مجرد الاذن فيها من قبل الشارع ام  
 ثم الكلام في تارة الحق الوافي قد يقع في خصوص الاحاد والافاضا اذا كان الفعل الضمان ثنية من العبادات قد يقع في الاحاد الاخر كرفع الوضوء  
 الضمان ثنية للحدث بالنسبة الى جميع الصلوات فاذا المعاملة الواقعة ثنية لا تارة الثنية على المعاملة الصحيحة والكلام في مقامات ثنية  
**اما الكلام في حكمها** التكليف فهو ان الثقة تنقسم الى الاحكام الخمسة فالتواخيها ما كان لدفع الضرر الواجب فعلا واستدانة النسخ  
 ما كان فيه الضرر من مصالح ضرر بان يكون تركه مفضيا لندبها الى حصول الضرر كترك المداواة مع العامة وهم في المعتلة في بلادهم فانه غير  
 غالبا الى حصول المباني الموجه لضرره منهم المباح ما كان الضرر عن الضرر وفعله ما بان في نظر الشارع كالثنية في اضرارها كالكفر على ذكر  
 جمع من اصحابك بدل عليه الجور الوارث رجلين اخذنا بالكوفة وامر بسبب المؤمنين والمكروه ما كان تركها ونحل الضرر او نفعه كاذكر ذلك  
 بعضهم انما كلمة الكفر وان لا اولها من نهيته به الناس هلاء لكلمة الاسلام والمراد بالكفر في ما يكون ضد الفضل والحرم من كان في  
 الدماء وذكر الشهيد في قواعدنا المسخبة كان لا يخاف ضررا عاجلا وبهوهم ضررا عاجلا او ضررا سهلا او كان ثنية المسخبة في رتبته  
 في جميع الزمر اصلوات الله عليها وترك بعض فصول الاذان المكروه الثنية في المسخبة لاضرر عاجلا ولا اجلا ويخاف منه الناس على  
 عوام المذهب الحرام الثنية حيث يؤثر الضرر عاجلا واجلا او في قتل مسلم المباح الثنية في المباح التي يحجمها العامة ولا يصلح تركها

هذا ما في النسخة

هذا ما في النسخة

ضررا انتهى في بعض ما ذكره نامل ثم الواجب منها بيع كل مخطون فضل الواجب ترك الحر والافضل لك دلة نفي الضرر عند رفع اي  
 شعبة اشياء وضما اضطرار اليه مضى الا عموما النية مثل قوله الخبز النية واسعه ليس من النية الا وضما ما جوفه ذلك من  
 الاختيار المنفعة في خصوص المواز وجميع هذه الدلة حاكمه على دلة الواجب والحر فلا يضار بها شيء منها حتى يلحق الرجوع ببيع الاصل  
 بعد فقه كما زعم بعض في بعض مواد هذه المسئلة واما المسئلة النية فالظن وجوب الاضمانه على مود النية فلا بد من النية  
 على المعاشرة مع العامة وعيابه مرضاهم ونسبهم جنانهم والصلوة في مساجدهم والاذان لهم فلا يجوز التكفل بذلك في غير النية  
 الاضمان الحافظة للمنفعة كذا في بعض رؤسا الشبهة للخبير بهم كلك الحر والمباح المذكور فان هذا الاحكام على خلاف عموم النية فيمنع  
 الى الدليل الخاص ما ان المقام الثالث فيقول ان الظن قريب ثار العمل للباطل على الواضع نية بعد الانقاع الا ان ربي النية اذا كان  
 دليل تلك الاثار غاما للصوة الاختيار والاضطرار فان راجح لاجل النية في التكفل والصلوة والتجوع على الا يصح التجوع عليه  
 الاكل فيهما مرضا او فعل بعض ما يجر على الحر فلا يوجب لك ارتفاع احكام تلك الامور بسبب وقوعها نية نعم لو قلنا بانه لا يحدث  
 رفع النية على رفع جميع الاثار في ذلك في الجملة لكن الانضاط هو الراد في رفع الواجب من اضطرار الاكل والشرب نية والتكفل في ذلك  
 فضا اضطرار الى الاضطرار وابطال الصلوة لانه مقتضى عموم الادلة **المفعل الثالث** في حكم الاعا والقضا اذا كان الما في نية في العباد  
 فيقول ان **النية** اذا كانت اشياء واجبة موسع على وجه النية اما بالخصوص كما لو اذن الصلوة متكفلا حال النية واما بالعموم كما ان باذن  
 او امر الصلوة **النية** على وجه النية كما هو الظن مما قاله في قوله **النية** في كل شيء الا في النية في البيع على الخفي في نية ثم ارتفاع  
 النية في بيع اشياء وج الوقت فلا ينبغي الاشكال في اجراء الما في اسقاطه للامرين في محل من الامر الكلي كما يقطع بقوله الاختيار وكذا  
 يقطع بقوله الا اضطرار اذا تحقق الاضطرار الموجب للامرين في ان الامر بالصلوة يقطع بالصلوة مع الطهارة المأينة كقطع مع الطهارة  
 الترابية اذا وقعت على الوجه المأمور به ما لو لم ياذن في امثال الواجب لم يوسع حال النية خصوصا وعموما على الوجه المتقدم فيقع الكلا  
 في ان الوجوب الواجب الموسع هل يتعلق بالثبوت هذا الفرع الحافظ للواقع بمجرد تحقق النية في جزء من الوقت بل في مجموعها بعبارة اخرى  
 الكلام في انه هل يحصل في الاصل المطلقة بضمها واصل النية ام يامثال الواجب ان على وجه النية ولا يلبغا في الاستسقاط الامر في الكلفة  
 في حال النية ولو استعمل الوقت في تحقيقه لا يوجب جوع ذلك في دلة تلك الاجزاء والشرط المتقدمة لاجل النية فانقضت  
 في غلبته في العباد دون فرق بين الاختيار والاضطرار في اللزم الحكم بسقوط الامر في الكلفة حتى ينفذها لاجل النية ونوع تمام  
 الوقت كما لو نذر الصلوة تمام الوقت لامع الوضوء بالنية فان غابته في ذلك سقوط الامر بالصلوة اساسا لشرطها بالعلم بالاطلاق  
 المتقدمة في الفرع في حاله كما ان فاقدا الطهور يذ ان انقضت مدخله في العباد بشرط التمكن منها دخلت مسئلة في مسئلة اوله الاختيار في انه  
 اذا استوعب بعد الوقت لم يقطع الامر اساسا وان كان جزء من الوقت مع جاز واليه في اجزاء الاخر ومع ذلك جاء فيه الخلاف المعروف  
 في اوله الاحتمار وانه هل يجوز لهم البداء بحب عليهم الانتظار فثبت من جميع ما ذكرنا ان صحة العبادة الما بها على وجه النية ينبغي ان  
 في امثالها ما الى النية الا في مقتضى ما جاز من احد ما الدليل الخارجي الدال على ذلك سواء كان خاصا بعبادة او كان عاما لمجموع العبادات  
 في شمول الاوامر العامة بسبب تعبها حال النية لكن يشترط في كل منهما بعضا لا يشترط في الاخر في شرط في الثالث كون الشرط والجزء المتقد  
 نية من الاجزاء والشرط الاخبارية ان لا يكون له خلاف قصد خربان لا يمكن ان يثبت ان العمل الواضع في مجموع الوقت وانه الجزء الذي  
 بوضعه مع الباس من الممكن منه فيما بعد او مطلقا على التفضيل في خلافه الا في الاخذ وهذا لان الامر غير معين في الاول بل يرجع فيه  
 الى ملاحظة ذلك الدليل الخارجي ونسبنا ان الدليل الخارجي لنا على الاذن النية في الاعمال البعيدة شيئا منها ويشترط في ذلك ان يكون النية  
 من الخلق لغيره لانه المتيقن الادلة الواردة في الاذن العباد على وجه النية لان المباد النية من هذا الخلق لغيره فلا يجوز في النية في الكفا  
 او ظلة الشبهة يكون رواية محدثين صدق الانية ما يظهر منه هو كمن كتب الخلق مع عموم كفاية النية في ذلك بعد ملاحظة اختصاص النية  
 في تلك الامنة صلوات الله عليهم لما يظهر من النية في اختيار النية التي هي في الوسائل كذلك الاشكال في النية من غير هذا الخلق مثل النية  
 في العمل على طبقه عوام الخلق الذين لا يوافقون مدحهم بل كذا النية في العمل على طبق الموضوع الخارجي الذي اعقد في الحقيقة  
 مع عدم تخفيفه الواقع كما لو فوف بعرفان يوم الشاغل الاقاصه منها ومن الشرع يوم التاسع موافقا للعامة اذا اعتقد روية هذا في الحق  
 في اللبلة الاخر من ذي لعقد فان الظاهر في هذا من مصادرة الاذن في بقاء الاعمال على وجه النية لو فرضنا هذا الاطلاق فان هذا  
 لا يدخل في الذم انما هو اعتقاد خطأ في موضوع خارجي نعم العمل على طبق الموضوع العامة الثابتة على من هذا الخلق في داخل النية  
 عن الذم في داخل الاطلاق لو فرض هناك اطلاق الصلوة عند خفا الشمس لذمها به الى انه هو المقرب يمكن ارجاع الموضوع الخارجي

فيما يتعلق بالنية في البيع



# في النفقة

٣٢١

في النفقة  
على الزوج  
على ما في  
كتاب الله  
وآياته

في بعض المواضع الى الحكم مثلاً اذا حكم الحاكم بشئ لعل من جهة خبر شهادته من لا يقبل شهادته اذا كان مذهب الحكم القبول فان ترك العمل بهذا الحكم مذهب المذهب بخلاف ادلة النفقة وكيفية مكان نفق هذا الوجه لا بد من ملاحظة اطلاق دليل الترخيص لبيان اعتبار وجه النفقة ونفي العمل على ما يقضيه الدليل فاما في الوجه الثاني فهذا الشرط غير معتبر قطعاً لا بناء على العمل المخالف للواقع من جهة هذا الواقع سواء كان معتد بالنفقة من مخالفاً وكافراً وموافقاً سواء كان في الموضوع ام في الحكم كذا في ذلك لان النشاط في مسألة اوله الاعداد القليلة من غير فرق بين الاعداد بقى الكلام في اعتبار المندحة التي اعتبرنا في الوجه الثاني فان الاختلاف بين غير معتبر كالثبت والتحقق الثاني في البناء والروى من جامع المقاصد بين معتبر كصاحب المدارك وبين مفصل كما عن المحققين الثاني مائة اذا كان معلق النفقة ما دون مائة بخصوص كصل الرجلين في تركت في الصلوة فانه اذا فصل على الوجه لما دون مائة كان صحيحاً غير وان كان المكلف مندحة التفاتاً الى ان الشارع اقام ذلك مقام المأمور به حين النفقة فكان لا ينافي امثاله وعلى هذا فلا يحل الا عاذاً وان يمكن تركه في جهة النفقة فينبغي الوقت لا يعلم خلافه في ذلك بين الاحتياط واما اذا كان معلقها ما لم يرد فيه نص بالخصوص كفضل الصلوة الى غير القبلة والوضوء يندب مع الاختلاف بالموالاته فيجوز الوضوء كما في بعض النماذج فان المكلف يجب عليه اذا اقتضت الضرورة موافقة اهل الخلاف فيه باظهار الموافقة لهم ثم ان امكن له الاعاذه في الوقت يجب لو خرج الوقت بنظره دليل يدل على الفضا فان حصل الظفر وجبنا والا فلا لان الفضا انما يجب بضرمانه ثم نقل عن بعض اصحابنا القول بعدم وجوب الاعاذه لكونها لا بد شرعاً ثم رد بان الاذن في النفقة من جهة الاطلاق لا يقتضيان بدنياً بل موافقة مع الحاجة انتهى فلو ظهر قوله في الاذن بالخصوص لا يجب فيه الاعاذه وان يمكن تركه قبل خروج الوقت ان عدم التمكن من فعله على غير وجه النفقة حين العمل معتبران من كان سوفواراً والصلوة وجب عليه مع التمكن الذهاب الى مكان ما مؤتمنه وحين فغنى قوله قبل ذلك ان كان المكلف مندحة من فعله بشئ مندحة بالناجى الى ما نازعنا النفقة لا وجوبها بالنسبة الى زمة العمل يجب ان يكون هذا قولاً باعتبار عدم المندحة على الاطلاق كصاحب المدارك لا بد من ملاحظة ما نذكره من عدم المندحة مجموع الوقت انما الظاهر انه ما لم يعتبر احد ما سيجي في مخالفة لظاهر الاخبار بل يصح بعضها واما القائل بعدم اعتبار عدم اعتبار الذي يقع الفعل فيه فمن يمكن من الصلوة بغيره معلقاً عليه لا يابى به عليه ذلك بل يجوز له الصلوة نفقة في مكانه ودكانه بمحض الخلافين نعم لو كان الخلاف في اعتبار عدم المندحة تمام الوقت وعدمه كان ما ذكره المحقق بقبول المسئلة وعلى اي تقدير يرد على ما ذكره المحقق في القسم الثاني انه ان اراد من عدو وود نص بالخصوص في الاذن في معلق النفقة عند النص الموجب للاذن في امثال العمل على وجه النفقة فعليه ان لا دليل على مشروعية الدعوى في العمل المفروض امثاله الاوامر المطلقة المتعلقة بالعمل الواضحة لان الامر بالنفقة لا يستلزم الاذن في امثال تلك الاوامر لان الحفاظ على الضرر نادى بترك ذلك العمل واسا ما بان ترك الصلوة تلك الحال وجب لا يشرع الدخول في العمل المخالف للواقع بعد نادى النفقة بترك الصلوة واسا وان فرضنا ان النفقة الجائزة الى الصلوة تنادي بترك الصلوة كانت الصلوة المذكورة واجبة علينا لانحصار النفقة فيها في امثال وجوب النفقة علينا لا للوجوب بل للصلوة بالصلوة الواضحة ان اراد به عدم النص الدال على الاذن في هذه العبارة بالخصوص وان كان هناك نص عام في الاذن في امثال اوامر مطلق العبادة على وجه النفقة فعليه ان هذا النص يكفي للدخول في العبادة امثاله الاوامر المتعلقة بها كمن وجب عليه الاجزاء وعد وجوب الاعاذه في الزمان الثاني اذا ارتفعت النفقة والحاصل ان الفرق بين كون معلق النفقة ما دون مائة وما يقبلها بالصلوة لا يفرق بينهما وجه كما اشرنا به بعض بل كلما بوجوب الاذن في الدخول في العبادة امثاله الاوامر متساوية موجبة الاجزاء وسواء كان نضاً خاصاً او دليلاً عاماً وكما لا يدل على الاذن في الدخول على الوجه المذكور لم يشرع بجري الدخول في العبادة على وجه النفقة امثاله الاوامر بل ان انحصار النفقة في انسان كان امثاله الاوامر بالنفقة لا لا وامر وجوب تلك العبادة اللهم لان كون مراده من الامر العام اوامر النفقة ومن وجوب العمل على وجه النفقة اذا اقتضت الضرورة هذا هو الوجوب لتبني الوجوه الخمسة الحاصل من الوجوب لموسع فيكون حاصل كلامه الفرق بين الاذن في العمل امثاله الاوامر المتعلقة بالعبادة وبين الاذن في العمل امثاله الاوامر المتعلقة لكن ينبغي نفقة بغيرها اذا كانت النفقة في الاجزاء والشرط الاخبار به والافضل المسئلة في مسألة اوله الاعداد ويصح الانبان بالعمل المذكور امثاله الاوامر المتعلقة بذلك العمل مع تعدد تلك الاجزاء والشرط لاجل النفقة على الخلاف والتفصيل المذكور في مسألة اوله الاعداد وما ذكرنا بظهور ان ما اجاب به بعض عن هذا التفصيل بان المسئلة مسألة ذوى الاختلاف وان الحق فيها سقوط الاعاذه بعد التمكن من الشرط المتعدد لا وجبه على اطلاقه ثم ان الذي يغوي النظر اصل مسألة اعتبار عدم المندحة انه ان ارد عدم المندحة بمعنى عدم التمكن حين العمل لا ينافي به موافقة للواقع مثله

بمكنه

يمكن عند ادراك التكفير بالنقبة من الفصل بين بدنه بان لا يضر بطن احد على ظهر الاخرى بل يفار بينهما كما اذا تمكن من صلبه لان  
الكف الى المرفق لكنه ينوي الفصل عند رجوعه من المرفق الى الكف بحيث لا يجر العجل على جمل النقبة بل النقبة على هذا الوجه جدي  
في غير البطان ايضا وكانها اخلا في فيه وان اذ بدنه عند الممكن من العجل على طبق الوافع مجموع الوقت لصرفه الى العمل حتى لا يضر  
العجل نقبة الا ان لم يتمكن في مجموع الوقت من الذهاب الى موضع مأمون فالظلم اغتيا لان عمل الخبا الاذن النقبة الوضوء والوضوء  
على صوة عند الممكن من ان يجر في مجموع الوقت ما يراه ظاهر اكثرها بل صريح بعضها لا بعد ايضا كونه فاقا ان اريد عند المند  
حين العمل من تبدل موضوع النقبة بموضوع الاثر ان يكون سوفهم ما جدم ولا يمكن في ذلك حين من العمل على طبق الوافع الا با  
مخرج الى مكان خال والنجلة اذ عاج من ينفي عن مكانه لا لاهراه فالظلم في الخبا النقبة عند اغتيا اذا ظلمها الاذن بالعمل  
على النقبة في افعالهم المتطافه من دون التزامهم بذلك فابر بدنه فله بمقاصدهم العربة وفضل ما يجيبه كمن مع نزولهم في  
في نزل مقاصدهم ومثا عليهم لا جمل فعل الخو بقاء الامكان مع ان النقبة انما شرعته لئلا يراد على الشبهة ورضا الحج عنهم في  
التحق غير الخبا في الاخبار بما يؤدي الى اطلاعهم على ذلك صبر سببا لتفقدهم وخرافتهم للشبهة وقت العمل فينبو جف قصص على النقبة  
نعم في بعض الخبا ما يدل على اغتيا عدم المندحة في ذلك الخمر من الوقت عند الممكن في دفع موضوع النقبة مثل واية احمد بن محمد  
ابن نصر من ابرهيم شبيهه قال كتبت الى جعفر اثنائه عن اهل الصلوة خلفه في جواب المؤمنين وهو في المسح على الخفين وخلفه في  
المسح على الخفين وهو ميسر فكنت ان جامعت واية هم موضع لا يجذب ان الصلوة معهم فاذن لنفسك انهم فان سبقت الخبا فخرج  
فان ظاهرها اغتيا عند نزل الصلوة معهم ونحوها ما غر القصة الرضوخ من المرسل عن العالم قال لا تصل خلف احد الا خلف  
رجلين احدهما من ثوبه وبدنه ورعة اخر من نفق سبعة سطو وشروبو اثنائه شبيهه فضل خلفه على سبيل النقبة والبدن اذ اذ  
والم واخر فيها فانه غير مؤمن به الخ وفي رواية اخرى في الزاوية في الخبا في مواضع اثنائه الثالث ان كل خا في المؤمن على نفسه خرو  
فله فيه النقبة وخر دعائم الاسلام غير الخبا في الثا من صلوات الله عليه بصلواته خلفنا صلبا كرامته لان الخا فوا على انفسكم ان  
تشرروا وبشار اليكم فضلوكم في بونكم ثم صلوا معهم واجعلوا صلواتكم معهم تطوعا وبؤد العتوان لذلك على ان النقبة في  
كل شيء يضطر اليه بن آدم فان ظاهرها حصل النقبة في حال الاضطرار ولا يضطر الى الاضطرار مع التمكن من تبدل موضوع النقبة لانهما  
الموضوع الامن مع العنك وعدم اخرج نعم لو لم يكن التزام ذلك مخرج او ينفق في نقبة الخبا فينظر في حاله في الخبا فينظر في حاله  
في الاضطرار وبالحيلة فراغا عدم المندحة في الخمر من الزمان الذي يوقع فيه الفعل فيرى مع انه يحوط نعم نا جمل الفصل في اول وقت الخفا  
الامن في الخفا لا دليل عليه بل الاخبار بين في صريح خلافة كما تقدم في **كتاب اصول الدين** انك قد عرفت ان هذه الخبا  
اسقاطها للفصل ثانيا فانابع لشرعية الدخول فيها والاذن فيها من الشارع وعرفت ان بقا من نقرا وامن النقبة لذلك على كونها واجبة  
جميعه حفظ ما يجب حفظه لا بوجوب الاذن في الدخول في العباءة على وجهه ثانيا مثال الاوامر المختلفة بذلك الخبا الا فيما كان مغلقا  
النقبة من الاجزاء والشروط الاخبارية كجائسه الثوب البدن ونحوها اما ما انفق الدليل ولو باطلا في مدخلية العباءة من دون  
اختصاصا بحال الاخبار فيجوز الا من النقبة لا بوجوب الاذن في مثال الخبا فيفضل الفعل لفائدة ذلك الخمر او الشرطية كما هو واضح  
ان الاذن المذكور قد ردد في بعض الجائحات موضوع المسح على الخفين وعمل الخفين والصلوة مع الخبا فينظر فيها بعضا لم يدخل فيها  
وهو بعض المواضع مثل التكفير ونحو الغرض هنا ان هل يوجب عتوانا من النقبة بوجوب الاذن في مثال العباءة وهو على وجه  
النقبة بحيث لا يحتاج في الدخول في العباءة على وجه النقبة ام لا لانه لا يخلو بذلك العباءة الى انصراحا في نقبة فاعده كنية في كون النقبة  
عدا رافعا لاعتبا ما هو معتبر العباءة ان لم ينحصر عباءة بحال الاختصاص مثل الدخول في الصلوة مع الوضوء بالبدن ومع التيمم النهر  
يجوز دعه الماء ولو كان موجودا ام لا لا يمكن الاستدلال به على ذلك الخبا منها قوله النقبة في كل شيء يضطر اليه بن آدم فقد احله  
بناء على ان المراد من خصل الله سبحانه في كل فعل وترك يضطر اليه لانه في عمله فقول مثلا ان لا تضطر الى ستم البند والصح  
على الخفين وعمل الرجلين في وضوءه الى ستم الزاوية في صلوة الى التكفير ترك البسلة وغير ذلك من الافعال وترك المنوخة  
شرعا صلوة فكل ذلك مخصص في العمل بمعنى انفع المنع الثابت فيها لولا النقبة وان كان منعا غير ان هذه النوصلة فيها الى  
العمل اذا فعله في مثل العمل الحاصل ان المراد بالاحلال رفع المنع الثابت في كل ممنوع محجب من الخمر والنقبة كشر الخمر والتميم الخمر  
كالنكبة في الصلوة والمسح على خامل واستحما ما يحجره مضاعف الوضوء فان ذلك الاضطرار الى هذا الامور المنوخة نابع للاضطرار  
الى الصلوة التي يقع هذا فيها وح فان فرض عدم اضطرار التكليف الى الصلوة مع هذه الامور المنوخة فهي غير مضطر بها فلا يخبرها

في ابراهيم الخبا في مواضع اثنائه الثالث ان كل خا في المؤمن على نفسه خرو

# في النية

٣٣٣

والسبع

النية وان فرض اضطراره الى الصلوة معها في موضع معين فيها لكن مرجع الترخيص فيها على ما لا حظ ما دل على كونها مبطله الى الترخيص في مثلها  
ولا ما ينزاد انفسا الصلوة فان الصلوة باطله لبليل من شرب الخمر الذي سوغه النية فلو لم ينفذ الاضطرار الى هذا الامر على  
الاضطرار الى الصلوة التي يقع فيها بل الظاهر ان يكون في صدق الاضطرار اليه كونه لا يدا من فعله مع صفه اذا الصلوة تلك لو فسد لا مكم  
نظير ذلك انهم بعد من زوايا الاضطرار من لا يمكن من شرط الصلوة او لا لو فسد مع العلم والظن بتمكنه بقاء بعد ان ينفذ الاضطرار  
شبه الجواز الذي هو رفع المنع الثابت فيه حال عدم النية وهو المنع الغيري منها ما رواه في اصول الكافي بسند عن ابي بصير انه قال  
النية في كل شيء الا في شرب الخمر على الخمر ذلك لروايته على بثوث النية ومشرعها في كل شيء ثم لولا النية الا في الفعلين المذكورين  
فاستثنى المسح على الخمر مع كون المنع فيه عند عدم النية منعاً غيراً بل على عموم الشيء اكل ما يشرب من المنوع الى اجل التوصل بها  
الى صحة العمل فدل على رفع النية لثبوت هذا المنع الغيري وثابتها في ارتفاع اثر ذلك المنوع منه قبل على ان النية ثابتة في الكفر في  
الصلوة مثلاً بمعنى عدم كونه ممنوعاً عليه فيها عند النية كذا في عمل الرجلين واستعمال النية في الوضوء ونحو ما في معنى هذه  
الروايات وما يات في هذا الباب مثل قوله في ثلثة لا اتفق فيها احد المسح على الخمر في شرب لبنه من منة الحج فان معناه ثبوت  
النية فيما عدا الثلث من الامم المنوعة في الشريعة ودفعها للمنع الثابت فيها بحالها من المنع النفسي والعقري كما تقدم ثم ان مخالفة ظاهر  
المستثنى في هذه الروايات لما اجمع عليه من بثوث النية في المسح على الخمر في شرب لبنه لا يقدح فيما نحن بصدد ان ما ذكرناه قريب  
دلائلها على المطالبين بقاء النية بين ابقاء الاستثناء على ظاهره او حمله على بعض الحامل مثل اختصاص الاستثناء بغير الامام كما  
ينظم من الرواية المذكورة ونفس الرواية في بعضها الاخر او التنبه على عدم تحقق النية فيها لوجوب المندوحة ولو اذافه بعض الصحابة  
النابعين على المنع من هذه الامور الى غير ذلك من الحامل الغير لفاضة استدلالنا المتقدم ومنها موثقة سماعه عن الرجل يصلي فيدخل  
الامام وقد صلى الرجل كعه من صلوة فريضة فريضة قال ان كان اماماً ما عدا ذلك فليصل اخرى ينصرف بمجملها انطوعاً وليدخل مع  
الامام صلوة كما هو وان لم يكن اماماً فليصل على صلوة كما هو يصلي في غير اخرى يجلس فليقل ما يقول شهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم يتم صلوة معه على استطاع فان النية واسعة وليس الا وضاحتها ما جوب عليها التمام  
الامر بان تمام الصلوة على استطاع مع عدم الاضطرار الى فعل الفريضة في ذلك الوقت معللاً بان النية واسعة بل على جواز اذا الصلوة  
في سعة الوقت على جميع جواز النية بل على جواز كل عمل على وجه النية وان لم يضطر الى ذلك العمل لتمكنه من اخره الى وقت لا من منها قوله  
في موثقة مسند بن سعد بن قيس بن عمار بن نفيع بن نافع بن بكون قوم سوطاً هرهم في فسادهم على خلاف حكم الحق وفعله فكل شيء يعلمه المؤمن منهم كما  
النية مما لا يورث في فساد الدين فهو جازي بنا على ان المراد بالجواز كل شيء بالقبول الى المنع المتحقق فيه لولا النية فثبت على  
النكفر في الصلوة الذي يفعله المصلي على النية انه جازي وضمنه عن المنع الثابت فيه لولا النية ودعوا ان الداعي على المنكفر  
ليس النية لا مطلقاً الخ من خوف ترك الصلوة هذا الخبر من الوقت فلا يكون عمل النكفر كان النية مدفوعة بنظر ما عرفت في الرواية  
الاولى من انه يصدق على المصلي انه بكفر لكان النية وان قد على ترك الصلوة ومنها قوله في رواية في الصباح ما صنعتم من اهل فقم  
عليه من بين في نية فقامت منه سعة فدل على ان المنوع سعة من الخمر والشرط المتركيب نية ولا يترتب عليه من جهة تكليفه الا نية  
والفضا نظير قوله في الناحية سعة ما لم يعلموا بنا على شمولها لم يعلم خبر ثبوتها وشرطية كما هو الحق لثاناً انه لا يرتب تحقق النية مع  
الشخص بان يخاف على نفسه او غير من ترك النية خصوصاً في تلك الحال لا بعد ان يكفي بالخوف من بقاءه على ترك النية سائر ائمة  
او بناء سائر الشيعة على تركها في العمل الخاص ومطلق العمل النوع في بلاد المخالفين وان لم يحصل للشخص بالخصوص خوف هو الذي يفهم  
من اطلاق امر النية وما ورد من الاهتمام فيها وبثوب بل يدل عليه اطلاق قوله ليس منا من لم يجعل النية شعراً وداره مع  
من يامنه ليكون سبحانه مع من يجده نعم في حديث في الحسن الرضا صلوات الله عليه معاً بنا البعض الذين جعلهم انكم تنفون حيث لا يجب  
النية وتركها حيث لا يجب النية ولعل على بعض الابطان في الفواعل الثالث انه لو خالف النية في محل جوبها فداطلو بعض  
بطلان العمل المتركيب في التحقير ان نفس ترك النية في جزء العمل وفي شرطه ومافيه لا بوجبه لثاناً الاستحسان العقلا على تركها فان  
لزم من ذلك ما بوجبه مقتضى الفواعل بطلان الفعل بطلان الا فلا من موافق البطلان النية على الزية الحسية مع نفس النية  
تركها فان الجوب يقع منها عنه فيفسد ففسد الصلوة ومن مواضع عدم البطلان ترك النكفر في الصلوة فانه وان حرم لا بوجبه البطلان  
لان وجوبه من جهة النية لا بوجبه كونه معبراً في الصلوة لئلا يتركه ونوهم ان الشارع امر بالعمل على وجه النية مدفوع بان يقول  
الا يري ذلك العمل المفيد ليس من حيث كونه مفيداً بذلك لوجه بل من حيث نفس الفضل الخارج لثاناً هو مفيداً لثاناً لثاناً

ونحوه



و نوبته انما مؤبه ليس هو الوضوء الشامل على غسل الرجلين بل نفس غسل الرجلين الواقع الوضوء ونفد الوضوء اشتمالاً على  
غسل الرجلين مما يعبره الشارع في مقام الامر فهو نظير محرم الصلوة المشتملة على عمر محتاج لا دخل له في الصلوة فان قلت انما كان الاحتياط  
للفنية لا يجعله معتبراً في اعتبار حال الفنية لزم الحكم بصفة وضوء من ترك المسح على الخفين لان المقروض ان لا يمسح الخفين للفنية لا  
بجعله جزءاً فتركه لا يقدح في صحة الوضوء مع الظاهر عدم الخلاف في بطلان الوضوء فقلت ليس الحكم بالبطلان من جهة ترك ما وجب للفنية بل  
لان المسح على الخفين من ضمن اصال المسح الواجب الوضوء مع الغاء قبلها نسبة الماسح للمسوح كما في المسح على الخبز الكاسنة في موضع الغسل  
او المسح كما في المسح على الخفين لاجل البراءة المانع من تركها فان الفنية انما اوجبت التقاضي المبثرة واما وضوء المسح لومع الحابل فواجبة وانما  
لان حيث للفنية فالاخلال بها يوجب بطلان الوضوء بنفسه جزء منه مما يدل على اخلال المسح في اذكارنا وضوء قبل المبثرة فقول الامام  
لعبد الا على موالي الماسم شدة في كفية مسح من جعل على الصبغة مرارة ان هذا وشبهه يعرف من كتاب الله وهو قوله ما جعل عليكم في الدين  
من حرج ثم قال المسح عليه من معرفة وجوب المسح على المرارة الخالصة بين الماسح والمسوح انما في المسح لا يستقيم الا بان يقال ان المسح الواجب في وضوء  
بطل الوضوء المسح مباشرة الماسح للمسوح ولما سقط قبله مباشرة لتقي المسح من وضوء المسح من وضوء مباشرة وهو المسح على الخائل وكل فيما عدا ذلك  
سقط قبله مباشرة ولا يسقط وضوء المسح عن الوجوه وكذلك الكلام في غسل الرجلين للفنية فان الفنية انما اوجبت سقوط الخصوة المارة  
بين الصلوة والمسح اما ايضا الرطوبة الى المسح فهو واجب من حيث للفنية فاذا اخل به المكلف فقد ترك جزء من الوضوء فبطل الوضوء حيث  
ترك ما وجب لاجل الفنية لما يؤيدنا ذكرنا ما ذكره غير واحد من اصحابنا من انه لو دار الامر بين المسح على الخفين وغسل الرجلين قدم الثاني فيه  
ايضا لما اختلف الاول فلو كان نفس الفعل المشتمل على الفنية المقصود انما وجب فنية لم يعقل ترجيح شرع بين فعلين ثبت وجوبهما باقرار  
وهو الامر بالفنية لان نسبة هذا الامر الى الفرد من نسبة واحد الان يكون فاذا ذكره فراقا غيبا بامثاله ملاحظة الاستبابة العقلية لكون  
يبقى على ما ذكرنا في غسل الرجلين انه لو لم يكن المكلف من المسح فحين عليه لفعل الخفيف لا يختص من فنية بل لا بأس باختيارهما في حكمه  
المجمع عليه هو نفس المسح عند فعل الغسل لا يمكن استنباط انما في عبد الا على المنفذ ولو قلنا بعبء الحكم المذكور فلا بأس بالترام عدم  
بطلان الوضوء فيما اذا ترك غسل الرجلين الواجب للفنية لما عرفت من اننا و امر الفنية لم يجعله جزء بل الظاهر ان لو تركه بغيره بطل الوضوء  
لان الفنية لم يوجب بغيره وانما اوجب العمل الحار في وضوء الخبز **المقارن الرابع** في ترك المسح على الصلوة على الصلوة لفنية لا من جهة الفنية  
والفنائس وان كان العمل في الصلوات كالوضوء من جهة رفع الحدث ام من المعاملات كالعقود والايضا فان الوافعة على وجه الفنية فيقولون  
مقتضى القاعده عدم ترتيب الاتا ربا عرفت خبره من اننا و امر الفنية لا يدل على ازيد من وجوب التحريم والضرب اما الاثار المترتبة  
على العمل الوافعي فلا يعم لود بل في العباد على الاذن في امثالها على وجه لفنية فقد عرفت انما يستلزم سقوط الاستبابة ثانياً بل  
العمل اما الاثار الاخر كرفع الحدث الوضوء بحيث لا يحتاج التوضي فنية الى وضوء بعد رفع الفنية بالنسبة الى ذلك العمل الذي  
نوضاه فان كان ترتيبه مقراً على ترتيب امثال ذلك العمل حكم بترتبة هو واضح اما لو لم يفرغ عليه خارج الى بليل اخر وبقدر  
على ذلك لا يمكن ان يدعى رفع الوضوء لحدثنا ابو عليه اننا و امثال الامر به بناء على ان الامر بالوضوء ليس لرفع الحدث ما في وضوء  
الحدث فكونه مسجلاً لا فاعله دوام الحدث لانها وضوء الوضوء عن التاثير واما بغيرهم انما تقدم من الاجابة الواردة في ان كل ما  
يعمل للفنية فهو جائز ان كل شيء يضطر اليه للفنية فهو جائز بل على ترتيب لا تارمك بناء على ان معنى الجواز المنع في كل شيء بحيث  
ان الجواز والمنع في الافعال المستقلة في الحكم كترتيب لبس ونحوه براديه الاثم والعدوه في الاموال الداخلة في العبادات فعلا او تركا  
به الاذن والمنع من جهة تحققات امثال تلك العبادات فكذلك الكلام في المعاملات بمعنى عدم التباس بثبوت من جهة ترتيب الاتا ربا وضوء  
من تلك المعاملة كما في قولنا ان الجواز المعاملة القلانية او لا يجوز وهذا هو مدفع بما لا يخفى على الناظر ان لا بأس به كترتيب الجواز  
الواردة مما اشتمل على بعض الفوائد منها ما في الاحتجاج بسند عن ابي المؤمنين صلوات الله عليه بعض احتجاجه على بعض فنية ترك  
ان شتم الفنية في دينك فان الله عز وجل يقول لا يفتد المؤمن الكافر ولو تاب من ومن المؤمنين ومن يفتد لك فليس  
الله في شيء الا ان شفوا منهم فنية وقد اذنت لك تفصيل اعدائنا ان الجاهل يخوفنا في اظلم البرية ان ملك الرجل عليه في  
ترك الصلوات المكنونات ان خشيتك على حاشيتك الا فان العاهات تفصيلك اعدائنا عند خوفك لا ينعهم لا يضرنا وان اظلمها  
برائك عند فنيك لا يقدح فيها ولا يبرئ من ساعد بل انك انت موال الناجين انك تسقي على نفسك وجهها التي جازها واما  
الذي يستفادها وجاها الذي نمكها وضوءك من عرفنا ولبائنا واخواننا فان لك افضل من ان تعرض للمهلك  
ونقطع به عز على الدين وصلاح اخوانك المؤمنين وباك ثم انك ان تركت الفنية الوارثك لها فانك شاطط بملك دما

لا اله الا الله  
مؤمن

عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب

فَوَالْبَاقِ  
فِي الْقَبْرِ  
فِي حُجْرَتِي  
فِي حُجْرَتِي

اخوانك معرض نفسك لنفسهم للزوال بعد لهم في بكاء أعد الدين وفدا مراك الله باعرا زهم فانك خالفه بحسبه كان خولا  
على اخوانك نفسك اشد من ضرر انصاب الكافر بنا وفيها دلالة على رجحاننا البرائة على العمل بالناكروا لكن اجبا كثيرة باع الصفة  
في الارثا انه قد استغنا عن امير المؤمنين ع انه قال استغفرون ربك على سبي قبوتك ومن عرض عليه البرائة فلم يمد عنقه فان بره من فلا  
له ولا اخره وظاهرها حرمة النفقة فيها كالداء وبمكن حملها على ان المراد الاسماء والالوان والرجحان الرجوع حقيقة غير الشيع الى النصفا  
الى ان المروي في بعض الروايات ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يكره ان يمد يده الى سبي قبوتك ومن عرض عليه البرائة فلم يمد يده الى سبي قبوتك  
ان الناس يدرون ان عليا قال على من الكوفة ايها الناس انكم سددعون الى سبي قبوتك ثم تدعون الى البرائة فلا تبرأ مني فقال ع  
اكثر ما يكون للناس على علي ع قال انما قال سددعون الى سبي قبوتك ثم تدعون الى البرائة فمضى الى علي بن محمد ولو قبل لا تبرأ مني  
فقال له السائل رايتنا اخا الفل ودنا البرائة فقال والله ما ذاك عليه لاله الا ما مضى عليه عاين باسرحيت كرهه هل مكة  
وقلبه مطمن بالايمان فانزل الله نعم الامن كرهه وقلبه مطمن بالايمان فقال النبي عندها باغا اران فاذا فعدت ورواه محمد بن  
قال فوالله لقد علم ان هذه الامة نزلت في عا واصحابه الامن كرهه وقلبه لانه فبرأ واحد منها وابي الاخر فلي سبيل الله وفل الاخر  
فقال عا انما لا تبرأ مني فجل ففقه دينه وان الذي لم يبرأ فبرجل يجل الى الجنة وعركا اب الكشي بسند الى يوسف بن عمر بن النعمان  
مبتم المرواني يقول قال علي بن ابي طالب يا مبتم كيف انت اذا دعاك دعى اخا من عبيد الله بن زياد الى البرائة فمضى فقلت يا امير المؤمنين  
انا والله لا ابرؤ منك قال اذا دعاك الله بصلبك قال قلت اصبر

رسالتی فان ذلك الله فليل قال عليه السلام يا  
مبتم فاذا نكون معي في روضتي  
وبه يغني

حَمْدُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العدالة لغتها الاستواء كما يظهر من محكي المبطو والسرير والاستعفا كما عرفنا مع المفاسد مجمع لقائدها وهما معا في الرضا والاداء  
كثف للشام فلما خلف لاصحابه شيئا ما هو المراد من لفظها الواردة في كلام المتشعر بل الشارح على اقوال احمد وهو ثمة بين الصلابة  
من ناخر عنه لها كهيئة نفسانية باعثة على ملازمة التقوى وعليهما مع المروءة وان اختلفوا في التعبير بل بلفظ الكيفية والحالة والهيئة او  
المملكة ونسب الخبر في محكي النجيبية الى العلماء وفي محكي كثر العرفان الى لفظها وفي مجمع لقائدها الى المواثيق والمخالف في هذا الى الهيئة  
الراسخة الى المتأخرين وفي كلام بعض نسابكة النفسانية الى الله وكيفية كافي عندهم كهيئة من الكيفية باعثة على ملازمة التقوى كما في  
الارثاء او عليها وعلى ملازمة المروءة كما في كلام الاكثر بل نسبة بعض الله واخر الى لفظها وثالث الى المواثيق والمخالف ثلثا انها عبارة  
عن مجرد ترك المعاصي وخصوصا الكبائر وهو الظاهر في محكي ترك حيث قال هذا العدل هو الذي لا يخل بواجبه لا يترك شيئا مما وجب عليه من  
ذكر في موضع منه نال العدل في الدين الاجتنابا للكبائر وعلاصرا على الصفا وترك محكي ابد الصلاح حيث حكى عنه انه قال ان العدل اشرط  
في قبول التوبة ونسب حكمها بالبلوغ وكما العدل والامان واجتا الفبايح جمع في الحديث الملقب المحقق السبكي ان لا يشترط في اعتبار  
لا يكون ترك الكبائر ولا مصر على الصفا بل هذا القول انها عبارة عن الاستقامة الفعلية افتقار تركه من دون اعتبار الكون لك من ملكه  
الثالث انها عبارة عن الاستقامة الفعلية لكن غير ملكه فلا يصح العدل على من لم ينفوه فعل كبره مع عدل الملكة وهذا المعنى خص  
الاولين لان ملكة الاجتناب لا يستلزم الاجتناب والكثرة لا يستلزم الملكة وهذا المعنى هو الظاهر في كلام والد الصديق حيث ذكر في  
رسالة الى له لا يصلح خلف جليل احد ما تشرى بدنية ورعة الاخر في سبفه طوره وطوره ولد وطه الفبايح المقتضية حيث قال ان العدل  
من كان معروفا بالدين الورع والكفر غير محارم الله فهو فان الورع والكفر لا يكونان الا في كهيئة نفسية لظاهر الفرق بين مجرد الترك  
فنه وهو الظاهر في محكي الزمان حيث انه ذكر بمضمون صحيحه ان لا يعفو وكان الوسيلة حيث قال العدالة تحصل باربعة اشياء الورع والامانة و  
الوثوق والتقوى ونحو المحكي عن ابي حنيفة حيث عرفت فيها الشر والعفاف الاجتناب الفبايح فان الاجتناب خصوصاً مع عدم العقاب لا  
يكون مجرد الترك وبمعنا المحكي عن النجاشي حيث اخذ في تعريفه لعدل الكفر في الغيب للكبائر ثم انه ربما يذكر في معنى العدالة قولان اخران  
احد ما الاسلم وعدل هو الفسق وهو المحكي عن ابن الجوزي المفيد في كتاب الاشرف والشيخ في الخلاف مدعيا عليه الاجماع الثاني الحسن  
نسب لجامه بل اكثر الفداء ولا ريب انها لسا قولين العدالة وانما هاتر بيان للعدالة ذهب الى كل منهما جامعة فلما ذكر جامعة  
منها لا حقا كالتمهيد المذكور في الدروس والمحقق في الجعفرية وفيها هذين القولين في عنوان ما يعرف لعدالة مع اعتبار ابن الجوزي

عنان

عنه ان كل المسلمين على العدالة الا ان يظهر خلافها لا بد على وجوب الحكم بعد التام اوضح منه كلام الشيخ في الخلاف حيث انه لم يذكر  
الاعدام وجوب البحث عن عدالة الشهود اذ عرف سلامتها ثم اجماع الفقيه واجتباها وان الاصل في المسلم العدالة فليس في ظاهره  
الى بل نعم عتبا الشيخ في لفظه ظاهره في هذا المعنى قال ان العدل في اللسان يكون لانما متعالم لا حوالا هذا ما وادع الشريعة في كان  
عدالة دينه صلا في مرقه عدالة احكامه لعدله في الدين ان يكون مسلما لا يعرف منه شيء من سبب الفسق والمروءة ان يكون محببا للامور  
التي ينسب المروءة الى اخر ما ذكر انهي موضع الحاجة لكن الظاهر ان ادراكه عدم معرفة الفسق منه بثبوت العدالة لا انه نفسه لظاهر  
العدالة في المروءة بنفس الاجتناب بعد العلم بالارتكاب هذا كله مع انه لا يعقل كون عدله في الفسق وحسب الظاهر نفس العدالة لان  
ذلك يقتضي كون العدالة في المروءة التي يكون وجوها الوافعي عن وجوها الذهني وهذا لا يجمع كون صدق الفسق او افتقاده  
للذهني فيتحقق في علم الله مرتكبا للكبائر مع عدله في ذلك لا حد يلزم ان يكون عادلا في الوافعي فسقا في المروءة لان المروءة ان  
وجودها الوافعي عن وجوها الذهني ما بطلان للزم ففقه الشيا وكذا لو اطلع على ان شخصا كان في الزمان السابق مع نصا  
بحسن الظن لكل احد مصر على الكائن في كان فاسقا ولو لم يطلع لا يوق كان عادلا فاسقا عند اطلاعنا فبين جميع ما ذكرنا ان هذا  
القولين لا يعقل ان يراى بينهما بينا العدالة الوافعية لا دليل للفائز مما يفتي بذلك لادالة في عتبا في الحكمة عنهما ولا في ذلك كلام  
من يعني به مثل الشهيد المحقق وابن مهران ثم الظاهر جوع القول الاول الى الثالث على غلب الاختصاص مع الملكة لانها في  
صراخه مستندهم كالنصوص والفناء على انها تزلزل ارتكاب الكثرة العتبات في نفسها بحث الفسق التي هو صدقها وحق فاما ان يفتي الملكة  
ام لا فان يفتي ثبوت الاغلب الاختصاص لعدله فان ارتفعت ثبوت لارزاة الملكة الاختصاص لعدله في الاولين في الملكة  
الباعثة على الاختصاص الباعثة فعلا لا ما نشأتها ان يبعث لو تخلف عنها البعث لعدله في الشبهة وبوجه توصيف الملكة  
في كلام بعضهم بل في معقل لا نفاق بانما فقه غلبت ان كتاب الكثرة في التبارك المنع افضل في غير اشكال اوضح منه نفيها الشهيد في باب الكثرة  
من ذلك الارشاد بانها هيبة راسخة سبقت على ملازمة النفوس بحيث لا يقع الكثرة ولا الاصل على الصغير ثبوت على المحبة بين القول  
ينبعث لا يند فوصفي للملازمة نعم يفتي الكلام ان العدالة هل هي الملكة الموجهة للاختصاص والاختصاص عن ملكة او كلاهما في  
عتبا في الاستقامة الظاهرة في الافعال والباطنة في الاحوال هذا لا يرب عليه كثيرا فانه اما المهم بان مستند هذا القول عدم  
كون العدالة هي مجرد الاستقامة الظاهرة ولو من دون ملكة كما هو ظن من عرف حتى يكون من علم منه هذه الصفة عادلا وان لم يكن  
منه ملكتها وبدل عليه مضافا الى الاصل في الا نفاق المنقول المعصية الشبهة المحققة بل عدم الخلاف بناء على انه لا بعد راجع  
كلام الحل في المشكا لا يخفى الى ما دل على غلب الوثوق بدينا ما من الجماعة وورعه مع ان الوثوق لا يحصل بمجرد تركها العتاة جميع ما في  
من عزمه ما لم يعلم او يظن فيه ملكة التزم واغلب الامونية والعفة والصبا والصلاح غير فاما اعتراف الاختصاص في الصفات النفسية  
في شاهد مع الاجماع على عدم اغلبها زبادة على العدالة في الامام صحيحة الى بعض فوج حيث سئل ما بعد عزم وقال لم يعرف عدلا  
الرجل بين المسلمين حتى يقبل شهادته لم وعلمهم فقال ان يعرفوه بالسرا العفاف كف لبطون الفرج والبدل للسان تعرف باخت الكفا  
التي وعداها الله عليها النار الخ فان لسرا العفاف الكف فذبح مجموعها التمثل على الصفة النفسية معارف للعدالة لا يجوز ان يكون  
اخص منها بل لا بد منها وان قد يكون اعز اذا كان من المعرفات يجعله كاجل في هذا الصيغة الدليل على هذا الامور ان يكون الشخص سارا  
لعبوة دعوى ان ظا سوال وفوعه في الاما المعرفة للعدالة بعد معرفة مفهومها تفصيلا والصفات المذكورة ليست اشارة بل  
على هذا القول جنبها فبدل الامر من حل سوال على فوعه من المعرف المنطقي لمفهومها بعد العلم اجمالا وهو خلاف ظا سوال في  
خلاف ظا سوال وهو حل الصفات المذكورة على مجرد ملكتها فان كون معرفة وطريقها للعدالة وحق فلا يصلح ان يراى بها الا نفي اختصاص  
الكبار بسبب ملكة العفاف الكف هو القول الثاني مد فوعه ولا بعد اذ مجرد الملكة في الصفات المذكورة بخلاف اذا المعرف  
المنطقي للمعرفة هو العدالة فانه غير بعد خصوصا ملاحظة ان طريقه ملكة ترك المعاصير لتركها ليس امر محمول عند لعدله في الجملة  
السوال ونصوا بملاحظة قوله فيما بعد الدليل على ذلك كله ان يكون سارا لعبوة فانه على ما ذكر يكون اشارة على ما فيكون كرك  
الامارة الاولى اعني الملكة خالصة عن الفناء مستغنى عنها بدكراماتها اذ لا حاجة غالبا الى كراماته تذكرها اما اخرى بخلافها  
لوجعل الصفات المذكورة عين لعدله فان المناسب بل للزم ان يتركها طريقا ظاهرا ووضح للنظر في احوال الناس ويؤيد ما ذكرنا انه لا  
معنى محقق لقوله بعد ان صفات المذكورة ويعرف باختصاص الكبار التي لعدله الله عليها الثالث ان الصيغة تعرف ما راجع الى  
العدالة بان يكون معترفا مستقلا واما راجع الى الشخص بان يكون من نمة المعرفة لا واما ان يكون راجعا المستر ما عطف عليه

في ان العدالة  
هي الملكة  
التي هي  
الاستقامة  
الظاهرة

ملكاتها



# في العدالة

في معرفة الحق  
في معرفة الحق

ليكون معرفة الحق فانه لا دليل على ذلك معرفة انما وهو بعد الاحتمال ان على اي تقدير فلا يجوز ان يكون ما رآه على عدل  
لانه على هذا القول فنفس العدالة والمحال ان الامور الثلاثة المذكورة في قبيل المعرفة المنطقي للعدالة لا تعرف شرعا اصطلاحا  
الاصوليين ثم ان المراد بالشرع هنا المراد في قوله فما بعد الدليل على ذلك كله الخ والانه بعد ان يكون حدنا طريقا للآخر  
المراد بالشرع هنا ما يرد في الجواب الغاف قال في الصحاح رجل سبى عفيف جارية سبية وكان المراد بالشرع هنا الاستحسان والشرع  
فما بعد الاستحسان من الناس لذا ذكر القاضي ان العدالة مثبتة بالشرع والعقوبات واجتباب لغيره في الكلام في بيان الاظهر في الاستحسان  
الثالث المنقولة في قوله وبغيره باجتناب لكبار الخ وان الاجتناب هل هي من المعرفة ومعرفة او المعرفة بل هي من الاستحسان  
المجسوس اجماع المعرفة على المنطقي وعلى الشرع اما على الاول فليعد كون الامور المذكورة امورا عرفية فمما يرد في الاستحسان لا جاز  
فلا يجوز جعله طريقا اليها او شارحا لمفاهيمها والثالث يبعد بقاء المعرفة المنطقي للشرع لانه انما يوجب اجتناب لكبار الاجتناب  
ملكه فليس من افعال المعرفة الاول فذكره كالنكراد وان ريد نفس الاجتناب لولا فملكه فلا معنى لجعله معرفة منطقية جدير بمفهوم  
العدالة اولا بما تضمنه اجتناب الملكة في الاجتناب الحاصل ان جعله معرفة منطقية فاسد لانه انما يرد من المعرفة كلبها معنى حد  
اما ان يرام من كل منهما معنى على الاول يلزم النكراد على الثاني يلزم تعابر الشارحين في مفهوم واحد كذا لا يجوز جعله معرفة شرعية لان  
خاصته يرجع الى جعل نفس الاجتناب طريقا الى كونه غير ملكه وهذا بعد لو جعل حدنا ان معرفة الاجتناب في جميع اكبار ليس باستحسان  
الملكة بل معرفة الملكة استعمل معرفة الاجتناب فلا يثبت سبيله معرفة لها انما ان جعل الدليل على ذلك ان يكون سائر جميع عيوبه  
على المسلمين فغيبته ما واذ ذلك من غير ان يعرفوا الناس فليجعل طريقا ظاهريا ومن العلوم ان جعل الاجتناب لوافي طريقا مستند  
بعد جعل عدم العلم بالارتكاب طريقا بل اللازم جعله طريقا من اول الامر لان جعل الاخص طريقا بعد جعل الاعمال مستند وهذا كما يقال  
ان ما رآه العدالة عند الجهل بها الايمان الوافي علامة الايمان الوافي عند الجهل به الاسلام فان جعل الايمان طريقا مستغنى عنه  
لازم قوله حتى يجرى على المسلمين فغيبته ما واذ ذلك لا يجوز التوصل بالامانة الاولى وهو الاجتناب الوافي لانه ينفو عن الفحص  
احواله فثبت فجميع ذلك ان اظهر الاحتمال ان المنقولة هو كونه من المعرفة ان يجعل المراد بكيف لبطون الفرج والبدن ليدرك الله بها  
على المعاصي الخاصة التي يبينها عند اطلاق نسبة العصية احد الجواح ح فكون قوله وتعرف باجتناب لكبار من قبيل التحصيل بعد النعم  
التفصيل بعد الاطلاق فبينها على ان ترك مطلق المعاصي غير معتبر في العدالة ثم التبين من باخر على العلامة غيبا المروءة في مفهوم العدالة  
مرفوها باها هيبة راسخة فثبت على ملازمة النفوس المروءة وهو الذي يلوح زعامة البطون حيث ذكر ان العدالة في اللغة ان يكون  
الانسان متعالا للاحوال العتبا باو في الشريعة مكان عدالة دينه عدالة مرفوعة عدالة في احكامه يتبع على ان المراد بالعدالة في الدين المروءة  
في الاحكام الاستغناء فيها واما كلام غير الشيخ فمن تقدم على العلامة فلا دلالة فيه بل لا اشعار على ذلك نعم كره ابن الجوزي شرايط قبول  
الشهادة وكذا ابن حزم في موضع من الواسعة بل كرامة الاجر المنقولة في صدر المسئلة ككلامه في الغيبة على المتقدم ذكرها ذال على عدلها  
واما الصدق فان فيها وان لم يقبل العدالة الا ان كلاما المتقدم من انه لا يصلي لاختلاف جبلين ظاهرة صدقها المروءة في العدالة  
على ناعية العدالة في الامام منقولة عليه نعم فذا خذ لقضا الشرايع في العدالة بناء على ما شأ من انه لا بعد استظهار انية  
المروءة من هذين للفظين ذكر في الجامع نال العدل الذي يقبل شهادته هو لبنا ليع الغافل المسلم العفيف لفظا ليجنب عن الفبايح التي  
لنفسه فان جعلنا الفضو صفة نفعية كان الحق العرفي مكان استظهار المروءة منها ما خوة في عدالة الشاهد وعدالة  
الامام ومنحى الزكوة والا كانت ما خوة في مطلق العدالة ومنحى المروءة في العدالة المحقق في الشريعة المنانة من بعد لعدالة  
في الارشاد وولدت في موضع من الايضاح وعرف لشمس نكت الارشاد العدالة في كلامه راجعها في منحى الزكوة بانها مية شمس  
على ملازمة النفوس ظاهرة ان العدالة تطلق في الاصطلاح على ما لا يوافق فيه المروءة والحاصل انه لو اجماع المنيع ان انية من تقدم  
العلامة عدلها المروءة في العدالة خصوصا العشرة قبل الشاهد لم يسجد لك لما عرف من كان في عدل الشيخ واما الشيخ فالعدالة  
المذكورة في كلامه لا ينطبق على ما ذكره المتأخرون لانه اخذ من الاسلام والبلوغ والعقل هذا الذي يعتبر عند المتأخرون وان كان  
العقل عندهم من افراد النابع العقل المسلم لكن الاسلام والحال لباخرة العدالة عندهم ولذا يذكرون البلوغ العقاب والاسلام على  
حد فالظن انه اراد بالعدالة صفة جامعة للشرايط العامة لقبول الشهادة وكيف كان المنيع هو لبنا ليع بينة لغيره على اجابها في لفظ  
المصنف في الاما وان المصنف في العدالة والاستغناء الدين لان الدليل على اجتناب العدالة في الاما ما الاجامات المنقولة واما ما رآه  
اما الاجامات المنقولة فلا ريب فيها ظاهرة في العدالة في الدين مقابل للفسق التي هي خروج عن الله مع ان قوله

في معرفة الحق  
في معرفة الحق

في هذا المروءة في العدالة بوجوب حمل العدالة في كلامه على الاجماع على العدالة في الدين وبوجوب انه لو كان المراد العدالة المطلقة التي  
نفسها من المبطون محج الى غيبا البلوغ والعقل في الامام مستفلا ودعوانه نحو الاجماع انما وقع من المتأخرين الذين اخذوا المروءة  
في العدالة وكلامه مدعى لاجماع يحمل على اللفظ ظاهره في عند مدفعه بعد تسليمه ذكر كل به بان الاجماع اذا فرض عو على العدالة  
الماخوذة فيها المروءة فهي موهونة بمصير حمل العدالة كما عرفت على خلافه وان كانت المسند الروايات فيقول انها بين ما دل على غيبا العدا  
والظن منها هي الاستقامة في الدين لانها الاستقامة المطلقة في نظر الشارع فان المحققين ان العدالة في كلام الشارع اهل الشرع ترا  
لها الاستقامة لكن الاستقامة المطلقة في نظر الشارع هو الاستقامة على جادة الشرع وعمل المبل عنها وان قلنا انها مفقولة من  
الاعم الى الاخص لكن نقول ان المبادي منها الاستقامة مرجحة الدين لان جهة الثالث المحفوظة عند الناس حسنا ودينا وغايتها  
يمكن ان يسند لاجباها في العدالة المستعملة في كلام الشارع صحيحة ابن ابي يعقوب ومحمل الدلالة يمكن ان يكون فقرا الاول في  
قوله بان يعرفه بالشرع ان يكون المراد منه شر العتو الشرعية العرفية الثانية في قوله وكلف البطون الفرج والبذل الثاني في  
ان منافيات المروءة غالبا في شهور الجوارح **الثالث** قوله في الدال على ذلك كله ان يكون سائر العتو وقد عكس بكل واحد  
الفقرات بعض عناصرها في الكل نظرا ما الفقرة الاولى فلما عرفت سابقا من ان المراد بالشرع هو لشر الفقه وانما يلزم به صفته  
للعقوبات كما سمعت من الصحاح كقوله فاجعل شر العتو بعد ذلك لتبلا على العدالة فيلزم اتخاذ الدليل واليد اوله مضافا الى ان المروءة  
نزل الشرع لعله بالعتو الشرعية دون العرفية فلا يبعد حذف لمعلق العموم وبهذا يجاب عن الفقرة الثانية فان لظن كقوله الجوارح  
الاربع كلها معاصيها لا مطلقا تشبهها واما الفقرة الثالثة ففيها اول ان المبادي من العتو هي فاقدم الفقرة السابقة  
مما اخذت بها في مفهوم العدالة لا مطلقا لتناقض الكبار والصغار والمكروهات والمنافيات للمروءة والاربع مخصص لاكثر الكبار  
ومنافيات المروءة في جنب غيرها التي لا يعتبر العدالة تركها ولا في طريقها سرها كالفقر في جنب الجور فلا بد من حمل على العموم لمقتضى  
في الفقرات السابقة فكان لا مقام في الاعراف العدالة بملكة الكفر والتعسف عن الكبار جعل شرها عند المعاشرة والمخالطة طر  
اليها وانما بان غايتها ما يدل عليه هذه الفقرة كون منافيات المروءة من جهة طريق العدالة لا مأخوذة في جنبها فيكون غيبا لالة  
على ان عدم منافيات المروءة وظهورها عند المعاشرة والمخالطة لا بوجوب الحكم ظاهر العدالة التي تقدم معناها الفقرات السابقة  
ولا يلزم من هذا اننا لو اطلعنا على ذلك المعنى بحيث لا يحتاج الى الطريق الشرع وعلينا منه صدق منافيات المروءة لم يحكم ببله  
لان الوصول الى ذي الطريق يعني غير الطريق في الرواية دلالة على التفصيل الذي ذكره بعض متأخري المتأخرين من انه لو كشف فقلنا  
المروءة غلبة المبالاة في الدين بحيث لا يوثق منه بالخروج عن الكبار والاصرار على الصناعات كان مغبرا ولا فلا وهذا التعسف بعبد الله  
الحقيقة ليس بفضيلا في مسئلة غيبا المروءة في نفس العدالة بل قول ببقية طم الا انه بوجوب العتو في كل حال الذي هو طريق اليها ثم ان الذي  
يحظر بالبال انه ان كان ولا بد من غيبا المروءة من الصحة بناء على ان الذي كور فيه حد لها لا بد من ان يكون موطر ذنوب العتو لا غيبا ما  
يعبر محل بطرها فالا نسب يقال ان ذلك انما يستفاد من لفظ الشر العتو لاجب ان الى معنى واحد كما عرفت من قول الصحاح جعل  
الحق من كون المراد بالشرع عند الحديث المروءة المذكورة في اصول الكافي في باب جود العقل والجمل مقابل للبرج المفسر كلام بعض محقق  
شرح اصول الكافي بالنظر في ما يقع في الشريعة او العرف لا ريب في منافيات المروءة مما يستحق العرف في منافيات الشرع والعقوبات  
بذلك المعنى وقد كرر بعضهم عدالة القوة الشهوية المتما بالعقلان ما يحصل عند عدلها على المروءة لازمة للعقوبات ان المروءة على القول  
باغيبا ما في العدالة مثل النفوى المراد بها عند اجتناب الكبار والاصرار على الصناعات فعل منافياتها بوجوب والعدالة بجر من غيرها  
لما تكرهه كارتكاب الكبائر لانه لازم نفهم للعدالة بالملكة المانعة عن مجانبة الكبار ومنايات المروءة والباغية على ملازمة النفوى  
المروءة فقد عرفت ان المراد بالبعث والمنع الفعلي لا التثان نعم ربما يكون بعض الافعال لا ينافي المروءة في غير ذلك ولا ينافي الاكل  
الاسواق وعلية فوع ذلك منه انه لا يقدح في فوعه نادرا او للضرورة او من التوفيق بغيره عطف الضرورة والتسوية لا في المروءة لا  
مع منافاة المروءة لا بوجوب في العدالة بجر نعم فرق بين النفوى المروءة وهو ان مخالفة التوى بوجوب النفس بخلاف المروءة فانها في  
العدالة دون لفسوق فافد المروءة اذا كانت فيه ملكة اجتناب الكبار واسطة بين العالي والفاوق من جميع ما ذكرنا بطر في كلام بعض شاه  
مناجحت له بعد ما اثبت غيبا المروءة بالفقرة المتقدمة من الصحة فالنفي الكلام في ان منافيات المروءة هل بوجوب النفوى بجرها  
لكبار وبشرط الاصرار والاكثر الصناعات او تفصيل بين مثل تفصيل الزوجية في الحاضر وبين مثل الاكل في الاسواق وهذا هو المختار  
استشهد بكلام جماعة ممن فيها الاكل في النفوى والغلبة والدوام يمكن تاويل كلامه بان المراد من النفوى مجرد عدم العدالة في

التمسك  
في بيان  
منايات المروءة  
التي هي  
الاعتناء  
بالشرع

الرجل

وظائف ذلك

النفوس المنكر في كلام الشارع والمنشئة لكنه بعد العبد منه فوجب كلامه فيما ذكره من الوجوه الثلاثة في زوال العدا بيننا  
 المرة بان المراد ما بينا فيها بحسب الاعمال من المرة والاكثر ومعنا ان ما بينا في المرة بحسب هل يربا بعدا في البحر او بشر الاكثر وهو  
 كما نرى ثم انه قد تلخص ما ذكرنا من زوال المسئلة الى هنا ان الاقوى لذلك عليه معظم القضا والمناخير هو كون العدا لغيره فحققت  
 فوجب لنفوس المرة او النفوس فقط على ما فوينا وعرفت ايضا ان القول بانها عدا عن الاسلام عدلها والنفوس غير ظاهر في كلام احد  
 من علمائنا وان كان ربما نسب لبعضهم كما عرفت عرفت طائفة كانت تقول بانها عدا عن حسن الظن غير صريحة في كلام احد من علمائنا وان  
 بعض متأخر المناخير الى كثير بل الى الكل وكيف كان فالمنبع هو الدليل وان لم يذهب اليه الا قليلا وقد عرفت لادلة بقول الكلام فيما اورد  
 على القول بالملكة وهي جو منها ما ذكره المؤلف الا عظم وحيد عصره في شرح المعانيخ على ما حكاه عند بعض الاحد من ان حصول الملكة بالنسبة  
 الى كل المعاصي بمعنى صعوبة الصدا لا استحالة فيها يكون نادرا من الناس ان فرض تحققة يعلم ان العدا انما نعم به يسكنون وتكثر الحاجة  
 في لعبادته المعاملات والابقا عاين فلو كان الامر كما يقولون لزم الحرج واختلال النظام مع ان الفطاح حاصل بان في زمان الرسول  
 ما كان الامر على هذا النسخ بل من ينسج الاخبار الكثيرة يحصل القطع بان الامر لم يكن كما ذكره في التولية امام الجماعة وبؤبؤ ما ورد في  
 امام الصلو اذا حدثا وحديثا له ما نزع اخر اخذ سببا اخر واقامه مقامه بنسج قال السيد الصدقة في شرح الوافية بعد ما حكى عن المناخير ان  
 العدا هي الملكة الناعية على النفوس المرة ما لفظه ما كون هذه الملكة عدا لا ريب فيه لان الوسط بين المداودة والخبرة في حكمه  
 وبين افراط الشهوة ونفريطها هي العفة وبين الظلم والانظام هي الشجاعة فاذا اعتدلت هذه القوت حصل كفة واحدة شبهة بالمرح  
 كانها يحصل من الفعل لا انفعال بين طرفي هذه القوت في انكار سوءه كل واحد منهما وبعد حصولها بلزخها التقوى والمرة واما انشراط  
 تحققت هذا المعنى هذا المعنى حيثما عبرت العدا فلم اطلع على دليل على لم فصله عن القطع صريحة في نفوسهم لا سيما كما قبل  
 نعم لا يحصل لنا الاطمين التام اجتناب لذنب الواقع الا فحين يعلم او يظن حصول ذلك الملكة وهذا يقرب غشاها ولكن بعد  
 ان هذه الصفة يجب ان يكون الا وحده الذي لا يجمع له مثل لا نادرا لان الخدبل المذكور يحتاج الى ما هذه الشاذة مع ما بعد  
 ربان والاحتياج الى العدا عام لازم في كل طائفة من كل فرقة من سكا البر والبحر حفظ النظام شرع ثم قال لا يوان الشارع وان عثر  
 الملكة ولكنه جسد حسن الظاهر مع عذرة الحاك او الما موع على فعل الكبر والاصرار على الضعيرة علامته لها وهذا يحصل اكثر ايا  
 لا نأقول ان عبرة القائل بالملكة فيما يعرف به العدا لهذا ذلك فلامر للشرع ان العدا لماذا انتمى موضع الحاجة والحواس ذلك  
 كله انما لا نفى بقولنا العدا هي راسخة او ملكة او هي نفسانية لا الصفة النفسانية الحاصلة من حسيه الله حيث يدع عن  
 توضيح ذلك ان ترك المعاصي قد تكون لعدا لا بلاء بها وقد تكون مع لا بلاء بالعصية بل داعي النفسانية لا خوف الله وقد يكون  
 الخالة خوفه صلا فيه على سبيل الانفاق بمنع عن الاقدام على المعصية حتى انه اذا ترك في زمانا طويل معاصيه كثيرة ابتلى بها كان الزينة  
 كل مرة مستندا الى الحالة تعفك في ذلك الزمان وقد يكون ترك المعاصي لحوالة واحدة مستمرة زمانا الذي يبتلى به بالحق وهذا الرابع  
 هو المصنوع من الصفة النفسانية والصفة الراسخة في مقابل الغير الراسخة الموجودة في الثالث قال العلامة في نهاية الاصول على ما حكى عنه  
 في بيان طرف معرفة العدا الاول الاحتياط بالصحة المتأكدة والملازمة بحيث يظهر له احواله ويطلع على سريرة امره بذكر المعاصي في  
 بظهر له من الزمان ما يستدركه على خوفه فليبتاع عن الكذب الاقدام على المعصية متى ثار العزير يكون ذلك الحالة باعته هو حال  
 المتعاقب لا تادون خاله كانه قد تعرض للشخص حاله كانه لا يملك نفسه مخالفة التهو والغضب لغوة فهو النفوس الشهوة او الغضبنة  
 غلبتها وعليه يحمل ما حكى عن المقدس لا رد بلى من انه سئل عن غيرة ذا البتة بامره مع استجماع جميع ما دخل في رغبة النفس الى الزنا لم  
 يجب قدس من بعد الفعل بل قال اسئل الله ان لا يبتلى بي بذلك فان عدل الوثوق بالنفس مثل هذه الفروض خارجة عن المعاصي  
 بوجه علم الملكة فيه اذ مراتب الملكة في القوة والضعف متفاوتة ببلوا اخرها العصية والمعتبر العدا لاداة المراتب هي الحالة التي يجب  
 الاشارة ما دافعه الهوى في اول الامر ان صان مقتو بعد ذلك نهنا نصدا الكفر عن الملكة كذا وكيف كان في الحالة المذكورة غير غيرة في  
 الناس ليس في الله على ما ذكره الوحيد اليه بما يجب بلزم من شرائط العدا ما عدا اختلال النظام كقبحه على هؤلاء ذلك حتى يعتبر في العدا  
 شيئا بلزم منه محكم الوحيد ما هو يدعي المظان ان المفروض انه لا يخفى في الملازمة ولا بطلان للادام هو لا اختلال بل الانصاف الاختصاص  
 على ما دون هذه المرتبة بوجوب تضييع حقوق الله وحقوق الناس في كسبه يحصل الوثوق في الاقدام على اناط الشارع بالعدا اما لا يبين  
 من مملكة ترك الكذب المجانبة فيقضى قوله من الخلق دينها هم لا نفى لاموال والاغراض يعصى عدله على الانبام والقبيل الفقراء والاشا  
 قال بعض الشا ان الشريعة المنبذة التي صنعت من اجر الحد على من افر على نفسه الزمان بل ثلثا كيف يحكم بفعل النفوس هرا فيم قطع نافي

نادرا ما العدا

في العدا

وحسبهم



وحبهم واخذوا لهم وارواحهم فهدموا من يجهل حاله من دون اجابا وما زادوا السبل الصلح من كون الملك عبادة غرض بل القوى  
الثلاث قوة الادراك وقوة الغضب وقوة الشهوة والعدالة تنوقف على الحكمة والعفة والشجاعة فلا اظن ان الغفلة بالمرء في ذلك العدالة  
كيفية ظاهرة يعرفهم له بالحالة التفانية بتطبيق على الحالة التي ذكرناها وهي الموجبة في كثير من الناس قد تكون ادخال المرء في مدح  
الملك وجعلهم لعدالة هي الملكة الجامعة بين البعث على التقوى والبعث على المروءة ظاهرة اغيا اريد بالحالة التفانية المذكورة التي ذكر  
انها نشأت من خشية الله تعالى فان هذا الحالة لا تبتعد الا على جانب الكبر والاصرار على الصغائر ولا تبتعد على مرافق المروءة مدغوفة ولا بما عرف  
من ان لا قوى تروج المروءة عن مفهوما العدالة وثانبا ان اغيا الملكة الجامعة بين البعث على التقوى المروءة فبراذكر السبل الصلح لان المرء  
منها الاستعجال والتعفف فيما بين الله بين الناس وهذا ايضا كثير الوجوه في الناس بل الاستعجال على الخلق موجو في كثير من الناس فكما ان  
علماء الاخلاق عبروا عن عدل القوى لثلاث بالعدالة فكذلك الغفلة عبروا عن الاستعجال والخلق والمخلوق بالعدالة لانها استقامته  
على جادة الشرع والعرف خلافه خروج عن الحد المتجانس هذا مع جعل حسن الظن بطلان مطلقا الى هذا الصغائر وجبته  
الامر في الغاية حتى لا يترك من جعل العدالة هي الملكة كما تقدم من السبل الصلح فكيف يتفاد الامر في انحلال النظام استقامته  
بين جعلها حسن الظاهر بين جعلها الملكة وجعل حسن الظاهر طريقا اليها ومنها ان الحكم بمرأى من العدالة عند عرض ما ينافيها  
معصية وخلافه ورجوعها بمرأى من النوبة بناء كون العدالة هي الملكة وما يقال في جواب من ان الملكة لا تنزل بمخالفة مقتضاها  
في بعض الاجزاء لان الشارع جعل الاثر الخاص لمقتضاها من الحكم بالاجماع جعل النوبة رافعة لهذا المانع لا منعت فيكونه مخالفا  
لنص يحرم بالزوال والاعو والجواب ما تقدم من ان العدالة التي عندهم هي الملكة المقضية للتقوى والمروءة الجامعة لما يمنع عن مقتضاها لان  
قولهم مذكرة تبتع وتنتفع براد بها البعث المنع الفعلي بدل عليه من ذلك لا رشا على اظهر اختلافا للملكة اذا لم يكن معها المنع الفعلي  
نبتت عدالة ولو اريدت ان تكونا عبادة لهم كون العدالة هي الملكة المقضية لا بعد الخلو من المانع فكيف في اراء الملكة المقضية  
لما لا يمنع المانع بغير نص في باب الملكة كغيرهم بان نفس العدالة تنزل بموافقة الكبار لهذا ذكرنا انه لا فائز يكون العدالة بغير الملكة  
من غير اغيا المنع الفعلي اما النوبة فهي ما ترفع حكم المعصية ويجعلها كغير الواقع في الحكم فزال العدالة بالاكبر حقيقة وهوها بالان  
نعتك بل سيجي ان الندم على المعصية عقيب صدورها بعيدا لخاله السابقة وهي الملكة المتصفة بالمنع اذا فر حقيقته بين منعه  
ملكته فارتكاب المعصية وبين من توجب عليه ذلك الملكة الندم على ما مضى منه حالة الندب بعينها هي الحالة المانعة فعلا لان الشخص  
حين الندم على المعصية فرحشا انها معصية كما هو معنى النوبة يمنع صدور المعصية منه الشخص لئلا يندم متصفة بالملكة المانعة  
بمخالفة من لم يندم منها انما اشهر من منعه بغير الجرح على المعدل عند التعاضل لبيان الاعلى القول بان العدالة هي حسن الظن  
واما على القول بانها الملكة فلا يخفى لان المعدل انما ينطق عن علم حصل له بعد طول المعاشرة والاختبار وبعد الجهل في تنبؤ انما  
في بعد صدور الخطأ منه برشد الى ذلك يعلمهم بغيرهم بغير با نا اذا اخذنا بقول الجراح فقد صدقنا وصدقنا المعدل لانه  
لا مانع من وقوع ما يوجب الجرح والتعد بل بان يكون كل منهما اطلع على ما يوجب احدهما وانت خبير بان المعدل على القول بالملك  
انما يجرى عن علم بالملك وما هو عليه نفس الامر الواقع ففي تقديم الجرح وتصديقها معا جمع بين التقصير في الجواب عن  
الكبر ما خوذ في العدالة الاجماع على ما تقدم اما لكونه قيدا للملكة على ما اخرناه واما لاختلاف في العدالة بدليل الاجماع بالنص  
كيفية لو لم يكن ما خوذ لم يكن الجراح معاضا له صلا وكيف كان فاعثما المعدل على هذا الامر بعد الماخوذ في حقوق العدالة لير  
الاعلى اصاله العداء وصاله الصحة او قيام الاجماع على ان الملكة الجرح طريق ظاهري الحكم بخلاف ذلك الامر بعد والحاصل ان  
الاجماع من قبل النص على انه يكفي في الشهادة على العدالة بعد العلم بالملك او حصل ظاهري على خلافه معناه اعدا العلم  
الكبر عنه لا بغير علم وظنه بانه لم يصد عنه كبره الى ما اذا الشهادة وعلى هذا فاحذر في الشهادة وهو يخفون ذلك الامر بعد  
ثابتا بالطريق الظاهري هو مستند شهادته ومن المعلوم ان شهادة الجراح حاكمة على هذا الطريق الظاهري فان عارضها انما هو  
باغضا يخفون هذا الامر بعد تحققة الافعال الجراح ايضا لان الملكة بل بغير بيانها من الشهادة فالمقام على اخرناه من اخذ  
الاختصاص من الكبر بعد الملكة نظير شهادته احدا البنتين على انه ملكة فلا يشترط من الدعي بقوله على اصاحته الشراء شهادته  
البينة الاخرى انه ملك الاخر مستندا الى ان ذلك اشترط لوجوه مانع من موافقة الصحة وعلى القول بكونه مريلا للعدالة بالليل  
الجرحي يكون نظير شهادة احدهما بمذكرة لحدتها وشهادة الاخرى بتفادها الى الاخر فالعدل يقول انه ذو ملكة لم اطلع على صدر  
كبره منه والجراح يقول قد اطلع على صدر المعصية لقلانية فشهادة المعدل مركبة من موجود وعد وشهادة الجرح بل على

العلم في التقاضي على كمال العدل والادب

استفاء ذلك الامر بعده نفاضا لما هو في الجزء الاخير من العلوم كونهما من قبيل الثاني والثالث ثم لو اعتبرنا في المعدل الظن بعد صدق  
 البكيرة كان النفاض على وجه لا يمتنع به الا ما من ترجيح الجرح لا مستنده الى القطع المحي بخلاف المعدل فانه مستند الى الظن المحكم  
 واما من التوقف عن الحكم بالعدالة والفسق الرجوع الى الاصل كما انه لو اعتبر في المعدل العلم والظن يكون الشخص بحيث لو فرض  
 صدق كبره فانه يادى الى التوبة البينة كان المناسب تقديم المعدل لان غاية الجرح صدق المعصية لكن المعدل يظن ويعلم بصدق التوبة  
 عقيب المعصية على فرض صدق رها فكان الجرح مستند في نفسه الى صدق البكيرة وعلا العلم بالميزان هو التوبة والمعدل وان لم يشهد  
 بعد صدق المعصية الا انه يشهد بالتوبة على فرض صدق المعصية الا انه يشهد بالتوبة على فرض صدق المعصية ومنها ما ذكره في مقام  
 الكرامة من الجباة لا حظ الى السب والاشكال على صحة صلوة من خلف من بين كفرة او فسقة به نظفت الاخبار **اقول** نعم فيهم  
 مشافاة هذا الحكم لكون العدالة هي الملكة دون حسن الظاهر ولا يجوز ان يكون لعدالة كالا سلم امر او فاعيا بسند عليه لا نار  
 الظاهر ويعتمد عليه عليها فانما بين الخطا بعد ترتيب الاشرايحك الشارع بمعنى تلك لا نار وعدالة انما ضاهان فلت مفضو ظهوره  
 في كون العدالة شرطا وافيها ما ينضم ما دل على صحة الصلوة مع ثبوت الفسوق يكون لعدالة امر ظاهر باعترافه لاكتشاف الخلاف  
 الملكة الوافية لا لوجب ما صرنا دلة اشراط مخففة في الواقع من ظاهرها وجعلها من الشرط العلمية واما افعالها على ظاهرها  
 كونها اشراطا وافيها ما صرنا دلة كون العدالة الوافية شرطا في صحة الصلوة الخالية عن الفاحشة وغيره فانها من احوال الفسوق الى كونها اشراطا عليها  
 وكلاهما غالبا فان الاصل قلت ولا انه قد تقدم انه لا يمكن ان يكون لعدالة امر ظاهر با مثل حسن الظاهر فتوح كون الفسوق امر افعيا  
 والاخر جاعل النفاذ اجتماعا فحين حسن ظاهره وفرض سفاقة الواقع مع ان نظامه انما يدعيه بان العرفانهم لا يمكن ان يحدث الفسوق  
 حين الاطلاع على فسخ الامام بل يقولون انه بين فسقة ولذا عبروا في المسئلة المتقدمة بقولهم اذا بين فسق الامام ثانيا انه لو سلمنا  
 امكان عقلة من كون نفس لعدالة الوافية حسن الظاهر وان فرض فسقة فعلا لكن نقول ان الحكم بالصلوة لا يدل على كونه اهل الملكة  
 ولو بضميمة ادلة اشراطها في كونها اشراطا وافيها لان الدليل على اشراط العدالة اما الاجماع اما الاخبار المتقدمة ما الاجماع فهو  
 حصل بانضمام فتوى لقائلين بالملكة ومعلوم انهم يجعلونها اشراطا عليها نعم انما يوجب حسن الظاهر يجعلونه شرطا وافيها اكله مع ان  
 معصدا لجامع المعصية هو اعتبارها بالعدالة لا اعتبارها بنفسها فالظاهر ان العدالة معصية علميا وظاهرها كون شرطا عليها عند لكل وهذا  
 من المحفوظ بان العدالة عند امر افعي فلا يظهر ولا ينطبق على الملكة وح فيصعبه وعند غير شرطا وافيها اما الاخبار فاما  
 منها على اعتبارها مفهوم العدالة ظاهرة في صوة العلم اذ ليس فيها الا انه اذا كان الامام عادة فعله كافا خطا واما مع من صدق صلواته  
 ليست جماعة فقد نال لسبب المرتضى المسئلة بناء على ان العدالة شرطا وافيها بين ان تفاوتنا واجل لقائل بالعدالة بانها علمية  
 في ظاهرها في محرمية ثم انك قد عرفت غير مره ان القول بان العدالة نفسية هو الاسلام صدق ظهور الفسوق مع كونه غير معصية كذا في خبر  
 مصرح كذا بل لا ظاهر ولا موعى له نعم يظهر من الحكمي غير بعض كلمات جماعة الكفاء في ثبوتها بالاسلم وعد ظهور الفسوق كان كون العدالة  
 نفس حسن الظاهر معقول لما عرفت من بدايته مضاهيها مع الفسوق لجامع حسن الظاهر والشيء يمنع ان يفتر بما جامع صدق ومع لا غير  
 مصرح في كلام احد المتقدمين وان دارت حكايته عنهم في السنة بعض المتأخرين وحيث انه حكى هذا القول عن خصوص بعض المتقدمين  
 فلا بأس ان نشير الى عدم مضافه هذه الحكاية للواقع بالنسبة الى من وصل اليها كما انهم فمن حكى عنه هذا القول للمعصية المنفعة حيث كان  
 العدل من كان معروفا بالدين والورع عن محارم الله ولا يخفى ان هذا الكلام وان كان تفسير العدل الوافي من عرف بالدين والورع  
 من انصف بينهما في نفس الامر لكن لا يخفى ان تحقو الدين في نفس الامر معصية العدالة انما فاحي من قال بان العدالة هي الاسلام مع عدم ظهور  
 الفسوق الكلام انما هو في الورع عن المحارم وانه معصية الواقع اذ في الظاهر انما يظهر للناظر احواله فلا بد من ان يراى انفسا في العدل  
 المعلوم عدالة لانه لا بد من بنية عليه الاحكام دون العدل النفس الامر مع قطع النظر عن كونه معلوما فكانه قال لعدالة المعصية عدالة  
 من كان معروفا بالدين والورع فالعدل الوافي من كان له دين وورع الواقع العدل المعصية هذه الصفة من كان معروفا بالدين والورع  
 نعم لو ائتم احدان لاسلم الوافي افعي غير معصية العدالة الوافية كان لعدالة عند حسن الظاهر من حيث الدين والورع لكن الظاهر  
 حكايته هذا القول هو الغالب الواقع ونفس الامر بالنسبة الى الورع لا الدين ومن حكى عنه هذا القول الشيخ النعمانية حيث كان العدل  
 الذي قبل شهادته من كان ظاهرا ظاهرا لا يمان ثم يعرف بالشرع افعيا ظاهرا اذ معلوم لعدالة لا يخفى وما ذكره يعلم حال الحكاية هذا القول  
 عن الفاضل حيث خبر في العدالة الشرع العفاف قال حكايته عن النبي حيث خبر فيها اجناب الغيايح والمواد افعي حال الغيايح  
 حيث خبر فيها التعفف واجناب الغيايح ولا يخفى كلام خبرهم وبأجله فان قيل لكون جواهره في ظاهره بلزم احداهما او ثانيا

غاية ما يمكن ان يوجه به هذا القول كله منشا الى ان مجرد وجوب الفاعل لا يثبت لقول بل لا بد له من الدليل لم يثبت في الادلة ما يدل على  
كون العدالة التي هي ضد الفسق مجرد حسن الظن وان اسند له بعض ما خرى المناخرين باختبا هي بين ظاهرة في اشرط قبول الشهاد بالصفة  
الوافقة لولا دخل لظهورها في تخفيفها وان كان لظهورها دخل في ترتيب احكامها كما هو شأن كل صفة باطنية وافقة للشهادة والكم  
بالعصمة والنبوة ونحوها مثل قوله لا باس بشهادة الضيف اذا كان يحفظها شاكرا لا باس بشهادة المكافر واليخا الى الملاح اذا كان نواصحا  
وما ورد في تفسير العسكري من انه اذا كان الرجل منا حافضا بمنزلة محصلا في جانبنا للمعصية وهو المبلد الخا بل قد بلد الرجل الفاضل المحسن  
الذي يعفو التي تدعى في لاهما وبين ظاهرة ان حسن الظاهر يوجب الحكم على الشخص بالعدالة وقبول الشهادة فهو طريقا لهما لانفسه مثل قوله  
من حامل الناس فلم يظلمهم في حديثهم فلم يكن بهم وعدهم فلم يخلفهم فهو من حرمت عيبه وكل من دونه وظهرت عدالة وجب اخوته وقوله من  
صلى الحسن في جماعة فظنوا به كل خير ما ورد في قبول الشهادة الغالبة في اسمها لا الصواب في استلزامها فعدلت ما ورد ان الشاهد اذا كان  
ظاهرا ظاهرا ما مناجات شهادته ولا يستل عن باطنه في قبول الشهادة المسلم اذا كان يعرفه خيرا وان كان فصل الاخلف من ثوب بدنه و  
امانة وغير ذلك فمادل على ترتيب العدالة على حسن الظاهر وهذا شئ لا ينكره اهل الملكة فانهم يجعلونه طريقا كما هو قوله في حق  
الذي يعفو بعد نفس العدالة بما هو طاعة اغنيا الصفة النفسانية والدلالة على ذلك كله ان يكون سائر العيوب ونحو هذا الصبي ونحوها مثل  
قوله ظهرت عدالة بظهوره فادفع ما يوق من ان ط اشترط قبول الشهادة بحسن الظاهر كما دل عليه تلك الاجابة صفة مادل على اشرط العدالة  
هو اتحاد العدالة وحسن الظاهر للاجتماع على عد كونها شراطين متغايرين فكون حسن الظاهر طريقا الى العدالة خلاف الانحكا اذا وانه شرا  
في الشاهد بالعدالة وورد ايضا بشرطه حسن الظاهر في جعل العدالة عباءة فالاستقامة الظاهرية التي عليها الانشاة في ظاهر حاله  
فان قلت ان ارا اهل الملكة من كون حسن الظاهر طريقا كونه طريقا بعينه فيها افادة الظن بالملكه او عدل الظن بعينه فانه هو مخالف  
الاجابة المقدمة بل صرح بعضها مثل قوله اذا كان ظاهرا ظاهرا ما مناجات شهادته ولا يستل عن باطنه فانه في قوة قوله لا يلتفت  
الى باطنه نظير قوله في محوم اسواق المسلمين كل ولا يستل مثل قوله فظنوا به كل خير حيث ان الامر بالظن مع انه خبر مفيد راجع الى  
ترتيب ثارا الظن وان لم يحصل هو وقوله ظهرت عدالة الظاهرية وجوب التعبد بعد ذلك الشخص وقوله من لم يره بعينه ترك  
معصيته فهو من اهل العدالة والشرع في ذلك ان ارادوا انها طريقا في تعبدك بمعقولة بحكم جميع احكام العدالة عند الاطلاع على حسن  
الظاهر فيكون حسن الظاهر عدلا شرعا كما ان منصف العدالة عدل شرعا انتفت التهمة بين القولين بل التعقيد انه لا يعاين بينهما بنا  
على ان براد من جعل العدالة حسن الظن كون حسن الظاهر عدلا شرعا كما ان الحالة المستتبو بالعدالة المشكوك في زوالها عدلا شرعا  
فقولهم العدل من كان عروفا بكذا نظير قولهم المسلم من اظهر الشهادتين فالمراد بالعدالة المفتر عندهم بحسن الظاهر في العدالة الظاهرية  
لانها هي التي يرب عليها الا تاردون الوافقة مع قطع النظر عن خلق العلم بها لانها لا تفيد شيئا بل يخامل معها معاملته عدلها  
والحاصل ان اربا بال لقول بحسن الظاهر لا ينكرون كون العدالة هي الاستقامة الوافقة للسبب عن الملكة او مجرد الاستقامة على طريق  
الحوزة في الواجبات وشرا الحريات لومرون الملكة على الاختلاف لتقديم المستفاد من كلمات الاحكام لانهم جعلوا استقامة الظاهر  
طريقا تعبد بال التي لك المعنى الوافقي بحيث كانتا صان موضوعا مستقلا لا يلاحظ فيها الطريقة لا يلتفت الى ذي الطريق فينتهي  
اطلاق اسم ذي الطريق عليه كما يظهر من جميع الموضوعات الوافقة كالملكه والزوجه والطهارة والنجاسة والقبلة والوفاء وغيرها  
على وديان الطريق الظاهرية كالاستصحاب واصالة الصحة قلنا ولا انه سيجيء في بيان طريق العدالة انه يعبر في حسن الظن افادته الظن  
بالملكه وان ما ذكرنا في الاجابة به من ان الظن بالملكه لا يلاحظ فيها الظن بل لا يلاحظ فيها الظن بل لا يلاحظ فيها الظن بل لا يلاحظ فيها الظن  
طريقا تعبد بال لكن هذا لا يوجب تفسير العدالة بحسن الظاهر كما هو ط هذا القول لان مقتضى هذا التفسير عدم ملاحظة الملكة  
راسا حتى مع العلم بعدمها فضلا عن صوة الظن في ابن هذا من الطريقة وبالحيلة فهذا القابل ان اراد ان حسن الظاهر في العدالة  
الوافقة ولا واقع لهما خبر فهو غير معقول لما عرفت من اجتماع مع الفسق الوافقي الذي هو ضد العدالة وان ارا حسن الظاهر مع عدم  
الفسق الوافقي في العدالة وان انتفت الملكة في الواقع فهو ان كان معقولا الا انه خلاف ظاهر مادل على كون العدالة صفة نفسية  
باطنية وان اراد انه طريقا لهما فان اراد كونه طريقا تعبد بال ولومع الظن بعد الملكة فلا يبا عدلية ادعى في الاطلاقات فلا يندل  
لاجلها غير مقتضى الاصل وان اراد انه طريقا لهما مع افادة الظن فمرجا بال وفاق وان تعذر ذلك الى صوة الشك فلنامل في الجا  
والافوى بعد ثم انه يشكل جعل حسن الظاهر صبا للعدالة مع عدل باطنية بافاده الظن بالملكه من جهة ان مراتب الظن هو مختلفان  
الظاهر والباطن اضافة ان فالظن لاهل البلد باطن بالنسبة في خبرهم والظاهر لاهل الحلة باطن لبا في اهل البلد والظن لاهل الجا

في تفسير الحسن  
في تفسير العدل  
في تفسير العدل



لبنة اهل الجنة والظلال اهل البيت باطن الجبران والظلال روضة الشخص باطن لغبرها وقد يكون السلسلة فلا يظلم روضة فابصر لغبرها فلا  
 يظلم اهل بلد ما يظلم لغبرهم وانما ابغضها بعد تسليم دلائلها وعدم ورودها مودا الغائب من حسن الظن بالملك معاينة ما هو  
 اخس منها مادل على اغنيا الوثافة بالامانة والورع في الامام والثمثل قول الامام ع الحكيم حنة الغفلة روضة لا تضل للحلف جليل  
 احدا من شق بدنية امانته والاخر من شق سيفة سوطه ورواية علي راشدا تضل الاخلف من شق بدنية امانته وقوله  
 في قوله نعم من رضون الشهاد فان قلت مادل على كون حسن الظاهر طريقا تعبدا الى العدالة خاكم على امثال هذه نظرية كون سبيل  
 طريقا تعبدا بالها مع انهم يقولون بتعبد ادلة البينة بصورة افادة الوثوق بالواقع قلت التحقيق في ذلك ان مادل من اجاب حسن الظن  
 على كونه بخلاف القول الشهادة كرواية بونن فهو معارض بادلة الاغنيا الوثوق وليس في سبيل الحاكم عليها ومادل على ان العدالة تنفق  
 به ظاهر اذ بل صححنا ان لا يغفور ورواية طهفة وقوله ع من عامل الناس الخ وقوله ع من صلى الخ في جماعة فظنوا به كل خير فهو ان  
 كان خا كما جملها لكن بر على الكل بعد الاغراض عما تقدم سندها دلائلها ان هذه كلها منسوبة الى الغائب هي صورة افادة الوثوق بالادلة  
 والامانة والورع مع ان هذا كلاما اخر وهو انه يمكن ان يقال ان ادلة الاغنيا الوثوق والورع احبها من ادلة الموضوعية لانها بالظرفية  
 والكاشفة فاذا كان كذلك فلا ينفع الظرفية الغير المتصلة بالوثوق وبمخصص عموم كل مادل على اغنيا طريق العدالة ولو كانت بدنية  
 شرعية فلا يعمل بها الا مع اغنيا الوثوق لكن الانصاف ان الوثوق انما اعتبر المقام من ادلة الطريقية نظرية علم في كثير من الموضوعات  
 ثم كون المعصية كبرية ثبتت بما هو الاول النص المعبر عنها كبرية كما ورد في بعض المعاصي فدل عليها في الحسن كالصحيح المروي عن الرضا ع  
 وثلاثين فانه كتب الى الامامون من محض الامان اجاب لكنا بر وهي فعل النفس لئلا يرم الله الزنا والزنا عفووا لوالدين  
 الفرار من الزحف كل فال البين ظلموا اكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغبر الله به من غير ضرورة واكل الزنا بعد البينة والتمس  
 وهو الفهار والنجس المكاب والمبران وفذل المحصنات والمواط وشهادة الزور والبلس من روح الله الا من منكر الله القنوط من ربح الله  
 ومعونة الظالمين والركون اليهم واليهان الغموس حبس الخوف من غير عسرة وانكروا الكبر والاسراف والسب والخيانة والاستخفاف بالبحر  
 والمجارية لا لبنا الله والاشتغال بالملامح والاصراع على الذنوب لثنا النص المعبر عنها انما اوجبه عليها الناسوا او قل الكنا  
 او اخبر النبي والامام بانه لما بوجبه لنا دلالة الصالح المروية في الكنا وغيرها على انها ما اوجبه الله علينا ولا ينافي ما دل عليها  
 مما اوجبه الله علينا لنا بناء على ان ابعاد الله انما هو كلام الجهد فهو قيدا لطلاق ما اوجبه الله لثنا النص الكتابي المروي على  
 ثبوت لعقاب عليه بالخصم لا نرحب عموم المعصية لثبته قوله نعم ومن يحصل به ورسوله فانه ناهجهم ونحو ذلك فاذا اكتشفنا من  
 ابقا الله نعم مثل قوله من فانه مؤمن ما رايته اياه او سمعته ناه فهو من الذين قال الله نعم الذين يجوز ان تشيع لفاضة الخ والادلة  
 على ثبوت كبرية فما ذكرته هذا الوجه صححه عبد العظيم بن عبد الله الحسن المروية في الكنا من الجهد الثلاثة غرابه عهدة يقول خلع  
 عبد على ابي عبد الله فلما اسلم وجلس ناله هذه الامة الذين يجنبون كائرا لا ثم والقوا حش ثم امك فقال له ابو عبد الله ما امك  
 قال احب ناعرف لكنا بر من كتاب الله عز وجل فقال ع باعرا وكنا كبرا لا لا اشارك بالله يقول الله من يشرك بالله فقد حرم عليه الجنة وبعد انكنا  
 من روح الله لان الله نعم يقول لا يثبت من روح الله الا القوم الكافرين ثم الامن من مكر الله لان الله عز وجل يقول فلا يا من مكر الله الا  
 القوم الخاسرين ومنها عفووا لوالدين لان الله نعم جعل العاقب جبا شفا وفذل النص لئلا يرم الله بالحق لان الله نعم يقول فخر او جهم  
 خالدا فيها الامة وفذل المحصنة لان الله نعم يقول لصواني الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم اكل فال البين لان الله نعم يقول انما باكون  
 في بطونهم نار او سبصلو سبيرا والفرار من الزحف لان الله نعم يقول من يولم يومئذ بره الا منحرفا لئلا او متغيرا لافنة فعادنا بعض  
 من الله وما وبه جهم وبش المصير كل الرضا لان الله نعم يقول الذين باكلون الرضا لا يقولون لا كما يقول الله بخبطة الشيطان المرو  
 السحر لان الله عز وجل يقول ولقد علموا ان اشرا مائة الاخرة من خلاق والزنا لان الله نعم يقول من يفعل ذلك يلقا ما ايضا ناله انما  
 يوم القيمة ويخلد فيه مهانا واليهان الغموس لفاخرة لان الله نعم يقول الذين يشركون بعهد الله ايمانهم ثما قبلوا اولئك اخلاقهم في  
 الاخرة والقلول لان الله عز وجل يقول من يغفل باب بما غل يوم القيمة ومنع الركوة المفروضة لان الله عز وجل يقول منكويها جهم  
 وجنوبهم وظهورهم وشهامة الزور وكما ان الشهامة لان الله عز وجل يقول ومن يكتمها فانه ثم قلبه شر يجر لان الله عز وجل يقول من كان من عني  
 عباة الاوثان وترك الصلوة متعمدا وشبا ما فرضه الله لان رسول الله قال من ترك الصلوة متعمدا فقد بر من الله ذمة رسول الله  
 ونقض العهد خطبة الرحم لان الله نعم يقول لهم اللعنة وهم سوا الذارفا لخرج عروده صراخ في مكانه وهو يقول هلك من قال راية نار  
 في الفضل العلم الرابع دلالة العفل بالنقل على اشد بدنية معصية فثبت كونها من الكبرية ومثانها كما يقول تعالى والفئة اكبر الفضل

في الحديث  
 في الحديث  
 في الحديث

في الحديث  
 في الحديث  
 في الحديث

في معنى الكبر  
والاعتراف  
بالصغائر

في معنى الكبر  
والاعتراف  
بالصغائر

في معنى الكبر  
والاعتراف  
بالصغائر

وذلك الكذب من الشرب كما ورد ان الغيبة اشد من الزنا ومثل حبس المحبسة للزنا فانه اشد من الغيبة فحكم العقل مثل اعلام الكتمان بوجوب غيبتهم  
على المسلمين فانه اشد من الفرار من الزحف **الحسن** في النص بعد قبول شهادته على كبره وذا النهوض الصلوا خلفه لعلوا الاله ثم لا اشكال في  
ان الاصر على الصغائر من الكبر بل عليه بل الاجماع المحكي غير موضع النص الوارث منها انه لا صغائر مع الاصر ولا كبر مع الاستغفار فان  
التوبة في الصغائر راجع الى خصوص وصف الصغائر وان كان في الكبر راجعا الى نوعيها محكما ومنها ما في الجاهل تخلف العقل عن الجحوق  
في حديثنا لا اصر على الذنب من مكر الله لا با من مكر الله الا القوم الخارجون بضميمة ما وذا ان لا من مكر الله من الكبر منها ما وذا  
في الجواب بسند الحسن كما يصح في الفضل شاذ ان حيث عدل الكبر على علة الاصر على ضما الذنوب نما الاشكال في معنى الاصر والظن بها  
على معنى اللغو العرف اعوانا فانه لا بد من ملازمة لا اشكال في ان الكتمان با بغير معصية سابقة ثم وقع معصية اخرى لم  
يصد عليه الاصر او لو فعل ذلك مرارا واليه ينظر قوله فاما اصر من استغفر وكذا نحو لا كبر مع الاستغفار بشرط في صدق الاصر عند  
التوبة غير المعصية السابقة ثم انما ان يفر على غيره مع فعله ولا معصية ما ان لا يفر معصية على الثالثة اما ان يفعل الصغائر اما ان يفعل  
وحكم الجميع انه ان كان غايضا على العوقا لظن صدق الاصر عفا وان لم يعد اليها ويؤيد مفهوم قوله فاما اصر استغفر وقوله في تفسير قوله  
ثم ولم يصح الاصر ان محض الذنب فلا يستغفر وقد عرفت حديثه جود العقل ليجعل منها التوبة وجعل هذا الاصر بنا على ظاهر  
الشياكون نما لا ثالث فتم وفي حسنة ابن ابي عمير في الحسن الكاظم ع قال لا يخلد الله النار الا اهل الكفر والجور والضلال والشرك ومن  
اجنب لكبرا من المؤمنين لم يسل في الصغائر قال الله تعالى يحبوا كبرا ما نهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلا كريها فلما  
يا ابن رسول الله فاشفاعة لمن يحب من المؤمنين قال حدثني عن ابيه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله ص اما شفاعتي لاهل الكبر  
واما المحسنون فاعلمهم من سبيل قال ابن ابي عمير قلت يا ابن رسول الله فكيف يكون لشفاعة لاهل الكبر الله ثم يقول لا يشفعون  
الا لمن رخص من ذنوبك لكبرا فليس يرضوا قال يا ابا احمد انا من مؤمن بتركيب نبي الاساتذة ذلك ندم عليه فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
توبة وقال من سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن من لم يند على ذنب تركبه فليس مؤمن فامحج لشفاعة كان ظاهرا والله  
تعا يقول ما للظالمين من حجة لا شفع بطاع فلن كيف لا يكون مؤمنا من لم يند على ذنب تركبه فقال يا ابا احمد ان احدث تركبه  
كبر في العباد وهو يعلم انه سبغ انب عليها الا انه ندم على ما ارتكب فمؤنم كان تابا مستحضا للشفاعة من لم يند عليها كان عصرا ومصر  
لا يغفر له لانه غير مؤمن بعفوية ما ارتكب لو كان مؤمنا ما بعفوية لند وند فقال النبي لا كبر مع الاستغفار ولا صغائر مع الاصر  
واما قوله ولا يشفعون الا لمن رخص الله دينه فالدن الافراد بالحناء والسيئات فمن رخصه منه ندم على ما ارتكبه من الذنوب بعفوة  
مغافرة في الغيبة الجبر ومودة وان كان في الكبر الا ان ظاهرا انه لا فرق بينهما وبين غيرها في تخفوا الاصر بعد الندم ثم ان عدل الند  
وان جامع على العزم على المعصية كما لو ترك فيها ولم ينفك عنها الا ان هذه الصورة خارجة عما ذكرنا بقا من قوله من اجنب لكبرا لم يسل  
عن الصغائر بعفوا لم يكفرها بتوبة او عمل صالح اخر غير جناب الكبر ثم الظاهر انه لا فرق فيما ذكر بين ان يكون العزم على العوقا ارتكبا  
المعصية الاولى وبعد هاهنا التوبة وان كان عازما على غيره فان كان العزم على الغير فزان ارتكبا بالاولى فالظن ايضا صدق الاصر وان  
كان بعد قبل التوبة فمقتضى التوبة المنقذة صدقه لكن عرفنا به وان لم يكن عازما على الغير فان لم يحصل العوقا لا اشكال في حصول  
العوقا لم يبلغ حد الاكثار فلا اشكال في العد وان حصل الاكثار على وجه يصدق الاصر عفا فلا اشكال ايضا فالحاصل ان الاصر يصدق  
بالعزم على العوقا لطلب المعصية اذا كان العزم من مان الفعل السابق واذ حدث بعد الفعل غير انما المعصية فلا يصدق الا  
بالفعل وهو ما اذا تخفوا الاكثار على وجه يوجب لصديق عفا وما يد على عدم العدالة مع عوف قوله عن الرجل يفتا الذنوب هو عوف  
لهذا الامر صلى خلفه لا قال لا ونحوه واما العزم الجبر فالظن بعد تخفوا الاصر مجرد وان اصر عليه ان هذا اصر على العزم لا على  
المعصية لا اذا قلنا ان العزم على المعصية معصية للكلام فيه محل اخر ثم انه قد اشكل الامر بنا على القول بوجوب التوبة مطرحة من جنس  
المعصية تنقل عن الاصر لانه اذا ترك التوبة عن الصغائر فقد اخل بواجب اخر وهو التوبة وحيث انها توبة نفى اول زمان يتحقق الا  
كما لا يخفى فيكون الثمرة بين القول بنبوث الصغائر القول بكونها متساكها كبا بر سفينة غاية العقل مثلا اذا فعل صغائر فنبها اذا  
بنوب عنها ونحو ذلك فدا جاب بعض اشا المعاصرين بجمع وجوب التوبة عن العظام بل هو مخفيا الكبرا فاما الصغائر فكفر عنه  
باجتناب الكبرا وبالاعمال الصالحة وهو لا يخفى عن نظر العوادلة وجوب التوبة كما سيجي وادله تكفي لاعمال الصالحات لصلحها في العمل  
عدم وجوب التوبة ولم يفرق بين الصغائر والكبرا بل هو كبر من ادله التكفير بل صرح بعضهم في الكبرا كما لا يخفى مع ان تكفيرها با  
لاعمال الصالحة لا ينافي وجوب التوبة فيها وبه يظهر الجواب عن نحو تكفير الصغائر باجتناب الكبرا غاية الامر بليهم سقوط وجوب التوبة

# في العبادات

٣٢٥

اذا جنب الكبار من ربه الى الله ثم بعد ارتكاب لغتقا او عمل بعض الطاعات المكفرة لكن التوبة اسبق من الكل لانه يخفف في زمان متصل لمعصية  
لا يمكن منه تخفيف غير غلبا والمفروض ان الغالبين بانفسهم المتكامل يقولون لا يخفف الا صرا للموجب للفسق بصدد الضمير وان لم يثبت فيها  
ولم يثبت اجتناب الكبار بل تركها لعلها تمكن عنها ولم يعمل طاعة مكفرة والحاصل ان عد وجوب التوبة بالعدا لدليل عليه عند المفص  
لها وان بقى الذنب غير مكفرة واما لان غيرها قد يفهم مقامها في التكفير الاول مردود بعوامل ادلة كما سبق والثالث مع خلاف  
اطلاق الشارع من عد كون الصغير مفضية الى الكبر وان لم يثبت عنها ولم يعمل مكفر اخر لا ينافي وجوب التوبة ما لم يكفر الذنب بمكفر  
اخر غيرها ولا يجوز ان يكونا لوجوب تجنبها بين التوبة واجتناب الكبار والاعمال المكفرة كما لا يخفى فالتخفيف في الجواب هو كون وجوب  
التوبة وجوبا عقليا معصيا بمعنى كونه الارشاد وان امر به الشارع ايضا في الكتاب السنة لكن اوامرها ارشادية لرفع مفقد المعصية  
السابقة ولا يترتب على تركها عقاب اخر وبعبارة اخرى انما وجب التوبة للتخلص من المعصية السابقة وجوب التخلص من المعصية ليس  
واجبا شرعيا بترتيب على تركها عقاب اخر غير العقاب الذي لم يتخلص منه فمضى قبل ما يلزم المبرر الذي يامر بها الطبيب فلا يترتب على  
مخالفتها امر سوى ما يفرضه نفس ترك الامور مع قطع النظر عن الامر فان لا ينفي بالامر الارشاد الا ما لا يترتب على مخالفة سوى ما  
بفرضه نفس ترك الامور مع قطع النظر عن غلق الامر ولا على موافقة الاما بفرضه خلة كل ليس قبل الاوامر المتصلة التي  
بها السبيل في مقام الاستعلام والتعبد بترتيب على موافقة ثواب لا طاعة زائد عما يفرضه نفس ترك الامور مع قطع النظر  
في مقام التصريح بحكم التوبة ما يوضح لك ترك التوبة ليس من الامور التي يوجب لغتقا ولا يدخل تحت الشريعة المنفصلة في صغير وكبر  
وان كان تركها من حيث انه امانة على العباد بقاء عليه فلا يوجب الى مدفع الكبر فلا يوجب اليه يجب فتح المعصية التي يوجب عليها  
نفسا في التوبة والكلام ناره في ضعفها واخرى في حكم ايمانها وتالته في حكمها بعد الوجوب اما حقيقها في الرجوع الى الله بعد  
الاعراض عنه والرجوع الى صراط الله المستقيم بعد الانحراف عنه وهو يتوقف على اليقين بكون السبيل الذي نزل الله تعالى والاخر ان عسى  
التوجه اليه خيرا لا يبعدنا عنه اخرنا فبعد ذلك يحدث للنفس عجز مبرر في ذلك اليقين ما لا ينافي في سبيل تلك المرتبة في الشدة  
والضعف بعجز عنه بالتدبر وهل يبرر فيها العزم على عدم العود لظاهر الاكثر ثم وقبل ذلك والافوى انه ان كان المراد بالمرء الفصل الذي  
لا يخفف الا بعد الوثوق بمحصل ما عزم عليه غيبا مما لا دليل عليه انه يستلزم امتناع التوبة مما لا يتوقف من نفسه ترك المعصية عند  
الابتلاء بها كمن يخلق الذي لا يتوقف عن نفسه لا ايمان من وقوعه مكررا في شتم من يبرض له وكالحب الذي لا يامن وقوعه الفرار  
عن الزحف نحو ذلك ففي طلاق مثل قوله صلى الله عليه واله كفى بالندم توبة وفوله فان كان الندم من الذنب توبة فانما اندم  
النادم من سبيله اخر المعبد ان اردت تخفوا زادته بعد عود الى المعصية وان لم يتوقف بمحصول مراده فهو ما لا ينفك عن الندم وفقد  
فيها الاستغفار ام لا المتخفون انه ان اردت به حب المغفرة وشوق النفس الى ان يغفر له الله فالظن انه لا ينفك عن الندم وان اردت الله  
للمغفرة الذي نوع من الطلب لا نشاء في غيبه وجهنا من طلاق الندم ومن مثل قوله لا كبره مع الاستغفار وقوله دواء  
الذنوب الاستغفار وقوله ما اصر من استغفر نحو ذلك ثم ان بعض الاباء الروايات غابرة التوبة بالاستغفار في موضع  
من مؤثر هو واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه علما جدي من جنود العقل في الحديث المنة في بعد جنود العقل والجمل المروى  
اصول الكاكة حيث قال التوبة وضدها الاصر والاستغفار وضدها الاعذار وقوله في المناجات الاولى نزل ادعته عشرة  
الهي ان كان الندم توبة اليك فانما اندم النادمين وان يكن الاستغفار حطة للذنوب فانه لك في الاستغفار وتوبته ذلك العطف  
في الاستغفار المكرر في الادعية والاسئلة استغفر الله ربي واتوب اليه فما يظهر منه الاتحاد لجمع بين ما دل على انه والذنوب  
الاستغفار وان الناشئ من الذنب يغفر له وان كان لا ذنب وبوئيد غير ذلك من الاخبار التي يظهر للشيخ يمكن حل التوبة المعطوفة على الاستغفار  
سنة في الاستغفار في الابان الاخبار على لانا بانه اعق التوبة الى الله بعد طلب العفو عما سلف هذا من غير التوبة لطلب العفو الذي هو  
عن الندم الذي هو توبة ايضا الى الله لكونه رجوعا من طريق البطلان وعوذه الى سلوك الطريق الاستغفار لموصل الى اجتناب المعصية في كل ما  
توجهك واقبالا الى الحق يمكن اطلاق التوبة التي هي لغة الرجوع على كل منها وقد يطلق على المجموع اسم الاستغفار كما في الخبر المروي  
في البلاغة في تفسير الاستغفار في ارشاد من قال استغفر الله ربي واتوب اليه بقوله في مقام النادمين كلنا نكفرتك انك انك  
ثم فسرها بجمع مؤانسة الندم على ما مضى في الغفر في المنة في فضل فضل القوي وبطلان القوي لاصل من نحو قولها انما هي  
واذا في النفس مرادة الطاعة كما اذا فيها حلالة المعصية واما حكم الجاهل فهو الوجوم مطر عن الصغار والكبار بل عليك الكتاب نوب  
الى الله توبة نصوحا عسى ان يكفر عنك سيئاتك وفوله جل ذكره وتوبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون لعلكم تفلحون والرسالة لا يحجب

مرتب

في التوبة

في التوبة

كثرة دما



سورة التوبة  
في كتابها  
الاحكام

كثرة واما الاجماع فقد دنا غير واحد كصاحب الذخيرة وشارح اصول الكفاية بل ادعى هو اجماع الامة عليه لما العطف الفاعل انهم  
بوجوبه عطف كل من قال بالحسن الفعلي لعقلين واستدل عليه فضل المحققين في تحريده بان دافع للمضيق في شرحه شارح الفريد  
بنا على مذهبه العبدية ثم ان الكلام اثباتا لعدالة الشهاد بعد القطع بانها انبثت في الجملة يقع مقامات لا اقل منها اهل انبثت انما  
الفعلية بمعنى ان يفعل الصانع فلا بد له ويشهد على عدالة الله ان كان يصلي الله مع سقا الخيال الصفر ايام لا وجه لاجرم لا يولي الذي  
لعله هو ما ان على جوب يصدق على بل المؤمن الشامل يصدق قوله وفعله فان الفعل كالفعل في غير غايه ضيق الفاعل على  
بالصدق الكذب مثل قوله نعم بومن بالله وبومن المؤمنين وما دل على جوب يصدق المؤمن ان نصير كل ذلك القول الان اذا  
في مطلقا بدلك يثبتك عليه برشد الله اوضح فاحتمال ندبته فقله كاحتمال خطا في اعتقاده او صدق الفعل لنداع من دفع  
بما يدفع به هذا الاحتمال لا المنطوق في خبره نعم لو كان فاسقا لم يقبل منه لوروا الامر بالنبش في خبره وحمل نفس فعل الفاسق على الصحة  
انما هو من حيث نفس فعله من حيث فعله فان الفاسق اذا صلب خلف شخص صلبوا الاستحسان لاجره ولا ينفذ الى افعال اخرى  
امامة ما خرجت مدلول فعله فهو كمدلول قوله في عدم العمل به مع ان نفس القول الفصل الصانع من حيث فعله يحمل على الصحة ولا ينفذ  
الى افعال كونها معصية من جهة كونها شهاد وروا الى فاذا ذكرنا ان الفعل دلالة كالفعل وان يقبل مع العدا وجميع النفس ينظر كل فرد واحد  
ففيها ثنائهم لعدالة فيما حكى عنه في الحق حيث قاله مقام الرد على الثابتين بجواب الافتداء بالفاسق ما هذا لفظه قال الله تعالى انما  
فاسق الخ اوجب لنبش عند خبر الفاسق من جملة الظواهر التي هي من شروط الضلوع في ظاهر ان يصدق للضلوع انما يباحها للشرائط  
التي منها الظاهر اوجب فرض فاسقا فلا يقول على ما يظهر لنا ويدل عليه فعالة لا ينافي ذلك الحكم ببعض صلت من حيث فعله في سقنا  
بشخصه بالضلوع الضمير لاجره لو كان ثابتا بجواب يحصل القبح لها اذا حصلت ارض موفوفة جعلت سجلا في ذلك بوبه اذ كانا انهم يتلوا  
احد العمل بعد بل ان هل الرجال الكونية في كتبهم من اجل ان الخبر والبناء لا يصدق على الكناية مع هاب كثرهم الى ان العبد بل ان في ثبات الشهاد  
ولانه العمل بالاجابة المودعة في كتب الحديث من دون سماعها مشافهة من الحديث وقد شاع منهم الاستدلال على ذلك بادلة جهة الخبر والبناء  
بغير ذلك لعدالة فمن جمع الروايات في كتابه من جهة بديه البناء ونحوه ودعوا ان العمل بها باعضا تلفظ المؤلف بها ونقلها مشافهة بل كان  
اخذ من الحديث كلفه ضعف من هنا يعلم ان اجابة التلفظ وعد كفاية الكناية في البينة على الدعاء انما هو لبل خارج لان البينة  
لا تشمل ذلك فهو كاجابة عدلوا اسطنة في الشهادة الامع فقد شهاد الاصل في كفاية بيشاه الفرع في بعض المقامات في شرطه والاول  
هذا ولكن لا يفتي على ذلك ان لم يقبل الوثوق بالعدالة فانه الاشكال في لغة ما يطمئن به النفس لا الدليل عليه بعدا وما ذكره عبد الظلال  
والشبهة بل على ان فعل العالم معبر في دلالة نظر اجابة قوله فلهذا مرادنا ان الفاسق لا يقبل خبرا اذا صرح فكيف يقبل اذا طام  
مطلبه في فعله ليس بقوى من قوله في الحق فالمراد ان فعل الفاسق كقوله الصريح غير مقبول لان فعل العالم مقبول كقوله ثم هذا  
كله بعد فرض ثبوت ما عدا اخرى هي كل طريق يجوز لادان ان يعمل عليه الاستحسان والبينة وقول العدل وخبرها بما يجوز له فينبذ  
البينة الشهاد ويشهد بؤداء كما يظهر هذه الكلبة من روايته حفص غياث الوارذ في جواب الشهاد بالملك سنا الى البند ما لول يثبت  
الكلمة كما هو ظاهر فلا اشكال ان صلوه عدلين لا توجب الحكم بالعدالة ما لم يقبل الوثوق اما الشهاد القولية وهي شهاد عدلين  
بعد البينة فالظاهر ان لا اشكال بل لا خلاف في اجابة ما يدل عليه نصا الى ما يظهر من عمومية شهاد العدلين ما ذكره في البينة حيث كان مع  
رجلين صحاحا تركيبة الشهادة فيقول بغيرها جرحا بعد بلا وما دل على قبول الشهادة القابلة اذا سئل عنها فقد ونحو ما دل على اجابة  
في اخرج مثل قوله من لم يره بعينك برزك معصية لم يشهد على شهادتها فهو من هذا الشرع والعدا وهل هي معصية بعد احدى لو كان الظن  
على خلافها او بشرط عدم الظن على خلافها او بشرط افاذتها الظن وجوبية على ملاحظة اطلاق ادلة اجابها وانصر فيها المصو  
اذا ذه الظن او صوة عدم الظن على خلافه يمكن ان يفضل بين ما اذا كان اخطا كذب به مستند الى بخلافه في فلا اجابة لو كان  
مظنونا لان الظن من ادلة يصدق على العالم بل المؤمن نفي بخلافه كذب به مع الظن كما يدك عليه قوله كذب سمعت بصري خلد  
وبين ما اذا كان مستند الى خطا وشهادة الظن اعيا كونه وهو ما لا نفاذ له جهة خبر خصوصية البناء المفضل العالم والقنا  
عدم الاجابة باحتمال العمل كذب ما عدا لا عشا ما عدا الخطا وشهادته فهو ما ينفذ في حال الخبر البينة كافة الفعل اذا كان الخبر بين  
المحسوسات وخبرها النان في هذه الخطا والاشتباه منلة المحسوسات ولو عند الخبر كونه من اهل الخبرة والاطلاع البينة في مضمون الخبر كمن ينفذ  
هذا الفصل جوب يقول خبر الفاسق اذا علمنا عدله يمكن كذب في اخطا الى الخافعة للواقع في جهة اخطا في الحس هو او اشباها  
ولعل ظاهر كلامهم يا باه الا ان القول به منبئ بنا على كون مستند اجابة خبر العالم والفاسق با البينة مقبولا لان بقول الاجماع بغير







في فضل الميت

٣٣٩

في فضل الميت

المذكورة فانه المقتضى في هذه الرسالة من وجوب لفضاء الميت مع قطع النظر عن ارتفاع الميت بذلك فذكر في ثلثه عجم عليه السلام  
 ونصا سبحانه فابدل عليه من النص بالخصوص ثم المنة انا لفضاء معين على الولد لانه غير بينهما وبين الصدق كما عرنا الاستحوا والسيد النص  
 وسيد بن زهره مدعيا عليه الاجماع لهذا الدليل على اجزاء الصدق نعم ورد ذلك في النافذة نصفا الى ظهور الادلة في نصيب الصلوة  
 والاجماع المدعى كما ترى اضعفنا الاستدلال عليه بالاجزاء **قال الله تعالى** فالحق في الميت النص على ان لا يكون له ولد من الرجا  
 فقص عنه اكره ولنا من اهله ان لم يكن من النشا والاسكان اوله الناس بالفضاء الميت اكره ولد الذكور واكره ولنا ثبوت اليه ان  
 يكن له ولد في كلام الصدق في الرضوى انه يقضى الولد فان لم يكن له ولد من الذكور فقص عنه في غير النشا وولد في الميت الذي  
 الى الفداء والاختار واخاره ولعل لا طلاق في صحة حصن البصر من ابي عبد الله في الرجل يموت في صلوة او صبا قال يقض عنه  
 اوله الناس غيراته فقلت فان كان اوله الناس به امرته قال لا الا الرجل في رسالة حماد قال قلت يا عبد الله في الرجل يموت في صلوة  
 دين من شهر رمضان يقض عنه قال اوله الناس به فقلت فان كان اوله الناس به امرته قال لا الا الرجل رواية ابن شاذان الصافي الحكيم في  
 التكري عن كتاب السيد الاجل بنطاوس قال الصلوة التي حصل فيها مبلان يموت الميت يقض عنه اوله الناس به الى غير ذلك فما اطلق فيه  
 الولد المراد منه الاول من غيره وهو يختلف باختلاف الموجودين من الناس المنسبين الى الميت فان ولد اوله من اخيه او اخواته من غير  
 وهكذا بل قد يتبع شموله للموت المتوفى من لغيره لانها اوله الناس بالميت مع فقدا لا فارب لنفسه لافضل بوجوب الفضائل عليها  
 مع فقدا لم يبق هذا مضافا الى ان الحكم في صحة حصن معلق على الاول بالارث ولا اشكال في صدق على اعدا الاول مع عدمهم بل  
 على المولود وضامن لغيره واما وجه تقديم الولد على الاب فلعله لان اكثره نصيبه على عاقل كونه اوله بالميت عن الاب مع ان  
 النص رد بان لاكثر نصيبا اوله بالميت من الاول كما في صحة الكاس في اخوك لا بيك امك اوله بك من اخيك ملك مع ان حكم الميت  
 باستحقاق الولد خصوصا بما جاء في الجوه التي هي عبارة عن خصائص الاب التي يفر على ولها الميتان بروها عند غير الميت بل على وتو  
 بابي في غيره حتى جده نعم بناء على ذلك كله حكم الميت في بابي بما يربا بالاب اوله من الولد في غير الميت لانه من غير الميت  
 الاطلاقات هناك من يقدم الاب على الولد يمكن ان يكون مستند الميت هناك ان اوله بالميت من حيث احكامه اموه التي لا بد  
 نصدا باستحقاق الاولياء هو الاب ون غيره ويمكن استشاد ذلك من قوله صلى بالجنات اوله الناس بها فان اوله بالجنات من حيث انها  
 جنازة لا بد من النص بينهما ونقلتها الفصل والصلو والدن هو الاب عرفا والحاصل ان الموضوع للحكم في باب الفضاء هو الميت في شخص  
 ونفسه لا نشاء وانه لجانبه هو جده وجنازة التي ينصرف فيها وينقلب لا ولوية هنا عليه في الفضاء المنة وعلى كماله في المراد  
 اكثرية النصيب اكثرية نصيب لنوع لانها الكاشفة عرفا وشرا عرفا ولوية ذلك النوع فلو عرض لشخص لولد فله النصيب في الاشكال  
 نوع كما لو اجمع له اب مع عشرة اوله فلا يقط اكره من الاول لونه لكونه فل سهما من الابن نوع الولد اكثر سهما هو ولما يظهر من  
 المعاصرين من اعيا اكثرية نصيب الشخص حتى انه فضلا في المسئلة بين مادون خمسة اوله اذا اجمعوا مع الاب بين خمسة اوله  
 اجله وجهنا ظاهر اطلاق الاول في الارث في الصحة المتقدمة بثلث المولود المعقوضا من لغيره على الترتيب عند عدم غيرهم من الوتر لان القضا  
 الحكيم في الميت خاصة في الفداء ما خالفه عن النص في بركة الحق في الميت النوبة الدوس الى ظاهر الفداء انه لو فقدا اكره الذكور  
 من اهله لفظ الاهل فيمن عدا المعقوضا من لغيره وما اجد ما بين هذا القول وبين ما اخذ الشيوخ واكثر من اخر عنه لخصا من تكليف  
 باكر اوله المذكور كما هم فهو من صحة حصن رسالة حماد المتقدمة بين ان المراد من الاول بالميت اوله للناس به على الاطلاق وبقيا اخرى  
 الاول من كل احد في وجوده في الناس اوله الموجوبين فعلى حين موت الميت لا شك ان الاول على الاطلاق بذلك المعنى هو ولد الميت  
 واما اولونه غير من طبقات الورثة فاولونه اضافية بلا حظ فيها الموجوبون من عند الموت هذا غير بعيد مع انه لو فرض انما الزاوية  
 لما ذكرنا احتمالا متبا ووجب الرجوع الى صالة البرائة وما يؤيد اذ ما ذكرنا بل عليه صحة حصن رسالة حماد في نفي التكليف  
 عن النشا وكل نفعاعين نفاء عن عدا الولد من المذكور وكل نرثبة على عدا الولد من المذكور ثابتة على النشا في الزاوية على ما يعم  
 يوجب شدة الزاوية ونرث العمل بظاهرها بين الاصحاب في التفضل بين نرثها الولد بين النشا فيجعل ذلك حمل الاول على الاول  
 على الاطلاق وانا اضافية نعم يظهر من ابدان العمل بظاهرها في التفضل ثم المراد من كل منهم من الاكره الاكره منهم فيهم المفضل كما هو مقتضى  
 اطلاق النص من مع الفتاوى لونه الاول دقيقا لا كبر مع سنواتها في البلوغ والاجماع ولكانبة الصفا في دلالتها ما مل بالوجه  
 لو استوفى في السن فالبالغ مقد على غير ما لانه اكره ما وافر في حد الرجال اما لان التكليف يخلق به عند بلوغه لصد اوله التار  
 به عليه بحسب النوع اذ لو اعيى الاول لونه الشخصية كل حاله يجب عليها بعد بلوغ اخيه ايضا فاذا انقضى التكليف فانه نفاة

لهم



افوتها العقد لا اطلاق الروايات ودعوى نصرانها الى الحرية في غايه العقد نوههم كون الاول بالعبودية ولا يجزى عليها الفضا  
اجماعا مدفوع بان المراد بالاولوية الاقرب في النسب لا شدة في علاقة القرابة التي هي المغنضة للاولوية بالارث واجمعنا  
شروط الارث لنأبج على الفاعل لا بية ان لم يره وحكي غير الدين هذا الوجه قال منشا الاشكال عموم قوله فاعلى ولبه ان يصح  
عنه من تركه دل بالمفهوم على الحرية فهذا المسئلة يرجع الى ان الضمير ارجع الى البعض هل يقتضي التخصيص ام لا وقد خذ ذلك  
الاصول ونحن متأكد عقد الفضا لما تقدم انتهى اعرضه شاح الروضة بعد نقل هذا الكلام باننا لم ننظر في جوفه ذلك فانما الخبر الذي  
نصر فيه للتصديق خبره مزوم وليس فيه ذكر الصوالا بعد التصديق في احد طرفه لفظه وان صح ثم مرض حتى يموت كان له ان يصدر عنه  
كل يوم جلد ان لم يكن له مال صام عنه ولبه نفوق لا يخفى ضعف ذكره غير الدين اذ لو سلم وجوبه مشتمل على الذكور فقط لا  
وان كان نفقدا المطلوب وليس هذا من قبيل العام المغنض الضمير الرجوع الى بعض افراد كما لا يخفى الا ان تخصيص الخبر المشتمل على هذا  
بفوق تخصيص بعض المطلقات العامة بينهما ثم ان حكم ايجاز حكم العقد البتة في **قوله احكام الفضا** فصل نوح الميم  
في ضمن ما نزل في ان الظاهر من النص القوي انه بقصور الميت بتبانية عنه الفعل لانه تكليفه على الولد فلا يفتقر  
التبانية كما في الحج والزكاة والغير ولا يبرء منه با هذا ثواب الفضا الى الميت من دون قصد التبانية بل لا يشرع هذا الفعل بمجرد هذا  
الغاية مع عدم اشتغاله منه به اصله كمن اراد ان يصلي طهراته فبرفته لهديه الى الميت كان هذا الثواب فرع وجوبه ونفوق  
على تحقق الامر المفروض عليه بعينه الفضا جميع ما كان معتبرا في فعل الميت مع قطع النظر عما يعرض باعنا خصوص ما شرفا على  
له فيفصر فانه سفر او يتم ما فانه حضر ولا يجزى عليه الاغتاضة او لا يجزى له لو كان لنا تب جلا والمباني ومجالي اغتاضة  
الفرض كذا الكلام في سر تمام البدن والفرق بينهما وبين الفضا لان تمام ان الفضا لان تمام ما خذ ان ما هية الصلوة اما الجهر والاعتكاف  
فانما هو باعنا كون المباشر للفعل امره بطلب خفض صوتهما وسريتهما عند الصلوة فاما احكامها خصوصا الفاعل لا الفعل مثلها الاحكام  
الثانية للفاعل باعنا الغير والعتكاف فان التباني فاما حال الملتزم للفعل فصول الفضا فانما عرض عنه فاعدا وبصلي الغاخر فاعدا عن  
فانه فاما ولا يجزى على الولد لا استنانه مع عجزه للاصل بما يجمل ذلك بنا على ان الواجب على الولد بمحصل الاجزاء والشرائط التي كانت على  
واجبانه به بصلوة نفسه لا استنانه فانه لا يمكن من الصلوة الاختيارية بنفسه فحينئذ لا استنانه وبضعفه لا استنانه مع جوارها  
مسقطه للواجب المعين على الولد لا احد في الواجب الجهر فلا يفتقر عند تغذ الصلوة الاخبار به بل ينقل الى بلها الاضطراب كالفصل  
فاعدا او فاما اذا كان غير راجع الى العقد بل وان كان راجعا بنا على عقد وجوبه لاجزائه الاعدا او على وجوبه لباراه الى رتبة ذمة الميت  
لكن الاقوى وجوبه لا نظار مع رجا والاعدا فالحوط الاستنانه مع عقد حكم الجهر والعتكاف العلم والجهر للعتكاف رتبة موضوعا  
كن جهل القبلة فصل الى المحنة المظنونة والى ربيع جهات مع هذا الظن وصلى طاهر كان بعنفه البتة خيا فان هذه الامور اشباهها  
باعنا مباشرة لا باعنا فانه ومن هذا القبيل اختلاف الميت لنا تب في مسائل الصلوة فان الغرض فيها بعنفه الفاعل فاعدا اذ  
دون الميت حتى لو فانه صلوة بعنفه فاعدا كما اذا سافر الى اربعة فخرج من دون الرجوع لبومه بعنفه فاعدا فاما ما لا اعفاد اعنا الجهر  
لبومه الاربعة وجب الفضا عنه فاما ما لم لا يجزى فاعدا صلوات الميت صحها اذا اعفاد ولت فاعدا وهو واضح الفرقان فعل الميت بد عن الواقع  
اذا كان مخالفا لما اذا لم يفعل فالفعل بصبر تكليفه للولد بوفه بعنفه فاعدا حتى لو اعفاد وجوبه الميت اساله يجزى  
الولد وان كان الميت قد اعفاد وجوبه كفضا صلواته نحو ذلك لم يعلم به الميت حتى يخفى فلا يجزى على الولد فضاها اذا اعفاد  
وان كان الميت قد اعفاد وجوبه لفضا صلواته على الولد اذا اعفاد سخطا على نقد برعد الوجوب بصبره الميت  
مشغولا لزمه في اعفاد ويمكن ان يبرأ منه فيجاء اذا لم يعفد الولد اسخطا به على نقد برعد الوجوب فلا يجوز له الايتا العقد فانه  
فرضا لزمه لكن فرض المسئلة خلافه لا ينفك عن رجا الابتناء بالاختيار **الثانية** هل ما يفعله الولد لما فاعدا في  
باعنا الامر الا اذا لم يكون فعله تداركا للاداء كما لو فرض موته قبل خروج فاعدا الصلوة التي فاشته كما اذا مات بعد مضي مده  
الصلوة والطهارة او في غير الفرض المذكور اذ لما فاعدا غلبت باعنا الامر الفضا فيكون تداركا لفضا الميت الذي هو تد ريعه  
الا اذا تداركا اولها لفعله لا اذا وجبنا اخرى لا شك ان الصلوة للميت كذاه الدين عنه فهل المحوط في كونه بها الامر لا  
او الامر الفضا به فيما اذا مات بعد تكليفه الفضا وجبنا اظهر ما تدارك البتة وانما كذاه الدين عنه الاول ان ظاهر اطلاق  
الدين على العبادة انما هو باعنا مطلوبينها الاولية الامر بفضاها امر اداء ذلك الدين فاذا لم يؤد بنفسه عنه لو تفعل لم يبد  
الا اذا الفضا ونظر الفرض في غيب الامور المغنزة في الفضا في فعل الولد فوضيح لك ان ما كان من الشروط مغنزة الا فلا اشكال في

في الفصول الست



هذا هو الفضا  
في سبعة اشياء  
على وجه

اعني هذا في الفضا سواء كان الفاضل بنفسه جابا او لبا بعد موته لان نذكر الفاضلة لا يحصل الا بما عاينها لان المفروض كونها متخذه  
 في الفاضلة **والثاني** شرط المعنى في فضا الضلوع التي عليها الدليل الخاص من دون كونها معقولة الا اذا فلا بد من الفضا في غيبها  
 على مقدار دلالة الدليل فاذا دل الدليل على غيبها فضا الشخص بنفسه فلا بد من الفضا في غيبها عن غيرهم لو قلنا ان الغيب لا يفعل ذلك الفضا  
 الذي كان واجبا على الميت امتثال الامر الفضا فلا مناص من فضا هذا الشرط وهذا مثل الترتيب بين الفوات بينا على غيبها في الفضا جابا  
 دليل خارج ليس اعيا كونه شرط في الاداء اذ ليس ناخرا للمغرب عن عصره المتقد شرط شرع له وانما هو عاين فاضل له حصل نديج الزمان  
 بل ناخرا لعصر الظاهر ايضا ليس الا ما غيبا الامر الا اذا بالظهور فاذا بالظهور والعصر فاضل لا يرفع الامر الا اذا بالظهور وبرك الدلالة وجوه  
 وفروع العصر بعد برائة الذمة من مطلق الامر بالظهور لو كان امر فاضا شيئا غير معلوم فتحول بهوهم انه رجوع عن لزوم اتخاذ الفضا  
 والاداء في الشرط لا نالترزم ايضا ان كلما هو شرط في العصر الا اذا شرط في العصر الفضا لكن ندعي ان الشرط في العصر الا اذا وهو  
 بعد برائة الذمة من الامر الا اذا وهذا شيء حاصل دائما فالعقد في وجوب الترتيب بين الفوات لا يجمع المنقول ببعض الاحتيا وهو محض  
 بنفسه الشخص بنفسه المفروض ان لو لم يثبت عن الميت في نذركه الاداء لانه نذركه الفضا حتى فيضون ذلك جوب مراعاة ما رجعت اليه  
 فضا بنفسه نعم لا يستبعد ان ينظم هذا الدلالة الترتيب فضا بنفسه كونه مطلق الفضا كذا لو كان غيبه في نفسه وغاير **الثالث** شرط  
 هل يفظ الفضا عن لو يفعل الغيب على الشيع وجما عاين لا كما في الحول واخرى لا في اول المعقودات على ان الضلوع والصوغ على اليب  
 بكتب له وما دل على ان الغيب في ذمة الميت كالدين فكما يبر ذمة باكل امد الدين عنه فكانت الغيبا وقد نفذ في ذمة الغيب فوله  
 ارايت لو كان على الميت بنفسه ان كان بنفسه لك فالتفهم قال قد بينا الله اخي الفضا فاذا بر ذمة الميت بفعل كل فعل غيبه فلا  
 يفتوح ذمة شيء حتى يجز على الاول فضا بفعل الغيب مفسط للوجود الاول بسقوط موضوعه استثنائه من ذمة الميت لان الغيب ثابت  
 عن الاول او محتمل عنه حتى يقال ان الضلوع والصول لا يجوز ان عن الحي ويقال ان الخاطب هو الولي فيجب عليه المباشرة فان لم يخم بمقتضا  
 الولي اذا استجاب غير وانما يخم برائة ذمة الميت فلا يكون عليه صلوة او صبا حتى يفضيه الولي فظهر من ذلك كله ان الاستدلال على  
 المنع بظهور الادلة في وجوب المباشرة وان الضلوع او لا تدخلها النيابة عن الحي في غير محله فاذن ما ذكرنا بينا في المنع من غير الميت  
 بوجوب مباشره الولي له يدل على السقوط فضا الى ما ذكرنا الموثقة في الرجل يكون عليه صلوة او صو هو الذي يجوز ان يفضيه جابا غير  
 قال لا يفضيه لا مسلم قاطع على عدم اجزافضا غير العاقل بالا ثمة عليهم السلام وان كان ليذا بواجب فضا العاقل ان لم يكن وليا  
 لا يجوز ان يكون له بعد العاقل في السؤال بالعاقلة يجوز خصوص الولي كما لا يخفى ورسلة الفقهاء الصافي اذا مات الرجل عليه صو  
 شين فضا فله فرض عنه من شاء من اهله فانه بعد قيام القرينة على عدم اذنا فالحج وهو الوجه الكفاية ظاهرة ان كل احد من اهله  
 من رخص ابراهيم ذمة الميت لمحض لا هل مع ان غيرهم اي من رخص كل حصول مشيئة لفضا فيهم غايبا دون غيرهم والوثوق بالصحة المحكي  
 عن ابا ذر انه قد بع على بصير فالتسليم باعباد الله غرض رجل سافر في رمضان فادركه الموت فله ففضيه فضل اهل بيته بعد  
 قيام الدليل على عدم وجوب الفضا على فضل اهل البيت على استصحاب فوض الولي الفضا اليه ان لم يكن هو وليا وعلى عدم فوضيه  
 الى غيره ان كان هو الولي واستدل المحكي ومن تبعه على عدم سقوطه بفعل الغيبا يرجع حاصله الى اننا عند السقوط بعد كون الوكيل  
 وراثة كرمي ان الضلوع لا يقبل التحمل على وجه يعرف الجواب عن ذلك كله بما ذكرنا من ان الغيب ليس بمخول ولا الولي وانما يبر ذمة الميت  
 فيرفع الوجوه عن الولي نعم يمكن ان يستدل لم يكاتبه الفضا الى ابي محمد العسكري رجل مات عليه فضا من شهر رمضان انا م له  
 وليان هل يجوز ان يقضا عنه جميعا عشرة ايام خمسة ايام احد الوتين وخمسة ايام الاخر فوقع عليه السلم يقضى عنه كبره عشرة  
 ايام ولا والله تعالى فان المنع غاير ايام الوتين على الفضا بالتوزيع مع كون احدنا اكبر دل على عدم جواز تبرع الاصغر  
 بفضا عنه انا م على الامر بالفضا على الاستصحاب بنا فيه مع كون السؤال عن اصل الجواز ان المستحب هو تجهيل ابراهيم ذمة الميت  
 بفضا كل منهم خمسة وثمانون او الاكبر عشرة ولا فظ ان الامر بالولاء لوجوب المباداة الى ابراهيم ذمة فقهه لانه على عدم جواز تبرع غير  
 الولي فضا الى اننا نطابق الجواب السؤال لذلك وعلى ان يقد بر فوله بعضه عن ليس مستعملا في الوجوه بقرينة تفيد  
 بالولاء فليت شعري كيف استدله به المتأخر على وجوب تقديم الاكبر عند تعدد الاول لا لا ارث لان يقال ان الاستصحاب مناف  
 لوجوب المباداة الى ابراهيم ذمة الميت فلو جاز الغيب الولي الفضا لم يرجح انفراد الولي به على المشاركة فظا هو رواية لو حمل على  
 نانه مذهبه في جواز تبرع الغير ولو حمل على الاستصحاب لم يدل على من هبهم بتعيين الفضا على الاكبر ثم ان ما ذكرنا من سقوط الفضا  
 عن الميت بفعل الغير نعم المتبرع والموصول له المتنازع اما المتبرع فلا فرق فيه بين ان يقع باذن الولي او بدون اذنه فان القول

في الفصل الثالث

سمعه ٣

عن نجله شباغ الوالي حتى يحتاج الى ذنبه واما الموصي اليه فان قبل الوصية وجعل عليه لفعل ولو كان نورا او وصي لا ينبغي ان يراى  
الموصي اليه على ما يظهر من كرمي المحكي من ابن طاوس وغيره احد من المعاصرين بل في المناهل عوطوا لانفاق عليه من كره ان يراى  
او وصي لانسان بوصية فان وصيته ينبغي ان يعلل بها اجماعا وانه دلالة على المدعى نظريته سند عليه يجوز منه تبدل الوصية  
من الابد ونزولها انما انشهد بالابن وبظهر من العباد الحكمة من الذن كره ان هذا النوع من الوصية بمنزلة الوعد لا يجب الوفاء به  
في مقام الاستدلال على وجوب قضاء الصور من اراه برأيه الى بصيرت مرأة مرضت شهر رمضان وماتت في شوال فوصيته ان افقها  
قال هل يرث من مرضها قال لا قال لا نفى عنها فان الله تعالى لم يجعله عليها فلان اشبهوا ان تقص عنها وفدا وصيته بل  
قال كيف تقصه قال لم يجعله الله عليها فان اشبهوا ان تقص عنها من قصص من قصص الابرار ولا يولد له من قبل القضاء مع  
البرء لم يكن السؤال معنى ثم قال لا يوق قد حصلت الوصية فجاز ان يكون الوجوب سببا لا نأقول الوصية لا تقضى الوصية  
مع عدم القبول فظاهر ما مع القبول فلا نرجع الى نوعها فهو كيف كان فهل الوصية نافذة ليعطى الوجوب عن الوطام لا صريح  
الشهيد وضاحك لم يخرج وضاحك لذلك لان بعد فرض وجوب العمل بوصية لا يجب الفعل لو احدث عينا على مكلف  
وارجاعا الى الوجوب لكفائته مخالفة لظاهر التكليفين والحكم بالوجوب على الوالي متنافي لفرض نفوذ الوصية فان التحقيق ان يدل  
وجوب العمل بالوصية خاتم على ادلة مثل هذا الحكم اعني الوجوب على الوالي والافضل واقعة قبل غلق الوصية لها حكم غير انفسه  
الوصية لذاتها لا لشيء من غيرها وترجع على سقوطها من ان العمل بما رسمه الموصي واجب نعم زاد صاحب الذخيرة ان المتبقي من موارد  
الوجوب على الوالي ما اذا لم يوص الميث لا ماس به لان الظاهر من قول السائل بموت الرجل عليه صلوة او صبا من فضيلة من وجود  
من اقدم على ابرائه ووجوب عليه ذلك ربما يقال ان النسيئة بين ادلة الوجوب على الوالي وادلة وجوب العمل بالوصية عموم من وجه  
والترجيح مع ادلة الوصية فيه نظير بل التحقيق ان الحكم بحكمه من ادلة الوصية كما يجب في سائر الموارد لما عرفت من ان كل وصية هي  
على واقعة لها حكم ودليل لولا الوصية فلا يخاف من بدليلها ادلة الوصية فلا حظ فادلة العمل بالوصية متبينة بادلة الذم وشبهه  
ويظهر من شرح الوجه ان ادلة الوصية من نوب بالوصية بل يكون الوجوب عليها نظير الكفائته فان زاد به كون الوجوب كونه  
اولا لا مرفوعا من حيث هو بل المقصود عنه ففقه نظر في جهة ان اراد ان السقوط مرفوعا فيعمل الوصية فلا يبرئ منه مطلقا لا بعد فعله ولو كان  
استخفا العقاب فلا ماس به لكن لا يجب بحصول العلم والظن على الوالي بقيام الوصية به بل وظهر له فانه من الوصية بحيث لا يمكنه الا بذلك  
بموت او نحوه يغيب على الوالي للمعومات السليمة على المعاصرين لان بوقه لم يسلّم ما ذكرنا بغيره من كره ورد الحكم في الاختلاف فيه ايضا  
الميث لا دليل على وجود الوجوب بعد تحقق السقوط واما الاستصحاب فلا كلام فيه من حيث برائة ذم الميث بفعل الاجرة واقعة على الوجه  
الصحيح سواء كان له ولي فكان المساجر هو او غيرهم لم يكن له ولنا الكلام في صحة الاستصحاب وعدمها والتمسك بالانفاق على بعض  
لورفع من الاجرة صحيحا كما لو وقع من غيره في امر واحد ما استقال الاجرة الى الاجرة الثالثة ان كون الداعي للعمل هو من قبيل استخفا  
الاجرة غير فادح في هذه الفرية المعبر في جميع العتبات فتقول ما عدا الاستصحاب فالحق صحة فاقا للمعظم لوجوب الاول الاجامات المستفصاة  
جماعة كالشهادت فالتكريم في هذا النوع مما انعقد عليه اجماع الامامية خلف السلف فدنقران اجماعهم جهة قطعته من حق  
الاجماع ايضا غير الا بفتح ومع صدقنا في الجعفرية بل غرضنا جمع لفائدة ايضا وغير بعض الاجرة وكان من هذا الحد ان عدم الخلاف في استدلال  
وبؤبؤ ذلك مضى الى الشهرة العظيمة اذ لم يحد في ذلك الا صاحب الكفاية والمفاتيح سفر رتبة الشبهة في هذا الاعضاء واقاربها  
المجتهدين والنوادر المحاطين على الاستصحاب والابتناء بذلك على السلسلة مضى الى ما عرفت ان المقصود لصحة الاستصحاب موجبا للمانع ففقه  
لانفاق المسلمين على ان كل عمل مباح مفسود للعقل لا يرجع نفعه الى خصوص الامانة لم يرجع عليه يجوز استصحاب عليه منع تحقق الاجماع  
في خصوص كل مقام ضروري لقضاء عند ادلة يحصل ذلك في جميع المناقشة في هذه القاعدة ومطالعة الدليل على الصحة في كل مورد  
من الاعمال المتعلية كما في الاحكام المساجرة هذا كله مضى الى العتبات لئلا نل على جهة الحاجة الى الاستصحاب في رواية تحق العقول وغيرها  
وعتوما الوفاء بالعقود وحل كل المال بالجاره غرضنا عموم الصلح اذا وفتد المعاضة على جهة المصداق بالجملة فالامر اظهر من ان يحتاج  
الى الاثبات ثم ان ما ذكره الخالف في المقام لا يوجب النزول فيما ذكرناه من الدليل اذ المحكي في الحديث كذا في المفاتيح وهذا القطع اما  
العبادات الواجبة عليه التي فاشه فاشا بها المال كالحج يجوز الاستصحابه كما يجوز البرع به عنه بالنقل لاجماع ما ابدى المصنف كالمصلح  
والصافي في النصوص انه يفضيها عنه والى الناس بظواهرها الغيب عليه الاظهر جواز البرع عنها من غير ايضا وهل يجوز الاستصحاب  
لها عنه نعم وفيه تردد لفقد نص فيه عد مجبة الغيب حتى يقاس على الحج وعلى البرع واما يتوكل لاجماع بسطوا الامر كما دل

في الفصل الثالث  
في وجوب العمل بالوصية

ثبت

بشأن كل من قال يجوز النبرج قال يجوز الاستنجاء وكيف كان فلا يجب لقيام ما بعد إذا لم يدينه المحض بغير ولا استنجاء الامع  
الوصية انتهى الظاهر ان استثناء الوصية من نفى الوجوه سابقا فيجب مع الوصية الجملة لا مطلقا حتى يثبت الوصية بالاستنجاء كما ذكره بعض قواد  
عليه بانه لا يثبت الوصية صحة الاستنجاء وكيف كان فحاصل ما ذكره كما حصله بعض راجع الى التمسك بالاصل فان زاد ارضا الفاشي بمعنى عد  
سقوطه عن التولي في ذلك اذ ذمة الميت فبانه لا يعقل الفرق بين فعل الاجراء ورفع جامعا لشرائط الصحة وفعل النبرج في برائة ذمة الميت  
والولي في الثالثة دون الاول ان فلنا بقا اصل الاجزاء ودعوى عدو فروع فعل الاجرة صحاحا لاجل اخلص مع نه كلام اخر بان الاستاء به  
مدفوعه بانه لا يعقله الاجر لا يثبت الفرقه اذا الاستنجاء لا يوجد فمناقصا لفرقه وان اراد به صاندا الاجزاء بمعنى عدل تلك الاجر  
للأجرة المشا وعد تلك المساجر العمل على الاجر لثبته عليه ثاره فبانه عرفنا بما من نه لا معنى لطالبه نص خاص على صحة الاستنجاء  
لهذا العمل الخاص من بين جميع الاعمال التي يعرف بصحة الاستنجاء عليها من غير توقف على نص خاص فهل نجد من نفسك التوقف في الاستنجاء  
لزيادة الاثمة عليهم السلم ترجحه عند النص الخاص كون الحافه فبا ساعرها والحاصل ان التوقف في صحة الاستنجاء في هذا الموضع خاص فبانه  
عدم الدليل في غايه الفاشي انما عرفنا سابقا من وجود النص على صحة الاستنجاء على الصواب وما هو بمنزلة الاستنجاء كالجنا والخص  
مثل ما عن الصدوق في الفقيه عن عبد الله بن جبلة عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله في رجل جعل عليه صيانة نذر قال يعطى من بصوخته  
كل يوم مدين فان غابته امرجها على الاستنجاء على فرض ان تعاقب الاجماع على عدم وجوب الاستنجاء عند العجز اكنه كانت اثباتا لشرطه  
ثم ان صاحب المصنف دعوى اخرى في هذا المقام من جهة عدل الفرق فيما يعقله الاجر مع فيه بعضه فانه في المصنف على  
حكي عنه فانه لفظه لا يظهر ان ما يعتبر فيه الفرق يجوز الاجرة عليه مطمنا فانه الا خلاص فان البنية كما مضى ما يبحث على الفعل  
ما يخطر بالبال نعم يجوز الاخذ ان اعطى على وجه الاسترضاء والهدية والارزاق من بيت المال من غير شرط وانما لا يعبر فيه ذلك بل  
يكون الغرض منه مجرد صدور الفعل على وجه تنقيح فبما اخذ الاجرة عليه مع عدل الشرط فيما له صوته العشاء وما جاز الاستنجاء للمع كونه  
من القسم الاول فلا ينافي ما يجب به الاستنجاء وفيه تغليب لجهة ما ينفذ فانه انما ما اخذ لما يعبر فيه في الطريق حتى يتمكن من الحج ولا فرق  
في صرف لما في السطوح بين ان يصدر من صاحب المال او نائبه ثم ان لنا اننا اذا وصل الى مكة وتمكن من الحج ممكن الفرق كما اذا لم يكن  
هذا الامر في نفسه او نقول ان ذلك ليس سبيل الاسترضاء للبرج اما الصلوات والصوف لم يثبت جواز الاستنجاء لها وربما ينشأ هذا  
من كلام بعض من سبقه كما سيجي في جواب هذه المسئلة بالنقص ببعض نوابين في المنسجج المعبر فيها التمسك بالحج وصلوات الطواف والزيادة  
لذلك فانه اذا وقعك الاجزاء على نفس الافعال فقط او مع المقدار في دعوى اخرى وجها ما لنص الاجماع اذ رجحت دعوى عدم اعتبار  
الفرق فيها كانت فاسدة بالبداهة ان رجحت دعوى الفرق بينهما وبين الصلوات والصوف في منافاة الاجرة لفصل الفرق بينهما فانه ظاهرنا  
من الاوضاع في هذه الناحية المعبر في جميع العبادات امانا ثانيا فبما محل وقد نفر بما حاصله جعل الفرق في نفسه للفعل استحقاق الاجرة  
غايه فبما ان البنية مشتملة على وجودها كون الفعل ما نص الله سبحانه وفيه ما كونه اداء وقضاء غرضه وغرضه اجرة وبغيرها وكل هذا  
القبول غير مناف لفصل الاجزاء من الاجرة فيما نحن فيه فانه ما دفعك ولا وبالذات اداء العبادات في احدى التباية عن بدعي انه منسوح  
على التباية عن بدعي الانبان بهذا الفرضية للفرق بها وببدا الفرق في محله على خاله لا تعلق للاجاء الانحش كونه فيدا للفعل المشا  
عليه نعم لو اشترط في التباية عن الغير للفرق باده على الفرق لشرط في صحة العبادات المتجمعات لاجرة لذلك لا انه ليس بشرط اجماع  
وبالجملة فان اصل العمل مفوض لها وجهه سبحانه لكن الداعي عليها والباعث عليها مع الفرق هو هذا السبلع الذي فرله لذلك نظائر  
في الشرع بوجوب رفع الاستنجاء مثل صلوات الاستسقاء والاستسقاء وطلب الحاحه والولد الرزق ونحوها كما كان الباعث عليها اهد  
الاخر فان اصل الصلوات مفوض لها وجهه سبحانه وبغيرها الباعث عليها ولكن كما حصل عليها احد الاسواق كوز بمعنى انه ما بالصلوات  
الحال لوجه الله لاجل هذا الغرض الحامل عليها انتهى لا يخفى فانه لا يثبتنا ما ذكره الحد المتعد على اعتبار كون الفرق والا خلاص ما عا  
وخاملا على الفعل بحيث لا يشركه بغيره هو الحق الذي لا يحصى عن فعل الغرض الداعي امر اخر مخالف لذلك مع ان كون الفرق والا خلاص  
من قبل الاداء والفضاء من وجود الفعل لا محصل بيا على ان فساد الفرق عبادة غرضه مثال امرة طلب ما الله بذلك الفعل لا يخفى  
في الجواب ان بقى قد عرفنا سابقا ان معنى التباية هو تنزيل الشخص منزلة الغير ابان العمل الخاص قد عرفنا ايضا مشروعية رجحانه و  
مقتضى هذا التنزيل كون الفعل المفوض هو الفرق في الثواب موجبا للفرق في الثواب الغرض الحامل لانه لو يفرق بين ذلك لفعل لا  
بعد تنزيل نفسه منزلة التوب فضا التوب هو الفرق في الداعي ليعتق البه ثم ان هذا التنزيل هو بنفسه ففعل يمكن ان يفرق بالذات  
المختلفة فقد يكون الداعي ما حكم العقل النقل من حسن هذا التنزيل ان محبته لله تعالى وان الفاعل يثاب عليه فلا يوقع هذا التنزيل







الى اثر الذمة على ما يؤول اليه بعضها فليكن كما لنا مل فاما يمكن اجتماع من جواستحقاق تقدم الفاشنة مع جواستحقاق تقدم الماخوذ  
وسيجي هذا من يدبنا عند ذكر الاختيار الواردة الطرفين اننا وكيف كان فمما لا يخفى من اجتماع الحكم باستحقاق كل من الامرين على سبيل التخيير  
فان علم من قبل خارج اهمية احدهما حكم بمقتضا من دون سقوط الاخر على الاستحقاق وهذا بخلاف الواجبين المترشحين اذا علم من قبل  
اهمية احدهما فانه يحكم بسقوط وجوب الاخر خلافا لما ذكره الترجيح بالاهمية كفاصلة التوفيق في الواقعة ولما افرق به مع حكمه ببقاء  
الاخر على صفته الوجوب على تقدير اختيار المكلف من اياهم وضعف كلا القولين وبيان الفرق بين المستحقين المترشحين مع فساد  
والواجبين كل واحد على محله لثالث القول بعد وجوب الترتيب مع تقدم الفاشنة ووجوبه مع حدتها ذهبا الى المحققين كذا  
نسبها اليه لا يخلو على حكمه ونسبها اليه صلا الهادك وقوا الشبهة بكت لا رشا وان عدل عنه فانه كذا وكذا في صاحب هذه التوفيق  
وعلى التعليل فينبغي القول بالمضايف الى الدليل فيمكن الحكمي من بعض كلامه التفصيل المذكور حيث قال ان الضلوع المروكة على ثلثة اضرب  
فرض معين وفرض غير معين نقل الاول بحضائنه على ما فات الثالث على ضربين احدهما ان يتعين لزمان كل شخص فانه ايام لا بد من  
والثاني ان يتعين له انها صلوا واحدا ولا يتعين اى صلوه هي فالاول يجوز عليه فيكون يصلي مع كل صلوة حتى يصل على طهارة في ذلك  
بجانب عليه ان يصلي اثنين وثلثا واربعا انتهى ظاهره كما ترى للتوسعة في الفوائت المتعددة ومن يظهر منه خبايا هذا المحقق الا  
تليد المحقق فيما حكى عنه من تركه في الرخصة فالتعديا اثار القول بالمضايف والترتيب مطر وكذا في صاحب المحقق مستند هو  
حسن اذهب له جرما وعلى التقدير ان لا يجوز لصاحب الفوائت لاخلال بانها الاضررة وعند صاحب المضايف الا لاكل او  
شرابا ليدارموا ويحصل ما ينفوت به هو عناية مع الاخلال بها بسحق المقتضى كل جزء من الوقت فهو ان هو لا انما هو الفصيل  
في الترتيب اما وجوب المبادرة فظاهر صاحب المذاك عدمه مع ما كان من الحجج المحكي عن هذه التوفيق المؤمن بثبوتها مطر حيث قال في الجواز في  
الفضا فورا لا احتمال عزام التبعة في كل ساعة بل من عرض المرضي لاكل ما يبدل الزموم الحافظ للبدن وان لا يفسر سريعا به  
وبالغ في التصديق كل مبلغ ثم قال اما الترتيب بين الحاضرة والفاشنة فان كانت احده قدما على الحاضرة وان كانت كذا في مقدم الحاضر  
عليها وان اراد تقدم الفوائت المتعددة عليها مع سعة الوقت فالحاضر ايضا انتهى ظاهره جوا فعل الفريضة حاضرة مع فورية القوا  
المتعددة بل استحقاقها بما قبله بل المحكي عنه لا يوجب شيئا لثالثه على كراهية من كانت منه مشغولة بصلوة واجبة لانه لا يحتمل  
بفشا العبادة مع فورية صفة ما الواجب ينبغي الحاضرة على حكم استحقاق المبادرة اليها لان الحاضرة والثالثة مستثنان من فورية  
فعل الفاشنة لانه لم يعرض لحركة ما ينافيها حتى يقبل الاستثناء بل نسب حرمه الاضداد الى لسبب المرضي اما المحقق فالحكي عنه  
على الشرايع النصريج باستحقاق تقدم الفاشنة المشددة بل في المعبر ان فريضة النصريج بعد فوريته واما في الواقد فليس كلامه  
الموجوه والهيكة عند الاوجوب تقدمها على الحاضرة من غير تعرض للفورية بل استظهر في كلامه في المعبر ان فريضة في الفورية فيها  
واما الشرايع فعلا فيها بعد كراهية وجوب فضا اما فان الصلوات المفروضة ويجوزها الفاشنة وقت الذكر كما لا ينسب وقت  
حاضرة وترتيب السابقة على اللاحقة كالظهور على العصر العصري المغرب والعشاء وان فاشنة صلواته في الحاضرة وفي  
والاولا شبهة فهو قوله ويجوزها الفاشنة وقت الذكر كما لا ينسب وقت الحاضرة بخلاف ما هو الا ان المراد بالفاشنة اما ان يكون  
الواحد كما قبله في ذلك المذاك واما ان يكون المراد مطلق الفاشنة وعلى التقديرين اما ان يترجى وجوب المبادرة الى الفضا وقت الذكر  
واما ان يترجى وقت الفضا بعد بيان اصل وجوبه فيكون المراد ان الاوقات كلها هي الفضا الفوائت لا وقت صلو الحاضرة فهذه  
اربعه احتمالات فعلى التقدير الاول منها يدل العناء على الفورية الفاشنة الواحدة مظافعة بذلك بالالتزام على وجوب لا يتيسر  
على الامر بالشئ بفضا الموعود ضد الحاضر وعلى ان الترتيب واجب بفعل يرجع الى جوا تقدم الفاشنة لانه شرط يرجع الى اختيارنا  
الحاضرة واشترط بمرارة الذمة على الفاشنة في صحة الكمال انما ان هذا الاختلاف خلاف العبادة من جهة عكسها عند الشرايع  
احدهما انه قد فصل شئ في الفصل بين الواحد بمشكلة وهي ترتيب الفوائت بعضها على بعض فاحتمال ان يكون قد فرغ من حكمه الى الحكم  
ثم تعرض للمعند فذكره لا عدم الترتيب بينه او بين الحاضرة بنا فيه عنوان المسئلة الثانية بقوله وان فاشنة صلواته في  
على الحاضرة وهذا بخلاف اذا اردت بالفاشنة مطلقة فليكون مقام بيان فورية الفضا مطر او بنا وفنة كما فيكون فاشنة  
بعد بنا وجوب صلا الفضا لوفنة ثم لا غيا الترتيب فيه مع المعند ثم بعد ترتيب الفاشنة المعند على الحاضرة فيكون حكمهما  
الواحد مسكونا عنه ومنفقا من مفعول العبادة او مما يجي في كلامه في مسئلة العدل والثالث انه ان كان الترتيب في رما  
المبادر فالاحسن التبعين عدم وجوب الترتيب في المعند بعد وجوب المبادرة اليها والافاضل التبعين وجوبه الواحد

المصنف  
في المصنف  
في المصنف



بوجوب البشارة اليها ثم انه قد فرع على هذا القول ان من عليه فوائت فضاها حتى يغيب واخذ لم يخرج الاستغفار الخاصه و  
ان جاز له قبل ذلك كما ان من عليه فائتة واخذ اذا صاعدا على اخرى سقطت وجوب الترتيب لفرع الاخير واما الاول فلا يخرج من شيء لا مكاره  
ظهور كما ان صاحب هذا القول كاد لهم فيما اذا اتى الفائتة بالاصل فلا يعبر بها اذا يغيب من المعتدة واخذ كقوله فلا ينبغي الاشكال  
في انه اذا كانت الفائتة واحدة بالذات عرض لها التعدد لعد غيبها او لاشتبا الغيلة واشتبا الثوب لظاهر الجرح بحكمه ووجوب  
الترتيب حكم الواحد اذ لم يغيب من المكلف لا واخذ الا ان البرائة منها بل العلم بها بنوقف على فعلنا لثالث القول بالمواصفة فائتة البو  
وبالمضايفه فائتة البو واخذ كانت ومنعته وهو الحكمي عن لغة حيث قال الا فراديه اذ ذكر الفائتة في يوم القوان وجب غيبها بل  
الحاضر في اول فوائتة اشغلت بالفضا سوا اشغلت بالفائتة او بعدت في بجل لا يبدأ بان يغيبها على الاضغتها والاولى فائتة مالم  
ينصوب في الحاضر انتم وحكي هذا القول من بعض شراح الارشاد ايضا والظاهر ان المراد بيوم القوان كلامه هو انما يشمل الليل والليل  
فقط لا يمكن ان يكون ظرفا لقوان المصنوع ولذا ذكرها فقوله اذ ذكر الفائتة في يوم القوان لا يستقيم الا على ان يكون لذكر الليل  
والقوان في النهار او بالعكس فالظن الواحد لذكر الفوان كقوله المبرر لا البو بالمعنى شامل للليل هل المراد بالليله الماضية المستغفلة  
القبيل المنصوب هو انما كما يظهر بالندرج كلامه اعلم انه قد مر في ذكره لغة في مسألة العدل عن الحاضر الى الفائتة انه لو اشغلت الحاضر  
في اول فوائتة سياتم ذكر الفائتة بعد الاتمام صحته صلونه اجماعا وان ذكرها في الاشغال فان امكنه العدل الى الفائتة عدل بينه وبينها  
هنا ووجوب اعتبار الفائتة بالبين بالمضايفه انتهى وظاهر هذا العبارة هو العدل في الفضل المذكور الى القول بالمواصفة لان القوت  
المدبر في كلامه ان رده ان فرضه الحاضر المختلف فيها بينه وبين ادنا بامتناع المصلحة لا بينهما وبين ادنا بالمواصفة المطلقة وبجمل  
قوبا ابتداء ذلك على خروج فوائتة البو عند غرض محل النزاع بين ادنا بالمواصفة والمصلحة المتباعدة المتباعدة في الغرض ولا  
يكون هذا القول بغضلا بين التولين نعم بما يحكي عدله عن هذا القول الى المواصفة المائل الى الدنيا المتأخر اليها عن كل المختلف  
ثم ان ظاهر العبارة السابقة انها بغضيل فيما اذا كانت لاداء التفتيا واما اذا كان لغرض اخر فلا تضر فيها بحكمه كالانصر فيها  
لحكم ما اذا اجمع فوائتة البو مع فائتة وسع الوقت للجميع هل يقدم الجميع على الحاضرة لثبوت الترتيب بين الحاضر وفوائتة البو وثبوت  
الترتيب بين فوائتة البو وما قبلها بناء على القول بترتيب فوائتة بعضها على بعض ولا بجعل الاشغال في حيز العدل لثبوتها الا  
بعد اذن في ما خرج مكان دخالة الاطلاق كلامه المرجح على وجوب الترتيب في كان عليه كثر من فوائتة البو ووجوب الفضا على فائتة البو  
لديها خصوصا وجوب الترتيب بين الفوائتة اذا كانت فائتة في وجوبها وكما فلا يعبر بها اذا كان بعضها واجبا لتقديم لامل التام بالخصوص خصوصا  
لو قال بوجوب الفور بينه فائتة البو دون غيرها ووجوب لا بعدا ولها ثم ثابتهما على القول بالفؤنة مع الترتيب الرابع على حكمه في الحقوق الغرة  
حيث قال عنوان هذه المسئلة ما هذا لفظه ونحو موضع النزاع ان يقول صلوا كل يوم منتهى بعضها على بعض فائتة كانت وفائتة  
فلا يفتد صلوا الظاهر من بوعلى صحة لا على عصر على ظهر ولا من غير على عصر ولا عشا ثم على عصره الامع ينصوب الحاضر واما اذا كانت فائتة  
من يوم ثم ذكرها في وقت حاضره من اخر فهل يجب لبداة بالفوائتة فاما لم ينصوب الحاضر فالأكثر الاحتياط فاما لا اخر من ترتيب الفوائتة  
في الوقت لا اختيارا ثم نفذ الحاضر والذي يظهر من جو فائتة الفائتة الواحد واستحبنا نفذ الفوائتة فلو انما بالحاضر قبل ينصوب  
ولما كان هذا انتم في ظاهره على خلاف وجوب الترتيب فوائتة البو وهو خلاف طلاق كلامنا ان ادنا بالقول بل صرح ببعضها بالحكم ما  
عن ابن جمهور الاحتياط بغضيل الفائتة الواحد اذ ذكرها يوم القوان ومن المعتد الواحد المذكورة في خبره القوان  
الثامن القول بالمواصفة اذا كانت عمدا والمضايفه اذا كانت نسيانا وهو الحكمي عن الشيخ عا الدين بن خزيمة في الوسيلة حيث قال ما  
فضا الفرض فلم يمتعه في لا ينصوب وقت هو ضربا اما فائتة نسيانا او تركها فصد اعتما اذ كان فائتة نسيانا وذكرها فؤنة فائتة  
الاخذ ينصوب وقت لفرضه فان ذكرها وهو فرضه حاضره عدل بينه اليها ما لم ينصوب الوقت وان تركها فصد اعتما لا الاشغال القضا  
الى اخر الوقت لا افضل تقديم الحاضر عليه ان لم يشغل بالفضا اخر الا الى اخر الوقت كان محظا انتهى ظاهره وجوب العدل من  
الحاضر الى الفائتة المنسية هو اما لا اختيارا الترتيب لا يجاب لمبادر الى المنسية وان ذكرها في نسيانا الواجب ان فلنا بعدا اختيارا  
الترتيب بناء على القول بالفور بينه دون الترتيب كما سبق عرضا حيث ثابته المومنين واما للدليل الخاص على وجوب العدل ان لم نقل  
بالترتيب لا بالفؤنة وهذا اراء الاحتمال ان كان الاول فونها هذا كلمة المنسية واما الترتيب فصد اظها هو على وجوب الترتيب مع  
استحبابه فالحاضر ولا رده على وجوب القول لان يجعل بعدا زمان يبع الحاضر مستثنى من وجوب البشارة وكون المكلف مخيرا في

استحقاق تقديم الحاضرة كما ينبغي عنه قوله وان لم يشغل بال قضاء واخر لاداء الى الوقت كما يحطابنا على ان المراد بالخطا لا م كما هله منه مننا  
على نقد بر ارجاع الخطا الى عدم الاستعانة بالقضاء واما اذا رجع الى اواخر لاداء الى اخر الوقت فبنا على ان المراد بآخر الوقت مجموع الوقت  
الاضطرار الذي لا يجوز التأخير اليه الا لصاحب العقد على ما ذهب اليه صاحب هذا القول يكون اطلاق اخر الوقت مجموع ذلك الوقت  
بنا على ان الوقت لو اذن في اواخر الوقت وهو الله اخره عقرا لله امكن ايضا استنظامها فورية القضاة من جهة دالة كلامه  
بالمفهوم على انه لو اشغل بالقضاء واخر لاداء الى اخر الوقت لم يكن خطا ولا يكون ذلك لا اذا كان القضاء لا عدا والقضاء على ما ذكره  
صاحب هذا القول قبل العدا المقتضى باربعة سطر السفر والمرض والشغل كذلك يضر تركه بدنبه ونسب القول لم يكن القضاء باخر وقت لا عدا  
الاربعة لان يقال ان العدا في كلامه ما عدا الضلوفته واما المراد بالوقت في قوله ما لم ينضو في الحاضرة فيجعل يكون وقت لا  
ويؤيد ما تقدم عن المحقق في الغرض من هاهنا جماعة الى ان القوائن في ترتيب الوقت لا يخبر ثم تقدم الحاضرة وان يكون مطلوب في  
بناء على جعل القضاء لا عدا السوطة للتأخير انه ليس في كلامه تعرض لحكم المروكة بعد اخر غير النسيان ولا حكم اتمام المروكة  
نسبنا مع المروكة عدا بنا على وجوب الترتيب بين القوائن عند هذا القائل انه يجوز فيه مع فرض تأخير النسبة لاختلاف ذلك  
المتقدمة في فروع القول المتقدم عن المختلف لتابع ما تقدم عن الغرض من الترتيب في الوقت لا خبايا ومن غير اننا في القول بالقضاء  
المطلقة وهو المحكي في كلامه لفد بين الشيخين والسند والفاضل الحلبي على غير الغرض من الترتيب في الوقت لا عدا وهو المحكي في الشرح  
ورام بن ابي فراس عن الشيخ الحلبي الحسن ابطال البوسفي لا يلبس المحقق وحكاية هذا القول عن كثير القضاة من قبضة وحكي عن  
غير واحد انه المتفق في هذا القول المسئلة واذا لوحظ الاقوال المختلفة بين اهل المواسعة التي تقدمت فيها الاشارة وانما الاقوال  
على الثمانية وذكر بعض المحققين ان جملة المطالب التي يدبر عليها هذا القول لا يخبر بدل علمها كلام القائلين كلاما وبعضها لا  
ظاهرا سبعة الاول ترتيب لاداء على القضاء وهو المحكي عن عبد الله والشيخ ورام من تقدم ذكره في القضاة التالفة السوية بين القضاة  
القوائن واسبب القوائن في مقابل التفاصيل المتقدمة الثالث فورية القضاء الحكمة من صريح المقيد السند والحلبي على ما  
الشيخ والعلم بهين والاية بل عن المقيد الفاضل في المكارم والحلبي الاجماع على ذلك الرابع بطلان الحاضرة او فدية على القاضية في  
وهو المحكي من صريح الشيخ والسند والفاضل الحلبي والحلبي عن الغيبة الاجماع عليه كما من العدل في الحاضرة الى القاضية ذكرها الاشياء  
وهو المحكي عن المرتضى والشيخ والفاضل الحلبيين والحلبي عن المسائل السبعة للحاكم والشيخ وخلاصة الاسئلة للحلبي شرح المحل  
عليه لتاسر وجوب لتأخير بالقضاء الاعد ضلوا لاداء والاستعانة بما لا بد منه من ضرورات المعاشة من الكفاية لا كاد الشرب اليوم  
هو المحكي من صريح المرتضى والشيخ والفاضل الحلبي والحلبي بل هو لازم كل قول بالفورية ولذا ذكرنا في بما حكي عنه عند اصحابنا القضاة  
لا يجوز الاخلال بالقضاء الا لاكل او شربا يبد به الرمو ويحصل به قوت به هو عدا له ومع الاخلال بها ينقض العقوبة في كل جزء  
من الوقت انتهى لتابع محريم الافعال المشافهة للقضاء الضلوا الحاضرة في اوقتها وضرورتها لا يجوز وهو المحكي عن صريح المرتضى  
والحلبي في المقيد الحلبيين حيث رتبوا تأخير الحاضرة في السعة على نضوب القاضية وبقي المقيد تأخير النافذة من علة ثالثة على تأخير الحاضرة  
ومقتضا اسناد الفخر الى النضا فبطر في جميع الاضداد وقد ذكر المحقق العلامة في المعبر المنقول ان لازم هو لا يخرج جميع القضاة  
للقضاء وح فخصيص جماعة نسبة القول لا ضدا الى المرتضى الحلبي يعطى محمول على زادها اختصاصا بالنص يرجح بذلك لذل نسبة  
في محكي كره الى السند جماعة ثم اعلم ان هذه المسئلة معنونة في كلام بعضهم بوجوه ترتيب الحاضرة على القاضية وعلمته في كلام آخرين  
بالمضايف والمواسعة لا ريب ان الترتيب لنضوب غير متلازمين بانفسهما لجو القول بالترتيب دون المضايفه في جهة النصون  
انضوي الى النضوب حبا ناكما اذا كانت القوائن كثيرة لا نفق لا اذا بقي من الوقت مقدار مع الحاضرة ويجوز القول بالفورية من دون الترتيب  
كما تقدم من صاحب هدية المؤمنين وان افضى الى التزام الترتيب بناء على القول بان الامر بالثبوت يقضى التمتع ضد فالقول بان الفورية  
والترتيب متلازمان لا يمتح من نظر سوا اريد تلازما انفسهما او اريد تلازما بحسب القائل فيقول ان كل قول احد ما قال بالاخر لا عرف  
من وجوه القائل احد ما دون الاخر لكن الانصاف معظم القائلين بالترتيب نفا فالوايه من جهة الفورية فما ذكر الصبر فيما حكى عنه ان  
منشأ القول بالترتيب عدا القول بالمضايفه وعدمها محل ما لا ان يرهده الاكثر او يرد جميع القائلين بالترتيب بالنسبة الى  
واو بالتام ما يظهر من بعض القائلين بالترتيب صل مسئلة المضايفه بل الحوان القول بالترتيب القول بالفورية بل احدا  
منفر على الاخر في كل ان جميع اصحابنا نعم القول بالترتيب منفر على الفورية في كل ان كثيرا من اهل المضايفه واما وجوب لعدله هو  
من فروع الترتيب بمحمل ضعيفا كونه غير منفر على شيء ويكون له ذلك فيه مجرد النص اضعف منه كونه من فروع الفورية وان لم ينقل

من اننا في ترتيب  
الوقت على ما ينبغي

والفعل  
فوقه  
بالفعل  
المتصرف

بالترتيب وجه مع ضعف يظهر بالامل او ما بطلان الحاضر ووضه في سعة الوقت فيجمل نفعه على الفور به بنا على اقتضا الامر  
المضبو النوع ضد الموسع عدم الامر به ويجمل نفعه على الترتيب ان لم نقل بالفور به واما حرمة الشاغل بالاضداد فلا اشكال في  
انه من فروع الفور به هذا خلاصة الكلام في الاقوال فلنشرع في ذكر ادلتها مفدا لادلة القول بالمواسعة المطلقة متبنا با بالامتنان  
ثم نتكلم في دلة نامة الاقوال حسب مقتضى الحال فنقول بالجمع للقول بالمواسعة المطلقة بوجوب واحد ما الاصل نفعه من وجوبه  
الاولا صالة البرائة عن التجمل فان وجوب التجمل وان لم يكن تكليفه منفلا بل هو من انحوا وتجاوز الفعل الثابت في الجملة الا ان  
الوجوب الثابت على نحو المضبو مضبو لم يعلم من قبل الشارع والتاسع سعة لم يعلموا المضبو الذي جعل الله عليه من العباد موضوع  
عنهم ونوهم انما البرائة تخصه صوة الشاغل تكليفه منفلا مد فوع في حله بل التحقون مقتضوا دلة البرائة ان كل مضبو يلحق  
الانسان شرعا في الحاجل كل عقاب به علية الاجل لا بدان يكون معلوما بفضلا او اجالا ولا يرد شي من المضبو العقاب  
مع عدم العلم فان قلت ان الاخطا على خلافه ونفريه على ما ذكره بعض المحققين من المعاصرين ان الوجوب انما يفتق بم الفعل حرمة  
الترك فبونه يقتضي لزوم الامثال المخرج غرضه لخاصة الامر وحيت ثبت في اول او فاته المتك في ترك الامثال فيقتضي التبع  
عنه ويدل به انما يجوز ما جاز من احدهما اذن الشارع فيسوغ الترك وان دى الى تركه لا بد التاخذ الانتفال الى بد ثبت عليه  
عنه وعن بجهله معلوم منكم منه فبسوغ الترك ايضا وان لم ياذن الشارع صريحا وكلا الامر من غير معلوما الاذن فلا بد من الفرق  
فانه انما يثبت في الموسع مكان وجوبه من جهة حرمة تركه عند غل مضبو الوقت المضبو والتمكن وان كان هذا خلافا مقتضى  
اطلاق الوجوب كما ان انتفاء الظن المذكور يقتضي انتفاضا صبه الوجوب ومصلحة الفضيلة فان من جري على علم الله انه يكون في سعة  
الوقت ان فعل ادى الى اجا وان ترك ما جاله تركه وهو من خواص التمتع فمد بتركه شر الوجوب باعنا وجوب لفضا او تمسكه  
وبنه الوجوب ظاهرا واستخفاف ثواب الواجب حرمة ازالة التمكن بنفسه كل ذلك خارج عن الخطم واغنا الجا بالغر على الفعل  
بدلا عنه لم يثبت فيما نحن فيه كما باله وكان ما ذكره هو الذي يخص بعض الوجوب باول الوقت واخره ان ارا في الخصص حقيقة الوجوب  
باول او فاته المتك واخرها المعلو والمظن وكيف كان فثبت ثبت لادن في التاخر في بعض القول بجواز بعد الاثم في القول بالترتب  
عليه ان كان متابا لاهو لظن طر اطلاق الوجوب واشراكه بين الجمع لم يثبت هنا وجوب العمل بمقتضى ظاهر الوجوب كما ذكر لم يصح فبانه  
الموقت لموسع لا سيما مع ما بينه من الفرق لان يجوز التاخر في الوقت لا يقتضي التوقيف على الجا والمطلوب واما التاخذ وهو لا يتقلا  
الى لبدل عوفوف على ثباته هنا على نحو ما نفقد وهو ما التزم على العقل وقت اخر ونفى ذلك الفعل الاول بثبت بلبته هنا وانما  
لها في الوقت لما ذكر في تاجر متعقبا لضعف الوجوب المشترك بين الجمع ناديه بمقتضى الامثال الواجب عليه في حيث يلقى الامر هنا بالفتنة  
بعينه لم يثبت لادن في تاجر وكان مقتضى الجا ظاهرا هو المنع من التاخر في الجا هنا دعو بلبته التزمه وعن بجهله صدمع كبرين  
العلماء وارباب المواسعة يتكروا بلبته التزمه الموسع فلا يستقيم الالتزام بدله هنا فيلزم اما نقل الفعل وقت اخر فلم يثبت بلبته  
كما كلف بنامة لا يعلم التمكن منه فضلا عن فوعه ما الاول فلان اذا التاخذ لالفعل في اول او فاته المتك معلو واما في الثاني  
فلا غاية لادنه لو تركه ولا وجب عليه لفعل ثابا وكان مجريا عما كلف في ذلك الوقت غرام التكليف لا بلبته ولا فلا يلزم التاخر في  
بين جميع الاوقات اما التاخذ فظاهر لعدا طر العلم عاة بالعواف في قطع النظر عن عدم ثبوت بلبته لكان على العلم باذا كلفا  
في وجوب التاخذ انما يفتقر فراغ الذمة عما اشتغل به الذمة فبينا فان التاخذ يمثل فطعا على اذالة ان عرضة يمنع الكمال وربما  
يموت اذ لا يفتقر منه مشغولة بما وجب عليه فبصير مستحفا للفتا على تركه الواقع باختياره اذ لا يصير في الترك الموجب لذلك ان يكون  
بحسب جميع الاحوال الممكنة في حقه بل بما هو الثابت في تاشانه لما كان الواقع غير معلو في فوعه لم يمكن احالة التكليف بالامثال  
عليه حتى يتخلل بخلافه فيكون مضيفا لخاصة وموسعا لآخرين بحيث لا يذاتنا لساغا والشهو والاعواف من ان يكون موطا  
بالمضبو الذي يعلم به حصول الامثال بالنسبة الى الجمع من ادخل نفسه صنف لادركين ثم نذكره فضل الله سبحانه وان بقا الى ان اذ الامر  
به دخل في صنف لعا ملين ولكن لا يمكن التنازل الى التاخذ الا في الاول فالا وانا ذلة فوان الحاضر لما ذكر في تاشانه واما التاخذ على مضبو  
التمكن وعد كما في الموسع فوفوف على الدليل وهو من فوج التنازل على ما ذكرته نفري الاخطا ملخص الجواب ان الامر المطر انما يقتضيه  
وجوب الفعل المشترك بين الواقع في اول ازمته التمكن الواقع فيما بعد من آخر الزمان التي يمكن انما الامو به فيها وح فالتاخر في  
الاول ترك لبعض افراد الواجب هو لا يحتاج الى اذن في الشارع لان الفعل حاكم بالخير في الامثال بين مضبو الامو به فترها ظمنا  
ما ذكره من ان الوجوب في الواجب الموسع باعبار حرمة تركه عند غل المضبو بل وجوبه باعبار حرمة تركه المطر المحقق تركه في جميع الاجزاء



واما علمواخذ من فاجاء الجرح اثنا الوقت فليس بعد اتمام الفعل جففة بالوجوه فاقبل الجرح الاخر من الوقت بل الاجل ان تواف  
 لا ينافي في تركه الا اذا وقع الترك على جهة العصب الاستقلال العقل ودلالة النقل على انه لا عقاب لمع لعصب ولا عصب في العرف  
 المذكور فتحقق بما ذكرنا ان الفعل المأخوذ كل جزء من الزمان من افراد الامور امتثال لقامه فلا يقال انه بدل من الواجب بل هو بدل من  
 بل هو نفسه اما احتمال طر الجرح من الفتر الاخر فهو انما يوجب تخانا المبادء بحكم العقل المنفصل الحاكم بحسن حرام مصلحة الوجود  
 مرجوحه الناحية المفضوحيانا الى فوائدها وان لم يوجب عقابا على المكلف بوقوع النقل مثل قوله تعالى اذا دخل الوقت فصل فانك انك  
 ما يكون واما وجوه هذا الاختلاف فم ثبت بعد حكم العرف الشرع باصناف التمكن عد طر الجرح واجام العلماء والعقل على عد وجوه  
 المتبادر في الموسع الوقت جعل في الزاوية المذكورة واما انها احتمال طر الجرح حلة لا استحبابا بلان دون وجوه الى غير ذلك مما يقطع  
 بعد كون الاحتمال المذكور سببا لوجوه الاختلاف ربما قبل باسقاط العقاب لوقوع ترك الواجب الموسع لغير الوقت لازمه جوابا للمبادء  
 عمل انزال الاختلاف من الزمان لوقوع عقاب ترك وان لم يوجب عقابا لكونه قبل التصديق الذي يعاقب عليه ناهية وان لم يتفق الجرح في هذه  
 القول مع ضعفه لا ينفذ فيما نحن فيه لان الكلام في التوسعة والتصديق المنزوم لوجوه المبادء شرعا وان علم المكلف بالتمكن في ثناء  
 الحال يمكن والا بالفعل بالجملة فلا اشكال في الاصل هو وعد وجوه المتبادر شرعا الثالث من وجوه تقرير الاصل استحبابه صلوة  
 الحاضرة على انها حاضرة اذا ذكر القاشنة اثناهما فان القابل بالتصديق في الصلوة اذا استمر على بينهما الاول عند ذكر القاشنة والا  
 عد وبر عليه انه قد حقق في الاصل وعد جربان استصحاب الصلة اذا شئت اثنا العمل في شرطية امر فقد واما بعد من وجد كالترتيب في الحاضرة  
 والقاشنة فيما نحن فيه هذا كله يتبع على كون جهة الاجر السابقة على الذكر واقعية اما اذا قلنا بان وجوه القضا واقعا موجبا  
 الحاضرة واقعا غايه الامر ان المكلف لم يترك القضا معذرة فالنذكر كما شاف من وجوه القضا وعد صفة الاداء في من الواقع صفة الاجر  
 السابقة على الذكر صفة ظاهرة معدية نهجه النبأ ترتفع بارتفاع العقد فلا يقبل الاستصحاب ولا ينافي ذلك الاجماع على جهة  
 الحاضرة اذا لم يترك القاشنة الا بعد الفراق عنها لان هذا لا يكف الاخر كون الترتيب شرطيا واقعا بالنبأ الى العمل المستمر  
 تمام الحاضرة فلا ينافي كونه شرطيا واقعا بالنسبة للجهل المرتفع اثنا الصلوة فان كون الشرط عليه واقعية بخلاف موجب الواجب  
 بنفسه لادلة الانزى بالبشارة مع على الصلوة بالنسبة للجهل المستمر فلا يبعد صليها هذا الى اخر الصلوة ما لم يعمل ذلك علمه الاثنا  
 فلا يستمر على فعل على ما ذهب اليه بعض الثالث من وجوه تقرير الاصل صاعدا وجوه العدول من الحاضرة الى القاشنة وفيه من ان  
 على صا البرائة عن التكليف بعد دل فلا يرتب ان الشك في المكلف لا ينافي الصلوة واجبا عليه الحاضرة وبيد القاشنة مع انما  
 بنبه القاشنة تجمع على جواه بل بخانه ما وجوبها واما استحباب الامر بين تعيين انما هما بهما النبأ وبين التخيير بين انما هما بين  
 الحاضرة فمقتضى وجوب تحصيل البقين بالبرائة نقل النبأ الى القاشنة وان ربا استصحابا وعد وجوه العدول قبل المذكور فبقية  
 كان معددا عقلا لاجل النبأ وفذل العقد والحكم المنوط بالاعتد العقلية كالجرح والنبأ ونحوه لا يجوز استصحابا بعد دفع العقد  
 فان قلت ان المعكوع وجوب العدول حال النبأ واما كونه لاجل النبأ فغير معلوم قلت لا ريب ان النبأ علة منفصلة بعد  
 وجوب العدول اذا شئت كون عدل لوجوه اثنا بقى مستندا الى هذه العلة او الى علة اخرى هي مشروعية فعل الحاضرة مع شتقا  
 الذمة بالفرضية القاشنة فمقتضى الاصل عدم مشروعيةها وحاصل ان الكلام اما ان يقع في حكم التامير بوصفه ناسي لا  
 شكت انه حكم عدل بعد رد النبأ وجوه عدل لا معنى استصحابا بعد ارتفاع العقد واما ان يقع في حكم المكلف فاعا حجة انه مكلف  
 فاشنة فمقتضى دخل عليه في اخرى لا عدل له في النبأ او غيره ولا ريب ان الشك في مشروعية الحاضرة وعدم ثبات المعلول الاصل  
 المشروعية فاذا ثبت بحكم الاصل حكم مشروعية الحاضرة مع عدم العدول وهو كالتبني عليه وجوه العدول ان في شرع فيها فاقدم  
 لا يخرج عن هذه الزاوية اثنا اباحة فعل الحاضرة وعدم حرمتها اذا شئت فشاها وصحتها من جهة الشك في حرمتها وابطاها المبيح لانت  
 فوربة القضا وعدمها يتبع على القول باقتضا الامر بالتصديق التامير ضد واصا عدا شرطها بانجولو الذمة للحاضر اذا كان الشك  
 اغنيا الترتيب بينهما وبين القاشنة وبرد على الاصل الاول ان فشا الحاضر ان كان من جهة القول بان الامر بالتصديق يقتضي عدل الامر  
 بصدقه فنهت اصد من هذه الجهة اذا كان من العتبات فاصالة الاباحة وعدل التخيير لا ينفذ في شئ بل الاصل هو عدل غلوا الامر بل  
 الصلة هذا الزمان فاما هذا الاصل مدفوع باصا عدا التصديق المتعذر لكنه اصل مستفاد عرف جربا به فاعيا والكلام في شافير  
 وان كان من جهة ان الامر بالتصديق يقتضي حرمة ضد فخرج الكلام الى الشك في حرمة الحاضرة وابطاها ولا يصلح الاباحة وعدل التخيير فبقية  
 ان ربا صا البرائة فبر عليه ولا ان حرمة الضد لو ثبت في الواجب التصديق فاما ثبت عندنا فيكون ترك الضد معدا لفعل التصديق

فيجب ان لا يجرى بان الاصل في مقدمه الواجب ان كان الشك فيها مسببا للشك في وجوبها او في الشك في اصل وجوب المنفعة  
في المسئلة الاصولية نعم يجرى لاصل في صوة فالثالث وهو ان اذا كان الشك في وجوب شيء مسببا للشك في كونه مفلا كما اذا شك في  
شرطية شيء للموجب وجرى قبله والشرع ذلك ان اصل البرائة انما ينفي الواخذ على ما لم يعلم كونه منشا للتواخذ وبوجوب التوسع  
والرخصة فيما يحمل المنع وهذا انما يمتنع في الصوة الثالثة واما في الصوتين الاولىين فلا يلزم من الحكم بوجوب المقدّم واخذ قبله  
ولا منع لاصح حتى ينفى دلة البرائة الدالة على نفي الواخذ على ما لم يعلم وتوجب لرخصة ثانيا ان اضا على حرمة الحاضر فمقتضى  
البرائة وعلما شغلا الذي به ان شئت فعلا ان الامر في شرهين حرمة الحاضر ووجوبها فلا اصل في وجوبه وبمثلها يجازي اريد باضا على  
حرمة استصحابان يقال انه يشك في ان الوجوب الحاشي للقضاء كان على القوي في وجوب حرمة الحاضرة او على التوسع في وجوب الحاضرة على ما  
من عدم الحرمة فالاصل فيهما فان قلت نافتى بوث لوجوب الحاضرة في اول فمما قبل ذكر الفاشية في نقول لاصل بقا وجوب بعد  
الند كرفلت قد عرفت ان نذكر الفاشية ليس محمدا لوجوبها بل السبيل واقعا هو فون لا اداء واما برفع لند كرفلت لفظ  
للتكليف هو لثبوت اوح فالوجوب الثابت للحاضر قبل الذكر وجوب ظاهري برفع بارفع مناطه هو لثبوت لكن الانصاف ان ما  
ذكرنا من مقتضى استصحاب حرمة باستصحابا لوجوب غير مستقيم لان الشك في جرمي لاصل الثالث مسببا للشك في جرمي لاصل  
الاول فالاول حاكمة على الثاني لا نفي في الاصول الصواب عن الاستصحاب المذكور بما سيجي في الوجه الخامس من نفي الاصل هذا كله  
اجرا لاصل في الحكم التكليفي وهي حرمة الحاضر واما اضا على شرطها بجلوا الذمة عن الفاشية فان ارضا لثبوت البرائة ببناء على القوي بها  
عند الشك في شرطية شيء للعباءة فهو حرج على هذا القول لان ما كلام المسند به ارضا اضا اطلاق الامر بالحاضر وسببا الكلا  
في الاطلاق ان الحاصل ان الحاضر كان يجوز فعلها في السعة قبل اشغال الذمة بالفاشية فكذلك بعد الاستصحاب وهذا الاستدلال  
حكما بعض المقاصد من غير الخلف فالانه فاسد لسعد الحاضر في الحالتين وعد بوث للحكم لكل حاضرا والا استغنى عن الشك في الاستصحاب  
وهو لا يجرى مع بقا الحل ثم قال اما الاستدلال به لو لم يكن عليه فضا الجازلة فعل الحاضر في السعة فكل مع ثبوته فسادا ايضا  
لان مرجعية الفاشية واستصحاب الحكم الغير الثابت من اصله الا على سبيل الفرض نفى مائة وكلاهما باطل اقول استصحاب الحكم  
على فممن احدهما استصحاب الحكم النجزة الثابت بالفعل كما اذا مضى فوف عفا الفعل مع الشرايط ثم سائر الى اربعة فرفع شكك في  
حدث وجوب الغرض عليه بعد وجوب لانام عليه بالفعل بناء على ان الغير محال لاداء وول وجوبا وما يجهد في الدافى بوجوب الجمع عليه  
في حدث وجوب الظاهر عليه بعد وجوب الجمع فعلا او راي ما مشبهها بالجمع فثبوت ارتفاع وجوب الصلوة الثابت عليه بالفعل الى غير  
ذلك في الامثلة والثالث استصحاب الحكم الكلي الثابت عليه بطريق القضية شرطية مثل حكم الله بان النام بغير شرطها على الحاضر للجمعة  
بجبري شرطها على المفعلين قال بوجوبها الصلوة بغير شرطها على الظاهر من بعض النقول هذا الاحكام شرطية لا يوقف صدورها  
على صدق شرطها بل يصدق مع فقد الشرايط كدخول الوقت وهذا الظهور فلا يغير استصحابا ما كان هذا القبيل فخر الحكم الشخصي  
فاذا فرضنا ان الشخص كان في بلد فاذا للظهور ولم يدخل عليه الوقت ثم سافر الى محل حيث يكون بلوفا المضافة لثبوت الحكم او الموضوع فلا  
يخلو في استصحاب الحكم النام حقه انه لم ينفذ عليه وجوب النام السابق منه عند دخول الوقت وفقد الظهور بل كفى كونه السابقين  
بجبر عليه لانام اذا وجد حقه شرايط الصلوة وكذا استصحابا وجوب الجمع ان مان مفقده واستصحابا وجوب الصلوة على ان مانا مشك في  
كونه جزءا لثبوت الحكم او الموضوع فانه يحكم باستصحابا وجوب الصلوة عليه ان كان في الزمان السابق غير واحد للشرط ولا يضر عند ثبوت  
الحكم بالفعل في استصحاب الحكم الكلي بل لو عوض استصحابا عند الحكم بالفعل كان الاول حاكما لان الشك في انما مسببا للشك في اداء  
هذا فنقول ان وجوب الفعل مستقلا اول وفها حكم شرعي كلي خطاب للمخاطب يعلق بالمكلف ان يوقف فخره ووثوقه فعلا على شرط كوفقد  
نلك الشرط لا يقدح صدق الحكم الكلي على وجه القضية الشرطية بان يقال ان هذا المكلف عن بغير عليه لصلو ويصح منه بغير دخول  
وفها واجماع بان شرايط الصلوة فاذا حدث وجوب لفضا عليه فوان بعض الفرائض يقع الشك في ارتفاع الحكم الكلي المذكور في  
الاصل بقاءه فالاستصحاب هو الحكم على كل الحاضرة بالعضد والوجوب في اول الوقت لا على خصوص الحاضرة المنخرفة عليه من فراغ الذمة عن الفاشية  
حتى يمنع النخبة الى الحاضرة التي يدخل فيها جابا شغلا الذمة بالفاشية لا بالقبائل بدلة الدليل العام المنعوق الاستصحابا وما  
ذكرنا اخبر من نفي الاستصحابا فهو في راجع الى ما ذكرنا ونوهم كونه من القبا او نزل استصحابا الحكم الفرعي مدفوع بما ذكرنا فان استصحاب  
الحكم العلق على شرطه قبل تحقق شرطه راجع الى استصحابا من محقق فخر كما يظهر بالنام لا يخفى في وجوب مثله السائل الشرعي والمطابق  
العرفية اكثر من ان يخطى انما ارباب الشرع والعرف عليه لا يكاد يخفى هذا الاصل بعينه هو استصحابا حرمة الحاضر الذي نذكر

في النظر الرابع من غير الاصل الا انه لا يقدح في هذا وجوبه لكن يربان بطلانها على الوجه الذي ذكرناه وما ذكره من الاغراض بما لا  
 ايضا فسلم احد ما ومنع الاخر بحكم الان برهان الاصل هناك والبرهان لا الاستصحاب وقد عرفت ضعفه لنسك بالبرهان وكيف  
 قال الاستصحاب على الوجه الذي ذكرناه لا غبار عليه قد عرفت ما بقا ضعفه معارضه باستصحابه وجوبه الحاضر لانه خاوم عليه من لا يجزئ  
 في الحكم الشرعي اما ما كان هو من هب بعضا وفيما يحمل مدخله ضعف الموضوع موقوف في الحال لا الحق كما هو الحق لا يمكن له التمسك  
 بما نحن فيه لاحتمال كون الحكم الكلي المستصحب هو وجوب الصلوة في الجزء الاول من الوقت في الحال السابق على قبل الاشياء بالقضاء منوطا  
 بخلو الذمة من القضاء فيكون المكلف تفرغ في الذمة من القضاء بجواز فعل الحاضرة اول فيها والثالث المدخل به رجوع الى الثالث  
 بقا الموضوع فلا يجزئ الاستصحاب لاشتراطه بقا الموضوع بقيا لكن الاستدلال المذكور مبني على التبيين لعل ضرورة ومن اشرفه  
 اجزا الاستصحاب في مثال المقام الثاني عند حرمه المتأخرات لفعل الفاشية من المباحات لذاته وهذا الاصل حرجي بمعنى الاستصحاب  
 دون البرهان لما عرفت في النظر الرابع الخاص على ان يقدح في هذا الاصل انما يثبت رد من قال بوجوب الترتيب من جهة قضاء فورته القضاء  
 محرم الحاضر والقول بان حرمه المقدمه ثوب لفعل لو كان المانع المهر من باب المقدار لكان له الاول نقل كما هو متعارف بينهم  
 المحقق الثالث في شرح الفواعل ثابا لدن بل بمان بعضهم كما شغل العطاء الى كافة الاحتمالات ثم لهذا الاصل لان ثبات الترتيب  
 ثابا لاجبا الدالة على تقديم الفاشية لا لزجوب لمباراة البها من ثابا لا امر بالثبوت فيقضي عدم الامر بغيره فيحكم بالفتاوى  
 الوجهين بخامع عدم حرمه الحاضرة فلا يثبت على المتأخر حرمه حكم بعض الحاضرة ومن هنا يظهر انما قبل من انه اذا ثبت عدم حرمه  
 المتأخرات بالاصل ثبت حرمه فعل الحاضرة في السعة بعد القول بالفضل مع ان التمسك بالاجماع المركب عند القول بالفضل اذا ثبت  
 احد شرط المسئلة بالاصول الظاهرية محل اشكال فقلنا نكره فورا احد لا يخرج عن قوة وكيف كان فالاصل المعتمد المسئلة هو الاصل  
 وهو اصله عند الفورية وقد عارضه بعضا فافضنا اصل الاشتغال بالترتيب شيئا الكلام عليها اتمه القائلين بالضايف والآخرين بالتام مع  
 القائلين بالمواصفة الاطلاقات قد ضبطها بعض المعاصرين في طوائف من كتاب السنة الاولى ما دل على جواز الحاضرة على كل حال من  
 دخول فيها وجوب قضاءها على كل فاشية مع مضيها او فاشيتها وعلى ذلك بعد موثوق لم يقضها بنفسه لوجوبها بخبرها عن الفواشية  
 ان لا يجزئ من جهة ثبوت معلومة لا عند ضيق وقت الحاضرة ومضي ما يبع الفاشية وايضا يلزم ان لا يجزئ عليه قضاء الحاضرة الا اذا  
 ادركه في ضيقها او مضي ما يبع الجميع فلو مات قبل ذلك وعرض بعض وشبهه لم يكن مشغولا لذمة القضاء ولم يجز عليه ولية تذكركم  
 بعدونه وكل هذه مخالفة للاطلاقات المذكورة وبطلانها القائل بالترتيب جوازها الحاضرة عن الفاشية اما ان يقول بغيره  
 فورته القضاء نظر الا ان الامر بالثبوت فيقضي عند النوع الضد الخاص ما ان يقول بغيره وجوب الدليل على اشتراط الترتيب الحاضرة  
 وان لم يفعل بقورته القضاء على كل يقدح في الاطلاقات المذكورة ولا يلزم تفصيل ذلك الاطلاقات من جهة قوله بالترتيب  
 اما اذا قال بغيره من جهة الاول فلا يثبت في المصلو التي هي واجبة في اول الوقت من حيث هي لو خلى وطبها فدرضها عند الوجوه لاجل  
 لحيث لها ترتيب لمقتضى الواجب فوري ان شئت فقل ان وجوبها اول الوقت مفيد فعلا بعد الامتناع لعقله والشرع فادرس  
 طرأ حرمه لها ترتيب لمقتضى ما يمنع شرعا لان ما يمنع الشرع كالمانع العقلي فهو نظيرا اذا عرض واجب في رضى اخره اول الوقت كما اذا  
 فوري وانفاذ نفس حرمه ونحو ما فانه لا يلزم التفتت في تلك الاطلاقات بعد هذه العواض بل نافعون تلك الاطلاقات بمؤ  
 لبتا حكم المصلو اول الوقت وحده في نفسها فلا ينافي عدل وجوبها العارض بعضها كما ان قول الشارع لم نعم حلال او طاهر في  
 حرمه اللحم المرقق ونجاسة اللحم لانه لا ينجس من نجاسة الطهارة الذاتية بل ينافي الحرمه بالنجاسة العرضية انما ان يقول انها مفيد  
 بالتمسك وعد الامتناع عقلا وشرعا اذا ادعى مدعى الامتناع الشرعي فيما نحن فيه لاجل الحرمه المقتضية فلا ينفى ادعائه بالاطلاقات  
 نعم ليطالب في دعوى الحرمه المقدمه الموجبة لعرض عدل وجوب الامتناع لشرع بالاستدلال عليه هذا غير الاستدلال على قوله بالاطلاقات  
 بل جواز الاطلاقات كعدمها لانفعنا الاجماع الضرورة على ان الحاضرة لو لم يمنع من فعلها في اول الوقت مانع عقلي او شرعي متضمنه  
 بالوجوب الصريح وهذا العقد كافي في حرمه الحاضرة بعد ثبوت مانع لوجوبه الاصل بنفذه الدال على الفورية الموجبة لغيره  
 على فعل الحاضرة نعم لو انكر احد من تلك الاطلاقات لجرمنا بحكم الصلوة في نفسها على حد قول الشارع نعم حلال او طاهر  
 مغايل قوله للكل حرام او يجزئ ادعى سوغها لبيان التكليف محل المكلف في اول الوقت على الفعل بحيث يظهر من الاطلاقات  
 على الفعل عدل كونه ممنوعا من طرف الامر حلالا في كل مؤد شئت فورته ما يبرأ حرمها انتقلت لقورته عن بحكم تلك الاطلاقات  
 وحكم من اجلها بعد الامتناع شرعا وكان كلما وذل الدليل على فورته ثبوت جوفه على آخر الحاضرة مفيد لذلك لادلة معارضتها لها لكن المتش

في المنهاج



في تلك الاطلاقات فانصاع بمجد من نفسه الاما ذكرنا اولها هذا كله اذا قبل بالترتيب من جهة الفورية واما اذا قبل به من جهة واداء الابل  
على شرطه الحاضر فبغير حاله كمال شارب الشرط العبر في الصلوات وجوب الصلوات في اول الوقت كما هو التقدير في فعلها بانفسه للشرط  
فان شئت شرطية شي للصلوات كطهارة ما عدا موضع الجبهة من مكان المصلي انه هل يجزئ بصلته اذا كان مفقودا عند دخول الوقت  
ام لا فلا يجوز التمسك بالاطلاقات المذكورة لتفي شرطية المشكوك لاجل اطلاق الحكم فيها بثبوت الوجوه في اول الوقت عند  
وجوب التأخير وكذا لو شك في جزيئة شيء يجزئ معرفة كالسوء بعد المحذور لا يجوز ان يمسك بالاطلاقات المذكورة لعدم وجوب التأخير  
الصلوات حتى يعلم السوء وبعبارة اخرى تلك الاطلاقات لا تلي وجوب الصلوات في اول الوقت مستثناة ان الصلوات هل يصير فيها الشرط  
الفلان كآخرها غير الفاشئة ما عدا موضع الجبهة مثلا وفراثة السوء بعد المحذور لا تلي وجوب الشرط او جزم للصلوات بوجوبه في كل وقت الصلوات  
بناء على وضعها للام لا فينبغي اطلاق وجوبها عند دخول الوقت فيكون هذا الاطلاق ان كان اطلاقا فيقول الصلوات هل يتحقق عند جواز  
المسك بها وان جازنا المسك باطلاق فيقول الصلوات هل يتحقق شرطية الجزيئة عند التمسك باطلاق الاطلاقات فيقول الصلوات هل يتحقق شرطية الجزيئة  
فحيث فت جوبها فلا يفتقر مطلوبه كل ما يسي صلوفا لها كابر الاطلاقات فيقول بان احكام الصلوات بعد الفراغ من ترتيبها هي احكامها  
لجماعة والخلل والقضاء ونحو ذلك اما الاطلاقات في جوب القضاء على فرضية الوقت فهذا الفعل ان كان المراد مفدا الصلوات الطهارة  
دون غيرها من الشرط فلا دلالة فيها على المقام وان كان المراد مفدا الصلوات في جميع الشرط فليس كذلك فخرى بان شرطها اذا دعي  
شي للصلوات فلا دلالة فيها على بقائها كما لا يخفى الثانية فاداء الصلوات على صلاته جميع وفان الصلوات لا تلازمها بالنسبة الى جميع الكيفية  
فبينا ان من عليه فاشئة يصح فعل الحاضرة في السعة وبر عليه في ما بعد من عند فاشئة في اطلاقها سواء جعلنا اعتبارا للترتيب في جهة الفورية  
ام من جهة ثبوت شرط الحاضرة بناخرها غير الفاشئة اذ مدلولها صلاته في كل جزء من الوقت للحاضرة وهذا غير كبر عند فعل المضايقة  
فانهم لا يقولون بعد الصلوات للحاضرة وانما يقولون بعروضها او جوبها غيرها او يكونها مشروطة بشرط مفقود يحتاج الى التمسك به وقرئ في ذلك  
عن الفاشئة نعم بما يظهر من بعض العبارات المحكية عن السيد المرتضى ما يروى عن صاحبها ما ان لا اشتغال بالفاشئة لاداء الحاضرة فيصير  
الاطلاقات للمرد عليه لكن في المقطوع ان مراد من هذا سلة الجزيئة في ذلك الوقت لثالثه مادام على ان ادخل وقتك لفرضية لا يمنع  
من فعلها شي لا اداء فافهمها الزامية مثل قولهم اذا زالت الشمس فما بعد ذلك لا يمسك فويلهم اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوات لان  
بين يديها سبحانه ذلك ليل طولك وقصر وبر عليه ان هذه الزايات من مقام قولهم بخلاف نظر في حد حذر كما تقدم في النزاع و  
انعامه على ما يرى من بعض الاحكام الدالة على ذلك فيتمد بها فيبين الامام بذلك انه ليس بعد دخول الوقت فاعر فعل الفرضية لا الناظر  
فخره بنظر القدمين ولا الذراع ولا النعام ولا غيرها والى كشف عما ذكرنا من جهة الجزيئة في كتب بعض اصحابنا الى الجزيئة  
دو بخلاف انك القدمين والذراع النعام والفاشين من طول متدني الذراع فكذلك لا تغزو ولا تغزو من اذا زال الشمس دخل  
الصلوات بين يديها سبحانه فان شئت طولك وان قصرت حديث والحاصل ان من لا يخطا الاخطاء المذكورة يظهر له انكر في معنى الزايات  
غاية الظهور ثم ان كيف يمكن الاستدلال بهذا الاخبار مع المراد بالمتن قوله لا يمسك في الجزيئة لا يمنع الجزيئة الاجزائية من اشتغال  
الناظر والمطلوب في مسألة المضايقة منع الفاشئة عن الحاضرة قبلها فانهم الزايات مادام على انك استعينا بفعل الصلوات مع  
استمرار السيرة في الجاهات على المبادر به اليها اوائل الاوقات فادخل على انك استعينا بفعل الصلوات المتعدي على استصحاب الاذان لا قامد  
ناكدهما في بعض الامور واستعينا انصبا السواطوان في بعضها الا بان بنا بر سنها فان مثال هذه المنصبا في الحاضر فيقتضي جوازها  
الى الصلوات في الفواش يقتضي عدم المبادر الى كل منهما ويجوز ان هذا كله يظهر مما ذكرنا من ان هذه الاطلاقات لا تنفي فورية القضاء  
اشترط الاداء بخلاف الذمة عن القضاء والناظر بمجد بعد الانصا ان هذا كله الجزيئة عن المطلب كما منة فادخل عن استصحاب المنصبا وبر عليه  
ما ورد في السابق وهي نظرية المناهات السادسة مادام على انه لا يبعث الصلوات لا من جهة على ان فرض الصلوات سبعة وعشرة وبر عليه ان  
المراد عدا لا غاية من الاخلال سهوا بشي غير الجزيئة ان الفروض الشرعية بحاصل الشرح الصلوات سبعة واكثر اهل المضايقة يدعون وجوب  
القضاء بمنع عقلا غير صحة الاداء فكيف كان فالتمسك بهذه وامثالها ما لم يذكره وان ذكره بعض تضعيف للفرض من غير ان يذكر العرف  
مادام على انك استعينا بالمبادر مطا الى الصلوات او ابل واما انها في مثل سبعة وعشرة فاشئة في اطلاقات الوجوه في اول الوقت صلاة  
كل جزء من الوقت صلاة جزيئة كل جزء من الوقت للحاضرة من انها لا تنفي وجوب تقديم الفاشئة سوا اخذها من فورية القضاء على اقتضاها  
النهي عن الحاضرة ومن قبل اعتبار الترتيب في الحاضرة وان لم يحكم بفورية الفاشئة فمضا الى ان لا استصحاب المذكور انما هو وجه فعل الحاضرة في اول الوقت  
بعد الفراغ عن جوبها وصحتها لان استصحاب العمل افراد الواجب في في الواقع في محاط الحكم بالاستصحاب والكل في هذا المسئلة في ثبوت اصل

في الفقه  
في الفقه

وجوب الحاضرة في الجزء الاول من الوقت من قبله فالحكم بالاستصحاب مفسو على ان لا مانع من حقه وجوب الحاضرة عليه اول وقت فلهذا  
الاطلاقان بوجوب دفع ليدفعها من جهة تسليم هل المواسعة لا سحبا تقدم الفاشنة فلا يجامع سحبا الحاضرة في اول وقتها وفيه زمانا  
اولا فلذلك بعض هل المواسعة كالصدق في عبد الله الجلي غيرهم الى سحبا تقدم الحاضرة وذها بعض الى التجنب في تقدمها  
وتقدم الفاشنة ولازم هذا القول كما قدمنا في المسئلة القول بفضله فضل الحاضرة في فضيلتها واما ثانيا فلان القول بان سحبا  
تقدم الفاشنة اما ان يكون من جهة الاخطا فلا ينافي في افضلية الحاضرة من حيث لقوا نفي مفضلي الادلة الاخرى فانه يكون المسئلة  
الحكم بافضلية الاما في المواضع الاربع لظاهر الادلة وان الفرض هو كذا الحكم بافضلية صلوة الجمعة وكون الظاهر هو اما ان يكون من جهة  
الاختصاص الدالة على تقدم الفاشنة بجهتها على الاستصحاب بعد فرضها المواسعة لكن نقول لا تنافي بين سحبا تقدم الفاشنة وبين  
استصحاب فضل الحاضرة في وقت فضيلتها فان ما كان الجمع بين السحبين بان يقتض الفاشنة وبقيتها بالحاضر قبل خروج وقت فضيلتها فلهذا  
بالمصلحين وان لم يمكنه لاحد منهما بعينه فاعتبرت لابعينها فخرج قدم الحاضر لكثرة ما دلل الاختصاص على الخ على ذلك الوقت وقوله  
من غير هاهنا فان ما بقى من الوقت في حصة لاهل الاخذ او صلوا الصبيات ونحو ذلك وكيف كان فكون كل فضل الحاضرة في وقت الفضيلة  
وتقدم الفاشنة عليه سحبا عما لم يمتنع في ذلك كذا ايضا اذ ابل المسئلة ان جهنك سحبا تقدم الفاشنة ثلثتها تقدم استصحابها  
اربع صلواتك بملاحظة ما يمكن اجتماع جهات تقدم احدها مع جهتها تقدم الاخرى فندبر الثالث من وجوب الاحتياج الى هل المواسعة للاختصاص  
الحاصه بمعنى التخصيص بكم قضاء الفواشنة هي طوائف لا دل على نوسعة الفاشنة فيها من جهة ذلك طلاق الاختصاص اليك  
على الامر بالقضاء ولا سيما ما ورد في الحاضر انفسا وبر عليه في الاستدلال بالامر بالمطلقة خصوصا في الامر في الحاضر في الفاشنة معا  
بنا اصل الوجوب من غير تعرض لوجه المثاره وعدمها فان الامر بنا على عدمه لا لانه بالوضع على القول لا بل على عدمه بل غاية الامر سكونه  
فلا ينافي ارادة الامر بالارادة بالآخر وليس يلزم ح فينت في ذلك الامر في الدعي للقول وان كان عليه فانه الدليل لان الاطلاق لا  
ندل على خلافه نعم في الامر حيث انه موضوع لطلب الفعل الغير بسببها من حصول الامثال الا يتا في الزمان الثالث والثالث وانما يكون  
على القول قد جدا ومنها ما غر اصل الجلي الذي فرض على الامام الصادق صلى الله عليه وسلم استخس خسر صلوا يصلين على كل حال في مواج صلوة  
فرضية نبيها بفضيلتها مع طلوع الشمس غروبها صلوة ركعتي الاحرام ركعتي الطواف الفريضة وكفى الشمس عند طلوعها غروبها وبر  
عليه ن فوله يصلين على كل حال بدل على شرط عنيها في مقام نفع نوم المنع عنها عند طلوع الشمس غروبها الاستغفار للاختصاص الظاهرة في الف  
في الصلوة عند طلوع الشمس غروبها وانما اطلع بين فترة الشبكا وليس المراد سعة في زمانا واختصاص المكلف في فعلها ما خبرها لان هذا غير ممكن في  
الكسوة والطواف صلوة المبت الذي كونه في بعض الاختصاصها فلا ينافي هذا فيحصل القضاء مني كرها ولذا جمع بعض الاختصاص لفقره  
وبين وجوب القضاء مني كرها مثل رواية زرارة الحكيم عن الحسن بن جعفر قال اربع صلوا يصلين الرجل في كل ساعة صلواتك في  
ذكرها ادبها وركعتي طواف الفريضة وصلوا الكسوة الصلوة على المبت اما قوله من اجله ليل على حوا الناظر بعد جربانها في  
بانه الصلوة الذي كونه في الرواية فلا بد من اوبلها على وجوب البناء في التحليل لا يمتنع لان ناه وبل حسن ولا هيما ايضا هذا مع ان الفاشنة  
الذكر كونه ليس رواية لان الجلي بسندها الى امام فلعلمها من استنبطها من بعض الروايات الدالة على النوسعة ومنها ما  
الجمع في كتاب الفاشنة ذكره اوله انه لم يرو عنه الا ما اجمع عليه صح عنه من قول الامامة من قوله من صلواتك الفاشنة  
بعضي لم يدخل عليه فت صلواتك داخل في وقت صلواتك فلهذا في الفاشنة من وجوب بر عليه في الظاهر قد كون القول  
الذكر في الرواية وانما هو معنى مستنبط من الروايات الظاهرة في المواسعة فليس ببل مستقلا ومنها رواية التمسلة على ما نل  
من قوله منها ما غر اصل الجلي يكون عليه صلوة في الحضر هل يقضيها هو ما قرأ في نعم بفضيلتها بالليل على الارض فاما على الظاهر فلا يصلح  
كما يصلح في الحضر ان لا يقضيها المنع عن القضاء على ظهر الرحلة ولا يقضيها انما في الحضر ان المراد قضاء الفريضة فلو كان القضاء مضيقا لكان  
على الرحلة كما في الفريضة المضيق في وقت التمس منها وفيه ولا لانه لانه لا دل على ذلك الا على حد وجوب افضل الفريضة على الرحلة واما وجوب  
الزواج عنها لاجل القضاء ان يمكن في مكان لم يمكن فلا تعرض لها في رواية نعم بما كان قوله بفضيلتها بالليل لا دل على انه يؤخرها الى الليل فيكون على الارض  
فلا يقضيها بالنهال البيع على الرحلة على ما هو غالب من ان كتاب المناظر في خصوص انما في وقتها فيكون حله لا في وقتها من غير حواجر القضاء  
الى الليل وقد وجوب المباداة اليها بانها نعم يمكن للفائدين بالمضايقة ان يقولوا ان المباداة انما يجزئ ان يمكن بعد القضاء مسجعا لجميع الشر  
الاختصاص لا مطلقا لان الضيق انما جاء في لالة الامر على القوافل وزودة الدليل على وجوب التحليل على كل تقدير في الفعل الشرطي في نفسه بشرط  
اذا اخره المكلف لمضيقا من شرطه لا بعد مواساة فيه غير مستعمل اذ لم يكن الناحية لا ينفك التحصيل بشرط ولها لم يلزم اهل الفاشنة في

في الفقه  
في الفقه

وجوب

الوقت

السورة وظلها الثوب ليدل بمفك الطهارة المأثمة اذا وجب لنا خبر وكان النجس يحصل بالبنم والشر ذلك ان نرجع لفعل بدو الشرط لا بد  
ان يكون عند الاضطراب والاضطرار انما يحصل اذا دار الامر بين فوات صل الواجب انصبوا الوقت ولطروا المانع ولو يجب لمنكف في فوات  
شرطه واجرائه الاختيارية وما اذا دار الامر بين فوات النجس الى الفصل فوات تلك الشرط والاجر الاخبارية فلا يهل جانب الشرط  
وبراعى النجس والتربية ان النجس المطلوب ناعرض للفصل بعد غيبا الشرط والاجر المطلوب بجهل الفصل النجس فافنى لم يكن  
الفصل النجس لها وارفع فان لا اجتماع فلا بعد فاصبا النجس هذا هو الشرط الزام العقلة في مقام الاطاعة مراعاة جانب الشرط و  
الاجر وان فخر زمان الفصل لا بعد هذا فاجر لان النجس لا يضرنا بالنجس ارضه لا مكافاهم ما نوه من الامام  
لم ينفصل بين السفر والضرر وغيره فبما مر من غير الضرر والمنسزم لنا خبر الفضا الى التبا في دفع بان مقام السؤال لا ينفصل ذلك كالا  
بحق فترك الاستفصال لا يجرى ومنها رواه اخرى عن عمارا لسانه عن الرجل ينام عن الفجر حتى يطلع الشمس وهو سفر كيف يصنع يجوز ان  
يقضيها بالنها قال لا يقضي صلوته نافله ولا فرضية بالنهار ولا يجوز ولا يثبت له ولكن يؤخرها ويقضيها بالليل بر عليه المنع المحرم  
فضا الفرضية بالنهار انما اجمع على خلافه لقنا ولا اختيارا ما يحمل على المنع فلا يجرى واما على الكراهة هي عند من صاعها وغالفة نظ  
الاخبار بل من كبر منها فان لم يكن هذا كله موجبا لغيرها اذا انقضت على مؤدها ولا داعي الى صرفها عن محرم الى الكراهة كما ان المحرم  
مناقبه للقنا ولا اختيارا فكل الكراهة كما لا يخفى ومنها ما رواه البخاري السديد بن طاووس في رثا غيبا ثلثا الورى سكان التري عن  
حريز بن زارة عن جعفر قال قلت لرجل عليه دين صلوته فام يقضيها فاجاب ان يدركه الصبح لم يصل صلوته ليلته تلك قال يؤخر الفضا و  
يصل صلوته ليلته تلك التفريل من الظن من الدين ما خصوص الفرضية لقائه والاعم ولا وجه للخصم في نافله قبل على جوازها  
الفضا النافلة لليل ثم على الامر بقضائها قبل الصبح بدل على الترتيب بر عليه من ظهور لفظ الدين في الفرضية محل نظير لا بعد عند  
له ذوق سلم من بر من الدين في مقابل صلوته ليلته تلك صلواتا بر اليها فيكون حاصل الجواب من جميع اداء نافله تلك الليل على فضا نافله  
سائر الليالي ولو اغض عن ذلك فقولنا ان التمسك بجو حسن لنفي القومية واما في الترتيب فلا يستقامه خصوص على فضلي المحفو  
العلامة ومنها ما عر السبدا ايضا في رسالة القواسم عر امانا السبدا بنطال الحسين بن اسحاق الجاني عبد الله قال قال رجل يا رسول  
الله كيف افضي قال صل مع كل صلوته مثلها قال يا رسول الله قبل ام بعد قال قبل وبيان الامر بالصلو ليس للجو قطعا يمكن  
ان يكون ارشاد الكيفية فضاء ذلك الشخص فلعلة ان الفضا مسجبة في حقه فيستحب له قبل كل صلوته يقض صلوته ومنها ما عر الدرك  
عرا معتل جابر قال سقطت عن بعير فانقلب على ام ركعتك سبع عشرة ليلة معني عليه لنعرف لك قال فاض مع كل صلوته صلوته ومنه  
ان الاستدلال به مبني على وجوب الفضا على الحق عليه كما عرفت في الذكر هو مخالف للاخبار الكثيرة مع ان الرواية غير مذكورة على  
ما قبله كنبه حديث فاعل الشهدا خذها من ركاب سمعت جابر بن زكريا بن اسد بن جابر بن سمير هذا ما هو من التمسك بها  
الاخبار المستفيضة الدالة على مرجوحية فضا الفرضية او مطلق الصلو عند طلوع الشمس حتى يذهب شعاعها وبر عليها غالفة للقنا  
الكثيرة الواردة على خلافها وان ما يقول الناس ان الشمس تطلع بين يدي الشيطان كما ذكر انه لو صح ما عر غرغراف الشيطان في مثل صلوة  
فضلها وارغم انف الشيطان والاخبار الدالة صرحا على عدم المنع عرفت فضا الفرضية في ذكرها بل مطلق الصلو بل فعل ذلك لا يسقط  
قالا ولا حملها على النية وان شمل بعضها على ما مخالف لغاها فان خبرنا في الحمل عليها خصوصا ان لم يكن محل خبرها من جهة رد الاجابة  
المعبر على خلافها ومنها الاخبار المرخصة لفضا صلوته الليل في النهار وفضا صلواتها بالليل ان شاء بعد المغرب ان شاء بعد  
مثل صحه ابن مسلم عن الرجل يغتسل في صلوته النهار فيفضيها ان شاء بعد المغرب ان شاء بعد الغشا ويحواصصه الجلي الى غير ذلك من  
الاخبار الدالة على الرخصة المزبورة فان الصلوة المفوضة فيها اعم من الفرضية والنافلة بل ينبغي فيها الصبحين على الفرضية بنا على القول  
بمحرمة النافلة ولو فضا في الفرضية بل على القول بالكراهة لوجه الظهور في ذلك واعلم في فضلها بعد الغشا وبر عليها ان  
الظاهر من صلوات الليل انها في هذا الرواية فان قلنا ان الغالب على جعل الفرضية بائنا ما كان الظاهر ان المغرب ان شاء مع الظن فوضو  
النهار فونها في النهار وفوت صلواته الليل والليل وح لا اشكال ان الحكم فضا الاول والثاني في النهار ان شاء هذا لا يخفى في بعضها مثل قوله  
افض صلوته النهار اي ضاعه شت من نيل وانها ويحواها الا انه يمكن حملها على دفع نومه المنع الحاصل مثل رايه عما المنع لما نفعه عن  
فضا فاشته النهار الا في الليل مع مكان محل النهار فنها على انها الاخر لا يوم القوا في الطائفة الثانية في الاخبار ما دل على ان يكون عليه فاشته  
ان يصل في النهار في السعة ان يقمها بينهما اذا ذكر الفاشته في شائنا من جملة ذلك ما عر اصل الجلي المتقدم من قوله من رايه اني يصل للمغرب  
والنهار الاخرة فان استعمل قبل الفجر مقدما ما يصلها قبل الصلوات ان سبقت بعد الفجر فليصل الفجر في الغر في النهار ولا تسقط الاصل

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



واضح بنا على ان وقت العشاءين بمبدأ المصطرط طلوع الفجر وحمل قوله بعد الفجر على الغروب من طلوع الشمس يصحح ما تقدم ذكره من غير  
الفجر على الاستحباب اوله من ذلك التفسير فيهم المطر لكنه لا ينبغي التفصيل المتقدم على المختلف منها ما تقدم عن كتابنا فخر الله ذكره  
اوله انه لا يركب فيه الا ما اجمع عليه من قول الامام من قولنا لصلى الفاشا انما نفى ما لم يدخل عليه في صلواته فاذا دخل وقت  
صلواته بذ بالتي دخل فيها ونفى الفاشا من وجب طاهر وجوب التقديم لان الحمل على الاستحباب فيهم المطر وهي توسعة المطلقة من  
دون تفصيل لكن الانصاف ان هذه بين الكل من الرواية بشكل فان كان حكم المذكور من هذين الجليلين غوى مستنظر نظر الروايات  
ومنها ما ارسله الواسطي في كتابه عن الصادق ان من كان في صلواته اخرى فاشا انما التي هو فيها ثم نفى فانه وحكي عنه نسبة هذا الى اهل البيت  
في موضع اخر من كتابه بل لا دلالة على المطر ظاهرة فلا كلام الا في سنده ومنها رواية في بصير الصحيح ان ما لم يصل صلواته في العشاء  
الاخره او نوى ان يستيقظ قبل الفجر مقلدا ما يصلها جميعا فليصلها وان خشي ان يفوت احداهما فليبدأ بالعشاء الاخره وان استيقظ  
بعد الفجر فليبدأ بصل الفجر في العشاء قبل طلوع الشمس فان نطق التمس فيفوت احداك لصلواتين فليصل المغرب قبل العشاء  
الاخره حتى يطلع الشمس في هب شاعها ثم ليصل العشاء وحكي نحوها عن رسالة السندطاو عن كتاب الحسين بسند صحيح نحوها ما عرفت  
الوضوح مسند الى اهل العالم بزيادة قوله وان خاف ان يخلط طلوع الشمس في هب شاعها فليأخرها حتى يطلع الشمس في هب شاعها  
الدلالة فيها ظاهرة على ما سبقه نفي لانه جاءه الجواب بالحكم فيها بما جاز الفضا الى هب شاع الشمس هو غير موهن للرواية كما ان  
صحة زرارة التي هي العلة في ادلة الزيدية شاملة على هذا الحكم ايضا لان غاية الامر جعل هذه الفقرة على النية ولا يوجب حمل ما في  
الفجر عليها خصوصا مع احتمال احدث سبب النية بعد ذكر الفقرات السابقة مع ان الرواية مروية عن الحسين بسند صحيح فاضالة عن مسكاوا بن  
مسكاوا وابن سنان خالته عن الفجر المذكورة فالانصاف هو اني لم ادع نعم لانه يضر في تفصيل الفكا عرفت انه حكى عن المحقق  
في الغيبة انه اراد على هذين الخبرين فقال ان خبرا في بصير بن شاذان لان علي ان وقت العشاء بمبدأ الى الفجر وهو قولنا من ذلك اذا نفي  
ما لا يغل فيه دل على ضعفه ثم قال لا ايضا فانما اذا نفي لعل وروى ما بعد العمل لهما ثم اجاب عن الاول بان لا يتم ان القول بذلك مقرب بل  
هو قول جماعة من فيها من المتقدمين منهم والمتأخرين منهم ابو جعفر بن بابويه هو واحد لا غير وقد ذكر ذلك الشيخ ابو جعفر الطوسي  
مسائله وبعض اصحابنا فكأنه مشهور فلو هو من نام او نسي لو سلمنا ان لو لم يكن بمبدأ لما منع ان يكون ذلك للنية في  
الفضا فان روايته زرارة التي هي حجة في ترتيب الفضا فنصحتنا بخبر المغرب العشاء حتى يذهب الشك واليقول ان الحاضر لا يبرهنها  
ذلك فكيف ما يدعي انه يقيد على الحاضر ثم اجاب عن الثاني بان لا يتم شذوذ ما وقد ذكرنا الحسين بن سعيد الكليني الطوسي في النية  
والاستنباط وذكر ابو جعفر بن بابويه في فقهه قد ادع فيه بغيره في حجة فيما بينه وبين غيره منها رسالة الوثاق بن جابر  
عليه السلام قال قلت لرجل يفوت الاول والعصر المغرب ذكرها عند العشاء الاخره قال لو فلت لك هو فية فانه با من الوقت  
فذكر صلواته في وقت فلو دخلت في بعض ما فانه الاول فالاول وعرف المحقق في العشاء رواية من جعل فليصلها في تركا في وجه الدلالة  
ان المراد من ذلك انما هي عند العشاء اما من ذكره عند دخول مطلق فانه اما في هب شاعها في المغربية بنا على القول بان اخر وقت المغرب  
هو من هب شاعها واما زمان تخضر الوقت له فهو ما بعد ثلث الليل اربعة بنا على انها المغرب لك بقا العشاء الى نصف الليل  
اي حال فقد كنت الرواية على رخصا تقدم الحاضر على الفاشا والتعليل المذكور اما في الاستحباب ولو اريد لا عن كون وقت العشاء  
بنا بصفة فانا للمغرب ايضا على ما هو في المتأخرين امكن حمل قوله بد بالوقت لك هو في المغرب العشاء فيكون المراد بان الفجر  
في اول فية لا مطر ويجعل ابتداءه مغرب الليلة السابقة ويجعل ايضا ان يكون قد وقع ذكره على سبيل التمهيد في مقام التماس  
للفواش كما جرت السوال عند اخلا الاعراب عن غسل العبد مرة واحدة في بيت لا عن كون لكل حال فالظاهر قلنا ان عدمه  
ذكر المغرب في السوال لا يوجب سقوط الجواب عن بلبلة الاستدلال فان ظهور الرواية في تقديم العشاء الحاضر على فضا الظهر فالا  
ينبغي نكاره وهو كما في اثبات التوسعة المطلقة خصوصا لما لاحظنا التعليل المذكور فيها ومنها موثقة عمارا قال سئل عن رجل  
يفوت المغرب حتى يحضر الغداة ذكر ان عليه صلوات المغرب ان احل ان يبدئ بالمغربية وان احل بالغمية ثم صلى المغرب بعد الغداة  
على ان المراد مغرب الليلة السابقة وعلى القول المتقدم انها وقت المغرب فيقول في العشاء ودلالة على وجوب تقديم الحاضر في الغداة  
لا ينافيه الحكم باستحباب تقديم الحاضر ولا استحباب تقديم الفاشا لانه لا مكان حمل النية على ارادة دفعه ثم تبين احدا من بينهما  
عن السندطاو عن رسالة الواسطي عن كتاب الحسين بن سعيد صفوة عن بعض القاسم سئل ابا عبد الله عن رجل نوى ان  
الصلوات في وقت اخر فلو كان كانت صلواته الاولى فليبدأ بها وان كانت صلواته العصر العشاء ثم صلى العشاء على ان المراد

صلى الاولة هي مطلق الصلوات بعد ما صلوا فمغرب يكون المراد بوقت الصلوات الاخرى فيها الذي هو فاضطرار الاول فيكون حاصلا  
بحسب ان الصلوات الاولة مع بقاء فيها الاضطرار فيقدم على الصلوات الاخرى ما مع فوات فيها مطلقا عليها الحاضر ويمكن ان يكون  
الصلوة الاولة صلوة الظهر شيوع اطلاقها في الاخبار وكونها اول صلوة صليها رسول الله لكن خصصها بالركن الثاني لثالث الحكم  
ايضا ويجعل ان بر بالاول خصوص الظهر فيكون وجه تقديم الظهر المنبئة على العصر انه لا صلوة بعد العصر في الرواية اخلا لا انما  
رجوع كل من الغنم في قوله وان كانت قوله عليه بها الى كل من الحاضرة والمنبئة لان الاظهر ما ذكرنا مع ان لالهنا على تقديم العشاء  
الحاضرة على العصر المنبئ اخذ على كل حال ومنها الرواية عن قريب لا شاذ عن علي بن جعفر عن اخيه في سئل عن رجل نسي المغرب حتى دخل  
وقت العشاء الاخره قال صلى العشاء ثم صلى المغرب سأل عن رجل نسي العشاء فذكر بعد طلوع الفجر قال صلى العشاء ثم صلى الظهر  
عن رجل نسي الفجر حتى حضر الظهر قال صلى الظهر ثم صلى الفجر فكذلك كل صلوة بعد ما صلوة فان صدقها واذ بها كالصحيح في جواز تقديم  
الحاضرة على العشاء واما الحكم فيها بتقديم العشاء المنبئة على الفجر في وجه الاولوية كالحكم بتقديم الحاضرة في الصلوة في ما ذكرنا من العشاء  
في ذيلها لكن بر عليها ان ظاهرها فوات وقت المغرب للناس مع سعة وقت العشاء وهو خلاف الاول والاولى واذا ذكرنا وقت العشاء وجب  
بوجوب تقديم العشاء هذا مع ان الصلوات المذكورة لا يخرج لان المنبئة لثالثا في قوله كل صلوة بعد ما صلوة ويجعل ان يكون العشاء  
وجه التهمة اما الحكم بالتقديم واما الحكم بالانذار المراد من ثبوت صلوة بعدها اما شرعية صلوة بعد ولو قلنا  
لها واما وجوبه فبشرعية بعد نعم في بعض الاخبار ما بين المراد منها وهو ما غرر الشيخ باستاخر الحسن البصري قال سئل يا عبد الله عن  
رجل نسي الاولة حتى صلى ركعتين من العصر قال فليجمعها الاولة ولبيان ذلك لعصر فقلت انه نسي المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم  
قال فليجمع صلواته ثم ليقض بعد المغرب قال قلت لم جعلت هذا فقلت حين نسي الظهر فذكر وهو العصر يجعلها الاولة ثم ينافق قلت  
هذا ثم صلواته ثم ليقض بعد المغرب قال هذا ليس مثل ذلك ان العصر ليس بعد صلوة والعشاء بعد صلوة ومن معناه ما غررنا  
الاسلم بزيادة قوله ان العصر ليس بعدها صلوة فيقول لا يتقبل بعدا والعشاء الاخره يصلي بعدها ما يشاء وهذا التفضل محمول على  
الاولوية بشهادة الغلب فان قضاء الصلوة بعد العصر جائزا عاما وعلى المنبئة فبقية الالة على المواضع ونفسه سابق التقيد  
في رواية علي بن جعفر المنبئة لان ظاهره مذكور عندنا معاشر افاضنا ليس بعد خروج وقت الظهر خصوصاً للناس لا اذا بقى مقدار  
صلواته العصر ونحوها وخرج في غير ذلك الوقت يجب لعدله في وجهه فلا مود للاسحاب وهذا الحكم المذكور للمغرب فانهم منها  
ما غرر الشيخ عن سمعيل هشام عن ابي الحسن عن الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر ثم يصلي الظهر فيمنع تقديم من  
انه لا يناسب ما هو المعروف من خروج وقت الظهر الا اذا بقى مقدار صلواته العصر منها ما غرر الصدوق في الشيخ باستاخر الحسن البصري  
قال قلت لابي عبد الله في مقام الصلوة فدلصليت قال صلها واجعلها المافات في دعوا خصا الصلوات التي صلها اذ لا يضون  
وجوب لقضاء بعده نعم في الرواية الاستصحاب فيمكن حملها على حمل الفوات الطائفة الثالثة فادل الاجماع على جواز النفل اذ  
قضاء المن عليه فاشتهر فجزلة ذلك استفاض من جهة نوم النبي صلى الله عليه وسلم الصبح طلعت الشمس في مقام صلواتها الا نافلة الفجر في صل  
الصبح لا اشكال في سند هذا دلالة لان جهة تضمنها نوم النبي صلى الله عليه وسلم بعضها ما يدل على صدق اليهودية منه على ما يقول الصدوق في نسخة  
ابن الوليد بل غرر الطبرسي في تفسيره قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اناسا نسيته لك الى الامامة في غير ما يؤدونه غرر الله لكن  
شد في هذا القول مذهبنا خصوصا فيما يتعلق بفعل الحركات ترك الواجبات نعم في كبر بعد ذكر رواية زادة الدالة على نوم  
النبي صلى الله عليه وسلم انه لم ينفذ على راد لهذا الخبر حيث توهم القدر بالعصمة فيه ظاهر ان ذلك مضمون في العصمة فهم مخالف لما عليه الاصحاب  
من تعرض لذكر هذه الروايات بوجه ما ذكره في رسالة نفي السهو للمفيد قدس سره انه قال لما منكر ان يغلب النوم على الانبياء صلى  
عليهم اوفان الصلوات يخرج الوقت فيقضوها بعد ذلك ليس عليهم ذلك عيب لا نقصان له ليس ينفذ بشر في غلبه النوم لان النائم  
لا عيب عليه ليس كان السهو لا ينفذ عن الكمال في الانشا وهو عيب محض من امرأة فذلك يكون في فعل الشاهد فانه كما يكون في فعل  
غيره والنوم لا يكون الا في فعل الله وليس مقدرا لعلنا على حال لو كان في مقدارهم لم يغلبوا عيب لا يفعل صاحبه لم يوجب البشر  
وليس كان السهو لا ينفذ منه ولا ناهي الحكماء بجنون ان يودعوا اموالهم واولادهم من ولى السهو والنسيان لا يمنع من  
ابدا عما من يغلبه النوم احبانا كما لا يمنع من ابا عما من يعرضه لمرض الاسقام انتهى موضع الحاجة وغير شيخنا البهائي بعض  
انسانا في لفظ الرواية المضمنة لنوم النبي صلى الله عليه وسلم فدلنا على الاحتيا بالقبول حتى في شيخنا في الذكرى انه لم يجد لها اذا  
يقبلون عند الصدوق في الاحتيا انها شاهد صدق على انهم لا يجدون فوات الصلوات بالنوم سهوا والاولى وهما كما رد في خبرها ما هو صحيح

والله اعلم

في نسبة السهو من شدته وثوبهم لها استنبطوا منها احكاما كثيرة ذكرها في حبل المتين منها فاضا النافلة من عبادة الله تعالى وحرمانه في رثامته  
منه بالبدن لا يحسنوا انما نوم النبي بالقبول انتهى ح نغولنا نه لولم نقل جهة كثره هذه الاختبايحوا صد ذلك عن النبي وفاقا  
لظاهر من عرف لم يثبت بالعقل لا بالنقل امتناع ذلك عليه فلا يجوز الاستدلال بالاختبايحوا لم يثبت امتناعه عقلا ولا نقلا ولا اذ  
احدا مناه نعم حكمي عن الامانة انه ما بعد كبر بعض الاختبايح في ذلك حديثهم باطل لا يحتاج صد ذلك عن النبي وغيره انما نفى السهو  
المتقدم بعد الاخر فبعد امتناعه عقلا على ما عرفت كان الحجة في هذا المعنى من جنس الخبر في السهو انه من الاجا التي لا توجب على ولا عملا  
وفي السكتاوس له بعدا ذكر بعض طرفي الامانة رسول الله نام هو اصحابه اخر الليل الى ان طلعت الشمس في ذلك سيقط ابو بكر ثم  
فكر عن تكبير ابا لبا فبقط رسول الله فامرهم بالارتخا في ساعته بعد من فضل الصبح ان نظروا العاقل في وصفهم لعناية الله سبحانه  
بنهم وانه سبحانه لا يبعث ان بنام ان جبريل ما كان شفقتهم على نبيهم دون عناية اخرى كان بوقفه الله وجرى ليل فانظر الى واهبهم عن  
محله انه بنام عناية بنام فليته نفسهم لذلك بان فومه لا يمنع عن معرفة الله ونظر في رواياتهم لو يتوقفنا فان عقيب ذكره ثم يذكر  
في هذه الرواية انه اخر الفضا الى بعد الارتخا فانه قد نام فليته حتى لا يحسن خروج الوفه فكل ذلك يشهد بان المناقضة رواياتهم ومفادهم  
ونكذب نفهم انتهى الانصا ان نوم النبي واحدا المعصومين صلوات الله عليهم عن الواجب بما اكد الفراض نفص عليه بنفسيما  
دلنا في جاتهم على كمالهم وكما عناية الله تعالى بهم تبعدهم من الزلل بل الظاهر بعد التامل ان هذا انفس من سهو النبي في الركعتين في الصلوة  
وما تقدم من صاحب سالة نفى السهو بل العقل والعقلاء يشهدون بكون السهو عن الركعتين في الصلوة هو من النوم من فريضه الصبح  
ان هذا التام احوال النبي في ذلك الشاهي بل ان لا يستحي بغيره وكون نفس السهو ونفسا دون نفس النوم لا ينافي كون هذا الفرد من النوم  
انفس لكشفه عن نفسه صاحبه لونه المفاد بالجملة فصدد هذا مخالفا لما يحصل القطع به من نفع منفردا وورثه كالا منهم وحده  
صدرا الفبايح منهم فضلا ونرا في الضعف والكبر عدا وخطا ولعله لما ينظر الاختبايح بعض المشاخرين على حكمي عنهم منهم شيئا انما بعد  
اعترافه بالمتفق من كلام الشهدا المنفذ في الذكر في الاختبايح لذلك وعرف ايضا ما عن النبي وغيره اللهم الا ان يقال بما كان متوسط  
اداء الصلوة عن صلى الله عليه وآله ذلك الوقت لمصلحة عليها الله سبحانه فانما شراكم مع غيره في هذا التكليف الخاص ليس الدليل عليه في  
من الاختبايح المذكورة حتى يوجب طرها خصوصا على بعض الذين التوا في ذلك الاختبايح منها قوله في روايته سعيد الاعرج ان الله  
انام رسول الله الى ان قال واسهانة صلوة مسلم في الركعتين الى ان قال انما فعل ذلك حجة بهذا الامه لا لا بعبر الرجل المسلم اذ هو  
عن صلوة او سهو في حقه وقوله لا صحابه مخاطبهم غم بواحد الشيطان لم يفعل مما فعل ان النوم كان ذلك الامه لا لانه ثم انه لا لالا الاختبا  
المدكودة بعد ثبوتها كبرها من الاختبايح المنضمة نحو النقل من حلقها على نفى المضايقة وفوربة الفضا واما لانها على نفى التزيدي في  
مبنية على علم ذلك الا القوية وانعقا الاجماع المركب على ان كل من قال بالمواضع لم يقبل الزهدي كلاهما ممنوعا الرابع من حج القول  
لما اسعد الاجا حان لتقولها منها ما نقله عن الجعفي من نسبة ما يذكره في كتابه الفاخر الى الجمع عليه منها ما عن المعبر من القول بالانصا  
بلزم منه منع من عليه صلوات كثيرة ان باكل وان بنام زابا على الضرورة ولا يشغل الا لا كتاب فوفوه له لعناية وانه لو كان ذم  
حرم عليه لا كتاب حتى يخلو به والنزام ذلك مكابرة صرفه والنزام سوفسطا ثم قال لو قبل قد اشارا بوالصلا ليجلي في ذلك فانما علم  
من المسلمين كافة خلافه ذكرنا فانما اكثر الناس يكون عليهم صلوات كثيرة فاذا صلى الاثنا منهم شهرين في بونه استكثره الناس انتهى  
لقا محصله ان القول بخبره الخاص في اوله فيها مع القول بخبرها من الافعال بما لا يجمع والثالث ثابت بالاجماع على عقدا احد  
ففيها الامتثال في جميع الاعضا بخبره زباده لقمة وشرب جرعة او طلبة سراحه من غير نصب وبداء المنع من فعل العبادات الواجبة والمنقذ  
لمن عليه فضا قبل من انقضاء الاول انتهى ويجوز في هذه الحجة انه ان رددت عواجم اعلم انها في المنع مع ما قد ذكره القائلين بالانصا  
من هذا في دعوى الاجماع عناية الجعفي يمكن حملها على ان ما ذكره كتابه مضمون روايات الجمع عليها بل يمكن دعوى طرقة انه لا يذكر في الاما جمع  
عليه صح من قول الامه فيما ذكرنا فان كلمة من باب الوصو واما كلام المحقق في حقه الى عود سيرة المسلمين هم يتبعوا على وجهه بعد  
المقام مع احتمال كونها ناشئة عن فله ما لانهم في الدين ولنا منهم يشغلون بما ذكرنا في انما مع اشتغالهم بمهم يحقون في بطايتهم منجلا  
ولو يشاهد حال كسحفي الصدقات الواجبة ومع اشتغالهم بمهم يحقون سعا نفوربه كعلم العلم وكتاب لاحلا في الجمل ودفع للاختلا  
الزبلة ونزهم بعاملون بعا وشراء مع الاطفال العجزة والجائدين لا يحقون النظر في المحارم زاندا على الوجه الكفين  
كالشعر الزنبا الرجل في غير ذلك مما بطول الكلام يذكره هذا مع استلزام المقتضى لخبر الاموال المذكورة على كلام في الاصول بل غلط  
القول فلعل البشر الذين كونه دليل على عدم الاستلزام كما نكس لها بعض الاعلام في هذا المقام منه يظهر ما في دعوى الامانة في

والله اعلم



مضافا الى القول من فقهاء الامامية ما ذكر مع غرافه بدتها السبب بما عدا الى الحرمة كما ترى بالجملة فالقول بالاجماع البشري  
 في هذا المقام ليس بالنكثير لادله مع انه لا ينفى الترتيب الا اذا كان منوطا بالقوة ومبني عليها الخا من حجج القائلين بالاولوية  
 لزوم الحجج العظمى للثبوت بقوله لا دلالة للثبوت بل لا بد من دليل على ذلك بل لا مع كثرة الفوائد فتح فان كان لزوم الحجج  
 برفع به التكليف حكم بمقتضا كما يحكم القائلين بالاولوية عند كل طر والعجز كما يحكم بقول القائلين الصلوة عند غيرة فلا يستدل في  
 صورة عدم لزوم الحجج لقله الفوائد في ليس المقام مما يقتضيه لزوم الحجج بشيوع المواضع جميع الافراد حتى مع عجز الحجج بان يكون لزوم  
 الحجج مؤسسا للحكم لا ذلك انما هو فيما كان اعترافا على المواضع فيها التاثير كما في شريح لغرض السفر للحج وتشرع طهارة الحج  
 وغير ذلك مما نحن فيه فطعا فان دفع ما يوافق من مستلزمات المشقة النوعية لثابتة في فورية القضاء بقضو محبة المنة  
 في الشرعية السميكة السهلة فيها مطر وان تنفك المشقة الشخصية في ثبوتها في بعض الاجزاء هذا مع مكافئة معاينة بان حكمه عند وقوع  
 في ملكه بقائه مشغولا لزمه بالقوات بعد الموت ففرضت الجواب لثبوتها لهما اذ قلنا انقول للمكلف بان يكون عليه فوائد كثيرة  
 يبادر اليها في السعة لا وفدا مشغولا لزمه بها او باكثرها وكيف كان فهذا الدليل في الضعف كما بقا لانه ينبغي الترتيب في وجوب  
 بنشأ من المضابفة لان مقتضا وجوب الاشتغال بالقوات تخصيصا للترتيب بين الحاضر وبين ما يمكن تقديمه عليها من الفوائد بل  
 لم يشغل بها ايضا كان نفسنا خيرا الحاضر حرج من جهة ضبط اواخر الاوقات والساعات والعلامات لا اذا قلنا بان اولوية الحجج  
 عن مجموع الفوائد لا عن كل فائدة حتى يجمع الاشتغال بها مما امكن فاهم والحاصل ان لزوم العمل من كثر عليه ففوائد مسلم سواء قلنا  
 بالمضابفة ام قلنا بل لزوم الترتيب من دون المضابفة لكن الحكم بينهما مما عموما حتى مودع الحجج يحتاج الى دليل اخر والتمسك بالاجماع  
 المركبة في موضعنا لفضل في الاحكام التكليفية بين موارد الحجج وغيرها كثرة وفوقه الشرعية لا يعلم مخالفتها في هذا المسئلة ليقول  
 الامام وان كان القطع في بعض موارد ممكن الا ان غلبة الفصل بين المورد في المسائل مما يمنع القطع غالبا فانما نافع كثير  
 من الموارد وهذا خلاصة دلالة القوم بالاولوية قد عرفت ضعفا كثرها مع عدم الدلالة على الترتيب خصوصا فيما عدا فوائد اليوم واما ما  
 يمكن ان يستدل به للقول بالمضابفة فوجه الاول لاصل المراد به ازالة الاخطاء اما حيث لقوة ينفق على المأخذ على تقدير  
 التجهيل عما لا من منه على تقدير التأخير مطر او مع انفاق طر والعجز اما حيث تبين امثال الحاضرة عا تقدير تأخيرها عن الفائدة او  
 ابقاها في ضيق الوقت الشك في الامثال لو قلنا على الفائدة والجواز عند وجوب الاخطا لانه في هذه القوية ولا ترجح الترتيب  
 لما نقر به محله من دالة العقل العقل على عدم المأخذ عما لم يعلم كونه مثالا سواء كان لثبوت التكليف الاصل مكانا في التكليف  
 المقتد كالحج والشرط ثم لو تأملنا الاخطاء في الوجوه المتعددة في الجوز والشرط على ما هو من جهة واحدة وقد كان نفوية بقا بعد اختصاص  
 ادلة البرائة عقلا ونفلا بالاشك في التكليف المستقل كوجوب الدعاء عند ذنوب الهلال وغسل الجمعة لكن وجوب الاخطا في التكليف الجوز  
 المستقل لما لم يقل به احد من المجهدين والاختيار بين علي ما اردنا بعض الاختيار بين زعمنا الخلا بين الاختيار بين المجهدين وجوب  
 الاخطا وحكم بغير هذه الصور من صور الشبهة في الحكم الشرعي وعلى هذا فوجوب الاختيار من جهة القوية ووجوب التاثير الى الفصل الجرحا  
 العقاب على التأخير لم يقل به احد ما امثال الاختيار من جهة الشك اغبى الترتيب على ما هو من جهة حجة عند الشك في الشرط والجوزية  
 فواجب غير حاجة في المقام ان قلنا بحجنا بها في غير لان الترتيب عند اهل المضابفة من جهة لزوم التاثير فان الشك اغبى الترتيب  
 غير الشك في لزوم التاثير واذا كان المرجح عند الشك في لزوم التاثير اصلا البرائة عنه بالانفاق على ما ذكره في جرح الاخطا عند الشك  
 اغبى الترتيب بل المرجح الى اصلا البرائة التي هي الاصل الشك الذي صامنا هذا الشك لما نقر به محله من ان احدا لاصلين اذا  
 كان الشك جرحا سببا للشك في جرحي الاخر فهو حاكم على صاحبه لا يلتزم في صاحبه لذو شككاته وجوب تقديم اخراج الفائدة من  
 المسجد على الصلوة لجل الشك وجوب اخراج الفائدة الغير الملوثة منه يمكن هناك موضع جرح اصلا الاشكالات بانفاق الفائدة  
 بجرحنا بها عند الشك في اغباشي في الغبا الما موهبا والحاصل ان اصلا البرائة خاكمة على اصلا الاشتغال مع كون الشك جرحي الشك  
 مساعا الثانية في حيز لا وفي هذا هو لاضطافي كل اصلين معا من سواء كانا جرحا من احدا استغنا بين وزعمنا كما قلنا نحن  
 في اظهار تقديم البراءة على الاختيار مثل ما نحن فيه مما انقول عليه لوجوب للاختيار وان اختلف في الاستغنا المعاضين اذا كان  
 من هذا القبيل ثم ان ما نحن فيه ليس بالشك شرطي شي عبادة او جرحي بل بالشك في صحة العباد لاجل الشك في ثبوت تكليف اخرهم  
 منه فاذا انقضى باصلا البرائة فلا مرجح للاختيار الواجب فهم اعظم واعلم ان جميع ذكرنا انما هو على تقدير تسليم الصغر وهو ان الاختيار  
 في تقديم الفائدة واما لو اخذنا بطواهر نصا بالحكمة عن جماعة من القدماء كظاهر بعض الاجزاء وجوب تقديم الحاضر وان كانا

فصل في ترتيب  
 الفوائد  
 في الحجج

الغضا

الفقهاء اجابوا على مطلق الاداء كما استعمل فيه اخر الخبر فلا يكون الغرض الا انجاب لفعل وفعل الذكر وهو ضيق لمخالفة ظاهر  
السؤال الضعيف عن ظواهر الجواب ان النوم غرض الصلوة نسبنا لها لا يصحدها بل لا لغة الا اذا نام او نسي مجموع الوقت بنحو  
الضعف حمل السؤال على كونه غرض الفضا مع العلم باصل وجوبه فيكون الجواب ان الرخصة الفضا في اي ساعه ذكر الوقت او نسي  
يكون فعل الصلوة فيها مطلقا وانما اجملة مرجوحه كما اذا دخل وقت الفريضة كما بعد صلوة العصر والفجر يؤيد قوله في صحيحه اخرى انه اذا  
في اي ساعه ذكرها ولو بعد صلوة العصر وجه الضعف انه دعوى كون السؤال عن وقت الفضا مع الفراغ من اصل وجوبه ممنوخا  
مخالفة لظاهر السؤال كما لا يخفى فالاحسن تسليم ظواهر الرأيه بنفسها في وجوب المبادره وحملها على ما ذكرنا من اننا نعلم وقت الفريضة على  
الاستصحاب بمعنى انه ظهر بعض ما تقدم من اجاب المراسع ودرجما يشهد بالاول كثرة الاجاب الواردة في اوقات فضا التوافل والفراغ  
في مقام السؤال عن تعيين وقت الفضا ويظهر ذلك من لفظ كتابنا لو سألنا في باب عدم كراهة الفضا في وقت فراغ الاوقات ثم لو  
سلم دلالتها على المبادره لم يكن فيه لالة على الترتيب لا اذا قلنا يكون الامر بالشيء مستلزما للمنع عن ضد الخاص ولعل الامر به  
فام اجاع مركبة البين وكل ما ممنوخا الرابع فزاد في هذا القول ما دل على الترتيب في تقديم الفاشية في الابتداء والعدول في الحاضر  
اليها في الاثناء مثل صحيحه زاراه عن جعفر اذا نسي صلوة او صلها بغبر وضوءا وكان عليك قضاء صلواتا سبق باؤها وان لم يكن  
انتم ثم صلها ثم صل ما بعدها با فانه لعل قال قال ابو جعفر فان كنت قد صليت الظهر وقد فاتتك الغدا فذكرها افضل  
الغدا في اي ساعه ذكرها ولو بعد العصر فمما ذكر ن صلوة فان كنت صليتها وقال ان نسي الظهر حتى صليت العصر فذكرها وان  
الصلوات وبعد فراغك فانوها الاولى ثم صل العصر فانما هي اربع مكان اربع ان ذكرتها لم تصل الاولى وانما في صلوة العصر  
قد صليتها ركعتين فانوها الاولى ثم صل الركعتين الباقيتين وفي وصل العصر ان كنت قد ذكرتها لم تصل العصر دخل  
المغرب لم تخف فونها افضل العصر ثم صل المغرب ان كنت قد صليت المغرب فمما فصل العصر ان كنت قد صليت من المغرب كعبه  
ثم ذكرتها العصر فانوها العصر ثم فاتها بركعتين ثم سلم ثم صلى المغرب ان كنت قد صليت العشاء الاخرة ونسي المغرب فمما فصل المغرب  
وان كنت قد صليت من العشاء الاخرة ركعتين او في الثالثة فانوها المغرب ثم سلم ثم فمما فصل العشاء الاخرة وان كنت قد صليت  
العشاء الاخرة حتى صليت المغرب فصل العشاء الاخرة وان كنت قد ذكرتها وانما في الركعة الاولى او الركعة الثانية من الغدا فانوها العشاء  
ثم فمما فصل الغدا واذن وانما وان كانت المغرب العشاء فانما كجميعا فابدأ بها قبل ان تصلي الغدا ابد بالمغرب ثم العشاء فان  
ان يكون لك الغدا ان بدأت بها فابدأ بالمغرب ثم صل الغدا ثم صل العشاء فان خشيت ان يكون لك الغدا ان بدأت بالمغرب فصل الغدا  
ثم صل المغرب العشاء ابد باولها لانها جميعا فضا بها اذكرت فلا تصلها الا بعدة هاتين شاع الثمرك لم ذلك قال لا تسبق فضا  
فونها ورواه ضعوا بن يحيى عن ابي الحسن قال سئل عن رجل نسي الظهر حتى غرب الشمس فذكر ان صلى العصر قال ابو جعفر وكان ابد  
يقول انما يمكن ان يصليها قبل ان يغرب المغرب بلها والاصل المغرب ثم صلها ورواه ابد بصريحه عن رجل نسي الظهر حتى دخل وقت العصر قال  
ببدا بالظهر وكان الصلوات ابد بالتي نسي لانها فان خرجت من الصلوة قبل ان تاتيها فمما ثم صلى التي نسي ورواه زاراه  
في نفسه لا يروى بالبصره قال سئل باعبد الله عن رجل نسي صلوة حتى دخل وقت صلوة اخرى فقال اذا نسي صلوة او نام عنها صلها بغير  
بذكرها فاذا ذكرها وهو صلواتا بالتي نسي ان ذكرها مع ما في صلوات المغرب منها بركة ثم صلى المغرب صلى العشاء بعد المغرب ورواه مع  
قال سالت باعبد الله عن رجل صلى على غير القبلة ثم بين له القبلة وقد دخل وقت صلوة اخرى قال يصليها قبل ان يصلي هذا الذي دخل وقتها  
فالحكي عن دعائم الاسلام قال روي عن جعفر محمد عليهما السلام انه قال من فاته صلوة اخرى فان كان الوقت معه بدا بالتي فاته صلى  
هو منها في فاته ان لم يكن من الوقت فمما ما صلى التي هو فمما بدا لها وفضي بها التي فاته في الحكي عن كلاب لاصحابه من سائر النجف  
انه قال لا صلوة لمن عليه صلوة ولا رتبنا نه يصلي على المكلف قبل تجزئ الحاضر عليه مشروعيها لانه عليه صلوة فيبقى مشروعيها حاضر  
بغلفها ذمنا بمقتضى الرواية ولا يجوز فله الاستدلال بها فيما اذا فرض تذكر الفاشية بعد تجزئ الحاضر عليه كما لا يخفى باجماع الفقهاء  
اما في صحيحه زاراه الطويلة فبان مواضع الدلالة فيها فقرنا حديثها قوله وان كنت قد ذكرتها لم تصل العصر دخل وقت المغرب  
ولم تخف فونها افضل العصر ثم صلى المغرب بغير ولا يخفى على المناهل فيها ظهورها في قضاء وقت المغرب فونها بمنزلة والام يتبدل  
الفصل في فرض نسي العصر دخول المغرب بين خوف فوات المغرب وحذو فلا يهضم الرواية دليلا على المضايقة بها على ما هو المشهور بين الفقهاء  
من كون زوال المحررة اخر وقت الغصيلة دون الاجراف في جعل الامر على الاستصحابا وكون ذلك فضيلة المغرب في زواله الى الفاشية  
بحكم مفعول الغيب قوله ولم تخف لثانته قوله وان كنت قد صليت من المغرب كعبه في الظاهر الحكم بالعدول في هذا المقام فمما





نسبة الثلثة وانما علم الجواب ان حكاية الاجماع مع وجوب القول بالخلاف عن عرف من القضاة والمناظرين لانهم من جهة الاعمال  
لو هن افعال صريحة وقوة احتمال استفاضة الى ما لا ينبغي ان يوجب القطع واحتمال ادا منه من الاجماع على الحكم بالاجماع على  
المسئول الذي يستلزم منه هذا الحكم بزم المدعى ان يكون دعوى السبك الاجماع على المقتضى باعينا كون دلالة الامر على القو عندهم  
اجماعا او باعينا الاجماع على العمل باعينا وجوب قضا المسئول اذ كرها الدالة بزمهم على ان فت لذكر من لو فت لفضا فلا  
يجوز التأخير عنه لا يجوز فعل كما ضربه فلا طلعنا على مواد من هذا القبيل ما ينصب مدعى الاجماع واما ما فيها من ذلك من  
مطارد كلامه من الموارد التي علم استنا اليها لا ينبغي ان يوجب لقطع ما تقدم من كلام المحكي في هذا المقام من دعوى الاجماع  
العقبيين والاشعرين على الحكم لاجل مقدمين احدهما ذكر الثقات واما الثاني فبعضه والثانية بنائهم على وجوب العمل بما روي  
من اخبار الثقات بكيفية رده بعد التقض بان الثقات رووا اخبارا مواسعة بل ظاهر الحكمي عرفا في المراتب هؤلاء الجمع  
رووا اخبارا مواسعة بل ظاهر الحكمي عرفا في المراتب هؤلاء الجمع  
من انه انما روي ما سمع نقل ما حفظ ولم يضمن العهد في ذلك اصحاب الحديث يقولون لغت السمين لبوا باصحا نظروا قبيحا  
انهمي الشاسرا عن المحقق في المعبر مقام الاستدلال لهذا القول من ان القوابين يترتب على الحاضرة وحكي في توجيه وجه واحد  
ان القوابين يترتب القضا لترتيب رتبها وحيث تقدم ازمها على ازمها الحاضرة فيقتضي عليها ايضا ثانيا ان الحاضرة لو كانت سابقة  
وجوب خبرها عما فات قبلها فكذا اذا كانت حاضرة وقد روي الوجه بان يكون لها في القوابين رتبة بعضها على بعض فترتبه  
الوقت مدخلية في وجوب الترتيب لدايج الحاضرة عند ضعفها ثم يجزئها بعد قولها المناخر عن ضعفها فلا يكون ترتيب الامنة  
في الترتيب سببا مستقلا في وجوب غايتها الترتيب مطلقا ومجرد احتمال ذلك يكفي في الاستدلال اقول لا رتب ضعفها لوجه  
ذكر وغيره نعم يمكن توجيهه بان المراد ان الترتيب بين القوابين يكشف عن ان ذلك لا جل تقدم كل رتبة على لاحها فبيل محقق  
ذلك للاخفة في حيث كانت للاخفة حال حضور وفيها مناخره عن القائمة النجيب هذا الاشرط بعد قولها في الترتيب بين القوابين  
الترتيب بين القائمة والحاضرة ولا بناء في ذلك تقدم الحاضرة عند ضعف وفيها لانها تقدم غازي الى ما هو موخر بالذات ويذكر  
الاستدلال لما ذكر باطلاق دلة وجوب قضا ما فات فانها تدل باطلا على الاكفا بفعل القائمة فلو اعتبر القائمة للاخفة  
ناخرها عن السابقة كان ذلك تعبيدا لتلك الاطلاقات بخلاف لو كانا عينا ناخرها حين كونها حاضرة فانه لا يلزم من ذلك  
نفسه تلك الاطلاقات لان فعل ما فات يجمع شرطه واجزائه المعبره قبل القوابين لا ينفق الا بناخرها عن السابقة هذا  
لكن ينبغي بان التعبيد ازم امانة اطلاق الحاضرة فلا يحتاج الى تعبيد اطلاق دلة القضا اذ لم يعتبر فيها امر ازيد على اخرها  
خال الاداء واما تعبيد دلة القضا باشرط ناخر لاحها عن سابقها من غير اعتبار هذا الشرط في القضا وحيث لم يثبت التعبيد  
احدا بما بالخصوص وعلم من الخارج وجوب الترتيب بين القوابين بانفسها انضر عليه بخرج حكم الحاضرة الى الاصول ثم لو ثبت وجوب تقدم  
القائمة على الحاضرة امكن الاستدلال في مسألة الترتيب بين القوابين بانفسها بناء على ما ذكر من لالة اذلة وجوب قضا ما فات على  
اغنيا جميع ما اعتبر الاداء في القضا هذا خلاصة الكلام في ادلة القولين الشهورين بالمواسعة المطلقة والمضايقة المطلقة وقد  
عرفنا ان القول بالمواسعة وعدم وجوب الترتيب لا يجمع عن قوة خصوصيما اذ على القائمة الواحدة اذ لم يكن فيما تقدم من اخبار  
المضايقة ما يضمن لزوم ترتيب الحاضرة على القائمة المتقدمة الا ذيل صحة زرارة الطويلة الا انه بتقديم المغرب القائمة  
على الفجر في هذا الموالا ولا نه على القول بعد وجوب الترتيب هل يستحق تقدم القائمة او تقدم الحاضرة وجهان فاولان و  
الافوى لفضل بين صورة ضبوذ فضل الحاضرة التي قبل يكون هو الوقت المختار في الصحيح تقدم الحاضرة وبين غير  
فبصحيح تقدم القائمة اما استحباب تقدم الحاضرة في صورة وقت فضلها فلعو ادلة فاكعدم ناخر الحاضرة عن ذلك الوقت لا  
من عدا راعه حتى قبل تبعينه للمختار جهة ظاهر الروايات الدالة على ذلك خصوص الصحة الطويلة المتقدمة في مسألة تقدم  
المغرب الحاضرة على العصر القائمة بعد حمل الوقت فيها على وقت الفضيلة وكذا رواه صفوان المتقدمة فيمن نوى الظهر الى ان  
فرب الشفق انه يقدم الظهر لم يخف فوشا المغرب كذا رواه ابوبصير المتقدمة فيمن نوى الظهر حتى خال وقت العصر اجمع لا  
ولاجل هذه الاخبار الخاصة بحمل ما دلت باطلا على الامر بتقديم القائمة في السعة القول على الاستحباب بناء على القول بالمواسعة  
على اذادة سعة وقت الفضيلة دون مطلق الوقت فلا يوجب المقام خبر يدل على الامر بتقديم القائمة مع ضيق وقت الفضيلة  
ودعوى موافقة للاخياط المروج به عرفا من وجب لتقديم معاضة بموافقة تقدم الحاضرة في هذا الاخبار المخرج به

في استحقاق  
تقديم القائمة  
او الحاضرة على  
المغرب

عن خلاف من جعل وقت لفصله وقتا اختياريا باع ان اهل المضاربة فالتون بهذا القول كالتحج والعمارة والجمعة فلو  
 بوجوب تقديم الحاضرة في هذه الصورة مضى الى ما عرفت في نقل الاقوال من ظهور عباءة بعض الفقهاء بوجوب تقديم الحاضرة واما  
 استحباب تقديم الفاتنة مع سعة وقت لفصله او بعد فواته فلما تقدم من الاخبار التي سند بها اهل المضاربة الامر بتقديم  
 الفاتنة والعدل من الحاضرة اليها المحول على الاستحباب واما ما تقدم بعض اصحاب المواصفة من اطلاق تقديم الحاضرة فهو على  
 صورة ضيق وقت لفصله وخوف فواته ثم انه لا ينافي ما ذكرنا من استحباب تقديم الفاتنة الاخبار الدالة على استحباب المبادرة  
 اول الوقت لها بين دالة على استحباب ثبوت الفريضة في الوقت الاول وهذا يجمع تقديم الفاتنة وبين دالة على استحباب  
 المبادرة في اول الوقت الاول فالاول التي ينافي تقديم الفاتنة الا ان لا يابى بالحكم باستحباب الامر من التناهي فان جعل الحاضر  
 كثيرا ما يتفقنا فيها ثم ان المحكي عن الصدوق من استحباب تقديم الحاضرة بقول مطلق ينافي لخباء العدل عنها الى الفاتنة اذا تظاهر منها  
 العدل اجمع ومعارضان تقديم الفاتنة الا ان يكون رجحانه مخصوصا بالذكورة الاثنا ويكون الامر مجردا بالجنس او كيف كان فلا يرد  
 حمله على التبعلة لا لادراك رجحان تقديم الفاتنة وهو بعيد وهذا ما يضعف القول باستحباب تقديم الحاضرة مطلقا فان حمل الامر بتقديم  
 على مجرد بيان جواز الاشتغال بالفضاء وقت الفريضة فعلا التوهم عدجوازه الناشئ عن بعض الاخبار المانعة للفتاة او مطلقا لصلو  
 او خصوص بعض الفرائض كالكويت في وقت لبومبة لان حمل اخبار العدل على الجواز بعيدا الثالث اذا قلنا بالبنوينة وثالث  
 فلا اشكال في وجوب الاشتغال بالحاضرة عند ضيق وقتها وكذا بما هو ضروري في التعيش والظاهر انه لو كان للامتناع من ربات يكون  
 الاشتغال بها بعد الحاضرة وقبلها لم يجز تأخير الصلوة عنها لان تأخيرها الى وقت ضيقها ليس للضيق انما هو لئلا يترجم القلة  
 والمفروض سقوط التكليف بها لان الوقت بقدر الفعل الضروري والحاضرة وكذا لو سقط عنه الفاتنة بعد اخرها اذا بقي من  
 الظاهر مقدار عشر ركعات عليه نابعه فانه لو اشتغل بها فانه ركعتان من العصر ثم لو اخذ باطلا في قوله لا صلوات عليه  
 صلواته كان مفضضا لا مفضضا على المنع من وقت الاشتغال الثالث لا اشكال في ترجيح الحاضرة على الفاتنة في اخر وقتها المضر  
 لادائها بالذات وبالعرض كطرح حضرة وقتها وهو هل يرجح عليها اذا ضاقت وقتها لصل الفعل بحيث نه بظن انه لا يترك منها احد  
 ولو ضاقت كما اذا ضاقت في الوقت فانه لا يصرح ببعض محقق من عناصره بالترجيح بانه لا كلام فيه بجعله كضيق وقت لا اذا فيه نظر  
 لان الحاضرة انما رجحت على الفاتنة عند ضيق وقتها للفصل بعينه بما علم من اهمية الحاضرة بالنسبة الى المبادرة الى الواجب الاخر  
 وتعين ترك المبادرة اليها واما ما يرجح فعل الحاضرة على اصل الفاتنة بان يدور الامر بين ترك الحاضرة اذا وفتا او ترك الفاتنة  
 راسا فلم يعلم له وجه هذا الاطلاق الفصل الدال على ان الحاضرة احرى بوقتها لكونه منصرفا الى صورة التمكن بعد ذلك من الفضا واما اذا  
 علم غمره لا يبقى الا بفعل احدهما فدعوى حوله في الاطلاق ما بله التسع نعم لا يبعد ان يستقامر الادلة اهية فعل الفريضة وفيها  
 من جميع ما عداها من خوف الله مع ان الاحتياط يقتضيه لدران الامر بين التبين والتخير اذ ينبغي القطع بصحة وجوب ترجيح الفاتنة  
 في هذه الصورة الرابع صرح بعض بانه لا كلام في ان ضيق الفاتنة على القول به ليس كضيق الحاضرة في وجوب الاقتصار على قلنا  
 يحصل به الامتثال والتحقيق بان ادلة فورية الفضا انما تستفيد منها وجوب الاشتغال بالفضا من غيره في مقابل الاشتغال  
 بالفضا من غيره في مقابل الاشتغال بغيره فهو كما ذكر فيجوز له الانبان في الفاتنة مطلقا بجميع استحباب الصلوة كالفوت والاد  
 والامانة وغيرها مما يستحب اثنا الصلوات او لها وان استفيد منها وجوب الاشتغال به مع التمكن فلهذا شرعا فيجوز الانبان  
 بجميع استحباب الصلوة بانه لا يجب صدق الصلوة فاشية اخرى الا لم يجز لتوقنها المبادرة الى الاشتغال بالفاتنة المتأخرة وان  
 استفيد منها وجوب المبادرة الى تحصيل الاموينة او لا وفان مكانه لم يجز الاشتغال بشئ من المستحب ووجه الاقتصار على قل  
 الواجب الفاتنة مطلقا حيث نعلم ادلة الفضا بغيره عند اهلها دالة الامر على الغور فهو يقتضي الوجه الثالث في فعل التبع  
 والاداء الفاتنة السابقة بوجوب لنا خيرة لاحقها مضى الى ان مقتضى فورية اصل الواجب بوجوب تحصيله اول اوقات امكان  
 حصوله الا ان يقال بعد ثبوت التبعين بين افراد الاموال المختلفة في الصلوات والفرض يكون المراد المشاعة الى التلبس بالفعل من غير التفتا  
 الى زمان الفراغ عنه الذي هو زمان حصول الاموينة الخارج كما اذا وجبت لكفارة الخمر بين الخصال اوقات ذلك بوجوب جواز  
 اختيار العنق على موته اذا كان يحصل زمانا قبل من الصلوة فيه نه مسلم اذا كان الاموينة هي الاموينة شرعا انما اذا كان  
 التبع علقا فنشأ حكم العقل به ملاحظة كون كل من الافراد ما يتحقق به انبان الاموينة على الوجه المذكور فلهذا لم يتحقق انبان  
 على النحو المذكور بضمن بعض الافراد فلا يحكم العقل بخو اخبار ذلك لبعض هذا لا يجوز اذا امرنا بالاختصاص في فورية الاشتغال



بعضها انفرادي لا يحصل الا بعد ما نطوب كذا التدبير بقدر لا يحصل تام نحوه في الخارج لا بعد ما نطوب نعم لو فاما الترتيب  
على ان القوية زاجعة الى التدبير بالامور بلا الى محضته الخارج صح الاكفا بالمبادء الى التدبير ان لم يفرغ الا بعد ما نطوب كذا التدبير  
عن ذرا خرافا قل منه لكنه خلاف الصيغة المفيدة للقول نعم لو ادعى ظهور هذا المعنى من الاخبار الدالة على وجوب الاشتغال بالفضيلة  
الفائنة عند كرها وانما اذا حصل وقت الحاضر ولو بينهما فلا يشغلها بنا على تمامية لالتفاتنا على القول بكونه بصياغة خصوصية لا  
نصرح بالشك بعد سقوط الاذان والافانة وعدا لنقض وجوب الافضا على اقل الواجب غالقا غشا فادنا لا اذاء والفضا حتى  
الاذا بالخارجة والمنسحب الداخلة فافهم اوله من ذلك لو كان المستند القوية الاجماع المحقق والمحكم المنصفي في قوته لا اشتغال فانه  
يسهل ح دعوته على الاخلال المنسحب بالقوية المنعقدة عليها الاجماع هذا كله بالنسبة الى المنسحب واما الاجزاء والشروط الاختيارية فليست  
مناقبة حتى يجب نكاحا مرات للتعجيل لان الواجب هو تعجيل الفعل المسجع للاجزاء والشروط اذا الطلب بما يرضى بفعل بعد  
نفسه بها فلا يجوز ترك السوء مثلا مراغا للقوية كما ترك عند ضيق الوقت وكذا نظير الثوب البذل بالظهير بالاء فلا يجوز التيمم  
يجوز عند ضيق الوقت هكذا هذا مع التمكن منها واما لو لم يتمكن منها فان لم يرج التمكن فلا اشكال في وجوب التعجيل ما مع  
التمكن فهل يراعى القوية في تعجيل لبدار او يراعى تلك الاجزاء والشروط فيجب لا ننظر وجهها بل قولنا من ان القوية لا يصح  
غناها غلبة الامر عند التمكن في هذا الزمان من تلك الاجزاء والشروط فيسقط لاطلاق ما دل على سقوطها عند تعجزها بل لو قبل بعد  
قوته الغشا كان مجرد الامر كافيا في صحة الفعل حين بقدر الشروط اذا لم يناف عنه بعدا خصوصا ادلة اعيان تلك الشروط بحال التمكن  
ولذا صرح في نهاية الاحكام وكشف للناس بالجعفرية وشرحا وارشادها مع قولهم بعد قوته الغشا يجوز المبادء في التعجيل  
نعم عن الثلثة الاخيرة استثناء ما لو فقد الطهارة فاجبوا التاخير بل عن الاولين والاخرين استثناء التعجيل في المبادء  
في الساعة في فعل الطاعة ومن ان الواجب هو الفعل المسجع للاجزاء والشروط والبحر المسقط لا غشا الاجزاء والشروط الاختيارية  
هو الوجه عن قتال الامر الكلي وعدا التمكن في سائر اربابنا به تلك الشروط وهذا هو الذي يحكم العقل بوجهه غشا باننا في الفعل  
المسجع فيحكم بكفاية الفعل الفاعل للشرط المتعدي في حقه هذا الفرد العاخر واما من يمكن في الانسان في الفعل المسجع الزمان المتعدي  
فهو داخل تحت القادرين لا دليل على كفاية الفعل الفاعل لبعض الشرائط في حقه فيكون هذا الشخص العاخر في الشرط في حال الفاعل  
عليه الاستغناء عما جازى بالامور في الحال فاذا راعى الاستغناء فيجب عليه ان لا يفتد على الامور بدعواه ان يستكشف من  
اطلاق الامر شامل لهذا الشخص كونه مكلفا بالفعل في هذا الزمان فيكشف عن سقوط الشرط بالنسبة اليه مدفوعة بان الامر اذا  
يعلق بالفعل المسجع للشرط فاطلاقه نافع عند تمكن المكلف من الامور فان فرض عجزه في زمان خرج غا لاطلاق نعم لو فرض دليل  
دال ولو بالاطلاق على ان مجرد العجز عن الشرط في جزء من اجزاء وقت الواجب سقط لا غشا في ذلك الجزء تعين بقاء التكليف بالفعل في ذلك  
الجزء من الزمان فبانه بحال المكان لكن هذا لا ضابط له فقد يوجد بعض الشروط ولا يوجد الاخر والكل في ان مجرد العجز في جزء  
من الزمان بوجوب سقوط اغشاه بسبق اطلاق الامر شامل لذلك الجزء سلما عن التعبد بذلك الشرط الخامس ان لو كان عليه فوائت ثم  
بنت الوقت لا لمقدار الحاضر وبعض تلك الفوائت فقد عرفنا انه يجب تقديم ذلك لبعض على الحاضر عند هذه المضائق فبانه  
على ان شرط الترتيب يحل في شروط متعددة عند تعدد الفوائت فالحكم منها لا يقطع بالمنع لان الشرط بتقديم المجموع حيث المجموع  
حيث يقطع اغشاه عند تعدد المجموع مع خال هذا ايضا وقد تقدم في الجواب عن دليل العجز ورحم فلهذا يجب تقديم ما يمكن تقديمه  
وان انقضى في اخلال الترتيب بين الفوائت مثلا اذا كان عليه ظهر وصبح ذكر مائة دفلايح الا للحاضر وصلوا الصبح فهل يجب  
تقديم صلوة الصبح على الظهور ان نرم اخلال الترتيب بينهما وبين الظهور الفائنة او يجب تقديم الحاضر ليوفع الفوائت على ترتيبها فبانه  
الامر بين اهل الترتيب بين الحاضر وبين الفوائت بين اهل الترتيب بين نفس الفوائت مقتضى القاعدة الاول لان الترتيب ما يضر  
بين الحاضر وبين الفائنة المجمعة لجميع شرائطها التي فيها ترتيبها على سابقها فاقدم على الحاضر هو صلوة الصبح المتأخرة شرعا  
سابقها فافهم الناس لو كانت الفائنة مريدة بين اثنين واذا بحث يجب تكرارها من باب لفظة لم يتبع وقت لا الحاضر و  
فعل بعضها فهل يجب تقديم ما يمكن من الحملات ام لا وجهان لا يخفى الترجيح بينهما على الجبر في القواعد  
هذا اخر ما تيسر من تحرير على جمل الاستصحاب مع تشويش البال والحمد لله في اخر اكل كل حال

حرره العبد المذنب الخليل المسكين الى الله الملك الحق المبين

ابن محمد غلام حبيب في سنة ١٢٩٩

# رسالة فاعل ان ملك شيئا ملك الافرار

٣٤٧

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين الى يوم الدين وقد شتمت في السنة الفقهية  
من زمانا الشيخ فليس سر الى ما نسا فضيلة كلبه بذكرها في مقام الاستدلال بها على ما يفرع عليها كما انها بنصفها دليل معتبر ومؤكد  
دليل معتبر وهي ان من ملك شيئا ملك الافرار به فاجبت ان تكلم في موادهام وقد اعو بها فيما يمكن ان يكون وجه الشبهة والمفهوم  
الاصلي الاستفاد بها في غير مقام افرار البائع الكامل على نفسه ذكروا في ذلك المقام فالجمع عليه يضاهي من نفوذ افرار له خلافا  
ابنهم لكن لا ينفذ ذلك افرار الصبي بما له ان يفعله افرار الوكيل والولي على الاصيل فلا وجه لما يجهل به بعض من استأخذ هذا الفاعل  
الى فاعله افرار العبد او ينجي ولا ذكر كلمات من ذكرها بعينها او بما يترافها ثم ينبع بذكرها من غيرها بمقتضى ظاهرها او بمقتضى  
استدلالهم بها في المواد الخاصة بقول منعنا بالله قال شيخ الطائفة قدس سره في مسألة افرار العبد لما ذوق الحارثية قال ان كان  
يعق المال المفتر به غلو بالحارثية مثله من البيع ارشالمعجب ما اشبه ذلك فانه يقبل افارده لانه من ملك شيئا ملك الافرار به لانه  
ينظر فيه فان كان الافرار بعد ما ذوق من مال الحارثية قبل قبضه ان كان كذا كان الفاضل منه يتبع به اذا انقضى حق هذا  
عنه الحق في السرائر كما عليه مع ان من ادخل على عدل السامع فيما لا يبرئ منه من الفاضل المقتضى ان افرار الميراث المكنى بعينه كما  
بانه قبض بالمكانه صح افارده وعقود العبد لا الميراث بملك الغيب فملك الافرار به مثل الصحيح قال المحقق في الشرائع لو كان العبد  
ما ذوق في الحارثية فافرار به غلو فاصح لانه بملك النصف فملك الافرار به وخذها افارها به انما هو قد استدل على تقديمه في الوكيل  
في النص بان افارها به في حله نحو العلامة في عدة ذلك المسئلة وصرح بهذا القضية في باب الافرار ايضا صرح بها كونه ببيع عتق  
المسلم انه من الحر في زمان بملك ما ذوق هو ما قبل الاسر مدعيا عليه الاجماع نحو المحقق في الشرائع نبيعا للبطون وروى عتق الاجام  
وذكر في الدين في الاختصاص في مسألة اختلاف الوصى المولى عليه ان لا نفوى ن كل من يلزم فعله وانما فيه غيره كان افارده بذلك  
ما ضابطه هذه الكلمة وان كانت اشخص في القضية المشهورة الا ان الغرض من ذكر الاستدلال بنصر يحتمل على اذ نفوذ افرار المالك  
للنصف عتق غيره وانه قد يصرح بملك القضية في غير هذا المقام ذكر الشهيد في قواعد كل من قد على الافرار به لانه ما مثل اشكل  
صحتها في الامر لا يشك لا يقبل فوله كذا في اليمين او البيع او قبض الثمن او الشراء او الطلاق او الفسخ او الاجل  
واذا افرا بيمينه في احد لا يقبل منه مع انه قادر على انشاء ما قبل قبضه في قبض الولى بالاخبار اخرا عن الولى  
الاجباري فانه لا اشكال في قبول افارده عليها ولا خلاف بين العامة والخاصة على ما يظهر من الذكوة وبلوغ من الشيخ في مسئلة وهو  
الوكيل يفعل ما وكل فيه نعم ما مل منه جامع لمقاصد على ما سببا قال في الذكوة لو افرا الولى بالنكاح فان كانت ابنة رشتة بعد  
باقراره عندنا لا انتفاء الولاية واما عند العامة فيبطل ان كان له انشاء النكاح المفترية عند الافرار من غير رضاها قبل افرا  
لقد نه على الانشاء لكافة وجه اخر انه لا يقبل حتى يبايعها المرأة كالوكيل اذا ادعى انه انما هو وكيل فيه لوليه بكنه انشاء  
النكاح المفترية عند الافرار من غير رضاها لا يقبل انما يظهر منه بغير ما يقضى الولى الاختصاص في غيره في مسئلة ادعا كل  
العاقدين على الولى سبق عقده على المرأة فيبطل الا من هذا ما خسر من مواد تغيير الفقه بهذا العتق او ما يرد فيها او ما هو خاص  
منها ولا اظنك من باب بعدة لك في ما يجهل من شأنها لقاعدة الحديث لا فرار حتى يبدل عليها به فلترجع الى تفسيرها بمقتضى  
ان المراد بملك الشيء السلطة عليه فعلا فلا يشتمل ملك الصغير لا ماله لعدا السلطة نعم بملك بعض النضران لما به مثل الوصية  
والوقف الصدقة وهي خلة في عموم القضية وهذا الطبقوا على الاستدلال بها صحة افرار الصغير لا ماله المذكور والدليل على  
ارادة السلطة الفعلية فضلا الى افضا اللغة كما لا يخفى هو عولفظ الشيء للاعتبار والافعال مثل النضران فلا يمكن حمل الملك  
ملك الاعتبار بالمثل ملك الصغير لا ماله بل الظاهر ان لفظ الشيء يراد به خصوص الافعال اعني النضران على ما يقتضيه ظاهر الافرار بل  
المفترية حقيقة لا يجوز ان يكون من الاعيان وقولهم الافرار اجبا يجوز لازم معنا الاختصاص بشئ لا الاختصاص بغيره لا يكون عينا  
السلط على النضران من ان يكون صالة او كالة او ولا به والمراد من ملك الافرار بذلك السلط عليه المراد من الافرار به ما معنا  
القوى هو اثبات شئ وجعله فارا سوا الشبهة على نفسه على غير ما معنا الظاهر عند الفقهاء وهو الاختصاص لا ماله على المحضر  
بما اثبت على نفسه يخرج منه عوى الوكيل والولى حقا على موكله الولى عليه شئانه بغير علمها وعلى هذا المعنى في شئانه  
الافرار وهذا المعنى ان كان وفوقها الافرار كذا في المتكلمين بالقضية المذكورة الا انه خلاف صريح اسنادهم بها في

في ملك الميراث  
ملك افرا

دعوى الوكيل والى العبد الماذون على غيره كما سمعت مفصلا فلا بد من اذنه المعنى المتعومع ان الظاهر المذكور قابل للمنع كاشتهد  
استعمال الاقرار في الاقرار على الغير في الظاهر من القضية وفوق الاقرار بالشيء المملوك حين كونه مملوكا وان ملك الاقرار بالشيء تابع لملك  
الشيء حدودا وبقاعا على ما يقضيه بحجة الشريعة لئلا ينعقد النكاح عند النكاح عن الغريبة على كون اقله في الجراء هو نفق لطلقة واحدة وان اذ  
ذكرنا صريح جماعة من المحققين حيث اختلفوا في الشرايع حد قبول اقرار المريض بالطلاق في حال الصحة بالنسبة الى الزوجة بقضيهما امر الاقرار  
نقض الظاهر على ما سمع اقرار العبد الماذون في البحارة بعد الحجر عليه بدنه بسند الى حال الاقرار وقال الله وكل من لا يملك ان يشأ لا ينفذ  
اقراره فيه فلو اقر المريض بانه وهو في قبض حال الصحة لم ينفذ من الاصل انفق وقد تقدم منه التذكرة النصير بحد ذلك مسئلة اقرار الوكيل  
بالنكاح في زمان ليس له انشاء فنفذ الشاهد على ذلك في المسالك كما عن ثمانية المرام بنفسه قبول اقرار العبد الماذون بما اذا كان  
حال الاذن وهو الشخ ومن صريحا بانه في العبد الماذون من انه يقبل اقراره ويؤخذ الدين ثمانية بدقان ظاهره عند قول الاذن  
بل هو صريح في مسئلة الجها المتقدمة وعلى هذا فالحكم في مثل اقرار المريض بالهبة والطلاق للباقي حال الصحة هو نفوذ اقراره بالنسبة  
الى اصل الهبة والطلاق لانه المملوك له حال المرض لا خصوص الهبة والطلاق المقيد به بحال الصحة المؤثرين في نفوذ الهبة من الاصل عند  
ارثا الزوجة منه نعم صريح طبع اقرار الزوجة في مسئلة الطلاق وظاهره نعم قبول اقرار المالك لما بعد ذال الملك يمكن حله على  
ان اقراره اذا قبل في اصل الطلاق قبل في قبوه لان الطلاق في حال المرض لم يقع باعترافه فلا معنى لقبول الحكم بوفوقه زمان  
بجمله ووجه ان معنى ما ذكرنا نفوذ الاقرار بالطلاق المقيد بالصحة بالنسبة الى بعض احكامه هي المبسوطة دون بعض اخر مثل الاثر  
لا الحكم بوفوق طلاق في حال المرض فالظاهر ان مسند الشيخ قدس سره عموم نفوذ اقرار المريض على ما ملكه ولو في الزمان الماضي لا محذور  
التعدي في الاقرار بين العبد المقيد من يظهر منه عموم القاعدة لما بعد ذال الملك النصير في الدين الا في مسألة خلاف  
الولى والمولى عليه بعد الكمال حيث صح قول الولي وقال ان الاقوى على كل من يلزم فعله غيره بمضى اقراره بذلك الفعل عليه ما بعد  
ما بين هذا وما شيا منه من حد نفوذ اقرار الزوج بالزوجة في العدة وان اعترافا حيث كونه ناشئا لها لا اجبا عنها ثم معنى ملك الشيء  
بجمل ان يكون هي السلطة المطلقة بان يكون مستقلا فلا يترجمه فيه حد فخص ما لا ملك الاصيل الولي الاجبا ويجمل ان يترابه مجرد  
العدو على النصير فبمثل الوكيل العبد الماذون وهذا هو الظاهر من مواز ذكر هذه القضية في كلامهم المراد بملك الاقرار به اذا كان اصلا  
واضح ان كان غير اصيل كالولى والوكيل فبمثل اموال الاصل السلطة على الاقرار به بمعنى ان اقراره ماضى مطر ويكون كافر بذلك الغير  
الذي ينفق لمفرغه وله حق انه لا يجمع منه بنبه على خلافه فضلا عن حلفه على عد وهذا المعنى ان كان بحسب الظاهر انبساط الاقرار  
الا انه يكاد يقطع بعد اذنه ان الشا في ان اقراره به نافذ بالنسبة الى الاصيل كنفوذ اقراره وان لم يترتب عليه جميع اقراره فانما يصح  
بالاقرار من حيث انه لما كان في النصير ناشئا عنه كان كالنصر النصير نفسه لا اجبا به كانه نصيرنا عن نفسه ففعله كفعلة لنا  
كلنا انه ولا فرق بين ان يقع هناك دعوى وبين ان لا يكون ولا بين ان يكون الدعوى مع ذلك الاصيل او مع ذلك مع فلو اخرج الوكيل  
بفرض الدين من الغريب فاخبره يكون بمنزلة البينة للغريب على الاصيل لو ادعى عليه الدين وكذا اجبا الولي بالتزويج اذا انكره لانه  
على الزوج التزويج وكذا لو ادعى التبايع على الاصيل شراء وكله المتاع باز يد ما يفر به الاصيل فمثل الوكيل الشا في ان يترافق  
قوله بالنسبة الى الاصيل لو انكره فبخص بالنداء الوافع بينهما فلا يضر فيه لقبوله بالنسبة الى الاصيل لو كانت الدعوى ترجع على  
حيث يكون كاشا ههنا الثالث على الاصيل لهذا يجمع بين حكم الحق والعدالة بتقديم قول الوكيل فيما اذا ادعى على الموكل اثباتا او انكارا  
تأريه انفق معنى ذلك ان الوكيل لا يبرهان بدفع عريضة ثبوت او انما يبرهان بثبت عريضة خفاء على موكله فهو بمنزلة الشاهد على الموكل وبجاء  
اخرى انما يصح اقراره بما له ان يفعله فيما يعلو بنفسه لا فيما يعلو بغيره فالخ ط اذا وكل رجلا على قضاء دين من غيره فادعى انه قضيه  
سلمه ونفذ به وصدر عليه الدين وقال الموكل لم يقضه فالقوم القول قول الموكل مع بنبه لا يقبل قول الوكيل لا الدين لا بنبه  
لان الموكل مدع للمال على الدين وانا لو قيل لانه يقول ان لا انسخ عليك شيئا لانك لم تقبض المال انما يابا وعلى الدين فلما اذا  
حلف المدعى طالب الدين ولا يثبت بنبه على الوكيل شيئا فاذا كان كل كان بمنزلة ان يدعى عليه الدين دفع المال اليه هو بنبه فيكون  
القول عليه فكذلك هنا وهذا اقوى اذا وكله بالبيع العليم قبض العن قباعة سلم البيع ادعى قبض الثمن ونفذ به ودفعه اليه  
فانكر الموكل ان يكون قبضه من المشتري كان القول قول الوكيل مع بنبه لان الوكيل مدعى عليه لانه يدعى عليه سلم البيع لم يقبض الثمن  
ضامنا فالقول قوله لان الاصل انه امين وانما لا ضمان عليه فيجوز المسئلة الاولى بان المدعى عليه فيها هو الذي عليه الدين وهو  
انضم فاجعلنا القول قول الموكل لم يوجب على الوكيل غرامة في المسئلة الثانية بوجوب غرامة فكان القول قول الوكيل انتمى المسئلة الاولى

في قولنا ان العبد الماذون لا يملك الاقرار به اذا كان اصلا

في قولنا ان العبد الماذون لا يملك الاقرار به اذا كان اصلا



٣٤٩  
منه

نظير ما ذكره المح والعلامة في اختلاف الوكيل والموكل في الثمن من ان الوكيل ما بدعي عليه شيء بل يدين بالموكل هذا لكن المح في النظر  
تنظر في الفرق بين المستلزمين المذكور في ط اذا اذن له شراء عبد صفقة شرا بمائة ثم اخلفه هو الموكل فقال الموكل اشترى شيئا  
وقال الوكيل اشترى به بما والعبد كما ما قبله فيه قولنا نحن انما انه يقبل قول الوكيل كما يقبل قوله السلم للتع التالة لا يقبل  
قوله عليه لا نه يعلق بغيره وكل ما اخلف فيه ما يعلق بغيره بما يبيع ومشتري وصاحب حق فانه على قوله في الاول اصح انتهى  
معنى الملك الموضوع اما ان يكون هي السلطة المستقلة او مجرد ان ذلك على الاول يخص بالملك لا يصلح الوكيل الاجبا وعلى الثاني  
بمثل الوكيل العبد الماذون ايضا ولا يخفى ان مراحل الفقه بل كلهم هو التالة وبؤيد تعبهم بان له ان يفعل كذا فله الاقرار به فوهم  
من بعد على انشاء شيء بعد على الاقرار به من يلزم فعله غيره يلزم اقراره به عليه اما ملك الاقرار فيجمل ان به اية السلطة المستقلة  
المطلقة بمعنى انه لا يراجه احد اقراره وانه نافذ على كل احد ان يراه به مجرد ان له الاقرار به فلا سلطة مطلقة له فيمكن ان يراجه  
يكون له ايضا سلطة على الفعل فيكون ملك الاقرار بالشي على نحو سلطة على ذلك الشيء فليس للبنت البالغة الرشيد بناء على ذلك  
الاب عليه مراحمة الوكيل في اقراره كما ليس لها مراحمة في اصل الفعل وكذا اذا قامت البينة على اقرار الاب حين صغر الطفل بغيره و  
ما له فليس له بعد البلوغ مراحمة وهذا بخلاف الموكل فانه يلزم الوكيل في اقراره كما يراجه اصل النص اذا عرفنا ذلك في معنى  
القبضه فاعلم ان هذا الاقرار لا يمكن ان يكون من هذا القاعده اما الاول فلا حديث الاقرار لا يدل على زنيك ان اثار التي يلزم  
على المفردون غيرهما ما يلزم غيره فاذ قال للكبير البالغ العاقل انه ابني فلان بن علي عليه ما يلزم على المفرد احكام الابن ولا يلزم على ولد  
شي من احكام النوة نعم لو نرب على الاثار اللازمة على المفرد لا يلزمه على غير ثبته غير فلو كان الابن المذكور ممن ظاهر الرتبة للمفرد  
فبسط عنه حق الغير لمخلوق بامواله مثل نفقة واجل النفقة ودين الغريم ان مثل ذلك تابع لما وجدنا وقام هو من الجواب  
بشي يكون المكلف مخارا في ايجاد واعدا لا مرفق بل الحق المانع من الاخذ الحق المرهن والغلس نحو ذلك فانه حو لصاحب نظر الملك  
للمالك فذ الحق كالشراي والحاصل ان دليل الاقرار لا ينبغ في اقرار الوكيل والعبد الوكيل على غيرهم واما اننا بان جل الاحتيا  
من ذكره هذه القبضه مستند الصبي اقرار الصبي ما يصح منه كالوصية بالمعروف والصحة ولو كان المستند فيها حدث الاقرار به بخلاف  
لبائهم على خروج الصبي من حدث الاقرار لكونه مسلوبا لعنا حديث وضع العلم وكيف كان فلا ريب في هذا مستندهم في هذه القبضه الى  
حدث الاقرار وربما بدعي لاجماع على القبضه المذكورة بمعنى ان استدلال الاحتيا بها يكفي في وجود دليل معتبر لو عثرنا به لمعتد به  
وان لم يكشف عن الحكم الواقع في هذه الدعوى انما يصح مع مدعاه وخلافه ونرى منهم فيه لكن انما يرا طبعه في بعض المقامات عدم  
الالتزام بها او الرد فيها فهذا العلامة في ذكره رج تقديم قول الموكل عند عو الوكيل قبل الغزل التصريح في ذلك في الفهر ربيع المحقق  
في تقديم دعوى انقضاء الثمن عما بدعيه الوكيل بظهر من غير الدين في الاحتيا عند قول عو الزوج العدة الرجوع حصل نفس الدعوى عو  
ونرى في ذلك موضع من عند تقديم من التهمة في القواعد الاستشكال في دعوى الزوج الرجعة ونكر الحق هذه القاعده واسا حث في  
في قول اقرار العبد الماذون وفي قول قول الوكيل في تزويج بنه لو انكرت بل ولو لم نكر كجهلها بالمال فان جامع لمفاصل شرح في  
العلامة لو قبل للمو زوجت بنه من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت بعد شرح العنا ما لفظه لو صرح باذا الاقرار  
زوجته في نفس الامر لا يمكن مظايعا للواقع هذا يحكم به ظاهر اية السنة البذل في خيال بفسخ ان يكون القول قولها بيمينها ظاهرا  
اذا ادعت كذب الوكيل في اقراره وهل لها ذلك فيما بينها وبين الله انه يعلم بالحال في نظريتها فراضا العدة ان الاقرار لا ينفذ في حق  
الغير ولو لا ذلك لنفذ دعوى الاستدانة وانما يصح امواله ومن انشاء النكاح وفش ثبوت تولاه فعله وهو مسلط عليه فينفذ في  
اقراره وينبغي التامل لذلك انتهى فانه شرح قول العلامة ان المفرد ان مطلق محو فاطلق بيقدا اقراره كل ما ينفذ تصرفا حاصله  
هذا القبضه لا تنقضي بعد سماع دعوى الوكيل فيما وكل فيه لانها شهادة وليست باقرار اذا لا يراجه الحق لازم للجزء هذا الكلام ان  
هذه الكلمة المرادفة للقبضه مطلقا بالحق ما يعلق بغيره هذا ولكن الانصاف ان القبضه المذكورة في الجملة انما هي  
بمعنى انه ما يراجه احد من اصحاب من وصل البنا كلامهم الا وقد عمل هذه القبضه في بعض المواد بحيث يعلم ان لا مستند له سواء كان من كذا  
خلاصتها في القواعد بعض مواد القبضه عملوا بها في مواد اخر فان المحقق التالة وان ظهر منه خلاف فيما ذكرنا من المواد الا انه وافق  
الاصحاب في اقرار الصبي انه ان فعله مستند في جامع لمفاصل هذه الكلمة مع انه لا يمكن الاستدانة الى غيرها لان حدث الاقرار يخص  
بالصبي المجنون بعد العتير بكلامهما في الانشاء والاجبا والعلامة وان ظهر منه مخالفة في بعض المواد دخني مسألة اقرار الصبي بالان  
بفعله وافر العبد فيما يعلق بالخارج على ما في النكاح الا ان صرح في كثير من المواد بالاستدانة الى القاعده كما في اقرار الوكيل

ما العبد

بالعقد على المولى عليه جزم بتمام الدعوى عليه معللا بأنه لو افرغ المسمى كان اقراره فاضل بل يقدم منه عوى الاجماع فلا يقول عوى المسلم  
امان المحر في زمان ملك الامان وكذا في الدين حيث لا يكثر هذا العمل بقدر الفاعل فظهر مخالفة منه في مسئلة الافرار غير مصرح بمكان  
يكون مراده عند الحاجة تلك المسئلة الى تلك الفاعلة لان مجرد الاختيار بالرجوع من غير حاجة الى الحكم بمضى اقراره فان الشيء مستند  
اسبق سببها اذا كان اصل الاختيار بالشيء انشاء له كمال الحجج الى ثبات صدق الخبر به بدليل خارج كفي كان فلم يجد فيها اسقطه من استغلا  
الملك لكن الاجماع على الاستثناء البتة لجملة انما ينبغي لو علمنا ان اهل الملة في المواد من حيث جواز المعاضاة اذا ظهر او اقبل كون الالهات  
همه نفسهم الفضيلة بالاشتراك في تلك المواد واختلفوا في النفس بوجه لا يكون مؤد مقبول عليه بتبني عقد الفضيلة لم ينفع لانفاق الله  
فان العلامة في كره في مسئلة افرار الصبي ونفوده وعدم العبرة بكلامه حتى فيما له ان يفعل ما المراد بالموصل وعند في فضله من  
ملك هو البايع العاقل وكذا في افواه في عدا بان المريض لو اقر بعين اخيه له عم فانه ينفذ اقراره من الثالث فان الظان مراده جميع الخاتم  
مقتضى الثالث من الزكاة امثال العتق وهذا المحقق الثالث في شمول الفضيلة للصبي لكن ينكر شمولها للاقرار على العتق فنفذ عيانه  
حتى في الولي الاجبائي الذي يظهر من العلامة في كره عند مخالفته من العامة وخاصة فاذا لم يكن اقرار الصبي او الافرار على العتق فانفق  
على شمول الفضيلة وافرار البايع العاقل على نفسه اخل في حد الافرار لم ينفع الفضيلة المجمع عليها الجملة في مؤد من مواد الحاجة البتة لان  
يسنى على عدم العبرة بخالفة العلامة في كره في شمول الفضيلة للصبي مع ان عتاقها لا يخرج عن الحاجة الى التامل مع جوعه في هذا سائر  
كتبه مع دعوى الاجماع على قبول دعوى المسلم امان المحر في حال ملكه لامانة مظاهره ان ليس مسئلة الا الفضيلة المذكورة ولذا يظهر  
من بعضهم دعوى لانفاق على من صح صدقة الصبي وصبنه حكم بمضى اقراره فيما وعلى عدم العبرة بخالفة المحقق الثالث في شمول الفضيلة  
للاقرار على العتق لان الظاهر ثبوت لانفاق من غيره على سماع اقراره من ملك على غيره ضرر فاعليه خصوصاً اذا كان ذليلاً اجباً عليه بحيث  
يملك المولى عليه لنصف وقد سمعت ان الظن من كره لانفاق العامة وخاصة على سماع اقراره الولي الاجبائي في بيع المولى عليه يؤد  
استفراجه الشبر على معاملة الاوليا بل مطلق الوكيل اماملة الاصيل اقرارهم كضرفاتهم هذا غاية الوجبة ليعتد عوى الاجماع المسئلة  
ولا يخرج من التهمة فاللازم ينبع مدرك اخر لها حتى يكون استظهار الاجماع عليها مؤيداً له جابر للضعف وهذه بعض الموهبات  
ان يعلم ان الاوليا بان يكون جامعا لوجبة غيباً قول الصبي فيما له ان يفعل حتى يحكم على ادله عدم اخطا كلاً الصبي الاثنا والاختيار  
الحاكم على حد الافرار واعتنا اقراره الوكيل والولى على الاصيل حتى يحكم على ادله عدم سماع اقراره المقر على غيره لكونها دعوى محتاجة الى  
البينة لا اقراره على النفس من هنا يظهر ان الملك بادلته يقول من اثنته لما لا اذن والشارع بالامر عتقوا الهامه في صحيح  
لها لا ينفع اقرار الصبي الرجوع فيه في دليل اخر لا يجري في الوكيل والولى يخرج الفضيلة عن كونها قاعدة واحدة على ما يظهر من الفضيلة  
من ان العلة في قبول الافرار كونه مالكا للنصر المفرية هذا مع انه لو كان مدرك الفضيلة عند الابتنان لم يجز الفرق بين فروع الافرار  
في زمان الابتنان وبعد مع ان جماعة صرحوا بالفرق فان قولهم ان لا يمكن انشاء شيء لا ينفذ اقراره فيه ليس المراد من عقد نفوذ اقراره  
بفعل ذلك زماناً عند الممكن اذ لا معنى لهذا النفوذ هنا العتق من قبله على المفرية بل المراد من نفوذ الافرار بفعله حين الممكن من الفعل  
ولذا فرغ في الضرر على الفضيلة المذكورة انه لو اقر المريض بانه وهب في قبض حال العتق فنفذ من الثالث صرح فيه بضاعة غير يعلم  
نفوذ اقراره العتق الى اذن بعد الحجر عليه بدين اسند الى حال الاذن وقد عرفت في جملة التذكرة والاصل ان بين هذا القاعدة  
وقاعدة الابتنان خصوصاً من جهة هنا قاعدة اخرى شائها فخر الدين على ما تقدم من الايضاح بان كل ما يلزم فعله غير بمضيق اقراره  
بدل ذلك لفعل على ذلك ظاهره ولو بغيره الاستثناء البتة في قبول قول الوصي من الحاكم اذا اختلف مع المولى عليه اذ مضي  
الافرار على العتق لو بعد والى لولا بانه فان ارد من لزوم فعل المقر على العتق من مضى لوزم منه نصب الحاكم والى لولا بانه كانت عام مطلقاً  
من القاعدة بين المثل لولى النكاح الاجبائي لانفاذ اقراره على المرأة وادب منه لزوم عليه مبدأ السلطنة عليه ولبا انفاذ في الملك  
والنكاح كانت عام من جهة من كل القاعدة بين الاجماع الكل في اقراره في الصغير يبيع ماله واقراره قاعدة الابتنان غنها في اقراره الوكيل بعد  
الفرق اقراره فضيلة من ملكه اقراره في الصغير يبيع ماله واقراره قاعدة الابتنان غنها في اقراره الوكيل بعد  
انه يمكن ان يكون لوجبة الفضيلة المذكورة ظهوراً غيراً له وبين ان من يملك حدثاً نصر فغيره غير منهم في الاختباء عنه حين الفداء عليه  
الظن صدقه ووفوع المفرية وان كان هذا الظن متفاوتاً لافراد قوة وضعفاً بحسب قلة المفرض فلا على انشاء المفرية من دون نفوذ  
على مقتضى غير حاصلة في الافرار كما في قول الزوج جعت فاصداً بالاجماع فدلته عليه بضد الانشاء عند قد نه لغوات بعض  
المقدان لكنه فاد على تحصيل المقدان فعلها في الزمان لما شرها اذا اقر الصبي بالدين في زمان لا سنداً له شرها لكنه موقوف على مقد

غير خاسلة فان الظاهر هنا ايضا صدق وان امكن كذبه باعجاب بعض الدواعي لكن واعى الكذب فيه فلم ير ان يصرح واعى الكذب المحتمل  
 في افراد العبد المفروغ عن الجاهز المنوع عن الاستدانة ولو نأملت هذا الظهور ولو ان اضغاث افراد وجدة افوى من ظهورها في العلم  
 في صحة فعله بمقتضى مطابقة الواقع بل يمكن ان يدعى ان حكمه اعيان التواضع لا الفرق لا فرار التبالغ العاقل على نفسه ان الظاهر ان الانسان  
 غير منهم فيما يجزه مما يكون عليه له في النبوى فرار العفلا اشارة اليه حيث اضاف لا فرار الى العفلا لئلا يفتهم على ان العاقل لا يكد  
 على نفسه غالبا ولا اقل لم يبعد من التاخر اضافة الاستبا الى التبالغ العاقل وان اخضر السبب الا انه كفى غرض ذلك جميع الاستبا القولية  
 والعقلية بحيث تقع العلم فالصواب انما له بعض النصفان مثل الوفاء نحو قوله يمكن فراره مظنة للكذب ان مقبولا ولا يمكن بعض  
 الافراد بحسب في عدم لظهوره في الصدق بل يعتبر في كفا في الافراد المتعاقلة فانه رسم الضمان وكما في افراد المريض مطا او اذا كان متهما  
 بؤدبه ان بعض الفقهاء بتمام الافراد وان تضمن دفع دعوى الغير مسندا الى عدم كونه منهما كما في افراد مالكا للقطيع بعينه بعد انقضاء  
 الحياكة عليه باعنافه قبل ذلك فان الشبهة حكم في طائفة ما كونه غير منهم لانه لا يبرأ العبد لا يبرأ القم فيسمع عوا او ان يفتت في دفع  
 التفتت غرضه ليس لغرض من جميع هذا القول في هذه المسئلة بل الغرض يقرب بين عدالتهم في خبره وجوب تقديم قوله مرجحة الى  
 تقديم هذا الظاهر على الاصل كما في نظرية من ظهوره في فعل المسلم ونحوه من الظواهر هذا ولكن الظاهر ان ذكره لا حجة فيه بنفسه  
 يقدم على مقابله من الاصول وان قواعد المفردة بل يحتاج الى فهم دليل عليه واستنباطه من ادلة بعض القواعد الاخر

منهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم جميعا في يوم الدين فاعلم في نفي الضرب والكلام  
 بفتح ناره في معناه واخرى مدكها ونبأها ما مع الادلة المتضمنة في الظاهر والاشارة في بعضها بفتح عليها ما اعون في فقهاء امتنا  
 عليها بها ولا بد ولا نذكر الاخبار التي شرنا عليها في حكم الضرب فقولوا بالله التوفيق منها ما اشهر عن علي بن ابي طالب عليه السلام في قصة شمر  
 جندب في ذي القعدة فمؤثفة زارة عن الجعفر ان سمر بن جندب كان له غنى في حياطة رجل الى الاضواء وكان من الاضواء  
 بباب البنا وكان يمر الى خطته ولا يساند فكله الانصاى ان يساند اذا جاءه في سمره فجاء الانصاى الى رسول الله فاشكى اليه فاشكره  
 فارسل اليه رسول الله وخبره بقول الانصاى فاشكره وقال اذا اردت ان تدخل غامسا فاجل في فمها حتى يبلغ به الثمن فاشكره  
 الله فاجل ان يبعه فقال الملك بها فاجل في لحنه فاجل ان يقبل فقال رسول الله للانصاى اذهب فاعلمها وارم بها اليه فانه لا ضرر ولا  
 ضرار في رواية البخاري في جعفر ونحو ذلك لانه قال لسمرة بعد الامناع ما اراك يا سمرة لا مضيا اذهب فلان فاعلمها وارم  
 بها وجهه في رواية ابن مسكان عن زرارة عن الجعفر في نحو ذلك زيادة لا لغير المطلب في اخرها انك يا سمرة رجل مضال ضرر ولا ضرر على  
 المؤمن ثم امرها ففعلت فرمى بها وجهه قال انطلق فاغرسها حيث شئت في هذه الفضة شكا ان حيث حكم النبي بفتح الغد مع ان  
 القواعد لا يفتت في نفي الضرر لا بوجوب ذلك لكن بحال الاستدلال وضمها ورواية عفيته بن خالد عن الصادق في نفي سوا الله بالتلف  
 بين الشك في الارضين والساكنين قال لا ضرر ولا ضرر وضمها ما عركه ورواية ابن ابي عمير عن النبي لاضرر ولا ضرر في الاسلام  
 ومنها رواية هرون بن خزيمة عن جعفر بن محمد عن رجل شهد بغيره بضياباع فاشترى به جل بعشرة دراهم فجاء واشترى به جل بدينار  
 بالراس لجل ففوضا بالبعير فبلغ ثمنه ثمانية قال فقال لصاحب الدين خذ ما بلغ فان قال اريد الراس لجل فليس له ذلك هذا الضرر  
 فلا عطي حقه الا عطي الخرف من رواية اخرى لعفيته بن خالد عن عبد الله قال قضى رسول الله بين اهل المدينة وسانا لجل انه  
 لا يمنع نفع البر وفوض بين اهل البادية انه لا يمنع فضل ما يمنع فضل كلاء فقال لا ضرر ولا ضرر هذه جملة ما عثرنا عليها من الروايات  
 العامة وكثرها بقوى من ملاحظة سندها مضافا الى حكاية نواتر في الضرر والضرر في حجر الدين في الامكان في باب المهر في اخره على قالمهم  
 في معنى الضرر فهو معكوعا في المصباح الضرب فمع الضمان صد ضرب ضرب من باب فعله اذا فعل به مكرها وضرره يتبعك بغيره لا با  
 وبالباراعا والاسم الضرر وقد يطلق على نقص في الاعيان وضائه وضائه مضيا وضائه بمعوضه انتهى في النهاية معقوله  
 لا ضرر ولا ضرر الرجل اخاه بان يفتت شيئا من حياض الضرر فاعل في الضرر اذا لا بخاربه على اضراره بان خال الضرر عليه الضرر فضل  
 الواحد الضرر فعل الاشياء والضرر ابتد الفعل الضرر اخرج عليه قبل الضرر ان ضرر صاحبك في نفع انت به الضرر ان ضرره  
 غير ان نفعه ومن قبلها بمعنى واحد الضرر للناكبات في كفا كان فالناس الفرق بين الضرر والضرر لا لجل ما هو مفسود في الاستدلال  
 بنفي الضرر في المسائل الفرعية فالاهم في ذلك بيان معنى النفي فنقول ان نفي الضرر ليس محولا على حقيقة لوجه الحقيقة الخارج بل هي  
 فلا بد من حمله على محمل قال بكل هذا فاقبل احد هذا محله على النفي فالمعنى محرم في الفعل الثالث الضرر المجرى عن الدار فكما ان يحصل بازاره

اما معني الضرر

نفع لا



نفع لا يبيح ضررا كدفع مال بازاء عوضه مثله او اذنه عليه كذا الضرر المفقون بحكم الله بلزوم نذاركه نازل منزلة عند الضرر وان  
يلبس عنه مفهوما هو الضرر بحكم الله بالنذارك فالمراد نفي وجود الضرر المجرى عن النذارك فان لا مال بل نذارك ضرر على صاحبه فهو  
منفي فاذا وجد الخارج فلا بد ان يكون مفرونا بلزوم النذارك كذا كذا بل لعل بالغبين ماله بازاما دون فبمنه الضرر عليه فلا يوجد  
مخرج للامفرنا بالحباء وهكذا الثالثان بترابه نفي حكم الشرع الذي هو ضرر على العباوانه لبيت الاسلام مجموع ضرر وبعثا اخرى حكم الله  
من العمل به الضرر على العبا مثل ان يحكم الشرع بلزوم البيع مع الغبن ضرر على المغبون فهو منفي في الشريعة ولكن جهة الموضوع  
اضرار الما لحكم ضرر منفي في الشريعة وكل اباخه الاضرار بالغير حكم ضرر منفي في الشريعة ثم ان اردنا الاختلاف ان هو الثاني وان قال  
به بعض الفحول لان الضرر الخارج لا ينزل منزلة العدم بحكم الله بلزوم نذاركه وانما المنزل منزلة الضرر المنداك فعلا والحاصل ان ايضا  
الضرر انكار لداعي النفع لا يضاهي نفعه بل ان كان فله باض فيه اما الضرر لا لداعي النفع فان نفعه نذاركه فهو  
ضرر جففي لكن بعد ان نفي نذاركه يمكن نزله منزلة مالم يوجد كما هو معنى النذارك واذا ما لم ينفع نذارك فعلا فلا وجه لنزله منزلة  
مالم يوجد خارج بحكم الله بوجوب نذاركه فنشاهد هذا الاختلاف الخطيب بين الضرر المنداك فعلا والضرر المحكوم بلزوم نذاركه الثاني  
للمعنى الجففي اعني نفي الماهية هو الاول نعم لو كان حكم الشارع واقعه بنفسه كما ضرر با يكون نذاركه بحكم اخرى كما يجوز افضل مجموع  
العشرة المشتركة في فعل واحد المنداك بوجوب دفع ثلثة اشياء الدية الى كل واحد اما الضرر الواقع من المكلف فبندارك بحكم الشرع  
بلزوم النذارك لنزله منزلة العدم هذا مضى الى ان ظفوله لاضرته الاسلام كون الاسلام ظرا للضرر فلا يناسب براديه الفعل المضر  
وانما المناسب بحكم الشرع الملقى للعباءة بظرف قوله لاضرته الدين هذا مع ان اللازم من ذلك عدجوا التمسك بالقاعدة لنفي حكم الضرر  
المتكلف بنفسه التكليف كوجوب لوضوم الضرر فان فعل لوضوم المضر حرام والواقع منته خارج لم يجعله الشرع نذاركا مع  
العلم لم يفرقوا في الاستدلال بالقاعدة بين الاضرار بالنفس الاضرار بالغير واما المعنى الاول فهو منافق لانه كراهة النص الغبوي في  
الحكم الوضع لا يجرى لاضرته انهم يمكن ان ينفذوا منه بضرر الاضرار بالغير حيث ان الحكم با اباخه حكم ضرر فيكون منفي في شرع بطلان  
الاضرر بالنفس باخه بل طلبه على وجه الاستحباب ليس حكما ضرر با ولا يلزم من جعله ضرر على المكلفين نعم فلا ينبغي ان لا يلة  
العقلية والنفلية بضرر الاضرار بالنفس فيبين ما ذكرنا ان الاربع في معنى الرواية بل المنع هو المعنى الثالث لكن في قوله لاضرته  
ضرر من دون نفي بدو مع النفي بقوله في الاسلام واما قوله لاضرته ولا ضرر على مؤمن فهو مخض بالحكم الضرر بالنفس الى الغير  
فلا يشمل نفي وجوب لوضوم الجمع مع الضرر وينبغي التمسك على الاول ان دليل هذا القاعدة حاكم على عودا لاشك  
الاحكام الشامل لصوره الضرر بموافقتها وليس منها من قبل المتقاضين بل من ترجيح لاحد ثام يرجع الى الاسو خلا لما يظهر من بعض  
نشره مما من المتقاضين حيث ان ذكره مشكلة نضره لا لاشك ملكه مع نضره ان عمو نفي الضرر معارض بمو الناس ملطون على موالم  
وذكر نحو ذلك مشكلة جوا الترافع الى حكما مجموع مخصوصا نقاد الحق في ذلك فيه نضره حله من ان الدليل الناطقة لانه للفظية  
الى اختصاص دليل عام ببعض افرادها كعلية لا يلاحظ فيه النسبة للمحظة بين المتقاضين بظرف حكمة ادلة الصرح على ما ثبت مجموع التكليف  
مواد الصرح وعلية جرت سيرة الفقهاء في مقام الاستدلال في مقامات لا يخفى منها استدلالهم على شون جبا الغبن وبعض جبات الاضرار  
بقاعدة نفي الضرر مع جوع عمو الناس ملطون على موالم الدال على لزوم العقد عدم سلطة الغبون على اخراج ملك الغائب بالجماع ملكه  
ثم ان اللازم مما ذكرنا الاقتصار في رفع مقتضى الادلة الواقعية المثبتة للتكاليف على مقتضى حكمة القاعدة فلو فرض المكلف مضطرا  
نضره بالوضوء او الصوم مثلا فوضا ثم انكشف نضره فدل على نفي الضرر لا ينبغي الوجوه الواقعية المحققة في حقه هذا المنظر لان هذا الحكم  
الواقعي لم يرفع المكلف الضرر ولذا لو فرضنا استغناء هذا الوجوه واقعا على هذا المنظر كان بوضا هذا لوضو لا خفقا على ضرر  
عد دخوله في المضرب فلم يسند نضره الى جعل هذا الحكم فبقية لبرائنا على المكلف فخلصنا من الضرر بل لا يثبت التكليف بالاقااة  
بعد العمل بالضرر فيحصل ان القاعدة لا ينبغي الا الوجوه الفعلية على المنظر العالم بضرره لان الواقع للمكلف الضرر هو هذا الحكم الفعلي  
دون الوجوب الواقعي الذي لا ينافي في جوه وعدة اقدام المكلف على الضرر ببقية مستلزم لا اقا المكلف مشقة الاقااة فالنظر في  
القاعدة على نفي العبء المنظر لجا في دوران لفتا مذارا غفقا الضرر الموجب للتكليف الفعلي بالضرر بالعمل كالتمسك على فتاها بغير  
الاضرار بالغير في دورانه مذارا لا غفقا بالضرر الموجب للمحرر الفعلي لانه الذي يمتنع اجماعا مع الامر فلا يجري مع الضرر الواقعي وان سلم  
مع الضرر الثاني كما ان المواعلة بالجماع الامر انتهى من عدم الفضا مع الجماع بالوضع وان لم يثبت ان المقصد هو المحرر الفعلي  
الثاني انه لا اشكال كما عرفت ان القاعدة المذكورة بنفي الاحكام الوجوبية الضربية تكليفية كانت او وضعية اما الاحكام العقدية

بغيرها

الضرر به مثل عدم ضمان ما يفتقر على المحرر عليه بسبب فيه ففيه ما يفتقر هذه القاعدة فيجب الحكم بانضمام اشكال من ان نفاذ هذه غرة في  
نفي ما ثبت بالعرفان من الاحكام الشرعية فمعنى الضرر في الاسلام ان الاحكام المجعولة في الاسلام ليس فيها حكم ضرر ولا مؤثر للمعقول عند  
حكم الشرع بالضميمة نظائر المسئلة المذكورة ليس الاحكام المجعولة في الاسلام وحكمه بالعدل ليس قبل الحكم المجعول بل هو اختيارا بعد حكمه  
بالضميمة اذ لا يحتاج الدم الى حكم به نظركم بعد لو توجع وكومة وغير ما فانه ليس انضمامه بل هو اختيارا حقيقته ومن ان المنفى ليس خصوص  
المجعولات بل مطلقا بندين به يعامل عليه شرعية الاسلام فيجوز بان كان او عدمها كما انه يجب في حكمه الشارع نفي الاحكام الضرر به  
كان يجب جعل الاحكام التي يلزم من عدمها الضرر مع ان الحكم العبد ليس من احكامها وجوده فان ضمان ما يفتقر من المنافع بغير  
حرمة مطالبته ومفاسد التعرض له جواز دفعه عند التعرض له فلهذا مضى الى امكان استفادة ذلك من مورد رابته ستمه من جنة  
حيث انه سلطة الانصاف على فلع نخل ستمه معللا بنفي الضرر حيث ان على سلطة عليه ضرر كما ان سلطنته ستمه على ماله المورر عليه غير  
الاذن ضرره ويمكن تاسيده لانه بما اسندوا به على جواز المفاسد مثل قوله جزء ستمه ستمه لها ولن ينصر بعد ظلمة فالتك  
عليهم من سبيل قوله تعالى فاعندوا عليه مثل ما اعتد عليه فيقال ان من فون على غير منفعة كان حجة على ما له اخذ فاباى تلك  
المنفعة منه الا ان دلالة هذه الاما على نفس ما اسندوا بها عليه فضلا عن نظيره فاضر جدا الثالث في كبر بعض المفاسد حوائج  
اورده على الاستدلال بنفي الضرر لرفع التكاليف لثابتة بعموم ادلهما في مورد الضرر مثل جوع والصلو والوضو والصوم على ضرر  
وهو انما قد حققنا ان الضرر ما لا يحصل مقابل نفع واما ما يحصل مقابل نفع او اذى فلا يكون ضررا فاذا و مثلاً جواز  
استطعموا وصلوا اذا دخل الوقت وصوموا اذا دخل شهر رمضان على وجوب هذه الافعال ان ضمن ضررا كليا والامر به على  
الغرض فلا يكون ضررا فاجاب بما لفظه ان الامر انما يتعلق بالصلو ويجوز ولا يمتنع الاجر المقابل لما هبته الحج والصلو المنخفضة مما على الضرر  
ايها واما حصول عوضه مقابل الضرر واجله فلا دليل عليه نعم لو كان نفس الضرر ما امر به فهم بعد التعارض بعد كونه ضررا كما في قوله  
ملككم النصاف فكم او امثاله انتهى قول لا يخفى ما في كل من الشوال والجواز اما في الشوال فلا ان المراد بالضرر هو خصوص الضرر الذي لا  
واما النفع الحاصل في مقابل الضرر الذي هو انما يوجب له مر بالضرر لاخر وجب عن كونه ضررا فالدليل بحسب شراء ماء الوضوء  
باضافة قيمة الوجوب للنفع الاخرى يخصص لعموم نفي الضرر لا رافع لموضوعه فجميع ما اشك التكاليف للضرر به محصنة لهذا القاع  
كيفية لو كان لا امر كلف لقاعدة لان كل حكم شرعي ضرر لا بد ان يترتب عليه واقعة الاجر فاذا فرض ذلك الضرر وخرجه بذلك  
غرض الضرر فلا وجه لنفي في الاسلام اذ يكون وجود الدليل العام على التكاليف الكاشف بعمومه من حوائج النفع الاخرى في مورد الضرر  
مخرجا للمؤد عن موضوع الضرر واما ما في الجواب فلانه لو سلم وجود النفع في ما هبته الفعل او في مقداره كان ضرر بنقل الصو  
او بالجمع وبمقدارانه يكون الامر بذلك الفعل نفسيا او مقداره امر بالضرر فلا يبقى فرق بين الامر بالزكوة والامر بالصوم المضروب  
الضرر بنفسه وبمقدارانه فانما يخصص المراد بالضرر خصوص الضرر الذي لا يوجب له الحكم في مواد افنانا فكون القاعدة حاكمة على  
العموم المثبتة للتكليف نعم لو قام دليل خاص على وجوب خصوص تكليف ضرر يخصص به عموم القاعدة الرابع مقتضى هذه  
القاعدة ان لا يجوز لاحد اضرار انشا الدفع الضرر الموجه اليه انه لا يجب عليه احدى دفع الضرر غير اضرار نفسه لان الجواز في الاول  
والوجوب في الثاني حكمان ضرران وبنسب على الاول اذهب اليه المشرع جواز استبااط الخوف فوعه الى جدد الجاحل بالشيخ  
مدعيه اختلاف فيه وقد جعل على اذا خاف من وقوعه هلاك نفس مخمرة اذ يجب حفظ النفس المخمرة فانه الامر بوجوه المثل لا لا  
كاخذ الطعام في السرقة يمكن حمله على ما لم ينضر اصلا بحيث يكون كالاستطال بحايط الغيرة وبنسب على التاج جواز  
اضرار البع كرها او نفيته بمعنى انه اذا امر الظالم باضرار احد او عد على تركه الاضرار بالامور كمالا مواصلة العبد ولا  
يجب تحمل الضرر لرفع الضرر عن الغير لا بنوهم ان هذا من قبل الاول لان الامور يدفع الضرر عن نفسه باضرار الغير لا المفروض ان  
الضرر يوجه الى الغير لا لان المكره مر بباين ان الضرر الغير بامر فاما بضررك لاجل ترك ما اراد اولاد بالذات الحاصل لا في هذه  
القاعدة بين ان يكون المحقق لموضوع الحكم الضرر اختيارا المكلف ولا باختاره ولا في اختياره بين ان يكون هائلا بشارها او محرما  
فاذا صا المكلف باختياره سببا للمرض او عدو بضرره بسقط وجوب الصو والجمع لكونه حكما ضررا وكذا اذا اختصه مع الحكم  
بالفعل او فصر في الفحص فيه ما باعه فصا مغبوا نعم لو اقدم على اصل الضرر كالاقدام على السبع بدون ثمن المثل عالما فمثل  
هذا خارج عن القاعدة لان الضرر يحصل بفعل الشخص من حكم الله ما ذكره بعض في وجبه حوبه والمقصود الى كونه وانضه العا  
بذلك من انه هو الذي دخل الضرر على نفسه بسبب لنفسه فيجوز غرضه يمكن ان يوجه لك ملاحظة ما ذكرنا في الامر السابق من ان

سبع

مقتضى إيقاعه على جوارحه بالاعتداء بالضرر لا ينظر الشخص عدو وجوب للضرر لاجل دفع الضرر عن الغير فكما ان احدا الغصب لا ينظر  
بتركه حرام جواره منفي بقاؤه الضرر كذا بقائه لاجل ذلك حرام غير جائز لان ليل حرمة الانبعاث هو ليل حرمة الاحداث لان كل  
منهما عصفان فلت حرمة الانبعاث لو وجب للضرر فيجب تحمل الضرر رفع الضرر عن الغير وهو منفي فلت لا ريب من ملاحظة هذا  
ونفي الحكم بجواز الاضرار به ان استنصر الخاصية في من يجوز الشرح الاضرار بالغير ونفي وجوب ضرر الغاصب رفع ضرر بالغير باثبات  
ما خص به من غير مناف للائتمان بخلاف الاول فكل من جوارحه الاضرار بالغير وجوب تحمل الضرر لرفع ضرره بالغير حكم ضرر على من يتردد  
الاول في الشريعة مراعاة للنفي الثاني بان يجوز للضرر الانبعاث على ضرره لانه ينظر برفع الضرر وهو سبب مناف للائتمان ثانيا الشريعة على النهج  
ورفع الضرر عن العباد هذا كله مع امكان ان يقال انه اذا انقضت الحكما ان الضرر يرفع من غير هذا الاول لانه لا يثبت احدهما ونفي الاخر كان الترخيص  
ادلة حرمة الاضرار بالغير لان حرمة الاضرار بالنفس ثابتة بادلة اخرى فاعده نفي الحكم الضرر وان كانت هي اية من اياتها فاذا انقضت  
فردان من القاعده يرجع الى عموم حرمة الاضرار بالغير بالنفس هذا كله منصوص الى الرواية المشهورة ليس لعن ظالم خوفا من هذا الفقر فكما  
عن كل موضوع بغير حق كل موضع بغير حق لا اخرام له فاذا كان المقتضون حاسفينة كان ما الصواب بالولوج ما ركب عليه من الاثبات موضوعا  
بغير حق فلا اخرام له وكذا ما بني على الحسنة المقتضون هذه الرواية لا يفي بمجمع المرد لو فرضنا ان الرد يوقف على ضرر الغاصب فوضع  
الله عليه السلام في الاموال خارجة **السكاس** لو دار الامر بين حكمين ضربين بحيث يكون الحكم بعد احدهما مستلزما للحكم بشيئ اخر فان  
كانت في ما ذهبت الى شخص واحد فلا اشكال في تقدير الحكم الذي يستلزم ضررا اقل مما يستلزم الحكم الاخر لان هذا هو مقتضى نفي الحكم  
الذي ينافي العباد فان لم لا ينظر عبدا لا يخار له الاقل الضرر عند المناصب عنها وان كان بالنسبة الى شخصين فيمكن ان يوافق  
بما جرحه اقل ضررا اذ مقتضى نفي الضرر عن العباد مقام الائتمان عدل الرضا بحكم يكون ضرره اكثر ضرر الحكم الاخر لان العباد كلهم في  
في نظر الله بل بمنزلة عبدا لحد الفاعل الشارع احد الشخصين الضرر بشريع الحكم الضرر فيما نحن فيه نظرا لوجوب الاضرار باحد الشخصين  
فكما يؤخذ منه بالاقل كل فيما نحن فيه مع التمسك بالرجوع الى العمومات الاخر ومع عدمها فالفرقة لكن مقتضى هذا ملاحظة الضرر  
الشخصين المختلفين باختلاف الخصومات الموجهة في كل منهما من حيث المقدار ومن حيث الشخص فمقدار الامر بين ضررهم وضرر دينهم مع كون  
ضرر الدين اعظم بالنسبة الى صاحبه من ضرر الدنيا والنسبة الى صاحبه قد يعكس حال الشخصين في آخر وما عثرنا عليه من كتمان القضاة  
في هذا المقام لا يخفى غرضنا في التذكرة لو غصبت بنا را فوقع في حيزه الغير بفعل الغاصب وبغير فعله كثر لوده على الغاصب ضمان  
الحجرة لانه السبب كرها وان كان كرها ضررا من قبلة الواقع فيها ضمن الغاصب لم نكسر في ظاهره انه يكسر الحجر مع نسي الضرر الى  
ان يحمل على الغالب من كثرة ضرر الدنيا لو ضمن في سوا داخل دينار في حيزه وكان في حيزه اكثر ولو عكس كرهه بكسر الحجر وضمن حيزها  
الدينار مع عدم نفي ما لك انتم ولا بد ان يفي بالدينار يكونه باذن المالك على وجه يكون ضمنوا اذ لو كان بخلافه من غير  
كسر الحجر وان زادت قيمتها وان كان باذنه على غيره لا يضمن بل يضمن من صاحبه الدين **السابع** ان ضرر المالك ملكه اذا ائتمن  
نضر بجاه بجوارحه المالك على الجوارح طاعة باب احب الموالات ان ضرر رجل بئر في داره وادجاءه ان يجرها لوجه وبكر كيف يجره  
البئر لم يمنع منه وان دعى لك الى غير ما البئر وكان صاحب البئر ينفذ ما يشاء لغيره بالكيفية البتة لانه لا يضمن ملكه  
بلا خلاف وقال في ثمة باب حره المحفوف واذا اذ الانسان ان يجره في ملكه او داره واذا جاءه ان يجره في ملكه البئر لم يمنع  
من ذلك بلا خلاف ان يضمن ذلك ماء البئر الاول لان الناس مسلطون على اموالهم وقال في مسئلة ان لا حريم الاملاك ان كل واحد  
ينظر في ملكه على العادة كيف يشاء ولا ضمان ان يضمن في تلف لا ان يضمن وقد اختلف كلام الشافعي انه لو اعد داره المحفوفة بال  
خانا او اصطبل او طاحونة او خانونة في صف لعطابن خانون حداثا او فصا على خلاف لئلا على قولين احدهما انه يمنع وبطل احدهما  
منه من الضرر واظهر ما عند الجوارح وهو المعتمد لانه ما لك للضرر ملكه في منعه نعم ان ضرر هذا اذا احتلوا حكم الجوارح بحيث  
يلبسون بما يفسد فان فعل ما يغلب على الظن انه يؤدي الى خلة خطا الجار فانه لو جهز هذا الشافعية لك ذلك كان بدنة دائرته  
دعا عنها ببيع به خطا الجار او حبس لانه ملكه بحيث يثبت لئلا داه الى خطا الجار فان فلنا لا يمنع الصوة الاولى فيها اولى الى قال  
والا فولى لا ريب لانه لا يملك ان ينصرفوا في املاتهم كيف شاءوا فلو حفر في ملكه بئر او حفر في ملكه بئر او حفر في ملكه بئر او حفر في ملكه بئر  
يكون قد فعل مكرها انتم فربما من ذلك ما عده بئر وقال في سرح احب الموالات لا حريم في الاملاك للغارضا فلكل احدا من  
في ملكه باجره لثابت ان ينظر صاحبه لاضمانه في مع صفة شرح مسئلة ناسج النار وارسال لانه ملكه انه لما كان الناس  
مسلطين على اموالهم كان للانسان الانتفاع بملكه كيف شاء فاذا دعت الحاجة الى اضرار نار اوارت ما جاز فعله وان غلب على ظنه لتعدله



الاضرار بالغرباء فهو موضع الحاجة اقول نصف المال ملكه اما ان يكون لدفع ضرر يوجب له اياها ان يكون له مصلحة فاما ان يكون لغوا غير منفعده عند العفلا فان كان لدفع الضرر فلا اشكال بل لا خلاف في جوازها لان الزامه بمحل الضرر وحبس ملكه لئلا ينصرف الضرر حكم ضرر منفي مضافا الى عموم الناس سلطون والقصد الضمان اية عندهم كما صرح به جماعة منهم الشهيد لكنه صرح بالضم في ما يجزى النار على قدر الحاجة مع ظن التعبد وهو منافق للضرر بالمنفعة فان قلت اذا فرض انه ينصرف بالترك فالضرر ابتداء بوجه له به يدق بالضرر وحيث فرض انه اضرار بالغرباء الى دفع الضرر الموجب على الشخص غرضه باضرار الغريب فدفعت له جواه ولذا لو فرضنا كون الضرر الذي ذكره فهو ان محرم لا اجل الاضرار بالغريب قلت ما نفدت من عد جوا اضرار الغير لدفع الضرر عن النفس انما هو ضرر الغير لما صدر من الضرر في ما نفدت اما اذا كان دفع الضرر غرضه للمسلمة لضرر الغير فلا تسلم منعه لان ليل المنع هو ليل نفي الضرر ومن المعلوم انه فاض في المقام بالجواز لان منع الانسان عن الضرر في ما نفدت دفع الضرر الموجب اليه بالترك ضرر عظيم بل سيجي ان منعه عن الضرر لجلب المنفعة اية ضرر وخرج منفي كما تقدم في كلام العلامة ثم انه يظهر من بعض من عاصروه وجوب ملاحظة مراتب ضرر المالك وضرر الغير وهو ضعيف في الفلكات الاصحاب نعم لو كان ضرر الغير حيث النقص ما يفرق به مما يجب على كل احد دفعه ولو بضرر لا يكون حرج في محله فهذا يحتاج الى محمل الكلام لان ما يجب بمحل الضرر لدفعه لا يجوز احدا له لدفع الضرر عن الغير فان كان لغوا محضا فالظاهر انه لا يجوز مع ظن ضرر الغير لان يجوز له للتحكم ضرر ولا ضرر على المالك في منعه عن هذا الضرر وعموم الناس سلطون على اموالهم يحكمون عليه بقاءه نفي الضرر وهو الذي يظهر من جماعة كالعلامة في التذكرة والشهيد الدرر حيث عبد الضرر في كلامهما بما جرت به العادة والتحقق الثاني حيث ثبت الجواز مع ظن ضرر الغير بصورة دعا الحاجة بل العلامة في ذكره حيث استد على الجواز في كلامه المتقدم بان منعه عن عمو الضرر ضرر منفي فلا شك ان منعه عن هذا الضرر ليس ضررا وقد قطع الاصحاب انما من ايج نارا زائدا على مقدار الحاجة مع ظن التعبد اللهم الا ان يقال ان الضمان لا يدل على تحريم الفصل فاما ان كان منفي الضمان على التعبد العترة وان لم يكن محرما كما يظهر من كثير من كلامهم واما ما كان لجلب المنفعة فظاهر الميث كما عرفت من كلمات الجماعة الجواز وبدا عليه ان حصل للمالك من الاضرار فاعلم ذلك وجعل الجواز انما بعد الضرر الخارج عظيم لا يخفى على من تصو ذلك ولا يعارضه ضرر الجواز لما تقدم من انه لا يجب بمحل الحرج والضرر لدفع الضرر عن الغير كما يدل عليه بجواز الاضرار مع الاكراه واما الاستدلال بعموم الناس سلطون برفعنا انفسه بينه وبين نفي الاضرار وعموم وجبة الترجيح مع الاول بالشهرة مع ان المرجع بعد تنكح

اصالة الا باحة فقد عرفت ضعفه من حيث حكمه ادلة نفي

الضرر على عموم الناس سلطون على

اموالهم واحكامهم

واخر اظهروا بالها

وصلى الله على

النبي محمد وآله

اجمعين



